

﴿ الجزء الثالث ﴾

من شرح خاتمة المحققين وأمام العارفين
العلامة سيدي محمد الزرقاني علي صحيح
الموطأ لإمام الأئمة وعالم المدينة مالك بن أنس
نفعنا الله به والمسلمين آمين

وبها تمه صحيح سنن المصطفى صلى الله عليه
وسلم جمع إمام المحدثين الإمام أبي داود
سليمان بن الأشعث المصنفاني رحمه الله
تعالى ونفعنا به آمين

﴿ طبع ﴾

﴿ بالمطبعة الخيرية ﴾

باب الامام يكون بينه وبين

العدو عهد ففسر اليه

حدثنا حفص بن عمر القزويني قال ثنا شعبة عن أبي القيس عن سليمان بن عامر وجعل من حمير قال كان بين معاوية وبين الروم عهد وكان يسير نحو بلادهم حتى اذا انقضى العهد غزاهم فاما وجعل على فارس أو يردون وهو يقول الله أكبر الله أكبر وفاء لا غدر فنظروا فاعربون عنبسة فأرسل اليه معاوية فسأله فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كان بينه وبين قوم عهد فلا يشدد عقده ولا يعمله حتى ينفضي امدها أو يبذل اليهم على سواء فرجع معاوية

باب في الوفاء للمعاهد وحرمه

ذمته

حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا وكيع عن عيسى بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل معاهدا في غير كنهه حرم الله عليه الجنة

باب في الرسل

حدثنا محمد بن عمرو الرازي ثنا سلمة بنى ابن الفضل عن محمد بن اسحق قال كان مسيلة كسب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وقد حدثني محمد بن اسحق عن شيخ من أتباعه قال له سعد بن طارق من سلمة بن نعم بن مسعود الاشجعي عن أبيه نعم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهما حين قرأ كتاب مسيلة ما تقولان أتينا قال لا نقول كما قال أما والله لو ان الرسل لا تقتل لضربت

كتاب النكاح

هو لغة الضم والتداخل وقال المطرزي والزهري هو الوطء حقيقة ومنه قول الفرزدق

اذ اسقى الله قوما صوب غادية * فلا سقى الله أرض الكوفة المطرا

التاركين على طهر نساءهم * والناكحين بشطى دجلة البقرا

وهو مجازي العقد لان العقد فيه ضم والنكاح هو الضم حقيقة قال

ضمت الى صدرى معطر صدرها * كان تكبعت أم الغلام صبيها

أي كاضمت أولاده سببه فجازت الاستعارة لذلك وقال بعضهم أصله لزوم شيء لشيء مستعملا عليه ويكون في المحسوس والمعاني فالواضع المطر الأرض ونكح النعاس العين ونكحت القمح في الأرض اذا حترتها وبذرت فيها ونكحت الحصاة اخفاف الابل قال المتنبي

أنكبت صم حصاها خفي يعملة * تغشمت في البلاء السهل والجبل

واليعملة بفتح الباء الناقصة المطبوعة على العمل والنغشمر بفتح النون معجمة الاخسدة تقرأ وقال الفراء العرب تقول نكح المرأة بضم النون بضعها وهي كناية عن الفرج فاذا قالوا نكحها أرادوا أصاب نكحها أي فرجها وقال ابن جني سألت أبا علي الفارسي عن قولهم نكحها فقال فرقت العرب فرقا لطيفا يعرف به موضع العقد من الوطء فاذا قالوا نكح فلان فلالنة أو بنت فلان أو أخته أو أدارا تزوجها وعقد عليها واذا قالوا نكح امرأته أو زوجته لم يريدوا الا التامع لان بذكر المرأة أو الزوجة صغفني عن العقد قال الابي وهذا يرجع الى أنه مشتق من ويتعين المقصود بالقرآن التي ذكر الفارسي وفي حقيقة عند الفقهاء ثلاثة أوجه أحدها انه حقيقة في العقد مجازي الوطء واحتج به بكرة وروده في الكتاب والسنة للعقد حتى قبل لم يرد في القرآن الا للعقد ولما يرد مثل قوله تعالى حتى نكح زوجا غيره لان شرط الوطء في التبديل اغتات بالسنة والا فلا بد من العقد لان

أعناقكم * حدثنا محمد بن كثير أنا

سفيان عن أبي إسحق عن حارثة
ابن مضر أنه أتى عبد الله فقال
ما بيني وبين أحلم من العرب جنة
وأنا مروت بمجدلني خيفة فإذا
هم يؤمنون بمجدلني خيفة فإذا
عبد الله فحفي بهم فاستأبهم غير
ابن النواحة قال له سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول لولا أنك
رسول لضربت عنقك فانت
اليوم لست برسول فأمر قرظ بن
كعب فضرب عنقه في السوق ثم
قال من أراد أن ينظر إلى ابن
النواحة فليأت بالسوق

((باب في أمان المرأة))

* حدثنا أحمد بن صالح ثنا ابن
وهب قال أخبرني عياض بن عبد
الله عن نخعمة بن سلجان عن
كريب بن عباس قال حدثني
مهاجر بن أبي طالب أنها أجارت
رجلا من المشركين يوم الفتح
فأتى النبي صلى الله عليه وسلم
فذكرت ذلك فقال قد أجرتنا من
أجرت وأماننا أمنت * حدثنا
عثمان بن أبي شيبة ثنا سفيان
ابن عيينة عن منصور عن إبراهيم
عن الأسود عن عائشة قالت ان
كانت المرأة لصبر على المؤمنين فيجوز

((باب في صلح العدة))

* حدثنا محمد بن عبيد الله بن محمد بن
نور حدثهم عن معمر بن الزهري
عن عروة بن الزبير عن المسور بن
مخرمة قال قال رسول الله
عليه وسلم من الحديبية فبضع
عشرة مائة ممن أصحبه حتى إذا
كافأ بذي الحليفة قلد الهدى
وأشهره وأجره بالعسرة وساق
الحديث قال وسار النبي صلى الله
عليه وسلم حتى إذا كان بالثبثة التي

معنى تشكك تتزوج أي يعقد عليها ومفهومه أن ذلك كافٍ بعمره ولكن ينت السنة أنه لا يدع
العقد من ذوق العسيلة قال ابن فارس لم يرد النكاح في القرآن إلا للزواج الإقوله تعالى وابتأوا
النكاح حتى إذا بلغوا النكاح فإن المراد به الحلم والثاني أنه حقيقة في الوطء مجاز في العقد
والثالث حقيقة فيها بما لا يشترط ويتعين المقصود بالبرينة كإعراس أبي علي وذوكر ابن
القطاع في النكاح كثر من ألف اسم وفوائده كثيرة منها أنه سبب لوجود النوع الإنساني وقضاء
الوطر بئيل اللذة واتبع بالنعمة وهذه هي الفائدة التي في الجسنة ألا تناسل فيها ومنها غرض
البصر وكشف الناس عن المحرمات في غير ذلك

((بسم الله الرحمن الرحيم ماجاء في الخطبة))

بسم الله الرحمن الرحيم النكاح (مالك عن محمد بن يحيى بن حبان) بضع المهمة وشدة المرحدة
ابن مقفلا بالقاف والمهمة الانصاري الذي فيه فقه مائة سنة إحدى وعشرين ومائة وهو ابن
أربع وسعين سنة (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا يحطأ أحدكم على خطبة أخيه) برفع يحطأ خبر يعنى النهي وهو أبلغ من صريح
النهى قال عياض وغيره المتع اغما هو بعد الركون لحديث فاطمة بنت قيس حين أخبرته أنه خطبها
ثلاثة فلم يتكرد دخول بعضهم على بعض ويأتى تفسير الركون قال الخطابي وفي قوله أخيه دليل أن
الأول مسلم فإن كان يهوديا أنصراي لم يمنع وبالله ذهب الأوزاعي والجمهور على خلافه وأجابوا
بأن ذكر الإخ جري على الغالب ولأنه أسرع امتثالا والمعنى في ذلك ما فيه من الإبداء والتقاطع
(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحطأ أحدكم على
خطبة أخيه) المسلم وكذا الذي زاد ابن جرير عن نافع عن ابن عمر حتى يترك الخطاب قبله أو
يأذن له الخطاب الأول رواه البخاري قال ابن القاسم انتهى اغما هو في غير الفاسق أما الفاسق
فيحطأ على خطبته قال عياض لا ينبغي أن يختلف فيه انتهى والفرق أنه لا يقر على فقهه بخلاف
الذي وقد تابعه مالك ابن جرير في البخاري والبيهقي وعبد الله بن زياد إلا أن يأذن وأبواب ثلاثهم
عند مسلم إلا بعد نافع (قال مالك وتفسير قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما روى) بضم
التون تظن (والله أعلم) بما أراد (لا يحطأ) أحدكم على خطبة أخيه أن يحطأ الرجل المرأة
فترك اليه ويتفقان بالتون استئناف وفي نسخ محذوفها عطف على يحطأ (على صدق واحد
معلوم وقد تراخيا) على ذلك (فهو) تشترط عليه لنفسها) وروى المجرة مثلها في هذا (قلك التي هي)
صلى الله عليه وسلم (أن يحطأ الرجل على خطبة أخيه ولم يكن) لم يرد (بذلك إذا خطب الرجل
المرأة فلم يوافقها أمره ولم تكن اليه أن لا يحطأها أحد فذهب إلى فساد يدخل على الناس) لو أريد
ذلك لمافيه من الضيق المرفوع من الدين وقال عياض اختلاف في أن الركون الرضا بالزوج أو
شبهة الصدق وقال الشافعي اغما انتهى إذا أنت لولي العدة أن يعقد رجل معين ولا خلاف أن
الخطاب بعد الركون عاص واختلف إذا وقع العقد في صورة النهي هل يفضى العقد أم لا وقال
الشافعي والكوفيون يعفى العقد لأن النهي ليس عندهم للوجوب أي للمكرهه أو الحظر
والقول للمالك وله ثالث يفضى قبل البناء سكاه أو عرف قال والمشهور أنه يفضى قبل البناء ويثبت
بعده (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه) القاسم بن محمد بن الصديق (أنه كان يقول في
قول الله تبارك وتعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم) لو حتم (بمن خطبة النساء) في عدة غير
رجعية (أو كنتم) أخرتم في أنفسكم من قصد نكاحهن فلم يكرهوا بالنكاح لغير عرض ولا
معرضين (علم الله أنكم سئذ كرونهن) أي الخطبة ولا يصبرون عنهن فأباح لكم التعريض
(ولكن لا تؤاخذوهن سرا إلا أن تقولوا قولا معروفا) أي ما عرف شرعا من التعريض فلكم ذلك

يحيط عليهم من أركب بها حالته
 فقال الناس حل حل خل خل
 القصور امرين فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم ما خللات وما خللاتها
 تخلخل ولكن حبسها حابس الفيل ثم
 قال والذي نفسي بيده لا بأسوا في
 خطبة يعظون بها صومات الله إلا
 أعطينتهم إياها ثم زجرها فوثبت
 فدخل عنهم حتى نزل بأقصى الحديبية
 على غدة قليل الماء فجاءه جبل بن
 وزاة الخزاعي ثم أتاه بنى عروة بن
 مسعود فجعل يكلم النبي صلى الله
 عليه وسلم فكلمها كلمة أخذ بحجته
 والمغيرة بن شعبه قائم على النبي
 صلى الله عليه وسلم ومعه السيف
 وعليه المغفر فصر بیده بنعد
 السيف وقال أخريدك عن حجته
 فرفع عروة رأسه فقال من هذا قالوا
 المغيرة بن شعبه فقال أي عدواؤ
 أنت أسعى في غدوتك وكان المغيرة
 محب قوماني الجاهلية فقتلهم
 وأخذ أموالهم ثم جاء فأسلم فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم أما
 الإسلام فقد قبلنا وأما المال فانه
 مال عدو لا حاجة لنا فيه فذكر
 الحديث فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم أكتب هذا ما قاضى عليه محمد
 رسول الله وقص الخبر فقال سهل
 وعلى أنه لا بأس لما نزل وإن كان
 على دينك الأوردية البينا لما فرغ
 من قضية الكلب قال النبي صلى
 الله عليه وسلم لا يصح ما يقولوا
 فافتروا ثم أحلقوا ثم جاء نسوة
 مؤمنات من أكرات الأتية فبهاهم
 اللعان ودروهن وأمرهم أن يردوا
 البهتان ثم رجع إلى المدينة فجاءه
 أبو نصر رجل من قريش يعني
 فارسا في طلبه فدفعه إلى رجلين
 فخرجه حتى إذا بلغاذا (الحليفة

والسر النكاح قال الشاعر

لقد رعت بسابة اليوم اني * كبرت وان لا يحسن السر أمثالي

فالتعريض (أن يقول الرجل المرأة وهي في عهدها من وفاة زوجها) وكذا من طلاقه البائن
 لا الرجعي فيصير فيها التعريض أجمالا حكاه القرطبي (أنك على لكرجة) بنفسه عزرة جمعها
 كرجيات وكراهم (وأي فليل تراغب) أي مرد وكان تعريضه لآن الرغبة لا تتعبر في النكاح فلا
 يكون صر بخاصة صريح يتعلق الرغبة كان يقول وأغب في نكاحك (وان الله لاساق البك خيرا
 ورزقا ونحو هذا من القول) الذي لا يصريح فيه كذا حلفت فأذنبني ومن يحسد مثلك في مسلم أنه
 صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت قيس إذا حلفت فأذنبني وفي البخاري عن ابن عباس في
 التعريض أن يقول اني أريد التزوج ولوددت أن يتسرلى امرأه صالحة انتهى والله تعالى أعلم

(استئذان البكر والايام في أنفسهما)

الايام بكسر التنية لغة من لا زوج له رجلا كان أو امرأة بكرة أو ثيبا قال الشاعر

لقد امت حتى لا مني كل صاحب * رجاء سلمي ان تنيم كما تم

والمراد هنا الثيب (مالك بن عبد الله بن الفضل) بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب
 الهاشمي المسمى ثقة من رجال الجميع تابعي صغير من طبقة الزهري (عن نافع بن جبير بن مطعم)
 ابن عدي القرشي التوفي يكي أباه محمدا وأبوه عبد الله المدي ثقة فاضل مات سنة تسع وتسعين روى
 له الكل (عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يام أحق بنفسها من زوجها)
 لفظه أحق المشاركة أي إن لها في نفسها في النكاح حقاً ولو لها وحدها أكد من حقه قاله النووي
 وقال عياض يحتمل من حيث اللفظ أن المراد أحق في كل شيء من عقد وغيره ويحتمل أنها أحق
 بالرضا أن لا تزوج حتى تنطق بالاذن بخلاف البكر لكن لما صح قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح
 الأولي مع غيره من الأحاديث الدالة على اشتراط الولي تعيين الاحتمال الثاني أن المراد أحق
 بالرضا دون العقد وإن حق الولي في العقد ودل أهل التفضيل المقضي المشاركة أن لوليتها حقاً
 لكن حقها أكثر كدفعها أن لا يتم ذلك إلا رضاها قال واختلف في معنى الایام هنا مع اتفاق أهل
 القصة على إطلاقه على كل امرأه لا زوج لها صغيرة أو كبيرة بكرة أو ثيبا حكاه الحارثي وأصحها
 القاضي وغيرهما فقال علماء الحجاز وكافة الفقهاء المراد الثيب المتوفى عنها أو المطلقة لانه أكثر
 استعمالاً ولا حاجة من الثقاب ورويه بلطف الثيب ولما قبلته بالبكر وقال الكوفيون وزفر
 والشعبي والزهري الایام هنا على معنى اللغوي ثيباً وبكرها القصة فقد دعا على نفسها جائر وليس
 الولي من أمر كان صحة العقد بل تمامه وتعقب بأنه لو كان المراد ذلك لم يكن لفصل الایام من
 البكر معنى (والبكر) البالغ وفي رواية شعبة عن مالك واليتيم مكان البكر (تستأذن في نفسها)
 أي يستأذن ولها أبا كان أو غيره نظيماً لنفسها (واذنها صامتاً) بالضم سكوتها قال القرطبي هذا
 منه صلى الله عليه وسلم مرعاة لتمام صونها وإبقاء لاستحيائها لأنها لو تكلمت صر بمخالط أنها
 راعية في الرجال وذلك لا يليق في البكر واستحب العلماء أن تعلم أن صمتها اذن واختلاف قول
 مالك في جبل البكر هنا على التنية كما يفسر في الرواية الأخرى وحله على ظاهره ولودات أب
 لكن على التدب لا الوجوب وقاله الشافعي وأحمد وغيرهما وقال الكوفيون والأوزاعي يلزم ذلك
 في كل بكرة ومفهوم الحديث أن ولي البكر أحق بها من نفسها لأن الشيء إذا قسد أبخس وأصافه
 دل على أن ما عداه بخلافه فقوله في الثيب أحق بنفسها جمع صنادل لثا العمل بالذلة لثا واجب
 كوجوبها للنفس وانما شرع للولي استئذاناً نظيماً لها لا لوجوبه لئلا يجعل صمتها اذنها والصمت
 ليس باذن وانما جعل بمنزلة الاذن لأنها قد تستحي أن تنقص ورواه مسلم عن سعيد بن منصور ورواية

نزلوا بأكلون من غرلهم فقال أبو

بصير لاجد الرجلين والله اني لارى
سيفك هذا باطلان جسد افاسته
الآخر فقال أهل قد جربت به فقال
أبو بصير ارنى أظفر اليه فأمكنه
منه فصر به حتى يردوفا الآخر
حتى أتى المدينة فدخل المسجد
وهو يقول النبي صلى الله عليه وسلم
لقد أرى هذا ذرا فقال قد قتل
والله صاحبي واني لمقتول فجاء أبو
بصير فقال قد أوفى الله ذمتك قد
رددتني اليهم ثم نجاني الله منهم
فقال النبي صلى الله عليه وسلم
ويل امه مع عروب لو كان له أحد
فلما سمع ذلك عرف انه سرده اليهم
فخرج حتى أتى سيف الجور وبنقت
أبو حنبل فلقى بأبي بصير حتى
اجتمعت منهم عصابة * حدثنا محمد
ابن العلاء ثنا ابن ادريس قال
سمعت ابن ابي عمير عن الزهري عن
عروة بن الزبير عن المسور بن
مخرمة ومروان بن الحكم انهم
اصطلحوا على وضع الحرب عشرين
بأمن فيهن الناس وعلى ان ينبتا
عيبه مكفوفة وانه لا اسلأ ولا
اغلال * حدثنا عبد الله بن محمد
التفيلي ثنا عيسى بن نونس ثنا
الأوزاعي عن حبان بن عطية قال
مال مكحول وابن أبي ذر كرايا الى
خالد بن معدان ومثل معهما فحدثنا
عن جبير بن نفير قال قال جبير انطلق
بنائي ذى نمير رجل من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم فأتناه
فأله حبير عن الهدنة فقال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
استصالحوا قومكم فليأمنوا
وتغزوكم أتم وهم عدوا من وراءكم
((باب في العسدين يؤتى على غرة
وتشبه بهم))

ابن سعد ويحيى التميمي الثلاثة عن مالك بهوا أخرجه أجدوا الشافعي وأصحاب السنن كلهم من
طريق مالك وتابعه زياد بن سعد عن عبد الله بن الفضل باسناده بلفظ الشيب أحق بنفسها من وليها
والبكبر يستأذنها أبوها وأذنها صماتها ورجالها وصحتها أقرها روى مسلم قال ابن عبد البر هذا
حديث رفيع أصل من أصول الأحكام روى عن مالك جماعة من الحلة كشعبة والشافعي بن يحيى
القطان قيل روى أبو حنيفة ولا يصح وقال عياض روى عن مالك أكثر أفرانه ومن هوأ كبر منهم
كأبي حنيفة والليث (مالك أنه بلغه عن سعيد بن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب لا تسكن
المرأة الا بذن وليها) كالأب (أؤذى الراى من أهلها) قال مالك في المدونة هو الرجل من العشرة
أو ابن الم أو المولى وروى ابن نافع عنه أنه الرجل من عصبها وقال ابن الماجشون العشرة قد
تعظم انما هو الرجل من البطن أو من بطن من أعقبها لان البطن أصق من العشرة (أو السلطان)
لانه أولى من لاوله قال الباجي يريد من له حكم من امام أو قاض فيزوجها مع عدم الولي أمامه
فروى أصح عن ابن القاسم ليس له أن يزوج حتى يسأله فان امتنع لغير عذر فزوجها فان
السلطان أو ذوالراى من أهلها فأكثرها في المدونة يعضى ورأى حديث عمر على المساواة وحكمه
ابن حبيب عن ابن القاسم ورده بأنه لو كان كذلك لرد قول مالك بتقديم الابد وانما معناه اذا لم يكن
لها ولي من القرابة وقال أبو عمر اختلف أصحابنا في قول عمر هذا فقال بعضهم كل واحد من هؤلاء
يجوز انما كانه اذا أصاب وجه النكاح من الكفو والصالح وقال آخرون على الترتيب لا التغيير
(مالك أنه بلغه ان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله كانا يسكنان بنائهما الا بكرا) البالغات يدل
قوله (ولا يستأمران) أى يستأذنان من اذغير البالغ يستأمرها الاب (قال مالك وذلك الامر
عندنا في نكاح الا بكرا) انه لا يجب استدناهن فالحديث يحول على السدب أو على النية كجاء
في بعض طرقه (وليس البكر حتى أوفى مالها حتى يدخل بها) عذوبها (ويعرف من حالها)
الرشو الصلاح (مالك أنه بلغه عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار كانوا يقولون
في البكر يزوجها أبوها بغير إذنها ان ذلك لازم لها) لانه يجبرها عند الجمهور
((ما جاء في الصدق والحناء))

بفتح الصادق لغة الاكرو الثانية كسرهما ويجمع على صدق بضمين والثالثة لغة الجاز صدقة بفتح
الصاد وضم الدال ويجمع على صدقات على لفظها وفي التميزل وآتوا النساء صدقاتهن والرابعة لغة
قيمة صدقة واجمع صدقات مثل غرفة وغرفات في وجوها والخامسة صدقة وجهها صدق مثل قرينة
وقرى وأصدقها بالانف أعطاها صدقها واجلها بالكسر والمدة الاعطاء بلا عوض (مالك عن أبي
خازم) بالمهلة والزاي سلة (ابن دنيار) المذق العابد الثقة (عن سهل بن سعد) بن مالك الانصاري
الخرزجي (الساعدي) الصحابي ابن الصحابي مات وقد خاوز المائة سنة ثمان وثمانين وقيل بعدها
(ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه امرأة) قال الحافظ لم أقف على اسمها وقول ابن القطاع
في الأحكام انها خولة بنت حكيم أو أم شريك أو ميمونة بنقله من اسم الواهبية في قوله تعالى وأمره
مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي وقال في المقدمة ولا يثبت شيء من ذلك (فالتا يا رسول الله اني قد
وهبت نفسي لك) بلام التثنية استعملت ههنا في تقليد المنافع أى وهبت أمر نفسي لك وأتو ذلك
والا فالحقيقة غير مرادة لان رقية الحرة لا تملك فكانت قالت أتزوجك بلا صدق زاذني رواية للشيخين
فقطر الهاسلي الله عليه وسلم فصعد النظر فيها ووضعه ثم طأ طأ رأسه (فقامت طويلا) نعم
للمصدر أى قياما ميمونة مصدر لانه اسم الفعل أو مائة يوم مقامه وهذا مقام المقام المصدر
فسمى باسم ما وقع موقعه زاذني رواية للشيخين فلما رأت المرأة انه لم يقض فيها شيأ جلست (فقام
رجل لم يعرف الحافظ اسمه) (فقال يا رسول الله زوجنيها) لم يقل بها لان ذلك من خصائصه

حدثنا أحمد بن صالح ثنا سفيان

عن عمرو بن دينار عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كعب بن الأشرف فإنه قد آذى الله ورسوله فقام محمد بن مسلمة فقال أنا يا رسول الله أحب أن أقتله قال نعم قال فأتيت لي أن أقول شيئاً لنفسي فأتاه فقال إن هذا الرجل قد سألنا الصدقة وقد دعانا فأقبل وأيضاً لقلته قال اتبعناه فحين نكره أن ندعه حتى ننظر إلى أي شيء يصير أمره وقد أدانا أن نسلقنا وسسقار وسقين قال كعب أي شيء تهرنوني قالوا ما تريد منا قال نسألكم قالوا سبحان الله أنت أجهل العرب ترهنا نسألكم في ذلك ما عار علينا قال تهرنوني أولادكم قالوا سبحان يسب ابن أحدنا فقال رهنه فوسق أو وسقين قالوا ترهنا اللامة يريد السلاح قال نعم فلما أتاه ناداه فخرج إليه وهو مستطيب بنضج رأسه فلما جلس إليه وقد كان جاءه به بشرفائه أو أربعة فذكروا له قال عندي فلانة وهي أعطر نساً الناس قال تأذني فأشتم قال نعم فأذني به في رأسه فشتمه قال أعوذ قال نعم فأدخل به في رأسه فلما استمكن منه قال دونكم فصره حتى قتله حدثنا محمد بن حذابة ثنا الحسن بن ابن منصور ثنا أسباط الهمداني عن السدي عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أعيان قيد القتل إلا شتماً مؤثماً (باب في التكبير على كل شرف في

المسير)

حدثنا القعني عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى خالصة لك من دون المؤمنين فلا بد لهم من صدق قال تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحله قال أبو عبيد الله عن طيب نفس بالقرينة التي فرضها الله وقال تعالى والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا تيمهن أجورهن وقال في الإماء تنكهن بآذن أهلن وآقرهن أجورهن يعني مهوهرن وإن اقتضى القياس أن كل ما يجوز البذل به والعوض يجوز به لكن الله حرم بضع النساء الإماء والمهورات الموهوبة لا تحل لغيره صلى الله عليه وسلم قاله أبو عمرو وغيره (إن لم تكن) بوقية (الكعبة حاجبة) بزواجها وفيه حسن أدبه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء) بزيادة من في المبتدأ والخبر متعلق الظرف بوجه (فصدقها إياه) في موضع وقع صفة لشيء ويجوز جزمه على جواب الاستفهام وتصدق بتعدي لمفعولين ثانيهما إياه وهو العائد من الصفة على الموصوف (فقال ما عندى إلا أزارى هنا) زاد في رواية لهما فلهما صفة قال وماله رداء (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أعطينا إياه جلبت لا أزاراك) جواب الشرط ولا نافية والأسم بمعنى ما ولاك يتعلق بالخبر أي ولا أزاراك إن كنت تكشف عورتك وفيه أن اصدقك الشيء يخرجك عن ملكه فمن أصدق جاورته حرمت عليه وإن شرط المبيع القدور على تسلمه شرطاً عاماً منعت حساً كاطير في الهواء وشرطاً فقط كالمرهون ومثل هذا الذي لو زال إزاره انكشف وفيه نظر الكثير في مصالح القوم وهذا بينهم لما فيه من الرفق بهم وفي رواية لهما ما تمنع أي المرأة بأزارك إن لبسته لم يكن علمها منه شيء وإن لبسته لم يكن علمك منه شيء أذهب إلى أهك (فالتبس شيئاً) فذهب ثم رجع (فقال ما أجد شيئاً قال التبس) أطلب (ولو خاف من حديث) قال عياض هو على المبالغة لا التعدي لأن الرجل نفى قبل ذلك وجوده شيء ولو أقل من خاتم حديد وقيل له اغتبط منه ما يقدمه لا أن جميع المهر خاتم حديد وهذا يضعفه استحباب مالك قدس سره يعذرنا لا أقل وفيه جواز التمسك بالحدود واختلف فيه السلف فأجازوه قوم إذ لم يثبت النبي عنه ومنعه قوم وقالوا كان هذا قبل النبي وقبل قوله أنه حلية أهل النار (فالتبس فربما شياً) وفي رواية لهما فذهب ثم رجع فقال لا والله يا رسول الله ولا خافنا من حديث وفي أخرى مجلس الرجل حتى إذا طأ لم يجلسه فأم فرأه صلى الله عليه وسلم مولى فإفامه به فذهب (سورة كذا وسورة كذا) بال تكرار وفي رواية ثلاثاً (لسورهما) في فوائدهما أنها سبع من المفصل ولا يداود والفساني من حديث أبي هريرة سورة البقرة وأتت عليها بأو ولدا ورقطني عن ابن مسعود البقرة وسور من المفصل ولا في الشيخ وغيره عن ابن عباس أنا أعطيناك الكور وفي فوائدهما عن عمران جوبه عن ابن عباس قال معنى أربع سور وأحسن سور وفي أبي داود بإسناد حسن عن أبي هريرة قال قم فقلها عشرين آية وهي امرأك وجمع بينها بأن كل من الزوا حفظ ما لم يحفظ الآخر وتعدت القصه وهو بعيد جدا (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنكحتكما) وللتنبي زوجناكما وفي رواية لهما ملكتكها قال الدارقطني هي وهما والصواب زوجتكها وهي رواية الأكرين وقال النووي يحتفل به الوجهين بأن يكون سري ذكر التزويج أولاً ثم لفظ التملك ثانياً أي أنه ملك فعنتها بالتزويج السابق (بما عرفت من القرآن) البلاء للعوض كبعثتوني ببنيار ولم رواه أنكحتها بحفظه القرآن أي أن الباء مبيية أكراما للقرآن لأنها تكون بمعنى الموهوبة وذلك لا يجوز إلا على الله عليه وسلم قاله المازري وقال عياض يحتمل وجهين أظهرهما أن يعلمها معه من القرآن أو قدر أمته ويكون صدقاً فعلها لعلمها إياها وجاء هذا عن مالك واحتج به من قال أن منافع الأعيان تكون صدقاً وفي رواية لمسلم أذهب فعلها من القرآن وفي أبي داود فعلها عشرين آية وقال الطحاوي والإبري وغيرهما واليتم مكحول هذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم كان اذا قفل
من غزواً ورجع أو مرة يكبر على كل
شرف من الأرض ثلاث تكبيرات
ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك
له، والمثلث له الحمد وهو على كل شيء
قدير أيون تائبون عابدون
ساجدون لربنا حامدون صدق
الله وعده ونصر عبده وهزم
الاحزاب وحده

((باب في الاذن في القبول بعد النبي))

* حدثنا أحمد بن محمد بن ثابت
المرؤي حدثني علي بن حسين عن
أبيه عن يزيد النخعي عن عكرمة
عن ابن عباس قال لا يستأذن
الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر
الاية نسختها التي في السور انما
المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله
الى قوله غفور رحيم

((باب في بعثة السرايا))

* حدثنا أبو برة الى يسمع بن نافع
ثنا عيسى عن اسمعيل بن قيس
عن جري قال قال لي رسول الله صلى
الله عليه وسلم ألا تري نحن من ذي
الخصصة فأناها فخرها ثم بعث رجلاً
من أحسن الى النبي صلى الله عليه
وسلم يشهري بكنى أبا رطاة

((باب في اعطاء البشير))

* حدثنا ابن السرح أنا ابن وهب
أخبرني يونس عن ابن شهاب قال
أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله
ابن كعب بن مالك ان عبد الله
ابن كعب قال جمعت كعب بن مالك
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم
اذا قدم من سفر بدأ بالمسبح فركع
فيه ركعتين ثم جلس للناس وقص
ابن السرح الحديث قال وروى
رسول الله صلى الله عليه وسلم
المسلمين عن كلامنا أيها الثلاثة حتى
اذا طال على تسورت جدار حائط

وسلم والياء على هذا يعني الام أي لما حفظت من القرآن وصرت لها كفوافي الدين وهذا
يحتاج الى دليل انتهى وقد حكى أيضاً عن أبي خنيفة وأحمد ومالك وهما قولان من جحان في مذهبه
ودليله ما أخرجه سعيد بن منصور وابن السكن عن أبي النعمان الأزدي العبجي قال زوج رسول
الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن وقال لا يكون لاحد بعدك مهراً والقول
الثاني لما لا والله وغيرهما جوافيل الصدقات متافع على ظاهر الحديث قال عباس ويمكن
انه أنكبهاله للمامعة من القرآن اذ ضيحه لها ويق ذكر المهر مسكوناً عنه امالانه أسدق عنه
كما كثر عن الواطئي في رمضان وروى المقول بخبر اذ لم يحلف أهلها رقاباً بمته أو أبي الصدقات في
ذمته وأنكبه نفو يضاحي بمجد صدقات أو يتكسبه عامعة من القرآن ولجور على تعلم القرآن
وقضل أهلها وشفا عنهم به وأشار الدودي الى أنه أنكبهها بسلامتها ولا صدقات ولا عداقوله
بالمؤمنين من أنفسهم واذا احتل هذا كله يمكن فيه حجة لجواز التسكاح بالصدق وبما لا قدر له
اه وفي حديث ابن مسعود عند الدارقطني وقد أنكبهتها على أن تقرتها وتعلمها واذ رزق الله
عوضها فزوجها الرجل على ذلك وهذا قد يعزى ذلك الاحتمال وفيه جواز أخذ الاجرة على
تعلم القرآن وبه قال الجمهور والائمة الثلاثة ويؤيد له أيضاً حديث الصحيح أن أحق ما أخذتم عليه
أجر كتاب الله وكرهه أبو خنيفة وأصحابه وجاعة لحديث ابن عباس مرقوعاً على صبيانكم
شراكم أقله رجة بالبيتر وأغلظه على المسكين وحديث أبي هريرة قلت يا رسول الله ما تقول في
المعلمين قال درهمهم حرام وقومهم محنت وكلامهم رباه وحديث عباد بن الصامت علمه عن جبريل
أهل الصفة فأهدى له قوساً فقال له صلى الله عليه وسلم ان شرك أن يطوقك الله طوقاً من نار
فأقبله وعن أبي بن كعب مرقوعاً وأجاب ابن عبد البر بان هذه احاديث منكورة لا يصح منها
شي قال واحتجوا أيضاً بحديث اقرؤ القرآن ولا تأكلوا به ولا تستكثروا قال وهذا يحتمل التأويل
بأن علمه الله ثم أخذ عليه أجرة وهذا يروى حديث الباب جماعة كثيرة عن أبي حازم وأحسنهم
له سيقاة مالك وهويد خلى في التفسير المسند لقوله واهم أن مؤمنة الآية انتهى وأخرجه البخاري
عن عبد الله بن يوسف والترمذي من طريق اسحق بن عيسى وعبد الله بن نافع الثلاثة عن مالك به
وثابه عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب بن عبد الرحمن وسفيان بن عيينة عند الشافعي وأبو
غسان وقضيل بن سليمان عند البخاري وحاج بن زيد والدروري واثمة وحسين بن علي كلهم عن
أبي حازم عن سهل عند مسلم قال لا يزيد بعضهم على بعض غير أن في حديث زائدة قال انطلق فقد
زوجتكم فعملها من القرآن ورواه البخاري أيضاً وابن ماجه مختصراً من طريق سفيان الثوري
عن أبي حازم عن سهل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل تزوج ولو خطا من حديث (مالك)
عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال قال عمر بن الخطاب أعمار رجل تزوج امرأ فزوجها
جنون أو جذام أو برص زاد ابن عيينة عن يحيى بن سعيد بسنده أوفرق (فهما) غير طام (فلها)
صداقها كاملاً وذلك أزواجهم بضم فسكون مصدر غرم اذا أدى (على) ولها قال مالك وانما
يكون ذلك غراماً على ولها زوجها اذا كان ولها الذي أنكبهها هو أوها أو أخواها أو من يرى انه
يعلم ذلك منها) من الاولياء (فاما اذا كان ولها الذي أنكبهها ابن عم أو مولى أو من العشيعة من
يرى أنه لا يعلم ذلك منها فليس عليه غرم وتزويج المرأة ما أخذته من صداقها وترك لها قدر
ما تستحل به) ربيع دينار خلقه تعالى للزنا والباطل البضع عن صدقات (مالك بن نافع ان ابنة عبد
الله) بضم العين (ابن عمر) بن الخطاب القرشي العدوي ولقي العهد النبوي وكان من شيعان
قرش وفرسا منهم قتل مع معاوية بصقين سنة سبع وثلاثين (وأما ما في يزيد بن الخطاب) أخى
عمر أسلم قبلها واستشهد قبله (كانت تحت ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب ولم يدخل بها ولم يسم لها

أي ثاقده هو ابن عمي فقلت
عليه فوالله ما رد علي السلام ثم
صليت الصبح صباح خمسين ليلة
على ظهر بيت من بيوتنا فجمعت
صارخا يا كعب بن مالك ابشر فلما
جاءني الذي سمعت صوته يشرفني
نزلت له في فكيكس وتمامه اياه
فاظلمت حتى دخلت المسجد فاذا
رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس
قام الى طلحة بن عبد الله بن رول
حتى سالخني وهناني
(باب في سجود الشكر)
حدثنا محمد بن خالد ثنا ابو عامر
عن ابي بكره بكان بن عبد العزيز
أخبرني في ابي عبد العزيز بن
أبي بكره عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه كان اذا جاءه أمر
مروا ويسر به تسجدا شاكرا
لله يحدثنا احدثنا صالح ثنا ابن
أبي فديله حدثني موسى بن يعقوب
عن ابن عثمان قال ابوداود وهو يحيى
ابن الحسن بن عثمان عن أشعث بن
إصحق بن سعد عن عامر بن سعد عن
أبيه قال خرجنا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم من مكة تريد المدينة
فلما كنا في بياض عروزة انزل ثم
رفع يديه قبل الله ساعة ثم ساجدا
فحكط طويلا ثم قام فرفع يديه قبل
الله ساعة ثم ساجدا فحكط
طويلا ثم قام فرفع يديه ساعة ثم
ساجدا كرا ثم سجد ثلاثا قال في
سألت ربي وشفت لامي فاعطاني
ثلث أمي فخرت ساجدا شكرا
لربي ثم رفعت رأمي فسألت ربي
لامتي فاعطاني ثلث أمي فخرت
ساجدا لربي ثم رفعت
رأمي فسألت ربي لامي فاعطاني
الثلث الا تفرغ فخرت ساجدا
لربي قال ابوداود أنشعث بن

صداقا بل عقد عليها فبرضا (فابتغت) طلبت (أما هذا فقها قال عبد الله بن عمر ليس لها
سداق ولو كان لها سداق لم تنكح ولم تظلمها فأبأ أمها أن تقبل ذلك) من ابن عمر (فجمعوا بينهم
زيد بن ثابت) حكى (فقضى أن لا صداق لها) لبقاء بضعها (ولها الميراث) بالمؤجلة وهذا قال على
وجهور الصحابة وقال جماعة منهم يجب الصداق بالموت وقاله الشافعي وهو قول شاذ عندنا ووجهه
ابن العربي وغيره لما في أبي داود والترمذي وقال حسن صحيح عن معقل بن يسار أن بروع بنت
واشئ تكعبت لأمهر فبات زوجها قيل أن يرض لها فقضى لها صلى الله عليه وسلم بغير نسائها
والميراث لكن قال مالك ليس عليه العمل (مالك ما بلغه) مما جاءه من وجوه منها مرواه عبد
الرزاق عن معمر بن أيوب وغيره (ان عمر بن عبد العزيز كتب في خلافة الى بعض عماله ان كل
ما شرط المتكح بكسر الكاف (من كان أبا أو غيره من حياء) بالكسر والمدعية بلا عوض
(أو كرامة) شيء يكرم به هو بمعنى ما قبله (فهو للمراة ان ابتغته) طلبته وقد روى ابوداود من
طريق ابن مريم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبا
أمرأة تكعبت على صداق أو حياء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها وما كان بعد عصمة النكاح
فهو لهن أعطيه وأحق ما أكرم عليه الرجل ابنته أو اخته (قال مالك في المرأة ينكحها) يضم الياء
زوجها (أو هو يشترط في صداقها الحياء يعني به ان ما كان من شرط يقع به النكاح فهو لا ينكح
ان) وفي نسخة ابن وضاح اذا (ابتغته) لان تركته لا يهاز في غير الموطن ورواية ابن القاسم
عنه وان أعطاه بعد ما زوجه فأنما هي نكحته أكرمها فلا شيء لا ينكحها (وان قالوا فزوجها
قبل أن يدخل بها فزوجهها شطر) أي نصف (الحياء الذي وقع به النكاح) لانه من الصداق وهو
يشترط بالطلاق قبل الدخول (قال مالك في الرجل يزوج ابنته صغيرا لاملاله ان الصداق على أبيه
اذا كان الغلام) المذكور (يوم تزوج لاملاله) زيادة بيان لقوله قبل لاملاله اعاده لقوله (وان
كان للغلام مال فالصداق في مال الغلام الا أن يسمى الأب أن الصداق عليه) فعلى الأب (وذلك
النكاح ثابت على الابن اذا كان صغيرا وكان في ولاية أبيه) لكن انما يجبره لقطعة على المنصوص
كشربفه أو ابنته عم أو ذات مال (قال مالك في طلاق الرجل امرأته قبل أن يدخل بها وهي بكر
فيعقروا بوهاعن نصف الصداق ان ذلك جائز وزوجها من أبيها فها وضع عنه وذلك أن الله تبارك
وتعالى قال في كتابه) وان طلقتموهن من قبل أن يمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم
(الا أن يعقوبن فهن النساء اللاتي قد دخل بهن أو يعقوبن الذي بيده عقدة النكاح فهو الابن ابنته
البكر والسيد في أمته وهذا الذي سمعت في ذلك) أي معنى الآية (وعليه الامر عندنا) بالمدينة
زاد مالك في بعض روايات الموطأ وفي غير الموطأ ولا يجوز لأحد أن يعقوبن شيء من الصداق الا
الأب لارضى ولا غيره وذهب الأئمة الثلاثة الى أن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج وعقوه
بأتمام الصداق وقال بكل من القولين جماعة وراخج الأئمة ما قالوه مروى عن صلى الله عليه وسلم
وبان اسقاط الولي لمولته على خلاف الاصول وأوجب عن الاول بان بضعه لمنأحمته لكن
لا سلم انه تفسير لآية بل اخبار عن حال الزوج قبل الطلاق وعن الثاني بان حكم الولاية تصرف
الولي بجهاو أحسن للمولى عليه وقد يكون العقو أحسن للبنت فيصل لها بذلك مصلحتها وهي رغبة
الأزواج فيها اذا سمعوا يعقوا الأب عن الزوج المطلق وقد طلع الولي على انها بسبب ذلك يرغب فيها
من في صلته غبطة عظيمة ولنا وجوه منها أن المفهوم من قولنا بيده كذا أي يشرف فيه والزوج
لا يتصرف في عقد النكاح وانما يتصرف في الحسل والولي الا أنه والمتصرف في النكاح فبقوله
اللفظ دون الزوج سلمنا أن الزوج بيده عقدة النكاح لكن بالنسبة الى ما كان واقضى وذلك مجاز
وأما الولي فعقد النكاح الا أن بيده فهو حقيقته وهي مقدمة على المجاز ومنها أن المراد بقوله الا

امحق أسقطه أجد بن صالح حين

حدثنا به فحدثني به عنه موسى بن

سهل الرمي

((باب في الطروق))

* حدثنا شخص بن عمرو مسلم بن

ابراهيم قال أنا شعبة عن جابر بن

ابن دأود عن جابر بن عبد الله قال كان

رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره

أن يأتي الرجل أهله طرؤفا

* حدثنا عثمان بن أبي شيبة أنا

جرير عن مغيرة عن الشعبي عن

جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال أن أحسن ما دخل الرجل على

أهله إذا قدم من سفر أول الليل

* حدثنا أجد بن حنبل أنا هشيم

أنا سيار عن الشعبي عن جابر بن

عبد الله قال كنا مع النبي صلى الله

عليه وسلم في سفر فلما ذهبن للدخل

قال أمهوا حتى ندخل ليسلكني

تفشط الشعنة وتسد المغيبة قال

أبو داود قال الزهري الطروق بعد

العشاء

((باب في التلقي))

* حدثنا ابن السرح ثنا سفيان

عن الزهري عن السائب بن يزيد

قال لما قدم النبي صلى الله عليه

وسلم المدينة من غزوة تبوك تلقاه

الناس فلقبته مع الصبيان على

نية الوداع

((باب فيها يستحب من اتخذا الزاد

في الغزو إذا قل))

حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا حاد

أنا ثابت البناني عن أنس بن مالك

أن فقي من أعلم قال يا رسول الله اني

أريد الجهاد وليس لي مال أتجهز

به قال اذهب الى فلان الانصاري

فانه كان قد تجهز ففرض قتل له ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم فمات

السلام وقل له ادفع في ما تجهز

أن يعفون الرشيدات بخلاف اذا مجبور عليها لا ينقض الشرع صرهما فاذا يحسن في مقابلتهن
هن المجبوروات في أيدي أوليائهن اما بالازواج فلا مناسبة ومنها أن الخطاب مع الأزواج لقوله
فنهض ما فرضته وهو خطاب مشافهة فلو كافوا امرأين في قوله تعالى أو يعفوا الذي بيده عقدة
النكاح وهو خطاب غيبة للزم تغيير الكلام من الخطاب الى الغيبة وهو خلاف الاري وضعف
هذا الوجه بورد في قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرى بهم ريح طيبة وقول امرئ القيس
تطاول ليك بالآمد * ونام الخسلي ولم ترقد
وبان وبان ليلة * كليله ذى العار لا ارمدم

وأجيب بان اقامه الظاهر مقام المصير على غير الاسل فلو كان المراد الزوج لقليل إلا أن يعفون
أو تعفوا عما استحق لكم فلما عدل عن المظاهر دل على أن المراد غيرهم ومنها أن الاصل في العطف
بأول القسرين في المعنى قوله إلا أن يعفون معناه الاسقاط وقوله أو يعفوا الذي على رأينا الاسقاط
فحصل التثريب على رأيهم ليس كذلك فيكون قولنا أرى والله أعلم (قال مالك في اليهودية
وأول النصرانية تحت اليهودي أو النصراني فتسلم) هي (قبل أن يدخل به الله لاصداق) لها لان
بضعها باق (قال مالك لا أرى ان تنكح المرأة بأقل من ربع دينار) أو ثلاثة دراهم فضة أو قيمة
ذلك من العروض (وذلك أدنى) أقل (ما يجيب فيه القطع) في السرقة فقاها عليها بما جمع ان كل
عضو يسباح بقدر من المال فلا بد ان يكون مقدرا بما واداف مالكا على قوله جميع أصحابه إلا ان
وهب واحتجوا أنه اضا بان الله شرط عدم الطول في نكاح الاماء فدل على ان الطول لا يحد من كل
الناس اذ لو كان الفليس والدائق ونحوهما طولا لما عدهما أحد ولان الطول المال ولا يقع امر
المال على أقل من ثلاثة دراهم وهذا ليس بشئ لانه لا فرق في أقل الصداق بين حرة وأمة والله اعلم
شرط الطول في نكاح الحر اذ لو كان الاما ولا أعلم أحد قال ذلك بالمدينة قبل مالك وقال له
الدر اوردى نعت فيهما يا أبا عبد الله أي ذهبت مذهب أهل العراق قاله ابن عبد البر وقال
عباس أنفرد مالك بهذا التقا نالى قوله تعالى أن تنكحوا بأموالكم والى قوله ومن لم يستطع منكم
طولا فدل على ان المراد مال بال وأقله ما يستجيب به العضو في السرقة وكافة العلماء من الجواز
ومصر والشام وغيرهم على جوازه بما راضى عليه الزوجان أو من العقد اليه ما فيه منفعة
كسوط ونعل ونحوهما وان كانت قيمته أقل من درهم وقال أبو حنيفة وأصحابه أقله عشرة دراهم
وقال ابن شبرمة خمسة دراهم اعتبارا بالقطع عندهما اضا وكرهه النخعي بأقل من أربعين وقال
مرة عشرة وفتعبيه الزواوي بان زعمه فترد مالك بذلك تناقض مع ما نقله عن الحنفية فجب منه
كف غفيل عن نفسه وشنع على مالك مع موافقة أصحابه له إلا ان وهب وهو موافقة أبي حنيفة
وأصحابه في القياس على القطع واشترطهم فيه أكثر مما اشترطه مالك قال ابن عبد البر واخرج
الحنفية بمحدث جابر عمر فوالا صداق أقل من عشرة دراهم ولا حجة فيه لانه ضعيف وروى عن
على مثله ولا يصح عنده أيضا واخرج من أباه بأى مقول فيه منفعة بقوله التمس ولو خافه من
لحديث قال عباس ونأوله بعض أهل المذهب بأنه شرج على المبالغة لا على التقليل ونأوله غيره بأنه
طلب ما يقدمه قبل الدخول لا كل المهر ويضعفه ان مالكا استحب تقديم ربع دينار أو أقل قال
الزواوي وضعفه بين لأنه ليس في الحديث دلالة على ان طلب منه ما يقدمه لاجم المهر بل ظاهره
ان المطلوب جميع الصداق لا بضعه وقال الابي ربح قول ابن وهب وبعارض ما احتج به مالك ما صح
من حديث من اقتطع مال امرئ مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة وأدخله النار قيل وان كان بسيرا
قال وان كان قضيا من أراك فاطلق المال على مازى انتهى وفيه نظر لان اطلاقه على ذلك يجوز
لقصد الزجر عن اقتطاع مال المسلم والخلف الباطل على نحو ما قيل في قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا

به فأناه فقال له ذلك فقال بأذنه
ادفع اليه ما جهرتني به ولا تجبني
منه شيئاً فوالله لا تجبني منه
شيئاً فيأثر ذلك فيه
(باب في الصلاة عند القدوم من
السفر)

حدثنا محمد بن منصور الطوسي
ثنا يعقوب ثنا أبي عن ابن اسحق
حدثني نافع عن ابن عمر أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم حين أقبل
من حجته دخل المدينة فأنشأ على
باب مسجده ثم دخل فركع فيه
ركعتين ثم انصرف إلى بيته قال
نافع فكان ابن عمر كذلك يصنع
(باب في كرامات المقام)

حدثنا جعفر بن مسافر التنيسي
ثنا ابن أبي ذئب ثنا الزمعي عن
الزبير بن عثمان عن عبد الله بن
عبد الله بن سراق أن ابن محمد بن عبد
الرحمن بن ثوبان أخبره أن أبا سعيد
أخبره أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال يا أيكم والقاسمة قال قلنا
وما القاسمة قال الشيء يكون بين
الناس فيضيء فتنقص منه حدثنا
القنبري ثنا عبد العزيز بن عيسى
محمد بن شريك يعني ابن أبي عمر
عن عطاء بن يسار عن النبي صلى
الله عليه وسلم نحوه قال الرجل
يكون على القنطرة بين الناس فيأخذ
من حظ هذا وحظ هذا

(باب في العجاف في الغزو)

حدثنا إلهي بن نافع ثنا عمارية
يعني ابن سلا عن زيد يعني ابن
سلام أنه سمع أبا سلام يقول حدثني
عبد الله بن سلمان أن رجلاً من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
حدثه قال لما كنا نسير أخرجوا
غنائمهم من المنافع والسبي فجعل
الناس يبايعون غنائمهم غداً

متعمداً فجزأوه جهنم خالداً فيها الآية قال عباس والأجاع على أن الشئ الذي لا يقبل ولا يقبته
لا يكون صدقاً قال الحافظ فان ثبت هذا الإجماع فقد خرفه ابن حزم حيث قال يجوز بكل ما يسعى
شيئاً ولو جبه من شيعر قال ابن عبد البر لا يوقف ولا يتحيد لا تكسر الصدقات أجماعاً قال وأجبه من
جوزة بمقول ولو قل لأن الله ذكر الصدقات ولم يحد أكثره ولا أقله فلو كان له حد لينه صلى الله عليه
وسلم لانه المبين مراد الله والحد لا يصح إلا بكاتب أو سنة ثابتة لا معارض لها وأجماع انتهى في
الحصر نظرفن جملة ما يصح به القياس أذهو من جملة الأدلة
(أرواح السطور)

هو عبارة عن التخلية بين الزوجين وإن لم يكن هناك أرواحاً ولا أغلق باب (مالك عن يحيى بن
سعيد الانصاري (عن سعيد بن المسيب) القرشي (ان عمر بن الخطاب قضى في المرأة إذا تزوجها
الرجل أنه إذا أوجبت السور فقد وجب الصداق) إذا دعت المسيسة وأنكره الرجل (مالك عن
ابن شهاب ان زيد بن ثابت) الانصاري (كان يقول اذا دخل الرجل بامرأة فإنه فوجئت عليها
السور فقد وجب الصداق) للمرأة إذا دعت المسيسة وأنكر (مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب
كان يقول اذا دخل الرجل بالمرأة في بيته) وادعت الوطوء أنكره (صديق الرجل عليها) لأن
الغالب أنه لا ينشط في بيته (واذا دخلت عليه في بيته صدقت عليه) لأن الغالب نشاطه في بيته
(قال مالك أرى ذلك) التصديق (في المسيسة) أي الجماع (إذا دخل عليها في بيته فأفادت قدمي
وقال لم أسها صدق عليها) فلا يشك كل عليه الصداق (فان دخلت عليه في بيته فقال لم أسها
وقالت قد مسني صدقت عليه) فخاصة أنه يصدق الزنا ثم منها ما يبين فيها بخلاف خلوة الأهنداء
فتصدق المرأة بيمين لأن خلوة الزيارة لا تشط النقص فيها بخلاف الأهنداء
(المقام عند البكرو الثوب)

كذا عند أبي عمرو في نسخة والام أي التيب بفتح الميم وضما قال الجوهري قد يكون كل منهما
معنى الإقامة وقد يكون معنى موضع القيام لأنك أن جعلته من قام يقوم ففحق وان جعلته من
آقام يقيم فضموم لأن الفعل إذا حوّل إلى التثنية فالوضع مضموم لانه مشبه ببنات الأربعه نحو
دحرج وقوله تعالى لا مقام لكم الفخ أي لا موضع لكم وقرئ بالضم أي لا إقامة لكم (مالك عن عبد
الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو) بفتح العين (ابن حزم) بالمهمله والزنا الانصاري المسدق
(عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام الخزرجي) المدق ثقة من رجال
الجميع مات في أول خلافة هشام (عن أبيه) قال ابن عبد البر ظاهرة الانقطاع أي الإرسال وهو
متصل صحيح قد سمعته أبو بكر من أم سلمة كافي مسلم وفي أوادوان ما جبه من طريق محمد بن أبي
بكر عن عبد الملك عن أبيه عن أم سلمة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة)
هذبت أي أمه الخزرجية الفاضلة بأربعة أجمال (وأصبحت عنده) وفي رواية لمسلم دخل عليها
فأراد أن يخرج أخذت ثوبه (قال لها ليس بك) بكسر الكاف وفي رواية أنه ليس بك بضمها الأمر
أو الشان (على أهلها) يعني نفسه أنكره وكل من الزوجين أهل (هوان) أي لا أفضل فعلا
يظهره هوانك على أو تظنيه وفيه اللطف والرفق عن يحيى منه كراهة الحق حتى يبين له وجه
الحق قاله عباس وقال النوروى معناه لا يفتك هوان ولا يضيع من حلق شئ بل تأخذ منه كاملاً
قال الابي وقيل المراد بأهلها قسيتها إلا أن الأعراض عن المرأة وعدم المال أنها يدل على عدم
المبالاة بأهلها فالباء على الأول متعلقة بهوان وعلى الثاني السببية أي لا يليق أهل هوان
ببيدك (ان شئت سمعت عندك) أي أفت سمعاً لانهم اشتقوا الفعل من الواحد إلى العشرة
(وسمعت عندهن) أي أفت عند كل واحدة من ربة تساني سبعا (وان شئت ثلاث) أي

رجل فقال يا رسول الله لقد رجحت
وبجمار ح مثله أحد من أهل هذا
الوادى قال ويحسدك ما رجحت
ما زلت أبيع وأبتاع حتى رجحت
ثلثمائة أوقية فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنا أنشدك بخبر رجل
رجح قال ما هو يا رسول الله قال
ركعتين بعد الصلاة

﴿باب فى حمل السلاح الى ارض
العدو﴾

* حدثنا مسدد ثنا عيسى بن يونس
أخبرني أبي عن أبي اسحق عن
ذى الجوشن رجل من الضباب
قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم
بعد أن فرغ من أهل بدر وابن فرس
لي يقال لها القرحاء فقلت يا محمدانى
قد حثتني ابن القرحاء لتخذه قال
لا أحسنه لي فيه وان شئت ان
أقبضك به المختارة من دروع بدر
قلت ما كنت أقبضه اليوم بغرة
قال فلا حاجة لي فيه

﴿باب فى الإقامة بأرض الشرك﴾

* حدثنا محمد بن داود بن سفيان
ثنا يحيى بن حسان أنا سليمان
ابن موسى أبو داود ثنا جعفر
ابن سعد بن حمزة عن جندب حدثني
خبيب بن سليمان عن أبيه سليمان
ابن حمزة عن حمزة عن جندب أما
بعد قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من جامع المشرك وسكن
معه فإنه مشرك

هذا آخر الجزء الاول من السنن

وأول الثاني كتاب

الاضاحي

أنت ثلاثا (عندك ودون) على قبة ناسي بالقسم يوم ما مضيه حجة لما لك فى ان القسم لا يكون
الا يوما واحدا وأجازه الشافعي يومين أو ثلاثا ثلاثا ولا خلاف فى جواز أكثر من يوم مع
التراضي هكذا قال عياض وغيره وقال الأبي وأما عبد الملك ان كان معنى درت ماذكروا ولا
فقد قال الخائف معناه درت بالتثنية ورده ابن العربي بأن هذه زيادة لا تقبل إلا بدليل وبقوله
للكرمي سبعم وللثيب ثلاث فجعله حكما مبتدأ والأولى فى رده ان قوله درت حالة على ما عرفت من حاله
والعروف منه فى القسم انما كان يوم ما مضى وبما سلم فقال صلى الله عليه وسلم ان شئت زدنا
وحاسبتك به للكرمي سبعم وللثيب ثلاث (فقلت ثلاث) قال عياض اخذت التثنية مع أخذها
بشوبه صا على طول إقامته عندها لأنها أرت أنه إذا سبعم لها وسبعم لغيرها لم يقرب وجوعه اليها
وقال الأبي لا طعها صلى الله عليه وسلم بهذا القول الحسن أى ليس بك على أهالك هو ان عهدا
للعدو فى الاقتصار على الثلاث أى ليس اقتصارى عليها هو انك على ولا لعدم رغبة فيك ولكنه
الحكم ثم خبرها بين الثلاث لاقتضاه لغيرها و بين السبعم ويقضى لبقية أزواجه فاختارت الثلاث
لقرب رجوعه اليها لان قضاء السبعم لغيرها طول مضيعة عنها انتهى وقبه تخيير الثيب بين
الثلاث لاقتضاء والسبعم والقضاء واليه ذهب الجمهور والشافعي وأجدو قال مالك وأصحابه لا تخير
وتركوا حديث أم سلمة حديث أنس للكرمي سبعم وللثيب ثلاث قاله ابن عبد البر بوجه تعقب نقل
النووي عن مالك موافقة الجمهور وقال المازني ويمكن عندى أن مالك كرا أى ذلك من خصائصه صلى
الله عليه وسلم لأنه خص فى التكاح بخصائصه ومعناه ان احتمال المحصوسة منع من
الاستدلال به فرجع الى حديث أنس ولا يرد ان التقصيص لا يثبت بالاحتمال وفى قوله ان شئت
انخائه ليحاسب الثيب بالثلاث خلافا للحنفية اذ لو حوسبت لم يفرق بين السبعم والثلاث وبين
سائر الأعداد وقال الأبي وجه احتجاج أى خيفة بالحدث أنه لو كانت الثلاث حقا للثيب خاصة
لكان حقها ان يدور عليهن أو يعالان الثلاث حق لها والجواب ما قال ابن القصار انه إنما هي لها
بشرط ان لا تختار السبعم أيضا فعناء عندا أكثر سبعت بعد التثنية قال القرطبي وقعه صلى الله
عليه وسلم بين أزواجه أمهاتها وطيب قلوبهم والا فالقسم لا يجب عليه لقوله تعالى ترجى من
تشاء منهن وتووى اليك من تشاء وهذا على مذهب مالك وذهب الأكثر الى وجوبه عليه صلى الله
عليه وسلم وهذا الحديث رواه مسلم عن يحيى عن مالك به على صورة الأرسال وتابعه على إرساله
عبد الرحمن بن حيد عن عبد الملك بن أبي بكر عنده مسلم أيضا ووصله محمد بن أبي بكر عن عبد الملك
عن أبيه عن أم سلمة وتابعه فى شعبة عبد الواحد بن أعين عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أم سلمة
أخرجهما مسلم أيضا ولهذا استدركه الدارقطني على مسلم قال النووي وهو فاسد لان مسلما بين
اختلاف الرواة فى إرساله وأصابه مذهبه ومذهب الفقهاء والأصوليين وتحقيق المحدثين اذا
روى الحديث مر سلا ومتصلا بالحكم للوصول لان زيادة نقة (مالك عن جند) بن أبي جند
البصري (الطويل) لطول بديهة ولأنه كان له جار يقال له جند القصير فقيل لهذا الطويل للفرق
بينهما جارات وهو قائم صلى سنة اثنين وقال ثلاث وأربعين ومائة وله خمس وسبعون سنة (عن أنس
ابن مالك انه كان يقول للكرمي سبعم وللثيب ثلاث) قال ابن العربي هذا لا يقضيه قياس اذ نظير
له يشبهه ولا أصل يرجع اليه والعلماء يقولون بحكمة ذلك النظر الى تحصيل الالفه والمؤانسة
وان يستوفى الزوج لثقه فان لكل جديد لثقة ولما كانت البكر حديثه عهد بالرجل وحديثه
بالاستصعاب والمقارولتين لا يجهد شرعت لها الزيادة على الثيب لانه ينفى نقارها وسكن روعها
بخلاف الثيب فانها ما رست الرجال فأجاب احتجاج مع هذا الحديث دون محتاج اليه البكر قال وهذه
حكمه والدليل أمهات قول الشارع وفعله انتهى وهذا الحديث هو قوفى فى الصحيحين عن خالد

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب معاجي في إيجاب الأضاحي)

* حدثنا مسدد ثنا يزيد ح وثنا

جدين مسعدة ثنا بشر عن

عبد الله بن عوف عن عامر بن أبي

وملة قال أنا مخنف بن سليم قال

وهن وقوف مع رسول الله صلى

الله عليه وسلم عرفات قال يا أيها

الناس ان على اهل كل بيت في كل

عام أضحية وعشيرة أندرون

ما اعتبره هذه التي تقول الناس

الرجية * حدثنا هرون بن عبد

الله ثنا عبد الله بن يزيد حدثني

سعد بن أيوب حدثني عياض بن

عباس القتياني عن عيسى بن

هلال الصدفي عن عبد الله بن

عمرو بن العاص ان النبي صلى الله

عليه وسلم قال امرت يوم

الأضحية عبد الله بن عمر بن

لهذه الامة قال الرجل أربأت ان

لم أجد الاضحية أني أفأضحي

بها قال ولكن تأخذ من شعرك

وأطفارك وقص شاربك وتخلق

عانتك فذلك غلام أصبحك عند الله

عز وجل

(باب الاضحية عن الميت)

* حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا

ممرط عن أبي الحسن عن الحكم عن

حشاش قال رأيت عليا يضحى بكبشين

فقلت ما هذا فقال ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم أوصاني أن

أضحي عنه فأنا أضحي عنه

(باب الرجل يأخذ من شعرو في

العشر وهو يريد ان يضحى)

* حدثنا عبيد الله بن معاذ ثنا أي

ثنا محمد بن عمرو بن مسلم التي معت

ابن المسيب يقول معت أم سلمة

تقول قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم من كان له ذبيحة فاذا

عن أبي قلابة عن أنس اذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا وقسم واذا تزوج الثيب على

البكر أقام عندها ثلاثا ثم قسم قال أبو قلابة وتوشت فقلت ان أنس رفعه الى النبي صلى الله عليه

وسلم اصدقت ولكنه السنة ورواه الاصمعيلى من طريق أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره مصر صرافه واختلف هل ذلك للزوج على شقيقه نسائه

لحاجته بالذوق هذه الجديدة فحصل لذلك زيادة في التمتع أو حق للمرأة لقوله للبكر وللثيب بلام

التبليد وروايتان عن مالك وحكى ابن القصار انه لهما جميعا وعلى أنه حق للمرأة في القضاء به على

الزوج ورواية ابن القاسم وعدم القضاء ورواية عبد الحكم كالتبعة ثم اختلف هل هو حق لها سواء

كانت عنده زوجة أخرى أم لا للحديث فانه لم يفصل ونسبه أبو عمر لا كثر العلماء وقال غيره انما

الحديث فحين له زوجة غير هذه لان من لا زوجة له مقيم مع هذه غير مفارق لها وهذا من المعروف

المأثور به في قوله تعالى وعاشروا بالمعروف وهو الظاهر لقوله في الحديث اذا تزوج البكر على

الثيب واذا تزوج الثيب على البكر وقد قال ابن العسر في القول بان ذلك لها وان لم يكن له زوجة

لا معنى له ولا بصور ولا يلتفت اليه (قال مالك ذلك) المروي بالفرق بين الثيب والبكر (الامر)

المعمول به (عندنا) بالبدنه وبه قال أكثر العلماء خلافا لاهل الرأي والحكم جاد في أن البكر

والثيب في القسم سواء والظاهر مع من عنده سواء فاجلس عند الطائفة فاسبها به وجلس عند

أزواجه مثل وخلاف القول ابن المسيب والحسن والأوزاعي يقيم عند البكر سبعا والثيب بأعافاذا

تزوج بغيرها على ثيب مكث ثلاثا واذا تزوج ثيبا على بكر مكث يومين قال عياض والسنة تخالف

الجميع (فان كانت له امرأة غير الذي تزوج فانه يقسم بينهما بعد أن تقضى أيام التي تزوج بالسواء ولا

يحسب على التي تزوج ما أقام عندها) وهذا قال الجمهور خلافا لابي حنيفة في قوله يحاسبها لان

العدل واجب ابتداء ودواما للظواهر الا حرمه بالعدل والحديث رد عليه لان اللام في البكر

وللثيب للام ومالك الانسان لا يحاسب به وانما هو حوسبت لم يبق للفرق بين البكر والثيب وجه ولا

فرق بين السبع والثلاث وبين سائر الأعداد اذا كان القضاء واجبا في الجميع فانه المأثور

(ما لا يجوز من الشروط في النكاح)

(مالك بلغه انه ان سعد بن المسيب سئل عن المرأة تشترط على زوجها انه لا يخرجها من بلدها قال

سعد بن المسيب يخرجها ان شاء وان كان الافضل الوفاء الشرط قال ابن عبد البر جاء هذا البلاغ

متصلا رواه أبو بكر بن أبي شيبة عن ابن المبارك عن الحارث بن عبد الرحمن عن مسلم بن يسار عن

سعد بن المسيب وجاء عن جماعة من السلف اعلاهم على بن أبي طالب أخرجه ابن أبي شيبة

وعبد الزاق عن عباد بن عبد الله قال وقع الى على رجل تزوج امرأة وشرط لها اذا رها فقال على

شرط الله قبل شرطها أو قبل شرطه ولم ير لها شيئا أي شرط أن لا يخرجها من دارها وشرط الله قوله

أستكون من حيث سكنتم وجاء عن جماعة اعلاهم عمر بن الخطاب قال لما شرطها والمسلمون عند

شرطهم ويؤيده حديث أحق الشروط ان تزويها ما سخطتهم بالفروج اه ينج لكنه هنا محمول

عند مالك وموافقيه على التذبح جميعا بين الأدلة (قال مالك فالامر عندنا انه اذا شرط الرجل للمرأة

وان كان ذلك عند عقدة النكاح) أي ابراهه وأحكامه (ان لا تنكح عليك ولا أنسروا) ذلك

ليس بشئ) واجب اذا يقتضيه العقد ولا ينافيه (الا أن يكون في ذلك يمين بطلاق أو عتاقة) بفتح

العين مصدر عتق (فيصير ذلك عليه ويلزمه) ان تزوج أو تسرى

(نكاح المحلل وما أشبهه)

(مالك عن المسور) بكسر الميم واسكان المهمله وفتح الواو (ابن رفاعه) بكسر الراءين أي مالك

(القرظي) بضم القاف وفتح الراء وبالظاء المحجمة نسبة الى بني قريظة تابعي صغير مقبول مات سنة

أهل حلال ذي الجبة فلا يأخذ من

شعره ولا من أنفخاره شيئا حتى

يفضي

(باب ما يستحب من الصفايا)

* حدثنا أحمد بن صالح ثنا عبد

الله بن وهب أخبرني حيوة حدثني

أبو صفرة بن أبي قبيط عن عروة

ابن الزبير عن عائشة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم أمر بكبش

أقرن بطأن سواد وينظر في سواد

ويبرك في سواد فأني به فضض به

فقال يا عائشة هلم المدينة ثم قال

أصحبكم يا جهم ففعلت فأخذها وأخذ

الكبش فأضبعه وذبحه وقال باسم

الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد

ومن أمه محمد ثم ضعى به صلى الله

عليه وسلم * حدثنا موسى بن أميعة

ثنا وهيب عن أنس عن أبي قتادة

عن أنس أن النبي صلى الله عليه

وسلم فخر سبع ذوات يده قداما

وضعى بالمدينة بكبشين أقرنين

أملحين * حدثنا مسلم بن إبراهيم

ثنا هشام عن قتادة عن أنس أن

النبي صلى الله عليه وسلم ضعى

بكبشين أقرنين أملحين يذبح ويكبر

ويسمى ويضع وجهه على صفحتها

* حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي

ثنا عيسى ثنا محمد بن اسحق عن

يزيد بن أبي حبيب عن أبي عباس

عن جابر بن عبد الله قال فزع النبي

صلى الله عليه وسلم يوم الذبح

كبشين أقرنين أملحين موجحين فلما

وجههما قال أتى وجهي وجهي

لذي فطر السموات والأرض

على ملا إبراهيم حنيفا وما أنا من

المشركين أن سلاتي ونبيي

وحجماي ومحاماتي لله رب العالمين

لا شريك له وبذلك أمرت وأنا

من المسلمين اللهم منك ولك عن

ثمان وثلاثين ومائة في الموطن فما هذا الحديث الواحد (عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير) التابعي الكبير بفتح الزاي فيهما ورواه ابن بكير يضم الأول وروى عنه الفتح فيهما كما تراواه عن مالك وهو الصحيح فيهما جميعا قال ابن عبد البر وأقتصر حافظه على ضم الأول فصوله الصحيح فقصه ما ي عن مالك قال في الأصابع هو ضم الزاي بخلاف جده فانه يفتحها وكسر الموحدة ابن أبي طابا القرظي من بني قريظة ويقال هو ابن الزبير بن أمية بن زيد الأسوي كذا ذكر ابن منبته وأبو نعيم فيصمد له نسب إلى زيد لثني صنعت في الجاهلية والأقاليم بين أبي طابا معروف في بني قريظة انتهى ولذا صوبه النووي وقال هو الذي ذكره ابن عبد البر والمحققون وقد قتل بن أبي طابا كافر يوم بني قريظة (ان رفاعه بن ميمون) بكسر السين واسكان الميم القرظي الصحابي قال ابن عبد البر كذا أرسله أكثر الرواة ووصفه ابن وهب وهو من أجل من روى الحديث عن مالك وتابعه ابن القاسم وعلى بن زباد وإبراهيم بن طهمان وعبد الله بن عبد الحميد الحنفي كلهم عن مالك عن المسور عن الزبير بن عبد الرحمن عن أبيه ان رفاعه بن ميمون (طلق امرأته تيمجة) بفتح الفوقية وقل بضحا وقل اسمها أمية وقبل سهمة وقبل عائشة (بفتح وهب) القرظية الصهباء لا أعلم لها غير هذه القصة (في عهد) أي زمن (رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا) وفي الصحيحين عن عائشة ان امرأتها رفاعه قالت يا رسول الله ان رفاعه طلعتني فبنت طلاقا وفي رواية لهما انها قالت طلعتني آخر ثلاث طلاقات والروايات تقصر بعضها بعضها فلا جبه فسه لجواز اتباع الطلاق الثلاث في كلمة بلا كراهة (فكسبت عبد الرحمن بن الزبير) بفتح الزاي الصحابي راوى هذا الحديث (فاعترض عنها فلم يستطع أن يعسها) لاسترخائه وعدم قدرته وفي رواية للشيخين وإنما معه مثل الهدية وأخذت مديته من جلبابها شبهته بذلك لصغر ذكره ولاسترخائه وهو أظهر هذا يبعد أن يكون صغيرا إلى حد لا يغيب معه قدر الخشعة (فقاروها) طلقها قال عباس وهذا الخبر مما اتفق بعد شكنا في المصطفى ومنها مرة عبد الرحمن لها في البخاري انها لما قالت وانما معي مثل الهدية قال كذبت والله اني لا نفصها نفص الادم (فأراد رفاعه أن يتكلمها وهو زوجها الأول الذي كان طلقها) بالثلاث (فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاه عن تزويجها) وفي رواية للبخاري ان المرأة هي التي ذكرت ولا خلف لجواز ان كلاما من الرجل والمرأة ذكر ذلك له صلى الله عليه وسلم ولفظ البخاري عن عائشة وكان معه مثل الهدية فلم فصل منه إلى شيء ثم ربه فلم يلبث ان طلقها فانت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان زوجي طلعتني وانى تزوجت وزوجا غيره فدخل بي ولم يكن معه الا مثل الهدية فلم يفرني الا هنة واحدة لم يصل مني إلى شيء فأحل لزوي الأول فقال صلى الله عليه وسلم لا تخجلن تزوجا لأول حتى يذوق الاخر عسل تلذذ في عسلته وقولها لم يصل مني إلى شيء مخرج في أنه لم يوطأ لها مرة ولا يذ فيجعل قولها الا هنة واحدة على ان معناه لم يرد القرب مني بقصد الوطء الامر واحد به هذا الاختلاف رواية الموطن فلم يستطع أن يعسها (وقال لا تحلل حتى يذوق العسلة) يضم العين ويقع السين تصغير عسلة وهي كتابة عن الجماع شبه لذة بلدة العسل وحلا وتغاسمها راءها ذوقا وانت العسل في التصغير لانه يذ كرو يؤث أي قطعة من العسل أو على ازيادة اللذة لتضعه ذلك ووحده ثلاثا فلان أنها لا تحلل الا لوطء متعدد وضعف زعم ان التائب على ارادة النطفة بأن الانزال لا يشترط باتفاق العلماء وشذا الحسن فقال العسلة الانزال رعا المعنى العسلة قال أبو عمر في قوله لا تخجلن الخ زوجها ان أحدهما ان كان كواصف فلا سيل إلى ذوق العسلة فلا تحلل لادى طلقها ثلاثا والثاني ان كان يرجى ذلك منه فقال لها ذلك طلعها ان يكون ورعا كان قال ابن العربي من غيب الحشفة هو العسلة وأما الانزال فهو اللبنة وذلك ان الرجل لا يزال في لذة الملاعبة فإذا أوجع فقد حصل ثم تعاطى بعد ذلك ما فيه على نفسه وانتاب نفسه

يا رسول الله والله لقد نكحت قبل
 ان أخرج إلى الصلاة وعرفت ان
 اليوم أكل وشرب فنجحت فأكلت
 وأطعمت أهلي وجيراني فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك
 شاة لحسم فقال ان عندى عنفا
 جذعة وهى خير من شاتى لحم فهل
 تجزى عنى قال نعم ولن تجزى عن
 أحد بعدك * حدثنا مسدد ثنا
 خالد عن مطرف عن عامر عن البراء
 ابن عازب قال ضعى خالى لى قال
 له أبو بردة قبل الصلاة فقال له
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 شاة لحسم فقال يا رسول الله
 ان عندى داجن جذعة من الغر
 فقال ادبحها ولا تصلغ لفرسك
 ((باب ما يكره من الضحايا))
 * حدثنا حفص بن عمر الثوري ثنا
 شعبة عن سليمان بن عبد الرحمن
 عن عبيد بن فيروز قال سألت البراء
 ابن عازب ما لا يجوز في الإضاحي
 فقال قام فينا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأصابني أقصر من
 أصابعه وأنا ملي أقصر من أنامله
 فقال أربع لا تجوز في الإضاحي
 العوراء بين عورها والمرضة بين
 مرضها والعرجاء بين ظلمها
 والكسرى التي لا تنق في ثلث فاني
 أكره أن يكون في السن نقص
 قال ما كرهت فدعه ولا تحرمه
 على أحد * حدثنا إبراهيم بن موسى
 الرازي ح وحديثنا على بن بحر
 ثنا عيسى بن فزوح حدثني ابن
 جبر العرياني أخبرني يزيد بن مصر
 قال أتيت عتبة بن عبد السلمي
 فقلت يا أبا الوليد اني خرجت
 اتبس الضحايا فلم أجده شيأ يعنى
 غير زمام فكرهتها فقال قال
 أفلا تخشى بها قلت سبحان الله

فيه نص أو ما ينطق عليه لفظه من العمام والخالات وان علون كما قال ابن شهاب في الخصيص
 قترى عمه أيتها وخالة أيتها تلك المنزلة وهو صحيح لان كان منها يطلق عليه اسم عمه وخالة لان
 العمه هى كل امرأة تكون أختا لرجل له عليك ولادة فأخت الجد لاب عمه وأخت الجد لام خالة
 انتهى وقال النووي العمه حقيقة أنما هى أخت الاب وتطلق أى مجازا على أخت الجد أو أخت الجد
 وان علوا وخالة أخت الام وتطلق على أخت أم الام وأم الجدة سواء كانت الجدة لام أو لاب وهذا
 الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن القعني كلاهما عن مالك به (مالك عن
 يحيى بن سعيد) الانصاري (عن سعيد بن المسيب انه كان يقول ينهى) فخرى (أن تترك
 المرأة على عمتها أو على خالتها) وكذا العمه والخالة على بنت الاخ وبنت الأخت كافي الحديث قبله
 وفي مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أربع نسوة أن
 يجمع بينهن المرأة وعمتها والمرأة وخالتها وله من وجه آخر عنه مرفوعا لا تنكح المرأة على بنت
 الاخ ولا بنت الأخت على الخالة (وأن بطا الرجل وليلة) أى أمة (وفي بطنها جنتين لغيره) لقوله
 صلى الله عليه وسلم لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذوات حمل حتى تحيض رواه أحمد وأبو داود
 وجميعه الحاكم عن أبي سعيد

((ما لا يجوز من نكاح الرجل أم امرأته))

(مالك عن يحيى بن سعيد انه قال سئل) بالبناء المفعول (زيد بن ثابت عن رجل تزوج امرأته)
 أى عقد عليها (ثم فارقه قبل ان يصيبها) أى يجامعها (هل تحل لها أمها فقال زيد بن ثابت لا)
 تحل له (الام بهيمة) عن اليان فلا تحل بحال اذ (ليس فيها شرط) بال دخول (واغما الشرط في
 الرابث) كما قال تعالى وأمهات نسائكم وربانكم الذي في مجوركم من نسائكم الملقى دخلتم
 بهن فانكم تكونوا دخلتمهن فلا جناح عليكم ولما سئل ابن عباس عن هذه الآية قال آهوا
 ما بهم الله وفي رواية قال هذان منهم التحريم الذي لا وجه فيه غير التحريم سواء دخلتم بالنساء
 أم لا فامهات نسائكم حرمن عليكم من جميع الجهات وأما قوله وربانكم الخ فليس من المبهمة لان
 لهن وجهين أحلان في أحدهما وحرمن في الآخر فإذا دخل بأمهات الرابث حرمن وإذا لم يدخل
 بهن لم يحرم من فهذا تفسير المبهمة الذي أراد ابن عباس نقله الهروي عن الأزهري (مالك عن غير
 واحد ان عبد الله بن مسعود استفتى) طلب منه الفتوى (وهو بالكوفة عن نكاح الام بعد
 الابنة إذا لم تكن الابنة ميتة) جوعت (فأرخص في ذلك) بناء على أن الشرط بهما (ثم ان
 ابن مسعود قدم المدينة فسأل عن ذلك فأخبره ليس كما قال واغما الشرط في الرابث فراجع ابن
 مسعود إلى الكوفة فوصل إلى منزله) بهالانه كان ساكنا (حتى أتى الرجل الذي أقتاه بذلك
 فأمره أن يفارق امرأته) روى عبد الزاق عن الثوري عن أبي فروة عن أبي عمرو الشيباني عن
 ابن مسعود أن رجلا من بني فزارة تزوج امرأة ثم رأى أمها فحبسته فأقناه ابن مسعود بأن يفارقها
 ويتزوج أمها ان كانت لم يبعها فزوجها وولدت له أولاد ثم أتى ابن مسعود المدينة فسأل فأخبر
 أنها لا تحل فلما رجع إلى الكوفة قال الرجل أنها عليك حرام فقارقه قال عبد الزاق وأخبرني
 معمر بن يزيد أني زبادان هجر من الخطاب هو الذي روى ابن مسعود عن قوله ذلك فعلم أن حسب
 وقوله فقارقهما يحتمل أنه أمره أو فعل فيكون الرجل أمثله وفي هذا نحوه الاحتجاج بعمل
 المدينة كرجوع ابن مسعود عن اجتهاده الذي أفتى به اليهم لانهما أفتى بالاجتهاد وقد ذهب
 بعض الأئمة المتقدمين إلى جواز نكاح الام إذا لم يدخل بالبنات وقال الشرط الذي في آخر الآية يعم
 الأمهات والربائب وجهوا العلماء على خلافه لقول أهل العربية ان الخبرين إذا اختلفا لا يجوز
 أن يوفق الإسماعيل بوصفوا اخذوا فقال قام زيد وقد عمر والظرفان وعلمه سيمو بما يختلف

يجوز منك ولا يجوز عنى قال نعم
 انك تنكح ولا أشاء انما هى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن المصفرة
 والمستأصلة والفقهاء المشبعة
 والكسراء والمصفرة التى
 يستأصل انزها حتى يلدو معها
 والمستأصلة قرنها من أصله والبقاء
 التى يقع عنها والمشبعة التى
 لا تنبع الغنم عفا وضعة والكسراء
 الكبير **•** حدثنا عبد الله بن محمد
 الثقفى ثنا زهير ثنا أبو اسحق
 عن شريح عن النعمان وكان رجل
 صدق عن على قال أمر نارسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان تستشف
 العين والاذنين ولا تصصى بعوراء
 ولا مقابلة ولا مدبرة لا خرقاء ولا
 شرقاء قال زهير قلت لابي اسحق
 اذكر عصابة قال قلت فما المقابلة
 قال يقطع طرف الاذن قلت فما
 المدبرة قال يقطع من مؤخر الاذن
 قلت فما الشرقاء قال نشق الاذن
 قلت فما الخرقاء قال تخرق اذنهما
 السمة **•** حدثنا مسلم بن ابراهيم
 ثنا هشيم عن قتادة عن جري بن
 كليب عن على ان النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى ان يضعى بعضاء
 الاذن والقرن قال أبو داود جري
 صرى سدوسى لم يحدث عنه
 الاقتادة **•** حدثنا مسدد ثنا
 يحيى ثنا هشام عن قتادة قال
 قلت لسعد بن المسيب ما الاغضب
 قال النصف فافوقه
• (باب فى البقرة والجوز عن كم
 نخزئ)
• حدثنا أحمد بن حنبل ثنا هشيم
 ثنا عبد الملك عن عطاء عن جابر
 ابن عبد الله قال كنا نجتمع فى عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نخرج البقرة عن سبعة والجوز

العامل لان العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف وبانه فى الآية ان قوله الاذن دخلت من
 يعود عند هذا القائل الى نساككم وهو مخفوض بالاضافة الى ربائكم وهو مرفوع والصفة
 الواحدة لا تتعلق بمختلفى الاعراب ولا بمختلفى العامل (قال مالك فى الرجل يكون تحتها المرأة
 ثم ينكح أمها فصبها انما تحرم عليه امرأته وبأنه يفرقهما جميعا ويحرم ان عليه أبا اذا كان قد
 أصاب الام فان أصيب الام لم تحرم عليه امرأته وفارق الام) وبقي على امرأته البنت (وقال مالك
 فى الرجل يتزوج المرأة ثم ينكح أمها) يعقد عليها (فصبها الله لا تلحل له أمها أبا ولا تلحل لايه
 ولا لايته ولا تلحل له ابنته وتحرم عليه امرأته) لمسهما معا فان لم يمس الام فارتقا ولم تحرم عليه
 امرأته كما قال قبل (قال مالك) هذا كله فى النكاح (فأما الزنا فإنه لا يحرم شيئا من ذلك) المذكور
 فان كان متزوجا بالبنت فزنى بالام أو عكسه لا يحرم عليه زوجته لان الحرام لا يحرم الحلال وقد
 روى الدارقطنى عن عائشة وابن عمر رفاها لا يحرم الحرام الحلال لكنهما ضعيقا السند الا انه
 يستأنس بهما (لان الله تبارك وتعالى قال) حرمت عليكم (أمهات نساككم فاعلموا ان الحرام كان
 تزويجا لم يذ كر تحريم الزنا) والنكاح شرعا غايها بطلان على وطء المعقود عليها لا على مجرد الوطء
 (فكل تزويج كان على وجه الحلال يصيب صاحبه امرأته فهو بمنزلة التزويج الحلال) فيقع به
 التحريم وكل ما كان محض زنا لا يحرم لانه ليس بمنزلة التزويج (فهذا الذى سمعت والذى عليه أمر
 الناس عندنا) بالمدونة به قال الجمهور والشافعى وأحمد وعليه جل أصحاب مالك بل صريح غير
 واحد من الشياخ منهم مصنفون بان جميعه عليه وقوله فى المدونة ان زنى بام زوجته أو ابنتها
 فليفارقها حمله الا كره على الوجوب والشمى وابن رشد على الكراهة أى كراهة البقاء معها
 واستحباب فراقها وذهب أكثر أهل المذهب الى ترجيع ما فى الموطأ وان دليل من ذهب الى
 التحريم كانى خفيفة وصاحبه والمدونة بناء على ان الامر للوجوب تعريضها عليه ضعيف لان
 عمدته قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء فاعلموا ولا تنكحوا على العقد وما نكح
 آباؤكم على الموطأ ووجه ضعفه ان النكاح حيث وقع فى القرآن فالمراد به العقد الاما من
 ذلك نحو حتى تنكح زوجا غيره الزانى لا ينكح الا زانية أو مشركة وليست عتف الذين لا يجذون
 نكاحا وما ذكروه ليس من ذلك ولئن سلم أن المراد بما نكح آباؤكم الموطأ فالغنى به الوطء الحلال
 لانه الذى يطلق عليه فى الشرع اسم النكاح أما الزنا فيقال فيه سفاح وأيضاً فالزنا لا يتب به
 العدة فلا يثبت به تحريم كالوطء وأيضاً الحرمة حاكم من أحكام النكاح العليم كالاخصان
 والنفقة واسقاط الحدة فلا يثبت بالزنا فان قبل وهو محرم بنكح الوطء فوجب أن يثبت بالوطء الحرام
 كتحريم القطر به وافساد الخبز أوجب بانه لا يصح اعتباره به وان استوفى افساد الصوم والحلج
 لانه يجزى مجزأ فى افساد اللواط ولا يشر الحزمة

(نكاح الرجل أم امرأته قد أصابها على وجه ما يكره)

(قال مالك فى الرجل يرقى بالمرأة فيقام عليه الحدة فيها أنه ينكح ابنته وينكحها ابنة ابنه ان شاء)
 وأولى ان لم يرقم عليه الحدة فخاص على المتوهم (وذلك انه أصابها حراما) وهو لا يحرم الحلال
 وانما الذى حرم الله ما أصيب بالحلال أو على وجه الشبهة بالنكاح) الذى يدرك الحدة (قال الله
 تبارك وتعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) والنكاح فى عرف الشرع انما هو الوطء
 الحلال لا الزنا (فلو أن رجلا نكح امرأته فى عدتها نكاحا حلالا) باستاءه لعقد غير عالم بانها فى
 العدة (فأصابها حرمت على ابنه أن يتزوجها وذلك أن أباه نكحها على وجه الحلال لا يقيم عليه
 فيه الحدة) للشبهة (ويعلق به الولد الذى يولد فيه أباه) لان وطء الشبهة يدرك الحدو يعلق به الولد
 (وكما حرمت على ابنه أن يتزوجها حين تزوجها أبوه فى عدتها وأصابها فكذلك يحرم على الاب

عن سبعة تشترك فيها * حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا حماد عن قيس عن عطاء عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البقرة عن سبعة والجوز عن سبعة * حدثنا القعني عن مالك عن أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله قال قال نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة البدينة عن سبعة والبقرة عن سبعة

(باب في الشاة يضي جماعه)

* حدثنا قيس بن سعيد ثنا يعقوب يعني الاسكندراني عن عمرو عن المطب عن جابر بن عبد الله قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الأضي بالمصلى فلما قضى خطبته نزل عن منبره وأتى بكبش فذبحه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده وقال بسم الله والله أكبر هذا عني وعن من يضع من أمي

(باب الامام يذبح بالمصلى)

* حدثنا عثمان بن أبي شيبة أنا اسامة حدثهم عن اسامة عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يذبح أضحيته بالمصلى وكان ابن عمر يذبحه

(باب في حسن لحوم الاضحية)

* حدثنا القعني عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن قالت سمعت عائشة تقول ذف ناس من أهل البادية حضرة الأضي في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله لقد كان الناس يتفقون من

ابتها اذا هو أصاب أمها) لان وطء الشبهة ينشر الحرمه بخلاف ما اذا لم يصبا لان العقد في النكاح الصحيح على الام لا يحرم البت فأولى الفاسد

(جامع ما لا يجوز من النكاح)

(مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) تحريم (عن الشغار) هكذا بل الرواية وقال ابن وهب عن نكاح الشغار بمجمدين وأولاهما مكسورة فألف فراء مصدر شاغر يشاغر شغارا ومشاغرة وفي رواية أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الاسلام (والشغار أن تزوج الرجل أخته أو أخته أو أمته (على أن تزوجه آخر ابنته) أو وليته (ليس بينهما صداق) بل يضع كل منهما صداق الاخرى مأخوذ من قولهم شغل شغل البلد عن السلطان اذا خلعه عن خلوه عن الصداق أو خلوه عن بعض الشرائط وقال ثعلب من قولهم شغل الكلب اذا فرغ وجهه لبيول كان كلاما من الوليين يقول للآخر لا تزوج رجل ابنتي حتى أرفع رجل ابنتك وفي التشبيه بهذه الهيئة القبيحة تنقيح للشغار وتنظيف على فاعله أو كثر رواة مالك لم ينسوا هذا التفسير لاحد ولا قال الشافعي رضي الله عنه لا أدري أهو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو ابن عمر أو نافع أو مالك حكاه البيهقي وقال الخطيب وغيره هو قول مالك وصده بالمعنى المرفوع بين ذلك ابن مهدي والقعني ومحمود بن عوف فما أخرجه أحد رواه البايعي قوله نهى عن الشغار هو قولنا فاعله من تفسير نافع والظاهر أنه من جملة الحديث حتى يبين أنه من قول الراوي انتهى وقد تبين ذلك في مسلم هنا والجاري ترك الحيل من طريق عبيد الله قلت نافع ما الشغار قال فذكره ولذا قال الحافظ الذي تحرواه من قول نافع قال عباس عن بعض العلماء كان الشغار من نكاح الخطاهية يقول شاعري وليني يوليك أي عاوضني بما جاعل جماع ولا خلاف ان غير البت من الاماء والاخوات وغيرهن حكم البت وتعبه الاي بأن مذهب مالك اختصاصه بذوات الجبر وهو في غيرهن بمنزلة من تزوج على أن لا صداق فمضى بالدخول قال ولا وجه فيما وقع عند مسلم في حديث أبي هريرة بن نافع صلى الله عليه وسلم عن الشغار ابن غير والشغار أن يقول زوجتي ابنتك أو زوجتي ابنتي وزوجتي أختك أو زوجة أختي لا ليس من لفظه صلى الله عليه وسلم قال عباس ولا خلاف في النهي عنه ابتداء فان وقع أمضاء الكوفيين والبت والزهرى وعطا اذا صح بصداق المثل وأبطله مالك والشافعي واختلف في علة البطلان فقيل لأن كلاما من الفرجين معقوده وعليه وقيل خلوه من الصداق فعلى الأول فساد في عقده فيفسخ بعد البناء وعلى الثاني فساد في صداقه فمضى بالبناء وهو ما قولنا لما ترك رضي الله عنه قال غيره وإنما اختلف قول مالك للاختلاف في النهي هل يدل على الفساد أو للتعاقب في تفسيره هل هو مرفوع أو من قول ابن عمر وأبي هريرة وعما أدري جماعا لانهما عريان عالنان بمواقف الالتقاء وإنما النظر اذا كان من تفسير نافع فاعلم في تعريب ولذا اختلف نظر العلماء وليس البطلان لترك ذكر الصداق لصحة النكاح بدون لصحته لكن قال ابن دقيق العيد قوله ليس بينهما صداق يشعر بأن جهة الفساد ترك ذكر الصداق انتهى أي مع جعل يضع كل منهما صداقا لا لآخرى وهذا نصريح الشغار قال مالك في المدونة فيمنع وان طال ولدت الا لا دافا بل ان القاسم بطلاق أو ما وجهه الشغار وهو أن يسمى لكل صداقا على أن تزوج كلاهما الاخر فيفسخ قبل البناء يثبت بعد ما لا كثر من المسمى وصداق المثل أو المالك منهما وهو أن يسمى لاحداهما صداقا والاخرى بلا صداق فالمسمى لها حكم وجهه والاخرى كسر وجهه وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومنسلم عن يحيى كلاهما عن مالك بن عوراه أصحاب السنن الأربعة من طريق مالك وتابعه عبيد الله بن عمر في البصيرين وعبد الرحمن السراج وأيوب عند مسلم الثلاثة عن نافع عن ابن عمر وتابعه أبو هريرة

خصايها هم ويحملون منها الولد

ويتخذون منها الاسقية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذاك أو كمال قالوا يا رسول الله نهيت عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغنيكم من أجل الدقة التي دفعت فكلوا واتصدقوا وادخروا حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا خالد الحذاء عن أبي الملقع عن نبيشة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا كنا نبيناكم عن لحومها ان تأكلوها فوق ثلاث لئلا نسعكم جاء الله بالسعة فكلوا وادخروا واتجروا الا وان هذه الايام أيام أكل وشرب وذكره كراهة عز وجل ((باب في المسافر فضي))

حدثنا عبد الله بن محمد الثفيلي ثنا حاد بن خالد الحياط قال ثنا معاوية بن صالح عن أبي الزاهرية عن جبير عن ثعلب عن ثوبان قال فضي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال يا ثوبان أصلي لنا الساعة قال خازنت أطعمه منها حتى قدمنا المدينة

((باب في الرق بالذبيحة))

حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا شعبة عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس قال فصلتان سمعتهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم ايا الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فأحسنوا وغيره لم يقول فأحسنوا القتل اذا ذبحتم فأحسنوا الذبح وليعد أحدكم شفرته وليرح ذبخته وحدثنا أبو الوليد الطيالسي ثنا شعبه عن هشام ابن زيد قال دخلت مع أسن على

وجابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في مسلم أيضا (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم) التي المذني قال ابن عيينة كان أفضل أهل زمانه مات سنة ست وعشرين ومائة وقيل بعدها (عن أبيه) القاسم بن محمد بن الصديق أحد الفقهاء (عن عبد الرحمن) أبي محمد المذني أخى عاصم ابن عمر لاه يقال ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وذكره ابن جابر في ثقات التابعين مات سنة ثلاث وتسعين (و) عن أخيه (مجمع) بضم الميم وقع الخيم وتشديد الميم الثانية المكسورة وعن مهمل الانصاري الاوصى تايى كبير مات سنة ستين (ابن) بالثنية (يزيد) بضم الهمزة (ابن جارية) بالهمزة والواو التثنية (الانصاري) الاوصى أبي عبد الرحمن ذكره ابن سعد وغيره في الصحابة وقال ابن منده يزيد بن جارية وقيل زيد فعملهما واحد والصواب انهما اخوان قاله في الاساية (عن خنساء) بفتح الخاء المعجمة واسكان النون وسين مهمل مهجوز وممدود (بنت خدام) بالهاء المعجمة المكسورة والذال المهمله كافي الفتح والتعريب وقال بعضهم بالذال المعجمة الانصارية الاوسية زوج أبي لينة صحابية معروفة من بنى عمرو بن عوف (ان اباهما) خداما الصحابي قال هو ابن ربيعة ويقال ابن خالد وقال أبو نعيم يكنى أبا ربيعة (زوجها هو) ثيب لما تأمت من أنيس بن قنادة الانصاري حين قتل عن ابيهم أحد كرواه عبد الرزاق عن معمر بن سعيد بن عبد الرحمن عن أبي بكر بن محمد مرسل وأثر حجه الواقدي عن الخنساء نفسها وأنيس بالتصغير وسماه بعضهم انساً وأذكروه ابن عبد البر وفي المبهمة للقطب القسطلاني ان اسمه أسير وأنه مات يبدو (فكره ذلك) الرجل الذي أنكحها أبوها ولم يعرف الحافظ اسمه قال نعم عند الواقدي انه من مزينة وعند ابن اسحق انه من بنى عمرو بن عوف فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقال ثوبان) أي أنكحني رجلا وان هم ولدي أحب الى منه (فرد نكاحه) وبعل أمرها اليها كافي رواية عبد الرزاق عن أبي بكر بن محمد ولعن نافع بن جبير فأنت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت ان أبي زوجني وأنا كارهة وقد ملكك أمرى قال فلا نكاح له انكحى من شئت فرد نكاحه ونكحت أبا لينة الانصاري وأخرج الواقدي عن خنساء بنت خدام أنها كانت تحت أنيس بن قنادة فقتل عنها يوم أحد فزوجهها أبوها رجلا من مزينة ففكره وجات الى النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحه فزوجهها بولابة فجات بالسائب بن أبي لينة قال أبو عمر هذا الحديث مجمع على صحته والقول به لان من قال لا نكاح الا بولي قال لا يزوج الثيب بوليها أباً وغيره الا بذاتها ورضاها ومن قال ليس للولي مع الثيب أمر أو إجازة بلاولي فأولى بالعمل بهذا الحديث ولا خلاف أن الثيب لا يجوز لها ولا غيره جبرها على النكاح الحسن البصري فقال نكاح الاب بغير إذن بنته بكرة كانت أو ثيباً كرهت أم لا قال امعيل القاضي لا أعلم أحد قال بوله في الثيب وروى عبد الرزاق عن ابن عباس مرفوعاً ليس للولي مع الثيب أمر واختلف في بطلانه ولورضيت وقال الشافعي وأحد لانه صلى الله عليه وسلم لم يقل لخنساء الا أن تجيزي وكذا قال مالك الا أن ترضى بالقرب بالبذل فيقول انه كان في وقت واحد وفور واحد وقال أبو حنيفة وأصحابه لها ان تجيزه فيقول زأون بطله فيقول انتهى لمخاضاً واحديث النسائي عن جابر بن جابر في بطلانه وهي بكر من غير أمرها فأنت النبي صلى الله عليه وسلم ففرق بينهما فعمله البيهقي على أنه زوجها من غير كفها اذا زوجها بكف فينفذ ولو لم يطلبت هي كفها أو غيره لانها مجبرة فليس لها اختيار الا زواج والاب أكل نظراً منها بخلاف غير المجبر فلا يزوجه الا من بعته لان ذنبا شرط في أصل تزويجها فاعتبر تعيينها انتهى وهو على مذهب الشافعي أماعلى مذهب مالك انه لا كلام للبكر مع الاب ولو زوجهها بغير كف فيجسد على أنه زوجها بغير عيب ليس للاب جبرها عليه وحديث الباب رواه البخاري عن امعيل ويحيى بن قزعة بفتح كايها عن مالك به ولم يخرجهم مسلم (مالك عن أبي الزبير) محمد

الحكم بن ايوب فرأى ثقباً نار
 غلظاً نادى بصوا داجية يرمونها
 فقال أنس بنى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان نصبر اليها ثم
 ((باب في ذبايح أهل الكتاب))
 * حدثنا أحمد بن محمد بن ثابت
 المروزي حدثني علي بن حسين عن
 أبيه عن يزيد النخعي عن عكرمة
 عن ابن عباس قال فكلوا مما لم
 اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم
 يذكر اسم الله عليه فنفخ واستقى
 من ذلك فقال طعام أهل الكتاب
 حل لكم وطعامهم حل لهم * حدثنا
 محمد بن كثير أنا اسرائيل ثنا سمك
 عن عكرمة عن ابن عباس في قوله
 وان الشياطين ليوحون الي أوليائهم
 يقولون ما يوحى الله فلا تأكلوا مما
 ذبحتم أنتم فكلوا فانزل الله عز
 وجل ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم
 الله عليه * حدثنا عثمان بن أبي
 شيبة ثنا عمران بن عيينة عن
 عطاء بن السائب عن سعيد بن
 جبير عن ابن عباس قال جاءت
 اليهود الى النبي صلى الله عليه
 وسلم فقالوا نأكل مما قتلنا ولا
 نأكل مما قتل الله فانزل الله ولا
 تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
 الى آخر الآية
 ((باب ملأه في أكل معاقرة
 الاعراب))
 * حدثنا هرون بن عبد الله ثنا
 جاد بن مسعدة عن عوف عن أبي
 ريحانة عن ابن عباس قال سمى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 معاقرة الاعراب قال إوداد اسم
 أبي ريحانة عبد الله بن مطر وغندر
 أوقفه عن ابن عباس
 ((باب في الذبحة المروءة))
 * حدثنا مسدد ثنا أبو الأعمش

ابن مسلم (المكي ابن عمر بن الخطاب أني) بضم الهمة (يشكاح لم يشهد عليه الا لجل وإمرأة
 فقال هذا نكاح السرو ولا يجيزه) لانه صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل رواه
 أحمد والطبراني والبيهقي وغيرهم واسناده صحيح (ولو كنت تقدمت) بفتح التاء والقاف والادال
 أي سبقت غيري وفي رواية ابن ضاح بضم التاء والقاف وكسر الدال بالياء للجموعول أي سبقني
 غيري (فيه لرجع) فاعله رجعه سر الا ان الشهادة لم تتم فسه وقد أحازه الكوفيون بشهادة رجل
 وأمر أنين وقال مالك والشافعي وأحمد لا تدخل النساء في النكاح فانما يصح شهادة عدلين إلا أن
 مالك أحجاز العقد بدون شهادة ثم شهد ان قبل الدخول وقال نكاح السرو وأوصى بكنهه والشافعي
 والكوفيون وغيرهم ما لم يشهد عليه ويفسخ على كل حال (مالك عن ابن هشام عن سعيد بن
 المسيب عن سليمان بن يسار أن طلحة) بنت عبد الله (الاسدية) لها ادراك قال أبو عمر كذا
 وقع الاسدية في بعض نسخ الموطأ من رواية يحيى وهو خطأ وجعل لا أعلم أحد قاله وانما هي تيمية
 أخت طلحة بن عبد الله أحد العشرة التي (كانت تحت رشيد) بضم الراء وفتح الشين (الثقفي)
 الطائفي ثم المديني مختصم (فطلقها فتكلمت في عدتها) رجلاً غير مطلقها (فصر بها عمر بن الخطاب
 وضرب زوجها بالحققة) بكسر الميم واسكان المعجمة وفتح الفاء والقاف هكذا ضبط بالقلم في نسخ
 قدية قال الجوهرى المدونة التي ضرب بها وفي القاموس ككسبه أي بوزنها فوقاق الضبط
 المذكور (ضربات) تعزير الهام على العقد في العدة (وفرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب بما
 أمره أن تكلمت في عدتها فان كان زوجها الذي تزوجها في العدة لم يدخل بها افرق بينهما ثم أعدت
 بقية عدتها من زوجها الاول ثم كان الآخر) بعد تمام العدة (خاطباً من الخطاب) لها اقتبح
 من شاة ولا يكون الآخر أحق بها (فان كان دخل بها) الآخر (فرق بينهما ثم أعدت بقية
 عدتها من الاول ثم أعدت من الآخر) بكسر الخاء (ثم لا يجتمعان أبداً) لتأبد التحريم بالوطء
 في العدة (قال مالك وقال سعيد بن المسيب ولها مهرها ما حصل منها) من الوطء (قال مالك الامر
 عندنا في المرأة الحرة بتوفي عنها زوجها فتعتد) وكأنه قيد الحرة وان كانت الامه كذلك لقوله
 (أربعة أشهر وعشراً) اذا لمة عدتها شهران وخمسة أشهر على سبيل المثال والمراد المعتدة
 انها لا تنكح بعدها ان اوتيت من حيضتها حتى تستبرئ نفسها من تلك الريبة اذا خافت الحمل
 اذ عدها الحامل وضعه والله أعلم

((نكاح الامه على الحرة))

(مالك انه بلغه أن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر) رضي الله تعالى عنهم (سئلان عن رجل كانت
 تحت امره امرأة فأراد أن ينكح عليها أمه فكرها أن يجتمع بينهما) واختلف فيه قول مالك فروى
 عنه لا بأس بذلك وقال ابن القاسم عنه تحريم الحرة في نفسها ومحل الخلاف اذا كانت الامه من
 منكمه والا فلا يجوز كما أفصح به العلم بعد قريباً (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن
 سعيد بن المسيب) القرشي (انه كان يقول لا تنكح الامه على الحرة الا ان نشاء الحرة فان طاعت
 الحرة فلها الثلثان من القسم) وهذا قال ابن الجاشقون قال واليه رجح مالك والمشهور وهو
 اختيار ابن القاسم في المدونة انه لا يجوز ان تفضل الحرة عليها في القسم (قال مالك ولا ينبغي
 لا يجوز لحراً أن يتزوج أمه وهو يحد طولاً) غنى أي مهرها (لحرة ولا يتزوج أمه اذا يحد طولاً
 لحرة الا أن يخشى الفتنة) الزنا لحوى كلامه هنا ان الطول هو المال وبه صرح في المدونة وزاد
 وليس وجود الحرة تحت بطول وروى محمد عنه هو وجود الحرة في عصمته ووجه الباقي الاول بانه
 يتوصل بالمال الى ما يحتاج اليه من نكاح الحرة أو ما لا يتوصل بها الى ذلك ولا يمتنع
 طولاً لانه ولا شراً (دليل) ذلك ان الله تبارك وتعالى قال في كتابه ومن لم يستطع منكم طولاً أن

ثنا سعيد بن مسروق عن عبيدة
 ابن رفاعه عن أبيه عن جده رافع
 ابن خديج قال أنبت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول
 الله أنالقي العدو غدا وليس معنا
 مندى فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أوف أو أجعل مأنهر
 الدم وكرام الله عليه فكلوا ما لم
 يكن سنا وظفروا سأحدثكم عن
 ذلك أما لن أعظم وأما الظفر فدى
 الحبيسة وتقدم سرعان من الناس
 فتحملوا فأصابوا من الغنم ورسول
 الله صلى الله عليه وسلم في آخر
 الناس فقصصوا أقودوا فخر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بالقدور
 فأمر بها فأنفقت وقسم بينهم
 فعلى بغير بعشر شياء وتبعه من
 ابل القوم ولم يكن معهم خيل فرماه
 ورجل بسهم فغصه الله فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم إن لهذه الهائم
 أربا دكا وأبد الوش ما فعل منها
 هذا فاقضوا به مثل هذا حدثنا
 مسدد أن عبد الواحد بن زياد
 وحجاده ثاهم المعنى واحد عن
 حاصم عن الشعبي عن محمد بن
 صفوان أوصفوا ابن محمد قال
 أسدت أنوسين فذبحتم جاعرة
 فسألت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عنها فأمرني بأكلها ما
 * حسد ثاقبية بن سعيد ثنا
 يعقوب عن زيد بن أسلم عن عطاء
 ابن يسار عن رجل من بني حارثة
 أنه كان رجلا فبعه بنسب من
 شعاب أحد فأخذها الموت ففجد
 شأنا فخرها به فأخذ ولد أفواجبه
 في لبنها حتى أهرق دما ثم أتاه
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 فأخبره بذلك فأمره بأكلها حدثنا
 موسى بن اسمعيل ثنا معاوية

بنسب الحصنات الحرائر (المؤمنات) هو جرى على الغالب فلامهوه له عند الجمهور لأن علة
 المنع إرقاق الولد في الاماء وهو غير موجود في حرائر الكليات وقد نص لك في المبسوط على هذه
 العلة وطرد أصله فأجاز نكاح الابن أمه أبيه وجده وماهاته واختار بعضهم اشتراطه لظاهر الآية
 قال فان كان هناك إجماع كقبيل ألفي الوصف بالمؤمنات والا فلا يصح اعتباره لأن الأمر هنا بيني
 على اعتبار المفهوم انتهى ودليل القاطع قوله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من
 قبلكم (فمن مملكت أيمانكم) تنكح (من قياتكم المؤمنات) لا الكافرات فانها لا تنحل
 بالنكاح بل بالمهر (وقال ذلك) أي نكاح المملوكات عند عدم الطول (من خشى العنت منكم) أي
 خافه (والعنت هو الزنا) وأصله المشقة سمى به الزنا لانه سببه بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة
 (ما جاء في الرجل علة امرأته) وفي نسخة الامه (وقد كانت تحته ففارقها)

(مالك عن ابن شهاب عن أبي عبد الرحمن عن زيد بن ثابت) قال ابن عبد البر اختلف في اسم أبي
 عبد الرحمن هذا فقبل سليمان بن يسار وهو بعيد لانه أجل من أن يستراسمه ويكنى عنه وقيل هو
 أبو الزناد وهو أبعد لانه لم يرو عن زيد ولا راه ولا يروى عنه ابن شهاب وقيل هو طاوس وهو أشبه
 بالصواب وانما كنتم اسمه مع جلالة لان طاوسا كان يطن على بني أمية ويدعو عليهم في مجالسه
 وكان ابن شهاب يدخل عليهم ويقبل جوارزهم وقد سئل مرة في مجلس هشام أن يروى عن طاوس
 فقال للسائل أما أنت لورايت طاوسا علمت أنه لم يكذب ولم يحبه بانه يروى ولا يروى فهذا كله
 دليل على أن أباعد الرحمن المذكور هو طاوس انتهى (أنه كان يقول في الرجل يطلق الامه)
 امرأته (ثلاثا ثم يشترحها أنها لا تنحل له حتى تنكح زوجا غيره) لعموم الآية وعلى هذا الجمهور
 والاشاعة الا ربيعة خلافا لقول بعض السلف تنحل لعموم وأما مملكت أيمانكم قال أبو عمر هذا خطأ
 لانها لا تنسج الامهات والاخوات والبنات فكذا سائر المهرمات (مالك انه بلغه أن سعيد بن المسيب
 وسليمان بن يسار سئلا عن رجل تزوج عبد الجارية له فطلقها العبد البتة) أي جميع طلاقه وهو
 اثنان (ثم وهبا أسداه له هل تنحل له علة الجين فقال لا تنحل له حتى تنكح زوجا غيره) لا دخولها في
 الآية فوافقا زيدا على قواه (مالك انه سأل ابن شهاب عن رجل كانت تحته أمه مملوكة) لغیره
 (فاشترها) منه (وقد كان طلقها واحدة فقال تنحل له علة عنه) ولو طلقها واحدة أو اثنتين (مالم
 يبت) بضم الباء (طلاقها فان بطلانها) أمه ثلاثا (فلا تنحل له علة عنه حتى تنكح زوجا غيره)
 للآية اذ لم يفصل فيها بين حره وأمه (قال مالك في الرجل ينكح الامه قتلده منه ثم يبتاعها أو
 لا تكون أمه ولد له بذلك الولد الذي ولدته منه وهي) مملوكة (لغيره) اذ الولد ملك لسيدها وأم الولد
 أمه وولد من مالها كخملها منه حر ويستتر لعدم أمومة الولد (حق تلده منه وهي في ملكه بعد
 ابتاعها اباه) فتكون أم ولد (وان اشتراها وهي حامل ثم وضعت عنده كانت أم ولده بذلك الحمل
 فمأوى والله تعالى أعلم) بالحكم به قال الليث وقال الشافعي وأجد لا تكون أم ولد وان ملكها
 تاملا حتى تحمل منه في ملكه وقال أبو حنيفة وأصحابه اذ ملكها بعد ولادتها منه صارت أم ولد
 وزيفه ابن عبد البر بان ولدها عبد تبع لها فكيف تكون له أم ولد قال وهذا واضح
 (ما جاء في كراهية اصابة أختين علة المين والمرأة وابتها)

كراهية تحفة الباء مضد كراهية المراد التصريح والمرأة بالخفض عطف على اصابة
 ويدأعما آخره في الترجمة فقال (مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله) بضم العين (ابن عبد الله)
 بفتحها (ابن عتبة) بضمها واسكان الفوقية (ابن مسعود) الهذلي المدني الثقة أثبت أحد الفقهاء
 (عن أبيه) عبد الله بن عتبة الهذلي ابن أخي عبد الله بن مسعود وفي عهد النبي صلى الله عليه
 وسلم وثقه الجلي وجماعه وهو من كبار التابعين مات بعد السبعين (أن عمر بن الخطاب سئل عن

نهار بن حوب عن مري بن قطري

عن عسدي بن حاتم قال قلت
يا رسول الله أ رأيت أن أحدنا
أساب سيذا وليس معه سكين
أ يذبح بالمرودة وشقفة العصا فقال
أمرؤالم بما شئت وأذ كرام
الله عز وجل

«باب ماجاء في ذبيحة المتردية»

حدثنا أحمد بن يونس ثنا جاد
ابن سلة عن أبي العشاء عن أبيه
أنه قال يا رسول الله أ ما تكون
الذكاة الامن الله أو الحلق قال
فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لو طعنت في فخذها لجزأ
عنك قال أ يودارد وهذا لا يصلح
الافي المتردية والمتوحش

«باب المبالغة في الذبح»

حدثنا هناد بن السري والحسن
ابن عيسى مولى ابن المبارك عن
ابن المبارك عن معمر بن عمرو
ابن عبد الله عن عكرمة عن ابن
عباس وأد ابن عيسى وأبي هريرة
قالوا يا رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن شرطة الشيطان زاد
ابن عيسى في حديثه وهي التي تذب
فيقطع الجملد ولا يقرى الأوداج
ثم ترك حتى غوت

«باب ماجاء في ذكاة الجنين»

حدثنا القعبي ثنا ابن المبارك
ح وثنا مسدد ثنا هشيم عن
جماله عن أبي الوذاك عن أبي
سعيد قال سألت رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن الجنين فقال
كلوه إن شئتم وقال مسدد قلنا
يا رسول الله نكر الناقصة ونذبح
البقرة أو الشاة في بطنها الحسين
نقيه أم أم كلة فقال كلوه إن شئتم
فإن ذكاة أمه حدثنا محمد
ابن يحيى بن فارس ثنا يحيى بن

المرأة وابنتها من ملك اليمين فوطأ أحدهما بعد الأخرى) ماله الحكم (فقال عمر ما أحب أن
أخبرهما) بفتح الهمزة وسكان الخاء المجهمة وضم الواو المتحدة أي أطأهما يقال للبراث خير ومنه
الخنارة جمعاً ونهى عن ذلك) نهى نحرهم باتفاق العلماء الإما روى عن ابن عباس أن أحلتها آية
ومرمتها أي ولم يكن لأفعه ولم يوقفه أحد لان الله سم ذلك في النكاح وملك اليمين تباع له إلا
في العدد (مالك بن ابن شهاب عن قبيصة) بفتح القاف وكسر الواو المتحدة (ابن ذؤيب) بضم الميم
وقع الهمزة مصغراً الخراعي (أن رجلاً) لم يسم (سأل عثمان بن عفان عن الاثنين من ملك اليمين
هل يجمع بينهما فقال عثمان أحلتها آية) قال ابن حبيب يريد قوله والمحصنات من النساء إلا
ما ملكك أيما نكحهم ولم يخص اختين من غيرهما وقال غيره هي قوله تعالى والذين هم لفروجهم
حافظون الأعلى أزواجهم أو ما ملكك أي ما نكحهم فبذل وهذا أقرب ولو أراد ما قال ابن حبيب لقال
أحلتها آيةً وأن قال ابن عبد البر يريد تحليل الوطء على اليمين مطافاً في غير ما آية انتهى فحمل آية
على الجنس وبه يجب عن ابن حبيب (ومرمتها آية) يعني قوله تعالى وأن تجمعوا بين الاثنين
بلا خلاف وبعد أن بين لسائله اختلاف الآيتين أخبرهما بآية اختياره بقوله (فأما) نا فلا أحب أن
أصنع ذلك) الجمع بين الاثنين على اليمين في الوطء أما احتياطاً لتعارض الدليلين وأما على الوجوب
فتدعى النظر على الإباحة (قال) قبيصة (فخرج) الرجل السائل من عنده (فلقي رجلاً من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك) لأن عثمان لم يقطع بالصرم ولا الحل (فقال لو كان لي
من الأمر شيء ثم وجدت أحداً فعل ذلك لمعلمته نكاحاً) عبرة مانعة لغيره من ارتكاب مثل ما فعل
قال الأزهري النكاح العقوبة التي تنكح الناس عن فعل ما جعلت له جزاء قال أبو عمر لم يقل حدوته
حد الزنا لأن المتأول ليس يزان أجماعاً وإن أخطأ الأما لا يعذر بهجلاً وهذا شبهة قوية وهي قول
عثمان وغيره (قال ابن شهاب أراء) أظن الصحابي القائل هذا (على بن أبي طالب) وكفى عنه
قبيصة لعنته عبد الملك بن مروان وبنو أمية تستقل معاذ ذكر على لاسيما ما خالف فيه عثمان
قاله أبو عمرو جهور السلف على المنع وأباح بعضهم وسبب الخلاف أي العمومين يقدم وأي
الاثنين أولى أي تخص بهما الأخرى والأصح التخصيص بآية النساء لأنها وردت في تعيين المحرمات
وتفصيلهن وأخذ الأحكام من مظاهرها أولى من أخذها لالامن مظاهرها فهي أولى من الآيات
الواردة في مدح قوم حفظوا فروجهم الأعمأ يصح لهم ولان آية ملك اليمين دخلها التخصيص باتفاق
أذ لا يباح على اليمين ذوات محارمه اللاتي يباح له ملكهن ولا الأخت من الرضا عنه وأما آية
الصرم فدخل التخصيص فيها بخلاف فيه لأنها عندنا على عمومها وعند الخالف مخصوصة وتقرر
في الأصول أن العام الذي لم يدخله تخصيص مقدم على ما دخله لان العام إذا خص ضعف
الاحتجاج به قال بعض هذا الخلاف كان من بعض السلف ثم استقر الإجماع بعده على المنع إلا
طائفة من الخوارج بلتفت إليها (فألك أنه بلغه عن الزبير بن العوام مثل ذلك) الذي قاله على
(قال مالك في الأمة تكون عند الرجل فيصديها) بجماعها (ثم يريد أن يصيب اختها أنها لا تحل له
حتى يحرم عليه فرج اختها بنكاح) بأن يزوجها من غيره (أو عتاقه) ناكحة أو موهبة (أو كناية)
لمومة فرجها عليه بالانها أحرزت نفسها وأمالها بالكتابة (أو ما أشبه ذلك) كسر وأبان الأساس
وسيع (زوجها عبده أو غيره) أو سراً شرطه وهذا أيضاً لقوله وألا بنكاح دفعا تزوجهم إذا
زوجها عبده لا تحل اختها لبقا مملكها

«النهى أن يصيب الرجل أمة كانت لآبيه»
(مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب وهب لآبته جارية فقال لآبتهما فاني قد كشفتها) قال الباغي معناه
أنه نظر إلى بعض ما ستره من جسدها على وجه طلب التلذذ والاستمتاع فأبدى العلة الموجبة

ابراهيم ثنا عتاب بن بشير ثنا
عبيد الله بن أبي زياد القساح
المكي عن أبي الزبير عن جابر بن
عبد الله عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ذكاة الجنين ذكاة
أمه

(باب ما جافى على العلم لا يدري
أذ كرام الله عليه أم لا)

حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا
حماد بن وثاب القسبي عن مالك
بن نسيب بن يوسف بن موسى ثنا
سليمان بن جبان ومحاضر المعنى
عن هشام بن عروة عن أبيه عن
عائشة لم يذكر عن حماد ومالك
عن عائشة أنهم قالوا يا رسول الله
إن قومنا حديث عهد بالجاهلية
يأتون بعمان لا يدري أذكروا
أم الله أم لم يذكر أفتأكل من
قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم معوا وكوا

(بأبى العبرة)

حدثنا مسدد ثنا بشر بن
عن بشر بن الفضل المعنى ثنا
خالد الحذاء عن أبي قلابة عن الملق
قال قال نبيته نادية رجل رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنا كنا
نعتز بغيره في الجاهلية فرجبنا
نأمرنا قال أذهبوا لله في أي شهر
كان وروا الله عز وجل وأطعوا
قال أنا كنا نقرع فرعا في الجاهلية
فيأمرنا قال في كل ساعة فرع
تصدروا مشيتك حتى إذا استعمل
قال نصر اسمعيل للعبج بجمعه
فصدقت بجمعه قال خالد أحسبه
قال علي بن السبيل قال ذلك خير
قال خالد قلت لأبي قلابة كم النساء
قال مائة • حدثنا أحمد بن عبيد
أنا سفيان عن الزهري عن
سعيد عن أبي هريرة أن النبي

للقرم وهو الكسف فلو كان الملك كافرا كما يقول الشافعي لم يتجوز إلى ذلك (مالك عن عبد الرحمن
ابن الحبيب) بفتح الجيم والموحدة الثقيلة وسمه أيضا عبد الرحمن بن عبد الرحمن ثلاثة ابن عمر بن
الخطاب (أنه قال وهب سالم بن عبد الله بن عمر لا يثبه جارية لا تقر بها فاني قد أردتها) على
الجماع (فلم أنبسط إليها) لم أجامعها بعد كشفها (مالك عن يحيى بن سعيدان أنها شرد) بفتح الشين
واسكان الهاء وقع الشين المجهمة ولأم ابن الأسود (قال للقاسم بن محمد اني رايت جارية في منكشفا
عنها) ثيابها (وهي في القمر غلست منها مجلس الرجل من امرأته) بين وركيها لا تكشفها (فقلت
اني حاضر فمقت فلم أقر بها بعد) بضم الدال (فأهيا لابي بطونها فافهها القاسم عن ذلك) أي هبتها
لوطوا ما الهبة بلاوطه فيجوز كقفل عمرو سالم (مالك عن ابراهيم بن أبي عيلة) بفتح المهملة وسكون
الموحدة وسمه ثم بكسر المجهمة الشامي يكنى أبا اسمعيل ثقتة مات سنة اثنين وخمسين ومائة (عن
عبد الملك بن مروان) بن الحكم الأموي أحد ملوك بني أمية (أنه وهب لصاحبه جارية ثم سألها
عنها فقال قد همت أن أهيا لابي فيفعل بها كذا وكذا) كناية عن جماعها (فقال عبد الملك
لمروان) بفتح اللام في جواب القسم أي والله لمروان يعني أياه (كان أودع منك وهب لابنه)
يحتمل أنه يريد نفسه أو أخاه عبد العزيز أو غيره هبنا من يثبه (جارية ثم قال لا تقر بها فاني قد رأيت
ساقها منكشفة) فالتذت بها

(النهى عن نكاح اماء أهل الكتاب)

(قال مالك لا يحل نكاح أمه ثم يردية ولا نصرانية لأن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه والمحصات
الحرائر (من المؤمنات والمحصات) الحرائر (من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) حل لكم أن
تتزوجوه (فهن الحرائر من اليهوديات والنصرانيات) فالمراد بالكتاب التوراة والإنجيل لا الهوس
وان كان لهم شبهة كتاب اذ لا كتاب بأيديهم وكذا من عتقت تصحف شيئا وادرس وابراهيم وزبور
داود لانهم لا يقرآن بغير يدوس ويتلى وانما أوحى إليهم معانيها وأنها لم تنصص أحكاما وشراعت بل
كانت حكايا ومواظ (وقال الله تبارك وتعالى ومن لم يستطع منكم طولا فغنى) (أن يتكلم المحصات)
الحرائر (المؤمنات) أو التكنيات بدليل والمحصات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم فالوصف
جرى على الغالب فلا مفهوم له (فمن ما ملكك أيمانكم) تنكح (من قياتكم المؤمنات) أي
الفتيات (الاماء المؤمنات) فانما أحل الله فجاء نكاح الاماء المؤمنات لمن لم يجد طولا وخاف
العنت (ولم يحل) بالفق في نسخة بحل بالأدغام (نكاح اماء أهل الكتاب اليهودية والنصرانية)
وهذا الاستدلال في غاية الجوردة والظهور وكذا يحرم نكاح نساء سائر الكفار الحرار وغير اليهود
والنصارى كعبدة شمسن وقروصور ونحوهم ومعتزة وذاققة وباطنية وقرق بين الكتابية وغيرها
بأي غيرها الجتمع فيه نص الكفر في الحال وفساد الدين في الأصل والكتابية فيها نص واحد وهو
كفره في الحال (والامه واليهودية والنصرانية تحل لسيدها عاتك الجين) لعدم قوله تعالى وأما
ملكك أيمانكم (ولا يحلوطه أمه مجوسية عاتك الجين) للقاعدة أن كل من جازوطه سائرهم
بالنكاح جازوطه أماتهم بالملك وعلى من منع وطه سائرهم بالنكاح منع وطه أماتهم بالملك

(ما جافى في احصان)

(مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال) تفسير القول تعالى والمحصات من النساء (هن
أولات الأزواج) لأنهن أحسن فرجهن بالنزويج (وبرجع) ذلك (إلى أن الله تعالى حرم الزنا)
وكذا روى نحوه عن علي وابن مسعود يعني قوله الاماء ملكك أيمانكم عندهم فذلكم عن عصمتهم
بالنكاح والنسأ أي يجعل الإله طيف في قول الكوفيين فكانهن كهن ملك عيين وماعد ذلك زنا
واقصرت طائفة من السلف والخلف على أن المراد السيدات والأزواج خاصة فقوله إلا

صلى الله عليه وسلم قال لا فرع ولا

عبرة • حدثنا الحسن بن علي ثنا
عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري
عن سعد قال الفرع أول التناج
كان ينزع لهم فيذبوه • حدثنا
موسى بن اسمعيل ثنا حماد عن
عبد الله بن عثمان عن خثعم عن
يوسف بن ماهك عن حفصة بنت
عبد الرحمن عن عائشة قالت أمرنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم
من كل خسين شاة فاشاة قال أودود
قال بعضهم الفرع أول ما نتج
الابل كافوا يذبونه لطواغيهم ثم
بأ كلونه ويلقى جلده على الشجر
والعبرة في العشر الأول من رجب
(باب في العقيقة)

• حدثنا مسدد ثنا سفيان عن
عمر بن دينار عن عطاء بن
خبيصة بنت ميسرة عن أم كرز
الكعبية قالت سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول عن الغلام
شاة أن مكافأ ثان وعن الحاربة
شاة قال أودود سمعت أجدى
مستوبان أو مقاربان • حدثنا
مسدد ثنا سفيان عن عبيد الله
ابن أبي يزيد عن أبيه عن سباع بن
ثابت عن أم كرز قالت سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم يقول أقروا
الطير على مكاناتهم قالت ومعه
يقول عن الغلام شاة أن وعن
الحاربة شاة لا يضركم أن ذكرنا
كن أم أانا • حدثنا مسدد ثنا
حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي
زيد عن سباع بن ثابت عن أم
كرز قالت قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الغلام شاة أن
مثلاً وعن الحاربة شاة قال
أودود هذا هو الحديث
وتحدث سفيان وهم • حدثنا

ما ملكت أيمانكم يعني منهن لهدم السبي النكاح وبه قال الأكثر والأئمة الأربع وهو الصواب
والحق وقبل المصنات كل ذات زوج من السبايا وغيرهم فإذا بيعت أمة متزوجة كان ذلك طلاقاً
وحلت ما شرع ما عاك العيين ورواه عنه صلى الله عليه وسلم خبر مرة بعد ما بيعت وعقت فلو كان
بيعها طلاقاً ما خبرها قاله أبو عمر لمخلصاً (مالك عن ابن شهاب) ثمها (و بلغه عن القاسم بن محمد
أنهما كانا يقولان إذا نكح الحر أمة فها فقد أحصنته) ولا يحصنها (قال مالك وتلى من أدركت
كان يقول ذلك) الذي قاله ابن شهاب والقاسم وهو (تحصن أمة الحر إذا نكحها فها) أصابها
(فقد أحصنته) فهو ابضاع لما أؤده اسم الإشارة (قال مالك تحصن العبد الحرة إذا مسها بنكاح ولا
تحصن) بضم القوية (الحرة العبد الآن يعنى) أي بعقه سيده (وهو زوجها فها بعد عقه
فان فارقها قبل أن يعنى فليس يحصن حتى تزوج بعد عقه ويمس امرأته) التي تزوجها مرة أو
أمة (والأمة إذا كانت تحت الحر ثم فارقها قبل أن تعنى فلا يحصنها نكاحاً أباً ما هو أمة حتى
تتكم بعد عقتها ونصيبها زوجها فذلك إحصانها) فالأمة تحصن الحر ولا يحصنها وزاده ابضاعاً قال
(والأمة إذا كانت تحت الحر فعتق وهي تحته قبل أن يفارقها الله يحصنها إذا عتقت وهي عنده
إذا هو أصابها بعد أن تعنى) فان لم يصباها بعد لم تحصن بنكاحها وهي رقيقة (والحرة النصرانية
واليهودية والأمة المسلمة يحصن) بضم الياء وساكن الحاء وكسر الصاد (الحر المسلم) بالنصب
مفعول (إذا نكح احداهن) فاعل أي نكاح احداهن (فأصابها) جامعها فيحصنها نكاح الكفاية
والأمة المسلمة ولا يحصن هو واحد منها بقدروى معمر عن الزهري قال سأل عبد الملك بن
مرwan عبد الله بن عبد الله بن عتبة من مسعود أخص الأمة الحر قال نعم قال عن من قال أدركنا
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون ذلك

(نكاح المتعة)

هو النكاح لأجل كفره في المدونة قال ابن أبي عمرة الأصاري كانت رخصة في أول الإسلام لمن
اضطر إليها كالتيه والدم وحلم الغنم ثم أحكم الدين ونهى عن إرواءه مسلم (مالك عن ابن شهاب
عن عبد الله) بن محمد بن علي العلوي أبي هاشم ابن الخليفة ثقة من رجال الكل مات سنة تسع
وتسعين بالشام (والحسن ابن محمد بن علي بن أبي طالب) الهاشمي أبي محمد المدني ثقة فقيه قال
أنه أول من تكلم في الإرجاء مات سنة مائة وأقبلها سنة (عن أبيهما) محمد بن علي أبي القاسم ابن
الخليفة الهاشمي المدني ثقة عالم تاهي كبير مات بعد الثمانين (عن أبيه) (علي بن أبي طالب) أمير
المؤمنين زاذ في رواية جورية بن أمعاء عن مالك هذا الإسناد أنه سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان
يعني ابن عباس انظر رجل تاه (أو رسول الله صلى الله عليه وسلم) عن منعة النساء ولا حد
من طريق سفيان عن الزهري عن نكاح المتعة وهي النكاح لأجل معلوم أو مجهول كقدوم زيد
مبيت بذلك لأن الغرض منها مجرد التمتع دون التوالد وغيره من أغراض النكاح وفي رواية عبيد
الله عن ابن شهاب بإسناده عن علي أنه سمع ابن عباس يدين في منعة النساء فقال مهلاً لابن عباس
فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها (يوم خيبر) هكذا اتفق مالك وسائر أصحاب الزهري
على خبر بخاء مجمعة ورواه أسره الاماروا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى القطان عن مالك في هذا
الحديث فقال حين جملة توفين أخرجه النساء والدراطين وقالوا أنهم تفرد به القطان (وعن
أكل لحوم الجوار النسية) قال بعض رواه الأكثر بفتح الهمة والتون ورواه بعضهم بكسر الهمة
وسكون التون والانس بالفتح والكسر والانس ولا خلاف في الإختلاف منهن أن كلها الأشي روى
عن ابن عباس وعائشة وبعض السلف وفي أن النهي للفرج أو الكراهة قولان لمالك وفي أن علة
تحريمها أنها لم تكن قسمت أو خوف فناء الظاهر أو لأنها كانت جلالة روايات وقيل هو نهى عن تحريم

* حدثنا القعني ثنا داود بن

قيس عن عمرو بن شعيب ان النبي

صلى الله عليه وسلم * وحدنا

محمد بن سليمان الانباري ثنا

عبد الملك يعني بن عمرو عن داود

عن عمرو بن شعيب عن أبيه اراه

عن جده قال سئل رسول الله صلى

الله عليه وسلم عن العقيقة فقال

لا يحب الله العصفوق كانه كره

الاسم ومن ولده فأجاب ان يسلك

عنه فلنسلك عن الغلام شاتان

مكافأ تان وعسن الحارية شاة

وسئل عن الفرع قال والفرع حق

وان تركوه حتى يكون بكر اشقرا

ابن مخاض وا ابن لبون فقطعته

أرملة أو تحمل عليه في سيل الله

خير من أن تذبحه فيلحق لجه

بوبره وكفأ اناك وتوله ناقتك

* حدثنا احذبن محمد بن ثابت

ثنا علي بن الحسين حدثني أبي

ثنا عبد الله بن ربيعة قال سمعت

أبي ربيعة يقول كفى الجاهلية اذا

ولاد احدا غلاما ذبح شاة واطح

رأسه بدمها فاجاء الله بالاسلام

كناذ يخ شاة وتخلق رأسه ونطقه

برعقران

((باب في اتخاذ الكلب

للصيد وغيره))

* حدثنا الحسن بن علي ثنا

عبد الرزاق أنا معاوية بن

الزهري عن أبي سلة عن أبي

هريرة عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال من اتخذ كلبا الا كلب

ماشية أو صيد أو زرع انتقص من

أجره كل يوم قيراط * حدثنا يزيد

ثنا نونس عن الحسن بن عبد

الارواض بأنه ثبت الجواز عن جمع من الصحابة كبارا وبن مسعود وأبي سعيد ومعاً وبه وأصحابه
ثبت أبي بكر وابن عباس وعمرو بن الحويرث وسهله وعن جماعة من التابعين وأوجب ان الخلاف
انما كان في الصدر الاول الى آخر خلافه ثم روي الاجماع انما هو فيما بعد واختلف هل رجع ابن عباس
الى التبريم أم لا قال ابن عبد البر انما يحبه من أهل مكة والتابعين برونه حلالا واختلف الاصوليون في
الاجماع بعد الخلاف هل يرفع الخلاف السابق أو لا يرفعه ويكون الخلاف باقيا ومن ثم جاء الخلاف
فحين نكح منته هل يحد أو لا يشبه العقد وللتلف المتفرقة ولا لانه ليس من تحريم القرآن ولكنه
بعاقب عقوبة شديدة وهو المروى عن مالك والشافعي وأجمعوا على أنه متى وقع الاثم فسخ قبل
الدخول وبعده الاثر فقال يحمته لانه من باب الشروط الفاسدة اذا قارنت النكاح بطلت ومضى
النكاح على التأيد وفي الاستدكار روي عن علي وابن مسعود نسخ معنى قوله فيما ستمت به
منهن الا بتأطيل والعدو والميراث وعن أبي هريرة رفعه مثله وفي تأويلها قول ثابث لجمع منهم
عمر بن الخطاب والحسن البصري ان النكاح الحلال اذا عقد وطلق قبل الدخول فقد
استمتع بالعد عليه نصف الصداق فان دخل فلها الصداق كله لاستتماعه النكاح الكاملة وقوله
ولا جناح عليكم فيما راضيت به معناه ان تترك المرأة أو يترك لها كقوله فان طين لكم عن شيء والا
ان يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وهذا الحديث رواه البخاري في المغازي عن يحيى بن
قزعة بنح القاف والراي والمهمله ومسلم عن يحيى التميمي ومن طريق جويرية الثلاثة عن مالك
بهواته سفيان بن عيينة في الصحيحين وعبد الله بن نونس عند مسلم ثلاثتهم عن ابن شهاب نحوه
وقد رواه عن مالك شخه يحيى بن سعيد الانصاري (مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير ان
خولة بنت حكيم بن أمية السليسية يقال لها ام شريدو يقال لها خولة أيضا لتصغير محبسية
مشهورة يقال لها ام التي وبت نفسها للتي صلى الله عليه وسلم وكانت قبل ذلك تحت عثمان بن
مظعون (دخلت على عمر بن الخطاب فقالت ان ربيعة بن أمية بن خلف القرشي الجعفي أخا
صفوان أسلم يوم الفتح وشهد حجة الوداع وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن ينفق تحت
صدره احلته وقال يا ربيعة قل يا أيها الناس ان رسول الله يقول انكم أي بلاد هذا الحديث فذكروه
لاجل هذا في الصحابة من لم يجمع النظر كاليفوي وأصحابه مع انه جاء من طرق أن عمر غرر به في الخبر
الى خبير فلحق بهرقل فتنصر فقال عمر لا غرر بعده أحد ادا كما بسطه في الاصابة (استمتع بامرأة
مولدة لم تحمل منه) بعد نكاحه من النكاح (نكر عمر بن الخطاب فرعا) بالفاء والراي (يجرداء)
من الجلة (فقال هذه المتعة) التي ثبت نكاحه صلى الله عليه وسلم عنها (ولو كنت قد مدت) أي
سبقت غيري (فيها الرجة) أي لرجته أو المراد الرجة فاعلها ربيعة وأخيه لان حذف المفعول
يؤذن بالعموم وهذه القصة وقعت لبيعة قبل تنصره كافي الاصابة قال ابن عبد البر ان عمر
من روي ان مالك منقطع وروى يناه متصلا م أسنده عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر قال قال
عمر لو تقدمت فيها الرجة يعني المتعة وهذا القول منه قبل تنصره عنها وهو تعلق بتردع الناس
ويخرجوا عن سوء مدبهم وقبح تأويلاتهم واحتمال انه لو تقدم باقامة الحجية من الكتاب والسنة
على نكاحها لرجت كإرجح الزاني ضعيف لا يصح الا على من وطئ نكاحا لم يتأول فيه سنة ولا
قرآن ا هـ واختلف كبار أصحاب مالك هل يحد الكلب أو لا يحد عليه لشبهة العقد
والخلاف المتفرقة فيها ولا لانه ليس من تحريم القرآن ولكنه بعاقب عقوبة شديدة وهو المروى عن
مالك وأصل هذا عند بعض شيوخنا التفرقة بين ما حرمت السنة وبين ما حرمة القرآن وأيضا
فان الخلاف بين الاصوليين هل يصح الاجماع على أحد القولين بعد الخلاف أم لا يعتقد وحكم
الخلاف باق وهو مذهب الباقلاني وهذا على عدم صحة رجوع ابن عباس عنها فاما على ما روي من

بقتلها فاقسوا منها الاسود البهيم
 * حدثنا يحيى بن معين ثنا حماد
 ابن خالد الخياط عن معاوية بن
 صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن
 نفير عن أبيه عن أبي ثعلبة
 الخشني عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال اذا رميت الصيد
 فأدركته بعد ثلاث ليال وسهمك
 فيه فكله ما لم يمتن

(باب في الصيد)

* حدثنا محمد بن عيسى ثنا
 جزي عن منصور عن ابراهيم عن
 همام عن عدي بن حاتم قال سألت
 النبي صلى الله عليه وسلم قلت اني
 أوسل الكلاب المعلبة ففسدت على
 أفأكل قال اذا أرسلت الكلاب
 المعلبة وذرت اسم الله فكل مما
 أمسك عليك قلت وان قتلن قال
 وان قتلن ما لم يشركها كلب ليس
 منها قلت أرى بالمعارض فأصيب
 أفأكل قال اذا رميت بالمعارض
 وذرت اسم الله فأصاب فخرق
 فكل وان أصاب بعرضه فلا
 تأكل * حدثنا هناد بن السرى
 ثنا ابن فضيل عن بيان عن عامر
 عن عدي بن حاتم قال سألت النبي
 صلى الله عليه وسلم قلت ان أصيد
 هذه الكلاب فقال لي اذا أرسلت
 كلابك المعلبة وذرت اسم الله
 عليها فكل مما أمسك عليك
 وان قتل الان يا قتل الكلب فان
 أكل فلا تأكل فاني أخاف ان
 يكون غمًا أمكه على نفسه
 * حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا
 حماد عن عاصم الاحول عن
 الشعبي عن عدي بن حاتم ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال اذا رميت
 بسهمك وذرت اسم الله فخرقته
 من القدر لم يجزه في ما ولا فيه أن

وجوعه قد انقطع الخلاف جاز وأجمعوا على أن من نكح نكاحا ملقا وثبته أن لا عكث معها الا
 مدة فواها أنه جائز وليس بنكاح متعة لكن قال مالك ليس هذا من الجبل ولا من أخلاق الناس
 وشذا الأوزاعي فقال هو نكاح متعة ولا خريفه قاله عياض
 (نكاح العبد)

(مالك انه سمع ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول يشكح العبد) أي يجوز له أن يشكح (أربع نسوة
 كاسر قال مالك وهذا أحسن ما سمعت في ذلك) لعوم قوله تعالى فانكسوا ما طاب لكم من النساء
 مثنى وثلاث ورباع به قال سالم والقاسم ومجاهد والزهرى ودادو وقال ابن وهب لا يجوز له الزيادة
 على اثنين كما لا يجوز للحر الزيادة على أربع وكأنه قاله على طلاقه ويحتمل بناء الخلاف على
 الخلاف في العبد هل هو داخل في عموم الخطاب أم لا بالثاني قال أبو خزيمة والشافعي وعمر
 وعلى وعبد الرحمن بن عوف انه لا يشكح أكثر من اثنين قال أبو عمر لا أعلم لهم مخالفا من الصحابة
 وفي البخاري عن الحكم أجمع الصحابة على أن المملوك لا يجمع من النساء أربع (قال مالك والعبد
 مخائف للمحال ان أذن له سيده ثبت نكاحه وان لم يأذن له سيده ففرق بينهما) والفرض انه نكح
 بلاذنه (والمحل يفرق بينهما على كل حال اذا أريد بالنكاح التخليل) من الزوج المحلل (ان ملك كل
 في العبد اذا ملكته امرأته) بشراء أو هبة أو ارث (أو الزوج عكث امرأته) كذلك (ان ملك كل
 واحد منهما صاحبه يكون فصفا بغير طلاق) وغرة ذلك (ان تزاجعا بنكاح بعده لم تكن تلك
 الفرقة طلاقا) تنقي معه بعضه جديدة (والعبد اذا اعتقه امرأته اذا ملكته وهي في عدة منه
 لم يراجعها الا بنكاح جديد) لوجود الطلاق قبل العتق

(نكاح المشرک اذا أسلمت زوجته قبله)

(مالك عن ابن شهاب انه بلغه) قال ابن عبد البر لا أعلم به نقل من وجه صحيح وهو حديث مشهور
 معلوم عند أهل السير وابن شهاب امام أهلنا وشهره هذا الحديث أقوى من إسناده ان شاء الله
 (ان نساء كن في عهد رسول الله) أي زمنه (صلى الله عليه وسلم يسلمن بالوضن وهن غير مهجرات
 وأزواجهن حين أسلمن كفار منهن) فاخته بقاء ومجمعة وفوقه (بنت الوليد بن المغيرة) المخزومية
 أخت خال بن الوليد (وكانت تحت صفوان بن أمية) بن خلف بن وهب الجعفي أحد الفقهاء
 والمطعمين في الجاهلية وأحد من انتهى اليه شرف الجاهلية ووصله لهم الاسلام (فأسلمت يوم
 الفتح) وبايعت قبل اسلام زوجها بشهر وليس لها حديث (وهرب زوجها صفوان بن أمية من
 الاسلام) بغضافه حتى هداه الله (فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عمه) أي صفوان
 (وهب بن عمير) بضم العين مصغرا ابن وهب بن حذافة بن جمح القرشي الجعفي الصحابي ابن الصحابي
 قال ابن دويكان وهب من أحفظ الناس فكانت قريش تقول له قلابان من شدة حنقه فأترل الله
 ما جعل القلرجل من قلابين في جوفه فلما كان يوم بدر أقبل منهمز ما ونعلاء واحدة في يده والاخرى
 في رجله فضاوا ما فسل الناس قال هزوما فضاوا فأن بن نعل الا قال في رجلي قالوا انك يدك فقال
 ما شعرت فغلبوا له قلابان (بردا رسول الله صلى الله عليه وسلم أمانا للصفوان بن أمية
 ودعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الاسلام) وأن يقدم عليه فان رضى أمر اقبله والا سيره
 شهرين) انظره فيما لي تروى قال في الاصابة المعروف ان هذه القصة أي البعث بالادام الامان
 كانت لابن وهب عمير بن وهب كاذر مومى بن عقبة وغيره من أهل المغازي (فلما قدم صفوان
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم رداه ناداه على رؤس الثامن) جهرا (فقال يا محمد ان هذا
 وهب) بالنصب والرفع (ابن عمير جاء في ردائه وزعم أنك دعوتني الى القدوم عليك فان رضى
 بضم التاء (أمر) أي الاسلام (قبلته والا سيرته شهرين) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

غدير سهوك فكل وإذا اختلط
بكل ذلك كلب من غير هافلا نأ كل
لا تدرى لعنه الله الذي ليس منها
* حدثنا محمد بن يحيى بن فارس
ثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى بن
زكريان زائدة أخبرني عن عاصم
الأحول عن الشعبي عن عدي بن
حاتم أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال إذا وقعت رميتك في ماء ففرك
فمات فلا تأكل * حدثنا عثمان
ابن أبي شيبة ثنا عبد الله بن غير
ثنا مجاهد عن الشعبي عن عدي
ابن حاتم أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال ما علمت من كلب أو باز أو
أرسلته وذكرت اسم الله فكل مما
أمسك عليك قلت وإن قتل قال إذا
قتله ولم يأكل منه شياً فأما أمسكه
عليك * حدثنا محمد بن عيسى ثنا
هشيم ثنا داود بن عمرو عن بسر
ابن عبيد الله عن أبي إدريس
الخلوي عن أبي ثعلبة الخشني
قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم في صيد الكلب إذا أرسلت
كلبك وذكرت اسم الله فكل وإن
أكل من منسه وكل ما ردت يدك
* حدثنا الحسن بن معاوية بن
حليف ثنا عبد الأعلى ثنا
داود بن عاصم عن عدي بن حاتم
أنه قال يا رسول الله أحسن ما يرمى
الصبيد فيقتل أنه اليومين
والسلة ثم يحمده ميتاً وفيه
سهمه أي أكل قال نعم إن شاءوا
قال يأكل إن شاء * حدثنا
محمد بن كثير ثنا شعيب عن عبد
الله بن أبي السرح عن الشعبي قال
قال عدي بن حاتم سألت النبي
صلى الله عليه وسلم عن المعراض
فقال إذا ضاب بمحمد فكل وإذا
أصاب بعرضه فلا تأكل فإنه

أزل أبوه) كنية صفوان خاطبه بها أعظمها واستأفامع ان صفوان خاطبه باسمه فاغضى
عن ذلك وإنك لعلى خلق عظيم (فقال والله لا أنزل حتى تبين لي) هل خبروه بك قال أم لا (فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لك تسبير أربعة أشهر) فزاده شهرين على ما بعث به إليه فضلاً
وزيادة في الاستئلاف (فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم) في شوال سنة ثمان (قبل) بكسر
القاف وفتح الباء جهة (هوازن) قبيلة كبيرة لها عدة بطون ينسبون إلى هوازن بن منصور بن
عكرمة بن خصفة بمحكمة قومه ففأ مفتوحات ابن قيس عسلان بمهمة ابن الساس بن مضر
(بجدين) واديين مكة والطائف (فأرسل إلى صفوان بن أمية يستعير) أي منه (أداة) كترس
وخود (وسلاحه عندة) فقال صفوان (أطوعاً أم كرهاً) فقال بل طوعاً (وفي رواية) فقال اغصبا
يا محمد فقال بل عارية مضمونة حتى زدها الملك فقال ليس بهذا بأس (فأعاره الأداة والسلاح التي
عنده) وفي رواية فأعطى له مائة درع بما فيها من السلاح فسل الله عليه وسلم أن يكفيهم
جلها فخلها إلى أو طلاس (وقال أعارها بعمانه درعاً بما يصلحها) فان صح فالمائة داخلية
الأربعة مائة (ثم خرج صفوان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي نسخة فخرج (وهو كافر
فشهد حينئذ والطائف وهو كافر) واما أنه مسلم ولم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين
أمرته) فاخته (حتى أسلم صفوان) حين أعطاه من الغنائم فأكثر فقال أشهد ما طابت بهذا
الإنفسي بنى فأسلم وروى مسلم والترمذي عنه والله لقد أعطانى النبي صلى الله عليه وسلم وأنه
لأنقض الناس إلى ما زال يعطيني حتى أنه لأحاب الناس إلى (واستقرت عنده امرأته بذلك
النكاح) لاسلامه في عتدها (ملكاً من ابن شهاب) أنه قال كان بين اسلام صفوان وبين اسلام
أمرته ثمانون شهراً (وعند ابن إسحق) وروى الله عليه وسلم أمره صفوان بعد أربعة أشهر
وبين هذا وقول الزهريون كبير على تقدير محتمل يحمل على أن عتدها لم تنقض لحل ونحوه (قال
ابن شهاب ولم يبلغنا أن امرأته هاجرت إلى الله ورسوله و زوجها كافر مقيم بدار الكفر) وفي نسخة
بدار الحرب (الافترقت هجر بينهما وبين زوجها إلا أن تقدم زوجها ما أجرا قبل أن تنقض
عتدها) فيقر عليها (مالك عن ابن شهاب أن أم حكيم بنت الحارث بن هشام) بن المغيرة المخزومية
الحصائية بنت الحبابي (وكانت تحت) ابن عمها (عكرمة بن أبي جهل) غرو بن هشام بن المغيرة
المخزومي (فأسلمت يوم الفتح) لمكة (وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الاسلام حتى قدم
الين) وعند ابن إسحق عن ابن شهاب عن عروة واستأمنت أم حكيم لعكرمة النبي صلى الله عليه
وسلم فأمته وذ كرموسى بن عقبة عن الزهري واستأذنته صلى الله عليه وسلم في طلب زوجها
عكرمة فاذن لها وأمنه (فأرسلت أم حكيم حتى قدمت عليه اليمن) بإذن المصطفى كزاري (فدعته
إلى الاسلام فأسلم) وحسن اسلامه واستشهدا بالشام في خلافة أبي بكر على الصحيح وأمر ابن
مرويه والدارقطني والحاكم عن سعد بن أبي وقاص أن عكرمة لما ركب البحر أسامهم عاصف
فقال أصحاب السفينة أخلصوا فإن أخلصتم لا نغني عنكم ههنا فقال عكرمة والله لن لا يغني
البحر إلا الاخلاص فلا يغنيني في البر غيره (الهم من الملك على عهد الان فافتي بها نافية أن أتى
محمد حتى أتى عدي في يده فلاجده عفواً كريماً (وروى البيهقي عن الزهري والوافدي عن
شيوخه أن امرأته قالت يا رسول الله قد ذهب عتلك عكرمة إلى اليمن وخاف أن يقتله فأمته قال
هو آمن فخرجت في طلبه فأدركته وركب سفينة فزوي يقول له أخلص أخلص قال ما أقول قال
قل لا إله إلا الله قال ما هربت إلا من هذا وإن هذا أمر تعرفه العرب والعجم حتى التواني ما لدين
الأماني به محمد وغير الله ما في قلبى وجاءت أم حكيم تقول يا ابن عم جئت من عند ابن الناس
وأوصل الناس وخير الناس لا تهلك نفسك إنى قد أسأمت لك رسول الله فرجع معها وجعل

وقد قلت أوصل كافي فأجده عليه
 كتاباً آخر فقال لا تأكل كل ثلاثاً إنما
 سميت على كلبك * حدثنا
 هناد بن السري عن ابن المبارك
 عن جيو بن مريح قال سمعت
 ربيعة بن يزيد الدمشقي يقول
 أنخري أبو أدريس الخولاني عائد
 الله قال سمعت أبا عبد الله الحنفي
 يقول قلت يا رسول الله أني أصيد
 بكلي المعلم وبكلي الذي ليس
 بجملة قال ما أصدت بكلي المعلم
 فاذ كرام الله وكل وما أصدت
 بكلي الذي ليس بمعلم
 فأدرت ذكاته فكل * حدثنا
 محمد بن المصنف ثنا محمد بن حرب
 ح وثنا محمد بن المصنف ثنا
 قبة عن الزبدي ثنا يونس بن
 يوسف ثنا أبو أدريس
 الخولاني حدثني أبو عبد الله الحنفي
 قال قال لي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يا أبا عبد الله كل ما ردت
 عليك فوسل وكلي زاد عن ابن
 حروب المعلم ويك فكل ذكاً وغير
 ذكاً * حدثنا محمد بن المنهال
 الضرير ثنا يزيد بن زريع
 ثنا حبيب المعلم عن عمرو بن
 شعيب عن أبيه عن جده أن
 أصوايا يقال له أبو عبد الله قال
 يا رسول الله إن لي كلباً بمكسبة
 فأقتني في صيدها فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم إن كان لك كلاب
 مكسبة فكل مما أسكن عليك قال
 وإن كل منه فقال يا رسول الله
 أقتني في قومي قال كل ما ردت
 عليك فوسل قال ذكاً أو غير ذكاً
 قال وإن تعيبني قال وإن تعيب
 عنك علم بصل أو تجد في أثره غير
 سهل قال أقتني في آتية الجحوس
 إن اضطررنا إليها قال أغسلها

طلب جاءها قاتني وقول أنت كافر أنا مسلمة فقال إن أمر امتنع مني لأمر كبير فلما وافي
 مكة قال صلى الله عليه وسلم لا يصح به بأنبياءكم عكرمة مؤمن فلا تنسوا أباه فأنسب الميت يؤذي
 الحى فكأنما طلب جاءها وأبى وقال ما قال دعتني إلى الإسلام فأسلم (وقدم على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح) لمكة (فلما رآه صلى الله عليه وسلم وثب) بعنقه فمودة
 قام بسرعة (فرحاً) به فضع الرأس وكسرها (وماعليه رداء) لاستقباله بالقيام حين رآه (حتى
 يابعه) وفي الترمذي من حديثه قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم جئته مرحباً به جابراً لأكب
 المهاجر وعند البهي عن الزهري فوفق بين يديه ومعه زوجته منتقبه فقال إن هذه آخرتي
 إنك أمنتني فقال صلى الله عليه وسلم صدقت فأنت آمن قال الام بدع وقال ادعوا لي أن تشهد
 أن لا اله الا الله وأنى رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وكذا حتى عدا خصال الإسلام قال
 ما دعوت الا إلى خير وأمر جليل فذكرت فينا يا رسول الله قبل أن تدعونا وأنت أصدقنا حديثنا
 وأبرأنا ثم قال في أشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ثم قال يا رسول الله علمني خير شيء أقوله
 قال تقول أشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله قال تقول أشهد الله وأشهد
 من حضرتي أني مسلم مجاهد مهاجر فقال ذلك عكرمة وفي رواية يعقوب الحلي عن عن أم سلمة
 مرفوعة رأت لابي جهم عذابي الجنة فلما أسلم عكرمة قال صلى الله عليه وسلم يا أم سلمة هو هذا
 (فتبنا على نكاحها ذلك) إلى أن خرجت أم حكيم معها إلى غزاة الروم فاستشهدت فزوجهها خالد بن
 سعيد بن العاصي فلما كانت وقعة مرج الصفر أمد أمد خالد البناء بها فقالت له لو تأخرت حتى يرمي
 الله هذه الجوع فقال ان نفسي تحذني أن أقتل قالت ادن فدنأها فأعرس بها عند القنطرة
 فعرفت بها بعد ذلك فقبل قنطرة أم حكيم ثم أصبح فأولم عليها فافار غوامن الطعام حتى واقتسم
 الروم ووقع القتال فاستشهد خالد فدفنت أم حكيم عليها بها وبذلك وإن عليها لأثر الخلق
 فاقتلوا على النهر فقتلت أم حكيم يومئذ بعد موت الفسطاط الذي أعرس به خالد عليها سبعة من
 الروم ذكره في الاستيعاب (قال مالك وإذا أسلم الرجل قبل امرأته وقعت القرعة بينهما) إذا لم تكن
 كتابية (إذا عرض عليها الإسلام فلم تسلم قال الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ولا تعاكوا بعصم
 الكوافر) نهى عن استدامة نكاحهن فقبيل هو خاص بالمشركات اللاتي كانت عكة وهو الاصح
 وقيل عام ثم خص منه الكتابيات وسبب النزول برده وكذا قوله وإما ما نفقتم فإن معناه طلب
 مهر من الكفار الذين فرروا إليهم وليسا وإما نفقوا أي يطلب الكفار من المسلمين مهر من
 فرات إليهم مسلمة كذا في الاكل وفيه نظر فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وإن كانت
 صورة السبب طعية الدخول عند الاكل لا برده أيضاً قوله وإما ما نفقتم فإن معناه طلب
 وردت الآية بسببهم فلا يخالف الاستدلال بعمومها على حرمة أمساك الكوافر كقوله مالك
 خص منه الكتابيات الآية المائدة

(ما جاء في الولوة)

هي طعام النكاح وقيل طعام الاملاك خاصة قاله عباس مشقة من الولم وهو الجمع لان الزوجين
 يجتمعان (مالك عن حميد الطويل) الخراحي البصري (عن أنس بن مالك أن عبد الرحمن بن
 عوف) قال إن عبد البر هو من مسند أنس عند جميع رواة الموطأ ورواه روح بن عباد عن مالك
 عن جهم بن أنس عن عبد الرحمن انه جاءه فغله من مسند عبد الرحمن (جاء إلى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وبه أثرو صفرة) تعلقت بجلده أو في يمين طيب العروس هذا أول ما فسر به وفي
 حديث وبه روى عن زعفران أي أثره وليس به دخل في النهي عن تعريض الرجل لانه فيها قصد به
 القشبة بالنساء وقيل برخص فيه للعروس وقيل كره أبو عبيد أنهم كانوا برخصون فيه للشباب

وقل فيها

﴿باب في صدق قطع منه قطعة﴾

* حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا هاشم بن القاسم ثنا عبد الرحمن ابن عبد الله بن دينار عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي واقد قال قال النبي صلى الله عليه وسلم مقاطع من البهجة وهي جبة فهي ميتة

﴿باب في اتباع الصيد﴾

* حدثنا مسدد ثنا يحيى عن سفيان حدثني أبو موسى عن وهب بن منبه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال مرة سفيان ولا أعلمه إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من سكن البادية جفا ومن اتبع الصيد غفل ومن أتى السلطان افتقن آخر كتاب الضحايا

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿كتاب الوصايا﴾

﴿باب ما يؤمر به من الوصية﴾

* حدثنا مسدد بن مسرهد ثنا يحيى عن عبد الله حدثني نافع عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما حق امرئ مسلم شيئاً حتى يوصي نفسه يبيت بليتين أو وصيته مكتوبة عنده * حدثنا مسدد ومحمد ابن العلاء قال ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة قالت ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً ولا درهماً ولا بعيراً ولا شاة ولا أوصى بشئ

﴿باب ما يجوز للموصي في ماله﴾

* حدثنا عثمان بن أبي شيبة وابن أبي خلف قال ثنا سفيان عن

أبام عرسه رقيب لعله صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه لانه يسير وقيل كان من ينسبك أول الاسلام يلبس ثوباً مصبوغاً صفرة علامة للسروور وهذا غير معروف على أن بعضهم جعله أول ما قيل ومذهب مالك وأصحابه جواز الثياب المزعقعة للرجال وحكمه مالك عن علماء المدينة وهو مذهب ابن عمر وغيرهم وخبر حديث ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم يصبغ بالصفرة وحكي ابن شعبان كراهه ذلك في العيبة وكراهه الشافعي وأبو حنيفة في الثياب واللحمة قاله عياض وقال الباقي روى الداودي أن عمر بن الخطاب كان يصبغ لحيته بالصفرة حتى تغتلي ثيابه من الصفرة وقال أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغها ولم يكن شيء أحب إليه منها وإنه كان يصبغها ثيابه كلها حتى العمامة قال الباقي وهذا في الزعفران وأما غيره مما ليس بطيب ولا ينض على الجسد فلا خلاف في جوازه ﴿قوله له رسول الله صلى الله عليه وسلم﴾ فقال ما هذا وفي رواية فقال مهم أي ما هذا وكلاهما في الصحيح قال عياض فيه افتقار الكثير أصحابه وسؤالهما يختلف عليه من حالهم وليس من كثرة السؤال المنهي عنه قال أبي هذا بناء على أنه ليس سؤال انكار وقال الطبري يحتمل أنه انكار لانه كان نهي عن التضعيف والطيب فأجاب بأنه لم يتضح به وإنما تعلق به من العروس ﴿فأخبر أنه تزوج﴾ زاد في رواية امرأه من الانصار قال الحافظ ولم نسم إلا أن الزبير ابن بكركم بأنها ابنة أبي الحنيس بنفخ المولمطين بينهما تحية ساكنة آخره واه واسمه أنس بن رافع الانصاري واهما ولدت له القاسم وأبا عثمان عبد الله ﴿فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم﴾ كم سقت البها مهوراً وفي رواية كم أصدقتهما وقيل لانه لا بد في النكاح من المهور وقد يشعر ظاهره احتياجه الى تقدير لان كم موضوعه له فقيه حجة للما لك فيه والحفصة في أن أقل الصداق مقدور ﴿فقال﴾ سقت البها ﴿زنتها من ذهب﴾ قال ابن وهب والحطايي والاككرهمي خمسة دراهم من ذهب فالتواة اسم لمقدار معروف عندهم وقال أحمد بن حنبل التواة ثلاثة دراهم وثلاث وقيل المراد فواة التمر أي زنتها من ذهب والاول أظهر وأصح وقال بعض أصحاب مالك التواة بالمدن وبيع دينار وظهر كلام أبي عبيد انه دفع خمسة دراهم ولم يكن ثم ذهب أغشى خمسة دراهم تسمى فواة كاتسمى الاربعون وأقبحه قاله عياض قال الزواوي لكن قوله من ذهب يبعد أن تكون خمسة دراهم فضة إلا أن يكون التقدير صرف زنتها من ذهب ويكون زنتها حينئذ من الذهب صرفها خمسة دراهم وذلك غير بعيد فان الصرف كان في زمانهم عشرة دراهم به دينار ولا يبعد أن يكون من التوى ما زنته نصفه فقال ويكون ذلك هو المصطلح على الوزن عندهم اه لكن ضعف ابن دقيق العيد والطبري القول بأنه فوى التمر بأن زنتها لا تضبط ولا يعتد بها قال عياض قبل زنتها من ذهب ثلاثة دراهم وبيع وأراد فواته أن يتحج به على أنه أقل الصداق ولا يصح لقوله من ذهب وذلك أككرهم من دينارين وهذا المقتضى أحد وهو غفلة من قائله بل فيه حجة لمن يقول لا يكون أقل من عشرة دراهم وهم الداودي ورواية من ذهب وقال الصحيح فواة ولا دراهم فيه على كل تفسير لانها ان كانت فواتة كقَالَ أو قدروا معلوماً عندهم صلح أن يقال فيه وزن كذا وما زاد من ثلاثة دراهم وبيع ووهبه ذكره أبو عمر عن بعض أصحاب مالك ووهبه أيضاً بأنه لا خلاف أن المتقال دوهجان عدد اود درهم الفضة كبلاد درهم وخسان ووزن ثلاثة دراهم ووزن من ذهب أكثر من مثقالين من الذهب قال الزواوي وهذا الذي ذكره كراه يصح الانفصال عنه بأن معناه صرفها ثلاثة دراهم وبيع كقالت في تقدير فواة ولا يغني هذا المتأمل مع ما فيه من نفي الوهم عن ائمام من أصحاب مالك قال وبيع حل الحديث على ظاهره بأنه أصدقها ذهباً زنتها فواة والتواة وزن معروف هو خمسة دراهم فضة وذلك ثبت وأقبح لانها أربعون درهماً ولا مانع من ذلك مع أنه ظاهر الحديث ولا يحتاج الى ذكر الصرف ولا التأويل اه وهو حسن

الزهرى عن عامر بن سعد عن أبيه
قال مرض مرضاً شقياً فيه فغاده
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله انى املا كثيراً
وليس يرثى الا ابنتى أفا تصدق
بالتشيت قال لا قال فما الشرط قال
لا قال فبالت قال الثلث والثلث
نسيبنا ان تترك ورثتك أغنياء
خير من ان ندعهم حالة يتكفون
الناس واننا ان تنفق نفقة الا
أجرت بها حتى المصمة ترفعها الى
فى امر أسألت قلت يا رسول الله
أختلف عن جعفر قال انك ان
تختلف بعدى فجعلى عملات يديه
وجه الله لا تزداد به الا رقة ودرجة
لذلك ان تختلف حتى يتفق بك
أقوام وبصر بك أخرون ثم قال
الله هم أمض لا يصبى هم ثم
ولا تردهم على اعقامهم لكن
الناس سعد بن خولة بنى له رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان مات بك
(باب فى كراهية الاضرار
فى الوصية)

* حدثنا مسدد ثنا عبد
الواحد بن زياد ثنا عمار بن
القناع عن أبي زرع بن عمرو بن
جرير عن أبي هريرة قال قال رجل
لنبي صلى الله عليه وسلم يا رسول
الله انى الصدقة أفضل قال ان
تصدق وانت صحيح حرص نأمل
بما قوم تغشى الفقر ولا أهل حتى
إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا
وفلان كذا وقد كان لفلان
حدثنا أحمد بن صالح ثنا ابن
أبي ذئب قال أخبرني أن ابن ذئب عن
شرحبيل عن أبي سعيد الخدري
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا تصديق المرقى حياً تدوم
خبره من ان تصدق جناؤه عند

وقال الطيب وابن دقيق العيد فى المعنى قولنا أحدهما ان الصداق ذهب وزنه خمسة دراهم
فيكون ثلاثة مثاقيل ونصف والثاني انه دراهم خمسة بوزن فؤاد من ذهب قال الطيب وهذا بعيد
من اللفظ قال ابن دقيق العيد وعلى الاول يتعلق قوله من ذهب بلفظ زنة وعلى الثاني بنواة قال
ابن فزحون أما تعلقه برنة فلا تهم مصدر وزن وأما تعلقه بنواة فيصح أنه من تعلق الصفة
بالموصوف أى نواة كائنه من ذهب ويكون المراد ما عدا لدراهم أو يكون هو الموزون بها فقال
له رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد فى رواية الصحيح فبارك الله (أول) أمر ندب على المشهور
عن مالك والشافعي وقيل الوجوب لحديث من لم يحب الدعوة فقد عصى الله وسوله قال المازري
ولا حجة فيه لان العصيان فى ترك الاجابة لا فى ترك الوجبة ولا بعدى أن الدعوة لا تحبب والاجابة
واجبة كالسلام لا يجب الا ابتداء به ورده واجب وأجاب بعض أصحابنا البغداديين بأن العصيان
مخالفه الامر والنسب ومأموره اهـ والاول الصواب لاقتضاء الثاني انه لا يتم بالترك وان
أطلق عليه اسم العصيان مع انه اثم (ولو شاة) لو قيل له لا امتناعه قال عياض فيه التوسعة
فيها الواحد بدع وغيره وان الشاة لاهل الجدة أقل ما يكون لا التحديد ولا لا يجوز أقل منها
لمن لم يجد هابل على طريق الحضر والارشاد ولا خلاف انه لا بد له وهى جذر حال الرجل وأخذ
بعضهم من الحديث انها بعد الدخول وقال بعضهم لا بد له من الاول أظهر وقاله مالك
وغیره ووجهه شهرة الدخول لما يتعلق به من الحقوق وللفرق بين النكاح والسفاح وعن مالك
جوازها قبل الدخول وعن ابن حبيب استحبابها عند العقد وعند البناء واستحبها بعض شيوخنا
قبل البناء ليكون الدخول بها واختلف السلف فى نكاحها أكثر من يومين بالاجازة والنكراهة
واستحب أصحابنا لاهل السنة أسوأ قال بعضهم ذلك اذا دافى كل يوم من لم يدع قبله وكرهوا
فيه المباحة والسبعة اهـ وقال البايعى أمر صلى الله عليه وسلم بالوجبة لما فيها من اشهار النكاح
مع ما يقتضى بها من مكارم الاخلاق قال ابن حزم عن مالك استحب الاطعام فى الوجبة وكثرة الشهود
ليشتهر النكاح وتثبت معرفته وروى أشهب عن مالك لا بأس أن يؤم بعد البناء قبل فتن أخرى
السابع قال فيجب وليس كالوجبة ابن حبيب كان حلى الله عليه وسلم استحب الاطعام على النكاح
عند عقده ولفظ عند يحتمل قبله وبعد وكيفما كان فليس فيه منع لكن تقديم اشهاره قبل
أفضل كالأشهاد ويحتمل ان مالك قال لا بعده لمن فاته قبل أوله اختاره لا فيه معنى الرضا
بما اطعم عليه الزوج من حال الزوجة والمباح من الوجبة ما سرت به العادة من غير عرف ولا سمعة
والختار منها يوم واحد قال ابن حبيب أبيع أكرمه وروى أن اليوم الثاني فضل والثالث سمعة
وأجاب الحسن بن الاول والثاني ولم يحببى الثالث وروى عن ابن المسيب مثله وأول ابن سيرين
ثمانية أيام قال ابن حبيب من وسع الله عليه فليوم من يوم ثنائه الى مثله يريد اذا قصد اشهار
النكاح والتوسعة على الناس لا السمعة والمباحة وهذا الحديث رواه البخارى عن عبد الله بن
يوسف عن مالك به وتابعه سفيان بن عيينة عند البخارى وشعبة عند مسلم كلاهما عن حميد
بنوه وله طرق فى الصحيحين وغيرهما وفيه قصة (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصارى (أنه
قال لقد بلغنى) وصله النسائى وقاسم بن أصبغ عن طريق سعيد بن عفير عن سليمان بن بلال
عن يحيى بن سعيد عن حميد بن أنس (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤم بالوجبة
مافيهما خبز ولا لحم) قال حميد قلت يا أبا جرة بعضى انسا قال غرو سرق كفى الطريق
الموصولة وفى البخارى عن سفيان بن عيينة قالت أول النبي صلى الله عليه وسلم على بعض نساء
عبد بن من شعير قال الحلق لم أقف على بعين اسم التى أولهم لها شعير يحاكن يحتمل انها أم
سلة لم يدبها عن ابن سعد عن الواقدي انه صلى الله عليه وسلم لما تزوجها أدخلها بيتاً فبنت
خبره من ان تصدق جناؤه عند

مروته * حدثنا عبد بن عبيد
الله أنا عبد الصمد ثنا نصر
ابن علي الحداد ثنا الاشعث
ابن جابر حدثني شهر بن حوشب
ان ابا هريرة حدثه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل
ليعمل المرأة بطاعة الله ستين
سنة ثم يحضرهما الموت فيضاران
في الوصية فيقبض لهما النار قال
وقرأ على أبو هريرة من ههنا وصية
يوصي بها أبا هريرة غير مضار حتى
بلغ ذلك القرض العظيم
(باب ما جاء في الدخول

في الوصايا)

* حدثنا الحسن بن علي ثنا
أبو عبد الرحمن المقرئ ثنا سعيد
ابن أبي أيوب عن عبد الله بن أبي
جعفر عن سالم بن أبي سالم الجشاني
عن أبيه عن أبي ذر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يا أبا ذر اني اراك ضعيفا واني احب
لك ما احب لنفسى فلا تأمرني على
التين ولا قولين مال يميم
(باب في نسخ الوصية للوالدين
والاقرين)

* حدثنا أحمد بن محمد المروزي
حدثني علي بن حسين بن واقد عن
أبيه عن زيد النخعي عن عكرمة
عن ابن عباس ان ترك خيرا
الوصية للوالدين والاقرين
فكانت الوصية كذلك حتى
نسختها آية الميراث
(باب في الوصية للوارث)

* حدثنا عبد الوهاب بن نجدة
ثنا ابن عباس عن شريح بن
مسلم سمعت أبا امامة سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول ان
الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا
وصية للوارث

خير مما فاذ امر فيها شيء من شربة فأخذته فطعمته ثم عصصته في البرمة وأخذت شبا من اهالة
فادمته فكان ذلك طعامه صلى الله عليه وسلم وأما حديث شريح عن جدي عن أنس انه صلى الله
عليه وسلم أولم على أم سلمة بقر ومن وسوق قومهم من شرب لانه كان سيئ الحفظ أو من الراوى
عنه وهو جندل بن ولى فان مسلما والبراضعة وانما المحفوظ عن جدي عن أنس ان ذلك في قصة
صفية أخرجه النسائي اه (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اذ ادعى أحدكم الى ولية فليأتها) أى فليأت مكانها أو التقدير الى مكان ولية ولا يضرا إعادة
الضمير مؤثرا والامر اللامحباب والمراد ولية العرس كاحله عليه مالك في المدونة وغيره لانها المعهوده
عندهم وبزيده رواية مسلم من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر فوذا ادعى أحدكم الى
ولية عرس فليجب قتيب اجابة من عين وان صاغ الا ان ابن عمر كان يأبىها وهو صائم كفى مسلم
بشر وطيف الفروع كحكى عليه عياض الاتفاق لكن فزع بقول ابن القصار المسذهب لا تجب
الاجابة وان كان ضعيفا اما ولية غيره فلا تجب لان عثمان بن العاصى دعى الى ختان فلم يجب وقال
لم تكن دعى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وراه أحدوا وجهها الظاهرة بظاهر
الحديث قال عياض وجهها مالك والا كتر على السند وكره مالك لاهل الفضل الاجابة لكل طعام
دعى اليه فتأوله بعضهم على غير الولية وتأوله غيره على غير طعام السرور وتكتان واملاك ونفاس
وحادث سرور الى مسلم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر فوذا ادعى أحدكم أخوه فليجب عرسا
كان أو غيره وفيه أيضا من طريق الزبيدي عن نافع عن ابن عمر رفعه من دعى الى عرس وأخوه
فليجب والحديث رواه البخارى عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك وتابعه
عبيد الله وأيوب والزبيدي وإسماعيل بن أمية وموسى بن عقبة تخسهم عند مسلم عن نافع نحوه
(مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة انه كان
يقول) قال ابن عبد الجليل رواه مالك بصريحه ورواه روح بن القاسم عنه مصرحاً رفعه
وكذا أخرجه الدارقطني في الغرائب من طريق إسماعيل بن سلمة بن قنصل عن مالك مصرحاً رفعه
الى النبي صلى الله عليه وسلم (شر) ولجى النيسابورى بس (الطعام طعام الولية) قال البيضاوى
يريد من شر الطعام فان من الطعام ما يكون شرامه وانما سمى شر القوله (يدعى اليها الاغنياء
ويترك المساكين) وللتبديس الفقراء يعنى القالب فيها ذلك فكما انه قال طعام الولية التي من شأنها
هذا فاللفظ وان أطلقه فالمراد به التقييد بما ذكر عقبه وكيف يريد به الاطلاق وقد أمر بالولية
وأوجب اجابة الداعي ورتب العصيان على تركها وتقصيه الطبيعى بأن التعريف في الولية للعهد
الخارجى وكان من عادتهم مراعاة الاغنياء فيها وتخصيصهم بالدعوة وإشارة بهم وقوله يدعى الخ
استثنائى بانى لكونها شر الطعام وعلى هذا يحتاج الى تقدير من وقوله ويترك الفقراء حال
والعامل يدعى أى يدعى اليها الاغنياء والحال انه يترك الفقراء والاجابة واجبة فيكون الدعا سببا
لا لكل المدعو شر الطعام وقول التفتيح جلية يدعى في موضع الصفة لطعام ورد فى المضايح بأن
الظاهر انها صفة للولية على جعل اللام جنسية مثلها فى قوله * ولقد أمر على التميم بسبى *
ويستغنى حيث دعى تأويل تأنيث الضمير على تقدير كونها صفة لطعام انتهى (ومن لم يأت)
وللتبديس ومن ترك (الدعوة) بفتح الدال على المشهور روى أهم من الولية لانها خاصة بالعرض كما
بقره أبو عمر عن أهل اللغة وقال النورى بفتح الدال دعوة الطعام مادعوة التمسك فكسر هاء هذا
قول جمهور العرب وعكسه يسم الى باب تكسر الراء فقالوا الطعام بالكسر والتسبب بالفتح وقول
فقر بدعوة الطعام بالضم غلطوه اه والمراد هنا دعوة العرس وان كان لفظ الدعوة أعبر لقوله
(فقد عصى الله ورسوله) اذ فيه دليل على وجوب الاجابة لان العصيان لا يطلق الا على ترك

(باب مخالطة النبي في الطعام)

* حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال لما أنزل الله عز وجل ولا تهر ب أموال النبي إلا التي هي أحسن وان الذين يأكلون أموال النبي ظلموا الآية انطلق من كان عنده يهر ب فزول طعامه من طعامه وشرابه من شرابه فجعل يفضل من طعامه فيجسس له حتى يأكله أو يفسد فاستند ذلك عليهم فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عز وجل ولا يستألفون من النبي شيء من أموالهم ولا يكرهون مخالطة أموالهم بطعامه وشرابه وشرابه

(باب ما لولي النبي ان ينال من مال النبي)

* حدثنا جدي بن مسعدة ان خالد ابن الحارث حدثهم ثنا حسين بن الملعن عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رجلاً من النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني قسبر ليس لي شيء في بيتي قال فقال كل من مال يشغل غير مسرف ولا مبادر ولا متأثل

(باب متى يقطع النبي)

* حدثنا أحمد بن صالح ثنا يحيى بن محمد المدني ثنا عبد الله بن خالد بن سعيد بن أبي حمزة عن أبيه عن سعيد بن عبد الرحمن بن رفيش انهم مع شيوخا من بني عمرو بن عوف من خالد بن عبد الله بن أبي أحمد قال قال علي بن أبي طالب حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يهر بعد احتلام ولا صحت يوم الى الليل

(باب التشديد في أكل مال النبي)

الواجب وانما تجب اباية قولهم العرس قال القرطبي وفيه دلالة على انه مرفوع لان اباية رة لا قولهم من نفسه ويحوه قول أبي عمر هذا حديث مسند عندهم يقول أبو هريرة فقد عصى الله ورسوله قال النووي بين الحديث وجه كونه من الطعام بأنه يدعي له الغنى عن أكله ويترك المحتاج لا كونه الادنى العكس وليس فيه ما يدل على حرمة الاكل اذ لم يقل أحد بحرمه الا اباية بواغها من باب ترك الاول تكثير خبره صفوف الرجال اولها وشرها آخرها ولم يقل أحد بحرمه الصلاة في الصف الاخير والقصد من الحديث الحث على دعوة الفقير وان لا يقتصر على الاغنياء وقال عباس ان كان من قول أبي هريرة فأن خبر بحال الناس واختصاصهم بها الاغنياء دون المحتاجين وكافوا اوليها بالسلخاتهم وخبر الافعال أكثرها أجراً وذلك غير موجود في الاغنياء وانما هو فروع من المكاملة وان كان رفعه وهو الصحيح فهو اخبار منه صلى الله عليه وسلم عما يكون بعده وقد كره العلماء تخصيص الاغنياء بالدعوة فان فعل فقال ابن مسعود اذا خص الاغنياء أمرنا ان لا نجيب وقال ابن حبيب من فارق السنة في وليته فلا دعوة له قال أبو هريرة أنتم العاصون في الدعوة ودعا ابن عمر في ولية الاغنياء والفقراء فجاءت قرين ومعهما المساكين فقال لهم ههنا فاحسوا انفسهم واعلمهم ثيابهم فانما نستعصم بها ما يكون وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك بن موقوف أو تابعه سفيان ومعهما كلاهما عن ابن شهاب وتابع ابن شهاب أبو الزناد عن الاعرج وتابع الاعرج سعيد بن المسيب كل ذلك عند مسلم موقوف أو أخرجه من طريق يزيد بن سعد سمعت ثابتاً الاعرج يحدث عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال شر الطعام الولية يتنهها من أيها ويدعي اليها من أيها ومن لم يحب الدعوة فقد عصى الله ورسوله لخالف ثابت وهو ابن عباس الاحتفال الاعرج العدوي مولا لهم وهو ثقة عبد الرحمن الاعرج وابن المسيب فأنما وقفاه عن أبي هريرة وثابت رفعه عنه وقد تابعه محمد بن سيرين عن أبي هريرة في رفعه أخرجه أبو الشيخ في التهديد روى جماعة هذا الحديث عن ابن شهاب مرفوعاً بغير اشكال ثم أخرجه من طريق ابن جرير عن الزهري عن عبد الرحمن الاعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم شس الطعام فذكره ثم قال وهكذا رواه ابن عيينة مرفوعاً اه لكن الذي في مسلم عن ابن عيينة مرفوعاً كما عرفت قال النووي اذ روى الحديث موقوفاً ومرفوعاً حكى رفعه على الصحيح لانها زيادة عدل اه ولا شاهد مرفوع عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال شر الطعام طعام الولية يدعي اليه الشبعان ويحس عنه الخانع أخرجه الطبراني والبيهقي باسناد فيه مقال (مالك عن احمق بن عبد الله بن أبي طلحة) زيد الانصاري (أنه سمع) عنه أخا أبيه لأمته (أنس بن مالك يقول ان خياطاً) بفض الخاء المعجمة والفتحة الشديدة ولم يعرف الحافظ اسمه (دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم طعام صنعته قال أنس فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ذلك الطعام فقترب) الخياط (اليه خبزاً من شعير) بفتح الشين وقد كسر (ومر قافيه دبا) بضم الدال وشد الواو وحده والمدا الواو واحدة بداهة فمهرته منقلبه عن حرف علة وخطأ الحمد الجوهري في ذكره في المقصور أو في فقه عزاد في رواية القعني وابن بكير والتميمي وقد يد (قال أنس فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح) باسكان القوقية وخففة الواو وحده مفتوحة (الديار) القرع أو المستدير منه (من حول القصعة) بفتح القاف زاد في رواية يأكلها أي لانها كانت نجسة ويترك القديز كان يشبهه حينئذ فقهه ان المؤمن كل لاله وخدمه ما كل ما يشبهه حيث رآه في ذلك الا انه اذا علم ان مؤا كاله لا يكره ذلك والا فلا يتجاوز ما يله وقد علم ان أحد الأكره منه صلى الله عليه وسلم شيئاً بل كانوا يتركون برقه وغيره مما منه بل كانوا يتبادرون الى نخامته فينكحون بها قال أنس (فلم أزل أحب الديار) أي أكلها (بعد ذلك)

* حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني

ثنا ابن وهب عن سليمان بن بلال
عن ثور بن زيد عن أبي القيث
عن أبي هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال اجتنبوا السبع
الموقات قيل يا رسول الله وماهن
قال الشرك بالله والنصر وقتل
النفس التي حرم الله الألبان
وأكل الربوا وأكل مال اليتيم
والتسول يوم الزحف وقذف
المحسنيات الغافلات المرميات
* حدثنا إبراهيم بن يعقوب
الجوزجاني ثنا معاذ بن هاني
ثنا حرب بن شداد ثنا يحيى
ابن أبي كثير عن عبد الحميد بن
ستان عن عبيد بن عمير عن أبيه
أنه حدثه وكانت له حبيبة ابن رجلا
سأله فقال يا رسول الله ما لك بآثر
فقال من سبع فذكر معناه زاد
وعقوب والوالدين المسلمين واحتلال
البيت الحرام قبلتكم أحباء
وأموانا

((باب الدليل على أن الكفن من

وأمن المال))

* حدثنا محمد بن كثير أن سفيان
عن الأعمش عن أبي وائل عن
خباب قال مصعب بن عمير قتل يوم
أحند ولم تكن له إلا الغرة كنا إذا
خطبنا رأه خرجت رجلاه وإذا
خطبنا رجليه خرج رأسه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
غطوا بها رأسه واجعلوا على رجليه
من الأذخر

((باب الرجل يحب الهبة ثم يوصي

بها أو يرها))

* حدثنا أحمد بن يوسف ثنا زهير
ثنا عبد الله بن عطاء عن عبد الله
ابن بريدة عن أبيه - بريدة أن
أمرأة أتت رسول الله صلى الله

اليوم اقتداء به صلى الله عليه وسلم وفي رواية التيسري وغيره من يومئذ في الترمذي عن طلوت
الشامي قال دخلت على أنس وهو يأكل قرعا وهو يقول بالك من شجرة ما أحل إلى حب رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالك ولا جد عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم قال له إذا طعنت قدرا فأكثر فيها
من الدباء فإني أشد قلب الحزين ولطيف الرائي عن ثالثة في فروعها عليكم بالقرع فإنه يزيد في الدماغ
وللبهيق عن عطاء بن سلاص عليكم بالقرع فإنه يزيد في العقل وكبر في الدماغ وزاد بعضهم أنه يجعلو البصر
ويزيل القلب وفي تذكرة القرطبي مر فؤادان الدباء والبطيخ من الجنة قال الخطابي فيه حوازل
الاجارة على الخياطة وداعلي من أبطها بسلة أتم أعيان مربية ولا صفات معلومة وفي
صناعة الخياطة معنى ليس في القين والصانع والتجار لان هؤلاء الصنائع انما يكون منهم الصناعة
المحضه فيما يستصنعه صاحب الحديد والفضة والذهب والحشب وهي أمور موصوفة يوقف على
على حدها ولا يخط بها غيرها والخياطة انما يخط الثوب في الأغلب يخط من عنده فيصنع الى
الصناعة الا لقرأ أحدهما معناه التجارة والاخرى الاجارة وحصة أحدهما لا تغير من الاخرى
وكذلك هذا في الخرازو الصباغ اذا كان يخطوه ويصنع هذا يصنع على العادة المعتادة فيها بين
الصنائع وجميع ذلك فاسد في القياس الا أن النبي صلى الله عليه وسلم وجدهم على هذه العادة أول
زمن الشريعة فلم يغيرها اذ لو طوبوا لغير ذلك لثقت عليهم فصار عمل من موضع القياس والعمل
ماض صحيح لما فيه من الاوقات اه ووجه ادخال الامام هذا الحديث في الويلية الاشارة الى أنه
لا ينبغي الخلف عن الدعوة وان لم تكن واجبة لا رد دعوة الخياطة لم تكن في عرس اذا اظها من
قوله لطعام صنعه انه صنعه للنبي صلى الله عليه وسلم وان كان معناه صنعه في عرس ودعاه المصطفى
فاطمة ظاهرة قول او عمر ادخله في ولية العرس وبشبهه انه وصل اليه علم ذلك وليس في ظاهر
الحديث ما يدل على انها ولية عرس وأخرجها البخاري في السبع عن التيسري وفي الاطعمة عن
قتيبة بن سعيد والقاضي وأبي نعيم الفضل بن دكين واسمعيل ومسلم في الاطعمة عن قتيبة بن سعيد
الخفصة عن مالك بن قال ابن عبد البر ورواه جماعة من أصحاب سفيان بن عيينة عنه عن مالك
باسناده

((جامع الشكاح))

(مالك بن زيد بن أسلم) مرسل قال ابن عبد البر ورواه عنه بن عبد الرحمن وهو ضعيف عن زيد
عن أبيه عن عمرو ورواه عنه من حديث ابن عمرو وأبي الاوس الخزامي (أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال اذا تزوج أحدكم المرأة أو اشترى الجارية فليأخذ استجابا) (بناصيتها) مقدم رأسها
(وليدع بالبركة) كان يقول اللهم بارك لي فيها وبارك عليها زاد في حديث ابن عمر عند ابن ماجه
اللهم اني أسألك خيرها وخير ما جعلتها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جعلتها عليه (واذا اشترى
البيع) بفض الموحدة وقد تكسر عبره بدون الجبل لان البعير يشعل الاتقي بخلافه وقصد التعميم
(فليأخذ) عند تسليمه (بدعوة) بكسر الميم والمجتمعة وتضم أى أعلى (سنامه) أى قبض عليه
يده والاولى اليين والمراد فليركب (وليستعذ بالله من الشيطان) لان الاول من مر اكب الشيطان
فاذا سمع الاستعاذة فرزاد في حديث ابن عمر وليدع بالبركة وليقل مثل ذلك أى اللهم اني أسألك
الخ وفي حديث آخر ما يفيد استحياب البسملة مع الاستعاذة ويحتمل ان الامر به المأني الاول من
العز والفقير والخليل فهو استعاذة من شر ذلك الذي يحبه الشيطان وأمر به ويحث عليه (فذلك)
عن أبي الزبير المنكي أن رجلا خطب الرجل أخته فذكر أخوها (انها قد كانت أحدثت) زنت
(فليترك ذلك عمر بن الخطاب فصر به أو كاد يصر به) شك الراوي (ثم قال مالك والغبير) يعنى أى غرض
لك في اخبار الخطأ بذلك فيصير على الولي ستره عليها لان الفواحش يجب على الانسان سترها
على نفسه وعلى غيره وفي الحديث من أصاب من هذه القاذورات شيئا فليستر بستر الله فإنه من

عليه وسلم قالت كنت تصدقت
على أمي بوليدة وانما ماتت وركت
تلك الوليدة قال قد وجب أجر
ورجعت البنت في الميراث قالت
وانما مات وعليها صوم شهر
أفبيضي أو يرضع عنها ان اصوم
عنها قال نعم قالت وانما لم تصح
أفبيضي أو يرضع عنها ان أحجم
قال نعم

(باب في الرجل يوقف الوقف)

* حدثنا مسدد ثنا يزيد بن
زريع ح وثنا مسدد ثنا
بشر بن المفضل ح وثنا مسدد
ثنا يحيى عن ابن عوف عن نافع
عن ابن عمر قال أصاب عمر أوصا
يحضر فأقاني النبي صلى الله عليه
وسلم فقال أصبت أو ضالم أصب
مالا قط أنفسي منه فكيف
تأمرني به قال ان شئت حبست
أصلها وتصدقت بها فتصدق بها
عمر انه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا
يورث للفقراء والقرى والرقاب
وفي سبيل الله وابن السبيل وزاد
عن بشير بن الفضل ثم اتفقوا
لأجراح على من ولها ان يأكل
منها بالمعروف ويطلع صدقها غير
مقول فيه زاد عن بشر قال وقال
محمد بن عبد الله بن مالا * حدثنا
سلمان بن داود المري ثنا ابن
وعبأ أخبرني الليث عن يحيى بن
سعيد بن صدقة عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قال نخشاه في عبد
الحسين بن عبد الله بن عمر بن
الخطاب بسم الله الرحمن الرحيم
هذا ما كتب عبد الله عمر بن قح
قصة من خبره فحدثني نافع
قال غير متأمل مالا عافا عنه
من عمره فهو السائل والمجور قال
وساق القصة قال وان شأوني

يبدلنا صفحته نعم عليه كتاب الله (مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ان القاسم بن محمد وعروة
ابن الزبير كانا يقولان في الرجل يكون عنده أربع نسوة فيطلق أحدها البينة انه يتزوج ان شاء
ولا ينتظر ان تنقض عدتها) لانه لا عدة على الرجل (مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ان
القاسم بن محمد وعروة بن الزبير أقبيا الوليد بن عبد الملك بن مروان أحد ملوك بني أمية (عام قديم
المدينة بذلك) المذكور (غير ان القاسم بن محمد قال لطلقاتها في مجلس شقي) بدل قوله لطلقاتها البينة
هذا هو المتبادر فطلق فعل ماض وظاهر قول أبي عمرو وأدان يشهر بطلاقها البنات ويستفيض
فتقطع عنه الاسنة في تزويج الخامسة انه قرأه أمر أوليس بظاهرا لان مراد المحدث بمثل هذا
انهم لم يتفقوا لفظا واحدا ولم يستشروا حتى يأمره انما سأل به عن رجل وقع منه ذلك (مالك عن
يحيى بن سعيد عن سعد بن المسيب انه قال ثلاث ليس فيهن لعب) أي لا ينفع قصده في عدم لزوم
(النكاح) فمن زوج ابنته هازلا انعقد النكاح وان لم يقصده (را الطلاق) فيقع طلاق الملاعب
اجماعا (والعتق) فمن أعتق رقيقه لا عبا عتق وان لم يقصده لان الملاعب بالقول وان لم يلزم
حكمه فقترب الاحكام على الاسباب للشارع لانه اذا أتى بالسبيل لم يملكه حكمه شاء أم لم يملكه ولا يعتبر
قصده لان الهازل فاصد للقول من يملكه مع علمه بعنا وموجبه وقصد اللفظ المتضمن للمعنى قصد
لذلك المعنى لتلازمهما الا ان يعارضه قصد آخر كالمكره فانه قصد غير المعنى المقول وموجبه
فلذا أظله الشارع وأصل هذا حديث مر فوعر واه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حسن
غريب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم جده بن جدوه لهن جد النكاح والطلاق
والرجعة قال ابن العربي وروى بدل الرجعة العتق ولا يصح وقال الحافظ وقع عند الغزالي العتاق
بدل الرجعة لم أجده ومراهم لا يصح ولم يجده مر فوعر فلا ينافي بحجته عن ابن المسيب في الموطن
لكن عجيب في وجدانه في الاستدراك كروى أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عيسى بن نونس عن عمرو
عن الحسن بن علي الدرداء قال كان الرجل في الجاهلية يطلق ثم يرجع يقول كنت لأعصافا نزل
الله ولا تتخذوا آيات الله هزا فقال صلى الله عليه وسلم من طلق أو أعتق أو أنكح أو أنكح قال
انني كنت لأعصافه وجاز عليه (مالك عن ابن شهاب عن رافع بن خديج) بن رافع بن عدي الحارثي
الاوسي الانصاري أول مشاهده أحد ثم الخندق مات سنة ثلاث وأربع وسبعين وقيل قبلها
(انه تزوج بنت محمد بن مسلمة الانصاري) أكبر من اسمه محمد من الهابة (فكانت عنده حتى
كبرت) بكسر الموحدة أسنت (فتزوج عليها فتاة شابة) ثم الشابة عليها قال ابن عبد البر يرد في
الميل بنفسه اليها والنشاط لها لانه أثرها عليها في مطعم وملبس ومبيت لان هذا لا ينبغي أن يظن
بمثل رافع والله أعلم (فناشدته) طلبت منه (الطلاق فطلقها واحدة ثم أمهلها حتى اذا كادت
قاربت (تحمل) أي تنقض عدتها (راجعها ثم عاها) ثم الشابة فناسدته الطلاق فطلقها واحدة)
ثانية (ثم راجعها ثم عاها) ثم الشابة فناسدته الطلاق فقال ما شئت انما بقيت واحدة فان شئت
استسقرت) قروا عليك أي بقيت معي (على ما تزين من الآثرة) يضم الهمزة وسكون المثناة
ويضع الهمزة والمثناة الاستثارة عليك فيمالك فيه اشتراك في الاستسقاء (وان شئت فارقتك) قالت
بل استسقر على الآثرة فأمسكها على ذلك ولم يراجعها عليه انما حين فرت عنده على الآثرة (رضاه)
بذلك وهو حق لاهلها لاسقاطه قال أبو عمرو زاده ميمر عن الزهري في ذلك الصلح الذي بلغناه انه أنزلت
فيه وان امرأته خافت من بعلها نشوزا أو أعراسا الآية وروى ابن عيينة عن الزهري عن
سعيد بن المسيب ان رافع بن خديج كانت تحبته ابنة محمد بن مسلمة ففكر من أمرها ما كبر وأما
غيره فأراد ان يطلقها فالت لاطلقة واقسم لها ما شئت ففرت السنة بذلك ونزلت وان امرأته
خافت من بعلها الآية

ثُمَّ اشْتَرَى مِنْ شَرِّهِ رَقِيقًا لِعَمَلِهِ
وَكُتِبَ مَعْقُوبٌ وَشَهِدَ عَبْدُ اللَّهِ بِنِ
الْأَرْقَمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذَا
مَا أَوْصَى بِهِ عَبْدُ اللَّهِ عَمْرَ أَمِيرَ
الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَحْدُثَ فِي حَدِيثٍ
أَنْ تَغْفَا وَصَرْمَةً بِنِ الْأَكْوَاعِ
وَالْعَبْدُ الَّذِي فِيهِ وَالْمَانَةُ
الْبَهْمُ الَّتِي تَحْبِرُ وَرَقِيقُهُ وَالْمَانَةُ
الَّتِي أَطْعَمَهُ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ بِالْوَادِي تَبْلِيهِ حَفْصَةُ مَا عَاشَتْ
ثُمَّ يَلْبِسُهُ ذَوَالِ أَيْ مَسْنِ أَهْلُهَا أَنْ
لَا يَبَاعَ وَلَا يَشْتَرَى بِنَفْسِهِ حَيْثُ
رَأَى مِنْ أَسَالِ وَالْمَحْرُومِ وَذِي
الْقَرْبِيِّ وَلَا مَرْجٍ عَلَى وَلِيِّهِ أَنْ أَهْلُ
أَوَّلَى أَوْ اشْتَرَى رَقِيقًا مِمَّنْهُ
(بَابُ فِي الصَّدَقَةِ عَنْ الْمَيْتِ)

* حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُؤَدِّبُ
ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ
ابْنِ بِلَالٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
أَرَاهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ
حَمْلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ أَمْشَاةٍ مِنْ صَدَقَةٍ
جَارِيَةٍ وَأَوْعَلَ يَنْتَفَعُ بِهَا أَوَّلُهُ مَا صَلَحَ
بَدْعُوه
(بَابُ فِي مَاتَ مِنْ غَيْرِ وَصِيَّةٍ
يُتَصَدَّقُ عَنْهُ)

* حَدَّثَنَا مَوْصِي بْنُ أَبِي عَمِيرٍ ثَنَا
جَادِبُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ
أَنَّ أُمَّ أُمِّ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ
أُمِّي أَقْبَلَتْ نَفْسَهَا وَلَوْلَا ذَلِكَ
لَتَصَدَّقْتُ وَأَعْطَيْتُ أَفِيضَرِي أَنْ
أُتَصَدَّقَ عَنْهَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِمِ قَصَصْ صَدَقَ عَنْهَا
* حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِعٍ ثَنَا رُوحُ
ابْنِ عِبَادَةَ ثَنَا زُكْرِيَّا بْنُ أَمِيحٍ
أَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي تَوَفَّتْ أَتُتَصَدَّقُ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

قَدْ مَهَا عَلَى التَّرْجَةِ لِيَكُونَ الْبَدَنُ حَاقِيقًا وَفِي كَثِيرٍ مِنَ التَّرَاجِمِ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ التَّرْجَةُ لِأَنَّهُ يَجْعَلُهَا
كَالْعَوَانِ وَالْإِبْدَاءُ أَعْلَاهُ فَيُجَاهِدُهَا فَتُجَاهِدُهَا بِالسَّجَلَةِ وَذَلِكَ مِنَ التَّفَنُّنِ اللَّطِيفِ

(كِتَابُ الطَّلَاقِ)

هُوَ لَفْظٌ وَفِي الْقَبْدِ الْحَسِيِّ وَهُوَ حُلُّ الْوَتَائِقِ بِقَالَ أَطَاقَ الْفَرَسُ وَالْأَسِيرُ وَشَرَّ عَاطِفِ الْقَبْدِ الثَّابِتُ
بِالنِّكَاحِ يُخْرِجُ بِهِ الْعَقْلَ لِأَنَّهُ قَبْدٌ ثَابِتٌ شَرٌّ لَكِنْ لَمْ يَثْبُتْ بِالنِّكَاحِ وَفِي شَرِّهِ وَعَبْدَةُ النِّكَاحِ مَصَالِحُ
لِلْعِبَادَةِ وَبَيْنَهُ وَدُنُوهُ بِقَوْلِ الطَّلَاقِ كَالِهَا أَذْذَلًا بِوَقْفِهِ النِّكَاحُ فَيُطْلَبُ الْخُلَاصُ مِنْهُ عِنْدَ
تَبَايُنِ الْأَخْلَاقِ وَعَرُوضِ الْبَعْضَاءِ الْمَوْجِبَةِ لِعَدَمِ إِقَامَةِ حُدُودِ اللَّهِ فَشَرُّهُ رَجْعُهُ مِنْهُ سَجَانُهُ وَفِي
جَعْلِهِ عَدَدًا حِكْمَةٌ لَطِيفَةٌ لِأَنَّ النَّفْسَ كَذِبُوتُهَا تَطْهَرُ عَدَمُ الْحَاجَةِ إِلَى الْمَرْأَةِ وَالْحَاجَةُ إِلَى
تَرْكِهَا فَإِذَا وَقَعَ حَصْلُ التَّدْمِ وَضَاقَ الصَّدْرُ وَعَبِلَ الصَّبْرُ فَشَرُّهُ تَعَالَى ثَلَاثًا يَجْرِبُ نَفْسَهُ فِي الْمَرَّةِ
الْأُولَى فَإِذَا كَانَ الْوَاقِعُ صَدَقَ اسْتِرْخَاقُ الْعَدَّةِ وَالْأَمْكَنَةُ التَّدَارُكُ بِالرَّجْعَةِ ثُمَّ إِذَا عَادَتْ
النَّفْسُ لِمِثْلِ الْأَوَّلِ وَغَلِبَتْهُ حَقٌّ عَادَ إِلَى طَلَاقِهَا نَظَرًا أَيْضًا فَيُحَدِّثُ لَهُ تَحَابُّوْقُ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلَةِ يَجْرِبُ
وَقَعَهُ فِي حَالِ نَفْسِهِ ثُمَّ مَرَّهَا عَلَيْهِ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْعَدَّةِ قِيلَ أَنَّ تَرْكَهُ آخِرَ لِيَثْبُتَ بِغَايَةِ غَيْظِهِ وَهُوَ الزَّوْجُ
الثَّانِي عَلَى مَا عَلَيْهِ مِنْ حِدَّةٍ الْفَعُولِيَّةُ بِحِكْمَتِهِ وَلَطْفِهِ تَعَالَى بِعِبَادِهِ

(مَا جَاءَ فِي الْبَيْتِ)

بَفَضِّ الْمَوْحِدَةِ وَالْفَوْقِيَّةِ الشَّدِيدَةِ أَيْ مِنْ قِيلِ لَهَا أَتَى الْبَيْتَ وَيُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى مَنْ انْتَبَهَ بِالثَّلَاثِ
وَلِذَاذْ كَرِهَتْ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبْنُ مَسْعُودٍ وَلَيْسَ فِيهِمَا لَفْظُ الْبَيْتِ (مَا لَكَ أَنْ يُلْغَى) مِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ
الرَّزَاقِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَغَيْرِهِ (أَنْ رَجَلًا قَالَ أَعْبَدَ اللَّهَ بِنِ عَبَّاسٍ أَتَى طَلَقَتْ
أَمْرًا فِي مَانَةِ تَطْلِيفَةٍ) فِي مَرَّةٍ (فَمَا تَرَى عَلَى قَوْلِهِ) لَنْ عَبَّاسٍ طَلَقَتْ مِنْكَ ثَلَاثًا مِنْ الْمَانَةِ
(وَسَمِعَ وَتَسْمَعُونَ) تَأَخَّذَتْ بِهَا آيَاتُ اللَّهِ هَزُوا) مَهْزُومًا بِعَاضِلِهَا لِأَنَّ اللَّهَ أَغْنَاهُ جَعَلَ الطَّلَاقَ ثَلَاثًا وَفِي
أَيِّ دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ مَجَاهِدٍ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ لَنْ طَلَقَ أَمْرًا أَنَّهُ ثَلَاثًا
فَسَكَتَ حَتَّى طَلَبْتُ أَنْ يَرُدَّهَا إِلَيْهِ ثُمَّ قَالَ يَطْلُقُ أَحَدُكُمْ فَيَرْكَبُ الْأَحْوَقَ ثُمَّ يَقُولُ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ إِنَّ اللَّهَ
قَالَ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَأَنْتَ لَمْ تَتَّقِ اللَّهَ فَلَمْ أَجْعَلْ لَكَ مَخْرَجًا عَصَيْتَ وَبَدَّيْتُ مِنْكَ
أَمْرًا أَنْكُ وَجَاءَ مِنْ طَرَفٍ كَثِيرَةٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ أَقْبَى بَارِئُ الثَّلَاثِ لَمْ يَأْوَ قَعَهُ بِمَجْتَمِعَةٍ وَمَا رَوَاهُ
أَحْمَدُ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مَرْيَمٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصَنِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ طَلَقَ
وَكَاثِمُ بْنُ عَبْدِ رَيْدٍ أَمْرًا أَنَّهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَخُزَّ حَرْفًا شَدِيدًا فَسَأَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَيْفَ طَلَقَهَا قَالَ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَقَالَ أَغَاثُ وَاحِدَةً فَلَا تَجْعَلُهَا أَجْبَابًا
ابْنُ أَمِيحٍ وَشَبْعَةُ مُتَخَفِّفٌ فِيهِمَا وَقَدْ عَرِضَ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِوُقُوعِ الثَّلَاثِ فَلَوْ كَانَ عَنْدهُ هَذَا
الْحَدِيثُ لَمْ يَتَخَفَفْ وَعَلَى فَرَضِ مَعْنَى عَنْهُ فَلَمْ يَتَخَفَفْ إِلَّا ظَهَرَ وَوَعَلَهُ تَقْتَضِي عَدَمِ الْعَجَلِ بِهِ كَتَبَ
أَوْ تَخْصِيصُ رُكْنِهِ كَمَا قِيلَ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَبِهُ مِنْ شَاءَ عَبَّاسًا وَالْجَهْرُ عَلَى وَقُوعِ الثَّلَاثِ بِلِحْظِي
ابْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ الْأَجَاعُ قَالَ لَا يَنْتَبِهُ خِلَافَهُ شَاذِلًا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ (مَا لَكَ أَنْ يُلْغَى) وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ
عَلْقَمَةَ (أَنْ رَجَلًا جَاءَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ أَتَى طَلَقَتْ أَمْرًا فِي ثَمَانِ تَطْلِيفَاتٍ) فِي كَلِمَةٍ بِأَنَّ
قِيلَ لَهَا أَنْتَ طَلَقْتَ ثَمَانِ تَطْلِيفَاتٍ (قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَإِذَا قِيلَ لَكَ قِيلَ لِي أَنْتَ إِذَا بَاتَ مَتَى) فَلَا
تَحُلْ إِلَى الْإِعْدَاقِ (قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ صَدَقَ مَا طَلَقَ كَأَمْرِهِ) اللَّهُ يَقُولُهُ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ (فَقَدْ بَيَّنَّ
اللَّهُ لَهُ) إِنْ الْمُرَادُ الَّذِي فِيهِهِ الرَّجْعَةُ يَقُولُهُ فَاسْمُ الْبَعْضِ وَفِي أَوَّلِهِ بِحَسَنِ (وَمِنْ لَيْسَ) يَفْخُ
الْمَوْحِدَةَ خَلِطَ (عَلَى نَفْسِهِ لَيْسًا) بِإِسْكَانِ الْمَوْحِدَةِ خَلَطًا (جَعَلْنَا لَيْسَ مَلْصُقًا بِهَلَا لَيْسَ) بِكُفْرِ

ان تصدقت عنها قال نعم قال فان
لى خسر فوافى أشهدك انى قد
تصدقت به عنها

(باب في وصية الحربى وسلم ووليه
أبى زمران بن زهدا)

* حدثنا العباس بن الوليد بن يزيد
أخبرنى أبى ثنا الأوزاعى حدثنى

حسان بن عطية عن عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جدته ان

العباس بن وائل أوصى أن يعق
عنه مائة رقة فأعتق ابنه هشام

خسين رقة فأراد ابنه عمرو ان يعق
عنه الخمسين الباقية فقال حتى

أسأل رسول الله صلى الله عليه
فأتى النبي صلى الله عليه وسلم

فقال يا رسول الله ان أبى أوصى
بعتق مائة رقة وان هشام أعتق

عنه خمسين وبعت عليه خمسون
رقة فأعتق عنه فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم لو كان مسلما
فأعتق عنه أو تصدقت عنه أو

جمعتم عنه بلغه ذلك
(باب في الرجل يموت وعليه دين

وله وفاة يستنظر غراموه ويرفق
بالوارث)

* حدثنا محمد بن الصلامان سعيد
ابن أمية حدثهم عن هشام بن

عسرو عن وهب بن كيسان عن
جابر بن عبد الله أما أخبره ان أباه

توفى وترك عليه ثلاثين وسقاً لرجل
من يهود فاستنظره جابر فأبى فكلم

جابر النبي صلى الله عليه وسلم ان
يشفعه اليه فجاوب رسول الله صلى

الله عليه وسلم وكلم اليهودى
ليأخذ غرضه بالذى له عليه فابى

عليه وكلمه رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان ينظره فأبى وساق الحديث

(بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب القراض)

الموحدة (على أنفسكم وتحملة عنكم هو كما يقولون) انما بات منكم ولا بن أبى شيبه أيضاً عن

علقمة أن رجلاً قال لابن مسعود انى طلقت امرأتى مائة قال بات منكم ثلاثاً وسائرهن مصيبة
وفى لفظ عدوان وعنده أيضاً رجلاً قال كان بينى وبين أملى كلام فطلقتها بعدد النجوم فقال

بات منكم ففى واقع متعددة وقد روى الدارقطى عن ابن عمر قلت يا رسول الله أرايت لو طلقها
ثلاثاً قال اذا قد عصيت بثلث وبات منكم امرأتى والنسأى بثلث فباتت عن محمود بن لبس قال

أخبر صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاثاً فطلقات جميعاً فقام مغضباً فقال ألعجب
بكتاب الله وأنا بين أظهركم وما فى مسلم عن ابن عباس كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله

عليه وسلم وأبى بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر ان الناس قد استجلبوا
فى أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم فقال العلماء معناه ان الناس

كافوا بطلقوا ثلاثاً ما حصله أن المعنى ان الطلاق الموقف في زمن عمر ثلاثاً كان يقع قبل ذلك
واحدة لانهم كافوا بالاستعمالون الثلاث أصلاً وكافوا باستعمالها نادراً وما فى زمن عمر فكثر

استعمالها وأما قوله فأمضاه عليهم فمضاه أنه صنع فيه من الحكم بما يقع الطلاق ما كان
يصنع قبله وقيل فى تأويله غير ذلك (مالك عن يحيى بن سعيد عن أبى بكر) بن محمد بن عمرو (بن

حزم) فنبه الى جد أبيه لشهرته (ان عمر بن عبد العزيز قال له البتة ما يقول الناس فيها قال أبو
بكر فقلت له كان أبان بن عثمان) بن عفان المدنى أمير المدينة (يجمع لها واحدة فقال عمر بن عبد

العزيز لو كان الطلاق أنفاساً بقت البتة منه شيئاً) لانهم من البت وهو القطع فمضاه قطع جميع
العصمة الى يده ولم يبق بينه وبين المرأة وصلة منها (من قال البتة فقدرى الغاية القصوى) فلا

تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره (مالك عن ابن شهاب ان امرأته من الحكم كان قضى فى
الذى يطلق امرأته البتة ان الثلاث تطلق) وقضاه بذلك بالمدينة مع توفر العلماء بهم غير

تكثير عليه دال على حقيقته (قال مالك وهذا أحب ما سمعت الى فى ذلك) وفى الموازين ترى أنه صلى
الله عليه وسلم أزم البتة من طلق بها أزم الثلاث من طلق بها ورضى عمر فيها الثلاث وقاله على

وعائشة وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وأبو هريرة وقد روى ذلك كله ابن عبد البر وغيره
بالأسانيد اللهم وما رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه عن ابن عباس ان رجلاً طلق زوجته البتة

فخلفه صلى الله عليه وسلم انه ما أراد الا واحدة فردها اليه فطلقها الثانية فى زمن عمر والثالثة
فى زمان عثمان فعارض برواية أحمد وغيره ان ركعاً طلقها ثلاثاً فى مجلس واحد كما روى

تعارضاً فاقطع ورجع لما به العمل
(مجاهاً فى الخلية والبريقا شابه ذلك)

(مالك انه بلغه انه كتب) بالبناء المفعول (الى عمر بن الخطاب من العراق أن رجلاً قال لامرأته
حبل على غار بك فكتب عمر بن الخطاب الى عامله) على العراق (أنه هو افانى) عكة فى الموسم

فبعها عمر بطوف بالبيت اذ قبضه الرجل فسلم عليه فقال عمر من أنت فقال أنا الذى أمرت أن
أجلب) بضم الهاء وواسكان الجيم (عليك فقال له عمر أسألك برب هذه البتة) قال الجوهرى

على قبيلة الكعبة وقال الحمد للبتة كعبته الكعبة لشرفها فشرها الله (ما أردت بقوله حبل على
غار بك فقال له الرجل لو استخلفتنى فى غير هذا المكان ما صدقتك أردت بذلك الفرق فقال عمر بن

الخطاب هو ما أردت) فتواه وفى المدونة عن مالك يلزمه الثلاث ولا بنوى وظاهره مذخوراً لها
أم لا وفى الموازين عنه بنوى فى غير المدخول بها ويختلف وفى التوادع عن أشهب عن مالك لو ثبت

عندى أن عمر قال بنوى ما خلفته وقال بعض البغداديين يمتثل ان مجاه عن عمر لم يدخل بها
أذليل فى أثره انه بنى أول بين فهو محتمل (مالك انه بلغه) بمصاح من طرق (ان على بن أبى طالب

﴿باب في تعليم القرائن﴾

* حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح أنا ابن وهب حدثني عبد الرحمن بن زياد عن عبد الرحمن بن رافع التميمي عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو فضل آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادية

﴿باب في الكلالة﴾

* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا سفيان ميمت ابن المنكدر أنه مع جابر يقول مرضت فأنا في النبي صلى الله عليه وسلم يعودني هو وأبو بكر وما شيين وقد أغشى علي فلم أكله فتوضأ وصبه على قلتي يارسول الله كيف أضمت في مالي ولئلا أخوات قال فتزلت آية الموارث يستقون نكحل الله فتيكم في الكلالة

﴿باب من كان ليس له ولد وله أخوات﴾

* حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا كثير بن هشام ثنا هشام يعني الدستوائي عن أبي الزبير عن جابر قال اشكت وعندي سبع أخوات فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فتفتح في وجهي فأقمت قلت يارسول الله ألا أوصي لأخواتي بالثلث قال أحسن قلت الشطر قال أحسن ثم خرج وتركني فقال يا جابر لا أراك مبنا من وجهك هذا وإن الله قد أنزل فيمن الذي لأخواتك تجعل لهن الثلثين قال فكان جابر يقول أنزلت هذه الآية في يستقون نكحل الله فتيكم في الكلالة * حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا شعبة عن أبي اسحق عمن البراء بن عازب قال أخبرني

كان يقول في الرجل يقول لأمه أنه أنت على حرام أنها ثلاث تطلقات قال مالك وذلك أحسن ما سمعت في ذلك قال في المدونة هي ثلاث في المدخل بها ولا ينوي له نيته في التي لم يدخل بها ثم كلامه يقتضي أنه مع غيره وقد روى عبد الرزاق عن الحسن البصري له نيته وقد حكى أبو عمر ثمانية أقوال أشدها قول مالك وقاله على يزيد بن ثابت وجهه من التابعين (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول في الخلية والبرية أنها ثلاث تطلقات كل واحدة منهما) أي اللطنتين (مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن رجلا كانت تحته ولدة) أمه (أقوم فقال لاهلها شأنكم بها) أي خذوها (فراى الناس أنها تطلقه واحدة) لأنها كناية خفية فإذا أراد بها الطلاق وقع واحدة الآية أكثر (مالك أنه مع ابن شهاب يقول في الرجل يقول لأمه أنه برئت بكسر الهمزة خطا بالها (مضى وربت) بضمها للمتكلم (منها أنها ثلاث تطلقات بمنزلة البتة) وفيه أن الزهري يرى البتة ثلاثا (قال مالك في الرجل يقول لأمه أنه أنت خلية أو برية أو بائة أنها ثلاث تطلقات للامه التي قد دخل بها ودين) أي بكل الذي دينه (في التي لم يدخل بها) فيقبل منه (أ واحدة أو أد أم ثلاثا فان قال واحدة حلف على ذلك) بالله الذي لا اله الا هو (وكان مخاطبا من الخطاب) لا يعلم رجعتها لان الطلاق قبل الدخول بائن ووجه الفرق بينهما (لانه لا يخلو) بضم فسكون فكسر (المرأة التي قد دخل بها زوجها ولا يبينها ولا يبريها) بضم أولهما من زوجها الا ثلاث تطلقات والتي لم يدخل بها تخليها وتبريها وتبينها الواحدة) بضم القوية في الثلاث (قال مالك وهذا أحسن ما سمعت في ذلك) ولذا ذهب إليه وفي هذه المسائل أقوال أخر

﴿ما بين من التملك﴾

(مالك أنه بلغه أن رجلا جاء إلى عبد الله بن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن كنية ابن عمر (اني جعلت أمرا امرأتي في بيديها فطلعت نفسها فإذا نرى فقال عبد الله بن عمر أراءه كآلة فقال الرجل لا تفعل يا أبا عبد الرحمن فقال ابن عمر) رد عليه (أنا أقول أنت فعلته) وكان هذا من تسمية القول فعلا (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول إذا ملك الرجل امرأته أمرها فالتقضاء ما قضت به) من واحدة فأكثر (الآن ينكر عليها ويقول لم أود إلا واحدة فيحلف على ذلك ويكون أملاك) أحق بها من غيره (ما كانت) أي مدة كونها (في عدتها) فما صدرية

﴿ما يجب فيه تطلقه واحدة من التملك﴾

(مالك عن سعيد) بكسر العين (ابن سلمان بن زيد بن ثابت) الانصارى المدني فاضها من الثقات ورجال الجميع (عن) هم (خارجة بن زيد بن ثابت) الانصارى أبي زيد المدني ثقة أحد الفقهاء مات سنة مائة وقيل قبلها (أنه أخبره أن كان جالساً عند والده بن ثابت فأتاه محمد بن عبد الله (ابن أبي عتيق) محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق التيمي المدني مقبول وروى له الجازي والسنن (وعنه يند معان) بفتح الميم (فقال له زيد ما شأنك) أي حالك (فقال ملكك امرأتى) أمرها ففارقني فقال له زيد ما حالك على ذلك فقال افسد وقال زيد وأوجهها أن شئت فأنكحها واحدة) ان قضت بها أو أنكرتها وان مذهب زيد أنها واحدة مطلقاً (وأنت أملاكها) أحق من غيرها (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه) ابن محمد بن الصديق (ان رجلاً من قبيص ملك امرأته أمرها ففارقها أنت الطلاق فكسكت ثم قالت أنت الطلاق فقال) منكرا لها (فبذل الجهر) بكسر الكاف (ثم قالت أنت الطلاق فقال فبذل الجهر) منكرا أيضاً (فاختصم إلى مروان بن الحكم) أمير المدينة من جهة معاوية (فاستخلفه ما ملكها الا واحد ووردها له قال مالك قال عبد الرحمن فكان القاسم) يعني أباه (بجبهه هذا القضاء وراءه أحسن ما سمع في ذلك قال مالك وهذا أحسن ما سمعت في ذلك وأخيه إلى) يقتضي أنه مع غيره

ثلاث في الكلالة يستفتونك قل
الله بفتيك في الكلالة * حدثنا
منصور بن أبي خراجم ثنا أبو
بكر عن أبي اسحق عن البراء بن
عازب قال جازى إلى النبي صلى
الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
يستفتونك في الكلالة فما الكلالة
قال تجزى بك آية الصبي فقلت
لأبي اسحق هو من مات ولم يدع
ولاً ولا واداً قل كذلك فظنوا أنه
كذلك

«باب ما جاء في الصلب»

* حدثنا عبد الله بن عامر بن زؤارة
ثنا علي بن مسهر عن الأعمش
عن أبي قيس الأودي عن هزيل
ابن شرحبيل الأودي قال جاء
وجل إلى أبي موسى الأشعري
وسلمان بن ربيعة فسالهما عن
أبيه وابنة ابن وأخت لاب وأم
فقالا لبته النصف وللأخت من
الاب والام النصف ولم يورثا ابنة
الابن شيئاً وأت ابن مسعود فأنه
سيتابعنا فأتاه الرجل فساله وأخبره
بقولهما فقال لقد ضللت إذا وما أنا
من المهتدين ولكن أفضى فيهما
بعضاء النبي صلى الله عليه وسلم
لابته النصف ولابنة الابن سهم
شكلاً للثنتين وما بين فلاخت من
الاب والام * حدثنا مسدد ثنا
بشر بن الفضل ثنا عبد الله بن
محمد بن عجيل عن جابر بن عبد الله
قال خرجنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم حتى جئنا امرأة من
الأنصار في الأسواق فأتت المرأة
يا بئس ما فعلت يا رسول الله هاتان
بناتان من قيس قتل معك يوم
أحد وقد استغفاهما معهما ما لها
وميراثهما كله فليدع لهما مالا
الأخذه عاتري يا رسول الله فوالله

«ملايين من التليل»

(مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن) عاتشة أم المؤمنين أنها خطبت على أي
لأخيها (عبد الرحمن بن أبي بكر) الصديق (قريبة) ففجع القاف وكسر الراوسكون التحية
وموعدة قائماً ثابثاً ويقال بالتصغير بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية الصحابية أخت أم سلمة
أم المؤمنين وكانت موصوفة بالجمال وروى عمر بن شبة لما قتلت مكة قال سعد بن عبادَةَ ما رأيت
من نساء قريش ما كان يذكرون جمالهن فقال صلى الله عليه وسلم هل رأيت بنات أبي أمية هل
رأيت قريبة (فزوجوه) وولدت له عبد الله وأم حكيم وحفصة ذكر ابن سعد (ثم انهم عتبا) أي
وجدوا (على عبد الرحمن) في أمر فعله وكان في خلقه شدة (وقالوا ما زوجنا إلا عاتشة) أي انما
وقتنا بفضلها وحسن خلقها وانما لا نرضى لنا بذي ولا امرأة في ولتنا (فأرسلت عاتشة إلى عبد
الرحمن فذكرت ذلك له فحصل أمر قريبه يسدها فاختارت زوجها فم يكن ذلك طلاقاً) ولان
سعد بن سعد صحيح عن ابن أبي مليكة قال تزوج عبد الرحمن قريبة أخت أم سلمة وكان في خلقه
شدة فقالت له يوماً ما والله لقد حدثت قال فأمر لي بذلك فقالت لا اختار على ابن الصديق أحداً
فأقام عليها (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عاتشة زوج النبي صلى الله عليه
وسلم وزوجت حفصة بنت عبد الرحمن) بن الصديق من ثقات التابعات وروى لها مسلم والثلاثة
(المنذر بن الزبير) بن العوام الأسدي أباعماق شقيق عبد الله وروى عن أبيه وعنه ابنه محمد
وحفيدة فليح ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وذكر ابن عثان حكيماً بن خزام أتى عليه
وذكر مصعب الزبيري ان المنذر غضب أخاه عبد الله فخرج من مكة إلى معاوية فجاز به جارة
عظيمة وأقطعها أرضاً بالبصرة وذكر الزبير بن بكار ان المنذر كان عند عبد الله بن زيد لما
امتنع عبد الله بن الزبير من مبايعة يزيد بن معاوية فكذب يزيد إلى عبيد الله أن يوجه إليه
المنذر فلقه فهرب إلى مكة فقتل في الحصار الأول بعد وقعة الحرة سنة أربع وستين (وعبد
الرحمن نائب بالشام فلما قدم عبد الرحمن قال ومثلي يصنع هذا به ومثلي يفتات عليه) يتزوج بنته
وهو غائب (فكلمت عاتشة المنذر بن الزبير) أخبرته بقول أخيها (فقال المنذر فان ذلك بيد عبد
الرحمن) والدة (فقال عبد الرحمن ما كنت لأرد أمر قضيت) بكسر التاء خطاباً لاخته عاتشة
وفي نسخة محضه قضيت بآيات الباء لاشباع الكسرة (فقررت حفصة عند المنذر ولم يكن ذلك
طلاقاً) قال مالك في الموازي انما كان ذلك لئلا يمشى عاتشة لمكانها من رسول الله صلى الله عليه وسلم
أي لانه انما يجوز اجازة المجهز تزوج ابنة أو أخيه أو جده اذا كان قد فوض له أموره والام
يجوز ولو اجازة الاب كافي المدونة عاتشة ليست واحداً من هؤلاء ولم يوض لها أموره فالجواز
في اجازة فعلها خصوصية قال ابن القاسم وأنها وكلت عند العقد لكنهم نصوا على ان ولي
المرأة لا يولي الا مئة وعاتشة لا يصح كونها وكسلاً عن أخفيها فكيف توكل الا ان يقال ما نصوا
عليه اذا ولى الولي من يتولى العقد اما اذا ولى من يتولى العقد فلا مانع ان يتولى
أمرأة مثلاً وذكر الزبير بن بكار ان المنذر فارق حفصة فترجها الحسن بن علي فاختال المنذر
عليه حتى طلقها فاعادها المنذر (مالك انه بلغه ان عبد الله بن عمرو أباه رسالة عن الرجل
يملك امرأته أمرها فترد ذلك اليه ولا تقضى فيه شيئاً قال ليس ذلك بطلاق) لانها ردت ولم
توقع شيئاً (مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال اذا ملك الرجل امرأته أمرها
فلم تبارقه وقرت) بالشافئ ثبت (عنده فليس ذلك بطلاق) لرد ما ملك قال مالك في المملكة اذا
ملكها زوجها أمرها ثم افتراق لم يقبل من ذلك شيئاً فليس يسدها من ذلك شيء وهو لها ما اداني
يجلسهما) فاذا افتراقهما بطل التليل

لاتنكحان أبدا الا ولهما مال فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقضي الله في ذلك قال وزلت سورة
النساء بوصيكم الله في أولادكم
الآية فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ادعوا إلى المرأة
وصاحبها فقال لهما ما أعطتهما
الثنتين وأعط أمهما الثمن وما بقي
فلك قال أبو داود أخطأه هما ابنتا
سعد بن الربيع وثابت بن قيس قتل
يوم الجمامة * حدثنا ابن السرح
ثنا ابن وهب أخبرني داود بن
قيس وغيره من أهل العلم عن
عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر
ابن عبد الله أن أم أة سعد بن
الربيع قالت رسول الله أن سعدا
هلك وترك ابنتين وساق فحوه قال
أبو داود وهذا هو أصح * حدثنا
موسى بن اسمعيل ثنا أبو أنس
قناة حسدني أبو حسان عن
الاسود بن زيد أن معاذ بن جبل
ووثأخنا وابنة فجعل لكل
واحدة منهما النصف وهو بالبن
ونبي الله صلى الله عليه وسلم يومئذ
حي

(باب في الجدة)

* حدثنا القعني عن مالك عن ابن
شهاب عن عثمان بن امصق بن
خرشة عن قيصبة بن ذؤيب أنه قال
جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق
تسأل مهرها فقال مالك في كتاب
الله شيء وما علمت لك في شيء نبي الله
صلى الله عليه وسلم شيئا فأرجى
حتى أسأل الناس فقال الناس
فقال المغيرة بن شعبه حضرت
رسول الله صلى الله عليه وسلم
أعطاهما السدس فقال أبو بكر هل
معل غيرك فقام محمد بن مسلمة
فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبه

(في الإبل)

قال عياض في الإبل الإبل الحلف وأصله الامتناع من الشيء يقال آتى بولي إبله وتأتى نأليا
واتتلى أثلا وقال في تنبيهاته الإبل لغة الامتناع كقوله تعالى ولا تأتوا أولوا الفضل منكم والسعة
الآية ثم استعمل فيما إذا كان الامتناع منه لأجل العين فنسبوا العين إليه فصار الإبل الحلف
وهو في عرف الفقهاء الحلف على ترك وطء الزوجة وشذابن سيرين فقال هو الحلف على ما في تركه
مسافة لها وطأ كان أو غيره فكلفه ليكنهما وقال الباقى هو لغة العين وقوله ابن الماجشون (مالك
عن جعفر الصادق (ابن محمد) الباقر (عن أبيه) محمد بن علي بن الحسين (عن علي بن أبي
طالب) وفيه انقطاع لأن محمد المديرك عليا لكن قد رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن علي (أنه
كان يقول إذا آتى الرجل من امرأته لم يقع عليه طلاق وإن مضت الأربعة الأشهر حتى يوقف
عند الحاكم (فأما إن بطلت وإما إن بقي) بطأ ويكفر عن عيته (قال مالك وذلك الأمر عندنا)
بالمدينة قال عياض لا خلاف أنه لا يقع الطلاق قبل الأربعة أشهر وأنه يسقط الطلاق إذا حنث
نفسه قبل تمامها فإن مضت فقال الكوفيون يقع الطلاق وروى مثله عن مالك والمشهور وعنه
وعن أصحابه وهو قول الكفاة أنه لا يقع بعضها بل حتى يوقفه الحاكم ففيه أو يطلق عليه فتقدير
الآية عند الكوفيين فإن فاقوا فيهن وعند الجمهور فإن فاقوا بعدهما قال القرطبي وقوله تعالى فإن الله
غفور رحيم بحجة الكفاة لأنه لو وقع بعضها لم يقع للعزم عليه بعدها معنى (مالك عن نافع عن عبد الله
ابن عمر أنه كان يقول أيعاير رجل إلى من امرأته فإنه إذا مضت الأربعة الأشهر وقف حتى يطلق)
بنفسه (أو ينفى) يرجع إلى جماعها (ولا يقع عليه طلاق إذا مضت الأربعة الأشهر) ولم يجامع
فيها (حتى يوقف) عند الحاكم فطلق بنفسه أو ينفى أو يطلق عليه وهذا لا يرد ذكره البخاري
عن اسمعيل عن مالك وتأباه الليث عن نافع عند البخاري أيضا وعارضه بعض الحنفية بما رواه
ابن أبي شيبة بسند ضعيف بشرط الشيعين عن ابن عباس وابن عمر قالوا إذا آتى فلم يفت حتى مضت
أربعة أشهر فهي تطلقه بائنة وجوابه أنه لا ينهض معارضته ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر
وأخرجه البخاري بما رواه غيره عن ابن عمر أن كان على شرط الصحيح لأنه لا يلزم من إخراج البخاري
لرجال السند الذي خرج غيره أن يكون منزلة المخرج فيه نفسه ولذا كان الصحيح مرأب فيقدم
عند التعارض ما أخرجه على ما أخرجه غيره بشرطه وعلى تسليم انتهاء المعارضة لم يستدل
بذلك فيرجع إلى ما دلل عليه الآية وكيف يسلم والترحيع يقع بموافقة الأكثر مع موافقة ظاهر
القرآن (مالك عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب وأبا بكر بن عبد الرحمن كانا يقولان في الرجل
يولي من امرأته ما إذا مضت الأربعة الأشهر فهي تطلقه) يقع بعضها (ولزوجه عليها الرجعة
ما كانت في العدة) لأن طلاق الإبل لا يبرئ (مالك أنه بلغه أن امرأته من الحكم كان يقضي في
الرجل إذا آتى من امرأته ما إذا مضت الأربعة الأشهر فهي تطلقه) واحدة (وله عليها
الرجعة ما دامت في عهدها قال مالك في ذلك كان رأى ابن شهاب) فوافق رأياً شيعه ابن
المسيب وأبي بكر وقوله أبو حنيفة والكوفيون وقال الجمهور كما علم خلافة ونقل ابن المنذر عن
بعض الأئمة قال لم ينفى شيء من الأدلة أن العزمية على الطلاق تكون طلاقاً ولو جاز لكان العزم
على النفي وقال لا قال به وليس في شيء من اللغة أن العين التي لا ينوي بها الطلاق تقتضي طلاقاً
والعطف بالفاء على أربعة أشهر يدل على أن التغيير بعد مضي المدة فلا يتبعه وقوع الطلاق بمجرد
مضيها قال الشافعي رحمه الله ظاهر كتاب الله يدل على أنه أربعة أشهر ومن كانت له أربعة
أشهر أجله فلا دليل عليه فيها حتى تنتفي الأربعة أشهر كالأجلتني أربعة أشهر لم يكن لك
على أخذ حلق متى حتى تنتفي الأربعة أشهر ودل على أن عليه إذا مضت الأربعة واحدة من

فانفذتم لها أبو بكر ثم جاءت الجدة
 الاخرى الى عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه تسأله ميراثها فقال مالك
 في كتاب الله تعالى شيء وما كان
 القضاء الذي قضى به الانبياء
 وما انا بالذي في القضاة ولكن
 هو ذلك السدس فان اجتمعتما
 فيه فهو بينكما وأما خلافه فهو
 لها ما حدثنا محمد بن عبد العزيز
 أبي رزمة أخبرني أبي ثنا عبد
 الله العتكي عن ابن بريدة عن
 أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 جعل للجدّة السدس اذا لم يكن
 دونها أم

(باب في ميراث الجد)

حدثنا محمد بن كثير أنا همام
 عن قتادة عن الحسن بن عمران
 ابن حصين ان رجلا أتى النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال ان ابني مات
 فمالي من ميراثه فقال لك السدس
 فلما أدبر دعاه فقال لك سدس آخر
 فلما أدبر دعاه فقال ان السدس
 الاخر طعمه قال قتادة فلا يدرون
 مع أي شيء ورثته قال قتادة أقل شيء
 وروث الجد السدس حدثنا وهب
 ابن بقية عن خالد بن نونس عن
 الحسن بن عمر قال أباك يعلم ما ورث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الجد فقال معقل بن يسار أنا ورثته
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 السدس قال مع من قال لأدري
 قال لا أدري ثم انقضى اذا

(باب في ميراث العصبه)

حدثنا أحمد بن صالح ومحمد بن
 خالد وهذا حديث مغلغل وهو
 الاشبع قال ثنا عبد الرزاق ثنا
 معمر بن ابن طائوس عن أبيه
 عن ابن عباس قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أقسم المال

سكنه من امانتي أو ما بقي فقلناهم هذا قلنا لا يلزمه بطلاق بعض أربعة أشهر حتى يحدث فيه
 أو ما لا قال أو اجاب بعض الحنفية بان الفاء تعقيب المعنى في الزمان في عطف المفرد بكما في بعض مورو
 وتدخل الجمل لتفصيل الجمل قبلها وغيره فان كانت الاول نحو قد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا
 أرنا الله جورة فلا يفيد ذلك التعقيب الحقيقي بل التعقيب الذي كرى بأن ذكر التفصيل بعد
 الاجمال وان كانت لفرد فكالاول بجماعه يدق مقام محروك من الامر من جائز الادارة في الآية
 المعنوية بالنسبة الى الابلاء فان فاء بعد الابلاء كرى فانه تعالى لما ذكر ان لهم من نساءهم أن
 يتبرصوا أربعة أشهر من غير يذونه مع عدم الوطء كان موضع تفصيل الحال في الامر من قولهم فان
 فاء الى قوله سبع عليم واقع لهذا الغرض فيصحب كون المراد فان فاء أي رجعوا عما استبرأوا عليه
 بالوطء في المدة تعقبيا على الابلاء التعقيب الذي كرى أو بعد ما تعقبيا على التبرص فان الله غفور
 رحيم لما حدث منهم من العيون على الظلم وعقد القلب اه وما فيه من التعسف الذي يذونه الظاهر
 غنى عن رده (قال مالك في الرجل يولي من امرأته فيوقف فيطلق عند انقضاء الاربعة الأشهر ثم
 يرجع امرأته ان لم يصحها حتى تنقضي عدتها فلا يسئل له عليها) وفي نسخة ابن وضاح فلا يسئل له
 اليها ولا رجعة عليها (الآن ان يكون له عذر من مرض أو عجن أو ما أشبه ذلك من العذر الذي
 لا يقدر معه على الجماع فان احتج به اباها ثاب عليها فان مضت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك فانه ان
 لم يصحها حتى تنقضي الاربعة أشهر وقف أيضا فان لم يقضى بها (دخل عليه الطلاق بالابلاء الاول
 اذا مضت الاربعة الأشهر ولم يكن له عليها رجعة لانه فكسها ثم طلقها قبل أن يصحها فلا عدله
 عليها ولا رجعة) كقول تعالى ثم طلقوه من قبل أن تحسوهن فالحكم عليهن من عدة تعدونها
 (قال مالك في الرجل يولي من امرأته فيوقف بعد الاربعة أشهر فيطلق ثم يرجع ولا يصحها حتى تنقضي
 أربعة أشهر قبل أن تنقضي عدتها) لتأخرها بمحمل ويحرم (انه لا يوقف ولا يشع عليه طلاق وان
 أصابها قبل أن تنقضي عدتها كان أحق بها وان مضت عدتها قبل أن يصحها فلا يسئل له عليها
 وهذا أحسن ما بهت في ذلك قال مالك في الرجل يولي من امرأته ثم طلقها حتى تنقضي الاربعة
 الأشهر قبل انقضاء عدة الطلاق قال هما تطليقتان ان هو وقف ولم يقضى وان مضت عدة الطلاق
 قبل الاربعة الأشهر فليس الابلاء بطلاق وذلك ان الاربعة الأشهر التي كانت توقف بعدها مضت
 وليست له مؤذنا بمرأة) جلة حالية والطلاق انما يقع على المرأة (ومن حلف أن لا يطأ امرأته يوما
 أو شهرا ثم مكث بلاوطء حتى تنقضي أكثر من الاربعة الأشهر فلا يكون ذلك ابلاء) وبه قال
 الجمهور وشذذ ابن أبي لى والحسن في آخرين فقالوا ان حلف على ترك الوطء يوما أو أقل أو أكثر
 حتى مضت أو بعدة أشهر فهو مول للظاهر الآية وعكس ابن عفر قال كل من وقف في بينته وقتنا وان
 طلق فليس بمول وانما المولى من حلف على ترك الوطء للابد (انما يوقف في الاسلام من حلف على
 أكثر من الاربعة الأشهر فأما من حلف أن لا يطأ امرأته أو بعدة أشهر أو أدنى) أقل (من ذلك
 فلا يرى عليه ابلاء لانه اذا دخل وفي نسخة جام) الاجل الذي يوقف عنده يخرج من عينه ولم يكن
 عليه وقف) لان المرأة تصير على ترك الوطء أربعة أشهر أو بعدها يفتى صحتها أو قبل وهذا هو
 المشهور عن مالك وقوله بالجمهور والشاذ في واحد وروى عبد الملك يكون مولا بالهلف على
 أربعة أشهر وبه قال الكوفيون وأبو حنيفة وتبعه الاول بما تعبطه الفاء من قوله تعالى فان فاء
 فان الله غفور رحيم فان ظاهرها مستلزم تأخير ما بعدها عما قبلها وذلك يؤذن بان زمن الفيشة بعد
 الاربعة وكذلك ان الشرطية فانها تصير الماضي بعدها مستقبلا فلا يطلب الفيشة في الاربعة
 أشهر لبقى معنى الماضي بعدها على ما كان عليه بعد دخولها وهو باطل وروى في القول الثاني ان
 الفاء مجرد السببية ولا يلزم تأخر السبب عن سببه في الزمان بل الغالب عليه المقارنة وروى أيضا

بين أهل الفرائض على كتاب الله
فما ركت الفرائض فلا تذكروا
(باب في ميراث ذوي الارحام)
* حدثنا حفص بن عمرو ثنا شعبة
عن بديل عن علي بن أبي طلحة عن
راشد بن سعد عن أبي عامر عن
المقدام قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من ترك لأبى
ورع قال إلى الله وإلى رسوله ومن
ترك مالا فلورثته وأنا وارث من
لا وارث له أعقل له ورثته وإخاله
وارث من لا وارث له يعقل عنه
ورثته * حدثنا سليمان بن حرب
في آخرين قالوا ثنا حاذ عن
بديل عن علي بن أبي طلحة عن
راشد بن سعد عن أبي عامر
الهوزني عن المقدم الكندي
قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنا أولى بكل مؤمن من نفسه
فمن ترك ديناً أو أرضية فإني ومن
ترك مالا فلورثته وأنا مولى من لا
مولى له أرث ماله وأفلت عاهه وإخاله
مولى من لا مولى له يرث ماله ويقتل
عاهه قال أبو داود رواه الزبيدي
عن راشد بن سعد عن ابن عاصم عن المقدم
ورواه معاوية بن صالح عن راشد
قال سمعت المقدم سمعت أبا داود
يقول الضبعة معناه عيال * حدثنا
عبد السلام بن عتيق الدمشقي
ثنا محمد بن المبارك ثنا اسمعيل
ابن عياش عن يزيد بن حجر عن
صالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه
عن جده قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول أنا وارث
من لا وارث له أفلت عاهه وأرث
ماله وإخاله وارث من لا وارث له
فليتأخيه ويرث ماله * حدثنا
مسدد ثنا يحيى ثنا شعبة ح
وثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا وكيع

حذف كان بعد ان أي فان كافوا أو كما أول مشه في قوله ان كنت قلته فقد علمته والقرينة
المعينة لذلك ما دللت عليه الآلام من قوله للذين يؤتون من نسائهم ترص أربعة أشهر فالتربص
إذا مقصور عليها لا غير وريان الذي الآلام الحلف على ترك الوطء تلك المدة والنفقة أمر يكون
بعد ما فليس مقصورا عليها (قال مالك من حلف لامرأته أن لا يطأها حتى تقطم ولها فان ذلك
لا يكون إيلاء) لانه إنما قصد عدم ضرر ولده لا الامتناع من الوطء (وقد بلغني ان علي بن أبي طالب
سئل عن ذلك فلم يرد إيلاء) أي به بقوة لقوله وان لم يتقربه

(إيلاء العيب) بالجمع وفي نسخة العبد بالافراد

(مالك انه سأل ابن شهاب عن إيلاء العبد فقال هو نحو إيلاء الحر وهو عليه واجب) كالحر (وابلاء
العبد شهران) وبه أخذ مالك لكنه قال أكرم من شهرين وقيل أجله كالحر وبه قال الشافعي وأبو
حنيفة ووجه المشهور انه معنى يتعلق به حكم البينة فوجب قصصه فيه عن الحر أصله الطلاق
قاله القاضي عبد الوهاب

(ظهار الحر)

بكسر المجهمة لغة مصدر ظاهر مفاعلة من الظهر فيصح أن يراد به معان مختلفة ترجع إلى الظهر
معنى ولفظا بسبب اختلاف الأغراض فيقال ظاهرت فلانا إذا قابلت ظهرك بظهره حقيقة وإذا
قابلته أيضا وان لم تدبره حقيقة باعتبار ان الغاية تقضي هذه المقابلة وظاهرته إذا نصرته لانه
يقال قوي ظهره إذا نصره وظاهر من امرأته إذا قال أنت على كظهر أي وظاهر بين يمين إذا
ليس أحدهما فوق الآخر على اعتبار جعل مابلى كل منهما الآخر ظهرا للثوب وغاية ما يلزم كون
لفظ الظاهر في بعض هذه التراكيب مجازا وذلك لا يمنع الاشتقاق منه وكون المشتق مجازا أيضا
وقد قيل الظاهر هنا مجاز عن البطن لانه اغتار كب البطن فكظهر أي أي بطنها بعلاقة بالمجاور ولانه
عمود يمكن ان يظهر ما هو الصارف عن الحقيقة من التكاثر ذكره بعض المحققين وقال غيره
مأخوذ من الظهر لان الوطء كعب وهو غالباً إنما يكون على الظهور ويؤيده عادة كثير من
العرب وغيرهم إتيان النساء من قبل ظهورهن ولم تكن الانصار تفعل غيره استبقاء للحياء وطلبا
للسرور كراهه لا اجتماع الوجه حيثئذ لا اطلاع على العورات وأما الماهر فمكافؤا بأنهن من
قبل الوجه فتزوج ماهر أي أنصارية فراودها على ذلك فامتنعت فأرث الله نسأو كم هو ترك لكم
الآية على أحد الوجهين في سبب زولها (مالك عن سعيد) بكسر العين وقيل بسكونها بإيلاء (ابن
مجرى) بفتح العين (ابن سليم) بضم السين (الزرق) بضم الزاي وقع الرامو القاف الانصاري ونقسه
ابن معين وابن حبان وقال مات سنة أربع وثلاثين ومائة (انه سال القاسم بن محمد عن رجل طلق
امرأته أن هو تزوجها) أي علق طلاقها على تزويجها إياها (فقال القاسم بن محمد ان رجلا جعل
امرأته عليه كظهر أمه أن هو تزوجها فأمره عمر بن الخطاب أن هو تزوجها أن لا يقرمها حتى يكفر
كفارة المظاهر) فقام القاسم فعلق الطلاق على تعليق الظاهر في الزوم بجماع ما بينهما من
المنع من المرأة (مالك انه بلغه أن رجلا سأل القاسم بن محمد وسليمان بن يسار عن رجل تظاهر من
امرأته قبل أن ينكحها فقالا لا نكحها فلا فاعلاه حتى يكفر كفارة المظاهر) فوافق سليمان بن
يسار على وقوع الظاهر المعلق (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال في رجل تظاهر من أرملة
نسوة بكلمة واحدة) بأن قال أنت على كظهر أي (انه ليس عليه الا كفارة واحدة) لأربع
كفارات (مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن مثل ذلك) الذي قاله عروة (قال مالك وعلى ذلك
الامر عندنا) وهو المشهور في المذهب وفيه قول ضعيف بالعدد (قال الله تبارك وتعالى في كفارة
المظاهر) وفي نسخة في كتابه والذين يظهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا (فصبر رقية) أي

ابن الجراح عن سفيان جميعا عن
ابن الاصمعي عن مجاهد بن
وردان عن عروة عن عائشة رضي
الله عنها ان مولى النبي صلى الله
عليه وسلم مات وترك شيئا ولم يدع
ولدا ولا حبيبا فقال النبي صلى الله
عليه وسلم اعطوا اميرائنا رجلا من
أهل قريته قال أبو داود وحديث
سفيان أتم وقال مسدد قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم ههنا أحد
من أهل أرضه قالوا نعم قال فأعطوه
ميراثه وهو حدثنا عبد الله بن سعيد
الكندي ثنا المحاربي عن جبريل
ابن أحرع عن عبد الله بن ربيعة عن
أبيه قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم
رجل فقال ان عندى ميراث رجل
من الأزد ولست أجد زيدا أدفعه
اليه قال اذهب فاقبس أزيدا حولا
قال فأناه بعد الحول فقال يا رسول
الله لم أجد زيدا أدفعه اليه قال
فاذهب فاقبس أزيدا حولا قال فأناه
بعد الحول فقال يا رسول الله لم أجد
أزيدا أدفعه اليه قال فاطلق فاطر
أول خزاعي ثقاه فادفعه اليه فلما
ولى قال على الرجل فلبسها فقال
انظر كبر خراقة فادفعه اليه
* حدثنا الحسين بن أسود العجلي
ثنا يحيى بن آدم ثنا شريك عن
جبريل بن أحرع بن أبي بكر عن ابن
بريدة عن أبيه قال مات رجل من
خزاعة فأتى النبي صلى الله عليه
وسلم عبراته فقال التمسوا له وارثا
أو ذوا فسلم فوجدوا له وارثا ولا
ذارحم فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أعطوه الصكبر من
خزاعة قال يحيى قد سمعته مرة
يقول في هذا الحديث انظروا أكبر
رجل من خزاعة * حدثنا موسى
ابن اسمعيل ثنا حماد بن أيمن

اعتاقها وشرطها بمؤمنة لانه تعالى قد بدلك في كفارة القتل فجعل المطلق هنا على ذلك المقدار
عند الأئمة الثلاثة وخالف أبو حنيفة لان اختلاف الاسباب يقتضي اختلاف الأحكام لاجل
اصلاح الحكمة والقسط لم يبين للظاهر وهذا ظاهر ببادي الرأي لكن رده ما في الصحيح في حديث
السودان أن سيدنا قال النبي صلى الله عليه وسلم على رقية ولم يدكر عمارا فأعتقها فلم يأذن له
حتى قال أن الله تعالى فقالت في السماء قال ومن أنا قالت رسول الله فقال أعتقها فان مؤمنة (من
قبل أن يقاسم) ذلكم فوطون به والله بما تعملون خبير (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من
قبل أن يقاسم) بالوطء والاستتاع بقية أو مباشرة جلاله على عومه عند أكثر العلماء وبعضهم
جعله على الوطء فله أن يقبل ويبتسر ويطلق في غير الفرج (فمن لم يستطع) الصيام (فأطعم مسكين
مسكينا) عليه من قبل أن يقاسم جلاله المطلق على المقيد لكل مسكين مد وثلاثين جده صلى الله
عليه وسلم ولا خلاف عند المالكية أن هذا العدد معتبر فلا يجزى مادونه ولو دفع اليهم مقدار
طعام الستين وقاله الشافعي وقال أبو حنيفة أن أطعم مسكينا واحدا ستين يوما أجره لا ستين
ليلة وهو مقصود الشرع ورد بأن الله تعالى نص على عدد المساكين فلا يترك النص الصريح
لاستنباط معنى منه لانه فرع بكر على أصله بالطلاق فهو أولى بالطلاق (قال مالك في الرجل
ينظر من امرأته في مجلس متفرقة قال ليس عليه الا كفارة واحدة فان تظاهرت كفتريه ثم تظاهر
بعد أن يكفر فعليه الكفارة أيضا) لانه ظاهرا ومستألف (ومن تظاهر من امرأته ثم سها قبل أن
يكفر ليس عليه الا كفارة واحدة) وان فعل حراما اذا لم يلزم منه تعدد دها (ويكف عنها حتى يكفر)
لانه صلى الله عليه وسلم قال الرجل تظاهر من امرأته وواقعها لا تقر بها حتى تكفر رواه أبو داود
وغیره (وليس تغفر الله) ينب اليه ويندم (وذلك أحسن ما سمعت) وتصح عليه الكفارة حينئذ
مطلقا بقيت المرأة في عصمته أم لا قامت بحقه في الوطء أم لا لا نسحق الله تعالى بخلاف ما إذا لم يوطأ
وطفها أو مات ولم يتم بحقه في الوطء عند بعضهم فلا تجب الكفارة لا نسحق آدمى بحق الله أو كد
(والظاهر من ذوات المحارم من الرضاة والنسب سواء) لانه تشبيه من تحل بمن تحرم فهو شامل
لمن حرمت بالرضاة (وليس على النساء طهار) فإذا تظاهرت المرأة من زوجها لم يلزمها شيء لان
الله تعالى اغماحه للرجال فلا يدخل فيه النساء (قال مالك في قول الله تبارك وتعالى والذين
يتظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا قال سمعت ان تفسير ذلك أن يتظاهروا الرجل من امرأته ثم
يجمع) يضم فكفوت فكسرى عزم ويصم (على امساكها واصلها) الذي هو خلاف قصد الظهار
من وصف المرأة بالتعريم (فان أجمع) عزم ويصم (على ذلك فقد وجبت عليه الكفارة) لان دخول
القاضي خبر المبتدأ الموصول دليل على التشرية كقولك الذي يأتي في درهم فانتفاء العود ينتفي
الرجوب وهو ظاهر ولذا قال (وان طلقها ولم يجمع) بعد تظاهرها منها على امساكها واصلها فلا
كفارة عليه (لا وجوب لا غيره وان كان لا يلزم من انتفاء الرجوب انتفاء الجواز لان الرجوب اما
أخص أو حقيقة أخرى لكن أكثر أهل المذهب على ان الجواز ينتفي بانتفاء العود (قال مالك فان
تزوجها بعد ذلك) الطلاق (لم يمسها حتى يكفر كفارة المظاهر للعموم الآية (قال مالك في الرجل
يتظاهر من أمته ان أراد أن يصيها فعليه كفارة الظهار قبل أن يطلقها) لانه فرج حلال فيصم
بالتصريم فدخلت في قوله تعالى من نسائهم فلا شائنا من النساء لغة وانما خصها بالزوجات العرف
وقد أخرج ابن الاعراب في مجعته من طريق همام بسند متادة عن رجل تظاهر من امرأته فقال
قال الحسن وابن المسيب وعطاء وسليمان بن يسار مثل ظهار الحرة وقال الحسن والشافعي انما
الظهار من الزوجة لا الامة لانها ليست من النساء أي عرفا وقول ابن عباس الظهار كان طلاقا ثم
أحل بالكفارة فكان لا حظ للامة في الطلاق لاحلها في الظهار (ولا يدخل على الرجل ابلا من

ابن دينار عن عومعة عن ابن عباس ان رجلا مات ولم يدع وارثا الاغلام له كان اعتقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل له أحد قالوا لا الاغلاما كان اعتقه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه

﴿باب ميراث ابن الملاعنة﴾

حدثنا ابراهيم بن موسى الرازي ثنا محمد بن حرب حدثني عمرو بن روبة التغلبي عن عبد الواحد بن عبد الله النصري عن واثة بن الاسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المرأة تحوز ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عنه • حدثنا محمود ابن خالد وموسى بن عامر قال ثنا الوليد أنا ابن جابر ثنا مكحول قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها • حدثنا موسى ابن عامر ثنا الوليد أخبرني عيسى أبو محمد عن العلام بن الحرث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله

﴿باب هل يرث المسلم الكافر﴾

حدثنا سعد ثنا سفيان عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم • حدثنا أحمد بن حنبل ثنا عبد الزاق أنا عمر بن الزهري علي بن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله أين تزل غدا في حجة قال وهل ترك لنا عقيل من الزمان قال فمن نازلون ضيف بني كنانة حيث قام في قبرش علي الكفر يعني

تظاهروه الا أن يكون مضارا ليرد أن بني من تظاهروه) فيدخل عليه الايلاء (مالك عن هشام بن عروة ما سمع رجلا يسأل عروة بن الزبير عن رجل قال امرأته كل امرأأة تكلمها عليك ما عشت) بكسر التاء (فبقي على كظهر أرمي فقال عروة بن الزبير يجوز به عن ذلك عتق روبة) ان وجدها والا فالصوم ثم الاطعام فالمعنى تجز به كفارة واحدة

﴿ظهار العبد﴾

(مالك انه سأل ابن شهاب عن ظهار العبد فقال تحوط ظهار الحر) بجامع التكليف (قال مالك يريد انه يقع عليه كاشع على الحر) كالطلاق (وظهار العبد عليه واجب وصيام العبد في الظهار شهران) كالطلاق لانه منكر من القول ووزو فم يجعل على النصف من الحر وتعين عليه الكفارة به عند مالك وأبي حنيفة والشافعي نعم قال مالك ان أذن له سيده في الاطعام أجزأه (قال مالك في العبد يتظاهر من امرأته انه لا يدخل عليه الايلاء وذلك انه لو ذهب بصوم صيام كفارة المتظاهر) شهرين (دخل عليه طلاق الايلاء قبل أن يفرغ من صيامه) لان ايلاء العبد شهران وأجله شهران فلا أظفر ساهبا أو لمرض لا ينقض أجله قبل تمام كفارته وهو بعض ما عذر به العبد في عدم دخول الايلاء عليه وهكذا وجهه الباجي وهو أحسن من توجيه ابن عبد البر بأنه مبني على لزوم الطلاق بمجرد مضى الشهرين لانه خلاف المعروف من مذهب مالك

﴿ما جاء في الخيارات﴾

(مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) المدني الفقيه المعروف بربيعة الرأي القائل فيه مالك ذهبت حلالة الفقه منذ مات ربيعة (عن القاسم بن محمد) بن الصديق (عن) عنته (عائشة أم المؤمنين) انها قالت كان في بريرة) بفتح الواو وحدة وكسر الراء واسكان التفتح فراء ثانية فهاء ثابثة بريرة فبعيلة من البربر وهو غرال الاء قبل اسم أبيها صقوان وان له صحبة وقيل كانت نبطية وقيل قبطية وقيل حبشية مولاة عائشة وكانت تحمدا معا قبل أن تشتريها قبل وكانت مولاة لقوم من الانصار وقيل لآل عتبة بن أبي لهب وقيل لبني هلال وقيل لآل أبي أجدن بن جحش قال في الاصابة وفيه نظر فالذي هو مولاهم اغما هو زوجها والثاني خطأ قال موسى عنته سأل عائشة عن حكم هذه المسئلة فذكرت له قصه بريرة أخرجه ابن سعد وأصله عند البخاري وأخرج أبو عمر عن زيد بن واقد أن عبد الملك بن مرثد قال كنت أجالس بريرة بالمدينة فكانت تقول لي اني أرى فيك خصالا وانك تلحق ان تلي هذا الامر فان ولتبه فأحذر الدماء فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الرجل يلد عن باب الحنة بعد أن ينظر اليه على محبة من دم يرقه من مسلم يغير حتى انتهى فاشت بريرة الى زمن بردين معاوية (الثلاث سنين) أي علم بسببها ثلاثة أحكام من الشريعة قال عياض المعنى انها شرعت في قصتها وما يظهر فيها مما سوى ذلك كان قد علم من غير قصتها قال ابن عبد البر قدأكثر الناس في تشقيق المعاني من حديث بريرة ونحو غيرها فلم يجد في ذلك كتاب ولهمحمد ابن خزيمة فيه كتاب وجامعة في ذلك الأبواب وأكثر ذلك تكاف واستنباط محتمل لا يستغنى عن دليل والذي قصدته عائشة هو عظم الامر في قصتها واذكر ابن العربي ان ابن خزيمة اخبر عنه ما ينف عن مائتين وخمسين فائدة وجمع بعض الائمة فوائد هذا الحديث فزاد على ثلثتها من لخصها في قطع الباري ووقع في رواية بن زيد بن هرون عن عروة بن ريرة قالت كان في ثلاث سنين أخرجه النساء بن وقال انه خطأ يعني والصواب عن عروة عن عائشة ولا في داود من وجه أخرجه عائشة أربع سنين وزادوا أمرها أن تعد عدة الحرام (فكانت احدى السنين الثلاث) انها اعتقت (بضم الهمزة وكسر الفوقية) والذي اعتقه عائشة كباقي في كتاب العتق في حديث عائشة وابن عمر (خيرت) بضم الخاء (في) افراق (زوجها) وفي البقايا مع على عصمته وفي رواية الدارقطني من طريق أبيان بن صالح

المحبس وذلك ان بنى كنانة حلفت

قمر شاعلى بنى هاشم ان
لا بنا كوههم ولا يابا يوههم ولا
يؤوههم قال الزهري والحلي والوادي
* حدثنا موسى بن اميعيل ثنا

جناد عن حبيب العلم عن عمرو
ابن شعيب عن ابيه عن جده
عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا تنواوت اهل
ملتين شتى * حدثنا مسدد ثنا

عبد الوارث عن عمرو الواسطي
ثنا عبد الله بن يزيد ان اخوين
اختصما الى يحيى بن يعمر هودي
ومسلم فوثق المسلم منه - ما وقال
حدثني ابو الاسود ان رجلا حدثه

ان معاذ حدثه قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول
الاسلام يزيد ولا ينقص فوثق
المسلم * حدثنا مسدد ثنا يحيى
ابن سعيد عن شعبة عن عمرو بن

ابي حكيم عن عبد الله بن يزيد عن
يحيى بن يعمر عن ابي الاسود
الدبلي ان معاذ اتي بغير ابي عيراث هودي
وارثه مسلم فعنا من النبي صلى
الله عليه وسلم

((باب فمن أسلم على ميراث))

* حدثنا حجاج بن ابي يعقوب ثنا
موسى بن داود ثنا محمد بن مسلم
عن عمرو بن دينار عن ابي الشعثاء
عن ابن عباس قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم كل قسم قسم في
الحالية فهو على ما قسم وكل قسم
أدركه الاسلام فهو على قسم
الاسلام

((باب في الولاء))

* حدثنا قتيبة بن سعيد قال ملاك
عرض على فاق عن ابن عمر ان
عائشة رضى الله عنها اقام المؤمنين
أرادت أن تشري حاربته تعقها

عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة اذهبي فقد عتقت
معلن بضعك وزاد ابن سعد عن الشعبي مرسل فاختراري وانما خيترت لتضروها بالقام تحته من جهة
انها تتغير به وان لم يسده منعه عنها وأنه لا ولاية له على ولده وغير ذلك وهذا بخلاف ما اذا عتقت
تحت حرف لا خيار لها لان الكمال الحادث لها حاصل له فاشبه ما اذا أسلت كناية تحت مسلم فلو عتقت
بعضها فلا خيار لها فناء النقصان واحكام الرق فيه ان يسلم الامة المتزوجة ليس بطلاق ذلول طلقت
بمعبر البسيع لم يكن للتخير فائدة واليه ذهب الجمهور وقال بعض الصحابة والتابعين البسيع طلاق ظاهر
قوله تعالى والمحصنات من النساء الاما ملكت اعبانكم واحج الجمهور بحديث الباب ومن حيث
النظر انه عقد على منفعة فلا يبطل بيع الرقبة - كافي العين المؤخرة والاية تزلت في المسيبات فهن
المراد بكلام العين على ما ثبت في الصحيح من سبب تزولها وليس في هذا الحديث قصر مح بان زوج بريرة
عبد أو سرحين عتقت وفي البخاري عن ابن عباس كان زوج بريرة عبد اقبال له مغيب كافي انظر
اليه يظوف خلفها ويبي ود موعه تسبل على لحينه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعباس يا عباس
الآن تعب من حب مغيب بريرة ومن غض بريرة مغيبا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لوراجعته قالت
يا رسول الله تأمرني قال اغا شفع قالت لاحاجة لي فيه وفي الصحيحين والسنن الاربعة عن الاسود
عن عائشة انه كان سراو يعقل الحنفية لقولهم ثبت الخيار للامة اذا عتقت مطلقا كانت تحت
حر او عبد وتعب بان حديث الاسود اختلف فيه على راويه هل هو من قول الاسود أو رواه عن
عائشة أو هو قول غيره قال ابراهيم بن أبي طالب أحد الحفاظ من طبقة مسلم خالف الاسود الناس
في زوج بريرة وقال الامام أحدنا بضع انه كان سرا عن الاسود وحده وصح عن ابن عباس وغيره
انه كان عبدا ورواه علماء المدينة واذا روى علماء المدينة شأ وعلموا به فهو أصح شئ واذا عتقت
الامة تحت الحرف فقد هاء المتفق على صحته لا يفسخ بأمر يختلف فيه وقال البخاري قول الاسود
منقطع وقول العباس وابنه عبدا أصح وقال الدارقطني لم يختلف على عروة عن عائشة انه كان عبدا
وكذا قال جعفر بن محمد بن علي عن ابيه عن عائشة وأبو الاسود أسامة اللبني عن القاهم وما
ما أخرجه قاسم بن ابي صبح قال أخبرنا جدين يزيد المعلم ثنا موسى بن معاوية عن جرير عن هشام
عن ابيه عن عائشة كان زوج بريرة حرافه وههم من موسى أو من أحد فاق الحفاظ من أصحاب
هشام ثم أصحاب جرير قالوا كان عبدا ولم يختلف على ابن عباس انه كان عبدا وبه جزم الترمذي
عن ابن عمر وحديثه عند الشافعي والدارقطني وغيرهما وأخرج السائس بسند صحيح عن صفية
بنت ابي عبيد قالت كان زوج بريرة عبدا قال النووي ويؤيد ذلك قول عائشة كان عبدا ولو كان
حرا لم يخبرها فاعتبرته وهي صاحبة القصة انه كان عبدا ثم عتقت بقولها ولو كان حرا لم يخبرها وهذا
لا يكاد أحد بقوله الا قبيحا وقول من قال كان عبدا قبل العتق حرا عند من لا الرق بعقه الحرية
لا العكس فلا منافاة بين الروايتين تعقب بان محل الجمع المذكور اذا تساوت الروايات في القوة اما مع
التفرد في مقابلة الجمع فالمنفردة شاذة والشاذ مردود ولهذا لا يعتبر الجمهور والجمع بينهما كرم
قولهم لا يبصر الى التبرج مع امكان الجمع بينهما لان محله عندهم لم يظهر الغلط في احدا ههنا وقد
روى الترمذي عن ابن عباس انه كان عبدا أسود يوم أعقت وهذا يبطل الجمع ومغيب بضم الميم
وكسر المجهمة واسكان التفتية آخره مثله كالجزم به ان ما كولا وغيره وهو أثبت من قال معتب
بفتح العين المهملة وتشد القوقه آخره موحدة (و) السنة الثانية قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم حين أودت عائشة أن نشرها وقال أهلها الولاء لنا (الولاء لمن أعتقت) وفي رواية انما الولاء
وباني ان شاء الله ثم حقي كتاب الولاء (و) السنة الثالثة (دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم)
بحرة عائشة (والبرعة) بضم الموحدة واسكان الزاء قال ابن الاثير هي القدر مطلقا وجهها بردها

فقال أهلها نبيعهما لي أن ولدها

لنا فذكرت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يعتنك ذلك فان الولد لمن أعنت هـ حدثنا عثمان ابن أبي شيبة ثنا وكيع بن الجراح عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم بن الأسود عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد لمن أعطى القن وولى النعمة هـ حدثنا عبد الله بن عمرو بن أبي الجراح أبو معمر ثنا عبد الوارث عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رباب بن خديفة تزوج امرأة هـ فولدت له ثلاثة غلمة فماتت أمهم فوثنوا هارباعها وولاه مولها وكان عمرو بن العاص عصبة بينها فخرهمهم الى الشام فأتوا فقدم عمرو بن العاص ومات مولى لها وترك مالا فباعه اخوتها الى عمر بن الخطاب فقال عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حرز الولد والوالد فهو لعصبته من كان قال فكتب له كتابا فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف وفيد ابن ثابت ورجل آخر فلما استقلب عبد الملك اختصموا الى هشام بن اسمعيل أو اسمعيل بن هشام فرفعههم الى عبد الملك فقال هذا من القضاء الذي ما كنت أراه قال قضى لنا بكتاب عمر بن الخطاب فحسن فيه الى الساعة

((باب الرجل يسلم على رجل))

حدثنا خالد بن خالد بن موهب الرملي أو هشام بن عمار قال ثنا يحيى قال أبو داود وهما بن حجرة عن عبد العزيز بن عمر قال سمعت عبد الله بن موهب يحدث عن عبد العزيز بن موهب عن قيس بن دؤيب

في الاصل المتقدمة من الجرح المعروف بالجاز (فقور) بالناف (بلم) وفي رواية التيسى والبرمة على النار وكذا الابن وهب وزاد فدا بطعام (تقرب) بضم القاف وكسر الاء الثقيلة قدم (اليه خبر) آدم من آدم البيت بضم الهجمة واسكان المهملة جمع ادا وهو ما يؤكل مع الخبز أى شئ كان والاضافة للتخصيص (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم أرمه) على النار (في الجرح) والهجمة للقرير (فقالوا بلى يا رسول الله ولكن ذلك لم تصدق) بضم التاء والصاد وكسر الدال المشددة (به على بريرة وثأت لا تأكل الصدقة) لحرمها عليك (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو عليها) وفي رواية لها (صدقة وهولنا هدية) حيث أهدته لثلاث الصدقة يسوغ للفقير التصرف فيها بالاهداء والبيع وغير ذلك كتصرف الملاك في أملاكهم وأفاضوا التجرع اغاها على الصفة لا على العين فاذا تغيرت صفة الصدقة تغير حكمها فيصير للفقير ولو هاشميا كلها وشراؤها وسأل الابن هل من ذلك ما يتفق من نزول المراءطين بعض أجداء العرب فضضفوهم بجرام أو بالغاب عليه الحرام فيعملون بعض فقرائهم قبل ذلك منهم صدقة ثم حبه لهم قال وكان شيخنا أبو عبد الله يعني ابن عرفة يقول لا ينضم ذلك لانه تحصيل نعم اذا تحققت المفسدة بعدم الاكل جاز ومن المصالح المحزنة للاد كل خوفهم ان لم يأكلوا عدم قبولهم في ردع ما نهوه من أموال الناس ولكن الاولى تقليل الاكل قال عباس وفيه أن سؤال الرجل عما يرى في بيته ليس بخدم ولا مناف لمكارم الاخلاق وقوله في حديث أم زرع ولا يسأل عما عهد ليس من هذا وانما ذلك أن يقول فيما عهد أين هو وما سعيه واماشي يصحده فيقول ما هذا فليس منه مع أن سؤاله صلى الله عليه وسلم انما كان لبيان لهم حكم ما جواهره الا انه علم انهم لم يقدموا الهادام البيت دون سيد الامم الا امره اعتقدوه فكان كذلك فبين لهم حكمه وأخرجه البخاري في السكاح عن عبد الله بن يوسف وفي الطلاق عن اسمعيل ومسلم في الزكاة والعق من طريق ابن وهب السلتانة عن مالك به (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول في الأمة تكون تحت اليد فتعق الامه ان لها الخيار ما لم يعسها) فان مسها سقط خيارها (قال مالك وان سها زوجهما فزعت انها جعلت ان لها الخيار فانها تنهم ولا تصدق بما ادعت من الجهالة ولا خيار لها بعد أن عسها) لاشتهار الحكم (مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير ان مولا لبي عدى من قرش يقال لها زبراء) براءى مفتوحة فوحدة ساكنة فراء فألف ممدودة كاتسبها ابن الاثير (كانت تحت عدو هي أمة يومئذ فتعقت قالت زبراء) فأرسلت الى حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فذعنتي فقالت اني مخبرتك بضم الميم واسكان المهملة فوحدة (خبروا أحب أن تصنع شيئا ان أمرتك بذلك ما لم يعسلنك ووجلت فان سلت فليس لك من الامر شئ) أى سقط خيارك (قالت زبراء) قتلت هو الطلاق ثم الطلاق ثم الطلاق فقارقه ثلاثا لكرهتها البقاء معه قال أبو عمرو لا علم لابن عمرو حفصة في ذلك مخافة من العصابة وقد روى في قصة بن زمره من فروع دليل واضح على ما ذهب اليه يروى سعيد بن منصور عن ابن عباس لما خبرت بريرة أيتها زوجها فبقيها في سكك المدينة ودموعه تسيل على لحية فكلم الناس له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلب اليها فقال لها صلى الله عليه وسلم زوجك وأبو ولدك قالت أنا أمري قال انما أنا شافق قالت فلا حاجة لي فيه واختارت نفسها وكان اسمه مغنيا عبد الال المقيرة من بني مخزوم (مالك انه بلغه عن سعيد بن المسيب انه قال أيعا رجل تزوج امرأة و بهجنون أو ضرر فانها تخبر فان شامت قرن) بقيت عند (وان شامت فارقت) لما بناها من الضرر وتخبرها بنفسه (قال مالك في الأمة تكون تحت العبد ثم تعق قبل أن يدخل بها أو يعسها ثم اذا اختارت نفسها فلا صدق لها) لبقا بضعها (وهي طلقه) واحدة نزول الضرر بها (وذلك الامر عندنا) بالمدينة (مالك عن ابن شهاب انه سمعه يقول اذا خير الرجل امرأته فاخترته) أى الرجل (فليس

قال هشام عن عليم الدارى انه قال
يا رسول الله قال يزيد ان عبا
قال يا رسول الله ما السنة فى الرجل
يسلم على يد الرجل من المسلمين
قال هو اولى الناس بمجاها ومما
((باب فى بيع الولاء))

حدثنا حفص بن عمر ثنا شعبه
عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر
قال سمى رسول الله صلى الله عليه
وسلم بن بيع الولاء ومن هتبه
((ابن المولى يستعمل ثم يموت))
حدثنا حسين بن معاذ ثنا عبد
الاعلى ثنا محمد بنى ابن اسحق
عن يزيد بن عبد الله بن قيس عن
ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال اذا استعمل المولى ودورث
((باب نسخ ميراث العقد بميراث
الرحم))

حدثنا أحمد بن محمد بن ثابت
حدثني على بن حسين عن ابيه عن
يزيد الحموى عن عكرمة عن ابن
عباس قال والذين عاهدت ايمانكم
فأتوهم نصيبهم كان الرجل يخالف
الرجل ليس بينهم جانب فيوث
أخذهم الا ترفع في ذلك الا نفال
فقال ولولا الارحام بعضهم أولى
بعض حدثنا هرون بن عبد الله
ثنا أبو اسامة حدثني ادريس
ابن يزيد ثنا طلحة بن مصرف
عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
في قوله والذين عاهدت ايمانكم
فأتوهم نصيبهم قال كان المهاجرون
حين قدموا المدينة فوثق الانصار
ذوق ذوقى رحمة الله الخوة التي اخي
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقيم فلما نزلت هذه الآية ولكل
جلنا مولى بما نترك قال نكحها
والذين عاهدت ايمانكم فأتوهم
نصيبهم من النصره والتضيعة

ذلك بطلاق قال مالك وذلك أحسن ما سمعت) لانها ردت ما جعله لها (قال مالك في الخيرة اذا خبرها
زوجها فاختارت نفسها فقد طلقت ثلاثا وان قال زوجها لم أخبرك الا واحدة فليس له ذلك وذلك
أحسن ما سمعت) فهي بخلاف المملكة (وان خبرها فطلقت قد قبلت واحدة وقال لم أرد هذا انما
خير لك في الثلاث جميعا انما لم تقبل الا واحدة أقامت عنده على نكاحها ولم يكن ذلك فراقا نشأ
الله عز وجل) أتى به تيركا اذا الحكم عنده ما ذكر

((ما باقى الخلع))

بضم المعجمة وسكون اللام مأخوذ من الخلع ينفع الخلاء التزعيمى بلان كلامه الزوجين لباس
للأخرى المعنى قال تعالى هن لباس لكم وأتم لباس لهن فكأنه بمقارفة الاستخراجه لباسه وضم
مصدره ففرقة بين الحسى والمعنوى وذكر أبو بكر بن دويق فى أماليه ان أول خلع كان فى الدنيا
ان عامر بن الظرب بفض الطاء المعجمة وكسر الراء وموحدة زوج بنته لابن أخيه عامر بن الحرث بن
الظرب فلما دخلت عليه نفرت منه فشكل إلى أبيها فقال لا أجمع عليك فراق أهالك ومالك وقد
خلعنا منكنا أعطيناها قال فزعم العلماء ان هذا كان أول خلع فى العرب (مالك عن يحيى بن سعيد)
ابن قيس بن عمرو والانصارى (عن عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زوارة الانصارية المدينة
(انما أخبرت عن حبيبة) بفتح الطاء المعجمة وكسر الراء وموحدة بنينها تحنيتها ساكنة (بنت سهل) بن ثعلبة بن
الحرث بن زيد بن ثعلبة (الانصارى) التجارى صحابي (انها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس)
بفتح الشين المعجمة والميم المشددة فألف فقهة الانصارى الخرجى خليب الانصار من كبار
الصحابة بشرة النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة واستشهد بالجماعة ونفذ خالدين الوليد وصيته بعد
موته بعمارة رآه بعضهم (وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى) صلاة (الصبح فوجد حبيبة
بنت سهل عند بابى فى الغلس) بفتح المعجمة واللام بقية الظلام (فقال لها رسول الله صلى الله
عليه وسلم من هذه فقالت أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله قال ماشأئت) أمرت وحالك (قالت
لا أبى لا ثابت بن قيس لزوجها) وفى رواية الديلى وابن سعد ان ثابتا كان فى خلقه شدة فصرها
(فلما جاء زوجها ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سهل فذكرت
ماشأ الله ان تذكر فى شكواها منكم ولم يفصح له بعد فاعترف وفى رواية عن ابن عباس أول خلع
كان فى الاسلام امرأه ثابت بن قيس أنت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله لا يجتمع
رأسى ورأس ثابت أبدا اتى زفعت جانب الخباء فرائسته أقبل فى عذته فاذا هو أشدهم سوادا
وأقصرهم قامه وأقصهم وجها فقال أتردين عليه حديثه قالت نعم وان شاء رزقته (فقال يا رسول
الله كل ما أعطاني عندي) وفى حديث عمر عند البراء وكان تزوجها على حديقته فخل (فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثابت حدثنا) أمر ارشاد واصلح لا أمر إيجاب زاد فى رواية ابن سعد
فودت عليه حديثه (فاخذ منها) زاد فى رواية وطولها تطلقه (وجلست بيت أهلها) زاد فى
رواية ابن سعد فكان ذلك أول خلع فى الاسلام قال وتزوجها بعد ثابت أبى بن كعب وهذا الحديث
أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وابن خزيمة وابن حبان وصححه من طريق مالك بن نافع بن يزيد بن
هرون عند الداروى وابن سعد والداروى عن عبد الله بن قيس وعاصم وحاجد بن زيد عند ابن سعد ثلاثتهم
عن يحيى بن سعيد بن جبير وفى التجارى عن ابن عباس تسهيه امرأه ثابت جيلة أخت عبد الله بن أبى
وكذا عند النسائي بلفظ جيلة بنت أبى بن ساول وفى ابن ماجه والبيهقى عن ابن عباس انها جيلة
بنت ساول واختفى فى ساول حل هى أم أمى أو امرأتهم جمع الخلق على التعدد وانها مقستات
لشبهة الخبيرين وصحة الطريقتين واختلاف السباقي وفى البراء عن عمر أول مقلعة فى الاسلام
حبيبة بنت سهل كانت تحت ثابت بن قيس ومقتضاه ان ثابت تزوج حبيبة قبل جيلة والنسائي

والرافذة ويوصى له وفلسد ذهب

الميراث * حدثنا أحمد بن حنبل
وعبد العزيز بن يحيى المعنى قال
أحد ثنا محمد بن سلمة عن ابن
اصحق عن داود بن الحصين قال
كنت أقرأ على أم سعد بنت الربيع
وكانت بنية في حجر أبي بكر قمرات
والذين عاقدت أيمانكم
فقال لا تنفرا والذين عاقدت
أيمانكم اغتالفت في أبي بكر وابنه
عبد الرحمن حين أبي الاسلام
لخلف أبو بكر أن لا يورثه فلما
أسلم أمر الله تعالى نبيه عليه
السلام أن يؤتيه نصيبه زاد عبد
العزيز نقلاً أسلم حتى حل على
الاسلام بالسيف * حدثنا أحمد

ابن محمد ثنا علي بن حسين عن
آبيه عن يزيد الصوري عن عكرمة
عمر ابن عباس والذين آمنوا
وحاجروا والذين آمنوا ولم يهاجروا
فكانت الاعراب لا يربث المهاجر
ولا يربث المهاجر فقتلتها
وأولوا الارحام بعضهم أولى
ببعض

((باب في الحلف))

* حدثنا عثمان بن أبي شيبة
ثنا محمد بن بشر وابن غير وأبو
اسامة عن زكريا بن سعد بن
ابراهيم عن آبيه عن جابر بن مطعم
قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لحلف في الاسلام وأما
حلف كان في الحاله عليه لم يزد
الاسلام الا شدة * حدثنا مسدد
ثنا سفيان عن عاصم الاحول
قال سمعت أبا سفيان بن مالك يقول
حلف رسول الله صلى الله عليه
وسلم بين المهاجرين والانصار في
دار اقبيل له ليس قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لحلف في

والطريق عن الربيع بنت معوذات ثابت بن قيس ضرب امرأته فكسرىدها وهي جيلة بنت عبد الله
ابن أبي قحافة أخوها بشكى الى النبي صلى الله عليه وسلم للدأوقطى واليهيقي بسند قوي عن أبي
الزبير ثابت بن قيس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن أبي اسلول فيصنع له كان عنده زينب
وأختها أو عنهما جيلة واحدة بعد أخرى أو ان اسمها زينب ولقبها جيلة فان لم يعمل بهذا الاحتمال
فالوصول المتصدد يقول أهل النسب ان اسمها جيلة أعص وبه جزم الدمياطى وقال انما شقيقة
عبد الله بن أبي أمية ما خولة بنت المسدز وفي النسب ان اسمها جيلة أعص وبه جزم الدمياطى وقال انما شقيقة
بفتح الميم وخفة المجمة نسبة الى مغلظة امرأته من الخزرج ولدت لعمر بن مالك بن النجار ولده عديا
فبنو عدي بن النجار يعرفون كلهم ببني مغلظة قال في الاصابة وما ذكره ابن عمر من تعدد المختلعات
من ثابت ليس بعيد (مالك عن نافع عن مولاة) أمه (الصفيه بنت أبي عبيد) بضم العين زوج ابن
عمر (اختلفت من زوجها بكل شيء لها فلم يشكر ذلك عبد الله بن عمر) لعوم قوله تعالى فلا جناح
عليهما فيها اقتدت به (قال مالك في المفتية التي تفقدت من زوجها انه ان) وفي نسخة اذا (علم ان
زوجها أضر بها وضيق عليها وعلم انه ظالم لها) حتى اقتدت منه (مضى الطلاق ورد عليها ما ملها)
حبراً عليه (فهذا الذي كنت أسمع) من العلماء (والذي عليه أمر الناس عندنا) بالمدينة (ولا
بأس أن تفقد المرأة من زوجها ما كثر ما أعطها) لعوم الآية وقد أقر النبي صلى الله عليه
وسلم قول زوجة ثابت وان شازدته

((طلاق المختلعة))

(مالك عن نافع عن ربيع) بضم الراء وقع الموعدة وتشقيل القعية وعن موهلة صحابة لها أحاديث
وربما عازرت مع النبي صلى الله عليه وسلم كافي الصبيح (بنت معوذ) بشدة الواو مفتوحة على الأشهر
وجزم بعضهم بالكسر وهو ابن الحرث الانصاري البخاري شهيد راو كان من قتل أبي جهل ثم قال
حتى استشهد بدير (ابن عفره) بنت عبيد النجار به الصحابة وهي أم معوذ ومعاذ وعوف وأولاد
الحرث والديا بنسبون ولها خصوصية لم توجد لغيرها هي انما صحابة لها سبعة بنين هؤلاء الثلاثة
واخوتهم لا مهم اباس وخالد وعاقل وعاصم أولاد الكعب بن البائل التي شهد السبعة بدوام النبي
صلى الله عليه وسلم (جاءت هي وعمها الى عبد الله بن عمر فأخبرته انها) أي الى ربيع (اختلفت من
زوجها في زمان عثمان بن عفان) أي خلافته (فبلغ ذلك عثمان بن عفان فلم يشكره) بل قضى
عليها فأخرج ابن سعد من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت قلت لزوجي
أختلم منك بجميع ما أملاك قال نعم فدفعته اليه كل شيء غير دمي فخاصني الى عثمان فقال له شرطه
فدفعته اليه وأخرجته من وجه آخر ثم منه وقال فيه الشرط أملاك خذ كل شيء حتى عقاص وأمسها
قال وكان ذلك في حصار عثمان بعنى سنة خمس وثلاثين (وقال عبد الله بن عمر عن عائدة
الطلقة) اذا طلق طلاق بعوض (مالك انه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن شهاب
كافوا بقول عن عدة المختلعة مثل عدة المطلقة ثلاثة قروء) ان لم تكن حاملاً أو آيسة (قال مالك في
المفتية انما لا يرجع الى زوجها الا بشكاح جديد) لان طلاق الخلع بان (فان هو تكعها) عقد
عليها بعد الخلع (فبارقها قبل أن يمسها لم يكن له عليها عدة من الطلاق الا آخر) الواقع بعد طلاق
الخلع (وتبني على عدتها الارل) لعدم المسيس (وهذا أحسن ما سمعت في ذلك) لقوله تعالى ثم
طلقوهن من قبل أن تمسوهن فالحكم عليهن من عدة تعتدوه فانها شاملة لهذه السورة (قال
مالك اذا اقتدت المرأة من زوجها بشئ على أن يطلقها فطلقها طلاقاً متناً بعانسة) بلا فاصل وهو
عني متناً (فذلك ثابت عليه) لازم له (فان كان بين ذلك صمت) بضم الصاد مصدر (فما
آتيه بعد الصمت فليس بشئ) لانها ثابت عليه ولا يلحقها طلاقه

الاسلام فقال حالف رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والانصار في داونا من نين أو ثلاثا (باب في المرأة ترض من دية زوجها)

* حدثنا أحمد بن صالح ثنا سفيان عن الزهري عن سفيان قال كان عمر بن الخطاب يقول للبيهقي لعاقلة ولتأثر المرأة من دية زوجها شأني قال له الفحلان بن سفيان كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أورث امرأته أشيم الضبابي من دية زوجها فخرج عمر قال أحمد بن صالح ثنا عبد الرزاق بهذا الحديث عن معمر عن الزهري عن سفيان قال فيه وكان النبي صلى الله عليه وسلم استعمله على الاعراب

(بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب الخراج والامارة والقي)

* حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا تكلموا داع وكلكم مسؤول عن رعيته فالأمر الذي على الناس راع عليهم وهو مسؤول عنهم والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عنهم والمرأة راعية على بيت بعلها وولدها وهي مسؤولة عنهم والعبدة راع على مال سيده وهو مسؤول عنه فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته (باب ما في طلب الامارة)

* حدثنا محمد بن الصباح البزاز ثنا هشيم أبو بونس ومنصور عن الحسن بن عبد الرحمن بن سميرة قال قال لي النبي صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن بن سميرة

(باب ما في العان)

مصدرا لعن سماعي لا قاضي والقياس الملاعبة من العن وهو الطرد والابعاد يقال منه التعن أي لعن نفسه ولا عن اذا فاعل غيره منه ورجل لعنه بضم اللام وقع العين كهمزة اذا كان كثير اللعن لغيره ويسكون العين اذا لعنه الناس كثيرا لمجمع لعن كصرد ولا عنته امرأته ملاعبة ولعا قتلنا ولعا وتعنا لعن بعض بعضا ولا عن الحماكم بينهم لعا نأخوكم في الشرع كلات معلومة جعلت حجة المضطر الى قذف من أطع فراشه وألقى العارية أو الى ولد ومعت لعا بالاشتغالها على كلمة اللعن تسمية لكل باسم البعض ولان كلاما من المتلاعنين يعد عن الآخر بها لا يجزم النكاح بها أبدا واختير لفظ العان على لفظي الشهادة والغضب وان اشتملت عليها الكلمات أيضا لان العن كلمة غريبة في قيام الحجج من الشهادات والاعان والشئ يشهر بما يقع فيه من الغريب وعليه سرت أسماء السور ولان لغضب يقع في جانب المرأة وجانب الرجل أقوى ولان لعنه متقدم على لعانها والسبق والتقدم من أسباب الترجيح (مالك عن ابن شهاب ان سهل بن سعد بن مالك (الساعدي) الخزرجي الهذلي ابن الصغبي (أخبره ان عوبرا) بضم العين وقع الواو وتصغير عامر بن الحرث بن زيد بن الجدين غيلان (الغيلاني) بفتح العين وسكون الجيم نسبة الى جده هذا وفي رواية الغنبي عو بر بن أشقر وفي الاستيعاب عو بر بن أبيض قال الحافظ فاعل آه أه كان بقلب أشقر وأيض وفي الهضبة عو بر بن أشقر آخر ما في روى له ابن ماجه حد ثاني الاضاحي (جاء اليه عاصم بن عدي) ابن الجدين الغيلاني (الانصاري) شهد أخدامات في خلافة معاوية وقد جاز المائة وهو ابن عم والد عو بر زاد في رواية الاوزاعي وكان أي عاصم سيدي غيلان (فقال له يا عاصم أرايت وجلا) أي أخبرني عن حكم رجل (وجد مع امرأته وجلا) أخيبها منها (أقبله) بهمة الاستفهام الاستخاري أي أقتل الرجل (قتلونه) قصاصا لقوله تعالى النفس بالنفس وباسم عن ابن عمر فقال أرايت ان وجد مع امرأته جلا فان تكلم تكلم بأمر عظيم وان سكنت سكنت عن مثل ذلك وله عن ابن مسعود ان تكلم جلدتموه وان قتل قتلتموه وان سكنت سكنت على غيظ وفي رواية عن ابن عباس لما تزل والذين يرمون المحصنات الا يقول عاصم بن عدي ان دخل رجل من ابنته فرأى رجلا على بطن امرأته فان جاء بأربعة رجال يشهدون بذلك فقد قضى الرجل حاجته وذهب وان قتله قتل به وان قال وجدت فلانا معها ضربت وان سكنت سكنت على غيظ (أم كيف) مفعول به قوله (يفعل) أي أي شئ يفعل وأما احتمال الاتصال يعني اذا رأى الرجل هذا المنكر الشنيع والامر الفظيع وثارت عليه الغيرة أقتله قتلونه أي يصبر على ذلك الشئ والعار ويحتمل الانقطاع سألت أولا عن القتل مع القصص ثم ضرب عنه الى سؤال آخر لان أم المنقطعة متضمنة لما يلي الهمزة والهمزة تستأف كلاما آخر المعنى أيسبر على العار وأيحذ الله له امر آخر فلذا قال (سل لي يا عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم) فقال يا رسول الله كذا في رواية الاوزاعي يحذف القول لدلالة السابق عليه (فكره) رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل المذكورة وعلمها قال عياض يحتمل انه كرهه قذف الرجل امرأته بلائنه لا اعتقاده الحد لان ذلك كان قبل نزول حكم العان بدليل قوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية البينة أو الحد في ظهورك ويحتمل انه كره السؤال لفتح النازلة وقتئذ ستر المسلم أو لما كان نهي عنه من كثرة السؤال وقد نهي عن كثرة سدا للباب سؤال أهل التشبيب وأما في كثرة من التضييق في الاحكام التي لو سكتوا عنها لم يزلهم ويركت لانها جدهم فيها كما قال امر كوفي ما تركتم فافعلوا كان قاتلكم لكثرة سؤالهم أنباءهم وقوله أعظم الناس حراما من سألهم لم يحرم غريم من أجل مسئلة قال المازري اما اذا كانت المسائل مضطرا اليها فلا بأس بالسؤال

عنها وقد كان يسئل عن الاحكام فلا يكره وعاصم اغما سأل لغيره من غير حاجته وان كان السؤال على وجه التعنيف فهذا الذي يكره (حتى كبر) يضم الموحدة عظم (على عاصم مامع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع عاصم الى أهله جاءه عور فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم) جوابا عن السؤال (فقال عاصم لعور لم تأتني بخير قد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألته عنها) زاد في روايتها (فقال عور والله لا أتيسى حتى أسأل عنها) قال ابن العربي الحامشي في السؤال يحتمل انه حان المقدسات تخاف الانتهاء الى المكروه وكذلك انفسى والبلاء ومكل بالمنطق فانه قال الذي سألت عنه وقع لى عاصم ويحتمل انه علم الحكم وسأل عن جواب امر يصلى الى الشفاء غلبه وازال الغيرة ويحتمل انه سأل عن هذا اذا فعله وقال ابن دقيق العيد في الاستعداد وعلم التوازل قبل وقوعها وعليه جعل الفقهاء ما يفرضونه قبل وقوعه ومن السلف من كره الحديث بالشيء قبل وقوعه ورأه من باب التكليف (فأقبل عور حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس) بفتح السين وسكونها (فقال يا رسول الله أ رأيت رجلا) فيه ان الاستفهام بأوأت من المسائل كان في العصر النبوي والسؤال عما يشك (وجد من امر أنه رجلا) يقتله فتقتلونه قبل فيه انه لاحد في التعريض ولا جهة فيه لانه لم يسعه ولا أشار اليه (أم كيف يفعل) زاد في حديث ابن عمر عنده مسلم فسكت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجبه فلما كان بعد ذلك أتاه فقال ان الذي سألت عنه قد ابليت به فأترل الله عز وجل هؤلاء الايات في سورة النور والذين يرمون أزواجهم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل) بضم الهمزة وكسر الزاي وفي رواية بترل بلا همزة وفي رواية الاوزاعي قد أنزل الله القرآن (فيلت في صاحبك) زوجتك خولت بنت قيس على المشهور وأبنت عاصم بن عدى المذكور وأبنت أخيه وأخرج ابن مردويه عن سلمان عاصم المثلث والذين يرمون المحصنات قال يا رسول الله أين لأحدنا رءى بشفعة شهاده فابتنى به في بنت أخيه وفي مسنده ضعف وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل ماسأل عاصم عن ذلك ابتنى به في أهل بيته فأتاه ابن عمر تحت ابنته عمة وماها بين عمة المرأة والزوج والخليل ثلاثتهم بنوع عاصم وعند ابن مردويه عن مرسل ابن أبي ليلى ان الرجل الذي رعى عور امرأته به شرب لبن مصها وهو يشهد لصحة هذه الرواية لانه ابن عمر وعمران شرب لبن عبيدة بن معيذ ابن الجدين العجلان ومصها بفتح السين واسكان الحاء المهملة والمذم شربك وهي حشيشة أو عمانية وعند ابن أبي حاتم عن مرسل مقاتل فقال عور لعاصم يا ابن عم اقسام بالله لقد رأيت شربك ابن مصها على بطنها انها الحليبي ومافى بها منذ أربعة أشهر ولا مانع أن يتهم شربك بكل من امرأتى عور وهو لال فلا يعارض ما في الصحيح ان هلالا اذف امرأته بشرب لبن مصها (فأذهب فأت بها) زاد في رواية الاوزاعي فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم باللاعنة (قال مرسل قلاعنا) زاد ابن اسحق في روايته عن ابن شهاب بعد العصر قال الداوطني ولم يفقه احد من أصحابه غيره وفي رواية ابن جرير في قتلا عاتق المجدد (وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي حديث ابن عمر عنده مسلم قتلاه أي الايات عليه ووعظه وذكره وأخبره ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قال الاوزاعي بعثت بالحق ما كذبت عليها ثم دعاها فوعظها واذكرها وأخبرها ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قالت كلا والذي بعثك بالحق انه كاذب فسد بالرجل فشهد أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخالمسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم شق بالمرأة فشهدت أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخالمسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين ثم فرق بينهما (فلما فرغ من تلاعها قال عور كذبت عليها يا رسول الله ان أمسكتها) شرط قدم عليه الجواب وفي رواية الاوزاعي ان حبستها

((باب في الغصير برؤي))

* حدثنا محمد بن عبد الله الخرمي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا عمران القطان عن قتادة عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم استخاف ابن أم مكتوم على المدينة مرتين

((باب في اتخاذ الوزير))

* حدثنا موسى بن عامر المري ثنا الوليد ثنا زهير بن محمد عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد الله بالامير خيرا جعل له وزير صدق ان نسي ذكره وان ذكره أقرأته واذا أراد به غير ذلك جعل له وزير يفسد ان نسي له كرهه وان ذكره كرهه

((باب في العرافة))

* حدثنا عمرو بن عثمان ثنا محمد بن حرب عن أبي سلمة سليمان بن سليم عن يحيى بن جابر عن صالح بن يحيى بن المقدام عن جده المقدام بن معد يكرب ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم ضرب على
منكبه ثم قال له أفلقت يادك من
ان مت ولم تكن أميرا ولا كاتباً
ولا عريفا * حدثنا مسدد
ثنا بشر بن المنفل ثنا غالب
عن رجل عن أبيه عن جده أنهم
كافوا في مثل من المناهل فلما
بلغهم الاسلام جعل صاحب
الماء يقوم مائة من الابل على أن
يسلوا فأسلوا و قسم الابل بينهم
وبدأ له أن يرجعها منهم ف أرسل
ابنه الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال له انت النبي صلى الله عليه
وسلم فقل له ان أبي يقرئك السلام
وانه يعمل قومه مائة من الابل
على أن يسلوا فأسلوا و قسم الابل
بينهم وبدأ له أن يرجعها منهم أفهو
أحق بها أم هم فقال له نعم أولا
فقل له ان أبي شيخ كبير وهو
عريف بالماء وانه يسألك أن تجعل
في العرافة بعده فانه فقال ان
أبي يقرئك السلام فقال وعليك
وعلى أبيك السلام فقال ان أبي
جعل قومه مائة من الابل على
أن يسلوا فأسلوا و حسن اسلامهم
ثم بدأ له أن يرجعها منهم أفهو
أحق بها أم هم فقال ان بداه ان
يسلموا لهم فسلوا وان بداه ان
يرجعها فهو أحق بها منهم فان هم
أسلوا فلهم اسلامهم وان يسلموا
فولوا على الاسلام فقال ان أبي
شيخ كبير وهو عريف بالماء وانه
يسألك أن تجعل في العرافة بعده
فقال ان العرافة حق ولا بد للناس
من العرافة ولكن العرافة في الناس
«باب في اتخاذ الكتاب»
* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا
فوح بن قيس عن يزيد بن كعب عن
عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن

فقد ظلمتها (فطلقها ثلاثا) فلما منه ان العمان لا يجر مها عليه فقال هي طالق ثلاثا (قبل أن
بأمره صلى الله عليه وسلم) بطلاقها وبقتلها القاتل لان تقع الفرقة بين المتلاعنين الا باقاع الزوج
فان لم يوقع لم ينقص التلاعن من العصمة شيئا وهو قول عثمان السبي مجحبا بأن الفرقة لم تذكر في
القرآن وان ظاهر الاحاديث ان الزوج هو الذي طلق ابتداء ورواه ابن عبد البر انه قول لم يتقدمه
اليه أحد من الصحابة على أن البتة قد استحب الملاعن أن يطلق بعد العمان ولم يستحب قبله فدل
على أن العمان عنده قد أحدث حكما قال النووي قوله كذب عليها ان أمسكتها كلام مستعمل
وقوله فطلقها أي ثم عقب ذلك بطلاقها لانه ظن ان العمان لا يجر مها عليه فأراد نحو عها بالطلاق
الثلاث فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا سليل لك عليها أي لا مالك لك عليها فلا يقع طلاق وتقبه
الحاقط بأنها يوم ان قوله لا سليل لك عليها وقع عقب قول الملاعن هي طالق ثلاثا وانه موجود كذلك
في حديث سهل الذي شرحه وليس كذلك فان قوله لا سليل لك عليها لم يقع في حديث سهل وانما وقع
في حديث ابن عمر عقب قوله والله أعلم أن أحدكم كاذب لا سليل لك عليها وقال الخطابي لفظ فطلقها
يدل على وقوع الفرقة بالمان ولولا ذلك لصارت في حكم المطلقات وأجمعوا على انها ليست في
حكمهن فلا يكون لهن امر اجتمعا ان كان الطلاق رجعا ولا ان يخطبها ان كان ناشئا وانما العمان فرقة
فضح (قال مالك قال ابن شهاب فكانت تلك) أي الفرقة بينهما (بعد) بضم الدال أي بعد ذلك (سنة
المتلاعنين) فلا يجتمعان بعد الملاعنة أبدا فصرح عليه بمجرد العمان ثم عاين بدأ ظاهرا
وباطنا سواء صدقت أو صدق ووطؤا هاتين العيين لحديث البيهقي المتلاعنان لا يجتمعان أبدا
وظاهره يقتضي توقف ذلك على تلاعنهما معا وقد قال مالك يقع التحريم بلعان المرأة وقال الشافعي
وسميون بفراغ الزوج لان التمان المرأة انما تناسر لدفع الخلع عنها بخلاف الرجل فانه يريد على
ذلك في حقه نفي النسب ولحق الولد وزوال الفرائض وتظهر فائدة الخلاف في التوارث لومات
أجلهما بعد فراغ الرجل وفيما اذا طلق امرأه بفراق أخرى ثم لعن الأخرى وقال أبو
خليفة لا تقع الفرقة حتى يوقعها الحاكم لظاهر احاديث العمان ويكون فرقة طلاق وعن أحمد
روايان وقد زاد سويد بن سعيد من مالك وكانت حاسلا فأنكر جرحها وكان ابنه يدعي اليها ثم عرت
السنة في الميراث أن رثها ورث منه ما فرض الله قال ابن عبد البر وهذه الالفاظ لم يروها عن
مالك فيما علمت غير سويد اه فكن ولو انفرد به سويد عن مالك فلا أصل فقد رواه يونس عند
مسلم وابن جرير عند البخاري عن ابن شهاب عن سهل مثل رواية سويد وفي رواية الأوزاعي انها
جاءت بالولد على الصفة التي تصدق عمرار نحو وفي رواية ابن جرير وفي حديث سهل هذا ان
الآيات نزلت بسبب قصة عويمر وفي البخاري عن ابن عباس أن هلال بن أمية كذب امرأته عند
التي صلى الله عليه وسلم بشريل بن معصم فقال صلى الله عليه وسلم البينة وأحد في ظهورك
فقال يا رسول الله اذا رأى أحدنا امرأته حلالا ينطق بلفظ البينة فجعل صلى الله عليه وسلم
يقول البينة والأحد في ظهورك فقال هلال والذي بعثنا بالحق اني لصديق وليست زن الله ما يرى
ظهري من الخلد فقل جبريل وأزل الله الذين يرمون أزواجهن حتى يبلغ ان كان من الصادقين
الحديث وفيه انها تلعنا وان الولد جاء على صفة فشريل فقال صلى الله عليه وسلم لولا ما مضى من
كتاب الله لكانت لي ولها شأن وفي مسلم عن أنس وكان هلال أول رجل لعن في الاسلام قال
الحافظه اختلف الأئمة في هذا الموضوع فمنهم من رجح زوالها في شأن عويمر ومنهم من رجح زوالها في
شأن هلال ومنهم من جمع بين أن أول من وقع له ذلك هلال وصادق عويمر أيضا فقلت في
شأنهما معا واليه خضع النووي وسبقه الخطيب فقال لعلمنا أنفق لهما ذلك في وقت واحد ونؤيده
ان القاتل في قصة عويمر طاهر بن عدي وفي قصة هلال سعد بن عبادة كافي في داود وغيره الماترات

ابن عباس قال الجبل كاتب كان

التي صلى الله عليه وسلم
 ((باب في السعابة على الصدقة))

• حدثنا محمد بن ابراهيم
 الاساطي ثنا عبد الرحمن بن
 سليمان عن محمد بن اسحق عن
 عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن
 لبيد عن رافع بن خديج قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول العامل على الصدقة بالحق
 كالغازي في سبيل الله حتى يرجع
 الى بيته • حدثنا عبد الله بن
 محمد النخعي ثنا محمد بن سلمة عن
 محمد بن اسحق عن يزيد بن أبي
 حبيب عن عبد الرحمن بن شماسة
 عن عتبة بن عامر قال سمعت
 رسول الله عليه السلام قال
 لا يدخل الجنة صاحب مكس •
 حدثنا محمد بن عبد الله القطان
 عن ابن مغراء عن ابن اسحق قال
 الذي يعثر الناس بعني صاحب
 المكس

((باب في الخليفة يستخلف))

• حدثنا محمد بن داود بن سفيان
 وسليمان قال ثنا عبد الرزاق أنا
 معمر عن الزهري عن سالم عن
 ابن عمر قال قال عمر ان لا يختلف
 فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لم يستخلف وان استخلف فان ابا
 بكر قد استخلف قال فوالله ما هو
 الا ان ذكر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وابا بكر فقلت انه
 لا يدل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اخذوا به غير مستخلف

((باب في البيعة))

• حدثنا حفص بن عمر ثنا
 شعبة عن عبد الله بن دينار عن
 ابن عمر قال كنا بنا مع النبي صلى
 الله عليه وسلم على الصنع والطاعة

والذين يرمون المحسنات الآية قال سعد بن عباد لو رأيت لك كع قد تغذها رجل لم يكن لي أن
 أهجه حتى أتى بأربعة شهداء ما كنت لأتبعي بهم حتى يفرغ من حاجته فالبشوا الاسباب حتى
 جاء هلال بن أمية الحديث ولا مانع ان تعدد القصص ويعد التزول وروى الزوار عن حذيفة قال
 قال صلى الله عليه وسلم لا يكرهوا رأيي مع أمرهم وان رجلا ما كنت فاعل به قال كنت فاعل به ثم
 قال فأنتم يا عمر قال كنت أقول لعن الله ابا عبد الله قال فترزق ويحتمل أن التزول سبق بسبب هلال فلما
 جاء عومر لم يكن علم بما وقع له لاله صلى الله عليه وسلم بالحكم ولا قال في قصة هلال فترزق
 جبريل وفي قصة عومر قد أنزل الله فيك نبؤول بأن معناه ما أنزل في قصة هلال وهذا أجاب ابن
 الصباغ في الشامل ويؤيد قول أنس ان هلالاً أول من لاهن وخرج القرطبي الى تجويز نزول
 الآية ثم بين قال وهذه الاحتمالات وان بعدت أولى من تغليب الرواة الحفاظ وقد أنكر جماعة
 ذكر هلال بن أمية فعين لاهن كافي عبد الله بن أبي مسفرة أنهي المهلب فقال هو خطأ والصحيح أنه
 عومر قال القرطبي وسبقه الى نحوه الطبري وقال ابن العربي هو وهم من هشام بن حسان وعليه
 داود حديث ابن عباس وأنس بذلك وقال عياض في المشارق لم يقبله غيره وانما القصة لعومر
 الجعاني قال ولكن في المدونة في حديث الجعاني ذكر كسر بك وقال النووي في مبهاة اختلاف في
 الملاعن على ثلاثة أقوال عومر وهلال وعاصم قال الواحدي أظهرها عومر وكلام الجميع
 متعقب أما قول ابن أبي مسفرة فدعوى مجردة وكيف تجزم خطأ حديث ثابت في العيصين مع
 امكان الجميع ومأنس للطبري لم أجده فيه وأما قول ابن العربي وعياض فنقد به هشام بن حسان
 فردود فقد تابعه عباد بن منصور عند أبي داود والطبري وسمر بن حازم عن أيوب عند الطبري
 وأما جرح النووي كالأحاديث للترجيح فخرج لان الجمع الممكن أولى من الترجيح وقوله وقيل
 عاصم فيه نظران عاصم بلا عن قط وانما سأل عومر وقع من عاصم نظير ما وقع من سعد بن
 عباد أي من الاستشكال اه بعض اختصار وقال غيره تعقب حكاية النووي الخلاق بأن
 ملاعنة عومر وهلال ثبوتاً فكيف يختلف فيهما وانما يختلف فيه سبب نزول الآية في أيهما كان
 سبق وقوله في التذييل اتفقوا على أن الموجد زنايا شرك ممنوع أذله بوحد زنايا وانما هم
 اعتقدوا ذلك ولا ثبت عليه فصول العبارة اتفقوا على أن المربي به مشرباً وأما عياض عن
 ابن جرير الطبري ان قصته النعا كانت في شعبان سنة تسع من الهجرة وفي حديث سهل فوائد
 كثيرة غير ما ذكره من أن التهميد وأخرجه البخاري هنا عن ابن عمر وقيل في الطلاق عن
 عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى ثلاثتهم من مالك به وتابعه الا زاهي وفتح عند البخاري وابن
 جرير في العيصين ويونس عند مسلم الاربعه عن ابن شهاب نحوه (مالك عن نافع عن عبد الله بن
 عمر ان رجلاً هو عومر الجعاني (لا عن امرأته) زوجته خولة بنت قيس الجعانية (في زمن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتقل) بالقبول فماتت ففوقه ففاه ففاهم أي تباروني رواية
 وانتفي بآية بل الملام (من ولدها) وفي رواية ابن بكير فانتفي بالفاء فقال الطبري القاسمية أي
 الملاعبة كانت سبباً لانتفاء الرجل من ولدها أو لاختفاءها وتعبه الحافظ انه ان أراد انها سبب
 ثبوت الانتفاء فليس رواه أراد انها سبب وجود الانتفاء فليس كذلك فانه ان لم تعرض لثني الولد في
 الملاعبة لم يثبت (فقرو) بشد الزام (رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي المتلاعبين تنقيد
 لما أوجب الله من المداعة بينهما بنفس اللعان وبظاهرة عمل الحنفية ان مجرد اللعان لا يحصل به
 التفريق ولا بد من حكماء حكمه الجوهري على أن المراد الاقتصار على حكم الشرع بدليل
 قولهم في الرواية الأخرى لا دليل لثنيها قال مالك قال لا مال لك ان كنت صدقت عليها فهو بما
 استخلفت ابن فرجه وان كنت كذبت عليها فذلك أبعدها كافي العيصين من رواية سعد بن جبر

وبلغنا فيها استطعت * حدثنا

أحمد بن صالح ثنا ابن وهب
حدثني مالك بن ابن شهاب عن
عسرة بن عائشة رضي الله عنها
أخبرتني عن بيع النساء قالت ما من
رسول الله صلى الله عليه وسلم يد
أمر أن أفعل إلا أن يأخذ عليها فإذا
أخذ عليها فأعطته قال أذهبي فقد
يأبئك * حدثنا عبيد الله بن
عمر بن مبررة ثنا عبد الله بن
يزيد ثنا سعيد بن أبي أيوب
حدثني أبو يعقوب زهرة بن مبريد
عن جده عبد الله بن هاشم وكان
قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم
وذهبت به أمه فزيت بنت حميد
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقاتلته يارسول الله يا بهسه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم هو
صغير فصرع رأسه

«باب في أوزان العمال»

* حدثنا زيد بن أرقم أبو
طالب ثنا أبو صامع عن عبيد
الوارث بن سعيد عن حسين المعلم
عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال من
استعملناه على عمل ففرزناه ووفقا
فما أخذ بعد ذلك فهو غلول
* حدثنا أبو الوليد الطيالسي
ثنا ليث عن بكير بن عبد الله بن
الأميغ عن بسر بن سعيد عن ابن
السادق قال استعملني عمر على
الصدقة فلما فرغت أمرني بعمل
فقلت اغفلت الله قال خذنا
أعطيت فاني قد عملت على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فصلى * حدثنا موسى بن
مروان الرقي ثنا المعاني ثنا
الأوزاعي عن الحرب بن بريدة عن
جبير بن نصير عن المسعودي بن

عن ابن عمر ولهما ما يضاف من وجه آخر عن سعيد عنه فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني
الجليل وقال الله يعلم أن أحدا كاذب فهل منك كاذب فأي ثلاث مرات قال عباس ظاهره أنه
صلى الله عليه وسلم قال ذلك بعد الفراغ من اللعان ففيه عرض التوبة على المذنب ولو بطريق
الاجال وقال الداودي قاله قبل اللعان تحذيرا لهما (وألقى الولد بالمرأة) فترت منه ما فرض الله
لها ونفاه عن الرجل فلا توارث بينهما وزعم الدارقطني أن مالكا تفرد به هذه الزيادة وتعب بانها
زيادة حافظ غير منافية فوجب قبولها على أنها أقدمت من أوجه أخرى في حديث سهل وغيره
والحديث رواه البخاري هناعن يحيى بن بكير وفي الفرائض عن يحيى بن زعفران ومسلم عن يحيى
التميمي وسعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد ختمهم عن مالك به وأخرجه أصحاب السنن الأربعة
من طريق مالك وتابعه عبيد الله بن عمر عن نافع بن الحبحان وغيرهما بخبره وتابعه في شيء نافع
سعيد بن جبير عن ابن عمر عند الشخير وغيرهما بخبره (قال مالك قال الله تبارك وتعالى والذين
يرمون) يذفون (أزواجهم) بالزنا (ولم يكن لهم شهداء) يشهدون على تصديق قولهم (إلا
أنفسهم) بالرفع بدل من شهداء أو نعت على أن الاعمى غير (فشهادة أحدكم) مبتدأ (أربع
شهادات) نصب على المصدر (بأنه انملن الصادقين) فيأمره بمزوجه من الزنا (والخامسة أن
لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين) في ذلك وخبر المبتدأ أنه لعنة العذاب أي حد القذف وقرأ
الاخوان وحقق رفع أربع على أنه خبر فائدة كافي السمين (ويدرأ أي يدفع عنها العذاب)
أي حد الزنا أن لم تخلف (أن تشهد أربع شهادات بالله أنه انملن الكاذبين) فيأمرها ما به من الزنا
(والخامسة أن غضب الله عليها أن كان من الصادقين) في ذلك قال القرطبي في المفهم لفظ أشهد
في الآية والحديث بمعنى أحلف قال الشاعر

وأشهد عند الله أني أحبها * فهذا لها عندي فاعند لها

وهذا مذهب الجمهور أرى أن شهادات اللعان أيمان وقال أبو حنيفة هي شهادات حقيقة من
المتلاعنين على أنفسهم ما ينتهي على الخلاف هل يتلاعن الفاسقان والعبدان فعند الجمهور يصح
وعنده لا يصح وأما المقسم به فهو لفظ الله دون زيادة عليه لنص الآية والحديث وكذا
الخلاف هل يزيد الذي لا اله الا هو اه والقول بالاقصاوص مالك في المدونة بالزيادة قوله في
الموازية قال التميمي ومافي المدونة أحسن لأنه نص القرآن ولأن في البخاري أمرهما أن يتلاعنا
بما في القرآن (قال مالك السنة عندنا أن المتلاعنين لا يتناكحان أبدا) بل يتأبدان التحريم قال ابن
عبد البر أبدي به بعض أصحابنا فائدة وهي أن لا يجتمع ملعون مع غير ملعون لأن أحدهما
ملعون في الجلبة بخلاف ما إذا تزوجت المرأة غير الملاعن فإنه لا يفتق وعوض بأن لو كان كذلك
لا منتم عليه معا التزويج لأنه يفتق أن أحدهما ملعون وأوجب بان في هذه الصورة افتراق في
الجلبة (وان أ كذب نفسه) بعد الاتعان (جلدا الحد) للقذف (والحق به الولد) لتبوت النسب ولم
ترجع إليه أبدا إذا حرمة المؤبد باللعان لا ترفع بالتكذيب (وعلى هذا السنة عندنا التي لا شئ
فيها ولا اختلاف) وفي بعض طرق حديث سهل إشارة إليها (وإذا فارق الرجل امرأته فراقا بان
ليس له عليها فيه رجعة) عطف بيان لباننا (ثم أنكر جلها لأعضائها) كانت حاملا وكان حملها
يشبه أن يكون منه إذا ادعته (أي ادعت أنه منه) (مالم يأت دون ذلك من الزمان الذي يشك فيه
فلا يعرف أنه منه قال فهذا الأمر عندنا والذي مهمت) زاد في نسخة من أهل العلم (وإذا أقض
الرجل امرأته بعد أن يطلقها فلا تأوى حامل) حال كونه (بقر يحملها ثم رزعه أمهات تربي قبل
أن يفارقها جلدا الحد) لأنه قذف أجنبي (ولم يلاعنها) لأن شرطه أن يكون تزوجة (وان أنكر
جلها بعد أن يطلقها فلا تأوى لها) بالشرط الذي فارقوه (وهذا الذي مهمت) من العلماء (والعبد

شداد قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من كان لنا عاملا فليكتب زوجة قائم يكن له خادم فليكتب خادما قائم يكن له مسكن فليكتب مسكنا قال قال أبو بكر أكرهت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتخذ غرضك فهو قال أو سارق

(باب في هدايا العمال)

* حدثنا ابن السرح وابن أبي خلف لفظه قال ثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن أبي حنيفة الساعدي أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا من الأزد يقال له ابن الليثية قال ابن السرح ابن الليثية على الصدقة فجاء فقال هذا لكم وهذا أهدي لى فقالم النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال ما بال العامل نبعثه في شيء ويقول هذا لكم وهذا أهدي لى ألا جلس في بيت أمه أو أبيه فينظر أهدي له أم لا لا بأتى أحد منكم بشيء من ذلك إلا جاءه يوم القيامة إن كان عبدا فرعا أو بقرة فلها خوار أو شاة تبع ثم رفع يديه حتى رأينا عرقه ابطينه ثم قال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت

(باب في غايل الصدقة)

* حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن مطرف عن أبي الحكم عن أبي مسعود الأنصاري قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم ساعيا ثم قال انطلق بأب مسعود ولا الضنك يوم القيامة يحيى وعلى طهرتك بعير من ابل الصدقة له رعا قد غلته قال اذا لا أطلق قال اذا لا تركه

(باب فيما يلزم الامام من أمر الرعية)

بغزة الحرق فذقه ولما نه) اعموم قوله والذين يرمون أزواجهم اذ هو شامل للعبد (يخبرى يخبرى الحرق فملا عنه) بضم الميم قال في المغرب لعنه لعنا ولا عنه ملا عنه ولعنا ولا لعنا لعن بعضهم بعضا (غيره ليس على من قدف هو كقد) وانما عليه الادب كقدف الكفاية ان لم يبلعها (والامة المسلمة والحرة والنصرانية واليهودية) فلا عن الحرام المسلم اذا تزوج احداهن فأصابها وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه والذين يرمون أزواجهم فلم يخص حرة من أمة ولا مسلمة من كفاية (فهن من الاوزاج) لشعور الاثقلهن (وعلى هذا الامر عندنا) بالمدينة (والعبد اذا تزوج المرأة الحرة المسلمة أو الامة المسلمة أو الحرة النصرانية أو الامة يودية لا عنها) لان عموم الآية شامل له ولهن (قال مالك في الرجل يبلع امرأته فينزع) بكسر الزاي يرجع (ويكذب نفسه بعد عينا أو عيينين مالم) أى مدة كونه (يلتصق في الخامسة انه) بكسر الهمزة (اذا نزع) ورجع (قبل أن يلتصق جلد الخلد) لانه قد نزع (وليفرق بينهما) لان الفرقة مختصة بلعائها (وفى الرجل يطلق امرأته) فاذا مضت الثلاثة الاشهر قالت المرأة أنا حامل (منك) قال ان أنكر زوجها جلدنا لا عنها) لثنيه (وفى الامة المملوكه يلاعنها زوجها ثم يشرها انه لا يطؤها وان ملكها) الوار للعمال (وذلك ان السنة مضت ان المستلعين لا يتراجعان أبدا) وقد قال صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان أبدا (واذا لاعن الرجل زوجته قبل أن يدخل بها فليس لها الا نصف الصداق) وان كان العان فبخال لكن لما لم يملك الزوج واحتج انه اذا نكحها واسقاط حقها في نصف الصداق اتهم في ذلك وأنز نصفه او امرأه للقول بأنه طلاق

(ميراث وولد الملائنة)

(مالك انه بلغه ان عروة بن الزبير كان يقول في ولد الملائنة) بفتح العين وكسرها وهى التى وقع بها العاني بين زوجها (وولد الزنا انه اذا مات ورثته أمه حقها بالنصيب بدل من خبر ورثته) (في كتاب الله تعالى) الثلث أو السدس (و) وراث (اخوته لأمه حقوقهم) السدس للواحد والثلث للآخرين فصاعدا (وراث البقية موالى أمه ان كانت مولاة) أى معنقة (وان كانت عربية) أى حرة أصلية (ورثت حقها وورثت اخواتها لأمه حقوقهم) السدس (وكان ما بقى للمسلمين) يجعل في بيت مالهم (قال مالك وبلغني عن سليمان بن يسار مثل ذلك وعلى ذلك أدركت أهل العلم ببلدنا) وبه قال جمهور العلماء وكفر فقهاء الامصار وسبق قويا قول سهل بن سعيد ثم حوت السنة في ميراثها انما رثته ويرث منها ما فرض الله تعالى ولا يرد من ميراث مكحول ومن حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال جعل النبي صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملائنة لأمه ولورثتها من بعدها واخرج أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذى وصححه الحاكم عن واقره مرفوعا نحو المرأة ثلاثة موارث عتقها ولقطها وولدها الذى لا عنت فيه وفى اسناده عمر بن روية بضم الراء وسكون الواو وفردة مختلف فيه ووقفه أحمد وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن المنذر وهذه الترجمة ومدسوها بلطفه مرفى آخر القرائن لضعفها وعادها هنا جميعا لحكم العان

(طلاق البكر)

(مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن محمد بن عبد الرحمن بن قتياب) بلفظ ثنية ثوب القرمشى البعاصرى المدنى من قحات التاجين (عن محمد بن اياس بن البكير) بضم الموحدة وفتح الكاف البكرى المدنى تابعي ثقة وروى عن كره في العصابة (قال مالك يطلق رجل امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها ثم بدله أن ينكحها فجاءه يستقي فذبحت معه أسأل) زاذني رواية له (فأصل عبد الله بن عباس وأباه ريرة عن ذلك قال لا يرى أن تنكحها حتى تنكح زوجا غيره) لا يطلق الآية (قال فاما طلاقها) باها واحد فقال ابن عباس انك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل) زيادة على الواحدة يا باعنا

* حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي ثنا يحيى بن حمزة حدثني ابن أبي مريم القاسم بن عجمرة أخبرني أن أبا مريم الأزدي أخبره قال دخلت على معاوية فقال ما أتعجبنا بك يا أبا فلان وهي كلمة قولها العرب فقلت حدثنا سمعته أخبرني به سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ولّاه الله عز وجل شيئاً من أمر المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وقرهم احتجب الله عنهم ودون حاجته وخلته وقره قال فجعل رجلاً على خواجج الناس * حدثنا سلمة بن شبيب ثنا عبد الرزاق أنا معمر بن وهاب بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أولئك مني وما أتعكموه أنا أنا الأختان أضع حيث أمرت * حدثنا الفضلي ثنا محمد بن سلمة عن محمد بن إسحق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن مالك بن أوس ابن الخديث أن قال ذكر عمر بن الخطاب يوم ألقى فقال ما أنا بأحق بهذا النقي منكم وما أخدمنا بأحق به من أحد إلا أنا على منازلنا من كتاب الله عز وجل وقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل وقدمه والرجل وبلاده والرجل وعباله والرجل وحاجته (باب في قسم النبي)

* حدثنا هارون بن زيد بن أبي الزرقاة ثنا أبي ثنا هاشم بن سعد عن زيد بن أسلم أن عبد الله بن عمر دخل على معاوية فقال حاجتنا يا أبا عبد الرحمن فقال عطاء المحرورين فأمرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أول ما جاءه مني بدأ

الثلاث (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن بكير) بضم الموحدة وفتح الكاف (ابن عبد الله ابن الأشج) مولى لبي بن مخزوم المدني تزل مصر من الثقات مات سنة عشرين ومائة وقيل بعدها (عن النعمان بن أبي عياش) بفتح النون ومجهم (الانصاري) الزرقى أبي سلمة المدني ثقة (عن عطاء بن يسار) الهلالي المدني ثقة فاضل صاحب عبادة ومواعظ (أنه قال جابر بن سأل عبد الله بن عمرو ابن العاصي) العاصي ابن العاصي (عن رجل طلق امرأته لأنها قبل أن يعساها قال عطاء فقلت إنما طلق البكر واحدة فقال لي عبد الله بن عمرو بن العاصي إنما أنت قاص) بشدة الصاد المهملة صاحب قصص ومواعظ لا تعلم غوامض الفقه (الواحدة بينهما) تجعلها بائناً فلا يعدها لا يعقد جديد وصادق (والثلاث تحرهما حتى تنكح زوجها غيره) لا طلاق إلا بة (مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن عبد الله بن الأشج) بمجهم بفتح (أنه أخبره عن معاوية بن أبي عياش) بضم النون ومجهم (الانصاري) الزرقى (أنه كان جالساً مع عبد الله بن الزبير) العاصي ابن العاصي (وعاصم بن عمر) ابن الخطاب ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ومات سنة سبعين وقيل بعدها (قال نخاعهما) محمد بن أبياس بن البكير (الذي) فقال ان رجلاً من أهل البادية طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها فإذا تريان فقال عبد الله بن الزبير ان هذا الامر) بالنصب بدل من اسم الاشارة وروى ان هذا الامر باقر على الخبر دخلت عليه الامم وعلى الاول فالخبر (مالنا فيه قول فاذهب الى عبد الله ابن عباس وأبي هريرة فاني تركتهم ما عند عائشة فسلموها) بفتح السين واسكان اللام مخففاً فأسألهما (ثم أتناقأ خبرنا بجهما) لك لتعلمه (فذهب فأسألهما فقال ابن عباس لابي هريرة فاني فأسألهما برة فقد جاءتك معضلة) بكسر المعجمة أى شديدة (فقال أبو هريرة الواحدة تينها والثلاثة تحرهما حتى تنكح زوجها غيره وقال ابن عباس مثل ذلك) وسبق مثله عن ابن عمرو بن العاصي (قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا) بالمدينة (والثيب اذا ملكها الرجل فلم يدخل بها إنما تجرى مجرى البكر) اذا فارق بينهما والمدار على وقوع ذلك قبل الدخول (الواحدة تينها والثلاثة تحرهما حتى تنكح زوجها غيره) بشروطه

(طلاق المريض)

(مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف) الزهري المدني القاضي ابن أخي عبد الرحمن يلقب طلحة بالذي ثقة مكرمه تابعي مات سنة سبع وتسعين وهوا بن اثنتين وسبعين (قال) ابن شهاب (وكان) طلحة (أعلمهم بذلك) الخبر المذكور (وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف) كلاهما روى للزهري (ان عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته) تخاضع بضم الفوقية ثم مات (فمات فضاة مجمعة فراءت الاصمغ الكلبية العصابة أمه أنه أبي سلمة) (البته وهو مرض) ثم مات (فورثها عثمان بن عفان منه بعد انقضاء عدتها) قال الواقدي هي أول كلبية تنكحها قرشي ولم تلده غير أبي سلمة وروى بسند له من ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عبد الرحمن ابن أبي كلب وقال ان استجابوا لك فزوج ابنة ملككم أو سيدهم فليقدم دعاهم الى الاسلام فاستجابوا أو أقام من أقام منهم على اعطاء المرأة برة فزوج عبد الرحمن بن عوف تخاضع بنت الاصمغ ابن عمرو بن ثعلبة ملكهم ثم قدمها بالمدينة (مالك عن عبد الله بن الفضل) بن العباس بن ربيعة ابن الحرث بن عبد المطلب الهاشمي المدني تابعي صغير ثقة من رجال الجميع (عن الاصرج) عبد الرحمن بن هرم (ان عثمان بن عفان ورث نساء ابن مكل) بضم الميم وسكون الكاف وكسر الميم الثانية فلام اسمها عبد الله بن مكل بن عوف بن عبد الحرث بن زهرة بن كلاب ذكره الطبري وعمر بن شبة في الصحابة واستدرك ابن فضال وقال أكرمنا بأبي الرابطة مكان مكل غير مسمى ومجاهد بعضهم عبد الرحمن وهو وهم إنما عبد الرحمن ابنه وهو شيخ للزهري كافي الاصابة

بالحررين * حدثنا ابراهيم بن

موسى الرازى أنا عيسى ثنا

ابن أبي ذئب عن القاسم بن

عباس عن عبد الله بن نيار

عن عروة عن عائشة رضى الله

عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم

أتى بطنيسة فتمارخز قسمها لليرة

والامة قالت عائشة كان أبي

رضى الله عنه يقسم الحر والعبد

* حدثنا سعيد بن منصور ثنا

عبد الله بن المبارك وثنا ابن

المصنف قال ثنا أبو المغيرة جميعا

عن صفوان بن عمرو عن عبد

الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه

عن عوف بن مالك أن رسول الله

أتى قسمه في يومه فأعطى الإثمل

حظين وأعطى العزب حظا زاد ابن

المصنف فديعنا ركنت أدعى قبل

عمار فسدعت فأعطى حظين

وكان لى أهل ثم دعى بعدى

عمار بن ياسر فأعطى حظا واحدا

((باب في أرواق الذرية))

* حدثنا محمد بن كبير أنا سفيان

عن جعفر عن أبيه عن جابر بن

عبد الله قال كان رسول الله صلى

الله عليه وسلم يقول أنا أولى

بالمؤمنين من أنفسهم من ترك مالا

فلا هدم ومن ترك ديناً أو ضياعاً

فألى وعلى * حدثنا حفص بن

عمر ثنا شعبة عن عدي بن

ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة

قال قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم من ترك مالا فلو رثته ومن ترك

كلاماً فإلينا * حدثنا أحمد بن حنبل

ثنا عبد الزان عن معمر عن

الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن

عبد الله عن النبي صلى الله عليه

وسلم كان يقول أنا أولى بكل

ونسأوه كن ثلاثاً كإرواء عبد الرزاق (وكان طلقهن وهو مرض) ثم مكث بعد طلاقه سنتين
فورثهن عثمان بعد انقضاء العدة كإرواء أباض عبد الرزاق فلم يمنعهن طلاقه الميراث لوقوعه في
المرض فقضى بذلك عثمان ولم ينكره أحد عليه (مالك أنه سمع ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول
بلغني أن امرأ عبد الرحمن بن عوف) تماضر الكلبية (سأته أن يطلقها فقال إذا حضت ثم
ظهرت فأذني) بذال معجبة والمداعيني (فلم تخص حتى مرض عبد الرحمن بن عوف فلما
ظهرت أذنته) بعد الألف أعلمته ذلك رسول بعثته إليه (فطلقها البتة) ثلاثاً أو طلاقاً لم يكن
بقي له عليها من الطلاق غيرها) ثنا الراوى (وعبد الرحمن يومئذ مرض فورثها عثمان بن عفان
منه بعد انقضاء عدتها) لاتصال مرضه الذى طلق فيه بموته وهذا البلاغ أخرجه نحوه أبو سعد
عن يزيد بن هرون عن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم عن أبيه عن جده قال كان في تماضر سو خلق
وكانت على طليقتين فلما مرض عبد الرحمن جرى بينه وبينها شيء فقال والله لئن سألتني الطلاق
لاطلقنك فقامت والله لا سألتني فقال أملاً فأعطيني إذا حضت وظهرت إذا فلبا حضت وظهرت
أرسلت إليه فغله فمرسولها بعض أهلها فقال أين ذهب قال أرسلتني تماضر الى عبد الرحمن
أعلمه أنها قد حضت ثم ظهرت فقال أوجع البها فقل لها لا تغلى فوالله ما كان ليرد قسمه فقالت
والله وأنا لا أرد قسمي فأعلمه فطلقها وعنده من محمد بن مصعب عن الأوزاعي عن الزهري عن
طلحة بن عبد الله أن عثمان ووث تماضر من عبد الرحمن وكان طلقها في مرضه وطلقة وكانت
أثر طلاقها وعن أيوب عن نافع وسعد بن ابراهيم أنه طلقها ثلاثاً فورثها عثمان منه بعد انقضاء
العدة وأخرج ابن سعد عنها أنها تزوجت بعد موت عبد الرحمن الزبير بن العوام فأقام عندها سبعة
ثم لم يلبث أن طلقها فكانت تقول للنساء أتزوجت أحداً كن فلا يغرنك السبع بعد ما صنع في
الزبير (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن محمد بن يحيى بن حبان) يفضح المهمل والموحدة
الثقبية الانصاري المدنى الثقة الفقيه (قال كانت عند جدى حبان) بن منقذ بذال معجبة
الانصاري المازنى الصحابي (امرأتان هاشمية وانصارية فطلق الانصارية وهى مرضع فوث
بها سنة ثم هلك) مات (ولم تخص) لأجل الرضاع (فقال أنا أوثمه لم أحض فاختصما) أى هى
والهاشمية (الى عثمان بن عفان فقضى لها بالميراث فلامت الهاشمية عثمان فقال هذا عمل ابن
عمل هو أثار علينا هذا معنى) يابن عمار (على بن أبي طالب) قال ذلك تطيباً لخالطه قال أبو عمر
ذكر مالك هذا الاثر هنا ولا دخل له في الباب وانما موضعه في جامع الطلاق (مالك أنه سمع ابن
شهاب يقول إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً وهو مرض فنها رثته) لقضاء عثمان به (قال مالك وان
طلقها وهو مرض قبل أن يدخل بها فلا ينفق الصدق) كفى القرآن (ولها الميراث ولا عدة
عليها) كما قال الله تعالى (وان دخل بها ثم طلقها فلا مهر لكره) لتكده بال دخول (والميراث والكره
والثبتي هذا عندنا سواء) إذا لفرق

((مباح في منعة الطلاق))

(مالك أنه بلغه أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته) هى تماضر (فتبع بوليدة) أمة سوداء
أخرج ابن سعد عن ابن جبر عن محمد بن اسحق عن سعد بن ابراهيم عن أبيه عن أم كلثوم جدته قالت
لما طلق عبد الرحمن امرأته الكلبية تماضر متعها بجان به سوداء وزادني رواية كفى الاستدكار
فتمت ما فوث دينارا (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول لكل مطلقه منته) جبرالما
نأها من كسر المطلق (الاتى تطلق وقد فرض لها صدق ولم غس) هى أى لم يطأها زوجها
(غسبها) كاذبها (تصفى ما فرض لها) لأنها يحصل لها كبير كسر وبضعها باقى (مالك عن
ابن شهاب أنه قال لكل مطلقه منته) لقوله تعالى حق على المتقين حق على المحسنين (قال مالك

مؤمن من نفسه فأجابوا له مات
وترك دنيا قال ومن ترك مالا
فلورثته

«باب متى يفرض للرجل

في المقاتلة»

حدثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى
عن عبد الله بن أبي نافع عن ابن عمر
أن النبي صلى الله عليه وسلم عرضه
يوم أحد وهو ابن أربع عشرة
فلم يجزه وعرضه يوم الخندق وهو
ابن خمس عشرة فأجازه
«باب في كراهة الإقراض في

آخر الزمان»

* حدثنا أحمد بن أبي الخوارى
ثنا سليمان بن مطير شيخ من أهل
وادي القرى قال حدثني أبي مطير أنه
خرج حاجا حتى إذا كان بالسويداء
إذا أنا برجل فدعاه كأنه يطلب
دراهما وحضضا فقال أخبرني من
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
في حجة الوداع وهو يعظ الناس
وبأمرهم وبها هم فقال يا أيها
الناس خذوا العطايا ما كان عطاء
فإذا تجاوزت قرش على المالك
وكان على دين أحدكم فددوه
* حدثنا هشام بن عمار ثنا سليم
ابن مطير من أهل وادي القرى
عن أبيه أنه حدثه قال سمعت رجلا
يقول سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم في حجة الوداع فأمر
الناس ونهاهم ثم قال اللهم هل
بلغت قالوا اللهم نعم ثم قال إذا
تجاضعت قرش المالك فما بينهم
وعاد العطاء أو كان رشاقدهوه
فقبل من هذا قالوا هذا ذوالزوائد
صاحب رسول الله صلى الله عليه

وسلم

«باب في تدوين العطاء»

* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا

و بلغني عن القاسم بن محمد مثل ذلك الذي قاله ابن شهاب (وليس للمتعة عندنا حد معروف
في قلبها ولا كثيرا بل كما قال الله على الموسع قدره وعلى المقتر قدره

«ما جاء في طلاق العبد»

(مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وخفة النون عبد الله بن ذكوان (عن سليمان بن يسار)
بفتحيه ومهمله خفيفة الفقيه (ان نفعيا) بضم النون وفتح القاء مصغر (مكاتبنا كان لام سلمة)
هند بنت أبي أمية (زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأبعد لها) شذلا راوي ويأتي في رواية ابن
المسيب ومحمد بن إبراهيم الجرم بأنه مكاتب (كانت تحتها امرأة حرة فطلقها اتقنين ثم أراد أن
يراجعها) فظانها أنه كالحر (فأمره أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتي عثمان بن عفان) أمير
المؤمنين (فيسأله عن ذلك فلقبه عند الدرج) بفتح الدال والراء ويومج موضع بالمدينة (أخذنا يزيد
ابن ثابت فساألهما فابندراه جميعا فقالا حرمت) بفتح ضم (عليك حرمت عليك) مرتين بالثاء كيد
حتى تنسك زوجا غيرك (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب) بفتح السين وكسرها (ان نفعيا
مكاتبنا كان لام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم طلق امرأته فطلقته فاستفتى عثمان بن
عفان فقال حرمت عليك) قبل زوج (مالك عن عبد ربه بن سعيد) بن قيس الانصاري أخى يحيى
(عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي) تيم قرش المدني (ان نفعيا مكاتبنا كان لام سلمة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم استفتى يزيد بن ثابت فقال اني طلقت امرأته فطلقته فاستفتى يزيد بن ثابت
حرمت عليك) حتى تنسك زوجا غيرك (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول اذا طلق العبد
امرأته فطلقته قد حرمت عليه حتى تنسك زوجا غيره) ثم يطلقها وتعتد (حرة كانت أو أمة) لان
المنظور اليه في الطلاق الزوج (وعدة الحرة ثلاث حيض وعدة الامه حيضتان) وان كان زوجها
حرا لان العبرة في العدة المرأة (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول من أدن لعبد أن
يتكلم) يتزوج (فالطلاق بيد العبد ليس بيد غيره) ولو سببه (من طلاق شئ) لان الله جعله الزوج
المسلم المكلف (فاما ان يأخذ الرجل أمة غلامه أو أمة وليدته) جاريته (فلا جناح) لا اثم
(عليه) لان له ان تزاع مال رقيقه

«نفقة الامه اذا طلقت وهي حامل»

(مالك ليس على حرة ولا على عبد طلاقا لمكة) طلاقا بانثا (ولا على عبد طلاقا بانثا) أي
بانثا بالثلاث وبالخلع (نفقة وان كانت حاملا) لان اتفاق العبد على ولده اطلاقا لمال السيد فيما
لا يعود على سيده منه منفعة ولان ولدا الامه رقيق السيد هو وليس على الحر أن ينفق على مالك
غيره ولا ينقض بالنفقة على الزوجة الامه لانها في مقابلة الاستمتاع فهي من باب المعاوضات فان
قبيل هنما موجبان الاوثة والمالك فخر اخص أحدهما بذلك دون الآخر واجب بأن من القواعد
الاخذ بأقوى الموجبين واسقاط ما عاده ولا شأنان موجب المالك أقوى لان السيد يتصرف فيه
مالا يتصرف الاب من تزويج مال وحوز ميراث وأخذ نفقة جراح وهفوعها ولا تكلم للاب
معه حرا أو عبدا له وأغيره ومحل عدم النفقة (ان لم يكن له) أي زوج الامه حرا أو عبدا وزوج
الحرة العبد (عليها رجعة) فقبيل النفقة لان الرجعية في حكم الزوجية (وليس على حر أن يسترضع
لابنه وهو عبد قوم آخرين) بل رضاعه عليهم لانه مملوكم (ولا على عبد أن ينفق من ماله على من
لا يملك سيده) لانه اطلاقا لماله بلا فائدة (الا باذن سيده) فيعوز

«عدة التي تفقد زوجها»

(مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قال أيما امرأة فقدت) بفتح
القاف ومضارعه بكسرها (زوجها فلن تدركين هو فاتها تنتظر أربع سنين) من الجهر عن

ابراهيم يعني ابن سفيان ثنا ابن
 شهاب عن عبد الله بن كعب بن
 مالك الانصاري ان جشاسم
 الانصار كانوا بأرض فارس مع
 أميرهم وكان عمر يعقب الجيوش
 في كل عام فتغل عنهم عمر فلما
 الاجل قتل أهل ذلك الثغر فاشد
 عليهم وتواعدهم وهم أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقالوا يا عمر انك غفلت عنا وترك
 قينا الذي أمر به رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من عقاب بعض
 العرب بعضا * حدثنا محمد بن
 خالد ثنا محمد بن عاقل ثنا
 الوليد ثنا عيسى بن يونس
 حدثني فيما حدثه ابن لهدي بن
 عدى الكندي ان عمر بن عبد
 العزيز كتب ان من سأل عن
 مواضع التي فهو ما حكم فيه عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه فقرأه
 المؤمنون عدلا موقفا أقول
 التي صلى الله عليه وسلم جعل الله
 الحق على لسان عمر وقوله فرض
 الاعطيه وعقد لاهل الاديان
 ذمة بما فرض عليهم من الجزية
 لم يضر فيها خمس ولا مفسم
 * حدثنا أحمد بن يونس ثنا
 زهير بن محمد بن عاصم عن
 مكحول عن غضيف بن الحارث
 عن أبي ذر قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول ان الله
 وضع الحق على لسان عمر به
 (باب في صفات رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من الاموال)
 * حدثنا الحسن بن علي ومحمد
 بن يحيى بن فارس المعنى قال ثنا
 بشر بن عمر الزهراني حدثني مالك
 ابن أنس عن ابن شهاب عن مالك
 ابن أنس بن الحذائي قال أرسل

خبره لانه غاية أمد الحمل ولانها المدة التي تبلغها المكاتبه في بلاد الاسلام سير ووجعا وضعف
 الاول يقول مالك لو قامت عشرين سنة ثم رقت سبأ نفلها الاجل وبانها اذا كانت صغيرة أو
 آيسة أو الزوج صغير انضرب الاربع ولا حل هنا والثاني يقول مالك أيضا تستألف الاربع من
 بعد الياس وانها من يوم الرق والزوج المكشوف بعد سنة انتظرت تمام الاربع ولو كانت العلة
 كونها أمد المكشوف لم تنتظر تمامها وقيل لانه لا الاابع واستقصى (ثم تمتد أربعة أشهر
 وعشرا) سواء كان بنى بها أم لا (ثم تحمل) للزوج وروى نحوه عن عثمان بن عيسى وأجع العصابة
 عليه ولم يعلم لهم مخاف في عصرهم وعليه جماعة من التابعين (قال مالك وان تزوجت بعد انقضاء
 عدتها فدخل بها زوجها أو لم يدخل بها فلا دليل لزوجها الاول لها) اذا جاء وأثبتت حتى لان
 الحاكم أباح للمرأة الزواج مع امكان حياته فلم يكشف الغيب أكثر مما كان يظن (قال وذلك
 الامر عندنا) قاله القديس جده شيئا ثم رجع مالك عن هذا قبل موته بعام وقال لا يقبها على الاول
 الادخول الثاني غير عام بحياته كذا قال الوليد وأخذ به ابن القاسم وأشبه قال في الكافي وهو
 الاصح من طريق الاثر لانها مسألة قلد نافه عمر وليس مسألة تظن (وان أدركها زوجها قبل أن
 تتزوج فهو أحق بها) بل تزاع وأولى أن أدركها في العدة (وأدركت الناس) العلماء ينكرون
 الذي قال) أي تقول (بعض الناس على عمر بن الخطاب انه قال بخير زوجها الاول اذا جاء فوجدها
 تزوجت في) أخذ صداقا أو في امره) فانه لا وجه لتبصره (قال مالك) بلغني أن عمر بن الخطاب
 قال في المرأة (طلقت زوجها وتاب عنها ثم راجعها فلا تبلغها رجعتها وقد بلغها طلاقه اباهما
 فتزوجت) بكسر الهمزة مع قول عمر (ان دخل بها زوجها الا تهر) بكسر الخاء أي الثاني (أولم
 يدخل فلا دليل لزوجها الاول الذي كان طلقها لها) بل نفوت بجهد عقد الثاني (قال مالك وهذا
 أحب ما سمعت في هذا وفي المقفود) أن يجرد العقد ففوت وهذا مذهب في الموطأ ومذهبه في
 المنزلة انها انما نفوت بدخول الثاني فيصالحا لبقده وهو المشهور في المذهب ورأى المعنى انها
 لا نفوت بدخول وفرض بينها وبين امرأه المفقود بانه لم يكن في هذه امر ولا قضية من حاكم
 بخلاف امرأه المقفود

(ما جاء في الاقراومة الطلاق وطلاق الحائض)

(مالك عن نافع ابن عبد الله بن عمر) كذا في رواية يحيى وظاهرها الاوسال اذا نفه لم يدرك ذلك
 وليس عمر اذ فقد رواه غيره في الموطأ كيعبي النيسابوري وامعيل وغيرهما مالك عن نافع عن ابن
 عمر انه (طلق امرأته) هي آمنه بعد الهمزة وكسر الميم فتغفار بكسر الميم وتخفيف الفاء
 وبالراء كما ضبطه ابن نقطة وعزاه لابن سعد وكرهه وحده كذلك ضبط الحافظ أي الفضل بن ناصر
 أو ثبت عمار بن بقر العين المهمة والميم المشددة قال الحافظ والاول أولى وفي مستدرك أحمد امهما التواتر
 فيمكن ان امهما آمنه ولقبها التواضعية (وهي حائض) جلة حالية زاد الباق عن نافع عن ابن
 عمر تطليقة واحدة أخرجه مسلم وقال جود الباق في قوله تطليقة واحدة قال عياض يعني أنه حفظ
 وأنشأ ما لم يقنه غيره ممن لم يقصر كم الطلاق ومن غلط وهو وقال طلقها ثلاثا (على عهد النبي
 صلى الله عليه وسلم فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك) عن حكم طلاق
 ابنه على هذه الصفة زاد الشيعان من روايتهم عن أبيه فتغظ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 ابن العربي يحتمل ان سؤال عمر لان التنازل لم تكن وقت فسأل لعلم الحكم ويحتمل انه عليه
 من قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وقوله تعالى يبرأ من انفسهن ثلاثة قروء والحيف ليس بقرء
 فتشتر الى بيان الحكم فيه ويحتمل ان يكون مع النبي والوسط اقواها (فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم) لعمر (مره) أسله أمره به من بين الاولى الوصل مضومة تبعها العين مثل افعل

الى محمد بن تعالى النهار فحتمه
فوجدته جالساً على سرير مرفضاً
الى رماله فقال حين دخلت عليه
يا مال الله قد دفأ أهل آيات من
قومك وقد أمرت فيهم بشئ فأقسم
فيهم قلت وأمرت فيهم بذلك
فقال خذ خذ فإمرافاً قال يا أمير
المؤمنين هل لك في عثمان بن
عفان وعبد الرحمن بن عوف
والزبير بن العوام وسعد بن أبي
وقاص قال نعم فاذن لهم فدخلوا ثم
جاءهم فقال يا أمير المؤمنين هل
لَكَ في العباس وعلى قال نعم فاذن
لهم فدخلوا فقال العباس يا أمير
المؤمنين أقض بيني وبين هذا يعني
علياً فقال بعضهم أجل يا أمير
المؤمنين أقض بينهما وأرحهما قال
مالك ابن أوس خيل إلى أنهما قدما
أولئك النفر ذلك فقال محررجه
الله أنشدنا ثم أقبل على أولئك
الرهط فقال أنشدكم بالله الذي إذا ذه
تقوم السماء والأرض هل تعلمون
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا نورث ما تركنا صدقة قالوا نعم
ثم أقبل على علي والعباس رضي
الله عنهما فقال أنشدكم بالله الذي
إذا ذه تقوم السماء والأرض هل
تعلمون أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا نورث ما تركنا
صدقة فقالوا نعم قال فإن الله خص
وسوله صلى الله عليه وسلم
بخاصة لم يخص بها أحداً من
الناس فقال الله وما أنا الله على
وسوله منهم فما أوجفت عليه من
خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط
وسله على من يشاء والله على كل شئ
قدير فكان الله أفاء على رسوله بنى
التفسير قوله ما سائر بها عليكم
ولا أخذنا دونهكم فكان رسول

والثانية فاء الكلمة ساكنة تبدل تخفيفاً من جنس حركة ساكنة فهاهنا يقال أو امر فاذا وصل الفعل
بما قبله زالت همزة الوصل وسكنت الهمزة الأصلية كقوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة لكن
استعملتها العرب بلا همزة فقالوا امر لكثرة الدور لا هم حذفوا أو الهمزة الثانية تخفيفاً ثم حذفوا
همزة الوصل استغناء عنها لتعرك ما بعدها أي مر ابتك عبد الله (فليراجعها) والامر للوجوب عند
مالك وجاعة وصحة صاحب الهداية من الحنفية والتدب عند الأئمة الثلاثة ولا جاعة لهم في أنه
انما أمره بالرجعة أوه وليس له أن يضع الشرح لانه أمره بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وهو مبلغ
عنه وأما استدلالهم بقوله تعالى فامسكوهن بمعروف وغيرهما من الآيات المقتضية للتخيير بين
الامساك بالرجعة أو الفراق بتركها فيجمع بينهما وبين الحديث بحمل الامر فيه على السند جعاً
بينهما فليس يناهض إذا الأصل في الامر الوجوب فيحمل عليه ويخص عموم الآيات بمن يطلق في
الحيض (ثم عسكها) أي يدعى امساكها والافالرجعة امساك وفي رواية يحيى التميمي ثم ليرت كها
ولا يستعمل ثم عسكها باعادة اللام مكسورة ويجوز تسكينها كقراءة ثم ليقضوا فتشبهوا بالكسر على
الأصل في لام الامر فرقاً بينهما وبين لام التأكيذ والسكون للتخفيف اجراء للمنفصل مجرى المنصل
وفي رواية لم تدل عليها (حتى تظهر ثم تحيض) حيضة أخرى (ثم تظهر ثم إن شاء أمسك بعد) أي بعد
الطهر من الحيض الثاني (وان شاء طلق) وفي رواية لا يمسك طلقها (قبل أن عس) ولا يمسك عسها
أي يجامعها فيكرهه في طهر مس فيه للتبليس إذا ليدري أحلت فتعسك بالوضع أو لا فلا اقرا وقد
نظر الرجل فيندم على الفراق وقد ذهب بعض الناس إلى جبره على الرجعة كما يطلق في الحيض فإن
قبيل لم أمره أن يؤخر الطلاق إلى الطهر الثاني أحجب بان حيض الطلاق والطهر التالي له عزلة قرة
واحد فلو طلق فيه لصار وقوع طلقين في قرة واحدة وليس ذلك بطلاق السنة وإنه عاقبه بتأخير الطلاق
تغليظاً عليه جزاء مجافته من الحرام وهو الطلاق في الحيض وهذا معترض بان عمر لم يعلم بالتعريم
ولم يتحققه وحاشاه من ذلك فلا وجه لعقوبته قاله المازري وأحجب بان تغليظه صلى الله عليه وسلم
دون أن يعذره بيقضي أن ذلك في الطهر ولا يكاد يقضي على أحد بان عمر وإن لم يعتمد فوط بترك
السؤال قبل الفعل مع عكسه منه فعوقب على تركه السؤال وليكون ذلك زجر القبره بعده وقبل
انما أمره بالتأخير لثلاث نصير الرجعة لمجرد غرض الطلاق لو طلق في أول الطهر الأول يختلف الطهر
الثاني وكان ينهى عن التكاح لمجرد الطلاق ينهى عن الرجعة له واعترض بأنه يلزم أن لا يطلق أحد
قبل الدخول لانه يصير كن تكح للطلاق لا للتكاح وقيل ليطول مقامه معها والظن بان عمر انه
لا يمنعها حقها في الوط فلعده إذا وطئ طيب نفسه وعسكها فيكون ذلك حرصاً على دفع الطلاق
وحضائها فقاء الزوجية حكى ذلك المازري أيضاً قال ابن عبد البر ورواه يونس بن جبيرة وأنس بن
سبرين وسالم عن ابن عمر بلطف حتى تظهر من الحيضة التي طلقها فيها ثم إن شاء أمسكها لم يقولوا
ثم تحيض ثم تظهر كقَالَ نافع نعم رواية الزهري عن سالم مواقف رواية نافع كاتبه عليه أبو داود
وزيادة الثقة مقبولة خصوصاً إذا كان حافظاً ولفظ رواية الزهري عن سالم عن أبيه في العجيين
مره فليراجعها حتى تحيض حيضة مستقبلية سوى حيضتها التي طلقها فيها فإن بداله أن يطلقها
فليطلقها طاهر من حيضتها قبل أن عسها (فذلك العدة التي أمر الله) أي أدت (أن يطلق لها
النساء) في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وفي رواية لمسلم قال ابن عمر وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم
يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن قال عياض أي في استقبال عدتهن وهذه
قراءة ابن عمر وابن عباس وفي قراءة ابن مسعود قبل طهورهن قال القشيري وغيره وهذه القراءة
على التفسير لا على التلاوة وهي تضمن المراد بالاقراء الاظهار إذا لم يستقبل في الحيض عدة عند
الجموع ولا يجتزى بها عند أحد من الطائفتين في أدنى رواية سالم في الصحيح وكان عبد الله طلقها

أطلقه فواحدة غيب من طلاقها وراجعها عبد الله كما أمره صلى الله عليه وسلم وفيه أن الطلاق يقع في الحيض والآن يمكن للأمر بالمراجعة قائدة قال الباكي إذا المراجعة لا تستعمل غالباً إلا بعد طلاق بعينه فهو حجة على من لا يعتد بخلافهم وهم هشام بن الحكم وابن عيسى وداود في قولهم لا يقع الطلاق على الحائض وفي بعض طرق الحديث غيب من طلاقها والذي حسب جيلنا الذي صلى الله عليه وسلم لأنه شورى المستور أو في فيها فمعاملان بعد ما بن عمر طلقه من غير أمره صلى الله عليه وسلم ومن جهة القياس أن الزام الطلاق تغليظ ومنعه تخفيف لأنه لا يلزم الصبي ولا المجنون ولا التامع ويلزم السكران لأنه خاص فإذا ألزم من أوقعه على الوجه المأمور به كان الزامه لمن أوقعه على الوجه المنعز أي حرى وقال أبو عمر جمهور العلماء أن الطلاق في الحيض واقع وإن كرهه جميعهم ولا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والجهل الذين يرون الطلاق لغیر السنة لا يقع وروى ذلك من بعض التابعين وهو شذوذ ولم يعرج عليه أحد من العلماء وقد سئل ابن عمر بعد تلك الطلقة قال نعم وروى ذلك عنه من طرق وفي بعضها قال فقه أو أبت أن عجز واستعصى أي عجز عن فرض آخر فلم يأت به إذا كان بعدد وكان إذا سئل يقول أن طلق امرأتك وهي حائض مرة أو مرتين فإن الله أمر أن تراجعها وإن طلقته ثلاثاً فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجاً غيره فلو كان غير لازم لزمه ثلاثاً كان أو واحدة ومن جهة النظر أن الطلاق ليس من القرب كالصلاة فلا تقع إلا على سبيلها وانما هو زوال عصمة فإن أوقعه على غيبه أو ثم ولزمه ومحال أن يلزم المطيع المتبع السنة طلاقه ولا يلزم العاصي فيكون أحسن حالا من المطيع وقد قال تعالى ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه أي عصي وبه يوافق أمر أنه وكذلك المطلق في الحيض وقال النووي أجمعت الأمة على تحريم طلاق الحائض المائل بغير رضاها فإن طلقها ثم وقع وشذوذ بعض أهل الظاهر فقال لا يقع لأنه لم يؤذن فيه فأنشبه طلاق الأجنبية والصواب الأول وبه قال العلماء كافة لا أمره عليه السلام بالمراجعة قالوا لم يقع لم تكن رجعة وزعم أن المراد الرجعة القوية وهي الرذالي حالها الأول غلط لأن الحل على الحقيقة الشرعية مقدم على القوية كما هو روي في الأصول ولأن ابن عمر صرح بأنه حسبها عليه طلقة اه وقد روي الدارقطني قال عمر يا رسول الله أفيمنسب بتلك الطلقة قال نعم فهذا في موضع النزاع فيصير المصير إليه وعافى مسلم عن أبي الزبير عن ابن عمر فقال صلى الله عليه وسلم لم يراجعها فرددنا وقال إذا طهرت فليطلق أو عسل وزاد النسائي وأبو داود وفيه ولم يراجعها له أو داود فقال روى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة وأحاديثهم كلهم على خلاف فقال أبو الزبير وقال ابن عبيد البر لم يقلها غير أبي الزبير ليس بحجة فيما نالقه فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه وقال الخطابي لم يروها أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا وقال الشافعي نافع أثبت من أبي الزبير والآن أولى أن يؤخذ به إذا تخلفا وقد وافقنا غيره من أهل التثبت وجعل قوله لم يراجعها شيئاً على أنه لم يعد شيئاً صواباً فهو كقول الرجل إذا أخطأ في فعله أو في جوابه لم يصنع شيئاً أي شيئاً صواباً وقال الخطابي لم يراجعها شيئاً صواباً مع المراجعة وقد تابعه أبو الزبير وعبد الله ابن مالك عن ابن عمر أنه طلق امرأتها وهي حائض فقال صلى الله عليه وسلم ليس ذلك بشيء رواه سعيد بن منصور وهو قابل للتأويل وهو أولى من تغليظ بعض التفات قال ابن دقيق العيد ويتعلق بالحديث مسئلة أصولية وهي أن الأمر بالمرء بالشيء هل هو أمر بذلك الشيء أم لأفائه صلى الله عليه وسلم قال لعمر مرة فأمره بأمره وأطال في فتح الباري الكلام في هذه المسئلة والحاصل أن الخطأ إذا توجه لمكلف أن يأمر مكلفاً آخر بفعل شيء فالمكلف الأول مبلغ محض والثاني مأور من قبل الشرع كإفناء أو قبحه من الشارع أن يأمر غيره مكلفاً بتحدثه مروا أولادكم بالصلاة ليسع لم يكن الأمر بالشيء أم بالشيء إلا أن الأول لا غير مكلفين فلا يخفى عليهم

الله صلى الله عليه وسلم بأخذ منها نفقة سنة أو نفقة أهله سنة ويجعل ما بقي أسوة المال ثم أقبل على أولئك الرهط فقال أنشدكم بالله الذي بانه تقوم السماء والأرض هل تعلمون ذلك قالوا نعم ثم أقبل على العباس وعلى رضى الله عنهما فقال أنشدكم بالله الذي بانه تقوم السماء والأرض هل تعلمان ذلك قالوا نعم فلما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو بكر أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت أنت وهذا إلى أبي بكر فطلب أنت ميراثك من ابن أخيك وبطل هذا ميراث امرأته من أبيها فقال أبو بكر وجه الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فورث ما ترك كاصدقة والله يعلم أنه لصادق بار راشد تابع الحق قولها أبو بكر فلما توفى قلت أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم وولي أبي بكر فقلت ما شاء الله أن إليها فقلت أنت وهذا أو أنتما جميع وأمر كل واحد فصدقتهما فقلت أن شئتما أن أدفعها إليكم على أن عليكم عهد الله أن تلباهما بالذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلباهما فأخذت ما هما مني على ذلك ثم جئتني لأقضى يشكك بغير ذلك والله لا أقضى يشكك بغير ذلك حتى تقوم الساعة فان عجزت عما عناه فرداها لي * حدثنا محمد ابن عبيد ثنا محمد بن زور عن معمر بن الزهري عن مالك بن أوس من هذه القصة قال وهما يعني عليا والعباس رضى الله عنهما يختصمان فيما أنا الله على رسوله من أموال بني النضير قال أبو داود أو أدان لا يوقع عليه اسم قسم

حدثنا عثمان بن أبي شيبة
وأحمد بن عبد المعنى أن سفيان
ابن عيينة أخبرهم عن عمرو بن دينار
عن الزهري عن مالك بن أنس بن
الحديث عن عمر قال كانت أموال
بني النضير مما آفأ الله على رسوله
مما لم يوجب المسلمون عليه خيل
ولا ركاب كانت لرسول الله صلى الله
عليه وسلم خالصا ينفق على أهل
بيته قال ابن عبدة ينفق على أهله
قوت سنة فما بقي جعل في الكراع
وعدة في سيبل الله عز وجل قال
ابن عبدة في الكراع والسلاح
* حدثنا مسدد ثنا اسمعيل بن
ابراهيم أنا أبو ب عن الزهري
قال قال عمرو ما آفأ الله على رسوله
منهم فما أوقفتم عليه من خيل
والركاب قال الزهري قال عمر هذه
لرسول الله صلى الله عليه وسلم
خاصة قرى عربية فذلك وكذا
وكذا ما آفأ الله على رسوله من
أهل القرى فله وللرسول ولذي
القربى واليتامى والمساكين وابن
السبل وللفقراء الذين أخرجوا
من ديارهم ومالهم والذين
نبؤوا الدار والايام من قبلهم
والذين جازوا من بعدهم فاستوعبت
هذه الآية الناس فلم يبق أحد
من المسلمين الا له فيها حق قال
أبوب أوقال حظ البعض من
تلك من أوقاكم * حدثنا
هشام بن عمار ثنا حاتم بن اسمعيل
ح وثنا سليمان بن داود المهرري
أنا ابن وهب أخبرني عبد العزيز
ابن محمد ح وثنا نصر بن علي
ثنا صفوان بن يحيى وهذا لفظ
حديثه كله من أسامة بن زيد
عن الزهري عن مالك بن أنس بن
الحديث قال كان فيها الخبز يجر

الوجوب وان توجه الخطاب من غير الشارع بأمر من له عليه الأمر أي بأمر من لأمر الأول
عليه لم يكن الأمر بالشيء أمر بالشيء أيضا بل هو متعده بأمر الأول أن يأمر الثاني وفي الحديث
فوائد غير ما ذكرنا وأخرجه البخاري عن اسمعيل بن مسدد عن يحيى كلاهما عن مالك بن نابه
الثبت وعبد الله بن عمر عن مسدد كلاهما عن نافع ونابه سالم عن ابن عمر بن الحارث عن الحسن بن وهب
أخرى فيهما وفي غيرهما (مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين
أنها انتقلت أي نقلت (حفصة ابنة شقيقها (عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق) لما طلقها
المنفذين الزبير بن العوام (حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة) لتعلم عدتها إذا اقراء
الاطهار كدل عليه حديث ابن عمر (قال ابن شهاب فذكر ذلك لعمر بنت عبد الرحمن)
الانصارية أم سلمة المكنى عن عائشة (فقالت صدق عروة) فيما روى عن عائشة (وقد جادلها)
شاصها بسدة (في ذلك ناس فقالوا ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه) والمطلقات يترصن
بأنفسهن (ثلاثة قروء) قضى من حين الطلاق للعدة لا يكون الا في طهر فهو بيان لقوله تعالى فطلقوهن
ولكن (تدرون) يحذف همزة الاستفهام أي أنعلون (ما الاقراء) جمع قروء بالضم مثل قفل
وأقفال (انما الاقراء الاطهار) قال أبو عمر لم تختلف العلماء ولا الفقهاء ان القروء لغة تقع على
الطهر والحيضة انما اختلفوا في المراد في الآية فقال جمهور أهل المدينة الاطهار وقال العراقيون
الحيض وحديث ابن عمر يدل للدلالة لقوله ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء طلق قبل أن يمسه فذلك
العدة التي أمر الله فأخبر ان الطلاق للعدة لا يكون الا في طهر فهو بيان لقوله تعالى فطلقوهن
لعدتهن وقرئ قبل عدتهن أي لاستقبالها ونهى عن الطلاق في الحيض لانها لا تستقبل العدة
في تلك الحيضة عند الجميع والقول بان القروء مأخوذ من قرأت المساء في الحوض ليس بشئ لان
القروء مهموز وهذا ليس بهموز وقال الأصمعي أصل القروء يقال أقرأت النجوم اذا طلعت
لوقتها وقال عباس اخلف السلف ومن بعدهم من العلماء اللغو بين في معنى الآية هل هو
الحيض أو الطهر أو مشترك فتكون حقيقة فيهما أو حقيقة في الحيض مجاز في الطهر أو المراد به
الانتقال من حال الى حال دون كونه اسماء للطهر أو الحيض فعسى ثلاثة قروء ثلاث انتقالات وإذا
علم ما هو مشتق منه انصف فقبل من الوقت فصعل الأمرين وقيل من الجمع فهو ظاهر في الاطهار
وقيل من الانتقال من حال الى حال فكيف ظاهرا في الطهر والحيض جيعا لكن الثلاث انتقالات
انما تستقيم بالانتقال من الطهر الى الحيض لانه لا يكون الا في الحيض لا يجوز بعضه ان
براءة الرحم انما تعرف بالانتقال من الطهر الى الحيض ولذا كان استبراء الاما بالحيض لان مجيئه
تألبا ليل على براءة الرحم ولا يدل مجيئه الطهر على براءه اذ قد تحصل في آخر حيضها فذات
الثلاث في الحواثر كالواحدة في استبراء الاما بالاحكامه القاضي اسمعيل عن أبي عبيدة وهذا
اختصار الطري والسافى يحقق أصحابنا المتأخرين وهو حسن دقيق (مالك عن ابن شهاب ان قال
سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول ما أدركت أحدا من فقهاءنا الا هو يقول هذا) وفي نسخة ذلك
(يريد قول عائشة) انما الاقراء الاطهار ولا يراد به عليه صلى الله عليه وسلم تلك العدة اذ لو اراد
الاطهار اقال فذلك كما زعم الخالف لانه أنت باعتبار الحالة أو العدة (مالك عن نافع) مولى ابن
عمر (وزيد بن أسلم) مولى عمر (عن سليمان بن يسار أن الاوص) بالجمو الصاد المهملتين ابن
عبدن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ذكر ابن الكلبي والبدلوى انه كان عاملا لمعاوية على
البحرين وسعى لروان بن الحكم في قصة بروت له ومقتضاه أن يكون له حصة وانه عمر لان أبيه مات
كافرا ومن زاده منصور بن عبيد الله بن الاوص له ذكر بالشام في أيام بني مروان وكان ابنة
عبد الله عاملا أيضا لمعاوية على بعض الشام في رواية ابن عيينة عن الزهري عن سليمان بن يسار

رضي الله عنه قال كانت رسول

الله صلى الله عليه وسلم ثلاث صفات
بنو النضير وخير وفدك فاما بنو
النضير فكانت حبسا لنوا بها ما
فدك فكانت حبسا لبناء السيل
واماخير فجزاها رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثلاثة اجزاء بين
بين المسلمين وجزأ نفقة لاهله فما
فضل عن نفقة أهله جعله بين قراء
المهاجرين * حدثنا يزيد بن خالد
ابن عبد الله بن موهب المهداني
ثنا الليث بن سعد بن عقيل بن خالد
عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير
عن عائشة زوج النبي صلى الله
عليه وسلم انها أخبرته ان فاطمة
بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
أرسلت إلى أبي بكر الصديق رضي
الله عنه تسأله ميراثها من رسول
الله صلى الله عليه وسلم مما آفاه الله
عليه بالدينة وفدك وما بقي من
خمس خير فقال أبو بكر ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال لا فوارث
من تركا صدقة انما يأكل آل محمد
من هذا المال واني والله لا أعير شيئا
من صدقة رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن حالها التي كانت
عليه في عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فلا عمل فيها ما عمل به
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأبي
أبو بكر رضي الله عنه أن يدفع إلى
فاطمة عليها السلام منها شيئا
* حدثنا عمرو بن عثمان الحمصي
ثنا أبي ثنا شبيب بن أبي حمزة
عن الزهري حسدني عروة بن
الزبير ان عائشة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم أخبرته بهذا الحديث
قال وفاطمة عليها السلام جنت

ان الاحوص ابن فلان أو فلان بن الاحوص قال ابن الحذاء الاقوى ان القصة للاحوص وهو ابن
عبدو بمجمل أن يكون لولده عبد الله ولم يسم في رواية الزهري قال في الإصابة لكن هذا الاحتمال
انما هو على رواية الزهري لا الموطأ لقوله الاحوص (هنا) مات (الشام حين دخلت امرأته في
الدم من الحضة الثالثة وقد كان طلقها) زاذني ورواية ابن أبي شيبه طلقه أو تطلقتين (فكتب
معاوية بن أبي سفيان) حضر بن حرب زاذني ابن أبي شيبه فسأل عنها فضالة بن عبيد ومن هناك
من العصابة فلم يجد عندهم فيها علما فبحثوا كبا (الزبد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب اليه
يدينها اذا دخلت في الدم من الحضة الثالثة فقد رثت منه ويرى منها) مثل سلم وزنا ومعنى أي
قطعت العلاقة بينهما (ولا ترثه ولا يرثها) لو كانت هي الميتة ففي هذا أيضا ان الاقراء الاطهار
مالك انه بلغه عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وافي يكون بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار
الاربعة من قتها بالمدنية السبعة والاعشرة (وابن شهاب انهم كانوا يقولون اذا دخلت المطلقة
في الدم من الحضة الثالثة فقد باتت من زوجها واميراث بينهما ولا رجعة لعلها) لان الاقراء
الاطهار (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول اذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من
الحضة الثالثة فقد رثت منه ويرى منها) فلا رث ولا رجعة (قال مالك وهو الامر عندنا)
بالمدنية وقال به جع كثير من العصابة والتابعين والشافعي وذهب جع من العصابة والتابعين وأبو
حنيفة إلى ان الاقراء الحليض وعن أحد القولان واحتجوا بأنه يلزم القائلين بأنها الاطهار مخالفة
لقرآن لا اعتدوا عندهم بطهر الطلاق وان قل فيكون عدها قراين ونصفها الله تعالى جعلها
ثلاثة واذا كانت الحليض كانت ثلاثة قروء كاملة لحكمة الطلاق في الحليض وجعل هذا الاعتراض
بن شهاب على ان قال الطهر الذي يقع فيه الطلاق لا يعتد به وهو مذهب انفرادي دون جيع من
قال الاقراء الاطهار واجاب بعض أصحابنا بأن الفرء هو الانتقال من حال إلى حال فالحق في الظاهر
الذي وقع فيه الطلاق فيه الانتقال من حال إلى حال فانما وقعت العدة ثلاثة اطهار كاملة واجاب
غيره بأنه لا يعد سبعة اثنين وبعض الثالث ثلاثة قال تعالى الحليض أشهر معلومات وما الحج الا
شهران وعشرة أيام قاله المازري (مالك عن الفضيل) بضم الفاء مصغر (ابن أبي عبد الله) المدني
الثقة (مولي المهري) بضم الميم وسكون الهاء (ان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله) كانوا يقولان
اذا طلقت المرأة فقد خلت في الدم من الحضة الثالثة فقد باتت منه وحلت لمن يتزوجها لان
الاقراء الاطهار واحتج له بعضهم بقوله ثلاثة قروء اذ لو اريد الحليض لقال ثلاث بلا لانهما اتحدت
من المؤثر وبطلت مع المذاكر وغلطه المازري بأن العرب تراعى في العسلد اللفظ مرة كقولهم
ثلاثة منازل والمعنى أخرى كقول عمر بن أبي ربيعة

فكان مخي دون من كنت اني * ثلاث شخصو كاهيات وحوذر

فأنت على معنى الشخص واكثر الامام من هذه الآثار تقوى بل مذهبه انها الاطهار واحتجاج
الهاكل بأنها الحليض قال به نحو خمسة عشر من العصابة معارض بقول عائشة وغيرها من العصابة
انها الاقراء عائشة مقدمة في النفقة لاسيما في احوال النساء (مالك انه بلغه عن سعيد بن المسيب
وابن شهاب وسليمان بن يسار انهم كانوا يقولون عدة المختلعة ثلاثة قروء) لان الخلط طلاق فدخل
في الآية (مالك ان سمع ابن شهاب يقول عدة المطلقة الاقراء وان ناعتذرت لا طلاق الاية
(مالك عن يحيى بن سعيد عن رجل من الانصار) بمجمل انه زوج الاربعة بنت معوذ وانه غيره
(ان امرأته سألته الطلاق فقال لها اذا حضت فاذا ذنتي بالمداعليين فلما حضت آذنته فقال اذا
ظهرت فاذا ذنتي فلما ظهرت آذنته فطلقها قال مالك وهذا احسن ما سمعت في ذلك) أي طلاقا في

وماني من خمس خبيرات عائشة
 رضى الله عنها فقال أبو بكر عليه
 السلام إن رسول الله قال لأقرب
 ما تركنا صدقة وأغابا كل آل محمد
 في هذا المال يعني مال الله ليس
 لهم أن يزاد على المأكل
 حدثنا حجاج بن أبي يعقوب ثنا
 يعقوب بن إبراهيم بن سعد ثنا
 أبي عن صالح عن ابن شهاب قال
 أخبرني عروة أن عائشة رضى الله
 عنها أخبر بهذا الحديث قال فيه
 فأبى أبو بكر رضى الله عنه عليها
 ذلك وقال لست تاركها شيئا كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل
 به الأملح به أبى أختى إن تركت
 شيئا من أمرها أن أذبح فاما
 صدقة بالمدينة فدفعتها عمرلى
 على وعباس رضى الله عنهم فغلبه
 على عليها وأما خير وبر فسدك
 فأسكنهما عمرى قال هما صدقة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كانتا حقوقه التي تعرفون فوائسه
 وأمرهما إلى من ولي الأمر قال
 فهما على ذلك إلى اليوم • حدثنا
 محمد بن عيسى ثنا ابن ثور عن
 معمر عن الزهري في قوله فما
 أوختمت عليه من خيل ولا ركاب
 قال صالح النبي صلى الله عليه وسلم
 أهل ذلك وفري قد سماها لا
 أحفظها وهو محاصر قوما آخرين
 فأرسلوا إليه بالصلح قال فما أوختمت
 عليه من خيل ولا ركاب يقول
 بغير قال قال الزهري وكانت ذو
 النضير التي صلى الله عليه وسلم
 خالصا بها فهو ما عسوة افتقرها
 على صلح فقسمها النبي صلى الله
 عليه وسلم بين المهاجرين لم يوط
 الاصل فيها شيئا الا رجلين كانت
 بهما حاجة • حدثنا عبيد الله

«عدة المرأة في بيتها اذا طلقته»

(مالك عن يحيى بن سعيد الانصارى عن القاسم بن محمد بن الصديق (وسليمان بن يسار)
 بعتبة ومهملة خفيفة (أنه) أى يحيى (معهما) القاسم وسليمان (يذكران أن يحيى بن سعيد
 ابن العاصى) الاموى أخا عمرو الاشقي تابعي ثقة مات في حدود الثمانين (طلق ابنة عبد الرحمن
 ابن الحكم) بن العاصى أختى مروان قال في المقدمة هي عمرة فبما أظن (البتة) فانتقلها أى نقلها
 أبوها (عبد الرحمن بن الحكم) فأرسلت عائشة أم المؤمنين إلى مروان بن الحكم عم المطلقة (وهو
 يومئذ أمير المدينة) من جهة معاوية (فقال أتى الله) بأمرى (واراد المرأة إلى بيتها) تعذبه
 (فقال مروان) جيبا لعائشة (في حديث سليمان) بن يسار (أن عبد الرحمن غلبني) فلم أقدر على
 منها (وقال مروان في حديث القاسم) جيبا لعائشة أيضا (أو ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس)
 حيث لم تعند في بيت زوجها وانتقلت إلى غيره (فقال عائشة) لمروان (لا يصرك أن لا تذكر
 حديث فاطمة) لأنه لا حاجة فيه للتعميم لأنه كان لعدة ويجوز انتقال المطلقة من منزلها بسبب وفي
 البخارى عابت عائشة أى على فاطمة بنت قيس أشد العيب وقالت إن فاطمة كانت في مكان وحش
 تخيف على ناحيتها فذلك أرخص له النبي صلى الله عليه وسلم في الانتقال وفي النساء عن سعيد
 ابن المسيب أنها كانت لسة ولأبي داود عن سليمان بن يسار غابا كان ذلك من سوء الخلق (فقال
 مروان) لعائشة (إن كان بك الشر) أى يكفيل في جواز انتقال عمرة (ما بين هذين) عمرة
 ويحيى بن سعيد (من الشر) المجوز لا تنقل وهذا أخرجه البخارى عن إسماعيل عن مالك به (مالك
 عن نافع بن سعد بن زيد بن عمرو) بفتح العين (إن نقل) بضم النون وقضى القام العدوى
 أحد العشرة (كانت تحت عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان) الاموى لقبه المطرف يسكن
 الطاء المهمله وقع الرافقة مات بعمر سنة ست وتسعين (فطلقها البتة فانتقلت) من بيتها (فأنكر
 ذلك) الانتقال (عليها عبد الله بن عمر) لمخالفة القرآن (مالك عن نافع بن عبد الله بن عمر) بطلق
 امرأته في مسكن حفصة (أخته) زوج النبي صلى الله عليه وسلم وكان طريقه إلى المسجد فكان
 يسلك الطريق الأخرى من اديار البيوت كراهية بخضة الباء (أن يستأذن عليها) من عدة
 ووعه (جنى راجعها) لعصمته (مالك عن يحيى بن سعدان) سعيد بن المسيب سئل عن المرأة
 بطلقها زوجها وهي في بيت بكره على من الكراه في مدة العدة (فقال سعيد على زوجها قال)
 السائل (فإن لم يكن عند زوجها) شيء للكراه (قال) سعيد (فعلينا قال) فإن لم يكن عندها قال فعلى
 الامير) من بيت المال

«ما جاء في نفقة المطلقة»

(مالك عن عبد الله بن زيد) بعتبة فقرأى الخزومي المدني الاعور الثقة المتوفى سنة ثمان وأربعين
 ومائة (مولى الاسود بن سفيان) الصحابي (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف) القرشي
 الزهري إسماعيل أو عبد الله أو اسمه كنيته (عن فاطمة بنت قيس) بن خالد القرشية الشهيرة أخت
 الفضال بن قيس وكانت أسن منه يقال بعشرين سنين كانت من المهاجرات الاول ذات جبال وعقل
 وفي بيتها اجتمع أهل الشورى لما قتل عمر قدمت على أخيها الكوفة وهو أميرها فروى عنها الشعبي
 قصة الجساسة بطولها فانفردت بها مطولة وتابعتها جابر وغيره (أن أبا عمرو) بفتح العين (إن
 حفص) بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي الخزومي الصحابي سكن المدينة قال النسائي
 اسمه أحد وقال الأكثر عبد الحميد قال عباس وهو الأشهر وقيل اسمه كنيته واهم دوة بنت خراحي
 الثقفية خرج مع على إلى اليمن في العهد النبوي فأتها هناك ويقال بسلى رجوع إلى أن شهد قسوق

الشام وفي النساء بن معي سمعت عمر يقول اني اعتذر لكم من عزل خالد بن الوليد فقال أبو عمرو بن حفص عزلت عنا غلاما سمعته رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قوله بأبائهم وابن حفص هكذا رواه مالك وابن شهاب وغيرهما وقيل بعض الرواة فقال ان أباه حفص بن عمرو وبعضهم قال أباه حفص بن المغيرة قال العلماء والمحفوظ الاول (طلقها) قال عياض كذا الصحيح عند الجميع طلقها وان اختلفوا في صفته هل البتة أو الثلاث أو آخر الثلاث وما يرويه بعض الروايات انه مات عنها مؤول (البتة) قال في المفهم يعني بها آخره الثلاث تطلقا كما جاء مفسرا في الرواية الاخرى يعني في مسلم من طريق ابن شهاب عن أبي سلمة عن فاطمة ان أباهم وطلقها آخر ثلاث تطلقا قال وليس المراد انه طلقها بلفظ البتة وانما سمى آخره الثلاث البتة لانها طلاقة بنت العصمة حتى لم يبق منها شيئا ولما كملت هذه الطلقة الثلاثة عبر عنها في بعض الروايات بالثلاث يعني ورواية مسلم من طريق الشعبي عنها قالت طلقني بعل ثلثا قال والرواية المفسرة قاضية على غيرها وهي الضعيفة (وهو غائب بالشام) كذا البيهقي وسقط عند النيسابوري وغيره بالشام وفي مسلم من طريق ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة ان أباهم وبن حفص بن المغيرة خرج مع علي ابن أبي طالب الى اليمن فأرسل الى فاطمة بنت قيس بتلقيه كانت بهت من طلاقها (فأرسل اليها وكتبه بشعر) بالرفع فاعل لانه المرسل كذا قال السبوطي نبال النوري وفي مسلم من طريق أبي بكر بن الجهم سمعت فاطمة بنت قيس تقول أرسلني الى زكريا أبو عمرو عياش بن أبي ربيعة بطالان وأرسل معي خمسة أصع من تمر وخمسة أصع من شبر فقلت ألماني نفقة الا هذا ولا اعتدني منزلك قال لا وصرح بهذا ان كيلة بالنصب مفعول فاعله يعود على الزوج قال القرطبي فيه العمل بالوكالة وشهرتها عندهم وكان ارسال هذا الشعر منعة تخفيها هي النفقة الواجبة عليه (فخطبته) وراثة انها اتصفت أكثر فأخبرها الوكيل بالحكم (فقال والله مالا علينا من شيء) أفم قبل ذلك منه فشدت عليها ثيابها (فخامت رسول الله) وفي نسخة الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد كرت ذلك فقال (وفي رواية مسلم) فقال كم طلقك فقلت ثلاثا قال صدق (ليس لك عليه نفقة) لانك بائن ولا حبل لك (وأمرها ان تعتدي بيت أم شريك) القرشية العامرية وقيل الانتصار بامها غزير بقول غزيرة بن غنم مضمومة فيهما ثم زاي فيهما وتجنبة ولا م على الثاني وكرها بعضهم في أزواجه صلى الله عليه وسلم (ثم قال تلك امرأتها يغشاها أصحابي) أي يكون بها وروى عنها ويزورهم الصلاة وكانت كثيرة المعسوف والنفقة في سبيل الله والتضييق للقرابة من المهاجرين وغيرهم وفيه جواز نظر القباء اذا لم يؤمن ذلك من تكروههم اليها ومنع المرأة من التعرض لموضع يشق عليها فيه التجوز من بنظر اليها لانها اقامت لشيء عليها الحفظ لكثرة تكرورهم اليها وطول اقامتهم وحديثهم عندها قاله عياض (اعتدى عند عبد الله بن أم مكتوم) القرشي العامري أسلم قديما والاشهر في اسم أبيه قيس بن زائدة واسم امه عائكة بنت عبد الله الخزرجية وكان اسمها عمر اوقيل الحسين فسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله ولا يمنع ان كان له اسمان شهد القادسية في زمن عمر استشهدا وقيل رجع الى المدينة فمات بها (فانه رجل أعمى تضعفني يابك عنده) ولا راء وفي مسلم من وجه آخر عن أبي سلمة عنها عن صلى الله عليه وسلم قال اذا وضعت خمارك لم يرك وأخذ منته جواز نظر المرأة من الرجل مالا يجوز أن ينظر منها كراستها وموضع انصر منها وعروض عارواه أو دوا لترمذي وحسنه عن نبيها عن أم سلمة ان صلى الله عليه وسلم قال لها ولجميعه وقد دخل عليها ابن أم مكتوم احتجبا منه فقالت انه أعمى فقال صلى الله عليه وسلم أفعياها وان أفعياها ألتفتا بصرهما أو اجاب عياض بانه تفلظ على أزواجه في الحجاب لحرمتين فكما غلط الحجاب على الرجل فيهن غلط عليهن أن

ابن الجراح ثنا جابر عن المغيرة قال جمع عمر بن عبد العزيز بن مروان حين استخلف فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان له فلك فكان ينفق منها ويعد منها على صغير بن هاشم وزوج فيها أجيهم وان فاطمة سألته ان يجعله لها فاني فكانت كذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مضى لسبيله فلما ان ولي أبو بكر رضى الله عنه عمل فيها ما عمل النبي صلى الله عليه وسلم في حياته حتى مضى لسبيله فلما ان ولي عمر عمل فيها ما عمل النبي صلى الله عليه وسلم في حياته حتى مضى لسبيله ثم أقطعها مروان ثم صارت لعمر بن عبد العزيز قال يعني عمر ابن عبد العزيز يفرق أيت أمه رضى الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة عليها السلام ليس لي بحق وأنا أشهدكم اني قد رددتها على ما كانت يعني على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم • حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا محمد بن الفضيل عن الوليد بن جيع عن أبي الطفيل قال جاءت فاطمة رضى الله عنها الى أبي بكر رضى الله عنه تطلب ميراثها من النبي صلى الله عليه وسلم قال فقال أبو بكر عليه السلام سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله عز وجل اذا أطمع نيا طعمة فقهى الذي يقوم من بعده • حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقسم نسائي وموثة عاملي فهو صدقة • حدثنا عمرو بن مزيق أنا شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي

الخصري قال نفع حديثنا من رجل فاهجني قلت اكتبه لي فاني به مكتوب ما يذكر داخل العباس وعلى على عمرو وعنده طلبة والزبير وعبد الرحمن وسعد وهما يتحفظان فقال عمرو طلبة والزبير وعبد الرحمن وسعد اثم تعولوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قل مال التي صلى الله عليه وسلم صدقة الاما اطعمه اهلها وكساهم انا لا نورث قالوا بلى قال فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفق من ماله على اهلها ويتصدق بفضلته ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فويلها ابو بكر ستن فكان يصنع الذي كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر شيئا من حديث مالك بن اوس حدثنا القعني عن مالك بن عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة انها قالت ان اوزاج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم اردن ان يبعث عثمان بن عفان الى ابي بكر الصديق فيسألنه فمن من النبي صلى الله عليه وسلم فقالت لهن عائشة اليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نورث ما ترك فهو صدقة في حديثنا محمد بن يحيى بن فارس ثنا ابراهيم ابن جرة ثنا حاتم بن امييل عن ابي اسامة بن زيد عن ابن شهاب باسناده نحوه قلت لا اتقن الله اثم تسعن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا نورث ما ترك فهو صدقة واخا هذا المال لا ل محمد لنا منهم ولصغيرهم فاذا مت فهو لي والامر من بهدي

(الشيخ بيان مواضع قسم الحسن

ينظرون الى الرجال ولا خلاف ان على المرأة ان تغض بصرها كما على الرجل غضه كائن الله وانما خص ابن ام مكتوم بذلك لانه لا يدري ما ينكشف منها الا ترى قوله تضع عينيك ثيابك واذا وضعت خاؤك ليرك فلا يخشى لعنا ما يخشى من غيره من النظر لتردده للمعاصرة والملازمة ولما عليها من المشقة في التحرز من النظر اليها والى هذا اشار ابو داود وغيره قال الزواوي ويحتمل انه اباح لها الاعتداد عند ابن ام مكتوم بضرورتها الى ذلك ولا ضرورة بزوجها صلى الله عليه وسلم في النظر اليه مع ان قوله تعالى باناء الذي استكأ حدم من النساء يدل على محبة ما قاله ابو داود ومن واقعه (فاذا حلت فاذا ذنبي) عند الهمة او علمني وفي رواية لمسلم لا تقويني بنفسك وفي اخرى له وارسل اليها ان لا تسبقيني بنفسك قيل فيه جواز التعريض واستبعده عياض بأنه ليس في قوله لا ذنبي ولا تسبقيني بنفسك غير امرها بالتبرص دون سمة زوج والتعريض انما هو من الزوج او نائيه اما المجهول فلا تعرض فيه ولا مواعده ولو ان الولي أو أخنيا قال لها اذا حلت ورجعت أو لا تنزوي حتى تشاوريني لم يكن تعرضا ولا مواعدة في العدة ولكن الحديث حجة في منع التعريض والمواعدة والنظرة في العدة اذ لم يفعل صلى الله عليه وسلم شيئا من ذلك ورد الزواوي والابى بان الله قد اباح التعريض في القرآن قال الزواوي والتركي لا يدل على المنع لانه قد يكون للمعنى من المعافاة ولعدم الحاجة اليه في ذلك الوقت ولمعنى عادى أو طبعى وقال ابن عبد البر كجماعة ان يقول لا تقويني بنفسك والحديث يرد عليه ونظر فيه الابى بأنه انما كره هذا من الخاطبة لنفسه أولن وكله ولم يكن صلى الله عليه وسلم خاطبا لنفسه ولا غيره (فالت فلما حلت ذكرت له ان معاوية بن أبي سفيان) حضر ابن حرب الاموي والقول بأنه غيره قال النووي غلط صريح (واباحهم) بفتح الجيم مكبر على المعروف ولا ينكر فيه التصغير واسمه حذيفة القرشي العدوي وهو صاحب الابوابية وذكره الناس كلهم ولم ينسوه الا يحيى الاندلسي فقال (ابن هشام) وهو غلط ولا يعرف في الصحابة أحد يقال له ابوجهيم بن هشام ولم يوافق يحيى على ذلك أحد من رواة الموطأ ولا غيره قاله عياض كان عبد البر لا انه قال اسمه عامر بن حذيفة بن غانم العدوي ويقال اسمه عبيد بن حذيفة قال وفي رواية ابن القاسم ابن هشام كرواية يحيى (خطباني) وفي رواية لمسلم خطبني خطاب منهم معاوية وابوجهيم (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما ابوجهيم فلا يصح عصاه عن قاته) بشوقية قتاف مابين المنكب والعنق أى انه كبر الاستقار وكثير الضرب للنساء ووجه النووي والقرطبي لقوله في رواية لمسلم أما ابوجهيم فجل ضرب للنساء في أخرى له وأوجهيم فيه شدة على النساء أو ضرب النساء أو نحو هذا وفيه جواز ضربهن لاخباره عنه بهذه الصفة ولم ينفه لانه كان يؤدبهن فيما أمر الله به وضر بهن السير للادب خائرا لانه انما عدهم بكرتونه كره أفضل لانه خلقه صلى الله عليه وسلم ولا خلاف في ضررهن كما أمر الله به للشوز ومنع الاستمتاع ولا خلاف ان الافراط والمجازاة الحدية أدبهن ممنوع والمداومة عليه مكروهة وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن ذلك في حديث آخر اذ ليس من مكروم الاخلاق وفيه جواز المبالغة في الكلام واستعمال المجاز وانما ليست كثيرا ولا توجب الحنف في الاعمال للعلم بأنه كان يضع العصا عن قاته في حال فومه وأكله وغيرهما ولكنه لما كثر حله للعصا أطلق عليه هذا اللفظ مجازا قاله عياض وغيره (وأما معاوية فصاعول) بضم المهملة وقصر (الامال) وفي رواية لمسلم ان معاوية ترب خفيف الحاذ بالفوقية والراء أى قبحه يقال رجل ترب أى قبحه وفيه مراعاة المال لاسمافي الزوج لان به يقوم بحق المرأة وجواز ذكر عيوب الرجل بضرورة الاستشارة (انكحى أسامة بن زيد) الحب الصابي ابن الصابي الخليلي كل منهما الامامة والنسب النبوي قال عياض فيه اشارة المستشار بغير من استشير فيه فبما

وجاز الخطبة على الخطبة اذا لم تكن مرا كنه وتكاح من ليس بكفء لان اسامة مولى وهى قرشية اه ورد على قوله بغير من استخبره رواه مسلم من وجسه آخر خطبها معاوية وأبو جهم واسامة فقال امام معاوية فربل ترب لال مال له وأما أبو جهم فربل ضربا للنساء ولكن اسامة قالت فكرهته لشدة سواده ولانه مولى واسلم فقالت يدها هكذا اسامة اسامة (ثم قال انكسى اسامة بن زيد) واسلم فقال لاهالى الله عليه وسلم طاعة الله وطاعة رسوله خير لك (فكعبته فجعل الله في ذلك خيرا واغتبط به) بغين مجبهة ورفع الفوقية والموحدة أى حصل له منه ما قوت عينيه وما يقبط فيه ويتقوى بقولى صحة سيد اهل الفضل وانقيادى لاشارة فكانت عاقبته جيدة وفى رواية لمسلم فتزوجته فشرة فى الله باني زيد وكرمنى الله باني زيد وفى الحديث ان اليا بن الحائل لا تنفقه لها كقوله تعالى وان كن أولات حمل فانتفقوا عليهن حتى يضرعن حملهن فقهرمه ولم يكن حاملا ولا تنفقه لانتفا مشرطها وهوض الحديث واليه ذهب مالك والشافعى ولها السكنى عنددها لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن وقال ابن عباس وأجد لا تنفقه لها ولا سكتى لقوله صلى الله عليه وسلم لا تنفقه لانتفا مشرطها وهوض الحديث واليه ذهب مالك والشافعى ولها السكنى ولتفلقها الى بيت ابن أم مكتوب وقال عمرو أبو خنيفة لها السكنى والتنفقة لانها محبوسة بسببه وقوله تعالى أسكنوهن قسبة التنفقة قياسا على السكنى وقد قال عمر لا تترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأه لا تدوى حفظت أن نسيت لها السكنى والتنفقة قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن من الآن بأنين فاشحة مبيته أخرجه مسلم قال الدارقطى قوله سنة نبينا غير محفوظ لم يذكر هاجساعة من الثقات قال اسمعيل القاضى الذى فى كتابونا اغماهاو التنفقة لاولات الحمل وبحسب الحديث لها السكنى لانها موجودة فى كتاب الله فى قوله أسكنوهن الآية فلا حجة لاهل الكوفة فى قول عمر والتنفقة انتهى وقد أجيب عن قولهم انها محبوسة بسببه بأن حبسها صيانة للنسب لا لزواج اولادها لانها لم تكن لها ساقطه وليس لذلك وعن القياس على السكنى بالفرق بان التنفقة سببها التكين وهو منتف عن السكنى سببها الحبس عن التصرف وهو موجود واغناقل صلى الله عليه وسلم فاطمة لان مكانها كان رخصا يخاف عليها منه كفى حديث عائشة عند البخارى وفى مسلم عن فاطمة نفسها قلت يا رسول الله زوجى طلقى ثلاثا وأخاف أن يقتحم على فأمرها فقولت وقال ابن المسيب لانها كانت لسنة استطاعت على اجاتها بلسانها فأمرها بالانتقال عنهم وقيل لان البيت لم يكن زوجها ولو سقطت السكنى لم يقصرها عليه السلام على بيت معين قال فى المهم الاول التعليل الاول بانها خافت عودة المنزل ويكون فيه دليل على ان العتدة تنتقل لذلك وأما تعليل ابن المسيب فلا ينبغي أن يقال فيه رغب العتدة فى زواجها واختاروا المصطفى لحبه وابن حبه اذ لو كان كذلك لم يرغبوا فيها ولا اختاروا لها اسامة حسب ابن المسيب قوله تعالى امرأة لسنة أى سنة السان وانما كانت سلطه وانما استطاعت بلسانها على اجاتها فأمرها أن تنتقل وان هذا لخش من القول وبينها وبينه موقف بين يدي الله تعالى كذا قال وقد استطال على ابن المسيب وهو لا يقول ذلك بالظن ولم ينفرده بل وافقه سليمان بن يسار عند أبي داود بل وفى بعض طرق الحديث ان عائشة قالت لفاطمة أخرجن هذا السان وقد ترجم البخارى حكم المرأة المطلقة اذا خشى عليها فى مسكن زوجها أن يقتحم أو يئذى على أهله وأورده فى أن عائشة أنكرت ذلك أى عدم السكنى قال الحافظ أخذ البخارى الترجمة من مجموع ما ورد فى قصة فاطمة فرب الجواز على أحد الأمرين إما خشية الإقصام عليها وإما أن يقع منها على أهل مطلقها خشى فى القول ولم ير أن ينهها معارضة لاحتمال وقوعها ما فى شأنها اه وقد تقدم قول عمر وان لعائشة أن كان بك الشر وان معناه ان كان سبب خروجهما ما وقع بينهما وبين أباوب زوجها من الشر نعم ليس المراد

الزهرى عن سعيد بن المسيب
أخبرني جبر بن مطعم قال لما كان
يوم خيبر وضع رسول الله صلى الله
عليه وسلم سهم ذي القرنى في بني
هاشم وبني المطلب وترك بني نوفل
وبني عبد شمس فاطلقت أنا
وعثمان بن عفان حتى أتينا النبي
صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول
الله هؤلاء بنو هاشم لا ننكر فضلهم
للموضع الذي وضعك الله فيه منهم
فأبالي أخواننا بني المطلب أعطينهم
وتركتنا ورأيتنا واحدة فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنا وبني المطلب لا نفرق في جاهلية
ولا إسلام وأغنا نحن وهم شيء واحد
وشكك بين أصابعه * حدثنا حسين
ابن علي الجبلي ثنا وكيع عن
الحسين بن صالح عن السدي في
ذي القرنى قال هم بنو المطلب
* حدثنا أحمد بن صالح ثنا عتبة
ثنا يونس عن ابن شهاب أخبرني
يزيد بن هرم أن نجد الحاروري
حين حج في فتنة أن الزبير أرسل
إلى ابن عباس يسأله عن سهم ذي
القرن في ويقول لمن تراه قال ابن
عباس تقرى رسول الله صلى الله
عليه وسلم قسمه لهم رسول الله صلى
الله عليه وسلم وقد كان معرض
علينا من ذلك عرضا وأيناه دون
خضاف ورواه عليه وأيناه أن
فعله * حدثنا عباس بن عبد
المطلب ثنا يحيى بن أبي بكر ثنا
أبو جعفر الرازي عن مطرف عن
عبد الرحمن بن أبي ليلى قال سمعت
عليًا يقول ولا في رسول الله صلى
الله عليه وسلم خيس الخيس فوضعت
مواضعه جبار رسول الله صلى الله
عليه وسلم رجاءه أي بكره وجاءه عمر
فأبى فقال فقلنا خذوه فقلت

بأسطاطها السب ولا الشتم بل كرامة الكلام وعدم المسامحة ولا ينافي ذلك رغبة الصحابة في زواجها
لأنه لذيها وجالها ونسبها وساقبها للإسلام وفي ذلك كافوا رغبت وهذا الحديث رواه مسلم عن
يحيى وأبو داود عن الشعبي كلاهما عن مالك بن نويرة عن جعفر عن عبد الله بن يزيد عن
أبي داود وتابعه في شيخه أبو حازم ومحمد بن عمرو ويحيى بن أبي كثير والزهرى وغيرهم عن أبي سلمة
بغيره بعضهم يزيد على بعض الحديث عند مسلم وغيره (مالك أنه سمع ابن شهاب يقول المبتوتة
لا تخرج من بيتا حتى تحل) بانقضاء العدة لنص الآية (ولست لها نفقة إلا أن تكون حاملًا فنفي
علم أحق أن تضع حملها) لقوله تعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ودليل
خطابه لاتفقه أن لم تكن حاملًا هو نص حديث فاطمة (قال مالك وهذا الأمر عندنا) بالمدينة وفي
مسلم أن مروان أرسل إلى فاطمة قبيصة بن ذؤيب بأسأله عن الحديث فحدثته به فقال مروان لم
يسمع هذا الحديث إلا من امرأته سنا أخذ بالعصمة التي وجد الناس عليها فقالت فاطمة وبني وشيكم
كتاب الله قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن إلا بفحاشة منكم كانت له مراجعة فأمر يحد
بعد الثلاث فكيف يقولون لا نفقة لها إذا لم تكن حاملًا فعلم فقبضوها أي سنا أخذ بالامر الذي
اعتصم الناس به وعوا عليه وروى بالقضية وله معنى متقه والصواب الأول ولا حجة لها في قولها
إن الآية في الرجعية لأن في المطلقات رجعية أو غيرها وقوله لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك
أمر ليس فيه حجة لأن هذه الآية لم تأت إلا لأخراج وإغناجات للناس عن تعدى حدود الله في
الزيادة في الطلاق على واحدة قاله عياض قال الزواوي وفيه تقديم عمل أهل المدينة على غير
الاتحاد لأنه جعل ما وجد عليه الناس عصمة وجعلها خبر فاطمة أي فهمها إياه على العموم لأن
إخراجها كان لعدة ولذا قالت عائشة ما لفاطمة بنت قيس خير إن تذكر هذا الحديث رواه مسلم
وغيره (عدة الأمة من طلاق زوجها)

(قال مالك الأمر عندنا في طلاق العبد) وكذا الحر (الأمة إذا طلقها وهي أمة ثم عتقت بعد)
بالضم أي بعد الطلاق (فعدتها عدة الأمة لا غير عندنا) بالنصب مفعول فاعله (عتقها) سواء
(كانت له عليها رجعة أو لم يكن له عليها رجعة لا تنتقل عندنا) لعدة الحرية العتق (ومثل ذلك
الحديث على العبد ثم يعتق بعد أن يقع عليه الحد) أي يلزمه (فأما حدة العبد) نصف حد الحر
لأنه له حال العبودية فلا ينقله عتقه (والحر يطلق الأمة ثلاثا وتعتق بحضتين) لأن زواج الحر
لها لا ينقلها لحكم الحرائر (والعبد يطلق الحرية تطليقتين وتعتق ثلاثه قرو) فكل على حكمه
(والرجل يكون تحت الأمة) أي متزوجا بها ثم يبتاعها ثم يعتقها أنها تعتد عدة الأمة حضتين
لأن فسخ النكاح صادفها وهي أمة فلم ينقلها العتق بعده لعدة الحرية (مالم يصبها) بجماعها (فإن
أصابها بعد ملكها إياها قبل عتاقها) أنه دمت عندنا الفسخ النكاح بالملك فإذا أعتقها (لم يكن له
عليها إلا الاستبراء بحضنة) واحدة عند المدنيين

(جامع عدة الطلاق)

(مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (وعن يزيد) بتجسبه فزأى (ابن عبد الله بن قسيط) بقاف
ومهملة مصغر (البثي) المديني كلاهما (عن سعيد بن المسيب) أنه قال قال عمر بن الخطاب أبا
امرأة طلقت فاضت حضنة أو حضتين ثم وفعتها بحضتها) أي لم تأتها (فإنها تنتظر تسعة أشهر)
أثنان الحضنة (فإن بان) ظهر (بها حمل فذلك) أي لا تحل الأوضة كله (والاعتسبت بعد
التسعة الأشهر ثلاثة أشهر ثم حلت) للزواج (مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان
يقول الطلاق للرجال والعدة للنساء) وهذا مما لا خلاف فيه (مالك عن ابن شهاب عن جابر بن
المسيب أنه قال عدة المستحاضة تسعة) أن لم يقرب بين الدين بالاختلاف فإن ميرت فعدتها بالاقراء

لأوريد قال خذنه فأقسم أحق به
قلت قد استغفني عنه فجعله في بيت
المال أحدنا عثمان بن أبي شيبة
ثنا ابن غير ثنا هاشم بن البريد
ثنا حسين بن مهران عن عبد الله
ابن عبد الله عن عبد الرحمن بن أبي
ليلى قال سمعت عليا عليه السلام
يقول اجتمع أنا والعباس
وقاطعة وزيد بن حارثة عند النبي
صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول
الله ان رأيت أن توليني حقنا من
هذا الخسر في كتاب الله فأقمه
حائلك كي لا ينازعني أحد بعدك
فأقول قال ففعل ذلك قال قسمته
حيار رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم ولايته أبو بكر رضي الله
عنه حتى كانت آخر سنة من سني
عمر رضي الله عنه فانه أنما مال
كثير فعزل حقنا ثم أرسل الى قلت
بناعته العام غني وبالمسلمين اليه
حاجة فاردده عليهم فردهم عليهم
ثم يمدني اليه أحد بعد عمر
فقلت العباس بعد ما خرجت من
عند عمر فقال يا علي حرمتنا القداة
شيأ لا يرد علينا أبدا وكان رجلا
داهيا حدثنا أحد بن صامح ثنا
عنبه ثنا يونس عن ابن شهاب
أخبرني عبد الله بن الحارث بن زوقل
الهامي ان عبد المطلب بن ربيعة
ابن الحارث بن عبد المطلب أخبره
ان أباه ربيعة بن الحارث وعباس
ابن عبد المطلب فالأبعد المطلب
ابن ربيعة وللقض بن عباس اثنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا
له يا رسول الله قد بلغنا من السن
ما ترى وأحبنا أن نتزوج وأنت
يا رسول الله أبر الناس وأوصلهم
وليس عندنا أبو ينما بعد قال عنا
فاستعملنا يا رسول الله صلى

لا السنة على المشهور وروى ابن القمام وقال ابن وهب بالسنة مطلقا وهما وابنان عن مالك
(مالك الأمر عندنا في الطقة التي ترعها حضنتها حتى يطلقها زوجها انها تنتظر تسعة أشهر) كإقال
عمر (فان لم تحض فيهن اعتدت ثلاثة أشهر) بعد التسعة (فان حاضت قبل أن تستكمل الأشهر
الثلاثة استقبلت الحيض) لانها صارت من ذوات القروء (فان مرت بها تسعة أشهر قبل أن
تحيض) حيضة ثانية (اعتدت ثلاثة أشهر فان حاضت الثانية قبل أن تستكمل الأشهر الثلاثة
استقبلت الحيض فان مرت بها تسعة أشهر قبل أن تحيض اعتدت ثلاثة أشهر فان حاضت الثالثة
استكملت عدة الحيض) وحلت (فان لم تحض استقبلت ثلاثة أشهر ثم حلت للزواج (وزوجها
عليها في ذلك) أي مدة الانتظار والاستقبال (الرجعة قبل أن تحل) لبقاء عدتها (الآن يكون
قدت بطلاقها) فلا رجعة له (مالك السنة عندنا ان الرجل اذا طلق امرأته فله عليها رجعة فأعتدت
بعد عدتها ثم ارتجعتها قبل أن يمسا انما لا يني على ماضي من عدتها لان الرجعة تهلهم
العدة اذا الرجعة كالزوجة في العدة (واما تستأنف من يوم طلقها عدة مستقبلة وقد ظلم زوجها
نفسه وأخطأ) في ذلك (ان كان ارتجعتها ولا حاجة له بها) وقيد ابن القصار وبيعه جاعة بما اذا
لم يرد رجعتها التطويل عليها حتى يني عدتها الاولى ان لم يمسا ووده ابن عرفة بنض الموطأ هذا
أي لان قوله وقد ظلم نفسه بفيدانه ثم وأما أيام اذ قصد الفسر وروى عن معناه تحمل مشقة
ارتجاعها حياء من أهلها ثم يرد له فطلقها ولا يلزم من عدم الحاجة الاضرار بخلاف عكسه
بعد متصف وقد روى ابن جرير عن ابن عباس كان الرجل يطلق امرأته ثم يرجعها قبل انقضاء
عدتها ثم يطلقها يفعل ذلك يضارها ويضعها فأنزل الله واذا طلقتم النساء فليكن أجلهن
فأسكنوهن بمعروف أو مهرهن بمهر وفلا تعسكنوهن ضارا وتعسدا ومن يفعل ذلك فقد ظلم
نفسه الا يتفقه ان الرجعة تنفذ على هذا الوجه ويكون ظالم الماروي ابن جرير عن السدي قال
تزلت في رجل من الانصار يدعى ثابت بن سيار طلق امرأته حتى اذا انقضت عدتها الا يومين أو
بلا ثار رجعتها ثم طلقها مضارة فأنزل الله ولا تعسكنوهن ضارا وتعسدا (قال مالك الأمر عندنا
ان المرأة اذا أسلمت وزوجها كفر ثم أسلم فهو أحق بها مادامت في عدتها) لما مضى في التكاح انه
ضلى الله عليه وسلم أقرسقوان بن أمية على امرأته فاخته بنت الوليد وبن اسلامي ما حوشره
وأقرعكرمه بن أبي جهل على زوجته أم حكيم لا سلامه في عدتها (فان انقضت عدتها) قبل
اسلامه (فلا سيل عليها وان تزوجها بعد انقضاء عدتها) بمهر وولي وشهود (لم يعد ذلك
طلاقا) حتى معه على عصمة كاملة (واما فضمانه الاسلام بفتر طلاق) فان كان طلقها ثم
راجحها قبل الاسلام ثم أسلم بقيت عنده على طلقين قاله أبو عمر

(ما جاء في الحكمين))

(مالك انه بلغه) مما جاء في طرق ثابتة رواها عند الزاقي وغيره عن عبدة السلمي (ان علي بن أبي
طالب قال في الحكمين الذين قال الله تبارك وتعالى وان خفتم شقاق بينهما) أصله شقاق بينهما
فأضيف الشقاق الى الطرفين على سبيل الاتساع كقوله تعالى بل مكر الليل والنهار أصله بل مكر في
الليل والشقاق العداوة والخلاف لان كلامهما يفعل ما يشق على صاحبه أو يعيل الى شق أي ناجة
غير شق صاحبه والضمير للزوجين وان لم يجر لهما ذكر كذا كرماديل عليهما (فابستوا حكمكم انهما)
رجلا يصلح للحكومة والاصلاح بينهما (وحكمكم انهما) لان الاقارب اعرف ببواطن الاحوال
وأطلب الصلاح ونفوس الزوجين اسكن اليهما فيرون ما في ضمائرهما من الحب والبغض واردة
الصحبة والفرقة ويحل كل حكم منهما باصحابه ويفهم مراده ولا يخفى حكم عن حكم شيأ اذا اجتمعا
(ان يريد) أي الحكمين (اصلاحا او فتن بينهما) أي الزوجين أي يفترقهما على ما هو الطاعة

الصدقات فلتؤد البسطة ما يؤدى
 الصالح ولتصب ما كان فيهما من
 مرق قال فأتى على بن أبي طالب
 ونحن على تلك الحال فقال لثلاث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا
 والله لا نستعمل منكم أحدا على
 الصدقة فقال له ربيعة هذا من
 أمرنا قد نلت صور رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فلم تحسدك
 عليه فألقى على رداءه ثم اضطجع
 عليه فقال أنا أبو حسن القرم
 والله لا أرى حتى يرجع البكا بنا كما
 يجواب ما بعثته إلى النبي صلى
 الله عليه وسلم قال عبد المطلب
 فأطلقت أنا والفضل إلى الباب
 حجرة النبي صلى الله عليه وسلم حتى
 فرأوا صلاة الظهر قد قامت فصلينا
 مع الناس ثم أمرت أنا
 والفضل إلى الباب حجرة النبي صلى
 الله عليه وسلم وهو يومئذ عند
 رقيب بنت جحش فقمنا بالباب حتى
 أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فأخذ بيدي واذن الفضل ثم قال
 أخرجنا من سران ثم دخل فأذن
 لي والفضل فدخلنا وقد كنا
 الكلام قد لا ثم كنته أو كنه
 الفضل قد شئت ذلك عبد الله قال
 كنه بالامر الذي أمرنا به أو أنا
 فسكت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ساعة ورفع بصره قبل سقف
 البيت حتى طال علينا أنه لا يرجع
 البناشيا حتى رأنا زينت تلج من
 وراء الحجاب بيدها تريد أن لا تجملا
 وإن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في أمرنا ثم خفض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم رأسه فقال لنا
 إن هذه الصدقة أغماها أسواخ
 الناس وأنها لا تغل لعمد ولا لآل
 محمد ادعوا لي فوعد بن الحارث

من إصلاح أو فراق (إن الله كان عليا) بكل شئ (خييرا) باليوافق كالقواهر (إن اليما) أى
 الحكمين (الفرقة بينهما والاجتماع) فيجضى على الزوجين ما اتفق الحكماء عليه (قال مالك ذلك
 أحسن ما سمعت من أهل العلم أن الحكمين يجوز) بنقد (قوله ما بين الرجل وامرأته في الفرقة)
 إذا اتفقا عليها (والاجتماع) كذلك بغير توكيل ولا إذن من الزوجين خلافا لما قال وعليه انشأ
 أن الزوج يוכל حكمه في الطلاق والخلع وتوكل هي حكمها في بطل العوض وقبول الطلاق به
 ويفرقان بينهما إن رأياه صوابا

(يعين الرجل بطلاق ما لم ينكح)

استعمل ما في العاقل على لغة (مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب) الذي جعل الله الحق على لسانه
 وقلبه مما روى عنه بسند فيه ضعف وانقطاع لكنه يتعضد بما صح عنه من علق ظاهر امره أنه على
 تزويجها أنه لا يقربها حتى يكفر فيقاس عليه تعليق الطلاق أشار له أبو عمر (وعبد الله بن عمر وعبد
 الله بن مسعود وسالم بن عبد الله) بن عمر (والقاسم بن محمد) بن الصديق (وابن شهاب الزهري
 وسليمان بن يسار) المذني (كانوا يقولون إذا حلف الرجل بطلاق المرأة) المعنة (قبل أن
 ينكحها ثم أتم) أى حدث (أن ذلك لازمه إذا نكحها) من باب لزوم الطلاق المعلق به قال جماعة
 آخرون وهو المشهور عن مالك وقال الجمهور وأحمد والشافعي ومالك في رواية ابن وهب والخزيمي
 لا يقع وقال أبو حنيفة وأصحابه يقع مطلقا لا التعليق بالشرطين فلا توقف محضه على وجود
 ملك المحل كاليمين بالله تعالى والمسئلة من الخلافات الشهيرة قال ابن عبد البر وروى أحاديث
 كثيرة في عدم الوقوع إلا أنها معاولة عند أهل الحديث ومنهم من يجمع بعضها وأحسنها ما رواه
 الترمذي وقاسم بن أصبغ مرفوعا لطلاق الأبعد نكاح ولا في داود لطلاق الأقرباء قال
 البخاري وهو أصح شئ في الطلاق قبل النكاح وأجيب عنهما بما نقول بوجوبه ما لا الذي دل عليه
 انقضاء انتفاء وقوع الطلاق قبل النكاح ولا نزاع فيه وانما النزاع في التزامه قبل النكاح وروى ابن
 شزيمة والبيهقي عن سعيد بن جبيرة قال سئل ابن عباس عن الرجل يقول إن تزوجت فلا تفعلى طلاق
 فقال ليس بشئ أغما لطلاق لما لا قالوا فإن مسعود كان يقول إذا وقت وقتا فوكل كما قال فقال ربح
 الله أباعد الرحمن لو كان كما قال فقال الله إذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن وروى الطبراني عن
 ابن جريح قال بلغ ابن عباس أن ابن مسعود يقول إن طلق ما لم ينكح فهو جائر فقال ابن عباس
 أخطأ في هذا به تعالى يقول إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن يمسوهن ولم يقل إذا
 طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن أه ولا حجة في الآية لا نقول بوجوبها فليس من محل النزاع (مالك
 أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يقول فبين قال كل امرأه أن نكحها فهى طالق إن شاء الله
 قبلة) يعنيها (أو امرأه بعينها فلا شئ عليه) للخرج والمشفة وروى أحمد إلى العنت (قال مالك وهذا
 أحسن ما سمعت) في ذلك (وانما يلزمه حكم اليمين وإن أتى لنفسه التسري لا كل أحد لا يقدر
 عليه ولا أن الزوجة اضطربت لماله من السرية) (قال مالك في الرجل يقول لامرأته أنت الطلاق وكل
 امرأه أن نكحها فهى طالق وماله صدقة إن لم يفعل كذا وكذا) لشيء عينه (خفف قال أمثاله
 طلاق) وفي نسخة طلاق (كما قال) لوقوعه على المحل (وأما قوله كل امرأه أن نكحها فهى طالق فإنه
 إذا ريس امرأه بعينها) كزبيب (أو قبيلة) كقيم (أو أرضا) كن الأرض القلاية (أو نحو هذا)
 بلدا كصر (فليس يلزمه ذلك ولا تزوج ما شاء أو أماله فلا تصدق بشئ) ليس عليه غيره

(أجل الذي لا يمس امرأته)

(مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول من تزوج امرأه فلم يستطع أن يمسها)
 لا اعتراض ونحوه (فانه يضرب له أجل سنة) بالإضافة وتووين أجل فسنه بالنصب (فان مسها أو لا)

فدعي له فوفيل بن الحرث فقال يا فوفيل

أنتك عبد المطلب فأنتك بن فوفيل
ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم
ادعوا لي بمجته بن جزة وهو رجل
من بني زيد كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم استعمله على
الاخماس فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لمحمة أنتك الفضل
فأنتك ثم قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم قم فأصقل عنهما من
الخمس كذا وكذا ثم بهمه لي عبد الله
ابن الحرث يحدثنا أجدن صالح
ثنا عبد بن بن خاله ثنا يونس عن
ابن شهاب أخبرني علي بن حسين
ان حسين بن علي أخبرنا علي بن
أبي طالب قال كانت لي شارب من
نصيب من المخم يوم يدركان
رسول الله صلى الله عليه وسلم
اعطاني شارباً من الخمس يومئذ
فلما أردت ان ابني فاطمة بقت
رسول الله صلى الله عليه وسلم
واعدت رجلاً سوأخاً من بني قنطاع
ان يرذل معي فخافني باذخر أردت
ان أبعه من الصواغين فأستعين
بهي وبجسة عمرى فبينا أنا أجمع
لشاربي متاعاً من القناب والقراثر
والحبال وشارفاً من نخائن الى
جنب حجره ورجل من الانصار
أقبلت حين جعت ما جعت فإذا
بشاربي قد أاجبت أستفهم ما بقرت
خواصهم ما أخذ من أكابدها
فلما أملك عيني حين رأيت ذلك
المنظر قلت من فعل هذا قالوا فله
جزء من عبد المطلب وهو في هذا
البيت في شرب من الانصار غشته
ففسده وأجابه فقالت فغناها
* الأياجر للشرق التواء *
فوثب الى السيف فأجبت أستفهم
وهم خروا صرهم ما أخذ من

فوق بينهما) وفعل الضرر (مالك) أنه سأل ابن شهاب متى ضرب له الاجل أم يوم يني بها أم من يوم
ترافعه (المراة الى السلطان) أي الحاكم (قال بل من يوم ترافعه) ترافعه (الى السلطان) الحاكم
(قال مالك فأما الذي قد مس امرأته ثم اعترض عنها) منعه من جاعها مانع (فاني لم أسمع انه يضرب
له أجل ولا يفرق بينهما) ما لم تنصرفها التطلق بالضرر كما بين في الفروع
(جامع الطلاق)

(مالك عن ابن شهاب انه قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من ثقيف اسلم) هو
غيلان بن مجمة (وعنده عشرين نسوة) فاسلم معه (حين أسلم الثقيفي) ظرف فقال (أسلم) وفي
رواية اختر (منهن) أربعاً وفارق سائرهن) أي باقن قال ابن عبد البر هكذا رواه جماعة الموطأ
وأكثر رواة ابن شهاب ورواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عثمان بن محمد بن أبي سويد
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لغيلان بن سلمة الثقيفي حين أسلم فذكره ووصله معمر عن
ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر يقولون انه من خطأ معمر ما حدثت به بالعراق اه وقد رواه
الترمذي وابن ماجه من طريق معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه قال الترمذي سمعت محمد بن
إسماعيل يقول هذا غير محفوظ والصحيح ما روى شعيب وغيره عن الزهري قال حدثت عن عثمان
ابن محمد بن أبي سويد الثقيفي فذكره اه وقد حدثت به جماعة من أهل البصرة عن معمر وقال
ان معمر احدث بالبصرة أحاديث وهم فيها وقد كشف مسلم في كتاب التيميم عن علقه وبها بيان
شافها فقال كان عند الزهري في قصة غيلان حديثان أحدهما مرفوع والآخر موقوف فأدرج
معمر المرفوع على اسناد الموقوف فأما المرفوع فرواه عقيل عن الزهري قال بلغتنا عن عثمان بن
محمد بن أبي سويد ان غيلان فذكره وأما الموقوف فرواه الزهري عن سالم عن أبيه ان غيلان
طلق نساءه في عهد عمر وقسم ميراثه بين بنيه الحديث اه أي أدركه في أوله وفي مسند احمد بن
راهبه عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه ان غيلان أسلم ونحوه عشرين نسوة فقال النبي صلى
الله عليه وسلم اختر منهن أو بما قلنا كان في عهد عمر طلق نساءه وقسم ماله بين بنيه فبلغ ذلك عمر
وقال والله اني لأظن الشيطان فيما سترت من السمع سمع عتق قد ذقه في نفسه ولا أزال أتمسك
الاقديار ايم الله ترجع في مالك ولتراجع نساءك أولاً ووثن منك ولا تحزن بقول فيرجع كما
يرجم قبرا أبي رعال ومات غيلان في آخر خلافة عمر (مالك عن ابن شهاب انه قال سمعت سعيد بن
المسيب) (التابعي ابن الصحابي) (وحيد) يضم الحاء (ابن عبد الرحمن بن عوف) الزهري تابعي ابن
صحابي (وعبد الله) يضم العين (ابن عبد الله) بفتحها (ابن عتبة) ضمها وقوية ساكنة (وسلمان
ابن يسار كلهم يقول سمعت أبا هريرة يقول سمعت عمر بن الخطاب يقول انما امرأه أظفها زوجها
فظفقه أو ظفقتين ثم تركها حتى تحل بالزوج من العدة (وتكنى زوجا غيره فموت عنها) الزوج
الثاني (أو بظفها ثم شبعها زوجها الاول فانها تكون عنده على ما بين من طلاقها) واحدة أو
ثنتين (قال مالك وعلى ذلك السنة عندنا حتى لا اختلاف فيها) بداء الهجرة وبه قال الجمهور ومن
الصحابة والتابعين والأئمة الثلاثة لان الزوج الثاني لا يهدم مادون الثلاث لانه لا يمنع وجوعها
للادول قبله وقال أبو حنيفة وبعض الصحابة والتابعين من هذا الثاني مادون الثلاث كما يهدم الثلاث
فأعادوا للادول كانت معه على عصمة كاملة (مالك عن ثابت بن عاص) (الأخنف) الأعرج
السدوسي مولاهم تابعي ثقة (أنه تزوج أم ولد لعبد الرحمن بن زيد بن الخطاب) (الدودي) وأمه لامية
بنت لامية الانصار وتوفيت حياة النبي صلى الله عليه وسلم فأحضره جده أبو أمته عنده صلى الله
عليه وسلم فغشكه وسحق رأسه ودعا له بالركعة فكان ليلا عاتلاً وزوجه عمر بنته فاطمة واستشهد
أبوها بآيامة وولي هو امرأته كزيد بن معاوية ومات سنة بضع وستين وقيل كان اسمه حمدا

ادخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده زيد بن حارثة قال عرف رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لقيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك قال قلت يا رسول الله ما أيت كال يوم عدا حجرة علي ناقتي فاجتب استنهما وفرخوا صرهما وهما رهاؤا في بيت معه شرب فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم برداه فارتداه ثم انطلق بمشي وابتهته أن يوزيد بن حارثة حتى جاء البيت الذي فيه حجرة فاستأذن فأذن له فاذا هم شرب فطفق رسول الله صلى الله عليه وسلم يأم يوم حجرة فيها فعل فاذا حجرة قل بحجرة عيناه فنظر حجرة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سعد النظر فنظر إلى ركبته ثم سعد النظر فنظر إلى سرته ثم سعد النظر فنظر إلى وجهه ثم قال حجرة وهل أنتم الاعبيد لا يعرفون رسول الله صلى الله عليه وسلم أنقل فكهن رسول الله صلى الله عليه وسلم على عقبيه القهقري فخرج وخبر جنابه ٥ حدثنا أحمد بن صالح ثنا عبد الله بن وهب حدثني عياض بن عتبة الحضرمي عن الفضل بن الحسن الضمري أن أم الحكم أوضاعه ابني الزبير ابن عبيد المطلب حدثته عن أحدهما أنها قالت أسأب رسول الله صلى الله عليه وسلم سينا فذهبت أأوأخي وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكروا إليه فلعن فيه وسألتا أن يأمر لنا بشئ من البسي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سيقن بناي بدر ولكن سأبلكن على ما هو خير لكن من أن تكبرن الله على أن تزل

فغيره عمر (قال) ثابت (قد عاني) ابنه (عبد الله بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب) وأمه فاطمة بنت عمر (فجئته فدخلت عليه فاذا أسباط موضوعه) جمع سوط (واذا قدان من حديد وعبدان له قد أجلسهما عنده فقال طأطأها والاراذلي يحلف به) وهو الله سبحانه (فقلت بل كذا وكذا) ضرب ثلث السباط وقيدت بالقيدين (قال فقلت هي الطلاق ألنا فخرجت من عنده فأدرت عبد الله بن عمر) ابن عم أبيه (بطريق مكة قال فأخبرته بالذي كان من شأني فتغيب عبد الله بن عمر وقال ليس ذلك بطلاق) لا كراه (وانها لا تحرم عليك فارجع إلى أهلك قال فلم تقروني نفسي حتى أتيت عبد الله بن الزبير وهو يومئذ بكة) خليفة زاذني نسخة أمير عليها (فأخبرته بالذي كان من شأني والذي قال لي عبد الله بن عمر قال فقال لي عبد الله بن الزبير لم تحرم عليك فارجع إلى أهلك وكتب إلى جابر بن الأسود الزهري وهو أمير المدينة) من جهة ابن الزبير (يا أمي أن ما عبد الله بن عبد الرحمن) يعزوه علي مافعل (وأن يحل بي وبني وأهلي) زوجتي (قال فقدمت المدينة فجهزت صفيحة) فاعل بنت عبيد (أمرأة عبد الله بن عمر أمي حتى أدخلتها على عبد الله بن عمر) زوجها (ثم دعوت عبد الله بن عمر يوم عزمي لوليتي فقامني) وقد روي أحدوا أبوادودان ماجه ومعهما الحاكمن عن عائشة مرفوعا لا طلاق ولا عتاق في أغلاق أي أكره بكسر الهمزة وسكون المجرمة وقاف معي به لان المنكره كانه يغلق عليه الباب ويضيق عليه حتى يطلق فلا يقع طلاقه وزعم أن المراد بالاعتلاق الغضب ضعف بأن طلاق الناس غالبا إنما هو في حال الغضب فلو جاز عدم وقوع طلاق الغضب لكان لكل أحد أن يقول كنت غضبان فلا يقع علي طلاق وهو باطل وقد صرح عن ابن عباس وعائشة أنه يقع طلاق الغضب وأن في جمع من الصحابة وقد قال الأئمة الثلاثة وغيرهم لا يقع طلاق المنكره لقوله تعالى لا امن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ففي الكفر باللسان فكذلك الطلاق إذا لم يرد بقلبه ولم ينو ولم يقصده لم يلزمه ولحديث تجاوز الله لامتي عن الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه وقال أبو حنيفة وأصحابه يصح طلاق المنكره ونكاحه وعقته وتذريه لبعه (مالك عن عبد الله بن دينار) مولى ابن عمر (أنه قال سمعت عبد الله بن عمر قريبا أباها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لفسل) بضم القاف والباء وباسكانها (عدتهن) أي في استقبال عدتهن (قال مالك يعني بذلك أن يطلق في كل ماهر مرة) لا أكثر وكأنه أتى بكل يشمل ماذا كان الظاهر عقب حضض طلقته فيه وراجعها لانه يصدق عليه انه طلق لاستقبال العدة وان الأمر في الحديث بأن يحكمها حتى تحيض ثم تظهر للندب لا للوجوب قال القشيري وغيره وهذه القراءة على التفسير لا التلاوة وهي تعني أن المراد بالاقراء الاطهار اذا لاستقبل في الحض عند الجميع ولا يحترى به عند أحد من الطائفتين قاله عياض وتقدم ان في مسلم في بعض طرق حديث ابن عمر قرا النبي صلى الله عليه وسلم فطلقوهن في قبل عدتهن (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال كان الرجل اذا طلق امرأته ثم ارتجعها قبل أن تنقضي عدتها كان ذلك وان طلقها ألف مرة فعند بفتح الميم قصد (رجل إلى امرأته فطلقها حتى إذا شافت) فأبوت (انقضاء عدتها وراجعها ثم طلقها ثم قال لا والله لا أولي) أضعلت إلى (ولا تخلين أبدا) لغيري (فأبوت الله تبارك وتعالى الطلاق) أي التطلق الذي يراجع بعده (مرتان) أي شتان (فامساك) فعليكم امساك كهن بعده (بمعروف) من غير ضرار (أو ترمي) ارسال لهن (باحسان فاستقبل الناس الطلاق جديدا من يومئذ) أي من يوم نزول الآية (من كان طلق منهم أولم يطلق) وهذا من سئل تابع ما لك على إرساله عبد الله بن ادريس وعبد بن سنان بن سحر بن عبد الحيد وجعفر بن عون كلهم عن هشام عن أبيه مرسلا ورواه الترمذي والحاكم وغيرهما عن طريق يعلى بن شبيب وابن مردويه عن طريق محمد بن اسحق كلاهما عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت كان الناس والرجل يطلق امرأته ماشا أن يطلقها

صلاة ثلاثا وثلاثين تكبيرة وثلاثا

وثلاثين تسبيحة وثلاثا وثلاثين تحميدة
ولاله الا الله وحده لا شريك له
له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
قدير قال عباس وهما الباقع النبي
صلى الله عليه وسلم * حدثنا يحيى
ابن خلف ثنا عبد الاعلى عن سعيد
يعنى الحريرى عن أبي الورد عن
ابن ابي عمير قال قال صلى الله
عليه وآله احدثك عن وعن فاطمة
بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكانت من أحب أهله اليه قلت بلى
قال انها جرت بالرحى حتى أنفرت يدها
واستقت بالقرية حتى أنفرت يدها
وكنت اليك حتى اغبرت ثيابها
فأتى النبي صلى الله عليه وسلم
خدم فقلت لو أتيت أباك فأسأله
خادمنا فته فوجدت عنده حدثا
فرجعت فأناها من القصد قال
ما كان حادثا فسكنت قلت أنا
أحدثت يا رسول الله جرت بالرحى
حتى أنفرت يدها وجرت بالقرية
حتى أنفرت يدها فقلت ان جاءك
الخدم أمرا أنا تأمك فستخذه
خادما فبقها رماني فيه قال اتي
الله فاطمة وأدى فربصة وبك
واعلى عمل أمك فإذا أخذت
مضعف فسيجي ثلاثا وثلاثين
واحدى ثلاثا وثلاثين وكبرى أو بها
وثلاثين فذلك ما ته فهي خير لك من
خادم قالت رضيت عن الله عز وجل
وعن رسوله صلى الله عليه وسلم
* حدثنا أحمد بن محمد المروزي ثنا
عبد الرزاق أنا معمر بن الزهري
عن علي بن حسين هذه القصة قال
ولم يخدمها حدثنا محمد بن عيسى
ثنا عتبة بن عبد الواحد القرشي
قال أبو جعفر يعنى ابن عيسى كذا
قول أبيه من الإبدال قبل أن نسمع

وهي امرأته اذا رجعها وهي في العدة وان طلقها مائة مرة وأكثر حتى قال رجل لامرأته والله
لا طلقك قديني مني ولا أربك أدا قالت وكيف ذلك قال أطلقك فكلما همت عدت لك أن تنفضي
واجعلك فذهبت المرأة فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكت حتى نزل القرآن اطلاق
مرات فامسك بمعروف وأتسريح باحسان قال الترمذي والمرسل أصح وفي المستدرک صحيح
الموصول قال ابن عبد البر أجوعا على أن قوله وأتسريح باحسان هي الثالثة التي قال الله أن طلقها
فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وعنده ابن أبي شيبة عن أبي رزین جابر قال قال رسول الله
أرأيت قول الله اطلاق مرأتان فأبى الثالثة فقال صلى الله عليه وسلم فامسك بمعروف وأتسريح
باحسان (مالك عن ثور) بثلاثة (ابن زيد الديلي) بكسر الملهمة وسكون التثنية (ان الرجل كان
يطلق امرأته ثم راجعها ولا حاجة لهما ولا يريد امساكها كما تطول بذلك عليها العدة للبصارها
فأنزل الله تبارك وتعالى ولا تمسكوهن ضرارا) لمفعول له (لتعتدا) عليهن (ومن يفعل ذلك فقد
ظلم نفسه) بتعريضها الى عذاب الله (عظمهم الله بذلك) وورد هذا بخبر من طريق العوفي عن ابن
عباس عن عبد بن جبر قال ابن عبد البر أفاد هذا ما قبله ان نزول الآية في معنى واحد متقارب
وذلك حبس الرجل المرأة ومن راجعها بقصد الاضرار (مالك انه بلغه) أسنده ابن أبي شيبة عن
حاتم بن اسمعيل عن عبد الرحمن بن عروة (ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سلا عن طلاق
السكران فقال اذا طلق السكران جاز طلاقه واذا قتل به قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا) وبه
قال جماعة من التابعين يرجع من الطهارة والافعة الاربعة فيصع عنه مع انه غير مكف تقطعا عليه
ولان محضته من قبل ربط الاحكام بالاسباب (مالك انه بلغه) أسنده ابن أبي شيبة عن سفیان عن
أبي الزناد (ان سعيد بن المسيب كان يقول اذا لم يجد الرجل ما ينقضي على امرأته ففرق بينهما) للضرر
قلت سنة فقال سنة هذا بقية خبر ابن أبي شيبة (قال مالك وعلى ذلك أدركت أهل العلم بلدنا)
المدينة (عدة المتوفى عنها زوجها)

(مالك عن عبد بن عيسى عن سعد بن قيس) بن عمرو والنصارى أخت يحيى مات سنة تسع وثلاثين ومائة
وقيل بعدها في الموطن ثلاثة أحاديث مر فوعة هذا ثانيا (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف
(انه قال سئل) بالنساء للعجول وفي البخاري ان السائل رجل قال الحاقظ لم أفتى في اسمه (عبد
الله بن عباس وأبو هريرة) وكان هو وأبو سلمة عند ابن عباس كافي الصحابين (عن المرأة الحامل
يتوفى عنها زوجها) والبخاري عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة جابر عن ابن عباس وأبو هريرة
عنده فقال أفتى في امرأته ولدت بعد زوجها بأربعين ليلة (قال ابن عباس آخر الاجلين) عندها
وبالتصبي أي تهرس آخر الاجلين أربعة أشهر وعشرا ان ولدت قبلها فان مضت ولم تلد ربت
حتى تلد جعابا أي البقرة والاطلاق (وقال أبو هريرة اذا ولدت فقد حلت) تخصيصا لاية البقرة
بأنية الطلاق (فدخل أبو سلمة بن عبد الرحمن) مع كريب أو وحده لا لقائه بالحل معارض الا بن
عباس (على أم سلمة) هذبت أبي امية (زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأسألهما عن ذلك فقالت
أم سلمة ولدت بسبعة) ضم السنين المهلة وتقع للموخذ واسكان التثنية فبين مهلة فها أنا نثا ابنة
الحراث (الاسلمة) الصحابة (بعد وفاة زوجها) سعيد بن خولة في حجة الوداع كافي مسلم وغيره عن
سبعة انها كانت تحت سعيد بن خولة وهو من بني عامر بن لؤي وكان من شهداء ائتوني عن أبي
حجة الوداع (ينصف شهر) والبخاري عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أم سلمة فوضعت بعد
موتها بأربعين ليلة وفي مسلم عن الزهري عن عبيد الله عن سبعة فلم ينسب أن وضعت وفي مصنف
عبد الرزاق عن عروة بسبع ليل والابن عيسى بسبع عشرة ليلة وأقول بعشرين ليلة وعن
عكرمة بن جهمس وأبو يعين ليلة وعن معمر قال يقول بعضهم مكنت سبع عشرة ليلة ومنهم من يقول

ان الابدال من الموالى قال حدثنا
 الفخيل بن اياس بن فوح بن مجاعة
 عن هلال بن سراج بن مجاعة عن
 أبيه عن جده مجاعة أنه أنى النبي
 صلى الله عليه وسلم يطلب دية أخيه
 قتلته بنودسوس من بني ذهل فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت
 جاعلاً لمشرِكاً دية جعلت لأخيك
 ولكن سأعطيك منه عقي فكتب
 له النبي صلى الله عليه وسلم عاقبة
 من الأبل من أول خمس يخرج من
 مشركي بني ذهل فأخذ طائفة
 منها وأسلمت بنو ذهل فطلبها بعد
 مجاعة إلى أبي بكر وأباه بكاب النبي
 صلى الله عليه وسلم فكتب له أبو
 بكر بائتي عشر ألف صاع من صدقة
 الجماعة أو بعدة آلاف برأية
 آلاف شعيرة أو بعدة آلاف غر
 وكان في كتاب النبي صلى الله عليه
 وسلم لمجاعة نسمة الله الرحمن الرحيم
 هذا كتاب من محمد النبي لمجاعة
 ابن حرام من بني سبلى أني أعطيت
 مائة من الأبل من أول خمس يخرج
 من مشركي بني ذهل عقبه من
 أخيه

((باب ما جافى سهم الصبي))

حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان
 عن مطرف عن عامر الشعبي قال
 كان للنبي صلى الله عليه وسلم سهم
 يدعى الصبي أن شاء عبد أو أن شاء
 أمه وإن شاء فمساخته قبل الخمس
 حدثنا محمد بن بشار ثنا أبو
 حاتم وأزهري قال ثنا ابن عوف
 قال سألت محمد بن بشار عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والصبي قال كان
 يضرب له سهم مع المسلمين وإن لم
 يشهد بالصبي يؤخذ له رأس من
 الخمس قبل كل شيء حدثنا محمد بن
 خالد السبكي ثنا عمر بن عبد

أربعين ليلة وعند أجدع سبعة فلم أمك الأشهر أحيى وضعت وفي النسي عشر من ليلة وورى
 غير ذلك مما يعذر فيه الجمع لاتحاد القصة ولعل ذلك السرى إيهام من أجهل المدة (خطبها رجلان
 أحدهما شاب) هو أبو البشر فقتن ابن الحرث العبدري من بني عبد الدار كما أفاده ابن وضاح
 (والآخر كهل) هو أبو السنابل بنع السين المهمة والنون فأف فوحدة مكسورة فلام ابن بعكث
 بوحدة مهملة ثم كافين وزن جعفر كما هي في الصحيحين وغيرهما ابن الحرث القرشي العبدري
 اسمه حبة بوحدة وقيل فون وقيل عمرو وقيل عامر وقيل غير ذلك (خطت) بفتح الحاء والطاء
 المهملةين أي مالت ونزلت قلبها (إلى الشاب) على عادة النساء (فقال الشيخ) أبو السنابل المعبر عنه
 أولاً بكونه (لم تحلى بعد) بضم الدال (وكان أهلها غيباً) بفتحين جمع غائب تكاد ومخدم (ورجاً إذا
 جاء أهلها أن يؤثروها) يقدمونه على غيره وفي البخاري ومسلم فلما تعدت من نفسها تحملت
 للقطاب فدخل عليها أبو السنابل بن بعكث فقال ما لي أراك متعبة لعلنا نرجع التسكح إن شاء الله
 ما أنت بنا كح حتى عمر عليك أربعة أشهر وعشرون تعدت بفتح العين المهمة وشد الدال أي خرجت
 (لخاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) فسأله عن ذلك (فقال قد حلت فأنكس من شئت) زاد
 في رواية الأسود عن أبي السنابل ولو رغم أنف أبي السنابل رواه أبو القاسم البغوي قال ابن سعد
 أسلم أبو السنابل يوم الفتح وكان شاعراً بقي زماناً بعد النبي صلى الله عليه وسلم وذكر ابن البرقي
 أنه تزوج سبعة بعد ذلك وأولدها سنابل بن أبي السنابل لكن نقل الترمذي عن البخاري أنه قال
 لا تعلم أن أبا السنابل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث رواه النسائي من طريق
 ابن القاسم عن مالك بن نويرة عن عبد الله بن عباس قال سمعت أبا سلمة قال سمعت أبا عبد الله
 (مالك) عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه سئل عن المرأة توفى عنها زوجها وهي حامل فقال عبد الله
 ابن عمر إذا وضعت حملها فقد حلت لقوله تعالى وأولات الأنصار ما كنهن أن يضعن حملهن فقد
 بين صلى الله عليه وسلم باقائه لسبعه أن يخص لقوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً
 يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فأخبره رجل من الأنصار وكان عنده أن أباه (عمر بن
 الخطاب) قال لو وضعت وزوجها على سريره لم يدف (بعد) أي قبل دفنه (حلت) بالوضع عملاً بالآية
 (مالك) عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن كسرة الميم وسكون السين وقح الواو بالراء (ابن
 مخزومة) بفتح الميم واسكان المهملة له ولا يبه محبة (أنه أخره ان سبعة الأسلية) نسبة إلى أسلم
 قبيلة شميرة (نفسه) بضم النون على المشهور وفي لغة بفتحها وكسر الفاء أي ولدت (بعد وفاة
 زوجها) سعد بن خولة (لبلال) سبق الخلاف في قدرها لا لا يمكن الجمع لاتحاد القصة وإن ذلك
 لعنه السرى إيهامها في نحو هذه الرواية زاد يحيى بن قزعة غابت النبي صلى الله عليه وسلم
 فاستأذنته أن تنكح (فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حلت فأنكس من شئت)
 لا قضاء عدلتك بوضع الحمل وهذا الحديث رواه البخاري عن يحيى بن قزعة بفتح القاف والراء
 والمهملة عن مالك بن نويرة عن يحيى بن سعيد الأنصاري (عن سليمان بن يسار) المدني (أن
 عبد الله بن عباس وأبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف) الزهري (اختلفا في المرأة تنفُس) بضم
 الناء وسكون النون وقح الفاء أي تلد (بعد وفاة زوجها بلبال) تنقص عن أربعة أشهر وعشرون
 ما عدتها (فقال أبو سلمة إذا وضعت على بطنها فقد حلت) الآية الطلاق (وقال ابن عباس آخر
 الأجلين) عدتها يعني أن كان الحمل أكثر من أربعة أشهر وعشرون انتظرته وإن وضعت قبلها
 انتظرته الآية البقرة ووجه الاختلاف أنها بما عموماً وتمازها هم ابن عباس بينهما بذلك وفي
 البخاري عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة فقال ابن عباس آخر الأجلين قلت أنا وأولات الأجل
 أجلهن أن يضعن حملهن فإذا لم يعمل فقال ابن عباس اغنا ذلك في الطلاق (لخاء أبو هريرة)

الواحد عن سعيد بن أبي بشر عن قتادة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا غزا كان له سهم صاف يأخذه من حيث شاء فكانت صفة من ذلك السهم وكان إذا لم يفر بنفسه ضرب به بسهمه ولم يخير أحد أناسه من علي ثنا أبو أحمد أنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كانت صفة من الصفي * حدثنا سعيد بن منصور ثنا يعقوب بن عبد الرحمن الزهري عن عمرو بن أبي عمرو عن أنس بن مالك قال قدمنا بخيبر فلما فتح الله تعالى الحصن ذكر له جبال صفة بنت حني وقد قتل زوجها وكانت عروسا فاصطفاه رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه فخرج بها حتى بلغنا سد الصهاج حدثتني بها * حدثنا مسدد ثنا جابر بن زيد عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك قال سأرت صفة لحيه الكبي ثم سأرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا محمد بن خالد الباهلي ثنا يزيد بن أسد ثنا حماد أنا ثابت عن أنس قال وقع في سهم دحية جارية جيلة فاشترها رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبعة أوس ثم دفعها إلى أم سلمة فصنعها ثم قال جاد وأحسبه قال وتهدى بنتها صفة بنت حني * حدثنا داود بن معاذ ثنا عبد الوارث ح وثنا يعقوب ابن إبراهيم المعنى قال ثنا ابن علي بن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال جمع السي بن يحيى جارية بنته فقال يا رسول الله أعطني جارية من السي قال أذهب فخذ جارية فأخذ صفة بنت حني فجاء

له كان قام لحاجة والافد كان جالساً عند ابن عباس لما استفتى كافي البخاري وغيره (فقال أنا مع ابن أبي يحيى بأباسة) فإله على عادة العرب أذلس ابن أخيه حقيقة (فدعوا كريباً) بضم الكاف وقضى الرامساكن العتية وموحد (مولى عبد الله بن عباس) وفي البخاري فأرسل ابن عباس غلامه كريباً (إلى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن ذلك) ولا موارضة بين هذا وبين ما مر أن أباسله دخل عليها فأله الاحتمال أنه دخل معه أو بعده حتى يسمع منها بلا واسطة ولا بين كون الاختلاف في السابق بين أبي هريرة وبين ابن عباس وهذا بينه وبين أبي سلمة لأن أصل الاختلاف بينهما وأبو هريرة وافق أباسله فلا موارضة بينهما في الأمرين كإثبات أبو عمر (فجاءهم) كريب (فأخبرهم أنهم أقالت ولدت سبعة) الإسلامية بعد وفاة زوجها بلال فذكرت بسكون التامسية (ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم) لما قال لها أبو السنا بل ما أنت بنا كح حتى غر علياً أربعة أشهر وعشرو في رواية البخاري فخطبها أبو السنا بل ما أنت بنا كح والله ما يصلح أن تنكحن حتى تهسدي آخر الأجلين فكتبت قريسا من عشر لال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم (فقال قد حلت فأنكحن من شئت) لا لقضاء عدتك بوضع الحل فيمن مر إذا الله فلا معنى لمن خالفه وفيه ان الجح عند التنازع السنة في الأناص فيه من الكذب وفيما فيه نص إذا حلت التخصيص لأن السنة تبين مراد الكاتب قال الشافعي من عرف الحديث قوت بحته ومن نظري في القورق طبعه ومن حفظ القرآن نيل قدره ومن لم يصن نفسه لم يصن العلم وفيه ان المناظرة وطلب الدليل وموقع الحجية كان قد عاين زمن الصحابة ولا ينكره إلا جاهل وان الكبير لا يرتفع على الصغير ولا يجمع إذا علم أن ينطق بما علمه من كبر العلم وبجلا لآبي سلمة وأنه كان يفتي مع الصحابة وهو القائل لو وقت بابن عباس لاستخرجت منه علم لو ليس هذا الحديث عند القعني وابن بكير في الموطأ وهو عند غيره وهو قد أخرجه النسائي عن قتيبة ومن طريق القاسم كلاهما عن مالك بن نابه عبد الوهاب الثقفي ويزيد بن هرون واللبث الثلاثة عن يحيى بن سعيد عن مسلم قال لا غير ان اللبث قال فأرسلوا إلى أم سلمة ولم يرسم كريباً له طريق في العضمين والسكن (قال مالك وهذا الأمر عندنا الذي لم يرسل) أي استقر (عليه أهل العلم عندنا) انما انحل بوضع الحل وأجمع عليه جهو العلماء من السلف وأئمة الفتوى في الامصار الاماروى عن علي من وجه منقطع ان عدتها آخر الأجلين وما جاء عن ابن عباس هناك جاء عنه انه رجع إلى الحديث أم سلمة في قصة سبعة قال ابن عبد البر ويصحه ان أحجابه عكرمة وعطاء وطولسا وغيرهم على أن عدتها الوضع وعليه العلماء كافة وقد روى عبد الزاق عن ابن مسعود من شاء باللهته وألا عنته ان الآية التي في سورة النساء القصصى وأولات الأجلال أجلهن أن يضعن حملهن تزلت بعد الآية التي في سورة البقرة والذين يوفون منكم قال وبلغه ان علياً قال هي آخر الأجلين فقال ذلك اه وفي البخاري عن ابن مسعود أن عجلوا علياً التغلظ ولا تجمعون عليها الرخصة سورة النساء القصصى بعد الطولي وراه أنها مختصة لها لأنها مختصة وقد احتج القائل بأختر الأجلين بأنهم عاينوا جميعتهما بصفتين وقد اجتمعتا في المتوفى زوجها عنها فلا تخرج من عدتها إلا يقين وهو آخر الأجلين واجب بأنه ما كان المقصود الاضلي من العدة براءة الرحم ولا سيما من تحيض حصل المطاوب الوضع وحديث سبعة من آخر حكمه صلى الله عليه وسلم لأنه بدحه الوداع والله أعلم

(مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل)

(مالك عن سعيد) بكسر العين يعني وقال أكثر الروايات سعد بسكون العين قال ابن عبد البر وهو الأشهر (ابن إسحق بن كعب بن هجرة) بضم المهملة واسكان الجيم البلوى المدنى حليف الأنصار

رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا نبي الله أعطيت دحية قال
 يعقوب ضيقة بنت حنيفة
 قرظلة والنضير ما تصلح إلا لك قال
 ادعوهما فلما نظر إليها النبي صلى
 الله عليه وسلم قال له خذ نجارية
 من السبي غيرها وإن النبي صلى
 الله عليه وسلم أعفها وزوجها
 وحلناهم لم ينأرهم ثنا قرة
 قال سمعت يزيد بن عبد الله قال كما
 بالمر بدخا رجل أشعث الرأس
 بيده قطعة أديم أحمر قلنا كأنك
 من أهل البادية فقال أجل قلنا
 ناولنا هذه القطعة الأديم التي في
 يدك فناولناها فقرأناها فإذا فيها
 من محمد رسول الله إلى بني زهير بن
 أنيس أنكم أنشهدتم أن
 لا إله إلا الله وأن محمد رسول
 الله وأقم الصلاة وأتيم الزكاة
 وأديتم الخمس من المغنم وسههم
 النبي صلى الله عليه وسلم
 وسههم الصق أنتم آمنتم بأمان
 الله ورسوله قلنا من كتب لك هذا
 الكتاب قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم
 (باب كيف كان إخراج اليهود من

المدينة
حدثنا محمد بن يحيى بن فاضل
الحكيم بن نافع حدثهم قال أنا
شعيب بن الزهري عن عبد
الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك
عن أبيه وكان أحد الثلاثة الذين
تبع عليه وسلم وكان كعب بن الأقرع
يهو النبي صلى الله عليه وسلم
ويحضر عليه كفار قرش وكان
النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم
المدينة وأهلها اختلط منهم
المسلمون والمشركون يعبدون
الأوثان واليهود وكافوا يؤذون

من الثقات مات بعد الأربعين ومائة (عن عمته زينب بنت كعب بن عمرو) بحماية تزوجها أبو سعيد الخدري كذا في الجريد بنعنا ابن الأمين وابن قصون و ذكرها غيرهما في الساجين وابن حبان في الثقات وروى عنها ابن أخوها سعيد بن إسحق وسليمان بن محمد بن كعب بن عمرو (ان الفرقة) بضم الفاء، وقع الراعي سكوت القصة وقص العبد المهملة كما عند الأكرهها بعض الرواة عند النسائي الفارعة وبعضهم عند الطحاوي الفرقة (بنت مالك بن سنان) الصاصي (وهي أخت أبي سعيد) سعد بن مالك (الخدري) الصاصي الشهير وأما حبيبة بنت عبد الله بن أبي (أخبرها) أي زينب (أنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نسأه أن يرجع إلى أهلها في بني خدره) بضم الخاء واسكان الدال من الانصار (فان زوجها خرج في طلب اعداء) بضم الباء جمع عبد (له اقرا حتى اذا كافوا بطرف القدوم) قال ابن الاثير بالتحفيف والتشديد موضع على ستة أميال من المدينة (لحقهم فقتلوه قالت) الفرقة (فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أرجع إلى أهل في بني خدره فان زوجي لم يترك في مسكن ملكه ولا) في (نفقة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم) أرجعي إلى أهلك (قالت فانصرفت حتى اذا كنت في الحجرة) بضم الحاء (بضم الله عليه وسلم نعم) أرجعي إلى أهلك (قالت فانصرفت حتى اذا كنت في الحجرة) بضم الحاء واسكان الجيم (ناداني دعاني) (رسول الله صلى الله عليه وسلم) نفسه (أو أمرني في فوديت) دعيت (له) شكت (فقال كيف قلت فرددت) اعادت (عليه) القصة التي ذكرت (أي ذكرتها) أولا (من شأن زوجي فقال امكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب) المكتوب من العدة (أجله) بأن ينتهي (قالت فاعتدت فيه اربعة أشهر وعشر) (قالت فلما كان عثمان بن عفان) أي وجد من خلفه (أرسل إلى فسألتني عن ذلك فأخبرته فتابعه وقضى به) لانهم لا يعدلون عن حديثه صلى الله عليه وسلم وفيه قول خير الوالد واحد وجوب العمل به وغير ذلك ورواه أبو داود عن القعني والترمذي من طريق عن والنسائي من طريق ابن القاسم الثلاثة عن مالك به ورواه الناس عن مالك حتى شفعه الزهري أخرجه ابن منسده من طريق بونس عن ابن شهاب حديثي من يقال له مالك بن أنس فذكره وتابعه مالك عليه شعبة وابن جريح ويحيى بن سعيد الانصاري ومحمد بن إسحاق وسفيان وزيد بن محمد عند الترمذي وأبي داود والنسائي وأبو مالك الاخر عن ابن ماجه سبعتهم عن سعد ابن اسحق نحوه (مالك بن جند) بضم الحاء (ابن قيس المكي عن عمرو) بفتح العين (ابن شبيب) ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي (عن سعد بن المسيب ابن عمر بن الخطاب كان برد المتوفى عنهن أزواجهن من البيداء عنهن الحج) والبيداء بالمطرف ذي الحليفة (مالك عن يحيى بن سعيد انه بلغه ان السائب بن خباب) بمجهمه وموحدين المدني بأبا مسلم و يقال أبا عبد الرحمن المدني صاحب المقصورة التي استعمله عليها عثمان ورزقه دينارين في كل شهر فتوفى عن ثلاثة رجال مسلم وبكر وعبد الرحمن ذكره عمر بن شبة وهو يحكي مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة وغسل ابن حبان فذكره في ثقات التابعين كائنه في الاصابة (توفي وان امرأته) أم مسلم كالألج (جاءت إلى عبد الله بن عمرو فذكرت له وفاة زوجها وذكرت له أمرها ثم شقة) بفتح القاف والنون بفتح الحاء موضع بالمدينة (وسألته هل يصلح لها أن تبيت فيه فنهاها عن ذلك فكانت تخرج من المدينة - مهران فتصحب في حرهم تغزل) قيم (فيه يومها حتى تدخل المدينة اذا أمسيت فتبيت في بيتها) فيأخ لها الخروج في حوائجها نارا (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه كان يقول في المرأة البسدية) قال الباجي المراد بها كنه العمود (يتوفى عنها زوجها انها تتوفى) بالقوية (حيث اتوفى أهلها) قال الباجي أي تغزل حيث تزول من المنزل (قال مالك وهذا الأمر عندنا) ثلاثين عليها وعليهم قطعها عنهم واقطاعهم عنها فان ارتحلوا قرب اعتدت تغزل زوجها (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول لا تبيت المتوفى عنها ولا المتوفية

التي صلى الله عليه وسلم وأصحابه
 فأمر الله عز وجل نبيه بالصبر
 والعفو فضمهم أنزل الله وسمعهم
 من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم
 الآية فلما أتى كعب بن الأشرف
 أن يتبرع عن أذى النبي صلى الله
 عليه وسلم أمر النبي صلى الله عليه
 وسلم سعد بن معاذ أن يبعثوهما
 يقتلوه فبعث محمد بن مسلمة وذكر
 قصة قتله فلما قتلوه فرغت اليهود
 والمشركون فقدموا على النبي صلى
 الله عليه وسلم فقالوا طردوا صاحبنا
 فقتل فذكرهم النبي صلى الله
 عليه وسلم الذي كان يقول ودعاهم
 النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن
 يكتب بینه وبينهم كتابا يتقون إلى
 ما فيه فكتب النبي صلى الله عليه
 وسلم بینه وبينهم وبين المسلمين
 عامة بحجة حسنة ثم صرف في
 عمرو الأيبي ثنا بونس يعني ابن
 بكير قال ثنا محمد بن اسمعيل حدثني
 محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت
 عن سعد بن جبير وعكرمة عن ابن
 عباس قال لما أصاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قريش يوم
 بدر وقدم المدينة جمع اليهود في
 سوق بني قينقاع فقال ما بعش
 جود اسلموا قبل أن يصيبكم مثل
 ما أصاب قريشا قالوا لا يا محمد لا
 من نفسك المثلقتن فوامن
 قريش كانوا أغمارا لا يعرفون
 القتال المثلقتن العرت أن نحن
 الناس وإن لم تلق مثلنا فأرسل الله
 عز وجل في ذلك قل الذين كفروا
 ستقبلون قرأ مصرف إلى قوله فنه
 فقال في سبيل الله يسروا حربي
 كافرة محمدنا مصرف بن عمرو
 ثنا بونس قال ابن اسحق حديثي
 مولى زيد بن ثابت حديثي ابنه

الافي بيها) وفي مسلم عن جابر طلق خاتمي فأودت أن تحذفها فزجرها رجل أن تخرج فأمرها
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال بلى فحذفها فالت عسى أن تصدق أو تغفل معروفا قال عباس
 فيه حكمة مالك واليث في جواز خروج المعتدة شهرا أو ثمانيا يزومها الزوم منزلها بالليل وسواء عند
 مالك الرجعية والمنبوتة وقد احتج أبو داود بهذا الحديث على خروجها نارا كقولنا ووجه دلالة
 أن الحد إذا غما يكون شهرا أو ثمانيا وعمره لا على الله عليه وسلم نهى عن جذاذ الليل ولا نخل
 الانصار ليست من البعد بحيث يحتاج إلى الميت فيها إذا خرجت شهرا
 (عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها)

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (أنه قال سمعت القاسم بن محمد) بن الصديق (يقول ان يزيد
 ابن عبد الملك) بن مروان أحد ملوك بني أمية (فرق بين رجال وبين نسائهم وكن أمهات أولاد
 رجال هلكتوا) ما قرأه عن (قزو حو) عن (أي الرجال) بعد حصة أو حصة من بعد موت ساداتهم
 وأوتجدهم الشك والتويع أي أن منهن من تزوج بعد حصة ومنهن من تزوج بعد حصة
 (فقال القاسم بن محمد سبحان الله) نعيان من هذا الحكم مستدلا على إبطاله بقوله (يقول الله تبارك
 وتعالى في كتابه والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا ما من من الأزواج) فاعلمين عدتهن إنما
 عليهن الاستبراء بحصة (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال عدة أم الولد إذا توفي عنها
 سيدها حصة) وتعيها عدة تجوز عن الاستبراء (مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد) بن
 أبي بكر (أنه كان يقول عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها حصة) لأنها ليست من الأزواج فلم
 تدخل في الآية (قال مالك وهو الأمر عندنا) بدار الهجرة (فإن لم تكن ممن تحيض فعدتها ثلاثة
 أشهر) على القاعدة في استبراء من لا تحيض

(عدة الأمه إذا توفي عنها سيدها وأزواجها)

قال أبو عمر لا أعلم أحد من الرواة قال سيدها إلا يحيى ولا خلاف أن الأمه إذا ماتت سيدها لأعدة
 عليها إنما عليها الاستبراء بحصة (مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار كانا
 يقولان عدة الأمه إذا هلك عنها زوجها شهران وخمس ليال) نصف عدة الحرة (مالك عن ابن
 شهاب مثل ذلك) شهران وخمس ليال (مالك في العبد يطلق الأمه طلاقا لم يتيها فيه له عليها فيه
 الرجعة) بأن طلقها واحدة ثم عوت وهي في عدتها من الطلاق أنها تعتد عدة الأمه المتوفى عنها
 زوجها شهرين وخمس ليال) فتنقل لعدة الوفاة للأمه لأن الموجب وهو الموت لما نقلها صادفها
 أمه فتنقل عدتها في الوفاة (رواه) أن عتقت وله عليها رجعة ثم لم يتخرفه بعد العتق حتى عوت
 وهي في عدتها من طلاقه اعتدت عدة الحرة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا) لأن
 الموجب وهو الموت لما نقلها صادفها رجعة عدتها كما أفاده قوله (وذلك إنما أفادعت عليها
 عدة الوفاة بعدما عتقت فعدتها عدة الحرة وهذا الأمر عندنا) فلو كان الطلاق بائنا لم ينقلها موته
 في عدتها على المذهب

(ما جاء في العزل)

هو الا تزال خارج الفرج (مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) فروخ المدني الفقيه (عن محمد بن
 يحيى بن حبان) بفتح المهلة والوحدة قال ابن عبد البر هذا من رواية النظر عن النظر والكثير
 عن الصغير (عن ابن أبي عمير) بضم الميم ومهمله ورواها عن آخره مصرفا عبد الله بن محمير بن جنادة
 ابن وهب الجعفي بضم الجيم وفتح الميم فمالة المسكي كان يفتي بجرا في محذورة ثم نزل بيت المقدس
 تابعي ثقة عابد سنة تسع وتسعين وقيل قبلها (أنه قال دخلت المسجد فرأيت أبا سعيد المدبري
 سعد بن مالك بن سنان) (جلست إليه فبأته عن العزل) أهوجا ترا أم لا (فقال أبو سعيد المدبري

محبة عن أبيها محبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ظفرتم به من رجال يهود فاقسلوه قريبا محبة على شينة رجل من يهود كان يلبسهم قفله وكان حويصة اذئال لم يسلم وكان آمن من محبة فلما قتله جعل حويصة يصر به ويقول يا عبد الله أما والله لرب محبة في بطنك من ماله **هذا ثنا قتبية بن سعيد أنا الليث بن سعيد بن أبي سعد عن أبيه عن أبي هريرة أنه قال يينا نحن في المسجد أنخرج الينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انطلقوا الى يهود فخرجهما حتى حبسناهم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فناداهم فقال يا معشر يهود اسلموا تسلموا فقالوا قد بلغت يا أبا القاسم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك أريد ثم قالها الثالثة اعلموا انما الارض لله ورسوله وانى أريد أن أجعلكم من هذه الارض فمن وجد منكم بالله شيأ فليبعه والا فاعلموا انما الارض لله ورسوله صلى الله عليه وسلم **(باب في خبر النضير)****

هذا ثنا محمد بن داود بن سفيان ثنا عبد الرزاق أنا معمر بن الزهرى عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن كفار قريش كتبوا إلى ابن أبي ومن كان يعيدعه الاوثان من الارض والخرزج ورسول الله صلى الله عليه وسلم فومئذ بالمدنية قبل وقعة بدر انكم آوئتم صاحبنا وانقمم بالله لثقتكم أو قرضه أو لتسبون اليكم ما جئنا حتى قتلنا مائة منكم ولتسبون نساءكم فلما بلغ ذلك عبد

خزاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني المصطلق) يضم الميم وسكون الصاد وقح الطاء المشاة المهملتين وكسر اللام قفاف لقب جدثة بن سعد الخزاعي مبي بذلك الحسن صوته وكان أول من غشي من خزاعة وهي غزوة امر بسبع يضم الميم وقح الراء وسكون التفتية وكسر الممهلة واسكان التفتية الثانية وعين مهملة ما لبني خزاعة وفيها سبعة وست أو خمس أو أربع خلاف وسيما انه صلى الله عليه وسلم بلغه ان بني المصطلق يجمعون له وقاتلهم الحرث بن أبي ضرار فخرج اليهم حتى لقيهم على ما لهم فقال له امر بسبع قريبا الى الساحل فزاحف الناس واقتلوا فذهبهم الله وقتل منهم ونزل صلى الله عليه وسلم نساءهم وأبناءهم وأموالهم كذا ذكر ابن اسحق بأساندمر سلة والذي في الصحيح عن ابن عمر يدل على انه أنار عليهم على حين غفلة ونظفه ان النبي صلى الله عليه وسلم أنار على بني المصطلق وهم غارون وانعامهم نبتى على الماء فقتل مائة منهم وسبي ذرارهم الحديث قال الحافظ فيتمل انهم حين الايقاع ثبتوا قلوبا فلما كثر فيهم القتل انهم مروا بأن يكونوا المادهم وهم على الماء ثبتوا وتصافوا ووقع القتال بينهم ثم وقعت الغلبة عليهم **(أصبنا سبيانا من سبي العرب)** أي نساء أخذناهم منهن وفي رواية لمسلم قسيبا كرائم العرب **(فاشتهن النساء)** أي جماعهن **(واشدت)** قوت **(علينا الغربة)** يضم المهملة واسكان الزاى فقد الازواج والسكاح وهذا شبهه عطف العلة على المعاول وفي رواية لمسلم بن جعفر وطالت علينا الغربة قال القرطبي أي تعذر علينا النكاح لتعذر أسبا به لان ذلك طول الاقامة لان غيبتهم عن المدينة لم تطل اه وفيه نظرق قد ذكر ابن سعد وغيره ان غيبتهم في هذه الغزوة كانت غيبة وعشرين يوما **(وأحبينا القداء)** واسلم ورغبنا في القداء **(فأردنا أن نزل)** خوفا من الحمل المانع من الضداء الذي أحبناه **(فقلنا انزل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا)** أي يينا وأطور زائدة **(قبل أن نأسله)** عن الحكم لانه وقع في نفوسهم انه من الواد الخفي كالفرار من القدر قاله المازري وفي رواية وكنا نزل ثم أسألتنا جمع ينسجما بأن منهم من سأل قبل العزل ومنهم من سأل بعده وبأن معنى نزل عز مناعله فيرجع معناها الى الاولى **(فأسأله عن ذلك)** زاذي وروايه جويرية عن مالك فقال أو انكم لتضعون قائلنا ثلاثا وظاهره انه صلى الله عليه وسلم ما طلع على فعلهم فيشكل مع قول جابر في الصحيح كان نزل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل لان العصا اذا قال كنا فعل على عهد النبي يكون مرفوعا لان الظاهر اطلاع عليه وأوجب بأن دواعيهم كانت متوفرة على سؤاله عن أمور الدين فاذا عملوا شيا وعلموا انهم يطلع عليه بادروا الى السؤال عن حكمه فيكون الظهور من هذه الحديثه **(فقال ما عليكم)** بأس **(أن لا تفعلوا)** أي ليس عدم الفعل واجبا عليكم أولا زائدة أي لأبأس عليكم في فعله وسكن ابن عبد البر عن الحسن البصري أن معناه النهي أي لا تفعلوا العزل **(لمن نسبه)** بصفات أي نفس **(كائنه)** أي قد تكونها في علم الله **(أي يوم القيامة)** الا وهي كائنه أي موجودة في الخارج سواء عزلتم أم لا فلا فائدة في العزل فانه ان كان خلقا ساقما لم يفلتكم في الخرص وقد خلق الله آدم من غير ذكر ولا أنثى وخلق حواء من ضلع منه وعيسى من غير ذكر وعند أحمد والبرادير ومحبة ابن خن عن أنس ان رجلا سأل عن العزل فقال صلى الله عليه وسلم لو ان الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على حفرة لا يخرج الله منها ولدا ويخرج الله منها ولدا يخلق الله نفسا هو خالقها وفي مسلم عن جابر ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان لي جارية هي خادمتنا وسأيتنا وأنا أطوي عليهم وأنا أكره أن تحمّل فقال اعزل عنها ان شئت فانه سبيها ما قدر لها فلبثت الرجل ثم أنه قال ان الخمار قد حذبت فقال قد أخبرتنا ان سبيها ما قدر لها وفي رواية له فقال أنا عبد الله ورسوله قال أبو عمر في حديث الباب انهم انطلقوا على وطء غار وفي

الله أن يأتي من كان معه من عبدة
الوثان اجتمعوا للقتال التي سلى
الله عليه وسلم فلما بلغ ذلك التي
صلى الله عليه وسلم ليقبهم فقال لقد
ياخ وعيسد قرش منكم المبالغ ما
كانتم تكدكم بأكنوزهم تريدون
أن تكدوا وبما أنفستم تريدون أن
تقتلوا أبناءكم وأخوانكم فلما سمعوا
ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم
تفرقوا فبلغ ذلك كفار قرش
فكتبتم كفار قرش بعد وقعة بدر
إلى اليهود دانكم أهل الخفصة
والحصون وانكم لثقاتن صاحبنا
أولفعلن كذا وكذا ولا يجوز
يبتناو بين خدم نساكنكم شيء
والخلايل فلما بلغ كتابهم النبي
صلى الله عليه وسلم اجتمع بنو
النضير بالقدور فأرسلوا إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم أخرج
البنائي ثلاثين رجلا من أصحابنا
ولخرج منائلا من حبرا حتى تلقى
بمكان المنصف فيجمعوا مثل فان
سدد قولهم وأمنوا بآمنائنا فلما
كان القدور عليهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالكتاب
فخصمهم فقال لهم انكم والله
لا تأمنون عندى إلا بهد
تعاهدوني عليه فأوأ أن يعطوه
عهدا فقام لهم يومهم ذلك ثم عبدا
القدور صلى بنى قريظة بالكتاب
وتروك بنى النضير ودعاهم إلى أن
يعاهدوه فعاقدوه فأصرى عنهم
وعدا على بنى النضير بالكتاب
فقاتلهم حسي نزلوا على الجلاء
خلت بنو النضير وأحاطوا ما أفلت
الآل من أمهم ثم بأواب بنوهم
وخشبها فكان نخل بنى النضير
رسول الله صلى الله عليه وسلم
خاصة أعطاه الله إياها ونصه بها

سها منهم من النساء وانما يكون ذلك بعد الاستبراء بشرط أن تكون الامة كتابية فان كانت سبي
بنى المصطلق كتابيات لان من العرب من تود وتضمير فقالوا وان كن وثنيات لم يحل وطوهرن بالماء
الا بعد الاسلام عند الجهور وقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن وقد روى عبد الرزاق
عن الحسن قال كنا فتوى مع الصحابة فاذا أراد أحدهم أن يصب الجارية من التي أمرها
فكسبت ثيابها واعتقلت ثم عليها الاسلام ثم أمرها بالهلاوة واستبرأها بحضرة ثم أسأها إه بعناه
وأجيب أيضا بأنهن أسلمن ولا يصح لقوله وأحبنا الله أن لا يبال هذا فيمن أسلم ورد بأن
الاسلام لا يمنع ملك السابى بل يستمر بعد الاسلام فيجوزة داؤه ويبيع ولو أسلم وبأنه كان يجوز أول
الاسلام وطه الامة المشرك ثم نزع ولا يصح لاحتياجه الى دليل ويحتمل ان السؤال وقع عن
وطه من أسلم منهم ولو بنى الحديث على ظاهره في الوطه قبل الاسلام لبقى ايضا على ظاهره في
القدوم عليه قبل الاستبراء وهو ممنوع اتفاقا فلا بد من تأويل الامر من حديث الحسن رفم
الاشكال عنهم ما عايناه من جهة الجمع وهو في منع بيع أم الولد لا متنازعهم من التذلل للعمل والفداء
بيع والإجماع عليه وهى حاصل خوف ريق الولد وانما الخلاف في بيعها بعد الوضع والجهور على
المنع وفيه استرقاق جميع العرب كقرش وبه قال الجهور ومالك والشافعي في الجدي وقال في القديم
وأبو حنيفة وابن وهب لا يجزى عليهم الرق لشرعهم فان أسلموا أو اقتلوا أو أخرج البغارى في العلق
عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن نافع عن حماد بن عيسى عن ربيعة عن عبد الشين بن ربيعة
عن شيهما عبد الله بن محمد بن اسماء عن عمه جوير بن أسماء عن مالك عن الزهري عن ابن جبير
عن أبي سعيد أخبره أنه قال أنصنا سبأيا كنا فتوى ثم سأنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
ذلك فقال لنا وانكم لتفعلون ثلاثا ما من سمته كأنه إلى يوم القيامة إلا وهى كأنه قال ابن عبد البر
وما أن أحدا رواه عن مالك هذا الاستناد غير جويرية اه لكننا ليست بشاذة عن مالك فهو
عنده بالاستنادين وقد تابعه شعب عند البخارى في البيع ويونس عنده في القدور وعقيل
عنده ٢ كلهم عن الزهري عن ابن جبير
أبي أمية (مولى عمر بن عبد الله) بضم العين اقترشى التي (عن عامر بن سعد بن أبي وقاص)
الزهري المدنى مات سنة أربع ومائة عن أبيه أنه كان يعزل (لأنه كان يرى الرخصة فيه (مالك
عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن ابن أبي أفلح) هو عمر بضم العين ابن كثير بن أفلح المدنى
الثقة (مولى أبي أيوب الانصارى عن أم ولد لابي أيوب الانصارى أنه كان يعزل) لأنه كان يرى
الترخيص فيه كزبد وجاوبان عباس وسعد قال ابن عبد البر وهو قول جهور الفقهاء (مالك عن نافع
عن عبد الله بن عمر أنه كان يعزل وكان يكره العزل) ويضرب بعض ولده إذا فعله لا طهر بنى إلى
قطع النسل ولذا قال صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه ذلك الوأد الخنى رواه مسلم وغيره وكذا روى
عن عمرو عثمان أنهم كرهوا واختلف فيه عن على (مالك عن صفرة) بفتح المجهمة وأسكن الميم
(ابن سعيد) بكسر العين (المدائنى) الانصارى المدنى (عن الجاهل بن عمرو) بفتح الميم (ابن غزيرة)
بفتح الغين المجهمة وكسرا الزاى وشدة التفتة الانصارى المازنى المدنى يحكى شهادة صنفين مع على
(أنه كان جالساً عند زبد بن ثابت) الانصارى (بخاء ابن زهد) بانفاق المفتوحة ضبطه ابن
الجلدة وجوز أنه قدس بن قهد العجائى قال فى تنصيره وفيه بدلول وجهه قوله (رجل من أهل
اليمن) فان نسب العجائى من الانصار فيبعد أن يقال فيه ذلك وان كان أهل الانصار من اليمن
(فقال بأبا سعيد) كنية زيد (ان هند جوارى) بفتح الجيم جمع جارية (لئس نائى الذى
أكن) بضم الهمزة وكسرا الكاف أضمت الى (بأنعابى منهم وليس كاهن يعنى أن تفعل منى)
لا نى قد أخرج للبيع وهو ذلك (أنا عز قال زيد أنه باع حاج قال قلت بغفر الله لك انما تحلى

فقال وما آقا الله صلى رسوله منهم
فما أوجعتم عليه من خيسل ولا
ركاب يقول بغير قال فأعطى النبي
صلى الله عليه وسلم أكثرها المداخير
وقهها بينهم قسمهم من الرخيلين
من الانصار وكان ذرى حاجة لم يقسم
لاحد من الانصار غير مهاجرى
منها صدقة رسول الله صلى الله
عليه وسلم التي في أيدي بني فاطمة
وفى الله عنها حديثا محمد بن
يحيى بن فارس ثنا عبد الرزاق
أنا ابن جريج عن موسى بن عقبة
عن نافع عن ابن عمر ان مود
التضير وقرينة حارور رسول الله
صلى الله عليه وسلم ناجى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بنى التضير
وأقر قرينة ومن عليهم حتى
جاءت قرينة بعد ذلك فقتل
رجالهم برقم نساهم وألادهم
وأموالهم بين المسلمين الا بعضهم
لطفوا رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأمنهم وأسأوا وأبلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهم قوم
المدينة كلها بنى قتيقاع وهم قوم
عبد الله بن سلام ومود بنى حارثة
وكل يهودى كان بالمدينة
(باب فى حكم أرض خيبر)

حدثنا هرون بن زيد بن أبي الزرقاء
ثنا أبي ثنا جاذ بن أبي سلمة عن
عبد الله بن عمر قال أحسبه عن
نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال أدل خير فقلب
صلى الفحل والارض وأجأهم الى
قصرهم فصالحوه على ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم الصقراء
والبيضاء والظقة واهم ما حلت
وكلهم على ان لا يكثر ولا يغيروا
شيئا من عقولهم ولا يغيروا
فقيروا مكيحيى بن أخطب وقد

عندك لتعلم منكم) ان يذقه هذا (قال أفته قال قلت وهو ثلث) أى محل زرع الوالد (ان شئت
سقيته وان شئت أعطشته) منته السقى (قال وكنت أسمع ذلك من زيد فقال زيد صدق) لانه يرى
حله (مالك عن جندب بن قيس المكي عن رجل يقال له ذيف) بذيال مجمة يوزن عظيم المسدق مولى
ابن عباس قال أبو جعفر مات سنة تسع ومائة (انه قال سئل ابن عباس عن العزل فذعا جارية له
فقال أخبرهم) أى السائلين (فكانها استجبت فقال هو ذلك اما أنا فافعله يعنى انه يعزل) وروى
انه تناسخ رجلان عند عمر فقال ماهذه المناجاة قال ان اليه وترع ان العزل المؤودة الصغرى
فقال على لا تكون مؤودة حتى يمر عليها التارات السبع ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين
الآتية فقال عمر لعلى صدقت أطال الله بها ليلتي فقبل انه أول من قالها فى الاسلام لكن هذا الخبر
خلاف ما روى ابن المسيب ان عمرو عثمان كان يكره ان العزل قاله أبو عمر (قال مالك لا يعزل
الرجل) مائة (المرأة) أى عنها فاصب على التوسع (الحرمة الا باذنها) لان الجماع من حقها ولها
الطالبة به وليس الجماع المعروف الا ما اعزل فيه فهو من تمام لنتها ولحقها فى الولد وقد روى ابن
ماجه عن عمر بنى صلى الله عليه وسلم عن العزل عن الحرمة الا باذنها لكن فى اسناده ابن لهيعة (ولا
بأس بأن يعزل أمته) الملوكة (بغير اذنها) اذ لا حق لها فى وطء ولا استيلاء (ومن كانت تحته
أمة قوم) أى متزوجا بها (فلا يعزل الا باذنها) لحقهم فى الولد قال عباس ورأى بعض شيوخنا
اذنها أيضا لحق الزوجية وقال الباجي وقيل لا يعزل عنها الا باذنها أيضا وعندى ان هذا صحيح لان
لها بالعقد حق فى الوطء فلا يجوز عزله عنها الا باذنها واذن مولاها لحقها فى الولد وواقعه أبو حنيفة
وأحمد على ذلك وذهب الشافعية الى الكراهة مطلقا فى كل حال وفى كل امر أو ان رضىت لانه
طريق الى قطع النسل ولا يحرم فى مملوكة ولا زوجته الامه رضىت أم لا لان عليه ضررا فى أمته
بصبرونها أم ولد وفى زوجته الزينة يصبر ولدها وقياما ما للحرمة فان أذنت لم يحرم ولا افروجهان
أصحهما الا يحرم قال فى الفتح وينتزع من حكم العزل حكم معالجة المرأة اسقاط النطفة قبل نفخ
الروح فن قال بالنسبة فى هذه أولى ومن قال بالجواز فيمكن أن يلحق به هذا ويمكن أن يفرق بأنه
أشد لان العزل لم يقع فيه تعاطى السب ومعالجة السقط يقع بعد تعاطى السب ويلحق به
تعاطى المرأة ما يقطع الجسد من أصله وأفتى بعض متأخري الشافعية بمنعه وهو مشكل على
القول باباحة العزل مطلقا

(ما جافى الاحداد)

قال ابن بطال الاحداد المهمة امتناع المرأة المتوفى عنها زوجها من الزينة كلها من لباس وطيب
وغیرهما وكل ما كان من دواهي الجماع قال المازرى الاحداد الامتناع من الزينة يقال أمدت
المرأة نفوسى محد وحدثت فوى احاد اذا امتنعت من الزينة وكل ما يصاغ من حد كيمما تصرف فهو
يعنى المنع قال ابواب حداد لمتعه الداخل والخارج والعجان حداد ولما نزل عليها تسعة عشر قال
الكناز ما رأينا سبائين بهذا الحد فقال الصبا لاقاس الملائكة الحداد بن يعنوت السبائين
ومنه معنى الحداد لامتناعه عن محال له ولا امتناع بهومنه تحديد النظر لامتناع قلبه فى الجهات
قال النافعة

الاسلمان اذ قال الاله * قمى البرقة فاخذ حداد عن الفند

أى قامت بها (مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نزم) بفتح المهملة وسكون الزاى
(عن جندب بن نافع) الانصارى أبى أنطع المذنبى التامى (عن زينب بنت ابى سلمة) بن عبد الاسند
الخرزومية الصباينة ربيته صلى الله عليه وسلم ماتت سنة ثلاث وسبعين (انها أخبرته) أى جندبا
(عن الاحاديث الثلاثة) التي ينفق الخبيث (قال شاريف دخلت على أم حبيدة) رملة (زوج النبي

كان قتل قبل خبير كان احقه معه

يومي الضريحين اجلت النضر
فيه حليمه قال فقال النبي صلى الله
عليه وسلم اسعيا ابن مسكحي
ابن اخطب قال اذنبته الحروب
والنقات فوجدوا المسك قفصا
ابن أبي الحنفين وسعي نساءهم
وذراهم وادار ان يجدهم فقالوا
يا محمد وعنا فعل في هذه الارض
وانا الشطر مابالك ولكم الشطر
وكان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يعطى كل امرأه من نسائه
ثمانين وسقاً من تمر وعشرين سقاً
من شعير * حدثنا أحمد بن حنبل
ثنا يعقوب بن ابراهيم ثنا أبي
عن ابن امحق حدثني نافع مولى
عبد الله بن عمر عن عبد الله بن
عمران عمر قال أما الناس ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان عامل يوم دخير على أنا
فخرهم اذ شئنا ان كان له من
فليطيق به فاني مخرجهم يوم فخرجهم
* حدثنا سليمان بن داود المهرى
أنا ابن وهب أخبرني اسامة بن زيد
البيشي عن نافع عن عبد الله بن عمر
قال لما فتن خبيرا ثأت يوم
رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن يقرهم على أن يعملوا على
التص مما خرج منهم ا فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم أقركم فيها
على ذلك ما شئنا فكفوا على ذلك
وكان التمر يقسم على السهمان من
نصف خبيرو يأخذ رسول الله
صلى الله عليه وسلم الخمس وكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم
أطعم كل امرأة من أزواجه من
الجن مائة وسقاً غراً وعشرين
وسقاً شعيراً فلما أراد عمر اخراج
اليهود أرسل إلى أزواج النبي

صلى الله عليه وسلم حين توفي أبوها يوسفان حضر (بن حوب) سنة اثنين وثلاثين عندا الجمهور
وقيل سنة ثلاث ووقع عند البخاري في الجنائز من رواية ابن عيينة لما حان في أبي سفيان من
الشام قال الحافظ وفيه نظر لانه مات بالمدينة بخلاف ابن اهل الاخبار ولم أرى شي من طرق
هذا الحديث فقيده بذلك الا في رواية ابن عيينة هذه وأظن اوهما وابن أبي شبة والداري من
طريق شعبة عن نافع جاني لاخي أم حبيبة أوجع لها فعدت بصفرة فطخت يداها وعاها ورواه
أحمد بن حنبل عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
الطن ان القصة تعدت اربعين أم حبيبة لما حان في أبي سفيان بالمدينة لما مات من ذلك (فدعت أم حبيبة بطيب) أي
أربع عشرة ثم عند وفاة أبيها في أبي سفيان بالمدينة لما مات من ذلك (فدعت أم حبيبة بطيب) أي
طلبت طبياً (فيه صفة خلوق) بوزن مصروف عن من الطيب (أو غيره) يرفعها وجرها روايان
أقصرت النوى على الأولى (قد هنت بجارية) بالنصب قال الحافظ لم أعرف اسمها (ثم سمعت)
أم حبيبة (بعارضها) أي جاني وجهها وجعل العارضين ماصين بحجوزها وناظرها ناهجاً جعلت
الصفرة في يدها ومصحتها بعارضها والبلاء لالاصاق أو الاستمتاع فومع بتعدي بنفسه وبأبائه
تقول مصحح برأى وروى في الأكل قال ابن دوديد العارضان صفحتا العنق ومابعد الاسنان
وفي كتاب العين عارضة الوجه مابعد ومنه ومسمما القم والثنايا والمراد هنا الأول وفي المفهم
العوارض مابعد الاسنان أطلقت على الخدين هنا مجازاً لانهم علموا فهو من مجاز المجاورة أو
شمعية الشيء بما كان من سببه زاد في رواية لهما وذا رعاها (ثم قالت والله مالي بالطيب حاجة) وفي
رواية يزيد من (غيره) أي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يعمل لامرأة تؤمن بالله
واليوم الآخر) نفي بمعنى النهي على سبيل التاكيد (أن تحمد) يضم أوله وكسر الحاء من الرابح ولم
يعرف الاصحى سواء وحكى غيره قطع أوله وضم ثانيه من الثلاثي يقال حدث المرأة وأحدثت يعني
(على ميت فوق ثلاث ليال) فلها أن تحمد على القريب ثلاثاً فأقل فإن مات في بقية يوم أو بقية ليلة
ألفت تلك البقية وعدت الثلاث من الليلة المستقبلة قاله القرطبي والمصدر المنسب من أن تحمد
فاعل يحمل وفوق ظرف زمان لانه أضيف الى زمان (الاعلى زوج) ايجاب للثني والجارو المجرور
متعلق بغيره استثناء مفرغ (أربعة أشهر وعشراً) أي أيامها عند الجمهور فلا تحمل حتى تدخل
الليلة الحادية عشر فأنت المعدل لارادة المدة أو أريد الايام بلياليها خلافاً للوزن وهي وغيرها انا عشر
ليالٍ فقص في اليوم العاشر ولولا الاتفاق على وجوب احداث المتوفى عنها لكان ظاهر الحديث
الاباحة لانه استثنى من عموم الحظرو أشار بالاجبي الى انه من عموم الامر بعد الحظر فيحصل على
التذب عند من يقول ذلك من الاصولين وليس الحديث من ذلك اذ ليس فيه أمر بعد حظر وانما هو
استثناء من الحظرو واختفى الحامل يزيد عليها هل علموا الاحداث في الزيادة حتى تضع أولاً ليلتها
احداث في الزيادة لظاهر الحديث قاله عياض (حالت زينة) بالسند السابق وهذا الحديث الثاني (ثم
دخلت على زينة بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أخوها) عبد الله بن جحش كما
سمى في كثير من الموطآت كان وهو وغيره عند الدارقطني وأبي مصعب عند ابن حبان لكن
استشكل بان عبد الله استشهد بأحد زينة حينئذ صغيرة جداً لان أباهما مات بعد دوان أمها
حلت بوضعها وتزوج صلى الله عليه وسلم أمها وهي صغيرة وأجيب بأن ابن عبد البر وغيره حكوا ان
زينة ولدت بأرض الحبشة ومقتضاه أن يكون لها عند وفاة عبد الله بن جحش أربع سنين ومثلها
يضبط ذلك وغيره ويحوز ان يراد بالاخ عبيد الله المصغر الذي تنصر ومات بأرض الحبشة فتزوج
صلى الله عليه وسلم بعده أم حبيبة فان زينة ابنة أبي سلمة كانت عميرة لما جاء خبر وفاته وقد يحزن
المروعي قريته الكافر لاسما اذا ذكره مصيره ولعل ما وقع في تلك الموطآت عبد الله بالكبير

صلى الله عليه وسلم فقال لهن
من أحب منكن أن أقسم لها بخلاف
بخرسها مائة وسق فيكون لها
أصلها وأرضها وماؤها ومن
الزنج من عسة ترص عشرين
وسق فافعلنا ومن أحب أن نزل
الذي لها في الخس كما هو
فعلنا * حدثنا اودين معاذ ثنا
عبد الوارث ح وثنا يعقوب
ابن ابراهيم وزياد بن ايوب ان
امعيل بن ابراهيم حدثهم عن عبد
العزيز بن صهيب عن أنس أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا
شبر فامشاهما عنوة فجمع السبي
* حدثنا ابراهيم بن سليمان
المؤذن ثنا أسد بن موسى
ثنا يحيى بن زكريا حدثني سفيان
عن يحيى بن سعد عن شيرين
بن سارة عن سهل بن أبي حنيفة قال
قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم
شبر نصفين نصفاً للنواصة وحاجته
ونصفاً بين المسلمين قسمها بينهم على
ثمانية عشر سهماً * حدثنا حسين
ابن علي بن الاسود أن يحيى بن آدم
حدثهم عن ابن شهاب عن يحيى
ابن سعيد عن شيرين بن سارة
سمع نزاراً من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم قالوا قد كره هذا
الحديث قال فكان النصف سهماً
المسلمين ومهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعزل النصف للمسلمين
لما نبهوه من الامور والنواب
* حدثنا حسين بن علي ثنا
محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد
عن شيرين بن سارة عن ابي
عن رجال من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم لما ظهر على خيبر
سماها على سنة ثلاثين سهماً خلع

كان هيب الله بتصغير العبد فلم يضبطه الكتاب ويجوز أن يراد أخ لها من أمها أو من الرضاة
وأما أخوها أبو اجد بن جحش وامه عبد بلاضافة كان شاعراً حتى فمات بعد أخته زيب بنت
جحش بسنة كما حرم به ابن ابي عمير وغيره وحضر جنازة أخته وراعى عوفى شئ يسيراً كما عند ابن
سعد فلا يصح ارادته هنا هذا ولقد ثم من ان ترتب الاخبار والترتيب الواقع لان زيب ابنة جحش
ماتت قبل أبي سفيان بأكثر من عشرين على الصحيح المشهور (قد عتب بطبقت منه) وفي
رواية أخرى شياً من جدها (ثم قالت) زاد التنبيس اماً بالحيف (والله مالى بالطيب حاجة) ولان
يوسف بزيادة من (غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول) زاد التنبيس على المنبر
(لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) هو من خطاب التحجيج لان المؤمن هو الذي يتفجع
بالخطاب وينقاد له فهذا الوصف لنا كيداً لئلا يصحح سبانه ومفهوماً ان خلافه مناف
للإيمان كما قال تعالى وعلى الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين فانه يقتضى تأكيد أمر التوكل بربطه
بالإيمان (تحد) ضم فكسر ويقع ضم وحذف أن الناصبة وقوع الفعل وهو مقبس (على ميت
فوق ثلاث ليال) قال ابن طلال أبا ح الشارح للمرأة ان تحذف على غير الزوج ثلاثة أيام لما يغلب من
لوعة الحزن ويهيم من ألم الوجدان وبس ذلك واجبا للاتفاق على ان الزوج لو طأها لم يجز له ان
يحل لها منه في تلك الحالة (الاعلى زوج) قصد عليه (أو بعدة أشهر وعشر) فاطرف متعلق
بمعدوف في المستند دل عليه المذكور في المستند منه والاستثناء متصل ان جعل بياناً لقوله فوق
ثلاث ليال فآله على لا يحل لامرأة تحد أو بعدة أشهر وعشر على ميت الاعلى زوج أو بعدة أشهر
وعشر وان جعل معدوماً لعدم مفعول فمعدوم قطع أى اكن تحذف على زوج أو بعدة أشهر وعشر
قالوا حكمه هذا العددان الولد بتكامل خلقه في مائة وعشرين يوماً وهي تزيد على أو بعدة أشهر
لنقص الاهلة خبر الكسرى الى العقد احتياطاً (قالت زيب) بالسند السابق وهذا هو الحديث
الثالث (ومعنى) أى (أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول جاءت امرأة) هى عائشة بنت
نعمان بن عبد الله بن النخع كفى معرفة الصحابة لاني نعيم (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت
يا رسول الله ان ابنتي توفي عنها زوجها) المغيرة المخزومي ورواه امعيل القاضي في الاحكام وروى
الاسماعيلي في تأليفه مسند يحيى بن سعد الانصاري عنه عن جدي بن نافع عن زيب بن من
قالت جاءت امرأة من قريش قال يحيى لا أدري ابنة النخع أم أمها بنت سعد ورواه الاسماعيلي من
طرق كثيرة فيها التصريح بأن البنت عائكة فعلت هذا فأمها لم تسم قاله الحافظ (وقد اشتهكت) هى
أى ابنتي (عيفها) بالنثية والنصب مفعول وفي رواية التنبيس عيفها بالافراد والنصب أيضاً كما
وجه المسندى بدليل النثية بالنصب وبالرفع على الناصبة واقصر التووي عليه ونسبت
الشكاية الى نفس العين مجازاً وزعم الحري ان الصواب النصب وان الرفع لمن ورد بأنه يؤيد
الرفع ان في رواية مسلم اشتهكت عيناها بالنثية الا أن يجب بأنه على لغة من عرب المتنبي في
الاحوال الثلاث بجر كان مقدرة (أفكسلها) ضم الحام وهو مجازاً مفعول ما وان كانت عينه
سرف حاق (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا) تكملها قال ذلك (مرتين أو ثلاثاً على
ذلك قول لا) تأكيد المنع ويأتى في حديث أم سلمة انه قال اجعليه باللسل وامسحيه بالتهار
وجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وسلم لم يفتق الخوف هنا على عيفها اذ لو تحققه لباحها لان
المنع مع الضرورة مخرج واعاقتهم عنها اغماز كرهت اعتذار الاعلى وجه ان الخوف ثبت وبأن
المنع منه عند عدم الحاجة ولو بالليل فان اضطرابه جائز بالليل دون النهار وأما انتهى فافهم
تدبر تركه لاعلى الوجوب فله عياض وغيره (ثم قال اغماز) أى البعدة (أو بعدة أشهر
وعشراً) بالنصب على حكاية لفظ القرآن وفي رواية أخرى بالرفع على الاصل والمراد تقبيل المدة

كل سهم مائة سهم فكان رسول
الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين
النصف من ذلك وعزل النصف
الباقى لمن نزل به من الوفود
والامور وفواجب الناس * حدثنا
عبد الله بن سعيد الكندي ثنا
أبو داود البجلي عن ابن سليمان عن
يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار
قال لما أفاض الله على نبيه صلى الله
عليه وسلم خيرة قمها على ستة
وثلاثين سهماً جمع كل سهم مائة
سهم فعزل نصفها لتوابعه وما ينزل
به الوصية والكتيبة وما أحيز
مهما وعزل النصف الآخر
فقسمه بين المسلمين الشق والنظافة
وما أحيز معهما وكان سهم رسول
الله صلى الله عليه وسلم قمياً أحيز
معهما * حدثنا محمد بن مسكين
البجلي ثنا يحيى بن حسان ثنا
ابن سعيد عن ثور بن سائر
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما
أفاض الله عليه خيرة قمها ستة
وثلاثين سهماً جمع فعزل للمسلمين
الشرط ثمانية عشر سهماً يجمع كل
سهم مائة والتي صلى الله عليه وسلم
معهم له سهم كسهم أحدهم وعزل
رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثمانية عشر سهماً وهو الشرط
لتوابعه وما ينزل به من أمر المسلمين
فكان ذلك الطول والكتيبة
والسلام وتواضعها فصار
الاموال بيد النبي صلى الله عليه
وسلم والمسلمين لم يكن لهم مجال
يكفونهم مجملها فعد رسول الله صلى
الله عليه وسلم اليهود فغافلهم
* حدثنا محمد بن عيسى ثنا
جمع بن يعقوب بن مجمع بن يزيد
الأنصاري قال سمعت أبي يعقوب

ويؤيد الصبر عما منته منه وهو الاكتمال في العدة ولذا قال (وقد كانت احداً في كفي الحامدية
ترى بالبرعة) بفتح الموحدة والعين وتسكن واحدة البعر والجمع البعور جمع ذى الخلف والظلف
وفي ذكر الجاهلية اشارة الى ان الاسلام صار بخلافه لكن التقدير بقوله (على رأس الحول)
استقر في الاسلام مدة قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم متاعاً
الى الحول ثم نسخ بقوله يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً والتابع مقدم ثلاثة متأخر زولا
ولم يوجدى في سورة واحدة الا في هذه وأما من سورتين فوجود قاله عباس وقال غيره مثله سيقول
السفهاء مع قوله قد ترى تطلب وجهك في السماء والحديث يدل على النسخ وقبل هو حوض الازواج
على الوصية بنجام السنة لمن لا ترث واختلف كيف كان قبل النسخ فقيل كانت النفقة والسكنى
من مال الميت فنسخت النفقة بآية الموارث والحول بالاربعة وعشرون قبل كانت مخيرة في المقام
فلما انقضت والخروج فلا شيء لها وقال مجاهد كانت تعد عند أهل زوجها سنة واجبة فانزل الله
مناطاً الى الحول غير اخراج فان خرج فلجناح عليكم والعدة عليها باقية فجعل لها تمام الحول
وصية ان شاءت سكنت وان شاءت خرجت (قال جدي بن نافع) بالاسناد السابق (قلت ان بن)
بنت أبي سلمة (وما) معنى قوله صلى الله عليه وسلم (ترى بالبرعة على رأس الحول فتأت زنب
كانت المرأة) في الجاهلية اذا توفى عنها زوجها دخلت حشاً بكسر الحاء الملهمة وتسكن الفاء
وشن مجعنة يتناردن كياتى وفي رواية النسائي عن عبد الله بن مسعود قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم
اذا ما هذه تفسير للرواية الاخرى في الصحيحين سر اطلاقها على مملتين جمع حلس بكسر
فكسوت ثوب أو كسا وقوي يجعل على ظهر الدابة تحت البردعة (ولم تخمس) بفتح أوله وسكون
الميم وفي رواية لم تخمس بفتحهما بالادغام (طيبوا لأشياء) تنزين به (حتى تجاهسنة) من موت
زوجها (ثم توفى) بضم أوله وقع ثلثه (بدابة حمار) بالجر والتنوين بدل (أوشاة وأطير) بأو
للتنويح واطلاق الدابة عليه ما حقيقة لغوية قال المحمد الدابة ما دب من الحيوان وغلب على
ماركب ويقع على المذكر (تقتضيه) بفاء فوقية فضاء ثمانية ساكنة فوقية أخرى فضاء
مجمعة تقبيلة (قلنا تقتضى بشئ) مما ذكر وما مصلو به أى اقتضاها بشئ (الامات ثم يخرج
تعتلى) بضم الفوقية وفتح الطاء (برعة) من بعرا لابل أو الغنم (قترى بها) امامها فيكون ذلك
احلالاً لها كذا في رواية ابن المباحثون عن مالك وفي رواية ابن وهب عنه من وراء ظهرها
اشارة الى أن ما قبلته من التربص والصبر على البلاء الذى كانت فيه هي بالنسبة الى قتل زوجها
وما يستحقه من المراعاة كما هو الرأى بالبرعة بها (ثم تراجع) بضم الفوقية فراء فأنف فخم
مكسورة فهملة (بعد) أى بعد ما ذكر من الاقتضاء والرمي (ما شاءت من طيب أو غيره) مما
كانت ممنوعة منه في العدة وهذا التفسير لم تسد به زنب وساقه شعبة عن جدي بن نافع مرفوعاً
ولفظه في الصحيحين عن زنب عن أم هانئ امرأة توفى زوجها فخافوا على عيها فأنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاستأذنه في الكحل فقال لا قد كانت احداً كن تكون في شر بيتها في أحلاسها
أو مرسها فإذا كان حول فركب رمت بيعة غربة افلا رابعة أشهر وعشراً قال الحافظ
حدث الباب لا يقتضى الادراج في رواية شعبة لأنه من أحفظ الناس فلا يقتضى على روايته
رواية غيره بالا احتمال اه وقد ردد عليه ان ذلك ليس بالاحتمال فقد صرح هو في شواحه بغيره
بنا الغيرة بان ما يعرف به الادراج محمى رواية مينة للقدوس المدرج وما هنا من ذلك فان رواية
مالك عن شعبة عن جدي بن نافع ان التفسير من زنب وتكون شعبة من الحفاظ لا يقتضى انه لا يروى
ما فيه المدرج فلم تزل الحفاظ يروونه كثيراً كابن شهاب وغيره (قال مالك الحفش البيت الرديء)
والقضي عنه الصغير جدا وهما بمعنى فروا تخلصه ولان القاصم عنه الحفش الحص وهو بضم

ابن جهم يدكر عن حمه عبد الرحمن بن يزيد الانصاري عن حمه جهم بن جارية الانصاري وكان أحد القراء الذين قرأ القرآن قال قدمت خبير على أهل الحديبية فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثمانية عشر سم ما وكان الجيش ألفا وخمسمائة فيهم ثلثمائة فارس فأعطى الفارس سمين وأعطى الراجل سهما * حدثنا حسين بن علي الجلي ثنا يحيى بن عيسى ابن آدم ثنا ابن أبي زائدة عن محمد بن ابي عن الزهري وعبد الله بن أبي بكر بن عبد بن مسلمة قالوا بقيت بقية من أهل خيبر تخصمون أبا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحرق دماءهم ويسهرهم ففعل فسمع بذلك أهل فدا فقتلوا على مثل ذلك فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة لأنه لم يوجع عليه الجليل ولا ركاب * حدثنا محمد بن يحيى ابن فارس ثنا عبد الله بن محمد عن جويرية عن مالك عن الزهري أن سبعين المسبب أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتض بعض خيبر عنوة قال أبو داود رقا على الحرث بن سكين وأنا شاهد أعجبكم ابن وهب قال حدثني مالك عن ابن شهاب أن خيبر كان بعضها عنوة وبعضها صلحا والكعبة أكثرها عنوة وفيها صلح قلت لمالك وما الكعبة قال أرض خيبر وهي أربعون ألف هذق * حدثنا ابن السرح ثنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتض خيبر

المحبة ومهمة وللشافعي الدليل الثابت البنا في المعلم الحفش البيت الحقيق وفي الحديث أنه قال في الذي بعثه ساعيا على الزكاة هلا فقد في حفش أمه بنظر هل يمدى إليه أم لا وقبل الحفش البيت الدليل القصير المله مشبه به لضيقه والتحفص الانضمام والاختصاص زاد عياض وقبل الحفش شبه القفة من الخوص تجتمع المرأة فيه غزلها وأسبابها (و) معنى (تقتض) يصعب به جلدها كالنشرة قال ابن وهب معناه يسهل يدها عليه أو على ظهره وقيل معناه يسهل به ثم تقتض أي تغسل بالماء العذب والاقضاء الغسل بالماء العذب لا نقاء حتى يصير كافضة وقال الاخفش معناه تنظف وتنقي مأخوذ من القضة تشبها بنفاها وبياضها وقال ابن قتيبة سألت الجازي عن الاقتضاء فقالوا كانت المعتدة لا تغسل ولا تمس طيبا ولا تغسل ظفرا ولا تلبس شعرا ثم يخرج بعد الحول في أمر منظر ثم تقتض أي تكسر ما هي فيه من العدة بطريق يصح به قبلها وتبذره فلا تكاد يعيش وهذا يخص من تفسير مالك لأنه أطلق الجلد وهذا قيد بمجلد القبل وعند النسائي يقتض بقاف فوخدة فهملة مخففة وهي رواية الشافعي قال ابن الأثير هو كتابة عن الاسراع أي يذهب بعد وسمعه هو منزل أبو الهيثم جهميا قبيح منظرا أو كشدة شوفة إلى التزوج بعد عهدها به قال والمشهور في الرواية الفاء والفوقه والصاد المحبة وهذا الحديث رواه الجازي عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى وأبو داود عن القعني والترمذي من طريق معن بن عيسى وأبو داود والترمذي أيضا والنسائي من طريق ابن القاسم خمسة من مالك بن نافع جماعه وله طرق عندهم (مالك عن نافع) مولى ابن عمر (عن صفية بنت أبي عبيد) زوجة سنده (عن عائشة) وحفصة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم هكذا الجعي وأبي مصعب وطائفة بالو أو لابن بكير والقعني وآخرين عن عائشة وأحفصة على الشك وكذا رواه عبد الله بن دينار والبيهق بن سعد كلاهما عن نافع بالثور رواه يحيى بن سعيد عن نافع عن صفية عن حفصة وحدها ورواه عبد الله بن نافع عن صفية عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أخرج ذلك كله مسلم (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) نقي بمعنى التي والنقييد بذلك خرج مخرج الغالب كما يقال هذا طريقي المسلمين مع أنه يسلكه غيرهم فالكناية كذلك عند الجمهور وهو المشهور عن مالك وقال أبو حنيفة والكوفيون ومالك في رواية وابن نافع وابن كنانة وأشهب وأبو ثور ولا أحد ادعى لها ظاهر الحديث وأجيب بأنه للغالب أولان المؤمنة هي التي تنفّع بالحطاب وتنفذ هذا الوصف لتأكيد التحريم وتقليله وقد خالف أبو حنيفة قاعده في إنكاره المفاهيم (أن تتحد على ميت فوق ثلاث ليال إلى الأعلى زوج) فإنها تتحد عليه أربعة أشهر وعشرا كما زاده في رواية يحيى بن سعيد عن نافع عنده مسلم والحديث يعم كل زوجة صغيرة أو كبيرة حرة أو أمة مذخورا لم لا عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا أحد ادعى صغيرة ولا أمة زوجة وعموم الحديث حجة عليه فالوجه الذي يلزمها العدة يلزمها الأحاد ولهذا الوجه اعتدت غير المذخور بها في الوفاة استظهارا للجه الزوج بعد موته إذ لو كان جالين أنه دخل بها كما لا يحكم عليه بالدين حتى تستظهر له بين الطالب قالوا هي الحكم في جعل عدة الوفاة لأن كونه الزوجة صغيرة نادور فلهن الحكم في عدة الرابع ينفع فيه الروح وذيت العشر حتى تدين سر كسه ولذا جعلت عدة ما بالزمان الذي يشترط في معرفته الجميع ولم يترك كل إلى أمانة النساء فتصعب بالأقراء كالمطلقات كل ذلك حوطة للميت لعدم المحامي عنه ولزم عدة الوفاة الصغيرة لأن كون الزوجة صغيرة نادور فلهن الحكم وعمن الحوطة لم تنقله في رواية الأعلی زوج ايجاب بعد النبي فيقتضي حصر الأحاد في المتوفى عنها فلا أحد ادعى مطلقه عند الأكثر وماك والشافعي وسبعة كانت أو ثابته أو مملوثة واسمها أحمد

عنوه بعد القتل ونزل من نزل
 من أهلها على الجلاء بعد القتل
 * حدثنا ابن المرحوم ثنا ابن
 وهب أخبرني يونس بن يزيد عن
 ابن شهاب قال قال خمس رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خير ثم قسم
 سائرهما على من شهدا ومن غاب
 عنهما من أهل المدينة * حدثنا
 أحمد بن حنبل ثنا عبد الرحمن
 عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه
 عن عمر قال ولا أتمر المسلمين
 ما فتحت قرية إلا أقتلها كما قسم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خير
 ((باب ما جاء في خبر مكة))
 * حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا
 يحيى ابن آدم ثنا ابن دريس
 عن محمد بن اسحق عن الزهري
 عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
 عن ابن عباس ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عام الفتح جاءه
 العباس بن عبد المطلب بأبي
 سفيان بن حرب فأسلم عمر الظهران
 فقال له العباس يا رسول الله ان أبا
 سفيان رجل يحب هذا الفخر فلو
 جعلت له شيئا قال نعم من دخل دار
 أبي سفيان فهو آمن ومن أغلق
 بابها فهو آمن * حدثنا محمد بن
 عمرو الرازي ثنا سلمة يعني ابن
 الفضل عن محمد بن اسحق عن
 العباس بن عبد الله بن معبد عن
 بعض أهل عن ابن عباس قال لما
 نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من الظهران قال العباس قلت والله
 لن أدخل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مكة عنوة فبسل ان يأقوه
 فينسأ آمنوه انه لهلاك قرش
 فقلت على بغلة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقلت لعل أجد بدا

والشافعي الرجعية وأوجه أبو حنيفة واليكوفيون على الثلثة وشذ الحسن وحده فقال لاحد
 على متوفى عنها ولا على مطلقة ولولا الاتفاق على وجوب الاحداد لكان ظاهرا للحدث الاباحة
 لانه استثناء من عموم المنع قاله القاضي عياض وأجيب بان حديث التي شكت عنها المتقدم يدل
 على الوجوب والاباحتج التداوي بالمباح بان السابق أيضا يدل على الوجوب فان كل ممنوع منه
 اذا دل دليل على جوازه كان ذلك الدليل بعينه دالا على الوجوب ويرشح ذلك هنا زيادة مسلم في
 بعض طرقه بعد قوله لا على زوج فانها متحد فهو على حد قوله تعالى والمطلقات يتربصن والمراد به الامر
 المراد معنى الخبر فان المرأة قد لا تحذفه على حد قوله تعالى والمطلقات يتربصن والمراد به الامر
 اتفاقا في المفهوم القائل بوجوب الاحداد على المطلقة ثلاثا ان قاله على المتوفى عنها فلا يصح
 البصر الذي اقتضاه الحديث وباضاف على أن عدة الوفاة تعبدية بمنع القياس وكذا على انها
 معقولة لوضوح الفرق بان الاحداد انما هو مبالغته في الحرز على المرأة من التسكاح بتعاطي أسبابه
 لعدم الزوج وفي الطلاق الزوج حي فهو يهت ويحتاط لنفسه (مالك أنه بلغه ان أم سلمة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم قالت امرأة حاد) بشد الدال (على زوجها اشكت عنها) بالثنية (فبلغ
 ذلك) الوجه المفهوم من اشكت (منها) مبلغا قويا (اكتفى بكعل الجلاء) بكسر الجيم والمد
 كمل خاص (بالليل وامصيه بالنهار) فاقنتها بما اقنأها به صلى الله عليه وسلم كما يأتي (مالك انه
 بلغه عن سالم بن عبد الله وسلمان بن يسار انهما كانا يقولان في المرأة تنوفي عنها زوجها انما اذا
 خشيت على بصرها من مد أو شكو) بفتح فسكون (أصابها انها تكفل وتنداد بدواء أو تكفل
 وان كان فيه طيب) لان الضرورة تبطل المظنور (قال مالك واذا كانت الضرورة) أي وجدت
 (فان دين الله يسر) كقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر فتكفل وان كان فيه طيب
 ليل أو قصه نارا أو ما حديث المرأة التي قالت ان ابنتي اشكت عنها فأكلها فقال صلى الله
 عليه وسلم لا قالت اني أخشى أن تنفقي عنها قال وان انفقت رواءه فامر من أصبح وابن منده
 بإسناد صحيح فاجاب باحتمال انه كان يحصل لها البرء بغير التكفل كالنكاح بالصبر أو أنه فهم انها
 ذكرت ذلك اعتذارا لأن الخوف ثبت حقيقة اذ لو تحققه لاجبه لها المانع مع الضرورة خرج
 مرفوع من دينه (مالك عن نافع أن صبية بنت أبي عبد) الثقفية أدركت النبي صلى الله عليه
 وسلم وأبوها محباب قاله ابن منده ونفي الدار فطنى ادراكها في الاصابة على نفي ادراك السماع منه
 وذكرها الجلي وابن جبان في نقاش التابعين (اشكت عنها وهي حاد) بشد الدال بلاها لانه
 نعت للمؤنث لا يشتركه فيه المذكر مثل طائى وحاض (على زوجها عبد الله بن عمر) تزوجها في
 خلافة أبيه وأصدقها عمر أربعين ألف درهم وولدت له واقدا وأبكر وأب
 عبيدة وعبيد الله وعمرو حفصة وسودة (فلما تكفل حتى كادت عيناها ترمضان) بفتح الميم وصاد
 مهمله من باب تعب يعبد الوضع في موقها والرجل أرموص والمرأة أرمضاء ولا مائة فابن هذا
 مافي الصحيح ان ابن عمر رجوع من الحج فقيل له ان صبية في السبائك فاسرع السير ورجع جمع تأخير
 وكان ذلك في اماره ابن الزبير لما سمعوا فت ثم ماتت زوجها في حياتها كاصريه هنا (قال مالك
 ذهبن المتوفى عنها زوجها بالزيت والشرف) بفتح الشير المجمة ثم موحدة أو تحتية ساءا كنهذه
 النسم (وما أشبه ذلك اذا لم يكن فيه طيب) ما لم تدع الضرورة للطبيب والاجاز كالمقدم وهو
 المعتد في المذهب (ولا تلبس المرأة الحد على زوجها شأ من الحلى) بفتح فسكون (خالق ولا
 خالقا) بفتح الخا واحد خالخل النساء والخلل لغة فيه أو مقصور منه قال
 * رافة الحيد صحت الخلخل * قاله الجوهري (ولا غير ذلك من الحلى) كسوار وخرص وقرط
 ذهباً كان كله أو فضة قال الباجي ويدخل فيه الجوهر والياقوت (ولا تلبس شيئا من العصب) بفتح

حاجة يأتي أهل مكة فيصبرهم بمكان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ليخرجوا إليه فيستأنوه فأنى لا
 أسير سمعت كلام أبي سفيان
 ويدل بن ورقاء قتلت يا باخظلة
 ففر صرقي فقال أبو الفضل قلت
 نعم قال مالك فقال أبي وأمي قلت
 هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والناس قال فما الحيلة قال فكرت
 خلعتي ورجعت صاحبته فلما أصبح
 غدت به على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فلم قلت يا رسول الله
 ان أبا سفيان رجل يحب هذا الفخر
 فأجعل له شيئاً قال نعم من دخل دار
 أبي سفيان فهو آمن ومن أغلق
 عليه داره فهو آمن ومن دخل
 المسجد فهو آمن قال فتفرق الناس
 إلى دورهم وإلى المسجد * حدثنا
 الحسن بن الصباح ثنا اسمعيل
 يعني ابن عبد الكريم حدثني
 ابراهيم بن عوف بن معقل عن أبيه
 عن وهب قال سألت جابر اهل غفوا
 يوم الفتح شيئاً قال * حدثنا
 مسلم بن ابراهيم ثنا سلام بن
 مسكين ثنا ثابت البناني عن
 عبد الله بن رباح الانصاري عن
 أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه
 وسلم لما دخل مكة سرح الزبير بن
 العوام وأبا عبد الله بن الجراح وخاله
 ابن الوليد على الخيل وقال يا أبا
 هريرة اهتف بالانصار قال
 اسلكوا هذا الطريق فلا تفرق
 ليكم أحد الا تمتهوه فنادى مناد
 لاقرش بعدي اليوم فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من دخل
 دار افوه آمن ومن أتى السلاح
 فهو آمن وعمد صناديد قرش
 فدخلوا الكعبة فقص بهم وطاف
 النبي صلى الله عليه وسلم وصلى

العين وسكون الصادق الملقين وموحدة قال ابن الأثير ورد عينه يصبغ غزلها أي يجمعو يشدتم
 يصبغ ويضع فيأتي موشياً لبقامعص منه أيض لم يأخذه الصبغ يقال ردعصب بالتونين
 والاضافة وقيل هي ورد مخططة والعصب القتل والعصاب الغزال (الأن يكون عصبا غليظا)
 قتله لانه لا كبير زينة فيه جلال حديث أم عطية في الصبيح من فوفا لاتحاد امرأه على ميت
 فوق ثلاث الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب ولا تكحل ولا
 تمس مليبا الا اذا ظهرت نبذة من قسط أو طفا وعلى الغليظ دون الرقيق لان علة المنع الزينة وهي
 موجودة في الرقيق (ولا تلبس ثوبا مصبوغا بشئ من الصبغ) بكسر فسكون بأجر أو أصفر أو
 غيرهما (الابالاسود) فيعوز قال الباجي يعني به الاسود الغراي لا السهاري فانه يجعل به اه
 وخض الاسود بغير ناصعة البياض فانه يرتفع عن البياض قال ابن المنذوخ من كل من يحفظ عنه
 العلم في البياض من الحر وغيره (ولا تغتسل) بشئ كليب وخاء الا بالسدرو وما شبه مما لا يتحتم
 في راسها (مالك انه بلغه) أو دود والناس من من طريق ابن وهب عن مخمرة بن بكير عن
 أبيه عن المغيرة بن الضحاك عن أم حكيم بنت أسيد عن أمها عن أم سلة (ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دخل على أم سلة وهي حادثة على أبي سلة) عبد الله بن عبد الاسد المخزومي (وقد جعلت
 على عينها) بالثنية (صبرا) بفتح الصاد المهملة وكسر الموحدة في الاشهر الدوام المرسكون الباء
 للتخفيف لغة قذبة وقيل لم تسمع في السعة وحكى ابن السدي في المثلث جواز التخفيف كظناره
 بسكون الباء مع كسر الصاد وقصها فيكون فيه ثلاث لغات (فقال ما هذا يا أم سلة قالت اغماوصير
 يا رسول الله قال اجعليه بالليل وامصيه بالنهار) زاد أبو دود لا تغتسل بالطيب ولا بالحناء فانه
 خضاب قلت فبأي شئ أمشط يا رسول الله قال بالسدر وتغلقين به رأسك (قال مالك الا احدا على
 الصبية التي لم تبلغ الحيض كهيئته على التي قبلت الحيض تجتنب ما تجتنب المرأة البالغة اذا
 هلا زوها) لانه بالوجه الذي يلزمها العدة يلزمها الاحداؤه قال الجمهور وقال أبو حنيفة
 لا احدا عليها القولة لا يحل لامرأة الصبية لانتمى امرأ أو أوجب على تسلمه بأنه خرج مخرج
 الغالب (وتحدا لامة اذا توفي زوجها شهران وخمس ليال مثل) أي قدر (عذتها) لانها زوجة
 فتملها الحديث (وليس على أم الولد احدا اذا هلك عنها سيدها ولا على أمة) قننه (يجوز عنها
 سيدها احدا) وقد كان يطؤها (واغا الاحدا على ذوات الازواج) لقوله في الحديث الاعلى
 زوج (مالك انه بلغه ان أم سلة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول تجمع الحاد رأسها) أي
 شعره أي عتظه (بالسدروا زيت) الذي لا طيب فيه

في كتاب الرضاع

بفتح الراء وكسر هاء اسم لص الشدي وشرب لبنه وهذا الغالب المواق للغة والافوه اسم لحصول
 لبن امرأه وأما حصل منه في خوف طفل والاصل في تحريره قبل الاجماع قوله تعالى وأمهاتكم
 اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وحديث يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة

(بسم الله الرحمن الرحيم رضاعة الصغيرة)

بفتح الراء وكسر هاء (مالك عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري (عن عمره
 بنت عبد الرحمن) زين سعد بن ذرارة الانصارية (ان عائشة أم المؤمنين أخبرتها ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان عندها في حجرتها (وانها سمعت صوت رجل) قال الحافظ لم أعرف اسمه
 (بستان في بيت حفصة) أم المؤمنين بنت عمر والجليلة في محل بعرفة رجل (قالت عائشة) مر بدة
 علم الحكم (قتلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك) الذي فيه حفصة (فقال رسول الله

خلف المقام ثم أخذ يفتي الباب
فخرجوا فابعسوا النبي صلى الله
عليه وسلم على الاسلام
(باب ما جاء في خبر الطائف)

* حدثنا الحسن بن الصباح
ابن عيسى يعني ابن عبد الكريم
حدثني ابراهيم يعني ابن عقيل بن
منبه عن ابيه عن وهب قال سألت
جابر اعرس شأن ثقيف اذ يابعت
قال اشترطت على النبي صلى الله
عليه وسلم أن لا تصدقه عليا ولا
جهادوا معه النبي صلى الله عليه
وسلم بعد ذلك يقول يستصدقون
ويجاهدون اذا أسلموا * حدثنا
أحمد بن علي بن سويد بن ميثوف
ثنا أبو داود عن حماد بن سلمة
عن جيسد عن الحسن بن
عثمان بن أبي العاص عن وفيد
ثقف لما قدموا على رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنزلهم المسجد
ليكون أرق لقولهم فاشترطوا
عليه أن لا يحشروا ولا يعشروا
ولا يجحوا فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لكم ان لا تحشروا ولا
تعشروا ولا خير في دين ليس فيه
ركوع

(باب في حكم أرض العين)

* حدثنا هناد بن السري عن
أبي اسامة عن مجاهد عن الشعبي
عن عامر بن شهر قال خرج رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقاتل في
هذان هل أنت أت هذا الرجل
ومر ناديا فان رزيت لنا شيئا
قبلناه وان كرهت شيئا كرهناه
قلت نعم فبحث حتى قدمت صلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فرضت أمره وأسلم قومي وكذب
رسول الله صلى الله عليه وسلم
هذا الكتاب الى عيسى بن

صلى الله عليه وسلم أراه) يضم الهمزة اظنه (فلا تالم لحفصة من الرضاة فقالت عائشة) من باب
الانقاعات ومقتضى السباق قلت (بارسول الله لو كان فلان حيا لبعثها) اللام بمعنى عن أي عن
عها (من الرضاة ودخل على) بشد الباء أي هل كان يجوز ان يدخل على قال الحافظ لم أقف على
اسم عم عائشة أيضا وهو من فسر به بألف آخر أبي القيس والد عائشة من الرضاة وأما فاعف فهو
أخوه وهو عها من الرضاة وقد عاش حتى جالستنا ذكر على عائشة فامتنت فأمرها صلى الله
عليه وسلم أن تأخذ له كتابا في المذكرة كروها عها أخواتها أي بكر من الرضاة أرضعنها امرأه
واحدة وقيل هما واحد وغلطه النووي بأن عها في حديث أبي القيس كان حيا والآخر كان
ميتا كليل له قوله لو كان حيا وانما ذكر ذلك في العلم الثاني لأنها جوزت تبديل الحكم فأتت
مرة أخرى قال الحافظ ويحتمل انها طنت انما مات بعد عهد هابه ثم قدم بعد ذلك فاستأذن
(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم) أي كان يجوز دخوله عليا وعليه بقوله (ان الرضاة
فحرم) يضم أوله وشدة الراء المكسورة (ما تحرم الولادة) أي مثل ما تحرمه فقيه مضاف من
سائر الاحكام وفيه ان قبيل الرضاة يحرم اذ لم يسأل عن عدة الرضاة بل جعله عاما لا تفصيل
وأطلق في التعليق وأخرج البخاري عن عبد الله بن يوسف وابي عيسى ومسلم عن يحيى وأبو داود
والترمذي والنسائي من طريقين عن أربعة من مالك بن مالك بن هشام بن عروة عن أبيه عن
عائشة أم المؤمنين انها قالت جاء عبي من الرضاة) هو أفلح كافي الرواية التالية لهذه (يستأذن)
يلتزم الاذن (على في الدخول) فأيت) امتنت (أن أذن) بالمد (له على) للتردد في أنه يحرم
وغلط التعريم على الاباحة (حتى) سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنها جوزت تغير الحكم
بالنسخ أو نسيت والافكان بكيفية أسوأ لها عن عها الأولى في قصة حفصة السابقة فهذا ما يرجح
انها اثنان ويرد القول بأن عها واحد قال عياض وهو الاشبه على ان بعضهم رجع انهما واحد
وأجاب عن هذا فقال لعل عم حفصة بخلاف عم عائشة أفلح اما بان يكون أحدهما شقيقا والآخر
لاب أو لام أو يكون أحدهما أقرب في العمومة والآخر أبعد أو يكون أحدهما أرضعت زوجة
أخيه في حياته والآخر بعد موته فاشكل الأمر عليها في حديث حفصة حتى سألت عن حكم ذلك
وفقيهته (عن ذلك) سقطت في نخصة (فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتته عن ذلك فقال
انه عمل فاذني له في الدخول عليا) قالت فقلت يا رسول الله انما أرضعتي المرأة أي امرأه أخيه
(ولم يرضعني الرجل) الذي هو أخوه حتى يكون عبي وفي رواية الشيعين فان أمها أبا القيس ليس هو
أرضعتي ولكن أرضعتي امرأه أبي القيس (فقال انه عمل فليج) بالميم يدخل عليا لأن سبب
اللين هو ما الرجل والمرأة معا فوجب أن يكون الرضاة منهن ما قال ابن عباس الفاح واحد كما
يأتي (قالت عائشة وذلك بعد ما ضرب علينا الجباب) آخرتني خمس أي حكمه أو آيته (وقالت
عائشة يحرم من الرضاة ما يحرم) بفتح أوله وضم ثالثة فيهما (من الولادة) كذا رواه هشام عن
أبيه موقوفاً وتقدم مر فوعان عروة عنها وبأني عن سليمان وعروة عن عائشة مر فوعا أيضا
والبخاري عن شعيب عن الزهري عن عروة فلذلك كانت تقول عائشة فلذا كره فكتانه كان يحدث به
الوجهين وفي مسلم عن عرا بن مالك عن عروة عن عائشة أن عها من الرضاة أفلح استأذن
عليها فحسبه فقال صلى الله عليه وسلم لا تخشعي عنه فإنه يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب
قال القرطبي فيه دليل على جواز الرواية بالبعثي أو قال صلى الله عليه وسلم اللقيين في وقتين قد تابع
ما تكافى رواية هذا الحديث عن هشام عبد الله بن عيسى لم يسم العوكذا تابعه جادين زيد عن
هشام بهذا الاستناد أن أبا القيس استأذن عليها فذكر نحوه وأبو معاوية عن هشام بهذا
الاستناد نحوه وغيره قال استأذن عليها أبو القيس كافي مسلم قال عياض المعروف أخو أبي

قال وبث مالك بن مرارة الزهري
الى ابي الحسن جيعا فاسلم على
ذوي النوا قال قبيل لعن اطلق
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
تخذ منه الامان على قرينك ومالك
فقدم وكتب له رسول الله صلى الله
عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم
من محمد رسول الله لعن ذى خيوان
ان كان صادقا في أرضه وماله
ورقيه فله الامان وذمة الله وذمة
محمد رسول الله وكتب خالد بن سعيد
بن الداهس بعد شات محمد بن أحمد
القرشي وهو بن عبد الله بن
عبد الله بن الزبير حدهم ثنا فوج
ابن سعيد حدثني عمي عن ثابت
ابن سعيد عن أبيه سعيد بن أبي
عن جده أبي بن جهم ان قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الصدقة حين وفد عليه فقال
يا غسان ابد من صدقة فقال اغما
فرعنا الفطن يا رسول الله وقد
تبددت سبأ ولم يبق منهم الا قليل
جاء رب فصالح نبي الله صلى الله عليه
وسلم على سبعين حلة من قبة وفاز
المعاقر كل سمعته بنى من سبأ
جاء رب فظفر بالودودها حتى قبض
رسول الله صلى الله عليه وسلم
وان العمال انتقموا عليهم بعد
قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم
فباصالح ابيض بن جمال رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الحلل
النسيجين فرو ذلك أبو بكر على
ما وضعه رسول الله صلى الله عليه
وسلم حتى مات أبو بكر فلما مات
أبو بكر رضى الله عنه انتقض ذلك
وصارت على الصدقة
(باب اخراج اليهود من جزيرة
العرب)

القبس كافي الاحاديث الاخر وهو امشبه عند أهل الصنعة بعن المحدثين وقال غيره هو وهم من أبي
معاد وقد خالفه جاد بن زيد وهو أحفظ منه لحديث هشام (مالك عن ابن شهاب عن عروة بن
الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها أخبرته أن أفلح) بفتح الهمزة واسكان الفاء وقع اللام وحامها مهلة
صحا بن قال ابن منده عداؤه في بني سليم وقال أبو عمر يقال انه من الاشعريين وفي رواية لمسلم أفلح
ابن قبس وفي أخرى له استاذن على عبي أبي الجعد قال في الاصابة وكانها كتبه أفلح (أنا أبي
القبس) بضم القاف وقع العين المهملة وسكون التبعة وسين مهلة واسمه وائل بن أفلح الاشعري
كاعند الهارظي وقيل اسمه الجعد كافي المقدمة وأما بالنصب بدل من أفلح وهذا هو الصواب
المشهور ولا يخالفه رواية عزالدين مالك عن عروة عن عائشة أفلح بن أبي القبس لجواز أن
يكون أبو القبس ابن أبي القبس وقول محمد بن عمرو عن عروة استاذن أبو القبس أطله وهما
فابن شهاب لا يقاس بحفظا وانما نافلا فحجه فاما خلفه قاله أبو عمر (جاء) حال كونه (يستأذن
عليها وهو) أي أفلح (عنها) أي عائشة (من الرضاة) وهو التفات والافتقار السابق على وهو
عمى وفي رواية معمر عن الزهري عند مسلم وكان أبو القبس زوج المرأة التي أرضعت عائشة
وكان استأذنه (بعد أن أزل الجلب) أي أتته أو حكمه (قالت) عائشة (فايت) امتنعت (أن
آذن) بالمد (له) في الدخول (على) للتردد في أنه مجرم وغلبت القرم على الاباحة زاد في رواية عزال
ابن مالك عن عروة عند البخاري فقال أتحجبين مني وأنا علمت قلت وكيف ذلك قال أرضعتك
امرأة أخي بلان أخي (فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرته بالذي صنعت) من منع أفلح
وقوله أتحجبين الخ (فأمرني أن آذن) بالمد (له) في الدخول (على) بشد الباء موزاد في رواية لهما
قلت اغما أرضعتي المرأة ولم يرعني الرجل قال رب تبت يدك أوبينك وفي رواية عزال صدق أفلح
أثني له واسلم لا تحجبني منه فإنه يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب واستشكل عمله صلى الله
عليه وسلم بعد رد عوى أفلح دون يئنه وأجيب باحتمال اطلاعه على ذلك وفيه ان ابن الفضل يحرم
حتى تثبت الحرمة من جهة صاحب اللبن كائنت في جانب المرضة وان زوج المرضة بمنزلة الوالد
لرضيع وأما بمنزلة العم فإنه صلى الله عليه وسلم أثبت عمومة الرضاة وألقها بالنسب لان سبب
النسب هو ماء الرجل والمرأة معا فوجب أن يكون الرضاة منها وهذا مذهب الأئمة الاربعة
كمشهور الصحابة والتابعين وقتها والاماموا وقال قوم منهم ربيعة وداود وأتباعه الرضاة من
قبل الرجل لا تحرم شيئا لقوله تعالى وأما هنك المالدن أرضعتكم وأخوانكم من الرضاة وليذكر
النسب كاذر كراهي في تحريم النسب ولا ذكر من يكون من جهة الاب كالعمه كاذر كراهي في النسب
قال المازري ولا حجة في ذلك لانه ليس بنص وذكر الشئ لا يدل على سقوط الحكم عما سواه وهذا
الحديث نص في الحرمة فهو أولى أي أحق أن يقدم اه وأحجب بعضهم ذلك بأن اللبن لا ينفصل
عن الرجل وأما ينفصل عن المرأة فكيف ينشر الحرمة الى الرجل وأجيب بأنه قياس في مقابلة
النص فلا يلتفت اليه لاسيما وقد قالت له عائشة هذا القياس اغما أرضعتي المرأة ولم يرعني
الرجل فقال انه علم قليل علمك كاهم وأخرجه البخاري عن عبيد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى
كلها عن مالك بن مارة بن جهم عن شعيب عن الجاهلي بن جهم عن مسلم كلهم عن ابن شهاب
بنحوه وتابعه في شجرة عزال بن مالك عند الشافعي بنحوه (مالك عن زهير بن زيد الدبلي) بكسر الهمزة
المهملة وسكون الياء قال أبو عمر لم يسمع ثور بن عباس بينهما عكرمة والحديث محفوظ لعكرمة
وغيره (عن عبد الله بن عباس) انه كان يقول ما كان في الحولين وان كان مصه واحدة فهو يحرم
تسكبا بعوم الاحاديث وعليه جهوز العلماء من الصحابة والتابعين والاشعة كعلي وابن مسعود وابن
عمر ومالك في حنفية والاوزاعي والثوري وهو مشهور مذهب أحمد وعسكوا أيضا بقوله تعالى

سفیان بن عیینة عن سلیمان

الاحول عن سعد بن جبیر عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصى بثلاثة فقال اشربوا المشركين من جزرة العرب واجبزو والوفد فوجها كنت أحبهم قال ابن عباس وسكت عن الثالثة اوقال فانسبها * حدثنا الحسن بن علی ثنا أبو عامر وهب الزرقانی قال أنا ابن جریج أخبرني أبو بکر بن أرماء مع جابر بن عبد الله يقول أخبرني عمر بن الخطاب انه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يخرجن اليهود والنصارى من جزرة العرب فلا تركن لهن الا مسلما * حدثنا أحمد بن حنبل ثنا أبو أحمد محمد بن عبد الله ثنا سفیان عن أبي الزبير عن جابر عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعناه الاول وأتم * حدثنا سلیمان ابن داود العنکبی ثنا جابر عن قابوس بن یزید فلیان عن أبيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكونن قبلتان فی بلد واحد * حدثنا محمود بن خالد ثنا عمر بن یحیی ابن عبد الواحد قال قال سعید بن یحیی ابن عبد العزیز جزرة العرب ما بین الوادی الى أقصى الجن الى تخوم العراق الى البحر قال أبو داود قرئ علی الحرث ابن مسکین وأنا شاهد أخبرنا أشهب بن عبد العزیز قال قال مالک عمر أجلي أهل فخران ولم یجعل من نساء لانها لیست من بلاد العرب فاما الوادی فانی أری انما یجعل من فیها من اليهود انهم لم یروها من أرض العرب * حدثنا ابن السرح ثنائین وهب قال قال مالک قد أخطی عمر رجعه الله فهو فخران وقد

وأما تمک اللاتی أرضعنکم والمصة فوجب نسبه المرأة أمامن الرضاعة وتعقب بانه انما یتکون دلیلاً لکان اللفظ واللاتی أرضعنکم أمها تمک فثبت كونها أماما قبل من الرضاعة وأجیب بان مفهوم التلاوة أمها تمک اللاتی أرضعنکم محرمات لاجل انهن أرضعنکم فتعود الی معنى ما قالوه رفیع بن علقم الحکم بجایسوی وضاعوا زهدوا الی اعتبار ثلاث وضعات لحديث عائشة مرفوعاً لا تحرم المصة والمصتان وحديث أم الفضل مرفوعاً لا تحرم الرضعة والرضعتان والمصة والمصتان واما ما سلم قصص الحديث علی عدم الحرمة بالرضعة والرضعتین فالو سلم ان ظاهر القرآن الاطلاق فالحديث مبسب له ویمانه أحق أن یشع ولحديث انما الرضاع ما قی الا معاء وحديث انما الرضاع ما أنشأ اللحم یروی بالراء ای شده وأباه من نشر الله الميت اذا أحياء وبالزای ذاقه وعظمه من النشر وهو الارتفاع والمصة والمصتان لا یفتقان الا معاء ولا یشران العظم وتعقب بان المصة الواحدة نصیداً فاما ما أوالحدث فقله کان حین یعثر فی القبریم العشر والعدد قبل نسبه وأما دعوی وقفه فقیر مسلمة لانه جاءه مرفوعاً من طرق صحیح کقائل عیاض وعل أيضاً بالاضطراب ورد فلما احتل رجعنا الی ظاهر القرآن ومفهوم الاخبار وتزیل النبي صلى الله علیه وسلم ایام منزلة النسب وایس لذلك عدد الا یجرد الوط فكذاک الرضاع وقیاس علی تحریم الوط بالصهر وغیر ذلك وقال الشافعی لا یجزم بأقل من خمس وضعات لحديث عائشة الا انی ویجیء الکلام فیہ (مالک عن ابن شهاب عن عمرو) یفخ العین (ابن الشریک) یفخ المحجمة الثقیفی ای الولد الطائی من ثقات التابعین (ان عبد الله بن عباس سئل عن رجل کان له امرأتان) وفی رواية ثقیبة ومن عن مالک یسند جابر بنان (فأرضعت احداهما غلاماً وأرضعت الاخری جارية) ای بتناصیر (فقیل له هل یزوج الغلام الحاریة فقال لا) یتزوجها (القلاح واحد) یفخ اللام قال الهروی قال اللب القلاح اسم ماء الفحل کانه أراد ان ماء الفحل الذی حللنا منه واحد واللبن النی أرضعت کل واحدة منهما أصله ماء الفحل وبجمل أن یتکون القلاح یجمعنی القلاح قال ألقم النافقة القلاح ولقاحاً کقول اعطانی اعطاء وعطاء والاصل فیہ لا یدل ثم یتعار للنساء اه وهذا الحديث رواه الترمذی عن ثقیبة ومن طریق عن کلیم سمعن مالک به (مالک عن نافع ان عبد الله بن عمر کان یقول لرضاعة الامن أرضع فی الصغر ولا رضاعة لکبیر) ای لا تحرم شیاً قوله تعالی یرضعن أولادهن حولین کاملین لمن أراد ان یم الرضاعة فاشهر رجعل تمامها الی الحولین ان الحکم بعدهما بخلافه لان الولد یستغنی غالباً عن اللبن ولا یشبعه بعدهما الا اللحم والخبز ونحوهما والی هذا ذهب الجمهور ومنهم مالک فی رواية ابن وهب لکن روى غیره عنه زیادة أيام مسیره بعدهما وزیادة شهر وشهرین وثلثه لاقتنا والطفل بعد الحولین الی مدة یحتمل فیها فطامه لان العادة لا نه لا یفطم دفعة واحدة بل علی التدریج فحکم رضاعه فی تلك المدة حکم الحولین ولذا قال المازری ان الخلاف عن مالک فی تحذیر الی یادة خلاف فی حال القدر الذی سرت العادة فیه باستغناؤه بالطعام وقال أبو حنيفة اقصى الرضاع ثلاثون شهراً ورده المازری بان قوله تعالی وجهه وقصاه ثلاثون شهراً یضمن أقل التحمل واکثر الرضاع فلامعنی لا اعتبار فی الرضاع وحده وقال زفر ثلاث سنین (مالک عن نافع ان سالم بن عبد الله بن عمر أخبره ان عائشة أم المؤمنین أرسلت به وهو یرضع) یفخ الضاد وما ضبه وضع یکسر ها واهل یجحد یفخون الماضي ویکسرون المضارع قاله الجوهري (الی أختها أم کلثوم) یضم الکاف (بت أبي بکر الصديق) نتیجة تابعة مات أوها وهي حل فوضعت بعد وفاته وقصتها بذلك محضة فی الموطأ وغیره أرسلت حدثنا فذکرها بسببه ابن منده وابن السکین فی الصحابة فوهما قاتلت أرضعه عشر وضعات حتی یدخل علی قال السیوطی هذه خصوصية لازواج النبي صلى الله علیه وسلم خاصة دون سائر النساء قال

﴿باب في إيفاء أرض المسوداد﴾

وأرض العنوة﴾

حدثنا أحمد بن عبد الله بن نونس ثنا زهير ثنا سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم منعت العراق قضاها وودودهمها ومنعت الشام مسدوها وبنارها ومنعت مصر اردبها وبنارها ثم عدت من حيث بدا ثم قالها زهير ثلاث مرات شهد ذلك الخلفاء أبي هريرة ودمه حدثنا أحمد بن حنبل ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن همام ابن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيا قريه أتيتموها وأقيم فيها فحكم فيها وأيا قريه عصت الله ورسوله فإن خسها لله وللرسول ثم هي لكم

﴿باب في أخذ الجزية﴾

حدثنا العباس بن عبد العظيم ثنا سهل بن محمد ثنا يحيى بن أبي زائدة عن محمد بن اعين عن عاصم ابن عمر عن أنس بن مالك عن عثمان بن أبي سليمان أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد إلى أكيكروم فآخذوا فقهه به فغنن لدمه وصالحه على الجزية حدثنا عبد الله بن محمد النقيس ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي وائل عن معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم لما وجه إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل حال بعضي محمد بنار وأعدله من المعافى ثياب تكونت باليمن حدثنا النقيس ثنا أبو معاوية ثنا الأعمش عن إبراهيم عن مبرق عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم منبه

عبد الرزاق في مصنفه عن معمر أخير بن طاوس عن أبيه قال كان لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم رضعات معلومات وليس أسا ترا لسا ورضعات معلومات ثم كحدث عائشة هذا وحديث حفصة الذي بعده وحينئذ لا يحتاج إلى تأويل الباسي وقوله لعلم له يظهر لها نشفة التبعي خمس لا بهذه القصة اه وبه يراد إشارة من عبد البر إلى شد ورواية نافع هذه بان أصحاب عائشة الذين هم أعلمهم نافع وهم عروة والقاسم وعروة ورواها خمس رضعات فوهم من روى عنها عشر رضعات لأنهم صرحوا أن الخمس نسخن العشر ومحال أن تعمل بالنسوخ كذا قال وهو سهو لأن نافع قال أن أسا أخبره عن عائشة وكل منهما ثقة بجهة حافظ وقد أمكن الجمع بأنها خصوصية للزوجات الشريفات كما قاله طاوس فلا وهم ولا شدوذ (قال سالم فأرضعتني أم كلثوم ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضعني غير ثلاث مرات فلم أكن أدخل على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تتم لي عشر رضعات) التي تجعلني محرما لعائشة وللزوجات الشريفات في شدة الجلباب ليس لغيرهن (مالك عن نافع أن صفية بنت أبي عبيد) الثقفية زوجة مولا (أخبرته أن حفصة أم المؤمنين أرسلت بعاصم بن عبد الله بن سعد) يسكن العين (إلى أنها فاطمة بنت عمر بن الخطاب ترضعه عشر رضعات ليدخل عليها) إذا بلغ (وهو صغير رضع) متعلق بقوله أرسلت أو بقوله ترضعه لا يدخل عليها كاهو ظاهرا جدا (ففعلت) أي أرضعته عشر افكان يدخل عليها (لأنها خالته) من الرضاعة (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه أخبره أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل عليها من أرضعته أخواتها وبنات أخيها ولا يدخل عليها من أرضعته نساء أخوتها) لأن المرضع إنما هو المرأة الرجل لم يرضع فلا يحرم عند جماعة كل من عمر وجاروجاهة من التابعين وداود وابن عليه كاحكامه أو عمر قالا وبجهم أن عائشة كانت تفتي بخلاف حديث أبي القعيس يعني والبرية عند قوم رأى العجاني إذا خالف مروه قال ولا جهة في ذلك لأن لها أن تأخذ لمن شامت من محارمها وتجب من شامت ولكن لم يعلم أنها تجب من ذكر الإيجور واحد كعلمنا المرفوع بخبر واحد فوجب علينا العمل بالسنة ألا ينصرها من خالفها اه وقد نسب المازوي لعائشة القول بأن لبن الفعل لا يحرم واستبعده الزواوي مع مشافهة النبي صلى الله عليه وسلم ماها بأنه يحرم في حديث أفعل السابق ومحال أن لا يصدر منها مخالفة لأن التأويل في حقها لا يصح مع مشافهته فأما غير ما فقد تناول لمعاوضة أو غيرها كذا قال والاسناد اليها صحيح بلا شك وكثيرا ما يخالف العجاني مروه به دليل قام عنده فيصنع أنها فهمت أن ترخصه لها في أفعل لا يقتضي تعميم الحكم في كل فخل لأن له أن يخص ماشاء عباشه أو فهمت غير ذلك وقد كانت عائشة تتم في السفر مع أنهاروت القصر (مالك عن إبراهيم بن عقبة) بالقاف المدني (أنه سأل سعيد بن المسيب عن الرضاعة فقال سعيد كل ما كان في الحولين وإن كان قطرة واحدة) وصلت لحوف الطفل (فهو يحرم) بشد الرأء المكسورة (وما كان بعد الحولين فأما هو طعام يأكله) فلا يحرم (قال إبراهيم بن عقبة) ثم سألت عروة بن الزبير فقال مثل ما قال سعيد بن المسيب (لما وافقه اجتهداه لاجتهاده) (مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت سعيد بن المسيب يقول لارضاعه) محرمة (الأما كان في المهد) وهو ما عهد للصبي لينام فيه (والأمات البهم والدم) قرضاع الكبير لا يحرم لأنه لا يثبت شيئا منها وللدراقطي عن ابن عباس مرفوعا لارضاع الأم ما كان في الحولين وللمزني وحسنه لارضاع الاما في الحولين وكان قبل الحولين ولا يبي داود عن ابن مسعود مرفوعا لارضاع الاما عند العظم وقت الامعاء (مالك عن ابن شهاب أنه كان يقول الرضاعة قليلها وكثيرها تحرم) تنشر الحرمة على ظاهر القرآن والاحاديث كقوله بجمهور العلماء من الصحابة والتابعين والأئمة مع علمهم حديث المصنفين وإذا

حدثنا العباس بن عبد العظيم

ثنا عبد الرحمن بن هانئ أبو نعيم
النعفي أنا شريك بن عبد الله بن
ابن مهاجر بن زيد بن حدير قال
قال علي بن يقطين لئن بقيت لنصاوي بني
تغلب لاقتلن مقاتلة ولا سبيبن
الزبيرة فاني كتبت الكتاب بينهم
وبين النبي صلى الله عليه وسلم على
أن لا ينصروا أبناءهم قال أبو داود

هذا حديث منكبر بلغني عن أحمد
أنه كان ينكر هذا الحديث أنكارا
شديدا قال أبو يعلى ولم يقرأه أبو
داود في العريضة الثانية حدثنا

مصرف بن عمرو الباهلي ثنا يونس
بني ابن بكير ثنا أسباط بن نصر
الهمداني عن اسمعيل بن عبد

الرحمن القرشي عن ابن عباس
قال صالح رسول الله صلى الله عليه
وسلم أهل بخرا على ألقى حلة

الصف في صفرو البقية في رجب
يؤدونها إلى المسلمين وعار به ثلاثين
دراهما ثلاثين فرسوا ثلاثين بعيرا

وثلاثين من كل صنف من أصناف
السلاح يغزون بها المسلمون
ضامنون لها حتى يردوها عليهم أن

كان باليمن كبدوا غدره على أن
لا يخدم لهم بيعة ولا يخرج لهم فرس
ولا يشتوا عن دينهم ما لم يحدوا

حدثنا أبو بكر قال قال اسمعيل
قعدا كلوا الرأيا
((باب في أخذ الجزية من الغوم))

حدثنا أحمد بن سنان الواسطي
ثنا محمد بن يسلم عن ابن
القطان عن أبي جرة عن ابن
عباس قال أن أهل فارس لما مات

تركوا ذلك لم يسرب أنه لعلة من نسج أو معارض موجب تركه وإن صح أسنده ورجع إلى ظاهر
القرآن والأحاديث المطلقة وللقاعدة التي هي أصل في الشريعة أنه متى حصل إشكال في قصة أو
تعارض مبيح ومانع فالأخذ به أحق لانه أحوط (والرضاعة من قبل الرجال) بكسر القاف وقع
الباء أي جهنهم (تحرم) تنشر الحرمة لتنصه صلى الله عليه وسلم على ذلك وتعليقه بأن الرضاعة
تحرم ما تحرم الولادة ولا عطر بعد عروس فلا عبرة بمخالفة الظاهرة بقاء عليه (قال يحيى وسمعت
مالك يقول الرضاعة قبلها) ولو مصصة (وكثيرا إذا كان في الحولين تحرم فأما ما كان بعد الحولين)
ولو يوم على ظاهره أو ما قارب ما وفيه روايات عن مالك تقدمت (فإن قلبه وكثيره لا يحرم شيئا
وانما هو بمنزلة الطعام) وهو لا يحرم

((ما جاء في الرضاعة بعد الكبير))

(مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاعة الكبير) هل تؤثر التحريم (فقال أخبرني عروة بن الزبير)
قال ابن عبد البر هذا حديث يدخل في المسند أي الموصول للقاء عروقة شاة وسائر أوجهه صلى
الله عليه وسلم ولقائه سهلة بنت سهيل وقد وصله جماعة منهم معمر وعقيل ويونس وابن جرير عن ابن

شهاب عن عروة عن عائشة (عن ابن عباس عن عثمان بن عمرو عن الزاذق) كلاهما عن مالك عن ابن
شهاب عن عروة عن عائشة (أن أبا حذيفة) اسمه بهشم وقيل هشيم وقيل هاشم (ابن عتبة بن
ربيعه) بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي العنسي كان طويلا أحسن الوجه (وكان من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم) السابقين إلى الإسلام قال ابن إسحق أسلم بعد ثلاثة وأربعين

إنسانا وهاجر المهاجرين وصلى إلى القبلتين (وكان قد شهد بدرا) وسائر المشاهد واستشهد يوم
الهمامة وهو ابن ست وخمسين سنة (وكان نبي سالما) الفارسي المهاجري الأنصاري (الذي قال
له سالم مولى أبي حذيفة) قال البخاري كان مولى امرأة من الأنصار قال ابن حبان قال له ليس

وبقال ثبته بضم المثناة وقع الموحد وسكون التثنية وقع الفوقية بنت عمار يقع التثنية
والهملة المحففة فألف فراء ابن زيد بن عبيد كان امرأة أبي حذيفة وهذا جزم ابن سعد وقيل
اسمها سلمى وقال ابن شاهين سمعت ابن أبي داود يقول هو سالم بن معقل مولى فاطمة بنت عمار

الأنصارية أعقته سابعة فوالى أبا حذيفة فثبته أي اتخذه ابنا وشهد الهمامة وكان معه لواء
المهاجرين قطعت عينه فأخذ به يسار فقطعت فاعتقه إلى أن صرع فقال ما فعل أبو حذيفة قيل
قتل قال فأضجعوني بجنبه فأرسل عمر ميراثه إلى معقته ثبته فقالت إنما أعقته سابعة فجعلني

بيت المال رواه ابن المبارك وذكر ابن سعد أن عمر أعطى ميراثه لأمه فقال كلبه وكان ذلك ترك
إلى أن تولى عمر والفا الهمامة كانت في خلافة أبي بكر (كانت) أي اتخذ رسول الله صلى الله عليه
وسلم زيد بن حارثة (الكلبي ابنا) (وأنكح) أي زوج (أبو حذيفة سلمى وهو يرى أنه ابنه) المتبنى

الذكور (أنكحه) أعاده أطول الكلام بالفصل قوله وهو الخ وهذا حسن موجود في القرآن
كقوله ولما جاءهم مكاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتون على الذين كفروا
فلم جاءهم ماعرفوا فكفروا فأعاد لم جاءهم أطول الكلام وقوله أبعدهم أنكم إذا تمزقتم

ترابوا عظاما أنكم تخرجون فأعاد أنكم (بنت أخيه فاطمة) وفي رواية يونس وشعيب وغيرهما عن
الزهري هذ قال ابن عبد البر الوصواب فاطمة (بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهي يومئذ من
المهاجرات الأولى) الفاضلات (وهي من أفضل آيات قرش) جمع أيم من لا زوج لها بكرا أو ثيبا
زاد في رواية شعيب عن الزهري وكان من بني رجلاني الهاشمية دعاه الناس إليه وورث ميراثه
(فلما أنزل الله تبارك وتعالى في كتابه في زيد بن حارثة ما أنزل فقال ادعوه لآبائهم هو أقسط) أعدل
(عند الله فإن لم تعلم آباءهم فأخوانكم في الدين ومواليكم) بنو عمكم (رد) بالياء للمفعول (كل)

الشعثة قال كنت كاتباً لجبر من معاوية عـ الاحنف بن قيس اذا جاءه كتاب عن رجل موته بسنة اقتلوا كل ساحر وقرقوا بن كل ذي محرم من الجحوس واخوهم عن الزمرمة فقتلنا في يوم ثلاثة سواحر وقرقنا بن كل رجل من الجحوس وسرعته في كتاب الله وصنع طعاما كثيرا فداهم فمرض السيف على نخذه فأكلوا ولم يمرضوا وألقوا وقرقوا أو يغلب من الورق ولم يكن عمر اخذ الحزب من الجحوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ هامن جحوس هجر من حد ثنا محمد ابن مسكين اليماني ثنا يحيى بن حسان ثنا هشام أنا داود بن أبي هند عن قشير بن عمرو عن بجالة ابن عبدة عن ابن عباس قال جاء رجل من الاسيديين من أهل البصرين وهم جحوس أهل هجر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحك عنده ثم خرج فساأله ما قضى الله ورسوله فيكم قال شربتم منه قال الاسلام أو القتل قال وقال عبد الرحمن بن عوف قبل منهم الجزية قال ابن عباس فأخذ الناس بقول عبيد الرحمن بن عوف فوتر كوا ما سمعت أنا من الاسيدي

باب التشديد في جارية الجزية

حدثنا سليمان بن أبي داود المهبري أنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عمرو بن الزبير ان هشام بن حكيم ابن حزام رجلا جلاوه على حص شمس ناسا من القبط في أداء الجزية فقال ما هذا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يعذب الذين يذبحون الناس في الدنيا

واحد من أولئك إلى أبيه الذي ولده (فان لم يعلم أبوه رد إلى مولا) وفي رواية شبيب بن سالم له أب كان مولى وأخاف الدين (بخات سيلة) بفتح المهدية وسكون الهاء (بفت سهيل) بضم السين مصغر ابن عمرو بفتح العين أسلمت قديما بكمكة (وهي امرأة أبي حذيفة) وهاجرت معه إلى الحبشة فولدت له هذا محمد ما هو هي ضرة معقنة سالم الانصارية (وهي من بني عامر بن لؤي) فهي قرشية عامرية أو وهما بني شهير (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) فقالت يا رسول الله انا كثراري نعمتقد (سالم الولد) بالتبني (وكان يدخل على وأنا فضل) بضم الفاء والصاد المعجمة قال ابن وهب أي مكشوفة الرأس والصدر وقيل على ثوب واحد لا زار تحته وقيل متوشحة بثوب على عاتقها خالفت بين طرفيه قال ابن عبد البر أمها الثاني لان كشف الحرة الصدر لا يجوز وعند محرم ولا غيره (وليس لنا الايت واحد) فلا يمكن الاحتجاب منه زاد في رواية شبيب وقد أنزل الله فيه ما علمت (فما ذكر في شأنه) ولمسلم عن القاسم عن عائشة فقالت اني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه وله من وجه آخر عن القاسم عنها فقالت ان سالما قد بلغ ما يبلغ الرجال وعقل ما عقله وأنه يدخل علينا وانى أظن ان في نفس أبي حذيفة من ذلك شيئا ولا منافاة فان سيلة ذكرت السؤالين للذي صلى الله عليه وسلم واقتصر كل واحد على واحد (فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم أرونيه خمس رضعات) قال ابن عبد البر وفي رواية يحيى بن سعيد الانصاري عن ابن شهاب باسناد عشر رضعات والصواب رواية مالك وتابعه يونس خمس رضعات (فيحرم لبنها) زاد في مسلم فقالت كيف أرضعه وهو رجل كبير فيقسم صلى الله عليه وسلم وقال قد علمت انه رجل كبير وكان قد شهد بدرا في لفظ له أرضعته فخرى عليه ويذهب الذي في نفس أبي حذيفة فرجعت إليه فقالت اني قد أرضعته فذهب الذي في نفس أبي حذيفة قال أبو عمر صفة رضاع الكبير ان يحلب له اللبن ويسقاه فأما ان تلقمه المرأة فذلك ما لا ينبغي عند أحد من العلماء وقال عياض ولعل سيلة تحلب لبنها فشر به من غير أن يمسه ولا التقت بشرتاها اذا لا يجوز رؤية الثدي ولا مسه بعض الأعضاء قال النووي وهو حسن ويحتمل انه عن من سمع الحاجة كخص بالرضاعة مع الكبير وأيده بعضهم بأن ظاهر الحديث أنه وضع من ثديها لانه يسم وقال قد علمت انه رجل كبير ولم يأمرها بالحلب وهو موضع بيان ومطلق الرضاع يقتضي مص الثدي فكانه أباح لها ذلك لما تقررت في نفسه هما انها وهي أمه فهو خاص بها لهذا المعنى وكانهم رجعهم الله لم يقفوا في ذلك على شيء وقد روى ابن سعد عن الواقدي عن محمد بن عبيد الله بن أخي الزهري عن أبيه قال كانت سيلة تحلب في مسعط أو أمانا قدر رضعته فيشر به سالم في كل يوم حتى مضت خمسة أيام فكان بعد ذلك يدخل عليها وهي حاسر رخصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لسيلة (وكانت تراه ابنا من الرضاعة) لقهره صلى الله عليه وسلم أرضعته فصرى عليه (فأخذت بذلك عائشة أم المؤمنين فحين كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال) الا جانب (فكانت تأمر أختها أم كلثوم) بضم الكاف من الكثرة وهي الحسن (ابنة أبي بكر بنات أختها) عبد الرحمن (ان يرضع من أحب أن يدخل عليها من الرجال) قال ابن المواز ما علمت من أخذ بهاما الا عائشة ولو أخذ به في دفع الحجاب أخذتم أعبه وتركه أحب إلى النابغي وانعقد الاجماع على انه لا يحرم يعني والخلاف انما كان أولا ثم انقطع القرطبي في قول ابن المواز اما انظر غديث الموطأ في انها أخذت به في دفع الحجاب خاصة الا ترى قوله من تحب أن يدخل عليها من الرجال اه ولا نظر فإدراك المواز بالعموم في كل الناس لخاص بسيلة وقال ابن العربي ذهب إلى قولها ان رضاع الكبير يحرم عطاءه والله حديث سيلة هذا ولعمري والله انه لقوى ولو كان خاصا بسالم لقال لها ولا يكون لأحد بعدك كآ قال لابي بردة في الخدعة اه وليس بالزام وقال أبو عمر قال به قوم منهم عطاء

((باب في تشهير أهل الأمة إذا

اختلفوا بالقبارات))

• حدثنا مسدد ثنا أبو الأحوص
ثنا عطاء بن السائب عن حرب
ابن عبيد الله عن جده أبي أمية
عن أبيه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم إنما العشور على
اليهود والنصارى وليس على
المسلمين عشور • حدثنا محمد بن
عبيد المحاربي ثنا وكيع عن
سفيان عن عطاء بن السائب عن
حرب بن عبيد الله عن النبي صلى
الله عليه وسلم بعناه قال خراج
مكان العشور • حدثنا محمد بن
بشار ثنا عبد الرحمن بن تاسفيان
عن عطاء عن رجل من بكر بن
وائل عن خاله قال قلت يا رسول
الله عشور قومي قال إنما العشور
على اليهود والنصارى • حدثنا
محمد بن إبراهيم البرزاني ثنا أبو
نعيم ثنا عبد السلام عن عطاء بن
السائب عن حرب بن عبيد الله بن
عمر التقي عن جده رجل من بني
نضلة قال أئنت النبي صلى الله
عليه وسلم فأسلمت وعلى الإسلام
وعلى كيف أخذ الصدقة من
قومي من أسلم ثم رجعت إليه
قلت يا رسول الله كل ما غلقتي
قد حفظته إلا الصدقة فأعشروهم
قال لا إنما العشور على النصارى
واليهود • حدثنا محمد بن عيسى
ثنا أشعث بن شعبة ثنا أوطاة
ابن المنذر قال بعثت حكيم بن عمر
أبا الأحوص يحدث عن العرياض
ابن سارية السلمي قال ثلثنا مع
النبي صلى الله عليه وسلم خير ومعه
من غنم من أصحابه وكان صاحب
خير من جملهم أرادوا شكر فأقبل
أبي النبي صلى الله عليه وسلم فقال

والثالث وروى عن علي ولا يصح عنه وروى ابن وهب عن البشائر كره وضاع الكبيران أحل منه
شيأ وروى عبد الله بن صالح أن امرأة جاءت إلى البشائر فقالت أريد الحج وليس لي حرم فقال اذهبي
إلى امرأ أو رجل ترغلت فيكون زوجها أياك فتعجبين معه ويحتم حديث عائشة هذا وقترها وعلها
به (وأي) متنع (سائر) أي باقي (أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بثقل الرضاة
أحد من الناس) زاد أبو داود حتى يرضع في المهد (وقلن) لعائشة (لا والله ما رى) تعتقد (الذي
أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم سهلة بنت سهيل الأرخصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم
في رضاة سالم وحده) لا غنصية في عين لم تأت في غيره واحتفت بها قرينة التبني وصفات لا توجد
في غيره فلا يقام عليه قال المازري ولها أن تجيب بأنهم رؤساء قومهم فلو كانوا مع ماله ماله
المؤمنين من شدة الحكم في الحجاب والتغليظ فيه كذا قال وفيه نظر لا يخفى (لا والله لا يدخل علينا
بهذه الرضاة) أحد فعل في هذا كان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في رضاة الكبر) فأجازت عائشة
ومعهما باقيهن وفي مسلم عن ابن أبي مليكة أنه سمع هذا الحديث من القاسم عن عائشة قال فكشكت
سنة أو قري بياضها لا أحدث به ربه ثم لقيت القاسم فأخبرته قال حدثني عن عائشة أخبرنيته
قال أبو عمر هذا يدل على أنه حديث ترك قديما ولم يعمل به ولا لقائه الجمهور بالقبول على عمومته
بل لقوه على أنه خصوص وقال ابن المنذر لا يبعد أن يكون حديث مهملة منسوخة فدرى البخاري
بعضه عن شعيب عن الزهري عن عروة عن عائشة وزواه أبو داود والبرقاني تأملا ومسلم من
طريق عن القاسم عن عائشة ومن طريق عن زيب بنت أم سلمة عن أمها أنها قالت لعائشة أنه
يدخل عليك الغلام الابن الذي ما أحب أن يدخل على فقالت عائشة أم مالك في رسول الله أسوة
فذكرت الحديث بنحوه وفي بعض طرق عن زيب أن أمها قالت أبي سائر أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم أن يدخل عليهن أحد بثلث الرضاة وقلن لعائشة والله ما رى هذا إلا رخصة (الخ) مالك
عن عبد الله بن دينار قال جاء رجل لم يسم (إلى عبد الله بن عمرو) تأمعه عند دار القضاء بالمدينة
(سأل عن رضاة الكبير فقال عبد الله بن عمرو ما وجد) قال أبو عمر هو أو عيسى بن جابر
النصارى ثم الحارثي البدرى (إلى عمر بن الخطاب فقال لي كانت لي وليدة) أمه (وكتبت أموها
فعمدت) بفتح الميم قدمت (أمر أني إليها فارضعتها) لغيرها على (فدخلت عليها فقالت دونك فقد
والله ارضعتها) فخرت عليك (فقال عمر أوجعها) أي أمك (وأنت جارية) طأها وهذا معنى
إيجاعها (فأما الرضاة والصغير) كذا ثبت عليه الأحاديث والتزيل (مالك عن يحيى بن
سعيد) النصارى قال أبو عمر منقطع بنصل من وجوه منها ما رواه ابن عيينة وغيره عن اسمعيل بن
أبي خالد عن أبي عمرو الشيباني (أن رجلا سأل أبا موسى) عبد الله بن قيس (الأشعري) بالكوفة
(فقال لي مضط) بكسر الصاد الأولى وقصها واسكان الثانية تهرت شر يارفيقا (عن) وفي
نسخة من (أمر أني من ثدي البنا) مفقولة مصصت لأنه يتعدى بنفسه وقوله عن أومن متعلق
مقدم عليه أي لبننا فاشأعن أومن أمر أني (فذهب يبطي فقال أبو موسى لا أراها) بضم الهجزة
أظنها (الافدحمت عليك) تظاهروا قوله تعالى وإما نكح الملالتي أرضعكم (فقال عبد الله بن
مسعود انظر) انظر تأمل (ما زادني نسخة) ذا فتحي به الرجل فقال أبو موسى فإذا تقول أنت فقال
عبد الله بن مسعود لا رضاة) محرومة (الاما كان في الخويلين) لقوله تعالى خويلين كاملين لمن أراد
أن يتر الرضاة فجعل إتمامها حولين منع أن الحكم بعدهما حكمهما فتقضى رضاة الكبير وفي
العصين من فورا إنما الرضاة من الجماعة وفي الحديث لا رضاة إلا ما شدد العظمى بنت النعمان
قال أنشأ العظمى رواه أبو داود عن ابن مسعود موقوفه مرفوعا ويصح أبو عمر رفعه وفي الترمذي
فقال حسن مرفوعا لا رضاة إلا ما شدد العظمى وكان قبل الخويلين وكل ذلك يبنى رضاة الكبير

يا محمد ألكم أن تذهبوا حرا أو
 تأكلوا غنما وتضربوا نساءنا
 فغضب بنو النبي صلى الله عليه
 وسلم وقال ابن عوف أركب
 فرسك ثم ناد الا ان الجنسية
 لا تحل الا للمؤمن وأن اجتمعوا
 للصلاة قال فاجتمعوا ثم صلى بهم
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم قام
 فقال يا محبب أخدمك مستكافيا
 أو يكتسه قديظن ان الله يحرم
 شأ الا ما في هذا القرآن ألا واني
 والله قد أمرت ووعظت ونهيت
 عن أشياء انما المثل هذا القرآن
 أو أكره ان الله عز وجل لم يحل
 لكم أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب
 الا باذن ولا ضرب نساءهم ولا
 أكل غنارهم اذا أعطوكم الذي
 عليهم حدثنا مسدد وسعيد بن
 منصور قال ثنا أبو عوانة عن
 منصور عن هلال عن رجل من
 قتيب عن واصل من جهينة قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لعلمكم نقا تلون قوما فظهورون
 عليهم فيقتونكم بأموالهم دون
 أنفسهم وبنائهم قال سعيد بن
 حديقه فيصالحونكم على شيء ثم
 انقفا فلا تصيبوا منهم فوق ذلك
 فانه لا يصلح لكم حدثنا سليمان
 ابن داود المهرسي أنا ابن وهب
 حدثني أبو صخر المسدي ان
 صفوان بن سليم أخبره عن عدة
 من أبناء أصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن آبائهم دينه عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 الا من ظلم معاها أو انتقصه أو
 كلفه فوق طاقته أو أخذ منه
 شيئا بغريظ نفس فانا نجيبه
 يوم القيامة
 (باب في الذي يسلم في بعض السنة)

لان رضاعه لا ينفى جوعه ولا يفتق امعاءه ولا يشد عظمه الى آخره (قال أبو موسى) زاد في رواية
 ابن عيينة (يا أهل الكوفة لا تسألوني عن شيء ما كان) أي وجد (هذا الخبر) بفتح الحاء عند جهور
 أهل الحديث وقطع به ثعلب وبكره وهاوقمه الجوهري والجد أي العالم (بين أظهركم) أي بينكم
 وأظهر زائد وأتى الامامهم سذين الاثني بعد حديث سهل لا إشارة الى أن العمل على خلافه فهو
 خصوصية لها أو منسوخ وهذا مذهب الجمهور بل ادعى البايع الاجماع عليه بعد الخلاف كما
 (جامع ما حافى الرضا ع)

(مالك عن عبد الله بن دينار) المدي مولى ابن عمر (عن سليمان بن ساروع عن عروة بن الزبير)
 كلاهما (عن عائشة) قال ابن عبد البر هذا غلط من يحيى أي زيادة الوالم يتابعه أحد من رواة
 الموطأ عليه والحديث محفوظ في الموطأ وغيره عن سليمان عن عروة عن عائشة (أم المؤمنين أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضا ع ما يحرم من الولادة) من تحريم النكاح
 ابتداء وما نواشر الحرمه بين الرضيع وأولاد الرضا ع فيعزم عليها هو وقروعه من نسب ورضاع
 ويحرم عليه جسد أولادها ما تقدم وما تأخر ويحرم عليه هي وأخوانها من نسب ورضاع ويصير
 ابنها زوجها صاحب الدين فيعزم هو وأصوله وقروعه من نسب ورضاع إلى آخر ما بين في الفقه ومن
 جواز انظر والخلاف والمسافرة دون سائر أحكام النسب كبراث ونفقة وعسق بالمالك ورد شهادة
 وهذا الحديث رواه الترمذي من طريق يحيى القطان ومعن القزاز كلهم ما عن مالك بسنده
 المذكور بلفظ ان الله يحرم من الرضا ع ما يحرم من الولادة اه فاعلم ما لك أحدث به بالفظين (مالك
 عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل) بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي الاسدي أبي
 الاسود بن عروة الثقة العلامة (قال اخبرني عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين) رضى الله عنها
 (عن جدامة) بضم الجيم وقص الدال المهملة على الصحيح عن مالك قال قال مسلم وهو قول الجمهور وحتى
 قال الدارقطني من قالها بالمجعة فقد صحف وقال البايع بالمهملة رواية يحيى وقال أبو زرعة سمعني
 منه موطأ أبي مصعب بالمجعة قال المازوي وهي لغة مالم يندق من السبل في قول أبي حاتم وقال غيره
 اذا اتحان البرقاني في الغرالب من قصبه فهو جدامة (بفتح وب) بن محسن ويقال بنت جندل
 ويقال بنت جندب (الاسدية) لها ساقية وهجرة زاد في رواية لمسلم أخت عكاشة أي أخته لأمه
 على المختار وخلافه قال لعنه أخت عكاشة فتكوت بنت أخيه (انها) أي جدامة (أخبرتها) أي عائشة
 قال ابن عبد البر كل الرواة رويوه هكذا الا بأحاديث العقدى فجعله عن عائشة لم يذكر جدامة وكذا رواه
 القعني في غير الموطأ ورواه فيه كسائر الرواة عن عائشة عن جدامة ففي روايتها عنها حرص عائشة
 على العلم وبجها عنه (انها سمعت رسول الله) وفي رواية لمسلم حضرت رسول الله في اناس (صلى الله
 عليه وسلم يقول لقد هممت) أي قصدت (ان أنهي عن القيلة) بكسر الغين المحجمة وباءها اسم من
 الغيل ففتحها والقبال بكسر ها والقيلة بالفتح وباءها المارة الواحدة وقيل لا تفتح الغين الا مع حذف
 الهاء و ذكر ابن السراج الوجهين في غيلة الرضا ع اما غيلة القتل فلا تكسر لا غير وفي رواية لمسلم عن
 الغيل وهو صحيح أيضا قاله عياض (حتى ذكر ان الروم) بضم الراء نسبة إلى روم بن عيصون
 امحق (وفارس) لقب قيسية ليس بأب ولا أم وانما هم اخلاط من ثعلب اصططوا على هذا الاسم
 (يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم) وفي رواية لمسلم فنظرت في الروم وفارس فاذا هم يغلبون
 أولادهم فلا يضر أولادهم ذلك شيا يعني لو كان الجاع حال الرضا ع أو الرضا ع حال الحمل مضرا
 لضر أولاد الروم وفارس لانهم يصنعون ذلك من كثرة الاطباء فيهم فلو كان مضرا لضر المنعوم منه
 لخنث لا أنهي عنه قال عياض ففيه جواز اذ لم يثبت عنه لانه وى الجمهور ولا يضره وان أضر
 بالقبيل لان الماء يكثر اللبن وقد يغبره والاطباء يقولون في ذلك اللبن انه داء العزب تنقيه ولا نه

هل عليه جزية

* حدثنا عبد الله بن الجراح عن
بحر عن قابوس عن أبيه عن ابن
عباس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ليس على المسلم
جزية * حدثنا محمد بن كثير قال
سئل سفيان عن تفسير هذا فقال
إذا أسلم فلا جزية عليه

(باب في الإمام قبل هدايا
المشركين)

* حدثنا أبو قرة الريحوني نافع
ثنا معاوية بن يحيى بن سلام عن
زيد أنه سمع أبا سلام قال حدثني
عبد الله الهوزني قال قلت لابن
مؤذن رسول الله صلى الله عليه
وسلم يحب قتل يابلل حدثني
كيف كانت نفقة رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال ما كان له شيء
كنت أأخذ الذي أتى ذلك منه منذ
بعشه الله أن توفي وكان إذا
أنهأه الإنسان مسلماً فقرأه أوريا
بأمرني فأطلقني فاستقرض
فاشترى له البردة فأكسوه وأطعمه
حتى اعترضني رجل من المشركين
فقال يابلل إن عندني سعة فلا
تستقرض من أحد إلا متى ففعلت
فلما أن كان ذات يوم فوضأت ثم
قمت لأؤذن بالصلاة فإذا المشرك
قد أقبل في عصا من التجار فلما
رأني قال يا حبشي قلت يا بلال
قبهني وقال لي قولاً غليظاً وقال
لي أنذريكم يئس من الشهر
قال قلت فرب قال أيا يئس مني
أو بجزأ خذك الذي علبك
فأردك ربي الغنم كما كنت قبل
ذلك فأخذني نفسي ما يابأخذني
أفقس الناس حتى إذا صليت
الجمعة رجع رسول الله صلى الله
عليه وسلم إلى أهله فاستأذنت

قد يكون عنه حل ولا يعرف فيرجع إلى أوضاع الحامل المتفق على مضرته أخذ الجواز أيضاً من
حديث سعد بن أبي وقاص عنده مسلم أن رجلاً قال إني أعزل عن امرأتى فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم تفعل ذلك فقال اشفق على ولدها أو على أولادها فقال لو كان ذلك ضاراً فمصر
والروم قال الباقى لعن الغيلة أنما تصرف في النادر فلذا لم ينعها وقفاً بالناس للشفقة على من له
زوجة واحدة قال عياض وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يجتهد في الأحكام واختلاف الأصوليون
فيه قال الأبي ووجه الاحتجاج أنما علم برأى أو استغاضه أنه لا يضر فارس والروم فاس العرب
عليهم لا شتر أن في الحقيقة ورواه مسلم عن يحيى وخلف بن هشام كلاهما عن مالك بن نويرة
سعيد بن أبي أيوب ويحيى بن أيوب كلاهما عن محمد بن عبد الرحمن بن خزيمة عنده مسلم أيضاً أخرجه
أحمد والأربعة عن طريق مالك وغيره ولم يخرج به البخاري ولا يخرج عن جماعة (قال مالك الغيلة
أن عيس الرجل امرأته وهي ترضع) أنزل أو لا لأنه أن لم ينزل فقد تنزل المرأة فضر اللبن وقيل إن لم
ينزل فليس بغيلة قال ابن عبد البر تفسير مالك هو قول أكثر أهل اللغة وغيرهم وقال لا يخش
هي أوضاع المرأة ولدها وهي حامل لأنها إذا حملت فسد اللبن فيفسد جسم الصبي ويضعف حتى
ربما كان ذلك في عقله وفي حديث عمر فروع أن الغيلة تلد لك الفارس فتعثره عن فرسه أو قال عن
مهرجه أي يضعف فيسقط عنه وقال الشاعر

فوارس لم يغالوا في رضاع • فتنبوا في أكفهم السيوف

ولو كان ما قاله الأخفش حقاً لنبى عنه النبي صلى الله عليه وسلم أو شاد لأنه معروف بالمؤمنين اه وفي
الأي ختم من قال أنها أوطأ المرضع بأن أوضاع الحامل مضر ودليله العيان فلا يصح حل الحديث
عليه لأن الغيلة التي فيه لا تقصر وهذه تضر وقال ابن القيم والخبر يعني حديث الباب لا ينافيه خبر
لا تغالوا ولأدكم سرافان هذا كالمشورة عليهم والارشاد لهم إلى ترك ما يضر الولد وبغيلة فإن
المرأة المرضع إذا ابتاهرها الرجل حرك منها دم الطمث وأهاجه للغروج فلا يبق اللبن على اعتداله
وطيب ويحس ورجع إلى الموطوء فيكون من أضر الأمور على الرضيع لأن جهة الدم حينئذ
تصرف في تغذية الجنين فصير لبنها ردياً فيضعف الرضيع فهذا وجه الارشاد لهم إلى تركه
يحرره عليهم ولا ينعى عنه لأنه لا يقع دائماً لكل مولود (مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن خزم)
مهملة وزاى (عن عمرة بنت عبد الرحمن) الانصارية (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
أنها قالت كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات) وصفها بذلك تحريزاً عما شئت في وصوله
قاله الأقرطي (يحرر من ثم تسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو) ولا ين
وضاح وهي أي الخنس لأنها أقرب (فيما يقرأ من القرآن) المنسوخ والمعنى أن العشر تسخن
بخمس ولكن هذا النسخ تأخر حتى توفي صلى الله عليه وسلم وبعض الناس لم يبلغه النسخ فصار تناوله
قرأنا ما بلغه تركه فالعشر على قولها منسوخة الحكم والتلاوة والخمس منسوخة التلاوة فقط
كأية الرجم ومن يرضع على العشرة بعد الضمير عليها ويكون من ضررها لم يبلغه النسخ وليس
المعنى أن تلاوتها كانت ثابتة وتركها لأن القرآن يحفظ قاله أبو عبد الله الأبي وقال ابن عبد البر
وهي ثمانية الشافعي لقوله لا يبع التعريم إلا بخمس رضعات تصل إلى الحفوف وأجيب بأنهم ثبت
قرأنا وهي قد أضافته إلى القرآن واختلف فيها في العمل به فليس يستعمله ولا قرآن وقال المازري
لا حاجة فيه لأنه لم يثبت إلا من طريقها والقرآن لا يثبت إلا جاذباً قيل إذا لم يثبت أنه قرآن بقي
الاحتجاج به في عدد الرضعات لأن المسائل العلمية يصح التمسك فيها بالأحاديث هذا وإن قاله
بعض الأصوليين فقد أنكروه هذا أقوم لأنهم لم يرفعوه فليس يقرأ ولا حديثاً ولا يضامن ذلك روى أنه
سند بن أبي أيوب وروى طريق الأحاديث في العادة فيه التواتر فإن قيل إنما لم يرفعوه أول مرة

عليه فأذن لي فقلت يا رسول الله
بأني أنت ان المشرك الذي كنت
أدين منه قال لي كذا وكذا وليس
عندك ما تقضي عني ولا عندى
وهو فاقضى فأذن لي فأبقي إلى
بعض هؤلاء الأحياء الذين قد
أسلموا حتى يرزق الله رسوله صلى
الله عليه وسلم ما يقضى عني
فخرجت حسبي إذا أتيت منزلي
فجعلت سبقي وجراحي ونفسي وجمي
عند وأمي حتى إذا انشئت عود
الصبح الأولى أردت أن أطلق فإذا
إنسان يسبي بدعي بالآل أجب
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأطلقت حتى أتته فإذا أوبع
وكاتب مناخات عليهن أحالهن
فاستأذنت فقال لي رسول الله
صلى الله عليه وسلم أبشر فقد جاءك
الله فضائلك فقال أترار كائب
المناخات الأربع فقلت بلى فقال
إن لك وقاهم من وما عليهن فإن
عليهن كسوة وطعاما أهذا هن
إلى عظيم فذلك فاقضهن واقض
دينك ففعلت فذكر الحديث ثم
انطلقت إلى المسجد فأذارسول
الله صلى الله عليه وسلم فاعادني
المسجد فسلمت عليه فقال ما فعل
ما قبيلك قلت قد قضيت الله كل شيء
كان على رسول الله صلى الله عليه
وسلم فليقضى شيء قال أفضل شيء
قلت نعم قال انظر أن ترجي منه
فاني لست بداخل على أحد من
أهلي حتى ترجي منه فلما صلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم العتمة
ودعاني فقال ما فعل الذي قبلك قال
قلت هو معي لم يأتنا أحد فقلت
رسول الله صلى الله عليه وسلم في
المسجد فقص الحديث حتى إذا
سلى العتمة بقي من القصد عاني

لانه نسخ فلما قد أجبت أنفسكم فالتسوخ لا يعمل به وكذا قول عائشة وهي مما تبلى من القرآن أى
من القرآن المنسوخ فلما أردت من القرآن الثابت لاشتهر عند غير هامن الصحابة كما اشتهر سائر
القرآن ولذا قال (مالك) وليس العمل على هذا بل على الصحيح ولو عصه وسلت الجوف عملا بظاهر
القرآن وأحاديث الرضاوع وهذا قال الجمهور من الصحابة والتابعين والأئمة وعلما الأمصار حتى
قال اللبث أجمع المسلمون أن قليل الرضاوع وكثيره يجرى في المذهب ما يفظر الصائم حكاية في التهديد
ومن المقرره أنه إذا كان علماء الصحابة وأئمة الأنصار وجهابذة المحدثين قد تركوا العمل بمحدث
مع روايتهم ولم يعرفهم به كهذا الحديث فانما تركوه لانه كنيخ أو معارض بوجوب تركه فيرجع إلى
ظواهر القرآن والاخبار المطلقة وإلى قاعدة هي أصل في الشريعة وهي انه متى حصل اشتباه في
قصة كان الاحتياط فيها بالالذمة وانه متى تعارض مانع ومبيح قدم المانع لانه أحوط وهذا
يندفع تشبيب بعض الشافعية على مالك في عدم قوله بهذا الحديث مع انه رواه وأطال بعض
المالكية في الرد على ذلك البعض بما رأيت الاضراب عن كلا ميهما أولى لما في كل منهما من
الاستطالة في الكلام للحمية المذهبية وهذا الحديث رواه مسلم عن يحيى وأبو داود عن القعني
والترمذي من طريق معن والنسائي من طريق ابن القاسم الأربعة عن مالك به وتابعه محمد بن
احمق عن عبد الله بن أبي بكر نحوه عند ابن ماجه وتابعه يحيى بن سعيد الانصاري عن عمر بن حفص
عند مسلم والله أعلم وأسأله العانة على التمام خالص الوجه بجاه أفضل الانام

(كتاب البيوع)

جمع بيع وجمع لا اختلاف أفراده كبيع العيين وبيع الدين وبيع المنفعة والصحيح والفاسد وغير
ذلك وهو لغة المبادلة ويطبق أيضا على الشراء قال الفرزدق

إن الشاب راى جمع من باعه * والشيب ليس لبائه تجار

يعنى من اشتراه ويطبق الشراء أيضا على البيع ومنه وشروه فمن بيع من البيع يباع لان البائع
عديا به إلى المشتري حالة العقد غالبا كما سعى صفقة لان أحد المتبايعين يصفق بده على يد صاحبه
لكن رد الاختيار إلى البيوع يائى والبائع وادى يقول بعث الشيء بالضم أبوعه بواذا اقتسمه بالبائع
واسم الفاعل من باع باع بالهمز وتحرى كمن واسم المفعول مبيع وأصله مبيعوق والمحدوف منه
واو مفعول لانها زائدة فهي أولى بالمحذف قاله الخليل وقال الاخفش المحدوف عين الكلمة
الأخرى كلالها مابوا بالمازى كلالها محسن وقول الاخفش أقبض قال ابن العربي في القيس
البيع والتكاح عقدان يتعلق بهما قوام العالم لان الله خلق الإنسان محتاجا إلى الغذاء مفتقر إلى
النساء وخلق له ما في الأرض جميعا ولم يتركه سدى يصرف في اختياره كيف شاء فيجب على كل مكلف
أن يعلم ما يحتاج إليه لانه يجب على كل أحد أن لا يفعل شيئا حتى يعلم حكم الله فيه وقول بعضهم
يكفى بيع العبادات ليس بشئ إذا لم يخلو مكلفا لهما من بيع أو شراء

(بسم الله الرحمن الرحيم ما باع في بيع العربان)

بضم العين وسكون الراء يقال عار بون وعربون بالفتح والضم وبالهزة بدل العين في الثلاث
والرأس كنه في الكل قال ابن الأثير قيل معنى بذلك أن فيه اعرا بالعقد البيع أى أصلا حوازا له
فصاد لا على كغيره مباشرة وفي الأخيرة العربان لغة أول الشيء (مالك عن الثقة عنده) قال ابن
عبد البر تكلم الناس في الثقة هنا والأشبه القول بأنه الزمري عن ابن لهيعة أو ابن وهب عن
ابن لهيعة لانه مجع من عمرو وسعه منه ابن وهب وغيره اه وقال في الاستذكار الأشبه انه ابن
لهيعة ثم أخرجه من طريق ابن وهب عن مالك عن عبد الله بن لهيعة عن عمرو بن وهب وقال رواه حبيب

قال ما فعل الذي قبلك قال قلت قد

أوحا الله منه يا رسول الله فكبر
وجحد الله شغفا من أن يدركه
الموت وعنده ذلك ثم ابتسعه حتى
جاء أزواجه فسلم على امرأة
أمرأة حتى أتى بيته فهذا الذي
سألتني عنه * حدثنا محمود بن
خالد ثنا مروان بن محمد ثنا
معاوية بن عيسى اسناد أبي ثوبة
وحدثه قال عند قوله ما يقضى
عني فسكت عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم فغفرتما * حدثنا
هرون بن عبد الله ثنا داود ثنا
عمران عن قتادة عن زيد بن عبد
الله بن الصغير عن عياض بن حاد
قال أهدت للنبي صلى الله عليه
وسلم ناقة فقال أسلمت فقلت
لاقتال النبي صلى الله عليه وسلم

أني تهبت عن زيد المشركين
((باب أقطاع الأرضين))

* حدثنا عمرو بن مرزوق أنا
شعبة عن عميل عن علقمة بن
وائل عن أبيه أن النبي صلى الله
عليه وسلم أقطعه أو ضامه مروت
* حدثنا حفص بن عمر ثنا جامع
ابن مطر عن علقمة بن وائل
بأسانده مثله * حدثنا مسدد ثنا
عبد الله بن داود عن قنطريه
أبي عن عمرو بن حريث قال خطب
لرسول الله صلى الله عليه وسلم
دارا بالمدينة بقوس وقال أزيدك
أزيدك * حدثنا عبد الله بن
مسلمة عن مالك عن زبينة بن أبي
عبد الرحمن عن غير واحد أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
أقطع بلال بن الحارث المزني معادن
القبيلة وهي من ناحية القريع
فقال المعادن لا تؤخذ منها إلا
الزكاة إلى اليوم * حدثنا العباس

كاتب مالك عن مالك عن عبد الله بن عامر الأسدي عن عمرو بن حبيب متروك كذبوه اه ورواية
حبيب عند ابن ماجه وأشبهه من ذلك عمرو بن الحارث المصري فقد رواه الخطيب عن طريق
الهيثم بن عمار أبي بشر الرازي عن مالك عن عمرو بن الحارث (عن عمرو بن شبيب) بن محمد بن
عبد الله بن عمرو بن العاصي صدوق مات سنة ثمان مائة (عن أبيه) شبيب تابعي صدوق
(عن جده) أي شبيب وهو عبد الله لأنه ثبت سمع شبيب منه أو صغيره لعمره وروى يحمل على الجسد
الأعلى وهو العاصي عبد الله بن عمرو ولذا احتج الأكثر بهذه الترجة خلافا لمن زعم أنها منقطعة لأن
جد عمرو محمد ليس بها في ولا رواية له بناء على عدم الضمير لعمره ورواه الجدي (ابن) رسول الله
صلى الله عليه وسلم هي عن بيع العربان) ضم فسكون وقد أخرجه الامام أحمد وأبو داود وابن
ماجه عن طريق مالك به ومن قال حديث منقطع أو ضعيف لا يلتفت إليه ولا يصح كونه منقطعاً بحال
أدوماسقط منه الراوي قبل الصحابي أو ما لم يتصل وهذا متصل غير أن فيه زواياهما (قال مالك
(و) تفسير (ذلك فماتري) ضم التوقظن (والله أعلم أن يشتري الرجل) أو المرأة (العبد أو
الوليدة) الامه (أو يتكاري الدابة ثم يقول للذي اشتري منه أو يتكاري منه أعطيت ديناراً أو
درهماً أو أكثر من ذلك أو أقل على أني أن أخذت السلعة) المباحة (أو كرت ما تاكلت منك
قالوا أعطيتك فهو من غن السلعة أو من كراء الدابة وان تركت) ضم التاء (إتباع السلعة أو
كراء الدابة فأعطيتك باطل غير شئ) أي لا يرجع لي به عليك وهو باطل عند الفقهاء ما فيه
من الشرط والغروا كل أموال الناس بالباطل فان وقع فسخ فان مضى لا يختلف فيه فقد
أجازوا أحمد وروى عن ابن عمر وجاعة من التابعين أجازوه ورد العربان على كل حال قال ابن عبد
البرول يصح ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من إجازته فان صح احتمال أنه يحسب على البائع من
الثمن أن تم البيع وهذا جازع عند الجميع (قال مالك والأمر عندنا أنه لا بأس بأن يتباع) بالبناء
للفاعل أي المتباع المفهوم من يتباع والمفعول فقوله (العبد التاجر الفصح) بالغ والنصب
(بالأبعد من المشقة) أو من جنس من الإحتساب ليسوا مثله في الفصاحة ولا في الجارية والنفاذ
بالذال المحجمة المضى في أمره (والعرفه) بالاختصاص والعطاء (لا بأس بهذا أن يشتري منه العبد
بالعدين أو بالأعدي إلى أجل معلوم إذا اختلف في أن ظهر) اختلافه فان أشبه بعض ذلك بعضاً
حتى يقارب فلا يأخذ منه اثنين بواحد إلى أجل وإن اختلفت أجناسهم) بالبياض والسواد
ونحوهما (ولا بأس بأن تباع ما اشتريت من ذلك قبل أن تستوفيه) أي قبضه (إذا انتقدت غنة
من غير صاحبه الذي اشتريته منه) لأن النهي اغماؤه عن بيع الطعام قبل قبضه ولا ينبغي أن
يستثنى حين من بطن أمه إذا بيعت لأن ذلك غسر ولا يدري أذكر هو أم أنى أم حسن أم قبيح أو
ناقص أو تام أو حي أو ميت وذلك يصنع) ينقص (من ثمنها) وصح النهي عن بيع الغرر (قال مالك
في الرجل يتباع العبد أو الوليدة بمائة دينار إلى أجل ثم يندم البائع فبأن المتباع) المشتري (أن
يقبله بعشرة دنانير يدفعها إليه بقدا أو إلى أجل ويبيع) يزيل (عنه المائة دينار التي له لا بأس
بذلك) أي يجوز لأنه يبيع مستأنف وأقاله لأنه مذهب الرجوع لسلعته إليه بما اشتراهه من الزيادة
وليس في ذلك ذهب بأكثر منه ولا إلى أجل قاله أبو جعفر (وإن ندم البائع فبأن البائع أن يقبله في
الجارية أو العبد يزيد عشرة دنانير بقدا أو إلى أجل أو يندم من الاجل الذي اشتريه إليه العبد أو
الوليدة فان ذلك لا ينبغي) لا يجوز (وأما كره ذلك لأن البائع كان يبيع منه مائة دينار إلى السنة
قبل أن تحل) السنة (بجاريته بعشرة دنانير بقدا أو إلى أجل أو يندم السنة) لأن الأقاله يبيع
(فدخول في ذلك يبيع الذهب بالذهب إلى أجل) وهو ممنوع (والرجل يبيع الجارية بمائة دينار إلى
أجل ثم يشتريها بأكثر من ذلك الثمن الذي باعها به إلى أجل أو يندم ذلك الاجل الذي باعها به إلى

فدع عن عكرمة عن ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله
زاد ابن النضر وكتب أبي بن كعب
• وحدثناه بن سعيد التقي
ومحمد بن المتوكل السعدي المعنى
واحدان محمد بن يحيى بن قيس
المازني حدثهم أخبرني أبي عن
ثامة بن مراد عن ميم بن قيس
عن شمير قال ابن المتوكل بن عبد
المدان عن أبيض بن حال أنه وفد
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاستقطعه الملق قال ابن المتوكل الذي
بأرب قطعه له فلما أتى قال رجل
من المجلس أنشدني ما قطعت له أغما
قطعت له الماء الدال قال فأتزع منه
قال وسأله عما يحكي من الأراك
قال ما لم تنه خفاف وقال ابن المتوكل
أخفاف الأراك • حدثنا هرون بن
عبد الله قال قال محمد بن الحسن
الخزومي ما لم تنه أخفاف الأراك
يعني أن الأراك على منتهى رؤسها
ويحكي ما فقه • حدثنا محمد بن
أحمد القرشي ثنا عبد الله بن
الزبير ثنا فرج بن سعيد حدثني
هي ثابت بن سعيد عن أبيه عن
جده عن أبيض بن حال أنه سأل
رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن جى الأراك فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا جى فى الأراك
فقال أراكى خظارى فقال النبي
صلى الله عليه وسلم لا جى فى
الأراك قال فرج بن يحيى بخظارى
الأرض التي فيها الزرع الحطاط عليها
• حدثنا عمر بن الخطاب أبو
حفص ثنا القريابي ثنا أبان
قال عمرو بن عبد الله بن أبي
حازم قال حدثني عثمان بن أبي
حازم عن أبيه عن جده مصران
رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا

(أن اشترط مال العبد فوله نقدا كان أو ديناً أو عرضاً) • مما لا يطلق الحديث لأن ماله تسع فهو
غير منظور إليه • وكأنه لم يجعل له حصصاً من الثمن وقال الحنفى والشافعى لا يصح هذا البيع لما فيه
من الرابور عليهم ما الحديث سواء كان (بيلم أو لا يعلم) • مما لا يظهر الحديث خلافه قال لا بد
أن يكون معلوماً (وأن كان للعبد من المال أكثر مما اشترى به) • مبالغة تأولى أن كان قدوة أو أقل
وسواء كان (نقداً أو ديناً أو عرضاً) دليل (ذلك أن مال العبد ليس على سيده فيه زكاة) فهو
عكس (ر) أنه (أن كانت للعبد جارية استقل فرجها عليك ابها) • فلم يكن عكس لم يحل له إلا لا يجوز
للرجل وطء تلك الغير (وأن عتق العبد أو كاتب تبعه ماله) • أن لم يتزعه السيد قبلهما (وإذا فاسد
أخذ الغرماء) أصحاب الديون (ماله ولم يتبع) بالنساء للمفعول (سيدة بشئ من دينه) وحاصله أنه
استدل بقايس على هذه المسائل لما أفاده إطلاق الحديث وسرى عليه عمل المدينة ومراده
التقوية وأن كل واحد من الثلاثة دليل مستقل عنه

(العهد)

(مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو) • بفتح العين (ابن حزم) • (بهملة وزاى) (أن أبان) • بفتح
الهمزة وخفة الموحدة (ابن عثمان) • بن عفان الأموى المدنى (وهشام بن اسمعيل) • بن هشام بن
الوليد بن المغيرة الخزرمي • ولدى المدينة لعبد الملك ذكره ابن حبان فى الثقات (كان أبان) • كان فى
خطبتهما • أى كل واحد إذا خطب (عهدة الرقيق فى الأيام الثلاثة من حين يشتري العبد أو
الوليدة) • أى الأمانة (وعهدة السنة) • فاعلم بها أمر قائم بالمدينة قال الزهرى والقضاة منذ
أدركنا بقصون بها وروى ابن أبي شيبة عن الحسن البصرى عن سمرة مرفوعة عهدة الرقيق ثلاث
وروى أبو داود وعن الحسن عن عقبه بن عامر مرفوعة عهدة الرقيق ثلاثة أيام ولم يسمع الحسن من
عقبه وفى سماعة من سمرة خلاف ولا ضعف بعضهم حديث عقبه لكن اعتضد بحديث سمرة
وبعمل المدينة (قال مالك ما أصاب العبد أو الوليدة فى الأيام الثلاثة) • من كل حادث (من حين
يشتري حتى تنقضى الثلاثة فهو من البائع) • أى ضمانه عليه فلم يشتريه (وأن عهدة السنة
من الجنون والجذام والبرص) • ففى قلبية الضمان كثيرة الزمان عكس الأولى (فإذا مضت السنة
تسدرى البائع من العهد كلها) • وإنما يقضى بها أن شرطاً واعتيد فى رواية أهل مصر عن
مالك وروى المدنيون عنه يقضى بها مطلقاً (وأن باع عبداً أو وليدة من أهل الميراث أو غيرها
بالبراءة فقد برئ من كل عيب ولا عهدة عليه إلا أن يكون علم عيباً فكتمه) • عن المشتري (فإن كان
علم عيباً فكتمه لم تنقعه البراءة) • وكان ذلك البيع مردداً (أى له رده) • ولا عهدة عندنا إلا فى الرقيق
والمراد بها كونه فى ضمان البائع بعد العقد

(العيب فى الرقيق)

(مالك عن يحيى بن سعيد عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر باع غلاماً بثمانمائة درهم وباعه
بالبراءة) • من العيوب (قال الذى ابتاعه لعبد الله بن عمر بالبراءة) • بالمرض (لم يسمه) •
فاختصا إلى عثمان بن عفان فقال الرجل يا عتي (ابن عمر) • عبد الله لم يسمه لى وقال عبد الله
بته بالبراءة فقص عثمان على عبد الله بن عمر أن يحاف له لقد باعه العبد وما داب به فى عبد
الله أن يحلف وأرجع العبد قصص (العبد) • عنده فباعه عند الله بعد ذلك باع وخدماته درهم
مروضة الله لإجله أن يحاف وإن كان صادراً عنه أو لا (قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا
أن كل من ابتاع وليدة غلقت) • منه (أو عبداً فاعتقه وكل أمر دخله القوت) • مصدرقات (حتى
لا يستطيع رده) • كالقنق والابلاذ المذكورين لا فاقته المقصود (فصامت البينة أن قد كان به عيب
عند الذى باعه أو علم ذلك باعتراف من البائع أو غيره) • كشهادة ذى المعرفة فقدمه (فإن العبد أو

تبعنا فلما ات مع ذلك مضروب
 في خيل عبد النبي صلى الله عليه
 وسلم فوجدني النبي صلى الله عليه
 وسلم قد انصرف ولم يفتح جعل
 مضربوه منذ عهد الله وذمته ان
 لا يارق هذا القصر حتى ينزلوا
 على حكم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فلم يوافقهم حتى نزلوا على
 حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فكتب اليه حضرا ما بعد فان تعفوا
 قد تركت على حكمك يا رسول الله
 وأما قبل اليهم وهم في خيل فأمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالصلاة جامعة فذاعا لاجس عشر
 دعوات اللهم بارك لاجس في
 خيلها ورجالها واتاه القوم فكلمهم
 المغيرة بن شعبة فقال يا بني الله ان
 حضرا أخذ عني ودخلت فيما دخل
 فيه المسلمون فلداه فقال يا حضرا
 ان القوم قد أسلوا أمرزو ادماهم
 وأموالهم فادفع الى المغيرة عنه
 فدفعه اليه وسألني النبي صلى الله
 عليه وسلم ما بيني وبينهم قد هروا
 عن الاسلام ولم تروا ذلك الماء
 فقال يا بني الله أنزلني به أنا وقوى
 قال نعم فأنزله وأسلم يعني المسلمين
 فأنوا حضرا فسألوه ان يدفع اليهم
 الماء فاني فأتوا النبي صلى الله عليه
 وسلم فقالوا يا بني الله أسلنا وأتنا
 حضرا يدفع النمامنا فاني علينا
 فأتاه فقال يا حضرا ان القوم اذا
 أسلوا أمرزو أموالهم ودماهم
 فادفع الى القوم ما هم قال نعم يا بني
 الله فأتوا وجه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يتغير عند ذلك
 جرحه من أخسده الحارية
 وأخذ الماء حذو اسلما بين
 داود المري أنا ابن وهب حدثني
 يحيى بن عبد العزيز بن الربيع

الوليدة يقوم به العيب الذي كان به يوم اشتراه ففرد من البائع للمشتري (من الثمن قدر ما بين قبعة
 صحوا قبعة وبه ذلك العيب) له ذلك على البائع (والامر المجتمع عليه عندنا في الرجل يشتري العبد
 ثم يظهر) يطلع (منه على عيب برده منه) أي يوجب له رده وقد حدث به عند المشتري عيب آخر
 انه ان كان الذي حدث به مفسدا مثل القطع أو الورع) يقتضين فقد بصرا حتى عيبه (أو ما شبه
 ذلك من العيوب المفسدة) المتوسطة (فان الذي اشترى العبد بخير النظرين) أحبهما اليه (ان
 أحب أن يوضع عنه من ثمن العبد بقدر العيب الذي كان بالعبد يوم اشتراه وضع عنه) ولزمه (وان
 أحب أن يفرم) يفتح الرادفع (قد رما أصاب العبد من العيب) الحادث (ثم رد العبد فله ذلك)
 وبشر المشتري دون البائع لسبق عيبه (وان مات العبد عند الذي اشتراه أقيم) أي قوم (العبد به
 العيب الذي كان به يوم اشتراه) وبين صفة التقويم قوله (في نظر كم ثمنه فان كانت قبعة العبد يوم
 اشتراه بغير عيب مائة دينار وقبعت يوم اشتراه به العيب ثمانون دينار وواضع عن المشتري ما بين
 القيمتين) وعلى العشرة في مثاله (وانما تكون القيمة يوم اشتري العبد) ولو زادت أو نقصت بعده
 (والامر المجتمع عليه عندنا ان من رد وليدة من) أجل (عيب وجد به) لو كان قد أصابها) قبل
 علمه بالعيب (انما ان كانت بكر افعله ما نقص من ثمنها وان كانت ثيبا فليس عليه في اصابتها شيء
 لانه كان ضامنا لها) واصابة الثيب من الخفيف (والامر المجتمع عليه عندنا في باع عبد أو
 وليدة أو حيوانا بالبراءة) من العيوب سواء كان البائع (من أهل الميراث أو غيره) فقدر برئ من
 كل عيب فيها باع) عائد على العبد والوليدة قال أشهب مالكا انما ذكرت البراءة في الحيوان قال
 انما أريد العبد ووهو ذلك فيمن مالكا ان الحيوان ان دخل في درج الكلام قاله أبو عبد الله وقال ابن
 عبد البر أفتى بعمرة في سائر الحيوان ثم رجع الى تخصيصها بالرق (الأن يكون علم في ذلك عيبا
 فكتمه فان كان علم عيبا فكتمه) عن المشتري (لم ينفعه بركته وكان ما بع مردودا عليه) أي ثبت
 للمشتري رده وأعاد هذا وان قدمه قريبا لئلا يسهل لعل المدينة فلا تكرر (قال مالك في الجارية
 تباع بالجاريتين ثم وجد باحدى الجاريتين عيب ترد منه قال تقام) أي تقوم (الجارية التي
 كانت قبعة الجاريتين فينظر كم ثمنها تقام) تقوم (الجاريتان بغير العيب الذي وجد باحدهما
 تقامان بمحبتين سلتين ثم يقسم ثمن الجارية التي بيعت بالجاريتين على ما بقدر ثمنها حتى يقع
 على كل واحدة منهما حصتها على المرتفعة) التي لا عيب فيها (قد رارتقاعها) زيادتها في الثمن
 لعدم العيب (وعلى الأخرى المعيبة) بقدرها ثم ينظر الى التي بها العيب فرد بقدر الذي وقع عليها
 من ثمن الحصاة ان كانت كثيرة أو قليلة) يعني لا فرق (وانما يكون قبعة الجاريتين عليه يوم قبضهما
 قال مالك في الرجل يشتري العبد فزاحرا بالاجارة العظيمة أو الغلة القليلة ثم يجده عيبا برده
 أي من أجله (انه برده بذلك العيب ويكون له اجارة وغلته) ولو كثرت التقييد بالقليلة انما وقع
 في السؤال (وذلك الامر الذي كانت عليه الجماعة) العلماء (ببلدنا) المدينة (وذلك لو أن رجلا
 ابتاع عبدا فبني له دارا فبني العبد اضعا فثم وجد به عيب برده منه رده ولا يحسب للعبد
 عليه اجارة) أي اجرة (فبما على له فكذلك يكون له اجارته اذا أجره من غيره لانه ضامن له) ومن
 عليه القرم له الغنم (وهذا الامر عندنا) بالمدينة وقد روى أبو داود وغيره عن عائشة أن رجلا
 ابتاع غلاما فقام عنده ما شاء الله ثم وجد به عيبا فخاصه الى النبي صلى الله عليه وسلم فرد عليه
 فقال الرجل قد استغل غلامي فقال صلى الله عليه وسلم الحراج بالهمان (والامر عندنا في
 ابتاع) اشترى (ورقيا في صفقة واحدة) أي عقد واحد (فوجد في ذلك الرقيق عبدا مسروقا أو
 وجد به منهم عيبا انه ينظر فيما وجد مسروقا أو وجد به عيبا فان كان هروجا) أي أعلى
 وأحسن (ذلك الرقيق أو أكثره غنما أو من أجله اشترى وهو الذي فيه الفضل) الزيادة لوسلم من

الجهنم عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل في موضع المسجد ففتح دومة فأقام ثلاثاً ثم خرج الى تبرك وان جهته لمطوقه بالرجة فقال لهم من أهل ذى الرومة فقال بنوراعة من جهته فقال قد أقطعها النبي رفاعه فأقصوها فخم من باع ومنهم من أمسك فعمل ثمانمائة أباه عبد العزيز عن هذا الحديث فحدثني بعضه ولم يحدثني به كله * حدثنا حسين بن علي ثنا يحيى بنى ابن آدم ثنا أبو بكر بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع ابنه زيدا فخره * حدثنا حفص بن غرور موسى بن اسمعيل المعنى واحد قال ثنا عبد الله بن حسان الغنبري حدثني جدنا صفي ورجييه ابتنا عليه وكانا يبنين قبة بنت مخزومة وكانت حدة أبيهما انها أخبرتنا ما قالت قد منعت على رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت تقدم صاحبى يعنى حريث بن حسان واخذ بكر بن وائل فباعه على الاسلام عليه وعلى قومه ثم قال يا رسول الله اكتب بيننا وبين بنى قيس بالهدنة لا يجاوزها اليانهم أحد الا مسافروا مجاوروا فقال اكتب له بالهدنة بالهدنة فلما رأته قد أمره بها شخصى وهى وطنى ودارى قلت يا رسول الله انه يرأسك السوية من الارض اذ سألت انما هى هذه الهدنة عندك مقيد الجبل ومرعى الغنم ونساء قيس وأبناءها ورا ذلك فقال أمسك يا غلام صدقت المسكينة المسلم أخو المسلم يسعها المأوى والشجر وينهازيان

العيب (فما يرى الناس كان ذلك البيع مردودا كله) ولا يجوز التمسك بالباقي بحصته من الثمن وان كان الذى وجد ممرقا أو وجد به العيب من ذلك الرقيق فى الشئ اليسير منه ليس هو وجه ذلك الرقيق ولا من أجله اشترى ولا فيه الفضل فيما يرى الناس) أهل الخبرة بذلك (ورذلك الذى وجد به العيب أو وجد ممرقا بعينه بقدر قيمته من الثمن الذى اشترى به أو لثمن الرقيق) وتسلم الباقي بعينه

(ما يفعل فى الوليدة اذا بيعت والشرط فيها) جلة حاله أى والحال انه فيها الشرط (مالك عن ابن شهاب ان عبيد الله) بضم العين (ابن عبد الله) يفتقها (ابن عتبة) بضمها واسكان الفوقية (ابن مسعود أخبره ان عبد الله بن مسعود ابتاع جارية من امرأته زينة بنت معاوية أربنة عبد الله بن معاوية فقال بنت أى معاوية (التقضية) محابيه ولها رواية عن زوجها (واشترط عليه ان انما ان يفتقها فى لى بالثمن الذى تبيعها به فسال عبد الله بن مسعود عن ذلك عمر بن الخطاب) مفعول سأل (فقال عمر بن الخطاب لا تقرها وفيها شرط واحد) منقضى لمقتضى العقد لان لم تغدكها فلا يحل لك ثربانها (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول لا بطل الرجل وليدة الا وليدة ان شاباعها وان شاورهم او ان شاء أمسكها وان شاء صنع ما شاء) كفتق وكناية ويدير والمراد ان لا يشوب ملكك شئ (قال مالك فى ان اشترى جارية على شرط انه لا يبيعها ولا يهاها أو ما أشبه ذلك) من الشروط المنافية لعقد البيع (قوله لا يبيعنى) لا يجوز (المشترى ان يهاها وذلك انه لا يجوز له ان يبيعها ولا أن يهاها فاذا كان لا يملك ذلك منها فلم يملكها ملكا تاما لا قد استثنى) اشترط (عليه فيها مملكه بغيره فاذا دخل هذا الشرط) فى عقد البيع (لم يصلح) من الإصلاح ضد الفساد وكان يبيعها مكروها أى ممنوعا ففساده بان شرط المنافى لمقتضى العقد وعليه حمل خبره بنى صلى الله عليه وسلم عن بيع شرط زادا بن وهب بن روايته للموطأ قال مالك وان اشترى جارية بشرط فوطئها فخلت قلبا فبيعها يوم باعها وتخل لسيدها فبها يستقبل (النهى ان يها الرجل وليدة ولها زوج)

(مالك عن ابن شهاب ان عبد الله بن عامر) بن كز بن حبيب بن عبد شمس بن عبد مناف القرشى ولد فى عهدته صلى الله عليه وسلم وأتى به اليه فقتل عليه وعذبه قال ابن حبان له بحجة وكان جوادا شجاعا ميمونا ولما ابن خاله عثمان البصرة سنة تسع وعشرين فافتتح خراسان وكerman وغيرهما وله فى الجواد أخبار كثيرة ولما روى له فى الكتب السنة مائة بالمدينة سنة تسع وأثمان وخمسين وأبو يحيى بن مسلمة الفتح وطاش حتى قدم البصرة على ابنه وهو أمرها (أهدى لعثمان بن عفان) أمير المؤمنين ذى النورين (جارية ولها زوج ابتاعها) عبد الله (بالبصرة) فقال عثمان لا تقرها) طهرته (حتى يها زوجها أو يهاها أرضى ابن عامر زوجها فاقراها) طلقها فأتى لعثمان بعد العدة (مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عبد الرحمن بن عوف ابتاع وليدة) جارية من ماص بن عدى كفى رواية سفيان عن ابن شهاب (فوجدها ذات زوج فردها) لانه عيب

(ما جاء فى ثمر المال يباع أسله)

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع فخلا قد ارب) بضم الهمزة وشهدا الموحدة ونخفة هاء التأنيير الملقب وهو أن يشق طلع الأناث ويؤخذ من طلع الكرفيدز فيه ليكون ذلك باذن الله أجود مما يأتى بروح خاص بالخل والحق به ما انه تقدم ثم غيرها (فقرها) عتله وفى رواية فقرها عتله وتامة ثابت (البائع) لا للمشتري ويترك فى الفضل الى الجليد ولا يكيلها البنى ما يضر بالآخر فغسل الشوارع الحجر مدام مستكنافى الطلع كلوه

حدثني عبد الجبدين عبد الواحد
حدثني أم جنوب بنت غيلة عن
أُمها سودة بنت جابر عن أمها
عقيلة بنت أمير بن مضر عن
أيها أمير بن مضر قال أتيت
النبي صلى الله عليه وسلم فبايعته
فقال من سبقني إلى ما لم يسبقه إليه
مسلم فهو له قال فخرج الناس
يتعادون يتقاطعون * حدثنا أحد
ابن خنبل ثنا جابر بن خالد عن
عبد الله بن عمر بن نافع عن ابن
عمران النبي صلى الله عليه وسلم
أقطع الأبرص فرسه فأجرى
فرسه حتى قام ثم جرى بسوطه
فقال أعطوه من حيث بلغ السوط
«باب في أحياء الموات»

* حدثنا محمد بن المنثري ثنا عبد
الوهاب ثنا أبو بوب عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن سعد بن
زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال من أحيأ أرضاً ميتة فهي له
وليس لعرق ظالم حق * حدثنا
هناد بن السمر ثنا عبيدة عن
محمد بن أبي بصير عن يحيى بن
عروة عن أبيه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال من أحيأ أرضاً
ميتة فهي له وإن كان ملكاً قال فلقد
أعجبني الذي حدثني هذا الحديث
أن رجلين اختصما إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فغرس أحدهما
خضلاً في أرض الاتر ففضي
لصاحب الأرض بأرضه وأمر
صاحب الخذل أن يخرج نخله منها
قال فلقد رأيتها وأنها تضرب
أصولها بالقرن وإنها الخذل عم
حتى أخرجت منها * حدثنا أحمد
ابن عبد المار بن ثناء وهو بن
أبيه عن أبي بصير بإسنادهم معناه

في بطن الحمال إذا بيعت كان الحمل تابعاً لها وإذا ظهر غير حكمه ومعنى ذلك أن على عمر بارز يرى
في شجره إذا بيعت أصول الشجر لم تدخل هذه التجارة في البيع (الآن يشترط المتابع) أي المشتري
أن الثمرة تكون له ولو باعها البائع على ذلك فيكون للمشتري فإن قيل اللفظ مطلق فمن أين يفهم
أن المشتري اشترط الثمرة لنفسه أجب بأن تحقيق الاستثناء بين المراد بأن لفظ الاتفعال يدل
أيضاً عليه كما قال كسب ليعاله واكتسب لنفسه ومفهوم الحديث أن لم تثر فالثمرة للمشتري وفي
جواز شرطها البائع لنفسه ومنعه قولنا الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة هي للبائع إرثاً أو ثوب
وللمشتري مطالبته بقلعهما عن الخلل في الحال ولا يلزمه الصبر إلى الجذذ وان شرط إبقاء الباع
فسد البيع لأنه شرط لا يقضيه العقد قال وتعلق الحكم بالأبارة بالتنبيه به على ما لم يور أو لغير
ذلك ولم يقصد به نفي الحكم عما سوى المذكور وفيه أن ذلك يحتاج إلى دليل وقد رده بعضهم بأن
التنبيه إنما يكون بالادعى على الأعلی وبالمشكل على الواضح وما ذكرنا جرح الوجهين ورواه
الابن بأن المذكور في الأصول أنه يكون أيضاً بالادعى على الأعلى وحاصل ما أخذ المذهبين أن
مالك والشافعي استعمال الحديث لفظاً ودليلاً أي منطوقاً ومفهوم ما يسمى في الأصول دلبل
الخطاب وهو مفهوم المخالفة الثابت منه تقيض حكم المنطوق للمسكوت عنه غير أن الشافعي
استعمله بالتحصيل ومالك بالخصص بالمشتري كما مر وأبو حنيفة استعمله لفظاً ومعقولا وتسميه
الأصوليون معقول الخطاب وهو التنبيه على مساواة حكم المسكوت عنه للمنطوق وفيه جواز
تذكير الخلل قال عياض ولا خلاف فيه وقد قال صلى الله عليه وسلم لا أنصار لأعليكم أن أنصفهوا
فتركوا التذكير فنقصت التجارة فقال أنت أعلم بأمر دنياكم وما حدثتكم به عن الله فوفق
ورواه البخاري هنا وفي الشروط عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى بن أبي حمزة عن مالك بن نويرة
أبو داود والنسائي في الشروط وابن ماجه في التجارات كما هم من طريق مالك وغيره
«النهي عن بيع التجار حتى يبدوا صلاحها»

(مالك بن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التجار) منفرد عن
الخلل هي تحريم (حتى يبدوا) بلاه من أي يظهر (صلاحها) ويقع في بعض كتب الحديث بالآلف
في الخط وهو شرط لأنها تتحد في مثل هذا الناسب وإنما اختلف في مثل زيد يبدو والاختيار
حديثها أيضاً قاله عياض (نهى البائع) ثلاثاً على مال أخيه بالباطل إذا هلك الثمرة كما أشار إليه
في الحديث بعده (و) نهى (المتابع) أي المشتري وفي نسخة المشتري ثلاثاً يضيغ ماله فإن بدا
الصلاح جاز به قال الجمهور ومعهم الحنفی البيوع حالة الاطلاق قبل بدو الصلاح وبعده وأبطل
شرط الإبقاء فيه وبعده وبدو الصلاح في بعض حائط كافي في بيع جعه وفي بيع ما جاوره لما بعد
عنه على المشهور وإنما كفي بدو صلاح بعضه لأن الله امتن علينا بجعل التجار لا تطيب دفعة واحدة
اطالة لزم من التفكه فلو اعتبر الجميع لآدى إلى أن لا يباع شيء قبل كمال صلاحه أو نابع الجبة بعد
الحبة وفي عمل منها جرح عظيم ويجوز البيوع قبل الصلاح بشرط القطع إذا كان المقطوع منتقاه
كما علم إجماعاً فإن كان على التيقن منع إجماعاً وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن
يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك بن نويرة عن عبيد الله وموسى بن عقبة كلاهما عن نافع بن
أبوب يحيى بن سعيد والضحاك الثلاثة عن نافع نحوه عند مسلم (مالك بن جسد الطويل)
الخزاعي المصري (عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) تحريماً (عن بيع
التجار حتى ترعى) بضم القوية من أزهى الباطل قال الخليل أزهى الخسل بدو صلاحه وفي رواية
ترعى بالواو وضوياً بعضهم وأتكرأنا وضوب الخطابي الباطل مني ترعى بالواو قال ابن الأثير
والصواب الروايات على اللغتين قال زهير بن وهب إذا ظهر غمرته وأزهى برعى إذا احمر واصفر

الانه قال عند قوله مكان الذي

حدثني هذا فقال رجل من اصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم انا
ظني انه ابو سعيد الخدري فانا
رأيت الرجل يقرب في اصول
التخل * حدثنا احمد بن عبدة
الايملى ثنا عبد الله بن عثمان
ثنا عبد الله بن المبارك انا
نافع بن عمر بن ابن ابي مليكة عن
عروة قال اشهد ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قضى ان الارض
ارض الله والعباد عبد الله ومن
أحبوا انا فهو احق به با ناهدا
عن النبي صلى الله عليه وسلم الذين
جاءوا بالصلاة عنه * حدثنا أحمد
ابن حنبل ثنا محمد بن بشر ثنا
سعيد عن قتادة عن الحسن عن
مفيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال من احاط حائطا على ارض
فهو لله * حدثنا أحمد بن عمرو بن
السرحد انا ابن وهب أخبرني
مالك قال هشام العسقي الظالم ان
يفرس الرجل في ارض غيره
فيستحقها بذلك قال مالك والعسقي
الظالم كل ما أخذوا حقهم وعسري
بغير حق * حدثنا سهل بن بكر
ثنا وهيب بن خالد عن عمرو بن يحيى
عن العباس الساعدي يعني ابن
سهل بن سعد عن ابي جهميد
الساعدي قال غزوت مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم بول * فلما
أتى وادي القرى اذا امرأ في
حديقة لها فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لامها اخرجوا
نفر من رسول الله صلى الله عليه
وسلم عشرة اوسق فقال للمرأة
أصحي ماخرج منها فأنتا بنوكا
فأهدى ملك أمة الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فبها بضاء

(فقال له يا رسول الله وما ترى فقال حينئذ) بشد الراية هذا صريح في الرفع ورواه بعضهم عن
جديد موقوف على أنس والصواب رفعه وفي رواية قتيبة عن مالك فقال حتى ترضى قال حتى تحمار
بفض القبة وسكون المهمة قيم فأنت فراء مشددة (وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت
إذا منع الله الشجرة) بأن نلت (نهم يأخذ أحدهم مال أخيه) يحذف ألف ما الاستفهامية عند
دخول حرف الجر مثل قولهم فيهم وعلام وحتام ولما كانت الاستفهامية منفتحة للهنوز ولها صدر
الكلام انبغى ان يقدر أيم والهمزة للدنكار فالمعنى لا ينبغي أن يأخذ أحدهم مال أخيه باطلا
لانه اذا نلت الشجرة لا يبقى للمشتري في مقابلته ما دفعه شيء وفيه اجراء الحكم على الغالب لان طرق
التلف الى مباداة صلاحه ممكن وعدم نظره الى ماله يسد صلاحه ممكن فأنيط الحكم بالغالب في
الحالين وصرح مالك رفع هذا وناهه الدراودي عن جدي وقال الدارقطني خالف ما لكاجاعة منهم
ابن المبارك وهشيم ومروان بن معاوية بن زيد بن هرون فقالوا فيه قال أنس رأيت أن منع الله
الفرقة الخ لالحفاظ وليس فيه ما يمنع أن يكون التفسير مرفوعا لان مع الذي رفعه زائدة علم على
ما عند الذي وقعه وليس في رواية من وقعه ما ينفي رواية من رفعه وقد روي مسلم بن طريق أبي
الزبير عن جابر ما يقرى رواية الرفع في حديث أنس ولفظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو
بعت من أخيك غنما فأصابته عاهة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ثم أخذ مال أخيك بغير حق وقال
ابن خزيمة رأيت مالك بن أنس في المنام فآخبرني انه مرفوع اه وقد رواه البخاري في الزكاة عن
قتيبة عن عبد الله بن يوسف ومسلم بن طريق ابن وهب كلاهما عن مالك به ورواه البخاري في
الزكاة عن قتيبة عن مالك مختصرا بدون قوله وقال رأيت أن منع الخ فكان ما لا يحدث به على
الوجهين والبخاري اختصره (مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة) بمسألة ومثله
الانصاري (عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زرارة عن سلاوة ابن عبد البر بن طريق
خارجة بن عبد الله بن سليمان بن زيد بن ثابت عن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة (أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تبجور من العاهة) وذلك عند طلوع الثريا (قال مالك
وبيع الثمار قبل بدو صلاحها من بيع القرد) المنهى عنه فلما أباح صلى الله عليه وسلم بيعها بعد
بدو صلاحها علم انها خرجت من الغرور والغالب حينئذ سلامتها فان أصابها جاحضة فهي نادرة
لا حكم لها قاله أبو عمر (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن خارجة بن زيد بن ثابت)
الانصاري أحد القها (عن) أبيه (زيد بن ثابت) العجاني (انه كان لا يبيع غناره حتى تطلع
الثريا) التيم المعروف لانها تبجور من العاهة حينئذ وفي أبي داود عن أبي هريرة مرفوعا اذا طلع التيم
صباحا رقت العاهة عن كل بلدة والتيم الثريا ولا جسد والبيهقي عن ابن عمر نهى صلى الله عليه
وسلم عن بيع الثمار حتى يؤمن عليها العاهة فقيل ومضى ذلك يا أبا عبد الرحمن قال اذا طلعت
الثريا وطلوعها صباحا في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحر وأبداء فصيح
الثمار وهو المعترف بالحقيقة وطلوع التيم علامة له وقديسه بقوله في رواية البخاري من
طريق الليث عن أبي الزناد عن خارجة عن أبيه فزاد على ما هنا قتيبة الأصفر من الأحمر (قال
مالك والأمر عندنا في بيع البطيخ بكسر الباء وتقديم الطاء عليها لغة) (والقضاء) بكسر القاف
أكثرون ضهوا وهو اسم لما يقول له الناس الخبار والجرور والفقوس وبعضهم يطلقه على نوع شبه
الخباز (والخبر) بكسر الخاء وسكون الزايم وحدة مكسورة فزاد في صف من البطيخ معروف
شبه بالخططل أملس مدور الرأس ووقد الجلد قاله البوني (والجزر) بفتح الجيم وكسر هاءه
الواحدة جزرة معروف قال أبو عمر الجزر ليس في أكثر الموطنات لانها باب أكثر من بيع الغالب
والغيب في الأرض (ان يبعه اذا بدو صلاحه حلال جائز) هما بمعنى حسنة اختلاف اللفظ (ثم

وكانه برودة وكتبه بعني بصره

قال فلما أتينا وادى القسرى
قال المرأه كم كان حديثك قالت
عشرة أوسق خرص رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اني متجمل
الى المدينة فمن اراد منكم ان
يتجمل معي فليجمل حدثنا عبد
الواحد بن غياث ثنا عبد
الواحد بن زياد ثنا الاعمش عن
جامع بن شداد عن كشوم عن
زيب انها كانت تقفل رأس رسول
الله صلى الله عليه وسلم وعنده
امرأة عثمان بن عفان ونساء من
المهاجرات وهن يشكين منازلهن
انها تضيق عليهن ويخرجن منها
فامر رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان تورث دور المهاجرين
النساء فمات عبد الله بن مسعود
فورثته امرأته اوابا المدينة

(باب في الدخول في أرض الخراج)
حدثنا هارون بن محمد بن بكار بن
بلال أنا محمد بن عيسى يعني ابن
سهمس ثنا زيد بن واقد حدثني
أبو عبد الله عن معاذ انه قال من
عقد الجزية في عنقه فقد برئ مما
عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
حدثنا حيوة بن سريح الحضرمي
ثنا قبسه حدثني حماد بن أبي
العثمان حدثني سنان بن قيس
حدثني شبيب بن نعم حدثني زيد
ابن خير حدثني أبو الدرداء قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من
أخذ أو ساقبجزئها فقد استقال
هجرة من نزع صفار كافر من عنقه
لخفه في عنقه فقد دلى الاسلام
ظهره قال فمع من خال من معدن
هذا الحديث فقال لي أشيب
حدثنا قلت نعم قال فاذا قدمت

يكون للمشي ترى ما يثبت حتى ينقطع ثم يروى (بكسر الهمزة) وليس في ذلك وقت بوقت وذلك ان
وقته معروف عند الناس وروى دخلته العاهة فقطعت غرته قبل أن يأتي ذلك الوقت) المعالوم
للناس (فاذا دخلته العاهة يما تحته تبلغ الثالث فصاعدا كان ذلك موضوعا عن الذي ابتاعه)
اشترأ فان قصت عن الثالث لم يوضع لطريان العادة ان الهواء لا يدا برى بعض الثمرة وبأعلى
الطير منها وروى ذلك فقد دخل المتابع على اصابة السير والسير المحقق مادون الثالث وروى ابن
وهب مرفوعا ذاباع المرء الثمرة فاما ابتها عاهة فذهبت بثالث الثمرة فقد وجب على صاحب المال
الضبايع وعمل به وقاله كثير من الصحابة وان كان ظواهر الاحاديث وضع الجائحة مطلقا كما قال
الشافعي (ما جاء في بيع العربية)

برنة فبصلة قال الجمهور يعني فاعلة لانها عريت باعرا مالكمها أي افرادها لها من باقي التخل ففي
عارية وقيل بمعنى مفهولة من عرا يعرفه اذا أتاه لان مالكمها يعرفها أي بأنها فهي معروفة
وجعلها عرا يروى لغة التخله وفسر همالك فقال العربية أن يعرى الرجل الرجل بخلة ثم ينادى
بدخوله عليه فرخص له أن يشترئ منه بقر أسند ابن عبد البر وعقله البخاري وهو في المدونة من
رواية ابن القاسم وقال الباجي العربية التخله الموهوب غرها وفي البخاري عن سعيدين جبير العرابا
غرويهب فخلها قال الابي واطلاق روايات الحديث باضاعة البيع اليها يمنع تفسيرها بأنها هبة الثمر
أو أنها التخله فالصواب تفسيرها بأنها ما مضى من ثمر التخل كدل عليه كلام الباجي (مالك عن نافع
عن عبد الله بن عمر عن زيد بن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أرحص) هجرة مقفوحة
قبل الرأ من الارخاص (اصحاب العربية) بفتح الهمزة رشدا لفتية الرطب أو العنب على الشجر
(أن يبيعها بخوصها) بفتح الهمزة قال النووي وهو أشهر من كسر هاء في فتح قال هو مصدر أو
اسم للفعل ومن كسر قال هو اسم للشيء المحروس وقال القرطبي الرواية بالكسر غا صلحها انه يروى
بالجرهم واسكان الراء فلهمة زاد في رواية القعني عن مالك عند الطبراني كيلا ومسلم عن رواية
يحيى بن سعيد عن نافع باسناده وخص في العربية بأخذها أهل البيت بخوصها غرا أي كلواها وطبا
والحديث رواه البخاري عن القعني ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك بن نافع عن يحيى بن سعيد
الانصاري عند الشيخين وعبد الله وأيوب عند مسلم وموسى بن عقبة عند البخاري ثلاثهم عن
نافع وفيه من لطائف الاسناد صحابي عن صحابي (مالك عن داود بن الحصين) بمهلين مصغر
الاموي مولاهم أبي سليمان المديني ثقة الا في عكرمة وروى برأى الخواص لكن لم يكن داعية
ووقته ابن معين والنسائي والهيلى وكفى رواية مالك عنه وثيقا (عن أبي سفيان) قيل اسمه وهب
وقيل قزمان (مولي) عبد الله (بن أبي أحمد) اسمه عبد بلاضافة ابن جحش الاسدي الصحابي أخى
زيب أم المؤمنين (عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرحص) هجرة قبل الرأ
السكنة من الارخاص وفي رواية يرحص بشدائهم من الترخيص (في بيع) غر (العرابا) جمع
عربية (بخوصها فصادون خمسة أوسق) جمع وسق بفتح الواو على الانصع وهو ستون صاعا (أوقى
خسة أوسق بشلند داود) شيخ الامام هل (قال) شيخه أبو سفيان (خسة أوسق أربون خسة
أوسق) وبسبب هذا الشئ اختلف قول الامام فقصر في المشهور والحكم على خمسة أوسق فأقل
اتباعا لما وجد عليه العمل ولان الخسة أول مقادير المال الذي يجب فيه الزكاة من هذا الجنس
فقصر الرقي على شرائها فازاد عليه خارج الى المال الكثير الذي يطلب فيه التجرة مع ما فيه من
المرابنة وعنه أيضا قصر الجواز على أربعة فأقل فاعلا بالمحقق لا ان الخسة شذفيها والعرابا رخصه
أصلها المتخ في قصر الجواز على الحق وبسبب الخلاف ان الهن من المرابنة وقع مقر ونايا رخصه
في العرابا في الصحيح حتى صلى الله عليه وسلم عن بيع العرابا التمر وخص في العربية أن تباع بخوصها

فله فليكتب الى بالحديث قال
فكتبه فلما قدمت سألني خاله
ابن معدان القرماس فأعطيته
فلما قرأه ترك ما بيده من الاربعين
حين سمع ذلك قال أبو داود هذا
يزيد بن خبيرة البزني ليس هو صاحب
شعبة

(باب في الارض يحجبها
الامام أو الرجل)

* حدثنا ابن السرح أنا ابن
وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب
عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن
عباس عن الصب بن جثامة عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا حي الا الله ورسوله قال ابن
شهاب وبلغني ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم حي النقيب * حدثنا
سعيد بن منصور ثنا عبد العزيز
ابن محمد عن عبد الرحمن بن الحرف
عن ابن شهاب عن عبيد الله بن
عبد الله عن عبد الله بن عباس
عن الصعب بن خثامة ان النبي
صلى الله عليه وسلم حي النقيب
وقال لا حي الا الله عز وجل

(باب ما جاف الركن)

* حدثنا سعد ثنا سفيان عن
الزهري عن سعيد بن المسيب
وأبي سلمة سمعا أبا هريرة يحدث
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في
الركن الخامس * حدثنا يحيى بن
أيوب ثنا عبد بن العوام عن
هشام بن الحسن قال الركن الكثر
العادي * حدثنا جعفر بن
مسافر ثنا ابن أبي فديك ثنا
الزمعي عن عمنه قريه بنت عبد
الله بن وهب عن أمها كريمة بنت
المقداد عن شعبة بنت الزبير بن
عبد المطلب بن هاشم أنها أخبرتها
قالت ذهب المقداد لحاجة فيبيع

بأسهلها أهلها فعلى الاول لا يجوز في الخمسة للشافعي رفع التعريم وعلى الثاني يجوز للشافعي قدر
التعريم قال عياض والتقدير اغاهاواذا اشترت بخرصها اما بعين أو عرض لجائز لمها وغيره وان
أكثر من خمسة قال وفي الحديث دلالة ان الرخصة اغماهي فيما يكال ففتح به لاحد القولين يعني
المشهور بتعمه في التمر وكل ما ليس ويذكر كالزبيب وغيره قال القرطبي وهو الاول لان النص
انما هو في التمر واتفقوا على الحاق الزبيب به واسباب الحاقه الا انه في معنى التمر فيلحق به كل ما
ليس ويذكر وروى محمد قنبر هاعلى التمر والزبيب وهذا الحديث مخصوص لعموم الاحاديث ورواه
البخاري عن ابن عبد الله بن عبد الوهاب الجبلي وفي محل آخر عن يحيى بن قزعة ومسلم عن الثعني
ويحيى التميمي الاربعه عن مالك به (قال مالك واغنا بائع العرب بالبحر من التمر يقرى ذلك)
بالدنيا لمجهول (ويحصر) يحجز (في رؤس الخيل) بأن يقول ان المراد هذا الرب الذي على
الخيال اذا يسبصر ثلاثة أو سق مثلاً فشرعها المعري من أعزها له شلثة قرا يعطها له عند
المذا عند مالك وأصحابه وقال الشافعي وأحد لا يجوز الا بالنقد (واغنا خص فيه) وان منع
أهله فاما كإل عياض مستثناة من أصول أربعة ممنوعة الزابنة وهو ظاهر الاحاديث وربما
الفضل والنساء والعود في الهبة (لانه أنزل بغير التولية) لما اشتراه بما اشتراه (والاقالة) للبيع
(والشرك) بكسر فسكون أي شريك غيره فيما اشتراه بما اشتراه وكل من الثلاثة معروف فكذا
العرب يجوز للمعري أي لتبعية لان المعري بالفتح يلزمه القيام بها وحاسنها وجميع سواها
وعليه في ذلك كلفه فخرص المعري أن يشرع كيف يشاء تلك الموقن وقيل على ذلك رفع الضر عن
المعري لضرره بدخول المعري عليه في بستانه واطلاعه على أهله وعلمه مالك وابن القاسم بكل
واحد منهما على البديلة فقال في المدونة يجوز للمعري شراءه بته بالوجهين ما عرف الضرر واما
لورق في كفايته وقيل علمه استخلاص الرقة (ولو كان) ماذ كرم من الثلاث مسائل المقيس عليها
(بغيره) من البيوع ما أشرك أحد أحدا في طعامه حتى يستوفيه) انتهى عن ذلك (ولأقالة
منه ولا ولاه أحد حتى يقبضه المتباع) انتهى عن بيع الطعام قبل قبضه فجواز
المذكورات للمعري

(الحائجة في بيع الثمار والزروع)

الحائجة لغة المصيبة المستأصلة جمعها جوائح وعرفا ما أنف من مجوز عن دفعه عادة قدر ما من غير
أوبت (مالك عن أبي الرجال) لقب بذلك لانه كاه أو لاد عشرة رجالا كاملين ركبته في الأصل
أبو عبد الرحمن (محمد بن عبد الرحمن) الانصاري (عن أمه عمرة) بفتح فسكون (بنت عبد
الرحمن) الانصارية (انه سمعها تقول) مرسل وصله البخاري ومسلم بغيره كما يأتي عن عائشة (اشاع
رجل غر حاط في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعاجله وقام فيه حين تبين له نقصان فسال)
مبتاع الثمرة (رب الحاط) الدنان ولم يسمع واحدا منهما (أن يضع) يسقط (له) لاجل النقص
شياً من ثمنه (أو أن يقبله خاف أن لا يقبل) الوضع ولا الاقالة (فذهب أم المشتري الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تألى بالهزم وشد اللام
خلف مسافعا في النبي (أن لا يفعل شيئا فيبيع بذلك رب الحاط فأتى) هو رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال يا رسول الله هو له) قال مالك في العتية لا أدري قوله هل الوجهة أو الاقالة
وهذا الحديث وصله الشيخان بغيره من طريق يحيى بن سعيد الانصاري عن أبي الرجال عن
عمرة عن عائشة قالت سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت خصوم بالباب عالية أصواتهم وإذا
أحد هاست موضع الآخر وبسترقه في شيء وهو يقول والله ما فعل نخرج عليكم ما صلى الله عليه
وسلم فقال أين المتألى على الله لا يفعل المعروف فقال يا رسول الله أناوله أي ذلك أحب وبيع

التلبية فاذأخر فخرج من حجر
ودناواتهم لم يزل يخرج دينا ودينارا
حتى أخرج سبعة عشر دينارا ثم
أخرج خرفة جراء يعني فيها دينار
فكانت ثمانية عشر دينارا فذهب
بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم
فأخبره وقال له خذ صدقتها فقال
له النبي صلى الله عليه وسلم هل
هويت إلى الجسر قال لا قال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم بارك
الله فيها

﴿باب نبش القبور﴾

* حدثنا يحيى بن معين ثنا
وهب بن جرير ثنا أبي سمعت
محمد بن إسحق يحدث عن اسمعيل
ابن أمية عن عبيد بن أبي جبر قال
سمعت عبد الله بن عمرو يقول
سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول حين خرجنا معه إلى
الطائف فقرأنا فيه وقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم هذا قبر أبي
رغال وكان هذا الحرم يدفع عنه
فلما خرج أصابته السمعة التي
أصاب قومهم بهذا المكان فدفن
فيه وآية ذلك أنه دفن معه غصن
من ذهب أن أتم نبشتم عنه
أصقبوه معه فابتدوه الناس

فاستخرجوا العفن

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿أول كتاب الجنائز﴾

﴿باب الأبرار المكفورة﴾

للذوق

* حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي
ثنا محمد بن سلمة عن محمد بن إسحق
قال حدثني رجل من أهل الشام
يقال له أبو منظور عن عمه قال
حدثني عمي عن عامر الأرماني
أنه قال أنبأنا قال النفيلي هو
أنه خبره ولكن كسبه قال قال أبي

عماض بينه وبين رواية الموطأ أن يكون مع أصواتهم لم يبين كلامهم ما لحاظ أم المشتري
فأخبرني فخرج (مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى بوضع الجائحة قال مالك وعلى ذلك الأمر
عندنا والجائحة التي توضع عن المشتري الثلث فصاعدا ولا يكون مادون ذلك جائحة) له دخول
المشتري على رعي الهوا أو كل الظير ونحو ذلك وليسير مادون الثلث كما مر قريبا

﴿ما يجوز من استئناء الثمر﴾

(مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن القاسم بن محمد كان يبيع غرناطه ثم يستقي منه) ولم
يبين قدوما كان يستقي (مالك عن عبد الله بن أبي بكر أن جده محمد بن عمرو بن حزم باع غرناطه
يقال له) أي يسمي الحائط (الأفراق) بفتح الهمزة وسكون الفاء وآخره قاف موضع بالمدينة
(بأربعة آلاف درهم واستقي منه بشاخنة درهم قرا) وهي دون الثلث (مالك عن أبي الرجال
محمد بن عبد الرحمن بن حارثة أن أمه عمرة بنت عبد الرحمن كانت تبيع غارها وتستنق منها) ولم
يبين قدوما كانت تستقي (قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا أن الرجل إذا باع غرناطه أن
يستقي من غرناطه ما بينه وبين ثلث التمر لا يجاوز ذلك) يتعداه (وما كان دون الثلث فلا بأس
بذلك) أي يجوز (وأما الرجل يبيع غرناطه ويستقي من غرناطه غرناطه أو يتخلل يختارها
ويسمي عددها فلا يرى بذلك بأس) شدة أي يجوز (لأن رب الحائط إنما استقي شيئا من غرناط
نفسه) فهو عالم به (وإنما ذلك شيء احتبس) أي منعه (من حائطه وأمسكه لم يبعه وباع من حائطه
ما سوى ذلك) وهذا صريح في أن المشتري مقي

﴿ما يكره من بيع الثمرة﴾

(مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار) أمرسل قال ابن عبد البر واصله داود بن قيس عن زيد بن
عطاء عن أبي سعيد الخدري أنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التمر بالتمر متلاجل) مصدر
في موضع الحال أي موزونا وفي رواية بالرفع (ف قيل له أن ما لك على خبير) سواد بن غزوة كيا باني
(ياخذ الصاع) من التمر الجيد (بالصاعين) من التمر الردي (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ادعوه لي فديعه) قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا أخذ الصاع بالصاعين فقال يا رسول الله
لا يبيعوني الخبز) بفتح الخيم وكسر الذوق واسكان القصة فوحدة فوع من جيد التمر (بالجمع)
بفتح الخيم وسكون الميم فمردي مجموع من أنواع مختلفة (صاعا بصاع) قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تفعل (بيع الجمع) التمر الردي (بالدراهم ثم ابيع) اشتر (بالدراهم) ثمرا (جنينا) فلا
يدخله الرافضة عما فعل وعذره فلم يعفوه ولم ردفعه السابق لأنه دفعه باجتهاد قبل نزول آية الراف
وقبل أن يتقدم إليه صلى الله عليه وسلم بالنهي عن التفاضل ولذا سأله عن فعله ليعلم بما أحدث الله
فيه ولم يأمره بفسخه وجاء عن بلال وأبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم أمر بردها البيع قاله ابن
عبد البر رأى بردها بعد نزول النهي عن التفاضل فلا تخالف ما قبله بناء على تعدد القصة كيا باني عنه
في تأليه (مالك عن عبد الحميد) بالهملة ثم الميم رواه يحيى وابن نافع وابن يوسف وقال جمهور زواة
الموطأ عبد الحميد بن عليم وهو المعروف وكذا ذكره البخاري والعقيلي وهو الصواب والحق
الذي لا شك فيه والأول غلط قاله أبو عمر (ابن مهمل) بالتصغير زوج الثريا بنت عبد الله الذي
يقول فيه عمر بن ربيعة

أيها المنكح الزيا سهل * عرك الله كيف يلتقيان

هي شامية إذا ما استقلت * ومنهبل إذا استقل عيان

(ابن عبد الرحمن بن عوف) الزهري ثقة روى عنه مالك وابن عيينة وسليمان بن بلال

ليبلدان اذ رفعت لنا وابات والوية
 قفلت ما هذا قالوا هذا لوال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فأتيته وهو
 تحت شجرة قد قط له كما هو
 جالس عليه وقد اجتمع اليه اصحابه
 فخلست اليهم فذكر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الاسقام فقال
 ان المؤمن اذا اسابه السقم ثم
 اعفاه الله منه كان كفارة لما
 مضى من ذنوبه وموعظة له فيها
 يستقبل وان المنافق اذا مرض ثم
 أعفى كان كالبعير عقله أهله ثم
 أرسلوه فليدرم عقله ولم يدرم
 أرسلوه فقال رجل من حوله
 يا رسول الله وما الاسقام والله
 ما مرضت قط فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قم عافلت منا
 فينا نحن عنده اذا أقل رجل
 عليه كما هو في يده ثم قد انقلب
 عليه فقال يا رسول الله اني لما
 رأيتك أقبلت البك ففرت بغيضة
 شعري فمعت فيها أسوات فراح
 طائر فأخذتهن فوضعهن في
 كسائي فجات أمهن فاستدارت
 علي وأرأى فكشفت لها عنهن
 فوقعت عليهن معهن فلفقتهن
 بكسائي فمن أولامعنى قال
 ضعهن عنك فوضعهن وأب
 أمهن الا زومهن فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يجابه
 أنجبون رحم أم الافراخ فراحها
 قالوا نعم يا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال فوالذي بعثني بالحق لله
 أرحم عباده من أم الانس راخ
 بفراخها الرجوع من حتى تضعهن
 من حيث أخذتهن وأمهن معهن
 فرجع من حيث حدثنا محمد بن
 عيسى ومسنده المعنى قال ثنا
 هشيم عن العوام بن حوشب عن

والدراوردي ولهم فوعا في الموطن هذا الحديث الواحد (عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد) بكسر
 العين سعيد بن كونه ابن مالك بن سنان (الخدري) الصحابي ابن الصابي (وعن أبي هريرة) عبد
 الرحمن بن صخر وعمر بن عامر قولان مرجحان قال أبو عمر ذكر أبي هريرة لا يوجد في غيره رواية
 عبد المجيد وإنما المحفوظ عن أبي سعيد كذا واه قتادة عن ابن المسيب عنه ويحيى بن أبي كثير عن
 أبي سلمة وتعبه بن عبد الغافر عن أبي سعيد اه وهي زيادة من ثقة غير منافية فليست بشاذة كما
 ادعاه بقوله المحفوظ اذ يقابل الشاذ ولذا لم يلتفت الشيعان لذلك ورويا الحديث ومن اقتصر على أبي
 سعيد فقد نصرنا بقضي به على من ذكرهما وكان اباعرا استشعر هذا بعد ذلك فقال في
 الاستاذ كرا الحديث محفوظ عن أبي سعيد وفي هريرة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل
 وحلا) هو سواد خضف الوادان غزية بمجنتين يوزن عطية كاهما الدراوردي عن عبد المجيد
 عند أبي عوانة والدارقطني (على خير) أي جعله أمرا عليها (بخاء) بفتح جيم مقبوحة
 ووزن مكسورة وتختص سأكنة فوحدة فوع من أعلى الترقيل الكبس وقيل الطبيب وقيل
 الصلب وقيل الذي خرج منه حشفه ورويه وقيل الذي لا يخط بغيره (فقال له رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أكل خير خير هكذا فقال لا والله يا رسول الله أنا تأخذ الصاع من هذا) الجنب
 (بالصاعين) من الجمع كإزاده سليمان بن بلال عن عبد المجيد عند الشيعين (والصاعين) من
 الجنب (بالثلاثة) من الجمع وفي رواية بالثلاث بدون تا وهما جائزان لان الصاع يذكر ويؤث
 (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل بع الجمع) بفتح فسكون التجرالدي المجموع من
 أنواع مختلفة (بالدراهم ثم اربع) اشتر (بالدراهم) ثمرا (جنبنا) ليكون صفتين فلا بدخه
 الرافلس هذا حلية في بيع الربوي يجنبه متفاضلا لا هرام بل توصل الى تحصيل غلته وفي رواية
 سليمان بن بلال قال لا تفعلوا ولكن مثلا بعل أو يعوا وهذا واشتر وانته من هذا وكذلك
 الميزان ول ابن عبد البر كل من روى عن عبد المجيد هذا الحديث ذكر آخره وكذلك الميزان
 سوى مالك وهو امر يجمع عليه لاختلاف بين أهل العلم فيه وأجمعوا على أن التراب لا يجوز بيع
 بعضه ببعض الامتلا بعل سواء الطبيب والدون وأنه كاله في اختلاف أنواعه واحد وأما سكوت
 من سك من الر واقع فبيع السبع المذكور فلا بد على عدم الوقوع وفورده الفسخ من طريق
 أخرى عند مسلم فقال هذا الرافزده ويحتج بعدد القصة وان التي تقع فيها الر دكانت قبل تحريم
 وبالفضل اه واحتج بالحديث من أجاز بيع الطعام من رجل بنقد وينتاع منه ذلك النقد
 طما ما قبل الاتفاق وبعد لانه لم يخص فيه باع الطعام ولا مبتاعه من غيره وبه قال الحنفى
 والشافعى ومنعه المالكية وأجابوا بأن الحديث مطاق لا يشمل ما ذكرنا فاعمل به في صورة سقط
 الاحتجاج به فيها عاها باجاع الاصولين وبأنه صلى الله عليه وسلم لم يزل وابع عن اشترى الجمع
 بل خرج الكلام غير ممتنع فمن البائع من هو فلا بد على المدعى وقال ابن عبد البر بيع اقر
 الجمع بالدراهم وشرها الخنبيهم من رجل واحد في وقت واحد بدخله ما دخل الصنف في بيع
 الذهب بدراهم وبشترى بها ذهبا من رجل واحد في وقت والمرامى في ذلك كلمة واحدة فمالك يكره
 ذلك على أصله وكل من قال بالذوايح كذلك وغيره يرامى السلامة في ذلك لا يشعربعا قد انعقد الا
 يقين وقصد اه وذكر بعضهم ان الشافعية استدلوا به على جواز الحيلة في بيع الربوي يجنبه
 متفاضلا بأن يبيعه من صاحبه بدراهم أو عرض وبشترى منه بالدراهم أو يقرض كل منهما
 صاحبه ويبره أو يتواها أو يبيع الفاضل مالكة لصاحبه به ثم أنه منه ماعدا بما يساويه فكل
 هذا جائز اذا بشرط في بيعه وأقرضه وهبته ماعده الا خرجه في مكروهه اذ هو ياذل لان
 كل شرط أقصد التصريح به العتق يكره اذ هو الكثرة شرط أن يطلق لم ينقد فان قصد ذلك

أبراهيم بن عبد الرحمن السكيتي
عن أبي بردة عن أبي موسى قال
سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
غير مرة ولا مرتين يقول إذا كان
العبد يعمل عملاً صالحاً فشفعه عنه
مرض أو سفر كتب له كصالح
ما كان يعمل وهو صحيح مقيم
* حدثنا سهل بن بكر عن أبي
عوانة عن عبد الملك بن عمر بن
أم العلاء قالت عاذني رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأما مرضه
فقال يا أم العلاء أبشري فإن مرض
المسلم يذهب الله به خطايه كما
تذهب النار خبث الذهب والفضة
* حدثنا مسدد ثنا يحيى
وثنا محمد بن بشر ثنا عثمان
ابن عمر وقال أبو داود وهذا لفظ
ابن بشر عن أبي عامر الجزار عن
ابن أبي مليكة عن عائشة قالت
قلت يا رسول الله إنني لأعلم أشد آية
في القرآن قال آية يا عائشة قالت
قول الله تعالى من يعمل سوءاً
يجزه به قال أما علمت يا عائشة أن
المؤمن نصيبه النكبة أو الشوكة
فيكلاً ما ساء عمله ومن حوسب
عسذب قالت أليس الله يقول
فيوفى يحاسب حساباً يسيراً قال
ذاكم العرض يا عائشة من فوش
الحساب عذب * حدثنا عبد
العزيز بن يحيى ثنا محمد بن سلمة
عن محمد بن إسحق عن الزهري
عن عروة عن أسامة بن زيد قال
خرج رسول الله صلى الله عليه
وسلم يعود عبد الله بن أبي في مرضه
الذي مات فيه فلما دخل عليه
صرف فيه الموت قال قد كنت
أنهال عن حب موتي قال قد
أبغضهم أسعد بن زورارة فها
ما نأنا تلهاه فقال يا رسول الله إن

كروهم هذه الطرق ليست خلاف في بيع الربوي يجنبه متفاضلاً لا نهرا م بل حيل في عليك لتحصيل
ذلك في التعبير بذلك تسامح اه ورواه البخاري هنا عن قتبه والوكالة عن عبد الله بن بونس
وفي المغازي عن اسمعيل ومسلم عن يحيى كاهم عن مالك بن نويرة عن سليمان بن بلال عند الشافعي
(مالك عن عبد الله بن يزيد) بختبة قبل الزاي المخزومي مولا هم المديني زاد الشافعي وأبو
مصعب وغيرهما مولى الأسود بن سفيان (ان زيدا أبا عياش) بختانية ومجبة كنبته واسم أبيه
عياش المديني تابعي صدوق نقل عن مالك انه مولى سعد بن أبي وقاص وقيل انه مولى بني مخزوم قال
أبو عمر زعم بعضهم انه مجهول لا يعرف ولم يذكر في هذا الحديث ولم يرو عنه إلا عبد الله بن
يزيد هذا الحديث فقط وقيل بل روى عنه أيضاً عمران بن أنس وقيل ان أبا عياش هو ابن عياش
الزرق وأما عند طائفة زيد بن الصامت صحابي صغير حفظ عنه صلى الله عليه وسلم وشهد عنه
بعض مشاهده اه (أخبره انه سأل سعد بن أبي وقاص عن) بيع (البيضاء) أي الشعر كالأورد
بوجه آخر ولا خلاف فيه عن مالك وهم وكيع فقال عنه الأثر ولم يلقه غيره والبيضاء عند العرب
الشعير والدمرة عندهم البرقاله أبو عمرو (السالت) يضم السين واسكان اللام حب بين الحنطة والشعير
ولا تشر له كشر الشعير فهو كالحنطة في ملاسته وكالشعير في طبعه ورو عنه قاله الأزهرى وقال
الجزهرى قبل انه ضرب من الشعير لا تشر له ويكون في القور والجاز (فقال له سعداً) أي أفضلاً
قال مالك أي أكره المكيل ويدل له احتياجه سعد (فقال البيضاء) أي الشعر (فها عن ذلك) أي
بيعها بما متفاضلاً لتقارهما في المنفعة والخلفة وغيرهما (وقال سعد) محباً لقتواه بالمنع (سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن اشتراء التبر بالربط فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم)
لمن حوله كذا رواية (أنقص الرباط إذا بيس فقالوا نعم فنهى عن ذلك) لعدم التماس الربط فاسد
ماسئل عنه من الشعر والسالت على ماسئل عنه المصطفى من التبر بالربط يجمع قاروب المنفعة
(ما باقى المزاينة والمحاقلة)

بضم الميم مفاعلة من الزين وهو الدفع الشديد ومنه الزانية ملائكة التار لا نه من بنون الكفرة
فيها أي يدفعونهم ويقال للعرب زبون أنهما يدفع ابناهما للوث وناقرة زبون إذا كانت تدفع حالها
عن الحلب مسمى به هذا البيع المخصوص لأن كل واحد من المتبايعين زين أي يدفع الآخر عن
حقه بما يزيد منه فإذا وثقت أحدهما على ما بكره فذا فاعصرص أحدهما على فسح البيع والآخر
على أمضائه والمحاقلة بالمهمة والفاق مفاعلة من الحقل وهو الحوث وقال بعض اللغويين اه
للزوع في الأرض وللأرض التي يزرع فيها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم للأصنام ما تصنعون
بمعاظكم أي يمزوا عنكم (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن المزاينة) يضم الميم وفتح الزاي والموحدة قال القرأز أصليه للغبون يريد فسح البيع والغابن
لا يريد فسحه فتراثان عليه أي يذافعا زادا بن بكر وحده والمحاقلة (والمزاينة بيع التبر) فسح
المثمة والميم الربط على الخلل ولان بكر بيع الربط (بالتبر) بالفوقة وسكون الميم الياس
(كيسلا) نصب على التبيين أي من حيث الكيل وليس قياد في هذه الصورة بل جرى
على ما كان من عادتهم فلا مفهوم له أوله مفهوم ولكنه مفهوم موافقة لأن المسكوت عنه
أولى بالمنع من المنطوق (وبيع الكرم) فسح الكاف وسكون الراء متجر العنب والمراد العنب
نفسه وفي مسلم من رواية عبيد الله عن نافع وبيع العنب (بالزيب كيلا) ووقع في رواية اسمعيل
عن مالك وبيع الزيب بالكرم كيلاً من باب القلب فالاصل ادخال الباء على الزيب كإرواء
الجمهور زاد في رواه أبو بون نافع أن زاد في وان نقص فقال ابن عبد البر هذا التفسير ما
مرفوع أم قول الصحابي الراوي فيسلم له لانه أعلم به وفيه جواز تسمية العنب كرواً وحديث

شبهة ثنا أبو معاوية ثنا الأعمش
عن الحكم بن عبد الرحمن بن أبي
ليلى عن علي بن النبي صلى الله
عليه وسلم بعناه لم يذكر الخريف
قال أبو داود رواه منصور عن
الحكم كإرواءه شبهة

(باب في العيادة مراد)

• حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا
عبد الله بن غير عن هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة قالت لما
أصيب سعد بن معاذ يوم الخندق
وماه رجل في الأكل فضرب عليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم
خيمته في المسجد ليعوده من قريب
(باب العيادة من الرمد)

• حدثنا عبد الله بن محمد النخعي
ثنا هاجج بن محمد بن يونس بن
أبي إسحق عن أبيه عن زيد بن
أرقم قال عاذني رسول الله صلى
الله عليه وسلم من وجع كان بعيني
(باب الخروج من الطاعون)

• حدثنا القعني عن مالك عن ابن
شهاب عن عبد الحميد بن عبد
الرحمن بن زيد بن الخطاب عن عبد
الله بن عبد الله بن الحرث بن نوفل
عن عبد الله بن عباس قال قال
عبد الرحمن بن عوف سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا
سمعت بهارض فلا تدموا عليه
وإذا وقع بارض أو تمها فلا تخرجوا
فرازمه

(باب الدعاء للمريض بالشفاء عند
العبادة)

• حدثنا هرون بن عبد الله ثنا
مكي بن إبراهيم ثنا الجعيد عن
عائشة بنت سعدان أباها قال
اشكت عكة فأتني النبي صلى
الله عليه وسلم يهودني ووضعه يده
على يدي ثم مسح صدري وطبني

غيره لتقرر معنى المزاينة فيه بالمعنى الذي قرره المازري في الوجه الثاني المتقدم فتفسير العلماء
المزاينة ليس بأعم من تفسير الحديث بل هو مساو له وهو أعم فوقع فلا معدل عنه أو من الراوي
وله من يوسط الامام هذا فقال (وذلك أن يقول الرجل الرجل يكون له الطعام المصبر) بشد
الموحدة المجموع بعضه فوق بعض (الذي لا يعلم كبله من الحنطة أو التمر أو ما أشبه ذلك من
الاطعمة أو يكون الرجل السلة من الخيط) بفتح الجمة والموحدة ما يقطع من ورق الشجر (أو
التوى) لليلج (أو القضب أو العصف) بنت معروف (أو الكرسف) بالضم القطن (أو الكتان)
بفتح الكاف معروف وله بزو بعضه ويستصحب قال ابن دريد الكتان عربي سمى بذلك لأنه يكن
أي يسود إذا ألقى بعضه على بعض (أو الفز) بفتح الفاف وبالزاي معرب قال الليث وهو ما يعمل
منه الإبريسم ولذا قال بعضهم الفزوالا برسم مثل الحنطة والدقيق (أو ما أشبه ذلك من السلع
لأنه لم يكن شيء من ذلك ولا وزنه ولا عدده فقول الرجل لرب تلك السلة كل بكسر الكاف
سلة هذه) بنقل (أو من يكبلها أو وزن من ذلك ما وزن أو أعدد منها ما كان بعدد ما
نقص من كذا وكذا أصالة تسميه بجمعها أو وزن كذا وكذا أو عدد كذا وكذا فأنقص من ذلك
فعل غرمه) بضم فسكون أي دفعه (كك حتى أو قبل تلك التسمة فأنزاد على التسمة فقول
أخبرني ما نقص من ذلك على أن يكون لي ما زاد فليس ذلك بيا) شرعاً جائزاً (ولكنه الخطأ)
المستفاد من لفظ المزاينة قال ابن حبيب الزن الخطر وقيل الدفع كما دفع عن البيع الشرعي
وعن معرفة النسائي (والفر) مساو لبقوله فهو لغة الخطر (والقمار) بكسر القاف المغالبة
مبتدأ خبره (يدخل هذا لأنه لم يشتر منه شيئاً أخرجه ولكنه ضمن له ما سمى من ذلك الكبيل أو
الوزن أو العدد على أن يكون له ما زاد على ذلك فإن قصت تلك السلة من تلك التسمة أخذ من
مال صاحبه ما نقص بغير غش ولا حيلة طيبة بها نفسه) فهو من كل المال بالباطل (فهذا يشبه
القمار وما كان مثل هذا من الأشياء فذلك يدخله ومن ذلك أيضاً أن يقول الرجل للرجل له الثوب
أخبرني لك من ثوبك هذا كذا وكذا ظهارة) بكسر الظاء المعجمة ما يظهر للعين وهي خلاف بطانة
(فلقوسة) بفتح القاف واللام واسكان النون وضم السين وقمعه أو الواو مفردة فلا نس (قد روى ظهارة
كذا وكذا الشيء بجمعه فأنقص من ذلك فعلى غرمه حتى أو قبلكه وما زاد فلي أو أن يقول الرجل
للرجل أخبرني لك من ثيابك هذه كذا وكذا إحصاء ذرع) بفتح الذال المعجمة واسكان الراء قد روى
فقص كذا وكذا فأنقص من ذلك فعلى غرمه وما زاد على ذلك فلي أو أن يقول الرجل للرجل له
الجلود من جلود البقر أو الأبل أقطع جلودك هذه فعلا على امام) بكسر الهمزة أي مثال (يرى ما به
فأنقص من ما به) أي حقيقة وصفة (زوج فعلى غرمه وما زاد فلي بجماعتك وما يشبه ذلك
أن يقول الرجل للرجل عنده حب البان) ثم معروف وهو الخلف بخنفة اللام قال الصغاني
وشدها من لحن العوام (اعصر حب هذا فأنقص من كذا وكذا واطلا فلي أن أعطيكه وما زاد
فهو لفي كذا وكذا وما أشبهه من الأشياء أو أضرعه) شابه فهو مساو وحسنه اختلاف اللفظ والعرب
تفعل ذلك لأنها كبد من المزاينة التي لا تصلح ولا تجوز وكذلك أيضاً إذا قال الرجل للرجل له الخيط أو
التوى أو الكرسف أو الكتان أو القضب بالضاد المعجمة الساكنة بنت معروف (أو العصف أو أتاع
منك هذا الخيط بكذا وكذا أصالة من خيط يحيط مثل خيطه أو هذا التوى بكذا وكذا أصالة من توى
مثل توى العصف أو الكرسف والكتان والقضب مثل ذلك فهذا كله يرجع إلى ما وصفناه من
المزاينة) فلا يجوز شيء من ذلك لدخوله تحت نهيه صلى الله عليه وسلم عنها قال في الاستدراك يشهد
قول مالك لغة العرب في المزاينة من الزن وهو المقامرة والدفع والمغالسة وفي معنى ذلك الزيادة
والنقص حتى قال بعض اللغويين القمار مشتق من انقمار لأنه يناديه ونقصانه فأنزاد من انقمار

ثم قال اللهم اشفع سعدواً ثمهم

همرته

(باب الدعاء للمريض عند العيادة)

* حدثنا الزبيع بن يحيى ثنا شعبة
ثنا يزيد أبو خالد عن المنهال بن
عمر عن سعيد بن جبير عن ابن
عباس عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال من عاد مريضاً لم يحضر
أحله فقال عنده سبع مزار
أسأل الله العظم رب العرش
العظيم أن يشفيك يا أبا عبد الله
من ذلك المرض * حدثنا يزيد بن
خالد الرمي ثنا ابن وهب عن جدي
ابن عبد الله عن الحسبي عن ابن
عمر وقال قال النبي صلى الله عليه
وسلم إذا جاء الرجل بمرضى فاضا
فليقل اللهم اشفع عبدك بشكائك

عدوا وعرضك إلى جنازة

(باب كراهية قتل الموت)

* حدثنا بشر بن علال ثنا عبد
الرواد عن عبد العزيز بن صهيب
عن أنس بن مالك قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا يدعون
أحدكم بالموت فمضرباً له ولكن
ليقل اللهم احبني ما كانت الحياة
خير لي وفوتي إذا كانت الوفاة خيراً
لي * حدثنا محمد بن بشر ثنا أبو
داود ثنا شعبة عن قتادة عن
أنس بن مالك أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا يقتلن أحدكم
الموت فذكر مثله

(باب موت الغلبة)

* حدثنا مسدد ثنا يحيى عن شعبة
عن منصور عن ثوبان بن سلمة أو سعد
ابن عبيدة عن عبيد بن خالد
السلمي رجل من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم قال مرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال مرة
عن عند قال موت الغلبة مأخذة

والخاطرة في متداخل المعنى متقارب

(جامع بيع الثمر)

قال مالك من اشترى ثمران فخل مسعاة أو حاط مسعى أو لبنا من غنم مسعاة أنه لا بأس بذلك
أي يجوز (إذا كان يأخذها جلابشع المشتري في أخذه عند دفعه الثمن) بيان للتجمل (وإنما مثل
ذلك بمنزلة ما روي ببيعنا من أجل دينارين وبعطيه ذهبه وبشرط عليه أن يكمل
له منها هذا الأبا من فات اشقت الراوية فذهب بها فليس للمبتاع الأذهبه ولا يكون بينهما بيع
وأما كل شيء كان حاضراً بشرى على وجهه مثل اللبن إذا حلب والرطب يستحب) بسن الثنا كذا
يحيى (فأخذ المبتاع يوم ما يوم فلا بأس به فإن قتل قبل أن يستوفي المشتري ما اشترى ودخله البائع
من ذهبه بحساب ما بقي له أو يأخذه منه المشتري سلعة بما بقي له يتراضيان عليها ولا يفارقه حتى
يأخذها فإن فارقه فإن ذلك مكروه لأنه يدخله الدين بالدين وقد نبه) صلى الله عليه وسلم (عن
الكلابي بالكافي) بالهمزة وهو الدين بالدين (فإن وقع في بيعهما أجل فانه مكروه ولا يحصل فيه
تأخير ولا نظرة) بضع فكذا تأخير (ولا يصلح إلا بصفة معلومة إلى أجل مسمى فيضمن ذلك
البائع للبائع ولا يسمى ذلك في حاط بيبينه ولا في غنم باعياها وسئل مالك عن الرجل يشتري
من الرجل الحاط فيسه (الوان) أنواع (من الغنم من البقرة) نوع من أجود تمر المدينة
(والكيس) نوع من التمر ويقال من أجوده (والعقد) بضع المهمة واسكان المجعة وقأن
أنواع من التمر ومنه عقد ابن الحسبي وعقد ابن طاب وعقد ابن زيد قاله أبو حاتم (وغير ذلك
من ألوان التمر فيشتري البائع منها ثمر الخلة أو الفصلات يختارها من فخله فقال مالك ذلك لا يصلح
لأنه إذا سئع ذلك ثمر الخلة من البقرة ومكبله ثمرها خمسة عشر صاعاً أو أخذكم ما ثمر فخله من
الكيس ومكبله ثمرها عشرة أصوع) جمع لثلاثة أصاع ويجمع كفرة على صبعان وفي نسخة أصع
جمع أيضاً لصاع على القلب كقوله دارود وأبو القاسم قاله القاسم وجعله أبو حاتم من خطأ العوام
قال ابن الأثيري وليس بخطأ في القياس وإن لم يسمع من العرب لكنه قياس ما نقل عنهم من نقل
الهمزة من موضع العين إلى موضع الباء فيقولون أبا وأبار (وإن أخذ الخلة التي فيها خمسة
عشر صاعاً وترك التي فيها عشرة أصوع) وفي نسخة أصع (من الكيس فكانه اشترى الخلة
بأنه كيس متفاضل) فيدخل في التمس عن ذلك (وذلك مثل أن يقول الرجل للرجل بين
يدي أي عنده (صبرة من التمر قد صبر) بالتشديد (الخلة) ففعلها خمسة عشر صاعاً وجعل صبرة
الكيس عشرة أصوع وجعل صبرة العقد اثني عشر صاعاً أعطى صاحب التمدين وأعلى أنه يختار
في أخذ أي تلك الصبره شراً فهذا لا يصلح لأن الخبز يعد متقللاً (وسئل مالك عن الرجل يشتري
الرطب من صاحب الحاط فيسلفه الدين وما إذا أخذ ذهب وطب ذلك الحاط قال مالك بحساب
صاحب الحاط ثم أخذ منه ما بقي له من ديناره أو كان أخذ بثلاثي دينار وطباً أخذ ثلث الدينار
الذي بقي له وإن كان أخذ ثلاثه) نصب على التوسع أي ثلاثة (أربع دينار وطباً) مفعول أخذ
(أخذ الرابع الذي بقي له أو يتراضيان بينهما فأخذ بما بقي له من ديناره عند صاحب الحاط ما ماله
إن أحب أن يأخذ ثراً أو سلعة سوى الثمر أخذها بما فضل له فإن أخذ ثراً أو سلعة أخرى فلا
يفارقه حتى يستوفي ذلك منه) ثلاثاً لم عليه بيع الدين بالدين (وإنما هذا بمنزلة أن يكري الرجل
الرجل وأجلته بعينه أو يوارعها له الحياط أو التجار أو العمال) بالتشديد (لغير ذلك من الأعمال
أو يكري مسكنه ويُسلف أحارة ذلك الغلام أو كراء ذلك المسكن أو تلك الرحلة ثم يحدث في ذلك
حدث موت أو غير ذلك فمردب الرحلة أو العبد أو المسكن إلى الذي سلفه ما بقي من كراء الرحلة
أو أحارة العبد أو كراء المسكن بحاسب صاحبه بما استوفى من ذلك إن كان استوفى نصف حقه رد

بنو الحارث بن عامر بن نوفل ثنيينا

وكان خبيب هو قتل الحارث بن عامر يوم بدر فلبث خبيب عندهم أسرا حتى أجمعوا قتله فاستعار من ابنة الحارث موسى يستعدها فأعارته فلدغ بن جني لها وهي غافلة حتى آتته فوجدته متحلبا وهو على نخذه والموسى بيده ففرقه ففرقه عرفها فقال أنت خبيبتين أن أقتلهما كنت لأفعل ذلك قال أبو داود وروى هذه القصة شعيب بن أبي حمزة عن الزهري أخبرني عبد الله بن عباس أن ابنة الحارث أخبرته أنهم حين أجمعوا بهن قتلها استعاروها موسى يستعدها فأعارته

«باب حسن الظن بالله عند

الموت»

• حدثنا مسدد ثنا عيسى ابن يونس ثنا الأعشى عن أبي سفيان عن جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قبل موته ثلاث قال لا يموت أحداكم إلا وهو يحسن الظن بالله

«باب تلهي ثياب الميت»

• حدثنا الحسن بن علي ثنا ابن أبي حمزة أنا يحيى بن أوبى عن ابن الهادي عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري أنه لما حضره الموت دعا ثيابا جدد فلبسها ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الميت يبعث في ثيابه التي يموت فيها

«باب ما ينسب أن يقال عند

الميت من الكلام»

• حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان عن الأعشى عن أبي وائل عن أم

عليه وسلم على الغنائم سعد بن أبي وقاص وسعد بن عباد (أن بيعا آتية من الغنائم) أي مقام خبير (من ذهب أوقصة فباعا كل ثلاثة بأربعة عينا أو كل أربعة بثلاثة عينا) شذرا الراوى (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يبقا فردا) ما بعنا وقية أمر الإمام ببيع الغنائم إذا رأى ذلك وقسم الخبز وأشار بالبيع ولم يأمر عامه على خبير بل بالبيع صاعدين يجمع بصاع من خبيب بالرد لا خيال أن يباع الآتية موجود معلوم بخلاف مباح الجع أو لم يتقدمه في بيع الخبيب فلا يفسح بخلاف الآتية وأما بيعت قبل كسر هالا لأن المشتري لا بد له من كسر هالا يقيمها لا لتفادعها الحديث الذي شرب في آتية الفضة فأعيا يجرح في بطنه نار جهنم (مالك عن موسى ابن أبي عجم) المدنى ثقة له في الموطأ الحديث الواحد (عن أبي الحباب) يضم المهمله وموحدتين بينهما ألف (سعيد) بكسر العين (ابن يسار) المدنى ثقة متقن (عن أبي هريرة) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدنار بالدينار والدرهم بالدرهم لأفضل بينهما) أي زيادة فيصير الربي الفضة والفضة لعل الثانية الغالبة قال يوان المحدث جنهما كذهب بذهب وفضة بفضة يحرم فيها التفاضل وكذا النساء التفرق قبل التفاضل وقد زاد في حديث علي عند ابن ماجه وجهه الحام كعقب قوله لأفضل بينهما فن كانت له حاجة بورق فلبصرها بذهب ومن كانت له حاجة بذهب فلبصرها بالورق والصرف هاهو وهذا رواه مسلم من طريق ابن وهب عن مالك وتابعه سليمان بن بلال عن موسى بن سعد مسلم أيضا ورواه النسائي من طريق مالك وغيره (مالك عن نافع) أمولى ابن عمر (عن أبي سعيد الخدري) سعد بن مالك (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يتبعوا الذهب بالذهب إلا مشلا يشل) أي الحال كونهما متماثلين أي متساويين أي مع الحلول والتفاضل في المجلس (ولا تشفوا) يضم القوفية وكسر الشين المجبهة وضم الفاء المشددة من الاشتقاق أي لا تفضلوا (بعضها على بعض) والشب بالكسر الزيادة (ولا يتبعوا الورق بالورق) بكسر الراء فبهما الفضة بالفضة (الا) حال كونهما (متلا مثل) بكسر الميم أي متماثلين (ولا تشفوا) أي لا تفضلوا (بعضها على بعض) ولا يتبعوا منها شيئا غائبا (أي مؤجلا) بناجز) بنون وجيم وزاى أي بما حضر فلا بد من التفاضل في المجلس وفيه ان الزيادة وان قلت حرام لان الشفوف الزيادة القليلة ومنه شافاة الاناموهى البقية القليلة من الماء ولا خلاف في منع الصرف المؤخر الا في دينار في ذمة أخذ صرفه الا أن وفى دينار في ذمة وصرفه في ذمة أخرى فيقتاصان معا فذهب مالك وأصحابه إلى جواز الصورين بشرط خلول مائة الفضة وأن يتناجزا في المجلس وأجاز أبو حنيفة وأصحابه الصورتين وأن لا يحمل مائة الفضة فيهما مائة الفضة وأجاز الشافعي وابن كنانة وابن وهب الصورة الاولى دون الثانية قاله عباس ورواه البخارى عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به ورواه الترمذى والنسائي أيضا من طريق مالك (مالك عن جابر بن قيس المكي) أبي سفوان القاري الأخرج من رجال الجماعة (عن مجاهد) بن جبر بفتح الجيم وسكون الموحدة إلى الججاج الغزوى مولا همام المكي إمام في التفسير وفي العلم مات سنة إحدى أو ثنتين أو ثلاث وأربع مائة وله ثلاث وثلاثون سنة (أنه قال كنت مع عبد الله بن عمر) بن الخطاب (بجاءه صائغ) هو وردان الروى كما أخرجه ابن عبد البر من طريق ابن عيينة عن وردان أن سأل ابن عمر (فقال يا أبا عبد الرحمن) كنية ابن عمر (أنى أصوغ الذهب) أجعله حليا (ثم أبيع الشئ) المصوغ (يا أكرم من وزنه فأنت فضل) استبقى والسين للثأر كد (من ذلك قدر عمل يدي فهاه عبد الله عن ذلك) للرب لا تجعل الصائغ ردد) بعبد (عليه السئلة) المذكورة (وعبد الله ينهه عن ذلك حتى انتهى إلى باب المسجد وألقى دابة يزيد أن بركها) شذرا الراوى (ثم قال عبد الله بن عمر الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لأفضل) زيادة (بينهما هذا عهد) أي وصية (بيننا) صلى الله عليه وسلم

سبله قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حرم الميت فقولا خيرا فان الملائكة تؤمنون على ما تقولون فلما مات أبو سلمة قلت يا رسول الله ما أقول قال فولي اللهم اغفر له وأعقبنا عبي صالحه قال فأعقبني الله تعالى به محمد صلى الله عليه وسلم
(باب في التلقين)

• حدثنا مالك بن عبد الواحد الميموني ثنا الفضال بن مخلد ثنا عبد المجيد بن جعفر حدثني صالح بن أبي عريب عن كثير بن مرة عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة • حدثنا مسدد ثنا بشر ثنا عمار بن غزيرة ثنا يحيى بن عمار قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتا كن قول لا اله الا الله

(باب تعقب الميت)

• حدثنا عبد الملك بن حبيب أبو مروان ثنا أبو اسحق يعني الغزالي عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن قبيصة بن ذؤيب عن أم سلمة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه فصيح ناس من أهله فقال لا تدعوا علي أنفسكم الا يصرفا فان الملائكة تؤمنون على ما تقولون ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع درجته في المهديين وأخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله رب العالمين اللهم اقصه له قبره وقر له فيه

(باب الاسترقاع)

حدثنا حماد بن أبي اسحق ثنا

(الناو عهنا الحكم) وقد بلغنا كمال أبو جعفر قوله الدنار بالدنار الخ إشارة الى جنس الاصل الى المصروب دون غيره بدليل إشارة ابن عمر الحديث على سؤال الصائغ عن الذهب المصوغ و بدليل قوله صلى الله عليه وسلم الفضة بالفضة والذهب بالذهب مثلا بثل وزنا بوزن ولا أعلم أحدا حرم التفاضل في المصروب من الذهب والفضة المدرومة دون التسوية والمصوغ منها الا ما جاء عن معاوية والاجاع على خلافه قال وفي قوله نينا تصريح بالمراد في قوله في رواية ابن عينة هذا عهد صاحبنا فقول الشافعي يعني به أنه عمر غلط على أسفه لان صاحبنا يحمل بحتم انه أراد النبي صلى الله عليه وسلم وهو الاظهر ويحتمل انه أراد عمر فإلّا لم يجاهد عن ابن عمر عهد نينا فسر ما أجل وردان وهذا أصل ما يعقده الشافعي في الاثنا لكن الخطأ لا يسلم منه أحد وانما دخلت الداخلة على الناس من جهة التقليد لانه اذا تكلم العالم عند من لا ينعم بالنظر شيء كتبه وجهه يدنار به ما خالفه دون معرفة وجهه فيقع الخلل اه (مالك انه بلغه عن جده اوصه مسلم من طريق ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن سليمان بن ساعن (مالك بن أبي عامر ان عثمان بن عفان قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبعوا الدنار بالدنار بن ولا درهم بالدرهمين) فصرح بالفضل ولو قل فيصير أن يكون الذي بلغه ابن وهب وأن مخزومة بن بكير (مالك عن زيد بن أسلم) العدوي مولاهم المدني (عن عطاء بن يسار) بقضية ومهمة خفيفة (ان معاوية بن أبي سفيان) حضر بن حرب (بإعساقية) بكسر السين قيل هي البرادة يوردها الماء تعلق (من ذهب أو ورق) فضة (يا كثر من وزنها) قال ابن حبيب زعم أصحاب مالك ان السقاية قلادة من ذهب فيها جواهر وليس كذا قالوا قلادة لا تسمى سقاية بل هي كأس كبيرة يشرب بها ويكلم بها وأما قلادة وهي العقد التي تعلقها المرأة على عنقها فغيرها ما تناعها معاوية بتساقته دنار فيها تمير وجوه من لؤلؤها ياقوت وزبرجد فيها عباد بن الصامت وأخبره انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن ذلك (فقال أبو الدرداء) عمر وعريق عامر بن قيس الانصاري صحابي جليل عاب أول مشاهدته أحد مات في خلافة عثمان وقيل عاش بعد ذلك (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا الامتلا بثل) أي سوا في القدر (فقال معاوية ما أرى بثل هذا بأسا) امالاه حمل النبي على المسبوك الذي به التعامل وقيم المتلفات وأكل لا يرى بالفضل كائن عباس (فقال أبو الدرداء من يعذوني) بكسر الدال المحجمة (من معاوية) أي من يولمه على فعله ولا يولموني عليه أو من يقوم بمعذري اذا جازيت به بصنعه ولا يولموني على ما فعله به أو من يصرفني يقال عذرتني اذا نصرته (أنا) أخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتجبرني عن رأيه) أنف من رد السنة بالأي وصدر العلماء تنصيح عن مثل هذا وهو عندهم عظيم رد السن بالأي (لا أسأكل بأرض أنت بها) وجازت المرأة أن يهجر من لم يسع منه ولم يطعه وليس هذا من الهجرة المكروهة التي أنزى الله صلى الله عليه وسلم أمر الناس أن لا يكلموا كعب بن مالك حين تخلف عن غزوة تبوك وهذا أصل عند العلماء في مجانته من ابتدع وهجرته وقطع الكلام عنه وقد رأى ابن مسعود رجلا يتخلف في جنازة فقال والله لا أكلم أحدًا قاله أبو عمر (ثم قدم أبو الدرداء) من الشام (على عمر بن الخطاب) المدينة (فذكر ذلك له فكتب عمر بن الخطاب الى معاوية أن لا يبيع ذلك الامتلا بثل وزنا بوزن) بيان المثل قال أبو عمر لا أعلم ان هذه القصة عرضت لمعاوية مع أبي الدرداء الا من هذا الوجه وانما هي محفوفة لمعاوية مع عباد بن الصامت والطرق متواترة بذلك عنهما اه (والاسناد صحيح وان لم يرد من وجه آخر فهو من الافراد الصحيحة والجمع يمكن لانه عرض له ذلك مع عبادته رأى أبي الدرداء (مالك عن ائمة عن عند الله بن عمران عن عمر بن الخطاب قال لا تبعوا الذهب بالذهب الا مثلا بثل) أي مثنا ربا (ولا تشفوا) أي فضلوها بعضها على بعض وطلق المشف

جاء أنا ثابت عن ابن عمر بن
أبي سلمة عن أبيه عن أم سلمة
قالت قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا أصابت أحدكم مصيبة
فليقلل الله والله ما ألبسه واجعون
اللهم عندك أحسن مصيبي
فأجرتني فيما رأيت لي من خيرها

﴿باب الميت سجي﴾

* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا
عبد الرزاق ثنا معمر بن
الزهرى عن أبي سلمة عن عائشة
أن النبي صلى الله عليه وسلم سجي
في ثوب حبرة

﴿باب القراءة عند الميت﴾

* حدثنا محمد بن العلاء ومحمد بن
مكي الروزى المعنى قالا ثنا ابن
البارك عن سليمان التيمي عن
أبي عثمان وليس بالنهدي عن
أبيه عن معقل بن يسار قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم اقروا ليس
على موتاكم

﴿باب الجلوس عند المصيبة﴾

* حدثنا محمد بن كثير ثنا سليمان
ابن كبر عن يحيى بن سعيد عن عمرة
عن عائشة قالت لما قتل زيد بن
حارثة وجعفر وعبد الله بن رواحة
جلس رسول الله صلى الله عليه
وسلم في المسجد يعرف وجهه
الحزن وذكر القصة

﴿باب التعزية﴾

* حدثنا يزيد بن خالد بن عبد الله
بن موهب الهمداني ثنا الفضل
عن ربيعة بن سيف الماعفري عن
أبي عبد الرحمن الحلي عن عبيد
الله بن عمرو بن العاص قال قال نافع
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يحيى ميتا فلما فرغنا أنصرف
رسول الله صلى الله عليه وسلم
واضرب قائمته فلما حاذى بابهم فقب

لته أيضا على النقص وهو من أسماء الاضداد (ولا تبيعوا الورق بالورق) أى القضة (الامتلا بعتل)
بكر فسكون فيهما (ولا تشفوا) تزيدوا (بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالذهب أحدهما
عائب عن المجلس (والآخر ناجز) أى حاضر وهذا تقدم مر فوعان أى سعيد ذكر هذا
الموقف إشارة لاستمرار العمل به ولزيادة قوله (وان استنظرك إلى أن يلج) يدخل (بيته فلا تنظره)
لا تؤخره (انى أخاف عليكم الرماء) بفتح الراء والميم والمد (والرما هو الربا) أى الزادة والتأخير وفى
رواية الارماء يقال أرى على الشيء وأرى إذا زاد عليه (مالك بن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن
عمر ابن عمر بن الخطاب قال لا تبيعوا الذهب بالذهب الامتلا بعتل ولا تشفوا بعضهما على بعض ولا
تبيعوا الورق بالورق الامتلا بعتل ولا تشفوا بعضهما على بعض) أعاده لافاده انه رواه عن شيخين ولم
يجمعهما لاختلاف افطهما فى قوله (ولا تبيعوا متها شيئا ثابيا بناجر) فان نافع قال ولا تبيعوا الورق
الخر مالكا يحافظ على ألفاظ شيوخه وان اتحد معناها واللفظ الثانى طبق المرفوع السابق والاول
بعتاه (وان استنظرك) طلب تأخيرك (أى أن يلج بيته فلا تنظره) أى أخاف عليكم الرماء (بالمسد
(والرما هو الربا) الظاهر ان هذا التفسير من ابن عمر لا نفاق نافع وابن دينار عليه فضة حرمة ربا
النساء أى التأخير وان قل وهو المشهور ومذهب المدونة وخفف القليل مالكا فى الموازية (مالك انه
بلغه عن القاسم بن محمد بن الصديق) أنه قال قال عمر بن الخطاب الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم
والصاع بالصاع) المكبال المعروف (بالصاع) من الرويات كالشعير (ولا يباع كائى) بالهمز أى
مؤجل (بناجر) أى حاضر (مالك عن أبي الزناد ان معمر بن سعيد بن المسيب يقول لا ربا الا فى ذهب
أوفضة أو ما يكال أو يوزن مما يؤكل أو يشرب) كما أشار إلى ذلك فى الحديث النبوى (مالك عن
يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول قطع الذهب والورق من الفساد فى الارض) وجاء عن
ابن المسيب عطاء بن أبى رباح قوله تعالى وكان فى المدينة تسعة رهط يفسدون فى الارض ولا
يصلحون ان افسادهم كان قطع الذهب والقضة وعن زيد بن أسلم فى قوله تعالى أو أن تفعل فى
أموالنا ما شئت قال قطع الدنانير والدراهم وقال غيره هو الجنس الذى كانوا يبيعونه وروى ابن أبى
شيبه انه صلى الله عليه وسلم نهى عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم الامن بأمن قال أبو عمر
استاده لمن قال مالك ولا بأس بان يشتري الرجل أو المرأة (الذهب بالقضة والقضة بالذهب
جزافا إذا كان تريا أو حليا) بفتح فسكون مفرد حلى بضم فكسر (قد صيغ فلما الدراهم المعدودة
والدنانير المعدودة فلا ينبغي) لا يحل (لأحد ان يشتري من ذلك جزافا حتى يعلم ويعسد) كل منهما
(فان اشتري ذلك جزافا فاعا براد به الفروحين يترك عدده ويشتري جزافا وليس هذا من بيع
المسلمين) فيغرم لحصول الفروم من جهتي الكسبة والاحاد لا نه يرغب فى كرهه أحاده ليسهل الشراء
بها هكذا عليه الأجرى وعبد الوهاب وعلمه ابن مسلمة بنكره عن العين فيكثر الفروم ورجوا بيع
الحلى والؤلؤ وغيرهم جزافا قال قال (فالمعا كان يوزن من التبرو والحلى فلا بأس ان يباع ذلك جزافا
وأعابنا عن ذلك جزافا حال كونه) كسبه الخطة والتروخو هما من الأطمعة التى تباع جزافا
ومثلها يكال فلسا نابتاع ذلك جزافا بأس) أى يجوز اذا كان التعامل بالوزن اعدم قصد افراذه
بحسب (قال مالك انه ان اشتري مصغفا أو سيفا أو خاتما فمى من ذلك ذهب أو فضة بدنانير أو
دراهم) متعلق باشتري من ذلك ثوبه الذهب بدنانير فانه ينظر الى قيمته فان كان قيمة
ذلك الثلث وقيمة ما فيه من الذهب الثلث فذلك جائز لا بأس به اذا كان ذلك يدا بيد ولا يكون فيه
تأخير) بيان ليد يدو ظاهره انه ينظر فى الثلث وغيره الى قيمة الحلى مصوغا وكذا هو ظاهر الموازية
وقال الإيجي ظاهر المذهب ان النظر فى ذلك بالوزن (وما اشتري من ذلك بالورق مما فيه الورق نظر
الى قيمته) مصوغا (فان كان قيمة ذلك الثلث وقيمة ما فيه من الورق الثلث فذلك جائز لا بأس به)

فأذا نحن بأمر آت مقبله قال أنظنه عرفها فلما ذهبت أذا هي فاطمة عليها السلام فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أخرجك يا فاطمة من بيتك فقالت آتيت يا رسول الله أهل هذا البيت فرحت إليهم منهم أوعز بهم به فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلعلك بلغت معهم الكدى قالت معاذ الله وقد سمعت منذ ذكر فيها ما نذكر قال لو بلغت معهم الكدى فذكر تشديدا في ذلك فبأنت ربعة عن الكدى فقال القبور فيما أحسب

((باب الصبر عند الصدمة))

* حسدنا محمد بن المثنى ثنا عثمان بن عمر ثنا شعبة عن ثابت عن أنس قال أتى نبي الله صلى الله عليه وسلم على امرأة تبيكى على صبيها فقال لها أتى الله واصبري قالت وما تبالي أت عصيتي فقيل لها هذا النبي صلى الله عليه وسلم فأنته فلم تجدي عليه بابه وبأين فقالت يا رسول الله لم أعرف فقال اغص الصبر عند الصدمة الأولى أو عند أول صدمة ((باب البكاء على الميت))

* حدثنا أبو الوليد الطيالسي ثنا شعبة عن عاصم الأحول قال سمعت أبا عثمان عن أسامة بن زيد أن ابنه زكروا رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلت إليه وأنامعه وسعد وأحسب أيما ابن أبي أوفى قد حضر فاشهد نانا وأرسل يقرأ السلام وقال لله ما أخدموا أعطى وكل شيء عنده إلى أجل فأرسلت تقسم عليه فأتاها فوضع الصبي في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم ونفسه تقفع ففاضت

تأكيد الجائر أو معناه بلا كراهة (إذا كان ذلك يدايد) أي مناجزة (ولم ينزل على ذلك أمر الناس عندنا) بالمدينة

((ما جاء في الصرف))

(مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحذثان) بفتح المثلثين والمثلثة ابن عوف (النصري) بفتح النون واسكان المهمله من بني نصر بن معاوية أبي سعيد المدني له رؤى يرويه صحابي وقال أحد بن صالح إن لمالك حبيبة وقال سلمة بن وردان رأيت جماعة من الصحابة فعده فيهم وذكر الرواقدى أنه ركب الخيل في الجاهلية وروى أنس بن عباد عن سلمة بن وردان عن مالك بن أوس قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال وجبت وجبت صحبه أحد بن صالح قال في الاستيعاب لا أحفظ له خبر في حبيبة أكثر من هذا وأما روايته عن عمر فأشهر من أن تذكر روى عن العشرة والعباس ٥١ وقال البخاري وابن معين وأبو حاتم الرازي وابن جبان لا يصح له حبيبة قال ابن جبان من زعم أن له حبيبة فقد روى قال ابن منده وحديث سلمة عنه كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم وهم صوابه عن أنس بن مالك أي كرواه أبو يعلى من طريق ابن أبي ذئب عن سلمة عن أنس وذكر ابن البرقي فبن رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت له عنه رواية وابن سعد فبن أدركه وألم يحفظ عنه شيئا وذكره أيضا في الطبقة الأولى من التابعين وقال كان قد عارفا ولكنه تأخر إسلامه ولم يبلغنا أن له رؤى ولا رواية مات سنة اثنين وتسعين في قول الجمهور وقيل سنة إحدى وهربان أربع وتسعين (أنه اتهم صرفا) بفتح الصاد واسكان الراء من الدراهم وفي رواية البخاري أنه قال من عنده صرف فقال طلحة أن لو سلم من بصطرف الدراهم (بمائة دينار) ذهباً كانت معه (قال مالك) فدعاني طلحة بن عبيد الله (بضم العين أحد العشرة) فتروضنا بإسكان الضاد المحجمة أي تجار بنا حديث البيع والشراء وهو ما بين المتبايعين من الزيادة والنقصان لأن كل واحد يروض صاحبه وقيل هي الموازنة بالسلة بأن يصف كل منهما سلته للآخر (حتى اصطرف حتى) ما كان مقي (فأخذ الذهب بقلها بيده) والذهب يد كروى ثوث فلا حاجة إلى أنه ضمن الذهب معنى العدد وهو المائة فأنته لذلك (ثم قال حتى) أي أصبر إلى أن (يأتي خازني) لم يسم (من الغاية) بغين محجمة فألف فوحدة موضع قرب المدينة به أموال لاهلها وكان طلحة بها مال فحصل وغيره وانما قال ذلك طلحة لأنهم جواز كسر البيع وعما كان بلغه حكم المسئلة قال المازري وأنه كان يرى جواز المودة في الصرف كما هو قول عندنا وأنه لم يقضها وانما أخذها بقلها (وعمر بن الخطاب يسمع ذلك) فقال عمر لمالك بن أوس والله لا تفارقه حتى تأخذ منة عرض الذهب وفي رواية والله تعطينه ووقه وهذا خطاب لطلحة وفيه تفقد عمر أحوال رعيته في دينهم والاهتمام بهم وتأكيده الأمر باليمن وإن الخليفة أو السلطان إذا سمع أو رأى ما لا يجوز وجب عليه النهي عنه والاشادة إلى الحق (ثم قال) مستند لا على المنع بالسنة لأنها ألججه عند التنازع (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق) بفتح الواو وكسر الراء أي الفضة هكذا رواه أكثر أصحاب الزهري كالأثمة ومروان عبيته لم يقولوا الذهب بالذهب في كل حديث عمروهم ألججه على من خالفهم وهو المناسب لسياق القصصه ربا في جميع الأحوال (الاهواها) بالمذوق الهمة فيها على الأفضح الأشهر اسم فعل بمعنى أخذ يقال هاهم درهمها أي أخذ درهمها الصواب المذوق يجوز كسر الهمة فحوها وسكنها فوحنف وأصلها هاء بالكاف فقلت همة وليس المراد أنها من نفس الكلمة وانما المراد أصلها في الاستعمال وهي حرف خطاب قال ابن مالك وحققها أن لا تقع بعد الألف لا يقع بعدها خذنا فوقع قدر قول قبله يكون به محكي أي لا يقول

عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال له سعد ما هذا قال انه ارجحه
 وضعها الله في قلوب من يشا وما انا
 برحمن الله ممن عباده الرجاء
 * حدثنا شيكان بن فروخ ثنا
 سليمان بن المغيرة عن ثابت البناني
 عن أنس بن مالك قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولدي الليلة
 غلام فسميته باسم أبي ابراهيم
 فذكر الحديث قال أنس لقد رأيت
 بكيد نفسه بين يدي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فلم دعت عينا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال تدع العين ويحزن القلب
 ولا تقول الا ما رضى ربنا اياك
 يا ابراهيم لمخزون

(باب في النوح)

* حدثنا سعد ثنا عبد الوارث
 عن أيوب عن حفصة عن أم عطية
 قالت ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لما نزل الناحية * حدثنا
 ابراهيم بن موسى أنا محمد بن
 ربيعة عن محمد بن الحسن بن عتبة
 عن أبيه عن جده عن أبي سعيد
 الخدري قال لعن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الناحية والمستعفة
 * حدثنا هناد بن السري عن
 عبدة وأبي معاوية الهعني عن
 هشام بن عروة عن أبيه عن ابن
 عمر قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان الميت لم يعذب بكناء
 أهله عليه فذكر ذلك لعا شبة
 فقالت وهل تعني ابن عمر انما
 التي صلى الله عليه وسلم على قبر
 فقال ان صاحب هذا العذب وأهله
 يكون عليه ثم قرأ ولا تزوروا
 زورا أخرى قال عن أبي معاوية
 علي بن قهرموى * حدثنا عثمان
 ابن أبي شيبة ثنا جرير عن منصور

عنده من المتعاقدين ما هو ما قال الطيبي فاذا نحل عليه النصب على الحال والمستثنى منه مقدر يعني
 بيع الذهب بالورق في جميع الحالات الاحال المحض والقباض فكفى عنه بقوله ما هو ما ولا لانه
 لا زمة وقال الابي محله النصب على الطريقة (والربا بالبر) بضم الموحدة القمع وهي الحنطة أي بيع
 أحدهما بالآخر (ر بالا) موقلا لا عند من المتعاقدين (هـ) من أحدهما (هـ) من الآخر
 أي خذ (والتر بالتر) أي بيع أحدهما بالآخر (ر بالثونين من غير هـ) (الاهو هـ) من
 المتعاقدين (والشعر بالشعر) بفتح الشين على المشهور وقد تكسر قال ابن مكى كل فعل وسطه
 حرف حلق مكسور يجوز كسر مقابلة في لغة قديم قال وزعم الليث ان قوما من العرب يقولون ذلك
 وان لم تكن عنده حرف حلق نحو كبير وجليل وكرم أي بيع الشعر بالشعر (ر بالا) موقلا لا عند
 من المتعاقدين (هـ) أي يقول كل واحد منهما للآخر خذ وظاهره ان البر والشعر صنفان
 وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقضا والمحدثين وغيرهم وقال مالك والليث ومعظم علماء المدينة
 والشام من المتقدمين انهم ما صنفوا أحدا من مسلم من حديث أبي سعيد الملقح والمخ وذهب
 بالذهب والفضة بالفضة ومثله عنده من حديث عبادة في حديث الباب ان النساء يمتنعن في ذهب
 يورق وهما جنسان مختلفان يجوز التفاضل بينهما اجماعا وانما أخرى أن لا يجوز في ذهب يذهب
 ولا ورق يورق لحكمة التفاضل فهما اجماعا ونصا أي فليس حديث عمر بقاصر عن حديث غيره
 فخب المتأخر في الصرف ولا يجوز التأخير ولو كانا بالمجلس لم يتفرقا عند مالك ومجمل قول عمر
 عنده لا تفارقه حتى تأخذ منه ان ذلك على الفور وعلى التراخي وهو المعقول من لفظه صلى الله
 عليه وسلم ما هو ما وقال أبو حنيفة والشافعي يجوز التقابض في الصرف ما لم يقتضيا وان طالت
 المدة وانتقل الى مكان آخر واحتجوا بقول عمر وجعلوه تفسير المارواه وقوله وان استنظرك الى
 ان يلغيته فلا تنظره قالوا فسلم منه ان المرامي الاقتراف قاله أبو عمر قال الابي المتأخر في قبض
 العوضين عقب العقد وهي شرط في تمام الصرف لافي عقده فليس لاحدهما أن يرجع وصرح بانها
 شرط المازوري وان يجوز واختار شيكان يعني ابن عرفة انها ركن لتوقف حقيقته عليها وليست
 بخارجة وظاهر كلام ابن القصار انها ليست ركن ولا شرط وانما التأخير مانع من تمام العقد فان
 قيل لا يصح انما شرط لان الشرط عقليا كالحياة للعالم أو شرعا كالوضوء للصلاة فشرطه أن يوجد
 دون الشرط والمتأخر عن هذا ذهب الجمهور الى أن التعريم انما يختص بالسنة المذكورة
 في الصرف الصحيح وهو متأخر عنه هذا ذهب الجمهور الى أن التعريم انما يختص بالسنة المذكورة
 الذهب والفضة والبر والشعر والتمر والمخ المعنى فيها قبض عليها ما وجد فيه ذلك المعنى ثم اختلف
 في تعينه فقال مالك والشافعي العلة في التقدين التسمية لانهما اثمان المبيعات وقيم المتلفات فلا
 يقاس عليهما شيء من الموزون لعدم العلة في شيء منها والقياس انما هو على العلة لا على الائمة
 والعلة في الاربع عند مالك الاقنيات والادخار والاصلاح وعند الشافعي الطعنة فنص صلى
 الله عليه وسلم على أعلى القوت وهو البر وعلى أدناه وهو الشعر تنبيه بالظرفين على الوسط الذي
 بينهما كسلت وارزودخ وزدة واذا أويذد كشيء جلة فربما كان ذكر ظرفه أدل على
 استيعابه من اللفظ الشامل لجميعه كقولهم مطور والنهل والجبل وضربه الظهور والبطن وذكر
 التمر وان كان مقبلا تالا في فيه ضربه ايمن التفكه حتى انه يؤكل لا على جهة الاقنيات تنبيه على ان
 ذلك المعنى لا يخرج عن ربه ولا دخال ماشاه وهو الزيب ولما علم ان هذه الاقوات لا يصلح
 اقتنائها الا بمصلحة حتى انما دونه تكاد ان تلحق بالعدم ذكر المانع ونبه به على ما هو مثله في الاصلاح ولا
 يقبالت مفردة وفي الحديث فوا قد كثرة وأخبرجه البخاري عن عند الله بن يوسف عن مالك به
 وبأه الليث وابن عيينة عند مسلم وغيره ورواه الأربعة من طريق مالك وتبعه جماعة عندهم (قال

عن ابراهيم عن يزيد بن اوس قال دخلت على أبي موسى وهو قميل فذهبت امرأته ليكني أوتهم به فقال لها أير موسى أمأمت ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت بلى قال فبكنت فلما جاء أبو موسى قال يزيد لبيت المرأة فقلت لها ما قول أبي موسى لك أمأمت ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سكنت قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس منامن خلق ومن سلق ومن حرق * حدثنا مسدد ثنا جهميد بن الأسود ثنا العجاج عامل لعمر بن عبد العزيز على الرطة حدثني أسيد بن أبي أسيد عن امرأة من المباحات قالت كان فيما أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المعروف الذي أخذ علينا ان لا نصفيه فيه وان لا نخش وجهوا لا بدعوا ولا لانشق حباوان لا نشرشرا (باب صنعته الطعام لاهل البيت) * حدثنا مسدد ثنا سفیان حدثني جعفر بن خالد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصنعوا لاهل جعفر طعاما فإنه قد اتاهم امر شغلهم (باب في الشهيد يغسل) *

* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا معن بن عيسى ج وثنا عيسى بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن مهران عن ابراهيم بن طهمان عن أبي الزبير عن جابر قال روي رجل منهم في صدره اوني خلقه فمات فادرج في ثيابه كما هو قال ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا زباد بن أنوب ثنا علي بن حاصم عن عطاء بن السائب عن سعيد بن

مالك اذا اصطف الرجل دراهم دينار وفي نسخة دينار (ثم وجد فيها درهمان اثنا) أي ردنا (فأوردته انتقض صرف الدينار وروى له ووقع فضته) وأخذ اليه دينار وفسرهما كرم من ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالورق وبالأهواها أي أخذ (الخطاب) روى الحديث (وان استنظرك الى أن يلج بينه فلا تنظره وهو أورد عليه درهمان صرف بعد ان يفارقه كان بمنزلة الدين أو الشئ المستأمر فلذلك كره) أي منع (ذلك وانقص الصرف وانما أراد عمر بن الخطاب أن لا يباع الذهب والورق والطعام كله عاجلا بأجل) أي مؤخر (فانه لا ينبغي أن يكون شئ من ذلك تأخيرا ولا نظره) أي تأخير فحسن العطف اختلاف العبارة والعرب تفعل ذلك لتأكيده (وان كان من صنف واحد او كان مختلفا أصنافه) لحكمة ربا النساء اجاوا وصا

(المراطة)

مفاعلة من الرطل ولم أجد لغوا يذكرونها واغمايز كرون الرطل وهي عرفا بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة وزنا وهي المذكورة في حديث أبي سعيد السابق لا يتعوا الذهب بالذهب الحديث قاله الاي (مالك عن يزيد بن عبد الله بن قسط) بقاء ومهمله مصغرا (انه وى سعيد بن المسيب راطل الذهب بالذهب) وبين الصفة بقوله (فيقرغ ذهبه في كفة الميزان) بكسر الكاف والضم لغة واما كفة غير الميزان فقال الاصمعي كل مسند رفا لكسر نحو كفة اللثة وهو ما يخلد منها وكفة الصائد وهي خبائه وكل ما استطيل فبالضم نحو كفة الثوب حاشيته وكفة الرمل وقيل بالوجهين في الجميع (ويقرغ صاحبه الذي راطله ذهبه في كفة الميزان الاخرى فاذا اعتدل لسان الميزان أخذوا عطى) فقبوا المراطة بالكفتين وفي حديث القلافة في مسلم اترع ذهبا وجعله في كفة وفي جوازها بالصيغة قولان والجواز أصوب قاله المازري وسمع ابن القاسم لا بأس بالصيغة في كفة واحدة ابن رشد هو أصوب لتبين المساواة بين الكفتين اذ يكون في الميزان غبن ومع شهب وابن نافع لا بأس في المراطة بالشاهين اذا كان عدلا ونقل ابن محرز عن مالك يجوز في المراطة ان يرت ذهبه في الشاهين بمقال ثم يرت ذهبك وزنة ثانية بذلك العيار وفي تلك الكفة بعضها قال الاي فهذا نص أو ظاهر في ان الشاهين الصيغة وامانه ميزان العود المسمى بالفرسطون فلا وان قال شيخنا انه يغلب على ظني انه مراد بالشاهين فان اللغة لا تفسر بغلبة الظن ويعد ايضا تفسير الشاهين بالوزن المسمى بالمانة عرفا (قال مالك الامر عندنا في بيع الذهب بالذهب والورق بالورق مراطة) أي وزنا له لا بأس بذلك أي يجوز أن يأخذ احد عشر دينارا بعشرة دنانير بدا (يد) أي مناجزة اذا كان وزن الذهبين سواء عينيا بعين لانتهاء التفاضل (وان تفاضل) أي زاد (العدد) فاعل تفاضل (والدراهم) ايضا في ذلك بمنزلة الدنانير اغمايز نظري وزنه اذا بيعت مراطة (قال مالك من راطل ذهبا بذهب أو ورقا بورق فكان بين الذهبين فضل) أي زيادة متقال فاعطى صاحبه من قيمته الورق أو من غيرها أنشأه على معنى الورق وهو الفضة أي من غير الفضة كالعرض فلا يأخذها فان ذلك بيع ليس بحسن لحرمته (وذروعه) بذال محجمة وسيلة (الى الرابا) اذا حازه أو يأخذ المتقال بجمته حتى كانه اشتراه على حديثه أي وحده (حازه) أن يأخذ المتقال بجمته مرارا قصدا (لان يميز ذلك البيع بينه وبين صاحبه ولو انه باعه ذلك المتقال مفردا ليس معه غيره) صفة كاشفة لمفرد (لم يأخذ بعشر الثمن الذي أخذ به لان) أي لأجل ان (يجوز له البيع فذلك الغرمه) الوسيلة (الى احوال الحرام والامر المنهى عنه) فلذلك منع (قال مالك في الرجل) مثلا (راطل الرجل ويعطيه الذهب بعق) بضمين جمع عتيق كورد وريد كافي المصباح (الجادو يصعل معها تبرا ذهابا غير جيدة) يأخذ من صاحبه ذهبا كوفية مقطعة وتلك الكوفية

مكرهه عند الناس فينبأ عا ذلك مثلا عتل ان ذلك لا يصلح لحرمته (وتشعر ما كرهه من ذلك) أي بيان وجه منعه (ان صاحب الذهب الجباد أخذ فضل) أي زيادة (عبر) ذهبه في التبر الذي طرح مع ذهبه ولو لا فضل ذهبه على ذهب صاحبه لم راطه صاحبه بتره ذلك الى ذهبه الكوفية فامتنع لدوران الفضل من الجانبين (واغماثل ذلك) أي صفته بمعنى قياسه (كثل وحل أراد أن يتاع ثلاثة أصوع) وفي نسخة أصع وكل جمع لصاع (من عمر بحجوة بصاعين ومد من عمر كريس قبل له هذا لا يصلح) للتفاضل (فجعل صاعين من كريس وصاعين من حشف) روى الترمذي (يريدان يحيز بذلك بيعه) لا اتحاد الكيل (فذلك لا يصلح لأنه لم يكن صاحب الحجوة ليعطيه صاعا من الحجوة بصاع من حشف ولكنه اغما أعطاه ذلك الفضل الكيس) فاغفر ذلك للفضل فنع (أو ان يقول الرجل للرجل يعني ثلاثة أصوع من البيضاء) أي الخلطة كما يفهم من باقي الكلام فليس المراد بهاها الشعر وان سبق عن ابن عمر انه اسم له عند العرب فراه بعضهم لانه نفسه عبر في موضع آخر بقوله عرب الحجاز اه فلا تنافي اغفرهم يطلق البيضاء على الخلطة وفي القاموس البيضاء الخلطة (صاعين ونصف من خلطة شامية) وهي السمرة (فيقول هذا لا يصلح الا مثلا عتل فيجعل صاعين من خلطة شامية وصاعين من شعير يردان يحيز بذلك البيع فيما بينهما هذا لا يصلح لانه لم يكن ليعطيه بصاع من شعير صاعا من خلطة يضامو كان ذلك الصاع منفردا واما أعطاه اياه للفضل الشامية على البيضاء) فاغفر أخذ الشعر للفضل (فهذا لا يصلح وهو مثل ما وصفنا من التبر فكل شيء من الذهب والورق والطعام كله الذي لا ينبغي) لا يصلح أن يتاع وفي نسخة يتاع (الا مثلا عتل فلا ينبغي أن يجعل مع الصنف الجدد من المرغوب فيه الشيء) نائب فاعل بمجمل (الردى المخطو ليجاز) بالجيم (البيع) وليستعمل بذلك ما انتهى عنه من الامر الذي لا يصلح اذا جعل ذلك مع الصنف المرغوب فيه واتجار به يصاحب ذلك أن يدرك يصل (بذلك فضل جودة ما يبيع يعطى الشيء الذي لو أعطاه وحده لم يقبله صاحبه ولم يحم) بهذا الادغام بذلك (واغما يقبله من أجل الذي يأخذ معه للفضل سلعة صاحبه على سلعته فلا ينبغي الشيء من الذهب والورق والطعام) نهي لها والمراد بهاها وهو من البلاغة (أن يدخله شيء من هذه الصنفه) فهو حرام (فان أراد صاحب الطعام الردى أن يبيعه بغيره فليبيعه على حدته ولا يجعل مع ذلك شيئا فلا بأس به اذا كان كذلك لعدم الرأيا

(العنة وما يشبهها)

بكسر العين البيع المتحصل به على دفع عين في أكثر منها وروى أحمد في الزهد عن ابن عمر أتى علينا زمان ومبارى أحد منا أنه أتى بالدينار والدوم من أخيه المسلم ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا الناس يبيعوا بالعينه واتبعوا ذناب البقور كوا الجهاد في سبيل الله أنزل الله بهم بلاذ رفعه عنهم حتى يراخوا دينهم بحمهم ابن القبطان (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع) اشترى (طعاما فلا يبيعه) يجوز ولا النابه وفي رواية فلا يبيعه بالرغم على انها نافذة وهو بلغى النبي من صريح النبي (حتى يستوفيه) أي يقضه والحق مالك ان ابتاع سائر عقود المعاوضة كما خذ مهر أو صلحا فلا يجوز بيعه قبل قبضه فلو ملك للمعاوضة كعنه وصدقة وسلف جاز قبل قبضه والحق بالبيع دفعه عوضا كدفعه مهر أو صلحا أو هبة نواب أو أجارة أو صلحا عن دم فبيعت قبل قبضه وأما دفعه قرضا أو قضاء عن قرض فيجوز ويجوز قوله طعاما يشتمل الربوى وغيره وهو المشهور وفي ان المنع معلل بالعينه ويدل عليه اذ خال مالك أحاديثه تحت الترجمة ومضى مسلم عن طائوس قلت لابن عباس لم نهي عن بيعه قبل قبضه قال ألا تراهم يتاعون بالذهب والطعام من جبابه المزور وعدهم أي مؤخر يعني انهم يقصدون ان يدفع

جدير عن ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل أحد أن يفرغ عنهم الحديد والجلود وأن يدفنوا بعمائمهم ووثابهم * حدثنا أحمد بن صالح ثنا ابن وهب ح وثنا سليمان بن داود المهرى أنا ابن وهب وهذا الظه الأخير أسامة بن زيد الليثي أن ابن شهاب أخبره أن أنس بن مالك حدثهم أن شهداء أحد لم يسلخوا ودفنوا بعمائمهم ولم يصل عليهم * حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا زيد يعني ابن الجراح وثنا قتيبة بن سعيد ثنا أبو صفوان يعني المرواني عن أسامة عن الزهري عن أنس المعنى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على حزة وقد مثل به فقال لولا أن تجد صفه في نفسها لتركته حتى تأكله العافية حتى يحشم من بطونها وقلت الشاب وكثرت القتل فكان الرجل والرجلان والثلاثة يكفنون في الثوب الواحد فكان قتيبة ثم يدفنون في قبر واحد فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل أيهم أكثر قروا فافقدهم الى القيلة * حدثنا عباس الغصيري ثنا عثمان بن عمر ثنا أسامة عن الزهري عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بمجمر فوقف مثل به ولم يصل على أحد من الشهداء غيره * حدثنا قتيبة بن سعيد بن زيد بن خالد بن موهب ان الليث حدثهم عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ان جابر بن عبد الله أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتل أحد أحدهم ويعزل أحدهما * كثر أخذ القرآن فاذا أشبهوا أحد هما قدمه في

علينا رسول الله صلى الله عليه

وسلم حين توفيت ابنته فقال
اغسلها ثلاثاً وأخسأها وأكثرم
ذلك ان رأيت ذلك بماء وسدر
واجعلن في الاسرة كافوراً أو شيئاً
من كافور فادفرتني فاذني فلما
فرغنا اذنا فأعطانا حقه فقال
أشعرنا اباءه قال عن مالك يعني
ازاره ولم يقل مسدد دخل علينا
* حدثنا أحمد بن عبد الله وأبو كامل
ان يزيد بن زريع حدثهم ثنا
أيوب عن محمد بن سيرين عن
حفصة أخته عن أم عطية قالت
مشطناها ثلاثة قرون * حدثنا
محمد بن المثنى ثنا عبد الأعلى ثنا
هشام عن حفصة بنت سيرين عن
أم عطية قالت وضفرنا رأسها
ثلاثة قرون ثم ألقيناها خلفها
مقدم رأسها وقرنها * حدثنا أبو
كامل ثنا اسمعيل ثنا خالد بن
حفصة بنت سيرين عن أم عطية
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لهن في غسل ابنته ابدان
ببما منها ومواضع الوضوء منها
* حدثنا محمد بن عبيد ثنا حاد
عن أيوب عن محمد عن أم عطية
بعض حديث مالك زاذني حديث
حفصة عن أم عطية بتوجهها
وزادت فيه أو سبعا وأكثرم
ذلك ان رأيت * حدثنا هادي بن
خالد ثنا هشام ثنا قتادة عن
محمد بن سيرين انه كان يأخذ
الفصل عن أم عطية فيسل بالسدر
مرتين والثالثة بالماء والكافور
«باب في الكفن»

* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا عبد
الرزاق أنا ابن جريح عن أبي
الزبير انه مع جابر بن عبد الله
حدث عن النبي صلى الله عليه

اغلاظ في الانكسار وقد كان زيد من يفتي في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وفي هذا ان باهريرة
كان مقبياً على الامرا وغيرهم وقيل لم يكن مقبياً قال القرطبي وهو باطل وكيف لا يكون مقبياً
وهو من أكثر الصحابة ملازمة لخدمته صلى الله عليه وسلم واحفظهم لخدمته واغزوهم علماً فقال
مروان أعوذ بالله أعصمه به من ان أحل الربا لرسله فقال مروان ما فعلت وما ذاك فقال هذه
الصكوك تباعها الناس ثم اعواها قبل أن يستوفوها) وسلم فقال أبو هريرة أحللت بيع الصكوك
وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يستوفي (فبع مروان الحرس
بيعوا ما يتزعمونها من أيدي الناس ويردونها إلى أهلها) أجمعها وأجبح به بعضهم على فسخ
البيعين معاملة لو كان اغما يفسخ البيع الثاني فقط وقال ويردونها إلى من ابتاعها من أهلها قال
عياض ولا حجة فيه لاحتمال أن يرد بها أهلها من يستحق رجوعها إليه والنهي اغما هو عن بيعه من
مشتريه لانه يبيع منه كتب له لانه بمنزلة من رفعه من موضعه أو من وهبه له وفي مسلم قطب
مروان الناس فيها هم عن بيعها قال سليمان بن قنبر في الحرس بأخذها من أيدي الناس (مالك
انه بلغه أن رجلاً أراد أن يبتاع طعاماً من رجل إلى أجل فذهب به الرجل الذي يريد أن يبيعه
الطعام إلى السوق فجعل يريه الصبر) بضم الصاد وقبح الباء جمع صبرة (ويقول له من أيها تجب ان
أبتاع) اشترى (لك فقال للمبتاع) أي الذي يريد أن يشتري فذكر ذلك له فقال عبد الله بن عمر
(أبيعني ما ليس عندك) وقدمني عنه (فأبى عبد الله بن عمر فقال للمبتاع لا يتبع منه ما ليس عنده
وقال للمبتاع لا تتبع ما ليس عندك) وكأنه استنبط ذلك من حديثه في النهي عن بيع الطعام قبل قبضه
بطريق الأولى أو بلغه حديث حكيم بن حزام قالت يارسول الله يا بني الرجل ففسأني من البيع
ما ليس عندك ابتاع له من السوق ثم أبيع منه فقال لا تتبع ما ليس عندك رواه أصحاب السنن
(مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع جيل) بفتح الجيم وكسر الميم واسكان التخمبة ولأم (ابن عبد
الرحمن) المؤذن المدني أمه من ذرية سعد القرظ وكان يؤذن ومعه ابن المسيب ومعه ابن عبد العزيز
وعنه مالك واسطة يحيى وبلا واسطة والصواب ان اسم أبيه عبد الرحمن كما هنا وقيل اسمه عبد
الله بن سويد أو سودة ذكره ابن الحذاق يقول لسبعين المسيب في رجل أبتاع من الارزاق التي
لنطى) بفتح النون أو فوقية (الناس) بالرفع نائب فاعل يعطى بفتح العين نصب على انه المفعول الثاني
لنطى بفتح النون ونائب الفاعل يعطى بهي الناس (بالجار) بفتح الجيم محل معلوم بالساحل (ما شاء الله) في
الذمة بدليل قوله (ثم أريد أن أبيع الطعام المضمون على إلى أجل فقال له سعيد أريد أن توفيق من
فك الارزاق التي ابتعت فقال نعم ففاه عن ذلك) زاد غير يحيى في الموطن قال مالك وذلك رأي أي
خوف من التساهل في ذلك حتى يشترط القبض من ذلك الطعام أو يبيعه قبل أن يستوفيه فنع من ذلك
للذرية التي يخاف منها الطريق إلى الحذور وان قلت قاله الوفي (قال مالك الامر المجتمع عليه
عندنا الذي لا اختلاف فيه) تأكيده لاقوله (انه من اشترى طعاماً أوشعيراً أو سلناً أو ذرة)
بذل مجمة (أو ذنبا) بجملة (أو شاماً الحبوب القطنة) السبعة (أو شيئاً ما يشبه القطنة
مما تجب فيه الزكاة) كبروزيب وزيثون (أو شيئاً من الادم) بضمين جمع ادا بفتح الهمزة كتاب
وكتب ودليل انه بلفظ الجمع فكيفه بقوله (كلها) دون كله (الزيت والسمن والعسل والخل
والجين) بضم الجيم وسكون الباء على الاجود وضفها للاتباع والتثقل وهي ألقها وممن من خصه
بالشعر (واللبن والشرق) بفتحهم وموحدة بدلها استخفافاً دهن السمسم قال البزفي وهو السبرج
أيضا بالجيم (وما أشبه ذلك من الادم) فان المتاع لا يبيع شيئاً من ذلك حتى يقبضه ويستوفيه
على سبيل الحديث فانه شامل للطعام الربوي وغيره وجمع بينهما للإشارة إلى أن الروايتين عن
واحد وألان كل رواية تأتت معنى لانه قد يستوفيه بالكيل بأن يكيله البائع ولا يقبضه المشتري

وسلم انه خطب يومافذ كروجلا
من اجمعها قبض فكفن في كفن
غير طائل وقبر لافجر النتي صلى
الله عليه وسلم ان يقبر الرجل بالليل
حتى يصلي عليه الا ان يضطر
انسان الى ذلك وقال النبي صلى
الله عليه وسلم اذا كفن أحدكم
أخاه فليكن كفته * حدثنا أحمد
ابن حنبل ثنا الوليد بن مسلم ثنا
الارواحي ثنا الزهري عن القاسم
ابن محمد عن عائشة قالت أودج
رسول الله صلى الله عليه وسلم في
ثوب حبرة ثم أخرعنه * حدثنا
الحسن بن الصباح البزار ثنا
اسماعيل يعني ابن عبد الكريم
حدثني ابراهيم بن عقيل بن معقل
عن أبيه عن وهب يعني ابن
منبه عن جابر قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول
اذا توفي أحدكم فوجدت شيئا
فليكن في ثوب حبرة * حدثنا
أحمد بن حنبل ثنا يحيى بن سعيد
عن هشام قال أخبرني أبي أخبرني
عائشة قالت كفن رسول الله صلى
الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب
بجانيه يضيئ للسن فيها قبض ولا
جمامة * حدثنا قتيبة بن سعيد
ثنا حفص عن هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة مثله زاد من
كبر سفل قال فد كر لعائشة قولهم
في ثوبين وبرد حرة فقالت قد أتى
بالبرد ولكنهم ردوه ولم يكفوه فيه
* حدثنا أحمد بن حنبل وعثمان
ابن أبي شيبة قال ثنا ابن ادريس
عن يزيد يعني ابن أبي زياد عن
مقسم عن ابن عباس قال كفن
رسول الله صلى الله عليه وسلم في
ثلاثة أثواب بخرانه الخلة ثوبان
وقبضه الذي مات فيه قال أبو

بل يحبس عند البقده التي مثلاً أو ان الأسبقاء أكثر معنى من القبض لانه اذا قبض البعض
وجلس البعض لاجل الثمن صدق عليه القبض في اجلة بخلاف الأسبقاء
((ما يكره من بيع الطعام الى أجل))

(مالك عن أبي الرنادانه مع سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار ذهيات أن يبيع الرجل) أو المرأة
(حنظلة ذهب الى أجل ثم يشتري بالذهب غرا قبل أن يقبض الذهب) من مشتري الحنظلة للثمنه
(مالك عن كثير) بلفظ ضد قليل (ابن فرقد) بفتح الفاء واسكان الراء وقف ودال مهملة المدنى
تزيل مصر من الثقات (انه سأل أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن الرجل يبيع الطعام من الرجل)
أى اليه (ذهب الى أجل ثم يشتري منه بالذهب غرا قبل أن يقبض الذهب فبكره ذلك روى عنه)
منعه (مالك عن ابن شهاب عثمل ذلك) انه كرهه (قال مالك واغناشى سعيد بن المسيب وسليمان بن
يسار وأبو بكر بن محمد بن عمرو) بفتح العين (ابن حزم) بمهملة وراى (وابن شهاب عن أن لا زائدة
للتأكيد نحو ما منع أن لا تسجد) يبيع الرجل حنظلة ذهب ثم يشتري الرجل بالذهب غرا قبل أن
يقبض الذهب من بيعه) بشد الياء (الذى اشترى منه الحنظلة فأما أن يشتري بالذهب التي باع بها)
أى الذهب لانه يؤتى ويذكر (الحنظلة الى أجل) تمرا (من غير باعه) المعبر عنه قبله يبيعه
بالتفصيل لانه يقال لغة باع وبيع (الذى باع منه الحنظلة قبل أن يقبض الذهب ويحصل الذى
اشترى منه التمرا على غريمه الذى باع منه الحنظلة بالذهب التي له عليه في غن التمرا فلا بأس بذلك)
لعدم التهمة (وقد سألت عن ذلك غير واحد من أهل العلم فلم يروا به بأساً) والمعنى انهم وافقوه
على ما أداه اليه اجتهاده لانه قلدهم

((السلفه في الطعام))

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال لا بأس بأن يسلف الرجل الرجل) فاعل ومفعول (في
الطعام الموصوف ببيع معلوم الى أجل مسمى مالم يكن في زرع لم يبد) أى يظهر (صلاحه أو غير
لم يمد صلاحه) أى ظهور وأصله قوله صلى الله عليه وسلم من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن
معلوم الى أجل معلوم رواه الشيخان وغيرهما (قال مالك الامر عندنا في سلف في طعام ببيع
معلوم الى أجل مسمى فخل الاجل فلم يجد المتباع عند البائع وفاء) بالمد (بما باع منه قاله فانه
لا ينبغي) لا يجوز (له أن يأخذ منه الادرقه) فضته (أو ذببه أو الثمن الذى دفع اليه بعينه وانه
لا يشتري منه بذلك الثمن شيئاً حتى يقبضه منه وذلك انه اذا أخذ غير الثمن الذى دفع اليه أو صرفه
في سلعه غير الطعام الذى باع منه فهو يبيع الطعام قبل أن يستوفى) قبض (وقد نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل أن يستوفى) فبدخل فيه ذلك (فان ندم المشتري فقال
للبائع أظنى وأظنك) بضم الهمزة وسكون النون وكسر المعجمة أو تحرك (بالتن الذى دفعك اليك)
فان ذلك لا يصلح وأهل العلم ينهون عنه وذلك انه لما حلل الطعام للمشتري على البائع أخرعته حقه
على أن يقبضه فكان ذلك بيع الطعام قبل أن يستوفى) وهو منهى عنه (وتفسير ذلك ان المشتري
حين حل الاجل وكره الطعام أخذ به دينار الى أجل وليس ذلك بالاقالة وانما الاقالة مالم يرد فيه
البائع والمشتري فاذا وقعت فيه الزيادة نسيئة) تأخير (الى أجل أو بشئ زياده أحدهما على
صاحبه أو بشئ ينقص به أحدهما فان ذلك ليس بالاقالة وانما تصير الاقالة اذا فعل ذلك بيعة وانما
أرخص في الاقالة والتمسكوا التولية) في قوله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى
يقبضه الا أن يشرك فيه أو يوليه أو يقبضه رواء أو يودود وغيره (مالم يدخل شئياً من ذلك زيادة أو
نقصان أو نظرة) أى تأخير (فان دخل ذلك زيادة أو نقصان أو نظرة صار بيعاً لم يحل البيع
ويحرمه ما يحرم البيع) فيشترط له شروطه واتفاؤه وانما في الاقالة في الطعام بشرطه جائزه بانفاق

داود قال عثمان في ثلاثة أبواب

حله حوا وبقيصة الذي مات فيه

﴿باب كراهية المغالاة في

الكفن﴾

* حدثنا محمد بن عيسى المهاجري

ثنا عمرو بومالك الجنبى عن

اسماعيل بن أبي خالد عن عامر عن

علي بن أبي طالب قال لا تغالوا في

كفن فاني سمعت رسول الله صلى

الله عليه وسلم يقول لا تغالوا في

الكفن فانه يسلبه سلبا مريما

* حدثنا محمد بن كثير انا سفيان

عن الاعشى عن أبي وائل عن

خباب قال ان مصعب بن عمير

قتل يوم احد ولم يكن له الاخرة كنا

اذا غطيناها راسه خرج رجله

واذا غطينا رجليه خرج راسه

فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم غطوا راسه واجعلوا على

رجليه من الاذخر * حدثنا

أحمد بن صالح حدثني ابن وهب

وحدثني هشام بن سعد عن حاتم بن

أبي نصر عن عبادة بن نسي عن

أبيه عن عبادة بن الصامت عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

خير الكفن الحلو وخير الاضحية

الكبش الاقرن

﴿باب في كفن المرأة﴾

* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا

يعقوب بن ابراهيم ثنا أبي عن

ابن اسحق حدثني فوح بن حكيم

الثقي وكان قارئا للقرآن عن رجل

من بني عرو عن مسعود وقال له

داود قد ولدته أم حبيبة بنت أبي

سفيان زوج النبي صلى الله عليه

وسلم عن ليلى بنت قاف الثقفية

قالت كنت فحين غسل أم كلثوم

بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم

عند وفاتها فكان أول ما أعطانا

مالكا رأى حنيفة والشافعي واختلف في سبب الجواز فأكثر أهل المذهب انها يسع لاحله
فصحا من الى خصص بخبرهما من يسع الطعام قبل قبضه والخصص استثناء وان الحديث الذي
ذكره نوبه الى أشار الامام كاتري وقال جماعة انها حل يسع فلا حاجة للاعتداد وليس الجواز عندها
ولا رخصة ومشهور قول مالك جواز التولية والشركة ومنعهما الشافعي وأبو حنيفة ومالك
قول عبيد بن عمرو لا يجوز التولية لانها معروف كالأقالة والحديث (قال مالك من
سلفي حنطة شامية فلا بأس أن يأخذ حنطة بعد محمل) بفتح فكسر رأى حلول (الاجل) لا قبله
(وكذلك من سلفي صنف من الاصناف فلا بأس أن يأخذ خيرا مما سلف) لانه حسن قضاء
(فه أوردني) لانه حسن اقتضاء (بعد الاجل) لا قبله (وتفسير ذلك أن يسلف الرجل في حنطة
محولة فلا بأس أن يأخذ شيئا من أصنافه وان سلف في غيره فلا بأس أن يأخذ) بدله (صحيبا
أو غمرا لجمعا) بفتح فسكون ردينا (وان سلف في زيب أجور فلا بأس أن يأخذ أسود) لان ذلك
كله حسن اقتضاء (اذا كان ذلك كله بعد محمل الاجل اذا كانت مكيلة ذلك سواء عمل ككل
ما سلف فيه) فخاصة ان الجواز مفيد بهذين بعدا للحلول وقد ركب الكيل فلا يضر اختلاف الصفة
(يسع الطعام بالطعام لا فضل بينهما)

(مالك انه بلغه ان سليمان بن يسار قال في) بفتح كسر فرغ (علف حمار سعد بن أبي وقاص)
مالك الزهري (فقال لغلامه خذ من حنطة أهلك فابع بها شعيرا ولا تأخذ الا مثله) لانه يرى
اقتضاهما حسنا (مالك عن نافع عن سليمان بن يسار انه أخبره ان عبد الرحمن بن الاسود بن
عبد غوث) بن وهب بن عبد مناف بن زهرة الزهري ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومات
أبوهم في ذلك الزمان فلذلك عدل في الصحابة وقال الهذلي من كبار التابعين (في علف دابته فقال
لغلامه خذ من حنطة أهلك طعاما فابع بها شعيرا ولا تأخذ الا مثله) لاقتضاهما (مالك انه بلغه
عن القاسم بن محمد عن ابن معيق) بضم الميم وقع المهمة واسكان التنية وكسر القاف وسكون
الباء الثانية وموحدة ان في فاطمة (الدوسي) جليف بن عبد شمس ومعيقب من السابقين
الاولين هاجر الهجرتين وشهد المشاهد وولى بيت المال لعمر ومات في خلافة عثمان وأعلى وله
ولدان الحرب ومحمد وبناته (مثل ذلك) قال أبو عمر كذا رواه يحيى وابن عفر وابن بكير عن ابن
معيق ورواه القعني وطائفة فقالوا عن معيقب (قال مالك وهو الامر عندنا) بالمدينة ان البر
والشعر جنس واحد لتقارب المنفعة وهذا قال أكثر الشافعيين أيضا وقد يكون من خبز الشعير
ما هو أطيب من خبز الحنطة فلم يفرق بذلك مالك حتى يشنع عليه بعض أهل الظاهر والله حسيبه
وقول القط أقفه من مالك فانه اذا ربيت له قمتان احداهما شعير فانه يذهب عنها ويقبل على
قمة البر قال الابي وما حكاه ابن رشد عن اليسوري وغيره عن عبد الجيد الصائغ ان علف بالمشي
الى مكة لخالف من الكفاي المسئلة فيبالغة ولا مردان حلقه على غلبة الظن وهو من الغفوس لانه
اتنحط على أن يحالفه وقد فعل (قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا أن لاتباع الحنطة بالحنطة
ولا التبر بالبر ولا الحنطة بالبر ولا التبر بالزيب ولا الحنطة بالزيب ولا شيء من الطعام كله الا يابيد)
أي مناجز وان جاز الفضل في مختلف الجنس (فان دخل شيئا من ذلك الاجل لم يعلج وكان حراما
ولا يباع شيء من الام كلها الا يابيد) للاجتماع على حرمة ما بالنساء قال عباس وشذاب بن علفه
وبعض السلف فأجازوا التنية مع الاختلاف ولو بلغتهم السنة ما خالفوها لفضلهم وعلمهم وقد
اعتقد الاجماع بعد ذلك على المنع (قال مالك ولا يباع شيء من الطعام والادم اذا كان من صنف
واحد اثنان بواحد) أي متفازلا (لا يباع من حنطة عدى حنطة) بالتثنية (ولا مدقرو عدى)
بالتثنية (فمرو لا مدزيب عدى زيب ولا ما شبه ذلك من الحبوب والادم كلها اذا كان من صنف

رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحقاه ثم الدرع ثم الخنازم المطفة
ثم أدرجت بعد الثوب الآخر
قالت ورسول الله صلى الله عليه
وسلم جالس عند الباب معه كفتها
ينزلنا هاتوا بناوبا

﴿باب المسك المبيت﴾

حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا
المستمر بن الریان عن أبي نصره
عن أبي سعيد قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أطيب طيبكم
المسك

﴿باب التجيل بالخنازة﴾

حدثنا عبد الرحيم بن مطرف
الرواسي أوسفيان وأحمد بن
حبيب قال ثنا عيسى قال أبو داود
هو ابن يونس عن سعيد بن عثمان
البلوي عن عروة قال قال عبد الرحيم
عروة بن سعيد الانصاري عن
أبيه عن الحصين بن حوكان
طلحة بن البراء عن صفاء التبي
صلى الله عليه وسلم بعوده فقال اني
لا أرى طلحة الا قد حدث فيه
الموت فاذا ذوق به وعجلوا فانه
لا يفيج لحيته مسلم أن تحبس بين
ظهراني أهله

﴿باب في الغسل من غسل الميت﴾

حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا
محمد بن بشر ثنا زكريا ثنا
مصعب بن شيبة عن طارق بن
حبیب العنزي عن عبد الله بن
الزبير عن عائشة أنها حدثت ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان

يغتسل من أربع من الجنابة ويوم
الجمعة ومن الحمامة وغسل الميت
حدثنا أحمد بن صالح ثنا ابن
أبي ذئب ثنا ابن أبي ذئب عن
القاسم بن عباس عن عمرو بن عمير
عن أبي هريرة أن رسول الله صلى

واحد وان كان يدايد مبالغة لرب الفضل (انما ذلك بمنزلة الورق بالورق والذهب بالذهب لا يحل في
شيء من ذلك الفضل) الزيادة ولو قلت (ولا يحل الا مشاغل) أي متساويا (ويدايد) أي مناجزة
(واذا اختلف ما يكال أو يوزن مما يؤكل أو يشرب فبان) أي ظهر (اختلافه فلا بأس أن يؤخذ
منه اثنان بواحد يدايد) لا مؤخر (ولا بأس أن يؤخذ صاع من غر بصاعين من حنطة وصاع من
تمر بصاعين من زبيب وصاع من حنطة بصاعين من من) لا اختلاف الصنف في الجميع كقال
(فاذا كان الصنفان من هذا مختلفين فلا بأس بأتين منه واحد أو أكثر من ذلك يدايد فبان دخل
ذلك) أي يختلف الصنف (الاجل فلا يحل) وأصل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب
والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح مثلاً مثل سواء سواء يدايد فاذا
اختلفت هذه الانصاف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدايد واه مسلم وغيره عن عبادة ورواه
مسلم وأحمد عن أبي سعيد وفيه من زاد واستاذ فقد أرى والاخذ بالمعطى سواء (ولا تحل صبرة
الحنطة بصبرة الحنطة) لعدم تحقق المماثلة في محمد الصنف (ولا بأس بصبرة الحنطة أي ببعها
بصبرة التمر يدايد وذلك أنه لا بأس أن يشتري الحنطة بالتمر جزافاً) مثلت الجيم والكسر أفصح
(وكل ما اختلف من الطعام والادوية اختلف) ظهر كقبح وقولان بين كقبح وشعير
وسلت (فلا بأس أن يشتري بعضه بعض جزافاً يدايد فبان دخله الاجل فلا خيفه) أي
ينع للنسيئة (وانما اشترا ذلك جزافاً كاشترائه بعض ذلك بالذهب والورق وجزافاً وذلك انك تشتري
الحنطة بالورق جزافاً والتمر بالذهب جزافاً فذلك لا بأس به) لا كره ولا خلاف أولى (ومن
ضرب بالتثقل صبرة طعام وقد علم كلها ثم ابعها جزافاً وكتم المشتري كيلها فان ذلك لا يصلح لان
من شرط بيع الجزأ أن لا يعرف أحد المتبايعين (فان أحب المشتري أن يرد ذلك الطعام على
البائع رده) أي بسبب ما (كفه كيله وغره) وكذلك كل ما علم البائع كيله وعدده من الطعام
وغیره ثم ابعه جزافاً ولم يعلم المشتري ذلك فان المشتري ان أحب أن يرد ذلك على البائع رده) وان
أحب لم يرد (ولم يرل أهل العلم ينهون عن ذلك ولا خير في خبر قرض قرض ولا عظيم) أي كبير
(بصغير اذا كان بعض ذلك أكبر من بعض فاما اذا كان يقصر أن يكون مثلاً مثل بكسر فسكون
فهي ما متساويا (فلا بأس به) أي يجوز (وان لم يوزن) مبالغة (ولا يصلح مدو) يضم الزاى
(ومدلين مدو زبد وهو مثل الذي وصفناه من التمر الذي يباع صاعين من كيبس وصاعين من
حشفت بثلاثة أصوع من عروة حين قال صاحبه ان صاعين من كيبس بثلاثة أصوع من الجوة
لا يصلح) للربا (ففضل ذلك ليعزيمه) فلا ينفعه ذلك (وانما جعل صاحب اللب اللب معز به
ليأخذ فضل زبد) أي زيادة (على زبد صاحبه حين أدخل معه اللب) وذلك ممنوع (والدقيق
بالحنطة مثلاً مثل لا بأس به وذلك أنه اخلص الدقيق فباعه بالحنطة مثلاً مثل) فلذا جاز (ولو
جعل نصف المد من دقيق ونصفه من حنطة فباع ذلك بمد من حنطة) ان ذلك مثل الذي
وصفنا لا يصلح (لا يجوز) لانه انما أراد أن يأخذ فضل حنطه الجيدة حين جعل معها الدقيق
فهذا لا يصلح (لا يجوز

﴿جامع بيع الطعام﴾

(مالك عن محمد بن عبد الله بن أبي هريرة) الخراحي مولا هو يقال مولى ثقيف قال أبو حاتم شيخ
مدني صالح وقال يحيى القطان لا بأس به ذكره ابن جبان في الثقات (انه سأل سعيد بن المسيب
فقال اني رجل اتبع الطعام) وقوله (يكون من الصكوك) جمع صك (بالجار) يجمع الساحل
المعروف ساقط لا كروان القاسم والقنبي قاله أبو عمر (فر بما اتعت منه بدينار ونصف
دروهم أفاطى بالنصف طعاماً فقال سعيد لا ولكن أعط أنت درهما وخذ قبضته طعاماً) نصيب

الله عليه وسلم قال من غسل الميت

فليغسل ومن جملة فليغسل

* حدثنا محمد بن يحيى عن

سفيان عن سهل بن أبي صالح عن

أبيه عن أمية عن مولى زائدة عن

أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه

وسلم بعناه قال أبو داود هذا

منسوخ معتمد أحمد بن حنبل

وسئل عن الغسل من غسل

الميت فقال يحجزه الوضوء قال

أبو داود أدخل أبو صالح بينه

وبين أبي هريرة في هذا يعني أمية

مولى زائدة قال وحدث مصعب

فيه خصال ليس العمل عليه

((باب في قبيل الميت))

* حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان

عن عاصم بن عبيد الله عن القاسم

عن عائشة قالت رأيت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يغسل عثمان

ابن مظعون وهو ميت حتى رأيت

الدموع تسيل

((باب في الدفن بالليل))

* حدثنا محمد بن حاتم بن بزيع

ثنا أبو نعيم عن محمد بن مسلم عن

عمرو بن دينار أخبرني جابر بن عبد

الله أنه سمعت جابر بن عبد الله قال

رأى ناس نارا في المقبرة فأقواها

فأذا رسول الله صلى الله عليه وسلم

في القبر وإذا هو يقول ناولوني

صاحبكم فإذا هو الرجل الذي كان

يرفع صورته بالكر

((باب في الميت يحمل من أرض

إلى أرض))

* حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان

عن الأسود بن قيس عن يثيع عن

جابر بن عبد الله قال كنا جلنا القتلى

يوم أحد كدقهم فجاء منا ذى النجاشي

صلى الله عليه وسلم فقال ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم يأمركم

بقبته على التوسع (مالك أنه بلغه ان محمد بن سيرين كان يقول لا تبعوا الحب في سبيله حتى يبيض)
أى يشتد به وفي الصحيح عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع القتل حتى يرغو وعن
السبل حتى يبيض وبأى العاهة نهى البائع والمشتري قال عياض فرق صلى الله عليه وسلم فأجاز
بيع الثمار بأول الطبيب ولم يحز في الزرع حتى يتم طبيسه لان الثمار تؤكل غالباً من أول الطبيب
والزرع لا يؤكل غالباً الا بعد الطبيب (قال مالك من اشترى طعاماً بمسعر معلوم إلى أجل مسمى فلما
حل الاجل قال الذي عليه الطعام اصاحبه ليس عندى طعام فبعنى الطعام الذي لك على الى أجل
فيقول صاحب الطعام هذا لا يصلىح لا يجوز (لانه قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
الطعام حتى يستوفى) أى قبض (فيقول الذي عليه الطعام لغرمه فبعنى طعاماً الى أجل حتى
أقبضه فهذا لا يصلىح لانه اغناه بطيبه طعاماً ثم رده اليه فصير الذهب الذي أعطاه من الطعام
الذي كان له عليه وبصير الطعام الذي أعطاه محلاً فيما بينهما ويكون ذلك اذا فعلاه بيع الطعام
قبل أن يستوفى) فلم يخرجوا عن النهى بهذه الحيلة (قال مالك في رجل له على رجل طعام ابتاعه
منه ولغرمه على رجل طعام مثله فقال الذي عليه الطعام لغرمه فبعنى طعاماً الى أجل حتى
أقبضه مثله الطعام الذي لك على طعاماً) متعلقاً بأحبات (الذي لك على قال مالك ان كان الذي
عليه الطعام اغناه وطعام ابتاعه فأراد أن يحيل غرمه بطعام ابتاعه فان ذلك لا يصلىح لا يجوز
من الصلاح ضد الفساد (وذلك بيع الطعام قبل أن يستوفى) فدخل في النهى عنه (فان كان
الطعام سلفاً حالاً فلا بأس أن يحيل به غرمه لان ذلك ليس ببيع ولا يحل بيع الطعام قبل أن
يستوفى لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك) كمر مستداً (غير أن أهل العلم قد اختلفوا
أما اتفقوا (على أنه لا بأس بالشرط) التشرىك يعرفه بعض ما اشتراه (والتولية) لما اشتراه بما
اشتراه (والا فالتقاضي الطعام وغيره وذلك ان أهل العلم أنزله) أى المذكور من الثلاث (على وجه
المعروف) فأجازوا ذلك قبل القبض في الطعام (ولم ينزلوه على وجه البيع) لانه كان يتبع وهذا
ظاهر في أن الاقالة لا يصلىح ولا يصح ومرفى كلام الامام ما يشير الى انها بيع وهما قولان (وذلك مثل
الرجل يسلط الدراهم النقص فيفضى دراهم وازنة فيها فضل) زيادة (فيقول لذلك) لانه حسن
قضاء (ويجوز) جمع بينهما تقوية (ولو اشترى منه دراهم نقصا وازنة لم يحل ذلك) لربا الفضل
(ولو اشترط عليه حين أسلفه وازنة وانما أعطاه نقصاً لم يحل له ذلك) للشرط وهو عين الربا (وما
يشبه ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المزابنة وأرخى في بيع العربا بخرصها
من القبر) بفتح الحاء وكسرهما (وأنما فرق بين ذلك ان بيع المزابنة يبيع على وجه المكايسة
والقارئة وان بيع العربا يبيع على وجه المعروف لا مكايسة فيه) أى مغالبة (ولا ينبغي ان يشتري
رجل طعاماً بربع أو ثلث أو كسر) بكسر الكاف وسكون السين أى قطعة (من درهم على أن
يعطى بذلك طعاماً الى أجل ولا بأس أن يبتاع الرجل طعاماً بكسر) قطعة (من درهم الى أجل ثم
يعطى درهما) وأخذ بما عاقب له من درهمه سلعة من السلم لانه أعطى الكسر) القطعة (التي
عليه فضة وأخذ ببقية سلعة فهذا لا بأس به) أى يجوز لانها صفتان لم يدخلهما شيء يمنع (ولا
بأس بان يضع الرجل عند الرجل درهما ثم يأخذ منه ربع أو ثلث أو بكسر معلوم سلعة معلومة
فإذا لم يكن في ذلك سعر معلوم وقال الرجل أأخذ منك بسعر كل يوم فهذا لا يحل لانه غرر يقل مرة
وبكثر مرة ولا يفكر على بيع معلوم) بيان للغرر العمل بما يأخذ كل يوم سعره مخفض السعر
وارتفاعه (ومن باع طعاماً حراً فاقا لم يستثن منه شيئاً ثم بدله ان يشتري منه شيئاً فلا يصلىح له ان
يشترى منه شيئاً الا ما كان يجوز له أن يستثنى منه وذلك الثلث فما دونه فان زاد على الثلث صار
ذلك الى المزابنة وإلى ما يكره) أى يمنع (فلا ينبغي) لا يجوز (أن يشتري منه شيئاً الا ما كان يجوز

ان تذفوا القس في مضاجعهم
فرددناهم

﴿باب في الصفوف على الجنائز﴾
* حدثنا محمد بن عبيد ثنا جاد

عن محمد بن اسحق عن يزيد بن أبي
حبيب عن حماد بن الزبير عن مالك
ابن هيرة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما من مسلم يموت
فيصلى عليه ثلاثة صفوف من
المسلمين الا رجب قال فكان مالك
اذا استقل أهل الجنائز جزأهم
ثلاثة صفوف للحدوث

﴿باب اتباع النساء الجنائز﴾

* حدثنا سليمان بن حرب ثنا
جاد عن ايوب عن حصصه عن
أم عطية قالت نهيانا ان تتبع
الجنائز ولم يعزم علينا
﴿باب فضل الصلاة على الجنائز
وتبديها﴾

* حدثنا مسدد ثنا سفيان
عن معمر بن أبي صالح عن أبي
هريرة روي عنه قال من تبع جنازة
فصلى عليها فله فيها طومر نعيمها
حتى يفرغ منها فله قسير اطمان
أصغرهما مثل أحد أو أحدهما
مثل أحد * حدثنا هرون بن
عبد الله وعبد الرحمن بن حسين
الهروري قال ثنا المقرئ ثنا
حيوة حدثني أبو حفص وهو جيسد
ابن زياد ان يزيد بن عبد الله بن
قسيط حدثه ان داود بن عامر بن
سعد بن أبي وقاص حدثه عن أبيه
انه كان منذ ابن عمر بن الخطاب اذا
طلع جناب صاحب المقصورة فقال
يا عبد الله بن عمر الانساع ما يقول
أبو هريرة انه مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول من خرج مع
جنائز من بيتنا صلى عليها فذكر
نعمي حديث سفيان قال رسل ابن

له ان يستقى منه و هو لا يجوز له ان يستقى منه الا الثالث فجادونه و مراده وجه الله بآية
الابضاح والبيان (وهذا الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا) بالمدينة وحاصله ان ما جاز ان يستقى
جاز ان يشترى وهو الثالث فأقل

﴿الحكمة والترص﴾

يضم الحاء وسكون الكاف اسم من احتكر الطعام اذا حبسه ارادة للغلاء والحكر يفعتين واسكان
الثاني لغة جمعا والترص الانتظار فكانه عطف تقسير (مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب قال
لا حكمة في سوقنا الا بعدد بكسر الميم بقصد (رجال يبيعهم فضول) و بادان عن أقواتهم (من
اذهب) جمع ذهب كاسباب وسبب (الى رزق من رزق الله تزل بساحتنا فيحسب كونه علينا) فيحسونه
عنا الى ان تغلوا السعر (ولكن اما جالب جلب على عود كبدته) قال ابن الاثير تبعا للهروري اراد به
ظهوره لانه غلب البطن ويقو به قصار كالعمود له وقيل اراد انه يأتي به على تعب ومشقة وان لم يكن
ذلك الشيء على ظهره وانما هو مثل رقال غيرهما يريد بكبدته الحاملة لان الجالب انما يحمل على
دوابه لا على ظهره (في الشراء والبيع) قال عيسى يعني في قلب الشراء وشدة برده وقلب البيع
وشدة حره (فذلك خفيف) بضاد مججمة (عمر) أي لا يخرج عليه في امسالة ما جلب (فليعب كيف
شاء) الله (ولذلك كيف شاء) الله لئلا يمنع الناس عن الجلب فان تزل الناس جاحه ولم يوجد عند
غيره جبر على بيعه بسعر الوقت لرفع الضرر عن الناس قاله عياض والقرطبي (مالك عن يونس بن
يوسف) بن حاس بكسر الميملة وخفة الميم فألف فعمله قال ابن حبان ثقة من عباد أهل المدينة
لمح مرة امرأته فعدا الله فأذهب عينيه ثم دعا الله فردداهما عليه (عن سعد بن المسيان عن عمر بن
الخطاب مر بجاطب بن أبي بلعنة) بفتح الموحدة وسكون اللام وفتح القوية والمهملة عمرو بن عمر
اللقمي جليف بنى أسد شهيدوا اتفاقا ومات في سنة ثلاثين عن خمس وستين سنة (وهو يبيع زينا
له بالسوق) بأرخص مما يبيع الناس (فقال له عمر بن الخطاب اما ان تريد في السعر) بأن يبيع عثل
ما يبيع أهل السوق (واما ان ترفع من سوقنا) لئلا تضر بأهل السوق والى هذا ذهب جماعة ان
الواحد الاثنى ليس لهم البيع بأرخص مما يبيع أهل السوق فدعا للضرر وقال بذلك القاضي عبد
الوهاب قال ابن رشد في البيان وهو غلط ظاهر اذ لا يلزم احد على المسامحة في البيع والحططة
فيه بل يشكر على ذلك ان فعله لوجه الناس ويؤجر ان فعله لوجه الله تعالى (مالك انه بلغه ان عثمان
ابن عفان كان ينهى عن الحكمة) لقوله صلى الله عليه وسلم من احتكر طعافا فهو خاطئ أخرجه
مسلم وأبو داود عن معمر بن عبد الله ورواه الترمذي ومجته وابن ماجه عن معمر أيضا مر فوا
بلفظ لا ياحتكر الا خاطئ وقوله صلى الله عليه وسلم من احتكر على المسلمين طعامهم ضرب به الله
بالجذام والافلاس ورواه ابن ماجه باسناد حسن عن عمرو له والعا كما باسناد ضعيف عن عمر
مر فوا الجالب مر رزق والحكمة ملعون

﴿ما يجوز من بيع الحيوان ببعضه ببعض والسلف فيه﴾

(مالك عن صالح بن كيسان) المدني ثقة ثبت فقيه (عن حسن بن محمد بن علي بن أبي طالب) المدني
ثقة فقيه وأبو ابن الحنفية (ان علي بن أبي طالب باع جلاله دعي عصفيرا) بلفظ تصغير مصفوف
(بشر بن بعير) صفارا (الى أجل) لاختلاف المنافع (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمرو اشترى
واحدة من كلبا من الابل ذكرًا كان أو أنثى وقيل هي الناقة التي تصلح أن ترحل وجمعها واحل
(بأربعة أو بعة) جمع بعير فيع على الذكور والانثى (مضونة) عليه في ذمته (وفيهما صاحبا بالربعة)
بفتح الزايم الموحدة والذال المهملة ترفع بوقب المدينة (مالك انه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان
اثنين بواحد الى أجل فقال لا بأس بذلك) أي يجوز (قال مالك الامر المجمع عليه عندنا انه لا بأس

عمر الى عائشة ثلاث رُلُق ابو

هريرة * حدثنا الوليد بن مسجاع
السكوني ثنا ابن وهب أخبرني
أبو صخر عن شربل بن عبد الله بن
أبي غر عن كريب بن عباس
قال سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم يقول ما من مسلم يموت فيقوم
على جنازة أو يعون رجلا
لا يشركون بالله شيئا الا شفّعوا فيه
((باب في التاربيع مالميت))

* حدثنا هرون بن عبد الله ثنا
عبد الصمد ح وثنا ابن المتني
ثنا أبو داود قال ثنا حرب بن
ابن شداد ثنا يحيى حدثني ثابت بن
عمير حدثني رجل من أهل المدينة
عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال لا تتبع
الجنازة بصوت ولا نار زاد هرون
ولا يمشي بين يديها
((باب القيام بالعبادة))

* حدثنا مسدد ثنا سفيان
عن الزهري عن سالم عن أبيه عن
عاصم بن دبيعة يبلغ به النبي صلى
الله عليه وسلم اذا راى أئمة الجنازة
فقوموا لها حتى تخلفكم أو توضع
* حدثنا أحمد بن يونس ثنا زهير
ثنا سهيل بن أبي صالح عن ابن
أبي سعيد الخدري عن أبيه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا تبعتم الجنازة فلا تخلصوا حتى
توضع قال أبو داود وروى هبشدا
الحديث الثوري عن سهيل بن
أبيه عن أبي هريرة قال فيه حتى
توضع بالأرض ورواه أبو معاوية
عن سهيل قال حتى توضع في البعد
وسفيان أحفظ من أبي معاوية
* حدثنا مؤمل بن الفضل
الحدادي ثنا الوليد ثنا أبو
عمر عن يحيى بن أبي كثير عن

بالجل ذكر الابل (بالجل مثله وزبادة وراهم يدايد) أي مناجزة لانه يسع لاسلف فيه (ولا
باس بالجل) أي يسعه (بالجل مثله وزبادة وراهم بالجل يدايد) أي مناجزة لانه يسع
مستقل (والراهم الى أجل ولاخير في الجمل بالجل مثله وزبادة وراهم تقدوا الجمل الى
أجل) أي لا يجوز (وان أشرت الجمل والراهم فلاخير في ذلك أيضا) أي لا يجوز (ولا بأس بأن
يتناع البعير العجيب) بيمين وزن كرم ومعناه (بالبعيرين أو بالبعرة من الحولة) بالفتح الجماعة
(من حاشية الابل) أي دونها (وان كانت من نهم واحدة فلا بأس بان يشتري منها اثنان بواحد
الى أجل اذا اختلفت فبات اختلفاها) ظهر (وان أشبه بهضا وبضاوا اختلفت أجناسها أولم
تختلف فلا يؤخذ منها اثنان بواحد الى أجل وتفسير) أي بيان (ما كرهه من ذلك أن يؤخذ البعير
بالبعيرين ليس بينهما تفاضل في نجابة ولا ردة) أي حل (فاذا كان هذا على ما وصفت فلا يشتري
منه اثنان بواحد الى أجل) ووجه تفرقة هذه ان اختلاف المنافع بصير الجنس الواحد جنسين
ويضع معه ان القصد بالمبايعه حصول النفع والغرض لا الزيادة في السلف وأيضا فاع اختلاف
الجنس ليس القصد الا بالمنافع التي غلبت وأما الذوات فلا يملكها الا خالفها وان كانت المنافع
هي المقصودة من ذابة الجمل والمقصود من آخر من جنسها الجري صا ذلك بمعرفة ذابة وثوب فان
اقتفت منافع الجنس لم يحز لانه ان قدم الاقل سلف زبادة وان قدم الاكثر فمعها لم يحصل لانه
أعطاه أحد الثوبين على أن يكون الآخر في ذمة الى أجل وسلفه ليتنفع بالفصان وهو ممنوع
فلو تحقق السلف دون منفعة لا محقة ولا مقدرة جاز قاله عياض وقد روى أحمد والاربعة وقال
الترمذي حسن صحيح وصححه غيره أيضا عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع
الحيوان بالحيوان ونسبته فعلق به الخنفي والحنبلي فنعوا ببيع الحيوان بالحيوان وجعلوا ناسخا
لتعريضه صلى الله عليه وسلم اقترض بكرا وردوا بعباده ملكه على محمد الجنس جعلا بينهما
وهو أوج الاذنبات النسخ بالا احتمال (ولا بأس بأن نيسع ما اشترت منها قبل أن تستوفيه من غير
الذي اشترته منه) لاختصاص النبي بالطعام كاهو صريح الاجاديت (اذا اقتدت غنمه) لا بجمع
(ومن سلف في نهى من الحيوان الى أجل مسمى فوصفه وسلاه) أي وصفه فالعطف مساو (وتقد
غنه فذلك جاز وهو لازم للبايع والمبتاع على ما وصفا وحيلا ولم ير ذلك من عمل الناس الجائر بينهم
والذي لم ير عليه أهل العلم ببلدنا) المدينة

((مالا يجوز من بيع الحيوان))

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) نهى تحريم (عن بيع
حبل الحيلة) بفتح الحاء الواو حيلة فيها ما الا ان الاول مصدر وحلت المرأة والثاني اسم جمع حائل
كظالم طلمة وكاتب وكسبه وقال الاخفش هو جمع حائلة ابن الانباري التاء في الحيلة للبايعة
كقولهام ثبيرة أبو عبيد والحبل مختص بالآدميات ولا يقال في غيرهم من الحيوان الا الحل الا
ما في الحديث ورواه بعضهم يسكون الباقي الاول وهو غلط قاله عياض (وكان) ببيع الحيلة
(ينسأ بيايحه أهل الجاهلية كان الرجل) منهم (يتناع الجزور) بفتح الجيم وضم الزاي وهو البعير
ذكر كان أو أنثى (الى أن يتبيح) بضم الفوقية وسكون الدون وفتح الفوقية الثانية أي تلذوه
من الأفعال التي لم تنع الامنية للمفعول فحين وزهى علينا أي تكبر (الناقة) مرفوع
بأسناد يتبع اليها أي تضع ولدها فولداتها نتاج بكسر النون من تسمية المفعول بالمصدر (ثم يتبع الذي
في بطنها) أي ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلدو على النبي ما في الاجل من القرور وهذا التفسير
من قول ابن عمر كاجرم به ابن عبيد البر وغيره لما في مسلم من طريق عبيد الله بن نافع عن ابن عمر
قال كان أهل الجاهلية يتبايعون لطم الجزور الى حبل الحيلة وعجل الحيلة ان تقع الناقة ثم تحبل

عبد الله بن مقفع حدثني جابر قال
 كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إذ
 مرت بنا جنازة فقاموا فإذ ذهبنا
 لنصل أذا هي جنازة يهودي فقلنا
 يا رسول الله افأهي جنازة يهودي
 فقال إن الموت فزع فإذا رأيتم
 جنازة فقوموا * حدثنا القعني
 عن مالك عن يحيى بن سعيد عن
 واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ
 الأنصاري عن نافع بن جبير بن
 مطعم عن مسعود بن الحكم عن
 علي بن أبي طالب أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قام في الجنازة
 ثم فعد بعدة حدثنا هشام بن هرام
 المدائني أنا حاتم بن اسمعيل
 ثنا أبو الأسباط الطارقي عن
 عبد الله بن سليمان بن جناد بن
 أبي أمية عن أبيه عن جده عن
 عباد بن الصامت قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقوم في
 الجنازة حتى يوضع في اللحد فربه
 جبر من اليهود فقال هكذا فعل
 نوح النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال اجلسوا خلف قوم
 (باب الركب في الجنازة)
 * حدثنا يحيى بن موسى الجني
 أنا عبد الرزاق أنا معمر بن
 يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن
 عبد الرحمن عن ثوبان أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أتى بدابة
 وهو مع الجنازة فأبى أن يركبها
 فلما انصرف أتى بدابة فركب فقبل
 له فقال إن المسألة كانت غشيت
 فلم أكن لأركب وهم يشعشع
 فلما ذهبوا ركبنا * حدثنا عبيد
 الله بن معاذ ثنا أبي ثنا شعبة
 عن سالم مع جابر بن مرة قال صلى
 النبي صلى الله عليه وسلم على ابن
 الدخلاء وهو يهودي ثم أتى يهرس

التي تقبض فهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه فسر مالك والشافعي وغيرهما وقيل هو بيع
 ولد له الناقة الحامل في الحال بأن يقول إذا تقبضت هذه الناقة ثم تقبض التي في بطنها فقد بعثت ولها
 فهي عنه لأنه بيع ما ليس بمملوك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه فهو غرور به فسر أحد واصح
 وجاعة من القويين وهو أقرب إلى اللفظ لكن الأول أقوى لأنه تفسير ابن عمر وليس مخالفا
 للظاهر فإن ذلك هو الذي كان في الجاهلية والنهي وارد عليه ومذهب المحققين من أهل
 الأصول تقديم تفسير الراوي إذا لم يخالف الظاهر قال الطبري فإن قيل تفسيره مخالف للظاهر
 الحديث فكيف يقال إذا لم يخالف الظاهر وأجاب باحتمال أن المراد بإظهار الواقع فإن هذا
 البيع كان في الجاهلية بهذا الأصل فليس التفسير حلا للفظ بل بيان للواقع ومحصل هذا
 الخلاف كقول ابن السنين هل المراد بالبيع إلى أجل أو بيع الجنين وعلى الأول هل المراد بالأجل
 ولادة الأم أو ولادتها ولها وعلى الثاني هل المراد ببيع الجنين الأول أو بيع جنين الجنين
 فصارت أربعة أقوال اه وقال المبرد هو عند بيع جسد الكرمه والحيلة الكرمه لأنها
 تحبل بالغيب كما جاء في حديث آخر عن بيع الثور قبل أن يبدو صلاحه ويكون هذا أصلا في منع
 البيع فمن إلى أجل مجهول قال السهيلي وهو غير مسلم سبقه إليه أحدني تأويل الحديث وأخرجه
 البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك له وتابعه الليث عن نافع عن مسلم بن عبد الله بن
 عبيد الله عن نافع كاعلم (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال لا وافي الحيوان)
 المختلف جنسه كتمه وبيع يدايد فان بيع إلى أجل واختلف صفاته جازوا لا يمنع عند مالك وأجازوه
 الشافعي مطلقا وهو ظاهر قول ابن المسيب لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بعض أصحابه أن يعطى نعيرا
 في يعبرن إلى أجل فهو مخصص لعموم حرمة المبيع أو يجب بحمله على مختلف الصفات والمنافع جمعا
 بين الأدلة ومنعه أو خيفة أنفق الصفات أو اختلقت لقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا
 والربا هو الزيادة وهذه زيادة (وإنما هي من الحيوان عن ثلاثة المضامين) جمع مضمون يقال ضمن
 الشيء بمعنى تضمنه ومنه قولهم مضمون الكلب كذا وكذا (والملاقيع) جمع ملقوع (وجسد الحيلة)
 وهذا أخرجه البزار والطبراني في الكبير عن ابن عباس والبراء عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه
 وسلم نهى عن المضامين والملاقيع وجسد الحيلة وأسانده قولي وصححه بعضهم (والمضامين بيع مافي
 بطون أنات الأبل) لأن البطن قد ضمن مافيه (والملاقيع بيع مافي ظهور الجمل) جمع جل ذكر
 الأول لأنه الذي يلقي الناقة ولذا سميت الخلة التي يلقيها الثمار خلا ووافق الإمام على هذا التفسير
 جماعة من أصحابه وعكسه ابن حبيب فقال المضامين مافي الظهور والملاقيع مافي البطون وزعم أن
 تفسير مالك مقابو يعقب بأن مالك كاعلم منه باللقع (قال مالك لا ينبغي أن يشتري أحد شيئا من
 الحيوان بعينه) أي المعين يكمل وحصان معينين (إذا كان غائبا عنه وإن كان قد رآه ورؤيته
 على أن ينقدقه لا يقرى بالولاء بعدا) قيد في المنع وجوز في المسدونة النقد فمما يقرب لأن الغالب
 السلامة بخلاف البيع فمضى دخول بيع وسلف وهو غرور (وإنما كره ذلك لأن البائع يتنفع
 بالثمن ولا يدري هل توجد تلك السلعة على ما رآها المتابع أم لا فلا ذلك كره ذلك) لتردد الثمن بين
 السلف والثنية (ولا بأس به إذا كان مضمونا موصوفا) مفهوم قوله ولا بعينه على أن ينقدقه
 زوال علة التردد

(بيع الحيوان بالعلم)

(مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان
 بالعلم) نهى تحريمه للفاضل في الجنس الواحد فهو من المزاينة أذا لا يدري هل في الحيوان مثل
 العلم الذي أعطاه وأقل أو أكثر قال ابن عبد البر لا أعلمه يتصل من وجه ثابت وأحسن أسانيد

فجعل حتى ركبته فجعل يتوقص به

وهن نسى حوله

﴿باب المني أمام الجنابة﴾

• حدثنا القعني ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يمسون أمام الجنابة • حدثنا وهيب بن هبيرة عن خالد بن نونس عن زياد بن جبير عن أبيه عن المغيرة بن شعبة قال واحسب أن أهل زياد أخروني أنه رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال الرب يسر خلف الجنابة والمائمي عشي خلفها وامامها وعن يمينها وعن يسارها قريامها والقطر يصلي عليه ويدعي لوالديه بالمغفرة والرحمة

﴿باب الأسراع بالجنابة﴾

• حدثنا مسدد ثنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال سمعنا النبي صلى الله عليه وسلم قال أسرعوا بالجنابة فإن ذلك سالحة تغير قدر من ألبه وإن تأخرت ذلك فشر تضعونه عن رقابكم • حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا شعبه عن عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه أنه كان في جنازة عثمان ابن أبي العاص وكنا غشي مشيا خفيفا فلحقنا أبو بكر فرفع صوته قال لقد رأيتنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل زملا • حدثنا جاسد بن مسعدة ثنا خالد بن الحارث ح وثنا إبراهيم ابن موسى ثنا عيسى بن عبد الله بن نونس عن عيينة بهذا الحديث قال في جنازة عبد الرحمن بن مغيرة وقال فجعل عليهم بقلته وأهوى بالسوط • حدثنا مسدد ثنا أبو عوانة عن يحيى الجبير قال أبو داود

عن سبل سعيده هذا لا خلاف عن مالك في أن رساله ورواه يزيد بن مروان عن مالك عن ابن شهاب عن سهل بن سعد وهذا الاستناد موضوع لاصح عن مالك ولا أصل له في حديثه ورواه أبو داود في المراسيل عن القعني عن مالك به مرسل لا يوحىحه الحاكم وله شاهد أخرجه البزار من حديث ابن عمر (مالك عن داود بن الحصين) بمهملتين مصغر (أنه سمع سعيد بن المسيب يقول من ميسر أي قمار أهل الجاهلية يبيع الحيوان بالبحم بالمشاق والمثاقين) قال أبو عمر هذا من القمار والمزانية لقوله ميسر وهو القمار قال اسمعيل أنما دخل ذلك في المزانية لأنه لو ضمن له من جزوره وأشاته المعينة أو طألتها زادته وما نقص فعله كان هو المزانية فلما منع ذلك لم يجوز اشتراؤه الجزور ولا الشاة يعلم لأنه يصير إلى ذلك المعنى (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول نبي عن يبيع الحيوان بالبحم بالبناء للمفعول العلم بالنهي صلى الله عليه وسلم قال أبو الزناد قتلت لسعيد بن المسيب أبا يتر حرام) أي أخبرني الحكم عن رجل (اشترى شاة) بثمن مجعته وألف ورواه وفما المستمن من التوفو وجمع الشرف مثل يازل ويرل بعشر شياه فقال سعدان كان اشتراها ليغيرها فلا خير في ذلك) أي لا يجوز إذا كانه اشتراها يعلم فإن لم يدر غيرها جاز أن الظاهر أنه اشتري حيوانا بحيوان فويل إلى بنته وأمانته قاله اسمعيل القاضي (قال أبو الزناد عمل من أدركت من الناس يهنون عن بيع الحيوان بالبحم وكان ذلك يكتب في عهد العمال) جمع عامل (في زمان) أبان بن عثمان (بن عفان (وهشام بن اسمعيل) الخزومي (يهنون عن ذلك) فدل على شهرة ذلك بالمدينة

﴿بيع العلم بالبحم﴾

قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في علم الأبل والبقر والغنم وما أشبه ذلك من الوحوش كالظباء والمها (أنه لا يشتري بعضه بعضا الا مثلاً بثلث وزنا بوزن) جمع بينهما للأكيد (يدأيد) أي مناجزة (ولا بأس به وإن لم يوزن إذا تحرى أن يكون مثلاً بثلث يدأيد ولا بأس بهم الحيتان ببحم البقر والأبل والغنم وما أشبه ذلك من الوحوش كلها اثنين بواحد أو أكثر من ذلك يدأيد فإن دخل ذلك الأجل فلا خير فيه) (أرى بالنساء) (أرى لحوم الطير كلها مخالفة للصوص الاعام والحيتان فلا أرى بأساً بأن يشتري بعض ذلك بعض متفاضلاً) لا اختلاف في الصف (يدأيد ولا يبيع شيء من ذلك إلى أجل) (أرى بالنساء

﴿ما جاء في غن الكلب﴾

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن أبي بكر بن عبد الرحمن) ابن الحارث بن هشام بن المغيرة الخزومي القتيبي اسمه كنيته على الصحيح وقل اسمه المغيرة ولا يصح وكان يقال له راهب فربش لكثرة صلاته وعبادته كان يصوم الدهر ولا يقطر مدام فأة بالمدينة سنة أربع وتسعين (عن أبي مسعود) عقبه بالقاف ابن عمرو (الانصارى) يعرف بالبدوي لأنه كان يسكن بدرا واختلف في شهوده بدرا قال ابن عبد البر وقع في نصه يحيى وعن أبي مسعود بالواو وهو بهم بين وغلط واضح لا يعرج على مثله ولا يلتفت إليه لأنه من خطأ البدوي والنقل والحديث محفوظ في جميع الموطآت ورواه ابن شهاب كلهم لا يكره عن أبي مسعود اما ابن شهاب عن أبي مسعود فلا (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن غن الكلب) المنهي عن اتخاذها اتفاقا لورود النهي عنه وعن بيعه والأمر بقتله ومن لا غن له لا يفتقه له إذا قتل والمأذون في اتخاذها كتاب الصيد والحراسة على المشهور للحديث ولأن اباحة المنفعة لا تبطل البيع كام الولد يتقحم بالاتباع وعلة المنع عند من قال بخامته كالشافعي بخامته فلا يبيع مطلقا كالاتباع العذرة وروى عن مالك أيضا به قال قال معن بن زبابة وأبو حنيفة وصاحبا يجوز بيع الكلاب التي يتقحم بالاتباع لأنها حيوان منقطع به ماسة

وهو يحيى بن عبد الله التبي عن
 أبي ماجدة عن ابن مسعود قال
 سألت أبا نضلي الله عليه وسلم عن
 المشي مع الجنازة فقال مالدون
 الخلب ان يكن خيرا فجل البسه
 وان يكن غير ذلك فبعد الازل النار
 والجنازة متبوعة ولا تتبع ليس
 معها من يقدمها
 (باب الامام صلى على من قتل
 نفسه)

حدثنا ابن فضال ثنا زهير ثنا
 معاذ حدثني جابر بن سمرة قال
 مرض رجل فصيح عليه فاجاره
 الجرسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال انه قد مات قال وما يدريك
 قال انارأيت قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انه لم يمت قال فرجع
 فصيح عليه فقالت امرأته انطلق
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فأخبره فقال الرجل اللهم انفسه
 قال ثم انطلق الرجل فرأه قد فخر
 نفسه بمشقة فاطلق الى النبي
 صلى الله عليه وسلم فأخبره انه
 قد مات فقال ما يدريك قال رأيت
 يخبر نفسه بمشقة معه قال أنت
 وأنت قال نعم قال اذا أصلى عليه
 (باب الصلاة على من قتلته
 الحدود)

حدثنا أبو كامل ثنا أبو عوانة
 عن أبي بشر حدثني نعيم عن أهل
 البصرة عن أبي برزة الاسدي ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم
 يصل على ماعز بن مالك ولم يمه عن
 الصلاة عليه

(باب الصلاة على الطفل)

حدثنا محمد بن يحيى بن قارس ثنا
 يعقوب بن ابراهيم بن سعيد ثنا
 أبي عن ابن اسحق حدثني عبد الله
 ابن أبي بكر عن حمزة بن عبد

واصب ادا حتى قال مضمون أبيه وأمع نفسه وجلا هذا الحديث على غير المأثور في اتخاذ
 الحديث الساقى عن جابر بن سمرة صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب الكلب صيد لكنه حديث ضعيف
 باتفاق أئمة الحديث (ومهر البغي) بفتح الواو مدونة كسر الحجة وشدة الغنية فعيل بمعنى فاعل
 يستوى فيه الذكر والمؤن (وحلوان الكاهن) بضم الحاء المهملة وسكون اللام مصدر حلوانه
 اذا أعطيه الى هنا الحديث وفسره الامام بقوله (يعني بمهر البغي ما تطاها المرأة على الزنا) وهو
 حرام اجماعا وسعى مهر الشبهة بالمهر في الصورة (وحلوان الكاهن رشوة) بكسر الراء وقهها وضفها
 (و) هي ما يعطى على ان يتكهن قال أبو عبيد وأصله من الحلاوة شبه ما يعطى الكاهن بشئ
 حلوا لآخذها به سلا دون كلفة يقال حلوت الرجل اذا أطعمته الحلو وعسلته اذا أطعمته العسل
 والحلوان أيضا الرشوة والحلوان في غير هذا ما يأخذ الرجل لنفسه من مهر ابنته وهو عيب عند
 النساء قال امرأه قد حزوجها * لا يأخذ الحلوان من بناتنا وحكى ابن عبد البر والمزوري
 وغيرهما الاجماع على حرمة ما يأخذ الكاهن لانه باطل كذب كله قال تعالى تنزل على كل اقل انهم
 وهومن أكل أموال الناس بالباطل قال الخطابي الكاهن الذي يدعى مطالعة علم الغيب ويخبر
 الناس عن الكوائن وكان في الجاهلية كهنة يدعون معرفة كثير من الامور فتم من يزعم
 ان له تابعا من الجن يلقى اليه الاخبار ومنهم من يدعى انه يدرك الامور بفهمه ما يعطيه ومنهم من
 يدعى عرفا وهو من يزعم انه يعرف الامور بقلدهم يستدل به على مواضعها كاشئ يسرق فيعرف
 المظنون به السرقة والمرأة تتم فيعرف من صاحبها وتوذلك ومنهم من يدعى المجيم ككاهن
 والحديث شامل لهؤلاء كلها وأخرجه الضاري هنا عن عبد الله بن يوسف وفي الاجارة عن قتبية
 ابن سعيد ومسلم في البيع عن يحيى التلثة عن مالك بن نافع عن ابن عيينة في العيصين والبيت في مسلم
 كلاهما عن ابن شهاب وأخرجه أصحاب السنن (قال مالك) كرم عن الكلب الضاري) المهرئ
 المولى بالصيد (وغير الضاري لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب) وأطلق
 قتلها ما اختلف في ان الكراهة على باه او يؤيده رواية ابن نافع عنه لآس يبيع في الميراث
 والمغانم والدين أو على التبريم وهو المشهور عن مالك المعتمد في مذهبه خلافا لشبه بعضهم
 كافر طري في المفهم الكراهة ولا خلاف عن مالك ان من قتل كلب صيدا وماشاة أو زرع فعليه جعته
 ومن قتل ماله يؤذن فيه لاشئ عليه وأسقطها الشافعي وأجدهم ما أوجبها أبو حنيفة فيها
 (السلف وبيع العروض بعضها يبيع)

(مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وسلف) بمجمعين لثمة الا و قد صله
 أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح والنسائي من طريق أبي الربيع السخيتي عن حمزة بن شعيب
 عن أبيه عن جده به ورواه الطبراني في الكبير من حديث حكيم بن حزام زيادة وشراطين يبيع
 وبيع ما ليس عندك ويبيع ما لم يضمن (قال مالك وتفسير ذلك ان يقول الرجل للرجل آخذ سلعتك
 بكذا على ان تسلفني كذا وكذا فان عقد البيع ما على هذا وغيره جائز أى حرام لانهم ما على
 قصد السلف زيادة فاذا كان البائع هو دافع السلف فكانه آخذ الثمن في مقابلة السلعة والاتفاق
 بالسلف وان كان هو المشتري فكانه آخذ السلعة بمبادعة من الثمن بالاتفاق بالسلف (فان ترك
 الذي اشترط السلف) مع البيع (ما اشترط منه) أى السلف (كان ذلك البيع جائزا) لاتفاء
 التهمة (ولآس بان يشتري الثوب من الكنان والشلوى) بفتح الشين المججمة والطاء المهملة
 نسبة الى شطراية بأرض مصر (أو القصبى) بفتح القاف والصاد المهملة وموحدة قال المجد
 القصب ثياب ناعمة من كان الواحدة قصبى (بالاوقاب من الاربعين) بكسر الهمزة واسكان
 الفوقية ورواه قصبية فوحدة ثياب تعمل بالري بقرية من مصر (أو القصبى) بفتح القاف وكسر

الرجل عن عائشة قالت مات

ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن غائبته عشر شهرا فلم يصل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا هناد بن السمر ثنا محمد بن عبيد عن وائل بن داود قال سمعت النبي قال لما مات ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في المقاعد قال أبو داود وقرأت على سعيد بن يعقوب الطائفي حدثكم ابن الماورق عن يعقوب بن الققاع عن عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابنه ابراهيم وهو ابن سبعين ليلة

﴿باب الصلاة على الجنائز في المسجد﴾

* حدثنا سعيد بن منصور ثنا فليح بن سليمان عن صالح بن عجلان ومحمد بن عبد الله بن عباد عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت والله ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهل ابن البيضاء الا في المسجد * حدثنا هرون بن عبد الله ثنا ابن أبي ذئب عن الفضال يعني ابن عثمان عن أبي التضرع عن أبي سلمة عن عائشة قالت والله قد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابني يضياف في المسجد سهيل وأخيه * حدثنا مسدد ثنا يحيى عن ابن أبي ذئب حدثني صالح مولى التوامه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء عليه

﴿باب الدفن عند طلوع الشمس وعند غروبها﴾

* حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا وكيع ثنا موسى بن علي بن رباح

السنة المهمة الثقيلة وبالأدب من الثياب فيه خطوط من سحر منسوبة إلى قيس فربما يصغر على ساحل البحر (أو الزفة) بكسر الزاي وسكون القمية وقبح القاف وناء ثابث نسبة إلى زين بن محلة بنيب أو روقال البوني ثياب تعدل بالصبغة غلاظ رديته ونقه أو عمر عن ابن حبيب (أو الثوب الهروي) بفتحين نسبة إلى هرة مدنية بخراسان (والهروي) بفتح فسكون نسبة إلى مرو ببلدة بفس وبنسب اليه إلا أنه في زيادة زاي على خلاف القياس ولذا تطرق القائل ومروزي جافى الأناصير * والثوب مروى على القياس

(بالملاحف البانية) جمع ملحفة بكسر الميم الملاءة التي يلقف بها (والثقات) من الثياب وهي الأزاريق الرديته قاله البوني كابن عبد البر عن ابن حبيب (وما أشبه ذلك الواحد بالثنين أو الثلاثة يبدأ إلى أجلي وإن كان من صنف واحد فإن دخل ذلك نسيته فلا خير فيه) لا يجوز (ولا يصح حتى يختلف فيعين) بالنصب ظهر (اختلافه) ظهورا واضحا (فإذا أشبه بعض ذلك بعضا وإن اختلف أسماءه فلا يأخذ منه اثنين أو واحد إلى أجل وذلك أن يأخذ الثوبين من الهروي بالثوب من المرسوي أو القوهي) بضم القاف وسكون الواو فهما قال في القاموس ثياب بيض (إلى أجل أو بأخذ الثوبين من الفرق) بضم الفاء والقاف بينهما واسا كنه ثم موحدة وياه نسبة إلى قرب الجبل كقصد موضع ومنه الثياب الفرقيه أو هي ثياب بيض من كان (بالثوب من الشطوي) فإذا كانت هذه الأصناف على هذه الصفة فلا يشتري منها اثنين أو واحد إلى أجل) وجاز يابيد (ولا بأس أن يبيع ما اشتريته قبل أن تستوفيه من غير صاحبه) أي لغير الذي اشتريته منه إذا تهمتته منه

﴿السلف في العروض﴾

(مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أنه قال سمعت عبد الله بن عباس ورجل يسأله عن رجل سلف في سبائب) بسين مهمة أوله وموحدة آخره شق وقيمة جمع شبه بالكسر وسيدية وجميع أيضا على سبب كافي القاموس وقال أبو عمر السبائب معائم الكنان وغيره وقيل شق الكنان وغيره وقيل الملاحف (فأراد أن يبيعها قبل أن يقبضها فقال ابن عباس تلك الورق بالورق وكره ذلك قال مالك وذلك فيماترى) تظن (والله أعلم أنه إنما أراد أن يبيعها من صاحبها الذي اشتراها منه) أكثر من الثمن الذي ابتاعها به) فتمت - ما على السلف زيادة وجعل العقد على السبائب محلا بينهما (ولو أنه باعها من غير الذي اشتراها منه لم يكن بذلك بأس) أي يجوز لا تنفاه التهمة قال أبو عمر مذهبان بن عباس أن العرض كالطعام يمنع بيعه قبل قبضه لأنه عنده من ربح ما يربح من خلاف ما ظنه مالك وقد صرح ابن عباس قال وأحسب أن كل شيء بمنزلة الطعام لكن حجة مالك ومن واقفه كجدود داود أنه صلى الله عليه وسلم خص الطعام فأدخل غيره في معناه ليس بأصل ولا قياس لأنه زيادة على النص بغير نص والله أحل البيع مطلقا إلا ما خصه على لسان رسوله أو ذكره في كتابه وحديث حكمه رفضه إذا ابتعت شيئا فلا تبعه حتى يقبضه إنما أراد الطعام بدليل رواية الحفاظ حديث حكيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم قال له إذا ابتعت طعاما فلا تبعه حتى يقبضه اه (قالا من عندنا فحين سلف في رقيق أو ماشية أو عروض فإذا كان كل شيء من ذلك موصوفا فسلف فيه إلى أجل خل الأجل فإن المشتري لا يبيع شيئا من ذلك من الذي اشتراه منه بأكثر من الثمن الذي سلفه فيه قبل أن يقبضه ما سلفه فيه وذلك أنه إذا فعل ذلك فهو الراي) بعنه (صار المشتري أن أعطى الذي باعه ذاتا أو دواها فانتفع بها فلما حلت عليه السلعة التي باعها ولم يقبضها المشتري باعها من صاحبها بأكثر مما سلفه فيها فصار) الامر (أن رد إليه ما سلفه وذا ومنه هندية) وذلك الراي (ومن سلف ذهباً أو ورقاً في حيوان أو عروض) بالجمع وفي نسخة

قال ففعلت أي بحسب ذلك أنه سمع
عقبه بن عامر قال ثلاث ساعات
كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يهنا أن صلى فيه أن وقت
فيه من موانا حين تطلع الشمس
بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم
الظلمة حتى تغرب وحين تفسف
الشمس للغروب حتى تغرب أو كما

قال

(باب إذا حضر جنازة رجل ونساء
من يقدم)

حدثنا يزيد بن خالد بن موهب
الرملي ثنا ابن وهب عن ابن
جريح عن يحيى بن صبيح حدثني
عمار مولى الحارث بن نوفل أنه
شهد جنازة أم كلثوم وابنها فجعل
السلام مما يلي الإمام فأنكرت
ذلك وفي القوم ابن عباس وأبو
سعيد الخدري وأبو قتادة وأبو
هريرة فقالوا هذه السنة

(باب أين يقوم الإمام من الميت
إذا صلى عليه)

حدثنا داود بن معاذ ثنا عبد
الوارث عن نافع أبي غالب قال كنت
في سكة المر يدفون جنازة معها
ناس كثير قالوا جنازة عبد الله بن
حمير فقبعتها فإذا أنا برجل عليه
كساء رقيق على برذنية على رأسه

خرقة تقيه من الشمس فقلت من
هذا الدهقان قالوا هذا أنس بن
مالك فلما وضعت الجنازة قام أنس
فصلى عليها وأنا خلفه لا يحول
بي وبنيته شيء فقام عند رأسه
فكبر أربع تكبيرات لم يزل ولم
يسرع ثم ذهب يقعد فقالوا يا أبا
حمزة المنزلة الأنصار يقر بوجها
وعليها تعش أخضر فقام عند
مخبرتها فصلى عليها فوصلاته على
الرجل ثم جلس فقال السلامين

عرض (إذا كان موصوفاً إلى أجل مسمى ثم حل الأجل فانه لا بأس أن يبيع المشتري تلك السلعة
من البايع) أي له (قبل أن يحل الأجل أو بعدما يحل بعرض من العروض بجله ولا يؤخره) جمع
بينهما تأكيداً واتحاداً معناه ما بالغا ما بلغ ذلك العرض إلا الطعام فإنه لا يحل أن يبيعه حتى
يقبضه (التي عن ذلك والمشتري أن يبيع تلك السلعة من غير صاحبه) أي لغير (الذي ابتاعها
منه بذهب أو ورق أو عرض من العروض يقبض ذلك ولا يؤخره لانه إذا أخذ ذلك فبيع) سرق (وذلك
مأبكره) أي يحرم (من الكائي بالكائي) بالهمز أي التأخير ومنه بلغ بكذا كذا العمر أي أطوله
وأشده قال الشاعر

تعففت عنها في العصور التي خلت * فكيف التصابي بعدما كذا العمر

(والكائي بالكائي أن يبيع الرجل ديناله على رجل يدين على رجل آخر) وقيل مأخوذ من
الكلاء وهي الحفظ واطلاق هذا الاسم على الدين مجاز لانه مكتوبه كالتي فاعلم الكائي صاحبه
لان كلاً من المتبايعين بكلاً صاحبه أي بحرسة لأجل ماله قبله فعلقة الجواز الملازمة أي كون كل
منهما لازماً لا لا آخر إذ يلزم من الحفاظ بحفظ وعكسه وقدا فاعمل بمعنى مفعول كذا فاق أي
مدفوق أو هو مجاز في الاستناد إلى ملابس الفعل أي كائي صاحبه كعبته راضية أو مجاز بالحذف
أي من يبيع مال الكائي بالكائي وقد روي الدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث عبد العزيز
الدراوردي عن موسى بن عقبه عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع
الكائي بالكائي قال الحاكم صحيح على شرط مسلم قال الحافظ وهو وهم فان رايه موسى بن عبيدة
الربذي لا موسى بن عقبه وقال أحمد ليس في هذا حديث بصح لكن الإجماع على أنه لا يجوز بيع
الدين بالدين (ومن سلف في سلعة إلى أجل وتلك السلعة مما لا تؤكل ولا تشرب فان المشتري يبيعها
من شاء بنقد أو عرض قبل أن يستوفيها من غير صاحبها الذي اشتراها منه ولا ينبغي) لا يجوز
(له أن يبيعها من الذي ابتاعها منه إلا بعرض يقبضه ولا يؤخره) لما مر بيانه (وان كانت السلعة
لتمحل فلا بأس أن يبيعها من صاحبها بعرض يخالف لها بين) أي ظاهر (خلافة يقبضه ولا
يؤخره) لما مر (قال مالك فمن سلف ديناراً أو دراهم في أر بعه أو تأرب موصوفة إلى أجل فلما حل
الأجل تقاضى صاحبها) طلبها منه (فلم يجدها عنده ووجد عنده ثياباً دونها من صفها فقال له
الذي عليه الأتواب أعطينيها غداً ثياباً من ثيابي هذه لا بأس بذلك إذا أخذت تلك الأتواب
التي يعطيه قبل أن يقترباً فان دخل ذلك الأجل فان ذلك لا يصح) لا يجوز (وان كان ذلك قبل
الحل) أي حاول (الأجل فانه لا يصح أيضاً الآن يبيعه ثياباً ليست من صف الثياب التي سلفه
فيها) فيجوز

(بيع التماس والحديد وما اشبههما مما يجوزون)

قال مالك الأمر عندنا فيما كان مما يجوز من غير الذهب والفضة من التماس والشبهه) بفتح
المجعة والموحدة أعلى التماس يشبهه الذهب (والرصاص) بفتح الراء والقطعة منه وصاحبه
(والآن) بجمزة وفوق وكاف وزان أقلس الرصاص الخالص وقال الأسود قبل وزن فاعل
أذليس في العري فاعل يضم العين والما لا والآن بفتح النون خفف وآمل وكال بفتح كسب
(والحديد) المعدن المعروف (والقضب) باسكان الضاد المجع (والتين) المأ كول (والكرسف)
القطن (وما أشبه ذلك مما يجوز فلا بأس أن يؤخذ من صف واحد أو اثنين أو أحدياً بيد أو لا بأس
أن يؤخذ رطل حديد رطل حديد ورطل صقر رطل صقر) يضم الصاد وتكسر التماس الجيد
(ولا يخير فيه اثنين أو أحداً من صف واحد إلى أجل فإذا اختلف الصنفان من ذلك فبان
اختلافهما فلا بأس أن يؤخذ منه اثنين أو أحداً إلى أجل فان كان الصنف منه يشبه الصنف

زباديا بأجرة هكذا كان رسول

الله صلى الله عليه وسلم يصلي على
الحنافة كصلاتك بكرة عليها
أربعاً ويقوم عند رأس الرجل
وبعيرة المرأة قال نعم قال يا بأجرة
غزوت مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال نعم غزوت معه
حينئذ فخرج المشركون فحسبوا
علينا حتى رأوا بناخلنا ورأوا ظهورنا
وفي القوم وجعل يحمل علينا
فيستدقوا ويحطمنوا فيزعمهم الله
وجعل يحاربهم فيباهونهم على
الاسلام فقال رجل من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم ان علي
نذرا ان جاء الله بالرجل الذي كان
منذ اليوم يحطمننا لاضر من عنقه
فسكت رسول الله صلى الله عليه
وسلم وحي بالرجل فلما رأى رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول
الله ثبت الى الله فأمسك رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا يبايعه
ليني الآخر بنذره قال فجعل الرجل
يتصدى لرسول الله صلى الله عليه
وسلم لأمه بقتله وجعل يهاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
يقتله فلما رأى رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه لا يصنع شأ بابه
فقال الرجل يا رسول الله نذرى
فقال ان لم أمسك عنه منذ اليوم
الا لتوفى بنذرك فقال يا رسول الله
ألا أمضيت الى فقال النبي صلى
الله عليه وسلم انه ليس لني ان
يؤوض قال أو غلبت أنت عن
صنيع أنس في قيامه على المرأة
عند عيرتهم فحدثني في انما كان
لانه لم تكن التعشوش فكان يقوم
الامام جبال بعيرتهما يسترها من
القوم فحدثنا مسدد ثنا يزيد بن
زريع ثنا حسين المعلم ثنا هيد

الاخرون اخلفوا في الاسم مثل الرصاص والانتن) بفتح الهمزة الاولى واسكان الثانية وضع
التون (والشبه والصغر) فانها مشاييد الشبه (فان كره ان يؤخذ منه اثنان بواحد الى اجل)
لاتحاد الصف ببقية (وما اشترت من هذه الاصناف كلها فلا بأس ان يبعه قبل ان يقضه
من غير صاحبه الذي اشترته منه اذا قبضت عنه اذا كنت اشترته كبراً ووزناً فان اشترته
جزاً فافعه من غير الذي اشترته منه بقدر اولى اجل وذلك ان ضمانه منك اذا اشترته جزاً فان
لبيخوله في ملكك بال عقد (ولا يكون ضمانه منك اذا اشترته وزناً حتى ترته وتسوفيه) تقضه
(وهذا أحب ما جمعت الى في هذه الاشياء كلها وهو الذي لم يزل عليه أمر الناس عندنا) بالمدينة
(والامر عندنا فيما يكال أو يوزن مما لا يؤكل ولا يشرب مثل العصفور والنوى) للقر (والخط)
بفتحين ما يخط بالعصا من ورق الشجر ليعلف للدواب (والكتم) بفتحين ثبت فيه حجرة يخط
بالوصة ويختص به للسواد في كتب الطب الكتم من نبات الجبال ورقه كورق الأس يخصب
به مدفوقاً وله قمر كهدر الفلفل وسود اذا فضع وقديعصر منه دهن يستعمل في البوادي (وما
أشبه ذلك انه لا بأس بان يؤخذ من كل صنف منه اثنان بواحد يبدل ولا يؤخذ من صنف منه
واحد) بالرجل صنف (اثنان بواحد الى اجل فان اختلف الصنفان فبان اختلافهما فلا بأس
بان يؤخذ منهما اثنان بواحد الى اجل وما اشترى من هذه الاصناف كلها فلا بأس ان يباع قبل
ان يستوفي اذ قبضت عنه من غير صاحبه) أي الغير (الذي اشتراه منه) لانه فيقع لخاص (وكل شيء
يتقبح الناس من الاصناف كلها وان كانت الحصباء) بالمصغرات الحصى يتقبح بها في فرش
كمسجد (والقصه) بفتح القاف والمهمة الجص بلفه الجاز (وكل واحد منهما بمثليه) مثنى (الى
أجل فهو رابو واحد منهما بمثله) بالافراد (وزيادة مثنى من الاشياء الى اجل فهو ربا) فان كان هذا
جاز (التي عن بيعتين في بيعه)

(ماله ان بلغه) وصله الترمذي وقال حسن صحيح والنسائي عن أبي هريرة (ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم نهى عن بيعتين) بفتح الموحدة كضبطه غير واحد وظاهره انه الرواية ويجوز
كسر هاء الى ارادة الهبة وقيل انه الاحسن (في بيعه) قال الباجي معناه انه يتناول عقد البيع
يعتني على ان لا يتم منهما الا واحدة مع لزوم العقد كسب بدينار أو خرب دينارين يختار أحدهما شاء
وقد لزومها ذلك أولزم أحدهما فهذا لا يجوز كان أحدهما بنقد واحد أو بتقدين مختلفين قال
مالك ومعنى الفساد فيه ان يهدر انه أخذ أحدهما بدينار ثم تركه وأخذ الثاني بدينارين فصار الى
ان يباع أو يود دينارين أو دينارين واما ان كان بشئ واحد مثل ان يبيع أحدهما من التوعين
يختار أحدهما شاء وقد لزومها ذلك أولزم أحدهما فيجوز (مالك انه بلغه ان رجلاً قال لرجل ابتع
هذا البعير بنقدتي أو ابتاعه منك الى اجل فسل عن ذلك عبد الله بن عمر فكرهه ونهى عنه)
أدخل هذا تحت الترجمة لان مباحه بالنقد انما ابتاعه الى اجل فدلزم مباحه لاجل بأكثر من
ذلك التي قضى بيعتين ببيعة النقود ببيعة الاجل وفيه امع ذلك ببيع ما ليس عندك لانه باع منه
البعير قبل ان يملكه وسلف ببيعة كانه أسلفه ما يقدره بالقر المؤجل وهذا كله منع الجواز والعينة
فيها أظهر فانه الباجي (مالك انه بلغه ان القاسم بن محمد سئل عن رجل اشترى سلعة بعشرة دنانير
نقداً أو بخمسة عشر ديناراً الى اجل فكرهه ذلك ونهى عنه) من باب سد الذريعة كما أوضحه حيث
(قال مالك في رجل ابتاع سلعة من رجل بعشرة دنانير نقداً أو بخمسة عشر ديناراً الى اجل) حال
كونها (قد وجبت للمشتري بأخذ الثمنين انه لا ينبغي ذلك لانه ان أخر العشرة كانت خمسة عشر الى
اجل وان نقد العشرة كان انما اشترى بها الخمسة عشر التي الى اجل) لجواز ان من له الخيار اختار
أولاً انقاذ البيع بأحد الثمنين ثم بدله ثم ظهر وعُد الى الآخر وهذا لا يكاد يسلم منه الى الترجيع

الله بن بريدة عن معزة بن جندب قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم على امرأة ماتت في نفاسها فقام عليها الصلاة ووسطها (باب التكبير على الجنائز)

حدثنا محمد بن العلاء قال أنا ابن ادريس قال سمعت أبا يعقوب عن الشعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبر وطب فصفوا عليه وكبر عليه أربعاً فقلت الشعبي من حدثك قال الثقة من شاهده بعبد الله بن عباس حدثنا أبو الوليد الطيالسي ثنا شعبه ح وثنا محمد بن المثني ثنا محمد بن جعفر عن شعبه عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى قال كان زيد بن عتيق ابن أرقم يكبر على جنازة أرباعاً وأنه كبر على جنازة خمساً فسأله فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبرها قال أبو داود وأنا أحدث ابن المثني أنهن (باب ما يقرأ على الجنائز)

حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن طه بن عبد الله بن عوف قال صليت مع ابن عباس على جنازة فقرأ فاتحة الكتاب فقال إنها من السنة

(باب الدعاء للميت)

حدثنا عبد العزيز بن يحيى الطرازي حدثني محمد بن أبي سلمة عن محمد بن أبي يعقوب عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء حدثنا أبو عمر عبد الله بن عمرو ثنا عبد الوارث ثنا أبو الجلاس هبة بن سيار حدثني علي بن شعيب قال شهدت من رأت

في أفضل الأمرين فقع الذريعة وهذا إذا كان على الإلزام لهما وألا حدهما فإن كان كل واحد منهما لا ينفع بينهما بيع (قال مالك في رجل اشترى من رجل سلعة فبأنار فداها أو شاة موصوفة إلى رجل حال كونه (قد وجب عليه) أي لزمه (بأحد الثمنين أن ذلك مكروه لا ينبغي لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهى عن بيعتين في بيعه) فينفع ذلك (قال مالك في رجل قال لرجل اشترى منك هذه الجوزة خمسة عشر صاعاً أو الصبيان عشرة أصوع) على لزوم البيع بأحدهما (أو الخطئة المحجولة خمسة عشر صاعاً أو الشاة عشرة أصوع بدنيار) حال كونه (قد وجبت لأحدهما) أي لزمتم (أن ذلك مكروه لا يحل وذلك أنه قد أوجب له عشرة أصوع صبياناً فهو يدفعها وأخذ خمسة عشر صاعاً من الهوة) ومن غير ابن عمر بن عبد منقلا (أو يجب عليه) وفي نسخة له (خمس عشرة صاعاً من الخطئة المحجولة في دفعها) وأخذ عشرة أصوع من الشاة فهذا أيضاً مكروه لا يحل) لجواز أنه رضى بأحدهما ثم انتقل إلى الآخر فباع الأول قبل استيفائه (وهو أيضاً يشبه ما نهى عنه من بيعتين في بيعه) واشبه ظاهر (وهو أيضاً ما نهى عنه أن يباع من صنف واحد من الطعام اثنتان بواحد) للمعلم أن الخيار يعد منقلاً (بيع الغرر)

الغرر ما جامع لبياعات كثيرة كجمل غن ومنه من يملك في ما يوطئ في الهوام وعرفه المازري بأنه ما ترد بين السلامة والعطب وتعقبه ابن عرفة بأنه غير جامع لطروج الغرر الذي في فاسد بيع الجوزة وبيع عتيق في بيعه وعرفه بأنه ما شئت في حصول أحد عوصيه والمقصود منه غالباً (مالك عن أبي حازم) سلمة (بن دينار) الذي أحد الأعلام (عن سعد بن المسيب) مرسلان اتفاقاً رواية مالك فيها علمت رواه أبو حنيفة عن مالك عن نافع عن ابن عمر وهذا مكروه والصحيح ما في الموطأ ورواه ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد وهو خطأ وليس ابن أبي حازم بحجة إذا خالفه غيره وهو ابن الحديث ليس بمحافظ وهذا الحديث محفوظ عن أبي هريرة ومعلوم أن ابن المسيب من كبار رواة قاله ابن عبد البر وقد رواه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر) لأنه من كل أموال الناس بالباطل على تقدير أن لا يحصل المبيع وقد نهى صلى الله عليه وسلم على هذه العلة في بيع الثمار قبل بدو الإصلاح بقوله أو أبت أن منع الله الثمر فبما كل أحدكم مال أخيه قاله المازري وقبل علته ما يؤدي إليه من التنافع بين المتبايعين ورد بان كثيراً من صور بيع الغرر عرى من التنافع كبيع الآبق والثمر قبل بدو الإصلاح وقيل العلة الغرر لا تشمله على حكمته هي عجز البائع عن التسليم وهو ما أشار إليه المازري من ذهب المال بالباطل على تقدير عدم الحصول وهذا كتعليل القصر بوصف السفر لا تشمله على حكمته درء المشقة وكان بعضهم ينكر على فقهاء وقته يقول تعالى وه بالغرر ولا تعرفون وجه العلة فيه قال المازري أجوعا على فساد بيع الغرر كجنيب والطير في الهواء والمسلم في الماء على صحة بعضها كبيع الحبة المشوة وإن كان حشوها لا يرى وكراء الدواب شهرًا مع احتمال نقصانها وغنماها ودخول الجنام مع اختلاف لبسهم فيه والشرب من فم السقا مع اختلاف الشرب واختلافوا في بعضها فوجب أن يفهم أنهم إنما منعوا ما أجوعا على منعه لقوة الغرر وكونه مقصوداً وإنما أجازوا ما أجوعا على جواز ليساره مع أنه لم يقصد وقد عذر الضرورة إلى العفو عنه وإذا ثبت ما استنبطناه من هذين الأصلين وجب رد المسائل المختلف فيها بين فقهاء الأمصار إليها فالخيز أي الغرر قليل لا يقصد والمنازع أي أكثر مقصوداً اه وسبعة لقوة الباجي فإن شئت في سواة الغرر فالمنع أقرب لإظهار الحديث ولا ندر شرط البيع مع سفة المبيع والغرر يمنع ذلك فالشك في يساره شئت في الشرط قاذع نعم يحتمل أن يقال إنه مانع والشك في المانع لا يقدح ويرد

سأل أبا هريرة كيف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على الجنائز قال أسمع الذي قلت قال نعم قال كلام كان بينهم ما قبل ذلك قال أبو هريرة اللهم أنت ربها وأنت فقها وأنت هدتها للإسلام وأنت قبضت روحها وأنت أعلم بسرها وعلايتها جنة الشفاء فأغفر له حدثنا موسى بن مروان الرقي ثنا شبيب يعني ابن الصبح عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فقال اللهم اغفر لحينا وميتنا وصغيرنا وكبيرنا وزكريانا وتانا وأشدنا وتانا اللهم من أحبته منا فأحببه على الأيمان ومن توفقه منا توفقه على الإسلام اللهم لا تحرمنا أجره ولا تضلنا بعده حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي ثنا الوليد بن عثمان بن موسى الرازي أنا الوليد بن عثمان بن موسى حدثنا عن ابن جراح عن ابن جراح عن ميسرة بن حليس عن عائشة بن الأسقع قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل من المسلمين فسمعت يقول اللهم ان فلان بن فلان في ذمتك فقه فقه القبر قال عبد الرحمن بن في ذمتك فقه فقه القبر وحبل جوارك فقه من فقه القبر وعذاب النار وأنت أهل الوفاء والحمد اللهم فأغفر له وأرجه إن أنت الغفور الرحيم قال عبد الرحمن عن مروان بن جراح ((باب الصلاة على القبر)) حدثنا سليمان بن حرب ومسلمه قال ثنا جراح عن ثابت بن أبي رافع عن أبي هريرة أن امرأة

الجواز أن أكثر الباعات لا تخلو عن قليل غرروا وقاعدة أنه إذا شئت أن تلقى أكثر فوعها وأكثر فوعها السيرة المتعقبة يعارضه أن أكثر مصرو والفساد لا يخلو عن غرر كثير فليس الحاقه بصورة الجواز أولى من الحاقه بصورة المنع قاله أبو عبد الله التونسي واعترض على المازري في قيد البسار بقا الضرورة وأجاب عنه غيره بما في إيراد طول (قال مالك ومن الغرور والمخاطرة أن بعد) بكسر الميم يقصد (الرجل) حال كونه قد ضل دابته أو أبى غلامه وعن الشيء من ذلك المذكور من دابته وغلام (خسوف دينار وقبول رجل أنا أخذته منك بعشرين دينارا فان وحده المتباع ذهب من البائع ثلاثون دينارا وان لم يجد ذهب المتباع من المتباع بعشرين دينارا) وذلك من كل المال بالباطل (وفي ذلك أيضا عيب آخر أن تلك الضالة ان وجدت) بالبناء للمفعول وكذا (لم يدرك) أزدت أم قصت أم محدث بها من العيوب فهذا أعظم المخاطرة) فلذلك قدس البيع وضمانه من باعهه ويضخ وان قبض (قال مالك والامر عندنا ان من المخاطرة والغرر انما في بطون الاناث من النساء والرجال لانه لا يدري أي يخرج أم لا يخرج فان خرج لم يدرك أي يكون حسنا أم قبيحا أم تاما أم ناقصا أم كرام أم أبي وذلك كله يتفاضل لانه ان كان على كذا أقيمته كذا وان كان على كذا أقيمته كذا) وهذا الاختلاف فيه لا غرر مجهول وقد نهي صلى الله عليه وسلم عن الغرور وعن بيع الملامسة والمصاهرة وحبل الجيلة وفي حديث عن يسع ماني بطون الاناث قاله أبو عمر (قال مالك ولا ينبغي بيع الاناث واستثناء ماني بطونها وذلك) أي وجه المنع (أن يقول الرجل للرجل غن شاتي الغزيرة) كثيرة اللبن (ثلاثة دنائير في الكبد يشارين ولي ماني بطنها فهذا مكروه) أي حرام (لانه غرور ومخاطرة) اما على ان المستثنى مبيع فين واماعلى انه مبيى فلان الجيلة المرثية اذا استثنى منها مجهول متناهى الجيلة لانه في باقي الجيلة جهة المتعقبة صحة عقد البيع عليها قاله الباجي (ولا يحل يسع الزيتون بالزيت والجلجلان) يضم الجليلين بينهما الامساكته ثم لا يفتقن المسمم في قشره قبل أن يحمص (بدهن الجلجلان ولا الزبد بالسن لان المزابنة تدخله) اذا يدري هل يخرج مثل ما أعطى أم لا (ولان الذي يشتري الحب وما شبهه شيء مسمى مما يخرج منه لا يدري أي يخرج منه أقل من ذلك أو أكثر) فهذا غرور ومخاطرة وبهذا قال أكثر العلماء والشافعي وأحمد (ومن ذلك أيضا اشتراكم البان بالسليخة) يفتح السين المهملة والحاء المعجمة قال المحدث عن ثمر البان قبل أن يزين (فذلك غرور لان الذي يخرج من حب البان هو السليخة) وذلك مجهول (ولا بأس بحب البان بالبان المطيب لان البان المطيب قد طيب ونش) يضم النون والشين المعجمة أي خلط هال دهن منشوش أي مخلوط (وتحول عن حال السليخة) أي صفتها فيجوز كلهم طبخ بنابل فيجوز يد يد متفاضلا ومساويا (قال مالك في رجل باع سلعة من رجل على انه لا نقصان على المتباع ان ذلك يسع غير جائز هو من المخاطرة) أي الغرور (وتفسير ذلك انه كانه استأجره بربح ان كان) أي وجد (في تلك السلعة وان باع برأس المال أو نقصان فلا شيء له وذهب عنائه) بالمذنبه (باطلا وللمتباع في ذلك أجره عقدا) وفي نسخة بقدر (ما باع من ذلك) أي أجره مثله (وما كان في تلك السلعة من نقصان أو ربح فهو للبائع وعليه) لبقاء السلعة على ملكه لفساد البيع (وإنما يكون ذلك اذا فات السلعة وبيعت فان لم تقم فسخ البيع بينهما) لفساده بمجهول الثمن (وأما ان يسع رجل من رجل سلعة ينت بيعهما) أي عقدا على الزور والقطع (ثم يندم المشتري فيقول البائع ضع) اسقط (عني قبائي) يمنع (البائع ويقول بيع فلا نقصان عليك فهذا لا بأس به لانه ليس من المخاطرة) لو قوع بعد تبات البيع (وإنما هو من وصفه له) أي لاجله (وليس على ذلك عقدا بيعهما وذلك الذي عليه الامر عندنا) وهو عدة اختلاف قول مالك في القضاء فقال مالك في كتاب ابن مزي عن رجل له لازم ووجه انه حله غبا وعده على يسع سلعة فزله ذلك وقال ابن وهب ينقصه بحسب ما يشبه

سوداء أو رجلاً كان يسم المصحف
فقده النبي صلى الله عليه وسلم
فسال عنه فقيل مات فقال ألا
أذكرني قال قال دلوني على قبره
فدلوه فبلى عليه

(باب في الصلاة على المسلم يموت
في بلاد الشرك)

محمد بن القعنبى قال قرأت على
مالك بن أنس عن ابن شهاب عن
سعيد بن المسيب عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
نعى للناس التجاشى في اليوم الذى
مات فيه وخرج بهم إلى المصلى
فصحبهم وكبر أربع تكبيرات
حمدت أعياد بن موسى ثنا

أحمد بن يحيى ابن جعفر عن إسرائيل
عن أبي إسحق عن أبي بردة عن
أبيه قال أمر ناسروا رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن تطلق إلى أرض
الجماشى فذكر حديثه قال التجاشى
أشهد أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأنه الذى شر به عيسى بن
مريم ولا مؤانافيه من الملائكة لا تبته
حتى أجل نعليه

(باب في جمع الموتى في قبره والقبر
يعل)

حدثنا عبد الوهاب بن نجيعة ثنا
سعيد بن سالم ح وثنا يحيى بن
الفصل الجبستانى ثنا حاتم
يعنى ابن أحمد بن عبيد عن كثير
زيد بن عدى عن المطبق قال لما مات
عشمان بن ظفرون أخرجهما من
ثدفن أمر النبي صلى الله عليه وسلم
رجلان أن يأتياه بمجرم لم يستطع حله
فقام إليهما رسول الله صلى الله عليه
وسلم وحسنه ذراعية قال كثير
قال المطبق قال الذى يخفى عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
كأنى أنظر إلى يافى ذراعى رسول

من غن السلعة أن نقص من ثمنها وقال أشهب برضيه بحسب ما قوى وقال ابن حبيب جعله مالك حرة
أجارة فاسدة أى كأنها حرة بعافا فاسدا وبه قال ابن الماجشون وابن القاسم وأصعب وبه أقول
وهو القياس أنزلو وطنهم يحد ولو كان أجارة ملوكة فى ضمانته من يوم القبض وأجاب ابن زرقون
بأنه إنما يحد على أنه أجارة فاسدة من أجرة القلول لا يبيع فاسدا ولا يبيع البيع الذى قصداه
(الملاسة والمناذبة)

(مالك عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح المهملة والموحدة الثقيلة (وعن أبي الزناد) عبد الله بن
ذكوان كلاهما (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة) أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن بيع (الملاسة) مفاعلة من الملس (و) عن (المناذبة) بضم الميم وذل
مجمعة (قال مالك والملاسة أن يلس) بضم الميم وكسر هاء من بابى نصر وضرب أى عيس (الرجل
الثوب) بيده (ولا يشره) يفرد (ولا يبين) يظهر له (مافيه) أو يتاعه ليلاول يعلم مافيه (والمناذبة
أن يندب) بكسر الباء يطرح (الرجل إلى الرجل) ثوبه ويندب إليه الآخر (و) به على غير ما تل منها
بنظروا لقلب (ويقول كل واحد منهما هذا لهذا) على الإلزام من غير نظر ولا تراض بل عافاه
من مناذبة أو ملاسة (فهذا الذى نهى عنه من الملاسة والمناذبة) فلو جعله على أنه بائع
إذا زال القلام ونشر الثوب فإن رضيه أمسكه جازى كقال عياض وغيره وهو المسمى بالبيع على
خيار الرؤية وقص على جوازه الامام فى السدنة وفى الباجى فإن لم ينعشه البائع من قلبه وقع
المشترى بلسه فليس يبيع ملاسة ولا يبيع محبته اه وتفسير مالك فى الخصيين عن أبي سعيد قال
نهى صلى الله عليه وسلم عن الملاسة والمناذبة فى البيع والملاسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده
للال أو بائعها ولا يقبله إلا بذلك (والمناذبة أن يندب الرجل إلى الرجل ثوبه ويندب الآخر إليه
ويكون ذلك بيعهما عن غير نظر ولا تراض وسلم عن عطاء بن مينا عن أبي هريرة نهى عن الملاسة
والمناذبة أما الملاسة فإن يلس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمناذبة أن يندب كل واحد
منهما ثوبه إلى الآخر ولم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه وهذا التفسير أقعد بلفظ الملاسة
والمناذبة لأنها مفاعلة فتستدعى وجود الفعل من الجانبين وظاهره أنه مرفوع لكن للنسائي
ما يشعر بأنه كلام من دونته صلى الله عليه وسلم ونظفه وزعم أن الملاسة أن يقول الرجل للرجل
أبيع ثوبى فى ثوبك ولا ينظر واحد منهما إلى ثوب الآخر ولكن يلسه لسا والمناذبة أن يقول أن يندب
ماعمى وتبذل ما معك لبشرى كل واحد منهما من الآخر ولا يدري كل واحد منهما كم عا الآخر
وتحذر ذلك فالأقرب أنه من الصحابي لأنه يبعد أن يبر عنه صلى الله عليه وسلم بلفظ عزم وقيل المناذبة
بند الحصة والصحيح أنها غيره قال ابن عبد البر تفسير مالك وتفسير غيره قريب من السواو كان يبيع
الملاسة والمناذبة ببيع الحصة يوعا فى الجاهلية فنهى صلى الله عليه وسلم عنها قال والحصة أن
تكون ثوب ميسولة فيقول المتاع للبائع أى ثوب من هذه وقعت عليه الحصة التى أرمى بها
فوقى بكذا فيقول البائع نعم فهذا وما كان مثله غرو وثار وهذا الحديث رواه البخارى عن أحمد بن
مسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به بدون تفسيره (قال مالك فى الساج) جملة ترجيم الطيلسان
الاحضر أو الاسود (المدرج فى جرابه) بكسر الجيم ولا تفتح أو فقه الغيبة فجا حكا عياض وغيره
المزود أو الوعاء (أو الثوب القطي) بضم القاف ثياب تنسب إلى القطب بالكسر نصارى مصر على
غير قياس وقد تكسر القاف فى النسبة على القياس (المدرج فى طيه) أنه لا يجوز بيعهما حتى ينشرا
وينظروا إلى ما فى أحواضهما (أى ما ظهر منهما حالة الطي تشبهما بحقوق الحيوان) وذلك أن بيعهما
من بيع الغرور وهمن الملاسة (المنى عنها فبيع اتفاقا فان عرف طولوه وهرسه ونظر إلى شئ منه
واشترى على ذلك جازى فإن خالف كان له القيام كالعيب (ويبيع الأعدال على البرناج) بفتح الباء

الله صلى الله عليه وسلم حين خسر
عنه ما جملة ما فوضها عند رأسه
وقال أنعم بما قرأني وأدفن اليه
من مات من أهلي

«باب في الحفار يحصد العظم هل
يتكبد ذلك المكان»

* حدثنا القعنبي ثنا عبد
العزيز بن محمد عن سعد بن أبي
سعد عن عمه بنت عبد الرحمن
عن عائشة أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال كسر عظم الميت
ككسره حيا

«باب في البعد»

* حدثنا أحمد بن محمد بن اسمعيل ثنا
حكيم بن مسلم عن علي بن عبد
الاعلى عن أبيه عن سعيد بن
جبير عن ابن عباس قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم للعدونا
والشقي لغيرنا

«باب كمدخل القبر»

* حدثنا أحمد بن يوسف ثنا زهير
ثنا اسمعيل بن أبي خالد عن عامر
قال غسل رسول الله صلى الله عليه
وسلم على والفضل واسامة بن زيد
وهم أصدقاءه قبره قال وحدتي
مرحب أو ابن أبي مرحب انهم
أدخلوا معهم عبد الرحمن بن
عوف فلما فرغ علي قال اغتأبني
الرجل أهله * حدثنا محمد بن
السباع أنا سفيان عن ابن
أبي خالد عن الشعبي عن أبي
مرحب أن عبد الرحمن بن عوف
نزل في قبر النبي صلى الله عليه وسلم
قال كفى أنظر إليهم أربعة

«باب في الميت يدخل من قبل
رجليه»

* حدثنا عبد الله بن معاذ ثنا
أبي ثناء شعبة عن أبي اسحق قال
أوصي الحارث أن يصلي عليه

وكسر الميم وكسرهما وقال الفاكهاني رويناه بفتح الميم ولم يذكر عياض غير الكسر معرب
برنامجا بالفارسية معناه الورقة المكتوبة فيها ما في العدل (مخالف لبيع الساج في حراجه والتوب في
طيه وما أشبه ذلك فرق بين ذلك في الحكم) الأمر (المعمول به ومعرفة ذلك في صدور الناس) أي
متقدمهم (ومعاشي من عمل الماضين فيه وأنه لم يزل) أي استقر (من يدور الناس الجائرة
والعارة بينهم التي لا يرون بها بأسا) شدة لانها جائزة (لان بيع الاعمال على البرنامج على غير نشر
لا يراد به القبول وليس يشبه الملاسة) لكثرة ثياب الاعمال وعظم المؤنة في فقها ونشرها
والفرق ان بيع البرنامج بيع على صفة والساج في الجراب والقبطى المطوى يبيع على غير صفة
ولا روي عنه ابن حبيب

«بيع المراجعة»

قال مالك الأمر المجمع عليه عند نافي البز (بمودة مفتوحة وزاى الثياب أو متاع البيت من
الثياب ونحوها وباعه البزاز) يشتريه الرجل يلد ثم يقدم به بلدا آخر فيبيعه مرابحة لأنه لا يحسب
فيه أمر السعامة) جمع سمار المتوسط بين البائع والمشتري (ولا أجرة الطي ولا الشد ولا التفقة
ولا كراء البيت) لأنه لا عين له فاقفه ولا يختص بالمبيع غالبا (فأما كراء البز في حملته) يضم الحاء
أي حله (فانه يحسب في أصل الثمن ولا يحسب فيه ربح) لأنه لا عين له فاقفه (الا أن يعلم) يضم أوله
أي يجبر (البائع من يساومه بذلك كله فأن رجوه) بالتقبل والجمع على معنى (بعد العلم به فلا
بأس به) أي يجوز (واما القصارة والخياطة والصباغ وما أشبه ذلك) كطرز وقل وكدو ونطرية
من كل ما له عين فاقفه في المبيع ويختص به غالبا (فهو بمنزلة البز يحسب فيه الربح كما يحسب في البز)
زيادته بذلك (فان باع البز لربيعين شيئا مما سميت) يضم تاء المتكلم (انه لا يحسب له فيه ربح فان
فان البز فان الكراء يحسب ولا يحسب عليه ربح فان لم يفت الزلفا لبيع مفقود بينهما الا أن
يتراضا على شيء مما يجوز بينهما) فلا يفسخ (قال مالك في الرجل يشتري المتاع بالذهب أو بالورق)
القضة (والصرف يوم اشتراه عشرة دراهم بدنانير فيقدم به بلدا فيبيعه مرابحة أو يبيعه حيث
اشتراه) أي في المحل الذي اشتراه (بمرابحة على صرف ذلك اليوم الذي باعه فيه) وقد اختلف
الصرف في وقت البيع والشراء (فانه ان كان ابتاعه بدراهم وباعه بدنانير أو ابتاعه بدنانير وباعه
بدراهم وكان المتاع لم يفت فالمبتاع بالخيار ان شاء أخذه وان شاء تركه) وليس للبائع أن يلزمه
إياه ما نقله لان المتاع لم يرد الشراء بهذه (وان فات المتاع كان للمشتري بالثمن الذي ابتاعه به
البائع يحسب للبائع الربح على ما اشتراه به على ما ربحه المتاع) وقال في المدونة ضرب له الربح
على ما هو أفضل للمشتري وقال في الموازية الا ان يجبي ذلك أكثر مما رضى به ولم يجعل مالك في هذا
قيمة كما جعل في مسألة الزيادة في الثمن (واذا باع رجل سلعة قامت عليه بمائة دينار) ضفة سلعة
مرابحة (عشرة احدى عشر جاءه بعد ذلك انها قامت عليه بتسعين دينارا وقد فأت السلعة خير
المات فان أحب فله قيمة سلعة يوم قبضت) أي قبضها المشتري منه لأنه يشبه البيع الفاسد كما
روي عن مالك تعليله بذلك وواقفه ابن القاسم في المدونة وروى فيها على عن مالك له قيمتها يوم باعها
أي لأنه عقد صحيح (الا أن تكون القيمة أكثر من الثمن الذي وجبه له البيع أول يوم فلا يكون له
أكثر من ذلك وذلك مائة دينار وعشرة دينار) الذي وقع عقد البيع عليها اذ لا يراد عليها (وان
أحب ضرب له الربح على التسعين الا أن يكون الذي بلغت سلعته من الثمن أقل من القيمة فيخبر
في الذي بلغت سلعته وفي رأس ماله ورجحه وذلك تسعة وتسعون دينارا لا يزاد عليها (وان باع
رجل سلعة مرابحة فقال قامت على بمائة دينار) غلط على نفسه (جاءه بعد ذلك) العلم (أنها
قامت بمائة وعشرين ديناراً) أخبره بالمبتاع فان شاء أعطى البائع فيه السلعة يوم قبضها وان شاء

عبد الله بن يزيد فسلم عليه ثم
أدخله القبر من قبل رجلي القبر
وقال هذا من السنة

«باب الجالوس عند القبر»

حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا
جرير بن الاعمش عن المنهال بن
عمرو عن زاذان عن البراء بن
حازب قال خرجنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في جنازة
ورجل من الانصار فاتبنا الى
القبر ولم يلد بعد جلس النبي صلى
الله عليه وسلم مستقبل القبلة
وجلسنا معه

«باب في الدماء المبت اذا وضع في
قبره»

حدثنا محمد بن كثير قال ثنا
مسلم بن ابراهيم ثنا همام عن
قنادة عن أبي الصديق عن ابن
عمرو النبي صلى الله عليه وسلم
كان اذا وضع الميت في القبر قال
بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى
الله على رسول الله وسلم هذا لفظ
مسلم

«باب الرجل يوت له قرابة مشرك»

حدثنا مسدد ثنا يحيى عن
سفيان خديتي أبو اسحق عن
ناجيبة بن كعب عن علي عليه
السلام قال قلت للنبي صلى الله عليه
وسلم ان علي الشخ الضال قدمنا
قال اذهب فواو اباك ثم لا تحدثن
شيئا حتى تأتيني فذهبت فواريته
وحبته فأمرني فأغتسلت ودعاني
«باب في تعميق القبر»

حدثنا عبد الله بن مسلمة ان
سليمان بن المغيرة حدثهم عن جند
يعني ابن هلال عن هشام بن عامر
قال جاءت الانصار الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم يوم أحد فقالوا
أيها النافرخ وجهك كيف تأمرنا

أعطى الثمن الذي ابتاعه على حساب ما وجه بالغ ما بلغ الآن يكون ذلك أقل من الثمن الذي
ابتاعه السلعة فليس له أن ينقص وب السلعة من الثمن الذي ابتاعها به لأنه كان قد رضى
بذلك فيلزمه ما رضى به لجهة البيع وانما جاز وب السلعة بطلب الفضل الزائد الذي غلط فيه
فليس للبتاع في هذا حجة على البائع بأن يضع يسقط من الثمن الذي به ابتاعه على البرنامج
قال الباسي كذا وقع في الموطأ ورواية علي في المدونة على لفظ التخييرو لا معنى له الآن يكون يعني
انه يندب للبتاع أن لا ينقص شيئا فان السلعة ان كانت فاقه فلا يشتري ودها أو يضرب له
الريح على مائة وعشرين وان كانت فاقه الا أن تكون أقل من المائة وربحها فلا ينقص أو
يكون أكثر من مائة وعشرين وربحها فلا يزداد على ذلك

«البيع على البرنامج»

قال مالك الامر عندنا في القوم يشترون السلعة البرأ والريق فيبيع به الرجل فيقول لرجل منهم
البرأ الذي اشتريته من فلان قد بلغتني صفته وأمره فهل لك أن أرحلني في نصيبك كذا وكذا الشيء
يسميه فيقول نعم فوجهه ويكون شريكا للقوم بمصصة من باع منهم مكانه أي بنفس العقول
فتح المتاع قاله الباسي فاذا نظروا اليه وأوهبوا واستغلوه وفي نسخة فإراد نظروا رأي واستغلي
وهي أنسب قال مالك ذلك لازم له ولا خيار فيه اذا كان ابتاعه على برنامج وصفه معلوما
يدكرها ولو اقصر على قوله بلغتني صفته وأمره لم يصح لان للبتاع أن يدعي من الصفه ما شاء ولم
يقع بينهما بيع على صفه معينة فلم يجوز ذلك فقيه اختصاره قاله الباسي والاختصار انما وقع فيما هو
صورة سؤال والا فالامام قيد اللزوم وبني الجبار بقوله اذا كان ابتاعه الخ وهو حاصل معنى
ما بسطه الباسي قال مالك في الرجل يقدمه فيفتح الدال أنصف من البرز ويحضره السوام جمع
سائم ويقرأ عليهم برنامجهم ويقول في كل عدل كذا وكذا لمحفة يكسر فسكون ملاه بلفظها
بصرية فيفتح الما وكسر هانسه الى البصرة البلد المعروف وكذا وكذا رطله فيفتح الرأ و اسكان
التخية وفتح الطاء المهملة كل ملاه ليست لفقتين أي قطعتين والجمع رباط مثل ثبته وكلاب وربط
أيضا مثل غرة وغرود يسمى كل ثوب رقيق وربطة حارية بهملة فالف فوحدة مفتوحة فوع
ورق من الثياب قبل انه نسه الى ساو وكرو من كور فاس ذوعها قياسا كذا وكذا وسمى
لهم أصنافا من البرأ بناسه ويقول اشتروا مني على هذه الصفه على وجه المراجعة فيشترون
الاعدال على ما وصف لهم ثم يقعونها فيسبغونها يسكتون عنها ويندمون قال مالك ذلك
لازم لهم اذا كان موافقا للبرنامج الذي باعهم عليه قال الباسي يريد وقد اشتروا منه على وجه
المراجعة فاما على غير وجهها ففي التنية عن ابن القاسم من مالك لأحب ذلك وهذا يدخله الخدعة
وهذا الامر الذي لم يزل عليه الناس عندنا يجيزونه بينهم اذا كان المتاع موافقا للبرنامج ولم يكن
مخالفه قال أبو عمر يبيع البرنامج من يوع المراجعة وهو يبيع المشاع على الصفه العشرة أحد
عشر ويخرد ذلك أحازه مالك وأكثر أهل المدينة لفعل العجا بمر كرهه آخرون لان الصفه انما
تكون في المضمون وهو السلم

«بيع الجبار»

بكسر المجهمة اسم من الاختيار وهو طلب خير الامر من امضاء البيع أو رده مالك عن نافع عن
عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان تشبه متبايع وفي رواية لغير مالك
البتاع تشبه بيع كل واحد منهما بالجبار خبر كل أي يحكمه بالجبار على صاحبه والجملة خبر
قوله المتبايعان مالم يتفرقا بقوية قبل الفاء والنسائي يشترقا بتقديم الفاء ونقل ثعلب عن
المفضل بن سلمة أقرقا بالكلام وشرقا بالابدان ورده ابن العربي قوله تعالى وما تفرق الذين أو تفرقا

قال أحقر وأوأسع وأوجها
 الرجلين والثلاثة في القبر قل فأيهم
 يقدم قال أكثرهم قرأنا قال أصيب
 أبي يومئذ ناعما بين اثنين أو قال
 واحد * حدثنا أبو صالح يعني
 الأنطاسي أنا أبو إسحق يعني
 الفزاري عن الثوري عن أيوب
 عن حميد بن هلال بإسناده ومنه
 زاد فيه وأعمق * حدثنا موسى بن
 اسمعيل ثنا جرير ثنا حميد
 يعني ابن هلال عن سعد بن هشام
 ابن عامر ثنا

«(باب في نسوة القبر)»

* حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان
 ثنا حبيب بن أبي ثابت عن أبي
 وائل عن أبي هياج الأسدي قال
 بعثني علي قال أبعثك علي ما بعثني
 عليه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن لا أدع قبراً مشرفاً
 الأسوية ولا تغتالاً لا طمسته
 * حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح
 ثنا ابن وهب حدثني عمرو بن
 الحرث أن أبا علي الهمداني حدثه
 قال كنا مع فضالة بن عبيد روى
 من أرض الروم فتوفي صاحبنا
 فأمر فضالة بقبره فسوى ثم قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يأمر بنسوتهما قال أبو داود
 وروى عن جريرة في البحر * حدثنا
 أحمد بن صالح ثنا أبي بن خديك
 أخبرني عمرو بن عثمان بن هانئ
 عن القاسم قال دخلت على عائشة
 فقلت يا أمه أكنسني لي عن قبر
 النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه
 رضي الله عنهم فما كنت أفعل
 ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لا طمسة
 مطروحة يطعها العرصة الجراء
 قال أبو علي يقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مقدم أبو بكر

الكتاب فلهذا هو في التفرق بالكلام لانه بالاعتقاد وأوجب بانه من لازم في الغالب لان من
 خالف آخر في عقيدته كان مستدعياً لمناقضته اياه بيده قال الحافظ ولا يخفى ضعف هذا الجواب
 والحق حل كلام الفضل على الاستعمال بالحقبة وانما استعمل أحد ههنا في موضع الآخر
 (نساء) (البيع الخيار) مستثنى من قوله ما لم يتفرقا قال عباس وهذا أصل في جواز بيع المطلق
 والمقيد قال أبي يعني بالمطلق المسكوت عن تعيين مدة الخيار فيه وبالمقيد ما عين فيه أمد الخيار
 وانما يكون أصلاً في بيع الخيار على أن الاستثناء من مفهوم النافية أي فان تفرقا فلا خيار إلا في
 بيع شرط فيه الخيار وقيل انما الاستثناء من الحكم والمعنى المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أي في بيع
 شرط فيه عدم الخيار لحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وقيل المعنى الا يباع جري فيه
 الخيار بأن يقول أحد ههنا لا تختر في المجلس اختر فيقتار فيلزم بالعقد ويسقط خيار المجلس فعلى
 هذين لا يكون أصلاً في بيع الخيار انتهى قال الباقي والاول أظهر لان الخيار اذا أطلق شرط فاعلم
 منه اثباته لا قطعه قال ابن عبد البر اجماع العلماء على ثبوت هذا الحديث وقال به أكثرهم وروى
 مالك أبو حنيفة وأصحابه ما ولا أعلم أحدا رده غيرهم قال بعض المالكية رفعه مالك باجماع أهل
 المدينة على ترك العمل به وذلك عند أقوى من خبر الواحد قال أبو بكر بن عمرو بن حزم اذا
 رأيت أهل المدينة أجمعوا على شيء فاعلم أنه الحق وقال بعضهم لا تصح هذه الدعوى لان سعيد بن
 المسيب وابن شهاب روى عنها نصاً ترك العمل به وهما من أجل قتها والمدينة ولم يرو عن أحد من
 أهلها نصاً ترك العمل به الا عن مالك وروى عنه يخلف عنه وأنتكر ان أبي ذئب وهو من فقهاء ثقاتي
 عصر مالك عليه ترك العمل به حتى جرى منه في مالك قول خشن حله عليه الغضب لم يستحسن مثله
 منه وهو قوله من قال المتبايعان بالخيار حتى يتفرقا استيب فكيف يصح لاحد أن يدعي اجماع أهل
 المدينة في هذه المسئلة قال هذا البعض وانما معني ما قال مالك وليس لهذا عندنا مدع معروف ولا
 أمر معمول به فيه أي ليس للخيار عندنا ثلاثه أيام كاحد الكوفيون والشافعي بل هو على
 حال البيع انتهى وفي قوله لا أعلم من رده غيرهم قصور كبير من مثله فقد نقل عباس وغيره عن
 معظم السلف وأكثراً أهل المدينة وفتاها السبعة وقيل لا ابن المسيب وقيل له قولان في خيار
 المجلس لان الأصل في العقود لزوم اذ هي أسباب تفصيل المقاصد من الأعيان وترتب المسببات
 على أسبابها هو الأصل فالبيع لازم تفرقا لا وأوجب عن الحديث بحمل المتبايعان على
 المتشاغلين بالبيع فان باب المتاعلة شأنه الاتحاد الزمان كالمضاربة ويكون الاقتراق بالاقتوال
 كقوله تعالى وان يتفرقا فبعض الله كلاماً من سعته وليس من شرط الطلاق التفرق بالاداء فان كان
 المتضار بين صدق علم مخالفة المباشرة اللفظ حقيقة فكذلك المتبايعان ويكون الاقتراق مجازاً اجماعاً
 بين الادلة ولان ترتيب الحكم على الوصف يدل على عليه ذلك الوصف لذلك الحكم بوصف المتفاعلة
 هو لغة الخيار فاذا اقتضت بطل الخيار بطلان سببه وحل المتبايعين على من تقدم منه البيع مجاز
 كسببية الخبز قصوا الانسان نطقه لا رداً ناسكاً بالمازور وهو جعل الاقتراق على الاقوال وانما
 هو حقيقة في الاجسام لا يراجع على المجاز الثاني لا اعتضاده بالقياس والقواعد سلماً عدم الترجيح
 فليس أحد المجازين بأولى من الآخر فالحديث مجمل فيسقط به الاستدلال وهذا يمكن الاقتصار
 عليه في الجواب وأوجب أيضاً بانه معارض بنه على الله عليه وسلم عن بيع الغرور وهذا منه لان
 كل واحد لا يدري ما يحصل له هل الثمن أو المثلون وهو أيضاً خيار مجهول العاقبة فيسقط بتخيير
 الشرط اذا كان كذلك ولان الامر في قوله أو فوالا بالعقد ولو جوب وهو بنافي الخيار يقول أبي عمر
 لا يخفى في الآية لان المأزور الوفاء به من العقود وما وافق السنة لا ما خالفها كالوعداء على الربا
 فيه نظر فليس هذا مما خالفها فان من جملة الاجابة ان ما تكلم بأخذ الحديث مع انرواه لان

وأسه ومحمد بن جليله رأسه عند

رسول الله صلى الله عليه وسلم
النبي صلى الله عليه وسلم

أبو بكر رضي الله عنه

محمد رضي الله عنه

باب الاستغفار عند القبر

لميت

حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي

ثنا هشام بن عبد الله بن حمير

عن هاني بن مولى عثمان بن عثمان

قال كان النبي صلى الله عليه وسلم

إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه

فقال استغفروا لأخيكم وسلوا له

بالتثبيت فإنه لا يسئل قال أبو

داود حمير بن ريسان

باب كراهية الذبح عند القبر

حدثنا يحيى بن موسى البلخي

ثنا عبد الرزاق أنا معمر بن

ثابت عن أنس قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم لا عقر في

الاسلام قال عبد الرزاق كانوا

يعفرون عند القبر بقراءة أو شاة

باب الميت يصلى على قبره

بعد من

حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث

عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي

الخبر عن عقبة بن عامر أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم خرج يوما

فصلى على أهل أحد سلالته على

الميت ثم انصرف حدثنا الحسن

ابن علي ثنا يحيى بن آدم ثنا

ابن المبارك عن حيوة بن شريح

عن يزيد بن أبي حبيب بهذا

الحديث قال ان النبي صلى الله

عليه وسلم صلى على قتلى أحد

بعد ثمان سنين كالمدح للآحياء

والأموات

باب البناء على القبر

حدثنا أحمد بن حنبل ثنا عبد

في بعض طرقه عن أبي داود والنسائي والترمذي المتبايعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا إلا
أن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله فذه الزيادة تسقط خيار
المبتاع إذا كان مشروعا لم يتحقق للاستقالة قاله القرطبي وهذا أشبه الاجوبة وقول عباس الزيادة
قوية في وجوب خيار المجلس رده إلى أبي ثناء البت بقوة لأنه لم يذكر قيامه من جهة أنه قصد أخذ
الخيار حتى يكون حجة في إثباته وإنما كرهه القيام من جهة أنه قصد به قطع طلب الأقال في المجلس
فإن زيادة تسقط خياره إذا لو ثبت لم يتحقق إلى طلب الأقال وأوجب أيضا بجعل الحديث على الاحتياط
لهذه الزيادة واستدعاء القرطبي وقال محمد بن الحسن عن أبي حنيفة معنى الحديث إذا قال بعث
فله أن يرجع ما قبل المشتري قد قبلت وليس المراد ظاهره أ رأيت لو كان في سفينته أو قيد أو محسن
كيف يفتقران وقد أكثر المازري وغيره من الاجوبة عن الحديث واختلاف القائلين به فقال
الازرعي هو أن يتواري أحدهما عن صاحبه وقال الليث هو أن يقوم أحدهما وقال الباقر هو
افتراقهما عن مجلسهما وفي العيصين قال نافع وكان ابن عمر إذا اشترى شيئا بعه فارق صاحبه وفي
الترمذي كان إذا ابتاع بعهما فاقعداهما ليعبه وعند ابن أبي شبة إذا باع أنصرف ليعب البيع
قال أبو عمر فله وهو رواية الحديث يدل على أنه فهم من النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يفعل
انتهى ولولا لفته لكان لا احتمال أنه بحسب فهمه من اللفظ لأن نفس المصطفى وأخبره
الجاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم بن يحيى كلاهما عن مالك به وتابعه يحيى القطان وأبو
واليت في العيصين وعبيد الله وابن جريح عند مسلم كلهم عن نافع بن عوف وتابع نافع عبد الله بن
دينار عن ابن عمر عند الشافعي وجاء أيضا من حديث حكيم بن حزام عند البخاري (مالك أنه بلغه)
وصله الشافعي والترمذي من طريق ابن عينة عن عوف بن عبد الله (عن عبد الله بن مسعود كان
يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبا) زيدت ما على أي زيادة التعميم قاله الكرماني
(يعين) بفتح الموحدة وشدة الصفة تنبيه (بمع) ثم تخافا (فاقول مقال البائع أو يتراوان)
قال ابن عبد البر جعل مالك حديث ابن مسعود كالفسر لحديث ابن عمر إذ قد يختلفان قبل
الافتراق والتراوان كما يكون بعد تمام البيع فكأنه عنده منسوخ لأنه لم يدرك العمل عليه وقد ذكر
له حديث ابن عمر قال لعله مما ترك ولم يعمل به قال وحديث ابن مسعود منقطع لا يكاد ينصل خذجه
أبو داود وغيره بأسانيد منقطعة انتهى وسبقه إلى ذلك الترمذي فقال عوف لم يدرك ابن مسعود
(قال مالك فباع من رجل سلعة فقال البائع عندهم واجبة البيع أبيع على أن تسفر فلانا فان
رضي فقد جازا البيع وان كره فلا بيع بينهما فتابعا على ذلك ثم نسند المشتري قبل أن يشتري
البائع فلانا) الذي أورده (أن ذلك البيع لازم له ما على ما وصفوا لخيار للمبتاع وهو لازم له أن
أحب الذي اشترطه البائع الخيار (أن يجزئه) بشرط أن يكون حاضر أو قريب القيبة فإن
بعدت فسد البيع لأنه شراء معين يستحق قبضه إلى أجل بعد قوله البائع (قال مالك الأمر عندنا
في الرجل يشتري السلعة من الرجل فيختلفان في الثمن) قبل قبض السلعة وفواتها (فيقول البائع
بعثكم بعشرة دنائير ويقول المبتاع ابتعها منك بخمسة دنائير) قال البائع أن شئت فاطعها
المشتري بما أقل وإن شئت فاطعها بالله ما عت سلعة لك إلا بعثت فأن تلف قبل المشتري أما أن
تأخذ السلعة بما قال البائع وأما أن تخلف بالله ما عت اشتريتهما إلا بعثت فأن تلف برئ منهما وذلك
أي وجه حلقة ما جمعا (أن كل واحد منهما مأموع على صاحبه) فيبدأ البائع بالبائع وقبل يبدأ
المبتاع وهو شذوذ بالاول قال أبو حنيفة والشافعي فإن اختلفا بعد قبض السلعة وقبل فواتها
تخافا فقام أحدهما رواه ابن القاسم وأشبهه فإن فاتت زيادة أو نقص أو حوالا التسوق فاقول قول
المبتاع ورواه ابن القاسم

﴿مجاوبة في الربا بين الدين﴾

(مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وخفة التاء عبد الله بن ذكوان (عن يسمي) بضم الواو وحدة
وسكون السين المهملة (ابن سعيد) بكسر العين المدي في العاد الحافظ الثقة التابعي الصغير (عن
عبد) بضم العين وفتح الباء بلاضافة (أبي صالح) كتبه (مولي السفاح) لقب أول خلفاء بني
العباس وهو عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس (أنه قال بعثت زلي من أهل دار نخلة)
محمل المدينة فيه البرازون (أجل ثم أردت الخروج إلى الكوفة فعرضوا علي أن أضع عنهم)
أسقط (بعض الثمن وينقدوني) بفتح الواو باقية بعد الوضع قبل الإجل (فألت عن ذلك زيد بن
ثابت) الصحابي العالم الشهير (فقال لأمرك أن تأكل هذا) أنت (ولا تأكله) للذين اشتروه لمنع
شعير عبد الله قال الباجي من له مائة مؤجلة فأخذ خسين قبل الإجل على أن يضع خسين لم يجز لأنه
اشترى مائة مؤجلة بخمسين مجدة فدخله النساء والتفاضل في الجنس الواحد (مالك عن عثمان
ابن حفص بن خلد) بفتح الخاء المعجمة واللام والال المهملة الأنصاري الزنقي الثقة الصالح
قاضي المدينة (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم شيخ الامام روى عنه هنا واسطة (عن سالم بن عبد الله
عن) أيه (عبد الله بن عمر) استسل عن الرجل يكون له الدين على الرجل إلى أجل فيضع عنه
صاحب الحق ويجعله الآخر (المبايعة بعد الوضع) (فكره ذلك عبد الله بن عمرو بن عيسى) (لمنع وضع
وتقبل) وبه قال الحكم بن عتيبة والشعبي ومالك وأبو حنيفة وأجازوه ابن عباس ورواه من المعروف
وحكاة الغنمي عن ابن القاسم قال ابن زرقون وأراه وهدما وعن ابن المسيب والشافعي القولان
واختار المحبر بخبر ابن عباس لما أمر صلى الله عليه وسلم بأخراج بين النصير قالوا ناعلي الناس
دون لم نحل فقال شعروا وتجهلوا وأجاب المأثور باحتمال أن هذا الحديث قبل نزول تحريم الربا
(مالك عن زيد بن أسلم) قال كان الربا في الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل الحق إلى أجل فإذا
حل الإجل قال أقتضى أم ترى بضم فسكون أي تردتي أصبر عليك فإذا قضى أخذوا الزيادة
في حقه وأخرته (بمعنى زاده) (في الإجل) ولا خلاف في أن هذا الربا الذي سمره الله تعالى ولم يعرف
العرب الربا إلا في النسبة فنزل القرآن بذلك وزاده صلى الله عليه وسلم بيانا ومحرم وبالفعل كسر
قوله أبو عمر (قال مالك والامام المبكروه الذي لا اختلاف فيه عندنا أن يكون للرجل على الرجل
الدين إلى أجل فيضع عنه الطالب ويجعله المطلوب وذلك عندنا بمنزلة الذي يؤخر دينه بعد محله أي
حلوه (عن غريمه ويؤخره الغريم) المدين (في حقه فهذا الربا بعينه لا شلف فيه) لأنه يدخله وبالنساء
والتفاضل في الجنس الواحد كسر (قال مالك في الرجل يكون له على الرجل مائة دينار إلى أجل فإذا
حلت قال له الذي عليه يعني سلعه يكون منها مائة دينار فقد أجماعه وخسين إلى أجل هذا بيع
لا يهمل) أي فاسد (ولم ير أهل العلم يهون عنه وإنما كره ذلك لأنما غايته بيعه عن مباحه بعينه
ويؤخر عنه المائة الأولى إلى الإجل الذي ذكره آخر مرة ويرد عليه خسين ديناراً في)
أي بسبب (تأخيره عنه فهذا المبكروه) أي حرام (لا يصلح) فساد (وهو أيضاً شبه حديث زيد بن
أسلم في بيع أهل الجاهلية أنهم كانوا إذا استدروهم قالوا الذي عليه الدين أمان تقضى وأمان
ترى فإن قضى أشدوا والأزادهم في حقوقهم وزادهم في الإجل) ويدخل في ذلك أيضاً بيع
وسلف لأنما يتابع السلعة بمائة مجلة وخسين مؤجلة ليؤخرها التي حلت ووجه من الفساد كثيرة
فإن وقع فسخ فإن فاتت فالتقبة كما قاله مالك قاله الباجي وقال ابن عبد البر كل من قال بقطع الفرائع
يذهب إلى هذا ومن قال لا يلزم المتبايعين إلا ما ظهر من قوله مار لم يظن بها السوء أجازوه

﴿جامع الدين والمحل﴾

الزقاق أنا ابن جريح أخبرني
أبو الزناد يرواه مع جابر يقول سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمي
أن يعقد على القبر وأن يقصص
ويبنى عليه * حدثنا مسدد
وعثمان بن أبي شيبة قال ثنا
حفص بن غياث عن ابن جريح عن
سليمان بن موسى وعن أبي الزبير
عن جابر هذا الحديث قال أبو داود
قال عثمان أبو يزيد عليه وزاد
سليمان بن موسى أو أن يكتب
عليه ولم يذكر مسدد في حديثه
أبو يزيد عليه قال أبو داود حش
على من حديث مسدد حروف وأن
* حدثنا القعنبي عن مالك عن
ابن شهاب عن سعيد بن المسيب
عن أبي هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال قال الله اليهود
أخذوا قبوراً بأنسابهم مساجد
﴿باب كراهية القعود على القبر﴾
* حدثنا مسدد ثنا خالد ثنا
سهيل عن أبيه عن أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يجلس أحدكم على جرة
فقرق ثيابه حتى تنقص إلى جلده
خسيرة من أن يجلس على قبر
* حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي
أنا عيسى ثنا عبد الرحمن يعني
ابن يزيد بن جابر عن بشر بن عبد
الله قال سمعت أبا ثعلبة بن الأسقع
يقول سمعت أبا هريرة القنوي
يقول قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا تجلسوا على القبور ولا
تصلوا إليها
﴿باب المشي في الحدابين﴾
﴿القبور﴾
* حدثنا سهل بن بكر ثنا الاسود
ابن شيكان عن خالد بن ميمون
السدي عن بشر بن ميمون

بشير مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان اسمه في الجاهلية زحيم
ابن مبعدها جرى الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال ما اسمك قال
زحيم قال بل أنت بشير قال بئنا
أنا أمشي رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقبور المشركين فقال
لقد سبق هؤلاء اخيرا كثيرا ثلاثا
ثم مرقبوا المسلمين فقال لقد أدرك
هؤلاء اخيرا كثيرا وحانت من
رسول الله صلى الله عليه وسلم نظرة
فاذا رجس عشي في القبور عليه
نعلان فقال يا صاحب السبطين
ويحك أتى سبئك فنظر الرجل
فلما عرف رسول الله صلى الله عليه
وسلم خلعهما فمري بهما * حدثنا
محمد بن سليمان الانباري ثنا
عبد الوهاب بن عيسى ابن عطاء عن
سعيد بن قتادة عن أنس عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال ان
العبد اذا وضع في قبره ومضى عنه
أصحابه انه ليسمع قرع نعالهم
(باب تحويل الميت من موضعه
للامر بمحدث)

* حدثنا سليمان بن حرب ثنا
جدا بن زيد عن سعيد بن يزيد أبي
مسلم عن أبي بصرة عن جابر قال
دفن مع أبي رجل فكان في نفسي
من ذلك حاجة فأنجزته بعد سنة
أشهر فما أذكرت منه شيئا
الا شعيرات كن في سبيته مما يلي
الأرض

(باب التناء على الميت)

* حدثنا حفص بن عمر ثنا
شعبة عن ابراهيم بن عامر عن عامر
ابن سعد عن أبي هريرة قال مروا
على رسول الله صلى الله عليه وسلم
بجنازة فأتوا عليها خيرا فقال
ويستريحون وياخروا فأتوا عليها

يقال حال من مكانه حولا وعاد في جميع عودا (مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مطل الغنى) القادر على أداء ما عليه وقبيرا قال عياض المطل
منع قضاء ما سحق أدأوه زاد القرطبي مع التمكن من ذلك وتطلب صاحب الحق حقه والجهور انه
مضاف للقائل وبعضهم جعله مضافا للمفعول وان الغنى هو الموطول عياض وهو بعيد قال
الابن وعليه فالتقدير أن عطل يضم الياء فالأصل رد معنى للمفعول وفيه بئنا كذلك خلاف في
العربية انتهى والمعنى انه يجب وفاة الدين وان كان صاحبه غنيا ولا يكون غنا سبباً لثأره عنه
واذا كان ذلك في حق الغنى فالغنى أولى وأصل المطل المدفون مطل الحديدة أمطلها مطلقا اذا
مددتها لتطول قاله ابن فارس وقال الأزهري المطل المدفونة (ظلم) يحرم عليه قال القرطبي والظلم
وضع الشيء في غير محله والماطل وضع المنع موضع القضاء انتهى وخرج بالغنى المعسر فليس بظلم لانه
اغناؤه ما يجب من انتظاره قال مصنفون وأصبح ترد شهادة الماطل لانه ظلم وقال ابن عبد الحكم
لا ترد في الأكل اختلف في أنه جرحه أو حتى يكون ذلك عادة وفي الفقه لفظ مطل شعر بتقديم
الطلب فيؤخذ منه ان الغنى لو أنكر الدفع مع عدم طلب صاحبه الحق لم يكن ظالما وهو المشهور
وقضية كونه ظالما انه كبره لكن قال النووي مقتضى مذهبن اعتبار تكراره وردة السبي بأن
مقتضاه عدمه لان منع الحق بعد طلبه وانتفاء العذر عن أدائه كالغصب والغصب كبيرة لا يشترط
فيها التكرار وفيه الزجر عن المطل (واذا اتبع) يضم الهزة وتسكون الفوقية وكسر الموحدة
مبني للمفعول على المشهور وروايت لفته قاله النووي وعياض وقول القرطبي عند الجميع مردود
بقول الخطابي أكثر المحدثين يقولونه بتشديد التاء والصواب التحفيف وقال عياض شددتها بعض
المحدثين والوجه اسكانها قال تبع فلا نأجيئ تبعه تاءعا بالفتح اذا طلبته وأتاه تبع التحفيف
والمعنى اذا أحبل (أحدكم) فمضى معنى أحبل فعدي على في قوله (على ملي) بالهمز مأخوذة من
الاملاء يقال ملأ الرجل بضم اللام أى صار مليئا وقال الكرماني ملي كفتي لفظا ومعنى قال الحافظ
فاقتضى انه غير همز وليس كذلك فقد قال انه في الأصل بالهمز ومن رواه بشر كما تقدم له انتهى
وذكر غيره ان الرواية بالوجهين (فليتبسج) باسكان الفوقية على المشهور ورواية لفته ورواه بعضهم
بشدها والاول أجود كقوله القرطبي وقد رواه أحمد عن وكيع عن سفيان الثوري عن أبي الزناد
بلفظ اذا أحبل أحدكم على ملي فليتبسج واليهي من طريق علي بن منصور عن ابن أبي الزناد
عن أبيه وأشار الى تفرد علي بذلك ولم ينفرد به كآري لكن انظارها انها بالفتح قد رواه البخاري
عن محمد بن يوسف عن الثوري بلفظ الجادة وابن ماجه عن ابن عمر بلفظ اذا أحلت على ملي
فانبع وهذه بشدة التاء خلاف والامر للاستصحاب عند الجمهور وهو من نقل فيه الاجماع وقيل
أمر اباحة وارشاد وهو شاذ وحله أكثر الحنابلة وأبو ثور وابن جرير وأهل الظاهر على الوجوب
واليه مال البخاري وهو ظاهر الحديث وأجاب الجمهور بأن الصارف له عنه الى التندب انه واجب
لمصلحة دينية بما فيه من الاحسان الى الحمل بتحصيل مقصوده من تحويل الحق عنه وترك
تكليفه التحصيل والاحسان مستحب وبأن الصارف كونه أمر بعدهن وهو بيع الكائني بالكائي
فيكون للاباحة أو التندب على المرح في الأصول واذا اتبع بالاولا أكثر رواة الموطأ فلا تنطبق
الجملة الثانية بالاولى وللتيسير وغيره فاذا اتبع بانفاضة شعار بأن الامر بقبول الحوالة لمعل
يكون مطل الغنى ظلما قال ابن دقيق العيد لدول السبب فيه انه اذا قرأه لم يظلم فأنظاره من حال
المسلم الاحتراز عنه فيكون ذلك سببا لالامر بقبول الحوالة عليه لان به يحصل المقصود من غير ضرر
المطل ويحتمل أن يكون ذلك لان المولى لا يعتذر باستيفاء الحق منه اذا امتنع بل يأخذه الحاكم
فقرأ عليه وبوقيه في قبول الحوالة عليه تحصيل الغرض من غير مفسدة في الحق قال والمغنى

شرا فقال وجبت ثم قال ان بعضهم

على بعض شهداء

(باب في زيارة القبور)

* حدثنا محمد بن سليمان الاباري ثنا محمد بن عيسى بن سعد بن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبر أمه فبكى وبكى أبى من حوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذنت ربي تعالى على أن أسفح قبرها فلم يؤذن لي فاستأذنت أن أؤرق قبرها فأذن لي فزرووا القبور فقامت كبر الموت * حدثنا أحمد بن يونس ثنا معروف بن واصل عن محمد بن محبوب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نهىكم عن زيارة القبور فزورها فان في زيارة ما تذكرك

(باب في زيارة النساء القبور)

* حدثنا محمد بن كثير أنا شعبة عن محمد بن جعدة قال سمعت أبا صالح يحدث عن ابن عباس قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرات القبور والتخذين عليهما المساجد والسرج

(باب ما يقول اذا زار القبور

أومر بها)

* حدثنا القسني عن مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى المقبرة فقال السلام عليكم فادعوا مؤمنين وأما ان شاء الله بكم لاحقون

(باب المحرمات كيف يصنع به)

* حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان حدثني عمرو بن دينار عن سعد بن جبير عن ابن عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل ورضنه

الاول أوج لمائة من فداء معنى التعليل بأن المطل ظلم وعلى الثاني تكون العلة عدم وفاء الحق لا الظلم وقال غيره قد يدي ان في كل منهما بقاء التعليل بأن المطل ظلم لانه لا بد في كل منهما من حذف به يحصل لا ارتباط في الاول مطل الفتي ظلم والمسلم في الظاهر يحتج به فمن اتبع الخ وفي الثاني مطل الفتي ظلم والظلم تركه الحكم ولا تفرق فمن اتبع على ملى فلينبع ولا يحتجى من المطل انتهى والمطل حرام فقله وكثيره وأعظمه الشرك بالله قال تعالى ان الشرك أعظم كن كيف شئت فان الله ذكركم * لا تجزعن في ذاك من باس الا ائتمان فلا تفرقهما أبدا * الشرك بالله والاضرار للناس

وقال تعالى وقد خاب من حبل ظلمنا أى خاب من رجعة الله بحسب ما ارتكب من الظلم وقال ومن يظلم مشك مذقه هذا كبيرا وفي الحديث القدسي يا عبادي ادى سموت الظلم عليكم فلا تظلموا وقال صلى الله عليه وسلم لى الواجد يحل عرضه وعقوبته أى مطل الفتي يبيع التظلم منه بأن يقال ظلمنى ومطلنى وعقوبته بالضرب والسجن ونحوهما والذوالاخرجه البخارى عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك بن موراه بقبه السنة (مالك عن موسى بن ميسرة انه مع رجلا سأل سعد بن المسيب فقال انى رجل أبيع بالدين فقال سعد لا تبيع الا ما أوتى الى رحلك قال الباجي لما علم ان يدين الناس خاف عليه العينة للذريعة أن يبيع مالم يحل له أو ما شتره بعد موافقة المتاع منه على بيعه ثم ينفقان عليه وربما يولى قضه هذا المتاع الاخير فيكون كأنه أسلفه غنه الذى ابتاعه به في غنمه الذى باعه منه بهو أو كرمته (قال مالك في الذى يشتري السلعة من الرجل على أن يوفيه تلك السلعة الى أجل مسمى اما السوق برجوا فثاقته) بفتح الثون أى وواجه ليربح في السلعة وفي نسخة ثاقفا أى السلعة به (واما الحاجة) له بالسلعة (في ذلك الزمان الذى اشترط عليه) أن يوفيه ما ياه فيه (ثم خلفه البائع عن ذلك الاجل فريد المشتري رد تلك السلعة على البائع ان ذلك ليس للمشتري وان البيع لازم له) لانه بمنزلة الدين (وان البائع لو جاء بتلك السلعة قبل محل الاجل لم يكره) أى يجبر (المشتري على أخذها) لان له غرض فى التأخير الذى وقع البيع عليه (قال مالك في الذى يشتري الطعام فيكمله ثم يأته من يشتريه منه فخير) أى يعلم (الذى يأته ان يقدد كالمه لنفسه واستوفاه) قضه (فريد المتاع أن يصدقه أو يأخذ بكماله انه ما يبيع على هذه الصفة بنقد) أى مجهلا (فلا بأس به) أى يجوز ومثل الكيل الوزن (وما يبيع على هذه الصفة الى أجل فانه مكروه حتى يكتبه المشتري الا تخرل نفسه) وفي الحديث من ابتاع طعاما فلا يبيع حتى يكله (واغمازه الذى الى أجل لانه ذريعة) بذا لم يجمع وسيلة (الى الربا) يريد انه لم يصدق له الا من أجل الاجل فكانه أخذ للاجل غناؤه أو عمر (وتخوف) بقوقية والرفع عطف على ذريعة (أقذار) من الادارة (ذلك على هذا الوجه بغير كيل ولا وزن) فيؤدى الى تعداد البيع للطعام قبل القبض (فان كان الى أجل فهو مكروه) أى ممنوع (ولا اختلاف فيه عندنا) بالمدينة (قال مالك لا ينبغي أن يشتري دين على رجل غائب) ان لم يكن به بينه لانه غرر كشر الا يتق ولعله ينكر فيبطل وان نقد كان أشد لانه يكون تارة يباع وتارة سلفا قاله الباجي (ولا حاضر الا بأقر من الذى عليه الدين ولا على ميت وان علم الذى ترك الميت وذلك ان اشتراه ذلك غرر لانه لا يدري أى تم له ولا يتم وتضمن ما كره من ذلك) أى يبان وايضاح وجه الكراهة بمعنى المنع (انه اذا اشترى دين على غائب أو ميت انه لا يدري ما يعلق الميت من الدين الذى لم يبع له فان لحق الميت) أى كان عليه (دين ذهب الثمن الذى أعطى المتاع اطلا) وقد نهي عن اضاعة المال (وفي ذلك أضعاب آخره اشترى شيئا ليس يضمنه له وان لم يتم ذهب غنه باطلا فذا غرر لا يصلح) فهو بيع فاسد (واما غفر بين أن لا يبيع الرجل الاماعته) ويمنع بيع ما ليس عنده

راحتته فأت وهو محرم فقال
كفوه في ثوبه واغسلوه بماء
وسدروا تخمروا رأسه فان الله
يبعثه يوم القيامة بلبى قال أبو
داود سمعت أبا عبد الله بن حنبل يقول في
هذا الحديث خمس سنن كفوه في
ثوبه أى يقفن الميت في ثوبين
واغسلوه بماء وسدروا أى انفي
الفتلات كلها سدروا ولا تخمروا
رأسه ولا تقربوه طيبا وكان
الكفن من جميع المال * حدثنا
سليمان بن حرب ومحمد بن عيسى
المعنى قال ثنا حماد عن عمرو
وأبوعب عن سعد بن جبير عن ابن
عباس نحوه قال وكفوه في ثوبين
قال أبو داود قال سليمان قال أبو
نويه وقال عمرو بن دينار وقال
عيسى قال أبو عبد الله بن دينار
عمرو بن نويه زاد سليمان نحوه
ولا تخمطوه * حدثنا مسدد ثنا
حماد عن أبوعب عن سعد بن جبير
عن ابن عباس بمعنى سليمان في
ثوبين * حدثنا عثمان بن أبي
شبة ثنا جرير عن منصور عن
الحكم عن سعد بن جبير عن ابن
عباس قال وقصت برجل محرم
ناقته فقتلته فأتى به رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال اغسلوه
وكفوه ولا تغطوا رأسه ولا
تقرّبوه طيبا فانه يعث بجل
﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾
﴿كتاب الإيمان والنذور﴾
﴿باب الغلظ في الإيمان﴾
﴿الفاجرة﴾
* حدثنا محمد بن عيسى وهناد بن
المعنى المعنى قال ثنا أبو معاوية
ثنا الأعمش عن شقيق عن عبد
الله قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من حلف في عين هو

(وإن أبى سلف) أى سلم (الرجل في شئ ليس عنده) فيجوز (أصله) أى بناؤه الذى بنى عليه
(ان صاحب العينة) بكسر الهمزة واسكان القنة وبالنون (انما يحل ذبحه التى يريد أن يباع بها
فيقول هذه عشرة دنانير فأتى بها فباعها بعشرة دنانير فقد انقضت عشرة
دينارا إلى أيل فلماذا كره هذا) سدا للذريعة (وانما تلك الدلالة) مثل الدلالة الملهمة وسكون
المجتمعة كفى انقاموس أى التوبة إلى التوصل إلى الربا (والدالة) ضم الدال التديس قال الباجي
روى جعفر بن أبى وحشية عن يوسف بن ماحل عن حكيم بن حزام سألت رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقلت يا رسول الله بآئني الرجل يأتى البيع ليس عنده ما يبيعه ثم أتى بمتاعه من السوق
فقال لا تبع ما ليس عندك وهذا أحسن آسانيد هذا الحديث وأما السلم فله حكمه ولا يصح
الأمور خلا وإذا جازنا السلم الحال حل الحديث ان يبيع ما ليس عنده هو ان يبيعه شأ معينا ويضمن
خروجه من ملكه

﴿ما جاء في الشركة والتولية والاقالة﴾

قال الحدا الشرك والشركة بكسر المشرك وبمعنى وقد اشتركوا وشاؤك أحدهما الاتح
والشرك بالكسر وكامير المشاؤك والجمع اشراك وشركاء وهى شركة جمعها شركاء وشرك في
البيع والميراث كله شرك كذا بكسر (قال مالك في الرجل يبيع البر المصنف) بضم الميم وقصص الصاد
والنون الشفلة المجموع من أصناف (ويستثنى ثيابا رقومها) جمع رقوم (انه ان اشترط ان يتخاوم
ذلك الرقوم فلا بأس به) أى يجوز ان لم يكن الاكثر (وان لم يشترط ان يتخاوم من استثنى فافى
أراه) أعني قد (شرك بكفى عددا البرا الذى اشترى) منه فان كان ثلاثين ذوا واستثنى منها عشرة كان
له ثلثها وللمتاع الثلثان (وذلك ان الثوبين يكون رقومها سواء وبها استثنى منها عشرة كان
شركا (والأمر عندنا لا بأس بالشرك) بكسر فسكون من اطلاق اسم المصدر واردة المعنى
الحاصل به أى الشرك لم يغيره فيما اشترى معا اشتراه (والتولية) لغيره فيما اشترى معا اشتراه
(والاقالة) منه في الطعام وغيره قبض ذلك أو لم قبض اذا كان ذلك بال نقد ولم يكن فيه ورج أى
زيادة (ولا ربيعة) أى نقص (ولا تأخير للثمن) لان الثلاثة من عقود المكارمة فاستثنت من بيع
الطعام قبل قبضه كما استثنى بيع العريضة من بيع الرطب بالتمر وللحديث الوارد باشتائها كأم
فان دخل ذلك ربح أو وضيعة أو تأخير من واحد منهما صار بيعا يحل له ما يحل البيع ويحرمه
ما يحرم البيع وليس بشرك ولا تولية ولا اقالة حين دخلها ذلك لان من سنة هذه العقود الثلاثة
ان يتسوى البيع الاول والثاني (قال مالك من اشترى سلعة براء أو قبضها فبى) وفي نسخة فبى
شراءه أو أخرى يبيعه من اطلاق البيع على الشراء (ثم سأله الرجل ان يشركه ففعل وقصدا) بالتولية
أى المشتري ومن شركة (الثن صاحب السلعة جميعا) تأكيد لضمير التولية (ثم أدرك السلعة شئ
ينزعها من أيديهما) بان اسفقت (فان المشرك) بلفظ اسم المفعول (ياخذ من الذى أمره ان يبيع
لان عهدته الشريك على من شركه (وطلب الذى أمره ببيع) بكسر القنة التولية بمعنى بائنه
(الذى باعه السلعة) بالثن كله لان عهدته عليه (الا ان يشترط المشرك على الذى أمره ببيع
البيع وعند ما يبيعه البائع الاول وقبل ان يتفاوت ذلك ان عهدته على الذى ابتعت) بضم تاء
المتكلم (منه) فلا عهدته على المشرك بالكسر عملا بشرطه (وان تفاوت ذلك وفات البائع الاول
فشرط الآخر) الذى أمره ببيع (باطل وعليه العهدة) ووافق الامام على هذا أصبغ وقال عيسى
عن ابن القاسم العهدة في الشركة والتولية اذا كانت بغيره البيع انما ابدى البائع الاول وقبل
غير ذلك (قال مالك في الرجل يقول للرجل اشتر هذه السلعة بئى وبينك) وقد عني وأنا أبيعها لك
ان ذلك لا يصح حين قال اتقدعنى وأنا أبيعها لك وانما ذلك سلف يسلفه اياه على ان يبيعه له قال

فيها فاجبر ليقطع له مال امرئ مسلم
 في الله وهو عليه غضبان فقال
 الاشعث في والله كان ذلك كان
 بيني وبين رجل من اليهود أرض
 فجعدني فقدمته الى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال لي النبي صلى الله
 عليه وسلم ألك بينة قلت لا قال
 لليهودي احلف قلت يا رسول الله
 اذا يحلف ويذهب بجالي فأقول
 الله تعالى ان الذين يشتركون بعدد
 الله الى آخر الآية * حدثنا محمود
 ابن خالد ثنا الزبيري ثنا الحارث
 ابن سليمان حدثني كردوس عن
 الاشعث بن قيس ان رجلا من
 كندة ورجلا من حضرموت
 اختصما الى النبي صلى الله عليه
 وسلم في أرض من اليمن فقال
 الحضرمي يا رسول الله ان أرضي
 اغتصبها أبو هذا وهي في يده قال
 هل لك بينة قال لا ولكن أحلفه
 والله ما علم انما أرضي اغتصبها
 أبو هذا الكندي اليمن فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يقطع أحدا ما لا بين الاقبي الله
 وهو أجندم فقال الكندي هي
 أرضه * حدثنا هاذن السري
 ثنا أبو الاحوص عن ممالك عن
 حلقمة بن وائل بن حجر الحضرمي
 عن أبيه قال جاء رجل من
 حضرموت ورجل من كندة الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال الحضرمي يا رسول الله ان
 هذا غلبني على أرض كانت لابي
 فقال الكندي هي أرضي في يدي
 أزورها ليس فيها حق قال فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم الحضرمي
 ألك بينة قال لا قال فلك عينة قال
 يا رسول الله انه فاجر لا يبالي ما حلف
 ليس يتروى من شيء فقال النبي

الباي فان وقع هذا فالسلعة بينهما وليس عليه بيع حظ المسلف من السلعة الا ان يستأجره بعد
 ذلك استجارا محضيا مستأجرا وعليه ما أسلفه فقد ادان كان قد باع فله أجر مثله في بيع نصيب
 المسلف ولو ظهر عليه قبل التذلل لاسن المسلف فلم يتقدمته وهما قايما شريكان يبيع كل نصيبه
 أو يستأجر على بيعه (ولو ان تلك السلعة هلكت أو فانت أخذ ذلك الرجل الذي نقد الجن من
 شريكه ما تقدمته فهذا من أسلف الذي يجوز منقعة) فلذا منعه قال أبو عمر اختلف قول مالك فحين
 أسلف رجلا سأل الباشا ركوز ذلك على وجه الفرق والمعروف فكرهه مرة وأجاز مرة واختاره ابن
 القاسم فان كان لنقاد بصيرته بتجارة امتنع لانه سلف حرفعا (ولو ان رجلا ابتاع سلعة فوجبت له
 ثم قال له الرجل اشركني بنصف هذه السلعة وأنا أبيعها لك جميعا كان ذلك حلالا لا بأم من به)
 لاشد ولا حرج لهما (وقد تفسر ذلك) أي بيانه (ان هذا يبيع جديدا بعه نصف السلعة على ان يبيع
 له النصف الاخر) واجتماع البيع والاجارة جائز عند مالك واجماعه لانهم عاهدان ميثبان على
 الزوم فلا ينفقان وعنوع عند الشافعي والكوفي لان الجن عندهم مجهول لا يعلم مبلغه من
 مبلغ ان الاجارة حين العقد ولا ان الاجارة يبيع منافع فصار بيعتني في بيعه
 (ما جافى افلاس الغريم))

يقال افلاس الرجل كانه صار الى حال ليس له فليس كما يقال له اقر اذا صار الى حال فقهر عليه
 وبعضهم يقول صار ذافوس بعد ان كان ذاراهم ودنا يرفه ومفلس والجمع مفاليس وحقيقته
 الانتقال من حالة اليسر الى حالة العسر كذا في المصباح وفي المفهم المفلس لغة من لا عين له ولا
 عرض وشرا من قصر ما يبيده معا عليه من الديون (مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري
 (عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام) القرشي المخزومي الفقيه التابعي الوسط ولا يه
 رؤيته فهو محامي من حيثها تابعي كبير من حيث الرواية يوجد من فضلاء الصحابة سأل عن كيفية
 الوجه كاهن (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال ابن عبد البر هكذا في جميع الموطات والجميع
 الرواة من مالك هي سلا الابد الزاقي يخلف عنه فوصله عن مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر عن
 أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذا اختلف اصحاب الزهري عنه في ارساله ووصله ورواية
 من وصله محبة فقد رواه عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم ويشير بن خزيمة وهشام بن يحيى كلاهما عن أبي هريرة فوعا الثلاثة في الفلاس دون ذكر
 حكم الموت والحديث محفوظ لا يهريه لا يرويه غيره فيما علمت اه ملخصا (قال أئمة) مركبة من أي
 وهي اسم ثوب مناب عرف الشرط ومن المبالغة المزيادة قال الطبري من المتعمات التي يستغنى
 بها عن تفصيل غيرها صراوعن تطول به غير محل (رجل) يجره باضافة أي اليه ووقعه بدل من أي
 وليس المبدل منه على نية الطرح ومازائدة وذكره عابدي والمراد انسان (باع متاعا فافلس الذي
 ابتاعه) اشتراه وقوله (منه) كذا البصري سقط لغیره (ولم يقض الذي باعه من ثمنه شيئا فوجده)
 أي متاعه (بعينه فهو أحمق به) من الغرما لان المفلس يمكن ان تطرأ له أزمة بخلاف الميت
 ولا قال (وان مات الذي ابتاعه فصاحب المتاع فيه اسوة الغرما) وبهذا قال مالك واجلنصه
 صلى الله عليه وسلم على الفرق بين الفلاس والموت وهو قاطع لموضع الخلاف وقال الكوفيون ليس
 أحمق به فمما قال الشافعي هو أحمق به فمما الحديث في داود وابن ماجه وغيرهما عن أبي المعمر
 عمر بن زنا نافع عن عمر بن خلدة الزرق قال أئمة أبا هريرة في صاحب لنا أفلس فقال أبو هريرة
 قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أجمارا رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحمق بجماعه اذا وجد
 بعينه وأجيب بان أبا المعمر ليس معروف بحمل العلم وقد قال أبو داود عقب روايته من يأخذ بهذا
 أبو المعمر هو يعني انه لا يصره وفي القريب انه مجهول الحال فحدث التفرق أرجح فوجب

نصلي الله عليه وسلم ليس كالمثمة
الا فاك فاطلق ليصفه قلنا ادبر
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
امالني علف على مال لبا كله ظالما
ليتهن الله عز وجل وهو عنه
معرض * حدثنا محمد بن الصباح
البرزاني بن يزيد بن هرون أنا
هشام عن محمد بن سيرين عن
مهران بن حصين قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم من حلف على عين
مصبورة كاذبا قلنوا بوجهه
مقدم من النار

(باب في تعظيم اليقين عند منبر النبي
صلى الله عليه وسلم)

* حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا
ابن غفر ثنا هاشم بن هاشم آخرى
عبد الله بن نسطاس من آل كثير
ابن الصلت انه سمع جابر بن عبد
الله قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يحلف أحد عند
منبري هذا على عين آتمة ولوعلى
سوال أخضر الا تيأوا مقعده من
النار أو وجته النار

(باب الحلف بالانذار)

* حدثنا الحسن بن علي ثنا
عبد الرزاق أنا مسعر عن
الزهري عن جابر بن عبد الرحمن
عن أبي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من حلف فقال
في حلفه واللات فلنقل لاله الا
الله ومن قال لصاحبه تعال آفامرك
فليتصدق بشئ

(باب في كراهية الحلف بالآباء)

* حدثنا أحمد بن يونس ثنا زهير
ابن صبيد الله بن عمر عن نافع عن
ابن عمر عن عمر بن الخطاب ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم
أدركه وهو في ركب وهو يحلف
بأبيه فقال ان الله هنا ثم ان

العمل به وقد عهده ولوسلم صلاحته السبعة فقد قال المازري انه لم يذكر فيه
الودائع أو غصبا أو تصديا وإضا فانه لم يذكر فيه الله عليه وسلم ولو ذكره لما كان فيه
التأويل وقال بعض أصحابنا العله لما تبين فلسه قام وطلب فلسه فبادر الموت ووجه الفرق بين
الفس والموت من جهة المعنى ان ذمة المشتري عينت في الفس فصار البايع بمنزلة من اشترى
سلعة فوجد بها عيبا فله ردوها واسترجاع شيئه ولا ضرر على بقية الغرما ما لم يذمة المشتري وفي
الموت وان عينت الذمة أيضا لكنها ذهبت وأساقفا اختص البايع بسلعته عظم الضرر على بقية
الغرما لما راب ذمة الميت وذهابها وانما يكون راب السلعة استرجاعها في الفس اذ لم يطلعه
الغرما الا ان كان أعطوه فذلك لهم لان استرجاعها انما كان لعله وقد زالت وقال الشافعي لا يسقط
حقه في استرجاعها ولو دفعه الغرما الا ان كان قد بظار أعرم فلا يرضى ما صنع هؤلاء اه ولاه
ليس للمفس ولا ورثته أخذها لان الحديث جعل صاحبها أحق بها منهم فالغرما ما لم يذمة من ذلك
وانما الخيار لصاحب السلعة ان شاء أخذها وان شاء تركها وما حصل فقهاؤه قال أحد أبو يوفور
وجاءه قال ابن عبد البر هذا الحديث صحيح ثابت من رواية الجازيين والبصريين وجميع على
القول يجعله فقهاء المدينة والجاز والبصرة والشام وان اختلفوا في بعض فروعه ودفعه
الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه وهو مما عده علمهم من السنن التي ردوها بغير سنه صاروا إليها
وادخلوا النظر حيث لا مدخل له مع صحيح الاثر ووجههم ان السلعة مال المشتري ونفها في ذمته
فقرمائه أحق بها كسائر ماله وهذا ما لا يخفى على أحد ولو ان صاحب الشرية جعل لصاحب
السلعة اذا وجدها بعينها أخذها ما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون
لهم الخيرة من أمرهم فلا يورثون الا تيأوا مؤمنون الا تيأوا مؤمنون لا يورثون هذه السنة المشهورة عند علماء
المدينة وغيرهم ما كان الوهم والغلط في الجاز ذلك في سائر السنن حتى لا تبقى سنة الاقليل مما أجمع
عليه وهذه السنة أصل برأسها فلا يسيل ان ترد الى غير هالان الاصول لا تنقاس وانما تنقاس
الفروع وردا على أصولها ولا أعلم للكوفيين سلفا الا ما روى عن قتادة عن خلاص بن عمر عن علي قال
هو في اسوة الغرما اذا وجدها بعينها وأحدث خلاص عن علي ضعيفة ليس في شيء منها اذا انفرد
حجة وروى مثله عن ابراهيم التيمي وليس في قوله حجة على الجمهور اذ الواجب عليه الرجوع لسنة
فكيف يقلدو ببيع (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن أبي بكر بن محمد بن عمرو) بفتح
العين (ابن حزم) بالهمزة والزاي (عن عمرو بن عبد العزيز) بن مروان الاموي الخليفة العادل
(عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام) بن المغيرة المخزومي وفي هذا السند أربع من
الناهيين يروى بعضهم عن بعض (عن أبي هريرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما رجل
أفلس فأدرك (أبي وحيد (الرجل) الذي باعه أو أقرضه (ماله بعينه فهو أحق به من غيره) من
غرما للمفس ونهذ قال الجمهور وخالف الحنفية فقالوا انه كالغرما لقوله تعالى وان كان ذو عسرة
فظنرة الى ميسرة فاستحق النظرة اليها بالآتي وليس له الطلب قبلها ولان العقد يوجب ملك الاثن
للبايع في ذمة المشتري وهو الذي وصف في الذمة فلا يتصور قبضه وحلوا حديث الباب على
المختص بالعهود والاروى والا جارة والرهن وما أشبهها فان ذلك ماله بعينه فهو أحق به وليس المبيع مال
البايع ولا امتاعه وانما هو مال المشتري اذ هو قد خرج من ماله وعرضه فله البيع والقض
واستدل الطحاوي بذلك بحديث مسعر بن جندب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سرق
له متاع أو شاع له متاع فوجده في يد رجل بعينه فهو أحق به يرجع المشتري على البايع الا ان رواه
ابن ماجه والطبراني وأوجب بان في سننه الجاجين أراءه وهو كثير الخطا والتدليس قال ابن معين
ليس بالقوي وان روى له مسلم فقرروا بغيره ولنا انه وقع النص في حديث الباب انه في صورة البيع

تخلصوا بانكم من كان حالقا

فخلص الله أولسكت

(باب كراهية الخلف بالامانة)

* حدثنا أحمد بن يونس ثنا زهير

ثنا الوليد بن عقبة الطائي عن

ابن بريدة عن أبيه قال قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم من حلف

بالامانة فليس منا

(باب لغو اليمين)

* حدثنا جدي بن مسعدة ثنا

حسان بن يحيى ابن ابراهيم ثنا

ابراهيم بن يحيى الصانع عن عطاء

الغفري الجيني قال قالت عائشة ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

كلام الرجل في بيته كذا والله بلى

والله قال أبو داود ابراهيم الصانع

قله أبو مسلم بن عيسى قال وكان

اذ فرغ المطرفة فسمع النداء سبيها

قال أبو داود روى هذا الحديث

داود بن أبي الفرات عن ابراهيم

الصانع موقوفا على عائشة وكذلك

رواه الزهري وعبد الملك بن أبي

سليمان ومالك بن مغول كلهم

عن عطاء بن عائشة موقوفا

(باب المعارض في اليمين)

* حدثنا عمرو بن عون ح وثنا

مسدد ثنا هشيم عن عباد بن أبي

صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

يمينك على ما يصدقك عليها صاحبك

قال مسدد قال أخبرني عبد الله بن

أبي صالح قال أبو داود هما واحد

عبد الله بن أبي صالح وعباد بن أبي

صالح حدثنا عمرو بن محمد الناقد

ثنا أبو أحمد الزبيري ثنا اسرائيل

عن ابراهيم بن عبد الله العلى عن

حدثه عن أبيه سويد بن حفظة قال

خرجنا تريد رسول الله ومعتا

وأقبلن جروفا خذ عذقه ففصر

فاخرج ابن غزيرة وابن جبان من طريق سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد هذا الاسناد اذا
 ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عنده بعينها فوأحق ما من الغرماء لمسلم من رواية ابن أبي
 حسين عن أبي بكر بن محمد بسند في الرجل الذي يعدم اذا وجد عنده المتاع ولم يعرفه أنه لصاحبه
 الذي يباعه فتبين أن الحديث وارد في صورة البيع فلا يرجع لتخصيصه بما قاله الخنفي ولا خلاف
 أن صاحب الوديعة وما أشبهها أحق بما سواه وجدها عند المفلس أو غيره وقد شرط الإفلاس في
 الحديث قال البيهقي وهذه الرواية الصحيحة الصريحة في البيع والسلعة تنفع من حل الحكم فيها
 على الودائع والعوارى والمغصوب مع تعليقها بما في جميع الروايات بالإفلاس اهـ وأيضا فصاحب
 الشرع جعل لصاحب المتاع الرجوع اذا وجد بعينه والمودع أحق بعينه سواء كان على صفته
 أو تغير عما ظم يحل الحديث عليه وجوبه على البائع لأنه انما يرجع بعينه اذا كان على
 صفته لم يتغير فاذا تغير فلا رجوع له وأيضا لا مدخل للقياس الا اذا عدت السنة فان وجدت فهي
 حجة على من خالفها وهذا الحديث تابع لما كعله زهير بن معاوية عند البخاري وسفيان
 الثوري في جامعهم كلاهما عن يحيى بن سعيد نحوه (قال مالك في رجل يباع من رجل متاعا فافلس
 المتاع فان البائع اذا وجد شيئا من متاعه بعينه أخذه) اذا وجد كله (وان كان المشتري قد باع
 بعينه وفرقه فصاحب المتاع أحق به من الغرماء لا ينعنه ما فرق المتاع منه ان يأخذ ما وجد
 ينصيه من الثمن (بعينه) لصديق الحديث بذلك ويحاسبه بنصيب الغائب وان شاع لم يوجد
 وحاصل ما بين كل وقال الشافعي وأحد ليس له أن يرد من الثمن شيئا وانما له أخذ ما بقي من سلعته
 لأنه لو قبض جميع الثمن لم يرد به يأخذ السلعة فكذلك انما الباقي وهذا لا يلزمنا لأنه اذا قبض
 جميع الثمن قد سلم البعدي أخذ العوض واذا قبض بعضه فقد أدرك بقية الثمن عيب الفلوس فله
 أن يرد ما أخذ ينقص على المبيع ثلاثا يدخل فيه ضرر والشركة لأنه اذا باع عبد افرج عيبه جزمه
 لطفه ضرر الشركة فان اقتضى من ثمن المتاع شيئا قبل الفلوس (فأحب ان يرد به بقبض ما وجد
 من متاعه ويكون فيما لم يجد أسوة الغرماء فذلك له) وان أحب ان لا يأخذ ما وجد ويحاسب بما
 بقى فله ذلك أيضا (ومن اشترى سلعة من السلع غزلا أو متاعا أو بقة) يضم الباقية (من
 الأرض ثم أحدث في ذلك المشتري عملا) كإثارة (بني البقرة دار أو وسع الغزل أو باع الفلوس الذي
 ابتاع ذلك فقال رب البقرة أنا أخذت البقرة وما بقي من البنان ان ذلك ليس له) لأنها ليست متاعه
 بعينه فلم يدخل في الحديث (ولكن تقوم البقرة وما فيها مما أصح المشتري) فيقال ما بقيه هذه
 الدار مبنية (ثم ينظر كم ثمن البقرة) بان قال ما بقيتها رابعا (وكم ثمن البنان من ثمن القيمة ثم
 يكونان شرين يكن في ذلك لصاحب البقرة قدر حصته ويكون للغرماء بقدر حصص البنان وتفسير
 ذلك أي بيانه بالمثال (أن تكون قيمة ذلك كله ألف درهم وخمسمائة درهم فتكون قيمة البقرة
 خمسمائة درهم وقيمة البنان ألف درهم فيكون لصاحب البقرة الثلث ويكون للغرماء الثلثان)
 والبقوم يوم الحكم (وكذلك الغزل وغيره مما أشبهه اذا دخله هذا وعلق المشتري دين لا وفاله)
 عنده (هذا العمل فيه فأما بيع من السلع التي لم يحدث فيها المتاع شيئا الا أن تلك السلعة
 نفقت) راجت (وارتفع) زاد (فتمها فاصحابها يرغب فيها والغرماء يريدون منها كلها فان الغرماء
 يخرجون بين أن يعطوا رب السلعة الثمن الذي يباعها به ولا ينقصون شيئا) وتكون لهم الزيادة
 الخاصة فيها (وبين أن يسلموا إليه سلعته) لأنه انما يباعها بذلك الثمن فلم يجز تنقيصه عنه (وان
 كان قد خص بها الذي يباعها بالخيار ان شاء أن يأخذ سلعته ولا يتباعه) بكسر الفوقية رتبة كناية
 التي التي ذلك بغيره بقية شبهة ظلامه ونحوها كلفي القاموس والمراد هنا الرجوع (لأنني من
 مال شرعي فذلك له وان شاء أن يكون غريبا من الغرماء يحاسب بحصة ولا يأخذ سلعته فذلك له)

القوم ان يحلفوا وحلفت انه اخي

نحلي سيده فأنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته ان القوم تصرحوا ان يحلفوا وحلفت انه أخى قال صدقت المسلم أخوا المسلم (باب الرجل يحلف ان لا يتأدم)

* حدثنا موسى بن عيسى ثنا يحيى بن العلاء عن محمد بن يحيى بن حبان عن يوسف بن عبد الله بن سلام قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وضغمة على كسرة فقال هذه ادام هذه * حدثنا هرون بن عبد الله ثنا عمرو بن حفص ثنا أبي عن محمد بن أبي يحيى عن يزيد الاعور عن يوسف بن عبد الله بن سلام مثله

(باب الاستئمان في الدين) * حدثنا أحمد بن حنبل ثنا سفيان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على عين فقال ان شاء الله فقد استأمن

(باب في القسم هل يكون عينا) * حدثنا أحمد بن حنبل ثنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس ان أبا بكر أقسم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تقسم * حدثنا محمد بن يحيى بن فارس ثنا عبد الواق قال ابن يحيى كتبه من كتابه أنا معمر عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس قال كان أبو هريرة يحدث ان رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني أرى الذئبة قد كررت ففعلها أبو بكر فقال النبي صلى الله عليه وسلم أصبت بعضاً أخطأت بعضاً فقال أقسمت عليك يا رسول الله بأبي أنت وأمي اني أخطأت

نغيره تنفي ضرره (وقال مالك فممن اشترى جارية أو دابة فولدت عنده ثم أفلس المشتري فان الجارية أو الدابة ولدها لها ثم الآن رغب الغرماء في ذلك ويطونه) حقه (كاملا ويعتكون ذلك) فان فات الولد يبيع فلما كنت في الموازية له أخذ الام بجمع الثمن أو بسلمها وبخاص الغرماء وله في العتية يقسم الثمن على الام والولد فيما أخذ الام بصحتها وبخاص بما أصاب الولد (ما يجوز من السلف)

(مالك عن زيد بن أسلم) العدوي مولى عمر المدي العالم اتفقه المتوفي سنة ست وثلاثين ومائة (عن عطاء بن يسار عن أبي رافع) اسلم أبا راهيم أو ثابت أو هرير أو سنان أو صالح أو يسار أو عسدر الرجن أو يزيد أو فرمان أو قال عشرة قال ابن عبد البر أشهر ما قيل في اسمه اسلم القبطي (مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أسلم قبل بدر ولم يشهدا وشهدا أحدا وماعدا وقبل كان مولى العباس فوجهه للنبي صلى الله عليه وسلم واقعة وروى عنه أحاديث ومات في أول خلافة علي على الصحيح (انه قال استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال الابي السيف في استسلف للطلب وقد تكون للتحقيق وهي هنا كذلك لانه اخبر عن ماض (بكر) بفتح الواو وحده وسكون الكاف وهو الفتي من الابل كالغلام من الذكور والواص لنفسه من النوق كالطارية من الاناث وفيه جواز أخذ الدين للضرورة وقد كان يكرهه صلى الله عليه وسلم ولا قد خيره فاختار التقليل من الدنيا والراحة قاله في الاكالا وفي المفهم فان قيل كيف عمر ذمته بالدين وقد كان يكرهه وقال في حديث اياكم والدين فانه شين وفي آخر فانه هم بالليل ومثلة بالنهار وكان كثيرا ما يتعوذ منه حتى قيل ما كثر ما يستعبد من المغمرم فقال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب أو حجب بانه انما عاين ان الضرورة ولا خلاف في جوازها فان قيل لا ضرورة لان الله خبره ان تكون بطعامه مكة ذهب ارواه الترمذي ومن هو كذلك فابن الضرورة أو حجب بانه لما خيره اختار الاقل من الدنيا والقناعة وماعدل عنه زهديه لا يرجع اليه فالضرورة لازمة وأيضا فالدين اغما هو مذموم تلك الوازم المذكورة وهو معصوم منها وقد يجب وان كان لغير ضرورة كرهه لا لا حديث المذكورة ولم ينفه من تعرض النفس للبدلة أو ما السلف بالنسبة الى معطيه فحسب لانه من الاطاعة على الخير وأخرج البراز عن ابن مسعود فرض مرتين بعدل صدقة مرتين وفي حديث آخر درهم الصدقة عشرة ودرهم القرض بسبعين (فجاءته ابل من الصدقة) أي اذ كاله (قال أبو رافع فأمري في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أقضي الرجل بكرا) أي بكر امثل بكره الذي تسلفه منه ولم يسم ذلك الرجل وفي مسند أحمد انه اعرابي وفي أوسط الطبراني عن العرباض ما يفهم انه هولكن في النسائي والحاكم ما يقضي انه غيره فكان القصة وقعت لاعرابي ووقع نحوها للعرباض (فقلت لم أجدي في الابل الا جلا خيرا ارباعيا) بتعريف الباء والاتي رابعية وهو ما دخل في السنة السابعة قال الهروي اذا اتى البعير وابعنته في السنة السابعة فهو رابعي وارباعي وارباعي في السنة التي تلي الثمانية جانيها (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطه) بهزجة قطع وكسر الطاء (اياه فان خياري الناس أجسهم قضاء) للدين قال البيهقي أظنه أراد ان الله يوفق لهذه الاخبار الناس اه قال بعض العارفين وهو الكريم الخلق الا الحق بصدقة السرفان المعطى له لا يشعر بانه صدقة سر في علانية ويورث ذلك محبة ووداد في نفس المقضى له وتحقق نعمته عليه في ذلك فحق حسن القضاء فورا دجحة قال الباجي ولا يشك الحديث بان الصدقة لا تحل له صلى الله عليه وسلم فكيف يقضى منها مالان هذا قيل نزعها عليه كاقبل وامالانها بلغت محلها الفقراء ونحوهم ثم صارت له صلى الله عليه وسلم بشراء أو غيره وامالان استقرضه انما كان لواحد من أهل الصدقة وكان من البخاريين فيكون فضل الشيء صدقة عليه فلا يقال كيف قضى من ابل الصدقة أجود منها بصدقته الغرماء مع انه

فقال النبي صلى الله عليه وسلم
لا تقسم * حدثنا محمد بن يحيى
أننا محمد بن كثير أنا سليمان بن
كثير عن الزهري عن عبيد الله
عن ابن عباس عن النبي صلى الله
عليه وسلم بهذا الحديث كذا القسم زاد
فيه ولم يخبره

(باب فيمن حلف على طعام
لا يأكله)

* حدثنا مؤمل بن هشام ثنا
أحمد بن علي عن الجري عن أبي
عثمان وأبو عبد الله بن
عبد الرحمن بن أبي بكر قال نزل
بنا أضياف لنا قال وكان أبو بكر
يحدث عند رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالليل فقال لا أرجح
اليسك حتى تفرغ من ضيافته
هؤلاء من قراهم فأناهم بقراهم
فقالوا لا نطعمه حتى يأتي أبو بكر
فجاء فقال ما فعل أضيافكم أفرغتم
من قراهم قالوا لا قلت قد أتيتهم
بقراهم فأبوا قالوا والله لا نطعمه
حتى يجيء فقالوا صدق قد أتانا به
فأيننا حتى يجي قال فنامهم قالوا
مكأنك قال والله لا أظعمه الليلة قال
فقالوا ونحن والله لا نطعمه حتى
نطعمه قال ما رأيت في الشر كالليلة
قط قال فربوا طعماكم قال فغرب
طعامهم قال بسم الله فطعم وطعموا
فأخبرت أنه أصبح فغدا على النبي
صلى الله عليه وسلم فأخبره بالذي
صنع وصنعوا قال بل أنت أبرهم
وأصدقهم * حدثنا ابن المنني
ثنا سالم بن نوح وعبد الله بن علي
الجري عن أبي عثمان عن عبد
الرحمن بن أبي بكر بهذا الحديث
بمحوه زاد عن سالم بن حديثه قال ولم
يلغني كفارة

(باب العين في قطعة الخبز)

لا يجوز لناظر الصدقات تبرعه. هنا وعن أبي هريرة أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم بتقاضاه
فأغلظ له فقه به بعض أصحابه فقال صلى الله عليه وسلم دعوه فإن لصاحب الحق مقالا ثم قال أعطوه
سنا مثل سنة قالوا يا رسول الله لا نجد إلا مثل من سنة قال اشتروه فأعطوه إياه فان خبركم أحسنكم
قضاء فيجوز أن ذلك كله قضية واحدة فحفظ أبو رافع أن أصله من إبل الصدقة وحفظ أبو هريرة
الشراء والمضاهة حديث أبي هريرة في العيصين واللقط وسلم فيه جواز قرض الحيوان وبخلاف
بين الكافة فيه ومنعه الكوفيون والحديث رد عليهم ولا يصح دعوى النسخ بلا دليل وبأن في حديث
والحديث رواه مسلم من طريق ابن وهب عن مالك بن نويرة عن محمد بن جعفر عن زيد بن عثمة عن غيره قال
فإن خبر عباد الله أحسنهم قضاء كافي مسلم أيضا ورواه أصحاب السنن أيضا (مالك عن حميد) يضم
المهمة (ابن قيس المكي عن مجاهد) بن جابر المكي (أنه قال استسلف عبد الله بن عمر من رجل
دراهم ثم قضى دراهم خيرا منها) أفضل صفة (فقال الرجل يا أبا عبد الرحمن) كنية ابن عمر (هذه
خير من دراهمي التي أسلفتك) أي فهل علمت ذلك ويجوز لي أن أخسده (فقال عبد الله بن عمر قد
علمت) أنها خير (ولكن نفسي بذلك طيبة) فيجوز لك وهذا حسن قضاء معروف (قال مالك لا بأس
بأن يقضى) يضم أوله من أقضى (من أسلف) بالبناء للمفعول (شيئا من الذهب أو الورق أو
الطعام أو الحيوان من) أي من (أسلفه ذلك أفضل) مفعول يقضى (عما أسلفه إذا لم يكن ذلك
على شرط منهما) رقت التسلف (أو عاده) جارية بذلك (فإن كان ذلك على شرط أو أوى) بفتح
الواو واسكان الهمزة فتعني أي مواعدة (أو عاده فذلك مكروه) أي حرام (ولا أخبر فيه) لمعه
(وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى جلارا بعبا خبارا مكان بكر استسلفه) فأذا جواز
القضاء بأفضل صفة على وجه المعروف كانت قيمة تلك القضية قليلة أو كثيرة إذا لا شأن في قيمة الجمل
الموصوف بما ذكرنا يزيد بكثير من قيمة البكر (وإن عبد الله بن عمر استسلف دراهم قضى خيرا منها
فإن كان ذلك على طيب نفس من المستلف ولم يكن ذلك على شرط ولا وى ولا عاده) كان ذلك
حلالا لا بأس به (ما لم يكن في مقابلة تلك القضية نقص من وجه آخر كان يسلفه عشرة دراهم
في قضية ثانية جيدة أو يكون له عشرة مسكوكات دراهم في قضية عشرة جيدة فلا يجوز له مبيعة

(مالا يجوز من السلف)

قاله الباجي

(مالك أنه بلغه أو عمر بن الخطاب قال في رجل أسلف رجلا طعاما على أن يعطيه إياه في بلد آخر فكره
ذلك عمر بن الخطاب وقال فإن الجمل) بفتح فسكون (بفتح فسكون) يريد أنه إذا زاد عليه في القرض
حله فحينئذ ذلك اتفاق لا نسلف من منفعة وروى فأن الجمل يريد الضمان قاله الباجي (مالك أنه بلغه
أن رجلا أتى عبد الله بن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن إنني أسلف رجلا سلفا واشترطت عليه أفضل
عما أسلفه فقال عبد الله بن عمر فذلك لا بأس بوجود الشرط (فقال كيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن)
فجاوبت (فقال عبد الله بن عمر السلف على ثلاثة أوجه سلف تسلفه تريد به وجه الله) أي الثواب
من الله (فلا وجه الله وسلف تسلفه تريد به وجه صاحب) المستلف أي التحبب إليه والخطوة
(فلا وجه صاحب) وسلف تسلفه لتأخذ خيبتا بطيب) أي حراما بديل حلال (فذلك الربا) المهرم
بالجواز (قال فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن قال أرى أن تنشق الصحيفة) التي كتبت
على الرجل المستلف (فإن أعطاك مثل الذي أسلفه قبلته) كإقال تعالى وإن تبتم فلكم رؤس
أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون (وإن أعطاك دون الذي أسلفته فأخذته أجرة) لأنه حسن
اقتضاء (وإن أعطاك أفضل مما أسلفته) في الصفة (طيبة به نفسه فذلك شكر شكره) ولك
أجرنا (أظن أنه) أخرته قال الباجي من شرط زيادة في السلف وكان مؤجلا فلا أن يظل القرض
جمله وشغل يقضى ماله ولا أفضل له أن يسقط الشرط ويبقى على أجله دون شرط (مالك عن نافع

* حدثنا محمد بن المنهال ثنا

يزيد بن زريع ثنا حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن سعد بن المسيب أن أخوين من الأنصار كان بينهما ميراث فسال أحدهما صاحبه القسمة فقال ان عدت نسألي عن القسمة فكل مال لي رتاج الكعبة فقال له عسرات الكعبة غنية عن مالك كفر عن عييتك وكلم أهلك سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا عين عليك ولا نذر في معصية الرب وفي قطيعة الرحم وفي لا تنكح * حدثنا المنذر بن الوليد ثنا عبد الله بن بكر ثنا عبيد الله بن الأخنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذر ولا عين فيما لا عاكب ابن آدم ولا في معصية الله ولا في قطيعة رحم ومن حلف على عين فرأى غير ما خيرا منها فليدعها وليأت الذي هو خير فان تركها كفارتها (باب فمن يحلف كاذبا تمتعدا)

* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا حماد أنا عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن ابن عباس ان رجلا اختصها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم الطالب البيعة فكن له بيعة فاستطاف المطلوب فحلف بالله الذي لا اله الا هو فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل قد فعلت ولكن غفر لك باخلاص قول لا اله الا الله قال ابو داود وراى هذا الحديث انه يأمر بالكفارة (باب الرجل يكفر قبل ان يحنث) * حدثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن عمار بن عمار بن عمار

انه سمع عبد الله بن عمر يقول من أسلف سلفا فلا يشترط الا قضاءه) أي يمنع أن يشترط غيره (مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول من أسلف سلفا فلا يشترط أفضل منه وان كانت قبضة من علف) ما يعلق لها نائم (فهو ربا) والمعنى وان كان المشتري شيئا قليلا لاجدا قال ابو عمر هذا كله يقتضي انه لا ربا في الزيادة الا أن تشترط والواى والعادة من قطع النزاع وفي الحديث دمع ما يريد إلى المالا يريد وقال ابو عمر تركوا الرابا والريبة فالواى والعادة هنا من الريبة (قال مالك الامر المجمع عليه عندنا ان من استلف شيئا من الحيوان بصفة تخليه) عطف مساو معلومه فانه لا بأس بذلك وعليه أن يرد مثله (الاما كان من الولائد) الاما جمع ولدة وهى الامه (فانه يخاف في ذلك الفريضة) الوسيلة (الى اطلاق المالا يحل) من عارية القروض (فلا يصلح) سلف الاما (وقسير ما كره من ذلك أن يستلف الرجل الجارية فيضيها ما بداله ثم ردها إلى صاحبها بعينها) لان القرض لا ينافى رد العين فلا يقرض ودعين ما اقترض (فذلك لا يحل ولا يصلح ولم يرل أهل العلم ينهون عنه ولا يرخصون فيه لاحد) فان أمن ذلك جاز كقراضها الذي يحرم منها أو لا امر إذا أو لصغيرا قرضها له وليه أو كانت في سن من لا تشتهى وهذا بناء على عكس العلة ومذهب المحققين انعكاسها اذا كانت بسبطة غير مكره وانعكاسها هو انتفاء الحكم لا انتفاءها فان وقع قرض الجارية على الوجه المنعوق فان لم يطفأ فوضعت في ربحها وان وطئت فقبل تجب القيمة وقيل المثل قاله الابي واقصر ابو عمر عن مالك على القيمة قال وغنى قرض الاماء قال الجمهور ومالك والشافعي لان القروض لا تستباح الا بشكاح أو ملك بعقد لازم والقرض ليس بعقد لازم لان المقرض ردمي شاء فاشبه الحاربه المشتراة بالخيار ولا يجوز وطؤها باجماع حتى تنقضي أيام الخيار فيلزم العقد فيها أو أجاز داود والمزني وابن جبر راسا قرض الاماء لان ملك المقرض صحيح يجوز له فيه التصرف كله وكما جاز به جاز قرضه أو أجاز الجمهور واستقرض الحيوان والسلم فيه الحديث أبي رافع وما يجابه صلى الله عليه وسلم بدية الخطأ ودية العمد وديته شبه العمد المجمع على ثبوتها وذلك اثبات الحيوان بالصفة في الذمة فكذلك القرض والسلم ومنع ذلك الكوفيون وأبو حنيفة لان الحيوان لا يوقع على حقيقة وصفه وادعوا نسخ حديث أبي رافع بحديث ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم قضى في الذي اعتق نصيبه في عدم مشركه بقبعة نصف شريكه ولم يوجب عليه نصف عبد مثله وقال داود وطائفة من الظاهرية لا يجوز السلم الا في المكمل والموزون للنهي عن بيع ما ليس عند البائع والحديث من أسلم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم فخص المكمل والموزون من سائر ما ليس عند البائع وقال الحجازيون معنى ما ليس عنده من الاعيان وأما المضمون فلا وقد أجاز أصحاب أبي حنيفة أن يكاتب عبده على مملوك بصفة وأجاز الجميع الشكاح على حيوان موصوف وذلك تناقض منهم اه بعض اختصار وليس في حديث ابن عمر دلالة على نسخ حديث أبي رافع لانصا ولا ظاهرا ولا اقال اعاض لا يصح دعوى النسخ بلا دليل (ما ينهى عنه من المساومة والمبايعه)

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا بيع) بالجزم على النهي وفي رواية لا بيع باثبات الياس على الخبر مراد به النهي وهو أبلغ في النهي من النهي الصريح (بعضكم على بيع بعض) عدى يعلى لانه ضمن معنى الاستعلاء ما يأتي نفسه بالسوم ويؤيده حديث أبي هريرة في مسلم مر فوعلا باسم المسلم على سوم السلم وذكر المسلم ليس للتقييد فلا فرق بين السلم وغيره عند الجمهور خلافا للوزاعي وغيره بل لانه أسرع امتثالا فاذكر المسلم أو الاخفى الرواية الأخرى لا يبيع على بيع أخيه لامضه وم له ما ذكره ولا يخرج مخرج الغالب قال الابي الشكاح اذا كان الاول فاسقا فحجوزا لمطبة على خطبته قال ابن عرفة وكذا عندى في النوم اذا

عن أبيه ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال اى والله ان شأ الله
 لا أخلف على عين فارى غيرهما خيرا
 منها الا كفرت عن عيني وأبنت
 الذى هو خير أو قال الا أبنت الذى
 هو خير وكفرت عيني * حدثنا
 محمد بن الصباح البزار ثنا هشيم
 أنا يونس ومنصور عن الحسن
 عن عبد الرحمن بن سمرة قال قال
 النبي صلى الله عليه وسلم يا عبد
 الرحمن بن سمرة اذا خلعت على عين
 فرأيت غيرهما خيرا منها فأبنت الذى
 هو خير وكفرت عينك قال أبو داود
 وصححه أحمد بن حنبل فى الكفارة
 قبل الحنث * حدثنا يحيى
 ابن خلف ثنا عبد الله بن
 ثنا سعيد بن قتادة عن الحسن
 عن عبد الرحمن بن سمرة نحوه قال
 فكفر عن عينك ثم أبنت الذى هو
 خير قال أبو داود وأحدث أبى
 موسى الأشعرى وعدى بن حاتم
 وأبى هريرة فى هذا الحديث روى
 عن كل واحد منهم فى بعض الرواية
 الحنث قبل الكفارة وفى بعض
 الرواية الكفارة قبل الحنث
 (باب كم الصاع فى الكفارة)
 * حدثنا أحمد بن صالح قال قرأت
 على أنس بن عباس حديث عبد
 الرحمن بن حرملة عن أم حبيب
 بنت ذؤيب بن قيس المزنية وكانت
 تحت رجل منهم من أم سلمة كانت
 تحت ابن أخي صفية زوج النبي
 صلى الله عليه وسلم قال ابن حرملة
 فوهبت لنا أم حبيب صاعا حدثنا
 عن ابن أخي صفية عن صفية أنه
 صاع النبي صلى الله عليه وسلم
 قال أنس فخرشته أو قال فخرشته
 فوجدته مدين ونصفا عده شام
 (باب فى الرقبة المؤمنة)

كان كسب الاول حراما حاز السوم على سومه وقبض على ما قاله ابن العربي فى النكس ان السلعة
 اذا لم تلحق فيها حاز السوم على سومه فقيل له يفرق بأن الثانى فى السوم سلم حقه فى الزيادة بخلاف
 مسئلة النكس فلم يقبل الفرق قال ابن عبد البر هكذا رواه يحيى وابن القاسم وابن بكر وجاعة
 مختصرا وزاد ابن وهب والقعنبي وعبد الله بن يوسف وسليمان بن روفى هذا الحديث عن مالك
 بسنده ولا تلقوا السلعة حتى يبيعها ما الى الاسواق قال وهب زيادة تحقوظة من حديث مالك وغيره
 عن نافع عن ابن عمر اه وأصله لا تلقوا الخذفت احدى التامين والسلع بكسر السين جمع سلعة
 وهى المتاع ويحيط بضم أوله وقبح ثالثه أى ينزل ورواه البخارى عن اسمعيل ومسلم عن يحيى
 التميمى عن مالك مختصرا ورواه البخارى عن عبد الله بن يوسف عن مالك به تاما (مالك عن أبى
 الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأخرج) عبد الرحمن (عن أبى هريرة) أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لا تلقوا بفض التام واللام والقاف وأصله لا تلقوا الخذفت احدى التامين أى
 لا تستقبلوا (الركبان) الذين يحملون المتاع الى البلد قبل أن يقدموا (البيع) أى لعل يبعها
 كما قال فى الحديث قبله ولا تلقوا السلعة حتى يبيعها ما الى الاسواق ولا خلاف فى منعه قرب المصر
 وأطرافه وفى حده يعمل وفرع من يومين وروايت عن مالك حكاه فى العارضة وحكى ابن عبد البر
 وقباض عن مالك جواز على ستة أميال قال أبى والمذهب منعه كما يفيد كلام شيخنا عن ابن
 عرفة وقال الباجى يتنق التلقى فيما قرب أو بعد قال المازرى انتهى عنه معقول المعنى لما فيه من
 الشر بالتقرب ليعارضه لا يبيع حاضر لباد المقتضى عدم الاستقصاء للجالب والتلقى يقتضى
 الاستقصاء لا إتمام من باب واحد لان الأحكام مبنية على الصالح ومنها تقديم مصلحة الجماعة
 على الواحد ولذا أقدمت مصلحة أهل الحاضرة على مصلحة الواحد الجالب فهم ما تاملان
 لا متعارضان أو عمر أريد انتهى نفع أهل السوق لأرب السلعة عند مالك ومذهب الشافعى
 عكسه وأجاز أبو حنيفة والأوزاعى التلقى الا أن يضر بالناس (ولا يبيع) يجوز ولا التامه وفى
 رواية لا يبيع بالرفع على انها نافية (بعضكم على بيع بعض) قال الباجى أى لا يشتريه من حبيب انما
 انتهى المشتري دون البائع قال أبو عبيد وغيره لان البائع لا يكاد يدخل على البائع وانما المعروف
 زيادة المشتري على المشتري قال الباجى ويحتمل حمله على ظاهره فيمنع البائع أيضا أن يبيع على
 بيع أخيه اذا ركن المشتري له وانما جمل ابن حبيب على ما قاله لان الارخاص مستحب مشروع فاذا
 أنى من يبيع بارخص من يبيع الاول لم يمنع وقدم من تلقى السلم وفيه اخص على منلقها غير
 ان فيه اغلا على أهل الاسواق الذين هم أعم نفع المسلمين وللضعيف الذى لا يقدر على التلقى
 وقال بعض الاول حله على ظاهره وهو أن يعرض سلعته على المشتري رخص ليزهده فى شراء
 سلعة الا ان الركن ان يشرائها قال أبى البيع حقيقة انما هو اذا انعقد الاول فلما تعددت
 الحقيقة حل على أقرب الجاهل اليها وهو المرأى كنهه واذا كانت العلة ما يؤدى اليه من الضرر فلا فرق
 بين السوم على السوم والبيع على البيع فى الصورة التى ذكرها وهى أن يعرض بائع سلعته على
 مشترى ركن الاول وكثيرا ما يفعله أهل الاسواق اليوم ركن صاحب الحافوت المشتري فينشر
 الاثر جانبا نفع سلعة نظيرها بحيث يراها المشتري (ولنا جشوا) بخلاف احدى التامين وقع
 الحزم وضم الشين المحممة بأى تفسيره (ولا يبيع) بالجرم نهما وفى رواية لا يبيع بالرفع فبما يجناه
 (حاضر لباد) أى لا يكون معصرا له قاله ابن عباس فى التخصيص قال ابن عبد البر حله مالك على
 أهل العمود خاصة البعدين عن الحاضرة الجاهلين بالسرع فيما يحلبونه من فوائد البادية دون
 مزارع وانما يفيد هذه القيود لان الحديث ارفاق أهل الحضر بأهل البادية بما ليس
 فيه من مظاهر على أهل البادية وهذا انما يحصل بمجموع تلك القيود ويانه اذا لم يكونوا أهل

حدثنا مسدد ثنا يحيى عن
الطحاوي الصواف حدثني يحيى بن
أبي كثير عن هلال بن ميمونة عن
عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم
السلي قال قلت لرسول الله جارية
لي صبيكتها صكة فظنم ذلك على
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقلت أفلا أعقبتها قال أثنى بها
قال فغبت بها قال أين الله قال في
السماء قال من أنا قالت أنت رسول
الله قال أعقبتها فانها مؤمنة
حدثنا موسى بن ميعيل ثنا
حامد بن محمد بن عمرو عن أبي سلمة
عن الشريد أن أمه أوصته أن
يعتق عنار بقة مؤمنة فأتى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
الله إن أمي أوصت أن أعقب عنها
رقية مؤمنة وعندي جارية سوداء
فوبية فخذ كرتي فوالأودود
خالد بن عبد الله وأوسله لم يذكر
الشريد

باب الاستئذان في الجهن بعد
السكوت

حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا
شريك عن معاذ بن عكرمة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
والله لا غزوة في شأنا والله لا غزوة
في شأنا والله لا غزوة في شأنا
قال إن شاء الله قال أبو داود وقد
أسند هذا الحديث غير واحد عن
شريك عن معاذ بن عكرمة عن
ابن عباس • حدثنا محمد بن العلاء
أنما ابن عمر عن معاذ بن عكرمة
عن عكرمة بن رفاعة قال والله
لا غزوة في شأنا قال إن شاء الله
ثم قال والله لا غزوة في شأنا
الله ثم قال والله لا غزوة في شأنا
سكت ثم قال إن شاء الله قال أبو
داود وزائدة والولين بن مسلم عن

عمود فمهم أهل بلاد والقاب انهم يعرفون السعر فلهم أن يتوصلا إلى تحصيله بأنفسهم
وبغيرهم وكذا أن كان الذي جلبوه اشتروه فمهم فيه تجار بقصدون إلى فتح مجال بينهم وبينه
ولههم أن يتوصلا إليه بالمعاملة وبغيرهم وأما أهل العود والموصوفون بالقيود المذكرة فإن
باع لهم بالمعاملة أو غيرهم ضرب بأهل الحضرة استخراج غاية الثمن فيما أصله على أهل العود
بلاغن وقصد الشارع أرفاق أهل الحضرة به وأجازة أبو حنيفة يبيع الحاضر بالبدى لحديث
الدين النصيحة ولا يهجمه فسه لا يهجم ولا يبيع حاضر لباد خاص والخاص يقضى على العام لأنه كان
استثنى منه فيستعمل الحديثان (ولا تصروا) بضم التاء وقض الصاد والراء المشددة بعد هاو أو
الجمع ونصب (الابل) على المفعولية (والغنم) عطف عليه على الصحيح المشهور في الرواية
وعزاه بعض الضبط المتقنين من شيوخه قال وكان شيخنا ابن عتاب يقر به لطلبة يقول هو
مثل فلا تزكوا أنفسكم وهو حسن وقيدناه في غير مسلم بفتح التاء وضم الصاد ونصب (الابل) على
المفعولية أيضا بضم التاء وحذف الواو ورفع الابل على أنه مفعول مالم يسم فاعله واشتقاقه على
الاول من التصرية مصدر صرى بشد الواو بالالف صرى تصرية إذا جمع قال صرت المامني
الحوض أي جمعته ومنه صرى المامني الظهر إذا حبسه سنين لا يتزوج بالتصرية في عرف الفقهاء
جمع اللبن في الضرع البومين والثلاثة حتى يعظم فيظن المشتري أنه لكثرة اللبن والمصرة المذكرة
في بعض طرق الحديث هي الناقة أو الشاة المفعول به ذلك وتسمى أيضا المحفلة في بعض طرقه قال
ضرع حافل أي عظيم وأما على الضبط الثاني فهو من الصر الذي هو البط والصبوب الاول من
التصرية بلام الصر قال أبو عبيد إذ لو كان من الصر لقبل ناقة أو شاة مصرودة وانما هي مصرة
وقال الشافعي التصرية أن تربط أخلاف الناقة أو الشاة وتترك حلبها اليوم واليومين فيزد
المشتري في غنمها المار من ذلك قال الخطابي والذي قاله أبو عبيد جديد ومقالة الشافعي صحيح لأن
العرب تصر صرغ المحلوات أي تربطها فسمى ذلك البط صرارا واستشهد بقول العرب العبد
لا يحسن الكرو وانما يحسن الحب والصرو يقول مالك بن نويرة

فقلت لقوى هذه صدقاتكم • مصرودة أخلافها تجرد

قال ويحتمل أن تكون مصرة مصرودة أبدل إحدى الرايين ياء كإل تعال وقد خاب من دساها
كرهوا الاجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد قال الأبي وما ذكر أبو عبيد يرجع إلى أنه من التصرية
ولذا أنكر أن يكون من الصر الذي هو البط والنهي لحق الغير (فن ابتاعها بعد ذلك) المذكور
وهو التصرية أو بعد العلم بهذا النبي (فهو بخير النظيرين) أفضل الرايين (بعد أن يحلبها) بضم
اللام من باب نصر وفي رواية يحتلبها بقوية قبل اللام المكسورة (ان رضيتها) أي المصرة
(أمسكها) أو لا شيء له (وان منقطها) كرهها (ردها وصاعا من تمر) نصب على أن الواو بمعنى مع أو
لمطلق الجمع لا مفعولا معه لأن جهوز الناقة على أن شرط المفعول معه أن يكون فاعلا نحو حوت أما
وزيد والجلتان شرطتان عطف الثانية على الأولى فلا يعمل لهما من الاعراب اذهما بقصر بنان
أتى بهما لبيان المراد بالظن من ماهو كإل مالك أغاخض الترة لثاب عيش أهل المدينة فكذلك
في كل بلد أنما يقضى بالصاع من غالب عيشهم وفي رواية لابي داود ومسلم وصاعا من طعام زاد في
رواية لمسلم وعلقها البخاري وهو بالخيار ثلاثة أيام وحله الجمهور على القالب وهو أن التصرية أنما
تظهر ثلاثة أيام وهو في معنى ثلاث حلقات لأن الأولى هي اللبن والثانية ظهرت وبالثالثة
تحقيق لأن الثانية تظن أنها الاختلاف المرحي والمرح أو الاختلاف في الضمي باسماء كهمامية
التسويق بها قال ابن عسجد الإبر هذا حديث صحيح أصل في النهي عن التيش واللبسة والعنيت وأجل
في الإبرهيم أن يبيع المصير صحيح وخير المشتري وخير مال في المصيرة مال في المشهور عنه وهو

حدث أبو سلمة فدل ذلك على أن الزهري لم يسمعه من أبي سلمة قال
أحمد بن محمد المروزي أغا الحديث
حدث علي بن المبارك عن يحيى
ابن أبي كثير عن محمد بن الزبير عن
أبيه عن عمران بن حصين عن
النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن
سلمان بن أوفى وهم فيه وحله عنه
الزهري وأوسله عن أبي سلمة عن
حاتم رجه الله **حدثنا مسدد**
ثنا يحيى بن سعيد الأنصاري
أخبرني عبيد الله بن زحران أبا
سعيد أخبره أن عبيد الله بن مالك
أخبره أن عقبه بن عامر أخبره أنه
سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن
أخته له فذرت أن تحجب حافية غير
مخففة فقال هو وأختها مكره لترك
ولتصم ثلاثة أيام **حدثنا** حجاج بن
أبي يعقوب **ثنا** أبو النضر **ثنا**
عمر بن علي عن محمد بن عبد الرحمن
مولى آل طرفة عن كريب عن ابن
عباس قال جاء رجل إلى النبي صلى
الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
إن أختي نذرت بعثتي أن تحجب
ما شبه فقال النبي صلى الله عليه
وسلم إن الله لا يصنع بشيء ما أختك
شيئا فلتحجها وكسوة وتكففر عن
بينها **حدثنا** أحمد بن المني **ثنا**
أبو الوليد **ثنا** همام بن قتادة
عن عكرمة عن ابن عباس أن
أخت عقبه بن عامر نذرت أن تغشى
إلى البيت فأمرها النبي صلى الله
عليه وسلم أن تترك وتهدى هديا
حدثنا مسلم بن إبراهيم **ثنا**
هشام بن قتادة عن عكرمة عن
ابن عباس أن النبي صلى الله عليه
وسلم لما بلغه أن أخت عقبه بن
عامر نذرت أن تحجب ما شبه قال إن
يقول من نذرهم ما فلتترك

(نرى) بضم النون ثقلن (والله أعلم) بمراد سورة (لا يبيع بعضكم على بيع بعض) أي يحرم (أنه أغا)
نهي أن يسوم الرجل على سوم أخيه) ففسره بالسوم من المشتري للرواية المصرية بذلك وغير
ما فسرته بالوارد وإن كان لامن من أنه البائع أيضا جماع أن علة النهي دفع الضرر فلا فرق بين
البيع على البيع والسوم على السوم وقده بما (أذا ركن البائع إلى السائم) أي المشتري (وحل)
يشترط وزن الذهب) أو الفضة (وتبرأ من العيوب وما أشبه هذا بما يعرف به أن البائع قد أراد
مبايعه السائم فهذا الذي نهى عنه والله أعلم) لا قبل الركون فيعجز كقَالَ (ولا بأس بالسوم
بالسعة توقف للبيع فسومها غير واحد) أي أكثر من واحد فإذا كان النهي أغا هو بعد الركون
جاء هذا وهو الزيادة (ولو ترك الناس السوم عند أول من يسومها أخذت بشبه الباطل من الثمن
ودخل على الباعة في سلعهم المكروه) وهو الجنس وقص الثمن (ولم يزل الأمر عندنا على هذا)
أي بيع الزيادة قبل الركون وبخوة ففسره أبو حنيفة وقال سفيان الثوري معناه أن يقول
عندي خير منه وقال الشافعي معناه أن يتناع سلعة فيقبضها ولم يفتقرها وهو مقبض بما فيها من
يعرض عليه سلعة أرشد أي أحسن منها فيفسخ بيع صاحبه لأن الخيار قبل التفريق ومذهب
الفقهاء في ذلك متقاربة قاله أبو عمر فحملاه على أنه يبيع البائع لكن تفسير الشافعي على قوله بخيار
المجلس (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) تحريم (عن
التبش) بفتح النون وسكون الجيم وقتهوا بالشين المجمة وهو لغة تنفير الصيدا واستنارته من مكانه
ليصاد يقال نجحت الصيدا نجحته نجحوا منه قيل للصائد ناجح لأنه يثير الصيدا قال الباقى فكان
غيره للسلعة يشير الزيادة فيها وشرعا (قال مالك) (والتبش أن تعطيه بسلعته) أي فيها (أكثر من
ثمنها وليس في نفسه اشتراؤها فيقضى بالتغير) أو قال لا أكثره وأن يبدل السلعة لغيره بغيره
وهذا أعم من تفسير مالك لدخول إعطائه مثل ثمنها أو أقل وتروجه من تفسير مالك قال الأبي
والمذهب النهي عنه قال ابن العربي وعندى أن بلغها الناجش قيمتها ورفع الثمن عن صاحبها جاز
وهو ماجور واستبعده ابن عبد السلام بأنه اتلاف لما لالم المشتري ابن عرفة وكان بسوق الكتيبة
بنوس رجل مشهور بالصالح عارف بقيمة الكتب يستغنى للدلائل ما يمين عليه ولا غرض له في
الشراء وهذا الفعل جائز على ظاهر تفسير مالك وقول ابن العربي لا على قول الأكثر وهذا الحديث
رواه البخاري هنا عن القعني وفي ترك الحبل عن قتبة بن سعيد ومسلم عن يحيى الثلاثة عن مالك به

(جامع البيوع)

(مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمران رجلا) هو جبان بن منقذ كرواه ابن الجارود
والحاكم وغيرهما وصدقه عياض وجزم به الثوري في شرح مسلم وهو بفتح المهملة والموحدة
الثقلية ومنقذ بذلك مجبة قبلها كاف مكسورة الانصاف وقيل هو أبو منقذ بن عمرو وكان ابن ماجة
وتاريخ البخاري قال ابن عبد البر وهو أصح وتبعه الثوري في مهماته (ذ كر رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه يحدج) بضم الحاء وسكون الجيم المجمة وتقع المهمة أي راديه المكروه (في البيوع) من
حيث لا يعلم بيدي له غير ما يكتم قال عياض وفي الحديث أنه الذي كره ذلك لأنه يفقد التغير
والنظر لنفسه بالكيفية فاعل ذلك كان يعتبره أحيانا ويبين ذلك إذا أتته اه وعند الشافعي وأحمد
وابن خزيمة والدارقطني أن جبان بن منقذ كان ضرا وكان قد ضحى في رأسه ما مومه وقد قتل
لسانه وعند الدارقطني وابن عبد البر من طريق محمد بن إسحق قال حدثني محمد بن يحيى بن جبان عن
عمه واسم بن حبان أن حده منقذ بن عمرو كان قد أتى عليه سبعون ومائة سنة فكان إذا باع غن
فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال الحديث وأنعم ابن عبد البر من طريق ابن إسحق عن نافع
عن ابن عمران أن منقذ أسفى في رأسه ما مومه في الجاهلية فقبلت لسانه فكان يحدج في البيع

قال أبو داود ورواه سعيد بن أبي عروبة بنحوه وخالد بن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه * حدثنا محمد بن خالد ثنا عبد الرزاق أنا ابن جريج أخبرني سعيد بن أبي أيوب أن يزيد بن أبي حبيب أخبره أن أبا الخير حدثه عن عتبة بن عامر الجهني قال نذرت أن أختني أن تمشي إلى بيت الله فأمرته أن أستغني لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستغنت النبي صلى الله عليه وسلم فقال لتمشي ولترك * حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا وهيب ثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال بينما النبي صلى الله عليه وسلم يحط إذا هو برجل قائم في الشمس فسال عنه قالوا هذا أبو اسراييل نذران يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم قال مروءة فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه * حدثنا مسدد ثنا يحيى عن جسد الطويل عن ثابت البناني عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يهادي بين ابنيه فقال عنه فقالوا نذران تمشي فقال ان الله لغني عن تعذيب هذا نفسه وأمره ان يركب

(من نذران يصلي في بيت

المقدس)

* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا حماد أنا حبيب المعلم عن عطاء ابن أبي رباح عن جابر بن عبد الله ان رجلاً قام يوم الفتح فقال يا رسول الله اني نذرت لله ان تمضي الله عليّ مكة أن أسلمني في بيت المقدس ركعتين قال صل ههنا ثم أعالج عليه قال صل ههنا ثم أعالج عليه

(فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا باعت فقل لا خلاية) بكسر الخاء الموحدة واللام وموحدة أى لا خديعة في الدين لا بال الدين النصيحة فلا تلغى الجنس وخبر لا خلاية متحذوف قال التوربشي لقته النبي صلى الله عليه وسلم هذا القول ليلظ به عند البيع ليطالع به صاحبه على انه ليس من ذوى البصائر في معرفة السلع ومقادير القيمة فيها البرى له كما يرى لنفسه وكان الناس في ذلك الزمان اخواناً لا يغبنون أخاهم المسلم وينظرون له أكثر ما ينظرون لانفسهم اه زاذني رواه ابن عبد البر من طريق نافع ثم أنت بالخيار ثلاثاً من بيعك قال في الاكمال جعل له عهدة الثلاث لان أكثر ما بيعته كانت في الرقيق لينصرو ويثبت عليه وروى انه جعل له مع ذلك خيار ثلاثة أيام فيها اشتراه (فكان الرجل اذا بايع يقول لا خلاية) أى معناها الذي يقدر عليه من النطق ففى مسلم من طريق اسمعيل بن جعفر عن ابن دينار يقول لا خباية قال عباس بالتحسية لانه كان أنشج يخرج اللام من غير مخرجها أو لبعضهم لا خباية بالتون وهو تحجيف وفي بعض روايات مسلم لا خباية بالقال الموحدة اه وفي رواية أبي عمر من طريق نافع قال ابن عمر فسمعه يقول اذا باع لا خباية لا خباية وعند الهرقطى والبيهقي بإسناد حسن ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابعتها ثلاث ليال فان رزيت فاسئل وان منعت فارددني حتى أدرك زمن عثمان وهو ابن مائة وثمانين سنة فكثير الناس في زمان عثمان فكان اذا اشترى شيئاً قيل له انك غبت فيه رجح به فبشده له الرجل من العجاجة بان النبي صلى الله عليه وسلم جعله بالخيار ثلاثاً فبرده له وراهه وروى الترمذى عن أنس أن رجلاً كان في عقله ضعف وكان يبيع ورائ أهله أنوال النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا احمر عليه فدعاه فنهاه فقال يا رسول الله اني لا أصبر على البيع فقال اذا باعت فقل لا خلاية وأنت في كل سلعة ابعتها بالخيار ثلاث ليال قال ابن عبد البر قال بعضهم هذا خاص بهذا الرجل وحده جعل له الخيار ثلاث أيام اشترطه أو لم يشترطه لما كان فيه من الحرص على المباحة مع ضعف عقله ولسانه وقيل انما جعل له ان يشترط الخيار لنفسه ثلاثاً مع قوله لا خلاية فيكون عاماً كسائر مشروطي الخيار اه وقد استدلل أصحابنا البغداديون من المالكية على القيام بالغبين غير المعتاد وحده بالثلاث لأقل لانه غيب بشرا انتصب له التجار فهو كالمدخل عليه وأفي ذلك الجمهور والائمة الثلاثة وقالوا الرباغبين ولو خالف العادة وتجاذب الطريقان قوله تعالى لئنأكلوا أموالكم يفسدكم بالباطل فقال الأقل الغبن المخالف للعادة من ذلك وقال الجمهور قد استغنى منه التجار عن تراض وهذا عن تراض وكذلك تجاذبوا فيهم الحديث فقال البغداديون وأجند فيه الخيار للمغبون وقال الجمهور هي واقعة عين وكتابة حال لا يصعد عوى العموم فيها على انه لم يجعل الخيار الا بشرط فالحدث بحجة لعدم القيام بالغبن اذ لو كان تأنيلاً بأمره بالشرط بان يقول لا خلاية فلو قيلت هذه اللفظة اليوم في العقد ثم ظهر الغبن فقال الاكروا لوجب قولها قياماً بالغبن ثم اختلفوا فقال بعضهم لانها كانت خاصة بذلك الرجل وله صلى الله عليه وسلم ان يخص من شاء معاشاً وقيل انما أمره ان يشترط ويصدره هذه الكلمة حضاً لمن علمه على النصيحة والتحرر زمن الخلافة فقد روى انه قال له قل لا خلاية واشترط الخيار ثلاثة أيام وبيع له صاحبه انه ليس من ذوى البصيرة في البيع فينظر له كما ينظر لنفسه وقال أحد قوجب القيام بالغبن لقائلاً هذا كانه شرط ان لا يزيد الثمن عن غن المثل ولان نقص السلعة فغنه وان قاله البائع صار بمنزلة من شرط وصفا في المبيع فبان خلافه وفي الحديث جبه لا مضاء بيع من لا يحسن النظر لنفسه وشراً له قبل المجر عليه وأخرجه البخاري ههنا عن عبد الله بن يوسف وفي زك الجليل عن اسمعيل كلاهما عن مالك به وأخرجه أبو داود والانسائي من طريق أبي مالك وتابعه اسمعيل بن جعفر وثمانين وشعبة الثلاثة عن ابن دينار عند مسلم (مالك عن يحيى بن سعيد انه جمع بين سعيد بن المسيب يقول اذا جئت أراضوا فوفون المكسكال والميزان فأطل المقام) بضم الميم

ثنا أبو عاصم ح وثنا عباس
العنبري ثنا روح عن ابن جريج
أخبرني يوسف بن الحكم بن أبي
سفيان أنه سمع حفص بن عمر بن
عبد الرحمن بن عوف وعمر أقال
عباس بن حنيفة أخبراه عن عمر بن
عبد الرحمن بن عوف عن رجال من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
بهذا الخبر زاد فقال النبي صلى الله
عليه وسلم والذي بعثت محمدا
بالحق لو صلبت ههنا لاجزأ عسل
صلاة في بيت المقدس قال أبو داود
رواه الأنصاري عن ابن جريج
فقال جعفر بن عمرو قال عمرو بن
حنيفة وقال أخبراه عن عبد الرحمن
ابن عوف وعن رجال من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم
«باب في التذوق فيما لا يعلم»

حدثنا سليمان بن حرب ومحمد بن
عيسى قالا ثنا حماد عن أيوب
عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن
عمران بن حصين قال كانت
الغضبية لرجل من بني عقيل
وكانت من سوابق الحاج قال فأسر
فأتى النبي صلى الله عليه وسلم
وهو في وقوف والنبي صلى الله عليه
وسلم على حمار عليه قطيفة فقال
يا محمد علام تأخذني وتأخذ سائمة
الحاج قال تأخذك ببرجرة حلقة فأتى
تقيف قال وكان تقيف قد أسروا
وجلين من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم قال وقد قال فيما قال وأنا
مسلم أوقال وقد أسلمت فلما مضى
قال أبو داود فوهت هذا من محمد بن
عيسى ناداه يا محمد يا محمد قال وكان
النبي صلى الله عليه وسلم وحيدا
في قافرحج إليه قال ما شأنك قال
أني مسلم قال لو قاتلها وأنت قلت

الاقامة «هاوإذا جئت أرضا ينقصون المكيال والميزان فأقلل المقام بها» لان ظهور المنكر
وعومهم بما يحسدون تجبيل عقوبته قالت أم سلمة نارسول الله أنه لك وفيها الصالحون قال نعم إذا
كثر الخبث فكيف مع قلة الصالحين أو عدهم قاله الساجي وفي الاستدكار هذا يقتضي أنه لا ينبغي
المقام بارض يظهر فيها المنكر ظهورا لا يطاق تغييره والمقام موضع يظهر فيه الحق والامر بالمعروف
والنهي عن المنكر في الأغلب إذا وجدهم غروا فيه وأما بخش المكيال والميزان فخرام قال تعالى
ولا تبغضوا الناس أشياءهم وقال تعالى بل للطفقين الآيات قال قتادة في هذه الآية أن آدم
أوف كما تحب أن يوفى لك وأعدل كما تحب أن يعدل عليك ومما ابن عمر على رجل يكيل كيلا بعددى
فيه فقال له وبلائ ما هذا فقال أمرنا الله بالوفاء فقال ابن عمر ونهى عن العدوان وقال الفضيل بن
عباس بخش المكيال والميزان سواد الوجه غدا في القيامة وقال صلى الله عليه وسلم يا معشر التجار
ان التجار يحشرون يوم القيامة تجارا الا من روى صدق وقال صلى الله عليه وسلم التجار هم التجار
قالوا أليس قد أحل الله البيع قال بلى ولكنهم يحلفون فبأقرون وتخوفون فيكذبون وقال صلى الله
عليه وسلم الخلف منقطة للسلعة محقة للبركة وفي رواية الجين الكاذبة وقال صلى الله عليه وسلم
يا معشر التجارات الشيطان والاثم يحضران معكم فشو بوه بالصدق وروى الاربعه قاسم بن أصبغ
باسانده (مالك) عن يحيى بن سعيد أنه سمع محمد بن المنكدر بن عبد الله التيمي المدني الفاضل
التابعي الثقة (يقول) أخرجه البخاري وابن ماجه من طرق عن أبي غسان محمد بن المنكدر عن جابر
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (أحب الله) بفتح الهمزة والموحدة الثقيلة دعاء أو خبر ولفظ
البخاري وابن ماجه ورحم الله لکن رواه البيهقي من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ أحب الله
(عبدا) أي أنسانا (سمعا) بفتح فسكون من السماحة وهي الجود صفة مشبهة تدل على الثبوت
(ان باع) بأن يرضى بقليل الربح (سمعا ان باع سمعا ان قضى) أي أدى ما عليه طيبة به نفسه
ويقضى أفضل مما يجود به على القضاء (سمعا ان اقتضى) أي طلب قضاء حقه برقى ولين قال
الطبري رتب المحبة عليه ليدل على السهولة والتسامح في التعامل سبب لاستحقاق المحبة ولكونه
أهلا للرجة فيه فضل المسامحة وعدم احتقار شيء من أعمال الخير فلعلها تكون سببا لمحبة الله
التي هي سبب للسعادة الابدية ثم لفظ البخاري رحم الله عبدا سمعا اذا باع واذا اشترى واذا قضى
واذا اقتضى وبمثل لفظ الموطأ رواه ابن ماجه لکن بلفظ رحم بدل أحب ولفظ اذا بدل ان في
الكل وهو يحتمل الدعاء والخبر كما مر وبؤيد الخبر قوله في رواية الترمذي من طرق عطاء بن السائب
عن ابن المنكدر في هذا الحديث غفر الله لرجل من كان قبلكم كان سهلا اذا باع كان
الكرمانى وغيره قربة إلى الاستقبال المستفادة من اذا تجعد دعاء وتقديره يكون رجلا سهلا واذا
يستفاد العموم من تقييده بالشرط وفي الصحيحين عن حذيفة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
ثلثت الملائكة روح رجل من كان قبلكم فقالوا أعلمت من الخير شيئا فقال ما أعلم قيل انظر قال
كنت أمر قتيابي أن ينظروا المعسر ويخاؤوا عن الموسر قال فتجاوزوا عنه وفي رواية لمسلم قال
الله أنا أحق بذلك منك تجاؤوا عن عبدي ولهم أنا أضاد داخله الله الجنة قال ابن حبيب في الواضحة
تستحب المسامحة في البيع والشراء وليس هي ترك المسامحة فيه أعانها ترك الموازنة والمضاجرة
والكرازة والرضا يسير إلى محسن الطلب قال وكره المدح والذم في التسامح ولا يفسخ به يائمه
فاعله لشبهه بالخديعة (قال مالك في الرجل يشتري الابل أو النعم أو البز) بالموحدة والزاي (أو
الريق أو شيئا من العروض جزاؤه لا يكون الجزاء في شيء مما بعد عدا) وفي نسخة عددا قال
الباجي بريدهما الغالب أن سهل عدده لقته ولا يتقدر بكيل ولا وزن وقال المازري أن جعل على
ظاهره فرق بينه وبين المبكيل والموزون تبعسدا للسماع في بعض الاوقات ولكن قد سدهم هذا

أمر أن أفلت كل الفلاح

قال أبو داود ثم رجعت إلى حديث سليمان قال يا محمد اني جائع فأطعمني اني ظمآن فأسقني قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذه حاجتك أو قال هذه حاجته قال فقوى الرجل بعد الرجلين قال وحس رسول الله صلى الله عليه وسلم العضايل حله قال فأغار المشركون على مرس المدينة فذهبوا بالعضايل قال فلما ذهبوا بها وأمرهم أمراء من المسلمين قال فكافوا إذا كان الليل يرمحون ابهامهم في أفنتهم قال فتروا إليه وقامت المرأة فجعلت لاتضع يدها على بعيرها إلا راححتي أنت على العضايل قال وفاتت على ناقة ذلول مجرسة قال فركبتها ثم جعلت الله عليها أن فجأها الله فتعسرنا قال فلما قدمت المدينة عرفت الناقة ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فأرسل إليها فحى بها وأخبر بسندوها فقال بس ماجزيتي أو جزتها أن فجأها الله فتعسرنا لا وفاء لندر في معصية الله ولا فيها لأجل أن آدم قال أبو داود والمرأة هذه أمرأة أبي ذر (ما يؤمر به من الوفاء به من النذر) حدثنا داود بن رشيد ثنا شعب بن اسمعيل عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو رقابة قال حدثني ثابت بن الضحاك قال نذر رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضربا بلباؤه فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني نذرت أن أضربا بلباؤه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل كان فيهما من أو ثا الهامية بعد

المتأخرين بالمعدود المقصود أحاده كالرقيق والانعام وما تقاو بجاز الحزاني في كثيره لشقة عدده دون يسره (قال مالك في الرجل يعطي الرجل السلعة ببيعها له) الحال انه قد قودقوها صاحبها فبقال ان يمتها هذا الثمن الذي أمر لثبه فلا بد منار أو شيء يسجه له يتراضا عليه وان لم يبعها فليس لك شيء ان لا بأس بذلك) أي يجوز وقوله (اذ اسمي غنا ببيعها به ومعنى أجزاعها ما اذا باع أخذته وان لم يبع فلا شيء له) زيادة ايضا لما قبله (ومثل ذلك أن يقول الرجل للرجل ان قدرت على غلامي الآتي وأجست بجملي الشارده فلك كذا وكذا) شيء يسجه (فهذا من باب الجعل) الذي قال الجهور ويجوز في الاياق والضوال والاصل فيه قوله تعالى ولن جاء به جيل بعير (وليس من باب الاجارة ولو كان من باب الاجارة لم يصلح) بل يفسد لان من شرطها علم الثمن وأوضع ذلك فقال (فاما الرجل يعطي السلعة فيقال له بها ولك كذا وكذا في كل دينار لشيء يسجه) كان يقول لك في كل دينار درهمان (فان ذلك لا يصلح لانه كلما نقص دينار من غن السلعة نقص من حقه الذي سمي له) وفي نسخة تسماه (فهذا غر) لانه لا يدري كم جعل له) والاجارة بيع منافع فلا يجوز أن يكون البذل فيها الا معلوما عند الجهور وقال الظاهرية وبعض السلف يجوز جعل البذل فيها كن يعطي حماره لمن بقي عليه أو يعمل به بنصف ما يروق بسقيه على ظهره كل يوم فباساعلي القراض والمساقاة فالواقد حاء القرض يجوز الرضاع وما يأخذ الصبي في اليوم واللبنة لمنها غير معلوم لا اختلاف أحوال المصنات واختلاف ألبان النساء قاله أبو عمر (مالك) عن ابن شهاب انه سأل عن الرجل يتكاري الدابة ثم يكرها بابا كرمها تكارها به فقال لا بأس بذلك) لان المكتري مالك منافع الاصل فله التصرف فيها كيف شاء

((بسم الله الرحمن الرحيم))

((كتاب القراض))

هكذا في نسخ صحيحة مقروءة تقدم على المساقاة وفي نسخ تأخيرها عنها وعن كراء الارض والخطب

((ما جاء في القراض))

أهل الجاز يسمونه القراض وأهل العراق يسمونه المضاربة ولا يقولون قراضا البسة وأخذوا ذلك من قوله تعالى واذا ضربت في الارض وقوله تعالى وآخرون يضربون في الارض وقوله في الخبر لو جعلته قراضا فغضني انه لغة الجاز والمعروف عندهم وكان في الجاهلية فأقر في الاسلام وعمل به صلى الله عليه وسلم لخديجة قبل البسة وقتله الكافة عن الكافة فكانت الدية ولا خلاف في جوازه (مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه) أسلم العدوي مولى عمر قرضه تخضرمات سنة ثمانين وقيل بعسنة ستين وهو ابن أربع عشرة ومائة سنة (أنه خرج عبيد الله) بفتح العين العصباني المشهور أحد العبادة (وعبيد الله) بضم العين (ابن عمر بن الخطاب) قال في الاسامة بن مضمون العنق في عهد صلى الله عليه وسلم فقد ثبت انه غزا في خلافة أبيه كما قال (في جيش الى العراق) للفرز وكان من شعبان قرش وقرسانهم وقتل مع معاوية بصفتين في ربيع الاول سنة ست وثلاثين (فلما اقتلا) رجعا من الغزو (مر اعيلى موسى) عبد الله بن قيس (الاشعري وهو أمير البصرة) من جهة عمر (فرحب بها) قال مر حبا وسهل ثم قال لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به (ولم يلقى) فلا جواب لها وفي نسخة لتعلت فهي الجواب (ثم قال بن هنيئال من مال الله أو يدان أثبت به الى أمير المؤمنين) عمر رضي الله عنه (فاسلفكاه) بضم الهمزة أفرضكاه (فتناحا به) منطاعا من منافع العراق ثم تبعناه بالمدينة فتؤديان راس المال الى أمير المؤمنين ويكون لكما الرج قال البلخي لم ردنا سلا فحما أحرار المال في ذمتها وانما أراذعها ما من مقتضا ضماها لانه انما

قالوا قال هل كان فيها عيدين من
أعابدهم قالوا لا قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أوفى بذكر
فاته لا وفا لمنزى معصية الله ولا
فجاء لا عاكب ابن آدم * حدثنا مسدد
ثنا الحرث بن عبيد أبو قدامة
عن عبيد الله بن الأحنس عن
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
أن امرأة أتت النبي صلى الله
عليه وسلم فقالت يا رسول الله انى
تذرت أن أضرب على رأسك
بالف قال أوفى بذكر قالت انى
تذرت أن أضع يدي على كذا وكذا
مكان كان يذبح فيه أهل الجاهلية
قال لصنم قالت لا قال لو نزلت
قال أوفى بذكر
«باب فيمن نذر أن يتصدق بجاهه»
* حدثنا سليمان بن داود وابن
المرح قال ثنا ابن وهب أخبرنى
يونس قال ابن شهاب فأخبرنى
عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب
ابن مالك أن عبد الله بن كعب
وكان قائد كعب من بني عمن
كعب بن مالك قال قلت يا رسول
الله أن من نذر أن يتصدق من
مالى صدقة إلى الله وإلى رسوله قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
أمسك عليك بعض مالك فهو خير
لك قال قلت انى أمسكته منى
الذى بخير * حدثنا محمد بن يحيى
ثنا حسن بن الربيع ثنا ابن
أدريس قال قال ابن إسحق حدثنى
الزهري عن عبد الرحمن بن عبد
الله بن كعب عن أبيه عن جده
في قصته قال قلت يا رسول الله ان
من نذر أن الله أن أخرج من
مالى كله إلى الله وإلى رسوله صدقة
قال لا قلت فصدقة قال لا قلت فقلته
قال نعم قلت فانى سأمسك منى

يجوز السلف لمنفعة المتسلف فان قصد المتسلف نفع نفسه معه لم يجز (فقال لا ردنا) احبنا ذلك
ففعل وكتب الى عمر بن الخطاب أن تأخذ منهما المال فلما قدما معا فارقا محالهما فاذك الى عمر
وأخبراه أوبلغة من غيرهما (قال كل الجيش أسلفه مثل ما أسلفكم قال لا لاقفال عمر بن الخطاب)
أنتما (ابنا) المؤمن فأسلفكم) محاباة له (أدبا المال ووجه) احتياط للمسلمين لانهم لهم قاله
أبو عمر (فأما عبيد الله) المكبر (فكسب) أدبا وشدة وورعه (وأما عبيد الله) فقال ما ينبغي لك يا أمير
المؤمنين (هذا) الفعل (لوقص هذا المال أو هلك أضناه) لان سلف (فقال عمر ادباه) قال عيسى
كرامة لتفضيل أبي موسى لولده ولم يكن يلزمهما ذلك وهذا على قولنا أن أبا موسى تسلف المال
وكان يده على معنى الوديعة وأسلفهما أياه وان قلنا كان يده للتخية والاصلاح فلعمر تفضيل ذلك
كالبيع يشترى لنفسه فلذى أبعده تعقبه ولولف المال ولم يكن عندهما وفاء أضنه أبو موسى
قاله الباقي (فكسب عبد الله ووجه عبيد الله) أعاد عليه قوله المذكر ووجه احتياج الابن على
الاب وانه ليس بعقوب ولا هضم من حق الابوة ولا حق الخلافة وجواز الاحتياج حيث لا نص
(فقال رجل من جلساء عمر) يقال انه عبد الرحمن بن عوف (يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضا)
إشارة الى عرض ما رآه من المصلحة وان لم يسأله هو وكذا المفتى يجوز أن يندى الحكم القشوى اذا
عرف من حالته استنارته قاله الباقي (فقال عمر فاجعله قراضا) أى أعطه حكمه (فأخذ عمر
رأس المال ونصف وجهه) جعله في مال المسلمين (وأخذ عبد الله وعبيد الله ابنا عمر نصف مخرج
المال) وكأنه جعل كذلك قطعا للتراث اذ ليس من القراض فى شئ وانما ساقى مالك هذا الحديث
اعلاما بان القراض كان معمولاً به من عهد عمر وقيل هو أول قراض فى الاسلام وقيل أوله ان عمر
أخرج من السوق من لا يعلم البيع وكان فيهم يعقوب مولى الحرة فأعطاه عثمان مالا قراضا
وأجلسه فى السوق فان كان محققا فله ان يبيع وان كان يبيع فله ان يشتري (فأعطاه عثمان مالا قراضا)
بثمان فى فضله وورعه الا ذلك ولا أصل للقراض فى كتاب ولا سنة الا انه كان فى الجاهلية فأقرنى
الاسلام وأجمع على جواز به نذر والدرهم قاله أبو عبد الله (مالك عن العلاء بن عبد الرحمن)
الحرقى ضم المهمله وقبح الراء وقاف المذنى الصدوق (عن أبيه) عبد الرحمن بن يعقوب الجهمى
التابعى الثقة (عن جده) يعقوب المبدى مولى الحرة مقبول تابعى كبير (ان عثمان بن عفان
أعطاه) أى يعقوب (مالا قراضا) عمل فيه على ان الربح بينهما) قال أبو عمر أجمع العلماء على ان
القراض سنة معمول بها وقال عمرو بن عثمان وعائشة وابن مسعود وتجروا فى أموال اليتامى لا تأكلها
الزكاة كذا فى انصار بون بأموال اليتامى وروى ذلك فى فوطاه وحديث موسى بن وهيب
شعيب عن أبيه عن جده قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس وقال لا آمن ولى مال
يقيم لغيره فيه ولا يتركه تأكله الزكاة

«باب يجوز فى القراض»

(قال مالك وجه القراض المعروف الجائر أن يأخذ الرجل المال من صاحبه على أن يعمل فيه ولا
ضمان عليه) لانه أمين (ونفقة العالم فى المال فى سفره من طعامه وكسوته وما يصلحه بالمعروف
بقدر المال اذا شخص) بفتح الشين واخلاء المحمدين والصادا المهمله أى سافر فى المال اذا كان
المال يحمل ذلك) لا ان قل (فان كان مقبىا فى أهله فلا نفقة له من المال ولا كسوة) وان كان
يتعقب الشرا او البيع نظر لانه مقيم (ولا بأس أن يعين المتقارضان) رب المال والعالم (كل واحد
واحدهما ماضيا حبه على وجه المعروف اذا صح ذلك منهما) بان كان بلا شرط ولم يكن لبقاء
المال بيده (ولا بأس بان يشتري رب المال من قارضه بعض ما يشتري من السلع اذا كان ذلك
محميا على غير شرط) بان لا يتوصل به الى أخذ شئ من الربح قبل المقامه أو لغير ذلك سواء اشتري

﴿باب في قضاء النذر عن الميت﴾
 * حدثنا القعنبی قال قرأت على
 مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله

ابن عبد الله بن عباس ان سعد بن
 عبادَةَ استفتى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال ان امي ماتت
 وعليها نذر لم تقضه فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اقضه عنها
 * حدثنا عمرو بن عون اننا هُشَيم
 عن ابي بشر عن سعد بن جبيرة
 عن ابن عباس ان امرأَةً كُتِبَ
 الجسر فتذرت ان الله نجها ان
 تصوم شهرًا فاجابها الله فلم تصم
 حتى ماتت فغابت بنتها أو اختها
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فأمرها ان تصوم عنها * حدثنا
 أحمد بن يوسف ثنا زهير ثنا عبد
 الله بن عطاء عن عبد الله بن ريدة
 عن ابيه ريدة عن امرأَةٍ أتت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقالت كنت تصدقت على امي
 بوليدة وانها ماتت وترك لك
 الوليدة قال فسد وجب أجرك
 ووجعت البنت في الميراث قال وانها
 ماتت وعليها صوم شهر فقد كُتِرَ

نحو حديث عمرو

﴿باب من نذر نذرًا لا يطيقه﴾
 * حدثنا جعفر بن مسافر التميمي
 عن ابن ابي فديك قال حدثني
 طلحة بن يحيى الانصاري عن عبد
 الله بن سعيد بن ابي هند عن بكير
 ابن عبد الله بن الأشج عن كريب
 عن ابن عباس ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال من نذر نذرًا لم
 يسمه كفارة ولا كفارة عين ومن
 نذر نذرًا في معصية كفارة كفارة
 عين ومن نذر نذرًا لا يطيقه كفارة
 كفارة عين قال أبو داود وزوي

بنقد أول رجل قال مالك فغن دفع الى رجل والى غلام له ما اقراضا به مالا فيه جميعا ان ذلك جائز
 لا بأس به لان الرجل محال لاقضاه (لا يكون) الربح (للسيد حتى ينتزعه منه وهو
 غيلة غير من كسبه) يكون له حتى ينتزعه

﴿ما لا يجوز في القراض﴾

﴿قال مالك اذا كان رجل على رجل دين فبأهله ان يقره﴾ (بضم أوله وكسرهما في يقيه) (عنده
 قراضا ان ذلك بكراهة منع) (حتى يقبض ماله ثم يقاضه بعد) بالضم (أو يعطى أو اعانك
 مخافة ان يكون أعمى بماله فهو يريد ان يؤخر ذلك على ان يزيد فيه) فيكون نذر له بالربا وواقفه
 الشافعي على الحكم وعلاه بان مافي الذمة لا يعود فأمانة حتى يقبض (قال مالك في رجل دفع الى رجل
 ما لا قراضا فلهك بعضه قبل ان يعمل فيه ثم عمل فيه فربح فأراد ان يجعل رأس المال بقية المال
 بعد الذي كان منه قبل ان يعمل فيه قال لا يقبل قوله ويجبر رأس المال من ربحه) (ومفهومه لو
 مع التلف قبل الشروع في العمل لم يكن رأس المال الا ما بقي وهو ما قبله ابن حبيب عن أصحاب
 مالك فلهم وقال عيسى هو أحب الى ابن عبيد البر وعليه جهور الفقهاء وهو أولى بالصواب وفي
 اللؤنة من ابن القاسم لا يكون كذلك حتى يقبض منه المال ثم يرد قراضا ثانيا أو لا فهو على الاول
 يجبر بالتلف بالربح) (ثم يقسمان ما بقي بعد رأس المال على شرطهما من القراض) من نصف وغيره
 (ولا يصلح القراض الا في العين من الذهب والورق) لانها قيم المتلفات وأصول الاثمان ولا يدخل
 أسواقها تفسير وما يدخله تفسير الاسواق لا يجوز القراض به (و) (انذا) (لا يكون في شيء من العروض
 والسلم ومن البيوع) المجموعة (ما يجوز) أي بعض (اذا تفاوت أمره وتفاضل رده) كبيع حب
 أفرك قبل يسه ويسع غير بعد ان أزهى يؤخذ كلابعد ان يفرق ابن مزين وانما خرج مالك من
 ذكر القراض الى ذكر البيوع فغلب على القراض مكرها كالبيوع فكروه القراض اذا فاته بالعمل
 رد الى قراض مثله كالقراض بالعروض أو الضمان أو الى أجل وحرام القراض اذا فاته بالعمل رد
 الى أجر مثله (فأما الربا فانه لا يكون فيه الا الرد بأدوا لا يجوز منه) وفي نسخة فيه (قليل ولا كثير
 ولا يجوز فيه ما يجوز في غيره لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه وان تبتم) ربحه عن الربا (فلنكم
 رؤس) أصول (أموالكم لا تظلمون) بزيادة (ولا تظلمون) بنقص فلم يربح فيه شيأ قال أبو عمر هذه
 مستثناة فعت هنا من رواية يحيى وهو قول صحيح

﴿ما يجوز من الشرط في القراض﴾

﴿قال مالك في رجل دفع الى رجل ما لا قراضا وشرط عليه أن لا يشتري به ما في الاسلحة كذا وكذا﴾
 لسلعة بهيمة (أو بهائم) ان يشتري سلعة باسمها قال مالك من اشترط على من قارض أن لا يشتري
 حيوانا أو سلعة باسمها فلا بأس بذلك) لانه قد أتى كثيرا بما يجزئ فيه (ومن اشترط على من قارض
 أن لا يشتري الاسلحة كذا وكذا فان ذلك مكروه) للتعبير (الأن تكون السلعة التي أمره أن
 لا يشتري غيرها) وقوله (كثيرة) ثابت لابن وضاح عن يحيى ساقط لابنه (موجودة لا تخلف في شتاء
 ولا صيف فلا بأس بذلك) فان تعذر ثقلها منع وان نزل ففخ وبه قال الشافعي وأجازوه أبو حنيفة
 (قال مالك في رجل دفع الى رجل ما لا قراضا واشترط عليه فيه شيأ من الربح خالصا دون صاحبه
 فان ذلك لا يصلح وان كان درهمًا واحدا) ادخل ذلك العدد يستغرق الربح ولا يندخله الجاهل التي
 الاجزاء المشترطة ولا يجوز (الأن يشترط نصف الربح) للعامل (ونصفه لصاحبه أو ثلثه أو
 رتبه أو أقل من ذلك أو أكثر) فانه ممن من ذلك قليلا أو كثيرا فان كل شيء ممن من ذلك حلال وهو
 قراض المسلمين (الجاري بينهم) (ولكن ان اشترط ان له من الربح درهمًا واحدا فافقه خالصا
 دون صاحبه وما بقي من الربح فهو بينهما نصفين فان ذلك لا يصلح وليس على ذلك قراض المسلمين)

يشبه التعليل لعدم الصلوح أي لخالفته سنة القراض

((مالا يجوز من الشرط في القراض))

(قال مالك لا ينبغي لصاحب المال أن يشترط لنفسه شيأ من الربح خالصا دون العامل ولا ينبغي للعامل أن يشترط لنفسه شيأ من الربح خالصا دون صاحبه) فان وقع ذلك فقال مالك وأصحابه في الموازية أن ترك ذلك مشروطه قبل العمل جاز وما بعده فروى يحيى عن ابن القاسم أن أسقطه مشروطه صح وعاديا عليه وأنكره يحيى بعد العمل (ولا يكون مع القراض بيع ولا كراء ولا عمل ولا سلف ولا مرفق) بفتح الميم وكسر الفاء وعكسه ما يرتق به (يشترط أحدهما لنفسه دون صاحبه إلا أن يعين أحدهما صاحبه على غير شرط على وجه المعروف إذا صح ذلك منهما ولا ينبغي للمعتراضين أن يشترط أحدهما على صاحبه زيادة من ذهب ولا فضة ولا شيء من الأشياء يرداه أحدهما على صاحبه فان دخل القراض شيء من ذلك صار اجارة ولا تصلح الاجارة إلا بشئ ثابت معلوم) إلا ما يبيع منافع فيشترط لها شروط البيع (ولا ينبغي) أي يحرم (لأن أخذ المال) أي العامل (أن يشترط مع أخذه المال أن يكافئ) من أسدى إليه معروفًا يخص به فلو كافأ لمعروف أسدى إليه في مال القراض على وجه التجارة والنظر جاز (ولا يولى من سلعة) أي القراض المشتراة بماله (أحدا) غيره مثل ما اشتراها إذا كان رجوعه النماء تعلق حق رب المال بالربح فيها وقيد بماله بخلاف الوضعية والاجاز (ولا يتولى شيأ منها لنفسه) يستقل به (فإذا وفر) بفتح الفاء أي زاد (وحصل عزل رأس المال ثم اقتسمها المال) أي ورجعه (على شرطهما) ان كان ربح (فان لم يكن للمال ربح أو دخله وضعية) نقص (لم يلق العامل من ذلك شيء لا بما أتفق على نفسه ولا من الوضعية) لأنه ليس بمضمون عليه (وذلك على رب المال في ماله) دون العامل ولا شيء للعامل أيضا (والقراض جائز على ما تراضى عليه رب المال والعامل من نصف الربح أو ثلثه أو أقل من ذلك أو أكثر) أعاده لأنه قد مضى غير مقصود (ولا يجوز للذي يأخذ المال قراضا أن يشترط أن يعمل فيه ستين لا يتخرج منه) كذلك (لا يصلح لصاحب المال أن يشترط انك) يا عامل (لا ترد إلى ستين لأجل سميانه لأن القراض لا يكون إلى أجل) لا يكون لأجله (فخذه قبله ووافقه الشافعي وأجازوه أبو حنيفة في أحد قوليه وأصحابه) ولكن يدفع رب المال ماله إلى الذي يعمل له فيه فان بدا لأحدهما أن يترك ذلك والمال ناض لم يشتر به شيأ تركه لأن عقده غير لازم باجماع (وأخذ صاحب المال ماله وان بدا رب المال أن يقبضه بعد أن يشترى به سلعة فليس ذلك له حتى يباع ويصير عبنا) لتعلق حق العامل بالربح (فان بدا للعامل أن يردوه وهو عرض لم يكن له حتى يبيعه فيرده عبنا كما أخذه) لتعلق حق ربه بذلك وحاصله ان لكل فسخه قبل العمل لا بعده حتى يعود عبنا كما أخذه (ولا يصلح لمن دفع إلى رجل مالا قراضا أن يشترط عليه أن كافئ حصته من الربح خاصة لأن رب المال إذا اشترط ذلك فقد اشترط لنفسه فضلا) زيادة (من الربح ثابتا فيمساك عنه من حصته أن كافئ نصيبه) نازمه (من حصته) ولأنه لا يدري كم يكون المال حين وجوب الزكاة وجماعها كاه أو بعوضه (ولا يجوز لرجل ان يشترط على من قرضه أن لا يشتري الامن فلان لرجل سميانه ذلك غير جائز لا يصبر له أجرا) وفي نسخة رسولا (بأجر ليس بمعروف) وسواء كان ذلك الرجل مومرا أو كافرا عند السماع أو معسرا فان وقع فسخ فان فات ضعه بما يبيع به القراض الفاسد قاله ابن نافع وأجازوه أبو حنيفة (قال مالك في الرجل يدفع إلى رجل مالا قراضا ويشترط على الذي دفع إليه المال الضمان قال لا يجوز لصاحب المال أن يشترط في ماله غير مواضع القراض عليه وما مضى من سنة المسلمين فيه) ولا خلاف بينهم ان القراض على الامانة لأجل الضمان (فان غاب المال على شرط الضمان كان قد زاد في حقه من الربح من أجل

هذا الحديث وكريم وغيره عن عبد الله بن سعيد أو فقهوه عن ابن عباس * حدثنا هرون بن عباد الأزدي ثنا أبو بكر يعني ابن عباس عن محمد بن الوليد عن أبي حذاف عن كعب بن علقمة عن أبي الخير عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كفارة النذر كفارة الجين * حدثنا محمد بن عوف ان سعيد بن الحكم حدثهم أنا يحيى بن أيوب حدثني كعب بن علقمة أنه سمع ابن عباس عن أبي الخير عن عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * حدثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى عن عبيد الله حدثني نافع عن ابن عمر عن عمر بن عبد الله أنه قال يا رسول الله اني نذرت في الحاحلية أن أعتكف في المسجد الحرام ليلة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أوف بنذرك آخر كتاب الإيمان والنذور ((بسم الله الرحمن الرحيم)) (كتاب البيوع) ((باب في التجارة يتخلطها الخلف واللعو)) * حدثنا مسدد ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي وائل عن قيس بن أبي غرزة قال كئنا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى السامسة فربنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمانا باسمه هو أحسن منه فقال يا معشر التجار ان البيع يحضره اللغو والخلف فشو بوه بالصدقة * حدثنا الحسن بن عيسى السطاعي وحماد بن يحيى وعبيد الله بن محمد الزهريري قالوا ثنا سفيان عن جامع عن أبي راشد وعبد الله بن عيسى وعاصم عن أبي

وائل عن قيس بن أبي غرزة بعناه

قال يحضره الخلف والكذب وقال
عبد الله الزهري اللغو والكذب
«(باب في استخراج المعادن)»

* حدثنا عبد الله بن مسيلة القعبي
ثنا عبد العزيز بن عيسى بن محمد عن
عمرو بن عيسى بن أبي عمرو عن حكيم
عن ابن عباس بن رجاء عن غريب
له بعشرة دينار فقال والله لا أقارنك
حتى تقضي أو تأتيني بحمل
فجعل بها النبي صلى الله عليه وسلم
فأناه بقدم ما وعد فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم من أين
أصب هذا الذهب قال من معدن
قال لا حاجة لنا فيه ليس فيها خير
فقضاها عنه رسول الله صلى الله
عليه وسلم

«(باب في اجتناب الشبهات)»

* حدثنا أحمد بن نونس قال ثنا
أبو شهاب ثنا ابن عون عن
الشعبي قال سمعت التميمي بن
بشير ولا أجمع أحدا بعده يقول
سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول إن الحلال بين وإن
الحرام بين وبينهما أمور مشبهات
أحبا أن يقول مشبهه وسأ ضرب
لكم في ذلك مثلا إن الله
حي حي وإن حي الله محرم وإنه
من رجع حول الحي يوشك أن
يخالط وإنه من خالط الربيعة
يوشك أن يجسر * حدثنا إبراهيم
ابن موسى الرازي أنا عيسى
ثنا زكريا بن عامر الشعبي قال
سمعت التميمي بن بشير قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول بهذا الحديث قال وبينهما
مشبهات لا يعلمها كثير من الناس
فإن اتقى الشبهات استبرأ أمره
ودينه ومن وقع في الشبهات وقع في

موضع الضمان) وذلك لا يجوز (وإنما يقسمان الربح على مالوا أعطاه على غير ضمان وإن تلف
لم أر على الذي أخذ ضمانا لأن شرط الضمان في القراض باطل) فإن دفع على الضمان فسخ مالم
يعمل فإن عمل بطل الشرط ووردا في قراض مثله عند مالك وعنه إلى آخره مثله وقاله الشافعي وقال
أبو حنيفة القراض جائز والشرط باطل (قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا واشترط عليه
أن لا يتابع به الاغتلا أو دواب لاجل أنه يطلب غمرا للخل أو نسل الدواب ويحبس رقابها قال مالك
لا يجوز هذا وليس هذا من سنة المسلمين في القراض) وبه قال سائر الفقهاء فإن وقع لم يصح وله أجر
مثله فيما اشتراه والدواب والخل للرب المال قاله أبو عمر ولا يجوز (الآن يشتري ذلك ثم يبيعه
كأبيع غيره من السلع) لأن الذي يعامل عليه في القراض هو التجارة دون السقي والقيام على
الدواب لأنها تنويع العمل ولأن العامل قدر يبيع الرباق فيكون ممنوعا منه وهو المقصود
بالقراض قاله الباقي (ولأن أن يشترط المقارض على رب المال غلاما بعينه بدعي أن يقوم
معه الغلام في المال إذا لم يعد) ففسخ سكوت (أن بعينه في المال لا بعينه في غيره)

«(القراض في العروض)»

(قال مالك لا ينبغي لأحد أن يقارض أحد إلا في العين لأنه لا ينبغي المقارضة في العروض لأن
المقارضة في العروض إنما تكون على أحد وجهين) كل منهما ممنوع (أما أن يقول له صاحب
العرض خذ هذا العرض فيعه فاستخرج من غنمه فاشتر به أو يبيع على وجه القراض فقد اشترط
صاحب المال فضلا لنفسه من يبيع سلعته وما يكفه من مؤنتها) ووافقه الشافعي وأجاز أبو
حنيفة (أو) يجعل العرض نفسه رأس مال وهو الوجه الثاني بأن (يقول لاشتر بهذا السلعة وبيع
فإذا فرغت فأتني بمثل عرضي الذي دفعت البتل فان فضل شيء فهو يسري وينك) فلا يجوز
وأجاز ابن أبي ليلى (و) بوجه المنع أنه (لعل صاحب العرض أن يدفعه إلى العامل في زمان هو فيه
فاق) راجح (كثيرا لأن ثم رده العامل حين رده وقد رخص) بضم الخاء (فيشتره بثل غنمه أو أقل
من ذلك فيكون العامل قدر يبيع نصف ما نقص من غن العرض في حصته من الربح أو يأخذ
العرض في زمان غنمه فيه قليل فيعمل فيه حتى يكفر المال في يديه ثم يغلو ذلك العرض ويرفع غنمه
حين رده فيشتره بكل ما في يديه فيذهب عمله وعلاجه) عطف تفسير (باطلا) لاشئ (فهذا غرر
لا يصلح فيفسخ قبل العمل (فإن جهل ذلك) واستمر (حتى يمضي) بنقض العمل (نظرا في قدر
أجر الذي دفع إليه القراض في يبيع أيامه وعلاجه فيعطاه ثم يكون المال قراضا من يوم نض المال
واجتمع عينا) تفسير لنض (وردا في قراض مثله) وهذا بيان شاف لكرهه القراض بالعروض
لا يشك على من له أدنى تأمل قاله أبو عمر

«(الكره في القراض)»

(قال مالك في رجل دفع إليه مال قراضا فاشتر به متاعا فخله إلى بلد لتجارة فبارك) كسد (عليه
وغافل النقصان إن باعه فشكل على عليه) أكرى على حمله (إلى بلد آخر فباع بنقصان فاعترق
الكره أصل المال كله قال مالك إن كان فيما يباع وفاء للكره فسيبه ذلك) أي طريقه (وإن بقي
من الكراه شيء بعد أصل المال كان على العامل ولم يكن على رب المال منه شيء يبيع به) بيان
(ذلك أن رب المال إنما أمره بالتجارة في ماله) الذي دفعه إليه (فليس للمقارض) بنقض الرأى
العامل (أن يبيعه بما سوى ذلك من المال) أي ماله الذي لم يقارض به (ولو كان ذلك يبيع به ورب
المال لكان ذلك ديناً عليه من غير المال الذي قارضه فيه فليس المقارض أن يحمل) بكسر الميم
أي يحمل (ذلك على رب المال) لأنه إنما أطلق يده على رأس مال القراض دون غيره

«(التعدي في القراض)»

هشيم أنا عباد بن راشد قال سمعت سعيد بن أبي خيرة ثنا الحسن منذر أو بعين سنة عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم وحدثنا وهب بن قيس أنا خالد بن داود بن أبي أبي هند وهذا لفظه عن سعيد بن أبي خيرة عن الحسن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لياثين على الناس زمان لا يبقى أحد إلا أكل الربا فإن لم يأكله أصابه من بخره قال ابن عيسى أصابه من غيابه • حدثنا محمد بن العلاء أنا ابن إدريس أنا عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فابتر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على القبر يوصي الحافر أو سمع من قبل رجله أو سمع من قبل رأسه فلما رجع استقبله داعي امرأة فغاه وبعث بالطعام فوضع يده ثم وضع القوم فأكفوا فظروا بأننا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلون لقمه في فمه ثم قال أحد لهم شاة أخذت بغير إذن أهلها فأرسلت المرأة برسول الله أني أرسلت إلى التمتع يشتري لي شاة فمأ أحد فأرسلت إلى جارتي قد اشتري شاة أن أرسل بها إلى بئها فلم يوجد فأرسلت إلى امرأته فأرسلت إلى بها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أطعبيه الأسارى

«باب في أكل الربا وموكله»

• حدثنا أحمد بن يوسف ثنا زهير ثنا سمك حدثني عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم

«قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا فراضا فعمل فيه فربح ثم اشترى من ربح المال أو من جلته أصله ورجحه (جارية) للقراض أو على وجه السلف منه فوطئها (فجئت منه ثم نقص المال قال إن كان له) أي العامل (مال أخذت فيه الجارية بمن ماله فخير به المال) أي نقصانه (فإن كان فضل بعد وفاء) رأس (المال) لربه (فهو بينهما على القراض الأول) من نصف أو غيره (وإن لم يكن له وفاء بيعت الجارية حتى) للتعليل أي لا أجل أن (يجبر المال من ثمنها) الذي يبيع به (قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا فراضا فعدي فاشترى به سلعة ووادى ثمنها من عنده قال مالك صاحب المال بالخيار أن يبيع السلعة بربح أو وضيعة) نقص (أو لم يبيع) أصلا (إن شاء أن يأخذ السلعة أخذوها قضاء ما أسلفه فيها) أي زاده من عنده (وإن أبي) امتنع من أخذها بذلك (كان المقارض شريكه بالحصته من الثمن في التمام أي الزيادة والنقصان بحساب ما زاد العامل فيها من عنده) متعلق بشريكا (قال مالك في رجل أخذ من رجل مالا فراضا ثم دفعه إلى رجل آخر فعمل فيه قراضا بغير إذن صاحبه أنه ضامن للعمال أن نقص فعليه النقصان) لأنه متعدد إذ ليس له دفعه بغيره قراضا (وإن ربح فلصاحب المال شرطه من الربح ثم يكون للذي عمل شرطه بما بقي من المال) بعد أخذ بربا أسسه وامت شرطه من الربح قال أبو عمر لا أعلم خلافا في هذا إلا أن المزني قال ليس للثاني إلا آخر مثله لأنه عمل على فساد مال القراض وهو أصل الشافعي في الجديد وقوله في القديم كالأ (قال مالك في رجل تعدى فتسلف مما يديه من القراض مالا فابتاع به سلعة لنفسه أن يربح فالربح على شرطه ما في القراض وإن نقص فهو ضامن للنقصان) لتعديه (قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا فراضا فتسلف منه المدفوع إليه المال) أي العامل (مالا واشترى به سلعة لنفسه أن صاحب المال بالخيار أن شاء شريكه في السلعة على قراضها وإن شاء تخلى بينه وبينها وأخذ منه رأس ماله وكذلك يفعل بكل ما تعدى) بلا خلاف أعلمه سواء اشتراها بالتجارة أو القنية ومعنى المستلفين متقارب بل واحد قاله أبو عمر غايته أن الثانية أوضح

«ما يجوز في النفقة في القراض»

«قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا فراضا إذا كان المال كثيرا يحمل النفقة فإذا انحصر (بفحات سافر) فيه العامل فإن له أن يأكل منه ويكتسب بالمعروف من قدره وفي نسخة ابن رضاء من قدر المال (ويستأجر من المال إذا كان كثيرا لا يقوى عليه) وحده (بعض) مفعول يستأجر (من يكفيه بعض مؤنته) مفعول يكفي (ومن الأعمال أعمال لا يعملها الذي يأخذ المال) أي العامل (وليس مثله يعملها من ذلك تقاضي الدين) طلبه ممن هو عليه (وتقل المتاع وشده واشاء ذلك) أنه أن يستأجر من المال من يكفيه ذلك وليس للمقارض بالفتح (أن يستق) بسبب الطلب أي يطلب أن يتفق (من المال ولا يكتسب منه) ومنعه من طلب ذلك أبلغ من منعه من فعله نحو قوله تعالى ولا تقربوا الزنا فإنه أبلغ من أن تقربوا قول الشاعر

يا عاذلاني لا تردن ملامتي * إن العواذل لسن لي بأمر

أبلغ من لا تلنني (ما كان) أي مدة كونه (مقيم في أهله أو فاجتار قوله النفقة إذا انحصر) سافر (في المال وكان المال يحمل النفقة فإن كان افتجرت في البلد الذي هو به مقيم فلا نفقة له من المال ولا كسوة) وكذا إذا كان المال قليلا فلا كسوة ولا نفقة قرب السفر أو بعد قاله مالك أيضا نقله الباجي (قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا فراضا فخرج به وعمل لنفسه قال يحمل النفقة من مال القراض ومن ماله على قدر حصص المال) واختلف في مطلق عقد القراض هل يقتضي السفر بالمال فشهروا المذهب أنه مباح لقوله تعالى وأخرون يضررون في الأرض أي يسافرون فلا ينافي مطلق عقد القراض وبه قال الشافعي وقال ابن حبيب لا يسافر إلا بإذن رب المال وعن أبي

آكل الربا وموكله وشاهد

وكاتبه

(باب في وضع الربا)

* حدثنا مسدد ثنا أبو الأحوص

ثنا شيب بن غرقدة عن سليمان

ابن عمرو عن أبيه قال سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم في حجة

الوداع يقول الا ان كل ربا من ربا

الحالية موضوع لكم رؤس أموالكم

لا تظلمون ولا تظلمون الا وان كل

دم من دم الحالية موضوع وأول

دم أضع منها دم الحوت بن عبيد

المطلب كان مسترضعا بني لبث

قتلته هذيل

(باب في كراهية العين في البيع)

* حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح

ثنا ابن وهب ح وثنا أحمد بن

صالح ثنا عنبسة عن يونس عن

ابن شهاب قال قال ابن المسيب ان

أبا هريرة قال سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول الخلف

منقعة للسلمة حجة للبركة قال ابن

السرح للكسب وقال عن سعيد بن

المسيب عن أبي هريرة عن النبي

صلى الله عليه وسلم

(باب في الرهان في الوزن

بالاجر)

* حدثنا عبيد الله بن معاذ ثنا

أبي ثنا سفيان عن ممالك بن

حرب حدثني سويد بن قيس قال

جلبت أنا وخمسة العبدى برا

من هجر فأثينا به مكه فجاءنا رسول

الله صلى الله عليه وسلم عشي

فناومنا بسر أول فبعناهم وثمان

برن بالاجر فقال رسول الله صلى

الله عليه وسلم وزن وأرجح حدثنا

حفص بن عمرو مسلم بن ابراهيم

المعنى قريب قال ثنا شعبة عن

ممالك بن حرب عن أبي مسعود

حنفية القولان والمشهور ان ذلك سوا في قليل المال وكثيره وقال مصنون لا يسافر بالقليل سفرا بعيدا الا بدينه قاله الباقي

(ملا يجوز من النفقة في القراض)

(قال مالك في رجل معه مال قراض فهو يستنق) بسين التأكد منه ويكسب انه لا يجب منه

شيأ الا انه لا يتعدى النفقة الى الفضل على الناس (ولا يعطى منه سائلا) الدراهم أو الثياب وأما

الكسوة والقطعة لسائلا المتكفف فيجوز (ولا يعطى) غيره) شيأ (ولا يكافى فيه أحدا) أسدى

اليه معروف فالتخص فهو كافأ على معروف أسدى اليه في مال القراض على وجه النظر والتجارة

بأزهدا فعله بغير شرط ومرا انه لا يجوز له اشتراط ذلك في عقد القراض فلا ظن انه هو (فاما ان

أجمع هو قرض جازا أو بغيره هو بطعام) على عادة الرقما في السفر (فأرجو ان يكون ذلك

واسعا) أي جازا وان كان بعضه أكثر من بعض (اذ لم تعد ان يتفضل عليهم فان تعد ذلك)

بأن أتى بأمر مستكر (أو ما يشبهه بغير اذن صاحب المال فعليه) أي يجب (أن يتحل ذلك من

صاحب المال فان حلل له ذلك فلا بأس به وان أتى بحلله) بإسححه (فعليه ان يكافئه بمثل ذلك

ان كان ذلك شيأ له مكافأة) وهو ما قصد به الفضل لا ان قل كالعادة

(الدين في القراض)

(قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فاشتري به سلعة ثم باع السلعة

بدن) باذن رب المال (فربح في المال ثم هلك الذي أخذ المال قبل أن يقبض المال ان أراد

ورقه) أي العامل (ان يقبضوا ذلك المال وهم على شرط أيهم من الربح فذلك لهم) العاظم

العمل (اذا كافأ أمانة على ذلك) عاظمين بالعمل (فاذا كرهوا ان يقبضوه وخافوا من صاحب المال

ويشبهه لم يكفوا ان يقبضوه) وان كافأ أمانة (ولا شيء عليهم ولا شيء لهم اذا أسلموه الى رب المال)

لان القراض انما انعقد في منفعة وأمانته لا في ذمته فاذا مات لم يلزم ذلك ماله (فان اقتضوه فلهم

فيه من الشرط) على جزء الربح (والنفقة مثل ما كان لا يبيعهم في ذلك هم فيه بمنزلة أيهم) وانما

خبروا باله ثبت لمورثهم حتى في الربح ومن مات عن حق فلو ارثه (فان لم يكونوا أمانة على ذلك) أي

لم يعاوا بالعمل (فان لهم ان يأثروا بمن) عاظمين بالعمل (فيقتضى ذلك المال فاذا اقتضى جميع المال

وجميع الربح كافأ بمنزلة أيهم) فلهم جزء الربح الذي كان شرطه (قال مالك في رجل دفع الى

رجل مالا قراضا على ان يعمل فيه فباع به من دين فهو ضامن له ان ذلك لازم له ان باع به من فقد

ضنه) اذ ليس له ان يبيع بدين الا بدين رب المال وقال أبو حنيفة له ذلك عبط على العقد الا ان

ينهاه صاحب المال

(البضاعة في القراض)

(قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا واستسلف من صاحب المال سلفا أو استسلف منه)

(أي العامل) صاحب المال سلفا أو بضع معه صاحب المال بضاعة يبيعها له أو بذات يشرى له

بها سلعة قال مالك ان كان صاحب المال أعما بضع معه وهو يعلم ان يلو لم يكن ماله عنده ثم أنه مثل

ذلك فعله لانه) بالمصدقة ومودة بينهما (أو لاسارة) سهولة (مؤنة ذلك عليه ولو أتى ذلك عليه لم

يزعمه) المجعول قراضا (منه) أو كان العامل أعما استسلف من صاحب المال أرجل له بضاعته

وهو يعلم ان يلو لم يكن عند ماله فعل له مثل ذلك ولو أتى ذلك عليه لم يرد عليه ماله فاصح ذلك منهما

جمعا وكان ذلك مناعا على وجه المعروف ولم يكن ذلك شرطا في أصل (عقد) القراض فذلك جاز

لأبأ به) كانه أو اذ لا كراهية فيه وثنا بكيد الجواز (وان دخل ذلك شرط أو خيف ان يكون

لغاصب ذلك العامل لصاحب المال ليقرب) بضم أوله يبقى (ماله في يديه) أو أعما بضع ذلك رب

ابن حمير قال أنبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة قبل أن يهاجر بهذا الحديث ولما ذكر رتب بآخر قال أبو داود رواء قيس كمال سفیان والقول قول سفیان * حدثنا ابن أبي رزمة سمعت أبي يقول قال رجل لشعبة خالفك سفیان قال دفعني وبلغني عن يحيى بن معين قال كل من خالف سفیان فالقول قول سفیان * حدثنا أحمد بن حنبل ثنا وكيع عن شعبة قال كان سفیان أحفظ مني

(باب قول النبي صلى الله عليه وسلم

المكالم كمال المدبنة)

* حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا ابن دكين ثنا سفیان عن حنظلة عن طاوس عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوزن وزن أهل مكة والمكيال مكيال أهل المدينة قال أبو داود وكذا رواه الفرابي وأبو أحمد عن سفیان واقههما في المتن وقال أبو أحمد عن ابن عباس مكان ابن عمرو رواه الوليد بن مسلم عن حنظلة قال وزن المدينة ومكيال مكة واختلف في المتن في حديث مالك بن دينار عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا

(باب في التشديد في الدين)

* حدثنا سعيد بن منصور ثنا أبو الأحوص عن سعيد بن مسروق عن الشعبي عن سمعان عن حمير قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ههنا أحد من بني فلان فلم يجبه أحد ثم قال ههنا أحد من بني فلان فلم يجبه أحد ثم قال ههنا أحد من بني فلان فقال قام رجل فقال يا رسول الله فقال

المال لأن عسك العامل ماله ولا يرد عليه فان ذلك لا يجوز في القراض وهو عما ينهى عنه أهل العلم) لأن شرط ذلك زيادة على المعلوم فيجوز ويجوز لأن العمل في البضاعة له أجر يستحقه العامل فيها

(السلف في القراض)

(قال مالك في رجل أسلف رجلا مالا ثم سأله الذي أسلف المال أن يقره عنده قراضا قال مالك لا أحب ذلك حتى يقض ماله منه ثم يدفعه إليه قراضا) ان شاء (أو عسكه) وقدم ذلك معلا في ترجمة المالا يجوز في القراض (قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا فأخبره أنه قد أجمع عنده وسأله أن يكتبه عليه سلفا فقال لا أحب ذلك حتى يقض منه ماله ثم يسلفه إياه ان شاء أو عسكه وانغذك) أي عدم مجبته (مخافة أن يكون قد قص فيه فهو يحب أن يؤخره عنه إلى أن يرد فيه ما يقص منه فذلك مكروه ولا يجوز ولا يصلح) قال الباقي عليه بأنه سلف بر نفع أو يدخله أيضا فضخ الدين في الدين لأن القراض بعض التعاقب بدمته أفلوا دعي الخسارة ولم يبين وجهها فقال بعض أصحابنا يضمن ولو ادعي التسريره لم يضمن فإذا أسلفه إياه بدمته على غير الوجه الذي كان متعلقا به فهو من فضخ الدين في الدين

(الحامسة في القراض)

(قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا فعل فيه فريخ فأراد أن يأخذ حصته من الربح وصاحب المال غائب قال لا ينبغي له أن يأخذ شيئا إلا بحضرة صاحب المال وإن أخذ شيئا فهو ضامن له حتى يحضر مع المال إذا اقتسمه) لأنه لا يجوز اتفاقا أن يكون أحدهما مع نفسه عن نفسه ولا أخذ الماله أو معطيا لها (قال مالك لا يجوز للمقارضين أن يقاسموا وتقاسلا والمال غائب عنهما حتى يحضر المال فيستوفي صاحب المال رأس ماله) عينا أو سلعة أن اتفاقا على ذلك حكمه ابن حبيب عن مالك يريد سلعة يجوز سلف رأس المال فيها (ثم يقسمان الربح على شرطهما) فيه (قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا فاشترى به سلعة وقد كان عليه دين فطلبه غرامؤه فأدركوه ببلد غائب عن صاحب المال وفي يده عرض مرجع بين ظاهر (فضله) زيادته) فأرادوا أن يباع لهم العرض فباعوا أخذوا حصته من الربح فقال لا يؤخذ من ربح القراض شيء حتى يحضر صاحب المال فباعا خدمته ثم يقسمان الربح على شرطهما) لأن العامل لا يملك حصته من الربح إلا بعد المقامعة (قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا فبقر فيه فريخ ثم عمل رأس المال وقسم الربح فأخذ حصته وطرح) التي (حصه صاحب المال في المال بحضرة شهود) وفي نسخة شهداء (أشهدهم على ذلك قال لا يجوز قسمة الربح إلا بحضرة صاحب المال وإن كان أخذ شيئا رده حتى يستوفي صاحب المال رأس ماله ثم يقسمان الباقي بينهما من الربح على شرطهما) ولا ينفعه الأشهاد لأنه لا تشهد على ما لا يجوز له فعله فان تجر فيه فحصة وب المال في ذلك الربح وقطعة من مال القراض (قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا ففرضي قال لا أحب ذلك حتى يحضر المال كله فيعاسيه حتى يحصل رأس المال ويعلم أنه وافر) أي كامل (ويصل إليه ثم يقسمان الربح بينهما ثم يرد إليه المال) ان شاء (أو يحسبه) بمنته عنه (وإنما يجب حضور المال مخافة أن يكون العامل قد قص فيه فوجب أن لا يترفع منه وإن يقره يده) يبقيه عنده لا يشاع عنه أنه نقص مال القراض فينصرف من معاملته

(جامع ما جاز في القراض)

(قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا فباع به سلعة فقال له صاحب المال بعها وقال الذي أخذ المال لا أرى وجهه يسع) للكساد في تلك السلعة (فاختلفا في ذلك قال لا ينظر القول واحد

منها وبأهل المعرفة والمصر) بقتعتين الخبيرة (بثلث السلعة فان رأوا وجه يبيع
يبيع علمها وان رأوا وجهه انتظارا تنتظر بها) لان القراض قد لازم بالشراء والعمل فليس لهما
الانفكاك منه الا على الوجه المعهود ولذا لو كان المال ديناً بائناً بالرب المال ثم
أراد أحدهما تجعيل يبيعه فالقول قول الآخر منهما لانه المعهود من التجارة وقال الكوفيون
والشافعي يبيع السلعة في الوقت لان لكل واحد منهما عنده نقض القراض عند العمل وبعده لانه
عقد غير لازم (قال مالك في رجل أخذ من رجل مالا قراضا فعمل فيه ثم سأله صاحب المال عن ماله
فقال هو عندى واخر) أى كامل (فلما أخذ به قال قد هلك عندى منه كذا وكذا المال بسببه وانما
قلت ذلك لئني تركه عندى قال لا يتفق بانكرهه بعد اقراه انه عنده و يؤخذ باقراه على نفسه)
ولا خلاف في هذا وقد أجمعوا على أن الرجوع في حقوق الناس بعد الاقرار لا ينفع الرجوع (الا ان
بأني في هلاك ذلك المال بأمر يعرف به قوله) فيصدق في دعوى الهلاك (فان لم يأت بأمر معروف
أخذ باقراه ولم ينفعه انكاره) بل يكون نسما (وكذلك أيضا لو قال رجعت في المال كذا وكذا
فسأل رب المال أن يدفع اليه ماله ورد به فجهل ما رجعت فيه شيئا وما قلت ذلك الا ان قد رده في يدي
فذلك لا ينفعه ويؤخذ بما أقرب به الا ان يأتي بأمر يعرف به قوله وصدقه) كاشتهار بوار ما تجر
فيه بين الناس (فلا يلزمه ذلك) لظهور صدقه (قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فرج
نصره بما قاله العامل قال ردت على اني اثلثين وقال صاحب المال قارضت على انك اثلث
قال مالك القول قول العامل وعليه في ذلك البين اذا كان ما قال يشبه قراض مثله وكان ذلك نقما
بما تقارض عليه الناس) بيان للشيء وكذا ان أشبه قول كل واحد منهما القول للعامل بينهما
وان أشبه صاحب المال وحده فالقول قوله بيمينه (وان لم يشبه العامل بان) جابا بأمر يستنكر
ليس على مثله بتقارض الناس لم يصدق ورد الى قراض مثله **وكذا** ان لم يشبه واحدا منهما
بردان الى قراض المثل بعد اعتماها (قال مالك في رجل أعطى رجلا مائة دينار قراضا فاشتري بها
سلعة ثم ذهب ليدفع الى رب السلعة المائة دينار وفي جهدها قد سرقت فقال رب المال مع السلعة
فان كان فيها أفضل كان لي وان كان فيها نقصان كان عليك لانك أنت ضيعت وقال المقارض بالقبض
(بل عليك وفاء حتى هذا) لاني انما اشتريتها بمالك الذي أعطيتني قال مالك يلزم العامل المشتري
أدائها الى البايع لانه الذي تولى الشراء به (ويقال لصاحب المال القراض) بالنقص بدل
ان شئت فأد المائة الدينار الى المقارض بالقبض (والسلعة ينسكا أو تكون قراضا على ما كانت
عليه المائة الاولى وان شئت فأبرأ من السلعة) وتكون خسارة المائة عليك (فان دفع المائة
الدينار الى العامل كانت قراضا على سنة القراض الاول) أى طريقته على ما شرط من الرجوع
(وان أبي) امتنع (كانت السلعة للعامل وكان عليه غنما) وقت خسارة المائة على رب المال
(قال مالك في المقارضين اذا تفاصلا في بيد العامل من المناع الذي يعمل فيه خلق) بقض المحجمة
والأمر إلى أبي (القربة وأخلق الثوب أو ما أشبه ذلك) كالغزاة والأداة (قال مالك كل شيء من
ذلك كان تافها) بالفروية والقاء أى قليلا (لا خطر) لا شأن (له فهو للعامل ولم أجمع أحدا أفنى
بذلك) لانه مما يلتفت اليه غالبا خصوصا من رب المال لاسما اذا رجع (واجماعهم من ذلك
الشيء الذي له من وان كان شيئا له اسم مثل الدابة أو الجمل أو الشاة كونه) بشئ من ذال مجمعة
مفتوحين وضم الكاف ثواب غلاظ مضرة بعمل بالين (أو أشابه ذلك جملة من فاني أرى أن
يرد ما عنده من هذه الا ان يقتل صاحبه من ذلك) وواقعه اللبس قال أبو حنيفة والشافعي رد
قليل ذلك وكثيره واحتج به بعضهم بقوله صلى الله عليه وسلم يا عائشة اياك ومحقرات الذنوب فان
الهامن الله طاليل ولا حجة فيه كالأبني والله تعالى أعلم

صلى الله عليه وسلم ما منعت ان
تجني في المرتين الاولى ما مني لم
أفوه بكم الاخير ان صاحبكم
ما سورد به فقلدوا به أذى
عنه حتى ما أحسد يطلبه بشئ
حدثنا سليمان بن داود المهرى
أنا وهب حدثني سعيد بن أبي
أيوب انه سمع أبا عبد الله القرشي
يقول سمعت أبا بردة بن أبي موسى
الاشعري يقول عن أبيه عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
قال ان أعظم الذنوب عند الله ان
يلقاه بها عبد بعد الكبر التي هي
الله عنها ان يموت رجل وعليه دين
لا يدع له قضاء **حدثنا** محمد بن
المثول السعدي قال ثنا عبد
الرزاق أنا معمر بن الزهري
عن أبي سلمة عن جابر قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يصلي على رجل مات وعليه دين
فأتى عيت فقال أليه دين قالوا نعم
دينار قال صاوعا صاحبكم
فقال أبو قتادة الانصاري هماغلى
يا رسول الله قال صلى الله عليه وسلم
الله صلى الله عليه وسلم فليخ الله
على رسوله صلى الله عليه
وسلم قال أنا أولى بكل مؤمن من
نفسه فمن ترك ديناً فلي قضاؤه
ومن ترك مالا فلو رثته **حدثنا**
عثمان بن أبي شيبة وقتيبة بن سعيد
عن شريك عن معاذ عن عكرمة
رضه قال عثمان وثنا وكيع عن
شريك عن معاذ عن عكرمة عن
ابن عباس عن النبي صلى الله
عليه وسلم مثله قال اشترى من عمر
ثبعا وليس عنده غنم فباع فيه
فباعه قصدت بالرجوع على أن ارمي
بني عبد المطلب وقال لا اشترى
بدها شيئا الا وعودى غنم

من زاد أو زاد قد ادعى ولا بأس

بيس الذهب والفضة والفضة
أكثرهما يدايدو ما ينسب فلا ولا
بأس بيس البر بالشيخ والشيخ
أكثرهما يدايدو ما ينسب فلا ولا
أبو داود روى هذا الحديث سعيد بن
أبي عروبة وشام الدستواي عن
قنادة عن مسلم بن يسار بإسناده
حديثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا
وكيع ثنا سفيان عن خالد عن
أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني
عن عباد بن السامت عن النبي
صلى الله عليه وسلم بهذا الخبر يزيد
ونقص وزاد قال فإذا اختلفت
هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم
إذا كان يدايد

(باب في حلية السيف تباع

بالدراهم)

حديثنا محمد بن عيسى وأبو بكر
ابن أبي شيبة وأحمد بن منيع قالوا
ثنا ابن المبارك وثنا ابن العلاء
أنا ابن المبارك عن سعيد بن
يزيد حدثني خالد بن أبي عمران عن
حش عن فضالة بن عبيد قال أتى
النبي صلى الله عليه وسلم عام خيبر
بقلادة فيها ذهب وخرز قال أبو
بكر وابن منيع فيها خرز ومعلقة
ذهب ابتاعها رجل بسبعة دنانير
أو بسبعة دنانير فقال النبي صلى
الله عليه وسلم لا تخي غيظ يئسه
وبينه فقال إنما أردت التجارة
فقال النبي صلى الله عليه وسلم
لا تخي غيظ يئسه قال فرده حتى ميز
بينهم وقال ابن عيسى أردت التجارة
قال أبو داود وكان في كتابه التجارة
حديثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث
عن أبي تمام سعيد بن يزيد
عن خالد بن أبي عمران عن حش
الصنعاني عن فضالة بن عبيد قال

الأمم المستحق من غني وفقير فيسلم بما خافه عيسى وأنكره وقوله ان شئتم الخ حله عيسى على انه
أعلم بهم جميع الثمرة بعد الخرص ليضمنوا حصص المسلمين ولو كان هذا معناه لم يجوز لانه يبيع الثمر
بالقر بالخرص في غير العرية وانما معناه خرص الزكاة فكان قال ان شئتم ان تأخذوا الثمرة على
ان تؤثروا كلتم على ما خرسه والافاقا اشتريتم من التي بما شئتم به فيخرج هذا الخرص وذلك
معروف لمعروفهم بغير الثمر وان جلي على خرص القصة لاختلاف الحاجة فنعناه ان شئتم هذا
التصديق فلكم وان شئتم في بين ذلك ان الثمرة مادامت في رؤس النخل ليس بوقت قصه ثم المساقاة
لان على العامل جذها والقيام عليها حتى يجري فيها الكيل أو الوزن فتب هذا ان الخرص قبل
ذلك لم يكن القصة الامعنى اختلاف الاغراض وقال ابن عبد البر الخرص في المساقاة لا يجوز عند
جميع العلماء لان المساقين شرى بكان لا يقتسمان الا بما يجوز به بيع الثمار بعضها ببعض ولا
دخلته المزاينة قالوا وانما بيعت على الله عليه وسلم من يخرص على اليهود ولا حصاة الزكاة لان
المساكين ليسوا شركاء معنيين فلو ترك اليهود أو كاهن طباو التصرف فيها أضر ذلك سهم المسلمين
قال عائشة أم المؤمنين صلى الله عليه وسلم بالخرص لكي تحصى الزكاة قبل ان تؤكل الثمار
فقرئ فيه جواز المساقاة وبه قال الجمهور رواه الأئمة الثلاثة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن ومنعها
أبو حنيفة مستند لا يوجوه وأهلنا فيه صلى الله عليه وسلم عن المخارة وهي مشتقة من خير
أي خي عن الفعل الذي وقع في خسر من المساقاة فحدث الجواز منسوخ وتعقب بان العرب كانت
تعرف المخارة قبل الاسلام وهي عندهم كراء الأرض بما يخرج منها مأخوذة من المخيرة التي
هي السلم بالخفيات وقيل الخبر المحرر والمخارة مشتقة منه ومنه معنى الزارع خسر أو بان
في النصيبين عن ابن عمر ما صلى الله عليه وسلم أهل خيبر بشر ما يخرج منها من ثمر أو زرع
ثم كان الأمر على ذلك خلافة أبي بكر وسد من خلافة عمر ثم أحلهم عمر إلى ثمار أو بحاء
وكذا عمل بها عثمان والخلفاء بعدهم أقراهم كانوا يجهلون حديث النبي عن المخارة وأيدى
نسخ الحديث وقد عمل به الصحابة والعمل بالمنسوخ حرام أجازا ثانياها ان يكون خيبر كانوا عبيدا
المسلمين ويجوز مع العبد ما يمنع مع الاجنبي والذي قدره لهم صلى الله عليه وسلم من شرط الثمر
والزراع هو قوت لهم لان نفقة السيد على المالك وتعقب بانهم لو كانوا عبيدا امتنع ضرب الجزية
عليهم واخراجهم إلى الشام وفيهم في اقطار الارض لانه اضاعة لمال المسلمين وبان ابن رواحة
قال لهم ان شئتم فلكم وتضمنون نصيب المسلمين وان شئتم فلي وضمن نصيبكم والسيد على قوله
لا يصح ضمانه عن عبده لانه لا يملك عندهم اذ مال السيد فهذا يدل على انهم كانوا امال لكن ثالثها
انه صلى الله عليه وسلم على بيع الغرور والاحرة ضايفها غسر واذ لا يدري هل تسلم الثمرة أم لا
وعلى سلامتها لا يدري كيف تكون وما مقدارها وأجيب بان حديث الجواز خاص والنهي عن
الغرور عام والماس يقدم على العام رابعها ان الخبر اورد على خلاف القواعد واليهما وحديث
الجواز على خلاف ثلاث قواعد بيع الغرور والاحرة مجهول وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها
والنكح حرام أجازا وأجيب بان الخبر انما يجيبه رد الى القواعد اذا لم يعمل به اما اذا عمل به قطعنا
بارادة معناه فيقتل ولا يلزم الشارع اذا شرع حكما ان يشرع مثل غيره بل لانه شرع ماله
تغير وما لا تغير له فدل ذلك على انها مستقاة من تلك الاصول للضرورة اذ لا شدركم ادعى على القيام
بشجرة ولا زرعه خامسها ان ذلك لا يجوز قياسا على نية المشايبة ببعض غنائم أو اجيب
بأن المشايبة لا يتعدز بيعها عند العجز عن القيام بها بخلاف الزرع الصغير والتمر (مالك عن
ابن شهاب عن سليمان بن يسار) هرسل في جميع الموطآت وجاء عن ابن عباس ومعاذ
سليمان منه صحيح قاله أبو عمرو وقد وصله أبو داود وابن ماجه من حديث مجوح بن مهران عن

اشترت يوم خيبر ثلاثة باقى عشر
ديناروا فهاذهب وعمر فقصصاتها
فوجدت فيها أكثر من اثني عشر
دينارا فذكرت ذلك للنبي صلى
الله عليه وسلم فقال لا تباع حتى
تفصل * حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا
البث ابن أبي جعفر عن
الجلح أبي كثير حدثني حنن
الصنعاني عن فضالة بن عبيد
قال كنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم يوم خيبر نباع
اليهود الاوقية من الذهب بالدينار
قال غير قتيبة بالدينارين والثلاثة
ثم اتفقا فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تبعوا الذهب بالذهب
الا وزنًا بوزن

(باب في قضاء الذهبن

الوزن)

* حدثنا موسى بن اسمعيل ومحمد
ابن محبوب المعنى واحد قال ثنا
جابر عن سمك بن حرب عن سعيد
ابن جبير عن ابن عمر قال كنت
أبيع الابل بالبيع فأبيع بالدينار
وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم
وأخذ الدينار أخذ هذه من هذه
وأعطى هذه من هذه فأنيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
في بيت خضعة فقلت يا رسول الله
ويذكر أسألت أبا أيوب
بالبيع فأبيع بالدينار وأخذ
الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ
الدينار أخذ هذه من هذه وأعطى
هذه من هذه فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا بأس أن تأخذها
بسر يومها ما تفرقوا وينكثون
* حدثنا حسين بن الأسود ثنا
صبيد الله أنا اسرائيل عن سمك
بن سادة ومعناه الأول أنهم يذبحون
بسر يومها

مقدم عن ابن عباس وأبو داود من طريق إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير عن جابر (ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة الى خيبر فيخبر بيشه وبين يهود خيبر)
لتعير حتى الزكاة من غيرها لاختلاف المصرين وللقصة لاختلاف الحاجة كما مر وفيه جواز
التقصير لذلك وبه قال الأكثر ولم يحزه سفیان الثوري بحال وقال انما على رب الحائط ان يخرج عشر
ما يصير بيده وقال الشعبي الخمر اليوم بدعة كان يرى نسخة بالني عن المزابنة وأجاز ما دارد
في النخل خاصة ودفع حديث ابن المسيب عن عتاب بن أسيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعثه وأمره ان يخمر العنب ويؤدى زكاته زبيبا كما يؤدى زكاة النخل ثمرا ان عمر بن عبد الله بن
مات قبل مولد ابن المسيب وبأنه انشربه عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن سعيد بن
بالقوى قاله ابن عبد البر ودعى الارسل اعنى الانقطاع مبنى على قول الواقدي ان عتاب مات يوم
مات أبو بكر الصديق لكن ذكر ابن جرير الطبري انه كان عاملا لعمر بن عبد الله بن مسعود في مكة سنة احدى وعشرين
وقد ولد سعيد لستين مضت من خلافة عمر على الاصح فسماعه من عتاب ممكن فلا انقطاع وأما
عبد الرحمن بن اسحق فصدوق احتج به مسلم وأصحاب السنن (قال فجمعوا له حليا) ضبط بفتح
فكروا على انه مفرد وضم فكسر وشذ الباء على الجمع (من حلى نساهم فقالوا هذا لك ونخفف
عنا ونحار في القسم) اجله وانغض فيه قال البلخي راواه ابن بسطون في كماله تعالى ودكثير من
أهل الكتاب لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا حسدا وقال تعالى ودونك كفروا ولم
يعاقبهم امثالا لقوله فاعفوا واصفوا حتى يأتي الله بأمره (فقال عبد الله بن رواحة يا معشر يهود
والله انكم لمن ابغض خلق الله الى) قلت أنباء الله وكذبتم على الله كما زاده في حديث جابر (وماذك)
أى البغض (بجامل على ان أحيف) بفتح الهمزة وكسر الحاء أجود (عليكم) لانه لا يكون ظلما وفى
الحديث الظلم ظلمات يوم القيامة وفيه ان المؤمن وان ابغض في الله لا يحمله البغض على ظلم
من ابغض (فأماما عرضتم من الرشوة) بتثنية الراء (فانما صحت) أى حرام (وانا لا تأكلها)
لحرمتها بالاختلاف بين المسلمين قال جاعة من المفسرين في قوله تعالى في اليهود مهادون للكذب
أكلون السبت انه الرشوة في الحكم وقيل كل ما لا يحل كسبه (فقالوا بهذا) العدل قامت
(السماوات) فوق الرؤس بغير عمد (والارض) استقرت على المهادت الاقدام قال أبو عمر وفيه دليل
على ان الرشوة عند اليهود حرام لقولهم هذا اولوا حرمته في كتابهم ما عيرهم الله بوله أكلوا
السبت وهو حرام عند جميع أهل الكتاب وفيه ان ما يأخذ الحاكم أو الشاهد على الحكم بالحق
أو الشهادة رشوة وكل رشوة صحت وكل صحت حرام لا يحل للمسلم أكله بالاختلاف بين المسلمين
والعمل بخير الواحد اذا لم يجب به الحكم ما بعث صلى الله عليه وسلم ابن رواحة وحده (قال مالك
اذا ساق الرجل الفحل وفيها البياض فما زدرع) أى زرع (الرجل الداخل) أى عامل المساقاة
(في البياض فهو له) لقوله صلى الله عليه وسلم على ان الثمر يثنى وينتأ وينكث فلم يشترط الانصاف الثمر
وذلك وقت تبين الحقوق فظاهره ان ذلك جميع ما يكون له أو يضاف الارض بيد العاملين وانما لها
ما شرطه دون سائر ما يديهم ولذا انفردوا بما كنها ورضعوا وغير ذلك وما جاء انه صلى الله عليه
وسلم أعطاه على ان يعملوا ويرزعوها ولهم شرط ما يخرج منها يحمل ان يكون في عقد بينه قاله
الباهي (فان اشترط صاحب الارض انه يزرع في البياض لنفسه فذلك لا يصلح لان الرجل الداخل
في المال يبتى لرب الارض فذلك زيادة زاده عليه) والزيادة ممنوعة (وان اشترط الزرع فيها فلا
بأس بذلك اذا كانت المؤنة كلها على الداخل في المال البذر والسقي والغلاز كاه) بيان للمؤنة لما
جاء انه صلى الله عليه وسلم عاملهم في البياض والسواذ على التعفف (فان اشترط الداخل في المال على
رب المال ان البذر عليه فذلك غير جائز لانه قد اشترط على رب المال زيادة ايرادها عليه) وبه

(باب في الحيوان بالحيوان)

(نسيئة)

* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا
حامد بن قتادة عن الحسن بن
سبرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع الحيوان بالحيوان
نسيئة

(باب في الرخصة)

* حدثنا حفص بن عمر ثنا
ابن سلمة عن محمد بن اسمعيل عن يزيد
ابن أبي حبيب عن مسلم بن جبير
عن أبي سفيان عن عمرو بن
حرث عن عبد الله بن عمرو بن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
أمر أن يجهز جيشاً فنقذت الإبل
فأمره أن يأخذ في قلاص الصدقة
فكان يأخذ البعير بالبعير ين إلى
إبل الصدقة

(باب في ذلك إذا كان يدايد)

* حدثنا يزيد بن خالد الهمداني
وقتيبة بن سعيد الثقفي ان الليث
حدثهم عن أبي الزبير عن جابر ان
النبي صلى الله عليه وسلم اشترى
عبداً بعبدين

(باب في الثمر بالتمر)

* حدثنا عبد الله بن مسلمة عن
مالك عن عبد الله بن زيد ان زيدا
أباعناش أخبزه انه سأل سفيان بن
أبي وقاص عن النضر بن الربيع
فقال له سعد أنها أفضل قال
النضر فيها عن ذلك وقال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يسئل عن ثمره التمر بالبط فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
أينقص الربط اذا بيع قالوا نعم
فنهأ عن ذلك قال أبو داود رواه
اسمعيل بن أمية بنحو مالك
* حدثنا الربيع بن نافع أبو قوبة
ثنا معاوية يعني ابن سلام عن يحيى

جمعه (وانما تكون المساقاة على ان الداخل في المال المؤنة كلها والنفقة ولا يكون على رب المال
منها شيء فهذا وجه المساقاة المعروف) الذي لا يجوز غيره (قال مالك في العين تكون بين الرجلين
فيقطع ماؤها فريد أحد هاتين يعمل في العين ويقول الآخر لا أجعلها عمل به انه يقال للذي يريد ان
يعمل في العين يعمل وافق ويكون لك الماء كله تنقي به حتى يأتي صاحبك بنصف ما أنفقته فإذا
جاء بنصف ما أنفقته أخذ حصته من الماء وانما أعطى الأول الماء كله لانه أنفق ولولم يدرك شيئاً
يعمله لم يعلق بفتح اللام أي لم يلزم (الاخر من النفقة شيء) لان انفاقه لم يبدشأ (واذا كانت
النفقة كلها والمؤنة على رب الحائط ولم يكن على الداخل في المال شيء الا انه يعمل بيده انما هو
أجير ببعض الثمرة فان ذلك لا يصلح لانه لا يدري كم اجارته اذ لم يسم له شيئاً يعرفه ويعمل عليه
لا يدري ايقل ذلك أم أكثر) فهي اجارة فاسدة (قال مالك وكل مقارض) بكسر الراء (أو مساق فلا
يغني له ان يستقي من المال ولا من الثفل شيئاً دون صاحبه وذلك انه يصير أجيراً بذلك يقول
أساقيل على أن تعمل لي في كذا وكذا نخلة تسقيها أو تأبرها) بضم الواو وحده وكسرها تلقيها وتصلها
(وأفارضك في كذا وكذا من المال على أن تعمل لي بعشرة ذنان تبرأست مما أفارضك عليه فان ذلك
لا ينبغي ولا يصلح) بخلاف سنه المساقاة والقراض كما أفاده قوله (وذلك الامر عندنا) بالمدينة
(والسنة في المساقاة التي يجوز لرب الحائط ان يشترطها على المساق) بفتح القاف (شدد الحائط)
بالسين المنقوطة وهو الاكثر من مالك أي تحصين الزوب ويروى عنه بالسین المهمة يعني شد
الثمة قاله أبو عمرو ونقل المشارق عن يحيى الاندلسي ان ما خطر زوب فبالجمجمة وما كان يجدار
فبالهمة والحظائر بالطاء المججمة جمع حظيرة هي العيسان التي بأعلى الحائط لتحم من السور
عليه وقال ابن قتيبة هو حائط البستان الباسي مثل ان يسترخي رباط الحظيرة فيشترط على العامل
شده (وخدم العين) بالخاء المججمة وشدد الميم تنقيها والخموم النقي ورجل مخوم القلب أي نقيه من
الغل والحسد (وسرو) بفتح السين المهملة وسكون الراء ثم وأرى أي كس (الشرب) بفتح السين والراء
وموحدة جمع شربة وهي حياض يستنقع فيها الماء حول الشجر وقال ابن حبيب تنقية الحياض التي
تكون حول الشجر وتخصن حروفها ويحى الماء إليها الباسي وروى سوق الشرب وهو جلب الماء
الذي يسقى به (وابار) بكسر الهمزة وشدد الواو وحده (الخل) أي نذ كبرها (وقطع الجريد) من الثفل
إذا كسرت وقد فعل مثله بالشجر لقطع قضبان الكرم (وحد الثمر) أي قطعه (هذا واشباهه)
كرم القف وهو الحوض الذي فيه العلو ويجري منه إلى الضفيرة (على ان للمساق شطر) أي
نصف (التمر أو أقل من ذلك أراً) كذا إذا تراضيا عليه غير ان صاحب الاصل لا يشترط ابتداء عمل
جديد (بالج) يحدهما العامل فيهما من ثم يحفرها أو عين يرفع رأسها أو غراس يفرسه فيها يأتي
بأصل ذلك من عنده أو ضفيرة) بالضاد المججمة موضع يجتمع فيه الماء كالصهرج وقال الباسي هي
عيسان تنبع وتضفر وتلين ويجتمع فيها الماء كالصهرج (يشها تعظم فيها نفقته) فينع اشراط
هذا وانما ذلك منزلة ان يقول رب الحائط لرجل من الناس ان لي ههنا بيتاً واحفري لي بيتاً أو ارحلي
عينا أو عمل لي علماً بنصف غرام طي هذا قبل أن يطبق حجر الحائط ويحل يبعه فهذا بيع الثمر
فل أن يبدو صلاحه وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها
فينبع كذلك الدخول في النهي (فأما اذا طاب الثمر وبدأ صلاحه) تفسير لطيفه (وحل يبعه ثم قال
رجل لرجل اعمل لي بعض هذه الاعمال لعمل سعيه له بنصف غرام طي هذا فلا بأس بذلك أي
يجوز (ب) وجهه انه (انما استأجره بشيء معروف معلوم قدره ورضيه) فهي اجارة مجمعة (فأما
المساقاة فانه ان لم يكن للمائط) أي البستان (ثمر أو قل غره أو فسد فليس له الا ذلك وان الاجير
لا يستأجر الا بشئ يسمى لا يجوز الاجارة الا بذلك وانما الاجارة بيع من البسج لانها بيع منافع

ابن أبي كثير أنا عبد الله بن أبي
عياش أخبره أنه سمع سعد بن أبي
وقاص يقول سمع رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر
نسبه قال أبو داود ورواه عمران بن
أبي أنس عن مولى بني مخزوم عن
سعد بن عوف * حدثنا أبو بكر بن
أبي شيبة ثنا ابن أبي زائدة عن
عبد الله بن نافع عن ابن عمران
التي صلى الله عليه وسلم سمع عن
بيع التمر بالتمر كيلاً وعن بيع
الغنم بالبيع كيلاً وعن بيع
الزروع بالحنطة كيلاً

(باب في بيع العرايا)

* حدثنا أحمد بن صالح ثنا ابن
وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب
أخبرني خارج بن زيد بن ثابت
عن أبيه أن النبي صلى الله عليه
وسلم رخص في بيع العرايا بالتمر
والرطب * حدثنا عثمان بن أبي
شعبة ثنا ابن عيينة عن يحيى بن
سعيد عن بشر بن يسار عن سهل
ابن أبي حنيفة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم سمع عن بيع التمر
بالتمر ورخص في العرايا أن تباع
بخصها بأكلها أهلها وطبا
(باب في مقدار العربية)

* حدثنا عبد الله بن مسبل ثنا
مالك عن داود بن الحصين عن مولى
ابن أبي أحمد قال أبو داود وقال لنا
القاضي فيما قرأ على مالك عن أبي
سفيان وأبيه قزمان مولى ابن أبي
أحمد عن أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم رخص في بيع
العرايا دون خمسة أو سق أوفى
خمس أو سق مثلاً داود بن الحصين
(باب تفسير العرايا)

* حدثنا أحمد بن عبد الله بن
ثنا ابن وهب قال أخبرني عمرو بن

(أخبرني عن بيع التمر بالتمر كيلاً وعن بيع
الزروع بالحنطة كيلاً) (باب في بيع العرايا)
* حدثنا أحمد بن صالح ثنا ابن
وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب
أخبرني خارج بن زيد بن ثابت
عن أبيه أن النبي صلى الله عليه
وسلم رخص في بيع العرايا بالتمر
والرطب * حدثنا عثمان بن أبي
شعبة ثنا ابن عيينة عن يحيى بن
سعيد عن بشر بن يسار عن سهل
ابن أبي حنيفة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم سمع عن بيع التمر
بالتمر ورخص في العرايا أن تباع
بخصها بأكلها أهلها وطبا
(باب في مقدار العربية)
* حدثنا عبد الله بن مسبل ثنا
مالك عن داود بن الحصين عن مولى
ابن أبي أحمد قال أبو داود وقال لنا
القاضي فيما قرأ على مالك عن أبي
سفيان وأبيه قزمان مولى ابن أبي
أحمد عن أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم رخص في بيع
العرايا دون خمسة أو سق أوفى
خمس أو سق مثلاً داود بن الحصين
(باب تفسير العرايا)
* حدثنا أحمد بن عبد الله بن
ثنا ابن وهب قال أخبرني عمرو بن

الحرف عن عبد الله بن سعيد
 الانصاري قال قال العربية الرجل
 يعرى الرجل النخلة أو الرجل
 يستثنى من ماله النخلة أو الاثنين
 يا كاهن ابيعها بقر * حدثنا خاند
 ابن السري عن عبدة عن ابن
 امحق قال العرايان حب الرجل
 للرجل النخلات فيشق عليه ان
 يقوم عليها ابيعها بقر * حدثنا
 (باب في بيع الثمار قبل ان يبدو
 صلاحها)

* حدثنا عبد الله بن مسلمة الفعفي
 عن مالك عن نافع عن عبد الله بن
 عمر ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن بيع الثمار حتى
 يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري
 * حدثنا النفيلي عبد الله بن محمد
 ثنا ابن علية عن ابي عن نافع
 عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهى عن بيع النخل
 حتى يرهو عن السبل حتى يبيض
 ويامن العاهسة نهى البائع
 والمشتري * حدثنا حفص بن
 عمرو القرني ثنا شعبة عن زيد بن
 خنيس عن مولى لقرش عن ابي
 هريرة قال نهى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن بيع القنائم
 حتى تقسم وعن بيع النخل حتى
 تحضر زمن كل عارض وان يصلى
 الرجل بغير حزام * حدثنا ابو

بكر محمد بن خلاد الباهلي ثنا يحيى
 ابن سعيد عن سليم بن جيان انا
 سعيد بن ميناء قال سمعت جابر بن
 عبد الله يقول نهى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان تباع القرعة حتى
 تشفع قيل وما تشفع قال تصمار
 وتصفار ويؤثر منها * حدثنا
 الحسن بن علي ثنا ابو الوليد عن
 جابر بن سفيان عن جابر عن انس ان

معاومة عند الجهور ولا مدة مجهولة خلافا للظاهرية وطائفة تتعلق بظاهر قوله افرم كما افرم الله
 ومرت الاجوبة عنه (وعلى شئ مثل ذلك من الاصول بمنزلة النخل يجوز فيه لمن ساقى من السنين
 مثل ما يجوز في النخل) من المدة المعاومة قلت واكثرت ما لم تكثر جدا (قال مالك في المساقاة)
 بكسر القاف (انه لا يأخذ من صاحبه الذي ساقاه شيئا من ذهب ولا ورق بزاده ولا طعام ولا
 شيئا من الاشياء لا يصلح ذلك) لا يجوز (و) كذلك (لا ينبغي ان يأخذ المساقى) بفتح القاف
 (من ربح الحائط شيئا يزيد اياه من ذهب ولا ورق ولا طعام ولا شئ من الاشياء) والزيادة فيما
 بينهما على جزئه المعلوم (لا يصلح) لانه يعود الجزر مجهولا ولا خلاف في ذلك (والمقارض ايضا
 بهذه المنزلة لا يصلح) لانه (اذا دخلت الزيادة في المساقاة أو المقارضة صارت اجارة وما دخلته
 الاجارة فانه لا يصلح ولا ينبغي ان تقع اجارة أمر غرر لا بدوى أو يكون أم لا أو يقل أو يكثر
 قفسد الاجارة (وفي الرجل يساقى الرجل الارض فيها النخل أو الكرم أو ما أشبه ذلك من
 الاصول فتكون فيها الارض البيضاء قال اذا كان البيضاء تبعا لالصل وكان الاصل أعظم
 ذلك أو أكثر فلا بأس بمساقاته وذلك ان الاصل أعظم ذلك وأكثر فلا بأس بمساقاته وذلك ان يكون
 النخل الثلثين أو أكثر ويكون البيضاء الثلث أو أقل من ذلك وذلك ان البيضاء حينئذ تتبع الاصل
 وعلى ذلك تأويل الحديث في المدونة فقال مالك وكان البيضاء في خير يسيرا بين أضعاف السواد
 والمشهور ما قال هنا الثلث يسير وعليه فيجوز دخوله في عقد المساقاة والغاوة للعامل سواء كان
 بين أضعاف السواد أو اقرب بناحية من الحائط فيهما وفيها الملك الغاوة للعامل وهو أحب الى
 واعترض بأنه صلى الله عليه وسلم لم يبلغه للعامل وهو اغا في فعل الراجح أو جاب عبد الحق بأن في
 حديث آخر الغاوة الباجي وحكم مقتضى مساقاته حكم البيضاء مع الشجرة (واذا كانت الارض
 البيضاء في النخل أكثر أو ما أشبه ذلك من الاصول فكان الاصل الثلث أو أقل والبيضاء الثلثين
 أو أكثر جاز في ذلك الكراموس مع فيه المساقاة) قال الباجي يريد اذا جعلا ما اذا أفردت النخل
 بالمساقاة فيجوز (وذلك ان من أمر الناس ان يساقوا الاصل وفيه البيضاء وتكرى الارض وفيها
 الشئ اليسير من الاصل أو يباع المصنف أو السيف وفيها الحلية من الورق بالورق) متعلق ببيع
 (أو القلادة) ما يتعلق بالعتق (أو الخاتم وفيها القصور) جمع قص مثل القاء (و) فيها
 (الذهب) تباع (بالدنانير) لم تزل هذه البيوع جازة بغيرها بالناس ويتبعونها ولم يأت في ذلك شئ
 فمن من سنه ولا كتاب (موصوف موقوف عليه اذ بلغه كان حراما أو قصر عنه كان حلالا)
 وحديثه يرجع الى عمل المدينة كمال (والاخر في ذلك عندنا الذي عمل به الناس وأجازوه فيما
 بينهم انه اذا كان الشئ من ذلك الورق أو الذهب تبعا لما هو فيه) من الجوهر ونحوه (جاز بيعه
 وذلك ان يكون النصل أو المصنف أو القصور قيمته الثلثان أو أكثر والحلية قيمته الثلث أو أقل)
 قسین التبعة بالثلث فأقل

(الشروط في الرقيق في المساقاة)

(مالك ان أحسن ما سمع في حال الرقيق في المساقاة بشرطهم المساقى) بفتح القاف (على صاحب
 الاصل انه لا بأس بذلك) قال الباجي يريد الذين كانوا يعملون في المساقاة وقد قال مالك في المدونة
 لا يجوز لصاحب الحائط ان يشترط اخراجهم الا ان يكون قد اخرجهم قبل ذلك فعلى هذا يكون
 اشتراط العامل لهم على وجه رفع الالباس ويحتمل ان يكون على وجه اقرار ورب الحائط انهم في
 حائطه عند عقد المساقاة (لانهم عمال المال فهم بمنزلة المال لا منفعة فيهم للداخل) يريد ان ظهور
 المال وقوته يعلم ولهم فيه تأثير كفا في بمنزلة المال الذي فيه صلاح الحائط اه (الا انه يحق عنهم
 المؤنة وان لم يكونوا في المال اشتدت) قويت (مؤنته) لعدم المساعد (واما ذلك بمنزلة المساقاة في

التي صلى الله عليه وسلم هي عن

بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد * حدثنا أحد ابن صالح ثنا عنبسة بن خالد حسدني بنس سالت أبا الزناد عن بيع التمر قبل أن يبدو صلاحه وما ذكر في ذلك فقال كان عسرة ابن الزبير يحدث عن سهل بن أبي حنيفة عن زيد بن ثابت قال كان الناس يتبايعون التمر قبل أن يسود صلاحه فإذا أجد الناس وحضر تقاضيهن قال المبتاع قد أصاب التمر الدمان وأصابه قشام وأصابه امرضاهاات يتخسرون بها فلما كثرت خصومتهم عند النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كالشوة يشرب بها فاما لا فلا تنبا بعرا التمرة حتى يسود صلاحها لكثرة خصومتهم واختلافهم * حدثنا ابي حنيفة بن ابي ليلى الطائفي ثنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم هي عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه ولا يباع الا بالدينار أو الدرهم الا العرايا (باب في بيع السنين) * حدثنا أحد بن حنبل ويحيى بن معين قال ثنا سفيان عن حميد الاعرج عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم هي عن بيع السنين ووضع الجواش * حدثنا مسدد ثنا خاد عن أيوب عن أبي الزبير وسعيد بن ميناء عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم هي عن المعاومة وقال أحدهما بيع السنين (باب في بيع التمور)

العين والتفصيح) بالصاد المجمة أي الماء الذي يحمله التامض وهو الجبل (ولن تجدا أحداساق في أرويين) بالتنبيه (سواء) بالجر صفة أي مستويين (في الأصل) والمنفعة أحداها بين وائنة) وواو فألف فثمة فثون فهما دائمة لا تنقطع (غزيرة) كثيرة الماء (والأخرى) نسق (ينقص على شئ واحد) كغير (لخفة) مؤنة العين وشدة مؤنة التفصيح قال وعلى هذا الأمر عندنا (والواثة الثابت) أي الدائم (ماؤها التي لا تغور ولا تنقطع) قال الباقي الرواية المشهورة عن يحيى وغيره وائنة بناء بنقطتين وهو خلاف ما قال أبو عبيد في الغريين وصاحب العين انه بالثلثة بمعنى الدائم ولم يذكره برفقة اه وفي البارع استوثق من الماء اذا استكثر بناء مثله (وليس للساق) بالتفصيح (أن يعمل بعمال المال في غيره) الباقي يريد من وجد في الحائط من رقيق وعمال فان كان للعامل استعمالهم فيما شاء (ولان يشترط ذلك على الذي ساقاه) فان استعمالهم في غيره بلا شرط منع ولم يفسد بشرط فقدت لانهما زيادة فان كانت بالعمل ردائي أجبر مثله (ولا يجوز للذي ساقى) أي العامل (أن يشترط على رب المال رقيقا يعمل بهم في الحائط ليسواقه حين ساقاه اياه) لانه زيادة (و) كذا (لا ينبغي) لرب المال أن يشترط على الذي دخل في ماله بمساقاة أي العامل (أن يأخذ من رقيق المال أحدًا يخرج منه من المال وانما مساقاة المال على حاله الذي هو عليه) لان المساقاة مبنية على منافاة لا زياد أحدهما على ما عدا أن مالك يجوز للعامل شرط اليسير كبدو دابة في الحائط الكبير لا الصغير لان فيه شرط جميع العمل حينئذ (فان كان صاحب المال يريد أن يخرج من رقيق المال أحدًا فيخرج منه قبل المساقاة أو يريد أن يدخل فيه أحدًا ليقفل ذلك قبل المساقاة ثم يساقى بعد ذلك ان شاء) يخرج من الخطر (ومن مات من الرقيق أو غاب أو مرض فعلى رب المال أن يخلفه) يأتي ببدله لان ذلك من جنس ما يزرع العامل الاتيان به لانه انما ساقى ليسق الحائط على صفته التي كان عليها على العامل ما زاد فادام يكون فاعلم لم يمكنه عمل ما زاد على عمله

((بسم الله الرحمن الرحيم))
((كتاب كرام الارض))

(مالك عن ويعة بن أي عبد الرحمن) فروخ المدني المعروف ببيعة الراي (عن حنظلة بن قيس) ابن عمرو بن حصن (الزرقى) الانصاري التابعي الكبير قيل له رؤبة (عن رافع بن خديج) بفتح الخاء المججمة وكسر الدال المهملة واسكان القمية وبجيم ابن رافع عن عدي الانصاري الاوسي أول مشاهده أعدم الخندق مات سنة ثلاث أو أربع وسبعين وقيل قبل ذلك (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هي عن كرام المزارع) جمع مزرعة وهي مكان الزرع وظاهره منع كرامها مطلقا وبه ذهب الحسن وطائفة وأبو بكر الاصم قال لانها اذا استخرجت ونسبت لعلها يتصرف زرعها فبرها وقد زادت وتغير بها ولم يتغير المستأجر ومن جهمهم حديث الصحصين وغيرهما فوعان كانت له أرض فليرزعهما فان لم يستطع أن يرزعهما ويخرج عنها فليضعها أخاه المسلم ولا يؤاثرهما فان لم يفعل فليسل أرضه (قال حنظلة فسألت رافع بن خديج) أنهى عن كرامها (بالذهب والورق) الفضة (قَالَ) وفي رواية للشيخين قال لانما هي عنه بعض ما يخرج منها (امان الذهب والورق فلا بأس به) يحتمل انه قال ذلك اجتهدا أو علم ذلك بالنص على جوازه وقد روى أبو داود والنسائي بإسناد صحيح عن ابن المسيب عن رافع قال هي صلى الله عليه وسلم عن الحاققة والمزانة وقال انما يزرع ثلاثة رجل له أرض ورجل منع أرضا ورجل أكرى أرضا بذهب أو فضة وهذا يبرحان ما قاله رافع مرفوع لكن بين النسائي من وجه آخر ان المرفوع منه النبي عن الحاققة والمزانة وان بقيته مدرج من كلام ابن المسيب وقد تناول مالك وأكثرا أصحابه أجاديت المنع على كرامها بالطعام أو بما

* حدثنا أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة

ثلاثة كطين وكان الانحشبال الحطب وأجازوا كراءها بما سوى ذلك لحديث أحمد وأبي داود
وابن ماجه عن رافع مرفوعا من كانه له أرض فليزرعها أولي زرعها أخاه ولا يكرهها لث ولا ربيع
ولا طعام مسمى وتأولوا النهي عن المحاقلة بأنها كراء الأرض بالطعام وجعلوا من باب الطعام
بالطعام نسبة لان الثاني قد رواه باقي على ملأ ثواب الأرض كانه باعه طعاما فباعه طعاما بطعام
لأجل وأجاز الشافعي وأبو حنيفة كراءها بكل معلوم من طعام وغيره ما في الصحيح عن رافع بعد
قوله لما بالذهب والورق فلا بأس به انما كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم على المذايقات وأقبال الجدول في مال هذا ويسلم هذا فلذلك زجر عنه صلى الله عليه وسلم
واما شيء معلوم مضبوط فلا بأس فيه ان علة النهي الغرور اما بذهب أو ورق فلم ينه عنه فخلهما
ما في معناهما من الاتقان المعالومة والمذايقات بكسر الهمزة والماء معربة لا عريضة مسايل الماء
الكرامى بذلك ما ثبت على الخافقين مجاز المعادرة وأجاز أحمد كراءها بجزء مما يزرع فيها
لحديث المساقاة وقال انه أصح من حديث رافع لا يضطرب ألفاظه وبأنه يروى مرة عن عمومته
مرة بلا واسطة ورد بأنه يمكن أنه معهما من عمومته ومن المصطفى فكان يروى بالوجهين وأما
اختلاف ألفاظه فن الرواة وليس فيها ما يندفع بحيث لا يمكن الجمع وشرط الاضطراب أن يتعذر
الجمع وقد جمع بينهما بطول ذكره وأخرجها البخاري ومسلم وغيرهما وحديث الباب رواه
مسلم عن يحيى عن مالك بن نويرة عن رافع عن ربيعة وتابعه يحيى بن سعيد عن حفظة في العيصين
وغيرهما (مالك عن ابن شهاب انه قال سألت سعيد بن المسيب عن كراء الأرض بالذهب والورق
قال لا بأس به) كافي حديث رافع لانه كان مرفوعا فهو نص في محل النزاع وان كان موقوفا فهو
أعلم بما سمع لا يروى حديث النهي عن كراء المزارع أشار إليه البايعي فقال لم ينقل رافع لفظ النبي
صلى الله عليه وسلم وانما أخبر عنه وهو الذي أخبر بجواز بالذهب والورق (مالك عن ابن
شهاب انه قال سألت سالم بن عبد الله بن عمر عن كراء المزارع فقال لا بأس بها بالذهب والورق قال ابن
شهاب قلت له رأيت) أخبرني (الحديث الذي ذكره عن رافع بن خديج) ان النبي صلى
الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع كانه فهمه على العموم حتى بالذهب والورق (فقال) سالم
(أكثر رافع) أي أتى بكثير موهوم لغیر المراد وكان له بلغه اخبار رافع بجواز بالذهب والورق
(ولو كانت في مزرعة) أرض تزرع (أكثر منها) بالذهب والورق وفي البخاري في المغازي
عن جويرية عن مالك عن الزهري ان سالم بن عبد الله أخبره قال أخبروا رافع بن خديج عبد الله بن
عمر ان عييه وكانا شهدا جارا أخبرا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع
قلت لسالم فتكرهما قال نعم ان رافعا ذكر على نفسه وفي مسلم وأبي داود والنسائي من طريق
ابن شهاب أخبرني سالم ان عبد الله كان يكرى أرضه حتى بلغه ان رافع بن خديج نهى عن كراء
الأرض فقلبه فقال ما هذا قال سمعت عبي وكانا قد شهدا امرأ محمد بن عثمان ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن كراء الأرض فقال عبد الله قد كنت أعلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ان
الأرض تكرى حتى خشى عبد الله ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد أحدث في ذلك شيئا
لم يكن عليه فترك كراء الأرض وفي العيصين عن نافع ان ابن عمر كان يكرى مزارعه على عهد
النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وصدرهم امانة معاوية ثم حدث عن رافع
ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع فذهب الى رافع فذهب معه فساءله فقال
نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كراء المزارع فقال ابن عمر قد علمت اننا كنا نكرى مزارعنا
بما على الاربعاء بشئ من التبن والاربعاء بالمدجوع ربيع وهو النهر الصغير وحاصله انه انكر
على رافع ان يطلق النهي لان المنهى عنه هو الكراء الفاسد الذي كانوا يكرونه بما ثبت على

قالا ثنا ابن ادريس عن عبد الله
عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي
هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع الغرور وأد عثمان
والحصاة * حدثنا قتيبة بن سعيد
وأحمد بن عمرو بن السرح وهذا
لفظه قالا ثنا سفيان عن الزهري
عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي
سعيد الخدرى ان النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن بيعتين وعن
لبتين أما البيعتان فالاماسة
والمناذرة وأما اللبستان فاشغال
الصماء وان يحشى الرجل في ثوب
واحد كشافه عن فرجه أو ليس
على فرجه منه شيء * حدثنا
الحسن بن علي ثنا عبد الرزاق
أنا معمر عن الزهري عن عطاء
ابن يزيد الليثي عن أبي سعيد
الخدرى عن النبي صلى الله عليه
وسلم بهذا الحديث زادوا اشغال
الصماء يشغل في ثوب واحد يضع
طرفي الثوب على عاتقه الايسر
ويبرز شقه الايمن والمناذرة ان
يقول اذنبت هذا الثوب فقد
وجب البيع والاماسة ان عييه
يبدل ولا يشتر ولا يقبله اذامسه
وجوب البيع * حدثنا أحمد بن
صالح ثنا عبيدة ثنا يونس عن
ابن شهاب قال أخبرني طاهر بن
سعد بن أبي وقاص ان أبا سعيد
الخدرى قال نهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن حديث سفيان
وعبد الرزاق جميعا * حدثنا
عبد الله بن مسلم عن مالك عن
نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
بيع جبل الحبله * حدثنا أحمد بن
حبل ثنا يحيى عن عبيد الله بن

نافع من ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال جبريل الحيلة ان تبيع النافق ثم تحمل التي تكتب

﴿باب في بيع المضطر﴾

* حدثنا محمد بن عيسى ثنا هشيم أنا صالح بن عامر كذا قال محمد ثنا شيخ من بني عيم قال خطبنا علي بن أبي طالب أو قال قال علي قال ابن عيسى هكذا ثنا هشيم قال سبأني على الناس زمان مضى بعض الموسر على ما في يده ولم يؤمر بذلك قال الله تعالى ولا تسوا الفضل بينكم وبياع المضطرون وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطرب ببيع الغرور وبيع الثمرة قبل ان تدرك ﴿باب في الشركة﴾

* حدثنا محمد بن سليمان المصيصي ثنا محمد بن الزرقان عن ابن جبان التيمي عن أبيه عن أبي هريرة ونفسه قال ان الله يقول أنا ثالث الشريكين ما لي بخص أحدهما صاحبه فإذا خاتمه خرجت من بينهما

﴿باب في المضارب يخالف﴾

* حدثنا سعد ثنا سفيان عن شبيب بن غرقدة حدثني يحيى عن عمرو بن عيسى البارق قال أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ثوبين را يشترى به أفضية أو شاة فاشترى شاتين فباع أحدهما بدينار فأتاه بشاة ودينار فدعا له بالبركة فبيعه فكان لو اشترى ثرا بالبركة فبيعه * حدثنا الحسن بن الصباح ثنا أبو المنذر ثنا سعيد آخر جاد ابن زيد ثنا الحسريت عن أبي ليس حدثني عمرو البارق في هذا الخبر قوله غلب * حدثنا محمد

الارباعو بعض التبين وهو مجهول مع أنه مخافة لا بالذهب والورق ونحوهما وزل ابن عمر الكراء تورعا كليل على ذلك قوله حتى خشي الخرق قد اختلف هل علة النبي لاشتراطهم ناحية منها أو لاشتراطهم مزرع على الجداول والسواقي أو لانهم كانوا يكرهونها على الجزاء وبالطعام والارسق من التمر وهذا كله من الغرور والخطر وأقطع الخصومة والتزاع كجاءه عن زيد بن ثابت أنه قال غفر الله لرافع بن خديج أنا والله كنت أعلم منه بالحديث انما جاءه وجلان من الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اقتلوا فقال ان كان هذا شأنا نكم فلا تذكروا المزارع فسمع قوله لا تذكروا المزارع أخرجه الطحاوي فكان نية نادب أو للارق والمواساة كآل ابن عباس في الصبيح ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يشه عنه وفي الترمذي لم يحرم المزارعة ولكن قال ان ينج أحدكم أخاه خيره من أن يأخذ شيئا معلوما (مالك أنه بلغه ان عبد الرحمن بن عوف تكارى أرضا فمل تزل في يده بكرة حتى مات قال ابنه) أو سله أو جحد (فما كنت أراها) ضم الهمزة أظنها (الاملاوة) (لثامن طول ما مكنت في يده حتى ذكرها لنا عند موته فأمر بقضاء شيء كان عليه من كراءها ذهب أو ورق) بالثلث من الراوى (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه كان يكرى أرضه بالذهب والورق) والقصد بهذا وما قبله ان العمل على تخصيص حديث النهى (سئل مالك عن رجل أكرى مزرعته بمائة صاع من غرور مما يخرج منها من الحنطة أو من غير ما يخرج منها) وهو مما تنبته أو من الطعام كائن وعسل (فكره ذلك) كراهه منع جلا لا يحدث المنع على ذلك الا انه استثنى ما يطول مقامه فيها قال ابن معنون لا يجرى كراءها بالخشب والحطب والعود والصنديل والجذوع وكل هذه الاشياء مما تنبته الأرض فقال هذه الاشياء مما يطول مكنتها ووقتها فلذا سهل فيها

﴿كتاب الشفعة﴾

بضم المجمة وسكون الفاء وحتى ضمه أو قال بعضهم لا يجوز غير السكون وهي لغة الضم على الاشهر من شفعت الشيء ضمته فهو ضم نصيب الى نصيب ومنه شفع الاذان وقيل من الشفع ضد الورا لانه ضم نصيب شريكه الى نصيبه وهذا قريب مما قبله وقيل من الزيادة لانه يريد ما أخذ منه الى ماله وقيل في قوله تعالى من بشفع شفاعة حسنة ان معناه من يردها لاصالحا الى عمله وقيل من الشفاعة لانه يشفع نصيبه الى نصيب صاحبه وقيل لانهم كانوا في الجاهلية اذاباع الشريك حصته في الجاهل وشفاعا الى المشتري لبوليته ما اشتراه وهذا أظهر وشرعا استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بشن

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿ما يقع فيه الشفعة﴾

تقدم غير ما مر ان الامام تارة يقدم البسلة على كتاب وتارة يؤثرها عنه فنحننا (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب بن حزن الخزرجي (وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري قال ابن عبد البر مرسل عن مالك لا تروا الموطأ وغيرهم ورواه عنه عبد الملك بن الجاشون وأبو حاتم النذيل ويحيى بن أبي قتيلة وابن وهب بخلاف عنه فقالوا عن أبي هريرة ذكر كراء الطحاوي ان قتبية وسله أيضا عن مالك قاله أعلم وكذا اختلف فيه رواه ابن شهاب فرواه ابن ابي عمير عنه عن سعيد بن جابر قال أخبروا به معمر حسنة وقال ابن معمر رواية مالك أحب الى وأصح يعني من سلا عن سعيد أو أبي سلمة وأسنده هذه الروايات كلها في التمهيد ثم قال كان ابن شهاب أكثر الناس

حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان
عن عمرو بن دينار قال سمعت ابن
عمر يقول ما كنا نرى بالمزارعة
بأسا حتى سمعت رافع بن خديج
يقول ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهي عن افذ كرهه طاموس
فقال قال ابن عباس ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم ينه عنها
ولكن قال لا ينج أحدكم أرضه
خير من أن يأخذ خراجا معلوما
* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا
ابن عيسى ح وثنا مسدد ثنا
بشر المعنى عن عبد الرحمن بن
احصق عن أبي عبيدة بن محمد بن
عمار عن الوليد بن أبي الوليد عن
عروة بن الزبير قال زيد بن ثابت
يقول قال رافع بن خديج أنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال أنا
أعلم بالحد من غيره انما أنا
رجلان قال مسدد ان الانصار ثم
اتفقا فادقتا فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان كان هذا
شأنكم فلا تتركوا المزارعة زاد
مسدد فسمع قوله لا تتركوا المزارعة
* حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا
يزيد بن هرون أنا ابراهيم بن
سعد عن محمد بن عكرمة بن عبد
الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن
أبي ليبة عن سعيد بن المسيب عن
سعد قال كنا نكوى الأرض بما
على السواقي من الزرع وما سعد
بالماء منها فنهاى رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن ذلك وأمرنا ان
نكرها ما يذهب أرفضه * حدثنا
ابراهيم بن موسى الرازي أنا
عيسى ثنا الاوزاعي ح وثنا
قبيصة بن سعيد ثنا ليث كلاهما
عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن
واللفظ للوزاعي حدثني حنظلة بن

السنة التي لا اختلاف فيها عندنا) وقال أحد اذا اختلفت الاحاديث فالجدة فيما عمل به اهل
المدينة (مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب سئل عن الشفعة حل فيها من سنة فقال نعم الشفعة)
ثابتة في الدور والارضين ولا تكون الا بين الشركاء) لا بالجواريا بالسنة الصحيحة لانه اذا لم تثبت
الشفعة للشريك ذاقهم وضرب الحدود فاجار المصالح الذي لم يقسم ولا ضرب الحدود او بعد من
ذلك (مالك انه بلغه عن سليمان بن يسار مثل ذلك) الذي قاله ابن المسيب (قال مالك في رجل اشترى
شفعة) بكسر الميم واسكان القاف وصاد مهمله قطعة (مع قوم في أرض بجحيان) متعلق باشترى
(عبدا ووليدة) أي أمة بدل من حيوان (أو ما أشبه ذلك من العروض فجاء الشريك يأخذ
بشفعته بعد ذلك فوجد العبد والوليدة قد هلكا ولا يعلم أحد قدر قيمتهما فيقول المشتري قيمة العبد
أو الوليدة مائة دينار ويقول صاحب الشفعة الشريك قيمتهما خمسون دينارا قال مالك يحلف
المشتري ان قيمة ما اشترى به مائة دينار ثم يعد حلفه (ان شاء ان يأخذ صاحب الشفعة) بما حلف
عليه المشتري (أخذ أو يترك الا أن يأتي الشفع بينة ان قيمة العبد أو الوليدة دون ما قال
المشتري) فيأخذه بما شهدت به البينة وهذا قال الجمهور والشافعي والكوفيون لان الشفع
طالب أخذوا المشتري مطلوب مأخوذ فوجب ان القول قوله بيمينه لانه مدعى عليه والشفع
مدعى حيث لا بينة ولا عمل بما قاله أبو عمر (ومن وهب شفعان دارا وأرض مشتركة فآله
الموهوب لها قسدا أو عرضا فان الشركاء يأخذونها بالشفعة ان شاءوا ويدفعون الى الموهوب له
قيمة مئونة) أي ما أناب به (ذاتيراد واهم) وان شاءوا سلوا لانه حق لهم (ومن وهب هبة في دار
أو أرض مشتركة فآله) يضم اوله (منها) أي بدلها (ولم يطلبها فأراد شركاءه ان يأخذها جميعها
فليس ذلك لها) أي مدة كونه (لم ينسب عليها فان أتيت بقوله الشفع بقيمة الثواب) الذي حصل ان
علم بينة أو حلف كقوله (وفي رجل اشترى شفعان أرض مشتركة فبهن الى أحل فأراد الشريك
ان يأخذها بالشفعة قال مالك ان كان مديافه الشفعة بذلك الثمن الى ذلك الاجل وان كان مخيرا فان
لا يؤدى الثمن الى ذلك الاجل) لانه عدم (فان جاءهم بمحمل) ضامن (ملى) غنى (تقته مثل الذي
اشترى منه الشفع في الأرض المشتركة فذلك له) والا فلا لشفعة (ولا تقطع شفعة الغائب غيبته)
بأنه فاعل (وان طالت غيبته وليس لذلك عندنا حد تقطع) اذا انتهى (اليه الشفعة) لعذر ما غيبته
شفعه باق فاما ان كان حاضرا فهل شفعه باق مطلقا حتى يصبح بالاسقاط وهو قول مالك قال الأهرى
وهو القياس لانه حق ثبت له فلا يبطئه سكوته أو لاشفعته به بعد سنه رواء أشهب عن مالك وبأنه فيه
حتى قال اذا غربت الشمس من آخر أيام السنة فلا شفعة لكن المعتمد مذهب المدونة ان ما قاله
حكمه ما روي انه الشهر والشهران وثلاثة أشهر او ربع خلاف (قال مالك في الرجل يورث الأرض
نفران ومن ولده ثم يولد لاحد النفر) اولاد (ثم يملك الاب) الذي ولد (فبيع احد ولد الميت شفعة في ثلث
الأرض فان أخطا البايع) الذي هو ولد الميت (أحق بشفعته من مجموعته شركاءه) لانه شريك
لا فيه دون مجموعته (وهذا الامر عندنا بالمدينة والشفعة بين الشركاء على قدر حصصهم يأخذ
كل انسان منهم بقدر نصيبه ان كان قليلا قليلا وان كان كثيرا فبقدره وذلك اذا تناحروا فيها)
فاذا كانت دار بين ثلاثة لاحد منهم النصف وأخران ثلث وآخر السدس فباع صاحب النصف فان
لصاحب الثلث ثلث النصف ولصاحب السدس ثلثه فبصير له ثلث الدار ولذلك ثلثاها وهذا هو
المشهور وقيل على عدل الروس (فاما ان يشتري رجل من رجل من شركائه حقه) نصيبه في المكان
(فيقول أحد الشركاء أنا أخذ من الشفعة بقدر حصتي ويقول المشتري ان شئت ان تأخذ
الشفعة كلها أطلبها للبك وان شئت ان تدفع) تترك (فدفع فان المشتري اذا خبره في هذا وأسلمه اليه
فليس للشفيع الا أن يأخذ الشفعة كلها أو يسلمها اليه فان أخذها فهو أحق بها والا فلا حتى له)

قیس الانصاری قال سالت رافع

بن خديج عن كراء الأرض بالذهب
والورق فقال لأبأس بهذا اغما
كان الناس يؤجرون على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم
على الماذنات وأقبال الجدول
وأشياء من الزرع فبكك هذا
وبكك هذا وبكك هذا وبكك هذا
ولم يكن الناس كراء الا هذا فلذلك
زجر عنه فأما شيء مضمون معلوم
فلا بأس به وحديث ابراهيم أتم
وقال قتبية عن حفظة عن رافع
قال أوردوا وبه يحيى بن سعيد
نحوه عن حفظة حدثنا قتبية بن
سعد عن مالك عن ربيعة بن أبي
عبد الرحمن عن حفظة بن قيس
أنه سأل رافع بن خديج عن كراء
الأرض فقال هي رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن كراء الأرض
فقلت أيا الذهب والورق فقال اما
بالذهب والورق فلا بأس به

﴿باب التشديد في ذلك﴾

* حدثنا عبد الملك بن شبيب عن
الليث حدثني أبي عن جدي الليث
حدثني عقيل عن ابن شهاب
أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر أن
ابن عمر كان يكرى أرضه حتى
بلغه أن رافع بن خديج الأنصاري
كان ينهى عن كراء الأرض فلقبته
عبد الله فقال لابن خديج ماذا
تحدث عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في كراء الأرض قال رافع
لعبد الله بن عمر سمعت عي وكأنا
قد شهدا براءا يحدثان أهل الدار
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن كراء الأرض قال عبد الله
والله لقد كنت أعلم في عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن الأرض
تكرى ثم خشى عبد الله أن يكون

لنضرب المشتري ببعض ما اشتري (قال مالك في الرجل يشتري الأرض فيعمرها) بضم الميم
 (بالاصل يضعه فيها أو البعير يحفرها) بكسر الفاء ثم تأتي رجل فيدرك فيها حقاً فبيدها يأخذها
 بالشفعة أنه لا شفعة فيها إلا الآن يعطى قيمة ما عمر فإن أعطاها قيمة ما عمر) قائمة (كان أحق
 بشفعته والأقل حقاً فيها) بل المشتري لأنه فعل بوجه جائز في ملك صحيح (ومن باع حصصته من
 أرض أو دار مشتركة فلا علم ان صاحب الشفعة يأخذها بالشفعة استعقال المشتري) طلب منه
 الإقالة (فأقاله قاله ليس ذلك له والشفيع أحق بما بالثمن الذي كان باعها به) ان شاء (ومن اشتري
 شقصاً في دار أو أرض وحيوا ناراً عروضا في صفقة واحدة فطلب الشفيع شفعة في الأرض أو
 الدار) أوفوها (فقال المشتري خذها اشتريت جميعاً فاني اغا اشتريته جميعاً) فليس لذلك (قال مالك
 بل يأخذ الشفيع شفعة في الأرض والدار) أوفهما (بحصتها من ذلك الثمن) ويبان ذلك أنه
 (يقام) أي يقوم (كل شيء اشتراه على حدته بكسر الحاء أي متبرع عن غيره) على الثمن الذي اشتراه
 به ثم يأخذ الشفيع شفعة بالذي يصيبها من القصة من رأس الثمن ولا يأخذ من الحيوان والعروض
 شيئاً إذ لا شفعة فيها (الآن يشاء ذلك) فأخذ بالشفعة إذ لا شفعة في حيوان وعروض بل لان
 المشتري أو اد ذلك فان لم يشأ لمزم المشتري الحيوان والعروض (ومن باع شقصاً من أرض
 مشتركة فسلم بعض من له فيها الشفعة للبايع وأبى بعضهم إلا أن يأخذ بشفعته ان من أبى أن يلم
 أخذ بالشفعة كلها وليس له أن يأخذ بقدر حقه وترك ما بقى) لنضر المشتري بذلك (وفي نفر شركاء
 في دار واحدة فباع أحدهم حصصته وشركاه غضب) جميع غائب (كلهم الإرجاء لعرض على
 الحاضر ان يأخذ بالشفعة أو ترك) فقال أنا أخذ بحصتي وأترك حصص شركائي حتى يقدموا فان
 أخذوا فذلك وان تركوا أخذت جميع الشفعة قال مالك ليس له إلا ان يأخذ ذلك كله أو يترك فان
 جاء شركاه أخذوا منه أو تركوا ان شاءوا (فأدعروض) هذا التغيير (عليه) أي الرجل الحاضر
 (فلم يشفه فلا يرى له شفعة) فان قبله فله الشفعة

﴿مالا يقع فيه الشفعة﴾

(مالك عن محمد بن عمار) بضم العين ابن عمرو بن حزم الانصاري المديني صدوق (عن أبي بكر) ابن محمد بن عمرو (من حزم) نفسه الى جده الاعلى شهرته به (ان عثمان بن عفان) ذا النورين قال اذا وقعت الحدود في الارض فلا شفعة فيها) بضم النون على الله عليه وسلم (ولا شفعة في) بضم اللام (في فضل الخيل) كما افاده الحديث السابق (قال مالك في هذا الامر عندنا) بالمدنية (ولا شفعة في طريق صلح القسم فيها) أي الطريق لا نهذ كرويت (أولم يصلح) لانه تبع ما لقسم (والامر عندنا انه لا شفعة في عروسه) بفتح فسكون أي ساحة (دار) قدمت بيوتها (صلح القسم فيها أولم يصلح) لانها تبع (قال مالك في رجل اشترى شقة صفا) قطعه (من أرض مشتركة) أي انه فيها بالخيار فأردم كاه البائع ان يأخذ ما باع عشرهم بالشفعة قبل ان يختار المشتري ان ذلك لا يكون حتى يأخذ المشتري ويثبت له البيع فاذا وجب أي ثبت له البيع فلهم الشفعة لان بيع الخيار منحل فلا ثبت شفعة حتى يلزم (وقال مالك في الرجل يشتري أرضا فمكت في يده حينئذ) زمانا ثم يأتي رجل فيدرك فيها حقها فيبرأ ان له الشفعة ان ثبت فيه وان ما أغلت الارض من غلة فقضى للمشتري الأول الى يوم ثبت حق الاسترخاء لانه قد كان ضمنها الوهالك ما كان فيها من غراس أو ذهب بسبيل) مطر شديد من عليه اضمحان له الغلة (فان طال الزمان أو هلك) مات (الشهود أو مات البائع أو المشتري أو هاجبا فنفس أصل البيع والاشتراء أطول الزمان فان الشفعة تنقطع وبأخذ حقه الذي ثبت له وان كان أمره على غير هذا الوجه في حدائنه) قرب (العهد وقربه) عطف تفسير لحدائنه (واذهب الى البائع غيب) بالثقل (الغن وأخفاه) عطف تفسير (ليقطع بذلك حق

رسول الله صلى الله عليه وسلم
أحدث في ذلك شيئا لم يكن عمله
قولا كراه الأرض قال أبو داود ورواه
أبو يعقوب وعبد الله وكثير بن فرقد
ومالك بن رافع عن النبي صلى الله
عليه وسلم ورواه الأوزاعي عن
حفص بن غياث عن نافع عن رافع
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم وكذلك رواه زيد بن أبي أنيسة
عن الحكم بن نافع عن ابن عمر أنه
أبى رافعا فقال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال نعم وكذا
قال عكرمة بن عمار عن أبي
الجبائي عن رافع قال سمعت النبي
عليه السلام ورواه الأوزاعي عن
أم الجبائي عن رافع بن خديج عن
عمه ظهير بن رافع عن النبي صلى
الله عليه وسلم * حدثنا عبد الله
ابن عمر بن ميسرة ثنا خالد بن
الحارث ثنا سعيد بن يعلى بن
حكيم عن سليمان بن يسار أن رافع
ابن خديج قال كنا نخر على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فذكرنا بعض محرماته أنه قال
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن أمر كان لنا نافعا وطراعية
الله ورسوله أن نفع لنا وأنفع قال قلنا
وما ذلك قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من كانت له أرض
فليزوعها أخاه ولا يكرها بثلث
ولا ربع ولا طعام مسمى * حدثنا
محمد بن عبيد ثنا جناد بن زيد
عن أيوب قال كتب إلى يعلى بن
حكيم أني سمعت سليمان بن يسار
يعني أسناد عبد الله وحديثه
* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا
وكيع بن شعير بن ذر عن مجاهد
عن ابن رافع بن خديج عن أبيه
قال جانا أبو رافع عن عند رسول

صاحب الشفعة فقامت الأرض على قدمي رافع فبصر فبصرها إلى ذلك أي ما قامت به ثم ينظر
إلى ما زاد في الأرض من بناء أو غراس بالكسر فعال يعنى مفعول مثل كذب و بساط ومهاد يعنى
مبسط ومكتوب ومجهود أو عمارة فتكون على ما يكون عليه من ابتاع اشترى الأرض من
معه يوم ثري فيها وغرس ثم أخذها صاحب الشفعة بعد ذلك أي يكون له حكمه (والشفعة ثابتة
في مال الميت كالميت) ثابتة في مال الحي فان خشى أهل الميت أن ينكسر مال الميت فسوهوا وعوه
فليس عليهم فيه شفعة ولا شفعة عند نافي عبد ولا ولد ولا عسر ولا بقر ولا شاة ولا في شيء من
الحيوان) كقرص وبغل وجرار ولا ثوب ولا بئريس لها يابض) لأن أصول الكتاب والسنة تشهد
أن لا يحل إخراج ملك من يد ملكه ملكا صحيحا إلا بحجة لا معارض لها والمشتري ذلك شراء صحيحا
قد ملكه فكيف يؤخذ عنه بغير طيب نفس) انما الشفعة فيها يصلح أن ينقسم) بأن يقبل القصة
(وتقع فيه الحدود من الأرض فاما ما يصلح فيه القسم فلا شفعة فيه) انما الحد يث فلا يتعدى إلى
غيره (ومن اشترى أرضا فيها شفعة لثامن حضور فليرفعهم إلى السلطان فاما ان يستحقوا) ان
يأخذوا باسحقاقهم الشفعة (واما ان) يتركوا الخبز (يسلم له السلطان) ما اشترى (فان تركهم فلم
يرفع أمرهم إلى السلطان وقد علموا باشتراؤه فتركوا ذلك حتى طال زمانه ثم جاؤا بطلبون شفعتهم
فلا أرى ذلك لهم) والطول بسنة ومافارها كافي المدونة وفي أنه الشهر والشهران أو ثلاثة أشهر
أو أربع خلاف والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الاقضية)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(الترغيب في القضاء)

(مالك عن هشام بن عروة) بن الزبير بن العوام (عن أبيه عن زيف بنت أبي سلمة) عبد الله بن
عبد الأسد المخزومي العبجي (عن) أمها (أم سلمة) هند بنت أبي أمية (زوج النبي صلى الله عليه
وسلم) قال أبو عمر هذا حديث لم يختلف في أسناده (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) وفي
رواية في الصحيح انه سمع خصومة بباب بجرته نخرج اليهم وفي أخرى جلبة خصام يرفع الجمل واللام
والموحدة اختلاط الاصوات وفي أبي داود عن عبد الله بن نافع مولى أم سلمة عنها قالت أني رسول
الله صلى الله عليه وسلم رجلان يتخصمان في موارثهما فلم يكن لهما بينة الادعاءهما فقال
صلى الله عليه وسلم (انما أنا بشر) فبقيت الملقى يطلق على الواحد والجماعة بمعنى انه منهم والمراد
انه مشارك لهم في أصل التلقية ولو زاد عليهم بالزما إلى انخص بها في ذاته والحصر محال لأنه
حصص خاص أي باعتبار علم البواطن ويسمى عند علماء البيان قصر قلب لانه أني بالرد على من
زعم ان من كان رسولا يعلم كل غيب حتى لا يخفى عليه المظفر ونحو ذلك فأشار إلى ان الوضع
البشري يقتضي ان لا يدرك من الامور الا ظواهرها فانه خلق خلقا لا يسلم من قضا يتعصبه عن
حقائق الاشياء فاذا ترك على ما جبل عليه من القضايا البشرية ولم يؤيد بالوحي السماوي طرأ عليه
ما يطرق على سائر البشر زادي رواية في الصحيح مثلكم (وانكم تختصمون إلى) فيها ينسلك لانه الامام
فلا يصلح ان يحكم الا هو ومن قدمه لذلك قال تعالى فلا تدرككم الاية فلو لم تكن الاية (ثم تردونه إلى) ولا أعلم بالظن
الامر (فذلك بعضكم ان يكون الظن) بالخاء المهملة أي أبلغوا أعلم (بجمته) وفي رواية للبخاري المبلغ
وهو عمدا لانه من اللحن يفتح الحاء الفظة أي أبلغوا وأقصروا على تقرير مقصوده وأعلم ببيان
دليله وأقذر على البرهنة على دفع دعوى خصمه بحيث يظن ان الحق معه وهو كاذب هذا ما عجل

رجل له أرض فهو يزعمها ويرجل
معه أرضا فهو يزعمها مع رجل
استكرى أرضا بذهب أو فضة
قوت على سبعة بنين يعقوب
الطالقاني قلت حدثكم ابن المبارك
عن سعيد أبي شعيب عن حذيفة بن عثمان
ابن سهل بن رافع بن خديج قال أتاني
ليث بن جحر رافع بن خديج وجمعت
معه فجاءه أخى عمران بن سهل
فقال أكرنا أرضا فلانة عاتى
نهرهم فقال دعها فإن النبي صلى
الله عليه وسلم نهى عن كراه
الأرض * حدثنا هرون بن عبد
الله ثنا الفضل بن دكين ثنا
يكر بن يحيى بن عامر عن ابن أبي نعيم
حدثني رافع بن خديج أنه زرع أرضا
فمر به النبي صلى الله عليه وسلم
وهو يسقيها فسأله عن الزرع ولمن
الأرض فقال زرعى يبدؤى وعنى
لى الشطر ولبنى فلان الشطر فقال
أرى يماقر الأرض على أهلها
وحدثنا فضائل

((باب في زرع الأرض بغير إذن

صاحبها))

* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا
شريك بن أبي نعيم عن عطاء
عن رافع بن خديج قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من زرع فى
أرض قوم بغير إذنه فليس له من
الزرع شئ وله نفقته

((باب في الحمازة))

* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا
أحمد بن حنبل وثنا مسدد أن حمادا
وعبد الوارث حدثاهما كلهم عن
أبيوب عن أبي الزبير قال عن حماد
وسعيد بن مسعود ثم انفقوا عن جابر
ابن عبد الله قال نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن الحمازة
والحمازة الحمازة والمعاوية قال

وان البشر لا يعلمون من الغيب وبواطن الأمر شيئا الا ان يطعمهم الله على شئ من ذلك وانه يجوز
عليه في أمور الأحكام ما يجوز عليهم وانه انما يحكم بين الناس في الظاهر مع إمكانه في الباطن
بخلافه ولكنه انما كان حكم الظاهر ولو شاء الله لا طاعة له الا بطاعة الله على باطن أمر الخصمين حكم فيه
بقين نفسه من غير حاجة الى شهادة أو عيّن ولكن لما أمر الله امتّه بتابعه والاقتداء بما قاله
وأحكامه أخرى لحكمهم في عدم الاطلاع على باطن الأمور ليكون حكم الامّة في ذلك حكمه
فأمر الله أحكامه على الظاهر الذى يستوى فيه هو وغيره ليصح الاقتداء به وتطبيب نفوس العباد
للاقتداء بالأحكام الظاهرة من غير نظر الى الباطن فان قيل هذا الحديث ظاهره انه قد يقع منه صلى
الله عليه وسلم حكم في الظاهر بخلاف للباطن وقد اتفق الأصوليون على انه صلى الله عليه وسلم لا يقر
على خطا في الأحكام فالجواب انه لا تعارض بين الحديث وقاعدة الأصوليين لان مرادهم فيما
حكم فيه باجتهاده أما اذا حكم فيما خالف ظاهره باطنه فانه يسمى الحكم خطأ بل الحكم صحيح بناء
على ما استقر به التكليف وهو وجوب العمل بشاهدين مثلا فان كانا شاهدي زور ونحو ذلك
فالتصريح منهما ومن ساعدهما وأما الحكم فلا حيلة له في ذلك ولا عيب عليه بسببه بخلاف ما اذا
أخطأ في الاجتهاد فان هذا الذى حكم به ليس هو حكم الشرع اه وقال القرطبي في المفهم قد
أطلع الله نبيه صلى الله عليه وسلم في مواطن كثيرة على بواطن كل من يتخاصم اليه فيحكم بخفى ذلك
لكن لما كان ذلك من جهة مجزائه لم يجعل الله ذلك طريقا عاملا لقاعدة كلية لا لأنها ولا غيرها
لاستمرار العادة بان ذلك لا يقع لهم وان وقع فنادر ذلك سنة الله والى من تجد لسنة الله تبديلا فمن
خصائصه ان يحكم بالباطن أيضا وان يقتل بعلمه وأجعت الامّة على انه ليس لاحد ان يقتل بعلمه
الا النبي صلى الله عليه وسلم قال وقد شاهدت بعض المخرفين سمعت منهم انهم يعرضون عن
القواعد الشرعية ويحكمون بالطواطر القلبية ويقولون الشاهد المتصل بى اعدل من الشاهد
المنفصل عني وهذه مخرفة أبرزها زندقته يقتل صاحبها قطعاً وهذا خير البشر يقول في مثل هذه
المواطن انما أنا بشر معترف بالقصور عن ادراك المغيبات وعاملا بما نصبه الله تعالى له من اعتبار
الايام واللياليات اه وقد زاد في أبي داود عن عبد الله بن نافع مولى أم سلمة عنها فيكى الرجلان
وقال كل منهما صاحبه حتى لثقت فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم أما اذا فعلتما فاقسماهما فوثقيا
الحق ثم استهما ثم تحالا فوثقيا أى أقصد الحق في القسمة ثم استهما أى اقترعا لظاهر وسهم كل
واحد منهما وكفى بالحديث فوائد كثيرة غير ما سبق وأخرجه البخارى في الشهادات وفي الأحكام عن
القنبر عن عبيد بن مالك بن ونا بعه سفيان عند البخارى ووكيع وأبو معاوية وعبد بن سليمان عند مسلم
أربعهم عن هشام ونا بعه الزهري عن عروة في الصحبين وغيرهما (مالك عن يحيى بن سعيد بن
قيس بن عمرو الانصارى (عن سعيد بن المسيب) بن حزن القرشى الخزيمى التابعى ابن العباس
حفيد الصحابي (ان عمر بن الخطاب) اه بر المؤمن بن رضى الله عنه (اختصم اليه مسلم ويهودى) لم
يسما (فرأى عمر ان الحق لليهودى قضى له) لوجوب ذلك عليه (فقال له اليهودى والله لقد
قضيت بالحق فصر به عمر بن الخطاب) لانه كره مدحه له في وجهه (بالردة) بكسر الدال المهملة آلة
يضرب بها (ثم قال وما يدريك فقال اليهودى انما تجسد) في الكتب (انه ليس قاض يقضى بالحق الا
كان عن عينه ملاك عن شمالة ملك) وهما جبريل وميكائيل (يسعدانه) بسين وداين مهملات
(ووقوفانه للحق مادام مع الحق فاذا ترك الحق عرجا) الى السماء (وتركاه) قال أبو عمر ليس هذا
عندي بحجواب لقوله وما يدريك ولكن لما علم ان عمر كره مدحه له أخرجه أنه يجدى في كنهه ما ذكره
رواية فقال لليهودى والله ان الممكين جبريل وميكائيل يسلكان بلسانك وانهم جاعون يمسك
وشمالك فصر به عمر بالردة وقال لا أمك وما يدريك فقال لانهم مع كل قاض يقضى بالحق مادام

عن جابر قال أحدهما والمعاوية

وقال الآخر سبيع السنين ثم اتفقوا
وعسن الثنا ورخص في العرايا

* حدثنا أبو حفص عمر بن يزيد
السبأري ثنا عبد بن العوام

عن سفيان بن حسين عن يونس
ابن عبيد عن عطاء عن جابر بن

عبد الله قال سمى رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن المزانية والحاقلة

وعن الثنا الا ان تعلم * حدثنا
يحيى بن معين ثنا ابن رجا يعني

المكي قال ابن خيثم حدثني عن أبي
الزبير عن جابر بن عبد الله قال

سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول من لم يذكر الحارة فيلوث

يجرب من الله ورسوله * حدثنا
أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عمر بن

أبيو عن جعفر بن برقان عن
ثابت بن الجراح عن زيد بن ثابت

قال سمى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن الحارة ثلث ومما الحارة

قال أن يأخذ الأرض بنصف أو
ثلث أو ربع

(باب في المساقاة)

* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى
عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر

أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل
أهل خيبر بشرط ما يخرج من ثمر

أوزع * حدثنا قتيبة بن سعيد
عن الليث عن محمد بن عبد الرحمن

يعني ابن عتيق عن نافع عن ابن عمر
أن النبي صلى الله عليه وسلم دفع

إلى حود خيبر ثلث خيبر وأرضها
على أن يعقلوها من أموالهم وأن

لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث
ثمرتها * حدثنا أبو يونس بن محمد

الرقى ثنا عمر بن أبيو عن جعفر
ابن برقان عن ميمون بن مهران

عن مقيم عن ابن عباس قال

مع الحق فإذا ترك الحق عرجا وتركه فقال عمر والله ما أزال إلا بعدت وفيه كراهة المدح في الوجه
وأنه لا سرج في تأديب فاعله وإن الرأى به ضعيف الرأى ومع صلى الله عليه وسلم رجل لا يدرج
رجلا فقال أمالوا معنه لقطع ظهروه وقال صلى الله عليه وسلم المدح في الوجه هو النصح ووضح
قوله صلى الله عليه وسلم احتوا في وجوه المداحين القرب وهذا عندهم في المواجهة وروى ابن أبي
شيبه عن فروان سأل القضاء وكل إلى نفسه ومن يجبر عليه نزل عليه ملك يسدده

(الشهادات)

جمع شهادة وهي مصدر شهد يشهد قال الجوهري الشهادة خبر قاطم والمشاركة المعاينة مأخوذة
من الشهود أي الحضور ولان الشاهد مشاهد لما عاب عن غيره وقيل مأخوذة من الاعلام (مالك)

عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو (بفتح العين) (ابن حزم) بمسألة وزاى ساكنة الانصارى
(عن أبيه) أبي بكر اسمه وكنيته واحد وقيل كنيته أبو محمد ثقة عابد (عن عبد الله بن عمرو) بفتح

العين (ابن عثمان) الاموى يقب المطراف بسكون الطاء المهمة ورفع الراء نفسه تهرىف تابى مات
عصره سنة ست وتسعين (عن أبي عمرة الانصارى) قال أبو عمر هكذا رواه يحيى وابن القاسم وأبو

مصعب ومصعب الزبيرى وقال القعنبي ومع بن عيسى ويحيى بن بكير عن ابن أبي عمرة وكذا قال ابن
وهب وعبد الرزاق عن مالك بن ميهاب فقال عن عبد الرحمن بن أبي عمرة رفعوا الاشكال وهو الصواب

وعبد الرحمن هذا من خيار التابعين اه وصاحبه رواية الاكثر عن مالك كافي الاصابة وليس
اسم أبي عمرة عبد الرحمن كذا عنهم بعض انصارنا واسم ابنه وأما أبوهم فقبل اسمه بشير وقيل بشرو وقيل

عمرو وقبل تعليبه صحابي شهيد برأيه غيرها كما بسط في الاصابة وفي رواية الاكثر يكون في الاسناد
أربعة تابعون وعلى رواية الاقل ثمانية ثلاثة تابعون وصحابي عن صحابي وهما أبو عمرة (عن

زيد بن خالد الجهني) يضم الجيم ويقع الماء المدنى الصحابي المشهور مات بالكوفة سنة ثمان وستين أو
سبعين وله خمس وثلاثون سنة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا بفتح الهمزة وخفة اللام

حرف افتتاح معناه التنيب فدل على تحقيق ما بعده وتوكيده قال الطبري صدرا الجلبة بالكلمة التي
من ملاحق القسم ايذا ما نعظم الحديث به) أخبركم بخبر الشهداء) جمع شهيد قالوا أخبرنا قال (الذي

يأتي بشهادة قبل أن يسلمها) البناء للمجهول (أو يجزى بشهادة قبل أن يسلمها) ثلث الراوى أو
يسلمها وانما هو تنويع أى يأتى الحاكم بشهادة قبل أن يسلمها في محض حتى الله المستند

فخرج عنه كطلاق وعنى ووقف أو يجزى بهار جلا يعلمها وهذا يوجب كلام الباسي وقال ابن عبيد
البرقاني ابن وهب قال مالك تفسير هذا الحديث ان الرجل يكون عنده شهادة في الحق لرجل لا يعلمها

فيخبره بشهادته ويرفعها إلى السلطان وإذا يحيى بن سعيد اذا علم انه يتنعم بها الذي له الشهادة وهذا
لان الرجل وبعثني شاهده فقل معمو ما لا يدري من هو فإذا أخبره الشاهد بذلك فرج كره وفي

الحديث من نفع من مؤمن كربة من كرب الدينات نفس الله عنه كربة من كرب الآخرة والله في
عون العبد ما كان العبد في عون أخيه ولا يعارض هذا حديث خير القرون قري ثم الذين يلونهم ثم

الذين يلونهم ثم يحيى يقوم بطون الشهادة قبل أن يسألهوا لان النخعي قال معنى الشهادة هنا العين
أي يحلف قبل أن يستألف والابن قتيبة سمى شهادة قال تعالى فشهادة أحدهم أو بع شهادات بالله

اهو قال النووي في معنى الحديث تأويلان أحدهما حمله على من عنده شهادة لاسان بحق ولا يعلم
ذلك الا انسان انه شاهد فيأبى اليه فيخبره بأنه شاهد له وجوب لانها أمانة عنده والثاني حمله على

شهادة الحسبة في غير حق الا ديهين المختصة بهم فمن علم شيئا من هذا النوع وجب عليه رفعه إلى
القاضي واعلامه به والشهادة وحكى ثالث انه مجاز ومما لفته في أداء الشهادة بعد طلبها لا قبله كما

يقال الجواب يعطى قبل السؤال أي يعطى من يعاقب السؤال بلا توقف قال العلماء وليس في هذا

افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم خبره وشرط ان له الارض وكل صفراء وبيضاء قال اهل خير نحن أعلم بالارض منكم فاعطاناها على ان لكم نصف الثمرة ولنا نصف فزعم انه اعطاهم على ذلك فلما كان حين يصيرم النخل بعث اليهم عبد الله بن رواحة فحزب عليهم النخل وهو الذي يسميه اهل المدينة الخمرص فقال في ذه كذا وكسدا قالوا كثر عطينا يا ابن رواحة فقال فانا لى خزا نخل وأعطيك نصف الذي قلت قالوا هذا الحق به تقوم السماء والارض قد رضينا ان نأخذ ما به انى قلت * حدثنا يحيى بن سهل الرملى ثنا زيد بن أبي الزرقاء عن جعفر بن برقان باسناداه ومعناه قال فحزب وقال عند قوله وكل صفراء وبيضاء يعنى الذهب والفضة * حدثنا محمد بن سليمان الانبارى ثنا كثير يعنى ابن هشام عن جعفر بن برقان ثنا ميمون عن مقيم ان النبي صلى الله عليه وسلم حين افتتح خيبر فذكره وحديث زيد قال فحزبوا النخل وقال فانا لى جداد النخل وأعطيك نصف الذي قلت (باب في الخمرص) * حسد ثنا يحيى بن معين ثنا حجاج عن ابن جريج قال اخبرت عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة فيخرس النخل حين يطيب قبل ان يؤكل منه ثم يحسب حوزها خذونه بذلك الخمرص أو يذوقونه الهمم بذلك الخمرص لكن قصصى الزكاة قبل ان تؤكل الثمار وخرق * حدثنا ابن أبي

الحديث مناقضة للحديث الاخر في ذم من يأتى بالشهادة قبل ان يستشهد في قوله صلى الله عليه وسلم يشهدون ولا يستشهدون لعله على من معه شهادة لا دعى عالمه ان يشهد ولا يستشهد أو على من ينصب شاهداً وليس من أهل الشهادة أو على من يشهد لقوم بالجنة أو النار من غير توقيف وهذا ضعف والاصح الاول اه وجه ضعفه ان الذم ورد في الشهادة بدون استنهاض والشهادة على الغيب مذمومة مطلقاً ما باستنهاض أو دونه والحديث رواه مسلم عن يحيى بن مالك بن ابي داود والترمذى والنسائى من طريق مالك به (مانث عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن) فروخ المذنب منقطع وقد رواه المسعودى عبد الرحمن بن عبد الله وهو ثقة عن اقسام بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود المسعودى وهو ثقة عابروى له البخارى والاربعة (قال قدم على عمر بن الخطاب وجعل من أهل العراق) لم يسم (فقال لقد حثلت لأم ماله رأس ولا ذنب) قال الباجي أى ليس له أول ولا آخر والعرب تقول هذا جش لا أول له ولا آخر يريدون لكثرة وقد تقول ذلك فى الامر المهم لا يعرف وجهه ولا يمتدى لصلاحه (فقال عمر بن الخطاب ماهو) الامر (فقال شهادات الزور ظهرت بأرضنا) العراق (فقال عمر أوفد كان ذلك) يدل على انه لم يقدم عليه به لان جميع الصحابة عدول به مع ديل الله اياهم بقوله كنتم خير أمة أخرجت للناس وقوله لمحمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار الآية (قال نعم فقال عمرو بالله لا يؤسر رجل فى الاسلام بغير العدل) أى لا يحبس والاسرا ليس أو لا علك ملك الاسير لاقامة الحقوق عليه الا بالحقبة الذين جمعهم عدول وبالعدل من غيرهم فمن لم يكن يحسبوا ولم تعرف عدالتهم لم تقبل شهادته حتى تعرف عدالتهم من فسقه اه (قال أبو عمر هذا يدل على ان عمر رجع عما كتب به الى أبى موسى وغيره من عماله المسلمون عدول بعضهم على بعض الاختصاص أو ظننا منهم ما أخرجه البزار وغيره عن عمر بن وجوه كثيرة (مالك انه بلغه) أخرجه البزار وقاسم بن ثابت وغيرهما من طرق كثيرة من رواية البخاريين والعراقيين والشاميين والمصريين (أن عمر بن الخطاب) رضى الله عنه (قال لا تجوز شهادة خصم) فى أمر جسيم مثله يورث العداوة على خصمه فى ذلك الامر وفى غيره فان خصم فى سيرة كوث قليل الثمن ومالا يوجب عداوة جازت شهادته عليه فى غير ما خصه فيه قاله ابن كنانة وقال يحيى بن سعيد وابن وهب الخصم هنا الوكيل على خصوصته لا تقبل شهادته فيما يخصه فيه والوجهان محتملان قاله الباجي ولا ظنننا بالظاهر المجهمة أى متهم (القضاء فى شهادة المحدث)

(مالك انه بلغه عن سليمان بن يسار) المذنب الفقيه (وغيره انهم سئلوا عن رجل جلد ضرب الحد تجوز شهادته فقال نعم اذا ظهرت منه التوبة) فى غير ما حد فيه (مالك أنه سمع ابن شهاب يسأل عن ذلك فقال مثل ما قال سليمان بن يسار قال مالك وهذا الامر عندنا بالمدينة وعزاه ابن عبد البر لعمر بن عباس وطاوس وعطاء يحيى بن سعيد ربيعة وابن قسيط ورواية عن سعيد بن جبير ومجاهد والاعانة الثلاثة واصلحوا وأصحقوا بنورى وقال يوروى من فروعا من طريق ليس به حجة (وذلك لقول الله تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات) العقيقات بالزنا (ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) على زناه بن رؤيتهم (فاجلدوهم) أى كل واحد منهم (ثمانين جلدة ولا تقبلوا الهمم شهادة) فى شئ (أبد أو أولئك هم الناسفون) لانهاهم كبيرة (الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا) عملهم (فان الله غفور) الهمم قد فهم (رحيم) الهمم الهمم التوبة فيها ينتهى فسقهم وتقبل شهادتهم وقال أبو حنيفة وأكثراهل العراق والثورى لا تقبل شهادتهم أبداً أبداً أولم يبت والاستثناء وارجع الى قوله فان الله غفور رحيم قالوا فاقوه بنه وبينه (قال مالك فالامر الذى لا اختلاف فيه عندنا ان الذى يجلد الحد ثم تاب وأصلح عمله تجوز شهادته) فى غير ما حد فيه (وهو أحب ما سمعنا الى ذلك)

لأنه ظاهر الآية وتخصيص الاستثناء بالجملة الأخيرة لا ينهض

(القضا باليمين مع الشاهد)

(مالك عن جعفر) الصادق (ابن محمد عن أبيه) محمد بن علي بن الحسين (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد) قال ابن عبد البر هرسل في الموطن ورواه عن مالك جماعة فقالوا عن جابر منهم عثمان بن خالد العثماني وأسمعيل بن موسى الكوفي وأسنده عن جعفر عن أبيه عن جابر جماعة حفظا وخرجه مسلم من حديث ابن عباس وله طرق عن أبي هريرة وزيد بن ثابت وعمر بن شبيب عن أبيه عن جده وكأها متواترة وقال به الجوهري والائمة الثلاثة وقال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي وجماعة لا يقضى باليمين مع الشاهد في شيء من الأشياء حتى قال محمد بن الحسن ينسخ القضاء به لأنه خلاف القرآن وهذا جهل وعناد وكفى يكون خلافه وهو زيادة بيان كسكاح المرأة على عمتها وعلى خالتها مع قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم ولكم على الخفيين وتحريم الحواشي واليه وكل ذي ناب من السباع مع قوله قل لا أجد فيها روي إلى نحو ما لا ينفك ذلك ما قضى به صلى الله عليه وسلم من اليمين مع الشاهد وقد أجمعوا على القضاء بأقرار المدعي عليه وقضوا بغيره كقول المدعي عليه عن اليمين وليس ذلك في الآية وبمعاد القسط ونصب اللين والجدوع الموضوع في الحيطان وليس ذلك في شيء من القرآن واليمين مع الشاهد أولى بذلك لأنه بالسنة ومن جهتهم أن اليمين أفاضلت للتي للآلآت والجواب أن الوجه الذي علمنا منه أنها للتي هو الذي علمنا منه القضاء باليمين مع الشاهد اه ملخصا والمراد بالقرآن قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وأمرأتان من رضون من الشهداء أن تضل أحدا منهما فقد كرا أحدهما الأخرى قال الحافظ وأما ما أتم الجملة به على أسهل مختلف فيه بين الفريقين وهو أن الخبر إذا تضمن زيادة على ما في القرآن هل يكون نسخا والسنة لا تنسخ القرآن عند الكوفيين أولا يكون نسخا بل زيادة مستقلة بحكم مستقل إذا ثبت سند وجوب القول به واليه ذهب أهل الجواز مع قطع النظر عن ذلك لانهض الجملة بالآية لأنها تصير معارضة للنص بالرأى وهو غير معتبر به وأجاب عنه الاسماعيلي بما حاصله أنه لا يلزم من النص على الشيء نفيه عما عداه وقول بعض الحنفية الزيادة على القرآن نسخ وأخبار الأحاد لا تنسخ المتواتر وأما قيل زيادة الأحاد إذا كان الخبر مأمورا وبإيجاب الحكم ولا رفعه فإن النافع والمنسوخ لا بد أن يتوارد على محل واحد وهذا غير محقق في الزيادة على النص غاية أن تنسخه الزيادة كالتخصيص نسخا اصطلاح فلا يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة لكن تخصيصه بما جاز وكذلك الزيادة كقوله وأحل لكم ما وراء ذلكم وأجمعوا على تحريم نكاح العمه مع بنت أخيها وسند الإجماع السنة وكذا قطع رجل السارق في المرة الثانية وأمثلة ذلك كثيرة وقد أخذ من رد الحكم بالشاهد واليمين لكونه زيادة على القرآن بأحاديث كثيرة في أحكام كثيرة كأها زيادة عمافي القرآن كالوضوء بالنديس ومن القى وكذا المصضة والاستسقاء في الغسل دون الوضوء واستبراء المسيسة وترك قطع سارق ما سرع إليه الفساد وشهادة المرأة الواحدة في الولادة ولوقودا باليسف والجمعة الأفي مصر جامع ولا تقطع الأيدي في الغزو ولا يرث الكافر المسلم ولا يؤكل الطافي من السمك ويحرم كل ذي ناب من السباع ويخلف من الطير ولا يقتل الولد بالولد ولا يرث القاتل من القاتل وغير ذلك من الأمثلة التي تضمن الزيادة على عموم الكتاب وأجابوا بأنها أحاديث مشهورة فوجب العمل بها المشهور ثم قيل فيقال لهم وحديث الشاهد واليمين جاء من طرق كثيرة مشهورة بل ثبت من طرق صحيحة متعددة منها ما أخرجه مسلم عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد وقال في التبرأى قال مسلم في كتابه التبرأى حديث

خلف ثنا محمد بن سابق عن ابراهيم بن طهمان عن أبي الزبير عن جابر قال أنه أضاف الله على رسول الله خيرة فأقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كانوا جعلها بينه وبينهم فبعث عبد الله بن رواحة نخرصها عليهم * حدثنا أحمد ابن حنبل ثنا عبد الرزاق ومحمد ابن بكر قال ثنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول خرصها ابن رواحة أبو يعين ألف وسق وزعم ابن أبيه ولما خيرهم ابن رواحة أخذوا القر وعليهم عشرون ألف وسق (باب في كسب المعلم)

* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع وحيدين عبد الرحمن الرواسي عن مغيرة بن زياد عن عباد بن نسي عن الاسود بن علقمة عن عباد بن الصامت قال علمت ناسا من أهل الصفة الكلاب والقرآن فأهدى إلى رجل منهم قوسا فقلت ليست بمال وأرى عنها في سبيل الله عز وجل لا تنين رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا سألته فأنيته فقلت يا رسول الله رجل أهدى إلى قوسا من كنت أعلمه الكلاب والقرآن وليست بمال وأرى عنها في سبيل الله قال ان كنت تحبان تطوق طوقا من من نار فقلها * حدثنا عمرو بن عثمان وكثير بن عبيد قال ثنا بقة حدثني بشر بن عبد الله بن يسار قال عمرو حدثني عباد بن نسي عن جناد بن أبي أمية عن عباد بن الصامت وشوه هذا الخبر والاول أتم فقلت ما ترى فيها يا رسول الله فقال جرة بين كفتي فقلتها أو تعلقها

حدثنا مسدد ثنا أبو عوانة
عن أبي بشر عن أبي المتوكل عن
أبي سعيد الخدري أن رجلاً من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم انطلقوا في سفرة سافروها
فتزاولوا حتى مسن أجداء العرب
فاستخافوهم فبوا أن يضيفوهم
قال فلذغ سيد ذلك الحى فشفوا له
بكل شيء لا ينفعه شيء فقال بعضهم
لو أنتم هؤلاء الرط الذين تزاولكم
لعل أن يكون عندكم بعضهم شيء
ينفع صاحبكم فقال بعضهم أن
سيدنا لدغ فوّل عند أحدكم
بعض ربة فقال رجل من القوم
أني لارقي ولكن استغفناكم
فأبيت أن تضيفوا فأتوا حتى
تجعلوا في حلال فجعلوا له قطعاً من
الشاة فأنفقوا عليه بأمر الكتاب
ويقبل حتى رأى كأنه أنشط من
عقال فأوقاهم جعلهم الذي
صاحوه عليه فقالوا اقتسموا فقال
الذي رقى أن تفعلوا حتى تأتي رسول
الله صلى الله عليه وسلم فتستأمره
ففسدوا على رسول الله صلى الله
عليه وسلم فذكروا له فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من أين
علمتم أني رقية أحسن وأضر بوا
لهم معكم بهم * حدثنا الحسن
ابن عسلى ثنا يزيد بن هرون أنا
هاتم بن حسان عن محمد بن سيرين
عن أخيه معبد بن سيرين عن أبي
سعيد الخدري عن النبي صلى الله
عليه وسلم في الحديث * حدثنا
عبيد الله بن معاذ ثنا أبي ثنا
شعبة عن عبد الله بن أبي الشحر
عن الشعبي عن خارجة بن
الصلت عن عمه أنه فرح يوم فأنه
فقالوا أن حدثت من عند هذا

صحح لا يرتاب في صحته وقال ابن عبد البر لا مطعن لاحد في صحته ولا استناد وأما قول الطحاوي
أن قيس بن سعد لا تعرف له رواية عن عمرو بن دينار فلا يقدح في صحته لانها ما تبين أن ثمان مكان
وقد سمع قيس من أقدم من عمرو ويشمل هذا الزاد الأخبار الصحيحة ومنها حديث أبي هريرة أن
النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد أخرجه أصحاب السنن ورجاله مدنيون ثقات
ومنها حديث جابر عند الترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وأبو عوانة مثل حديث أبي هريرة
وفي الباب عن نحو عشرين من الصحابة فيها الحسن والضعاف وبدون ذلك ثبت الشريعة وعوى
نسخه مردودة لأن النسخ لا يثبت بالأحتمال وقال الشافعي القضاء شاهد وعين لا يتخالف ظاهر
القرآن لانهم يمنع أن يجوز أن تل ممانص عليه يعني والمخالف لذلك لا يقول بالمفهوم فضلاً عن
مفهوم العدد اه (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن عمر بن عبد العزيز) الإمام
العادل قال مالك في المدونة كان صالحاً فلما ولي الخلافة أزد أصلاً وخيراً (كتب إلى عبد الجذ
ابن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب) العدوي أبي عمر المدني تابعي صغير ثقة مات بجران في زمن
هشام (وهو عامل) أمير (على الكوفة) من جهته (أن أقض باليمين مع الشاهد) عملاً بالحديث
(مالك أنه بلغه أن أبا سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف الزهري (وسليمان بن يسار) سألوا هل يقضي
باليمين مع الشاهد فقالوا نعم والقصد هذا وسابقة بعد الحديث المرفوع اتصال العمل به فلا يتطرق
إليه دعوى النسخ (قال مالك مضت السنة في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد بحلف صاحب الحق
مع شاهده ويستحق حقه فإن نكل وأبى أن يحلف أحلف) بضم الهمزة وسكون الحاء وكسر اللام
(المطالب فإن حلف سقط عنه ذلك الحق وإن أبى أن يحلف ثبت عليه الحق لصاحبه) بمجرد
نكوله (وإنما يكون ذلك في الأموال خاصة) بأجاء القائلين باليمين مع الشاهد وخزم عمرو بن
دينار وأبو حديث ابن عباس قاله أبو عمرو (ولا يقع ذلك في شيء من الحدود) فلا تثبت إلا بالشاهد
(ولا في نكاح) فأما ثبت شاهدين ولا يحلف إذا قام عليه شاهده (ولا في طلاق ولا في عتاقه)
وإن لمزمة اليمين لو شاهد بها (ولا في سرقه ولا في فرية) بفتح الفاء وكسر الراء وشد الباء وكذا
ضبطه بالقلم في نسخة صحيحة والذي في اللغة الفرية بالكسر والسكون المكذب (فإن قال قائل فإن
العتاق من الأموال) فثبت بالشاهد واليمين (فقد أخطأ) لانه (ليس ذلك على ما قال ولو كان ذلك
على ما قال لحلف العبد مع شاهده إذا جاء به شاهد أن سيده أعنته) مع أنه لا يحلف وإنما يحلف
السيد كما يجيء (وإن العبد إذا جاء به شاهد على مال من الأموال ادعاه حلف مع شاهده واستحق
حقه كما يحلف الحر) لأن الشهادة على المال تخرجه من مقول إلى مقول آخر والرقبة في العتق
لا تخرج إلى مقول قاله الباقي (فالسنة عندنا أن العبد إذا جاء به شاهد على عتاقه استخلف سيده
ما أعنته وبطل ذلك عنه) بمعنى أنه لا شيء عليه ويستبرم ماله (وكذلك السنة عندنا أن يضاني
الطلاق إذا جاءت المرأة) أو غيرها (بشاهد) واحد (أن زوجها طلقها أحلف زوجها ما طلقها فإذا
حلف لم يقع عليه الطلاق ففسد سنة الطلاق والعتاق في الشاهد الواحد أو أحده إنما يكون اليمين على
زوج المرأة وعلى سيد العبد) فإن نكلاً حسناً كارجع إليه مالك واختاره ابن القاسم والأكثر
وكان يقول تطلق الزوجة ويعتق العبد به قال أشهب وهو ظاهر قوله هذا إذا حلف لم يقع عليه
الطلاق وعلى المذهب فقال مالك يحبس أمداً حتى يحلف واختاره معنون وقال ابن القاسم إن
طال حبسه حتى عنه والطول سنة (وإنما العتاق حدين الحدود) لانها لا يتعلق بها حتى الله عز وجل
ولو اتفق السيد والعبد على إبطالها لم يكن لهم ذلك وذكر الله الطلاق ثم قال تلك حدود الله فلا
تعدوها فجعله من الحدود (لا يجوز فيها شهادة النساء لانه إذا اعتق العبد ثبتت حرمة له ووقعت له
الحدود ووقعت عليه) الحدود كالحر والاضل (وإن زنى وقد أحصن وجهه وإن قتل العبد) الذي

الرجل بخير فارق لنا هذا الرجل
فأقوه من رجل معنوه في القبول وفراقه
بأم القصران ثلاثة أيام غسدة
وعشية كلما اختفها جاع رافقه ثم
تفصل فكنا غنا شط من عقال
فأعطوه شيئا فأبى النبي صلى الله
عليه وسلم فذكره فقال النبي
صلى الله عليه وسلم كل فلعمرى
لمن أكل رقية باطل لقد أكلت
رقية حق

(باب في كسب الحجام)

* حدثنا موسى بن اسمعيل أنا
ابان عن يحيى عن ابراهيم بن عبد
الله بن ابي قارظ عن السائب بن
يزيد عن رافع بن خديج أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال كسب
الحجام خبيث وغن المكاب خبيث
ومهر البنت خبيث * حدثنا
عبد الله بن مسلمة القعنبي عن
مالك عن ابن شهاب عن ابن
محمصة عن أبيه أنه استأذن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
في إجارة الحجام فنهاه عن فلم يزل
يسأله ويستأذنه حتى أمر أنه اعلفه
ناخصن ورفيقك * حدثنا مسدد
ثنا يزيد بن زريع ثنا خالد بن
عكرمة عن ابن عباس قال أحمم
رسول الله صلى الله عليه وسلم
واعطى الحجام أجره ولو علمه خبيثا
لم يعطه * حدثنا القعنبي عن مالك
عن حميد الطويل عن ابن أنس بن
مالك أنه قال حمم أو طيبة رسول
الله صلى الله عليه وسلم فأمر له
بصاع من غمر وأمر أهله أن يحفظوا
عنه من خرابه

(باب في كسب الاماء)

حدثنا شعيب بن عبد الله بن معاذ ثنا
أبي ثنا شعيب عن محمد بن عباد
قال سمعت أبا حازم سمع أبا هريرة

تخبر (قوله) فأنه (وثبت له الميراث بينه وبين من يورثه) من عصيته وغيرهم (فإن احتج بحج
فقال لو أن رجلا أعتق عبده وجاء رجل يطلب سيد العبد دين له عليه فشهده له على حقه ذلك
رجل وامرأان فإن كان بذلك ثبت) الرجل الطالب (الحق على سيد العبد حتى رد عاقته إذا لم يكن
لسيد العبد مال غير العبدريد) هذا الحجج (ان يميز بذلك) الاحتجاج (شهادة النساء في العاقبة
فإن ذلك ليس على ما قال) لأن الشهادة انحلت وأثبتت الدين فرد العتق لاجله (وإنما مثل ذلك
الرجل يعتق عبده ثم يأتي طالب الحق على حسده شاهد واحد فيحلف مع شاهده ثم يسحق حقه
ويرد ذلك عاقبة العبد) ثبوت الدين لأنه مال شاهد وعين (أو يأتي الرجل قد كانت بينه وبين
سيد العبد مخالطة وملازمة) في الأموال (فيعزم أن له على سيد العبد ما أيقال لسيد العبد أحلف
مع علي ما ادعى فإن) حلف برئ وإن (نكل وأبى أن يحلف) تفسير لنكل (حلف صاحب الحق
وثبت حقه على سيد العبد فيكون ذلك رد عاقبة العبد إذا ثبت المال على سيد) وليس له غيره قال
البايع مثله في العتية والمجموعة وفي كتاب ابن مزي عن ابن القاسم لا رد بذلك عاقبة عبدا ولا
بإفراقه عن عليه دين (وكذلك الرجل يسكن الامه) أي يتزوجها (فيسكون امرأته) أي في سيد الامه
الى الرجل الذي يتزوجها فيقول ابتعت مني جارية فلانة أنت وفلان بكذا وكذا دنار فاشتكر ذلك
زوج الامه فبأن في سيد الامه رجل وامرأتين فيشهدون على ما قال فيثبت بيعه ويحق حقه) غنه
الذي شهدوا به (وتحرم الامه على زوجها) الملكة نصفها (ويكون ذلك قرا فيهما) لأن الملك يسفخ
الشكاح (وشهادة النساء لا تجوز في الطلاق) وإنما جازت هنا في المال وسر المال الفراق فوقع بيعا (ومن
ذلك أيضا الرجل يفترى على الرجل الحرف فيع عليه الحد فأبى الرجل وامرأتان فيشهدون أن الذي
أفترى عليه عبد محمول فضع) يسقط (ذلك الحد عن المفترى بعد أن يقع عليه) أي ثبت لأنه
لا يعد فأنف عبد (وشهادة النساء لا تجوز في القرية) وإنما جازت هنا لدفع الحد بأشبهه (وبما
يشبه ذلك أيضا ما يفرق فيه القضاء وما مضى من السنة أن المرأتين تشهدان على استملاز
الصبي) أي خروجه حيا من بطن أمه فيجب بذلك ميراثه (حتى يرث ويكون ماله لمن يرثه إن مات
الصبي وليس مع المرأتين اللتين شهدتا رجل ولا عين) وكذا في كل ما لا يظهر للرجال (وقد يكون
ذلك في الأموال العظام) الكثيرة (من الذهب والورق والرباع والحواط) البساتين (والرقيق
وما سوى) أي غير (ذلك من الأموال ولو شهدت امرأتان على دوهما واحدا وأقل من ذلك أو أكثر
لم تقض شهادتهما شيئا) أي لا يعمل بها (ولم تجز إلا أن يكون معهما شاهد أو عين) فيقضى بالعين
مع شهادة المرأتين خلافا لما شاع في أن شهادة النساء لا تجوز دون الرجال وإنما حلف في العين
مع الشاهد للحدث (قال مالك ومن الناس) كابرهم النخعي والحكم وعطاء بن شبرمة وأبى
خليفة والكوفي والنوري والأوزاعي والزهري يحلف عنه (من يقول لا تكون العين مع
الشاهد الواحد) أي لا يقضى بها في شيء من الأشياء (ويصح قول الله تبارك وتعالى وقوله الحق)
الصدق الواقع لمحاللة (واستشهدوا شهادتين من رجالكم فإن لم يكونا) أي الشاهدان (رجلين
فرجل وامرأتان) يشهدون (من ترضون من الشهداء) لديه وعد الله (يقول) ذلك الحجج بما نا
لوجه احتجاجه من الآية (فإن لم يأت برجل وامرأتين فلا شيء له ولا يحلف مع شاهده) لظاهر
الآية وقدم رد به بأنه لم يمنع أقل مما نص عليه والمخالف لا يقول بالمفهوم فضلا عن مفهوم العدد
قال مالك في الجملة على من قال ذلك القول ان يقال له أو أيت) أخبرني (لو أن رجلا ادعى على
رجل ما لا أيسر يحلف المطلوب ما ذلك الحق عليه فإن حلف بطل) سقط (ذلك) الحق (عنه)
بأنفاني (وان نكل عن العين حلف صاحب الحق أن حقه) أي ما ادعى به (الحق) أي بأقل بقضه
(وثبت حقه على صاحبها فهذا ما) أي شيء (لا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا يبلد من

قال هي رسول الله صلى الله عليه

وسلم عن كسب الاماء * حدثنا
هرون بن عبد الله ثنا هاشم بن
القاسم ثنا عكرمة حدثني طارق
ابن عبد الرحمن القرشي قال جاء
رافع بن رفاعه الى مجلس الانصار
فقال لقد سئلت اباي الله صلى الله
عليه وسلم اليوم فذكر أشياء
ونهي عن كسب الامه الا ما علمت
يبدها وقال هكذا بأصابعه نحو
الخبز والغزل والنقش * حدثنا
أحمد بن صالح ثنا ابن أبي فديك
عن عبيد الله يعني ابن هدير عن
أبيه عن جده رافع هو ابن خديج
قال هي رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن كسب الامه حتى يعلم
من أين هو

((باب في عيب القمل))

* حدثنا مسدد بن مسرود ثنا
إسماعيل بن علي بن الحكم عن نافع
عن ابن عمر قال هي رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن عيب
القمل

((باب في الصاع))

* حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا
جدا أنا محمد بن إسماعيل عن
العلامة بن عبد الرحمن عن أبي ماجدة
قال قطعت من أذن غلاماً وأنا
من أنفي فقدم علينا أبو بكر حجاباً
فاجتمعنا اليه فرفعننا الى عمر بن
الخطاب فقال عمران هذا قد بلغ
القصاص ادعوا لي حجاجاً لمقتض
منسبه فلادعوا الحجاج قال سمعت

رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول اني وجهت ثلاثي غلاماً وأنا
أوجوان ياروك لها فيه فقلت لها
لا تسبني حجاجاً ولا صاعاً ولا قصاصاً
* حدثنا يوسف بن موسى ثنا سله
ابن الفضل ثنا ابن اسحق عن

البلدان) قال ابن عبد البر مذهب الكوفيين أن المدي عليه اذا نكل عن العيين حكم عليه بالحق
دون رد العيين على المدي ولا يظن بما لك مع عليه باختلاف من مضى أنه جهل هذا وانما أتى بما
لا يختلف فيه كانه قال ومن يحكم بالذكول خاصة أخرى ان يحكم بالذكول ومن يعين الطالب ومالك
كالجاني ومن وطأ قسه من العراقيين لا يقضى بالشكول حتى ترد العيين ويحلف الطالب وان لم يدع
المطوب الى عيینه لحديث القاسم أنه صلى الله عليه وسلم رد قسباً العيين على اليه وذا أبي الانصار
منها اه وبه سقط قول فض الباري ان احتجاج مالك هذا متعقب ولا يرد على الخفيفة لانهم
لا يقولون رد العيين (فأى شيء أخذ هذا) قيل أخذه من حديث الأشعث بن قيس كان يني ويبر
رجل خصومة في شيء فاختصمنا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال شاهدك أو عيینه فقلت اذا
يحلف ولا يبالى الحديث في الصحيحين وروى وائل بن حجر هذه القصة وزاد فيها لك الالذك
وواه مسلم وأصحاب السنن في الحصر دليل على رد العيين والشاهد واجب بان المراد بقوله صلى الله
عليه وسلم شاهدك يستلزم سواء كانت وجلياً أو رجلاً وامراً أين أو رجلاً وعين الطالب وانما خص
الشاهد بن بالذخر لانه لا اكثر الا غلب ما قل شاهدك أو ما يقوم مقامهما ولو لم من ذلك رد
الشاهدين والعين لكونه لم يدكر لالزم رد الشاهد والمرأين لانه لم يدكر فوضع التأويل المذكور
وثبت الخبر باعتبار الشاهد والعين قتل على ان لفظ الشاهدين غيرهما ابدل المرادهما أو ما يقوم
مقامهما (أو في أي موضع من كتاب الله وحده فاذا أقر) اعترف (بهذا) لانه لا يستطيع انكاره
(فليقرر) بقا الادغام وفي نسخة فليقر بالادغام (بالعين مع الشاهد وان لم يكن ذلك في كتاب الله)
لانه لا تنافيه الا يلزم من النص على شيء نفسه عما عداه وعاية ما في ذلك عدم التعرض له لا التعرض
لعدمه والحديث قد تدهن زيادة مسئلة على ما في القرآن بحكم مستقل ولم يغير حكم الشاهدين
ولا الشاهد والمرأين بل زاد عليهم ما حكما آخر ويلزم الخالف أنه لا ثبت حكماً بحديث صحيح ولا
قياس لانه كله زيادة على القرآن فان لم يكن ذلك زيادة لانه لا تنافيه فكذلك الشاهد والعين (رواه
ليكني من ذلك) في الاحتجاج على الخالف (مامضى من السنة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قضى العيين مع الشاهد ومعارضته بالرأى والاستنباط لا اعتبر (ولكن المرء قد يحب أن يعرف
وجه الصواب وموقع الحق) فلذا ذكرته (في هذا بيان ان شاء الله) للترك وقد تفسوا الجواب
عن الحديث بان المراد قضى بعين المنكر مع الشاهد الطالب والمراد ان الشاهد الواحد لا يكفي
في نبوت الحق فتجب العيين على المدي عليه بحمله على صورة مخصوصة وهي ان رجلاً اشترى من
آخر عبداً مثلاً لادعوا المشتري أن يعيها أو أقام شاهد واحد اقبال البائع بعته بالبراءة خلف
المشتري أنه ما اشترى بالبراءة أو أبطلهما ابن العربي بانه جهل بالبراءة لان المعية تقتضي أن يكون
من شيئين في جهة واحدة لا في المتضادين والثاني أيضاً بانها صورة نادرة لا يجمل عليها الخبر قال
الحافظ وفي كثير من الاحاديث ما يبطل هذا التأويل اه وأجابوا أيضاً باحتفال ان الشاهد
خبر عنه بن ثابته لانه جعل شهادته بشهادتين وأبطله الساجي بانه لو كان ذلك لم يكن العيين وجهه قال
وانما كان ذلك تلزيمه خصوصاً للنبي صلى الله عليه وسلم لا ترى أن خبره لم يشهد بما شاهده
وانما شهد بما سمعه منه اعلمه بصدقه وهذا اتفاق لا يعتدى الى غيره صلى الله عليه وسلم

((القضاء فين هلك ولدين وعليه دين له فيه شاهد واحد))

(مالك في الرجل يموت وله دين عليه شاهد واحد وعليه دين لئلا نس لهم فيه شاهد واحد قتيبي) تمتنع
(ورثته ان يحلفوا على حقوقهم) مع شاهدهم (قال فان الغرماء) أصحاب الديون (يحلفون)
بأخذون حقوقهم فان فضل فضل) عن الديون (لم يكن للورثة منه شيء وذلك ان الايمان
عرضت عليه هم قبل فتركوها) قال ابن زرقون لا أعلم خلافا في المذهب اذا كان في الحق فضل ان

العلامه من عبد الرحمن بن ابن
ماجد السهمي عن عمر بن النسي
صلى الله عليه وسلم نحوه حديثنا
الفضل بن يعقوب ثنا عبد
الاعلى عن محمد بن احصى ثنا
العلامه من عبد الرحمن بن ابن ماجد
السهمي عن عمر بن الخطاب رضى
الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم مثله

«(باب في العديبايع وله مال)»

* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا
سفيان عن الزهري عن سالم عن
أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال من باع عبدا وله مال فإله
البائع الا ان يشترط المبتاع ومن باع
فخلاما أو رافا فله المثل البائع الا ان
يشترط المبتاع * حدثنا القعنبي
عن مالك عن نافع عن ابن عمر
بقصة العبد عن نافع عن ابن عمر
عن النبي صلى الله عليه وسلم
بقصة التخل * حدثنا مسدد ثنا
يحيى عن سفيان حدثني سلمة بن
كهيل حدثني من سمع جابر بن عبد
الله يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال
فإله البائع الا ان يشترط المبتاع
«(باب في البقي)»

* حدثنا عبد الله بن مسعود عن
مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا بيع بعرض على بيع بعض
ولا تلقوا السلع حتى يطمئنها
الاسواق * حدثنا الربيع بن
نافع أبو ثوبه ثنا عبيد الله بن
ابن عمر والرقى عن أبو ثوبه عن ابن
سبرين عن أبي هريرة أن النبي
صلى الله عليه وسلم نهى عن تلقى
الطلب فان تلقاه فمات فاشتره
فصاحب السلعة بالخيار اذا وردت

تدأ الورثة بالعين فان لم يكن فيه فضل فقال مالك تدأ الورثة وقال محمد وصنفون تبدأ القرماء
(الا ان تقول لم تعلم لصاحبنا) أى موثقا (فضلا) ويعلم انهم انما تركوا الايمان) أولا (من أجل
ذلك فاقى أرى ان يحلفوا) وبأخذوا بما يقى بعد دينه) وروى عنه ابن وهب ان لهم ذلك مطلقا
«(القضاء في الدعوى)»

(مالك عن جيل) بفتح الحيم وكسر الميم (ابن عبد الرحمن المؤذن) المدنى أمه من ذرية سعد القرظ
وكان يؤذن معهم يقال اسم أبيه عبد الله بن سويد وأواده والصواب عبد الرحمن قاله ابن
الجزء انه كان يحضر عمر بن عبد العزيز وهو يقضى بين الناس فاذا جاءه الرجل يدعى على الرجل
حفا فترقان كانت بينهما مخالطة وأملأه أسفه الذى ادعى عليه وان لم يكن شئ من ذلك
لم يحلفه قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا) وقال به الفقهاء السبعة وغيرهم (انه) أى الشان
(من ادعى على رجل يدعى طرفان كانت بينهما مخالطة) مثل التجار ومن نصب نفسه للشراء
والبيع (وأملأه أسفه المدعى عليه فان حلف بطل ذلك الحق عنه) أى لم توجه عليه (وان
أبى أن يحلف ورد العين على المدعى خالف طالب الحق أخذ حقه) وذهب الأئمة الثلاثة وغيرهم
الى توجع العين على المدعى عليه سواء كان بينهما مخالطة أم لا لعموم حديث ابن عباس فى العصمين
ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالعين على المدعى عليه لكن جله مالك وموافقه على ما اذا
كان خلطة ثلاثين ذل أهل السفة أهل الفضل بخلافهم اوافى اليوم الواحد فاستترط
المخالطة لهذه المقدسة واستدل ابن عبد البر لذلك بقوله تعالى ان كان قصده قدم قبل فصدقت
الايات وقال ابن عباس لما أتى يعقوب قميص يوسف ولم يرفه خرقا كذبهم وقال لو أكله السبع
لخرق قميصه وقال الشعبي كان فى قميص يوسف ثلاث آيات فزاد حين أتى على وجهه أياه فاوند
بصره وهذا أصل فى ثبوت الخلطة

«(القضاء في شهادة الصبيان)»

(مالك عن هشام بن عروة) عنه (عبد الله بن الزبير) الصحابى أمير المؤمنين (كان يقضى
بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح) قال أبو عمر اختلف عن ابن الزبير فى ذلك والاصح انه كان
يميزها اذا جئ بهم فى حال نزول التائزلة وروى مثله عن على من طرق ضعيفة (قال مالك الامر
عندنا المجتمع عليه) بالمدينة (ان شهادة الصبيان تجوز فيما بينهم من الجراح ولا تجوز على
غيرهم) أى الكبار (وانما تجوز شهادتهم فيما بينهم من) أى فى (الجراح وحدها لا تجوز فى غير
ذلك) من الاموال وغيرها (اذا كان ذلك قبل أن يفتروا أو يخبروا) بخلاف مجمعة فوحدين
يخضعوا من الخب بالكسر الخدا (أو يعلموا فان افتروا فلا شهادة لهم) أى لا تقبل (الا ان يكون
قد أشهد العدول على شهادتهم قبل أن يفتروا) فتقبل بىبقى الشروط المذكورة فى الفروع
وبإجازة قال معاوية وعمر بن عبد العزيز وروان المسيب وعروة وأبو جعفر محمد بن على والشعبي
وابن أبي ليلى وابن شهاب والنخعي بخلاف عنه ولم يميزها بالجهود والأئمة الثلاثة وحل مالك قول
ابن عباس بعدم إجازة تعالى على شهادتهم على الكبار

«(ما جاف الحنث على منعه النبي صلى الله عليه وسلم)»

(مالك عن هشام بن هاشم) ويقال فيه هشام بن هشام (ابن عتبة) بضم المهملة واسكان الفوقية
فوحدة (ابن أبي وقاص) مالك الزهري المدنى ثقة من رجال الجسيع وعمر طويلا ومات سنة بضع
وأربعين ومائة قال ابن عبد البر وزعم بعضهم انه مجهول وليس بشئ فقد روى عنه مالك وشجاع بن
الوليد وأنس بن عياض ومكي بن إبراهيم وغيرهم ومن روى عنه وخلافه ارتفعت عنه الجملة
مالك عنه فروا هذا الحديث الواحد (عن عبد الله بن نسطاس) بكسر النون ومهمله ساكنة

السوق قال أبو علي سمعت أبا داود يقول قال سفيان لا يبيع بعضهم على بيع بعض يقول ان عندى خيرا منه بعشرة
 (باب فى النهى عن الخس)

حدثنا أجد بن عمرو بن السرح ثنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تاجشوا

(باب فى النهى ان يبيع حاضر لباد)

حدثنا محمد بن عبيد ثنا ابن ثور عن معمر عن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد فقلت ما يبيع حاضر لباد قال لا يكون له سمسار حدثنا زهير بن حرب ان محمد بن الزبرقان اباهما محمد حدثهم قال زهير وكان ثقة عن يونس عن الحسن عن أنس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد وان كان أناء أو آباء (سمعت) حفص بن عمر يقول حدثنا أبو هلال ثنا محمد بن أنس بن مالك قال كان يقول لا يبيع حاضر لباد وهى كلمة جامعة لا يبيع له شيئا ولا يتابعه شيئا * حدثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد بن محمد بن اسحق عن سالم المكي ان اعرابيا حدثه انه قدم بمحاربة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل على طلحة بن عبيد الله فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم اذهب الى السوق فاطفر من يباع فشاو رنى حتى آمره أو أنهلك * حدثنا عبد الله بن محمد البجلي ثنا زهير ثنا أبو الزبير عن جابر

المدنى ولى كسدة وثقه النسائي كذا فى التقرىب وفى الاستذكار انه ذهل تابى شقة قال مصعب أبو نسطاس مولى أبي بن خلف أدرك الجاهلية اه عليه فكون مولى قرش (عن جابر بن عبد الله الانصارى) ان خرزجى الصحابي ابن الصبح رضى الله عنهما (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبرى) قال مالك يريد عند منبرى وهو الا تبنى موضعه الذى كان فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم وفى وسط المسجد وهو بعيد من القبلة والمحراب لانه يذلى المسجد فكانت العين عند منبره أولى لانه موضع مصلاه صلى الله عليه وسلم وأما القبلة والمحراب فتبنى بعده (أما) بالمذكور المثلثة قال ابن عبيد البر كذا رواه يعقوب ورواه القسبي وابن القاسم وابن بكير والاكثر عن مالك بسنده بلفظ من حلف على منبرى هذا يعين أئمة والمعنى واحد وفيه اشتراط الاثم فلا يقع الوعيد الا مع تعد الاثم فى العين واقطع حق المسلم به اذا دعى رواه ابن أبي شيبة من هذا الوجه ولو على سواك أخضر (تبو) أى اتخذ (مقعد من النار) وعبد شديد يقيد ان ذلك من الكبائر العظيمة وفيه اشارة الى معنى القصص فى الذنب جزاءه أى كانه قصد الاثم فى العين الكاذبة فى ذلك المكان العظيم كذلك يقصد فى جزائه التبوؤ قال أبو عمر مذهبنا أى أهل السنة فى الوعيد أنه لا يقتم بل ان شاء الله غفر وان شاء عذب لقوله تعالى ان الله لا يغفر أن يشرك به يغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقال الشاعر

وانى وان أوعدته أو وعدته * تخلف ابعادى ومخيمز موعدى

فدخ نفسه بالخلاف الوعيد ولو كان كذا ما مدح به نفسه وقد قال تعالى وغدير مكذب وقال انه كان صادق الوعد وصف الوعد بالصدق والكذب وفى الحديث بحجة لقول الجمهور ومالك والشافعى بوجوب التغليب بالمكان فى المدينة عند المنبر وبكيفية الركن والمقام وبغيرهما بالمسجد الجامع خلافا للحنفية والحنابلة وجاعا انه لا يغلظ به وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه من طريق مالك وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم وله شاهد عن أبي أمامة بن ثعلبة مرفوعا من حلف عند منبرى هذا يعين كاذبة يستحل بها مال مسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين أخرجه النسائي رجال ثقات (مالك عن العلاء بن عبد الرحمن) بن يعقوب الجهنى أحد الثقات الاثبات تابى صغيرا رأى أنسومات سنة تسع وثلاثين ومائة (عن معبد بن كعب السلمي) بفتحين نسبة الى بنى سله من الانصار المدنى التابعى الثقة قال ابن عبد البر وقول بعض الرواة محمد بن كعب القرظى خطأ انما هو معبد بن كعب بن مالك الانصارى (عن أخيه عبد الله ابن كعب بن مالك الانصارى) المدنى الثقة وقال له رؤى به مات سنة سبع أو ثمان وتسعين وأبو صحابي شهر أحد الثلاثة الذين خلفوا (عن أبي أمامة) ليس هو الباهلى انما هو الانصارى أخذ بنى حارة قبل اسمه اياس بن ثعلبة وقيل ثعلبة بن نهشل قاله أبو عمر وفى الاصابة اسمه عند الأكثر اياس وقيل عبد الله وبه جزم أحمد بن حنبل وقيل ثعلبة وقيل سهل ولا يصح غير اياس وهو ابن أخت أبي بردة بن نيار وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث منها فى مسلم والسنن وروى عنه جماعة خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم فرده من أجل أنه فوجد هاتمت فضلى علم أخرجه أبو أحمد الحاكم (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أقطع) أقطع من القطع (حق امرئ مسلم) جرى على الغالب وكذلك الذى والمعاهد (بيمينه) بحلفه الكاذب (حرم) منع (الله عليه الجنة وأوجب له النار) ان استحل أو ان لم يعف عنه أو هو وعبد شديد يجوز تخلفه كاهم (قالا) وان كان الحق شيئا يسيرا رسول الله قال وان كان قضيا) قيل يعنى مفعول أى غصنا مقطوعا (من أراك) غير يستاك بغضبه الواحدة أراكة ويقال هى شجرة طويلة ناعمة كثيرة الورق والاعضاء ولها غمر فى عناقيد سمى البربر عو حيدة وزان أمير غلا العنقود الكف (وان كان

قال قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم لا يبيع حاضر لباد وذروا الناس يرق الله بعضهم من بعض (باب من اشترى مصراة فكرها)

* حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نقوا الركان للبيع ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا تصروا الأبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلم فإن رضىها أمسكها وإن سخطها ردها وساعا من عمر

* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا جادع بن أيوب وهشام وحبیب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام أن شاء ردها وساعا من طعام لا عمراء * حدثنا عبد الله بن محمد التميمي ثنا المكي بن عبد الله بن إبراهيم ثنا ابن جريج حدثني

زياد بن ثابت ما مولى عبد الرحمن بن زيد أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اشترى غنما مصراة احتلها فان رضىها أمسكها وان سخطها ففي حلتها صاع من غر * حدثنا أبو كامل ثنا عبد الواحد ثنا صدقة بن سعد عن جميع بن عمير التميمي قال سمعت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابتاع مخفلة فهو بالخيار ثلاثة أيام فان ردها رد معها مثل أو مثلي لنفها فصحا

(باب في النهي عن الحكمة) * حدثنا وهيب بن بكرة أنا جلاله عن عمرو بن يحيى عن محمد بن عمرو ابن عطاء عن سعد بن المسيب عن

فصحا) وفي رواية وإن كان سواك (من أراك) وإن كان فضيا من أراك قالها ثلاث مرات (زيادة في التنفير ثلاثهاون بالشيء السبيل والفرق بين قليل الحى وكثيره في الخبر) ما في الأثم قالها مرارته ليس من أقطع القناطير المنقطرة من الذهب والفضة كمن أقطع الدرهم والدرهمين وهذا خرج مخرج المبالغة في المنع وتعظيم الأمر وهو له بدليل تأكيد تحريم الجنة وبإيجاب النار وأحدهما يستلزم الآخر والحال يقتضى هذا التأكيدها فاعل ذلك أبلغ في الاعتداء الغاية حيث أقطع حتى امرئ لم يكن له فيه سيد ولما استخف بجرمة واجبة الرأية وهى حرمة الإسلام وأقدم على الميهر الفاسدة واختلف هل قوله مسلم قفد أو أقطع حتى كافر لا يستحق هذا الوعيد أو ليس بقيد بل ورد لبيان أن رعاية حق المسلم أشد لأن حرمة حق المسلم أقوى وقيل أغا ذكره للدلالة على أن حق الكافر واجب رعاية فان أرضاه المسلم بإدخاله الجنة يوم القيامة أمر يمكن فيجوز أن رضى الله شخصه فعضو عن ظلمه وأما رضاء الكافر بذلك فغير ممكن فيكون الأمر سعيًا فإذا كان حق من يتصور الخلاص من ظلمه واجب الرعاية فحق من لا يتصور أولى وقال عياض الحديث خرج مخرج الغالب فالمسلم وغيره سواء وقال النووي هما سواء في حرمة القطع فاما في العقوبة فينبغي أن حق الكافر أخف قال الأبي واختاره الشيخ يعنى ابن عرفة ووجهه بما ثبت من رفع درجة المسلم على الكافر بدليل أنه يقتل به وغير ذلك قال أبو عمر هو في حق العيين الغنم وهى العيين الصبرا التي يقطعها مال مسلم من الكبار لأن كل ما وعد الله أو رسوله عليه فهو من الكبار ولا كفارة في ذلك وعليه أن يؤذى ما يقطع من المال ثم يتوب إلى الله ويستغفره عند مالك أو أى خيفة وجهه رضىها إلا مصراة وقال الشافعي والأوزاعي وميمون وطائفة بكفر بعد خرجه بجماعه ويدل للآل ما جاء عن ابن مسعود قال كنا نعد من الذب الذى لا كفارة له العيين الغنم أن يحلف الرجل على مال أخيه كاذبا وهذا الحديث تابع مالك عليه اسمعيل بن جعفر عن العلاء عند مسلم ورواه التميمي وابن ماجه من طريق مالك وغيره

(جامع ما جافى العيين على المنبر)

(مالك بن داود بن الحصين) بمهملتين مضغرا (أنه جمع أبا غطفان) بمججمة قهمة فقاء مفتوحات قيل اسمعه سعد (ابن طريف) بفتح المهملة وكسر الراء و قيل ابن مالك (المري) بضم الميم وتشديد الراء الملقى التابى الثقة (يقول اختصم زيد بن ثابت الأنصاري) الهضبي الشهر (و) عبد الله (ابن مطيع) بن الأسود المدنى له رواية وكان رأس قريش يوم الحرة وأمره ابن الزبير على الكوفة ثم قتل معه سنة ثلاث وسبعين (في دار كانت بينهما إلى مروان بن الحكم وهو أمير على المدينة) من جهة معاوية (قضى مروان على زيد بن ثابت البين على المنبر) النبوى أى عنده (فقال زيد بن ثابت أحلف له مكافى) أى فيه (قال) أبو غطفان (فقال مروان لا والله) لا تحلف (لأنه عند مقاطع الحقوق قال فجعل زيد بن ثابت يحلفان حقه لحق) أى باق لم يقضه (وبأبى أن يحلف على المنبر قال فجعل مروان بن الحكم يجيب من ذلك) أى امتناع زيد مع علمه أنها تعلق بالمكان قال مالك كره في يد صبر العيين وقال الشافعي بلغنى أن عمر حلف على المنبر في خصوصه كانت يده بين رجل وإن عثمان ردت عليه العيين على المنبر فاستدى منها وقال أخاف أن توافق قدر بلا فيقال يمينه قال الشافعي والعيين على المنبر مما لا خلاف فيه عندنا في قديم ولا حديث فعاب قولنا هذا ما أتى ترك فيه موضع جنتنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نأثر بعده عن العناية وزعم أن زيد بن ثابت لا يرى العيين على المنبر وأما رواه عن ناعنه ذلك وخالفناه إلى قول مروان فنعانق ويدرولوع أن العيين على المنبر حتى أن يقول مقاطع الحقوق مجلس الحكم وقد قال له أعظم من هذا أن يجبل إلى أبيهم وإن فقال أروني دلائله قال قالنا سن بنينا بون الصكوك قبل أن يقبضوها

فدعت مروان الحرس ينزعونهم من أيدى الناس فإذا لم ينكروهم وان على زيد هذا فكيف ينكر عليه في نفسه أن يقول لا يلزمني الجين على المنبر لقد كان زيد من أعظم أهل المدينة عند مروان وأرفهم منزلة ولكن علم زيد أن ماضى به مروان حتى ذكره أن تصبر بينه على المنبر قال وقد روى الذين خافوا نأحدا شيئا بثبوتهم عندهم عن منصور ورواهم الأحول عن الشعبي أن عمر حبل قومهم الجين فإذا خلهم الجحرف فاحلفهم فإذا ثبت هذا عن عمر فكيف أنكروا علينا أن يحلف من بمكة بين الركن والمقام ومن بالمدينة على المنبر ونحن لا نجلب أحد من بلادهم ولم يفتح عليه بأكثر من روايتهم وما احتجوا به علينا من زيد لكأن الحجة بذلك لازمة فكيف وألحج ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه بعده فقله في التهدي وفي فتح الباري وجدت مروان سلفا فأخرج الكرايسى بسند قوي عن سعيد بن المسيب قال ادعى مدع على آخر أنه غصب له بعيرا فخاصمه إلى عثمان فأمره أن يحلف عند المنبر فقال أحلف له حيث شاء فأبى عليه عثمان أن يحلف إلا عند المنبر فصر له بمرامل بعيره ولم يحلف (قال مالك لا يرى أن يحلف) بالثقل (أحد على المنبر على أقل من ربع دينار وذلك ثلاثة دراهم) وقال الشافعي لا يحلف في أقل من عشرين ديناراً فأصاعداً والحاصل أن الجمهور اتفقوا على التغلظ بالمسكان في الدماء والمال الكثير لا في القليل واختلقوا في حد القليل والكثير

(ما لا يجوز من غلق الرهن)

قال الجوهري وغيره غلق الرهن غلقه مغتوحة ولا مكمسورة وقاف يغلق بفتح أوله واللام غلقا بفتح الغين واللام أى استخفه المرتن إذا لم يفتك في الوقت المشروط (مالك عن ابن شهاب الزهري (عن سعيد بن المسيب) بكسر الهمزة مفتحا قال أبو عمر أرسله رواة الموطأ لا معن بن عيسى فوصله عن أبي هريرة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يغلق) بفتح الباء واللام (الرهن) الرواية بفتح القاف على الخبر أى ليس يغلق أى لا يذهب بثلثه باطلا وقال النجاشي لم يرد له مختص وقال زهير

وفارقته رهن لا فتكأله * يوم الوداع فأمسى الرهن قد غلقا

وقال قعنب بن حزة العطاراني

بانت سعاد وأمسى دونها عدن * وغلقت عندها من قبلك الرهن

قال أبو عبيد لا يجوز لغة غلق الرهن إذا شاع أنما يقال غلق إذا استخفه المرتن فذهب به قال وهذا كان من فعل الجاهلية فابطله صلى الله عليه وسلم بقوله لا يغلق الرهن (قال مالك وتفسير ذلك فيمترى) يضم النون ظن (والله أعلم) بمراد منه (أن رهن الرجل الرهن عند الرجل بالشئ وفي الرهن فضل) زيادة (عمار بن بهيقول الرهن للمرتن أن حثثت محثا إلى أجل بسمعه له) أخذت رهن (والأفلاخر لك عمار رهن فيه قال فهذا لا يصلح ولا يحل وهذا الذي نهى عنه) بالبناء للمفعول (وان جاء صاحبه بالذي رهن به بعد الأجل فهو) أى الرهن له أو يباع فأخذ حقه ويرد ما فضل (وأرى هذا الشرط منقضا) لعبارة فهو بضمه فسر طائوس والتقى وشريح القافى وسفيان الثوري والزهري وأبو عبيد هذا ومن عن عيسى الذي وصله عن مالك ثقة لكن أخشى أن على بن عبد الجبار ورواه عن مجاهد بن موسى عن معن أن غلقا في وصلة لكن تابعه أبو بكر بن جعفر عن مجاهد والاصم وأرساله وان وصل من جهات كثيرة فكأنها معلة وزاد فيه بعض الرواة أنه غلقه وعليه غرمه واختلف في رفع هذه الآية وأداهما من كلام ابن المسيب اه كلام ابن عبد البر ملخصا كرساحب الدر المنثور أن لا نافية وأنها بضمه فقلبه تكسر القاف لاتقاء الساكنين لكنه لم يصرح بأنه روى بالوجهين وقد أقصم أبو عمر بأن الرواية بالرفع خبر وهو بلغني انتهى من

معمر بن أبي معمر أحد بني عدى ابن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحتكر إلا خاطئ قلت لسعيد قال يحتكر قال ومعمر كان يحتكر قال أبو داود كان سعيد بن المسيب يحتكر النوى والخيط والبر سمعت أحد ابن نونس يقول سألت سفيان عن كس القتل فقال كانوا يكسرون الحكرة وسألت أبا بكر بن عياش فقال اكسبه * حدثنا محمد بن يحيى بن فياض ثنا أبي ح وثنا ابن المثنى ثنا يحيى بن القياض ثنا همام عن قتادة قال ليس في التمر حكرة قال ابن المثنى قال عن الحسن فقلناه لا تقل عن الحسن قال أبو داود هذا الحديث عندنا باطل قال أبو داود وسألت أحد هات الحكرة قال ما فيه عيش الناس قال أبو داود قال الرازي المحتكر من يعترض السوق

(باب في كسر الدراهم)

* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا معمر سمعت محمد بن قنصاء يحدث عن أبيه عن علقمة بن عبد الله عن أبيه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس (باب في التسعير)

* حدثنا محمد بن عثمان الدمشقي أن سليمان بن بلال حدثهم حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رجلا جاء فقال يا رسول الله سمر فقال بل أدعو ثم جاءه رجل فقال يا رسول الله سمر فقال بل الله يخض ويرقع وأنى لأرجوا أن القى الله وليس لأحد عندي مظنة * حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا همام

﴿القضاء في رهن الثمر والحيوان﴾

(مالك في رهن مائطا) يستأنا (له أجل مسمى فيكون) يوجد (عمر ذلك الحائط قبل ذلك الأجل ان الثمن ليس رهن مع الأصل) سواء حدث أو كانت موجودة حين الرهن من رهبة أو غير رهبة (الآن يكون اشترط ذلك المرن في رهنه) فيكون رهننا (وان الرجل اذا اوتهن الجارية وهي حامل أو حلت بعد اوتها نايها ان ولدها) يكون رهننا (معها وفرق بين الثمر وبين ولدا الجارية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد أبرت) بضم النخلة وكسر الموحدة خفيفة رغبية (فخرها للبائع الا ان يشترطه المتاع) كما مر مسندا (والامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان من باع وليدة) أمة (أو شيئا من الحيوان وفي بطنها جنين ان ذلك الجنين للمشتري بشرطه المشتري أو بشرطه فليست القتل مثل الحيوان) لا فرق حكمهما (وليس الثمر مثل الجنين في بطن أمه) زاد في المواز يقولون شرط ان الامه رهن دون ماله لم يحجز (ومما بين ذلك ايضا ان من أمر الناس أن يرهن الرجل غنما أو ثوبا ولا يرهن النخل وليس رهن أحد من الناس جنينا في بطن أمه من الرقب ولا من الدواب) لقوة الغنم وان جاز أصله في الرهن

﴿القضاء في الرهن من الحيوان﴾

(مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا في الرهن انهما كان من أمر يعرف هلاكه من أوص أو دار أو حيوان) من كل ما لا ياب عليه (فهو في يد المرن وعلم هلاكه فهو من الرهن وان ذلك لا ينقص من حق المرن شيئا) وكذلك اذا دعي ابا القعيد وروب الحيوان فلا ضمان مالي يدين كذبه كدعوا ذلك بخضرة فعدول فأنكروه (وما كان من رهن يهلك في يد المرن فلا يعلم هلاكه الا بقوله) كتاب وعروض وعين وحلى وكل ما ياكل أو يوزن مما ياب عليه (فهو من المرن) قال عنه ابن القاسم الا ان تقوم بيته هلاك فلا ضمان (وهو) حيث لا يئنه (لقيمته ضامن) فان اتفقا على وصفه حكم بقيمة تلك الصفة (ويقال) اذا اختلفا (له صفة فاذا وصفه أحلف على صفته) أنها كالأص (و) على (تسمية ما) أي الدين الذي (له فيه) أي في الرهن أي في مقابلته قال الباقى يريد اذا اختلفا في قدر الدين (ثم قومه أهل البصر) أي الخبرة (بذلك) الوصف الذي حلف عليه (فان كان فيه) أي فيه الرهن (ففضل أو زيادة) مما سمى فيه المرن أخذه الراهن وان كان قيمة الرهن (أقل مما سمى) المرن من الدين (حلف الراهن على ما سمى المرن ويطلق عنه الفضل) الزائد الذي سمى المرن فوق قيمة الرهن وان أي الراهن أن يحلف أعطى أي لزمه أن يعطى المرن (ما فضل بعد قيمة الرهن) فان قال المرن لا أعلم بقيمة الرهن حلف الراهن على صفة الرهن (لان المرن صار مدعيا على الراهن) (وكان ذلك اذا جاء بالامر الذي لا يستنكر) بأن أشبه ما قال فان لم يشبه قلهم رهن أي يرجع فيقول أنا ناعا ادعيت الجاهل يتفق الصفة فأنا وصفه بصفة لا أشك أنها أفضل من صفة الرهن وهي دون صفة الراهن بكثير فيحلف على ذلك ويسقط عن نفسه ما استنكره قاله الباقى (وذلك) كله (اذا انقص المرن الرهن ولم يضعه على يد غيره) فان كان يسدي غيره فلا ضمان على المرن وان لم يقيم بيته قال ابن عبد البر اذا اختلف في مبلغ الدين فلا خلاف في مذهب مالك ان القول للمرن فيما بينه وبين قيمة الرهن وقال أبو حنيفة الشافعي القول للراهن مع عينه ولا ينظر إلى قيمة الرهن لان المرن مدعى قال امعيل القاضي والحمد لما قاله عز وجل فان لم تجدوا كتابا فمرن مقبوضه فجعل الرهن بدلا من الشهادة لان المرن أخذ وثيقة بجمعه فكانه شاهد له لا يني عن مبلغ الدين وما جاوز قيمته فلا وثيقة فيه فكان القول فيه قول الراهن قال فوافق مالك على الفرق بين ما ياب عليه فيضنه الا لينة وبين

ثنا حاد بن سلمة أنا ثابت عن أنس وقتادة وجعد عن أنس قال قال الناس يا رسول الله غسلا السهر فسرنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله هو المسعر القاضى الباسط الرازق وانى لا رجاوان القى الله وليس أحد منكم بظالمين عظملة في دم ولا مال (باب في النہی عن الغش)

حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل ثنا سفيان بن عيينة عن العلاء عن ابيه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر برجل يبيع طعاما فآله كيف يتبع فأخبره فآوى اليه أدخل يدا في فاه فدخل يده فيه فاذا هو ميسول فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس منام غش * حدثنا الحسن بن الصباح عن علي بن يحيى قال كان سفيان يكره هذا التفسير ليس منام ليس مثلنا

﴿باب خيار المتبايعين﴾

* حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان على واحد منهما بالخيار على صاحبه ما يفترقا الا بيع الخيار * حدثنا عمرو بن اسمعيل ثنا حاد عن أبيه عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عنه قال أبو بكر أحدهما لصاحبه اختار * حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يفترقا الا ان يكون صفقة

نصار و لاجل له ان يفارق صاحبه خشية ان يستقبله **حدثنا** مسدد ثنا حماد بن جبريل بن مرة عن أبي الوضئ قال غزونا غزوة لنا فقلنا منزلا فباع صاحبنا لنا فرسا فغلام ثم أقام بقبه يومها واوليها فلما أقامنا من الغد حضر الرجل فقام الى فرسه يسرجه فقدم فأقرب الرجل وأخذته بالسبع فأقرب الرجل ان يدعه اليه فقال بيني وبينك أبو بركة صاحب النبي صلى الله عليه وسلم فأبانا أبارزة في ناحية العسكر فقال له هذه القصة فقال أرضيان ان أنفي ينسكب فضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا قال هشام بن حسان حدث جبريل انه قال ما أراكم افترقا **حدثنا** محمد بن حاتم الجرجاني قال مروان الفزاري أنا عن يحيى بن أيوب قال كان أبو زرعة اذا باع رجلا خيره قال ثم يقول خيرني ويقول معك أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفترق اثنتان الا عن راض **حدثنا** أبو الوليد الطيالسي ثنا شعبه عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الجرح عن **محمد بن** حزام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يفترقا فان صدقا وينا بورك لهما في بيعهما وان كتما وكذبا عصفت الميزان من بيعهما قال أبو داود وكذلك رواه سعيد بن أبي عروبة وجماد واما همام فقال حق ينفرقا أو يختارا **ثلاث مرار**

(باب في فضل الاقالة)

حدثنا يحيى بن معين ثنا حفص

مالا يغاب عليه فلا ضمان الا ان يظهر كذبه الا وراحي وجاعة وروى عن علي وقال جماعة هو مضمون مطلقا وقال أبو حنيفة وجاعة الرهن مضمون بقبه الدين وما زاد عليه فهو أمانة وقال الشافعي وأحمد وجوه والحمد لله الذين الرهن كله أمانة لا تضمن الا بما تضمن به الوادي من التعدي والتضييع سواء كان حليما أو جاحدا بما يغاب عليه أو لا يغاب عليه والدين ثابت على حاله لا يثبت له غفوه وعليه غرمه قالوا غفوه أي غلته ونجاسه وعليه غرمه أي فكاكه ومنه مصيبته والمرهون ليس يمتد في حبسه وانما تضمن من تعدي وقال الحنفية غفوه ما فضل من الدين وغرمه ما نقص منه وقال المالكية غرمه ففقهه لانفكاكه ومصيبته وإذا كان له الخروج والخلع وهو غفوه كان الغرم ما قبل ذلك من النفقة

(القضاء في الرهن يكون بين الرجلين)

(مالك في الرجلين يكون لهما رهن بينهما فيقوم أحدهما ببيع رهنه وقد كان الاسترخاء نظره) أخره (بحقه سنة قال ان كان يقدر على ان يقسم الرهن) بأن لا ينقص قيمته بالقسمة (ولا ينقص حق الذي أنظره بحقه ببيع له نصف الرهن الذي كان بينهما فأقرب حقه) فان قصر عنه طلبه ببقية حقه ولم يكن له في بقية الرهن شيء (وان خيف أن ينقص حقه ببيع الرهن كله فأعطى الذي قام ببيع رهنه حقه من ذلك فان طابت نفس الذي أنظره بحقه أن يدفع نصف الثمن الى الرهن) فعل (والا حلف المرتهن انهما أنظره الا ليوقف لي رهن على هيئته) صفته (ثم أعطى حقه عاجلا) خلفه (مالك في العبد رهنه سيده وللعبد مال ان مال العبد ليس برهن الا ان يشترطه المرتهن) اتفاقا وقد افترقا على ان مال العبد لا يدخل في بيعه الا بشرط قاله من أسرى واختلف فيما يستقبله العبد المرهون فقال ابن القاسم وأشهب لا يكون ما وهب له ولا خراج رهننا وقال يحيى بن عمر ذلك كله رهن معه والصواب الاول قاله أبو عمر

(القضاء في جامع الرهن)

(مالك في رهن متاعا فهلك المتاع عند المرتهن وأقر الذي عليه الحق بتسعيه الحق واجتمعا) توافق الراهن والمرتهن (على التسعيه وتداعيا) تخالفا (في الرهن فقال الراهن قيمته عشرون دينارا وقال المرتهن قيمته عشرة دنانير والحق الذي للرجل) المرتهن (فيه عشرون دينارا قال مالك قال للذي بيده الرهن صفه فاذا وصفه أحلف عليه) لان الراهن خالفه في الوصف وادعى أفضل منه (ثم أقام) قوم (تلك الصفه أهل المعرفة فان كانت القيمة أكثر مما رهن به قيل للمرتهن اردد الى الراهن بقبه حقه وان كانت القيمة أقل فجل بما رهن به أخذ المرتهن بقبه حقه من الراهن وان كانت القيمة بقدر حقه فالرهن بما فيه) لان الرهن شاهد على نفسه (والامر عندنا في الرجلين يختلفان في الرهن برهنه أحدهما صاحبه فيقول الراهن وهنتك بعشرة دنانير ويقول المرتهن اوتهنه منك بعشرين دينارا والرهن ظاهر بيد المرتهن) أو يبدأ من لا يهاجر للمرتهن (قال بحلف المرتهن حتى يحيط بقبه الرهن فان كان ذلك لا زيادة فيه ولا نقصان فيما حلف ان له فيه أخذه المرتهن بحقه وكان أولى بالتدنية باليمين) على الراهن (لقبضه الرهن وحاجته اليه) ولانه شاهد له (الا ان بشاؤا رهن أن يعطيه حقه الذي حلف عليه وأخذ رهنه) فله ذلك (وان كان الرهن أقل من العشرين التي سعى أحلف المرتهن على العشرين التي سعى ثم قال الراهن اما أن تعطيني الذي حلف عليه وتأخذ رهنك واما ان تحلف على الذي قلت انك رهنه فهو يبطل عندك ما زاد المرتهن على قيمة الرهن فاذا حلف المرءان يبطل ذلك عنه وان لم يحلف لزمه غرم) أي دفع (ما حلف عليه المرتهن فان هلك الرهن وتناكر الحق فقال الذي له الحق أي المرتهن) كانت في فيه عشرون دينارا وقال (الراهن) الذي عليه الحق لم يكن في فيه الا عشرة

عن الاعشى عن أبي صالح عن
أبي هريرة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من أقال مسلماً أقاله
الله عزته

(باب في بيع بيعته في بيعة)

* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن
يحيى بن زكريا عن محمد بن عمرو
عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال
قال النبي صلى الله عليه وسلم من
باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما
أو الرابا

(باب النهي عن العينة)

* حدثنا سليمان بن داود المهري
أخبرنا بن وهب أخبرني حيوة بن
شرحب عن شجاع بن مسافر
التيمي ثنا عبد الله بن يحيى
البرلسي ثنا حيوة بن شرحب عن
أصحق أبي عبد الرحمن قال سئل
عن أبي عبد الرحمن الخراساني أن
عطاء الخراساني حدثه أن أبا
حمزة عن ابن عمر قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا
تبايعت بالعينة وأخذت من أذناب
المقهورين ومن أزرع تركم الجهاد
سلط الله عليكم ذللاً لا ترفعوه حتى
ترجعوا إلى دينكم قال أبو داود
الاجبار جعفر وهذا الفضل

(باب في السلف)

* حدثنا عبد الله بن محمد النخعي
ثنا سفيان عن أبي نعيم عن عبد
الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن
عباس قال قدم رسول الله صلى
الله عليه وسلم المدينة وهم
يسلقون في الثياب النسوة والسنتين
والثلاثة فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من أسلف في ثوب فليسلف
في كسب معاصم ووژن معالم إلى
أجل معلوم * حدثنا جعفر بن عمر
ثنا شعبة ح وثنا ابن كثير أنا

عشر ذنائب وقال الذي له الحق) أي المرتهن (قيمة الرهن عشرة ذنائب وقال الذي عليه الحق)
أي الزامن (فيمته عشرون ديناراً) تتناكر في أصل الحق وفي قيمة الرهن (قيل للذي له الحق)
وهو المرتهن (حقه) لأنه القارم (فأذا وصفه أحلف) أنه (على صفته) التي وصفها (ثم أقام ثلث
الصفة أهل المعرفة بها فإن كانت قيمة الرهن أكثر مما دعي فيه المرتهن) وهو العشرون ديناراً
(أحلف على مادي ثم يعطى الزامن ما فضل من قيمة الرهن وإن كانت قيمته أقل مما دعي فيه
المرتهن أحلف على الذي زعم أنه له فيه) وهو العشرون (ثم قاصه بما بلغ الرهن) من القيمة (ثم
أحلف الذي عليه الحق على الفضل الذي بقي للمدعي عليه بعد مبلغ غن الرهن وذلك) أي وجه
حلف الزامن (إن الذي يسده الرهن) وهو المرتهن (صار مدعي على الزامن) بما بقي له من المدعي
عليه يحلف (فإن حلف بطل عنه بقية ما حلف عليه المرتهن مما دعي فوق قيمة الرهن وإن نكل
الزامن لم يمه ما بقي من حق المرتهن بعد قيمة الرهن) قال البايزي ذكر الموطأ يمين على المرتهن
أخذها على صفة الرهن والثانية على إثبات دينه فيقتل انهما يلزمانه منفصلين لأن الأولى
تجب قبل وجوب الثانية لأن قيمة الرهن إن كانت أقل مما أقر به الزامن فلا معنى ليمين المرتهن
ويحتفل أن يريد ذكر ما تناوله اليمين من المعنيين المذكورين ولا يلزمه أن يفرقهما بل يجمعهما في
يمين واحدة وهذا معنى قول مالك وأكثر أصحابه عندي والله أعلم

(القضاء في كراهية الدابة والتعدي بها)

(مالك) الأمر عندنا في الرجل يستكرى الدابة إلى المكان المعهي ثم يتعدى (ذلك) المكان
إلى الراب الدابة يخير فإن أحب أن يأخذ كراهية الدابة إلى المكان الذي تعدي بها إليه أعطى (ذلك) أي
كراهة المثل فيأخذ على قدر ما تكلى قاله الإمام في المدونة (وبعض دابته وله الكراهة الأولى)
أي (وإن أحب الراب الدابة فله قيمة دابته) يوم التعدي (من المكان الذي تعدي منه المستكرى)
وله الكراهة الأولى فقط دون ما زاد وهذا التغيير إذا تغيرت الزائد أو حبسها حتى تغير سوقها أو ملو
ردها بها أو فاعلها كراهية تعدي فيه مع الكراهة الأولى ومحل كونه له الكراهة الأولى بقائه
(إن كان استكرى الدابة البداة) أي الذهاب (فإن كان استكرى أهاذا ورجعها ثم تعدي
حين بلغ البلد الذي استكرى إليه فاعل الراب الدابة نصف الكراهة الأولى) ثم يخير بعد ذلك على ما تقدم
(وذلك إن الكراهة نصفه في البداة ونصفه في الرجعة فتعدي بالدابة ولم يجب عليه إلا
نصف الكراهة) هذا إذا كانت قيمة الذهاب والرجوع سواء فإن اختلفت لرغبة الناس في أحدهما
لزم التقوم (ولو أن الدابة هلك حين بلغها البلد الذي استكرى) الدابة (إليه لم يكن على
المستكرى ضمان) لأنه فعل ما كراهها عليه (ولم يكن للمكرى إلا نصف الكراهة) إذا تكرر
ذهاباً وإياباً (وقال على ذلك أمر أهل التعدي والخلاف) أي المخالفة (لما أخذ الدابة عليه) كان
محوها غير ما كراهها عليه أو يزيد أو على قدر ما كراهها ما بين في القروع ووسطه البايزي
(وكذلك أيضاً من أخذ مالاً أراضا من صاحبه فقال له ربه المال لا تشتر به حوا ولا تسلمه كذا
وكذلك ليسمها بينهما وعما وكراهه أن يضعه فله فيه ما يشتري الذي أخذ المال) أي عامل القراض
(الذي نهى عنه يزيد ذلك إن ضمن المال ويذهب ربح صاحبه فإذا صنع ذلك قرب المال بالخيار إن
أحب أن يدخل معه في السلعة على ما شرط بينهما من الربح فعل وإن أحب فله رأس ماله) حال
كونه (ضاماً) أي مضموناً (على الذي أخذ المال وتعدي) غيره في أمرين وإذا الإمام في الواضحة
ثالثاً في السلعة عليه فإن كان فضل في القراض وإن كان نقص ضمن أي تعدي به قال فان لم يعلم
ذلك حتى باع السلعة ضمن إن بيعت بنقص وبيع في القراض (وكذلك الرجل يضع معه الرجل
لضاعة) فبأمره صاحب المال إن يشتري له سلعة بأمرها فبضاعة فيشتري بضاعته غير ما أمره به

بجاءه قال اختلف عبد الله بن شداد وأبو ردة في السلف بعثوني إلى ابن أبي أوفى فسأله فقال ان كنا نسلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر في الحنطة والشعير والتمر والزبيب زاد ابن كثير الى قوم ما هو عندهم ثم اتفقا وسألت ابن أبي ردة فقال مثل ذلك حدثنا محمد بن بشار ثنا يحيى وابن مهدي قال ثنا شعبة عن عبد الله بن أبي الجهم قال قال عبد الرحمن عن أبي الجهم هذا الحديث قال عند قوم ما هو عندهم قال أبو داود الصواب ابن أبي الجهم وشعبة أخطأ فيه • حدثنا محمد بن الحسن ثنا أبو الغيرة ثنا عبد الله بن أبي غنبة حدثني أبو اسحق عن عبد الله بن أبي أوفى الاسلمي قال غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الشام فكان يأتينا أنطا من أنباط الشام فنسلفهم في البروازيت سعرا معلوما وأجلاما وما قيل له من ذلك قال ما كنا نسألهم

((باب في السلم في غرة بعينها))

• حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان عن أبي اسحق عن رجل فخراني عن ابن عمران رجلا أسلف رجلا في ثقل فلم يخرج ذلك السنة شيئا فأتبعنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال لم تسفلوا في الثقل حتى يبدوا صلاحه

((باب السلف يحول))

• حدثنا محمد بن عيسى ثنا أبو مدر عن زيد بن حنيفة عن سعد يعني الطائي عن عبيد بن سعد عن أبي سعيد الخدري قال قال

وبعدى ذلك فان صاحب البضاعة عليه بالخيار ان أحبات يا خذ ما اشترى عماله أخذوه وان أحب أن يكون المبيع معه ضامنا لئلا أسأله فذلك له فان علم به بعد بيع السلعة فالمشهور عن مالك ان كان فيه ارجح فلصاحب البضاعة ونقص فعلى المبيع معه ((القضاء في المستكرهه)) من النساء

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (ان عبد الله بن مروان) الاموي (قضى امرأه أصيبت) جومعت (مستكرهه تصداقها) متعاقب (قضى على من فعل ذلك بها) وبه قال الجمهور (مالك الامر عندنا في الرجل يقتصب المرأة بكرًا كانت أو ثيبا انها ان كانت حرة فعليه صداق مثلها وان كانت أمة فعليه ما تنقص من ثمنها والعقوبة في ذلك على المعتصب) رواه يحيى والقعنبي ولم يروه ابن بكير ولا ابن القاسم ولا مطرف ورووا كلهم (ولا عقوبة على المعتصب في ذلك كله) الا القعنبي فمرووه ولا خلاف في انه لا حد عليه ولا عقوبة اذا صح اكرهاها واستغانتها وان كانت بكرًا فيها يظهر من دمه او نحو ذلك بما يضح به أمرها خرج أبو بكر بن أبي شيبة ان امرأه استكرهت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدرأ عنها الحد وعن أبي بكر وعمر والخلفاء وقفها اهلجاز والعراق مثل ذلك وأجمعوا على ان المعتصب المستكره عليه الحد ان شهدت البينة عليه بما يوجبه أو أقروا بالا لعقوبة والله. فان عند مالك والليث والشافعي والزهري وقتادة وقال أبو حنيفة والثوري وابن شبرمة والحكم وحاد عليه الحد ولا صداق وهكذا على مذهبهم اذا قطع السارق لا غرم عليه والصحيح وجوب الصداق والغرم وحد الله لا يسقط حدا لا دمي وهما حقان أو بهما الله ورسوله قاله أبو عمر (وان كان المعتصب عبدا فذلك على سيده) يعني انها جانيبة في رقبته فليسده ان يفكها بالجنابة ما بلغت (الا ان بشاء أن يسلمه) فلا شيء عليه ويكون مملوكا كان جاني عليه قال البايع هذا اذا ثبت ذلك بينة قال مالك في المواز يماز منه من صداق الحرة ونقص الامة في رقبته وقبل اقراره بقوله وهو في متعلقة به ثم فاما بعد فلا يقبل قوله فيما يلحق رقبته ووجهه ان كل موضع تستحق فيه الصداق بينهما فاما تستحق في رقبته العبد اه وروى ابن أبي شيبة ان عبدا استكره امرأه فوطئها فاقتصمها الى الحسن وهو قاض يومئذ فنقص به الحد وقضى بالعبدة امرأه قال أبو عمر أسلمه بيميناته

((القضاء في استهلاك الحيوان والطعام وغيره))

(مالك الامر عندنا فيمن استهلك شيئا من الحيوان بغير اذن صاحبه ان عليه قيمته يوم استهلكه ليس عليه ان يوجده عليه من الحيوان ولا يكون له ان يعطى صاحبه فيما استهلك شيئا من الحيوان ولكن عليه قيمته يوم استهلكه القيمة العدل ذلك فيما بينهما في الحيوان والعروض) لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيمن أعتق شركا له في عبد بقيمة حصه ثم يكادون حصه من عبده ثمه وقيمة العدل في الحقيقة مثل وهذا هو الصحيح المشهور عن مالك وعنه أيضا كابي حنيفة والشافعي وداود لا يقضي بالقيمة في شيء الا عند عدم المثل لقاره قوله تعالى وان عاقبتهم فاعاقبوا مثل ما عاقبتهم به ولحديث عائشة ما رأيت سائعا مثل صفية صنعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فبعث به ففترت فكسرت الاناء فقالت اناء مثل اناء وطعام مثل طعام وفي رواية فقال غارت أمكم كلوا وجلس الرسول والقصة حتى فرغوا فدفع القصة الى الصحبة الى الرسول وجلس المكسورة وأجاب أبو عمر بان حديث النقص أصح من حديث القصة فهو أولى والبايع بان يوت أمهات المؤمنين وما فيها من اناء وطعامه صلى الله عليه وسلم فيفعل في ذلك ما يشاء ويرضى من ذلك ما يشاء (ومن استهلك شيئا من الطعام بغير اذن صاحبه فاعاقب رضى صاحبه مثل طعامه بمكيلته من صنفه) ان علبت مكيلته والا فبقيته لانه لو دفع اليه مثل خرما لم يأمن التفاضل من الطعام (واذا الطعام عذلة

رسول الله صلى الله عليه وسلم
من أسلف في شيء فلا يصره إلى
غيره

(باب في وضع الجاحمة)

* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا
الليث عن بكير عن عباس بن عبد
الله عن أبي سعيد الخدري أنه قال
أصيب رجل في عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم في غار ابتاعها
فكثروا فيه فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم تصدقوا عليه
فصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك
وفادته فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم خذوا ما وجدتم وليس
لكم الا ذلك * حدثنا سليمان بن
داود المهري وأحمد بن سعيد
الهمداني قال أنا ابن رهب قال
أخبرني ابن جريج ح وثنا محمد بن
معمر ثنا أبو عاصم عن ابن جريج
المعنى أن أبا الزبير المكي أخبره عن
جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال إن بعث من
أخيل غمراً فأصابها جاحمة فلا
يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ثم أخذ
مال أخيل فغير حتى

(باب في تفسير الجاحمة)

* حدثنا سليمان بن داود المهري
أنا ابن وهب أخبرني عثمان بن
الحكم عن ابن جريج عن عطاء قال
الجواجم كل ظاهر مفسد من مطر
أو برد أو جراد أو دج أو حريق
* حدثنا سليمان بن داود أنا ابن
وهب أخبرني عثمان بن الحكم عن
يحيى بن سعيد أنه قال لأجاحمة فيما
أصيب دون ثلث رأس المال قال
يحيى وذلك في سنة المسلمين

(باب في منع الماء)

* حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا
برر عن الأعمش عن أبي صالح

الذهب والفضة) وعليه في ذلك كله مثله اتفاقاً (وليس الحيوان بمنزلة الذهب في ذلك فرق بين ذلك
السنة والعمل الماحول به وإذا استودع الرجل مالا فباع به نفسه ورجع فيه فإن ذلك الربح له
لا ضمان للمال حتى يؤديه إلى صاحبه) هذا قول مالك وجاعه وقال أبو حنيفة وآخرون تصدق
بالربح ولا يطيب له وقال الشافعي إذا اشترى بـل بغير عبته وقصد المصنوب أو الرديعة فالربح له
وان اشتراه بالبل بعبته خير به بين أخذ المال والسلمة والربح له وقالت طائفة الربح على كل حال
لرب المال

(القضاء فيمن ارتد عن الاسلام)

(مالك عن زيد بن أسلم) مرسلنا جميع الرواة وهو موصول في البخاري والسنن الا ربع من
طريق أبي عن عكرمة عن ابن عباس (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غدر دينه) أي
انتقل من دين الاسلام إلى غيره بقول أو فعل وتعادى على ذلك (فأضر بواضعه) أي بعد
الاستباة بوجوبها كجاءه عن الصحابة أو هو على ظاهره لكن في الزيادة إذا ظهر عليهم كإتلاف
الامام (ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم فيماری) يضم النون ظن (والله أعلم) بما أراد دينه
(من غدر دينه) فأضر بواضعه الله من خرج عن الاسلام) أذهوا الدين المعسر (إلى غيره) مثل
(الزنافة) وأشباههم) من كل من أسمر من الكفر ديناً غير الاسلام من يهودية أو نصرانية أو
مجوسية أو صابئة أو عبادة شمس أو قمر أو نجم (فإن أولئك إذا ظهر عليهم قتلوا ولم يستأوا بالله
لا تعرف قوتهم) ذلك (أنهم كفوا بأسرور الكفرة يعلنون) يظهرون (الاسلام فلا يرى أن
يستأوا بالله ولا يقبل منهم قولهم) أي تلفظهم بالاسلام إذ كافوا يقولون قبل الظهور عليهم فلم
يخرجوا بعده عما كافوا عليه فينتقم قتلهم وقال الشافعي قبل قوتهم ولا يجزيه حفيضة القولان (وأما
من خرج من الاسلام إلى غيره وأظهر ذلك فإنه يستأب) ثلاثة أيام بلا جوع ولا عطش (فإن تاب
والاقتل) بضرب عنقه (وذلك لو أن قوماً كافوا على ذلك رأيت أن يدعو إلى الاسلام ويستأوا
فإن تابوا قبل بموحدة (ذلك منهم وإن لم يوفوا) لم يسأوا (قتلوا ولم ينع) يضم الياء وقع النون مبنى
للمجهول وبقيت الياء وكسر النون للفاعل أي لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم (والله أعلم من خرج
من اليهودية إلى النصرانية ولا من النصرانية إلى اليهودية ولا من يغير دينه من أهل الاديان كلها)
إلى غيره (الا الاسلام فمن خرج من الاسلام إلى غيره وأظهر ذلك فذلك الذي عني) بالبناء للمفعول
أو الفاعل (به) أي الحديث المذكور (والله أعلم) وروى ابن عبد الحكم أن للامام قتل الذي إذا
غير دينه على ظاهر الحديث لأن الذمة إنما انعقدت له على أن يبقى على ذلك الدين فلما خرج عنه
عاد كالحري وروى المزني عن الشافعي أن الامام يخرج من بلد له أو الحرب وعلاه بما ذكر
و يستئمن من عوم الحديث من غير دينه ظاهر لكن مع الإكراه لقوله تعالى الامن أكره وقيل
مطمئن بالامان وشمل عموه الرجل وهو اجاع والمرأة وعليه الاثلاثة والجهور وخصه
الحفيضة بالذكر للشيء عن قتل النساء فكما لا تقتل في الكفر الاصل لا تقتل في الكفر الطارئ ولا من
من الشرطة لاتهم المؤنة وتقبيلان ابن عباس راوى القصة قال قتل المرتدة وقتل أبو بكر في
خلافة امرأته أوردت والصحابة متوافرون فلم يشكروا عليه أحد وفي حديث معاذ لما بعثه النبي صلى
الله عليه وسلم إلى اليمن قال وأما رجل ارتد عن الاسلام فادعه فان عاد ولا فأضرب عنقه وأما
امرأه أوردت عن الاسلام فادعها فان عادت ولا فأضرب عنقها وسنده حسن وهو نص في موضع
التراخي فيصير المصير إليه وفي حديث قصة روى البخاري وغيره عن عكرمة قال أتى على بزيادة
فأمرهم فبلغ ذلك ابن عباس فقال لو كنت أنا لم أفرهم انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا هذا بسبب الله وقتلهم بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوا زاد أحمد
وأبو داود والسائي فبلغ ذلك علياً فقال ويح أم ابن عباس وهو محتمل أنه لم يرض اعتراضه عليه

عن أبي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يمنع فضل
الماء لم يمنع به الكلال * حدثنا أبو
بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع ثنا
الاعمش عن أبي صالح عن أبي
هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثلاثة لا يكاهم الله يوم
القيامة رجل منع ابن السبيل
فضل ماء عنده ورجل حلف على
سبعة بعد العصر يعني كاذب ورجل
بايع اماما فان أعطاه وفيه وان لم
يعطه لم ينفه * حدثنا عثمان بن
أبي شيبة ثنا جرير عن الاعمش
بإسناده ومعناه قال ولا يركبهم
ولهم عذاب ألیم وقال في السبعة
بأنه لقد أعطى بها كذا وكذا
فصدقه إلا خرف أخذها * حدثنا
عبد الله بن معاذ ثنا أبي ثنا
كهس عن سيار بن منظور ورجل
من بني فزارة عن أبيه عن امرأة
يقال لها يميسسة عن أبيها قالت
استأذن أبي النبي صلى الله عليه
وسلم فدخل بئنه وبن قصصه
فجعل يشيل ويلتزم ثم قال يا بني الله
مالئ الذي لا يحل منه قال
الماء قال يا بني الله مالئ الذي
لا يحل منه قال الملح قال يا بني الله
مالئ الذي لا يحل منه قال أن
تفعل أكبر خيرك * حدثنا علي بن
الحفص الثؤلوي أنا جرير بن
عثمان عن حبان بن زيد السمرعي
عن رجل من قريش وثنا مسدد
ثنا عيسى بن يونس ثنا جرير
ابن عثمان ثنا أبو خدش وهذا
لفظ علي عن رجل من المهاجرين
من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم قال غزوت مع النبي صلى الله
عليه وسلم ثلاثا أبغضه يقول
المسلمون شركا في ثلاث في الكلال *

ورأى أن النبي للترزية لان عليا كان يرى جواز التبريق وكذا اخا له من الوليد وغيرهما تشديدا
على الكفار ومبالغة في التنكية والسكال ولا يعارض ذلك ما روي فيبلغ ذلك عليا فقال صدق ابن
عباس لان تصدقه من حيث التبرية لكن قال أبو عمر قد روينا من وجوه ان عليا اغنا أحرق قسم
بعد قتلهم وروى العقيلي عن عثمان الانصاري قال جاء ناس من الشيعة الى علي فقالوا يا أمير
المؤمنين أنت حوقال من أنا قال أنت هو قال ويليكم من أنا قالوا أنت ربنا قال ويليكم أرجعوا
وتوبوا فأبوا ففرض أغنا فقتلهم ثم قال يا قتيبة بن حمز الحطاب خفر لهم في الأرض أخذوا فأخفهم
بالتار ثم قال لما رأيت الأمر أمر منكرا * اجبت ناري ودعوت قنبرا

(مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد) بالتونين بلاضافة (القاري) بتشديد التسمية
نسبة الى القارة بطن من خزاعة من مدركة (عن أبيه) محمد المديني القصة (اله قال) قد روي عن جرير
الخطاب رجل من قبل بكر القاف وقض الموعدة أي جهة (أبي موسى) عبد الله بن قيس
(الاشعري) فأنه عن الناس فأخبره ثم قال له عمر هل كان فيكم من مغربة) بضم الميم ورفع المجمة
وكسر الراء وقعها متصلة فيهما ثم موعدة فتأملت مضاف الى (خير) أي هل من حاله حاملة
خبر من موضع بعيد (قال) نعم ورجل كفر بعد اسلامه قال فافعلته به قال فرناه فصر بناعته
بلا استنابة أخذ انظار الحديث وبأنه صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة أمر بقتل قوم ارتدوا كابن
خطل ولهم كراستنا به بما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل أبا موسى على اليمن ثم
أتبعه معاذ بن جبل فوجد عنده رجلا مقيدا في الحديد فقال ما هذا قال كان يهوديا فأسلم ثم ارتد
فقال معاذ لا أزل حتى يقتل قضاء الله ورسوله به قال عبد العزيز بن أبي سلمة ولا حجة فيه لانه
روي أن أبا موسى قد استنابه شهرين ولا حجة في حديث الفتح كالأبني والجمهور على الاستنابة
على الاختلاف في قدرها (فقال) عمر أفلا حستوه ثلاثا من الأيام وكذا قال عثمان وعلي وابن
مسعود وقيل يستأنب مرة واحدة وقيل شهر أو قيل ثلاثة جمع وقيل غير ذلك قال الباجي يحتمل أنه
أخذ الثلاث من قوله تعالى غنموا في داركم ثلاثة أيام ولان الثلاث جعلت أصلا في معان كلصرة
واستظهار المستحاضة وعهدة الرقيق وغير ذلك (وأطعموه كل يوم رغيفا) يريد أن لا يوسع عليه
توسعة احسان قال ابن القاسم في المدونة ليس العمل على قول عمر ولكن يطعم ما يقوته ويكفيه ولا
يجوع واغنا يطعم من ماله قال ابن مزين يعني في غير توسع ولا تفكه قال مالك في الموازية بقتل من
انطعم مالا يضره واغنا أواد ابن القاسم لا لا يجعل الرغيف حدا واغنا أشار عمر الى قلة مؤنته
ورزقته في ماله ان كان وبيت المال ان لم يكن ولم يرد به الحد (واستبقوه له ثوب) ويرجع أمر
الله) يرجع الى الاسلام اخرج أصحابنا على وجوب الاستنابة بقول عمر هذا وانه لا يخافه قال
الباجي ولا يهضم الا ان ثبت وجوع أبي موسى ومن وافقه الى قول عمر (ثم قال) عمر اللهم اني
أخضرت قلبه بلا استنابة (ولم أمر به ولم أرض) به (اذ بئني) فيه تصرح بخطأ فاعله ولا يكون ذلك
الابنص أو اجماع وقد قال ميمون ان أبا بكر استناب أهل الردة وروى عيسى عن ابن القاسم في
العتبة ان أبا بكر استناب أم قرفة لما ارتدت فلم تبق قتلها ففعل عمر على ما انفاد الاجماع على ذلك
زمن أبي بكر فأنكره على أبي موسى تغيير ذلك والأفأب موسى بجمته فاذ احكم باجتهاده فيما انص
فيه ولا اجاع لم يبلغ عمر من الانكار عليه هذا الحد ولم يجر لابي موسى ذلك ما جاز لعمر ان
يوليئه الحكم حتى يطلعه على قضيته وفي هذا من فساد الاحوال وتوقف الاحكام ما لا يخفى قاله

(القضاء فين وجد مع امر آخر حلا)

(مالك عن سهل) بضم السين وقض الهاء مضغرا (ابن أبي صالح السمان) بائع النهن (عن أبيه) أبي
صالح ذكوان المديني (عن أبي هريرة) عبد الرحمن بن صخر أو عمرو بن عامر (أن سعد بن عباد)

(باب في بيع فضل الماء)

* حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا داود بن عبد الرحمن العطار عن عمر بن دينار عن أبي المنال عن أبياس بن عبد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع فضل الماء.

(باب في غن السنور)

* حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي وثنا الربيع بن نافع أبو نوبة وعلى ابن بحر قالنا ثنا عيسى وقال إبراهيم أنا عن الاعمش عن أبي سفيان عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن غن الكلب والسنور * حدثنا أحمد بن حنبل ثنا عبد الرزاق ثنا عمر ابن زيد الصنعاني أنه سمع أبا الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن غن الهر

(باب في أثمان الكلاب)

* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا سفيان عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن غن الكلب ومهر البغي وحلوان الكلب * حدثنا الربيع بن نافع أبو نوبة ثنا عبيد الله بن عمار عن عبد الكريم بن قيس بن حنيفة عن عبد الله بن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن غن الكلب وإن جاء يطلب غن الكلب فاملا مكه زرابيا * حدثنا أبو الوليد الطيالسي ثنا شعبة أخبرني عوف بن أبي حفصة أن أبا قال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن غن الكلب * حدثنا أحمد بن صالح ثنا ابن وهب حدثني معروف عن سويد الجذامي

بضم المهملة وقح الموحد قسيده الخ زوج (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت) أي أخبرني (أن وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله) بفتح الهمزة الأولى وضم الثانية (حتى أتى بأربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم) زادني رواية سليمان بن بلال قال أي سعد كلاً والذي يثبت بالحق أن كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك قال صلى الله عليه وسلم امعوا إلى ما قول سيدكم أنه القيور وأنا أغير منه والله أغير مني زادني حديث الغيرة بن شعبة من أجل غيره الحرم الفواش ما ظهر منها وما بطن ولا شخص أغير من الله ولا شخص أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك بعث المرسلين مبشرين ومنذرين ولا شخص أحب إليه المدح من الله من أجل ذلك وعد الله الجنة ورواه مسلم وأخرج أحمد عن ابن عباس لما نزلت والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً قال سعد بن عباد وهو سيد الانصار أهكذا أنزلت يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار لا تسمعوا ما يقول سيدكم قالوا يا رسول الله لا نعلمه فانه رجل غيور والله ما تزوج امرأه قط فاجترأ رجل منا أن يتزوجها من شدة غيرة فقال سعد والله يا رسول الله اني لاعلم انها حق وانها من الله ولكن تجبت لنوب وجدت لك عاقبة فخذها رجل لم يكن لي أن أهيبه ولا أكره حتى أتى بأربعة شهداء فوالله لا أتى بهم حتى يقضى حاجته الحديث وفي حديث الباب النهي عن إقامة حد بغير سلطان ولا شهود وقطع الزرع إلى سفك الدم جمره لا دعوى وأخرجه مسلم من طريق أبي بصير عن عيسى بن مالك به وثنا عبد العزيز بن الدراوردي وسليمان بن بلال كلاهما عن سهيل بن زيادة رواهما مسلم أيضاً به شنع بن عبد البر على الزبيري زعمه تفرد مالك به وانه لم يروه غيره ولا تابعه أحد عليه قال فهذا يدل على تحاليل البزار في ما ليس له به علم وكاتبه مملو من مثل هذا لو سلم تفرد مالك به كاذب عما كان في ذلك شيء أكثر السنن والأحاديث قد انفردوا بالثقات وليس ذلك بضاررائي منها معنى الحديث مجمع عليه ووافق به الكلب والسنه فأى انفرد في هذا ولست كل ما انفرد به الحديث كان مثل هذا (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصارى (عن سعيد بن المسيب) ان رجلاً من أهل الشام يقال له ابن جبيرى بفتح الشاء المعجمة واسكنات القنينة وقح الموحد فقرأ فقتبة آتوه (وبعد مع امرأته رجلاً قتلته أو قتلها معها) شذا الراوى وفي نسخة قتلها بالافراد (فأشكى على معاوية بن أبي سفيان) حضر بن حرب (القضاء فيسب فكتب إلى أبي موسى الاشعري يسأله على بن أبي طالب عن ذلك) ولم يكتب على على لما كان بينهما ولا له يدخل تحت طاعته (فأشكى أبو موسى عن ذلك على بن أبي طالب فقال له على أن هذا الشيء ما هو بأرضى) أى العراق (عزمت عليك الخبري فقال أبو موسى كتب إلى معاوية بن أبي سفيان أن أسألك عن ذلك فقال على أبو موسى الحسن) زادني رواية القرم (ان لم يأت بأربعة شهداء) يشهدون على معاشة الوطء كالمرور في المحكمة (فليط) سلم إلى أولياء المقتول يتقانون قصاصاً (مرته) بضم الراء وتكسر قطعة من جبل لانهم كانوا يقدرون القاتل إلى الولي المقتول بجبل ولذا قيل القود قال ابن عبد البر وعلى هذا جماعة الفقهاء لان الحرم دعاء المسلمين فحرماً مطلقاً فمن ثبت عليه قتل مسلم وادعى أنه كان يجب قتله لم يقبل منه حتى يشهد عواذ لانه يرفع بها عن نفسه القصص وكذا كل من زعمه حق لا دلى يقبل قوله في الخرج منه الا بينة تشهد له بذلك وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال سأول النبي صلى الله عليه وسلم فقال الرجل يجدمع امرأته رجلاً أقتله فقال صلى الله عليه وسلم لا إلا بالينة التي ذكر الله وروى أهل العراق أن عمر أهدر دمه ولا يصح عنه انما أهدر دم الذي أراد اغتصاب الجارية الهذلية فقص بكده فأتى ذكره معمر عن الزهري عن القاسم بن محمد عن ابن عمر وثابم مع الكلبان بن جريح والثوري ومعمر بن يحيى بن سعيد ورواه عبد الرزاق

﴿القضاء في المنبذ﴾

(مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن سنيين) بضم السين المهملة وقع النون واسكان القتيبة
وفوق (أي جيلة) بفتح الجيم وكسر الميم (وحدث من بني سليم) بضم السين قبل اسم أبيه فرقد حكا
ابن جابر صحابي صغير له في البخاري حديث واحد من طريق الزهري عن أبي جيلة أنه أدرك
الذي صلى الله عليه وسلم وخرج معه عام الفتح ولذا ذكره ابن مسعود وأبو نعهم وأبو عمر في الصحابة
وذكر ابن سعد في الطبقة الأولى من التابعين وقال له أحاديث وقال الجيلي تابعي ثقة (أنه وجد
منبذاً) بذيال معجمة أي لقيطاً قال الحافظ ولم يسم وفي رواية يحيى بن سعيد الانصاري عن
الزهري عن أبي جيلة أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح وأنه وجد منبذاً (في
زمان) خلافة (عمر بن الخطاب) قال غثبته إلى عمر بن الخطاب فقال مالكاً على أخذ هذه النعمة
بفتحتين روى أشهب عن مالك أنه اتهمه أن يكون ولده أني به ليفرض له في بيت المال الباجي
ويحتمل أنه خاف السارخ إلى أخذ الألف من غير تبذير خاص على أخذ الثقة لهم وهو الألف
ويحتمل أنه سأل لئلا يلقطه مدعيه أبو عمر وإنما أنكر عمر عليه لظنه أنه يريد أن يبي أمره
وبأخذ ما يفرض له يصنع به ما شاء اهـ وقيل اتهمه بأنه زنى بأمة ثم ادعاه قال الحافظ وهو بعيد
وما تقدم أولى (فقال وجدتها ضائعة وأخذتها) ليوحب ذلك على (فقال له عمر) بفتح فكسر
جمعه عرفاً أي من يعرف أمورا الناس حتى يعرف بها من فوقه عند الحاجة لذلك قال الحافظ واسم
عريف عمر سنان فيبذل كره الشيخ أبو حامد الأسفرايني (يا أمير المؤمنين انه رجل صالح) لا يتهم
(فقال عمر كذلك) هو (قال نعم فقال عمر بن الخطاب ادع به وحررك ولاؤه وعلينا نفقته)
من بيت المال بدليل رواية البيهقي ونفقته في بيت المال قال أبو عمر حكمه بأنه حر بقضى أن
لا يملكه لا حداد ولا ولا على حر قوله صلى الله عليه وسلم أعنا الولاء لمن أعنت فنفى الولاء عن غير
المعتق ولذا (قال مالك الأمر عند نافي المنبذ) أنه حر وأولاه للمسلمين هم يرونه ويقولون عنه
وقال محمد قال مالك لو علم أن عمر قاله ما توافى قال الباجي الحديث صحيح لاشك فيه ولكن لفظه
يحتمل التأويل إذ لمعه أراد أن يتولى تربيته والقيام بأمره لأن ملقطه أحق به من غيره فإن
زعمه منه غير مرد إليه ان كان قويا على مؤنته قاله ابن القاسم وان كان اسوأ أو متقارباً فالأول
أول وان شئت أن يضع عند الأول فاشأني أولى الأول مكنه عند الأول ولا ضرر وهو أحق
قاله أشهب وخرج قاسم بن أصبغ والبيهقي حديث سنيين بأنهم ألفاظاً من حديث مالك قال وجدت
منبذاً على عهد عمر فذكره عمر بن لعمر فأرسل إلى غثبته والعمر بف عنده فلما رآني مقبلاً قال
عسى الغوري أبوسا كانه اتهمه فقال له عمر بيه بأمر أمير المؤمنين انه غير منهم فقال عمر على ما أخذت
هذه النعمة قلت وجدت نفساً بضعة خفت أن يأخذني الله عليها فقال عمر هو حر ولاؤه
وعلينا نفقته قال أبو عبيد قوله عسى الغوري أبوسا مثل العرب إذا وقعت شراً قال ابن الكلبي
الغوري مكرمان معروف فيسه ما يلبى كلب كان فيه ناس يقطعون الطريق وكان من ممرين واسون
بالحراسة وأول من تكلم بهذا المثل الزبراء بفتح الزاي وشدا الموحدة والمداد بعثت قصيرا للغمي
بفتح القاف وكسر الصاد المهملة وكان يلها بهم جدية من الأبرش قواطعاً هو عمرو بن أخت
جدية على أن قطع أنف قصير فأظهره ثم أخرج المرة الأخيرة ومعه الرجال في الأعدال فظنرت إلى الجال غثبي
رويد الثقل من عليها فالت عسى الغوري أبوسا أي لعل الشرا يتكلم من قبل الغوري وكان قصير
أعلم انه يسلك في هذه المرة طريق الغوري فلما دخلت إلى الجال قصرها خرج الرجال من الأعدال
فهلكت وقال الأصمعي الغوري صغير غار دخله قوم يبيتون فيه فأغار عليهم وقيل وجدوا فيه علوا

ان على بن رباح التميمي حدثه انه
سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يحمل ثمن
المكاتب ولا حلاوان المكاهن ولا
مهر البغي

﴿باب ثمن الجن والموثبة﴾

حدثنا أحمد بن صالح ثنا عبد
الله بن وهب ثنا معاوية بن
صالح عن عبد الوهاب بن بخت
عن أبي الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ان الله حر المخر
وقتها وحر الممنسة وقتها وحر
المخر برونه * حدثنا قتيبة بن
سعيد ثنا الليث عن يزيد بن أبي
حبيب عن عطاء بن أبي رباح عن
جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول عام
الفتح وهو مكة ان الله حر المبيع
المخر والممنسة والمخر بالحر والاصنام
قبيل يارسل الله أرباباً ثم حرم
الممنسة فانه يطل بها السفن ويدفن
بها الجلود ويستصحب بها الناس
فقال لا حرم ثم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم عند ذلك قال
الله اليهود ان الله لا حرم عليهم
معوها اجدوه ثم باعوه فأكلوا
ثمنه * حدثنا محمد بن بشار ثنا
أبو عاصم عن عبد الجليل بن جعفر
عن يزيد بن أبي حبيب قال كتب
إلى عطاء بن جابر نحوه لم يقبل هو
حرام * حدثنا مسدد بن بشر بن
المفضل وثقه ابن عبد الله حدثناهم
المعنى عن خالد الحذاء عن ركة قال
مسدد في حديث ابن عبد الله عن
ركة بن الوليد عن ابن عباس قال
وأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم
جالس عند الركن قال فرفع يده
إلى السطح ففصل فقال لعن الله

اليهود فلا تات الله حرم عليهم
 الصوم فباعوها واكلوا ثمنها
 وان الله اذا حرم على قوم اكل
 شئ حرم عليهم ثمنه ولم يقل في
 حديث خالد بن عبد الله رايت
 وقال قاتل الله اليهود * حدثنا
 عثمان بن أبي شيبة قال ثنا ابن
 ادريس وكميم عن طعمة بن
 عمرو الجعفي عن عمرو بن بيان
 التغلبي عن عروة بن المغيرة بن
 شعبه عن المغيرة بن شعبه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من باع الخمر فليشقص الخنزير
 * حدثنا مسلم بن ابراهيم ثنا
 شعبه عن سليمان عن أبي الصفي
 عن مسروق عن عائشة قالت لما
 نزلت الايات الاخر من سورة
 البقرة خرج رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقرأ ما نزلنا وقال
 حرمت التجارة للخمر * حدثنا
 عثمان بن أبي شيبة ثنا أبو معاوية
 عن الاعمش باسناده ومعناه قال
 الايات الاخر في انزاي
 ﴿باب في بيع الطعام قبل ان
 يستوفي﴾
 * حدثنا عبد الله بن مسلمة عن
 مالك عن نافع عن ابن عمر ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى
 يستوفيه * حدثنا عبد الله بن
 مسلمة عن مالك عن نافع عن ابن
 عمر انه قال كافي من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تباع الطعام
 فيبعث علينا من يأمرنا بانتقاله
 من المكان الذي ابتعناه فيه الى
 مكان سواه فسلم ان نبيعه يعني
 بخرافه * حدثنا أحمد بن حنبل ثنا
 يحيى عن عبيد الله اخبرني نافع عن
 ابن عمر قال كانوا يبيعون الطعام

لهم فقلتم فيه والابوس البائس قال أبو عبيد وقول النكبي أشبه بالصواب اه ونصب أبو سا
 بقدر يكون أبو سابع نوس وهو الشدة وفيه ثبتت عن الاحكام وان الحاكم اذا توقف في أمر
 أحله يقدح ذلك فيه ورجوع الحاكم الى قول أمينه وان الشاء على الرجل في وجهه عند الحاجة
 لاكره وأما بكره الاطباء والاكتفاء بواحد في التزكية وعليه الاكثرين لانه منزلة الحكم ولا
 ينظر فيه العدد والمرج عند المالكية والشافعية وهو قول محمد بن الحسن اشتراط اثنين
 كالتباعدة واختاره الطحاوي اذ ليس في القصة انه لم يشهد له الا عريضة وحده وفي المظالم من
 البخاري ان عمر لما اتهم بأبجدة شهده جماعة بالستر واستثنى كثير منهم بطاعة الحاكم لانه ينزل
 منزلة الحاكم لانه نائبه والحاكم لا يشترط تعدده وقيل لا يقبل أقل من ثلاثة لحديث من لم يبق
 فخل به المسئلة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الجاه شهدهوا له فاذا كان هذا حق الحاجة فغيرها أولى
 وتابع المالكي يحيى بن سعيد الانصاري عن ابن شهاب به عند البيهقي وعلقه البخاري في الشهادات
 ﴿القضاء بالحق الولد أباه﴾

مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان
 بيني وبينهم الهمة واسكات الفوقيه (ابن أبي وقاص) مالك الزهري مات عن شركه كاجر به
 السباطي والسفاقي وغيرهما قال في الاسامة لم أر من ذكره في الصحابة الا ابن منده واشتد انكار
 أبي نعيم عليه في ذلك وقال هو الذي كسر رابعة النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد ما علمت له اسلاما
 بل روى عبد الرزاق عن مرسل سعيد بن المسيب ومسلم بن عتبة أنه صلى الله عليه وسلم دعا على
 عنه يومئذ ان لا يحول عليه الحول حتى يموت كافر افا حلال عليه الحول حتى مات كافر الى النار
 روى الحاكم باسناد فيه مجاهد بن حاطب بن أبي بلتعة انه لما رأى ما فعل عتبة قال يا رسول الله
 من فعل بهذا قال عتبة قلت أين توجه فاشار الى حيث توجه فخصيت حتى ظفرت به ففصرته
 بالسيف ففصرته رأسه فنزلت فاخذت رأسه وسيفه وبحثت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فظنر الى ذلك وداعى فقال رضى الله عنه من أين وهذا الا يصح لانه لو قتل يومئذ كيف كان يومئذ
 أثناء سعدا وقيل لعله ذكر كذا لعله قبل وقوع الحرب احتياطوا بلجة فليس في شئ من الآثار
 ما يدل على اسلامه بل فيما يصح عبثه على الكفر فلا معنى لزيادة في الصحابة وقد استدلل ابن
 منده على ادلاله فيه على اسلامه وهو قوله كان عتبة بن أبي وقاص (عهد) بفتح العين وكسر الهاء
 أى أوصى (الى أخيه سعد بن أبي وقاص) أحد العشرة وأول من رمى بسهم في سبيل الله وأحد
 من فداء صلى الله عليه وسلم بأبيه وأمه وروى ابن ابي عمير عنه ما حرصت على قتل رجل فطهره
 على قتل أخى عتبة لما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقد كفا في منه قوله صلى الله عليه وسلم
 اشتد غضب الله على من دمي وجهه رسول (ان ابن وليلة) بفتح الواو وكسر اللام أى جارية
 (زمنة) بفتح الزاي وسكون الميم وقد نفع وصوبه الوقفى وزمنة بن قيس العامري والندوة
 لم المؤمنين ولم تسم الوليدة نعم ذكر مصعب الزبيرى وابن أخيه الزبير بن كافر في نسب قريش انها
 كانت أمه عاتية وأما ابنها فحبابي صغير قال ابن عبد البر لم يختلف النسابون ان اسمه عبد الرحمن
 قال في الاسامة دخلت من منده وتبعه أبو نعيم في نسبه فجعله من بني أسد بن عبد العزى وليس
 كذلك وروى ابن قانع فجعله الخاص لسعد بن أبي وقاص وكأنه انقلب عليه فانه الخاص فيه لا الخاص
 فانه بعد غير اضافته (الزراع) (منى) أى ابني (فاقبضه) حمزة وصل وكسر الموحدة (البك) وأصل
 هذه القصة انه كانت لهم في الجاهلية أماء برتين وكانت ساداتهن تأيبن في خلال ذلك فاذا أنت
 اخذهن يولدن فبما يدعيه السيد واما عبد العزى فان مات السيد ولم يكن ادعاء ولا أنكره فادعاء
 وادعيه بطريقه لانه لا يشترط مستحق في ميراثه الا ان يستحقه قبل الفسخه وان كان أنكره السيد

جزاها على السوف فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبعوه حتى يتقوه * حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب ثنا عمرو بن المنذر بن عبيد الله بن ابي القاسم بن محمد حدثنا ابن عبد الله بن عمر حدثنا ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يبيع أحد طعاما اشتراه بكيل حتى يستوفيه * حدثنا أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة قالنا ثنا وكيع عن سفيان عن ابن طارس عن أبيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يكمل زاد أبو بكر قال قلت لابن عباس لم قال ألا ترى انهم يتبايعون بالذهب والطعام مما جاء * حدثنا مسدد وسليمان ابن حرب قالنا ثنا حماد بن مسدد ثنا أبو عوانة وهذا لفظ مسدد عن عمرو بن دينار عن طائوس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتري أحدكم طعاما فلا يبعه حتى يقبضه قال سليمان بن حرب يستوفيه زاد مسدد قال وقال ابن عباس وأحسب ان كل شيء مثل الطعام * حدثنا الحسن بن علي ثنا عبد الزقاق ثنا معمر بن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال رأيت الناس يضر بون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتروا الطعام جزا فان يبعوه حتى يبلغه الى وحله * حدثنا أحمد بن عوف الطائي ثنا أحمد بن خالد الوهبي ثنا ابن ابي عمير عن أبي الزناد عن عبيد بن حنين عن ابن عمر قال لا يبتع زنا في الاسوان فلما الله وتبعته يعني رجس

لم يلحق به وكان لزمعة بن قيس أمة على مارق صفي وعليها ضربية وهو يلزمها فظهر بها حل كان يظن انه من عتبة أخى سعد فهد عتبة الى أخيه سعد قبل موته ان يستلقى الحبل الذي بامه زمعة (قالت) عائشة (فلما كان عام الفتح) استخرجت من عام أسلم كان في رواية تبصبه بتقديري (أخذ سعد وقال) هو (ابن أخى) عتبة وفي رواية معمر عن الزهري فلما كان يوم الفتح رأى سعد العلام فعرفه بالشفة فاحتضنه اليه وقال ابن أخى ووب الكعبة (قد كان عهد) أوصى (الى فيه) فاحتج باستلحاق عتبة على عادة الجاهلية (فقام اليه عبد) بلاضافة (ابن زمعة) بن قيس القرشي العامري أسلم يوم الفتح روى ابن أبي عاصم بسند حسن عن عائشة تزوج صلى الله عليه وسلم سودة بنت زمعة فغاه أخوها عبد بن زمعة من الجرح فجعل يحثو التراب على رأسه فقال بعد ان أسلم اني لفسقه يوم أخذ التراب على رأسي ان تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بسودة أختي قال ابن عبد البر كان من سادات الصحابة رضى الله عنهم (فقال أخى وابن وليدة أبي) أى جاريته (ولدى على فراشه) أمن أمته المذكورة كأنه مع ان الشرع أثبت حكم الفرائض فاحتج به وقد كانت عادة الجاهلية الحاق النسب بالزنا وكذا استأجرو الاماء الزنا فن اعترفت الام انه لائق ولم يقع الحاق ابن وليدة زمعة في الجاهلية اما لدم الدعوى واما لان الام لم تعترف بعتة وقيل كانت موالى الولائد يخرجوهن للزنا ويضر بون علي بن المضر أئب وكانت وليدة زمعة كذلك قال الحافظ والذي يظهر من سياق القصة انها كانت أمة مستقرشة لزمعة فزني بها عتبة وكانت عادة الجاهلية في مثل ذلك ان السيد اذا استلقه لطفه وان نفاه انتفى عنه وان ادعاه غيره رد ذلك الى السيد أو القافة فظهر بها حل كان يظن انه من عتبة فاحتضنها (فتساقا) أى نذا فاعا بعد تخاضعها وتنازعهما في الولد أى ساق كل منهما صاحبه فيما ادعاه (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سعد يا رسول الله) هذا (ابن أخى) عتبة (قد كان عهد الى) بشد الباء (فيه) وللقعني عهد الى انه ابنه زائد في رواية اللث انظر الى شبهه (وقال عبد بن زمعة) هو (أخى وابن وليدة أبي) ولدى على فراشه) وللقعني فظهر صلى الله عليه وسلم الى ابن وليدة زمعة فاذا هو أشبه الناس بعتبة بن أبي وقاص (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو لك (زاد القعني هو أخوك) (يا عبد بن زمعة) ضم الدال على الاصل وروى بفتحها وتصبفون ابن على الوجهين وسقط في رواية النسائي اداة النداء فبنى على ذلك بعض الحنفية فقال اغما ملكه اياه لانه ابن أمة أبيه لانه ألقه به قال عباس وليس كازعم فالرواية انما هي بالياء وعلى تسليم اسقاطها فبعد هنا علم والعم يحذف منه حرف النداء ومنه يوسف أ عرض عن هذا اه ورواية القعني صريحة في رد هذا الزعم ولذا قالت طائفة هؤلاء أى هو أخوك كما دعت قضى في ذلك بعلمه لا بن زمعة كان سهوه وقراشه كان معروفا عنده صلى الله عليه وسلم لا بمجرد دعوى عبد على أمة بذلك ولم يثبت اقراره به ولا قبل دعوى أحد على غيره ولا لاستلحاق عبده لان الاخ لا يصلح استلحاقه عند الجمهور وفي القضاء بالعلم خلاف قاله ابن عبد البر على ان من خصأه صلى الله عليه وسلم الحكم بعلمه وقال الطحاوي معنى هو لك أى يملك فنع منه من سواك كقول في اللقطة هي لك أى يملك تدفع غيرك عنها حتى يأتي صاحبها على اتمام ملك ولا يجوز ان ينسب له صلى الله عليه وسلم ان يجعله ابنا لزمعة ثم يأمر أخته ان تنجب منه ولما كان لعبد شريك فيما ادعاه وهو أخوه ولم يعلم منه قصد بده الزم عبد اما قر به على نفسه دون أخته اذ لم تصدقه فلم يجعله أخا له وأمرها بالاحتجاب منه اه وفيه نظر لانه خلاف المتبادر ونصن زيادة القعني هو أخوك وقباسا على اللقطة فاسد لانها ملك للغير بخلاف هذا وقوله ولا يجوز اخ ممنوع وسنده ان الزوج ممنوع من زواجه من روية أخيه وكذا قوله لم تصدقه فانه أقر قوله أخى وابن وليدة أبي وقال هو لك هو لك قال ابن جرير أى هو لك عبد ابن أمة أ يملك فكل أمة

فأعطاني بهر بما حسنا فأردت ان

أضرب على يده فأخذ رجل من خلقي بذراعيه فالتفت فإذا زيد بن ثابت فقال لا تبعه حيث ابتعته حتى تحوزوا إلى رحلت فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان تباع السلع حيث يتباع حتى تحوزها التجار إلى رحلتهم ((باب في الرجل يقول في البيع لا خلاية))

* حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر بن عبد الله بن جلد ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتخذ في البيع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا باع فقل لا خلاية فكان الرجل اذا باع يقول لا خلاية

* حدثنا محمد بن عبد الله الأزري وابراهيم بن خالد أبو ثور النكعي المعنى قال ثنا عبد الوهاب قال محمد عبد الوهاب بن عطاء أنا سعيد بن قتادة عن أنس بن مالك ان رجلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتابع وفي عقده ضعف فأتى أهله بنى الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا بنى الله اجبر على فلان فانه يتابع وفي عقده ضعف فدعا النبي صلى الله عليه وسلم فنهاه عن البيع فقال يا بنى الله اني لا أصبر عن البيع فقال صلى الله عليه وسلم ان كنت غير تارك البيع فقل ها هو مالي لا خلاية قال أبو ثور عن سعيد

((باب في العربان))

* حدثنا عبد الله بن مسلمة قال قرأت على مالك بن أنس ان بلغه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع العربان

ولدت من غير سيدها فولد لها عبد قال أبو عمر يريد لانه لم ينقل في الحديث اعتراف سيدها بأنه كان يلمها ولا شهده عليه والاصل يدفع قول ابنه عليه فليبق الا القضاء بأنه عبد تبع لامة لكنه خلاف ظاهر الحديث لانه صلى الله عليه وسلم لم ينكر قوله أخى وابن وليدة أبى اه وأضافه زيادة العنبي فانه زيادة منه غير منافية فتقبل وقد خرجها البخاري وقال الباجي لا يصح بعد الاقرار بالاخوة او ادعاءه الطبري وقوله هولك يا عبد ليس فيه انه أحقه برمة لانه لم يصفه اليه وانما اضافته إلى عبد لانه أقرب بحريته واخوته فقال له أنت أعلم بما تدعيه فيما يخصك وعبدان فرد ميراث زمعة لأمهما كانا كافرين وسودة أخته مسلمة فلا يحل لعبد بيعه ولا يثبت بذلك بونه لزمنة وقال المزني يحمّل وهو الأصح عندي انه صلى الله عليه وسلم أجاب عن المسئلة فاعلمهم بأن الحكم كذلك اذا ادعى صاحب فراش وصاحب نال لانه ما قبل على عبته قول أخيه سعد ولا على زمعة انه أولادها هذا الولد لان كل واحد منهما أخبر عن غيره والاجاع على انه لا يقبل اقرار أحد على غيره وقد حكى الله مثل ذلك في قصة داود والملائكة اذ دخلوا عليه الاية ولم يكونوا خصمين ولا كان لاحدهما تسع وتسعون نجمة ولكنهم كلوه على المسئلة ليعرف بها ما أرادوا فعرفه واعترضه ابن عبد البر ان الحكم على المسئلة حكم فساد نافيه التنازع بين يديه صلى الله عليه وسلم وابن العربي انه كفى يقال لم يحكم بينهم وقد ممكن عيذان اخوة الغلام (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش) أل للعهد أى الولد للعائلة التي يمكن فيها الافتراض أى تأتي الوطء فاحر فراس بالفسق عليها مع امكان الوطء والحمل فلا يفتى عن زوجها سواء أشبهه أم لا ويجوز بينهم الاحكام من ارث وغيره الا بلبان والامة ان أقر سيدها بوطئها أو ثبت بينه عند الجازين وقال الكوفيون ان أقر بالولد وقد روى ايضا فأى صاحب الفراش وهو الزوج واحتجوا بقول جرير

بانت تعاقبه وبات فراشا * خلق العباء في الدماء قبلا

أى صاحب فراشا يعنى زوجها قال عباس والفراش ان صح التعبير به عن الزوج والزوجة فان المراد هنا الفراش المعهود كما مر وقد قيل أى وبخر به الباجي ان اطلاق الفراش على الزوج لا يعرف في اللغة المازوى والفرق بين الحرية والامة في ذلك ان الحرية كانت لازادا لا للوطء جعل العقد عليها غزلة الوطء والامة تشتري لوجوه كثيرة فلا تكون فراشا حتى يثبت الوطء قال وشذ أو حنفية في الامة فقال لا تكون فراشا الا بولاد استحقاقه فانلده بعده فوله ان لم ينقه واحتج بان الامة لو صارت فراشا بالوطء لصارت فراشا بالملاحة تعلق بها أحكام الحرية على صاحب الفراش وما قاله لا يصح لان الحرية لم ترد الا للوطء جعل الشرع العقد فيها غزلة الوطء بخلاف الامة وتنازع الفريقات الحديث فقال المالكية وموافقهم هو رد على الحنفية فانه الحق الولد برمة ولم يثبت انها وادت منه قبل ذلك وقالت الحنفية هو رد عليهم لانه أحقه برمة ولم يثبت كراهه اعترف بوطئها والجواب جله على ان زمعة عرف وطؤه لها بعاقبته عنده صلى الله عليه وسلم أو باستفاضة وهذا أتوا بل اضطرا نالسه ما ذكرتم من اتفاقنا جميعا على منع الحاق الولد بأبيه الا ان ثبت سبه واختلاف في السبب فقلنا ثبت الوطء وقلتم استحقاق ولد سابق ومعاقم انه لم يكن ولد سابق وثبت الوطء لا يعلم عدمه فامتنع وأولئك هم أمكن تأويلنا فوجب حل الحديث عليه اه ثم اللفظ عام ورد على سبب خاص والمعتبر عموم عندنا أكثر نظرنا ظاهر اللفظ وقيل فضر على السبب لو رده فيه وهو ما كت عن غيره وصورة السبب التي ورد عليها العام قطعية الدخول فيه عندنا أكثر لو رده فيها فلا يخص منه بالاجتهاد قال التقي السبكي وهذا ينبغي عندي ان يكون اذا دللت قرآن خالصة أمقالبه على ذلك وأعلى ان اللفظ العام يشمل بطريق لا محالة ولا عقيدتنا نزاع الخصم في

قال مالك وذلك فبما ترى والله أعلم
ان يشتري الرجل العبد أو يتكاري
العبدة ثم يقول أعطيتك ديناراً على
انني ان تركت السلعة أو ألتكراء
فأعطيتك

((باب في الرجل يبيع ماله عنده))

* حدثنا مسدد ثنا أبو عوانة
عن أبي إسحق عن يوسف بن ماحظ
عن حكيم بن حزام قال قال رسول الله
يأبى الرجل أن يبيع ماله إلا بيمينه
عندي فأبى بعهده من السوق
قال لا يبيع ماله إلا بيمينه * حدثنا
زهير بن حرب ثنا إسماعيل عن
أبي حنيفة عن عمرو بن شعيب
حدثني أبي عن أبيه حتى ذكر عبد
الله بن عمر قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يبيع ماله إلا بيمينه
ولا يبيع ماله إلا بيمينه
تضمن ولا يبيع ماله إلا بيمينه

((باب في شرط في بيع))

حدثنا مسدد ثنا يحيى بن
سعيد عن زكريا ثنا عامر عن
جابر بن عبد الله قال بعته يميني
بغيره من النبي صلى الله عليه وسلم
وأشترت من حملاه إلى أبي قال في
آخره ترائي أغلاما كنت لاذهب
بجملتك خذ جملتك وغنم فها لك

((باب في عهد الرقيق))

* حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا
أبان عن قتادة عن الحسن بن
عقبة بن عامر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال عهد الرقيق
ثلاثة أيام * حدثنا هرون بن
عبد الله حدثني عبد الصمد ثنا
همام عن قتادة بإسناده ومعناه
زاد أن يخلد في الثلاث ليالي ود
بغير يمينه وأن يخلد بعد الثلاث
كلب اليمين أنه اشتراه وبهذا
البيان أن أودوا وهذا كلام قتادة

دخوله وضاحت اللفظ العام ويدهى أنه قد قصد المتكلم بالعام إخراج السبب وبيان أنه ليس
داخل في الحكم فإن الخفية القائلان أن ولد الأمة المستفردة لا يلحق بسيدها ماله بغيره نظر إلى أن
الأصل في الأصل أن الإقرار له من أن يقولوا في قوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وإن كان واداً
في أمة فهو واد وليان حكم ذلك الولد وبيان حكمه ما بالثبوت أو بالانقضاء فإذا ثبت أن الفراش
في الزوجة لأنها التي يتخذها الفراش غالباً وقال الولد للفراش كان فيه حصر أن الولد للزوجة
ومقتضى ذلك لا يكون للأمة فكان فيه بيان الحكمين جميعاً في السبب عن السبب وأما لتفريقه
ولا يلحق دعوى القطع هنا ذلك من جهة اللفظ وهذا في الحقيقة نزاع في أن اسم الفراش هل هو
موضوع للزوجة والأمة الموطوءة أو للزوجة فقط فالخفية يدعون الثاني فلا عموم عندهم له في الأمة
فتخرج المسئلة حينئذ من باب أن العبرة بعموم اللفظ وأخصيص السبب نعم تركيب الحديث
يقضي أنه الحق به على حكم السبب فيلزم أن يكون مراد من قوله للفراش فليست له لهذا البحث فاه
تفيس جدا وبالجملة فهذا الأصل في الحاق الولد بصاحب الفراش وإن طرأ عليه وطهرم أم
(ولاعاها) الزاني اسم فاعل من عهر الرجل المرأة إذا ناهلها للشجور وعهرت هي وتعهرت إذا زنت
والعهر الزنا ومنه الحديث اللهم أبدل العهر بالعفة قاله عياض (الجز) أي الخيبة ولا حق له في
الولد والعرب تقول في حرمان الشخص له الجور بغيره القربا وبغيره ذلك ويردون ليس له الخيبة
وقيل هو على ظاهره أي الرجم بالحجارة وضعف بأنه ليس كل زان يرحم بل المحصن وأيضاً فلا يلزم
من رجسه نفى الولد والحديث إنما هو في نفقه عنه وقال الباجي يريد الرجم وإن كان لا يرحم زاني
المشركين لكن اللفظ يخرج على العموم ولما قصد صلب الزنا أخبر بأشد أحكامه ((الطبعة)) كان
أبو العينا مائشاعرا لا يعي كثير الدعاية وشديد الانتزاع من الآيات والأحاديث قوله ولذا أنى
بعض من يريد دعبته فنهاه بالولد ووضع يمينه بغيره أودوا وغيره من طرأ ابن حسين
رجليه فقال من وضع هذا فليل فلان فقال عرضي والله ابن القاعة قال صلى الله عليه وسلم
الولد للفراش وللعاهر الحجر وله سب غير قصه ابن زعفة روى أودا وغيره من طرأ ابن حسين
المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال لما خفت مكة قام رجل فقال ان فلانا يميني
النبي صلى الله عليه وسلم لا دعوة في الإسلام ذهب أمر الجاهلية الولد للفراش وللعاهر الأثلب قبل
وما الأثلب قال الجور سقط قوله وللعاهر الحجر من رواية ابن عيينة عن الزهري هذا الحديث قال
ابن عبد البر والقول قول مالك وقد اتفقه وجوده وهذه اللفظة ثابتة عند ابن عيينة عن ابن شهاب
عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة (ثم قال) صلى الله عليه وسلم (أسودة بنت زعفة) أم المؤمنين
(احتجبي منه) أي من عبد الرحمن (لما) بكسر الهمزة وخفة الميم أي لاجل ما (رأى) ولتلتبس رأه
(من شبهه) الدين (بعته) بن أبي وقاص قالت عائشة (فأراها) عبد الرحمن (حتى أتى الله عز وجل)
أي مات قال عياض وغيره قبل هو على وجه التنبؤ لاسماني حتى أزواجه صلى الله عليه وسلم
وتغلب أمر الحجاب عليهم وزادتهن فيه على غيرهن قال القرطبي فهو كقوله لا م سلمه وميمون وقد
دخل عليه ما من أم مكتوم احتجبتا منه فقالتا أنه أعمى فقال أفتعيا ما وان اتعيا السبا تبصره وقال
لفاطمة بنت قيس انتقل إلى بيت ابن أم مكتوم فضع يمينك عندك فانه لا يراك فأجابها ما منعه
لازواجه وقال المزني لو ثبت أنه أخوها ما أمرها أن تحجب منه لانه بعث بصلته إلى أرحام وقد قال
لعائشة في عهدها من الرضاة أنه عمل قليل عملك ولكنه لم يصح أنه أخوها لعدم البينة أو أقرار من
يلزمه أقراره وزاده بعد في القلوب شبهه بعته أمرها بالاحتجاب قال في الاستدكار ويواب المزني
هكذا أصح في النظر وأجرى على القواعد من قول سائر أصحاب الشافعي أنه أخوها لانه الخفية
بفراش زعفة وقضى بالولد للفراش وما حكمه فهو الحق لا شك فيه ولكنه يبين بأمرها بالاحتجاب

﴿باب من اشترى عبدا فاستعمله﴾

ثم وجده عبدا

• حدثنا أحمد بن يونس ثنا ابن أبي ذئب عن نخلد بن خفاف عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان • حدثنا محمد بن خالد القرباني عن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن عن نخلد الغفاري قال كان بيني وبين أناس شركة في عبد فاتفقوا به وبعضنا غائب فأغل على غيلة فخاضني في نصيبه إلى بعض القضاة فأمرني أن أرد الغلة فأبنت عروة عن الزبير فخذته فأتاه عروة فخذته عن عائشة عليها السلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخراج الضمان • حدثنا إبراهيم بن مروان ثنا أبي ثنا مسلم بن خالد الزنجي ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا ابتاع غلاما فأقام عنده ماشا الله أن يقيم ثم وجده عبدا فخاضه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فردده عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استقل غلامي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان قال أبو داود وهذا أسناده ليس بذلك

﴿باب إذا اختلف البيعان﴾

والبيع قائم

• حدثنا محمد بن يحيى بن فارس ثنا عمر بن حفص بن غياث ثنا أبي عن أبي عيسى أخبرني عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده قال اشترى الاشعث رقيقا من رجل فباعه من عبده بعشرين ألفا فأرسل عبد الله إليه في قيمه فقال إنما أخذتهم بعشرة

حكم آخره يجوز للرجل أن يمنع زوجته من رؤية أخيها وقال الكوفيون جعل الزنا حكم الحر فمنعهم من رؤية أخيها في الحكم لأنه ليس بأخيها في غير الحكم لأنه من زنا في الباطن وهذا قول فاسد لأنهم نسبوا له جعله أخاها من وجهه وغير أخيها من وجه وهذا لا يعقل ولا يجوز زناؤه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكيف يحكم بشبهه عتبه في الباطن وقد قال في الالعة إن جاءت به على شبه الذي رمت به فهو له فحاش به كذلك فلم يلفت إليه وأمضى حكم الله فيه وفي التهود وقال طائفة كان ذلك منه لقطع الذرعة بعد حكمه بالظاهر فكان حكمه يحكمين حكم ظاهر وهو الولد للفراس وحكم باطن وهو الاحتجاب لأجل الشبه كان قال لسودة ليس لك بأخ إلا في حكم الله بأن الولد للفراس فاحتجبي منه لشبهه بعنسه وقال ذلك بعض أصحاب مالك وضار فيه قول العراقيين اه وقال الباغي ليس هذا من معنى الذرائع وإنما هو لو صرح مالك بأنه من قلب الخطر على الاباحة وهو وجه قال به كثير من العلماء كالامة بين شريكين تحرم على كل منهما تغليب الخطر وقد وقع في مسند أحمد وسنن النسائي أنه صلى الله عليه وسلم قال لسودة ليس لك بأخ وقال المنذري أنها زادت لم تثبت وأعلمها البيهقي وقال معنى قوله ليس لك بأخ أي شها لا يتخالف قوله لبيد هو أخوك قال في الفتح أو معناه بالنسبة الميراث من زمعه لأنه مات كافرا وخلف عبد بن زمعه والولد المذكور وسودة فلاحق لها في أرثه بل حاز عبد قبل الاستئمان فإذا استئمان الابن المذكور شارك في الارث دون سودة فلذا قال لبيد هو أخوك وقال لسودة ليس لك بأخ اه واحتج الشافعي وموافقه بالحديث على صحة استئمان الابن أخيه إذا لم يكن وارث غيره لأن زمعه لم يستحق ولا اعتزل بالوطء فليس الاستئمان لأخيه وأبي ذلك مالك والجمهور ولا فيه إثبات حقوق على الابن بغير اقراره وقد أنى الله ذلك ورسوله قال تعالى ولا تزوروا زوروا أخرى وقال صلى الله عليه وسلم لا يي رمته في ابنته أن لا تنجى عليه ولا ينجى عليك قال عياض والجواب أنه بقي وجه ثالث وهو أن يكون ثبت عنده وطء زمعه باستفاضة أو غيرها فلا يحتاج إلى اعتراف وإنما يصعب هذا على الحنفية القائلين لا يثبت الفراه الا لودسابق ولا لودسابق هنا وإضافات هذا القائل بشرط أن لا يكون وارث غيره فإن كان حتى يوافقه جميع الاولاد وعبد ثم وارث غيره وهي سودة ولم تستحق معه فسقط تعلقه بالحديث وأجاب أصحابه بأن زمعه مات كافرا وسودة مسلمة لا أرث منه فصار كالمدموع وكانه كل الورثة وروده أصح بانها وإن منعت الميراث فهي ابنته فلا دم وضاعا إذ لا يلحق أخوها عليا من لم ترسه قال واحتج به أحد الثوري والاوزاعي والكوفيون أن الزنا يحرم الحلال وجعلوا الأمر بالاحتجاج وجابوا هو أحد قول مالك والصحيح من قوله وقول الشافعي أن الزنا لا يحرم حلالا لا ما جرى من قولهم لا يجل للزاني نكاح من خلقت من مائة الفاسد وأحلها ابن الماجشون طردوا الاصل وإبطال الحكم الحرام اه قال ابن العربي القائلون بوجوب احتجابها لا يلحق براتبهم لاسيما الزاني في جعله أنه صلى الله عليه وسلم لم يحكم بينهم وقد مكن عياد من أخوة الظلام وموجب سودة عن الخلطة المختصة بالأخوة قول راع شها ولو راعه في الاخلاق واحتج به بعض المالكية لقاعدة من قواعدهم أن الفرع إذا أشبه أصلين ودار بينهما يعطى حكمين حكيمين إذا لو أعطى حكم أحدهما لمز النفاش به بالأخر والفرع أنه أشبهه ويانه من الحديث أنه أعطى حكم الفرع فألحق النسب ولم يعضه فأمرها بالاحتجاب للشبه ولم يعضه فألحق الولد للفراس واعتزله ابن دقيق العبدان صورة النزاع في القاعدة انما هي إذا دار الفرع بين أصلين شرعيين يقتضي الشارع الحاقه بكل منهما والشبه هنا يقتضي الشارع الحاقه بعنسه فأمرها بالاحتجاب استبطا وارشادا إلى مصلته وجردية لأعلى الوجوب بالحكم الشرعي اه ورواه البخاري في البيع من يحيى بن قزعة وفي الوصايا وقع مكة عن العنبري وفي القرائن عن عبد الله بن يوسف وفي الأحكام عن اسمعيل الأربعة عن مالك بن نافع البث في العيصين وابن عيينة ومعه عند مسلم

ثلاثتهم عن ابن شهاب قال ابن عبد البر حديث الولد للفراس عن أصح ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم جاء عن بضعة وعشرين نفساً من الصحابة (مالك عن زيد) بختبة قزاي (ابن عبد الله بن المهدي) بالياء عند كثيرين زبالياً وصحیح (عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التميمي) تميم قزيش (عن سليمان بن يسار) بختبة مفتوحة ومهملة خفيفة (عن عبد الله بن أبي أمية) واسعة حديثة وقيل سهل بن الغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي يحكي في صغير أم سلمة أم المؤمنين قال الواقدي مات صلى الله عليه وسلم وله ثمان سنين قال الخطيب في المنقذ ذكره غيره واحد من أهل العلم وأنه غير عبد الله بن أبي أمية الذي استشهد بالطائف لأن هذا قد روى عنه عروة أنه أخبره قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في بيت أم سلمة في ثوب واحد ملتحفاً به أخرجه الخطيب وغيره وعروة وكذا سليمان بن يسار ولداً بعده صلى الله عليه وسلم بعدة فلا يصح أن يقول عروة أخرني زيد الأكبر ولا أن سليمان يحكي عنه ما وقع في خلافة عمرو وكانوا بعضهم ليس بشيء فالتفت مقدم على الثاني لو كان لا يقدم ذلك لا يقضي المنقذ ويلزم على الانكار رد الأسانيد الصحيحة بالاسناد وتجويز بعضهم أنه في الأصل عن ابن عبد الله ممنوع فالأصل خلافه (ان امرأته هات) مات (عنها زوجها فاعتدت أربعة أشهر وعشراً ثم زوجت حين حلت) بحسب الظاهر (فكثت عند زوجها أربعة أشهر ونصف شهر ثم ولدت ولداً تامخاً زوجها إلى عمر بن الخطاب فذكر ذلك له) لأن أقل مدة الحمل ستة أشهر (فدعا عمر نسوة من نساء الجاهلية قداماً بضم ففتح والمذموم قديمة أي مسنات لهن معرفة (فألهن عن ذلك) ليعلم هل يرضى خفاء الحمل على المرأة مع ثبوتها انقضاء العدة (فقال امرأته من أأخبرك عن) حال (هذه المرأة هات) عنها زوجها حين حلت منه فاهربقت) صحت بكثرة (عليه) أي الحمل (الدما) بالرفع نائب الفاعل (فخس) بفتح الفاء وضم الحاء المهملة وفتحها وشين معجمة قال أبو عبيد الهروي أي يس (ولدها في بطنها) فلم يصر لها ضعفه وقال غيره معناه ضمره وقص (فلما أصابها) وطئها (زوجها الذي نكحها) عقد عليها (وأصاب الولد) مقول فاعله (الماء) تحرك (الولد) في بطنها (وكبر) بكسر الباء لاتعاشه بالماء (فصدقه) ما عمر بن الخطاب وفرق بينهما) لأنه تزوج في العدة (وقال عمر أماً) بفتح الميم (انهل) بلفظ عنك (الآخر) للعذر المذكور (ولحق الولد بالاول) الميت لانه ولده اذ الولد للفراس (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن سليمان بن يسار) المسدي (ان عمر بن الخطاب كان يلبس) بضم الياء وكسر اللام بلصق أي يلحق (أولاد الجاهلية بن ادعاهم في الاسلام) اذ لا يمكن هناك فراش لأن أكثر أهل الجاهلية كانوا كذلك وأما البرومي في الاسلام بعد أن حكم الله شرعته فلا يلحق ولداً زاناً مدعيه عند أحد من العلماء كان هناك فراش أم لا قاله أبو عمر (فأقرب) دخلان كلاهما يدعي ولداً (أمة فدعا عمر قاتلاً) بفتح ثم فاء (فخطب اليهما فقال القاتل لقد اشتد كفاي قصريه) أي القاتل (عمر بالردة) بكسر المهملة وشدة الراء لأنه كان ظناً من ما بين لا يجتمعان في ما واحد استدلالاً بقوله تعالى أنا خلقناكم من ذكر أنثى ولم يقل من ذكرين لأن لا نعلم قوله شيئاً كجاءه بعض من لا يرى القافة فإن قضاء عمر بالقافة أشهر من أن يحتاج إلى شاهد الأثرى أنه حكمه يقول القاتل وقال وال أمها شئت قاله الباقى (ثم دعا المرأة فقال أخبريني خبرك) فقالت كان هذا) تشير (للأحد الرجلين) أي بئني وهى) التفات والاصل وأنا في أبل لاهلها فلا يفارقها حتى يظن) هو (وطن) هى (النفقاسم) أي دام وثبت (بهاجل) بفتح المهملة والموحدة أي حلت بالولد (ثم انصرف عنها) فاهربقت) بضم الهمزة هى (عليه دماغ خفيف عليها هذا تعنى الآخر فلا أدري من أيهما هو) أي الولد (قال سليمان) (فكبر القاتل) ضروراً بما وقع قوله (فقال هو للفلام وال أمهما) أي

التي صلى الله عليه وسلم قول
الجار أحق بسقمة * حدثنا أبو
الوليد الطائلي ثنا شعبة عن
قتادة عن الحسن عن سمرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال جار
الدار أحق بدار الجار أو الأرض
* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا
هشيم أنا عبد الملك عن عطاء
عن جابر بن عبد الله قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار
أحق بشقمة جاره ينتظرهما وإن
كان غائباً إذا كان طرفيهما

واحداً

(باب في الرجل يفسد فيجد الرجل
مناعه بعينه)

* حدثنا عبد الله بن مسلمة عن
مالك ح وثنا الثعلبي ثنا زهير
المعنى عن يحيى بن سعيد عن أبي
بكر بن محمد بن عمرو بن خرم عن
عمر بن عبد العزيز بن عيسى بن بكر بن
عبد الرحمن عن أبي هريرة عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
أعيا رجل أقلس فأدرك الرجل
مناعه بعينه فهو أحق به من غيره
* حدثنا عبد الله بن مسلمة عن
مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر
ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام
ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال أعيا رجل باع مناعاً فأفلس
الذي ابتاعه ولم يقض الذي
باعه من ثمنه شيئاً فوجد مناعه
بعينه فهو أحق به وإن مات
المشتري فصاحب المناع أسوة
الغرماء * حدثنا سليمان بن
داود ثنا عبد الله بن يحيى ابن وهب
أخبرني نوس عن ابن شهاب قال
أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن
ابن الحارث بن هشام إن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلذكر معنى

الرجل (شأنه) وبقال ابن القاسم ورواه عن مالك أنه يولي إذا لم ين شأه منهم ما له والآنحما
جما ويكونا بناهما عند ابن القاسم (مالك أنه لفته ابن عمر بن الخطاب أو عثمان بن عفان) شأن
الزاري قضى أحدهما في امرأته فرت رجلاً بنفسها وكرت انما حرة) وهي أمة (فتزوجها فولدت
لهما ولداً فبقيت ابنته ولدها غلاماً) قال أبو عمر قد روي ذلك عن عمرو عثمان جميعاً وولد المقرو
رحمتهما ولدان وروى قال أبو ثور وداود وقيس ولا فقه فيهم على أحد قال الطحاوي وهو القياس لكنهم
يكرهون لاتفاق النصاب على أنهم أحرار وعلى الاب فتمهم أبو عمر لا تدخل للقياس فيما يخالف
النياب فابا عنهم غير من الابتداء (قال مالك والفتية أعاد) من المثل (في هذا ان شاء الله)
وطيه اعتمد أهل مذهبه وقال مرة عليه المثل ثم رجع

(القضاء في ميراث الولد المستحق)

(مالك الامر عندنا في الرجل يهلك بكسر اللام يموت وله بنون فيقول أحدهم قد أقر اعترف
إني ان فلاناً انه ان ذلك النسب لا يثبت بشهادة انسان واحد) بل بشهادة اثنين فأكثر (ولا يجوز
أقر الوالي أقر الاعلى في نفسه في حصته من مال أبيه يعطى الذي شهد) أي أقر له بالأخوة (قدر
ما يصيبه من المال الذي بيده وتفسير ذلك) أي بيانه وابطاحه بالمثال (ان من كان الرجل ويترك
ابن له لم يترك سقمة ذينار فأنخذ كل واحد منهما ثلثمائة دينار ثم يشهد) بقمر (أحدهما بأن أبيه
الوالد أقر ان فلاناً به فيكون على الذي شهد) أي أقر (الذي استلحق) بالبناء للفاعل أو
للمفعول أي المقرب (مائة دينار وذلك نصف ميراث المستلحق) بفتح الحاء (الولحن) وفي اطلاق
الاستلحاق عليه فيرو عن المقرب لان الاستلحاق مخصوص بالاب (ولو أقر له إلا آخر أخذ المائة
الإمري فاستكمل حقه وثبت نسبه) اذا كان الآخر من أهل العدل وواقفه على هذا ابن
حنبل وقال ابن كنانة والكوفيون يلزمه ان يعطيه نصف ما يده لانه أقر انه شريك فلا يستأثر
عليه بشئ وقال الليث والشافعي لا يلزمه شئ لانه أقر له بما يستحقه الامر جهه النسب وهو
لا يثبت بواحد اذا كان ممن الورثة من يدفعه فان شاء ان يعطيه أعطاه (وهو أضعاف ثلثة
المرأة تقرب الدين على أبيها أو على زوجها) ويكره ذلك الورثة فعلم ان تدفع الى الذي أقرت له
بالدين قدر الذي يصيبها من ذلك الدين لو ثبت على الورثة كلهم ان كانت المقررة (امرأة ورثت
الغنم دفعت الى الغريم غن دينه وان كانت ابنة ورثت النصف دفعت الى الغريم نصف دينه على
حساب هذا يدفع اليه من أقر من النساء) وعلى هذا أصحابه بالجواز ومصر والعراق وحكي ابن
حبيب ان أصحابه كلهم يرونه وهما منه لانه لا ميراث الا بعد قضاء الدين قال أبو عمر بل أصحابه
كلهم على ما قال وأنكر المناخرون قول ابن حبيب وقول مالك قال أجدو وجهه ان أقر المأقر
عزلة الثنية ولو شهدت البينة بالدين لم يلزم المشهود عليه الا مقدار حصته من الميراث وكذلك في
الوصية وأيضاً فقد أجعوا انه لو شهد رجلان عدلان من الورثة بالدين قبلت شهادتهما وكان على كل
واحد قدر الورثة وقال الكوفيون لو كانا غير عديلين لمهما الدين كله في حصته ما لم يلزم سائر الورثة
من فكيف تقبلين شهادة من بها الي نفسه أو دفع عنها (فان شهد رجل) من الورثة وهو عدل
(هل مثل ما شهدت به المرأة ان فلاناً على أبيه) وديننا أحلف صاحب الدين مع شهادة شاهده
بأعطى الغريم حقه كله وليس هذا بمنزلة المرأة لان الرجل فيقو وشهادته ويكون على صاحب
الدين مع شهادة شاهده ان يحلف أو يأخذ حقه كله فان لم يحلف أخذ من ميراث الذي أقر له قدر
حظ حصته من ذلك الدين لانه أقر بحقه وأنكر (باني) الورثة وجاز عليه أقراره لاعلمهم وكذلك
كان المقر غير عدل وله ان يحلف من الورثة من يدعي عليه علم ذلك وقال ابن المأحشون
وطائفة من الكوفيين وغيرهم يلزم المقر بالدين أدافه كله من حصته لانه لا يحصل له الارث وعلى

حديث مالك زاد وان كان قضى
من قتها شيئاً فهو اسوة الغرماء
فيها * حدثنا محمد بن عوف ثنا
عبد الله بن عبد الجبار يعني
الخباري ثنا ابي عبيد بن يحيى بن
عياض عن الزبيدي عن الزهري
عن ابي بكر بن عبد الرحمن عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه
وسلم فوه قال كان قضاء من
قنها شيئاً فابق فهو اسوة الغرماء
وأما امرئ هلك وعنده متاع
امرئ يبعينه اقضى منه شيئاً أو لم
يقض فهو اسوة الغرماء قال أبو
داود حديث مالك أصح * حدثنا
محمد بن بشر ثنا أبو داود ثنا
ابن أبي ذئب عن أبي المغيرة عن
عمر بن خلدة قال أتينا أبا هريرة في
صاحب لنا أفلس فقال لا قضين
فيكم فصار رسول الله صلى الله
عليه وسلم من أفلس أو مات فوجد
رجل متاعه بعينه فهو أحق به
(باب فيمن أحيا حياً)

* حدثنا موسى بن ابي عبيد
ثنا جادح وثنا موسى ثنا أبان
عن عبيد الله بن جيسين عن عبد
الرحمن الجهمي عن الشعبي قال
عن أبان ان عامر الشعبي حدثه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من وجد دابة قد عجز عنها
أهلها ان يعلفوها فسيبوها
فأخذها فأحياها فهي له قال في
حديث أبان قال عبيد الله فقلت
عن قال عن غير واحد من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو
داود وهذا حديث جادح وهو أبين
وأتم * حدثنا محمد بن عبيد بن
جادع يعني ابن زيد عن خالد الحذاء
عن عبيد الله بن جيسين عن عبد
الرحمن عن الشعبي رفع الحديث

أبناه دين وجعلوا الجاحد كالفاسد لبعض مال الميت وقد أجمعوا على أداء الدين بما بقي بعد
الفصل والسرقه

(القضاء في أمهات الاولاد)

(مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر (عن أبيه ان عمر بن الخطاب قال ما بال) أي
حال وشأن (رجال يطؤون ولا ندهم) امههم جمع ولده (ثم يزولون) قال الباغي يحتمل ان يرد
العزل المعروف أي عزل الماء مع الجماع يصبه خارج الفرج ويحتمل ان يريد اعترافهن في الوطء
وازالتهن عن حكم القسري انتفاء من الولد (لأننا نفي ولده يعترف سبدها ان قد أمها) أي وطئها
(الآن لحقت به ولدها) عملاً بحديث الولد للفراس (فاخرنا بعد) بضم الهمزة (أو أتركوا) لا نفعكم
العزل لان الماء سابق قد ينزل منه ولا يشعر به وهذا أخذ الائمة الثلاثة ما لم يدع الاستبراء بعد
العزل وقال بعض أصحاب الشافعي لا ينفعه الاستبراء لان الحامل تحض وقال ابن عباس وزيد بن
ثابت والكوثير لا يلحق به الا ان يدعيه سواء أفر وطئها أم لا كانت ممن يخرج أم لا (مالك عن
نافع عن صفية بنت أبي عبيد) بضم العين الثقفية زوج ابن عمر (انها أخبرته) أي نافعاً ابن عمر بن
الخطاب قال ما بال رجال يطؤون ولا ندهم ثم يدعونهم فينقض الماء والدال يتركون (يخرجون) أي
ثم يتوقفون فيما ولدن (لأننا نفي ولده يعترف سبدها ان قد أمها) جماعها أو لجهة سفة ولده (الا
ألحقت به ولدها) عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراس وللعاهرة الجرفان عمر من جهة
من رواه عنه كما أخرجه النسائي (فأرسلوه بعد) أي بعد ما علمكم قولي (أو أمسكوهن)
عن الارسل فلا نفعكم ذلك بعد الاعتراف بالوطء (مالك الامر عندنا في أم الولد اذا جنت جنابة
ضمن سبدها ما بيننا) أي الجنابة (وبين قمتها) أي أم الولد أي يلزمه فداؤها بالقل من أرض
الجنابة أو قيمتها جبراً عليه (وليس له أن يسلم في الجنابة) لاجاع الصحابة على منع بيعهن في غير
الدين وعليه جماعة الفقهاء من التابعين ومالك وأبو حنيفة والشافعي وليس عليه ان يحمل من
جنابيتها أكثر من قيمتها لانه ظلم له

(القضاء في عمارة الموات)

قال الجوهري الموات بالضم الموت و بالفتح مالا روح فيه والارض التي لا مالك لها من الاكديم
ولا ينتفع بها أحد والموتان بالضم يثخنان بالتراب خلف الحيوان يقال اشتر الموات واشتر الحيوان أي اشتر
الارضين والدور ولا تشتري الرقيق والدواب وقال الفراء المواتان من الارض التي لم تحب بعد وفي
الحديث موات الارض لله ورسوله فمن أحياها شيئاً فهو له (مالك عن هشام عن عروة عن أبيه)
مرسل يوافق الرعاة واختلف فيه على هشام فروه طائفة من سلاكار وأما مالك وهو أصح وطائفة
عنه عن أبيه عن سعيد بن زيد وطائفة عن هشام عن وهب بن كيسان عن جابر وطائفة عنه عن
عبد الله بن عبد الرحمن بن رافع عن جابر وبعضهم يقول عن هشام عن عبيد الله بن أبي رافع عن
جابر واختلف فيه أيضاً على عروة فرواه ابنه يحيى عنه عن يحيى بن كيسان عن جابر وطائفة عنه عن
أبو كثر على انه أبو سعيد الخدري ورواه الزهري عنه عن عائشة فهذا الاختلاف على عروة يدل
على ان الاصح الارسل وهو أيضاً صحيح مسندوه حديث تلقاء بالقبول فقهاء المدينة وغيرهم قاله
ابن عبد البر فتعنه من الوجهين وقد رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حسن غير مبني والنسائي
وصححه الضعفاء في الاحاديث المختارة من طريق أبيه عن هشام عن أبيه عن سعيد بن زيد (ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحيا أرضاً ميتة) بالفتح يدل على الحافظ العراقي ولا يخال
بالتحقيق لانه اذا خفف تحقق منه تامة النأيت والميتة والموات والموتان بفتح الميم والواو والارض
التي لم تنعم جمعيت بذلك تشبيهها بالميتة التي لا ينتفع بها لعدم الانتفاع بها بزرع أو غرس أو بناء

الى النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال من ترك دابة عهك فأجأها
رجل فسي لمن أحياءها

((باب في الرهن))

* حدثنا محمد بن عبد الله بن المبارك
عن زكريا بن الشعيبي عن أبي
هريرة عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال ابن الدريج يحلب بنفقته اذا
كان مريضاً وانا الظهر ركب
بنفقته اذا كان مريضاً وعلى
الذي ركب ويحلب بنفقة قال
أبو داود وهو عندنا صحيح
((باب في الرجل يأكل من كل شيء))

مال ولده

* حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان
عن منصور عن إبراهيم عن عمارة
ابن عمر عن عمنه أنها سألت
عائشة رضي الله عنها في جري يقيم
أخاً كل من ماله فقالت قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان من
أطيب ما كل الرجل من كسبه
ولده من كسبه * حدثنا عبيد
الله بن عمر بن ميسرة وعثمان بن
أبي شيبة المعنى قال ثنا محمد بن
جعفر عن شعبة عن الحكم عن
عمارة بن عمر عن أمه عن عائشة
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال ولدا الرجل من كسبه من
أطيب كسبه فكلوا من أموالهم
* حدثنا محمد بن المنهال ثنا يزيد
ابن زريع ثنا حبيب المعلم عن
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
ان رجلاً أتى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله انى لمال
ولداي والذى يحتاج الى مال
أنت ومالك لوالدك أن أولادك من
أطيب كسبكم فكلوا من كسبه
أولادكم

أولادكم (فهى له) بمجرد الأحياء ولا يحتاج لأذن الامام في البعثة عن العبارة اتفاقاً قال مالك
معنى الحديث في باقي الأرض وما بعد من العمران فان قرب فلا يجوز أحياءه إلا بأذن الامام وقال
أشهب وكثير من أصحابنا وغيرهم يحجبهم من شاء بغير إذنه قاله معصون وهو قول أحمد وأبو داود
وابن أبي شاذان في الأوطاس رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل من أحياء ما أنشأ من
عليه من بعده من سلطان وغيره واستحب أشهب أنه ثلاث بكنون فيه ضرر على أحد وقال
أبو حنيفة لا يحجب إلا بأذن السلطان قرب أو بعدت وصار الخلاف هل الحديث حكم أو قنوى
فمن قال بالاول قال لا بد من الأذن ومن قال بالثاني قال لا يحتاج اليه وهذا نظير حديث من قتل
قتيلاً فله سلبه وروى أبو داود من طريق ابن أبي مليكة عن عروة قال أشهد ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قضى ان الأرض لله والعباد لالله ومن أحياء ما أنفقوا حق به جانها ما ذاع
النبي صلى الله عليه وسلم الذين جازوا بالصلاة عنه وروى ابن عبيد البر والميهقي وابن الجارود من
طريق الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العباد لالله
والبلاد للرجال من أحياء من موات الأرض شيئاً فقلوه (وليس لعرق) بكسر العين وسكون الراء
والتنوين (ظالم) صفة للعرق على سبيل الاتساع كان العرق بغيره صار ظالماً حتى كان الفعل له
قال ابن الأثير هو على حذف مضاف فجعل العرق نفسه ظالماً والحق لصاحبه أو يكون الظالم من
صفة العرق اه لا أى عرق ظالم وروى بالاضافة قال ظالم صاحب العرق وهو الفارس لانه تصرف
في ملك الغير فليس له (حق) في الإبقاء فيها (قال مالك والعرق الظالم كل ما احتقر) بضم التاء وكسر
الفاء أى يحقر (أو أخذ) وغرس بغير حق) وظاهر هذا ان الرواية بالتنوين وبه جزم في تهذيب
الاصماء واللغات فقال واختار مالك والشافعي تنوين عرق وذكر نفسه هذا ونص الشافعي بغيره
والتنوين جزم لأثره وابن فارس وغيرهما بالغ الخطابي فقلط من رواه بالاضافة وليس كما قال
فقد ثبتت وجوها ظاهرة فلا يكون غلطاً الحديث يروى بالوجهين وقال القاضي عياض أصل العرق
الظالم في الفرس بغيره في الأرض غير ما ليست وجوباً به وكذلك ما شبهه من بناء أو استنباطاً
أو استخراج معدن سميت عرقاً تشبهها في الأحياء بعرق الفرس وفي المتن قال عروة وروى بعبارة
العروق أو بعبارة عرقاً ظاهراً البناء والغرس وعرقان باطنان المياه والمعادن فليس للظالم في
ذلك حق في بقاء أو انتفاع فمن فعل ذلك في ملك غيره ظالماً فله أن يأمره بقلعه أو يخرج منه ويدفع
اليه قيمته مقولواً وما لقيمة له بقى لصاحب الأرض على حاله لا عوض اه وروى ابن زريق
وابن عبد البر في التهذيب عن كثير من عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول من أحياء ما أنشأ من الأرض في غير حق مسلم فقلوه وليس لعرق ظالم
حق وكثير ضعف لكن شاهد حديث الباب (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن سالم بن
عبد الله) بن عمر (عن أبيه ان عمر بن الخطاب قال من أحياء أرضاً منتهى فقهى له) والمينة الشارب
التي لا عمارة فيها وأحياءها عمارة شابت عمارة الأرض بحياة الإبدان وقطعها وخلوها عن العبارة
بقدر الحيازة والها عنها فائدة ذكر الموقوف عقب الرفوع مع ان الجلبة به الإشارة الى عدم
نظر في نفسه ولذا اكده حيث قال (مالك وعلى ذلك الامر عندنا بالمدينة

((القضاء في المياه))

(مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نفع عن (ابن حزم) الانصاري (أنه بلغه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) وفي نسخة قضى (في سبيل مهور) بفتح الميم واسكان الهماء
وضم الزاى وسكون الواو آخره واه (ومذنب) بضم الميم وقض المال المجبة وتجنه ساكنه ونون
بمكسورة وموحدة وادان يسيلان بالمطر بالمدينة يتنافس أهل المدينة في سبيلهما (يسل) يسيلهما

* حدثنا عمرو بن عوف أنا هشام بن مومي بن السائب عن قتادة عن الحسن بن سفيان عن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجد عين ماله عند رجل فهو أحق به ببيع البيع من باعه

(باب في الرجل يأخذ حقه

من تحت يده)

* حدثنا عبد بن يوسف ثنا زهير ثنا هشام بن عروة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن هند أم معاوية جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان أسافيان رجس شخص والله لا يعطيني ما يكتفي وبني فهل علي من جراح أن آخذ من ماله شيئا قال خذ ما يكتفيك وبنك المعروف * حدثنا خشيش بن أصم ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت هنادي التي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان أسافيان رجل يمسك فهل علي من حرج ان أتفق على عياله من ماله بغيرانه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا راج عليك ان تنفي جليهم بالمعروف * حدثنا أبو كامل ان يزيد بن زريع حدثهم ثنا جندب يعني الطويل عن يوسف بن جابر المكي قال كنت أكتب لقيلان فشفه أيتام كان وليهم ففاطموه بألف درهم فأداها إليهم فأدركت لهم من ماله مئة مثله قال قلت أمض الالف الذي ذهروا به مثلك قال لا جندبني أبي انه معمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أد

فهو ميني للمعول أي عسكه الأعلى أي الأقرب إلى الماء فسقي زرعه أو حد بقرته (حق الكعابين) هكذا ضبط في نسخة صحيحة بالبناء المجهول فان كان رواية أو الاقصر ضبطه للفاصل وهو الأعلى في قوله (ثم رسل الأعلى) الماء (على الأسفل) الأبعد منه عن الماء قال ابن عبد البر لأعله يتصل من وجه من الوجوه مع الحديث مدني مشهور وعند أهل المدينة فيستعمل عيشهم معروف معجول به قال وسئل البراءة عنه فقال لست أحفظ فيه بهذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا ثبت اه وهو قصير شديد من مثلهما فله اسناد موصول عن عائشة عند الدارقطني في الغرائب والحال كم وصحاحه وأخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده واسناده حسن وأخرج ابن ماجه نحوه من حديث ثعلبة بن أبي مالك القرظي وقال البيهقي انه مرسل ثعلبة من الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة قال البابي اختلف أصحابنا في معنى الحديث فروى ابن حبيب عن ابن وهب ومطرف وابن الماجشون رسل صاحب الحائط الأعلى جميع المائفي حائطه وسقي حتى إذا بلغ المائفي الحائط إلى كعب من قوم فية أغلق فدخل الماء وروى عبيد في المدينة عن ابن وهب بنى الأول حتى يروى حائطه ثم يمسك بعدوما كان من الكعابين إلى أسفل ثم يرسل وروى زياد عن مالك بن يحيى الأول من المائفي ساقته إلى حائطه فطر ما يكون المائفي الساقية حتى يروى حائطه أو يفي الماء فإذا روى أرسله كله قال ابن مزين هذا أحسن ما سمعت وقال ابن كثة بلغنا انه إذا سقى بالسيل الزرع أمسك حتى يبلغ المائفي ثم التعليل وإذا سقى الفحل والشجر وماله أصل حتى يبلغ الكعابين وأحب اليانا أن يعمل في الزرع وغيره حتى يبلغ الكعابين لانه أبلغ في الري (مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وخفضة التاء عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع) ضم أوله مبني للمفعول خبر بمعنى النهي (فضل الماء) زاد في رواية أحمد بعد أن يستغنى عنه (المنع) مبني للمفعول أيضا (به الكلال) بفتح الكاف واللام بعدها همزة مقصورة واسم جميع النبات ثم انضمر منه يسمى الرب بضم الراء وسكون الطاء والكلال البابي يسمى حبشا ومنه قال للنافع أحت ولها إذا أقتت يابسا وحشت يد فلان إذا سبت ومعنى الحديث ان من سبق لماء بقلادة وكان حول ذلك الماء كلالا لا يوصل إلى رعيه إلا إذا كانت النواصي ترد ذلك الماء فهي صاحب الماء أن منع فضله لانه إذا منعت منه منعت من رعي ذلك الكلال والكلال لا يمنع المائفي من الاضرار بالناس قاله عباس قال القرطبي واللام للعاقبة مثلها في قوله تعالى فاتقوا آل فرعون الآية والحديث صحة ثنائي القول بسند الزرائع لانه اعطاني عن من فضل الماء على يودي السبه من منع الكلال اه وسبقه إليه البابي وقد ورد التصريح في بعض طرق الحديث بالنهي عن منع الكلال فصاح ابن حبان من رواية أبي سعيد مولى بني غفارة عن أبي هريرة عن مرة بن قيس عن الفضل المائفي لا يمنع الكلال فيقول المال ويجوز بيع العسال وهو محمول على غير المملوك وهو الكلال النباتي في الموات فنهى مجرد ظلم الناس فيه سواء أكان الكلال النباتي أرضه المملوكة لها بالايه واقعية بخلاف محض ابن العربي وغيره الجواز وهو رواية ابن القاسم عن مالك في العتية ومطرف عنه في الواضحة وأنها كرها أشبه فلم يجوز بيع الكلال عمال وان كان في أرضه ومرجعه وحده قال مالك في الجمع والروضة معنى الحديث في آبار الماشية التي في الفواوير وفي كتاب ابن مفضل عن ابن القاسم وأشبه ذلك في الأرض ينزلها للرعي للامم جارية فهو جال الناس في الرعي سواء وليكن يذوقون عيالهم البابي أو الماشية مجازيها الرعي في غير ملكه في العماري والقفار ثم يمشي به ويبيع فضله للناس فيأخذ مالين أو ثلاثة أو أربع فبها قال

الامانة الى من اتفق ولا تخن من

خائف * حدثنا محمد بن العلاء
وأحمد بن ابراهيم قال ثنا طلق
ابن غنام عن شريك قال ابن العلاء
وقيس عن أبي حصين عن أبي
صالح عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
أدأمانة الى من ائتمت ولا تخن
من خانك

(باب في قبول الهدايا)

* حدثنا علي بن بحر وعبد الرحيم
ابن مطرف الراسي قال ثنا
عيسى وهو ابن يونس بن أبي اسحق
السيدي عن هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة رضي الله عنها
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يقبل الهدية ويثيب عليها * حدثنا
محمد بن عمرو الرازي ثنا سلفه

يعني ابن الفضل حدثني محمد بن
اسحق عن سعيد بن أبي سعيد
المقبري عن أبيه عن أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأيم الله لا أقبل بعد يوم هذا
من أسد هدية إلا أن يكون
مهاجراً قريشياً أو أنصاري أو ذوبياً
أو ثقبياً

(باب الرجوع في الهبة)

* حدثنا مسلم بن ابراهيم ثنا ابيان
وهمام وشعبة قالوا ثنا قتادة عن
سعيد بن المسيب عن ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال العائد في هبته كأنه عائد فيقه
قال همام وقال قتادة ولا تعلم اني
الا حرام * حدثنا مسدد ثنا
يزيد بن زريع ثنا حسين
المعلم عن عمرو بن شعيب عن
طائوس عن ابن عمرو بن عباس
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا يحل لرجل ان يعطي عطيته أمر

مالاً في المدونة لا يباع بها المشية ما خسر منها في جاهلية ولا اسلام وان خسرت في قربان القامع
يرد بقرب المنازل اذا خسرها للصداقة فما فضل منها فالناس فيه سواء اما من خسرها للبيع ما منها
أوسنى عاشيته للصداقة فلا بأس ببيعها اه والنهي للقرن عن عند مالك والشافعي والليث
والأوزاعي وقال غيرهم هو من باب المعروف والحديث رواه البخاري في الشرب عن عبد الله بن
يوسف وفي ترك الحبل عن اسمعيل ومسلم في البيع عن يحيى ثلاثهم عن مالك به (مالك عن أبي
الرجال) بالجيم (محمد بن عبد الرحمن) بن حارثة الأنصاري (عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن) بن
سعد بن زوارة الأنصارية (أنها أخبرته) مرسل أو واصله أبو قرة موسى بن طاروق وسعد بن سعد
الرجن الجهمي كلاهما عن مالك عن أبي الرجال عن أمه عن عائشة (أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا يمن) بالبناء المفعول (تقع به) يقع التوت واسكان القاف ومهمله زاد بعض الرواة
عن مالك يعني فضل ما تمثال الهرو ويقتل له نفع لا ينفع به أي يروى به يقال تقع بارى وشرب
حتى تقع قال الباجي ويروى هو ما قال مالك في المجموعة وغيرهما معناه فضل ماء قال أبو الرجال
التقع والرو هو الماء الواقع الذي لا يسقى عليه أو يسقى وفيه فضل وقال ابن حبيب عن مطرف
عن مالك معناه البئر بين الشريكين يسقى هذا يوم وهذا يوم أو يستغنى أحدهما يومه أو بعضه عن
البئر فيريد صاحبه السقي به فليس له منعه مما لا ينفعه حبه ولا يضره تركه فان احتاج من
لا شرب له إلى فضل ما تمثالاً لا أن تبار به فيدخل في الحديث ويسقى بفضل ما جاره ان زرع
أو غرس على أسهل ما تمثالاً وخيف على زروعه أو غرسه وشعر في اصلاح ما تمثالاً وفضل عن
حاجة صاحب الماء

(القضاء في المرقق)

بفتح الميم وكسر القاف وبفتحها وكسر الميم ما رقق به وبها قروى لك من أمركم مرققا ومنه
مرقق الانسان (مالك عن عمرو) فقع العين (ابن يحيى المازني) بكسر الزاي من بني مازن بن
الانصار الأنصاري الثقة المتوفى بعد الثلاثين ومائة (عن أبيه) يحيى بن عمار بن أبي حسن وأمه
ثمينة بن عبد عمرو الأنصاري المدني التابعي الثقة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر)
غير يعني النبي أي لا يضر الانسان أنما فيه نقصه شيئاً من حقه (ولا ضرر) بكسر الواو فاعل أي
لا يضر من ضرره بادخال الضرر عليه بل يعفو الضرر وفعول واحد والضرر فعل اثنين فلا حول
لخافي مفسدة بالغير مطلقاً والثاني إلحاقها به على وجه المقابلة أي كل منهما يقصد ضرر صاحبه
بغير حجة الاعتدال بالمثل قال ابن عبد البر قيل هما بمعنى واحد لتأكيد وقيل هما بمعنى القتل
والقتال أي لا ضرر بادخال الضرر أو ضرره ولا يصرف في مفاعلة وإن انتصر فلا يعتدى كقول
صلى الله عليه وسلم ولا تخن من خانك يريد أن تؤمن أن تتصاف منه ولين ضرره وغفران ذلك ان
هزم الخصم وقال ابن حبيب الضرر عند أهل العربية الأهم والضرر الفعل أي لا تدخل على
الضرر أو إلحاق وقال الخليل الضرر الذي فيه منفعة وعلى جارك فيه مضرة والضرر ما ليس
للك فيه منفعة وعلى جارك فيه مضرة وهذا وجه حسن في الحديث وهو لفظ عام ينصرف في أكثر
الأمور والقها، يزعون به في أشياء مختلفة وقال الباجي اختار ابن حبيب أنهما الفعلان بمعنى
واحد لثبوت كيدو يحتمل أن يراد لا ضرر على أحد أي لا يلزمه الضرر عليه ولا يجوز له إضراره بغيره
ولين استيفاء الحق وفي القصاص وغيره من هذا البيان لان ذلك استيفاء لمحق أو ذرع عن
الاستدانة ظلم لما أحدثه الرجل بغير رسته مما يضر بجيرانه من بناء جدار أو فرن فخراً أو سلباً ذهب
أو فضة أو عمل جديد أو ربح فلهذه منعه قاله مالك في المجموعة اه وفيه إشارة إلى ان في الحديث
حدثنا علي بن الحسن أو الخليل أو لا يقل ضرراً أو يضر أو يحد أي لا يجوز ضرراً أو لا يجوز

يحب به ترجع فيه الا الالف فما
يعطى ولده ومثل الذي يعطى
الطبة ثم يرجع فيها كمثل الكلب
يا كل فاذا شبعناه ثم عاد في نفسه
* حدثنا سليمان بن داود المهري
انا ابن وهب اخبرني اسامة بن
زيدان عمرون بن شعيب حدثه عن
أبيه عن عبيد الله بن عمرو عن
وسل الله صلى الله عليه وسلم قال
مثل الذي يسترد ما وهب كمثل
الكلب بقي فبا كل قبشه فاذا
استرد الواهب فلو وقف فليعرف
بما استرد ثم يلفغ اليه ما وهب
(باب في الهدية لقضاء الحاجة)

* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا هشيم
انا يسار وانا مقبرة وانا داود عن
الشعبي ومجاهد وامم عبد بن سالم
عن الشعبي عن النعمان بن بشير
قال الملقن أي لخال قال اسمعيل بن
سالم من بين القوم فحله غلامه
قال فقالت له أي عمة بنت واحة
استرسول الله صلى الله عليه وسلم
فأشده فأتى النبي صلى الله عليه
وسلم فأشده فذ كذا قال فقال
أتى فخلت ابني النعمان فخل وان
عمرة سألتني ان أشهدك على ذلك
قال فقال لك ولد سواء قال قلت نعم
قال فكأنهم أعطيت مثل ما أعطيت
النعمان قال لا قال فقال بعض

التي بالشري لا يحكم القدر لا يتقن وخص منه ما ورد لحوقه باهله كحدوقه به جاز وخرج ما كول
فانما ضرر ولا حق باهله وهي مشروعة اجاعا وفيه تحريم جميع أنواع الضرر لا بدليل لان النكرة
في بيان التي نعم ثم لا خلاف عن مالك في ارسال هذا الحديث كافي التمهيد ورواه الدراودي عن
عمرون بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري موصولا بزيادة من ضار الله به ومن ضاق شاق
الله عليه أخرجه المارقطي والبيهقي وابن عبد البر والحاكم ورواه أحد برجال ثقات وابن ماجه
من حديث ابن عباس وعيادة من الصامت وأخرجه ابن أبي شيبة وغيره من وجه آخر أقوى منه
وقال النووي حديث حسن وله طرق أقوى بعضها بعضها قال العلاني له شواهد وطرق يرقى
بمجموعها إلى درجة الصحة ذكر أبو الفتح الطائي في الاثر بعينه ان الفقه يدور على خمسة
أحاديث هذا أحدها ومن شواهد حديث ملعون من ضار أخاه المسلم أو ما كره أخرجه ابن عبد
البر عن الصدوق مرفوعا ضعف اسنادوه وقال لكنه مما يخاف عقوبه بما جاء فيه قال وروى عبد
الرزاق عن معمر عن جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا لا ضرر ولا ضرر والرجل ان
يفرز خشية في جدار أخيه وجار ضيف اه أي فلا يعتبر بآذنه في هذا الحديث والرجل الخ
فان زيادة انما قيل من الثقة ان لم يخاف من هو أو قن منه كما تروى الانكار انما هو ورواه في
حديث لا ضرر ولا ضرر اذ هو حديث آخر مستقل عن أبي هريرة وهو التالي (مالك عن ابن
شهاب) محمد بن مسلم الزهري وقال خالد بن مخلد عن مالك عن أبي الزناد عن الزهري (عن
الاعرج) عبد الرحمن بن هريرة وقال بشر بن عمرو هشام بن يوسف عن مالك عن الزهري عن أبي
سلمة بن الأكوع وكذا قال معمر ورواه الدارقطي في القرائب وقال المحفوظ عن مالك الاول أي
ما في الموطأ وبه جزم ابن عبد البر ثم أشار إلى احتمال انه عند الزهري عن الجميع (عن أبي هريرة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع) بالف خير بمعنى التمس في رواية بالجزم على ان
لا حاجة ولا جلا لا يمنع بزيادة فون التوكيد وهي تؤكده رواية الجزم (أحدكم جاره) الملاحقة
(خشية) بالتونين مفرد في رواية بالهاء بصيغة الجمع وقال المزني عن الشافعي عن مالك خشية
بالتونين وقال عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب عن مالك خشية بالتونين قال ابن عبد البر
والمعنى واحد لان المراد بالواحدة الجنس قال الحافظ وهذا الذي يعين الجميع بين الروايتين ولا
فقد يختلف المعنى لان أمر الخشية الواحدة أخف في مساحمة الجار بخلاف الخشب الكثير وروى
الطحاوي عن جماعة من المشايخ أنهم روه بالافرادوا أنكره عبد الغني بن سعيد فقال كل الناس
يقولونه بالجمع الا الطحاوي فقال خشية بالتوحيد ورواه اختلاف الرواية المذكورة
الا ان أراد خاصا من الناس كالذين روى عنهم الطحاوي فله اتجاه اه وفي المفهم انما اعتنى
الامة بضبط هذا الحرف لان الواحدة تخف على الجار ان يسبح بها بخلاف الخشب الكثير لما فيه
من ضرره وروى ابن العربي رواية الافراد لان الواحدة مرفق وهي التي يحتاج للسؤال عنها أما
الخشب فكثير يوجب استحقاق الحافظ على الجار ويشهد له وضع الخشب بمعنى فلا يندب الشرع إلى
ذلك وفيه نظر (يفرزا) أي الخشية أو الخشب والقنعني ان يفرز خشية (في جداره) أي الاحد
المنهي تفرق ما يستحب ان لا يمنع ولا يقضي عليه عند الجمهور ومالك وأبي حنيفة والشافعي في
الجديد جميعا بينه وبين قوله صلى الله عليه وسلم لا يلجأ لأمري من مال أخيه الا ما أعطاه عن
طيب نفس منه ورواه الحاكم باسناد على شرط الصحيحين القزطبي واذما يجبر المال على اخراج
ملكه بعوض فاحرى بغير عوض ابن العربي ويدل على انه للندب ان مثل هذا التركيب جاء للندب
في قوله صلى الله عليه وسلم اذا استأذنت أحدكم امرته إلى المسجد فلا يمنعها وقال الشافعي في
القديم وأحمد واسحق وابن حبيب وأصحاب الحديث يجبران امتنع لان الاصم في الأصول ان

هؤلاء المحدثين هذا جور وقال

بعضهم هذا أبله فأشهد على هذا
غيري قال مغيرة في حديثه أنس
بسر أن يكونوا لك في البر والطف
سواء قال نعم قال فأشهد على هذا
غيري وذكر مجاهد في حديثه أن
لهم عليل من الحق أن تعدل بينهم
كان لك عليهم من الحق أن يروك
قال أبو داود في حديث الزهري
قال بعضهم أكل ينكأ وقال بعضهم
ولذلك وقال ابن أبي خالدين الشعبي
فيه ألك بنون سواء وقال أبو
الصفي عن النعمان بن بشير ألك
ولغيره * حدثنا عثمان بن أبي
شيبه ثنا جابر عن هشام بن
عروة عن أبيه حدثني النعمان بن
بشير قال أعطاه أوبه غلاما فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما هذا الغلام قال غلامى أعطانيه
أبي قال فكل اخوتك أعطى كما
أعطاك قال لا قال فاردده * حدثنا
سليمان بن حرب ثنا حماد عن
حاجب بن الفضل بن المهلب عن
أبيه قال سمعت النعمان بن بشير
يقول قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اعدلوا بين أولادكم اعدلوا
بين أبنائكم * حدثنا محمد بن زافع
ثنا يحيى بن آدم ثنا زهير عن
أبي الزبير عن جابر قال قالت امرأة
بشير أغفل ابني غلاما وأشهدني
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال ان ابنه فلان سألتني ان
أفعل انما غلاما وقالت أشهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال له اخره فقال نعم قال فكلهم
أعطيت ما أعطيه قال لا قال فليس
يصلح حديثا وانى لأشهد الا على

شيء لا تفعل للتعريم فالأذن لازم بشرط احتياج الجار وان لا يضم عليه ما يضره به المالك وان
لا يدم على حاجة المالك ولا فرق بين أن يحتاج في وضع الجذع الى ثقب الجسد أو لا لان رأس
الجذع يدم المنقوع ويقوى الجدار واشترط بعضهم تقديم استئذان الجار في ذلك رواية أحمد عن
عبد الرحمن بن مهدي عن مالك من سأله جاره وكذا ابن جابر من طريق الليث عن مالك ومثله
في رواية ابن عيينة وعقيل عند أبي داود ورواين سعد عند أبي عوانة الثلاثة عن الزهري وجرم
الترمذي وابن عبد البر عن الشافعي بالقول القديم وهو نصح في البويطى قال البيهقي في نقد السنن
القصبة ما يعارض هذا الحكم العمومات لا يشكروا ينقصها وقد حمله الراوى على ظاهره وهو أعلم
بأراد بما حدث به بشراى قوله (ثم يقول أبو هريرة) بعد روايته لهذا الحديث بمحاظفة على
العمل به وحضاه عليه لما أحم وقضاه عنه في الترمذي انما حدثهم بذلك طأ طأ ورواهم في أبي
داود ونكسوا ورواهم فقال (مالى أراكم عنها) أى عن هذه السنة أو المقالة (معرضين) انكروا لما
راى من أعراضهم واستغفروا منهم وعلموا أنهم على ما هم عليه بل طأ طأ ورواهم (والله لا ورمين
بها) أى لا صرخن بهذه المقالة (بين أكتافكم) رويها بالقافية جمع كفف وبالنون جمع كفف
يقضها وهو الجانب وهذا بين فى أنه حمله على الوجوب قاله ابن عبد البر رأى لاشيعن هذه المقالة
فيكم ولا فزعكم بها كما يضرب الانسان بالشئ بين كفيه فيسقط من غفلته أو الضمير للشيعة
والعنى ان لم يقبلوا هذا الحكم وتعلموا به راضين لاجل ان الشيعة بين قفاكم كارهين وأراد بذلك
المبالغة قاله الخطابي وهذا التأويل جزم امام الحرمين تبعالغيره وقال ان ذلك وقع من أبي هريرة
حين كان على امره المدينة لكن عند ابن عبد البر من وجه آخر لا ورمين بها بين أعينكم وان كرهتم
وهذا يرجع التأويل الاول وقال الطبري هو كناية عن الزامهم بالجهة القاطعة على مادامه أى
لا أقول للشيعة ترى على الجدار بل بين أكتافكم لما وصى به صلى الله عليه وسلم من البر بالجار
والاحسان اليه وجل أفعاله وهذا من أبي هريرة ظاهر فى أنه يرى الوجوب به جزم ابن عبد البر
وقال القرطبي انه الظاهر وقول البايعي يحتمل ان مذهبه التذنب اذ لو كانت عنده الوجوب لوجب
الحكم على تركه وحكم بذلك لانه كان مستخفا بالمدينة فيه نظرا لانه انما كان على امره المدينة
ينابيع من روافد بعض الاحيان فله لم يترافع اليه حين قوبلته ولم يوجب الحكم لعدم علمه بانهم
لم يحكموا به استدلالا للمهلب وتبعه عباس قول أبي هريرة هذا على ان العمل كان في ذلك العصر
على خلاف مذهبه لانه لو كان على الوجوب لما جعل الصحابة تأويله ولا عرضوا عنه لانهم
لا يعرضون عن واجب فدل على أنهم جحدوا الامر على الاستصحاب وتبعه الحافظ فقال ما أدرى
من أين له ان المعرضين بحجة وانهم عدل لا يجهل مثلهم الحكم ولم لا يجوز ان الذين خاطبهم أبو
هريرة لم يكونوا فقها بل هو المتعين اذ لو كانوا فصحاء أو قضاة أو اوجههم بذلك اه والحدوث ورواه
البخارى في المطالم وأبو داود في القضاء عن القعني ومسلم في البيوع عن يحيى التميمي كلاهما عن
مالك (مالك عن عمرو بن يحيى المازني) الانصاري (عن أبيه) عن يحيى ابن عمارة يضم العين
ونخبة الميم (ان الفضائل بن خليفة) بن ثعلبة الانصاري الاشيلي قال أبو حاتم شهده غزوة بني
النضير فيها فزاد كروى ليست له رواية وقال ابن شاهين سمعت ابن أبي داود يقول هو الذى قال صلى
الله عليه وسلم فيه يطلع عليكم رجل من أهل الجنة توصيه من جلال رزقه يوم القيامة رزقه أحد
فطلع الفضائل بن خليفة وكان بينهم بالنفاق ثم تاب وأصلح كفى الاسابية (ساق خليفاله) قال المجد
الخليج النهروشم من الجور والجنه والحبل (من العرض) يضم العين المهملة وفتح الراء واسكان
القنينة وضاد يحمه واداء المدينة به أموال لاهلها (فأراد ان يمر به فى أرض محمد بن مسلمه)
الانصاري أكبر من اسمه محمد من الصحابة وكان من الفضلاء مات بعد الاربعين (قافى) امتنع

حدثنا موسى بن أبي حمزة عن أبي بصير
 جلد عن داود بن أبي هند عن جيب
 المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه
 عن جده أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لا يجوز لامرأة أمر
 في مالها إذا ملك زوجها عصمتها
 • حدثنا أبو كامل ثنا خالد بن
 ابن الحارث ثنا حسين عن عمرو
 ابن شعيب أن أباه أخبره عن عبد
 الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لا يجوز لامرأة
 عطية إلا بإذن زوجها

(باب في العمري)

• حدثنا أبو الوليد الطيالسي ثنا
 همام عن قتادة عن النضر بن
 أنس عن بشير بن خبيل عن أبي
 هريرة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال العمري جاتر • حدثنا
 أبو الوليد ثنا همام عن قتادة
 عن الحسن بن سبرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم مثله • حدثنا
 موسى بن أبي حمزة ثنا أبيان عن
 يحيى عن أبي سلمة عن جابر بن
 عبد الله عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لا يجوز لامرأة
 العمري أن تهب له • حدثنا
 مؤمن بن الفضل الحارثي ثنا
 محمد بن شعيب أخبرني الأزاعي
 عن الزهري عن عروة عن جابر
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 من أعر عمرى ففى له ولعقبه
 بزها من برته من عقبه • حدثنا
 أحمد بن أبي الحارثي ثنا الوليد
 عن الأزاعي عن الزهري عن
 أبي سلمة وعروة عن جابر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم بعناه قال
 أبو داود وهكذا رواه الليث بن
 سعد عن الزهري عن أبي سلمة عن

(محمد فقال له الضحاک لم لا یثنی • فتعفی وهو لك منقعة تشرب به أولا وأخرا ولا یضرك) قال
 الباجی یحتمل أنه شرط له ذلك وهو على وجه المعارضة لا يجوز له أن يشرب به أولا وأخرا
 ويحتمل أن يريد أن ذلك حكم الماء على ما مر أن الأعلى أولى حتى يروى (فأبی محمد فكلم فيه
 الضحاک عن ابن الخطاب) أمير المؤمنين (فقد عاصر ابن الخطاب محمد بن مسلمة فأمره أن یحلی سبله
 فقال محمد لا) أفعل ذلك فقال عمر لم یتم أخاك في الإسلام والعصبة (ما ينفعه وهو لك نافع) لأنك
 (تسقى به أولا وأخرا وهو لا یضرك فقال محمد لا) أرضی بهذا (والله) أكده بالقسم (فقال عمر
 والله لیرن به ولو على بطنك) الباجی فیسه اعتبارا المقاصد لا الألفاظ أن كانت عين عمر على معنى
 الحكم عليه إلا لخلاف أن عمر لا یستخیران یر به على بطن محمد ويحتمل أن یرید أن خالف
 حکمی علیک وحاربت وأدت المحاربة إلى قتلك وإجرائه على بطنك لما فعلت ذلك نصرة للحكم بالحق
 والاول أظهر (فأمره عمر أن یربه) أى یجر به فی أرض محمد (ففعّل الضحاک) ذلك أى أجراه
 قال الباجی یحتمل قول عمر وجهين أحدهما أنه على ظاهره وبالكافة فسه ثلاثة أقوال أحدها
 المخالفة له على الإطلاق وهى رواية ابن القاسم لحديث لا یجلبن أحدكم ماشية أخيه بغير إذنه والبن
 منجد ويختلفه غيره والأرض التى یر فیها بالساقية لا یغناص منها والثانى الأخذ بقوله مطلقا
 وهى رواية زیاد عنه فى النوادر والثالث الموافقة له على وجهه وذلك على وجهين أحدهما مخالفة
 أهل زمن مالك لزمن عمر كفى روايه أشهب عنه كان فقال تحدث للناس أفضیه بقدر ما یحدثون
 من القصور وأخذ به من یوقر رأیه فلو كان الشأن معسدا لافى زماننا كاعتداله فى زمن عمر وأبت
 أن یبقى له بأسا ما نهى فی أرضك لأنك تشرب به أولا وأخرا ولا یضرك ولكن فسد الناس
 واستحقوا التهمة فأخاف أن یطول ویسئ ما كان علیه جرى هذا الماء وقد یحیی به جوارك دعوى
 فی أرضك والثانى أن یحسد الغناصون له أرضه بأحقائه لها بعد أن أحبا الضحاک أرضه على ما قال
 أشهب أن أحببت أرضك بعد أحباء عنه وأرضه قضى علیه بعمره فی أرضك وأجراه ما نهى فیها
 أرضه وإن كانت أرضك قبل عنه وأرضه فلیس له ذلك ويحتمل أن عمر لم یض على محمد بذلك
 وإنما حلف علیه لیرجع إلى الأفضل فنه أنه لا یحسده اه ملخصا (مالك عن عمرو بن يحيى المازني
 عن أبيه) يحيى بن عمار بن أبي حسن (أنه) أى يحيى (قال كان فى حائط جده) جدي يحيى وهو أبو
 حسن واسمه غنیم بن عبد عمرو والنصارى الصخامى (ربیع) بفتح الراء وكسر الموحدة أى جدول
 وهو النهر الصغير (لعبد الرحمن بن عوف) الزهري أحد العشرة (فأراد عبد الرحمن أن یحوطه إلى
 ناحية) جهة (من الحائط) هى أقرب إلى أرضه) أى أرض عبد الرحمن لیكون أسهل فى سقيها
 من البعيد (فنه صاحب الحائط) أبو الحسن (فكلّم عبد الرحمن بن عوف عمر بن الخطاب
 فقضى لعبد الرحمن بن عوف بقوله) لأنه حل حديث لا ینع أحدكم جواره على ظاهره وعدها إلى
 كل ما یحتاج إلى الجوارى إلى الانتفاع به من دار جواره وأرضه روى ابن القاسم عن مالك ليس العمل على
 حديث عمر هذا ولم يأخذ به وروى زیاد عنه أن لم یض به فقضى علیه وقال الشافعى فى كتاب الرد
 لم یرد مالك عن الصحابة خلاف عرف ذلك ولم يأخذ به ولا بشئ مما فى هذا الباب بل رد ذلك بآیه قال
 ابن عبد البر وليس كالأزم لأن محمد بن مسلمة والنصارى صاحب عبد الرحمن كان رأيه ما خالف
 رأى عمرو عبد الرحمن وإذا اختلف الصحابة فزج إلى النظر وهو يدل على أن دعاء المسلمين وأموالهم
 من بعضهم على بعض حرام إلا بطيب نفس من المال خاصة وحديث أن غلاما استنهم بولم أحد
 فجعلت أمه تمسح التراب من وجهه وتقول هنيئا لك الجنة فقال صلى الله عليه وسلم وما يدريك لعله
 كان تسكّم فيما لا یعنیه وینع ما لا یضره ضعيف ومشهور مذهب مالك أن لا یقضی بشئ مما فى
 هذا الباب لحديث لا یحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه وهو قول أبی حنيفة وروى

(باب من قال فيه ولعقه)

حدثنا محمد بن يحيى بن فارس
ومحمد بن المثنى قالا ثنا بشير بن
عمر ثنا مالك يعني ابن أنس عن
ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر
ابن عبد الله أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال أيعاويل أم عمر
عمرى له ولعقه فأنها الذي يطهاها
لأترجع إلى الذي أعطها لانه
أعطى عطاء وقعت فيه الموارث
حدثنا حجاج بن أبي يعقوب ثنا
أبي عن صالح عن ابن شهاب
بإسناده ومعناه قال أبو داود كذلك
رواه عقييل ويزيد بن أبي حبيب
عن ابن شهاب واختلف على
الأوزاعي في نقله عن ابن شهاب
ورواه فلج بن سليمان مثل حديث
مالك حدثنا أحمد بن حنبل ثنا
عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري
عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله
قال أنما العبرى التي أجاز رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هي
لك ولعقبك فأما إذا قال هي لك
ما عشت فأترجع إلى صاحبها
حدثنا أحمد بن اسمعيل ثنا
سفيان عن ابن جريج عن عطاء
عن جابر أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال لا تقربوا ولا تعمروا قرن
أقرب شيا أو أعمره فهو لورثته
حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا
معاوية بن هشام ثنا سفيان عن
حبيب يعني ابن أبي ثابت عن جابر
الأعرج عن طارق المكي عن جابر
ابن عبد الله قال قضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم في أمر أم من
الانصار أعطها ابنها حديثه من
فضل فأتى فقال ابنها أنما أعطتها
حياتها وله أخوه فقال رسول الله

أصبح عن ابن القاسم لا يؤخذ قضاء عمر على محمد في الخلع وأما نحو بل الربيع فؤخذ عنه لان
مجرأ ثابت لابن عوف في الحائط وأما قوله لتاحية أخرى أقرب إليه وأرق لصاحب الحائط
أه ومران هذا قول الشافعي في القديم ومشهور قوله في الجسد أن لا يقضى بشئ من ذلك
(القضاء في قسم الأموال)

(مالك عن نوري) عثثة (ابن زيد الديلي) بكسر الدال واسكان التثنية (أنه قال بلغني) قال أبو عمر
تفرد بوجهه إراهم بن طهمان وهو ثقة عن مالك عن نوري عن عكرمة عن ابن عباس (أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال أعما) أي مبتدأ في معنى الشرط وزيدت مالتوكيدة وزيادة التعظيم
(دار أو أرض قسمت في الجاهلية) هي ما قبل البعثة وقبل ما قبل الفتح لقول ابن عباس سمعت أبي
يقول في الجاهلية استقى كاساها قاربان عباس وأما ولد في الشعب (فهو على قسم الجاهلية)
قال البايعي يحتمل أن يريد تقدم قسمها في الجاهلية وهو الظاهر من تأويل ابن نافع وغيره من
أصحابنا ويحتمل أن يريد استحققت سهامها في الجاهلية بأن مات ميت فوريته ورثته قبل أن يسلموا
فأراد صلى الله عليه وسلم ترك ما سلف من فعلهم وأما ضاها على ما وقعت ولذا لا يرتفعها ثم
وأتركهم القاسدة بل يصحح الاسلام الملك الواقع فيها قال وقوله (وأما دار أو أرض أدر كها
الاسلام فلم تقسم) الفاء للحال على ما أضافه بعضهم إن الفاء تجب له وفي نسخة ولم تقسم (فهي على
قسم الاسلام) يحتمل التأويلين والظاهر ما كان مشتركا فدخل عليه الاسلام قبل القسم فهو
على حكم الاسلام مثل أن يروا دارا في الجاهلية ثم يسلموا قبل قسمها فيقسمونها على موارث
الاسلام قال عيسى عن ابن القاسم عن مالك أن هذا في الجوس والفرس والفرازة وكل من ليس
له كتاب وأما اليهود والنصارى فأنما يقسمونها على مقتضى شرعهم يوم يرونها ودليل ذلك ذكره
الجاهلية وروى مطرف وابن الماشون وأشبهان نافع عن مالك أنه في الكفار كلهم أهل
كتاب أم لا وبه قال أبو حنيفة والشافعي قال ابن عبد البر ورواه أصبح عن ابن القاسم وهو قول
الثبوت والأوزاعي والجمهور وهو أولى لاستعمال الحديث على عمومها ولأن الكفر لا يفرق
أحكامه فيمن أسلم أنه يفرق على نكاحه وفي الحرية عند مالك فلا يفرق بين أحكامهم إلا ما
خصه السنة من كل ذباغ الكتابيين ونكاح نسائهم ومحال أن يقسم المؤمنون ميراثهم على
شرعة الكفر (مالك فيمن هلك) مات (وترك أموالا) أرضين وما فيها من ثمر (بالعالية والسافلة)
جهتان بالمدينة (أن البعل) ما يشرب به روقه من غرس أو لا أسماء قاله الأصمعي وقيل هو ما سقته
السما أي المطر (لا يقسم مع النضج) بالاضاد المجعولة أي الماء الذي يحمله الناضج وهو البعير
لأنها مجنس لا يجتمعان في القسم يريد بالقرعة التي تكون بالجبر (الآن يرضى أهلها بذلك) أي
قسمها بينهم بالقرعة أو يقسمها امرأاة دون قرعة (وأن البعل يقسم مع العين إذا كان يشبهها)
لأنهما بركبان بالعشر بخلاف النضج الذي يترك نصفه وهذا مشهور والمذهب (وأن الأموال إذا
كانت بأرض واحدة والذي بينهما متقارب فانه يقام لكل مال منها ثم يقسم) وفي نسخة يسهم (يسهم
والمساكن والدور هذه المستزلة) لأن جعلها للقسم أقل ضررا وإذا قسمت كل دار فسد كثير من
مناضعها ولذا أثبت الشفعة في الأملاك وقال أبو حنيفة والشافعي يقسم لكل إنسان نصيبه من
كل دار ومن كل أرض لأن كل بقعة ودار تعتبر بنفسها ولعل الشفعة بها دون غيرها

(القضاء في الضواري والحرية)

الضواري بالاضاد المجعولة قال البايعي يريد العوادى وهي الهائمات التي ضربت كل زروع الناس
قال مالك في المدونة في الأبل والبقر والمان التي تعد في زروع الناس قد ضربت ذلك تغرب وتباع
في بلد لا زرع فيه ابن القاسم وكذا القسم والدواب الآن يجبسها أهلها عن الناس قال أبو عمر

صلى الله عليه وسلم هي لها حياتها
وموتها قال كنت تصعدت بها
عليها قال ذلك أبعدك
(باب في الرقي)

حدثنا أحمد بن حنبل ثنا هشيم
أنا داود عن أبي الزبير عن جابر
قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم العسمرى جائز لا أهلها
والرقي جائز لا أهلها * حدثنا
عبد الله بن محمد التميمي قال
فرأيت على معقل عن عمرو بن
ديار عن طائوس عن جرح
زيد بن ثابت قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من أعرض
فهو لمعه ومجانة ولا ترهبوا
فمن أرقب شيئا فهو سبيله * حدثنا
عبد الله بن الجراح عن عبد الله بن
موسى عن عثمان بن الأسود عن
جهاهد قال العسمرى إن يقول
الرجل للرجل هو لك ما عشت فإذا
قال ذلك فهو له ولورثته والرقي
أن يقول الإنسان هو لك أنكر مني
ومثله

(باب في تضمين العارية)

حدثنا سديد بن مسهر ثنا
يحيى عن ابن أبي عروبة عن قتادة
عن الحسن بن مبرة عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال على البعثة أخذت
حتى نؤذي ثم إن الحسن نسي قال
هو أمينك لأخيه عن أبيه * حدثنا
الحسن بن محمد وسلف بن شبيب
قالا ثنا يزيد بن مسروق ثنا
شريك عن عبد العزيز بن رفيع
عن أمية بن صفوان عن أمية عن
أبيه أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم استعار منه أرواحا يوم حنين
فقال أغضب يا محمد فقال لا لا
عاريه فمعه قال أبو داود وهذه
رواية يزيد بن عبد الله بن رواحة

الحريسة المروسة في الموى (مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم (عن حرام) بفتح المهملتين (ابن
سعد) يسكون العين ويقال ابن ساعدة (ابن حبيصة) يضم الميم وفتح المهمل وشدة الصانبة وقد
تسكن ابن مسعود بن كعب الخزرجي التابعي الثقة جده صحابي معروف وأبوه قبل له حجة أروية
وروايته مرسله قال ابن عبد البر هكذا رواه مالك وأصحاب ابن شهاب عنه مرسلوا رواه عبد الرزاق
عن معمر بن الزهري عن حرام عن أبيه ولم يتابع عبد الرزاق على ذلك وإنكر عليه قوله عن
أبيه وقال أبو داود قال محمد بن يحيى الذهلي لم يتابع معمر على ذلك فجعل الخطأ من معمر والحديث
من مرسل السلف وثقاه أهل الجاز وطائفة من العراق بالقبول وجرى عمل أهل المدينة عليه
(إن ناقة للبراء بن عازب) بن الحارث بن عدي الانصاري الأوسي صحابي ابن صحابي نزل الكوفة
واستصغروهم بدور مائة سنة اثنين وسبعين (دخلت حائط رجل فأفسدت فيه قضى) حكم (رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل الحواط) البساتين (حفظها بالنهار) فلا ضمان على أهلها
فيما أفسدت المواشي بالنهار وإن سرحت بعد المزارع ولا راعي معها فإن كان معها وهو قادر على
دفعها ضمن (وإن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن) قال الباقر أي مضمون (على أهلها) زاد
الراعي كقولهم سر كاتم أي مكر وموعشة راضية أي مرضية اه فيضمنون فيه ما أفسدته لئلا
وإن كان أكثر من قيمة الماشية وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا ضمان فيها لحديث
جرح الجهماء جبار وقال الليث وعطاء بن رضى فيم قال أبو عمر الحديث موافق لقوله تعالى وداود
وسليمان إذ يجتازان في الحرب إذ نشت فيه غم القوم وأمر الله نبيه بالاعتدائهم بما في أمره
بالاعتدائهم في قوله فيم داهم اقتده ولا خلاف بين علماء التأويل واللغة أن النفس لا يكون إلا لئلا
والهمل بالنهار وقال معمر وابن جريح بلغنا أن حريمهم كان عنباً قال الباقر وليس هذا يبين لأنهم
يصح في الآية بالحكم ولو صرح أنه ضمن أهل الماشية التي نشت لم يكن فيه نفي الحكم عن
الرعاة نهاراً إلا أن دليل الخطاب أي المفهوم فكيف الآية لم تضمن نفسيرا ولا يابنا وانما ذلك
قول المفسرين ولا وجه فيه (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب)
ابن أبي بلعة المدني التابعي الثقة مات سنة أربع ومائة وأبوه له روية عنه وفي كتاباته
التابعين وجده مدري شهر (إن رقيقا لحاطب مر فواقه رجل من مزينة) يضم الميم وفتح الزاي
قبيلة من العرب ينسبون إلى جدتهم العلياء من بنت كلب وبيرة (فانصروها) أي ففروها
(فرغ ذلك إلى عمر بن الخطاب) زاد في رواية ابن وهب فاعترف العبيد أي بالسرق (فأمر عمر كثير)
بفض الكافي وكسر المثلثة (ابن الصلت) بن معدى كرب الكندي المدني التابعي الكبير الثقة
ووهبهم من جله صحابيا (أن يقطع أيديهم) زاد ابن وهب في موطنه ثم أرسل ورواه بعد أن ذهب
بهم (ثم قال عمر أراك) أظنك (تجيعهم) ولا بن وهب وقال والله لو لأظن أنكم تستعملونهم
وتجوعونهم حتى لو أن أحدهم وجد ما سر الله عليه فأكله لحل له لقطع أيديهم (ثم قال عمر)
لحاطب والله لا غرمناك غراما شق عليك قال الباقر لعله أداه اجتهاده إليه على وجه الأدب
لإجاعته ورفقه واحواجه لهم إلى السرق ولعله ذكر نوبه أياه عن ذلك رحله في قوتهم حذام
عشله ولعله ثبت ذلك بيته أو بدعوى المزني معرفة حاطب ذلك وطلب عينه فشكل وحلف المزني
ففرم حاطب وأرسل قطع العبيد للجمع وقول أشيع جمع بين القطع والغرم فغلظه الداودي وقال إنما
أمر به ثم عذره بالجمع وهذا ما عاينهم عن أنه لم يقطع سارقا عام المادة (ثم قال عمر) (المزني كم)
ثم ناقت قال المزني قد كنت والله أمتعها من أرعها مائة درهم فقال عمر لحاطب (أعطه ثمان
مائة درهم) اجتهد أمانه خوفاً فيه ولا قال (مالك ليس العمل على هذا في تضعيف القيمة ولكن
منع أمر الناس صديداً على أنه إنما يغرم الرجل قيمة البعير أو الدابة يوم يأخذها) فلا يعمل بفعل

بواسطة على غير هذا * حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا جرير بن عبد العزيز بن ربيع عن أناس من آل عبد الله بن صفوان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا صفوان هل عندك من سلاح قال عارية أم غصبا قال لا بل عارية فأعارة ما بين الثلاثين إلى الأربعين درعاً ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ فاهزم المشركون جئت دروع صفوان ففقد منها أدراعاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا صفوان انادك فقد نامن ادراعاً فاهزل ففرم لك قال لا يا رسول الله لان في قلبي اليوم مالي **بكن** يومئذ * حدثنا مسدد ثنا أبو الاحوص ثنا عبد العزيز بن ربيع عن عطاء بن ناس من آل صفوان قال استعار النبي صلى الله عليه وسلم فذ كرمعنا * حدثنا عبد الوهاب بن شعبة الخوطي ثنا ابن عباس عن شريح بن مسلم قال سمعت أبا أمامة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله عز وجل قد أعطى كل ذي حق حقه فلا روية لوارث لا تتفق المرأة شيئاً من بيتها الا باذن زوجها قبل بالرسول الله ولا الطعام قال ذلك أفضل أموانا ثم قال لعارية مؤداة والخصة مردودة والدين مقضى والزعيم غارم * حدثنا ابراهيم بن المستر ثنا حبان بن هلال ثنا همام عن قتادة عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يحيى عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تملكتم رسل فاعطوهم ثلاثين درعاً وثلاثين بعيراً قال قلت يا رسول

عمر هذا فانهم لو أجعوا على ترك العمل بحديث عنه صلى الله عليه وسلم لترك وعلم انهم لم يتركوه الا لما يجب المصير اليه قال ابن عبد البر اجمع العلماء انه لا غرم من استملك شيئا امثله أو قيمته وانه لا يعطى أحد بدعواه لحديث لو أعطى قوم بدعواهم لا دعي قوم دعاء قوم وأموالهم ولكن البينة على المدعي وهذا صدق الزنى فيما ادعاه من ثمن ناقته وأجعوا على ان اقرار العبد على سيده في ماله لا يلزمه وهذا غرمه ما اعترف به عيسده وهو خير بدفعه الاصل من كل وجه اه ومر عن البايج جواب بعض هذا ترجيحاً وقال ابن حزم بن سأت أصبغ عن قول مالك ليس العمل على تضعيف القصة كان مالك يرى الغرم على السيد بلا تضعيف فقال لائى على السيد في ماله ولا في رقاب العبيد الذين وجب عليهم القطع وانما غرمها في مال العبيد ان كان لهم مال والا فلا شيء وانما يكون في رقابهم مرفة لا قطع فيها فيغير سيدهم بن اسلامهم وافسكا كهم

((القضاء فيمن أصاب شيئاً من البهائم))

مالك الامر عندنا فيمن أصاب شيئاً من البهائم ان على الذي أصابها قدر ما نقص من ثمنها ان لم تلتف من ثمنها المقصودة منها من عمل أو غيره والا فليس عليه قيمتها وقال الليث وقال الشافعي انما عليه ما نقص منها وقال أبو حنيفة في عين الدابة والبقرة ربع ثمنها وفي شاة النصاب ما نقصها قال الطحاوي وهذا السخسان والقباس من الجباب النقصان لكنهم تركوا القياس لقضاء عمر في عين دابة ربع قيمتها بمحض من العصابة من غير خلاف (مالك في الجمل يصول) يثب (على الرجل فيخافه على نفسه فيقتله أو يعقره) بكسر قوائمه (فانه ان كانت له بيته على انه اراده وصال عليه فلا غرم عليه) كالمقصود من رجل يقتله فيجزع عن دفعه الا بضر به فقتله كان هدوا واذا انسلط الاكثر فلا لاول (وان لم يقتله بيته الا مقاتله) أي دعواه (فهو ضمان العمل) لانه لا يؤخذ بدعواه على غيره

((القضاء فيما يعطى العمال))

بضم العين جمع عامل أي الصانع وفي نسخة الغسال (مالك في دفع الى الغسال ثوباً يصبغه) مثلى الماء (فصبغه فقال صاحب الثوب لم آمرك بهذا الصبغ) الا حرم مثلاً بل أسود (وقال الغسال بل أثبت أمر تبي بذلك فان الغسال مصدق في ذلك) حيث لا يبيته لان ربه مقرر بانه للصبغ في العمل وادى انه لم يعمل ما أمر به ليضئ عمله باطلا وقال الحنفى والشافعي القول لصاحب الثوب لا عتراق الصباغ بانه لربه وانه أحدث فيه حدثاً ادعى اذنه واجازته عليه فان أقام بيته والا حلف صاحب روضته ما أحدث فيه (والخياط مثل ذلك) يصدق اذا قطع الثوب قبضاً وقال لربه أمر تبي به وقال صاحبه أمر تلب بقاء مثلاً (والصانع مثل ذلك) اذا صاغ الفضة أساوراً وقال صاحبها بل خلخل (ويحلفون على ذلك الا أن يأتوا بأمر لا يستعملون في مثله فلا يجوز قولهم في ذلك ويحلف صاحب الثوب فان ردها) أي البين (وأبى أن يحلف حلف الصباغ) وكان القول قوله (مالك في الصباغ رفع اليه الثوب فيعطى به) أي يقضه الى رجل آخر وهذا ظاهر وهو الذي في النسخ القديمة ولم يرفعهم من زاد في المتن فيدفعه الى رجل آخر لانه عين قوله فيعطى به (حتى يلبس الذي أعطاه اياه لانه لا غرم على الذي لبسه) الا الخطأ ليس منه (ويعزم الغسال اصحاب الثوب بذلك اذا لبس الثوب الذي دفع اليه على غير معرفة بأنه ليس له) بل ظن انه ثوبه (فان لبسه وهو يعرف انه ليس ثوبه فهو ضمان له) لانه المبائس

((القضاء في الحماله والحول))

مالك الامر عندنا في الرجل يحمل الرجل على الرجل بدن له عليه انه ان أفلس الذي أحبل عليه أوقات فلم يدع وفاء فليس للمحتمل على الذي أحله حتى وانه لا يرجع على صاحبه الا (الاول) أي الحبل (وهذا الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا) بالمدنية وتقدم في جامع الدين والبيتوع في رواية

قال بل مؤداة

(باب فيمن أفسد شيئا بفهم مثله)

* حدثنا مسدد ثنا يحيى ح

وثنا محمد بن المثني ثنا خالد بن

جهد عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى

الله عليه وسلم كان عنده بعض

نساءه فأرسلت إحدى أمهات

المؤمنين مع خادمها قصعة فيها

طعام قال فضربت بيدها فكسرت

القصعة قال ابن المثني فأخذ النبي

صلى الله عليه وسلم الكسرتين

فضم أحدهما إلى الأخرى فخل

يجمع فيها الطعام ويقول غارت

أمكم وأذن المشي كلوا فأكلوا

حتى جاءت قصعتها التي في بيتها

ثم رجعا إلى لفظ مسدد وقال كلوا

وجلس الرسول والقصعة حتى

فروغا فدفع القصعة إلى

الرسول وجلس المكسورة في بيته

* حدثنا مسدد ثنا يحيى عن

سفيان حدثني قلت العاصم عن

حمزة بنت دحية قالت عاتشة

رضي الله عنها مارأيت صائعا

طعاما مثل صفة صنعت لرسول

الله صلى الله عليه وسلم طعاما

فبعثت به فأخذني فاكل فكسرت

الأناء فقلت يا رسول الله ما كفارة

ما صنعت قال أناء مثل أناء وطعام

مثل طعام

(باب في المواتي فيفسد زرع قوم)

* حدثنا أحمد بن محمد بن ثابت

المروزي ثنا عبد الرزاق أنا

مeyer عن الزهري عن حرام بن

مجيصة عن أبيه أن ناقة للبراء بن

عازب دخلت حائط رجل فأفسدته

فقصى رسول الله صلى الله عليه

وسلم على أهل الأموال حفظها

بأنهار وعلى أهل المواتي حفظها

يحيى حديث مطلق الفتي ظلم وإذا اتبع أحدكم على ملي فليتبع وهو عند جماعة من رواة الموطأ
هنا وهو شرحه هناك قاله أبو عمر (فأما الرجل يضل له الرجل بين له على وجل آخر ثم يهلك المتصل
أورفاس فان الذي تجعل له) يضم الناء بمعنى للمفعول (يرجع على غريمه الأول) لأنه لم ينتقل حقه
عن ذمة المتعمل عنه إلى ذمة المتعمل وانما هو وثيقة فان أفلس الجبل وأومات لم يطل حقه على
الغريم قاله الباجي

(القضاء فيمن ابتاع ثوبا به عيب)

(مالك إذا ابتاع الرجل ثوبا به عيب من سرق أو غيره) حال كونه قد علمه البائع فشهده عليه بذلك
أو أقر به فأحدث فيه الذي ابتاعه حدثا من قطيع ينقص من ثمن الثوب ثم علم المشتاع بالعيب
فهو رد على البائع) لأنه مدلس ان شاء المشتاع (وليس على الذي ابتاعه غرم في قطيعه أباه) وان
شاء أباه ووجع بقيمة العيب وإذا ورد رجوع بالثمن كله ولا رد ما قصه فله فيه ان كان مما حرم
العامة به يشتريه له غالباً ولا كتب وبيع قطعه جوارب أو رقائق رد على المدلس ورجع
بقيمة العيب قاله ابن القاسم في المدونة (وان ابتاع رجل ثوبا به عيب من سرق بناراً أو عوار) بفتح
العين رتبة كلامه في لغة بضعة العيب من شق وشرق بمجمة وغير ذلك (فزعم الذي ابتاعه أنه لم يعلم
بذلك) (والحال أنه قد قطع الثوب بالنصب فاعله) (الذي ابتاعه أو صيغه فالمشتاع بالخيار ان شاء
أن يوضع عنه قدر ما قص الخرق أو العوار ومن ثمن الثوب بعينه الثوب) بضمه عنده (فقل وان
شاء أن يغرر) يدفع (ما نقص التقطيع أو الصبغ من ثمن الثوب ويرده فوق ذلك بالخيار) (نا كبد
لما قبله) (فان كان المشتاع قد صبغ الثوب صبغاً يريد في ثمنه فالمشتاع بالخيار ان شاء أن يوضع عنه
قدر ما قص العيب من ثمن الثوب) ويصم بلان الصبغ عين ماله (وان شاء أن يكون سرياً
للذي ابتاعه الثوب فقل) بأن يرد عليه وبقومه معيباً غير مصبوغ ثم يقوم مصبوغاً فيكون
المشتاع شريكاً بما زاد الصبغ كالألوان (ويظهر كم ثمن الثوب وبقيته الخرق أو العوار وان كان ثمنه
عشرة دراهم وثمان مازاد فيه الصبغ خمسة دراهم كانا سرياً في الثوب لكل واحد منهما بقدر
حصته فيكون لصاحبه ثلثا والمشتاع الذي رده ثلثه فعلي حساب هذا يكون مازاد الصبغ في ثمن
الثوب) (أي قيمته يوم الحكم)

(ما لا يجوز من القتل)

بضم النون واسكان الحاء المهملة مصدر تخله إذا أعطاه بلا عوض وبكسر النون وقع الحاء جمع
تخلة قال تعالى أو اتوا النساء صدقاتهن نحلة أي هبة من الله لهن وفريضة عليكم (مالك عن ابن
شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن جندب) بضم الحاء (ابن عبد الرحمن بن عوف) القرشي الزهري
أحد الثقات الأثبات (وعن محمد بن النعمان بن بشير) الأنصاري أبي سعيد التابعي الثقة (أنهما
حدثاه) أي ابن شهاب (عن النعمان بن بشير) الخزرجي سكن الشام ثمولى امرأة الكوفة ثم قتل
بمحص سنة خمس وستين وله أربع وستون سنة بمحامي وأبواه محاميان هكذا رواه أكثر أصحاب
الزهري وأخرجه النسائي من طريق الأوزاعي عن ابن شهاب ان محمد بن النعمان وجندب بن
عبد الرحمن حدثاه عن بشير بن سعد جعله من مسند بشير فشد بذلك والمحافظة أنه نعم ما عن
النعمان (أنه قال أن أباه بشير) بن سعد بن ثعلبة بن الجلاس بضم الجيم وخفة اللام آخر مهملة
الخزرجي البصري وشهد غيرها ومات في خلافة أبي بكر سنة ثلث عشرة ويقال أنه أول
من يبيع بأب بكر من الأنصار وقيل عاش إلى خلافة عمر وقد روى هذا الحديث عن النعمان عدد كثير
من التابعين منهم عروة بن الزبير عندهم سلمى وأبي داود والنسائي وأبو الفتح عن عبد الله بن أبي
حسين وأجدو الطعاني والمفضل بن المهلب عند أحمد وأبي داود والنسائي وعبد الله بن عتبة بن

بالليل * حدثنا حماد بن خالد
ثنا القريابي عن الازداعي عن
الزهرى عن حرام بن محبصة
الانصارى عن البراء بن مازب
قال كانت له نافذة ضاربة فدخلت
حائطا فأفست فيه فحكم رسول
الله صلى الله عليه وسلم فيها قضى
ان حفظ الحوايط بالنهار على
أهلها وان حفظ الماشية بالليل
على أهلها وان على أهل الماشية
ما أصاب ماشيتهم بالليل

آخر كتاب البيوع

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب القضاة)

(باب في طلب القضاء)

* حدثنا نصر بن علي أنا فضيل
ابن سلمان ثنا عمرو بن أبي عمرو
عن سعيد المقرئ عن أبي هريرة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من ولي القضاء فقد ذبح بغير
سكين * حدثنا نصر بن علي أنا
بشر بن عمر عن عبد الله بن جعفر
عن عثمان بن محمد الاخشي عن
المقرئ والاعرج عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح
بغير سكين

(باب في القاضى يخطئ)

* حدثنا محمد بن حسان السعوى
ثنا خلف بن خليفة عن أبي
هاشم عن ابن ربيعة عن أبيه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
القضاة ثلاثة واحد فى الجنة
واثنان فى النار فاما الذى فى الجنة
فمن عرف الحق فقص به ورجل
عرف الحق جابر فى الحكم فهو فى
النار ورجل قضى للناس على جهل
فهو فى النار * حدثنا عبيد الله
ابن عمر بن ميسرة ثنا عبد العزيز بن

مسعود عن أبي عوانة وعامر الشعبي فى الصعيين وأبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وغيرهم
(أبى) وسلم بن طريف الشعبي عن النعمان انطلق أبى يحملى (الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم) وابن حبان فأخذ يدي وأغلام وجمع بينهما بانه أخذ بيده فشى معه بعض الطربق
وجلفى بعضها لضعف سنة أو غير عن استباحه اياه بالحل (فقال انى لمخلت) بفتح التوت المهمة
واسكان اللام أى أعطيت (ابنى هذا) النعمان (غلاما) لم يسلم (كان لى) وفى الصعيين عن
الشعبي عن النعمان أعطانى أبى عطية فقاتل عمره بنت رواحى لا أرضى حتى تشهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأتاه فقال انى أعطيت ابنى من عمره عطية وسلم والنسائي سألت أبى أبى
بعض الموهبة لى من ماله فالتوى بها سنة أى مظهره لابن حبان حولين وجمع بأن المدأة زبد من
سنة بغير الكسر نارة وأبى أخرى قال ثم بداه فوهب لى فقاتلته لا أرضى حتى تشهد النبي صلى
الله عليه وسلم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) زادنى رواية للشيعين فقال آلث ولده سواه قال
ثم قال (أكل ولدت) بجمزة الاستفهام الاستخبارى والتصب بوقله (لمخلت) أعطيته (مثل هذا)
ولم أكلهم وحبته لمثل هذا (قال لا) وفى رواية ابن القاسم فى الموطأ للدراهم عن مالك قال
لأبى الله رسول الله وقال مسلم المارواه من طريق الزهرى أما نوس ومعه فقال لا أهل بنينا وأما
البابن عينة فقال لا أهل ولدت قال الحافظ ولا منافاة بينهما لان لفظ ولد شمل الذكور والاناث
وألفظ بنين فان كانوا ذكورا فظاهر وان كانوا ذكورا فعلى سبيل التغليب ولم يذكر ابن
بشير ولا غير النعمان وذكره بنات اسمها لى بجمزة تصغير أبى (فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم فارتجعه) بجمزة وصل بخمزم أمر أضافى رواية للجبارى فرفع فرد عطية أى الغلام
وهو أبى أكثر الروايات عن النعمان ومثله فى حديث جابر فى مسلم وفى رواية لابن حبان والطبرانى
عن الشعبي ان النعمان خطب بالكوفة فقال ان والدى أبى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان
عمره بنت رواحى فسفت بسلام وانى سمعته النعمان وانما أبى ان تر به حتى جعلت له حديقة من
الفضل ما هو لى وانما قالت أمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه قوله لا أشهد لى جور وجمع
ابن حبان بالحل على واقعيتين احدهما عند ولادة النعمان وكانت العطية حديقة والاخرى بعد
ان كبر النعمان وكانت عبدا قال الحافظ ولا بأس بجمعه لكن يبعد ان ينسب بشير بن سعد مع
جلالته حكم المسئلة حتى يعود الى النبي صلى الله عليه وسلم فيشهد على العطية الثانية بعد قوله فى
الاولى لا أشهد لى جور وجوز ابن حبان ان بشيرا ظن نسخ الحكم وقال غيره انه حمل الامر على
كرهه التزيم أظن انه لا يلزم من الامتناع فى الحديقة الامتناع فى العبد لان من غن الحديقة
فانما أكثر من غن العبد والظاهر وجه فى الجمع ساي من هذا الخدش ولا يحتاج الى جواب وهو
ان عمره لما امتنع من تر بيته الا ان يسهل له شأ وجهه الحديقة تطيبا لظواهرها ثم بداه فارتجعه
لانها لى بغيرها منه أحد غيره فعاود عمره فى ذلك فخطأه سنة أو ستين ثم طابت نفسه ان يهب له
بدل الحديقة غلاما ورضيت عمره بلى لكن خشيت ان يرتجعه أيضا فقاتل أمهم لى ذلك النبي صلى
الله عليه وسلم تريد تثبت العطية وأمن وجوه فيها ويكون محبته لاشهاد صلى الله عليه وسلم
بزه واحدة وهى الاخيرة فأتاه ما فهم ان بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض أو كان النعمان يقض
بزه بعض القصصه وبقض بعضها أخرى فسمع كل مارواه اقتصر عليه وفى رواية للشيعين قال
لا أشهد لى على جور وفى أخرى لا أشهد لى جور وسلم فقال فلا تشهد لى اذا قال لا أشهد لى جور
وله أيضا أشهد لى هذا عبرى وفى حديث جابر فليس يصلح هذا وانى لا أشهد الا على حق وللنسائي
وكره أن يشهد له وسلم اعدوا ابن أو لادكم فى النعل كما تحبوت أن يعدلوا يشكم فى البر ولا جدان
ليشهد عليكم من الحق أن تعدل بينهم فلا تشهد لى على جور أسرك أن يكونوا البلى فى البر سواء قال

بني ابن محمد اخبرني بن زيد بن عبد
الله بن الهادي عن محمد بن ابراهيم
عن سير بن سعيد عن أبي قيس
مولى عمرو بن العاص عن عمرو
ابن العاص قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذ حكم الحاكم
فاجتهد فاصاب فله اجر وان اخطأ
فاجتهد فخطأ فله اجر فحدثته
أبا بكر بن حزم فقال هكذا حدثني
أبو سلمة عن أبي هريرة * حدثنا
عباس الغبري ثنا عمر بن نونس
ثنا ملازم بن عمرو حدثني موسى
ابن نجدة عن جده يزيد بن عبد
الرحمن وهو أبو بكر قال حدثني
أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال من طلب قضاء المسلمين
حتى يناله ثم غلب عدله جوره فله
الجنة ومن غلب جوره عدله فله
النار * حدثنا ابراهيم بن حمزة
ابن أبي يحيى الرمي ثنا زيد بن
أبي الزر قال قال ابن أبي الزناد
عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله
ابن عتبة عن ابن عباس قال ومن
لم يحكم بينا نزل الله فأولئك هم
الكاثرين اول قوله الفاسقون
هؤلاء الآيات الثلاث نزل في
اليهود خاصة في قرية نظة والتضير
((باب في طلب القضاء
والشرع اليه))

* حدثنا محمد بن العلاء ومحمد بن
المتقي قال أنا أبو معاوية عن
الأعمش عن رجاء الانصاري عن
عبد الرحمن بن بشر الأزرق قال
دخل رجلان من أبواب كنيسة
وأبو سعيد الانصاري جالس في
حلقة فقالا لأجل نفوسنا
فقال رجل من الحلقة أنا فخذ أبو
مسعود فقام من حصي فمرماه به
وقال له انه كان بكركه الشرع الى

نعم قال فلا اذا ولا يحداد وان لهم علينا من الحق أن تعدل بينهم كما ان لك عليهم من الحق أن يبرؤا
والناساني الأسويت بينهم وله ولا ينجان سوي بينهم واختلاف الانفاظ في هذه القصة الواحدة
يرجع الى معنى واحد ونفسه من أوجب التسوية في عطية الاولاد كطاموس وسفيان الثوري
وأجد واسحق والبخاري وبعض المالكية والمشهور عن هؤلاء انها باطلة وعن أحمد تصح وعنه
يجوز التفاضل لاسباب كان يحتاج الولد زمانته أو دينه أو نحو ذلك دون الباقي وقال أبو يوسف نجيب
التسوية ان قصد بالتفضيل الاضرار واقتوا أيضا بانها مقدمة لواجب لان قطع الرحم والعقوق
محرمان فالأولى اليهما ارام والتفضيل يؤدي اليهما ما اختلفوا في صفة التسوية فقال محمد بن
الحسن واحد واسحق وبعض المالكية والشافعية العدل أن يعطى الذكر حظين كالميراث لانه حظ
الانثى لو ابقاه الواهب حتى مات وقال غيرهم لافرق بين الذكر والانثى وفارق الارث بأن الوارث
راض بما فرض الله الله بخلاف هذا وبأن الذكر والانثى اغنايتان في الميراث بالاصوبة أما بالرحم
المحددة فهما فيها سواء كالاخوة والاخوات من الام والهيبة للاولاد أم بهامصة للرحم وظاهر
الامر بالتسوية يشهد لهذا القول واستأنسوا به الحديث ابن عباس رفعه سقوا بن أولاد كفي
العطية فلو كنت مفضلاً أحد الفضلت النساء أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريقه
واستاده حسن وقال الجمهور التسوية مستحبة فان فضل بعضا صرح به بعضا وكروندت المبادرة الى
التسوية أو الرجوع حلالا لمرعى السدب والنهي على التسوية وأجابوا عن حديث النعمان
بأحجية أحداهما ان الموهوب للنعمان كان جميع مال والده ولذا منعه فلا جلبة فيه على منع
التفضيل حكاه ابن عبد البر عن مالك وعلقه بأن كثير من طرق حديث النعمان صريح بالبعضة
وقال القرطبي ومن أهدى التأويلات ان النهي اغنايتان من وهب جميع ماله لبعض ولده كما
ذهب اليه يعقوب وكان لم يسمع في نفس هذا الحديث ان الموهوب كان غلاما وأنه موهب للمساكنة
أمه الهيبة من بعض ماله وهذا يعلم منه بالقطع انه كان له مال غيره فأنه ان العطية المذكورة لم
تفرض وانما جاء بشرح يستمر النبي صلى الله عليه وسلم فأشار عليه بأن لا يفضل قتل حكاه
الطحاوي وأكثرت الحديث بنائده الثأرات النعمان كان كبيراً لم يقض الموهوب فإخا ليه
الرجوع ذكره الطحاوي وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث خصوصاً قوله ارجعه فانه يدل على
تقدم وقوع القبض والذي تطاقت عليه الروايات انه كان صغيراً وكان أبوه فاضله لصغره فأمر
بردا العطية بعدما كانت في حكم المقبوض رابعاً أن قوله فارجعه دليل على الصحة إذ لم تصح الهبة
ما صرح الرجوع وانما أمره به لان الوالد له أن يرجع فيما وهبه لولده وان كان الأفضل خلاف ذلك
لكن احتساب التسوية يرجع على ذلك وفي الاحتجاج بذلك نظروا الذي يظهر ان معنى ارجعه أي
لأخص الهبة ولا يلزم من ذلك تقدم محبتها خامساً أن قوله أنه مد على هذا غيري اذن بالامتناع
عليه وانما امتنع لانه الامام فكانه قال لا تشهد لان الامام ليس من شأنه الشهادة وانما شأنه
الحكم حكاه الطحاوي وارتضاء ابن القصار وتوقف بأنه لا يلزم من ان الامام ليس من شأنه
الشهادة أن يمنع من تحملها ولا من أدائها اذا جرت عليه وقد صرح الفقهاء بهذا ان الامام اذا
شهد عند بعض نواحيه جاز وأما قوله ان أنه مد صيغة اذن فليس كذلك بل هو لتوبيخ كميل عليه
الفاظ الحديث وبه صرح الجمهور في هذا الموضع وقال ابن حبان قوله أنه مد صيغة أمر والمراد بمن
الحوازي وهو قوله لهامشة اشترط لهم الولاء سادساً لدل قوله الأسويت بينهم على ان الامر
للاستحباب والنهي للتزيم وهذا جيد لو اردت ان الفاظ الزائدة على هذه اللفظة ولا سيما ذلك
الرواية وردت بعينها بصيغة الامر حيث قال سوي بينهم سابعاً في مسلم عن ابن سيرين ما يدل على ان
الحقوقي في حديث النعمان فاروا بين أولادكم لا سوا وتعبان الخالفين لا يوجبون المقاربة كما

الحكم * حدثنا محمد بن كثير أنا

اسرائيل ثنا عبد الاعلى عن
بلال عن أنس بن مالك قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول من طلب القضاء واستعان
عليه وكل اليه ومن لم يطلبه ولم
استعن عليه أنزل الله ملكا يسدده
* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى
ابن سعيد ثنا قرة بن خالد ثنا
جديد بن هلال حدثني أبو بردة قال
قال أبو موسى قال النبي صلى الله
عليه وسلم إن نستعمل أو
لا نستعمل على علمنا من أراد

«باب كراهية الرشوة»

* حدثنا أحمد بن يوسف ثنا ابن
أبي ذئب عن الحرث بن عبد
الرحمن عن أبي سلمة عن عبد الله
ابن عمرو قال لعن رسول الله صلى
الله عليه وسلم الرائي والمرأشي
«باب في هدايا العمال»

* حدثنا مسدد ثنا يحيى عن
إسماعيل بن أبي خالد حدثني قيس
قال حدثني عبد بن حمزة الكندي
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال يا أيها الناس من عمل منكم لنا
على عمل فكتمنا منه مخيطا مخافوقه
فهو غل يأتي به يوم القيامة فقام
رجل من الأنصار أسود كاني أنظر
اليه فقال يا رسول الله أقبل عني
عملك قال وما ذلك قال ممكتمت تقول
كذا وكذا قال وأنا أقول ذلك من
استعملناه على عمل فليأت بظليته
وكثيره فما أوتي منه أخذ وما لم يأت
عنه انتهى

«باب كيف القضاء»

* حدثنا عمر بن عوف قال أنا
شريك عن ميمك عن حنن عن
علي عليه السلام قال يعني رسول
الله صلى الله عليه وسلم إلى العن

لأوجبوا التسوية ثامنها التشبيه الواقع في التسوية بينهم بالتسوية منهم في بر الوالدين فربنه على
أن الأمر للذهب وتعقب بان إطلاق الجور على عدم التسوية والمفهوم من قوله لا أشهد إلا على حق
بدل الوجوب وقد قال في آخر الرواية التي فيها التشبيه فلا إذا كن في التمهيد يحتمل أنه أراد بوجهه إلا
على حق الحق الذي لا تصير فيه عن أعلى مراتب الحق وإن كان مادونه حقا وقال غيره الجور المبدل
عن الاعتدال فالمراد أيضا جوره ناسه ما عمل أي بكر وعمر بعده صلى الله عليه وسلم على
عدم التسوية فربنه ظاهري في أن الأمر للذهب فأبو بكر لم يخل عاتقه دون سائر أولاده كالأبني وعمر
لم يخل ابنه عاصما دون سائر أولاده ذكره الطحاوي وغيره وقد أحاب عروة عن قصة عائشة بان
اختارها كأول راضين بذلك ويحجب عنه عن قصة عمر عاشرها اعتقاد الإجماع على جواز عطية
الرجل حاله الغير ولده فمن جاز أن يخرج جميع ولده عن ماله جاز له أن يخرج عن ذلك بعضهم ذكره
ابن عبد البر رأى عن الشافعي وغيره ولا يخفى ضعفه فإنه قياس مع وجود النص وزعم بعضهم أن
معنى لا أشهد على جور أي لا أشهد على ميل الأب لبعض أولاده وفيه نظروا برده وقوله في الرواية
لا أشهد إلا على حق وفيه أن الأب للاب الرجوع فيما ربه لانه وكذا للام عند أكثر الفقهاء لكن قال
مالك إنما ترجع الأم إذا كان الأب حيا ومحل رجوع الأب لميل يدين الابن أو يسكن لهية وقال
الشافعي له الرجوع مطلقا وفيه ذهب النافق بين الأخوة وترك ما يوقع بينهم الشقاق ويورث العقوق
للأب ما وإن عطية الأب لابنه الصغرى بجره لا يحتاج إلى قبض وإن الأشهاد فيها معن عن القبض
وكراهة تحمل الشهادة فيما ليس بباح وإن الأشهاد في الهبة مشروعة لا واجب وجواز الميل إلى
بعض الأولاد والزوجات دون بعض وأن للأمام الأعظم أن يقسم الشهادة ليحكم بعلمه عندهم
بغيره أو يؤخذ عنه بعض فوايه ومشروعية استيفصال الحاكم والمفتي بما يحتمل الاستيفصال
لقوله أنك ولدي غيره قال نعم قال كل ولد لنا فله قال لا أشهد فقهم منه أنه لو قال نعم لشهد وإن
للأمام التكلم في مصلحة الولد والمبادرة إلى قبول الحق وأمر الحاكم والمفتي بقوى الله في كل حال
قال ابن المنير وفيه إشارة إلى سوء عاقبة الحرص والتطعن على عروة لورثت بجوارحه زوجها ولولده
لما رجع فيه فلما أشد حرصها في تثبيت ذلك أفضى إلى بطلانه وتبعه في المصاحب بان إبطالها ارتفع
بجور ووقع في القصة فليس من سوء العاقبة في شيء والحديث أخرجه البخاري في الهبة عن عبد الله
ابن يوسف ومسلم في الوصايا عن يحيى كلاهما عن مالك به طرق كثيرة في الصحيحين وغيرهما (مالك
عن ابن شهاب الزهري عن عروة بن الزبير عن) خاتمه عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
أنها قالت إن أبا بكر الصديق (عبد الله بن عثمان) كان يلهيها (بفتحين) بضع الجمل والذال
المهولة الثقيلة (عشرين وسقا) من نخله إذا جدد أي قطع قاله عيسى فهو صفة الثمرة وقال ثابت
يعني أن ذلك يحد منها قال الأصمعي هذه أرض جدامه وتسق أي يحد ذلك منها فهو صفة النخل التي
وهي ما غرت ثم يريد نخلها مجدها عشرون (من ماله) يحتمل أنه نال حديث النعمان ببعض الوجوه
التي تقدمت قاله الباقى (بالغاية) بمجموعه وموحدة ويحتمل أنها بخصه موضع على يريد من
المدنية في طريق الشام ووهبهم من قال من عو إلى المدينة كان بها أملا لا لاهلها استولى عليها
الخراب وغلط القائل أن شجره لا مالك لبل لا احتطاب الناس ومنافقهم (فما حضرة الوفاة) أي
أسبابها (قال والله يا نبيسة) بصغير الحنان والشفقة (ما من الناس أحب إلى غنى بعدى منك)
بكسر الكاف (ولا أعز) أشق وأصعب (على فقرا بعدى منك) وفيه أن الغنى أحب إلى الفضل من
الفقر (وإن كنت تخلفني حاد عشرين وسقا فلو كنت جدته) بفتح الجيم والذال الأولى واسكان
الثانية قطيعته (واحتزته) بأسكان الحاء والزاي بينهم ما فوقة مفذوحة أي خزته (كان لك) لأن
الخيار في القبض شرط في تمام الهبة فإن وهب الثمرة على الكيل فلا تكون الحيازة إلا بالانكسار

فأضيا قفلت يا رسول الله تسلي
وأنا حديث السن ولا علم لي بالقضاء
فقال إن الله سيهدي قلبك ويثبت
لسانك فإذا جلس بين يديك
الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من
الأمر كما سمعت من الأول فإنه
أخرى إن يبين لك القضاء قال فما
زيت فأضيا وأما شككت في قضاء
بعد

(باب في قضاء القاضى إذا أخطأ)
حدثنا محمد بن كثير أن أبا سفيان
عن هشام بن عروة عن عروة
عن زيب بنت أم سلمة عن أم
سلمة قالت قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم إنما أنا بشر
وانصركم فخصمون إلى ولعل
بعضكم إن يكون ألن يجتمع من
بعض فأقضى له على نحو ما أجمع
منه فن قضيت له من حق أخيه
شيئاً فلا يأخذ منه شيئاً فأنما أقطع
له قطعة من الثار حدثنا الربيع
ابن نافع أن يورقبة ثنا ابن المبارك
عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن
رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وجلان يختصمان في موارث
لهم الم يكن لهما بينة الادعاءهما
فقال النبي صلى الله عليه وسلم
فذكر كرمه فيكي الجلان وقال كل
واحد منهما حتى لك فقال لهما النبي
صلى الله عليه وسلم أما إذ فعلتما
ما فعلتما فاقسمما وتوخيا الحق ثم
استمنا ثم تحالا حدثنا إبراهيم بن
موسى الرازى أنا عيسى ثنا
أسامة عن عبد الله بن رافع قال
سمعت أم سلمة عن النبي صلى الله
عليه وسلم هذا الحديث قال
يخصمان في موارث وأشياء
قد روت فقال لي إنما أقضى بينكم

بعد الحدوث إذا قال جدتسه واحتزته قاله الباجي وقاله أبو عمر اتفق الخلفاء الأربعة على أن الهبة
لا تصح المقبوضة وبه قال الأئمة الثلاثة وقال أحد أبو نوفع الهبة والصدقة بلا قبض وروى
ذلك عن علي بن ماجة لا يصح (وأما هو اليوم مال وارث وأماهما أخواك) عبد الرحمن ومحمد
(وأخاك) يريد من يرثه بالبنوة لانه ورثته معهم زوجته أسماء بنت عيسى وحبيبة بنت خازجة
وأبوها أبو قحافة وأما روى أنه رد سدسه على ولدي بكر (فأقضى له على ثياب الله قالت عاشت قفلت
يا أباي والله لو كان كذا وكذا) كناية عن شيء كثير أزيد مما وهبه لها (لتركنه) اتباعا للشرع
وطلبا لشرائه (أما هي أسماء بن الأخرى فقال أبو بكر) أي صاحبة (بطن) بمعنى الكائنة في
بطن حبيبة (بنت خازجة) بن زيد بن أبي زهير بن مالك الأنصاري الخزرجي صحابية بنت حجاب
شهادة وأما النبي صلى الله عليه وسلم بنه وبين أبي بكر وروى قال إنه أساءه شاهد بأحد (أراها)
بضم الهمزة أظنها (جارية) أنى فلذا قلت أختا لك فكان كائن رضي الله عنه سميت أم كلثوم قال
ابن مزيّن قال بعض فقهاء ثنا ذلك لروى أراها أبو بكر (مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن
عبد الرحمن بن عبد بون إضافة (القاري) بشد الياء منسبة إلى القارة بطن من خزيمه (ان عمر
ابن الخطاب قال ما بال رجال يفعلون) بفتح أوله وثالثه يعطون (إنشاء هم فخلوا) بضم فسكون عطية
بلا عوض (ثم عسكرنا فان مات ابن أحد هم قال مالي يمدى لي أعطه أحد أو مات هو) أي الأب
(قال) قرب موته (هو لاني قد كنت أعطيه أياه) لغير ما بقي ورثته ولا يصح لذلك لعدم الحوزة
حياته (من نخل نخلة فلم يحزها الذي نخلها حتى تكثر) بالياء أي النخلة وبالياء الذي نخل (ان مات
لورثته فهو باطل) لان الحياة شرط في صحة المثل الهبة

(مألا يجوز من العطية)

(مالك الأمر عندنا فمن أعطى أحد عطية لا يريدونها) ممن أعطاه له بل أرادوا لله تعالى
فأشهد عليها فأنما ثابتة للذي أعطىها) للزومها بالقول لكن أغانتهم بالحيازة كقَالَ (الآن عوت
المعطى) بكسر الطاء (قبل أن يقبضها الذي أعطىها) قبضت كالهبية (قال وان أراد المعطى
إسماها بعد أن أشهد عليها فليس ذلك له إذا قام عليه بها صاحبا أخذها) جبر عليه (ومن
أعطى عطية ثم نكل الذي أعطى) قال الباجي يريد أنكر ذلك (بجاء الذي أعطىها شاهد بشهد
له أنه أعطاه ذلك عرضا كان ذلك أذهب أو ورقا أو جوا أنا أخلف الذي أعطى مع شهادة شاهده
فان أبي الذي أعطى أن يحلف حلف المعطى) بالكسر ويرى (وان أبي أن يحلف أيضا أدى إلى
المعطى) بفتح الطاء (مادعى عليه) لان نكوله بمنزلة شاهد ثبات (إذا كان له شاهد واحد فان لم يكن
له شاهد فلا شيء له) لانها مجرد دعوى (ومن أعطى عطية لا يريدونها) ممن أعطاه له (ثم مات
المعطى) بفتح الطاء قبل أن يقبضها (فورثته بمنزلة) فلههم طلبا من المعطى لانه حق ثبت لورثتهم
(وان مات المعطى) بالكسر (قيل أن يعطى المعطى) بالفتح (عطية فلا شيء له وذلك أنه أعطى)
بضم الهمزة (عطا لم يقبضه) قبل موت من أعطاه فبطل لعدم الحوزة (فان أراد المعطى أن
عسكرها) الجلال انه (قد أشهد عليها حين أعطاه فليس ذلك له إذا قام صاحبا أخذها) جبر عليه
وسمها صاحبا لانه ملكها ولم يبق الا الحوزة

(القضاء في الهبة)

(مالك عن داود بن الحصين عن عهملتين مصغر (عن أبي غطفان) بفتح المهملة والطاء المهملة والفاء
يقال اسمه سعد (ابن طريف) بفتح الهمزة وكسر الراء (المرى) بضم الميم وشذ الزاء بلا نقط (ان عمر
ابن الخطاب قال من وهب هبة لصلة رحم أو على وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها) أي لا يجوز له ذلك ولا
يعمل برجوعه (ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد بها الثواب) أي الجزاء عليها ممن وهبها فهو على

برأى فيما يفتل على فيه * حدثنا
سليمان بن داود المهرى أنا ابن
وهب عن يونس بن يزيد عن ابن
شهاب ان عمر بن الخطاب رضى
الله عنه قال وهو على المنبر يأمر
الناس ان رأى انما كان من
رسول الله صلى الله عليه وسلم
مصيبا لان الله كان به وانما هو
من الظن والتكلف

(باب كيف يجلس الحصان بين
يدى القاضى)

* حدثنا أحمد بن منيع ثنا عبد
الله بن المبارك ثنا مصعب بن
ثابت عن عبد الله بن الزبير قال
قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الحصانين يقعدان بين يدي
الحكم

(باب القاضى يقضى وهو

غضبان)

* حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان
عن عبد الملك بن عير ثنا عبد
الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه انه
كتب الى ابنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يقضى الحكم
بين اثنين وهو غضبان

(باب الحكم بين أهل الذمة)

* حدثنا أحمد بن محمد المروزي
حدثني على بن حسين عن أبيه عن
يزيد القعوى عن عكرمة عن ابن
عباس فان جاولك فاحكم بينهم
أو أعرض عنهم فنهضت قال فاحكم
بينهم بما أنزل الله * حدثنا عبد الله
ابن محمد النفيلي ثنا محمد بن سلمة
عن محمد بن اسحق عن داود بن
الحصين عن عكرمة عن ابن
عباس قال لما رأت هذه الآية فان
جاولك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم
* وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط
الآية قال كان بنو النضير اذا اختلفوا

هبة يرجع فيها اذا امرض منها) من الموهوب له وحمل وجوهه ما لم تفت كما قال (مالك الا امر المجتمع
عليه عندنا ان الهبة اذا تغيرت عند الموهوب له للثواب زيادة أو نقصان فان على الموهوب له ان
يعطى صاحبها) أى الواهب (فيمنها يوم قبضها) الفتاها
(الاعتصاف في الصدقة)

(مالك الا امر عندنا الذي لا اختلاف فيه ان كل من تصدق على ابنه بصدقة قبضها الا ابن الكبير
الرشيد (أو كان في حجر أبيه) لصغره أو غيره (فأشهد) الاب (له على صدقة فليس له ان يعترض)
ان يرجع (شيئا من ذلك) لانه لا يرجع في شيء من الصدقة (ولو على ولده لمعوم قوله صلى الله عليه
وسلم العائد في صدقته كالكتاب يعود في نفسه وقوله لا تعد في صدقتك رواها الامام في الزكاة
والامر عندنا فيمن لم يخل ولده تحلا) يضم فسكون (أو أعطاه عطاء بلس بصدقة ان له ان يعترض
ذلك) أى يرجع في هبته لحديث ابن عباس رفعه لا يخل لأحد ان يرجع في هبته الا الوالد (مالك
يسجد) أى يصعد (الولد) ينادي به الناس به يأمنونه عليه من أجل ذلك العطاء الذي
أعطاه أبوه وليس لايه ان يعترض من ذلك شيئا بعد ان يكون عليه الدين) لانه روطه بالهبة
حتى ادا ان (أو يعطى الرجل ابنه) المذكور (أو ابنته) الاثني (تسكن المرأة الرجل وانما تسكنه
لغناه والمال الذي أعطاه أبوه) عطف عليه على معاول أى لغناه بالمال (فزيد الاب ان يعترض
ذلك أو يزوجه الرجل المرأة قد نخلها أبوها التحل انما يزوجه ويرفع) يزيد (في صدقها لغناه ومالها
وما أعطاه أبوها ثم يقول الاب أنا أنعصم ذلك فليس له ان يعترض من ابنه ولا من ابنته شيئا من
ذلك اذا كان على ما وصفت) لك من انه هبة ليس بصدقة فله الاعتصام ما لم يدان أو يسكنه لأجلها
امال الصدقة فلا يرجع فيها وان لم يدان ولا تسكن لانها انما يراد بها وجه الله تعالى

(القضاء في العمري)

بضم الهمزة وسكون الميم مع القصر وحتى ضم العين والميم وفتح العين واسكان الميم قال أحمد بن حنبل
أو أرضا أو بلاذا أعطته اباه أو قلت له هي لك عمري أو عمرك فاذا تم رجعت الى قال ليبيد

ومال المال الامعمرات ودائع * ولا بد يوم ان ترد الودائع

واصلاحا قال الباقى هي هبة منافع الملك عمر الموهوب له أو مدة عمره وعمره له لاهة الرقبة
ابن عبد البر وسواء عند مالك وأصحابه ذلك بلفظ العمري أى كقوله أحمد بن حنبل دارى أو الاعمار
أو السكنى أو الاغتلال أو الارفاق أو التحال أو نحو ذلك من أفاظ العطاء (مالك عن ابن شهاب
الزهري (عن أبي سلمة) اسمعيل أو عبد الله أو اسمه كنيته (ابن عبد الرحمن) بن عوف الزهري
(عن جابر بن عبد الله) الانصاري الضعفي ابن الضحاني (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
انما امر بكم من أى اسم ينوب من باب حرف الشرط ومن المازاة للتعيم (رجل) بجزمه باضافة
أى البهه وروعه بدل من أى ومازاة زكركه غايي والمراد اناس (أعمر) يضم أوله مبنى
للمفعول (عمري) كعمرك هذه الدار مثلا (له ولقبه) بكسر القاف ويجوز اسكانها مع فتح العين
وكسر ها أو لاد الاناس ما تاساوا (فانما الذى يعطاه) وفي رواية أعطيا (لا ترجع الى الذى
أعطاه أباه) هذا آخر المرفوع وقوله (لانه أعطى عطا وقت فيه الموازيت) مدرج من قول
أبى سلمة بين ذلك ان أى نسب عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قضى فبين أمر عمرى له ولده فقبه فبى له بلة لا يجوز للمعطي فيها شرط ولا مشيئة قال أبو سلمة لانه
أعطى عطا وقعت فيه الموازيت فوقت الموازيت شرطه رواه مسلم قال ابن عبد البر وجود ابن
أبى ذئب فيمن فيه موضع الرفع وجعل سائر من قول أبى سلمة بخلاف قول محمد بن يحيى الذهلى انه
من قول الزهري ورواه الليث عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر فرواه من عمر بن حنبل عمري له

من بنى قريظة أو دار نصف الدية
 وأذا قل ينور قريظة من بنى التضير
 أو الداهم الدية كاملة قسوى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم
 ﴿باب اجتهد الرأى فى القضاء﴾
 * حدثنا حفص بن عمر عن شعبة
 عن أبي عون عن الحرث بن عمرو
 ابن أخي المغيرة بن شعبه عن أناس
 من أهل حص من أصحاب معاذ
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لما أراد أن يبعث معاذ إلى اليمن
 قال كيف تقضى إذا عرض لك
 قضاء قال أقتضى بكتاب الله قال فإن
 لم تجد في كتاب الله قال في سنة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال فإن لم
 تجد في سنة رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم ولا في كتاب الله قال
 اجتهد رأيي ولا ألو فتصبر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صدروه وقال
 الحمد لله الذي وفق رسول رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لما رضى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 * حدثنا مسدد ثنا يحيى عن
 شعبة حدثني أبو عون عن الحرث
 ابن عمرو عن ناس من أصحاب
 معاذ بن معاذ بن جبل أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى
 اليمن فذكر معناه

﴿باب فى الصلح﴾

* حدثنا سليمان بن داود المهري
 أنا ابن وهب أخبرني سليمان بن
 بلال ح وثنا جد بن عبد الواحد
 الدمشقي ثنا هروان يعني ابن
 محمد ثنا سليمان بن بلال أوعبد
 العزيز بن محمد ثنا الشيخ عن كثير
 ابن زيد عن الوليد بن رباح عن
 أبي هريرة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الصلح ما تزين
 المسلمون وإذا أحد الإصملا أحصل

ولعبه فقد قطع قولهم فيها وهى لمن أعمرها ولعبه أخرجه مسلم فلم يذكر التعليل وله من طريق
 معمر عنه أنما العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هي لك ولعقبك فاما إذا
 قال هي لك ما عشت فانما ترجع إلى صاحبها قال معمر وكان الزهري يفتي به وسلم أيضا من طريق
 أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنصار بن عمرو قال معمر وكان الزهري يفتي به وسلم أيضا من طريق
 عليكم أموالكم ولا تفسدوها فانه من أعمر عمرى فتى للذى أعمرها جابر ميتا ولعبه وفيه محبة
 العمري وإليه ذهب الجمهور إلا ما حكى عن داود وطائفة لكن ابن حزم قال يحتمل وهو شيخ الظاهرية
 ثم الجمهور أنها تنوجه إلى الرقبة كسائر الهبات وقال مالك والشافعي فى القدم تنوجه إلى المنفعة
 دون الرقبة فى رجوعها إليه معقبة أم لا قول مالك أو لا مطلقا وقال أبو حنيفة والشافعي فى
 الحديث ورجوعها إن لم تعقب لا إن عقت وهو قول ابن شهاب قيل وهو أسعد بظاهر الحديث
 وأجاب عنه بعض المالكية بأن المراد منه أنه إذا أعطى المتافع رجل ولعبه فلا يبطل حق عقبه
 بموت قبل حتى ينقض العقب قال ابن عبد البر ومن أسس ما احتجوا به أن ملك المعطى المعبر ثابت
 بأجماع قيل أن يحدث العمري فلما أحدثها اختلف العلماء قال بعضهم قد زال لفظه ذلك ملكه
 عن رقبة ما أعمره وقال بعضهم لم يزل ملكه عن رقبة ما له بهذا اللفظ فالواجب بحق النظر أن
 لا يزل ملكه الإيقين وهو الإجماع لأن الاختلاف لا يثبت به يدين وقد ثبت الأعمال بالنيان
 وهذا الرجل لم ينو بلفظه ذلك إخراج شئ من ملكه وقد اشترط فيه شرطه فلو على شرطه لم يحدث
 المستلوق على شرطه ١٥ وحاصل ما جتمع من روايات الحديث السابقة ثلاثة أحوال أحدها
 أن يقول هي لك ولعقبك فهذا امرى مع فى أنه له ولعبه لا ترجع إلى المعبر حتى ينقض العقب عند
 مالك وعند غيره لا ترجع أبدا ثانيا أن يقول هي لك ما عشت فإذا مات رجعت إلى تهمه طارية
 مؤقته وهي محبة فإذا مات رجعت إلى المعطى وقد ثبت هذه والتي قبلها رواية الزهري وبه قال
 أكثر العلماء ورجحه جماعة من الشافعية والأصغر عند أكثرهم لا ترجع وقالوا شرطه فاسد
 ملغى والحديث يرد عليهم ثالثا أن يقول أعمرتكها يطلق فرواية أبي الزبير أن حكى ما كالأولى
 ثم فى رجوعها للمعبر الخلاف فالت رجوع وغيره لا يرجع وأما الرقي فتعها مالك وأبو حنيفة وجماعة
 وأجازوا إلا أكثره للناسي من مرسل عطاء بنى صلى الله عليه وسلم عن العمري والرقي قلت وما
 الرقي قال يقول الرجل للرجل هي لك حياتك فإن فعلتم فهو جائز وللناسي أيضا من عطاء
 عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر مرفوعا لا رقي ومن أعمر شيئا أو أرقبه فوله
 حياته وما تهمته بحاله ثقات لكن فى سماع حبيب له من ابن عمر خلاف فأثبتته للناسي فى طريق وفاته
 فى أخرى وجع بين هذا النقي والاثبات بأن النهى ارشادى لا مساك المال كفى الحديث الآخر
 السابق فالرقي بهذا التفسير هي بمعنى العمري وهذه لم ينعها مالك بل ترجع إلى صاحبها وأنما منع
 الرقي بمعنى أن يكون لشخصين دارا لكل دار فيقول كل واحد منهما لصاحبه إن مت قبل فيهما
 فى وإن مت قبل فيهما لك من المرافقة لا لأنك منهما رقب موت صاحبه وهذا الحديث أخرجه
 مسلم فى الوصايا وألو القرائن عن يحيى عن مالك به وتابعه جماعة فى مسلم أيضا ينفوه (مالك عن
 يحيى بن سعيد) (الانصارى) (عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن الصديق شيخ الإمام روى عنه
 هنا بواسطة (أنا مع مكسولا) أباع عبد الله الثقة الفقيه المشهور (الدمشقي) بكسر الهمزة وقطع الهم
 وقال بكسرهما نسبة إلى دمشق البلد المعروفة بالشام المتوفى سنة بضعة عشرة ومائة (يسأل
 القاسم بن محمد عن العمري وما يقول الناس فيه قال القاسم بن محمد) مجيبا له (ما أدركت الناس)
 والقاسم أدرك جماعة من الصحابة وكبار التابعين قاله أبو عمر (الأوهى عن شروطه فى أموالهم
 وفيما أعطوا) فانما يلزمهم ما أودوه من قبلنا المنفعة لا الذات خلافا لمن فهمه من ظاهر قوله

حرماً أو حرماً حلالاً وزاد سلمان

ابن داود وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلوب على شروطهم * حدثنا أحمد بن صالح ثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبد الله بن كعب بن مالك أن كعب بن مالك أخبره أنه تخاصى ابن أبي حذرد بن كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فارتفعت أصواتهم حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته فخرج إليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كشف عن حجره فنادى كعب ابن مالك فقال يا كعب فقال ليس يا رسول الله فأشار له بيده أن ضع الشطر من دينك فقال كعب قد فعلت يا رسول الله قال النبي صلى الله عليه وسلم قم فاقضه

((باب في الشهادات))

* حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني وأحمد بن السرح قال أنا ابن وهب أخبرني مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر أن أباه أخبره أن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان أخبره أن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري أخبره أن زيد بن خالد الجهني أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادته أو يخبر بشهادته قبل أن يسأله ابنه؟ قال أبو داود وقال مالك الذي يخبر بشهادته ولا يعلمها الذي هي له قال الهمداني ورفعه إلى السلطان قال ابن السرح أو يأتيهم بالامام أو لاخبار في حديث الهمداني قال ابن السرح ابن أبي عمرة لم يقل عبد الرحمن ((باب فمن يعين على خصمه منه من

لا ترجع إلى الذي أعطاه إذا بداهه ليس كذلك لاحتمال أن معناه حتى يقرض العقب (قال مالك) وعلى ذلك الأمر عندنا) وذا المجرع مع روايتهم للحديث فهم أدرى بعينه ولا يأخذوا بالتعليل الظاهر في مثل الذات لأنه مدورج ليس من قوله صلى الله عليه وسلم (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر وروث حفصة بنت عمر) أم المؤمنين (دارها) بالنصب (قال وكانت حفصة قد أسكنت بنت زيد الخطاب) دارها المذكورة (ما عاشت فلما توفيت بنت زيد الخطاب قبض عبد الله بن عمر المسكن ورأى أنه لا) إلا السكن بمعنى العمري وهي ترجع لوارث المجرع والمسكن لكن في التمهيد ما رواه معمر عن أيوب عن جبيب بن أبي ثابت قال سمعت ابن عمر سألوا عن أبي أعطى ابنه ناقة له حياته فأنتجها فكانت له فقال ابن عمر هي له حياته وموته قال أفرأيت أن كان تصدق عليه قال ذلك أبعد له يدل على أن مذهب ابن عمر أن العمري خلاف السكنى وعليه الأكثر

((القضاء في القطة))

القطة الشيء الذي يلتقط وهي بضم اللام وفتح القاف على المشهور عند أهل اللغة والمحدثين وقال عباس لا يجوز غيره وقال الزمخشري في القاف بفتح القاف والعامية تسكنها اه لكن جزم الخليل بالسكون قال وأما النقص فهو اللاقط وقال الأزهرى مقالته هو القياس لكن الذي سمع من العرب واجمع عليه أهل اللغة والمحدث النقص وفيه القصة ثالثة لقطة بضم اللام ورباعية لقطة بفتح اللام ووجه بعض المتأخرين فتح القاف في التأخذه للمبالغة فيما اختصت به وهو أن كل من راحم ليل أخذها فسميت باسم القاطل لذلك (مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) فروخ المعروف بربعة الرأى يسكن الهمزة (عن يزيد) بخبة فزأى المدني الصدوق (مولي المنبث) بضم الميم وسكون النون وفتح الواو وكسر الهمزة بعدها مثله وهو محمى نزل إلى النبي صلى الله عليه وسلم في حصار الطائف وكان يسمى المضطجع فسماه المنبث وكان من موال آل عثمان بن عامر ابن عبيد كرمه ابن أمحق (عن زيد بن خالد الجهني) بضم الجيم وفتح الهاء الصغرى المشهور ورضى الله عنه (قال جابر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ زعم ابن بشكوال وعزاه لابي داود أنه لبال المؤذن ولم أراه في شيء من نفع أبي داود وبعده رواية الشيخين جابر بن عبد الله ولا يوصف بذلك وقيل هو الراوى رواية الطبراني عن زيد بن أسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ربه بعد لما ذكرنا وقد رواه أحمد عن زيد بن أسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أو أن رجلاً سأل على الشك وأيضاً في رواية لمسلم عن زيد بن خالد أتى رجلاً وأما معه فدل أنه غيره ولعله نسب السؤال إلى نفسه لأنه كان مع السائل ثم ظهرت له تسمية السائل وذلك فيما أخرجه الجدي والبعقوى وابن السكن والبارودي والطبراني كلهم من طريق محمد بن معن الغساقري عن ربيعة عن عصبه بن سويد الجهني عن أبيه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القطة الحديث وهو أولى ما قرره بهذا المذهب لكونه من ربط زيد بن خالد وروى أبو بكر بن أبي شيبة والطبراني عن أبي ثعلبة الخشني قال قلت لابي رسول الله الورق فوجدت القطة قال عرفها حول الحديث وفيه سؤاله عن الشافعي العمري وجوابه وهو في أثناء حديث طويل أخرجه النسائي وروى الاسماعيلي في الصحابة من طريق مالك بن عمير عن أبيه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القطة فقال ان وجدت من يعرفها فادفعها إليه الحديث واستاده وأحمد وروى الطبراني عن الجارود البغدادي قال قلت لابي رسول الله القطة تجدها قال أئندها ولا تكتم ولا تعقب الحديث اه يعني فيتمثل تفسير المذهب أيضاً يأتي ثلثة: أعمير والجارود لكن يرجح أنه سويك كونه من ربط زيد الراوى كما قال وان تعقب بأنه لا يلزم من كون سويك من ربط زيد أن يكون حديثهما واحداً بحسب الصورة وأن كانا في المعنى من باب واحد فإن هذا جوداً فالحافظ لم يحزم بأنه هو بديل ذكره الروايات المصرفة بتفسيره وأما

* حدثنا أحمد بن يوسف ثنا زهير
ثنا عمارة بن غزيرة عن يحيى بن
راشد قال جلسنا لعبد الله بن عمر
نخرج النخاس فقال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول من حالت شفاعة دون
خدم من حدود الله فقد ضاد الله
ومن خاصم في باطل وهو يعلم لم
يرك في حفظ الله حتى يفرغ ومن
قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه
الله درجة الخبال حتى يخرج مما
قال * حدثنا علي بن الحسين بن
ابراهيم ثنا عمر بن يوسف ثنا
عاصم بن محمد بن زيد العمري
حدثني المثنى بن يزيد عن مطر بن
الوراق عن نافع عن ابن عمر عن
النبي صلى الله عليه وسلم عن عائشة
قال ومن أمان على خصوصه فلم
تقدبا بغضب من الله عز وجل
«باب في شهادة الزور»

* حدثنا يحيى بن موسى البجلي
ثنا محمد بن عبيد حدثني سفيان
يعني العصورى عن أبيه عن حبيب
ابن النعمان الأسدي عن خريم
ابن قائل قال صلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم صلاة الصبح فلما
انصرف قام قائما فقال عدلت
شهادة الزور بالأمر بالله ثلاث
مرار ثم قرأ فاتحبتوا الرجز من
الأوثان واخبتوا قول الزور حقا
لله غير مثيرين به
«باب من زود شهادته»

* حدثنا حفيص بن عمر ثنا محمد
ابن راشد ثنا سليمان بن موسى
عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم زود شهادة الخائن والخائنة
وذى الصغرى على أخيه وزود شهادة

رجحه بقوله أولى للتعديل المذكور ولا شلأنا منه من وجوه الترجعات عندهم (فأله عن اللقطة)
هكذا في أكثر الروايات وفي رواية سفيان الثوري عن ربيعة فسأله عما يلتقطه زادمسلم من طريق
يحيى بن سعيد عن يزيد الذهب والفضة وهو كالتمال والافلاقي بينهما وبين الجوهر والألوة وغير
ذلك مما يستجمع به غير الحيوان في سميته لقطة واعطاه حكمها وهو (فقال اعرف عقاصها) بكسر
العين المهملة فقاما مخفية فألف قصاده همة أي رعاها الذي يكون فيه الثقة جلدا كان أو غيره
من العفص وهو الشيء أي لا نال الوفاء على ما فيه (وكها) بكسر الواو الثانية وبالهمزة ممدودا
الخط الذي يشده الصرة والكبس ونحوهما زاد مسلم من وجه آخر عن زيد وعددها وكذا في
حديث أبي بن كعب لعرف صدق مدعيها عند طلبها وفي وجوب هذه المعرفة ونسبها قولان
أظهرهما الوجوب لظاهر الأمر وقيل يجب عند الالتقاط ويستحب بعده فعل الوجوب إذا عرف
بعض الصفات دون بعض قال ابن القاسم لا بد من ذكر جميعها وكذا قال أصبغ لكن قال لا يشترط
معرفة العدد قبيل وقول ابن اقسام أقوى لشيء ذكر العدد في الرواية الأخرى وزيادة الحافظ
حجه (ثم عرفها) بكسر الراء الثقيلة أي إذا كرها الناس (سنة) يحظان طلبها كأبواب المساجد
والاسواق ونحوهما يقول من ضاعته له نفقة ونحو ذلك من العبارات ولا يشترط أن يعرفها
قال العلماء يعرفها في كل يوم مرتين ثم مرة ثم في كل أسبوع ثم في كل شهر ولا يشترط أن يعرفها
بنفسه بل يجوز توكله قال الحافظ هكذا روى مالك والاكثر عن ربيعة أن التعريف بعد معرفة
ما ذكر من العلامات وفي رواية سفيان عن ربيعة عرفها سنة ثم اعرف عقاصها ووكها فجعل
التعريف يسبق المعرفة ووافقه عبد الله بن يزيد مولى المنبعت عن أبيه عن أبي داود وجمع
الثوري بأن يكون ما موربا لعرفه في حالتين يعرف العلامات أول ما يلتقط حتى يعلم صدق
واصفها إذا وصفها ثم بعد تعريفها سنة إذا أراد أن يملكها يعرفها مرة أخرى تعرفا واقعيا
ليعلم قدرها وصفها فبذلك إلى صاحبها قلت ويحتمل أن يكون ثم في الروايتين بمعنى الواو فلا تقتضي
ترتيبا ولا تقتضي تخالفا يحتاج إلى الجمع وقوي به أن المخرج واحد والقصة واحدة وانما يحسن
ما تقدم أو اختلف المخرج فيعمل على تعدد القصة وليس القرض إلا أن يقع التعريف والتعرف مع
قطع النظر عن أمها أسبق ثم أنه لم يختلف في حديث زيد أن التعريف سنة واحدة وفي حديث أبي
ابن كعب في الصحيحين وجدت صرة قيمائة دينار فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم فقال عرفها حولا
فعرفها حولا ثم أنبئه فقال عرفها حولا فعرفها حولا ثم أنبئه فقال عرفها حولا فعرفها حولا
ثم أنبئه فقال اعرف عددها ووكها ووطاها فان جاء صاحبها والاستمعت بها وجمع بينهما
يحمل حديث أبي على مزيد التورع عن التعريف في اللقطة والمبالغة في التعقب عنها وحديث
زيد على ما لا بد منه أو احتياج الأعرابي واستغناء أي وقال ابن الجوزي يحتمل أن صلى الله
عليه وسلم علم أن تعريفها لم يقع على الوجه الذي ينبغي فأمر ثانيا بإعادة التعريف كقول المصنف
صلاته أرجع ففصل فالتام فصل قال الحافظ ولا يخفى بعد هذا على مثل أبي مع أنه من فقهاء
الصحابة وفضلناهم وقد حكى صاحب الهداية من الخفية رواية عند هذه أن التعريف مفقود
للملطف فقلبه أن يعرفها حتى يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك (فان جاء صاحبها)
فأدها إليه خبراب الشرط محذوف وقد ثبت في البخاري من رواية اسمعيل بن جعفر عن ربيعة
بلغفان قال جاءوه فأدها إليه وله من رواية سفيان عن ربيعة فان جاء أحد يتجسس بعقاصها
ووكها وهذا أخذ مالك وأحمدان يدفعان عرف العقاص والوكها قال أبو حنيفة والشافعي
أن وقع في نفسه صدقه جاز أن يدفع إليه ولا يجبر على ذلك إلا بينة لأنه قد نصب الصدقة ووجه
لأول أن هذا فائدة قوله اعرف عقاصها الخ وقد بحث هذه القطعة أي الأمر به فعملنا عرف

القانع لا هسل الليت وأجازه

لغيرهم قال أبو داود الغمر الحنفية
والشعناء * حدثنا محمد بن خلف
ابن طارق الرازي ثنا زيد بن
يحيى بن عبيد الخراساني ثنا سعيد
ابن عبد العزيز بن عيسى بن سليمان بن
موسى بن أسناده قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا تجوز شهادة
خائن ولا خائنة ولا زان ولا زانية
ولا ذئبة غمر على أخيه

«(باب شهادة البدوي على

أهل الأمصار)

* حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني
أنا ابن وهب أخ شريك يحيى بن
أيوب ونافع بن يزيد عن ابن
الهادي عن محمد بن عمرو بن عطاء
عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة
أنه مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول لا تجوز شهادة بدوي
على صاحبه قرية

«(باب الشهادة في الرضاع)

* حدثنا سليمان بن حرب ثنا
حماد بن زيد عن أيوب عن ابن أبي
مليكة حدثني عقبه بن الحارث
وحديثه صاحب لي عنه وأنا
لحديث صاحبي أحفظ قال تزوجت
أم يحيى بنت أبي هاشم فدخلت
عليها امرأة سوداء فزعمت أنها
أرضعتنا جميعاً فأثبت النبي صلى
الله عليه وسلم فذكرت ذلك له
فأعرض عني فقلت يا رسول الله
إنها لكاذبة قال وما يدريك وقد
قالت ما قالت دعها عني * حدثنا
أحمد بن أبي شعيب الخراساني ثنا
الحريش بن عبد البصري ح وثنا
عثمان بن أبي شيبة ثنا اسمعيل
ابن علي كلاًهما عن أيوب عن
ابن أبي مليكة عن عبيد بن أبي
مريم عن عقبه بن الحارث وقد سمعته

العقاص والو. كافي حديث زيد وفي حديث أبي بن كعب أيضاً بلطف فأعطاه إياه عند مسلم وأحمد
وأبي داود والترمذي والنسائي من طرق ثمانية المصير إليها ويخص ذلك من عموم حديث البينة
على المدي ويقول أبي داود أنها غير محمولة وتعمل به من حاول تضعيفها غير صواب بل هي مخصصة
ولست بشاذة وما اعتدل به بعضهم من أنه وصفتها فأصاب قدفعها إليه فجاء آخر فوصفها فأصاب
لا يقتضي الطعن في الثاني لأنه يصير الحكم حينئذ كدفعها إليه ببينة فجاء آخر فأقيم بينة أخرى
إنها في ذلك تفاصيل للمالك وغيرهم (والأصح ما صحبها) فثابتاً بالنصب أي الزمناً ثانياً
أي حالاً (بها) أي تصرف فيها ويجوز الفاعل بالبينة والخبر أي شأنك من عاقب أي في حديث أبي
فاستقمعهم والمسلم من طريق ابن وهب عن سفيان وغيره عن ربيعة قال رأيت أبا طالب
فاستنقها وفيه أن اللطاف عليها بعد انقضاء مدة التعريف لأن قوله شأنك ما يتقضي أو
اختياره والآخر في قوله فاستنقها للاباحة وفي اشتراط التلطف بالثقل وكفاية البينة وهو الأرجح دللاً
ودونها في ملكه مجرد الالتقاط أقوال وقد روى الحديث سعيد بن منصور عن الدارود عن
ربيعة بلطف والاقصص من ما صنعه مالك وإذا تصرف فيها بعد تعريفها ثم جاء صاحبها فعلم
في ذلك أن كانت باقية وبذلك أن اسمك لم تكن عند الجمهور في مسلم ولكن ربيعة عندك وله أيضاً
فأعرف عقاصها ووكاهم كاهان جاء صاحبها فأداه إليه بظاهره وجوب ردها بعد كاهان فيصير
على رد البديل أو فيه حذف يدل عليه بقية الروايات والتقدير ثم كاهان لم يبيح صاحبها فأن جاء
الآخر وأصر منه رواية أبي داود بلطف فأن جاء صاحبها فأداه إليه والآخر عرف عقاصها ووكاهم
كاهان جاء باعها فأداه إليه فأمر بأدائها قبل الدفن في كاهان بعده وفي أبي داود من طريق
عبد الله بن زيد عن أبيه عن زيد بن ثابت فأن جاء صاحبها فأداه إليه والآخر عرف عقاصها ثم
أقضاه في مالك فأن جاء صاحبها فأداه إليه (قال السائل) (فضالة الغنم) أي ما حكمه ما حذف
ذلك لعدم ما قال العلماء الفضالة لا تقع إلا على الحيوان وما سواه يقال له لقطه (يا رسول الله قال) هي
(ك) أن أخذتموها وإشارة إلى اباحة أخذها كما تنقل هي ضعيقة لعدم الاستقلال معرضة
للهلاك مترددة بين أن تأخذها أنت فتكون لك (أو لأخيك) في الدين أن لم تأخذها والمراد به ما هو
أعم من صاحبها أو من مملوك آخر كذا قيل وعروض بأن البلاغة تقتضي أن لا يقرن صاحبها
بالدين العادي فالمراد من لقط آخر (وللذئب) والمراد به حنس ما يأكل الشاة من السباع وفيه حث
على أخذها لأنه إذا علم أنه إذا لم يأخذها تعبت للذئب كان ذلك أدعى إلى أخذها وفي رواية
لخضاري أخذها فأنما هي لك الخ وهو صريح في الأمر بالأخذ فبدل على رد أحادي الروايتين عند
أحمد بترك اللطاف الشاوق وسئل مالك عن أخذها في فلاة ملكها ولا يلزم به بل هو لا
يعرفها لأن اللام للملك بخلاف قوله في غير ما فاستقمعهم فأن ظاهره أنه ليس على وجه التملك إذ
لو كان له لم يقتصر على التمس ولا نسوي بين الذئب والمملوك والذئب لا غرامة عليه فكذلك
المملوك وقال الأكثر يجب تعريفها فإذا انقضت مدة التعريف أكلها إن شاء وغرم لصاحبها
وقالون اللام ليست للتعليل لأنه قال أو للذئب وهو لا يعلم بالثباق وقد أجمعوا على أن مالكها هو الجاه
قبل أن يأكلها الواجد لا أخذها ورد بأن اللام للملك وأطلقت على الذئب للشاة كذا والغالب
فلا يمنع كونها للتعليل أو ما لا اجاع فليس من محل النزاع فلا يرد قضاة القطافي في الفلاة ودخل
بها الضمائر أو والتقطها في العموان وحب التعريف وصارت لقطه وعليه يحمل حديث عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده في ضالة الشاة فاجعها حتى أتيتها باعها رواه أبو داود والترمذي والنسائي
وأما قول النووي احتج أصحابنا بقوله في الرواية الأخرى فأن جاء صاحبها فأعطاه إياه وأجابه عن
رواية مالك بأنه لم يكره الغرامة ولا أنها فاقبت حكمها بدليل آخر في عقبه الحافظ بأنه يؤهم أن الرواية

من عقبة ولكني لم أدب عبيد
احفظ فذكر معناه

(باب شهادة أهل الذمة وفي
الوصية في السفر)

* حدثنا يزيد بن أيوب ثنا
هشيم أنا زكريا بن أشعبي
ابن رجسلا من المسلمين حضرته
الوفاء بقاءه ولم يجد أحدا
من تابعين يشهد به على وصيته
فأشهر رجلين من أهل الكتاب
فقدما الكوفة فأبانا الأشعري
فأخبراه وقد ما برئته وصيته فقال
الأشعري هذا أمر لم يكن بعبد
الذي كان في عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم أطلقه ما بعد العصر
بالله ما خاننا ولا كذبنا ولا بدلا
كتمانوا غيرها وإنما الوصية أنزل
وتركته فأضى شهادتهما

* حدثنا الحسن بن علي ثنا
يحيى بن آدم ثنا ابن أبي زائدة عن
محمد بن أبي القاسم عن عبد الملك
ابن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن
عباس قال خرج رجل من بني شهر
مع غريم الداروي وعدى بن بداءات
السهمي بأرض ليس بهما مسلم فلما
قدما برئته فقد واجها فضة
مخوصا بالذهب فاحلفهما رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم وجد
الحمام بمكة فقالوا الشترناه من غريم
وغدى فقام رجلان من أولياء
السهمي خلفا لشهادتنا أحق من
شهادتهما وإن الحمام لصاحبهم قال
فتبرأت فيهم يأثم الذين آمنوا
شهادة بينكم إذا حضر أحدكم
الموت الآية

(باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد
الواحد يجوز له أن يحكم به)

* حدثنا محمد بن يحيى بن فارس
ابن الحكم بن نافع حديثهم أنا

الأخرى من روايات مسلم في ذكر حكم الشاة إذا أكلها المتقط لم أر ذلك شيء من روايات مسلم
ولا في غيره في حديث زيد بن خالد (قال) السائل (فضالة الأجل) ما حكمها (قال مالك) ولو أكلها
انكارى وفي رواية فغضب حتى أوجرت وختناه وأوجهه وفي أخرى فغضب وجه النبي صلى الله عليه
وسلم بشدة العين المهمله أى تغير من الغضب وفي أخرى فذرها حتى يلقاها رجا (معها ساقاها)
بكسر المهمله والمجدح فيها أى حيث وردت الماء شربت ما يكفيها حتى ترمها أو تروى قبل عقها
فتشرب من غير ساق يسقيها الطوله (وإذا أكلها) بكسرطاء المهمله وبالألف المجعومة والمدخا فيها
فتقوى بها على السير وقطع البلاد البعيدة قال ابن دقيق العبد لما كانت مستغنية عن الحفاظ
والمعهد وعن النفقة عليها ما عاوى كسب طبعها من الجلد على العطش والحفاة عبر عن ذلك بالسقاء
والخذا بمجاز أو بالجله فالمراد النهى عن التعرض لها لأن الأخذ انما هو السقاء على صاحبها ما يحفظ
العين أو يحفظ القيمة وهي لا تحتاج إلى حفظ لأنها محفوفة بما خلق الله فيها من القوة والمنعة وما
يسر لها من الأكل والشرب كآمال (ترد الماء) فتشرب منه بلا تعب (وأن كل من الشجر) بسهولة
أطولها وطول عقها (حتى يلقاها رجا) أى مالكاها وفي رواية فذرها حتى يلقاها رجا بها والجوهر وعلى
القول بظاهر الحديث أنها لا تلتقط قال العلماء وحكمته أن بقاءها حيث ضلت أقرب إلى وجدان
مالكها لها من طلبها لها في حال الناس وقال الحنفية الأولى أن تلتقط وحل بعضهم النهى على
من التقط الثقل لا يلفظها فيجوز له وهو قول الشافعية وفيه جواز الالتقاط لاشتماله على مصلحة
حفظها وصيانتها عن الخونة وتعرضها للنصل إلى صاحبها ومن كان الاربع من مذاهب العلماء
أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال فتى ربح أخذها وجب أو استحب ومتى ربح ربحها
حرم أو كره والأقوى جاز وأخرج الجباري في اللطفة عن عبيد الله بن يوسف وفي المساقاة عن
أسمعيل ومسلم في القضاء عن يحيى كاهم عن مالك وهو تابعه السبقان وأسمعيل بن جعفر وسليمان
ابن الابل في الصحيحين وغيرهما وله طرق عندهم (مالك عن أيوب بن موسى) بن عمرو بن سعيد بن
الغاصي المكي الأموي الثقة المتوفى سنة اثنين وثلاثين ومائة (عن معاوية بن عبد الله بن بدر
الجنبي) يضم الجهم وقبح الهاء نسبة إلى جهنم قبيلة من قضاعة (ان أباه) الصحابي قال ابن سعد كان
أبيه عبد العزيز فغيره النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله ومات في خلافة معاوية وقال ابن حبان
كان حامل لواء جهنم يوم الققع وذكر ابن شاهين أنه شهد أحدًا وخطبه النبي صلى الله عليه وسلم
خطا هو أول من خط مسجد بالمدينة (أخبره أنه من منزل) أى موضع نزول (قوم بطريق الشام)
نزول فيه ثم ارتحلوا (فوجد صرة) يضم الصاد وشدة الزا جمعها صرد (فيها غنائق ودينا) فذكرها
لعمر بن الخطاب) أمير المؤمنين (فقال له عمر عرفها على أبواب المساجد) لانه مظنة طلبها
(وإذا كرهها الكل من يأتي من الشام) كأن يقول من شاع له منك نفقة (سنة) فإذا مضت السنة
فتأذن بها) بالانصب والرفع كما مر أى تصرف فيها وإن دأته ذكره بعد المرفوع الإشارة إلى استمرار
العمل بأن التعريف سنة لأز يدوانه على أبواب المسجد (مالك عن نافع ابن رجل) لم يسم (وجد
قطعة غدا إلى عبد الله بن عمر فقال انى وجدت قطعة فذا ترى فقال فقال عبد الله بن عمر عرفها قال
قد فعلت أى عرقها (قال) زك قال قد فعلت فقال له عبد الله بن عمر لا أمرنا أن نأكلها أى نأكلها
بلا ضمان (ولو شئت لم تأخذها) وكان يرى كراهة الالتقاط مطلقا

(القضا في استهلاك القطعة)

(مالك الأمر عند نافي العبد يجد القطعة فيستهلكها) أى يملكها بالتصرف فيها (قبل أن يبلغ
الأجل الذى أجل في القطعة وذلك سنة أنها) جنايته (في وقتها) فغير شديده (إمانا) يعطى سيده عن
ما استهلك غلامه وإمانا يسلم اليهم غلامه وإن أمسكها حتى يأتي الأجل الذى أجل في القطعة (في)

شعيب عن الزهري عن حمارة بن

خزيمة أن عمه حدثه وهو من

أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع

فرسان من إعرابي فاستبعه النبي

صلى الله عليه وسلم ليقتضيه عن

فرسه فأمر رسول الله صلى الله

عليه وسلم المشي وأبطأ الإعرابي

فطلق رجال يعترضون الإعرابي

فبسا ومونه بالقرس ولا يشعرون

أن النبي صلى الله عليه وسلم

ابتاعه فتأذى الإعرابي رسول

الله صلى الله عليه وسلم فقال إن

كنت مبتاعا هذا القرس والابتاعه

فقام النبي صلى الله عليه وسلم حين

سمع ذلك الإعرابي فقال أوليس

قد ابتاعته منك فقال الإعرابي

لا والله ما ابتعته فقال النبي صلى

الله عليه وسلم بلى قد ابتاعته منك

فطلق الإعرابي يقول هلم شهيدا

فقال خزيمة بن ثابت أنا أشهد

أنك قد ابتاعته فأقبل النبي صلى الله

عليه وسلم على خزيمة فقال بم

تشهد فقال بتصديقك يا رسول الله

فجعل رسول الله صلى الله عليه

وسلم شهادة خزيمة شهادة رجلين

﴿باب القضاء بالعين والشاهد﴾

* حدثنا عثمان بن أبي شيبة

والحسن بن علي أن زبدي بن الحباب

حدثهم ثنا سيف المكي قال

عثمان سيف بن سلمان عن قيس

ابن سعد عن عمرو بن دينار عن

ابن عباس أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قضى بينهم وشاهد

* حدثنا محمد بن يحيى وسلمة بن

شبيب قال ثنا عبد الرزاق أنا

محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار

بإسناده ومعناه قال سله في حديثه

قال عمرو في الموقوف * حدثنا

الحديث وهو سنة (ثم أمثلتها كانت دناء عليه يبيع به) إذا عتق (ولم يكن في رقبته ولم يكن على

سبده فيها شيء) وليس لسبده أن يسقطها عنه لأن صاحبها لم يسلط يده عليها ولولا الشبهة لكانت

في رقبته وليس له منعه من التعر بفلان لا يقطع عنه نصرة لسبده فيعرفها حين نصرة له

﴿القضاء في الضوال﴾

جمع ضالة مثل دابة ودواب والاصل في الضلال الغيبة ومنه قيل للحيوان الضائع ضالة يقالها

للذكور والاتي والجمع الضوال وقال لغبر الحيوان ضائع ولقطه وضل البعير غاب وخفي عن

موضع وأصلته بالاف فقدته قاله الزهري (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن سليمان

ابن يسار) بفتح الياء والسين الخفيفة الفقيه (ان ثابت بن الضحالك) بن خليفة (الانصاري)

الاشيلي الصحابي الشهير المتوفى سنة أربع وستين على الصواب وروهم من قال سنة خمس وأربعين

(أخبره أبو جعفر عير باب الحرة) بفتح المهمل والراء الثقيلة أرض ذات بجارة سودا فظاهر المدينة

(نقوله) شدة بالعقال وهو الحبل ثم ذكر لعمر بن الخطاب فامر به عمر بن الخطاب أن يعرفه ثلاث

مرات فقال له ثابت أنه قد شغلني منغى (عن ضيعتي) بفتح الصاد عقالى (فقال له عمر أرسله

حيث وجدته) أى في المكان الذي وجدته فيه (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن سعيد

ابن المسيب) بكسر الياو وقصها (أن عمر بن الخطاب قال وهو مسند ظهره الى الكعبة من أخذ

ضالة فهو ضال عن طريق الصواب أو أتم أو ضامن أن هلك عند عير به عن الضمان

لشاكلة وذلك أنه إذا التقطها فلم يعرفها فقد أمر بصاحبها وصار سييا في تضليله عنها فكان

مخطئا ضالاع الحق وأصل هذا حديث مرفوع أخرجه أحمد ومسلم والنسائي عن زيد بن خالد

الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها فقيس الضلال بعدم

التعرف فلا يحجب عن كره اللفظة مطلقا في أخر عمر هذا ولا في قوله صلى الله عليه وسلم ضالة المسلم

مرفق النار أخرجه النسائي بإسناد صحيح عن الجارود البغدادي أن الجمهور جالوسها على من لم

يعرفها جاعا بين الحدين وسرق قطع الحاء والراء وقد تسكن أى يؤدى أخذها للتمثلل الى النار فهو

تضييع بليغ يحذف الاء للمبالغة (مالك أن سمع ابن شهاب يقول كانت ضوال الأبل في زمان عمر

ابن الخطاب ابلا مؤلة) كعظيمة هى في الاصل المبعولة للقبية كما قال الجوهري وغيره فهو تضييع

يلبس يحذف الاء أى كالمؤلة المقننة في عدم تعرض أحد اليها واجترأها بالكلأ كما وضعه

بقوله (نتائج) يحذف احدى التامين أى نتائج بعضها بعضا كالمقننة (لا عسكها أحد) للنهي عن

التقاطها (حتى إذا كان زمان عثمان بن عفان أمر بشعرها) بعد التقاطها خوفا من الخونة (ثم

بناع فإذا جاء صاحبها أعطى ثمنها) لأن هذا أضره

﴿صدقة الخي عن الميت﴾

وفي نسخة على بدل عن وكلاهما حسن (مالك عن سعيد) بفتح السين وكسر العين بعدهما تحتية

قال ابن عبد البر هكذا قال يحيى وابن وهب وابن القاسم وابن بكير والأكثرو قال القعني سعد أى

يسكون العين بلا ياء قال والصواب الاول (ابن عمرو) بفتح العين (ابن شرجيل) بضم الشين

المجبة وقبح الراء واسكان المهملة وكسر الموحدة واسكان التثنية ولا م (ابن سعيد) هكذا رواه ابن

وضاح عن يحيى وهو الصواب وبحقه ابنه عبد الله فقال عن سعيد (بن سعد بن عبادة) الانصاري

المدني ثقة عدل من شيوخ الامام له عنه في مرفوع الموطأ هذا الحديث الواحد (عن أبيه) عمرو

الانصاري الخروجي الثقة (عن جده) شرجيل مقبول ثقة أو أرواد جده الأعلى سعيد بن سعد

ابن عبادة أو صغير جده لعمر بن شرجيل فيكون متصلا ولأن قال ابن عبد البر هذا الحديث مسند

لأن سعيد بن سعد بن عبادة محبة روى عنه أبو أمامة بن سهل بن خنيفة وغيره وشرجيل ابنه

الزهري ثنا الدراوردي عن
 ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن
 سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن
 أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قضى بالعين مع الشاهد قال
 أبو داود ووافي الربيع بن
 سليمان المؤذن في هذا الحديث
 قال أنا الشافعي عن عبد العزيز
 قال فذكرت ذلك لسهيل فقال
 أخبرني ربيعة وهو عندي ثقة
 أني حدثته إياه ولا أحفظه قال
 عبيد العزيز وقد كان أصابت
 سهيلا صلة أذهبت بعض عقله
 ونسي بعض حديثه فكان سهيل
 بعد مجده عرو ربيعة عنه عن
 أبيه * حدثنا محمد بن داود
 الأسكنداني ثنا زياد بن أبي
 يوسف حدثني سليمان بن بلال عن
 ربيعة بأسناد أبي مصعب معناه
 قال سليمان فقلت سهيلا سألته
 عن هذا الحديث فقال ما عرفه
 فقلت له إن ربيعة أخبرني به عنك
 قال فإن كان ربيعة أخبرك عني
 فحدثني عن ربيعة عني * حدثنا
 أحمد بن عبيدة ثنا حماد بن
 شعيب بن عبيد الله بن الزبير
 العنبري حدثني أبي قال سمعت
 جدي الزبير يقول بعث النبي الله
 صلى الله عليه وسلم جيشا إلى بني
 النضير فأخذوهم بركة من
 ناحية الطائف فاستأفوهم إلى بني
 الله صلى الله عليه وسلم فركبت
 فسيقهم إلى النبي صلى الله عليه
 وسلم فقلت السلام علي يا بني الله
 ورحمة الله وبركاته أنا ناجس
 فأخذوا وقد كنا أسلما وخضر منا
 آذان النسم فلما قدم بلغني قال
 لي نبي الله صلى الله عليه وسلم هل

غير نكير ان بلني جده سعد بن عبادة وقد رواه عبد الملك بن عبد العزيز بن أبي سلمة عن مالك عن
 سعد بن عمرو بن شرحبيل عن أبيه عن جده عن سعد بن عبادة أنه خرج الحديث وهذا يدل على
 الاتصال وهو الاغلب منه وكذا رواه الدراوردي عن سعد بن عمرو بن شرحبيل عن سعد بن
 سعد بن عبادة عن أبيه أن أمه توفيت الحديث أخرج الطبري في التمهيد وأما ما به ان ماني
 الموطن موصول يجعل فيه جده عائد على عمرو بن شرحبيل فيكون جده سعد بن سعد بن عبادة
 وهو كحما بن أبي حنيفة أما إذا زاد الضمير على سعد بن عمرو بن شرحبيل لان جده شرحبيل تابعي
 الأثر يربطه بالأعلى فيكون موصولا واثق لهذا في قطع الباري بقوله الراوي في الموطن سعد بن
 سعد بن عبادة وأولاده شرحبيل ومرسلا (انه قال خرج سعد بن عبادة) سيد الخوارج أحد النقباء
 والاحقاد المتوفى سنة خمس عشرة بالشام (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض مغازيه)
 هي غزوة بدر الجندل وكانت في ربيع الأول سنة خمس كافي طبقات ابن سعد (فحضرت أمه)
 بالنصب مفقولة فاعله (الوفاة بالمدينة) وهي عمرة بنت مسعود وقيل بنت سعد بن قيس بن عمرو
 الخزرجية ألفت وياعت (فقبل لها وصي) بشي (فقال فيما) أي في أي شيء (أوصي) (أوصي) ولا مال لي
 (انما المال مال سعد) ابني (توفيت قبل ان يقدم سعد) من الفزو (فلما قدم سعد بن عبادة ذكر)
 بضم الذال وكسر الكاف (ذلك) الذي قالت أمه (له) لسعد (فقال سعد يا رسول الله هل ينفعها ان
 أتصدق عنها) بشي زاد في روايه أنها كانت تصب الصدقة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نعم) ينفعها ذلك عند الله فضلا منه تعالى على المؤمنين ان يدرهم بعد موتهم عمل البر والخير يغير
 سبب منهم ولا يلحقهم وزر بعمله غيرهم ولا شران لم يكن لهم فيه سبب بسببه أو يبدعه عنه فعمل
 به بعد موته قد قام الاجماع على انتفاع الميت بصدقة الحى عنه وكفى به حجة قاله في التمهيد زاد في قطع
 الباري لاسما اذا كان من الولد وهو مخصص لعصوم قوله تعالى وان ليس للانسان الاماسى
 ويلحق بالصدقة العتق عنه عند الجهور خلاف المشهور عند المالكية واختلاف في غير الصدقة
 من أعمال البر هل يصل الى الميت كالحج والصوم اه لكن ما قال انه المشهور ليس معروف قص
 المدونة وغيره هاته بطر عن بالعتق (فقال سعد حاط) أي بستان (كذا وكذا صدقة عنها) يشير
 بكذا وكذا (الحاط سماء) وفي البزارى عن عكرمة عن ابن عباس قال سعد فاني أشهدك ان
 حاطي الخراف صدقة عليها وهو بكسر الميم واسكان الخاء المعجمة آخره فاما الم حاط أو وصف
 له بالشمس بذكر لما يخترق منه أي يخفى عن الثمروفيه المسارعة الى عمل البر والمبادرة الى
 الواحدة وان اظهار الصدقة قد يكون حبرا من اخفاها اذا صدقت النسبة والجهاد في حياة الام وهو
 محمول على انه استأذنوا فيه ما كانت الصحابة عليه من استأذنته صلى الله عليه وسلم من أمور
 الدين وأسند ابن عبد البر عن أنس قال قال سعد بن عبادة يا رسول الله ان أم سعد كانت تصب
 الصدقة أفينفعها أن أتصدق عنها قال نعم وعليك بالمال ما أخرج أيضا عن سعد بن سعد بن عبادة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر سعدا ان يسقى عنها الما في رواية للنسائي انه قال انفسها ان
 أعنت عنها فقال صلى الله عليه وسلم أعنت عن أمك وطريق الجمع انه تصدق عنها بالخالط من لقاء
 نفسه والماء والعنت بأمره صلى الله عليه وسلم له بعد موته عن ماني رواية للنسائي أيضا ان أي
 مات أفأتصدق عنها قال نعم قلت فأى الصدقة أفضل قال سقى الما ومرفى التسدوشي من هذا
 (مالا عن هشام بن عروة) بن الزبير (عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا)
 هو سعد بن عبادة كافي الحديث قبله وبه جزم غير واحد (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أي)
 حمرة العنابية (اقتلت) بقاء ما كنهه ففوقه مفهومة فلام بكسوة وفوقين أو لاهما مفتوحة
 مبنى للمفعول أي أخذت قلبه أي بغته (نفسها) بالرفع في المشهور وكال الحافظ نائب الفاعل

لكم بينة على انكم اسلمتم قبل ان
تؤذوا وفي هذه الايام قلت فقال
من يشتك قلت من عرف من بني
العنبر ورجل آخر سماه له شهد
الرجل وأبي سمرة ان يشهد فقال
نبي الله صلى الله عليه وسلم قد أبي
ان يشهدك فحفص مع شاهدك
الا تحفلت نعم فاحفلتني خلفت
بالله لقد اسلمنا يوم كذا وكذا
وخضر منا اذان التسم فقال نبي
الله صلى الله عليه وسلم اذهبوا
فقامهم انصاف الاموال ولا
تسوا زارهم لولا ان الله لا يحب
ضلالة العمل مارز بناكم عقا اقال
الزبيب فدعني أي فقالت هذا
الرجل اخذ زبريتي فانصرف الى
النبي صلى الله عليه وسلم يعني
فاخبرته فقال لي احببه فأخذت
بتليميه وقت معه مكانا ثم نظر
البنائي النبي صلى الله عليه وسلم
فأقبل فقال ما تريد يا بن فارس
من يدي قيام نبي الله صلى الله
عليه وسلم فقال للرجل رد علي هذا
زبرية أمه التي أخذت منها فقال
يا نبي الله انها خرجت من يدي قال
فاختلع نبي الله صلى الله عليه وسلم
سيف الرجل فأعطانيه وقال
للرجل اذهب فزده أصعامن
طعام قال فزادني أصعامن شعير
(باب الرجلان يدعيان شيئا وليست
لهما بينة)

* حدثنا محمد بن مهنا بن الضمير
ثنا يزيد بن زريع ثنا ابن أبي
عروبة عن قتادة عن سعيد بن
أبي بردة عن أبيه عن جده أبي
موسى الأشعري ان رجلين ادعيا
بغيرا أو دابة التي التي صلى الله
عليه وسلم ليست لواحد منهما بينة
فجعله النبي صلى الله عليه وسلم

وروي بالنصب مفعول ثان أي أفلته الله نفسه أي روحها قال الحافظ أو على التمييز وذ كره ابن
قتيبة بالاقاف وتقدم المشاة وقال هي كلمة قال لمن قتله الحب ومن مات فجأة والمشهورة في الرواية
بالقاء اه زاد في رواية محمد بن بشير وأبي اسامة عن هشام ولم يوص ولم يقل ذلك الباقون قاله مسلم
أي باقي الرواة عن هشام (وأراها) يضم الهمزة أنظرها ثبت في رواية محمد بن جعفر بن أبي كثير عن
هشام عند البخاري ورخصة رجال عند مسلم عن هشام بلطف أنظرها وهو يشعر كقول الحافظ بان
رواية ابن القاسم عن مالك عند النسائي باللفظ أو إلى التكميل تصحيف (لو تكلمت تصدقت) ظاهره
انهم لم يتكلم فلم يتصدق وفي السابق انها قالت فيما أوصى انما المال مال سعد فالمراد انهم لم يتكلم
بالصدقة ولو تكلمت بها تصدقت أو ان سعدا ما عرف من افاق راوى السابق سعيد بن سعد
أولده شرجيل مرسلا في التقدير من لم يتصدق راوى الاثبات وراوى التي فيكم ان الجمع بينهما بذلك
ولا تنافي بين هذا وبين حديث ابن عباس المتقدم في المنذر ان سعد اقال ان أي مانت وعليها نذر ولم
تقضه فقال صلى الله عليه وسلم أقضه عنها لاحتمال انه سأل عن المنذر وعن الصدقة فقال
(أنا تصدق عنها) وفي رواية محمد بن جعفر فهل لها اجر ان تصدق عنها وليضهم أصدق عليها
وأصرفه على مصلحتها (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم) زاد اسمعيل بن أبي أويس تصدق
عنها بالجرم على الامر والنسائي عن سعيد بن المسيب عن سعد بن عبادة قلت فأى الصدقة أفضل
قال سقى الماء ومرقيا انه تصدق عنها بماء و بالعتق أيضا وفيه العمل بالظن الغالب والسؤال
عن العمل وفضل الصدقة وانما تنفع من الميت وهو اجاج كما قال ابن المنذر وفيه جواز ترك
الوصية لانه صلى الله عليه وسلم لم يدع أم سعد على تركها ورويان الانتكار عليها تعدر عنها وسقط
التكليف واجيب بان فائدة انتكاره لو كان منكرا ليقاط غيرهما من معه فلما أقر ذلك دل على
الجواز كذا في النسخ وفي أصل الدلالة لذلك نظر قولها انما المال مال سعد في الحديث السابق فهي
الامال لها فلا يثبت أي ذمها على ترك الوصية ولا عدم الذم وأخرجها البخاري في الوصايا عن اسمعيل
والنسائي من طريق ابن القاسم كلاهما عن مالك به وتابعه محمد بن جعفر عند البخاري في الجنائز
ومحمد بن بشر ويحيى بن سعيد وأبو اسامة وعلي بن مسهر وشعيب بن اسحق كلهم عن هشام عند
مسلم في الزكاة (مالك انه بلغه) قال ابن عبد البر روى هذا الحديث من وجوه (ان رجلا من
الانصار من بني الحارث بن الخزرج) بخلاء زواي مقوطين ورواه جسيم وهو عبد الله بن زيد بن
عبدل به الانصاري الخزرجي الذي ادى الاذان كما في بعض طرق الحديث وهو صحابي وأبواه
صحابيان (تصدق على أبو به صدقة فهل لك) ما (فورثا) بينهما المال الذي تصدق به (وهو مختل)
بالجمعة (فقال عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد اجرت) يضم الهمزة وكسر الجيم
أي أعطاك الله تعالى الاخر (في صدقتنا وخذها غيرنا) ففيه جواز تلك الصدقة بالميراث بلا
كرهاه وان ذلك لا يمنع ثوبها اذ هو قد وقع من الجواد الكرم
(الامر بالصورة)

(مالك عن نافع) الثقة الثابت الفقيه المشهور (عن عبد الله بن عمر) ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ما نافية أي ليس (حق امرئ مسلم) كذا في أكثر الروايات وسقط لفظ مسلم من رواية
أحمد عن اسمعيل بن عيسى عن مالك والوصف به مخرج الفالب فلا مفهوم له وأذكر للتهيج
لقيم المبادرة لامتثاله لما يشعر به من في الاسلام عن نازك ذلك فان الذي يمثل الامر ويحجب
التهني انما هو المسلم ووصية الكافر جائزة في الجملة اجاب احكام ابن المنذر وبحث فيه السبكي بانها
شرعت زيادة في العمل الصالح والكافر لاعل بعد الموت وأجاب بأنهم نظروا الى أن الوصية
كلاصفاق وهو يهضم من الذي والحربي (له شئ) صفة لامرئ (يوصى فيه) صفة لشئ قال ابن

بينهما حدثنا الحسن بن علي ثنا
 يحيى بن آدم ثنا عبد الرحمن
 سليمان عن سعيد بن أسد ومعه
 * حدثنا محمد بن بشار ثنا حجاج
 ابن منهل ثنا همام عن قتادة
 بن عبد الله بن جابر عن ابي
 بصير عن اسناده ان رجلين ادعيا
 بعباد بن عدي النبي صلى الله عليه
 وسلم فبعت كل واحد منهما شاهدين
 فقصه النبي صلى الله عليه وسلم
 بينهما فتبين * حدثنا محمد بن
 المنهال ثنا يزيد بن زريع ثنا
 ابن ابي عسروبة عن قتادة عن
 خلاص عن ابي رافع عن ابي
 هريرة ان رجلين اختلفا في متاع
 الى النبي صلى الله عليه وسلم ليس
 لواحد منهما بينة فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم استمعا على الجين
 ما كانا ايجابا ذلك او كرها * حدثنا
 آجدين حنبيل وسلمة بن شبيب
 قالوا ثنا عبد الرزاق قال احدث
 قال ثنا معمر بن همام بن منبه
 عن ابي هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال اذا اكره الاثنان
 البين او استجباه فليس بينهما ما عليهما
 قال سلمة قال انا معمر وقال اذا
 اكره الاثنان على البين
 * حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة
 ثنا خالد بن الحارث عن سعد بن
 ابي عمرو بن بشار ثنا ابن منهل مثله
 قال في دابة وليس لهما بينة فامرهما
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 يستمعا على الجين
 (باب الجين على المدعي عليه)
 * حدثنا عبد الله بن مسلمة
 القعني ثنا نافع بن عمر عن ابن
 ابي مليكة قال كتب الى ابن عباس
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قضى بالجين على المدعي عليه
 (باب كيف الجين)

عبد البر لم يختلف الرواة عن مالك في هذا اللفظ ورواه ايوب وعبيد الله كلاهما عن نافع عند مسلم
 بلفظ له شيء يري ان يوصي فيه ورواه الشافعي عن سفيان عن نافع بلفظ ما حق امرئ يؤمن
 بالوصية قال ابو عمر فصره ابن عيينة أي يؤمن بانها حق وأخرجه ابو عوف عنه من طريق هشام بن
 الغزوان عن عبد البر عن سليمان بن موسى كلاهما عن نافع بلفظ لا ينبغي لسم أن يبيت لبلتين المخ
 وأخرجه الطبراني من طريق الحسن بن ابن عمر مثله وأخرجه الاصبهاني من طريق يونس بن
 عباد عن مالك وابن عوف جميعا عن نافع بلفظ ما حق امرئ مسلم له مال يري ان يوصي فيه
 وأخرجه الطحاوي وابن عبد البر من طريق ابن عوف بلفظ لا يحل لامرئ مسلم له مال قال ابو عمر
 لم يتابع ابن عوف على هذه اللفظة قال الحفاظ ان عني عن نافع بلفظها فسلم لكن المعنى يمكن أن
 يقدر كما يأتي وان عني عن ابن عمر فرود وقد رواه الدارقطني من طريق عمرو بن دينار عن ابن عمر
 من قول لا يحل لمسلم بيت لبلتين الا ووصيته مكتوبة عنده قال ابن عبد البر ورواه له مال أولى
 عندي من رواه له شيء لان الشيء يطلق على القليل والكثير بخلاف المال كذا قال وصي دعوى
 لادليل عليها وعلى تسليمها فرواية تنه عن اتمل لانها تمثول وغيره كالتخصص اه (بيت)
 صفة ثانية لمسلم ومفعوله محذوف تقديره آمنا أو ذكرا أو موعوا كما جزمه بالطيبي والخبر مادل
 عليه الاستثناء ويحتمل ان يبيت خبر المبتدأ وبه بالمصدر تقديره ما حق به يتو لبلتين وهو
 بهذه الصفة فارفع الفعل بعد حذف أن كقوله تعالى ومن آياته ربكم العرق قال في المصابيح والفتح
 وغيرهما وتعقب بأنه قياس فاسد وفيه تغير المعنى أيضا وانما قدرت أن في الآية لا قوله ومن
 آياته في موضع الخبر والفعل لا يقع مبتدأ فيقرأ في نفسه حتى يكون في معنى المصدر فيصح حينئذ
 وقوعه مبتدأ فن له ذوق يعلم هذا ويعلم ان مقاله بغير المعنى وورد بان رواية النسائي من طريق
 فضيل بن عياض عن عبيد الله عن نافع بلفظ ان يبيت فصحي بان المصدر به ولم يظهر فساد ولا تغير
 معنى انذاره انه ظرف والاية مبتدأ فاختلاف الاعراب فيها لا يقتضي فساد القياس اذ
 التنظير من حيث تقدير أن ولو اختلفا في الاعراب والفعل من فوق على الآية والحديث (البلتين)
 كذا الاكثر الرواة ولا يروى عوانة واليهي من طريق ايوب لبله أو لبلتين ولمسلم والنسائي من طريق
 الزهري عن سالم عن ابيه بيت ثلاث لبال وكان ذكر البلتين والثلاث لرفع الحرج لتراحم أشغال
 المرء التي يحتاج الى ذكرها فقص له هذا القدر ليتذكر ما يحتاج اليه واختلاف الروايات فيه دال
 على انه للتقريب لا للتجديد والمعنى لا يعضي عليه زمان ولو قل (الاوصيته) الواو للعال (عنده)
 مكتوبة) بخطه أو بغير خطه وفيه اشارة الى اغترار الزمان اليسر وان الثلاثة غايه للتأخير قال
 الطيبي في تخصص البلتين والثلاث بالذ كترساح في ارادة المبالغة أي لا ينبغي أن يبيت زمنا
 موقدا سحاحا في البلتين والثلاث فلا ينبغي له تجاوز ذلك وفيه ان الاشياء ينبغي أن تضبط بالكفاية
 لانها أثبت من الضبط بالحفظ لانه يحتمل غالبا واستدل به على جواز الاعتماد على الكتابة والخط
 ولولم يقرن ذلك بالشهادة ونص أحد محمد بن نصر ذلك بالوصية لثبوت ذلك فيها دون غيرها من
 الاحكام وأجاب الجمهور بان الكتابة بذكر كترساحها فهم من ضبط الشهود به قالوا ومعنى قوله ووصيته
 عنده مكتوبة أي شرطها مشهود عليها وتعقب بان اضمار الاشهاد فيه بعد واجب بانهم
 اجتزأه بأمر خارج لقوله تعالى شهادة يشكم اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية فانه يدل على
 اعتبار الاشهاد في الوصية وقال القرطبي ذكر الكتابة بمبالغة في زيادة التوثيق والا فالوصية
 المشهود بها متفق عليها ولو لم تكن مكتوبة اه وقد روى ابن القاسم في المجموعة والعينية اذا
 وجدت وصية بخط البيت من غير شاهد علم انها خط بشهادة عدلين لا يثبت شيء منها لا يثبت كذب
 ولا يعزم واجتهد هذا الحديث مع ظاهر الآية على وجوب الوصية وبه قال عطاء بن زهري وداود

* حدثنا مسدد ثنا أبو الأحوص

ثنا عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يعني رجل حلفه أحلف بالله الذي لا إله إلا هو ماله عندك شيء يعني المدي (باب إذا كان المدي عليه ذمياً يحلف)

* حدثنا محمد بن عيسى ثنا أبو معاوية ثنا الأعمش عن شقيق عن الأشعث قال كان بيني وبين رجل من اليهود أرض فحسبني قد سلمته إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألك بينه قال لا قال لليهودي أحلف قلت يا رسول الله إذا حلف ويذهب بما قال فأنزل الله أن الذين يشتركون بهد الله وأيمانهم إلى آخر الآية

(باب يحلف الرجل على علمه فيما فاب عنه)

* حدثنا محمد بن خالد ثنا القريابي ثنا الحرث بن سلمان حدثني كردوس عن الأشعث بن قيس أن رجلاً من كندة ورجلاً من حضرموت اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم في أرض من اليمن فقال الحضرمي يا رسول الله إن أرضي اغتصبنيما أبو هذا وهي في يده قال له كذبته قال ولكن أحلفه والله ما يعسلم إنما أرضي اغتصبنيما أبووه قتها الكندي يعني للين حدثنا هناد بن اليربي ثنا أبو الأحوص عن معاذ عن علقمة بن وائل بن حجر الحضرمي عن أبيه قال جالس من حضرموت ورجل من كندة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحضرمي يا رسول الله إن

وأخرون واختاره ابن جرير وغيره وذهب الجمهور إلى استحبابها حتى نسب ابن عبد البر إلى الإجماع سوى من شذ وأجابوا عن الآية بأنها منسوخة كما قال ابن عباس عند البخاري وعن الحديث بأن المراد ما حق الحزم والاحتياط لأنه قد يفوته الموت وهو على غير وصية ولا ينبغي للمؤمن أن يفهل عن ذكر الموت والاستعداد له وبهذا أجاب الشافعي وقال غيره الحنيفة الشئ الثابت ويطبق شرعاً على ما ثبت بالحكم والحكم الثابت أعم من أن يكون واجباً أو مندوباً وقد يطلق على المباح أيضاً لكن يشك في قوله القريطي قال فإن اقتصرت به على أو نحوها كان ظاهراً في الوجوب والأفوه على الاحتمال وعلى هذا التقدير فلا حاجة في الحديث للوجوب بل اقتصرت هذا الحق بما يدل على التنبه وهو تفويض الوصية إلى إرادة الموصي في رواية له شيء يريد أن يوصي نفسه فلو كانت واجبة لما علقها بإرادته وأما رواه لا يحصل فيحصل أن رواه ذكرها بالمعنى وأراد بنفي الحل ثبوت الجواز بالمعنى الأعم الذي يدخل تحته الواجب والمندوب والمباح وأجاب أبو ثور بأن الوجوب في الآية والحديث يختص عن كان عليه حق شرعي يخشى ضياعه على صاحبه أن لم يوص به كودعه ودين الله تعالى أولاً كذا ويدل على ذلك قوله له شيء يريد أن يوصي نفسه لأن فيه إشارة إلى قدرته على تعيينه ولو كان مؤجلاً فإذا أراد ذلك سأل له وإن أراد أن يوصي به سأل له وحاصله يرجع إلى قول الجمهور وأن الوصية لا تجب لغيره وإنما تجب لغيره المخرج من الحقوق الواجبة للغير بتعيين أو وصية وتحمل وجوبها إذا عجز عن تعيين ما عليه وكان لم يعلم ذلك غيره من ثبت الحنيفة شهادة فإن قدراً وعلم غيره فلا وجوب فعمل أنها قد تجب وقد تسحب لمن رجمها كثرة الأمر وقد تذكره في عكسه وتباح فيها استوى الأمر في نفسه فحرم كما إذا كان فيها ضرراً والحديث الأضرار في الوصية من الكتاب أخرجه النسائي عن ابن عباس تبعاً لغيره وقعه رجال ثقات وسعيد بن منصور عنه موقوفاً على استاذ صحيح واخرج ابن بطال تبعاً لغيره بأن ابن عمر لم يوص فلو وجبت لم تركها وهو راوي الحديث ويعقب بأن العبارة بما روي لأخبار أي على أن الثابت منه في مسلم لم يثبت له منذ سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك أو وصيته مكتوباً عند علي واخرج من قال أنه لم يوص بما رواه ابن المنذر وغيره بسند صحيح عن أيوب بن نافع قال قيل لابن عمر ألا توفى قال أما ما قاله الله أعلم ما كنت أصنع به وأما ما يحى فلا أحب أن يشارك ولدي فيها أحد وجع الحافظ بينه وبين ما رواه مسلم بالحل على أنه كان يكتب وصيته وتعهدها ثم صار يفترها كان يوصي به معلقاً عليه الإشارة بقوله الله أعلم ما كنت أصنع ولعل الحامل له على ذلك حديثه إذا أمست فلا تنتظر الصباح الحديث وفي قوله له شيء صححة الوصية بالمنافع وهو قول الجمهور ومنعه ابن أبي بلبيس وابن شبرمة وداود وأتباعه واختاره ابن عبد البر وقبضه الحظ على الوصية ومطلقاً يتناول الصحيح لكن خصها بالسلف بالمريض ولم يقبضه في الخبر لا طراد العادة به وقبض التنبه إلى إتباع السمت والاحتراز قيل القوت لأن الإنسان لا يدري متى يفوته الموت لأنه ما من سن يفرض إلا قد مات فيه جميعهم فكل واحد بعينه حائر أن يموت في الحال فيضي أن يكون منها بالذات فيكتب وصيته ويجمع فيها ما يحصل له الأجرو يحيط عنه الوزر من حقوق الله وحقوق عباده وأخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن نافع عن عبد الله بن عمرو بن أسامة البجلي ويونس وهشام بن سعد كلهم عن نافع عن عبد الله بن عمرو بن أسامة البجلي عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أوصى في محنته أو مرضه بوصية فيها عتاقة بفض العين مصدراً لعن (وقتي من رقيقه أو غيره ذك) كوصية بقال (فانه غير) بيد (من ذلك ما دله) لأن عقدها مفضل (ويصنع من ذلك ما شاء حتى يموت) فإذا مات لم يبدل زمت في ثلثة (وان أحب أن يطرح) يلق أي يطل (ذلك الوصية ويبدلها) بغيرها (فعل) بل له الرجوع عنها بلا بدال (الا أن يدر

هَذَا غَلَبَ عَلَى أَرْض كَانَتْ لَابِي
فَقَالَ الْكَنْدِيُّ هِيَ أَرْضِي فِي يَدِي
أَزْرَعُهَا لَيْسَ لَهَا حَقٌّ فَقَالَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْغَضْرَى أَلَاكَ
يَنْسِبُ قَالَ قَالَ فَلَا عَيْنَ فَقَالَ
يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّهُ فَاجِرٌ لَيْسَ يَسَالَى
مُاحِلٌ لَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ فَقَالَ
لَيْسَ لَكَ مِنْهُ الْإِذْلَاقُ
(بَابُ كَيْفَ يَخْلَفُ الذِّي)

• حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ثَنَا عَبْدُ
الرَّزَّاقِ أَنَا مَعْمُورُ بْنُ الزُّهْرِيِّ
ثَنَا رَجُلٌ مِنْ مَرْبُوتَةَ وَبِحْنٍ عِنْدَ
سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِعَنَى الْيَهُودِ أَنَشُدْكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي
أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى وَاتَّخَذُوا
فِي التَّوْرَةِ عَلَى مَنْ زَنَى • حَدَّثَنَا
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يَحْيَى أَبُو الْأَصْبَغِ
حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ مُحَمَّدِ
ابْنِ أَحْمَقَ عَنِ الزُّهْرِيِّ هَسَدًا
الْحَدِيثُ وَبِإِسْنَادِهِ قَالَ حَدَّثَنِي
رَجُلٌ مِنْ مَرْبُوتَةَ عَنْ كَانِ يَنْبَغِ
الْعِلْمُ وَبَعْدَهُ وَسَاقَ الْحَدِيثَ • حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ أَلَنِي ثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى
ثَنَا سَعِيدُ بْنُ قَنَادَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
لَهُ بَعْضُ الْأَبْنَاءِ صُورًا أَذْكَرَكُمْ بِاللَّهِ
الَّذِي يُجَاحِدُكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ
وَأَقْدَمَكُمْ بِالْعِرْضِ وَظَلَّلَ عَلَيْكُمْ الْغَمَامَ
وَأَنْزَلَ عَلَيْكُمْ الْمَنَّاءَ السَّائِرَ وَأَنْزَلَ
عَلَيْكُمْ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى أَنْ تَجِدُوا
فِي كِتَابِكُمُ الرَّجْمَ قَالَ ذَكَرْتَنِي
بِظُهُمِ وَلَا يَسْعَى أَنْ أَكْذِبَ وَسَاقَ
الْحَدِيثَ

(بَابُ الرَّجْلِ يَخْلَفُ عَلَى حَقِّهِ)

• حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابُ بْنُ خُزَيْمَةَ
وَمُوسَى بْنُ مَرْوَانَ الرَّقِّيَّ قَالَا ثَنَا
هَبَةُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ جَبْرِ بْنِ سَعِيدٍ
عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ سَيْفٍ عَنْ

مُحَمَّدٍ (كَأَنَّ) أَذْكَرَ يَنْصُرُ أَنْ يَقُولَ أَنْتَ مَدِيرٌ (فَإِنْ وَفَّ فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَغْيِيرِ مَا دَبَّرَ) لِأَنَّهُ صَافٍ فِيهِ عَقْدُ
حُرِيَّةٍ (وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمٌ لَشَيْءٍ يَوْصِي فِيهِ بَيْتَ لَيْلَتَيْنِ
الْأَوْصِيَّةُ عَنْهُ مَكْتُوبَةٌ) قَالَ الطَّبِيُّ وَانْكَرَمَانِي مَا أَفْسَدَ وَلَهُ شَيْءٌ صِفَةُ أَمْرِي وَيَوْصِي فِيهِ صِفَةُ
لَشَيْءٍ وَبَيْتَ لَيْلَتَيْنِ صِفَةُ نَائِثَةٍ وَالْمُسْتَنَى خَبْرٌ مَعْمُورٌ بَيْتٌ مَحْدُوفٌ تَقْدِيرُهُ إِذَا كَرَأَوْا مَنَاوِلَ قَالَ ابْنُ
الْتَيْنِ تَقْدِيرُهُ مَوْعُوكَا وَالْأَوَّلَى لَأَنَّ اسْتِحْبَابَ الْوَصِيَّةِ لَا يَتَخَصُّ بِالْمَرْضِ نَعَمْ قَالَ الْعُلَمَاءُ لَا يَنْدُبُ
أَنْ يَكْتُبَ جَمِيعَ الْأَشْيَاءِ الْمُحْقَرَةِ وَلَا مَاجِرَتِ الْعَادَةِ بِالْخُرُوجِ مِنْهُ وَالْوَفَاءُ لَهُ عَنْ قَرَبٍ (قَالَ مَالِكٌ فَلَوْ
كَانَ الْمَوْصِي لَا يَسْقُدُ عَلَى تَغْيِيرِ وَصِيَّتِهِ وَلَا مَا ذَكَرْتُمَا مِنَ الْعِتَاقَةِ كَانَ كُلُّ مَوْصٍ قَدْ حَسِبَ) مَنَعَ
(مَالَهُ الَّذِي أَوْصَى فِيهِ مِنَ الْعِتَاقَةِ وَغَيْرِهَا) فَذَلِ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ عَقْدَ الْوَصِيَّةِ غَيْرُ لَازِمٍ (وَقَدْ
يَوْصِي الرَّجُلُ فِي حَيَاتِهِ وَعِنْدَ سَفَرِهِ) فَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَجُوعٌ لَزِمَ الْخَطْبُ (وَالْأَمْرُ الَّذِي لَا يَخْتَلَفُ فِيهِ
أَنَّهُ يَغْيَرُ مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ غَيْرَ التَّدْبِيرِ) لِأَنَّهُ عَقْدُ حُرِيَّةٍ

(جَوَازُ وَصِيَّةِ الصَّغِيرِ وَالضَّعِيفِ وَالْمَصَابِ وَالسَّقِيَّةِ)

(مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو (بْنُ حَزْمٍ) بِمَهْمَلَةٍ وَزَايَ (عَنْ أَبِيهِ) أَبِي بَكْرٍ أَمَّهُ
وَكُنِيَّتُهُ وَاحِدٌ (أَنْ عَمْرٍو) يَفْضَحُ الْعَيْنَ (ابْنُ سُلَيْمٍ) يَضُمُّ السَّيْنَ (الزُّرْقِيُّ) يَضُمُّ الزَّايَ نِسْبَةً إِلَى ابْنِي
زُرْقٍ بَطْنٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ كِبَارِ التَّاهِمِينَ وَبِقَالَ لِرُقِيَّةَ وَأَبُو حَسْبَى (أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قِيلَ لِعَمْرٍو
الْخَطَابُ ابْنُ هِنَاءٍ) بِالْمَدِينَةِ (غُلَامًا يَفَاهِمًا) يَفْضَحُ الْقَتْبَةَ وَالْفَاءُ بِرَبِّتِهِ كَلَامٌ مَرْفُوعًا (لِيَحْتَمِلَ مِنْ غَسَانِ)
يَفْضَحُ الْغَيْنَ الْمُجْمَعَةَ وَشَدَّ السَّيْنَ الْمَهْمَلَةَ قِيْلَةَ مِنَ الْأَزْدِ (وَوَارِثُهُ بِالْشَّامِ وَهُوَ ذُو مَالٍ وَلَيْسَ لَهُ هُنَا إِلَّا
أَنَّهُ عَمَلُهُ) قِيلَ يَوْصِي لَهَا (قَالَ عَمْرٍو) الْخَطَابُ فُلَيْصُوهَا (قَالَ) عَمْرٍو (فَاوْصِي لَهَا بِعَلٍّ بِقَالَ
بِرَحْمَتِهِ) يَضُمُّ الْجِيمَ وَفَضَحَ الشَّيْنَ الْمُجْمَعَةَ (قَالَ) عَمْرٍو يَنْسَلِمُ يَفْضَحُ ذَلِكَ الْمَالُ ثَلَاثِينَ أَلْفَ دُرْهَمٍ وَابْنُهُ
عَمَّهُ (أَيَ الْغُلَامِ) (الَّتِي أَوْصَى لَهَا) أُمُّ عَمْرٍو يَنْسَلِمُ (الزُّرْقِيُّ) أَرَادَ الْخَطَابَ الْمَذْكُورَ (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى
ابْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ (عَنْ أَبِي بَكْرٍ) بَنْ حَزْمٍ أَنَّ غُلَامًا مِنْ غَسَانٍ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ بِالْمَدِينَةِ وَوَارِثُهُ
بِالشَّامِ فَذَكَرَ (يَضُمُّ الذَّالَ) (ذَلِكَ لِعَمْرٍو) الْخَطَابُ قَبِيلُ لَهَا (فَلَا يَأْتِي أَفْقِيصُوهَا) قَالَ فُلَيْصُوهَا قَالَ
يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَكَانَ الْغُلَامُ ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ أَوْ ثَمَنِي عَشْرَةَ سَنَةً قَالَ فَاوْصِي بِبَعْضِ شَيْءٍ
لَا بَنَدَ عَمَّهُ أُمُّ عَمْرٍو كَافِي الطَّرِيقِ الْأَوَّلَى (فَبَاعَهَا أَهْلُهَا) أَيُ الْتِي أَوْصَى بِهَا بِهَا (ثَلَاثِينَ أَلْفَ
دُرْهَمٍ) فَضَعَفَ وَذَكَرَ الْأَمَامُ هَذِهِ الطَّرِيقَ الثَّانِيَةَ لِمَافِيهَا مِنْ بَيَانِ سَنَ الْغُلَامِ وَلَمْ يَذْكُرْ أَوْ يَكْفُرْ بِهَا
مِنْ أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ وَهُوَ عَمْرٍو يَنْسَلِمُ فَقَدْ حَدَّثَ بِهِ عَلَى الْوَجْهِينَ وَفِيهِ حِكْمَةٌ وَصِيَّةُ الصَّبِيِّ الْمَيِّتِ وَبِهِ قَالَ
مَالِكٌ وَقِيْدُهُ إِذَا عَقِلَ وَلَمْ يَخْطُ وَأَحْدُوقِيْدُهُ بَابُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَالشَّافِيُّ فِي قَوْلِهِ رَجَعَهُ جَاعَةٌ
وَمَالَ إِلَيْهِ السَّبِيحُ وَأَيْدُهُ بَانَ الْوَارِثُ لِحَاقِهِ فِي الثَّلَاثِ فَلَا رُجُوعَ لِمَنْعِ وَصِيَّةِ الصَّبِيِّ الْمَيِّتِ وَمَنْعُهَا
الْحَنْفِيَّةُ وَالشَّافِيُّ فِي الظَّاهِرِ عَنْهُ وَذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْهُ أَنَّهُ عَلَّقَ الْقَوْلَ بِهِ عَلَى حِكْمَةِ أَنْ عَمْرٍو وَهُوَ
صَحِيحٌ فَإِنْ رَجَلَهُ تَهَاتُ وَلَهُ شَاهِدٌ (مَالِكٌ الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ الضَّعِيفَ فِي عَقْلِهِ وَالسَّقِيَّةَ) الْمُبْذِلَ لِمَالِ
(وَالْمَصَابِ) الْمُخْتَوِ (الَّذِي يَنْبَغِي أحيانًا تَحْوِزُ وَصَايَاهُمْ إِذَا كَانَ مَعَهُمْ مِنْ عَقْلِهِ لَهَا) أَيُ قِيْزُ
(بِعَرَفُوهَا مَوْصُوتٌ بِهَا مَا مِنْ لَيْسَ مَعَهُ مِنْ عَقْلِهِ مَا يَعْرِفُ بِذَلِكَ مَا يَوْصِي بِهِ وَكَانَ مَغْلُوبًا عَلَى عَقْلِهِ
فَلَا وَصِيَّةَ لَهُ) حِكْمَةٌ وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى التَّيْزِ

(الْوَصِيَّةُ فِي الثَّلَاثِ لَا يَتَعَدَّى)

(مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي قُحَافٍ) الزُّهْرِيُّ الْمَدَنِيُّ
الثَّقَفَ التَّوْرِيُّ سَنَةً أَوْ أَرْبَعًا وَمِائَةً (عَنْ أَبِيهِ) سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ أَحَدِ الْعَشْرَةِ (أَنَّهُ قَالَ خَافَ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْزُوفِي) بِدَالٍ مَهْمَلَةٍ يَزُورُنِي (حَامِ حَقِّ الدَّوْعِ) سَنَةً عَشْرًا هَكَذَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ
أَحْبَابُ الزُّهْرِيِّ الْإِبْنِ عَيْنَةَ فَقَالَ فِي فَضْحٍ مِنْكُمْ أَخْبَرَنِي التَّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ وَأَتَّفَقَ الْخَطَّابِيُّ أَنَّهُ وَهُمْ

عوف بن مالك انه حدثهم ان النبي
صلى الله عليه وسلم قضى بين رجلين
فقال المقضى عليه لما أدبر حسبي
الله ونعم الوكيل فقال النبي صلى
الله عليه وسلم ان الله يابوم على
المجزول لكن عيسى بن النكس فاذا
غلب امر وتفضل حسبي الله ونعم
الوكيل

«(باب في الحبس في الدين وغيره)»
* حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي
ثنا عبد الله بن المبارك عن ورن بن
أبي دليحة عن محمد بن ميمون عن
عمرو بن الشريد عن أبيه عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لي الوالد جدك يحمل عرضه
وعقوبته قال ابن المبارك يحمل
عرضه بغطاء له وعقوبته بحبس له
* حدثنا معاذ بن أسد ثنا النضر
ابن شميس قال أنا هرام بن خبيب
رجل من أهل البادية عن أبيه قال
أبنت النبي صلى الله عليه وسلم
بفرج لي فقال لي الزمسه ثم قال
يا أخا بني قيم ما تريد ان تفعل بأسيرك
* حدثنا ابراهيم بن موسى الرازي
أنا عبد الرزاق عن معمر بن
همز بن حكيم عن أبيه عن جده ان
النبي صلى الله عليه وسلم جلس
رجلاني فقامه فحدثنا محمد بن
قدامة ومؤمل بن هشام قال ابن
قدامة حدثني اسمعيل بن همز بن
حكيم عن أبيه عن جده قال ابن
قدامة ان أخاه وأجمعه وقال مؤمل
انه قام الى النبي صلى الله عليه وسلم
وهو يتخطب فقال جبرائيل بما أخذوا
فأعرض عنه ثم بين ثم ذكر شيئاً
فقال النبي صلى الله عليه وسلم
خواله عن جبرائيل ثم مؤمل
وهو يتخطب

«(باب في الوكالة)»

منه وقد أخرجه البخاري في الفرائض من طريقه فقال بحكمه ولا يدكر الفسخ قال الحافظ وقد وجدت
لأبي حنيفة مستنداً عند أحد والفرز والطبراني والبخاري في التاريخ وابن سعد من حديث عمرو
ابن القاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم مكة خلف سعداً امر بضاحيت خرج الى حنين
فلما قدم من الجعرانة معتمراً دخل عليه وهو مغلوب فقال يا رسول الله انى مالى الارافى أو رث
كلالة فأوصى على الحديث وفيه قلت يا رسول الله أميت أنا بالدار التي خرجت منها مهاجراً
قال لا في رجوان رفعنا الله حتى ينقع بك أقواما والحديث ففعل ابن عيينة انه انتقل ذهذه
من حديث الى حديث ويمكن الجمع بين الروايتين بان ذلك وقع له من مرة عام الفسخ ولم يكن
له وارث من الاولاد أصلاً ومرة عام حجة الوداع وكانت له بنت فقط (من وجع) اسم لكل مرض
(الشقي) أى قوى على وفو رواية أشقبت منه على الموت (فقلت يا رسول الله قد بلغني من الوجع
مازى) أى الغاية (وأنا ذومال) كثير لان التنوين للكثرة وقد جاء صريحاً في بعض طرقه ذومال
كثير (ولابنتي الابنة) قال النووي وغيره معناه لابنتي من الولد أو من خواص الورثة أو
من النساء أو لقد كان سعد عصباً لانه من زهرة وكانوا كثيراً قبل معناه لابنتي من أصحاب
الفروض أو خصها بالذكر على تقدير لابنتي ممن أخاف عليه الضياع والبعض الابنة أو أوطن انها
رث جميع المال أو استكثر لها نصف التركة قال الحافظ وهذه البنت زعم بعض من أدركناه ان
اسمها عائشة كان محفوظاً في غير عائشة بنت سعد الذي روت هذا الحديث عند البخاري
في الوصايا والطب وهو تابعه عموت حتى أدركها مالك وروى عنها وماتت سنة سبع عشرة ومائة
لكن لم يدكر أحد من السابقين لسعد عائشة تسمى عائشة غير هذه وذكرنا ان أكبر بناته أم
الحكم الكبرى وأمها بنت شهاب بن عبد الله بن الحرث بن زهرة وذكرنا ان أخرى أمها تهن
من آخرات الاسلام بعد الوفاة بالتوبة فاظاها ان البنت هي أم الحكم المذكورة لتقدم تزويج سعد
بأهلها أو من حوز ذلك وقال في مقدمة الفسخ وهم من قال عائشة لانها أصغر اولاده (فانصدق
ببقي مالي) بالتبني والاستفهام للاستخبار هكذا رواه الزهري ومثله في رواية عائشة بنت سعد عن
أبيها في الصحيح وفيه من رواية سعد بن ابراهيم عن عامر بن سعد عن أبيه قلت يا رسول الله أوصى
على كله وجمع بينهما بأنه سأل أولاهن الكل ثم عن الثلثين ثم عن النصف ثم عن الثلث وذلك
مجموع في رواية جبر بن يزيد عن أحد وكبير بن مسعود عن النسياني كلاهما عن عامر بن سعد وكذا
لهما من طريق محمد بن سعد عن أبيه ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه عن سعد والمراد
بالتصدق الوصية وان احتل التخيير لان الفرج متعدد فيعمل على التعليق للجمع بين الروايتين (قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قال) سعد (فقلت فالشطر) بالخفض عطفاً على ثلثي مالي أى
فانصدق بالنصف وقيده الترخيضي في الفائق بالنصب بفعل مضمر أى اجمعي أو أعين الشطر
ووجه السهولة في أماليه الجبر قال لان النصب باختيار أفضل والخفض مردود أى معطوف على
قوله ثلثي مالي وروى بالرفع مبتدأ خبره تقديره أن صدق به (قال لا) وفي الصحيح من وجه آخر عن عامر
عن أبيه قال النصف كثير قلت فالثلث (ثم قال) بعد ان سأل عن الثلث (رسول الله صلى الله عليه
وسلم الثلث) بالنصب على الإغراء أو بفعل مضمر نحو عن الثلث وبالرفع خبر مبتدأ محذوف أى
الشرع الثلث أو مبتدأ محذوف الخبر أى الثلث كاف وأفاعل فعل مقدر أى يكفيلنا الثلث
(والثلث كثير) بثلاثة أى بالنسبة الى مادونه ويحتمل انه مسوق بالنسبة لبيان الحواز بالثلث وان
الاولى أن ينقص عنه وهو ما يندوه الفهم ويحتمل انه لبيان ان التصديق بالثلث هو الاكمل أى
كثيراً من غيره وان معناه كثير غير قليل قال الشافعي وهذا أولى معانيه يعنى ان الكثرة أمر نسبي
وعلى الاول قول ابن عباس فقال لو غص الناس الى الربع لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

• حدثنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم

ثنا يحيى ثنا أبي عن ابن اسحق عن أبي نعيم وهيب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أنه سمعه يحدث قال أردت الخروج إلى خيبر فأنبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلت عليه وقلت له أني أردت الخروج إلى خيبر فقال إذا أنبت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقا فان ابغى منك أتفض يدك على رقبته

((أبواب من القضاء))

• حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا المثني بن سعيد ثنا قتادة عن بشير بن كعب العدوي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا دارأتم في طريق فأجلعوا سبعة أذرع • حدثنا مسدد وابن أبي خلف قال ثنا سفيان عن الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استأذن أحدكم أن يفرغ خيشه في جداره فلا يمنعه فتسكوا فقل مالي أراكم قد أعرضتم لالقيها بين أكتافكم وهذا حديث ابن أبي خلف وهو أتم • حدثنا قتيبة بن سعد ثنا الليث عن يحيى عن محمد بن يحيى بن جبان عن ثورثة عن أبي صرمة قال غير قتيبة في هذا الحديث عن أبي صرمة صاحب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من ضارأض الله به ومن شأن شاق الله عليه • حدثنا سليمان بن داود العسقي ثنا حاد ثنا واصل مولى ابن عيسى قال سمعت أبا جعفر محمد بن علي يحدث عن حمزة ابن جندب أنه كانت له عتقة من

الثالث والثالث كثير رواد الشخان وغيرهما وغض بغين وضاد مهمتين أي نقص وفي رواية ابن أبي عمري مسنده كان أحب إلى وللا ما عبي كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه قال الثالث والثالث كثير ويؤيده ما في النسائي من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن سعد أوصيت عبالى كله قال غار كثر لذلك أوص بالعثم فإزال يقول وأقول حتى قال أوص بالثالث والثالث كثير أو كبير يعني بالثلاثة أو بالموحدة وكذا وقع في موطن التنيسى بالشان وكذا في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها قال الحافظ والمحموظ في أكثر الروايات بالثلاثة ٨١ وبه يعلم تسج من قال روى عنه ثمانية وعو حدة وكلاهما صحيح لأنه إنما جاء عن بعض الروايات بالشان قال ابن عبد البر هذا الحديث أصل العلماء في قصر الوصية على الثالث لا أصل لهم غيره (أنك) بالكسر على الاستئناف والفتح بتقدير يرف الجراى لأنك (أن تفر) بفتح الهمزة والذال المحجمة تترك (وترتق) بفتح الميم المذكورة وأولاد أخيل هاشم بن عتبة بن أبي وقاص الصحابي وأخته فعبيرورة ليدخل البنت وغيرها من يرث لومات إذا ذاك أو بعد ذلك (أغنياء) بما ترك لهم (خير من أن تفرهم عالة) فقر اجمع حائل وفعله يعسل إذا افقر (يتكففون الناس) أي يسألونهم بالكفهم يقال تكفف الناس واستكف إذا بسط كفه السؤال وأسأل ما يكف عنه الجوع أو سأل كفافا من طعام أو والمعنى يطلبون الصدقة من أكف الناس ولا ينافي هذا أن قوله أو يأذومال يؤذن بكثرته فإذا صدق بثلبته أو شرطه أو أبي ثلثة بين بته وغيره لا يصيرون عالة لأن ذلك خرج على التقدير لأن بناء المال الكثير اغناه على سبيل التقدير إذ لو تصدق المريض بثلبته مثلا ثم طالت حياته ونقص وفي المال فقد تصدق الوصية بالورثة فرد الشارع الأمر إلى شيء معتدل وهو الثالث وقد روى أن تفر بفتح الهمزة على التعليل وبكسر هاء على الشرطية قال النورى وهما محصيان وقال القرطبي لا معنى للشرط هنا لأنه يصير لاجواب له يبقى خير لا رافع له وقال ابن الجوزي سمعناه من رواد الحديث بالكسر وأنكره شيخنا عبد الله بن أحمد يعني ابن الخشاب وقال لا يجوز الكسر لأنه لا جواب له لئلا لفظه خير من الفاعل وغيرهما اشتراط في الجواب وتعبق به لا فاعل من تقديره وقال ابن مالك جزء الشرط قوله خير وحذف الفاعل ثم كسر طاء وسو يسألونك عن البناى قل إصلاح لهم خير أى فهو خير ومن خص ذلك بالشعر كقولهم

• من فعل الحسنات الله شكرها فقد بعد عن التحقيق وضيق حيث لا ضيق لأنه كثير الشعر قليل في غيره قال ونظيره قوله في حديث اللقطة أى في بعض رواياته فان جاء صاحبها والاستقمع بها بخذف الفاعل وقوله في حديث اللعان البينة والاحد في ظهور ثم عطف على قوله أنك أن تفر ما هو عليه للنهي عن الوصية بأكثر من الثالث فقال (وانك أن تنفق نفقة تبتغى بها) تطلب (وجه الله) ذاته عز وجل (الآجرت) بضم الهمزة مبنى للمفعول فهو علة للنهي كأنه قيل لا تفعل لأنك أن مت تركت وقلت أغنياء وان عشت تصدقت وأنفقت فالأجر حاصل لك في الحالين ونسبه بالنفقة على غيرها من وجوه البر والاحسان (حتى ماتجعل) أى الذى يجعله (في) أى فى (أمر) أى (أنك) وفى رواية في الصحيح حتى القيمة ترفعها إلى فى أمر أنك وقول ابن بطال يجعل بالرفع وما كلفة كفت حتى عملها تعبقة في المصايح بأنه لا معنى للتركيب حينئذ أن تأملت بل هى اسم موصول وحسن عاطفة أى الآجرت بتلك النفقة حتى بالشئ الذى يجعله فى أمر أنك ولا ردان شرط حتى العاطفة على الجور وإعادة الخافض لأن ابن مالك قيده بأن لا تسعين العطف نحو عجت من القوم حتى بينهم ومذهب الكوفيين جواز العطف على الضمير المخفوض بغير إعادة الخافض واختاره ابن مالك لكثرة شواهد ثرا ونظام على أنه لو جعل العطف على المنصوب المتقدم أى لن تنفق نفقة حتى الشئ الذى يجعله فى أمر أنك لاستقام ولم يردمى مما تقدم ٨١ ووجه تعلق هذا بالوصية أن

فخلف في حائط رجل من الانصار
قال ومع الرجل اهل قال فكان
سيرة يدخل الى فخته فينادي به
ويشقي عليه فطلب اليه ان يناقه
فأبى فأبى النبي صلى الله عليه
وسلم فذكر ذلك له فطلب اليه
النبي صلى الله عليه وسلم ان
يبعه فأبى فطلب اليه أن يناقه
فأبى قال فبهسه ولك كذا وكذا
مرارارغبه فيه فأبى فقال أنت
مضار فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم للانصاري اذهب فاقطع
فخه حدثنا أبو الوليد الطيالسي
ثنا الليث عن الزهري عن عروة
ان عبد الله بن الزبير حدثه ان
رجلا خاصم الزبير في سراج الحرة
التي يسقون بها فقال الانصاري
سرح الماعز فأبى عليه ان يبر قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
للزبير اسق يا زبير ثم أرسل الى
جارك فقتل الانصاري فقال
يا رسول الله ان كان ابن عمك
قتلوك وجه رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم قال اسق ثم اجلس
الماسخى رجع الى الجلد فقال
الزبير فوالله اني لاحسب هذه
الامة تزلت في ذلك فلا وربك
لا يؤمنون الا به حدثنا محمد بن
العلاء ثنا أبو اسامة عن الوليد
يعني ابن كثير عن أبي مالك بن نعلبة
عن أبيه نعلبة بن أبي مالك انه سمع
كبراءهم يذكرون ان رجلا من
قرش كان له سهم في بني قريظة
فخاصم الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم في مهز ووالسبل الذي
يقسمون مائه فقضى بينهم رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان الما
الى الكهين لا يحبس الا على على
الاسفل * حدثنا أحمد بن عبدة

سؤال سعد بن شعير بأنه وعقب كثره الاخر فلما منعه من الزيادة على الثلث سلاه بأن جميع
ما فعله في ماله من صدقة ناجزة ومن نفقة ولو واجبه بوجوبها اذا بتغى بها وجه الله ولعله خص
المراة بالثلاثة كراستين او نفقة دون غيرها قال ابن أبي جرة ويستفاد منه ان أجر الواجب يزداد
بالنية لان الاتفاق على الزوجة واجبه وفيه الاجرة اذا نوى بها ابتغاء وجه الله اذ زاد أجره وقال ابن
دقيق العديفة ان الثواب في الاتفاق مشروط بعمه النية وابتغاء وجه الله تعالى وهذا عسر اذا
عازضة مقتضى الشهوة فان ذلك لا يحصل الغرض من الثواب حتى يتغى به وجه الله ويشق
تخليص هذا المقصد ما شرب به قال وقد يكون فيه دليل على ان الواجب اذا أدبت على قصد
أداء الواجب ابتغاء وجه الله أثبت علم افاق قوله حتى لا تخصيص له بغير الواجب ولقطة
حتى هنا قضى المبالغة في تحصيل الاجر بالنسبة الى المعنى كما قال جاء الحاج حتى المشاة هذا
وقول الزبير بن المنير عبر بورثك لم يقل بثلث مع انه لم يكن له الا نية واحدة لان الواجب حدثك
ينفق لان سعدا انما قال ذلك بناء على موته من المرض وبها حتى ترضه ومن الجائز ان
تموت فيه فأجاب به صلى الله عليه وسلم بكلام كل مطاب لكل حالته وهو قوله وورثك لم يخص بتمام
غيرها تعبه الحافظ بأن قوله ان تذر بثلث ليس متعينا لان ميراثه لم يكن منصرفا فيها فقد كان
لاخيه عتبة بن أبي وقاص اولاد اذ ذاك منهم هاشم بن عتبة الحجابي قتل بصفيين فغير بورثك
لتدخل البنت وغيرهما من يرث لومات اذ ذاك أو بعد ذلك قال وقول القائل كها في شرح العسدة
عبر بورثك لانه اطلع على ان سعدا يعيش ويأنيه أو لا دغير البنت فكان ذلك وولده بعد ذلك
أربعة بنين لا يعرف اسماءهم قصص وشديدان أسماءهم في رواية هذا الحديث بعنه عند مسلم
من طريق عامر ومصعب ومحمد ذلتهم عن أبيهم سعد بن كرم مسلم عن عمر بن سعد في موضع آخر ولما
ذكرت الثلاثة في هذا الحديث عند مسلم اقتصر القرطبي عليه في تعقبه بعض شيوخنا بأنه
أربعة ذكر غيرهم عمر وبرايمر وبجي واصمق ذكرهم ابن المديني وغيره وقاله ابن سعد
ذكره من الذي كور غير السبعة أكثر من عشرة وهم عبد الله وعبد الرحمن وعمر وروجران وصالح
وعثمان واصمق الاصغر وعمر الاصغر وعمر مصغر وغيرهم وذكره ثانی عشرة بئنا وكان ابن
المديني اقتصر على ذكر من روى الحديث منهم (قال سعد قتل يا رسول الله أخا خلف) بهمة
الاستفهام ثم همة مضعوفة وقع اللام المشددة معنى للمفعول (بعد اسماء) المنصرفين معل
بمكة لاجل مرضى وكافوا بكرهات الاقامة بها لكونهم هاجروا منها وركوها الله (فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انك ان تخلف) بعد اسماءك (تعمل عسلا سالحا الا زدت به) أي بالعمل
(درجته ورفعة) عند الله (ولعلك ان تخلف) بأن يطول عرك فلاقوت عكة وفي رواية في الصحيح
وعسى الله أن يرفعك أي يطيل عرك (حتى ينتفع بك اقوام) أي المسلمون بالفنائم بما سيفض الله
على يدك من بلاد الكفر (وغيرك آخرون) وهم المشركون الهالكون على يدك وجسدك
وزعم بن الحسين ان النعم ما وقع على يديه من الفتح كالغداة سبية وغيرها بالضر ما وقع من تأسير
ابنه عمر على الجيش الذين قتلوا الحسين ومن معه ورده الحافظ بأنه تكلف بالضرورة تحمل على
ارادة الضرر الحاصل من ولده للمسلمين مع انه وقع منه هو الضرر للكفار وأقوى من ذلك ما رواه
الطحاوي من طريق بكر بن عبد الله بن الاثج عن أبيه انه سأل جابر بن سعد عن معنى هذا
الحديث فقال لما أمر سعد على العراق أتى بقوم اردوا فاستأجروهم كتاب بعضهم وامنعت بعضهم
قتلهم فانتفع بهم من تاب وحصل الضرر ولا تخرب وهذا من مجهز انه صلى الله عليه وسلم واجاره
بالغيب فانه عاش حتى فتح العراق وحصل نفع المسلمين به وضرر الكفار ومات سنة خمس وخمسين
وقبل سنة ثمان وخمسين من الهجرة وهو المشهور وفيكون عاش بعد حجة الوداع خمسا وأربعين سنة

ثنا المغيرة بن عبد الرحمن حدثني
 أبي عبد الرحمن بن الحرث عن
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قضى في السبل المهزوران بمسك
 حتى يبلغ الكعبين ثم رسل الأعلى
 على الأسفل فحدثنا محمود بن خالد
 أن محمد بن عثمان حدثهم ثنا
 عبد العزيز بن بن محمد عن أبي طالة
 وعمر بن يحيى عن أبيه عن أبي
 سعيد الخدري قال اختصم إلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رجلان في حرم فخطه في حديث
 أحدهما فأمر به فأذرع
 فوجدت سبعة أذرع في حديث
 الآخر فوجدت خمسة أذرع فقصي
 بذلك قال عبد العزيز فأمر
 بجريدة من حردها فاذرع
 آخر كتاب الأضحية
 (بسم الله الرحمن الرحيم)
 (أول كتاب العلم)
 (الحث على طلب العلم)
 * حدثنا مسدد بن مسرهد ثنا
 عبد الله بن داود سمعت عاصم بن
 وجاه بن حنوة يحدث عن داود بن
 جبيل عن كثير بن قيس قال كنت
 جالساً مع أبي الدرداء في مسجد
 دمشق فجاءه رجل فقال يا أبا
 الدرداء أتى جئت من مدينة
 الرسول صلى الله عليه وسلم لحديث
 بلغني أنك تحدثه عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما جئت لحاجة
 قال فأتى سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول من سلك طريقاً
 يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً
 من طرق الجنة وإن الملائكة لتضع
 أجنحتها رضا لطلب العلم وإن
 العالم يستغفر له من في السموات
 ومن في الأرض والحيات في

(اللهم أمض) هجرة قطع من الأمضاء وهو الانفاذ أي أتم (لما يحب هجرتهم) التي هاجروها من
 مكة إلى المدينة (ولا تزدحم على أعقابهم) بترك هجرتهم ورجوعهم عن مستقيم حالهم قال ابن
 عبد البر في سدة النزيع لا ن قوله ذلك لا يندفع بالمرض أحد لاجل حب الوطن (لكن البأس)
 بموحدة وهمز وسين مهملة الذي عليه أنزل البؤس أي شدة الفقر والحاجة (سعد بن خولة) بفتح
 المعجمة واسكن الواو لا مواتاً ثبت القرشي العامري وقيل من خلفائهم وقيل من مواليهم
 وقيل هو فارس من بني حالف بن عامر وشهد بدرا وقال بعضهم في اسمه خولي بكسر الهمزة وشد
 القتيبة واتفقوا على أنه يسكن الواو وأغرب القاسبي فقال بفتحها وفي رواية الصحيح عن سعد بن
 إبراهيم عن عامر بن سعد قال رحم الله ابن عقراء ولا جدوا للناسي رحم الله سعد بن عقراء ثلاث
 مرات قال الداودي هذا غير محفوظ وقال الديلماني هو وهم المعروف ابن خولة قال ولعل الوهم
 من سعد بن إبراهيم فالزهري أحفظ منه اهـ وقدوافه جماعة وقال التميمي يحتمل أن لاهه اسمين
 خولة وعقراء قال الحافظ يحتمل أن أحدهما اسم والاخر لقب أو أحدهما اسم أمه والاخر اسم
 أبيه أو الآخر اسم جد له والأقرب أن عقراء اسم أمه والاخر اسم أبيه لا اختلاف في أنه خولة أو
 خولي (برني) بفتح القتيبة وسكنون الزا وكسر المثلثة بنوحه ويقترن (له) لاجله (رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أن) بفتح الهمزة ولا يصح كسر هـ لانهما شرطية لما يستقبل وهو كان قد (مات عكة)
 في حجة الوداع كافي الصحابين وبه زعم الليث بن سعد في تاريخه عن يزيد بن أبي حبيب خلافاً لما قال
 مات في مدة الهدنة مع قريش سنة سبع فتوجه صلى الله عليه وسلم عليه لموته في أرض هاجر منها
 كاجزم به البخاري وغيره وأنه شهد بدرا خلافاً لما رواه ابن أبي حبيب بؤسه عدم هجرته فلما بؤسه
 لأنهم كانوا يكرهون الإقامة في أرض هاجر وأمنوا وزعموا سمع جهم في الله تعالى فلما أخشى سعد
 أن يموت بها وتوجه صلى الله عليه وسلم لأن خولة أن مات بها وروى أنه خلف مع ابن أبي وقاص
 وجلا قال أن توفي عكة فلا تدفنه بها والراء يطلق على التوجه والقرن وهذا هو المباح الذي فعله
 المصطفى ويطلق على ذكر أوصاف الميت الباعثة على نهج الحزن واللوعة وهذا لا يجوز لما
 أخرجه أحدوا بن ماجه وصححه الحاكم عن عبد الله بن أبي أوفى قال نهى صلى الله عليه وسلم
 عن المرائي وهو عند ابن أبي شيبة بلفظها نا أن ترائي قال ابن عبد البر زعم أهل الحديث أن قوله
 يرائي الخ من كلام الزهري قال الحافظ وأكثروا استندوا إلى ما رواه أبو داود الطيالسي عن إبراهيم
 ابن سعد عن الزهري فإنه فصل ذلك لكن عند البخاري في الدعوات عن موسى بن اسمعيل عن
 إبراهيم بن سعد الباس سعد بن خولة قال سعد بن خولة في الخ فهذا صريح في وصلة فلا ينبغي الجزم
 بأدواجه وزاد البخاري في الطب عن عائشة بنت سعد بن أبيها ثم وضع يده على جبهته ثم مسح وجهه
 ويطي ثم قال اللهم اشف سعداً وأتم له هجرته قال فإزالت أجدر دعاها ولمسلم قلت فادع الله أن
 يشفي قال اللهم اشف سعداً ثلاث مرات وفي الحديث استسحب زيارة المريض إلا ما من قد دونه
 وإنما كذا يشد الدامض ووضع اليد على جبهته ومسح وجهه والعضو الذي يألم والفسح به بطول
 العمر وجواز أخبار المريض بشدة مرضه وقوة ألمه إذا بشرت بذلك شيء مما ينجع أو يكره من التعرير
 وعدم الرضا بل لطلب دعاء أو دعاء ورعا استحب وأن ذلك لا ينافي الانصاف بالصبر المحمود وإذا
 تجاوز ذلك أثناء المرض كان الإخبار به بعد الرأى يجوز وإن أعمال البر والطاعة إذا كان منها
 ما لا يمكن استدرار كقيام غيره في الثواب والأجر مقامه وربما زاد عليه وذلك أن سعداً خاف أن
 يموت في الدار التي هاجر منها فيفوت عليه بعض أجر هجرته فاختبره صلى الله عليه وسلم بأنه أن تخاف
 عن دار هجرته ففعل عملاً صالحاً من حج أو جهاد أو غيره ذلك كان له به أجر يعرض ما فاته من الجهة
 الأخرى والحث على صلة الرحمن والاحسان إلى الأقارب وإن صلحتهم أو أفضل والافتاق في وجود

جوف الماء وان فضل العالم على
العالم كفضل القمر ليلة البدر
على سائر الكواكب وان العلماء
ورثة الانبياء وان الانبياء لهم وورثوا
ديناروا ولا درهم وارثوا العلم فمن
اخذه اخذه بحظ وافر * حدثنا
محمد بن الوزير الدمشقي ثنا الوليد
قال لقيت شعيب بن شيبة غدتني
عن عثمان بن أبي سودة عن أبي
الدرداء يعني عن النبي صلى الله
عليه وسلم بعناه * حدثنا أحمد
ابن يونس ثنا زائدة عن الاعشى
عن أبي صالح عن أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ما من رجل بسلف طريقا
يطلب فيه علما الا سهل الله به
طريق الجنة ومن ابطل به عمله لم
يسرع به نسبه

((باب رواية حديث أهل

الكتاب))

* حدثنا أحمد بن محمد بن ثابت
ثنا عبد الزواق أنا معمر عن
الزهري أخبرني عن أبي غدة
الانصاري عن أبيه أنه يفاو
جالس عند رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعنده رجل من اليهود
مريضا فقال يا محمد هل تسكلم
هذه الجنابة فقال النبي صلى الله
عليه وسلم أعلم فقال اليهودي
انها تسكلم فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما حدثكم أهل
الكتاب فلا تصدقوهم ولا
تكذبوهم وقولوا آمنا بالله ورسوله
فان كان باطلا لم تصدقوه وان كان
حقا لم تكذبوه * حدثنا أحمد بن
يونس ثنا ابن أبي الزناد عن
أبيه عن خارجة يعني ابن زيد بن
ثابت قال قال زيد بن ثابت أمرني
رسول الله صلى الله عليه وسلم

الخبر لان المباح اذا قصد به وجه الله صراطة وقد نبه على ذلك بأقل الحظوظ الدينية العادية
وهو وضع القيمة في فهم الزوجة اذ لا يكون ذلك غالبا الا عند الملاعبة والمأخوذة ومع ذلك فيؤجر
فاهله اذا قصد به قصد احمي فكيف بما فوق ذلك قبل وجواز الوصية بأكثر من الثلث لمن لا وارث
له لان مفهوم قوله ان تدروا ذلك اغنياء ان من لا وارث له لا يسأل بالوصية عازدا لانه لا يترك من
يحتس عليه الفقر وتعقب بانه ليس تعليلا محضاً وانما فيه تنبيه على الاخطا لا منع ولو كان تعليلا
محضاً لا يقتضي جواز الوصية بأكثر من الثلث لمن ورثته اغنياء ولنفذ ذلك عليهم بغير اجازتهم ولا
قال به وعلى تقدير انه تعديل محض فهو للنقص عن الثلث لا لازادة عليه فكانه لما شرع البصاء
بالثلث وانه لا اعتراض فيه على الموصي قال الا ان الخطاط عنه أولى ولا سيما لمن ترك ورثته
فقراء وفيه الاستفسار عن الجمل اذا احتمل وجوها لان سعدا لما منع من الوصية بجميع ماله
احتمل عنده المنع فيما دونه والمجوز فاستفسر عنه والنظر في مصالح الورثة وان خطاب الشارع
لواحد من كان بصفته من المكلفين لا يطبق العلماء على الاحتجاج بحديث سعد هذا وان كان
الخطاب انما وقع له بصيغة الافراد واحتج به من قال بالرد على ذوى الارحام البصري في قوله ولا يرثني
الا انه لي وتعقب ان المراد من ذوى القروض كأم ومن قال بالرد لا يقول بظاهرة لانهم يعطونها
فرضها ثم يدون عليها الباقي وظاهر الحديث انها ترث الجميع ابتداء وأخرجه البخاري في الجنائز
عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن نويرة جاعة وتابع شيخه الزهري جاعة في العصبة وغيرهما
وطرفه كثيرة (مالك في الرجل يوصي بثلث ماله لرجل ويقول غلامي يتخدم فلانا معاش ثم هو حر)
بعد موت فلان (فمنظر في ذلك فيوجد العبد ثلث مال الميت قال فان خدمة العبد) وفي نسخة الغلام
(تقوم ثم يتحصان بمحاض الذي أوصى له بالثلث ثلثه ويحصان الذي أوصى له بخدمه العبد بما
قوم له من خدمة العبد فإخذل واحد منهم ما من خدمة العبد أو من اجارته ان كانت له اجارة
قدر حصته فاذا مات الذي جعل له خدمة العبد معاش عتق العبد) عملا بالوصية (مالك في الذي
يوصي في ثلثه فيقول لفلان كذا وكذا ولفلان كذا وكذا يسمى مالا من ماله فيقول ورثته قدر زاد
على ثلثه فان الورثة يجهرون بين أن يعطوا أهل الوصايا وصاياهم يأخذوا جميع مال الميت) الباقي
بعد اعطائهم (وبين أن يعطوا أهل الوصايا بالثلث مال الميت فيسلو اليهم ثلثه فيكون حقوقهم
فيه ان أرادوا بالغنا مبلغ) لان الورثة كالم يمكنوا الميت من محض حقوقهم فلا يرضون حقه فاما
اجاز واقعه والادفعوا جميع ماله وهو الثلث وتلقب هذه المسئلة بخلع الثلث ولها صور في القروع

((أمر الحامل والمرضى والذي يحضر القتال في أموالهم))

(مالك أحسن ما سمعت في وصية الحامل وفي قضايها في مالها وما يجوز لها ان الحامل كل مرض
فاذا كان وجعل المرض الخفيف غير الخوف) منه الموت (على صاحبها فان صاحبه يصنع في ماله
ما يشاء) كالصحيح (واذا كان المرض الخوف عليه) الموت منه (لم يجز لصاحبه) شيء (الا في ثلثه)
لان تصرفات المريض اغماهي فيه (قال وكذلك الحامل أول حملها بشر) بكسر فسكون فرح
(وسرور وليس بمرض ولا خوف لان الله تعالى قال في كتابه فيشرهاها) أي أمر أم ابراهيم عليه
السلام (باسمى) فيحمل به بعد التكبر وهي ابنة تسع وتسعين سنة ولذا قالت يا بلى ألدوا بأهوز
(ومن وراء) بعد (اصبح يعقوب بن اسحق تعيش الى ان تراه) جعل أول الحمل بشارة وفرح فليس
بمرض (وقال فلما نشأها) جعلت حلا خفيفا (هو النطفة) فرت به) ذهبت وجاءت لحقته (فلما
أنثت) تكبر الولد في بطنها واشفاقا فان يكون بهيمة (دعوا) أي آدم وحواء (الله بهما الن آتينا)
ولهما (صالحا) سويا (لنكون من الشاكرين) لك عليه فسمى أول الحمل خفيفا آخره ثقيل (قال
والمرأة الحامل اذا أنثت لم يجز لها قضاء الا في ثلثها قال الاعمام ستة أشهر) وهي مبدأ النقل

قُتِلَتْ لَهُ كِتَابُهُمْ وَدُقَالَ اَنِي وَاللَّهِ
مَا مَنَ بِهِ وَدُعِيَ كِتَابِي فَتَقَلَّتْهُ فَلَمْ
يَمِرْ بِي الْاَصْفَ شَهْرًا حَتَّى حُدِّثْتُهُ
فَكُنْتُ اَكْتُبُهُ اِذَا كُنْتُ وَاَقْرَأُ
لَهُ اِذَا كُنْتُ اِلَيْهِ

((بَابُ كِتَابِ الْعِلْمِ))

* حَدَّثَنَا سَدُودُ بْنُ بَكْرٍ عَنْ أَبِي
شَيْبَةَ قَالَ ثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ
ابْنِ الْاَخْنَسِ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ
اللَّهِ عَنْ يَسُوفَ بْنِ مَاهُظٍ عَنْ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ كُنْتُ اَكْتُبُ كُلَّ
شَيْءٍ اَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اُرِيدُ حِفْظَهُ فَهَتَمْتُ
قَرِيشًا وَقَالَ اَنْتَ كُتِبْتَ كُلُّ شَيْءٍ
وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِشْرٍ يَنْكَلِمُ فِي الْغَضَبِ وَالرَّضَا
فَأَمْسَكَتُ عَنِ الْكِتَابِ فَذَكَرْتُ
لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَأَمَّا مَا بَصِغَهُ اِلَى فَمَسَّهُ قَالَ
اَكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ
مَا يَخْرُجُ مِنْهُ الْاِتِّقِ * حَدَّثَنَا
نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ اَنَا أَبُو اَحْمَدَ ثَنَا
كَثِيرُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَنْبَلٍ قَالَ دَخَلَ زَيْدُ
ابْنُ ثَابِتٍ عَلَيَّ مَعَا وَتَفَأَسَ لَهُ عَنِ
حَدِيثِ فَأَمَّا اَنْتَا يَكْتُبُهُ فَقَالَ لَهُ
زَيْدُ ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَمْ نَا لَنْ اَكْتُبَ شَيْئًا مِنْ
حَدِيثِهِ فَمَاحَ

((بَابُ الشَّدِيدِ فِي الْكُذْبِ عَلَى
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ))
* حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ اَنَا وَثَنَا
مُسَدَّدُ ثَنَا خَالِدُ الْمَدَنِيُّ عَنْ بِيَانِ
ابْنِ بَشْرٍ قَالَ مَسَدَّدُ اَنَا بِشْرُ عَن
وَرَّةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ طَاوُسِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قُلْتُ
لِلزُّبَيْرِ مَا مَعْنَا اَنْ تَحْسُدَ عَن
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا
يُحَدِّثُ عَنْهُ اَجَابَنِي فَقَالَ اَمْلَأْ اِلَيْهِ

الَّذِي يَصِيرُهَا كَالْمَرْبُوضِ (قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ
(أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ) عَامَيْنِ) كَامِلَيْنِ صِفَةً مُؤَكَّدَةً (وَقَالَ وَحَلَّهُ وَفَصَلَّهُ) مِنَ الرِّضَاعِ (ثَلَاثُونَ
شَهْرًا) سِتَّةً فَأَقَلُّ مَدَّةَ الْحَلِّ وَالْبَاقِيَ أَكْرَمُ مَدَّةَ الرِّضَاعِ (فَإِذَا مَضَتْ الْعَامِلُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ
حَلَّتْ لَمْ يَجْزِلْهَا قَضَاءُ حَكْمٍ (فِي مَا لَهَا اِلَّا فِي الثَّلَاثِ) اِنْ اُنْ تَضَعُ (وَالرَّجُلُ يَحْضُرُ الْقِتَالَ اِذَا زَحَفَ
فِي الصَّفِّ الْقِتَالَ لَمْ يَجْزِلْهُ اَنْ يَقْضَى فِي مَا لَهُ شَيْءٌ اِلَّا فِي الثَّلَاثِ وَهُوَ بِعِزَّةٍ لِمَا لَمْ يَكُنْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ
(وَالْمَرِيضُ الْخَوْفُ عَلَيْهِ) الْمَوْتُ (مَا كَانَ بِتِلْكَ الْحَالِ) اَيُّ مَدَّةٍ كَوْنُهَا
((الْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ وَالْحَيَازَةِ))

(سَمِعْتُ مَالَكًا يَقُولُ فِي هَذِهِ الْاِتِّمَةِ اَنَّهُمْ مَنَسُوهُ قَوْلُ) بِالْجُرْمِ وَالرَّفْعِ اَيُّ وَهِيَ قَوْلُ (اللَّهُ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى) كُتِبَ عَلَيْكُمْ اِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ (اَنْ تَرَكَ خَيْرًا) اَيُّ مَا اِلَّا (الْوَصِيَّةُ) مِمَّنْ رُفِعَ نَائِبُ
فَاعِلُ يَكْتُبُ وَمَتَعَلِقُ اِذَا كَانَ تَأْتِي ظَرْفُهُ وَدَالَعِي جَوَابُهَا اِنْ كَانَتْ شَرْطِيَّةً وَجَوَابُهَا اِنْ قَلِدُوسُ
(لِلْوَالِدَيْنِ وَالْاَقْرَبِينَ) بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَقِينِ (نَسَخَهَا مَا زَلَّ مِنْ قِسْمَةِ الْفَرَأَضِ) لِأَنَّهُ بِشَرْعَانِهِ
لَا يَجِيزُ بَيْنَ الْمِيرَاثِ وَالْوَصِيَّةِ (فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) كَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ كَانَ الْمَالُ لِلْوَالِدَيْنِ وَكَانَتْ
الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْاَقْرَبِينَ فَدَسَخَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ فَجَعَلَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حِظِّ الْأُنثَى وَجَعَلَ
لِلْأَبِّ مِثْلَ وَلَدِهِ وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ الثَّوْنِ وَالرَّابِعَ وَالرَّابِعَ وَالرَّابِعَ وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ
وَابْنُ جُرَيْجٍ وَهُوَ مَوْقُوفٌ لِقَوْلِهِ اَنَّهُ فِي تَفْسِيرِهِ وَخَبَرًا كَمَا كَانَ مِنَ الْحَكْمِ قَبْلَ زَوْلِ الْقُرْآنِ فَهُوَ
فِي حَكْمِ الْمَرْفُوعِ هَذَا التَّشْدِيرِ وَقَدْ قَالَ جَهْوَرُ الْعُلَمَاءِ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْاَقْرَبِينَ عَلَى مَا رَأَى
الْمَوْصِي مِنَ الْمَسَاوَةِ وَالتَّفْضِيلِ ثُمَّ نَفَخَ ذَلِكَ بَابَ الْقُرْآنِ وَقِيلَ بِحَدِيثِ الْوَصِيَّةِ لِوَارِثٍ وَقِيلَ
بِالْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ اِنْ لَمْ يَتَّعِنْ دَلِيلُهُ وَزَعَمَ اِنْ مَرَجَّحَهُمْ كَأَنَّ مَكْلُوفِي بِالْوَصِيَّةِ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْاَقْرَبِينَ
بِقُدْرَةِ الْقُرْآنِ يَضَعُ اَلَّذِي فِي عِلْمِ اللَّهِ قَبْلَ اَنْ يَنْزِلَ هَذَا وَشَدَّادُ مَامُ الْحَرَمِيِّ فِي اَنْكَارِ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَقَالَ طَاوُسُ
وغيره لَيْسَتْ مَنَسُوخَةٌ بَلْ مَخْصُوصَةٌ لِأَنَّ الْاَقْرَبِينَ أَعَمُّ مِنَ الْوَارِثِ فَكَانَتْ الْوَصِيَّةُ وَاجِبَةً لِّجَمْعِهِمْ
نَخَصَ مِنْهَا مِنْ لَيْسَ بِوَارِثٍ لِأَتِيَةِ الْفَرَأَضِ وَالْحَدِيثِ وَفِي حَقِّ مَنْ لَا يَرِثُ مِنَ الْاَقْرَبِينَ عَلَى جِلَالِهِ
(مَالِكُ السَّنَةِ الثَّلَاثَةِ) عِنْدَ النَّاسِ لِاخْتِلَافٍ فِيهَا اَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَصِيَّةُ وَاوْرَثَ (لَمَّا خَرَجَ أَبُو دَاوُدَ
وَالْتَرَمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ تَجَمُّعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ فِي حُجَّةِ
الْوَدَاعِ اِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ وَفِي إِسْنَادِهِ اِسْمَعِيلُ بْنُ عَبَّاسٍ وَوَقَدْ قُورِ
حَدِيثُهُ عَنِ الشَّامِيِّينَ جَاعَةً مِنْهُمْ أَجَلُ الْبُخَارِيِّ وَهَذَا مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ شَرِجْبِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ وَهُوَ
شَاطِئُ ثِقَةٍ وَصَرَّحَ فِي رِوَايَتِهِ بِالْحَدِيثِ عِنْدَ التَّرْمِذِيِّ وَالْقَسَائِي وَجَاءَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ
وَعَلَى عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ شَيْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ جَابِرٍ كَلَامُهُ عِنْدَ الدَّارَقُطِيِّ وَقَالَ
الصُّوَابُ ارْسَالُهُ لَوْلَا اِتِّخَاؤُ اسْنَادِهَا مِنْ مَقَالِ لَكِنْ يَجْمَعُهَا لِقَضَائِي اَنْ الْعَدِيثَ أَسْلَابِلُ خُصِّ
الشَّافِعِيِّ فِي الْإِمَامِ اِلَى اَنْ الْمَقْنُ مَتَوَاتَرَ فَقَالَ وَجَدْنَا أَهْلَ الْفُتُوخِ وَالْمُسْلِمِينَ حَقَّقْنَا عَنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ
بِالْمَغَازِي مِنْ قَرِيشٍ وَغَيْرِهِمْ لَا يَحْتَفِلُونَ بِاَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ عَامَ الْفَتْحِ لَا وَصِيَّةَ
لَوَارِثٍ وَبِأَثَرِهِ عَنْ حَقِّ طَوْسٍ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَكَانَ نَقْلُ كَافَةٍ عَنْ كَافَةٍ فَهُوَ أَقْوَى مِنْ
نَقْلِ وَاحِدٍ وَنَازَعَهُ الْفُتُوخُ الرَّازِي فِي كَوْنِ هَذَا الْحَدِيثِ مَتَوَاتَرًا وَعَلَى تَقْدِيرِ سُلَيْمَةَ فَالْمَشْهُورُ مِنْ
مَذْهَبِهِ اِنَّ الْقُرْآنَ لَا يَنْسُخُ بِالسَّنَةِ لَكِنْ بِالْجَمْعِ فِي هَذَا الْجَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ عَلَى مَقْتَضَاهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّافِعِيُّ
وغيره وَهُوَ قَضِيَّةُ نَصِّ الْمَوْطَأِ وَالْمَرَادُ بِعَدَمِ حُجَّتِهَا لِلْوَارِثِ عَدَمُ الزُّرْمِ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى أَنَّهُمْ مَوْقُوفَةٌ
عَلَى إِجَازَةِ الْوَارِثِ كَقَالَ مَالِكُ (اَلَا اَنْ يَجْزِلَ ذَلِكَ وَرِثَةُ الْمَيِّتِ وَانَّهُ اِنْ أَجَازَهُ لَمْ يَعْصِمْ وَهُوَ فِي بَعْضِ جَازٍ
لَهُ حَقٌّ مِنْ أَجَازَتِهِمْ وَمِنْ أَبِي أَخَذْنَاهُ) لِأَنَّ الْمَنْعَ فِي الْأَصْلِ لِحَقِّ الْوَرِثَةِ فَإِذَا أَجَازَهُ لَمْ يَعْصِمْ وَقَدْ
رَوَى الدَّارَقُطِيُّ عَنْ عَطَاءِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِمَّنْ قَوْلًا لَا يَجُوزُ وَصِيَّةُ لَوَارِثٍ اَلَا اَنْ تَشَاءَ الْوَرِثَةُ وَرِجَالُهُ

لقد كان لي منه وجه ومنزلة ولكني

معهته يقول من كذب على متعمدا

فليتبوأ عقده من النار

(باب الكلام في كتاب الله

بغير علم)

* حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى

ثنا يعقوب بن المقرئ ثنا سهل

ابن مهران ثنا أبو عمران عن

جندب قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم من قال في كتاب الله

عز وجل براه فاصاب فقد أخطأ

(باب نكر بالحدث)

* حدثنا عمرو بن مَرْزُوق أنا

شعبة عن أبي عقيل هاشم بن بلال

عن سابق بن ناجية عن أبي سلام

عن رجل خدم النبي صلى الله عليه

وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم

كان اذا حدث حديثا أعاده ثلاث

مرات

(باب في سرد الحديث)

* حدثنا محمد بن منصور الطوسي

ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري

عن عروة قال جلس أبو هريرة إلى

جنب حجر فأتته رضى الله عنها

وهي تصلى فجعل يقول انصبي يارية

الجرة مرة تين فلما قضت صلاتها

قالت ألا تعجب الى هذا وحديثه ان

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

ليحدث الحديث لو شاء العادان

يخصيه أحصاه * حدثنا

سليمان بن داود المهرري أنا ابن

وهب أخمري بن عيسى عن ابن شهاب

ان عروة بن الزبير حدثه ان

عائشة زوج النبي صلى الله عليه

وسلم قالت ألا يعجبك أبو هريرة

جاء يجلس الى جانب جبرئيل

يحدث عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم بهمني ذلك وكنت

أسمع قدام قبل ان أقضى سبعتي ولو

ثقات وان أعل بأنه قيل ان عطاء هو الخراساني فقد وثقه ابن عبد البر وغيره فهذه الزيادة جيدة واضحة على داود والمزني في قولهما انها باطلة للوارث ولغيره بأزيد من الثلث لو أجازها الورثة (ومعنى ما كذب في المرض الذي يوصى فيستأذن ورثته في وصيته وهو مرض ليس له من ماله الا الثلث) يصرف فيه (فياً ذوقاً له ان يوصى لبعض ورثته أو) فيثروا (ث) بأكثر من ثلثه انه ليس لهم ان يرجعوا في ذلك) اذا مات من مرضه الا ان يكون الميراث في عائلته ويخشي من امتناعه قطع معروفه عنه ولو عاش فيه الرجوع (ولو جاز لهم ذلك) أي الرجوع (صنع كل وارث ذلك فاذا هلك الموصى أخذوا ذلك لانفسهم ومنعوه الوصية في ثلثه ومنعوه (مأذون) بالبناء للمجهول (له به في ماله قال فاما ان يستأذن ورثته في وصية يوصي بها الوارث في محنته فياً ذوقاً له فان ذلك لا يلزمهم) لانهم أسقطوا قبل الرجوع وقبل جريان سببه (ولو ورثته ان ردوا ذلك ان شاءوا وذلك ان الرجل اذا كان صحيحاً كان أحق بجميع ماله بصنع نفسه ماشاء ان شاء ان يخرج من جعبه خرج (و بين الخرج قوله) (نصدق أو) يعطيه من (شاه) فلما لم يكن مجموعاً بعينه لم يلزمهم اذ لم يشاء الملك من أوصيه له في الحال بلا استئذان (وانما يكون استئذاناً ورثته جائزاً على الورثة اذا أذنوا له حين يحجب عنه ماله) بسبب المرض القوي (ولا يجوز له شيء الا في ثلثه وحين هم أحق بثلث ماله منه فذلك حين يجوز عليهم أمرهم وما أذنوا له) لكونه بعد جريان السبب فليس من إسقاط الشيء قبل رجوعه بالاسبب (فان سأل) المريض (بعض ورثته ان يهب له ميراثه حين تخضر الوفاة) أي أسبابها (في فعل ثم لا يقضي فيه الهالك شيئاً فله ردود (على من وهبه الا ان يقول له المبت فلان لبعض ورثته ضعيف قد أحبت ان يهب له ميراثك اعطاه اياه فان ذلك جائز اذا سماه المبت له) لانها تهب لعين (وان وهب له ميراثه ثم أنفذ الهالك بعضه وبنى بعض فهو) أي البعض الباقي (رد على الذي وهب يرجع اليه ما بقي بعد وفاة الذي أعطيه مالك فحين أوصى بوصية فذكر انه كان قد أعطى بعض ورثته شيئاً لم يقضه) المعطى بالفتح (فأبى الورثة ان يبيحوا ذلك فان ذلك يرجع الى الورثة ميراثاً على كتاب الله تعالى لان المبت لم يرد ان يقبض شيء من ذلك في ثلثه) (لا يخاص أهل الوصايا في ثلثه بشئ من ذلك)

(ما جاف في المؤث من الرجال ومن أحق بالوكة)

فيه بالتعبير بالمؤث على انه المراد بالبحث في حديث الباب وهو كافي التمهيد من لأوب له في النساء ولا يمسد إلى شيء من أموره من فيوز دخوله عليهن فان فهم معاينهن منع دخوله كمنع المختث المذكور في الحديث لانه حينئذ ليس بمن قال الله تعالى فيهم غيراً أولى الارب من الرجال وقد اختلف في معناه اختلافاً متعارفاً بامعنا يجمعونه انه من لا فهم ولا همة يتنبه بها إلى أمر الناس ولا يشتمهن ولا يستطيع غشائهن وليس المختث الذي يعرف فيه الفاحشة خاصة وانما هو شدة التأنيث في الخلقة حتى يشبه المرافة في الدين والكلام والنظر والنعمة والفعل والعقل سواء كانت فيه عاهة الفاحشة أم لا (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) هكذا رواه الجوهري وسلا ورواه سعيد بن أبي حمير عن مالك عن هشام عن أبيه عن أم سلمة أخرجه ابن عبد البر وقال المصواب مافى الموطأ ولم يجمع عروة عن أم سلمة وانما رواه عن شهاب فبعبها كإرواه ابن عينة وأبو معاوية عن هشام أخرجه من الطريقين ورواه ابن عينة عند البخاري في المغازي ورواه أبي معاوية عند مسلم في الاستئذان وله طرق عديدة في الصحيحين وغيرهما كلها عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة (ان مختثاً) بضم الميم وفتح الخاء المعجمة والتون على الاشهر وكسرهما أفصح آخره مثله وهو من فيه المختثات أي تكسروا لئلا تكسروا المعروف عندنا اليوم بالمؤث وامعه هبت كآقال ابن جرير عند البخاري وأخرجه ابن حبان عن عائشة بكسر الهاء وسكون التنية ثم وثقه وقبل

الله صلى الله عليه وسلم لم يكن
يسرد الحديث مثل سردكم
(باب التوفى في القبا)

* حدثنا ابراهيم بن موسى الرازي
ثنا عيسى عن الاوزاعي عن عبد
الله بن سعد عن الصنابحي عن
معاوية ان النبي صلى الله عليه
وسلم نهى عن الغلاطات * حدثنا
الحسين بن علي ثنا ابراهيم
الرجل القوي ثنا سعيد بن ابى
أبي ابيوب عن بكر بن عمرو عن
مسلم بن يسار بن عثمان عن أبي
هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من أفتى قال وحديثنا
سليمان بن داود أنا ابن وهب
حدثني يحيى بن ابيوب عن بكر بن
عمرو عن عمرو بن أبي نعيم عن
أبي عثمان الطنيسى رضى
عبد الملك بن مروان قال سمعت أبا
هريرة يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من أفتى بغير علم
كان الله على من أفتاه من أسلمان
المهرى في حديثه ومن أشار على
أخيه بأمر يعلم ان الرشدي غيره
فقد خانته وهذا لفظ سليمان

(باب كراهية منع العلم)

* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا
جدا أنا علي بن الحكم عن
عطاء عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من
سئل عن علم فكتمه ألجمه الله بلام
من نار يوم القيامة

(باب فضل نشر العلم)

* حدثنا زهير بن حرب وعثمان
ابن أبي شيبة قالنا ثنا جرير عن
الاعمش عن عبد الله بن عبيد الله
عن سميد بن جبر عن ابن عباس
قال قال رسول الله صلى الله عليه

بفتح الهاء وضبطه ابن درستو به بكسر الهاء وسكون النون وموحدة وزعم ان مسواه تصحيف قال
والهيب الاقوي ذكر ابن اسحق ان اسمه ماتع بقرينة وقيل بنون وفي ان ماتع لقب هيت أو عكسه
أوهما اثنان خلاف وقيل اسمه ابلغهم وشدة النون ووج في الفتح ان اسمه هيت (كان عند
أم سلمة) هذبت أي أمية المغيرة المخزومي (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) وأخرج أبو يعلى
وغیره عن الزهري عن عروة عن عائشة ان هيتا كان يدخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم
وكافوا بعدونه من غير أولى الاربعة (فقال لعبد الله بن أبي أمية) المخزومي أثنى أم سلمة لياها وأمه
عائكة عمته صلى الله عليه وسلم أسلم والنبي صلى الله عليه وسلم ذاهب الى قح مكة فشهده وشهد
حنينا والطائفة فاستشهد بها بهم أصابه وكان هيت مولى فقال له (ورسول الله صلى الله عليه وسلم
يسمع يا عبد الله ان قم الله عليكم الطائف غدا) زاد أبو اسامة عن هشام عند البخاري وهو محاصر
الطائف يومئذ (فأنا أدلك على ابنه غيلان) بفتح الغين المحجمة وسكون القصة ابن سلمة بن معتب
ابن مالك الثقفي أسلم فدفق الطائف على عشرين سنة فأمر به صلى الله عليه وسلم ان يختاروا رعا
وامهم بادية توجد فالفهملة فضية عند الأكثر وقيل بالنون وصوب أبو عمر القصة أسلمت
وسأت النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستحاضة وتزوجها عبد الرحمن بن عوف فولدت له برهة
في قول ابن الكلبي (فأنا تقبل في أربع من العكن يضم ففتح جمع عكسته وهي ما تطوى وتثنى من
لحم البطن ممنا) (وتدبر ثمان) منها قال مالك والجمهور ومعناه ان في بطنها أربع عكن ينطف بعضها
على بعض فاذا أقبلت رؤيت مواضعها بارزة متكرسة بعضها على بعض واذا أدبرت كان أطرافها
عند منقطع جنبها ثمانية ولم يقل ثمانية مع ان واحد الاطراف مذكر لانه لم يقل ثمانية أطراف
كما يقال هذا الثوب يسبع في ثمان أي سبعة أذرع في ثمانية أشبار فلما يذكر الأشبار أثلاث تانين
الأذرع التي قبلها وألا تجعل كلا من الاطراف عكته تسعة للجزم باسم الكل قبل وهذا أحسن
وأما رواية من روى اذا أقبلت قلت عشى على ستة واذا أدبرت قلت على أربع فكانه يعنى ثديها
ووجها وطرفي ذلك منها مقبلة ومدة وانما قص اذا أدبرت لان الثديين يتخفان حينئذ وازاد
الكلبي والواقدي بعد قوله ثمان مع ثغر كالافخوان ان جلست تثنت وان تكلمت تغت بين
ورجلها مثل الاناء المكفأ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لقد حلفت النظر فيا بعدوا لله ثم أجلسه
عن المدينة الى الحبي قال ابن عسجد البراء قال قوله تغت من الغنة لامن الغناء أي تغتفي في كلامها
من لينها ورخامة صوتها يقال تغت وتغنى مثل تظن وتظني (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يدخلن هؤلاء) الخنثون (عليكم) بالميم في جمع النسوة للتعظيم كقوله

وان شئت حرمت النساء سواكم * وان شئت لم أطعم فقاحا ولا بردا

وكمذ كرتلوا جزى بذكركم * يا أشبه الناس بقل الناس بالقر

وفي رواية علي بن النون وفي شرح المائى القاني لابي عبيد البركى كان بالمدينة ثلاثة من الخنثين
يدخلون على النساء فلا يحجبهم هيت وهم ماتع اه فكان الاشارة هؤلاء اليهم وذكر عبد الملك
ابن حبيب عن حبيب كاتب مالك قلت لما كان سفيان زاذني حديث ابنه غيلان ان غنثا يقال له
هيت فقال مالك صدق وغره صلى الله عليه وسلم الى الحبي وهو موضع من ذى الحليفة فان
الشمال من مسجد هال قال حبيب وقلت لما قال سفيان في الحديث اذا قعدت تثنت واذا تكلمت
تغت فقال صدق كذلك هو في الحديث قال ابن عبد البر هذا غير معروف عن مالك ولا سفيان ولم
يقل في نسق الحديث ان غنثا يدعى هيتا غنثا قاله ابن جرير صدق مالك الحديث وأما اذا قعدت
الخ فقله أحد في حديث هشام ولا يحفظ الا من رواية الواقدي وابن الكلبي فحب من حبيب
يحكيه عن سفيان وان مالك صدقه فصار روايه عنهما ولم يروه أحد عنهما غير حبيب وهو ضعيف

حدثنا محمد بن خالد ثنا أبو

مسهر حسدني عباد بن عباد

الخواص عن يحيى بن أبي عمرو

الشيثاني عن عمرو بن عبد الله

الشيثاني عن عوف بن مالك

الاصمعي قال سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول

لا يقص الأُمير أُموراً ومُؤثقال

حدثنا مسدد ثنا جعفر بن

سليمان عن المهلب بن زياد عن

العلاني بن بشر عن أبي الصديق

التاجي عن أبي سعيد الخدري قال

جلست في عصابة من ضُعفاء

المهاجرين وان بعضهم ليستمر

بعض من العسرى وقاوي يقرأ

علينا اذ جاء رسول الله صلى الله

عليه وسلم فقام علينا فقام

رسول الله صلى الله عليه وسلم

سكت القاري قبل ثم قال ما كنتم

تصنعون قلنا يا رسول الله كان

قاري لنا فقرأ علينا فكننا نسمع الى

كتاب الله قال فقال رسول الله صلى

الله عليه وسلم الحمد لله الذي جعل

من أمتي من أمرت أن أصبر فبقي

معهم قال جلس رسول الله صلى

الله عليه وسلم وسطنا ليعدل

بنفسه فينا ثم قال يسده هكذا

فصلوا ورزقوا وجوههم له قال فا

رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

عرف منهم أحدا غيري فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم

أبشروا يا معشر صعا ليل المهاجرين

بالتوراة يوم القيامة قد خلو

الجنة قبل أضيائها الناس نصف

يوم وذلك خمسمائة سنة حدثنا

محمد بن المنثري حدثني عبد السلام

عمرو بن عوف من أول من بايع النبي صلى الله عليه وسلم من نساء الانصاريين وبقيا فأنزعه

إياه طلبت أخذه منه فامتنع حتى أتيا أب بكر الصديق وهو خليفة فقال عمراني فأنأحق

به (وقالت المرأة ذاني) فأنأحق به لأن النساء أعلم بمصالح الصبيان من الرجال (فقال أبو بكر

الصديق خل بيننا وبينه فارجعه عمر الكلام) وخلي بينهما انقباض اللحم ومات عاصم بال بذة

سنة سبعين عند الواقدي ومن تبعه وقبل سنة ثلاث وسبعين (مالك) وهذا الامر الذي أخذ به

في ذلك (وهو أن الجدة للأم مقدمة في الحضنة على الاب

(العيب في السلعة وضمانها))

(مالك في الرجل يبتاع السلعة من الحيوان أو الثياب والعروض فيوجد ذلك البيع غير جائز فيرد

ويؤمر الذي قبض السلعة ان يرد الى صاحبه سلعة قال مالك) فان دخلها زيادة أو نقصان لتغير

سوقها ونحوه (فليس لصاحب السلعة الا قيمتها يوم قبضت منه وليس يوم يرد ذلك اليه) لأنه قد

يخالف يوم القبض (وذلك أنه ضمنها يوم قبضها) لأن ضمان البيع القاسم بالقبض (فما كان

فيها من نقصان بعد ذلك كان عليه فذلك) أي بسببه (كان غاها واوز يادها) عطف تفسير (له

وان الرجل قبض السلعة في زمان هي فيه ناقصة) بالقاف والهمزة (مرغوب فيها ثم ردها في زمان

هي فيه ساقطة) بارة كاسدة (لا يرد لها أحد قبض الرجل السلعة من الرجل فيبيعها بعشرة

دنانير ويصكها ويغنيها ذلك) أي العشرة (ثم ردها وانما غنيها دينار) لكساده (فليس له ان يذهب

من مال الرجل تسعة دنانير أو قبضها منه الرجل فيبيعها بدنانير ويصكها وانما غنيها دينار ثم

يردها وفيها يوم ردها عشرة دنانير فليس على الذي قبضها ان يقرم لصاحبها من ماله تسعة دنانير

انما عليه قيمته ما قبض يوم قبضه (وذلك هو العدل) (ومما بين ذلك ان السارق اذا سرق السلعة

فانما ينظر الى ثمنها يوم سرقها فان كان يحجب فيه القطع بان بلغ النصاب) كان ذلك عليه وان

استأخر قطعه (اماني) أي بسبب (ممن يحبس فيه حتى ينظر في شأنه) أي لم يمه القطع أم لا (واما ان

يهرب) بضم الراء (السارق ثم يؤخذ بعد ذلك فليس استيغار) أي تأخير (قطعه) لواحد من

الامرين (بالذي يصنع) يسقط (عنه حد قد وجب عليه يوم سرق وان رخصت تلك السلعة بعد

ذلك) مبالغة (ولا بالذي وجب عليه قطعا لم يكن وجب عليه يوم أخذها) لتقص ثمنها عن النصاب

(ان غلت تلك السلعة بعد ذلك) فالعبرة بيوم السرقة

(جامع القضاء وكراهته))

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (ان أبا الدرداء) عومر ابا التصغير وقبل عامي العصا الجليل

أول مشاهدته أحد هذا منقطع لكن أخرجه الدينوري في المجالسة من وجه آخر عن يحيى بن

سعيد عن عبيد الله بن هبيرة قال (كتب) أبو الدرداء (الى سليمان الفارسي) أي عبد الله

الرامهرمزي وقبل الاصبهان وقال له سلمان الخير أول مشاهدته الخندق (ان هلم الى الارض

المقدسة) زاد الدينوري وأرض الجهاد (فكتب اليه سلمان ان الارض لا تقدس أحدا) لا تظهره

من ذنوبه ولا ترفع الى أعلى الدراجات (وانما تقدس الانسان عمله) الصالح في أي مكان (وقد

بلغني انك جعلت طبيبا) أي قاضيا وكان أبو الدرداء جعل قاضيا بالشم وهو أول من ولي القضاء بها

كأنه سمى بذلك لأنه يرى من الامراض المعنوية كأي يرى المداد من الحسية واليه يشير قوله

(عداوي فان كنت تبرى فتعمالك) بكسر التون وقصها والعين مكسوة ووجهها قرأ أي نعم شيئا

الاراء (وان كنت متطببا) عوحدين متعاطيا علم الطب بدون ابرام (فاخذوا قتل انسا فاندخل

النار) أي تسحق دخولها ان لم يصف صلتا فكان أبو الدرداء اذ قضى بين اثنين ثم أدبر اوليا (عنه

نظر اليهما وقال ارجعا الى أعياد على قصصكم) التي أنشئت في الامر (متطببا والله) متعاطيا للطب بلا

يعني ابن مطهر ثنا موسى بن خلف العمي عن قتادة عن أنس ابن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لان أقعد مع قوم يذكرون الله تعالى من صلاة الغداة حتى تطلع الشمس أحب الى من ان أعتق أربعة من ولد اسمعيل ولا ان أقعد مع قوم يذكرون الله من صلاة العصر الى ان تغرب الشمس أحب الى من ان أعتق أربعة * حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن ابراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ على سورة النساء قال قلت أقرأ عليك وعليك أنزل قال قال أحب ان أسمعهم من غيري قال فقرأت عليه حتى اذا انتهت الى قوله فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد الآية فرفعت رأسي فاذا عيناه تملاان

آسر كتاب العلم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(أول كتاب الاثرية)

(باب في تحريم النحر)

* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا اسمعيل بن ابراهيم ثنا أبو حيان حدثني الشعبي عن ابن عمر عن عمر قال نزل تحريم النحر يوم نزل وهي من خمسة أشياء من الغيب والنحر والعسل والحظفة والشعر والنحر ما خامر العقل وثلاث وددت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأنا حتى يعبد الباقين عهدا تنهى اليه الجسد والكلالة وأبواب من أبواب الزباج حدثنا عباد بن موسى الخثعي أنا اسمعيل يعني ابن جعفر عن ابراهيم بن أبي اسحق عن عمرو بن عمرو بن

ابراهيم (مالك من استعان عبدا بغير اذن سيده في شيء له بال ولمثله اجارة فهو) أي المستعين (خاسم لما أصاب العبد ان أصيب العبد بشئ وان سلم العبد فطلب سيده اجارته لم يعمل فذلك أسنده وهو الامر عندنا) بدار الهجرة (مالك في العبد يكون بعنه حرا وبعنه مسترقا) أي رقيقا (انه يوقف ماله بيده وليس له ان يتحدث فيه شيئا ولكنه يأكل فيه) ولا ينوضح منه (ويكسب بالمعروف) بلا صرف (فاذا احتك) مات (فقاله للذي يتي له فيه الرق) ولو قتل جزوقه (والامر عندنا ان الوالد يحاسب ولده بما أنفق عليه من يوم يكون للولد مال) اذ لا يجب نفقته على ولده الغني بمال (ناضا) أي نقدا (كان) المال (أو عرضا أو ادا والذالك) لان لم يرد (مالك عن عمر) بضم العين (ابن عبد الرحمن) بن عطية (بن دلاف) بفتح الدال مضبوط في النسخ الخصبة وضبطه بعضهم بضمها وآخروه (المرني) نسبة الى امرئته المرنى وقد سقط عطية من نسبه كاهنا روى عن أبيه وعن أبي امامة في خروج الدابة وعنه مالك وعبيد الله العمري وعبد العزيز بن أبي سلمة وقريش بن حبان وغيرهم وذكره البخاري ولم يذكر فيه حرا وكفى برواية مالك عنه ثوثيقا (عن أبيه) هكذا البعض الرواة وبعضهم لم يقل عن أبيه والصواب اثباته قاله ابن الحذاء وقد وصله الداوطني وابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عمر عن ابن دلاف عن أبيه عن بلال بن الحارث عن عمر (ان رجلا) هو الاسبق (من جهينة) بضم الجيم وقع الهاء قبيلة من قضاة (كان يسبق الحاج فيشتري الزواجل) جمع راحلة الناقة الصالحة للرجل (فيقل) بضم التحتية واسكان المحبة يزيد (بها) يسرع السير فيسبق الحاج فأفلس (افقر وقل ماله) فرفع أمره الى عمر بن الخطاب فقال وفي رواية عبد الزاق فدوا عليه دين حتى أقسط فقام عمر على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال لا نغرنكم صياما وجل ولا صلواته ولكن انظروا الى صدقه اذا حدثت الى أمانته اذا أؤتمن والى ورعه اذا استغنى ثم قال (أما بعد) أي الناس فان الاسبق (بضم الجيم) وقع الهاء قبيلة وقع الممثلة بالفاء مصغر الجهنى أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره (أسبق جهينة رضى من دينه وأمانته بان يقال سبق الحاج) وذلك ليس بدين ولا أمانته والمعنى بذلك انه لم يحذر الغيرة وزيارته (ألا) بالفتح والتخفيف (وانه قد دان) اشترى الى أجل مسمى (معرضا) عن قضائه قال الهروي أي اشترى بدين ولم يتم بقضائه (فأصبح قدر ين به) يكسر الراء وتخفيفه ساكنه ونون قال الهروي يعني أحاط به الله الدين (فن كان له عليه دين فليأنا بالغداة أقسم ماله بينهم) أي بين غرمائه (وأيامكم والدين) أي احذروه (فان أوله هم) أي حزن (وآخره حزن) بفتح الراء وسكونها أخذ مال الانسان وزكرا لشيء له (فائدة) أخرج الخطيب البغدادي في كتابه تالى الخليفة عن ابن عمر قال تخرج الدابة من جبل جبار في أيام التشريق والناس يغي قال فذلك جاسبا في الحاج يخبر بسلامة الناس قال السيوطي هذا أصل لصدوم البشر عن الحاج فرفسه بيان سبب ذلك وانه كان في زمن عمر بن الخطاب الآن المشرك الا تخرج من مكة يوم العيد وحقه ان لا يخرج الا بعد أيام التشريق لكن خرج ابن مردويه في نفسه عن حذيفة بن أسيد أراه دفعه قال تخرج الدابة من أعظم المساجد حرمة فينبغيها موعودت بوالا أرض فينبغيها هم كذلك ان تصعدت قال ابن عيينة تخرج حين يسير الامام من جمع واقبل على الحاج ليعبر الماس ان الدابة لا تخرج فهذا يقتضي ان خروج المشرك يوم العيد واقع موقعه

(ماجا فيها أفسد العبد أو سرحوا)

(مالك السنة عندنا في جناية العبيد ان كل ما أصاب العبد من جرح بالضم مصدو) جرح بالفتح فعل (به) اناءنا أو شئنا (أخذه بخفية) (أو سرية) فعلة بمعنى مفعولة أي مخروسة (أخترسها) من قها ورسية الجبل الشاة يدركها الليل قبل رجوعها الى مأواها فترسق من الجبل

الخطاب قال لما نزل تحريم الخمر قال عمو اللهم بين لنا في الخمر بينا شفاء فزلت الآية التي في البقرة يستلونك عن الخمر والميسر قل فيما اثم كبير قال فدعي عمر فقرئت عليه قال اللهم بين لنا في الخمر بينا شفاء فزلت الآية التي في النساء يا أيها الذين آمنوا اتقوا ربوا الصلاة وأنتم سكارى فكان منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أقبلت الصلاة ينادي ألا يا عابرين الصلاة سكران فدعي عمر فقرئت عليه فقال اللهم بين لنا في الخمر بينا شفاء فزلت هذه الآية فهل أنتم متنبهون قال عمر اتقوا ربوا حدثنا مسدد ثنا يحيى عن سفيان ثنا عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي عليه السلام أن رجلا من الأنصار دعاه وعبد الرحمن بن عوف فسقاها قبل أن تحرم الخمر فأثمهم علي في المغرب فقرأ قل يا أيها الكافرون غلط فيما قرئت لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون حدثنا أحمد بن محمد المروزي ثنا علي بن حسين عن أبيه عن يزيد الهجري عن عكرمة عن ابن عباس يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى وبأولئك عن الخمر والميسر قل فيما اثم كبير ومنافع الناس نضعها في المائدة افتأ الخمر والميسر والأنصاب الآية * حديثنا سليمان بن حرب ثنا جراح بن ثابت عن أنس قال كنت ساقى القوم حيث حرمت الخمر في منزل أبي طهفة وماسر بنابو مسدد الألفضيخ فدخل علينا رجل فقال إن الخمر قد حرمت ونادى ينادي رسول الله صلى الله عليه

فلا قطع فيها لان الجبل ليس بحجر (أو ثمر معلق جده) قطعه (أو أفسده) وان لم يجده (أو مرقه) سرفها لا قطع عليه فيها) لفقد شرطه (ان ذلك في رقية العبد لا تعدو ذلك الرقية قل ذلك أو كثر عن قيمه رقبته (فان شاء سبده أن يعطى قيمه ما أخذ غلامه أو أفسد أو عقل) أي دية (ما يجر) أعطاه أو أمسك غلامه وان شاء أن يسلمه أسلمه وليس عليه شيء غير ذلك فسيده في ذلك بالخيار بين فدائه واسلامه

﴿ما يجوز من القتل﴾

(مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عثمان بن عفان قال من نخل) أعطى (ولده) صغيرا يبلغ أن يجوز فحله) بكسر النون وضحاها (فأعلن ذلك له) أظهره (وأشهد علمها) أي التحلة (فهو جائزة وان وليها أبوه) له ظاهره ولو بقدا لکن (قال مالك الأمر عندنا أن من نخل ابنه صغيرا ذهباً أو ورقاً) فضة (ثم هلك) مات الابن (وهو يليه انه لثاني للابن من ذلك الآن يكون) الاب (عزلهما بعينها) ودفعها إلى رجل وضعا لانه عند ذلك الرجل فان فعل ذلك فهو جائز للابن) تمام ملكه

﴿كتاب العتق والولاء﴾

العتق بكسر الميم إزالة المالك قال عتق بعتق عتقا بكسر أوله وتفتح عتاقا وعتاقا قال الأزهرى مشتق من قولهم عتق الفرس اذا سبق وعتق الفرج اذا طار لان الرقيق يقتل بالعتق ويذهب حيث شاء

﴿بسم الله الرحمن الرحيم من أعنت شركا له في مملوك﴾

إشارة إلى أن لفظ عنت في حديث الباب المراد به المملوك ذكره الأواني وهو تيسره لطيف ترجمه به لان في بعض طرق الحديث بلفظ مملوك وقد أسلفت غير مرة انه نارة تقدم الترجمة بكتاب لانه يجعلها كالعتوان فيجعل البسملة مبدأ المقصود ونارة تقدم البسملة على كتاب فقننا (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) رضى الله عنهما (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعنت) يحتمل أن من شرطه أو موصولة وعلى التقديرين فهم من صبيح العموم فتناول كل من يلزمه عتقه وهو الحر المسلم المكلف لاسي وجنون وعبد لم يأذن له سيده فان أذن أو مضاه لزمه وقوم عليه ولا كافران العتق قربة وليس من أهلها ولانه ليس بمخاطب بالفروع على الصحيح كذا قاله الأبى (شركا) بكسر الميم وسكون الراء في رواية أيوب عن نافع شفا عجمه مكسورة وقاف ساكنة ومهملة وفي أخرى عن أيوب أيضا وكلاهما في البخاري عن نافع نصيبا والكل بمعنى والشرك في الأصل مصدر واطلق على متعلقه وهو العبد المشترك ولا بد من إضمار جزأ مشتركا ما أشبهه لان المشترك هو الجلة (لعمري) قال القرطبي العبد لغة المملوك الذي كرم مؤنسه أمة من غير لفظه ومع عبدة والمراد به هنا الجنس كقولهم تعالى لا آتى الرحمن عبدا فانه يتناول الذي كروا التي قطعاً وألحقا لا التي به لعدم الفارق قال عياض وغلط ابن راهويه فقال لا تقوم في عتق الأثان وقوافع لفظ عبد وأنكره عليه حذاق أهل الأصول لان الامة في معنى العبد فهو من القياس في معنى الأصل والقياس في معنى الأصل كالنصوص عليه اه وقد أخرجه مسند في مسنده من طريق عبيد الله ومن طريق جويرية بن أسماء كلاهما عن نافع بلفظ من أعنت شركا في مملوك وهو يشمل الأثني نصا وأصرح من ذلك ما رواه الدارقطني عن الزهري عن نافع عن ابن عمر عن كان له شرك في عبداً وأمة (فكان له مال) هو ما يقول والمراد به هنا ما أسع نصيب الشرك وبيع عليه في ذلك ما يباع على المظن قاله عياض وفي رواية ما لا لام أي شيء يبلغ من العبد) أي شيء بقيته لانه

وسلم قتلنا هذا من ادعى رسول الله

صلى الله عليه وسلم

﴿باب الغيب بعصر النعم﴾

* حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا

وكيع بن الجراح عن عبد العزيز

ابن عمر عن أبي علقمة مولا لهم

وعبد الرحمن بن عبد الله الغفاني

أنهما سمعا ابن عمر يقول قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم لعن الله

التحسر وشاربها وساقها وباعها

ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها

وحاملها والمحملة إليه

﴿باب في التحريم﴾

* حدثنا زهير بن حرب ثنا وكيع

عن سفيان عن السدي عن أبي

هيبة عن أنس بن مالك أن أبا طلحة

سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن

أبائهم وروؤاخر أقال أهرقها قال

أفلا أجعلها خلا قال لا

﴿باب الخمر ما هو﴾

* حدثنا الحسن بن علي ثنا يحيى

ابن آدم ثنا إسرائيل عن إبراهيم

ابن مهاجر عن الشعبي عن النعمان

ابن بشير قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم ان من الغيب خرا

وان من القبر خرا وان من العدل

خبرا وان من البر خرا وان من

الشعر خرا * حدثنا مالك بن عبد

الواحد ثنا معمر قال قرأت على

الفضيل عن أبي حريز ان عامرا

حدثه ان النعمان بن بشير قال

سمعت رسول الله صلى الله عليه

وسلم يقول ان الخمر من العنبر

والزبيب والقروا والحظوة والشعير

والذرة وانى أنها كم من كل مسكر

* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا

أبان حدثني يحيى عن أبي كثير عن

أبي هريرة ان رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال الخمر من هاتين

موسر بحصته والمراد قيمته لان الثمن ما اشترى به واللازم هنا القيمة لا الثمن وقد بين المراد في رواية
النسائي عن عبيد الله وعمر بن نافع ومحمد بن جهملان عن نافع عن ابن عمر بلفظ وله مال يبلغ قيمة
انصابه مشتركاه فانه يضمن لشركائه انصابا وهو يعق العبد (قوم) بضم القاف وكسر الواو ثقبه
(عليه قيمة العدل) بأن لا يراد على قيمته ولا ينقص عنها زاد في رواية لمسلم والنسائي لا وكس ولا
شطط بفتح الواو وسكون الكاف ومهملة أى نقص وشطط بجمعه ثم مهملة بن والفتح أى جور ووقع
في رواية الشافعي والجمدني عن سفيان عن عمرو بن سالم عن أبيه فانه يقوم عليه باعلى القيمة أو
قيمة عدل وهو شل من سفيان وقد رواه أكثر أصحابنا عنه بلفظ قوم عليه قيمة عدل وهو الصواب
والتعديل بقوله يبلغ يخرج ما اذا كان له مال لا يبلغ قيمة النصب فظاهره انه في هذه الصورة لا يقوم
عليه مطلقا لكن الأصح عند الشافعية وهو مذهب مالك أنه يسرى الى القدر الذي هو موسر به
تنفيذا للتعق بحسب الامكان قاله الحافظ (فاطمي) بالبناء والقاعل (شركاه) بالنصب هكذا رواه
الاكثر ولعوضهم ببناء أعطى للمجهول ورفع شركاه (حصةهم) أى قيمة حصصهم فان كان
النسب ملكا واحدا أعطاه جميع الباقي اتفاقا فلو كان مشتركين ثلاثة فأعق أحدهم حصته وهى
الثلث والثاني حصته وهى السدس ففي قوله نصيب صاحب النصف بالسوية لتساويهما في
الانصاف ولانه لو افترق لم يرد عليه قل نصيبه أو أكثر أو يقوم على قدر الحصص فولا ان الجمهور على
الثاني وهو المشهور ومذهب المدونة قال القرطبي وظاهره أنه يقوم كاملا لا على فيه وهو معروف
المذهب وقيل يقوم على ان بعضه حروا والاول أصح لان سبب التقويم جناية المعتقد بنفوته نصيب
شريكه فيقوم على ما كان عليه يوم الجناية كالخمر في سائر الجنايات المقروسة قال عياض ولان
المعتقد كان قادرا على أن يدعو شركاءه ليبيع جمعه ففصل له نصف جميع الثمن فلما منع هذا
خضنه ما منعه منه (وعق) بفتح العين (عليه العبد) بعد اعطاء القيمة على ظاهره فواعتق
الشريك قبل أخذ القيمة فنقضت على المشهور (والا) أى وان لم يكن له مال (فقد عتق منه
ما عتق) بفتح العين في الاول ويجوز الفتح والضم في الثاني كذا قال الدراوردي ورواه ابن التين بأنه لم
يقبل غيره وانما يقال عتق بالفتح واعتق بضم الهمزة ولا يعرف عتق بضم أوله لان الفعل لازم غير
متعد اه ثم هذا من لفظه صلى الله عليه وسلم فانه لم يختلف عن مالك في وصلها وكذا عن عبيد
الله بن عمرو ان اختلف عليه في اثباتها وحدها وزعم ابن وضاح وجاعه أنه ممدوح من قول نافع
تعلقا بما في البخاري عن أيوب قال نافع والافقه عتق منه ما عتق قال أيوب لا أدري أى قاله نافع
أوشى في الحديث قال الحافظ هذا مثل من أيوب في هذه الزيادة المتعلقة بحكم العسر هل هى
موسومة بمر فوعة أو مدروجة مقطوعة وقد رواه عبد الوهاب عن أيوب فقال وربما قال وان لم يكن
له مال فقد عتق منه ما عتق وربما قاله وأخطأ في قوله نافع من قبله أخرجه النسائي
ووافق أيوب على الشك يحيى بن سعيد عن نافع عند مسلم والنسائي ورواهما من وجه آخر عن يحيى
بخزم أنها من نافع وأدريجها وجرم مسلم بأن أيوب ويحيى شكوا الذين أثبتوها حفاظا لم يختلف
عن مالك في وصلها ولان عبيد الله بن عمرو ان اختلف عليه في اثباتها وحدها فاثبتا عنه
كثيرون ولم يدكرها آخرون أى والحجة فيمن ذكر لافين ترك وأثبتا أيضا جري بن حازم عند
البخاري بر اسمعيل بن أمية عند الدارقطني وروح الائمة رواية من أثبتها بمر فوعة قال الشافعي
لا أحب عالما بالحديث يشك في أن مالكاً أحفظ لحديث نافع من أيوب لانه كان أكرم له منه حتى
ولو استوى فافضل أحدهما في شئ لم يشك فيه صاحبه كانت الحجة مع من لم يشك ويؤيده قول
عثمان الدارمي قلت لان معين مالك في نافع أحب اليك وأيوب قال مالك اه وتضمن الحديث أنه
لا يدمن نفوق عتق نصيب المعتقد قال عياض ولا خلاف فيه بين قهها والاصهار الاماروى عن

﴿باب النبي عن السكر﴾

• حدثنا سليمان بن داود ومحمد بن عيسى في آخرين قالوا ثنا جناد يعني ابن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر وكل مسكر حرام ومن مات وهو يشرب الخمر يد مناهل يشربها في الآخرة • حدثنا محمد بن زافع النيسابوري ثنا إبراهيم بن عمر الصنعاني قال سمعت النعمان يقول عن طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل من شرب مسكرا مسكر حرام ومن شرب مسكرا بخصت صلاته أربعين صباحا فان تاب تاب الله عليه فان عاد لاجرة كان حقا على الله ان يسقيه من طينة الخليل قبل وماطئنة الخليل يا رسول الله قال صديق أهل النار ومن سقاها صبغرا لا يعرف حلاله من حرامه كان حقا على الله ان يسقيه من طينة الخليل • حدثنا قتيبة ثنا اسمعيل يعني ابن جعفر عن داود بن بكر بن أبي الفرات عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أسكر كثيره فقله حرام • حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البع فقال كل شراب أسكر فهو حرام فوات علي يزيد بن عبلويه الجرجسي حديث محمد بن حرب عن الزبيدي عن الزهري بهذا الحديث بإسناده زاد والبع نبيذ العسل كان أهل اليمن يشربونه

وربيعة من اباطله موسرا أو معسرا وهو قول لا أصل له قال القرطبي وكان رأيي حق الشرب لما يدخل عليه من الضر وبجرة الشقص وهو قياس فاسد الوضع لانه في محل النص ثم يلزمه أن يطل حكم الحديث أصلا لا يخالف للقياس لما فيه من إخراج ملكة الإنسان جبرا عليه وقال الحافظ كان ربيعة لم يثبت عنده الحديث قال وفيه حجة على قول ابن سيرين بنعت كله ويكون نصيب من لم يعتق في بيت المال لتصريحه بالتقويم على المعتق وعلى قول أبي حنيفة بخبر الشرب بل بن أن يقوم نصيبه أو يستعنى العبد في نصيب الشرب ويقال انه لم يسبق الى ذلك ولم يوافق أحد حتى ولا أصحابه قال ابن عبد البر لا خلاف ان التقويم لا يكون الا على الموسر ثم اختلف في وقت العتق فقال الجمهور والشافعي في الاصح وبعض المالكية يعتق في الحال حتى لو اعتق الشريك نصيبه كان لغوا يغرم المعتق حصه نصيبه بالتقويم لرواية أيوب عن نافع عند البخاري من أعتق نصيبا وكان له من المال ما يبلغ قيمته فهو عتيق والنسائي وابن حبان وغيرهما من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلفظ من أعتق عبدا وله فيه شركاء وله فيه وفاء فهو حر وفيه نصيب شركائه بقيته اه وتعقب بأنه احتجاج لا يصح لان روايات الحديث وان كثرت ألقاها فالحديث واحد والجمع بينهما مرد المطلق الى المقيد أولى من الترجيع فيقيد قوله فهو عتيق أو فهو حرا اذا دفع القيمة لشريكه لحديث الباب الظاهر في ذلك وهو المشهور عن مالك وأحد قول الشافعي وان كانت الاو لا تقتضي ترتيبا لكنها في سياق الاخبار بالاحكام ظاهرة فيه وقد استدلت من قال بوجوب الترتيب في الوضوء بالآية مع انها بالواو ويؤيده هنا رواية في البخاري قوم عليه ثم عتيق وان أجاز المخالف بأنه لا يلزم من ترتيب العتق على التقويم ترتيبه على أداء القيمة لان التقويم فيسده معرفة القيمة وأمال دفع قدر زاد على ذلك وهو مرد بان جعل العتق متراخيا عن التقويم صريح في أنه لا يعتق في الحال كما قالوا فلا بدوا الشريك بعقته قبل أن يعطيه نفقا كما قلنا وقوله ان الغرض من التكميل وجبر مالك البعض على أخذ القيمة وانما هو تقسيم العتق فاذا طلب به نفذ على الاصل من تصرف الشخص في ملكه وفيه رد على من يرى استعفاء العبد وا كمال عتقه بكل حال لانه انما أوجب عتق ما عتق ورد ما سواه وأما خبر الصحبة عن أبي هريرة رضي الله عنه فمرد فورا من أعتق شقة صالة في عبد فخلاصه في ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه فأجيب عنه بأن قوله فان لم يكن له الخ مدرج من قول قتادة كما بين ذلك في روايات أخرى به جزم جمع من الحفاظ حتى بالغ ابن العربي فقال انفسوا على ان ذكر الاستعفاء ليس من قوله صلى الله عليه وسلم وانما هو قول قتادة وأي ذلك آخرون منهم البخاري ومسلم فتحصا كون الجميع مرد فورا وفي ذلك كلام طويل وحديث الباب أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به وتابعه الليث بن سعد وجرير بن حازم وأيوب وعبد الله بن يحيى بن سعيد وأسماعيل بن أمية وأبو اسامة وابن أبي ذئب كاهم عن مسلم فان لا كل هؤلاء عن نافع عن ابن عمر بشل حديث مالك انتهى وبعض هؤلاء عند البخاري أيضا وغيره وطرقه كثيرة ونافع نافع فعليه سالم عن أبيه ابن عمر في الصحبة وغيرهما (قال مالك والامر المجتمع عليه عند نافي العبد يعتق) بفض أوله (سبده منه شقة) بكسر الميم وسكان القاف وصادهملة (ثلاثة أربعة أو خمسة أو سبعة من الاسهم) ولو قلت (بعد مائة) لا يعتق منه الاماعتق سبده ووسمى من ذلك الشقص) الذي أوصى بعقده (وذلك ان حاققة ذلك الشقص انما وجبت) أي ثبتت (وكانت) أي وجدت (بعد وفاة الميت) لانه وصية (وان سبده كان خيرا في ذلك ما من) أي مدة حياته (فلما وقع العتق العبد على سبده) الموصى (لم يكن الموصى الاما أخذ من ماله ولم يعتق ما بقي من العبد لان ماله قد صار لغيره) وهو وورثته وصار الميت معسرا (فكيف يعتق

قال أبو داود سمعت أجد بن حنبل يقول لا اله الا الله ما كان اتنسه ما كان فيهم مثله يعني في أهل حص يعني الجرجسي حدثنا هناد ثنا عبدة عن محمد يعني ابن اسحق عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله اليزني عن ديلم الجبيري قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت يا رسول الله أنا بأرض باردة أعالج فيها عملاً شديداً وأنا تخشى أن يمرضني هذا القمع تنقوي به على أعمالنا وعلى يرد بلادنا قال هل يسرك قلت نعم قال فاجتنبه قال قلت فإن الناس غير تاركيه قال فإن لم يتركوه فقالوا لهم حدثنا وهب بن بقية عن خالد عن عاصم بن كليب عن أبي ردة عن أبي موسى قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن شراب من العسل فقال ذاك البيع قلت وينتدبون من الشعير والذرة فقال ذاك المزروع قال أخبر قومك أن كل مسكر حرام حدثنا موسى ابن اسمعيل ثنا جادع بن محمد بن اسحق عن يزيد بن أبي حبيب عن الوليد بن عبدة عن عبد الله بن عمرو أن نبي الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخمر والميسر والسكر بقره والغيراء وقال كل مسكر حرام حدثنا سعيد بن منصور ثنا أبو شهاب عبدو بن نافع عن الحسن بن عمرو القعني عن الحكم ابن عتيبة عن شهر بن حوشب عن أم سلمة قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومسكر حدثنا سعد وموسى بن اسمعيل قال ثنا مهدي يعني ابن ميمون ثنا أبو عثمان قال ثنا موسى بن عمرو بن مسلم الانصاري

ما بقي من العبد على قوم آخر من ليس هم ابتدوا العتق ولا ابتدوها) أي العتاقة التي عبر بها أولاً فلذا أنث (ولا لهم الولاء ولا يثبت لهم) وأما صنع ذلك الميت هو الذي أعتق وأثبت (بالبناء المفعول (الولاء) بالسنة (فلا يحمل ذلك في مل غيره) وواقفه الجمهور ورجعهم مع مفهوم الحديث ان السراية على خلاف القياس فيخص عبود النص ولان التقويم سيده سبيل غرامة المتلفات فيقتضي التخصيص بصدور أمر يجعل اتلافاً (الا ان يوصى بان يعق ما بقي منه في ماله وان ذلك لازم لشركائه وورثته وليس لشركائه ان يأوذلك عليه وهو في ثلث مال الميت لانه ليس على ورثته في ذلك ضرر) لانه لم ينفذ عقه وهو الثالث وحاصله تخصيص التكميل في الحديث بحياة المعتق للبعض أو ابصائه بذلك بعد موته أماناً أو وصى يعق البعض فلا يكمل للتوجيه الوحيد الذي قاله (ولو أعتق رجل ثلث عبده وهو مريض فبعت عقه أعتق عليه كله في ثلثه وذلك ان ليس بمنزلة الرجل يعق ثلث عبده) أي يوصى بعقه (بعد موته لان الذي يعق ثلث عبده بعد موته لو عاش رجع فيه) لان له الرجوع في الوصية (لم ينفذ عقه وان العبد الذي يبت سيده عتق ثلثه في مرضه يعق عليه كله ان عاش) أي صح من مرضه دون نظير ثلث (وان مات أعتق عليه في ثلثه وذلك ان أمر الميت جائز في ثلثه كان أمر الصحيح جائز في ماله كله) اهدم الجرج عليه (الشرط في العتق)

(مالك من أعتق عبد الله فبعت عقه) أي تجزء (حتى تجوز شهادته وتم حرمة) وبثبت ميراثه فليس لسيده ان يشترط عليه مثل ما يشترط على عبده من مال أو خدمة ولا يحمل عليه شيئاً من (الرق) أي لا يجزيه على شيء من أحكامه (لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق) نازراً أو معلقاً على شيء وجد عند الجمهور (شركاً) أي شقصاً أي نصيبه (في عبد) أي رقيق ذكر أو أنثي (قوم) بالبناء المفعول (قيمة العدل) فلا يراد على قيمته ولا ينقص (فأعطى شركاء حصصهم) أي قيمتها (وعتق عليه) العبد بعد الاعطاء بالحكم على أصح الروايتين عن الامام كابدل عليه لفظ قوم وظاهر العموم في كل من أعتق لكنه مخصوص بانفاق فلا يصح من يجنون ولا يجوز عليه بسقه وفي المحجور عليه بفلس والعبد والمرضي مرض الموت والكافر تفاصيل بحسب ما يظهر لهم من أدلة التخصيص ونرج شوله أعتق ما إذا أعتق عليه بأن ورث بعض من يعق عليه بقرابة فلا سراية عند الجمهور وعن أجد وابيه بالسراية (قال مالك فهو اذا كان له العبد خالصاً) أي لا شريك له فيه (أحق باستكمال عتاقته) اذا أعتق بعضه (ولا يخلطها بشيء من الرق) لانه اذا الزمه تكميله بدفع قيمته لشركائه فاولى اذا كان له كله وأعتق بعضه

(من أعتق رقيقاً لا يملك ما لا غيرهم)

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (وعن غير واحد) كلهم (عن الحسن بن أبي الحسن البصري) واسم أبيه يسار بضم السين وهمة الانصاري مولا هم الثقة الفقيه الفاضل المشهور وكان يرسل كبروا يدلس قال الزاوي كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيجوزو يقول حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حدثوا أو خطبوا بالبصرة مائة سنة عشرومائه وقد قارب التسعين (وعن محمد بن سيرين) الانصاري أي بكر بن أبي عمرة البصري ثقة ثبت عالم كبير القدر كان لا يري الروايات بالمعنى ومائة سنة عشرومائه عام موث الحسن وهما تابعيان فهو مرسل وصله النسائي من طريق قتادة وجد الطويل ومالك بن حرب ثلاثتهم عن الحسن بن عمران بن حصين وابن عبد البر من طريق يزيد بن ابراهيم عن الحسن وابن سيرين عن عمران ومسلم من طريق هشام بن حسان وأبو داود من طريق أيوب ويحيى بن عتيق فلا تتمس عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين (ان زحلاً) من الانصار كافي مسلم وأبي داود (في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق عبيداه

عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مسكر حرام وما أسكر منه الفرق فله الكفر حرام

((باب في الهاذي))

* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا زيد ابن الحباب ثنا معاوية بن صالح عن حاتم بن حريث عن مالك بن أبي هريرة قال دخل علينا عبد الرحمن بن غنم فتذاكرنا الطلاء فقال حدثني أبو مالك الأشعري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليشربن ناس من أمي الخمر يسمونها بغير اسمها

((باب في الأوعية))

* حدثنا مسدد ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا منصور بن حبان عن سعيد بن جبير عن ابن عمر وابن عباس قالان شهدا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب عن الدباء والخمر والمزفت والنقير * حدثنا موسى بن أبي عمير عن مسلم بن إبراهيم المعنى قالنا ثنا جرير بن يعنى عن ابن حكيم عن سعيد بن جبير قال سمعت عبد الله بن عمر يقول حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم نبيذ الخمر فدخلت على ابن عباس فقلت أما سمع ما يقول ابن عمر قال وما ذلك قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم نبيذ الخمر قلت ما الخمر قال كل شئ يضر من مدر * حدثنا سليمان بن حرب ومحمد بن عبيد قالنا ثنا حاد ح وثنا مسدد ثنا عباد بن عبد عن أبي جرة قال سمعت ابن عباس يقول وقال مسدد عن ابن عباس وهذا حديث سليمان بن عبد الله القيس عن رسول الله صلى الله

سنة عند موته زاد في رواية لمسلم وأبي داود ولم يكن له مال غيرهم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قولاشديد أو ضري رواية أخرى وهي لو علمت ذلك ما صليت عليه فذعاهم (فأسمعهم) أي أفرع (رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فاعتق ثلث تلك العبيد) وسلم فذعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزاهم اثلاثا ثم أفرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة وبه احتج من أبطل الاستسعاء لانه لو كان مشروعا لتجز من كل واحد منهم عتق ثلثه وأمر بالاستسعاء في بقية قيمته لورثة الميت وأجاب من أثبته بأنها واقعة عين فيصطلح أنها قبل مشروعية الاستسعاء وباحتجال انه مشروح الا في هذه الصورة وهي ما إذا اعتق جميع ما ليس له عتقه (قال مالك فيلغى انهم لم يكن ذلك الرجل مال غيرهم) ومعلوم ان بلاغه صحيح وقدر واه مسلم وأبو داود في حديث عمران كمار أبت (مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ان رجلا في اماره أبا بن) بفتح الهمزة والموحدة فألف فتون (ابن عثمان بن عفان على المدينة) اعتق وبقا له مال غيرهم فأمر أبا بن عثمان بذلك الرقيق فقسمت اثلاثا ثم أسهم) أي أفرع (على أيهم يخرج سهم الميت فيعتقون فوقع السهم على أحد الاثلاث فتعتق الثلث الذي وقع عليه السهم) وروى الثلثان عملا بالحديث وفائدة ذكر هذا عقبه مع ان الحجة به بيان اتصال العمل به فلا يتطرق احتمال نسخه

((مال العبد اذا عتق))

(مالك عن ابن شهاب انه سمعه يقول مضت السنة ان العبد اذا عتق) بفتح الهمزة والفوقية وضم الهمزة وكسر القوقية لانه يني للمفعول اذا كان فيه همزة التعدي (تبعه ماله) الا ان يستثنيه السيد قبل ان يعتقه قال أبو عمر قالوا لم يكن أحد علم بسنة ماضية من الزمري (قال مالك ومعايين ذلك) وأبدل من هذه الإشارة قوله (ان العبد اذا عتق تبعه ماله) كما قاله ابن شهاب (وان المكاتب اذا كوتب تبعه ماله وان لم يشترطه) لانه أمر برضه وماله بالكاتب (وذلك ان عقد الكاتب هو عقد الولاء اذا عتق ذلك) باء الكتابة (وليس مال العبد والمكاتب يعتزلهما كان لهما من ولدهما وأولادهما معتزلة رقبتهما أي ذواتهما) (ليسوا بمنزلة أموالهما لان السنة التي لا اختلاف فيها ان العبد اذا عتق تبعه ماله ولم يتبعه ولده وان المكاتب اذا كوتب تبعه ماله ولم يتبعه ولده) لان الاولاد ذوات كالآباء فلا يدخلون في الكتابة ولا العتق والآباء (ومعايين ذلك أيضا ان العبد والمكاتب اذا أفسسا أخذت أموالهما وأمهات أولادهما ولم تؤخذ أولادهما لأنهم ليسوا بأموال لهما) بل لسا ذواتهما (ومعايين ذلك أيضا ان العبد اذا بيع واشترط الذي ابتاعه ماله لم يدخل ولده في ماله) بل هو لسيده (ومعايين ذلك أيضا ان العبد اذا حرم) انسانا (أخذ هو وماله) في جنايته ولم يؤخذ ولده (ولو كان كاله لاخذ) وأصل الباب ما رواه أصحاب السنن باسناد صحيح عن ابن عمر مر فوطان أعق عبيدا فقال العبد له الا ان يستثنيه سيده وسبق في البيع حديث ان ماله البايع الا ان يشترطه البتاع وقرئ أعتقنا بنا بأن الاصل ان العبد لا يملك ملكا تاما لكن لما كان العتق صورة احسان اليه ناسب ذلك أن لا ينزع منه ما يده تكميلا للاحسان ومن ثم شرعت المكتابة وساغ له ان يكتب وبؤى الى سيده ولولا ان له تسلطا على ما يده في العتق ما أغنى عنه ذلك شيا

((عتق أمهات الاولاد وجامع القضاء في العتاق))

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران) أباه (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (قال أمها ولده) أي أمه (ولدت من سيدها فانه لا يبيعها ولا يهبها ولا يورثها) أي انها لا تورث بعد موته (وهو يستمتع بها) بالوطء ومقدماته والتخمة القليلة (فأذا ماتت فهي حرة) والخمرة من رأس المال وهذا قال عثمان وأكثر التابعين والائمة الأربعة وجهوا الفقه لان عمر لما شرب منه فأتته بواصاوا جاعا فلا صبرة بندوا والحال انهم بعد ذلك ولا يتعين معرفة سند الاجماع وقد تعلق الائمة باحاديث أمهم حديث

عليه وسلم فقالوا يا رسول الله انا

هذه الحى من ربيعة فدخلنا بيننا وبينك كفوا مضربا وليس نخلص اليك الا في شهر حرام فسرنا شئنا تأخذ به وتدعو اليه من ووانا قال امركم بأربع وأنها كرم عن أربع الايمان بالله شهادة ان لا اله الا الله وعقد بيده واحدة وقال مسدد الايمان بالله ثم فسرنا لهم شهادة ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله واقام الصلاة وابنا الزكاة وأن نؤدوا الخس مما غنمتم وأنها كرم عس الدباء والحتم والمزفت والمقير وقال ابن عبيد التميمي وكان المقير وقال مسدد والتقير والمقير ليد كرم المزفت قال أبو دارد أبو جرة نصر بن عمران الضبي * حدثنا وهب بن قبة عن فوح بن قيس ثنا عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لوفد عبد القيس أنها كرم عن التقير والمقير والحتم والدباء والمزادة المخنثة ولكن اشرب في سفائلكم وأوكه * حدثنا مسلم بن ابراهيم ثنا أبان ثنا قتادة عن عكرمة وسعيد بن المسيب عن ابن عباس في قصة وفد عبد القيس قالوا فم شرب يا نبي الله فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم عليكم بأربعة الأدم التي ثلاث على أفواهكم * حدثنا وهب بن قبة عن خالد بن عوف عن أبي القموص زيد بن علي حدثني رجل كان من الوفد الذين وفدوا الى النبي صلى الله عليه وسلم من عبد القيس محسب عوف ان اسمه قيس بن التمام فقال لا تشربوا في تقير ولا مزفت

أبي سعيد انهم قالوا اننا نصيب سبانا فانصب الاثمان فكيف ترى في العزل هذا لفظ البخاري في البيع قال البيهقي فلو ان الاستلزام منع من نقل المالك يكن لعزلهم لاجل حجة الاثمان فائدة وحديث مارك رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد اولاً ثم رواد البخاري عن عمرو بن الحرف وابن حبان عن عائشة وقدمت ما روى أم ولد ابراهيم بعده فلو اننا خرجت عن وصف الرق لما صرح قوله لم يترك أمة واحتمال انه يخرج صحتها خلاف الأصل ولم ينقل فلا يلتفت اليه ووردت أحاديث أخر ضعيفة ولا يعارضها حديث جابر كنا نبيع سرار بنات أمهات الاولاد والنبي صلى الله عليه وسلم حتى لا ترى بذلك بأساً أخرجه عبد الرزاق في لفظ بعنا أمهات الاولاد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر فلما كان عمر بنانا فاتهمنا لانهم لما انتهوا صاروا جاعاً فلا عيرة بنذروا المخالف بعده كالمع علم سند الاجماع (مالك انه بلغه) مما أسنده عبد الرزاق وغيره من وجوه (ان عمر ابن الخطاب أخته وليلة) أمة (قد ضربها سيدها بناراً وأصابها بها) أي بالنار شلت الراوى ولعبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة قال أصدق سفيا بن الاسود بن عبد الله أمة له على مقالة له فاحترق عجزها فأتت عمر (فأعتقها) أي حكم عمر بعقوبها لوقوع الحكم بالعقوب المألثة منه صلى الله عليه وسلم في قصة سندرمع سيده زنا عن سلامة الجذامي أخرجه أحمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان زينا اباً روي وحده غلاماً مع جارية له فدخله الله وجهه فأتى العبد النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال ان زينا مع جارية على هذا فذكره فقال العبد انطلق فأتت عمر ورواه ابن منده ومعى العبد سندروا وانه قال للنبي صلى الله عليه وسلم أوصني في قال أوصني بكل عمل مسلم وروي البغوي عن سندروا كان عبد الزنا مع سلامة الجذامي فذكره وروى ابن ماجه القصة عن زينا عن نفسه بسند ضعيف (قال مالك الامر عندنا انه لا تجوز عتاقه رجل وعليه دين يحيط بماله) أي يستغرقه (وانه لا تجوز عتاقه الغلام) الصبي ولوراهن (حتى يحتمل) أي ينزل في المنام (أو حتى يبلغ مبلغ الحتم) بأن يبلغ بغير الاحتمال كاسن لان من الرجال من لا يحتمل (وانه لا تجوز عتاقه المولى عليه في ماله) وان بلغ الحلم (حتى يلى ماله) يرشده وفلما لم يجرعته (ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة)

(مالك عن هلال بن اسامة) نسب الى جده وهو ابن علي بن أسامة وهو هلال بن أبي ميمونة يعرف أبوه بكنيته وهو بها أشهر العامري مولى لاهم المدني مات سنة بضع عشرة ومائة لمالك عنه هذا الحديث الواحد (عن عطاب بن يسار) بعتبة ومهمله خفيفة (عن عمر بن الحكم) قال ابن عبد البر كذا قال مالك وهو عند جميع علماء الحديث وليس في الصحابة عمر بن الحكم وانما هو معاوية بن الحكم كذا قال علي بن مولى هذا الحديث عن هلال وغيره ومعاوية بن الحكم معروف في الصحابة وحديثه هذا معروف وأما عمر بن الحكم فتابعي أنصاري مدني معروف يعني فلا يصح (انه قال أنيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ان لي جارية لم تسم كانت رعي غنما لي زادني رواية في ناحية أحد (جنتها وقد فقدت) فعل ماض ناؤه مضمومة أو ساكنة كما ضبطه في نسخ مصححة (شاة من الغنم) وفي نسخة مصححة وقد فقدت منها شاة (فأثناها عنها فقلت أكلها الذئب فأسقت عليها) أي غضبت (وكنتم بنى آدم) زادني رواية أسف كما بأسفون تقديم لعذر في قوله (فأطمت وجوها) ضربتها عليه بياض كني (وعلى رقية أفاعتقها) بهمزة الاستفهام وقافهمزة مضمومة وفي رواية عند أبي عمر من وجه آخر فصككتها ضمة ثم انصرفت الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بعظيم على فقلت هلا أعتقها قال اتى بها فغثبها اليه (فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أين الله فقالت في السماء) قال ابن عبد البر هو على حد قوله تعالى أأمنتم من في السماء اليه يصعد النكاح الطيب وقال الباقى اعلمها تريد وصفه بالعلق

ولاديا ولا حتم واثروا في الجلد
الموكا عليه فان اشتد فاكسروه
بالمافان اعياءكم فاهر بقره
* حدثنا محمد بن شار ثناء أبو أحمد
ثنا سفيان عن علي بن بديعة
حدثني قيس بن حبيب التمشي عن
ابن عباس ان وفد عبد القيس
قالوا يا رسول الله فيما شرب قال
لا تشربوا في الدنيا ولا في الآخرة
ولا في النقيع والتدوا في الآخرة
قالوا يا رسول الله فان اشتدني
الآخرة قال فصبوا عليه الماء
قالوا يا رسول الله فقال لهم في الثالثة
أو الرابعة أهر بقره ثم قال ان
الله يوم على أحر من الجمر والميسر
والنكوة به قال وكل مسكر حرام قال
سفيان فسات علي بن بديعة عن
الكو به قال الطبري * حدثنا مسدد
ثنا عبد الواحد ثنا اسمعيل بن
ميسع ثنا مالك بن عمير عن علي
عليه السلام قال نهانا رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن الدباء
والخمر والتبغ والجعة * حدثنا
أحمد بن يوسف ثنا معرف بن
واصل عن محارب بن دثار عن
ابن بريدة عن أبيه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهيتكم
عن ثلاث أنا أكره من نهيتكم
عن ذبابة القبور فزورها فان في
زبارتها ذرة ونهيتكم عن
الآخرة أن تشربوا في ظروف
الآدم فاشربوا في كل وعاء غير ان
لا تشربوا مسكرا ونهيتكم عن
لحوم الاضاحي أن لا تأكلوها
بعد ثلاث فكلوا واستمتعوا بها في
أسفاركم * حدثنا مسدد ثنا
يحيى عن سفيان حدثني منصور
عن سالم بن أبي الجعد عن جابر
ابن عبد الله قال لما نهي رسول

وبذلك يوصف من كان شأنه العلو قال مكان فلا في السماء يعني علو حاله ووقته وشره
(فقال من أنافا قالت أنت رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتقها) زاد في رواية
انهم مؤمنة قال ابن عبد البر هذا الحديث مختصر في رواية يحيى عن مالك ورواه قوم منهم
عبد الله بن يوسف وابن بكير وقيس والشافعي وعبد الله بن عبد الحكم عن مالك بسند فزادوا
قلت يا رسول الله أشياء كنا نضعها في الجاهلية كنا نأتي الكهان فقال صلى الله عليه وسلم
لا تأتوا الكهان قلت وكنا نطهر قال اغذيتك شئ يحسد أحدكم في نفسه فلا يصدنكم وقد روى
مالك بعض هذا الحديث عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن معاذ بن الحكم
قال قلت يا رسول الله أمور كنا نضعها في الجاهلية نأتي الكهان قال فلا تأتوا هاتلت كنا نطهر
قال ذلك شئ يحسد أحدكم فلا يصدنكم فقال في روايته عن ابن شهاب معاذ بن الحكم كمال
الناس وانما اسماء عمر في روايته عن هلال فرما كان الوهم من هلال الا ان جماعة روه عنه فقالوا
معاوية انتهى لمصالحا ولا يمنع ذلك تجوز ان الوهم منه لما حدث مالك بن نبيه لما حدث غيره به وبذلك
من امر في القرائن ان مع بن عيسى قال مالك الناس يقولون انك تخطي في أسامي الرجال تقول عمر
ابن الحكم وانما معاوية فقال مالك هذا حفظنا وهكذا وقع في كتابي أخرجه أبو الفضل السلياني
(مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة) بضم العين واسكان الفوقية
(ابن مسعود) أحد الفقهاء (ان رجلا من الانصار) ظاهره الا رسال لكنه محمول على الاتصال
للقاء عبيد الله جماعة من الصحابة قاله ابن عبد البر وفيه نظر ان لو كان كذلك ما وجد من سئل قط
اذا المرسل ما رفعه التابى وهو من ابي العباس ومثل هذا لا يخفى على ابن عمر فلهذا أراد اللقاء
عبيد الله جماعة من الصحابة الذين روهوا هذا الحديث وقد روه معمر عن ابن شهاب عن عبيد الله
عن رجل من الانصار انه جاء بأمة له وهذا موصول ورواه الحسين بن الوليد عن مالك عن ابن
شهاب عن عبيد الله عن أبي هريرة أن رجلا من الانصار (جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بجارية له سوداء فقال يا رسول الله ان علي رقية مؤمنة) نذر عتقها أو وجبت عليه بكفارة قتل
ونحوه (فان كنت تراها مؤمنة أعتقها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت هذين أن لا اله
الا الله قالت نعم قال أنت هذين ان محمد ارسول الله قالت نعم) أي أشهد بذلك (قال أوقفين بالبعث
بعد الموت قالت نعم) أوقف به وفيه أنه لا بد مع الشهادتين من الاقرار بالبعث فمن أنكره فليس
بمؤمن وعليه الاجماع (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتقها) زاد في رواية فانما مؤمنة قال
ابن عبد البر وقد جوبح لفظ هذا الحديث ورواه ابن بكير وابن القاسم فلم يذكرافات كنت تراها
مؤمنة وقال يا رسول الله علي رقية مؤمنة أعتق هذه ورواه القعني بلفظ ان رجلا من الانصار
أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجارية سوداء فقال يا رسول الله أعتقها فقال لها رسول الله
الحديث فحدثني منه ان علي رقية مؤمنة مع انه فائدة الحديث ورواه المسعودي عن عوف بن
عبد الله عن أخيه عبيد الله عن أبي هريرة قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجارية
أعجبه فقال يا رسول الله ان علي رقية مؤمنة أعتق هذه فقال لها صلى الله عليه وسلم أم ابن الله
فاشارت الى السماء فقال لها نحن أنا فأشارت اليه والى السماء أي أنت رسول الله قال أعتقها فانما
مؤمنة أخرجه ابن عبد البر وقال انه خالف حديث ابن شهاب في لفظه ومعناه وجعله عن أبي
هريرة وابن شهاب يقول رجل من الانصار انه جاء بأمة له سوداء وهو أحفظ من عوف بن عبد الله
انتهى فان كانت القصة تعددت فلا خلاف وان كانت متحدة فيمكن ان لعبيد الله فيه شيئين رجس
من الانصار رواها له عن نفسه وأبو هريرة ورواه عن قصة ذلك الرجل ونؤول قوله قالت نعم على
انها قالت بالاشارة أو انه وقع منها الامر ان فقالت نعم باللفظ من قوله أنت هذين الخ ف اشارت الى

الله صلى الله عليه وسلم عن
الأوعية قال قالت الانصار انه
لا بد لنا قال فلاذن * حدثنا محمد
ابن جعفر بن زيار ثنا شريك عن
زياد بن قاض عن أبي عبيد
عن عبد الله بن عمرو قال ذكر
رسول الله صلى الله عليه وسلم
الأوعية الدباء والختم والمنزف
والنقير فقال اعرابي انه لا ظروف
لنا فقال اشربوا ما حلق * حدثنا

الحسن يعني ابن علي ثنا يحيى بن
آدم ثنا شريك باسناده قال اجتمعوا
ما سكر * حدثنا عبد الله بن محمد
النخعي ثنا زهير بن أبوان بن
جابر قال كان يندثر رسول الله صلى
الله عليه وسلم في سقا فاذم يجدوا
سقاء يندثره في نور من حجارة
(باب في الخلطين)

حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث
عن عطاء بن أبي رباح عن جابر
ابن عبد الله عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم انه نهى أن يتبذ
الزبيب والتمر جميعا ونهى أن يتبذ
البر والرب جميعا * حدثنا
موسى بن اسمعيل ثنا أبيان حدثني
يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة
عن أبيه انه نهى عن خليط
الزبيب والتمر وعن خليط البر
والتمر وعن خليط الزهو والرب
وقال ابتذوا كل واحد على حدة
قال وحديثي أبو سلمة بن عبد
الرحمن عن أبي قتادة عن النبي
صلى الله عليه وسلم هذا الحديث
* حدثنا سليمان بن سرب وحفص
ابن عمر القرقي قال ثنا شعبة عن
الحكم عن ابن أبي ليلى عن رجل
قال حفص من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال سمى عن الحج والتمر

الماء حين قوله أين الله ومن أنفذ كركل من الزهري وعون مالم يذكر الاسر والصلب عند الله
(مالك انه بلغه عن المقبري) بضم الموحدة وقها كيسان وأبنة سعيد (انه قال سئل أبو هريرة
عن الرجل يكون عليه ربة هل يعق فيها ابن زنا فقال أبو هريرة نعم يجزى بذلك) لان المدار على
الابن من غير نظر لنسب (مالك انه بلغه عن فضالة) بفتح الفاء والصاد المججمة (ابن عبيد) بضم
العين وبغير ضافة (الانصاري) الاوسي (وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) وأول
مشاهده أحد من زل دمشق وولّى قضاءها ومات سنة ثمان وخمسين وقيل قبلها (انه سئل عن الرجل
يكون عليه ربة هل يجوز له أن يعق ولدا فقال نعم ذلك يجزى عنه) ان كان مؤمنا في القتل
نصا واجبا عا في الظهار بخلاف

(مالا يجوز من العتق في الرقاب الواجبة)

(مالك انه بلغه ان عبد الله بن عمر سئل عن الربة الواجبة هل تشتري بشرط قال لا) تشتري
بشرط العتق (قال وذلك أحسن ما سمعت في الرقاب الواجبة انه لا يشترط الذي يعقها فيها واجب
عليه بشرط على أن يعقها لانه اذا قل ذلك فليست ربة تامه لانه أي بانها (ضع) يسقط (من
ثمنها) أي بعضه (لذي بشرط من عتقها) تحصل له بعض الثواب (ولأبأس) أي يجوز (أن
تشتري الربة في التطوع) ويشترط أن يعقها اذ يجوز أن يشترك جماعة في شراء ربة ويعقوها
فلو عا فواحد بشرط العتق أولى (قال مالك ان أحسن ما سمع في الرقاب الواجبة انه لا يجوز أن يعق
فيها نصراني ولا يهودي) ولا غيرهما من الكفار بالأولى (ولا يعق فيها مكاتب ولا مدبر ولا أم ولد
ولا معتق إلى ستين) أي بعد ما لم يقم من عقد الحرة فلم تكن محررة لما وجب والله تعالى يقول
فصر ربة (ولا أعمى) ولا نحره من العيوب المقررة في الفروع (ولأبأس) أي يجوز (أن يعق
النصراني واليهودي والمجوسي فلو عا لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه) فإذا القيم الذين كفروا
فمرب الرقاب حتى اذا اتخمتهم وهم فشدوا الوثاق (فاما من بعد) أي بعد شد الوثاق (واما فداء)
بمال أو أسرى مسلمين (فالمن العتاقة) أي الاطلاق بلا شيء (وأما الرقاب الواجبة التي ذكر الله
في الكتاب) في كفارة اليمين والقتل والظهار (فانه لا يعق فيها الا ربة مؤمنة) لانه قبله ما في
كفارة القتل فخل المطلق على المقيد (وكذلك في اطعام المساكين في الكفارات لا ينبغي أن
يلطم فيها الا المسلمون ولا يلطم فيها أحد على غير دين الاسلام) من أي دين كان
(عتق الحى عن الميت)

(مالك عن عبد الرحمن بن عمرو بن (أي حمزة) الانصاري المدني الثقة نفسه الى جده روى عن
القاسم وعن عمه عبد الرحمن بن أبي عمرة السابى الكبير وله رواية عن أبي سعيد وما أظنه سمع منه
ولا أدركه واخبر روى عن عمه عنه روى عنه مالك هذا الحديث الواحد وعبد الله بن خالد وابن
أبي الموالي وغيرهم وحدث أبو حمزة حماد بن عبد البر (ان أمه أرادت أن توفى ثم أخرجت
ذلك الى ان أصبح فهلكت) ماتت (وقد كانت همت بأن تعق قال عبد الرحمن) ابنها (فقلت للقاسم
ابن محمد) ابن الصديق (أي ففعلها ان عتق عنها فقال القاسم) ينفعها (ان سعد بن عباد) سيد
الخرج (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابي) حمزة بنت مسعود والخزرجية الصحابة
(هلكت) ماتت (انما غاب معك في غزوة دومة الجندل سنة خمس) ففعل ينفعها ان عتق عنها
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لم) زادت طائفة من الرواة ان عتق عنها وهذا منقطع لان
القاسم لم يلق سعدا لكن قصه سعد بنات من وجوه كثيرة متصلة قاله أبو عمر ففعل القاسم رواه
عن عمه عائشة قد روى عروة عنها كما مر فربما كن بلفظ ان أنصديق عنها ثم في رواية الترمذي
من طريق سليمان بن كثير عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس ان

ثنا يحيى عن ثابت بن عمار
حدثني ربيعة عن كشة بنت أبي
مريم قالت سألت أم سلمة ما كان
النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عنه
قالت كان ينهى أن نجمع النوى
طبخاً أو نخلط الزبيب والتمر
* حدثنا مسدد ثنا عبد الله
ابن داود عن مسعر عن موسى بن
عبد الله عن امرأته من بنى أسد
عن عائشة رضي الله عنها أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
يقبذه زبيباً في فم فيه غرير
فليق فيه الزبيب * حدثنا زياد
ابن يحيى الحسافي ثنا أبو بحر
ثنا عتاب بن عبد العزيز الجاني
* حدثني صفية بنت عطية قالت

دخلت مع نسوة من عبد القيس على
عائشة فسا لناها عن التمر والزبيب
فقلت كنت أخذت قضة من تمر
وقضة من زبيب فأقبضه في إناه
فأمره ثم أسقبه النبي صلى الله
عليه وسلم

((باب في نيل السر))

* حدثنا محمد بن بشار ثنا معاذ
ابن هشام حدثني أبي عن قتادة
عن جابر بن زيد وعكرمة أنهما كانا
بكرهان السر وحدهما يأخذان
ذلك عسبن ابن عباس وقال ابن
عباس أخشي أن يكون المرء
الذي هبت عنه عبد القيس فقلت
لقتادهما المزاميل النيد في الحنتم
والزفت

((باب في صفة النيد))

* حدثنا عيسى بن محمد ثنا خزيمة
عن الشيباني عن عبد الله بن
الدبلي عن أبيه قال أتي رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقلت
يا رسول الله قد علمت من حين ومن

سعداً قال أفجزى عنها أن أعق عنها قال أعق عن أملك فقد وجد العتق عن الميت في قصة
سعد من غير طريق مالك أيضاً لا يجوز حقه قول أبي عمر لا يكاد يوجد إلا من حديث مالك هذا
وأكثر الأحاديث في قصة سعد انما هي في الصدقة قال وكل منته ما جاز عن الميت اجاباً والولاء
المعق عنه عند مالك وأصحابه وإن أعق عند الشافعي وأصحابه وقال الكوفيون أن كان بأمر
الميت فالولاء له وإلا فلعق قال أعتق ابن عبد البر وجدت في أصل جماع أبي بخطه أن محمد بن أحمد
ابن قاسم حدثهم أن قال عن سعد بن عبادة قلت يا رسول الله والدي كانت تصدق من مالي
وتعتق من مالي حياتها فقد ماتت أرى أن تصدق عنها أو أعتق عنها أترجوها شيئاً قال نعم
قال يا رسول الله دلني على صدقة قال اسق الماء قال فازالت بخار سعد بالمدينة (مالك عن يحيى
ابن سعيد) الانصاري (انه قال توفي عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق) أسلم قيل فقم مكة وشهد
البيعة والقنوج ومات (في يوم نامة) فجأة في طريق مكة سنة ثلاث وخمسين وقيل بعدها
(فأعتق عنه) شقيقته عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وقابا كثيرة لانها روت قول سعد
أفأصدق عنها فقال صلى الله عليه وسلم نعم كأمي والعتق من أفضل أنواع الصدقة ومروى رواية
أعتق عن أملك ففعلها ففعلت ذلك (قال مالك) وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك ومن أحسن ما يروى
في العتق عن الميت ما أخرجه النسائي عن واثلة بن الأسقع قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم
في غزوة تبوك فقلنا ان صاحبنا قد مات فقال صلى الله عليه وسلم أعتقوا عنه يعتق الله بكل عضو
منها عضواً منه من النار ذكره في التمهيد

((فضل عتق الرقاب وعتق الزانية وابن زنا))

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم) كذا يحيى وأبي
مصعب ومطرف وابن أبي أوس وروح بن عباد وأرسله الاكثر وكذا حدث به اسمعيل بن ابي
عن أبي مصعب مرسلاً وهو عند أبي مطر أبي مصعب عن عائشة ورواه أصحاب هشام عنه عن
أبيه عن أبي مرواح عن أبي ذر قال ابن الجارود لا أعلم أحداً قال عن عائشة غير مالك وزعم قوم انه
أرسله لما بلغه ان غيره من أصحاب هشام يحالفونه في اسناده قاله ابن عبد البر في فتح الباري ذكر
الاجماع على نحو عشرين نقلاً ورواه عن هشام عن أبيه عن أبي مرواح عن أبي ذر وخالف مالك
فأرسله في المشهور عنه ورواه يحيى الليثي وطائفة فقالت عائشة ورواه سعد بن داود عن مالك
عن هشام كرواية الجماعة قال الداوقني الرواية المرسلة عن مالك أصح والمحققون عن هشام كإقبال
الجماعة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الرقاب أيها أفضل) في العتق والسائل أبو ذر
كافي الصحابين عن هشام عن أبيه عن أبي مرواح عن أبي ذر في حديث فيه قلت فأى الرقاب
أفضل (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أغلها فاعلمنا) بالغن المحجمة ومهمة روايتان قال ابن
قرقول ومعناها مقارب واسلم من طريق جابر بن زيد عن هشام أكثرها ثمانية بين المراد
(وأفغها) بفتح الفاء أي أكثرها غربة (عند أهلها) لمحبتهم فيها لان عتق مثل ذلك لا يقع إلا
خالصاً وهو كقوله تعالى لن تالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون قال النووي محله والله أعلم في أراد
أن يعتق رقبة واحدة أم لو كان مع الشخص ألف درهم مثلاً فأراد أن يشتري بها رقبة فبعتها
فوجد رقبة بنفسه وورقبتين مفضولتين فالرقبتان أفضل قال وهذا بخلاف الضحية قالوا واحدة
الجنة فيها أفضل لان المطالب هنا رقبة وهناك طيب العلم قال الحافظ والذي يظهر ان ذلك
يختلف باختلاف الأشخاص فرب شخص واحد اذا عتق انتفع بالعتق وانتفع به أضعاف ما يحصل
من النفع بعتق أكثر عدده من نفسه ورب محتاج إلى كربة العلم لتقرقة على الحاريج الذي ينتفع به
أكثر مما ينتفع به طيب العلم الضابط أن مهما كان أكثر نفعاً كان أفضل سواء قل أو كثراً وخج

أين نحن فاني من نحن قال الى الله
والى رسوله قلنا يا رسول الله ان
لنا أعناء مانصنع بها قال زبوا
قلنا مانصنع بالنبي قال انبذوه
على غدا انكم واثرونه على
عشاكم وانبذوه على عشاكم
واشربوه على غدا انكم واثرونه في
الشان ولا تنبذوه في الاقل فانه
اذا تأخر عن عصره صار غسلا
* حدثنا محمد بن المنثري حدثني
عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي
عن يونس بن عبيد عن الحسن
عن أمه عن عائشة رضي الله عنها
قالت كان ينذر رسول الله صلى الله
عليه وسلم في سقا، نوكا أعلاه وله
عدلا وينذر عدوة فيشربه عشاء
وينبذ عشاء فيشربه غسدة
• حدثنا مسدد ثنا المعتمر قال
سمعت شيب بن عبد الملك يحدث
عن مقاتل بن حبان قال حدثني
عمرة عن عائشة رضي الله عنها أنها
كانت تنذر للنبي صلى الله عليه
وسلم غدوة فإذا كان من العشي
فتعشى شرب على عشاءه وان
فضل شيء صيبه أو فرغته ثم ينذر
له بالليل فإذا أصبح تعدى فشرب
على عشاءه قالت ينذر السقاء
غدوة وعشبة فقال لها أبي هريرة
في يوم قالت نعم * حدثنا محمد
ابن خالد ثنا أبو معاوية عن
الاعمش عن أبي عمر يحيى
البراني عن ابن عباس قال كان
ينبذ للنبي صلى الله عليه وسلم
الزبيب فشربه اليوم والغسدة
وبعد الغدا في مساء الثالثة ثم أمر
به فيسقي الخدم أدرهم قال أبو
داود معنى يسقي الخدم يادونه
الفساد

(باب في شرب العسل)

بملك في ان عتق الرقبة الكافرة اذا كانت أغنى غنما من المسئلة أفضل وخالفه أصبح وغيره
وقالوا المراد أغنى غنما من المسلمين انتهى وقال عياض لا خلاف في جواز عتق الكافر لكن الفضل
الثام انما هو في عتق المؤمن وعن مالك ان عتق الاغني غنما أفضل وان كان كافرا يعني ظاهر حديثه
هذا قال وخالفه غير واحد من أصحابه وغيرهم وهو الاصح قال القرطبي لحرمه المسلم ولما يحصل
منه من المنافع الدينية كالشهادة والجهاد وغير ذلك ثم المروج أن عتق الذكرا أفضل كذا كانت عليه
الاحاديث القصية وفي الترمذي وصححه والنسائي مر فوعا أعما مرى مسلم أعق امرأين مسلمتين
كانتا كافرا من النار عظم منهن ما يظن منه وأعمالهما مسلمة أعقت امرأة مسلمة كانت فكافرا
من النار فجعل عتق الذكرا كرامة وأمين ومن جهة المعنى ان منافع الذكرا أفضل كالجهاد والشهادات
والحكم ولان الطاعة منهم أوجه والرق فيهم أكثر حتى ان من الجوارى من لا يرغب في العتق
وتضيق معه واحتج الآخرون بسراية الحرية فينظرون لاني كان الزوج حرا أو عبدا أو أوجب بأنه
بقائه كرا عتق الانثى غالبا يستلزم ضاعها وان في عتق الذكرا من المعاني العامة المذكورة
ما لا يصلح للذات (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه أعق ولدنا وأمه) أي والدته التي زنت به
(مصيبه ولو لم نأعتق)

(مالك عن هشام بن هريرة عن أبيه) عروة بن الزبير عن العوام (عن خالته عائشة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم انها قالت جاءت برة) بفتح الموحدة وواو بلا نقط بينهما تحبة بوزن فعلة مشتقة
من البر وهو غمرا لا راء وقيل كانتا فعلة من البر بمعنى مفعولة كبرورة أو بمعنى فاعلة كرحبة
هكذا وجهه القرطبي قال الحافظ الاول أولى لان النبي صلى الله عليه وسلم غير امر جوريه وكان
امه برة وقال لا تزكوا أنفسكم فلو كانت برة من البر لشاركتها في ذلك وكانت برة لناس من
الانصار وكاعتد أبي نعيم وقيل لناس من بني هلال قاله ابن عبد البر ويمكن الجمع وقيل لا لابي
أخذ بن جشم وفيه نظر فان زوجها مغيب هو الذي كان مولى أبي أحد وقيل لا ل عقبه وفيه نظر
أيضا لان مولى عقبه سأل عائشة عن حكم هذه المسئلة فذكرت له قصة برة أخرجه ابن سعد
وكانت برة تخدم عائشة قبل أن تعق كافى حديث الاقل وعاشت الى خلافة معاوية وتفرست
في عبد الملك بن مروان انه بلى الخلافة فشرته بذلك ورواه هو عنها كذا قدمته (فقال اني كاتبت
أهلي) يعني ساداتها والاهل في الاصل الا ل (على تسع اواق) بوزن جوارى الاصل اواق يشد
الباهخذت احدى اليامين تحفيقا والثانية على طريقة قاض (في كل عام اوقية) بضم الهمزة
وهي أربعون درهما وهذا هو المشهور في الروايات ومثله في رواية ابن وهب عن يونس عن الزهري
عن عروة عند مسلم ووقع في رواية علقها البخاري عن الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عروة
عن عائشة ان برة دخلت عليها تستعينها في كتابتها وعليها خمس اواق فجمعت عليها في خمس سنين
وجزم الاسماعيلي بأنها غلط ويمكن الجمع بأن التسع أصل والخمس كانت قبيل عليها وبه جزم
القرطبي وغيره وبكر عليه قوله في رواية قتيبة عن الليث في الصحيحين ولم تكن أدت من كتابتها
شيئا وأوجب بأنها كانت حصلت الاربع اواق قبل ان تستعين بعائشة ثم جاءه وقد بقي عليها
خمس اواق القرطبي بأن الخمس هي التي كانت استصقت عليها بحلول نجومها من جهة التسع
الارواق ويؤيد قوله في رواية عمرة عن عائشة عند البخاري فقال أهلها ان شئت أعطيت ما بقي
(فأعني) بصيغة أمر المؤمن من الاعانة ووقع عند بعض رواة البخاري فأعيتي بصيغة الخبر
الماضي من الاعيان أي أعجزتني الارواق عن تحصيلها وهو متعب المعنى وفي رواية حادين سلمه عن
هشام عند ابن خزيمة وغيره فأعقتني من العتق بصيغة الامر لكن الثالث عن مالك وغيره عن
هشام الاول (فقال عائشة ان أحب أهلي) بكسر الكاف مواليد (أن أعدها) أي التسع

ما حجاج بن محمد قال قال ابن جريج عن عطاء بن رباح عن عبد بن عمر قال سمعت عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم تغتفر التي صلى الله عليه وسلم كان يمكث عندها غسلها فواصبت أن يوحفها أن ينام داخل عليها التي صلى الله عليه وسلم فقلت أني أجد من لم يرحم مغافير فدخل على أحدها فنقلت له ذلك فقال بل شربت عسلا عند زبيب بنت جحش ولن أعوده فقلت لم تحرم ما أكل الله لك ينبغي أن أتوبيا إلى الله لعائشة وخفصة رضي الله عنهما وإذا أمر النبي إلى بعض أزواجه حديثا لقوله بل شربت عسلا * حدثنا الحسن بن علي ثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الخلاء والعسل فذكر بعض هذا الخبر وكان النبي صلى الله عليه وسلم يشرب عليه أن يوجده منه الریح وفي الحديث قالت سودة أكلت مغافير قال بل شربت عسلا سقني خفصة فقلت حرست نخلة العرف فبت من نبت النخل

((باب في البيد إذا غلب))

* حدثنا هشام بن عمار ثنا صدق بن خالد ثنا زيد بن واقد عن خالد بن عبد الله بن حسين عن أبي هريرة قال علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم فقصت فطره بنيد صنعت في بداه ثم أتت به فإذا هو يش فقال اضرب بهذا الحائط فان هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر

أواق (لهم) ثنا (عنك مددتها) فيه أن العلف الدواهم المعلوم الوزن يكفي عن الوزن وأن المعاملة حينئذ كانت بالأواق وزعم بعضهم أن أهل المدينة كانوا يعاملون بالصدق حتى قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فأمرهم بالوزن وفيه نظر لأن قصه بريرة بعد الهجرة بنحو ثمان سنين لا يمكن يحتمل أن يقول عائشة أن أعدها أي ادفعها للاحقيقة العد ويزيده قولها في رواية عمرة الأتية أن أصحابهم غنل صبة واحدة (ويكون) بالنصب عطفًا على أعدها (ولاؤا لي) بعد أن اعتقلت (فعلت) جواب الشرط قال الحافظ وظاهره أن عائشة طلبت أن يكون الولاء لها إذا بذلت جميع مال المكتوبة ولم يقص ذلك إذ لو وقع لكان اللوم على عائشة بطلبه ولا من اعتقه غيرها وقد رواه أبو أسامة ووجب كلاهما عن هشام بل يظن أن الاشكال فقال بسد قوله أن أعدها لهم عدوا واحدة واعتقل ويكون ولاؤا لي فعلت فعرف بذلك أنها أرادت أن تشتريها شراء صحيحًا ثم تعقها إذا العتق فرع ثبوت المالك ويزيده رواية الزهري عن عروة عنها فقال صلى الله عليه وسلم ابتاعني فأعتقني (فذهب بريرة إلى أهلها فقالت لهم ذلك) الذي قالته عائشة (فأوا عليها) أي امتنعوا أن يكون الولاء لعائشة (فخامت من عند أهلها) إلى عائشة (ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس) عندها (فقالت لعائشة اني قد عرضت عليهم ذلك) بكسر الكاف الذي قلبته (فأبوا لي إلا أن يكون الولاء لهم) استثناء مفرغ لأن في أي معنى التي قال الزهري في سورة التوبة فان قلت كيف جازأبي الله الكذا ولا يشال كرهت أو أبغضت إلا بذلك قد أجرى أبي جري لم يرد إلا ترى كيف قول بريرة أن يطفئوا نور الله بقوله وبأي الله وكيف أوقع موقع ولا يريد الله إلا أن يتم نوره (فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم) من بريرة على سبيل الاجمال (فأهلها) أي عائشة وفي رواية البخاري فقال ما شاء بريرة (فأخبرته عائشة) به على سبيل التفصيل وبسليم من رواية أبي أسامة ثوبان بن خزيمة واللفظ له من رواية جادين سلمه كلاهما عن هشام فخامت بريرة والنبي صلى الله عليه وسلم جالس فقالت لي فيما بيني وبينهم ما راد أهلها فقلت لا والله إذا وفت صوتي وانتهرت فسمع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأتني فأخبرته (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذها) أي اشترها منهم لرواية البخاري عن الزهري عن عروة عن عائشة فقال ابتاعني وأعتقني فقلت نعم وقوله في حديث ابن عمر التالى لهذا أرادت عائشة أن تشتري جارية فعتقتها (فاشترطى) بصيغة أمر المؤنث من الشرط (لهم الولاء فاما الولاء لمن أعتق) فعبر بها إلى العسر وهو أثبات الحكم للذ كرو وفيه مما عدها ولولا ذلك لما ألزم من أثبات الولاء للعتق نفسه من غيره (ففعلت عائشة) الشرع والعق قال ابن عبد البر وغيره كذا رواه أصحاب هشام وأصحاب مالك عنه عن هشام واستشكل صدور ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في البيع على شرط بفساد البيع وخداع البائعين وشرطه مالا يصح ولا يحصل لهم وإذا أنكر ذلك يجيب أن أكرم وأشار الشافعي في الام إلى تضعيف رواية هشام المصرحة بالاشراط لانفرادها بما دون أصحاب أبيه وروايات غيره قابلة للتأويل وقال غيره ان هشام راوى بالمعنى ما سمعه من أبيه وليس كما ظن وأثبت الروايات آخرون وقالوا هشام ثقة حافظ والحديث متفق على صحته فلا وجه لرد قال ابن خزيمة وكلام يحيى بن أكرم غلط ثم اختلف في التوجيه فزعم الطحاوي عن المزني عن الشافعي أنه يلفظ وأشترطى بسمرة قطع غير فوقية ومعناه أظهر لهم حكم الولاء والاشراط الاظهار قال أوس بن جبريد كره لجلال من وأوس جليل إلى بقية قطعهما يتخذنها فأشترط فيها نفسه وهو معصم * وأبى بأساب الهون كلا

قوسا

أي أظهر نفسه لمحاول أن يفعل انتهى فأكثر غيره هذه الرواية بان الذي في الام ومختصر المزني

(باب في الشرب قائما)

* حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا هشام عن قتادة عن أنس بن رسول الله صلى الله عليه وسلم خشي أن يشرب الرجل قائما * حدثنا مسدد ثنا يحيى عن مسعر بن كدام عن عبد الملك بن ميسرة عن التزالي بن سبرة أن عليا دطعا فشربه وهو قائم قال ابن رجل كان يكره أحدكم أن يشعل هذا وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل مثل ما رأيوني أفعله

(باب في الشرب من في السفاء)

* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا جاد أنا قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال خشي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشرب من في السقام وعن ركوب الجلالة والحمة

(باب في اختناث الاسقية)

* حدثنا مسدد ثنا سفيان عن الزهري مع عبيد الله بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خشي عن اختناث الاسقية * حدثنا نصر بن علي ثنا عبد الاعلى ثنا عبيد الله بن عمر عن عيسى بن عبد الله بن رجل من الانصار عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا بآذنة يوم أحد فقال أختنم الآذنة ثم شرب من فيها

(باب الشرب من ثلثة القدح)

* حدثنا أحمد بن صالح ثنا عبد الله بن وهب أخبرني قرية بن عبد الرحمن عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد الخدري أنه قال خشي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشرب من ثلثة القدح وإن ينغي

وغيرهما عن الشافعي عن مالك كرواية الجمهور واشترطى بالقوية وقيل إن اللام بمعنى على كقوله وإن أسأتم قلها قاله الشافعي والمزني والطحاوي وغيرهم وقال ابن خزيمة أنه لا يصح وقال النووي هو ضعيف لأنه عليه الصلاة والسلام أنكروا الاشتراط ولو كانت بمعنى على لم تذكره فان قيل إنما أنكروا إرادة الاشتراط في أول الأمر فالجواب أن سابق الحديث بأي ذلك وضعفه أيضا بن دقيق العيد بأن اللام لا دلل وضعها على الاختصاص النافع بل على مطلق الاختصاص فلا بد من حملها على ذلك من قرئته وقال آخرون الأمر في اشتراط الإباحة على جهة التنبيه على أنه لا ينفعهم فوجوده وعدمه سواء كأنه قال اشترطى أو لا تشترطى ويؤيده قوله في رواية عند البخاري اشترها ودعهم يشربون ماشاءوا وقيل كان صلى الله عليه وسلم أعلم الناس بأن اشتراط البائع الولاء باطل واشتهر ذلك بحيث لا يخفى على أهل بررة فلما أرادوا أن يشربوا ما تقدم لهم علم بطلانه أطلق الأمر مريد التهديد على ما له الحال كقوله تعالى وقل أعملوا فإني عليم بما تعملون ورواه وكقول موسى ألقوا ما تم ملقون فليس بنا فكم فكانه قيل اشترطى لهم فيسعلون أنه لا ينفعهم ويؤيده أنه وبخشي خطيته بأنهم يشربون ما ليس في كتاب الله مشرا إلى أنه سبق منه بيان حكم الله بإبطاله أولهم بقدم بيان ذلك لبداء بيان الحكم في الخطبة لا بتوضيح القائل لأن كان باقيا على البراءة الأصلية وقيل الأمر فيه بمعنى الوعيد الذي ظاهره الأمر وباطنه النهي كقوله أعملوا ما شئتم وقال الشافعي لما كان من اشترط خلاف ما قضى الله ورسوله عاصيا و كان في المعاصي حدود وأذب كان من أدب العاصين أن تعطل عليهم ثم وطمه ليردعوا عن ذلك ويردع غيرهم وذلك من أسير الأدب وقيل معنى اشترطى أترك مخالفتهم فيما شرطوه ولا تظهره ولا تعجزهم فيما طلبوه مراعاة لتخفيف العتق لتشوق الشرع إليه وقد يعبر عن الترك بالفعل كقوله تعالى وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله أي يتركهم يفعلون ذلك وليس المراد بالإذن إباحة الأضرار بالسهل قال ابن دقيق العيد وهذا وإن كان محتملا إلا أنه خارج عن الحقيقة من غير دلالة على المحذور من حيث السياق وقال النووي أقوى الأجوبة أن هذا الحكم خاص بعائشة في هذه القضية وإن سببه المباحة في الرجوع عن هذا الشرط لمخالفتهم حكم الشرع وهو كمن سبغ الحج إلى العمرة كان خاصا بتلك الجملة مباحة في إزالة أثارها ولو كانا على منع العمرة في أشهر الحج وبسبغ منه أو تكاتب أخف الضررين إذا استلزم إزالة أثارها وتعبق بانه استدلال بمختلف فيه على مختلف فيه وتعبق ابن دقيق العيد بأن التخصيص لا يثبت إلا بدليل وبأن الشافعي نص على خلاف هذه المقالة وقال ابن الجوزي ليس في الحديث أن اشتراط الولاء والعتق كان مقارنا للعقد فعمل على أنه كان سابقا عليه فالأمر بقوله اشترطى مجرد وعد لا يجب الوفاء به وتعبق باستبعاده صلى الله عليه وسلم أمر بتخصيص الأمر بعدم عمله بأنه لا ينبغي بذلك الوعد وقال ابن حزم كان الحكم ثابتا بمجرد اشتراط الولاء لغير المعتق فوقع الأمر باشتراطه في الوقت الذي كان جائزا فيه ثم نسخ بالخطبة وقوله إنما الولاء لمن أعتق وتعبق بأنه لا يخفى بعده وسابق طرق الحديث تدفع في وجه هذا الجواب وقال الخطابي وجه الحديث أن الولاء لما كان كلمته النسب والإنسان إذا ولده ولدت نسبه ولم يتقل عنه ولو نسب إلى غيره فكذلك إذا أعتق عبد ثابت له ولؤه ولو أراد قتل ولائه عنه أو أذن في قتله عنه لم يتقل لم يعسا باشتراطهم الولاء وقيل اشترطى ودعهم يشربون ماشاءوا ويخوذ ذلك لا غير قادر على العقد بل بمنزلة لقوا الكلام وأمر إعلامهم ليكون ردوه وإبطالهم قولنا شهيرا يحبط به على المنع بظواهره وهو أبلغ في التكبر وكذا في التعبير انتهى وهو يؤول إلى أن الأمر بمعنى الإباحة كما تقدم ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس خطيبا (حمد الله وأثنى عليه) بما هو أهله (ثم قال أما بعد) أي بعد الحمد والتسليم فيه القيام في الخطبة وابتدأها بالحمد والتسليم (أما بعد) (ثم قال)

«باب الشرب في آنية الذهب والفضة»

• حدثنا حفص بن عمر ثنا شعبه عن الحكم عن ابن أبي ليلى قال كان حذيفة بالمدائن فاستقى فأثاء دهقان بأية فضة فرماه به وقال اقم أو معه به الا اني قد نهيته فلم يقم وان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الحسري والدياج وعن الشرب في آنية الذهب والفضة وقال هي لهم في الدين اولكم في الآخرة

«باب في الكرم»

• حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا يونس بن محمد حدثني فليح عن سعيد بن الحرث عن جابر بن عبد الله قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم ورجل من أصحابه على رجل من الانصار وهو يحول الماء في حائطه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان عندك مائات هذه البلية في شئ والا كرهنا قال بلى عندي مائات في شئ

«باب في الساقى متى شرب»

• حدثنا مسلم بن ابراهيم ثنا شعبه عن أبي المختار عن عبد الله ابن أبي أوفى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ساقى القوم آخرهم • حدثنا الفعني عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى بطن قد شيب عاء وعن عبيد بن ابراهيم عن يساره أبو بكر فشرب ثم أعطى الاعرابي وقال الامين فالامين • حدثنا مسلم بن ابراهيم ثنا هشام عن أبي صمام عن أنس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا

بالقاء في جواب أو ما وفي رواية التنبسي بلا فاعلى القليل (بال) أى حال (رجال) وفيه حسن الادب والعشرة فلم يواجههم بالطباب ولم يصرح بأسمائهم ولا به يؤخذ منه تقرير شرع عام للمذكورين وغيرهم والصورة المذكورة وغيرها وهذا بخلاف قصة علي في خطبته بنت أبي جهل فكانت خاصة بناطمة فلذا عنيها (يشترطون شروطا ليست في كتاب الله) أى ليست في حكمه وقضائه من كتابه أو سنة رسوله لان الله لما أمر باتباعه جاز ان يقال لما حكم به حكم الله وقضاه وقد أخبر ان الولاء لمن أعتق ولا يعلم ذلك في نص الكتاب ولاداته قاله ابن عبد البر زاد ابن بطلال أو أجماع الامة وقال ابن خزيمة أى ليس في حكم الله جوازه أو وجوبه لان كل شرط لم ينطق به القرآن باطل لانه قد بشرط الكفيل فلا يبطل الشرط وبشرط في الثمن شرط من أوصافه أو نجوميه أو نحو ذلك فلا يبطل وقال القرطبي أى ليس مشروعا في كتاب الله تأصيل لا تفصيل ومعنى هذا ان من الاحكام ما وجد تفصيله في كتاب الله كالزواج ومنها ما وجد تأصيله دون تفصيله كالصلاة ومنها ما أصل أصله لالة الكتاب على أصليه السنة والاجماع وكذلك القياس الصحيح فكل ما يقتبس من هذه الاصول تفصيلها فهو مأخوذ من كتاب الله تأصيل (ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل) جواب ما الموصولة المقضية لمعنى الشرط (وان كان مائة شرط) قال القرطبي وغيره خرج مخرج التكثير لان العموم في قوله ما كان الخ دال على بطلان جميع الشروط ولو زادت على مائة شرط يعنى ان الشروط الغير مشروعة باطلة وان كثرت وبسقاط منه ان الشروط المشروعة صحيحة وقال المازوي الشروط ثلاثة شرط يقتضيه العقد كالإسليم والتصرف فلا خلاف في جوازه ولزومه وان لم بشرط وشرط لا يقتضيه بل هو مصلح له كرهن وجعل في جواز ولا يلزم الا بشرط وشرط مناقض للعقد فهذا اضطرب فيه العلماء والمشهور في المذهب بطلان العقد والشرط معا لجديث من أدخل في ديننا ما ليس منه فهو ردولما في العقد من الجهالة لان الشرط وضع له من الثمن فله حصصه من المعاوضة فيجب بطلان ما قبله وهو مجهول وجهالته تؤدي الى جهالة ما سواه فيجب فسخ الجميع وقيل يبطل الشرط خاصة (قضاء الله) أى حكمه (أحق) بالاتباع من الشروط المختلفة (وشرط الله) أى قوله فاخرونكم في الدين ومواليكم وقوله وما آتاكم الرسول فخذوه الاية قاله اودى قال عياض والظاهر عندي انه قوله صلى الله عليه وسلم انما الولا لمن أعتق وقوله موئى القوم منهم وقوله الولاء لجمه كحكمه النسب (أوقت) أقوى باتباع حدوده التي حدوها فاعل فيها ما ليس على يابه اذ لا مشاركة بين الحق والباطل وقد جاء افعال الغير التفضيل كثير او يحتمل ان ذلك ورد على ما عتقوه من الجواز (واما الولا لمن أعتق) ذكرنا كان أو أتى واحدا أو جمعا لان للعموم لان أسلم على يديه ولا يحلف بخلاف الضعيفة ولا للملحق بخلاف المصق وفيه جواز الصريح غير المتكلف وانما عني عن جميع الكهات وشبهه لتسكقه واشتماله على مطوى الغيب وجواز كتابة الامة كالعبد وكتابة المتزوجة وان لم يأت الزوج وان لم يمس له منعها منها ولو كانت تؤدي الى فراقها كأنه ليس للعبد المتزوج منع السيد من عتق أمته التي تحبسه وان أدى الى بطلان نكاحها وجواز سعي المكاتبه وسؤالها أو كتابتها وعكبن السيد لها من ذلك ومجملها اذا علم حل كسها والتمنى الواو دعن كسها الامة بمجمل على من لم يعرف حله أو على غير المكاتبه وان للمكاتب أن يسأل من حين الكفاية ولا بشرط بحجرة خلافا لمن شرطه وجواز السؤال لمن احتاج اليه من دين أو غيرم أو نحو ذلك وانه يجوز تعجيل مال الكفاية والمساومة في البيع وغيره وتشديد صاحب السلعة فيها ونصرف المرأة الرشيدة لنفسها في البيع وغيره ولو متزوجة خلافا لمن أفي ذلك وان لم يتصرف بنفسه أن يتم غيره مقامه وان العبد اذا أذن له في التجارة جاز تصرفه وجواز وضع الصوت عند انكار المنكر وان يجوز ان أراد ان

شرب نفس ثلاثا وقال هو أهنا
وأمر أواباً

﴿باب في التفرغ من الشراب﴾

* حدثنا عبد الله بن محمد النقبلي
ثنا ابن عيينة عن عبد الكريم
عن عكرمة عن ابن عباس قال
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان ينفس في الاناء أو ينفع فيه
* حدثنا حصن بن عمر ثنا شعبة
عن يزيد بن خير عن عبد الله بن
بسر بن بني سليم قال جاء رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى أبي قحزف
عليه قدم البسه طعاما فذكر
حسبا أنه به ثم أتاه شربا فشرب
فقال من على عينيه وأكل غرا
فجعل يلقى التوى على ظهر أصبعيه
السبابة والوسطى فلما قام غام إلى
فأخذ بجلام دأته فقال ادع الله
فقال اللهم بارك لهم فيما رزقهم
واغفر لهم وارحمهم

﴿باب ما يقول اذا شرب اللبن﴾

* حدثنا مسدد ثنا حاديعي
ابن زيد ح وثنا موسى بن
إسماعيل ثنا حاديعي ابن سلمة
عن علي بن زيد عن عمر بن
حرملة عن ابن عباس قال كنت
في بيت ميمونة فدخل رسول الله
صلى الله عليه وسلم ومعه خالد بن
الوليد فجاءوا بصبين مشوين على
ثماتين فتفرغ رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال خالد اخالك
تقذه يا رسول الله قال أجل ثم أتى
رسول الله صلى الله عليه وسلم بلبن
فشرب فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا أكل أحدكم طعاما
فليقل اللهم بارك لنا فيه واغفرنا
خيرامنه واداسق لبنا فليقل اللهم
بارك لنا فيه وزدنا منه فإنه ليس
شيء يجزي من الطعام والشراب

يشترى للعنق اظه ارك ذلك لاصحاب الرقة ليسا هله في القرن ولا يعد ذلك من الرءاء وانكار القول
الخائف للشرع وانتهوا الرسول فيه وان الشئ اذا بيع بالنقد فالرغبة فيه أكثر ما اذا بيع بالنسيئة
وان المكاتب لم يعمل بعض كتابته قبل الحل على ان يضع عنه سيده الباقي لم يصبر وجواز الكتابة
على قبة الرقيق وأقل منها وأكثرا لن بين الثمن والخبز والمؤجل فراقهم ذلك فقد بذلت عائشة
المؤجل ناجزا فدل على ان قبتها بالتأجل أكثر ما كوتبت به وكان أهلها باعواها به وان المراد
بالخبر قوله تعالى فكاتبهم ان علمتهم فيه خيرا القدرة على الكسب والوفاء باعوت الكتابة عليه
وليس المراد به المال وعن ابن عباس ان المراد بالخبر المال مع انه يقول ان العبد لا يملك قسب الى
التناقض لان المال الذي يدا المكاتب لسيده فكيف يكتبه بعهده من يقول العبد يملك لا يرد هذا
عليه قال الحافظ والذي يظهر انه لا يرضع عن ابن عباس أحد الا من وفيه جواز كتابة من
لا حرفة له وقال به الجوهري واختلف عن مالك وأجد ذلك ان بريرة استعانت على كتابتها فلما كان
له حرفة أو مال لم تنجز الى الاستعانة لان كتابتها لم تكن حالة وعند الطبري من رواية أبي الزبير عن
عروة ان عائشة ابناعت بريرة مكاتبه وهي لم تقبض من كتابتها شيئا وجواز أخذ الكتابة من مسئلة
الناس والرد على من كره ذلك وزعم انها وأساخت الناس ومشروعية اعانة المكاتب بالصدقة وجواز
التأبست في الديون في كل شهر كذا من غير بيان أوله أو وسطه ولا يكون ذلك مجهولا لانه يبين
بانقضاء الشهر للحلول قاله ابن عبد البر ونظيره باحتمال ان قول بريرة في كل عام أو قبة إلى أبي غرته
مثلا وعلى تسلمه فيفريق بين الكتابة والديون بان المكاتب اذا عجز حل لسيده ما أخذ منه بخلاف
الاجنبي وقال ابن بطال لا يفريق بين الديون وغيرها وقصة بريرة محمولة على ان الراوي قصص في بيان
تعيين الوقت والاصبر لاجل محمول وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن البيع الا الى أجل
معلوم وفيه غير ذلك وقد ذكر أبو عمر ان الناس أكثر ما في حديث بريرة من الاستنباط فنهى من
أجاد منهم من خلط وأتى بما لم يعل به قول بعضهم فيه باحة البكاه في الحصة لبيك زوج بريرة
وذكري الحديث المتضمن في السكاح أن ابن خزيمة وابن جرير ألقا كل منهما كتابا في ذلك قال
الحافظ وبلغ بعض المتأخرين فوائده أو بعمائه أكثرها مستبعد متكلف كما وقع نظير ذلك للسدي
صنف في الكلام على حديث الجامع في رمضان فبلغ به ألف فائدة واحدة وأخرجه البخاري في
في البيوع عن عبد الله بن يوسف في الشرط عن اسمعيل كلاهما عن مالك به وتابعه أبو اسامة
وجامعة بكثرة عن هشام في الصحيحين وغيرهما وطرقه كثيرة عندهم (مالك عن نافع عن عبد الله
ابن عمر ان عائشة أم المؤمنين) ولعبي النيسابوري عن ابن عمر عن عائشة جعله من مسندها
وأشار ابن عبد البر في تفرده عن مالك بذلك ورواه الحافظ بان الشافعي عن مالك رواه كذلك عند
أبي عوانة والبيهقي ويمكن انه لم يرد عن هشام الرواية عنها نفسها بل في السابق شيء مخدوف تقديره
عن قصة عائشة في انها (أرادت ان تشتري جارية) هي بريرة (تعقها) بالرفع في رواية لتحقها
بلام في أخرى فتعقها بالفاء بدل اللام فهو بالنصب (فقال أهلها) موالها (تبعها) بكسر الكاف
(على ان ولاهنا نفذ كرت) عائشة (ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم) بعدما سأها حين سمع
اخبار بريرة لها كلام (فقال لا يمنعك) بنون التوكيد التثنية ولعبي النيسابوري بذونها (ذلك)
بكسر الكاف وهذا كقول في رواية الزهري عن عروة ابناعي فأعقني وليس فيها شيء من الاشكال
الواقع في رواية هشام السابقة حتى قال الشافعي لعلى هشام أو عروة حين سمع ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا يمنعك ذلك رأي أن أمهم هاتان بشرط ظلمه الولا فليقب من حفظه على ما وقف
عليه ابن عمرو وديان هشام فاعق حافظ حديثه متفق على صحته فلا وجه لرد فوجب تأويله بما
(فأما الولا ما أعقني) بلام الاختصاص أي ان الولا مختص بعن أعق قاله الكوراني وجوز

(باب أياكم إلا - يه)

* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا

يحيى عن ابن سريج أخبرني عطاء

عن جابر عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال أغلق بابك وإذ كرام الله

فإن الشيطان لا يفتح باباً مغلقاً

وأظف مصباحك وإذ كرام الله

وخر نامك ولو يعود تعرضه عليه

وإذ كرام الله وأول سسقامك

وإذ كرام الله * حدثنا عبد

الله بن مسلمة الصنعيني عن مالك

عن أبي الزبير عن جابر بن عبد

الله عن النبي صلى الله عليه وسلم

بهذا الخبر بولس بنجامة قال فإن

الشيطان لا يفتح غلقاً ولا يحل

وكاء ولا يكشف آناه وإن

الفرسقة تنضم على الناس

بينهم أو بينهم * حدثنا مسدد

وفضل بن عبد الوهاب السكري

قالا ثنا جاد عن كثير بن شظير

عن عطاء عن جابر بن عبد الله

رفعه قال واكفوا أصابعكم عند

العشاء وقال مسدد قال البن

انتشاراً وخطفة * حدثنا

عثمان بن أبي شيبة ثنا أبو

معاوية ثنا الأعمش عن أبي

صالح عن جابر قال كنا مع النبي

صلى الله عليه وسلم فاستسقى فقال

رجل من القوم لا تسقيك نبيداً

قال بلى قال فخرج الرجل يشد فجاء

بقدر فيه نبيذ فقال النبي صلى الله

عليه وسلم ألا أخرجه تلوون تعرض

عليه عودا * حدثنا سعيد بن

منصور وعبد الله بن محمد

الثقفي وقيس بن سعيد قالوا

ثنا عبد العزيز بن عثام

عن أبيه عن عائشة رضي الله

عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم

غيره أن تكون للاسحقاق كهي في قوله تعالى ويل للمطففين أول الصبرورة وكل منهما ينافي أن يكون
الولاء لغير من أعني قال المازري فسه حجة مالك والشافعي وأجدانه لا ولا ملقط القط خلافا
لاصق ولأن أسلم على يديه خلافا للحنفية والولا في جمعهم المسلمين إلا أن يكون لأحدهم
واو قال أبو حنيفة لكل أحد أن يوالى من شاء فيه والحدب حجة على الجميع لأن انفال الحصر
ثبت الحكم للمذكور وتنفية عما سواه وعبر عنها بعضهم بتحقيق المنفصل وتحقيق المنفصل
قال الأبي انما حكة من أن التي هي حرف نفى والاصل بقا الحروف على معانيها عند الضم
ولما استحال رد النفي إلى نفس الميثب لما فيه من التناقض وجب حله على إثباته للمذكور وتنفية عما
سواه به عرف معنى تحقيق المنفصل وتحقيق المنفصل انتهى والحدب رواء البخاري في العتق
والبيع عن عبد الله بن يوسف وفي الفرأض عن قتيبة بن سعيد ومسلم عن يحيى الشلانة عن مالك
به (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن عمرة بنت عبد الرحمن) الانصاري المدينة المنورة
عن عائشة (أن بريرة جات تستعين عائشة أم المؤمنين) تطلب منها الإعانة على ما كوتب به قال
الحافظ صورة منساقه الإرسال ولم تختلف الرواة عن مالك في ذلك لكن رواء البخاري من طريق ابن
عينة عن يحيى بن عمر عن عائشة وفي رواية الإسماعيلي عن القطان وعبد الوهاب الثقفي عن
يحيى سمعت عمرة تقول سمعت عائشة تقول أنها موصولة وقد وصله ابن خزيمة من طريق مطرف
عن مالك قال عن عائشة أن بريرة جات تستعينها في كتابتها (فقال عائشة أن أحب أهلك)
ساداتك (إن أصاب لهم غنك صبة واحدة) أي أدفعه عاجلاً في مرة تتيها بصب الماء وهو أسكابه
(وأعتقك) بضم الهمزة والنصب عطف على أصب (فقلت) ذلك (فذكرت) باسكان التاء (ذلك)
بريرة لأهلها (لما إليها) (فقالوا) نبيك بشرط العتق (الآن) يكون لنا ولاؤك قال مالك قال يحيى
ابن سعيد) شيخه (فزعمت عمرة) الزعم يستعمل بمعنى القول المحقق أي قالت (إن عائشة ذكرت
ذلك) رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتريها وأعتقها فأفانما
الولاء لمن أعني (لأغيره) وظاهره جواز بيع رقبة المكاتب إذا رضي بذلك ولو لم يجهن نفسه وهو
قول أحمد ورواية والواحي والبلث وأبو نورا وحاذق في مالك والشافعي واختاره ابن جرير وابن
المنذر والبخاري وغيرهم على تفاصيل لهم في ذلك ومنعه مالك في المشهور وأبو حنيفة والشافعي
في أصح قوليه وأجابوا عن قصة بريرة بأنها عجزت نفسها واستدلوا باستعانة بريرة عائشة في ذلك
وليس في استعانتها ما يستلزم العجز ولا سيما مع القوم يجواز كتابتها من لا مال عنده ولا حرفة له قال
ابن عبد البرليس في شيء من طرق حديث بريرة أنها عجزت عن أداء التجم ولا أخبرت بأنه قد حل
عليها شيء ولم يرد شيء من طريقه استقصال النبي صلى الله عليه وسلم لها عن شيء من ذلك لكن قال
القرطبي أشبه ما قيل أنها عجزت كافي رواية ابن شهاب عن عروة عن عائشة قال أحيوان
أففى عنك كتابك لأنه لا يقضى من الحقوق إلا ما وجبت المطالبة به ومنهم من أول قولها كانت
أهلى فقال معناه وأضتهم وأتقت معهم على هذا القدر ولم يقع العقد بعد ذلك بيعت فلا حجة
فيه على بيع المكاتب قال القرطبي وهو خلاف ظاهر سياق الحديث وقيل الذي اشتريته عائشة
كتاباً بريرة لأرقبتها وقد أجاز مالك وقال يؤدي إلى المشتري فإن عجزت له ومنعه الشافعي وأبو
حنيفة ورواياه غرر إلا أنه لا يدري ما يصح له التجم أو الرقة واستبعده القرطبي أيضاً وقيل أنهم
باعوها بشرط العتق وإذا وقع البيع بشرط العتق صرح على أحض القولين عند المالكية والشافعية
وقال الحنفية بطل وهذا الحديث رواء البخاري عن عبد الله بن يوسف وأصحاب السنن الثلاثة
من طريق ابن القاسم كلاهما عن مالك بن نواعة سفيان بن عيينة عند البخاري ويحيى القطان
وعبد الوهاب الثقفي عند الأمامعيلي ويعقوب بن عوف عند أصحاب السنن أربعهم عن يحيى بن

كان يستعذب له الماه من يوت
السبقا قال قتيبة عين بينها وبين
المدنية يومان

آخر كتاب الاثرية

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿أول كتاب الاطعمة﴾

﴿باب ما جاز في اجابة الدعوة﴾

حدثنا القعني عن مالك عن نافع

عن عبد الله بن عمر ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال اذا دعي

أحدكم الى الوليمة فليأتها * حدثنا

مخلد بن خالد ثنا أبو أسامة عن

عبد الله بن نافع عن ابن عمر قال

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

بعناه زاد فان كان مقطر فليطعم

وان كان صافا فليدع * حدثنا

الحسن بن علي ثنا عبد الرزاق

أنا عمر بن نافع عن أبيه عن

ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم اذا دعا أحدكم أخاه

فليجب إعرسا كان أو نحو

قته * حدثنا ابن المصنف ثنا بقية

ثنا الزبيدي عن نافع بن أسد

أبوي ومعه * حدثنا محمد بن

كثير أناسيقا عن أبي الزبير عن

جابر قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم من دعي فليجب فان

شاء طعم وان شاء ترك * حدثنا

مسدد ثنا درست بن زياد عن

أبان بن طارق عن نافع قال قال عبد

الله بن عمر قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم من دعي فلم يجب فقد

عصى الله ورسوله ومن دخل على

غير دعوة دخل سارقا وخرج

مغبرا * حدثنا القعني عن مالك

عن ابن شهاب عن الأعرج عن

أبي هريرة انه كان يقول شر

الطعام طعام الوليمة يدعي لها

الاغنياء ويترك المساكين ومن لم

سعد بغيره (مالك عن عبد الله بن دينار) العدوي مولاهم المدني (عن عبد الله بن عمرو أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء) بفتح الواو ومدودا وأصله من الولي وهو القربى وأما من
الامارة قالوا بكسر الواو وقيل فيها بالوجهين ويطلق على معان والمرا دبه هنالاولا لانعام بالعتق
(وعن هبته) أي الولاء وكانوا في الجاهلية ينقلون الولاء بالنسب وغيره فنهى عن ذلك وهذا الحديث
من افراد ابن دينار وحاج الناس فيه اليه كما قال أبو عمر وغيره حتى قال مسلم الناس كلهم
عمال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث وأخرجه عنه من طرق سبعة في صحيحه وأوردوه غيره
عن خمسة وثلاثين حديثا به عنه قال ابن عبد البر ورواه محمد بن سليمان عن مالك عن نافع عن ابن
عمر وهو خطأ يتابع عليه والصواب عبد الله بن دينار ورواه محمد بن سليمان عن مالك عن عبد
الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر مرفوعا لم يتابعه أحد وجيع الا أنه لم يذكرنا عمر انتهى وأخرج
أبو يعلى وابن حبان عن ابن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لجمعة
كل جمعة النسب لا يباع ولا يوهب قال الا في هذا منه صلى الله عليه وسلم تعرف لحقيقة الولاء لجمعة
ولا تجد تعرفا أم منه والمعنى ان ابن المعتق والعق نسية تشبه نسية النسب وليست به ووجه
الشبه ان العبد لما فيه من الرق كالعديم في نفسه والمعتق صيره موجودا كما ان الولد كان معدوما
فتنسب الاب في وجوده انتهى وأصله قول ابن العربي معنى الولاء لجمعة كل جمعة النسب ان الله
أخرجه بالحرية الى النسب حكما كما ان الاب أخرجه بالنسبة الى الوجود حسا لان العبد كان
كالعديم في حق الاحكام لا يقضى ولا يلبى ولا يشهد فأخرجه سيده بالحرية الى وجود هذه الاحكام
من عدمها فلما شبه حكم النسب أنيط بالعق فلذا جاء انما الولاء لمن أعنتى وألحق برتبة النسب
فنهى عن بيعه وعن هبته وأجاز بعض السلف نقله ولعلم بلغهم الحديث (قال مالك في العبد
يتناع نفسه من سيده على انه يوالى من شاء ان ذلك لا يجوز) لا يبع (وانما الولاء لمن أعنتى) بنص
الحديث وبهذا قال الاكثرون قولا ولا عليه (ولو أن رجلا أدت لمولاه عتيقه) (أن يوالى من
شامعنا ذلك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعنتى) هكذا ورد ايضا بدور
انما عند أحد الطبراني والطبيب من حديث ابن عباس (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن بيع الولاء) بالفخ والمدح ميراث المعتق من العتيق (وعن هبته فاذا جاز لسيدته ان يشترط
ذلك) أي الولاء (له) أي للعبد (أو ياذنه أن يوالى من شامعته الهبة) المنهى عنها فلذا لا يجوز
(جر العبد الولاء اذا أعنتى)

(مالك عن ربيعة بن عبد الرحمن) فروخ المدني (أن الزبير بن العوام) الحواري (اشترى عبدا
فأعتقه ولذلك العبد بنون) جميع ابن (من امر امرأة فلما أعتقه الى يرقاهم) أي بنوه (موالى)
بناء للاضافة (وقال موالى أمهم بل هم موالىنا) لانهم أحرار (فاختصوا الى عثمان بن عفان)
أمير المؤمنين (فقضى عثمان للزبير بولائهم) ادون موالى أمهم (مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب
سئل عن عبده ولد من امر امرأة لمن ولاؤهم فقال سعيد ان مات أبوهم وهو عبد لم يعتق) صفة
كاشفة لعبده ليعرفهم ان اطلاقه عليه باعتبار ما كان (فولاؤهم لموالى أمهم) وان عتق قبل
الموت لم يكن لهم الولاء (قال مالك ومثل) يفتقن (ذلك وله الملاعة من الموالى) صفة لها (نسب
الى موالى أمه فيكونون هم مواليه ان مات وورثوه وان حرمه) فمسلية بمعنى مفقولة لما يفقه
الانسان من ذنب والمعنى وان جنى جناة (عقوا عنه) لانهم مواليه (فان اعترف به أبوه ألحق به
وصار ولاؤه الى موالى أمه) وكان ميراثه لهم بوعقه عليهم ويحلل أبو الهل (أي حصد القصد
(وكذلك المرأة الملاعة) بفتح العين وكسرهما (من العرب) أي الارواصالة (اذا اعترف
زوجها الذي لا عنها ولها صاير مثل) أي صفة (هذه الميزة الا ان قية ميراثه بعد ميراث أمه

(باب في استعجاب الولجة عند
المنكاح)

* حدثنا مسدد وقيصة قالنا ثنا
جاء عن ثابت قال قال كرتو يج
زين بنت جش عند أنس بن مالك
فقال ما رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم على أحد من نسائه
ما أولم عليها أو لم يشاة * حدثنا
حامد بن يحيى ثنا سفيان ثنا
وائل بن داود عن ابنه بكر بن
وائل عن الزهري عن أنس بن
مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم
أولم على صفته بسوق وعر

(باب في كم تستعب الولجة)

* حدثنا محمد بن المنثري ثنا
عفان بن مسلم ثنا همام ثنا
قائدة عن الحسن عن عبد الله بن
عثمان الثقفي عن رجل أعور من
تخيف كان يقال له معروف أرى بني
عليه خير إن لم يكن اسمه زهير بن
عثمان فلا أدري ما معناه أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال الولجة أول
يوم حق الثاني معروف واليوم
الثالث معصية ورواه قال قتادة
وحديثي رجس أن سعيد بن
المسيب دعى أول يوم فأجاب ودعى
اليوم الثاني فأجاب ودعى اليوم
الثالث فلم يجيب وقال أهل معصية
وروا * حدثنا مسلم بن إبراهيم
ثنا هشام عن قتادة عن سعيد بن
المسيب هذه القصة قال دعى اليوم
الثالث فلم يجيب وحسب الرسول
(باب الإطعام عند القدوم من
السفر)

* حدثنا عفان بن أبي شعبة ثنا
وكيع عن شعبة عن حارث بن
دثار عن جابر قال لما قدم النبي
صلى الله عليه وسلم المدينة

واخوته لأمه لأمه المسلمين ما لم يلحق بأبيه) فان استلحقه لحن به (واغاثو) (ولد) (فاعل
المالعة الموالاة) بالجرصة (موالي أمه) مفعول (قبل أن يعترف به) أبوه لأنه لم يكن له نسب ولا
عصبة فلما ثبت نسبه) (باعتراف أبيه) (صار إلى عصبته) أي عاد اليه (والأمر المجمع عليه عندنا
في ولد العبد من امرأة حرة وأبو العبد حر إن الجد أبا العبد يحرر ولا يولد ابنه إلا حراً من امرأة حرة
ترهقهم مادام أبوه عبد فان عتق أبوهم رجع الولاء إلى مواليه وإن مات وهو عبد كان أي استمر
(اليراث والولاء للعبدان) يكسر الهمزة والنون الخفيفة (العبد كان له ابنان حران مات أحدهما
وأبوه عبد دعي) (صحب) (الجد) (أبو الأب) (الولاء والميراث) عطف تفسير (قال مالك في الأمة تعتق وهي
حامل وزوجها مملوك ثم يعتق زوجها قبل أن تضع حملها أو بعد ما تضعه وإن ولدها كان في بطنها الذي
أعتق أمه لأن ذلك الولد قد كان أصابه الرق قبل أن تعتق أمه) (ثبتت لمعتقها فلا ينتقل عنه) (وليس
هو بمنزلة الذي تحصل به أمه بعد العتاق لأن الذي تحصل به أمه بعد العتاق إذا أعتق أو بعد ولده) (أي
أي صبيحه) (قال مالك في العبد يستأذن سيده إن يعتق عبداً له فيأذن له سيده) في عتقه (إن ولده
المعتق) (بالفتح) (السيد العبد) لأنه المعتقد حقيقة (لا يرجع ولاؤه إلى سيده الذي أعتقه وإن
عتق) لأنه ثبت لسيده وهو لا ينتقل

(ميراث الولاء)

(مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو) (بفتح العين) (ابن حزم) (الانصاري) (عن عبد الملك
ابن أبي بكر عبد الرحمن بن الحرث بن هشام) (القرشي المخزومي) (بابي صغير) (عن أبيه) (أبي بكر
أحمد الفقهاء) (ابن العاصي بن هشام) (أما الحرث) (هلك) (قتل يوم بدر كافر) (وترك) (بينه ثلاثة
أشنان) (لام) (أي شقيقان) (ورجل لعله) (يقع العين والدم الثقيلة) (أي امرأة أخرى) (والجوع علات
إذا كان الأب واحداً والأمهات شتى قيل مأخوذ من العلل وهو الشرب بعد الشرب لأن الأب لما
تزوج امرأته بعد أخرى صار كأنه شرب مرة بعد أخرى قال الشاعر

أفي الولائم أو لادواحدة * وفي العادة أولاد لعلات

(فهذا أحد الذين لام وترك مالا وموالي فورثه أخوه لايه وأمهم ماله وولاه مواليه) (بالنصب بدل
من ضمير ورثه) (ثم هلك الذي ورث للمال وولاه موالى وترك ابنه وأخاه) (لأبيه) (فقال) (إليه قد
أحرزت) (ضمنت وملكت) (ما كان أبي أحرز من المال وولاه موالى فقال أخوه) (أخو المبت وهو عم
المنازع) (ليس كذلك) (إنما أحرزت المال وأموالاً موالى فلا وأيت) (أي أخبرني) (لوهذا أخي)
الأول الذي ورث أبوك منه المال والولاء (اليوم بعد موت شقيقه) (الذي هو أبوك) (أنت أوثقه
أنا) (دونك لأن الأخ وان لا يقدم على ابن الأخ الشقيق) (فاختصم إلى عثمان بن عفان قضى
عثمان لأخيه موالى) (دون ابنه وفي هذه القصة أشكال لأن العاصي قتل يوم بدر كافر
فكيف يموت في زمان عثمان ويحكم إليه في أرثه والذي يرفع الأشكال أن يكون الحاكم في
الأرث تأخر إلى زمن عثمان ولكن من قتل يوم بدر كافر لا يترك في أرثه إلى عثمان في خلافة ثم
وجدت أن الذي تحكم إلى عثمان وأبى العاصي بن هشام فيقتل أنه سيبدل الذي ذكره ابن أبي
حاتم كذا قال الحافظ في تجييل المنفعة وسهوه مظاهر فانه لم يتخاضع في أرث العاصي وانما ذكر في
صدر الخبر لبيان أنه خلف شقيقين ورواه أحد الأم وأخرى والذي يتخاضع إلى عثمان انما هو ابن العاصي
وابن ابنه الذي مات أبوه قبل ذلك وقد كان ورث شقيقه ماله وولاه موالى لموته بلا ولا فاختصم في
ولاه موالى دون أرثه ولا ذكر ميراث العاصي أصلاً فلا أشكال (مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن
حزم) (بالهاء المهملة والزاي) (أنه أخسبه أبوه أنه كان جالساً عند ابن بن عثمان) (بن عفان
فاختصم إليه بغير من جهينة) (بضم الجيم وقح الهواء) (وقر من بني الحرث بن الخزرج) (بطن من

((باب ما جاني الضيافة))

* حدثنا القعقي عن مالك عن
سعيد المقري عن أبي شرح
الكبي ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله
واليوم الآخر فليكرم ضيفه
جائزته يومه وليلته الضيافة ثلاثة
أيام وما بعد ذلك فهو صدقة ولا
يجل له ان يشؤى عنده حتى يخرج
قوى على الحرث بن مسكين
وأنا شهدنا آخركم أشبه قال
وسئل مالك عن قول النبي صلى
الله عليه وسلم جائزته يوم وليلته
فقال بكرمه ويخفه ويحفظه
يوم وليلته وثلاثة أيام ضيافة
* حدثنا موسى بن اسمعيل ومحمد
ابن محبوب قال ثنا حماد عن
حاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
الضيافة ثلاثة أيام فإسوى ذلك
فهو صدقة * حدثنا مسدد وخلف
ابن هشام قال ثنا أبو عوانة عن
منصور عن عامر عن أبي كريمة
قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ليلة الضيف حق على كل مسلم
فمن أصبح بفنائهم فهو عليه دين ان
شاء اقضى وان شام ترك * حدثنا
مسدد ثنا يحيى عن شعبة حدثني أبو
الجودي عن سعيد بن أبي المهاجر
عن المقدام أبي كريمة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم أعما
رجل أضاف قوما فأصبح الضيف
محرورما فان نصره حق على كل مسلم
حتى يأخذ بقري ليلة من زوجه
وماله * حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا
الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي
الخيثم عن عوف بن عامر ان قال قلنا
يا رسول الله اننا نبعثنا فنزلهم

الانصار (وكانت امرأة من جهينة عند رجل من بني الحرث بن الخزرج فقال له ابراهيم بن
كليب) يضم الكاف مصغر (فكانت المرأة تزكيت مالا وموالى) عتقا لها (فورثها ابنها) لم يسم
(وزوجها) ابراهيم (ثم مات ابنها فاثقلت وراثته ولانوالا الموالى) لانه (قد كان ابنها آخر زوجه
وحازه) (وقال الجهنيون ليس كذلك انما هم موالى صاحبنا فاذا مات ولدها قلنا ولا ذمهم ونحن نرثهم
فقضى ابا بن عثمان للجهنيين بولاء الموالى) دون وراثته الابن (مالكا) انه بلغه ان سعيد بن المسيب
قال في رجل هلك وترك لابن له ثلاثة وترك موالى اعنتهم هوعتاقه) بفتح العين ووههم من كسرهما
(ثم ان الرجلين من بني هلكا) مانا (وتركا ولدا فقال سعيد بن المسيب يرث الموالى) كذا رواه
يحيى وهو خطأ وصوابه الولاء * كذا قيل والى واية صواب بتقدير مضاف أى ولاء الموالى وهو
بالنصب مفعول والفاعل الابن (الباقى من) بنسبه (الثلاثة فاذا هلك هو) أى الثالث
(فولده) ولداخوته فى ولاد الموالى (شرح) بفتح المجمة والى وائسكن للتخفيف وعين مهمله أى
(سواء) فهو عطف بيان

((ميراث السائبة وولاء من اعتق اليهودى والنصرانى))

هى ان يقول لعبده أنت سائبة يريد به العتق ولا خلاف فى جوازه ولزومه وانما كره مالك العتق
بلفظ سائبة لاستعمال الجاهلية لها فى الانعام وقلوه انه أمر تركه الناس وتركوا العتق به (مالك)
انسأل ابن شهاب عن السائبة فقال بوالى من شاء فان مات ولم يوال أحد فإيراثه للمسلمين وعقله
عليهم) ووافقه جماعة من السلف وقال (مالك) ان أحسن ما يجمع فى السائبة انه بوالى أحد او ان
ميراثه للمسلمين) وكأنه أعتقه عنهم وعقله عليهم) واليه ذهب مالك وجماعة من أصحابه وكثير
من السلف وقال ابن الماجشون وابن نايف والشافعى وجماعة لا يؤلفه لعنته وقبل يشترى بتركته
وقبالاتعتق (مالك فى اليهودى والنصرانى يسلم عبداً أحدهما فيعتقه قبل أن يباع عليه) فيعفى
عقه فطر الشوف الشرع للعتق (ان ولاد العبد المعتق) بفتح التاء (للمسلمين وان أسلم اليهودى
أو النصرانى بعد ذلك يرجع اليه الولاء أبداً) لانه ثبت للمسلمين فلا ينتقل عنهم (ولكن اذا اعتق
اليهودى أو النصرانى عبداً على دينهما ثم أسلم المعتق) بالفتح (قبل ان يسلم اليهودى أو النصرانى
الذى أعتقه ثم أسلم الذى أعتقه رجح اليه الولاء لانه قد كان ثبت له الولاء يوم أعتقه) وهو
لا ينتقل وانما منع منه قبل اسلامه لانه لا ولاد للكافر على مسلم فلما أسلم رجح له الولاء (وان كان
اليهودى أو النصرانى ولده مسلم ورث موالى أبيه اليهودى أو النصرانى اذا أسلم المولى المعتق)
بفتح التاء (قبل ان يسلم الذى أعتقه) وهما كافران (وان كان المعتق) بالفتح (حين أعتق) يضم
أوله (مسلماً) يمكن لولده النصرانى أو اليهودى (المسلمين) بالثنية صفة للولدين (من ولاد العبد
المسلم حتى لا يملس لليهودى ولا النصرانى ولا مولا العبد المسلم لجماعة المسلمين) لا يختص به
المسلم ابن المعتق الكافر

﴿كتاب المكاتب﴾

بالفقر من تميم عليه الكافىو بالكسر من تميم منه وكاف الكاية ففتح وكسر قال الراغب اشتقاقها
من كتب بمعنى أوجب ومنه قوله تعالى كتب عليكم الصيام ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا
موقوتاً ومعنى جمع وضوم ومنه كتب على الخط فعلى الاول تكون مأخوذة من معنى الالتزام
وعلى الثانى مأخوذة من الخط لوجوده عند عقد ما عاين بالاقبال ابن التين كانت الكاية متعارفة
قبل الاسلام فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم وأول من كوتب فى الاسلام أبو المؤمل فقال صلى
الله عليه وسلم أعينوا بالمؤمل فأعين فقضى كتابه وفضلت عنده فضلة فقال له النبي صلى الله

فأشرونا فأتى فقال للناس

الله صلى الله عليه وسلم أن نزلتم

هؤم فأمر والكم بما نعى للضيف

فأقبلوا فان لم يفعلوا أخذوا منهم

حق الضيف الذي يبغي لهم

((باب نسخ الضيف بأكل من

مال غيره))

حدثنا أحمد بن محمد المروزي

حدثني علي بن الحسين بن راقد

عن أبيه عن يزيد النخعي عن

عكرمة عن ابن عباس قال

لأنكم أكلوا أموالكم يتسكم بالباطل

الآن تكون تجارة عن نراض

منكم فكان الرجل يصرح أن

بأكل عند أحد من الناس بعد

ما نزل هذه الآية فسيح ذلك

الآية التي في التوراة ليس عليكم

جناح أن تأكلوا من بيتكم إلى

قوله أشتنا كان الرجل الغني

يدعو الرجل من أهله إلى الطعام

قال في النسخ أن أكل منه والتبغ

الطبخ ويقول المسكين أحق به مني

فأحل في ذلك أن يأكلوا مما ذكر

اسم الله عليه وأحل طعام أهل

الكتاب

((باب في طعام المتبارين))

حدثنا هرون بن زيد بن أبي

الزرقاء ثنا أبي ثنا جرير بن

حازم عن الزبير بن جريح قال

سمعت عكرمة يقول كان ابن

عباس يقول أن النبي صلى الله

عليه وسلم نهي عن طعام المتبارين

أن يؤكل قال أبو داود أكره من

رواه عن جرير لا يذكر فيه ابن

عباس وهرون النخعي ذكر فيه

ابن عباس أيضا وجاد بن زيد لم

يذكر ابن عباس

((باب حاجة الدعوة إذا حضرها

مكره))

عليه وسلم أنفقها في سبيل الله وقال ابن خزيمة كانوا يكتبون في الجاهلية بالمدينة وأول من

كتب في الإسلام من الرجال سلمان ثم مرة يقول الرواية في الكتابة الإسلامية ولم تعرف في

الجاهلية خلاف الصحيح

((بسم الله الرحمن الرحيم))

((القضاء في المكاتب))

(مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول المكاتب عبد ماني عليه من كتابته شيء) ولو قل وقد

رواه ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال المكاتب عبد ماني عليه درهم وقد

ورد مر فوطا أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن

النبي صلى الله عليه وسلم قال المكاتب عبد ماني عليه من مكاتبته درهم وأخرجه ابن جابر من

وجه آخر عن عبد الله بن عمرو في أثنا حديث (مالك أنه بلغه أن عروة بن الزبير وسليمان بن يسار

كانا يقولان المكاتب عبد ماني عليه من كتابته شيء) وقد روى ابن أبي شيبة وابن سعد عن

سليمان بن يسار قال أسأذنت على عائشة فعرفت صوتي فقالت سليمان فقلت سليمان فقلت أديت

ماني عليك من كتابتك قلت نعم الأشياء يسأرا قالت ادخل فأنك عبد ماني عليك شيء وروى الشافعي

وسعيد بن منصور عن زيد بن ثابت المكاتب عبد ماني عليه درهم (قال مالك وهو رأي) وقوله

الجهور وكان فيه خلاف عن السلف فعن علي إذا أدى الشطر فهو حر وعنه يعق منه بقدر

ما أدى وعن ابن مسعود لو كاتبه على مائتين وقيته مائة فأدى المائة عتق وعن عطاء إذا أدى

المكاتب ثلاثة أرباع كتابته عتق وروى النسائي عن ابن عباس مرفوعا المكاتب يعق منه بقدر

ما أدى ورجال أسنده ثقات لكن اختلاف في أرساله ووصله وجهه والجهور حديث عائشة وهو

أقوى ووجه الدلالة منه أن بركة بيعت بعد أن كُتبت ولو لأن المكاتب يصير بنفس الكتابة عرا

لمنع بيعه وقد ناظر زيد بن ثابت عليا فقال أترجه ولو زني أو تحبب شهادته أن شدد فقال على لا فقال

زيد فهو عبد ماني عليه شيء (قال مالك فإن هلك المكاتب وترك مالا أكثر مما بقي عليه من

كتابته وله ولد وداوي) زمن (كتابته) أي بعد عتقها (أو) كافوا موجودين قبلها (كاتب

عليهم وروى ما بقي من المال بعد قضاء كتابته) إلى سيده (مالك عن جدي بن قيس المكي)

(الاعرج القاري (إن مكاتب) اسمه عباد) كان لابن المتوكل هلك بمكة وترك عليه بقية من كتابته

ودون الناس) عليه (وترك ابنته فاشكل على عامل) أي أمير (مكة) يومئذ (القضاء فيه) لعدم

عليه (فكتب إلى عبد الملك بن مروان) أخليفة أذذاك (بساله عن ذلك) وأوسله إلى الشام

(فكتب إليه عبد الملك أن بدأ بدون الناس) فأقضا لهم (ثم أقبض ما بقي من كتابته) لسيده

(ثم أقسم ما بقي من ماله بين ابنته ومولاه) معتقه الذي كاتبه تصفيق قال أبو عمر قضى بذلك معاوية

قبله ذكر معمر عن قتادة عن معبد الجهمي قال سألتني عبد الملك عن المكاتب يموت وله ولد وحرار

فقلت قضى عمر أن ماله كله لسيده وقضى معاوية أن سيده يعطى بقية كتابته ثم ما بقي لولده

الاحرار ومالك لا يقول بهذا لأنه جاء من وجوده أن بنته كانت حرة ومهاجرة والمكاتب لا يرثه وادته

الحرار إذا مات قبل العتق وانما يرثه من معه من ورثته في كتابته والافكاه لسيده كقضى به عمر

وقاله زيد بن ثابت انتهى لمخلصا (قال مالك الأمر عندنا أنه ليس) يجب (على سيد العبد أن يكاتبه

إذا سأله ذلك) وانما يستحب (ولم أسمع أن أحد من الأنعم أكرهه وحلاعي أن يكاتب سيده) وفي

النجاري تعليقا وأخرجه إسماعيل القاضي في أحكام القرآن وعبد الرزاق وغيرهما أن سببرين

والد محمد سأل أنس بن مالك المكاتبية وكان كثير المال فأبى فأنطلق إلى عمر فاستعده عليه فقال

عمر لانس كاتبه فأبى فصر به بالدره وتلا عمر فكتبواهم أن علمهم فهم خير فكتبه أنس وروى ابن

* حدثنا موسى بن ابي عيسى

حامد عن سعيد بن جهمان عن
سفيته أبي عبد الرحمن بن جلال
أشاف علي بن أبي طالب فقص له
طعما فقالت فاطمة تلودعوا رسول
الله صلى الله عليه وسلم فأكل
مغنا فدعوه فجاء فوضع يده على
عضادتي الباب فرأى القرام قد
ضرب به في ناحية البيت فرجع
فقالت فاطمة لعلي الحقة فأنظر
ماروجه فقبضته فقلت يا رسول الله
ماردك فقال انه ليس لي أولئني ان
يدخل يتناظر فقا

((باب اذا اجتمع دعايعن

أههما أخى))

* حدثنا هناد بن السري عن عبد
السلام بن حرب عن أبي خالد
الداعي عن أبي العلاء الاودي
عن حميد بن عبد الرحمن الجعفي
عن رجل من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال اذا اجتمع الدعايعن
فأجب أقر بهما بايا فان أقر بهما
بايا أقر بهما جوارا وان سئبق
أحدهما فاجب الذي سبق

((باب اذا حضرت الصلاة

والعشاء))

* حدثنا أحمد بن حنبل ومسدد
المعنى قال أحمد حدثني يحيى عن
عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن
عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال اذا وضع عشاء أحدكم وراقت
الصلاة فلا يشوم حتى يفرغ زاد
مسدد وكان عبد الله اذا وضع
عشاءه وأحضر عشاءه لم يقسم
حتى يفرغ وان مع الأقامة وان
مع قراءة الإمام * حدثنا حميد بن
حاتم بن زريع ثنا معلى بن يحيى ابن
منصور عن محمد بن ميمون عن

سعد بن محمد بن سيرين قال قال أنس أبي علي أربعين ألف درهم وروى البيهقي عن أنس بن
سيرين عن أبيه قال كاتبي أنس على عشرين ألف درهم قال الحافظ فان كانا محقرين جمع بينهما
بجمل أحدهما على الوزن والا - خر على الصدولان أبي شيبة عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس
قال هذه مكاية أنس عندنا هذاما كاتب أنس غلامه سيرين على كذا وكذا ألفا وعلى غلامين
يعملان مثل عمله فظاهر ضرب عمر لانس حين امتنع أنه كان يرى وجوب النكابة إذا سألها العبد
وليس ذلك بلازم لاحتمال أنه أدبه على ترك المندوب المؤكد كذلك مارواه عبد الرزاق ان عثمان
قال لمن سأله النكابة لولا آية من كتاب الله تعالى ما فعلت لا يدل على أنه يرى الوجوب قال ابن
القصار انما علموا نسا بالردة على وجه النص لانس ولو انزمت ما بي وانما ندبه عمر على الافضل
وكذا قال ابن عبد البر يحتمل ان يكون فعل عمر بأنس على الاختيار والاستحسان لا على الوجوب
(وقد سمعت بعض أهل العلم اذا سئل عن ذلك فقيل له ان الله تبارك وتعالى يقول) والذين يتقون
الكتاب مما ملكتم أيمانكم (فكانت يومهم ان علمت فيهم خيرا) قبل ما لا يقل صلاحا قيل غناؤا -
وقيل صدقا وفاقا وقوله قال أبو عمر حدث بريرة انه انكسب لانه صلى الله عليه وسلم لم يسألها
أعما عمل أم لا لم ينهها عن السؤال وقد يكون النكسب بالمسئلة وقد قيل المسئلة آخر كسب
المؤمن وقال بعض أهل النظر لا يحتمل ان الخيرية الآية المال لانه لا يجوز لغة ان يقال في العبد
مال أو في الامنة مال لان المال لا يكون في الانسان انما يكون له وعنده وفي يده لافيه قال وقول من
قال يعني ديننا وأمانه وصدقا وفاقا - وظاهر الامر الوجوب كما قال به مسروق وعطاء والفخا -
ومرو بن دينار وعكرمة وداود وابناعه واختاره ابن جرير وأجيب بأن الامر ليس للوجوب لان
النكابة ما بيع أعنت وكلاهما لا يجب والامر جاء في القرآن لغير الوجوب ولذا كان بعض العلماء
يتلوها من الآيتين واذا قلتم فاصطدوا) والصيد بعد الاحلال لا يجب اجماعا فهو أمر باحة
فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله) والانتشار والابتغاء لا يجبان
بعد انقضاء الصلاة فهو للاباحة ولذا (قال مالك وانما ذلك أمر اذا لله فيه للناس وليس بواجب
عليهم) لان النكابة عقد غرر فالاصل ان لا تجوز فلما اذن فيها كان أمر ابعدهم عن الوجوب بعد المنع
للإباحة ولا يرد عليه انها مستحبة لان استحبابها ثابت بأدلة أخرى وقال أبو عمر لما لم يجب على
السيد بيعه بأجاعة وفي النكابة اخراج ملكه عنه بغير رضا ولا طيب نفس كانت النكابة أخرى
ان لا يجب ودل ذلك على ان الآية على التسبب لا على الإيجاب وقال أبو سعيد الاصطخري
القرينة الصارفة له عن الوجوب الشرط في قوله ان علمت فيهم خيرا فانه وكل الاحتياط في ذلك الى
المولى ومقتضاه انه اذا رأى عدمه لم يجبر عليه فدل على انه غير واجب وقال القرطبي لما ثبت ان
العبد وكسبه ملك للسيد دل على ان الامر بكتنا منه غير واجب لان قوله أخذ كسبي وأعنتي عينة
أعنتي بلائتي وذلك لا يجب اتفاقا (قال مالك ومعت بعض أهل العلم بقول في قول الله تبارك
وتعالى وأتوهم من مال الله الذي آتاكم) أمر المولى ان يبدلوا لهم شيئا من أموالهم للوجوب
عند الأكثر والتدب عند مالك وجماعة لا في معنى صدقة التطوع والافادة على العتق وكل منهما
لا يجب وفي معنى الانساض جزء من مال النكابة كما قال (ان ذلك ان يكتب الرجل غلامه ثم
يضع يحيط (عنه من آخر كتابته شيئا مسمى) وهو الخبز الاخير لان به يخرج سرا فظهر ثمرته (قال
فهذا الذي سمعت من أهل العلم) أي بعضهم كما عبر به أولا (وأردت عمل الناس على ذلك عندنا
وقد بلغني) لعليهم نافع وابن دينار (ان عبد الله بن عمر كاتب غلاما على خمسة وثلاثين ألف
درهم) فضة (ثم وضع عنه من آخر كتابته خمسة آلاف درهم) فخرج سرا (والامر عندنا ان
الملك اذا كاتبه سيده تبعه ماله) لانها في معنى العتق وهو يتبعه اذا عتقه ولم يستثنه (ولم يشعه

جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر
ابن عبد الله قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا تؤخر الصلاة
لطعام ولا لغريم * حدثنا علي بن
موسى الطوسي ثنا أبو بكر الخفي
ثنا الضحاك بن عثمان عن عبد
الله بن عيسى بن عمر قال كنت
مع أبي في زمان ابن الزبير إلى جنب
عبد الله بن عمر فقال عباد بن عبد
الله بن الزبير معنائه يبدأ بالعشاء
قبل الصلاة فقال عبد الله بن عمر
ويح لنا كان عشاؤهم أترأه كان
مثل عشاؤنا

﴿باب في غسل اليدين عند

الطعام﴾

* حدثنا مسدد ثنا اسمعيل
ثنا أيوب عن عبد الله بن أبي
مليكة عن عبد الله بن عباس أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
خرج من الخلاء فقدم إليه طعام
فقالوا ألا تأكل يا رسول الله فقال إنما
أمرت بالوضوء إذا قلت إلى الصلاة
* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا
قيس عن أبي هاشم عن زاذان عن
سلمان قال فرأيت في التوراة أن
بركة الطعام الوضوء قبله فذكرت
ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال
بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء
بعده قال أبو داود وهو ضعيف
﴿باب في طعام النجاسة﴾

* حدثنا أحمد بن أبي مريم ثنا
عبي بن سعيد بن الحكم ثنا
الليث بن سعد أخبرني خالد بن يزيد
عن أبي الزبير عن جابر بن عبد
الله أنه قال أقبل رسول الله صلى
الله عليه وسلم من شعب من الجبل
وقد قضى حاجته وبين أمتنا تمر
على رءس أو حبة فذعنوا فما كل

مغزاهما من ماء

ولده) لأنهم ذوات آخر (الآن يشترطهم في كتابته) فيدخلون لانه بالشرط كان الكتاب وقت
على الجميع (مالك في المكاتب يكتبه سيده وله جارية بها جمل) بفتح الحاء والموحدة إلى حمى (منه
لم يعلم به هو ولا سيده يوم كتابته فانه لا يشيعه ذلك الولد لانه لم يكن دخل في كتابته وهو سيده فاما
الجارية فانها للمكاتب لانها من ماله) وهو يبيعه ماله (مالك في رجل وروث مكاتبين امرأته متعلق
بورث (هو) أي الرجل (وابنها) أي المرأة (ان المكاتب ان مات قبل ان يقضى كتابته اقسما
ميراثه على كتاب الله) للزوج والرابع وللان الباقي لانه جوع قبل قضاء الكتابات ان ميراثه عن
المرأة (وان أدى كتابته ثم مات ميراثه لابن المرأة ليس للزوج من ميراثه شيء) لانه انما ورث
بالولاء وليس للزوج فيه دخل (والمكاتب) بفتح التاء يكتب عبده بنظر في ذلك فان كان انما أراد
الحياة) المساحة مأخوذة من جوده اذا أعطينه (لعبده وعرف ذلك منه بالتخفيف عنه) في قدر
الكتابة والبسيطة (فلا يجوز ذلك وان كان انما كتابته على وجه الرغبة وانقضاء) طلب (الفضل)
الزيادة (والعوض على كتابته فذلك جائز له) لانه أمر نفسه وماله بالكتابة فصار كالمطعم في تصرفه إلا
في التبرعات والحياة المؤدية إلى عجزه (مالك في رجل) ولغيره يجزى قال مالك لا ينبغي أن يطأ الرجل
مكاتبته فان جهر (وطئ) مكاتبته لانه انما حلت فهي بالجارية ان شئت كانت أم ولد وان كان
لها مال كثير ظاهر وقوة على المهي لا اختلاف فيم افسد قال ابن المسيب اذا حلت بطلت كتابتها
وصارت أم ولد (وان شئت فمرت على كتابتها) ونقضتها على السيدمة جعلها كالميتة (فان لم
تتحمل فهي على كتابتها) باقية ويؤبد السيد في وطئ مكاتبته إلا ان يعزججهل كافي المدونة
(والامر بالمجتمع عليه عندنا في العبد يكون بين الرجلين ان أحدهما لا يكتب نصيبه) أي حصته
(منه أذن بذلك صاحبه) أي شريكه (أولم يأذن إلا ان يكتبا جميعا) فيجوز وعلى ما قيل الاستثناء
بقوله (لان ذلك بعقله عتقا وبصره أذى العبد ما كوتب عليه الى أن يعق نصفه ولا يكون
على الذي كاتب بعضه ان يستمر عتقه لان السراية بالتكميل أو التقوم اغماهي بالعتق الناجز
لا بالكتابة) فذلك خلاف قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا بكسر فسكون
نصيبا (له في عبد قوم عليه قيمة العدل) أي يلزم لوقيل بالجواز عتاقه الحديث (فان جهل ذلك)
أي لم يعلم بكتابة أحد الشر يكتن نصيبه (حتى يؤدي المكاتب أو قبل ان يؤدي رده عليه الذي كاتبه
ما قبض من المكاتب فاقسمه هو وشريكه على قدر حصصهما) لانه مملوك لهما (وبطلت كتابته
وكان عبده المسماع على حاله الأولى) التي قبل الكتابة (قال مالك في مكاتب بين رجلين فأظفرو
أحدهما بحقه الذي عليه وأبى الآخر ان يظفرو) يؤخره (فاقتضى الذي أبى أن ينظرو بعض حقه
ثم مات المكاتب وترك ماله في حقه وفاهم كتابته قال مالك بقصاص) أي يقتلهم (ما تركه بقدر
ما بقي لهما عليه بأخذ كل واحد منهما بقدر حصته) بيان الخاصص (فان ترك المكاتب فضلا)
زيادة (عن كتابته أخذ كل واحد منهما ما بقي من الكتابة وكان ما بقي بينهما بالسوا) أي بقدر
حصصهما (فان عجز المكاتب وقد اقتضى الذي لم ينظرو) كثر ما اقتضى صاحبه كان العبد بينهما
نصفين (اذ كان ملكهما له كذلك) ولا يرد على صاحبه فضل ما اقتضى لانه انما اقتضى الذي له
بأذن صاحبه) فكان تركه له (وان وضع عنه أحدهما الذي لم يترك اقتضى صاحبه بعض الذي له عليه
ثم عجز فهو بينهما ولا يرد الذي اقتضى على صاحبه) أي له (شيء لانه انما اقتضى الذي له عليه) وذلك
أسقط ماله (وذلك بمنزلة الذي يكون الرجلين مكاتب واحد على رجل واحد فنظرو أحدهما وشع)
أي بأبي (الا تحرقضي بعض حقه ثم يفس الغريم فليس على الذي اقتضى ان يرد شيئا مأخذ)
لانه انما أخذ ماله

﴿الحالة في المكاتب﴾

عليه وسلم يدها وقال ان الشيطان
ليستحل الطعام الذي لم يذكر اسم
عليه وانه جاء بهذا الاعرابي
يستحل به أخذت يده وجاء به
الجارني يستحل بها فأخذت يدها
فوالذي نفسي بيده ان يدها في
يدي مع أيديهم حدثنا مؤمل بن
هشام ثنا اسمعيل بن عن هشام
يعني ابن أبي عبد الله الدستوائي
عن يديل عن عبد الله بن عبيد
عن امرأه منهم قال لها ما كلتم
عن عائشة رضي الله عنها ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كل
أحدكم فليذكر كرام اسم الله تعالى فان
نسي ان يذكركر اسم الله تعالى في
أوله فليقل بسم الله أوله وآخره
حدثنا مؤمل بن الفضل الحراني
ثنا عيسى ثنا جابر بن صبح
ثنا المثني بن عبد الرحمن الحراني
عن عمه أمية بن غنم وكان من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم جالساً ورجل يأكل فلم
يسم حتى لم يبق من طعامه الا لقمة
فلما رفعها الى فيه قال بسم الله أوله
وأخرو فضلع النبي صلى الله عليه
وسلم ثم قال مازال الشيطان يأكل
معه فلما ذكر كرام الله عز وجل
استقام ما بيده

((باب ما جاني الا كل منكنا))

حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان
عن علي بن الاقرع قال سمعت أبا
جعيفة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا كل منكنا حدثنا
موسى بن اسمعيل ثنا حماد عن
ثابت البناني عن شعيب بن عبد
الله بن عمرو عن أبيه قال ما روى
رسول الله صلى الله عليه وسلم
بأكل منكنا فلو لا بطأ عقبه

ثم مات المكاتب وله مال أو يحز لم يكن لمن قاطعه شيء من ماله) لانه أسقط حقه من المقاطعة (ولم
يكن له ان يرد ما قاطعه عليه ورجع حقه في رقبته) اذا لحق له حتى يرجع لانه أسقطه (ولكن من
قاطعه مكاتباً باذن شريكه ثم يحز المكاتب فان أحب الذي قاطعه ان يرد الذي أخذ منه من القطاعة
ويكون على نصيبه من رقبته المكاتب كان له ذلك) وان أحب لم يرد ولا شيء له في المكاتب (وان مات
المكاتب وترك ما لا الاستوى الذي بقيت له الكتابة حقه الذي بقي له في المكاتب من) رأس (ماله
ثم كان ما بقى من مال المكاتب بين الذي قاطعه وبين شريكه على قدر حصصهما في المكاتب) نصفاً
أو ثلثاً أو غيرهما (وان أخذها قاطعه وغسلها صاحبه بالكتابة) أي لم يقاطعه (ثم يحز المكاتب
قبل الذي قاطعه ان شئت ان ترد على صاحبك نصف الذي أخذت ويكون العبد ينكح شطرين)
فذلك ذلك (وان أبيت فجميع العبد للذي غسل بالرق خالصاً) لا شيء لك فيه (قال مالك في المكاتب
يكون بين الرجلين في قاطعه أحدهما باذن صاحبه ثم يقبض الذي غسل بالرق) من نجوم الكتابة
مثل ما قاطعه عليه صاحبه أو أكثر من ذلك ثم يحز المكاتب قال مالك فهو بينهما لانه انما اقتضى
الذي له عليه) فلا يرجع المقاطع على التمسك بما زاد (وان اقتضى أقل مما أخذ الذي قاطعه ثم يحز
المكاتب فأحب الذي قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما فضل له) أي زاد عليه (بهو يكون العبد
بينهما نصفين فذلك له وان أبي فجميع العبد للذي لم يقاطعه) لبقا حقه (وان مات المكاتب وترك
مالاً فأحب الذي قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما فضل بهو ويكون الميراث بينهما فذلك له وان
كان الذي غسل بالكتابة قد أخذ مثل ما قاطعه عليه شريكه أو أفضل فالمرث بينهما بقدر ملكهما
لانه انما أخذ حقه) فلا كلام عليه لمن قاطعه (وفي المكاتب يكون بين الرجلين في قاطعه أحدهما على
نصف حقه باذن صاحبه ثم يقبض الذي غسل بالرق) ولم يقاطعه (أقل مما قاطعه عليه صاحبه ثم يحز
المكاتب قال مالك أن أحب الذي قاطعه العبد أن يرد على صاحبه نصف ما فضل بهو كان العبد بينهما
شطرين) نصفين ان كانا ملكاً كذلك (وان أبي ان يرد فذلك الذي غسل بالرق حصصه صاحبه الذي كان
قاطعه عليه المكاتب) أي انه عليه السقوط حق المقاطع بالقطاعة وأعادها قوله (وقضير ذلك)
أي يبين وجهه (ان العبد يكون بينهما شطرين في كتابته جميعاً ثم قاطعه أحدهما المكاتب على
نصف حقه) بأن يكون له مائة فيأخذ خمسين (باذن صاحبه وذلك الربع من جمع العبد ثم يحز
المكاتب فيقال للذي قاطعه ان شئت فارد على صاحبك) شريكك (نصف ما فضل بهو ويكون
العبد ينكح شطرين وان أبي كان للذي غسل بالكتابة ربع صاحبه الذي قاطعه عليه المكاتب
خالصاً) لا شيء له فيه (وكان له نصف العبد) أصالة (فذلك ثلاثة أرباع العبد وكان للذي قاطعه
ربع العبد لانه أبي أن يرد عن ربه الذي قاطعه عليه) وهذا قوله وجهه (وفي السكاتب يقاطعه
سيد فقبيق ويكتب عليه ما بقى من قضاة دينه عليه ثم يموت المكاتب وعليه دين للناس قال
مالك فان سيده لا يجازي غرامه بالذي عليه من قضاة وغرامه ان يبدوا عليه) أي انه حق
لهم (وليس للمكاتب أن يقاطعه سيده اذا كان عليه دين للناس فيقتى ويصير لاشئ له لان أهل
الدين أحق بماله من سيده فليس ذلك يجازيه) لانه يقاطعه بأموال الناس (والامر عندنا في الرجل
يكتب عبده ثم يقاطعه بالذهب فيضم عنه ماله من الكتابة على ان يجعل له ما قاطعه عليه انه
ليس بذلك بأس) أي يجوز (وانما كره ذلك من كرهه لانه أنزله بميزة الدين يكون للرجل على الرجل
الى اجل فيضم عنه) بعضه (وينقده) الباقي يجعله وهذا ممنوع وضع ويجعل يقاس عليه مسئلة
المكاتب (وليس هذا مثل الدين انما كانت قطاعة المكاتب سيده على انه في ان يتجمل العتق
فيجب) يثبت (له الميراث والشهادة والمحدود وتثبت له حرمة العاقبة ولم يشترطوا هم بدراهم ولا
ذهبا يذهب) حتى يكون فيه ضيق وتجعل فلا يتم القياس اذا العتق ليس بمال والكتابة ليس بمال

رجلان * حدثنا ابراهيم بن موسى

الرازي أنا وكيع عن مصعب
ابن سلمة قال سمعت ابا بوليع
النبي صلى الله عليه وسلم فرجعت
اليه فوجدته بأكل غراما وهو مقيم
(باب ما جاء في الاكل من اعي
الصفحة)

* حدثنا مسلم بن ابراهيم ثنا

شعبة عن عطاء بن السائب عن
سعيد بن جبير عن ابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا
أكل أحدكم طعاما فلا يأكل من
أعلى العصفه ولكن يأكل من
أسفلها فان البركة تنزل من أعلاها

* حدثنا عمرو بن عثمان الحمصي

ثنا أبي ثناء محمد بن عبد الرحمن
ابن عرق ثنا عبد الله بن بسر قال
كان للنبي صلى الله عليه وسلم قصعة
يقال لها الغراء يحملها أرسة
رجال فلما أخصروا ومجدوا الفصاء
أزوا تلك القصعة يعني وقد ثر فيها
فالتوا عليها فلما أكلوا جنى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال
اعرابي ماهذه الجلسة قال النبي
صلى الله عليه وسلم ان الله جللى
عبدا كرميا ولم يجعلني جبارا
عنيدا ثم قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم كلوا من حوله اوردوا
فرونها ببارك فيها

(باب ما جاء في الجلوس على مائدة

عليها بعض ما يكره)

* حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا

كثير بن هشام عن جعفر بن برقان

عن الزهري عن سالم عن أبيه قال

نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن مطعمين عن الجلوس على

مائدة يشرب عليها الخمر وان يأكل

وهو منبسط على بطنه قال أبو داود

هذا الحديث لم يسمعه جعفر من

ثابت انما هي عتق على مال (وانما مثل) أى صفة (ذلك) مثل (رجل قال لفلانة انتي بكذا وكذا
دينارا) كتابة عن عدد دهماء (وانت حرف وضع) خط (عنه من) أى بعض (ذلك فقال ان جنتي
بأقل من ذلك فانت حرف فليس هذا دينا ثابنا ولو كان دينا ثابنا لحاص به السيد غراما المكاتب
اذامات أو أفلس فدخل معهم في مال مكاتبته) مع انه لا يحاص ولا يدخل
(جراح المكاتب)

(مالك أحسن ما سمعت في المكاتب يجرح الرجل حرما يقفه العقل عليه) أى يلزمه عقل ماجرح
(ان المكاتب ان قوى أن يؤدى عقل ذلك الجرح مع كتابته أداه وكان على كتابته) بقى عليها
(وان لم يقو على ذلك فقد غر عن كتابته) فعاد قننا (وذلك انه ينبغي) يجب (أن يؤدى عقل ذلك
الجرح قبل الكتابة فان هو غر عن أداء عقل ذلك الجرح خير سببه فان أحب أن يؤدى عقل
ذلك الجرح فعل وأمسك غلامه وصار عبدا مملوكا) لجزء عن الكتابة (وان شاء أن يسلم العبد
الى المجروح أسلمه وليس على السيد أكثر من أن يسلم عبده) وان قصص قيمته عملى الجرح
(وفى القوم يشكايون جيعا فيجرح أحدهم جرحا فيه عقل قال مالك من جرح منهم جرحا فيه عقل
قبل له ولد نبي معه في الكتابة ادا وجعا عقل ذلك الجرح) لانكم جلا (فان ادوا ثمتوا على
كتابته وان لم يؤدوه فقد غرروا ويخرب سببه فان شاء رأى عقل ذلك الجرح ورجعوا عبدا له
جيعا وان شاء أسلم الجراح سده) لانه الحافى (ورجح الاثرون عبدا للجماعة بجزء من الباء
سبية (عن اداء عقل ذلك الجرح الذي جرح صاحبهم) الذى معهم في الكتابة لانهم جلا (مالك
الامر الذى لا اختلاف فيه عندنا ان المكاتب اذا أصيب بجرح يكون له فيه عقل أو أصيب أحد
من ولد المكاتب الذين معه في كتابته فان عقلهم عقل العبيد في قيمتهم) لان المكاتب عبدا ما بقى
عليه درهم (وان ما أخذ منهم من عقلهم يدفع الى سيدهم الذى له الكتابة ويحسب ذلك للمكاتب
في آخر كتابته فوضع عنه ما أخذ سيده من دية جرحه) لاسراف ماله وهواله (وتفسير ذلك)
أى بيانه وايضا علم حكمه (انه كان كتابته على ثلاثة آلاف درهم) مثلا (وكان دية جرحه
الذى أخذها سيده ألف درهم فاذا أدى المكاتب الى سيده ألفي درهم فهو حر وان كان الذى
بقى عليه من كتابته ألف درهم وكان الذى أخذ من دية جرحه ألف درهم فقد عتق) لانه أدى
ما عليه (وان كان عقل جرحه أكثر مما بقى على المكاتب أخذ سيده المكاتب ما بقى من كتابته
وعتق) المكاتب (وكان ما فضل بعد أداء كتابته للمكاتب ولا ينبغي) لا يجوز (أن يدفع الى
المكاتب شيء من دية جرحه فبا كله) بالنصب (ويستهلكه فان غر جمع الى سيده أو واد
مفطوخ اليد أو معضوب) ههنا لغة هجعة أى مقطوع (الحسد) والمعنى بجرع عا أصابه من الجرح
وانما كتابته سيده على ماله وكسبه ولم يكتبه على أن يأخذ من ولده ولا ما أصيب من عقل جسده
فبا كله ويستهلكه) فلذا كان للمكاتب عقل جراحه لانه ليس من كسبه (ولكن عقل جراحات
المكاتب وولده الذين ولدوا في كتابته أو كاتب عليهم يدفع الى سيده) ويحسب ذلك له في آخر
كتابته (يخرج حرا

(بيع المكاتب)

هو من مجاز الحديث أى كتابة المكاتب بدليل المسائل التى ذكرها في الترجمة اذ كان في كتابته
لاوقته ولان أشهر قوله منع بيع رقبته ومرا الجواب عما يقتضيه حديث برة (مالك ان أحسن
ما مع) وفى نسخة سمعت (في الرجل يشتري مكاتب الرجل) أى كتابته بدليل قوله (اذا كان كتابته
بدناير ودرامه لا يعرض من العروض) لا ينقله الا يكون فيه صرف مؤخر (ويجعله ولا يؤخره)
أى به لان التجيل بصدق بما اذا كان معه تأخير قليل (لانه اذا أخره كان دينا) أى يبيعه (بدن

الزهرى وهو منكر حديثه هرون
ابن زيد بن أبي الزرقاء ثنا أبي
ثنا جعفر انه بلغه عن الزهرى
هذا الحديث

(باب الاكل بالعين)

حدثنا أحمد بن حنبل ثنا
سفيان عن الزهرى أخيه بنى
أبي بكر بن عبيد الله بن
عبد الله بن عمر عن جده ابن عمر
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
إذا أكل أحدكم فليأكل كل بيته وإذا
شرب فليشرب بيته فان الشيطان
يأكل بكل بيته ولو شرب بشاه
حدثنا محمد بن سليمان بن عيسى
سليمان بن بلال عن أبي رزمة
عن عمر بن أبي سلمة قال قال النبي
صلى الله عليه وسلم ادن بني قسم
الله وكل بيته وكل ما يليك
(باب في أكل اللحم)

حدثنا سعد بن منصور ثنا
أبو معشر عن هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تقطعوا اللحم بالسكين فإنه من
صنيع الأجاجم وأنهم قالوا أهنا
وأمرنا حدثنا محمد بن عيسى ثنا
ابن عليه عن عبد الرحمن بن اسحق
عن عبد الرحمن بن معاوية عن
عثمان بن أبي سليمان عن صفوان
ابن أمية قال كنت أكل مع النبي
صلى الله عليه وسلم فأخذ اللحم
من العظم فقال أدن العظم من فمك
فإنه أهنا وأمرنا قال أبو داود
هشام بن سعيد عن صفوان حدثنا
هرون بن عبد الله ثنا أبو داود
ثنا زهير عن أبي اسحق عن سعيد
ابن عياض عن عبد الله بن مسعود
قال كان أحب العرق إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عرق

وقد نهى) بالبناء للمفعول للعلم بالفاعل صلى الله عليه وسلم (عن الكاتئى بالكاتئى) بالهمزة وهو
الدين بالدين (وان كاتب المكاتب سيده بعرض من العروض من الابل أو البقر والغنم أو الرقيق
فإنه يصلح) يجوز (للمشتري أن يشترى به ذهاب أوفضة أو عرض مخالف للعروض التي كاتبه سيده
عليها بجعل ذلك أو يؤخره) لئلا يكون دنبا دين (مالك أحسن ما جمعت في المكاتب أنه إذا بيع
أى بيعت كتابته لقوله (كان أحق باشتراء كتابته من اشتراها إذا قوى أن يؤدى إلى سيده العن
الذى باع به) وقد أود ذلك أن اشتراء نفسه عناقه) بفتح العين وهو هم من كسرهما (والعاقبة تبدي
على ما كان معها من الوصايا) تشوف الشرح للعرية أقوى من مطلق الوصية (وان باع بعض من
كاتب المكاتب نصيبه منه فباع نصف المكاتب أو ثلثه أو ربعه أو سهمها من أسهم المكاتب فليس
للمكاتب فيما يبيع منه شفعة) وجه (ذلك أنه يصير بمنزلة القطاعة وليس له أن يقطع بعض من
كاتبه إلا بأذن شركائه وان ما يبيع منه ليست له حصة ثامنة) لعدم خروج حصة حرا (وان ماله مجعور
عنه وان اشتراء بعضه يخاف عليه منه العجز لما يذهب من ماله وليس ذلك بمنزلة اشتراء المكاتب
نفسه كاملا) لأنه يعق مجعوره (الآن يأذن له من بقى له فيه كتابة) باشتراء البعض المبيع من
كاتبته (وان أدفاه كان أحق بما يبيع منه) من غيره (قال مالك لا يحل بيع نجوم من نجوم
المكاتب) وهو القدر والمعين الذى يؤدى به المكاتب في وقت معين وأصله أن العرب كانوا يبنون
أمورهم في المعاملة على طالع النجوم والمنازل لكونهم لا يعرفون الحساب يقولون إذا طلع النجم
الفلانى أدبت حقل فسميت الاوقات نجوما بذلك ثم سمي المؤدى في الوقت نجما (وذلك أنه غرر)
لأنه لا يعلم هل يكون له أو لا لأنه (ان عجز المكاتب بطل ما عليه وان مات أو أفلس وعليه ديون
لناس لم يأخذ الذى اشترى نجمة بمحضته مع غرمانه شيئا) بل يخصص ديونه (وأما الذى يشترى
نجما من نجوم المكاتب بمنزلة سيده المكاتب فليس له ما يحاسبه بكتابة غلامه غراما للمكاتب)
فكذا المشتري منه (وكذلك الخراج أيضا) المجهول من السيد على العبد كل يوم مثلا (يجمع له
على غلامه فلا يحاسب بما جتمع له من الخراج غراما غلامه) بل يكون له سهم ديونه (ولا بأس بأن
يشترى المكاتب كتابته بعين أو عرض مخالف لما كوتب به من العين أو العرض أو غير مخالف) بل
موافق كذا ذهب بذهب أو فرس بفرس (مجل أو مؤخر) لان الكتابة ليست كالدون الثابتة ولا
كالعارضة المحضة فيعوز فيها ما منع في ذلك وهو فسخ ما على المكاتب في شئ مؤخر عليه وفسخ ما
عليه من ذهب في ورق وعكسه ومثله التجبل على إسقاط بعض ما عليه وهو منع وتجبل وسلف
يجرمه فسخه وفسخ ذلك رظا هره سوا تجبل العنق أم لا هو قول مالك وابن القاسم ومعه معنون الا
بشرط تجبل العنق (قال مالك في المكاتب ملك) بكسر اللام عوت (ويرك) أم ولد ولد الله صفارا
منها ومن غيرها فلا يورون) يقدرون (على السعي ويخاف عليهم العجز عن كتابتهم قال بتاع أم
ولا أبيهم اذا كان في غنم ما يؤدى به عنهم جميع كتابتهم أمهم كاتب أو غير أمهم يؤدى عنهم) غنما
السيد (ويعقون لان أباهم كان لا يمنع بيعها إذا خاف العجز عن كتابته فهو لا) بمنزلة (اذا
خيف عليهم العجز بيعت أم ولد أبيهم يؤدى عنهم) غنما (فان لم يكن في غنم ما يؤدى عنهم ولم تقو
هي ولا هم على السعي رجعوا جميعا رقبيا لسيدهم) وبطلت الكتابة (والامر عندنا في الذى يتباع
كتابة المكاتب ثم ملك المكاتب قبل أن يؤدى كتابته انه يرته) أى يأخذ ماله (الذى اشترى كتابته
وان عجزه ورثته) ملكا (وان أدى المكاتب كتابته إلى الذى اشتراها وعق فولاؤه الذى عقد
كتابته) وهو باعها (ليس للذى اشترى كتابته من ولائه شئ) لأنه ثبت للعاقده ولا ينتقل
(سعى المكاتب)

(مالك انه بلغه ان عروة بن الزبير وسليمان بن يسار سئلان رجل كاتب على نفسه وعلى غيره ثم

الشاة * حدثنا محمد بن بشار ثنا

أبو داود بهذا الإسناد قال كان
النبي صلى الله عليه وسلم يجبه
الذراع قال وسم في الذراع وكان
يرى أن اليهود هم صموه

(باب في أكل الدباء)

* حدثنا القسطنطين عن مالك عن
أسمعق بن عبد الله بن أبي طه أنه
سمع أنس بن مالك يقول أن خياطاً
دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم
لطعام صنعه قال أنس فذهبت مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى
ذلك الطعام فقرب إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم خبزاً من شعير
ومر قافسه دباً وقد يد قال أنس
فرايت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يتبع الدباء من حوالى
العصفه فلم أرل أحب الدباء بعد
يومئذ

(باب في أكل التريد)

* حدثنا محمد بن حسان السعني ثنا
المبارك بن سعيد عن عمر بن سعيد
عن رجل من أهل البصرة عن
عكرمة عن ابن عباس قال كان
أحب الطعام إلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم التريد من الخبز
والشريد من الخيس قال أبو داود
وهو ضعيف

(باب في كراهية التقذر للطعام)

* حدثنا الثعلبي ثنا زهير ثنا
معاك بن حرب حدثني قبيصة بن
هلب عن أبيه قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم وبأله
وجل فقال ان من الطعام طعاماً
أخرج منه فقال لا تقبلن في سدوك
ثم شارعت فيه النصراية

(باب النبي عن أكل الجلالة)

* حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا
عبد الله بن محمد بن اسمعق عن ابن

مات هل يسعى بنو المكاتب في كتابة أيهم أم هم عبيد فلا يسعوا (فقال لا بل يسعون في كتابة
أيهم ولا يوضع) يحط (عنهم لموت أيهم شيء) ولوقل هذا ان قدروا على السعى (قال مالك وان
كانوا اصغار الايطاقون السعى لم ينظرهم أن يكبروا) بفتح الباء (وكانوا رقيقاً لسيده أيهم إلا أن
يكون ترك المكاتب ما يؤدى به عنهم نحو مهم أي أن يسكفوا السعى) أي قدروا عليه (فإن كان
فيما ترك ما يؤدى عنهم أدى ذلك عنهم وتركوا على حالهم حتى يبلغوا السعى فان ادوا) ما بنى
(هتقوا وان عجزوا راقوا) للسيد (قال مالك في المكاتب يموت ويترك مالا ليس فيه وفاء لكتابة
ويترك ولدا معه في كتابته وأم ولداً فأرادت أم ولد أن تدعى عليهم أنه) بكسر الهمزة (يدفع
اليها المال) المتروك عنه (إذا كانت مأمونة على ذلك) المال بأن لا تضيقه (قوة على السعى
وان لم تكن قوة على السعى ولا مأمونة على المال لم تعط شيئاً من ذلك) اذ لا فائدة في الاعطاء
حينئذ (ووجعت هي وولد المكاتب رقيقاً لسيده المكاتب) للجزء (وإذا كاتب القوم كتابة واحدة
ولا وحي) أي قرابة (بينهم فجز بعضهم وسعى بعضهم حتى عتقوا جميعاً فان الذين سعى ارجعوا
على الذين عجزوا باحصه ما أدوا عنهم لان بعضهم جلاء عن بعض) أي ضامنون حكماً

(عتق المكاتب إذا أدى ما عليه قبل محله)

(مالك انه سمع ربيعة بن أبي عبد الرحمن المعروف بالراوى) (و) مع (غيره يذكر ان مكاتباً
كان للفراصة) بضم الفاء رفع الرافع وكسر الفاء الثانية فصاد مهمله (ابن عمير) بضم العين
مصغر (الحق) نسبة إلى بني حنيفة الجاهلي باليم المدنى الثقة (وانه عرض عليه ان يدفع اليه
جميع ما عليه من كتابته فأبى الفراصة) امتنع من قبول ذلك (فأتى المكاتب مروان بن الحكم
بفتحين الاموى (وهو أمير المدينة) من جهة معاوية (فذكر ذلك له فدعا مروان الفراصة
فقال له ذلك) أي نهج منه ما كتابته عليه (فأبى فأمر مروان بذلك المال ان يقبض من المكاتب
في موضع في بيت المال وقال للمكاتب اذهب فقد عتقت فلما رأى ذلك الفراصة قبض المال) وقد
سبقه إلى الحكم بذلك عمرو بن البيهقي في كتاب المعرفة عن أنس بن سيرين عن أبيه قال كانني
أنس بن مالك على عشرين ألف درهم فأتيته بكتابه فأبى أن يقبلها مني أنجو ما فأتيته عشرين
الخطاب فذكرت ذلك له فقال أراد أنس العراث وكتب إلى أنس ان يقبلها من الرجل فقبلها وقال
الشافعي وروى عن عمر أن مكاتباً لانس جاء فقال اني أتيت بكاتبني إلى أنس فأبى ان يقبلها فقال
أنس يريد الميراث ثم أمر أنس ان يقبلها أحسبه قال فأبى فقال أخذها فاقسم في بيت المال فقبلها
أنس وسبقه أيضاً عثمان قال أبو عمر أظن مروان بلغه ذلك فقضى به روى عبد الرزاق عن معمر
عن أنس عن أبي قلابه قال كاتب عبد على أربعة آلاف وخمسة فجاها إلى سيده فأبى سيده ان
يأخذها إلا في كل سنة تجار جارا من رثته فأبى عثمان فدعا فعرض عليه ان يقبلها فأبى فقال
لأبعد اتى بماعل فأنام فجعله في بيت المال وكتبه عتقاً وقال للمولى اتنى كل سنة فخذتجماً
فلما رأى ذلك أخذ ماله وكتبه عتقه (قال مالك فالأمر عندنا ان المكاتب اذا دفع جميع ما عليه
من تجومه قبل محله) أي حاولوا (جاء ذلك ولم يكن لسيده ان يأبى ذلك عليه) وجه
(ذلك انه يضع) يحط (عن المكاتب بذلك كل شرط أو خدمة أو سفر لانه لا تم عقاقه ورجل
وعليه بقية من رث ولا تم حرمته ولا تجوز شهادته ولا يجيب ميراثه ولا أشباه هذا من أمره
ولا ينبغي) لا يجوز (للسيد ان يشترط عليه خدمة بعد عتاقه) بفتح العين (وفي مكاتب
مريض مرضاً شديداً أو بايخاف منه الموت) فأزاد أن يدفع تجومها كلها إلى سيده لان رثته ورثته
له امرار وليس معه في كتابته ولله قال مالك ذلك لأنه لا يملك رثته ولا يملك حرمته وتجوز شهادته ويجوز
اعتاقه بما عليه من ديون الناس وليس لسيده ان يأبى ذلك عليه بأن يقول فرمى بماله لان

ذلك من غرات كتابته

(ميراث المكاتب اذا عتق)

(مالك انه ينفه ان سعيدين السبب سئل عن مكاتب كان بين رجلين فأعتق أحدهما نصيبه فأتى المكاتب وترك مالا كثيرا فقال يودى (بضم أوله يعل) الى الذي تملك بكتابه) فلم يعق (الذي بقوله) نائب فاعل يودى (ثم يقتسمان ما بقى بالسوية) على قدر حصته ما فيه (قال مالك اذا كاتب المكاتب فعتق فأغايروا أولى الناس من كاتبه من الرجال يوم توفى المكاتب من ولده أو عصبه) بيان لأولى (قال وهذا أيضا في كل من) أى رقيق (أعتق) بضم أوله (فأغايروا) لانه لا قرب الناس ممن أعتقه من ولده أو من عصبه من الرجال يوم يموت المعتق) بالفتح (بعد أن يعق ويصير) بالنصب بالاعطف على ما قبله (موروثا بالوالة) للعتق (والاخوة في المكتبة بمنزلة الولد اذا كوتبوا جميعا ككتابة واحدة اذا لم يكن لأحدهم ولد كاتب عليهم أو ولده وافي كتابته أو كاتب عليهم ثم هلك أحدهم وترك مالا لأدى) بضم أوله وكسر الدال (عندهم جميع ما عليهم من كتابتهم وعقوبا) لانهم حلالا بجميعهم في عقد واحد (وكان فضل المال بعد ذلك لولده) أو لانا (دون اخوته) لان الولد يحجب الاخوة

(الشرط في المكاتب)

(قال مالك في رجل كاتب عبده يذهب أو يورق واشترط عليه في كتابته سفرا أو خدمة أو أخية) يأتيه بها (ان كل شيء من ذلك سمى باسمه ثم قوى المكاتب على أداء نجومه كلها قبل حملها) أى حلواها (قال إذا أدى نجومه كلها وعليه هذا الشرط عتق فقت حرمته) بسبب عتقه (ونظرا الى ما شرط عليه من خدمة أو سفرا أو ما أشبه ذلك مما يصلح له هو بنفسه فذلك موضوع) مخطوط ساقط (عنه ليس اسيدته فيه شيء وما كان من أخية أو كسوة أو شيء يوديه فأغايروا بمنزلة الناصر والدرهم يرقم ذلك عليه فسد فعه مع نجومه ولا يعق حتى يدفع ذلك مع نجومه) لان عقد الكتابة وقع عليه أيضا (والامر المجمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه) تأكد ما قبله حسنه اختلاف اللفظ (ان المكاتب بمنزلة عبد أعتقه سيده بعد خدمة عشرين سنين) مثلا (فإذا هلك سيده الذي أعتقه قبل عشرين سنين فان ما بقى عليه من خدمته لورثته) فيخذه منهم ان تمامها ثم يعق (وكان ولأول الذي عقد عتقه ولولده من الرجال أو العصبه) لا الاثان لانه لا يرثه أنثى (وفي الرجل يشترط على مكاتبه انك لا تسافر ولا تنكح ولا تخرج من أرضه الا بأذنه فان فعلت شيئا من ذلك بغير اذنه فهو ابطال) كتابته يدي قال مالك ليس محو كتابته بيده ان فعل المكاتب شيئا من ذلك بغير امر المكاتب (سده ذلك) الامر (الى السلطان) فيحكم بعدم بطلان الكتابة (و) ان كان (ليس للمكاتب ان ينكح ولا يسافر ولا يخرج من أرض سيده الا بأذنه) سواء اشترط ذلك أو لم يشترطه (و) وجه (ذلك ان الرجل يكاتب عبده بمائة دينار) مثلا (وله) أى العبد (ألف دينار أو أكثر من ذلك فينطق فينتكح المرأة فيصدها الصداق الذي يجحف به) أى ينقصه نقضا فأحشا (ويكون فيه حفرة فيرحمه الى سيده عبد الامال له) وذلك خلاف المقصود من الكتابة (أو يسافر) السفر البعيد (فقتل بنجومه وهو غائب فليس ذلك له) أى العبد (ولا على ذلك كاتبه) سيده (وذلك بيد سيده ان شاء أو لاه وان شاء منعه) لان عقد الكتابة لا يتبع ذلك

(ولاه المكاتب اذا عتق)

(قال مالك ان المكاتب اذا عتق عبده ان ذلك غير جائز له) لانه من التبرعات وهو مجموع منها فليس له زده (الا بانه سيده) فيعوز (فان) أعتق بلا ذنه (و) أجاز ذلك سيده له ثم عتق المكاتب كان ولأول له المكاتب) لانه ثبت له في وقت آخر فزبه ماله وتمر بعقده بأداء الكتابة (وان مات المكاتب

أبى شيخ عن مجاهد عن ابن عمر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الجلالة وألبانها * حدثنا ابن المنني حدثني أبو عامر ثنا هشام عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبن الجلالة * حدثنا أحمد بن أبي سريج أخبرني عبد الله بن جهم ثنا عمرو بن أبي قيس عن ابن عمر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجلالة في الأبل ان يركب عليها أو يشرب من ألبانها (باب في أكل لحوم الخيل)

* حدثنا سليمان بن حرب ثنا جناد عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الجرو وأذن في لحوم الخيل * حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا جناد عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال ذبحنا يوم خيبر الخيل والبغال والحمير ففأنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البغال والحمير ولم يمتنع عن الخيل * حدثنا سعيدين شبيب وحيوة ابن شريح الجهني قال حيوة ثنا بقية عن ورن بن زيد عن صالح بن يحيى بن المقدم بن معدي كرب عن أبيه عن جده عن خالد بن الوليد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير زاد حيوة وكل ذي ناب من السباع قال ابن داود وهذا منسوخ قد أكل لحوم الخيل جامعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ابن الزبير وفضل بن عيسى وأبو نعيم مالك

وأعما ابنه أبي بكر وسويد بن غفلة وعففة وكانت قبرش في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تذبجها

﴿باب في كل الأرب﴾

* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا جادع بن هشام بن زيد عن أنس ابن مالك قال كنت غلاما خروا فصدت أربنا فتوثها فبعثت معي أبو طلحة بعجزها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأثبت بها * حدثنا يحيى بن خلف ثنا روح بن عبادة ثنا محمد بن خالد قال سمعت أبي خالد بن الحويرث ابن عبد الله بن عمرو كان بالصفا قال قال محمد كان عكة وإن رجلا جاءه راب قد صاها فقال يا عبد الله بن عمرو ما تقول قال قد جئ بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا جالس فلم يأكلها ولم ينسها عن أكلها وزعم أنها تحيض

﴿باب في كل الضب﴾

* حدثنا حفص بن عمر ثنا شعبة عن أبي شرعن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أن خالته أهدت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عناء وضابوا أظفأ على من السمن ومن الأظف وتروا الضب تغذوا على كل على مائده ولو كان حراما ما على كل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا القعني عن مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل ابن حنيف عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة فأبى بضب مخنوقا فوهي إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم يده فقال بعض النسوة اللاتي في

قبل أن يعق كان ولا المعق (بفتح التاء) (السيد المكاتب) لمونه وهو عبد (وإن مات المعق) بالفتح (قبل أن يعق المكاتب ووثقه سيد المكاتب) لا هواره (وكذلك أيضا لو كان المكاتب عبد أعتق المكاتب الآخر) بكر أخاه (قبل سيده الذي كاتبه فان ولاه لسيد المكاتب) لاله لرقه (ما) أي مدة كونه (لم يعق المكاتب الأول الذي كاتبه فان عتق الذي كاتبه رجع إليه ولاه مكاتبه الذي كان عتق قبله) لانه الذي عقده وانما منع منه الرق فلما زال عاده (وإن مات المكاتب الأول قبل أن يؤدى أو يعجز عن كتابته وله ولد أحرار) صفة ولدا لا يكون واحدا وجعا (لم يرؤوا ولا مكاتب أبيهم لانه لم يثبت لأبهم الولاء) لرقه (ولا يكون له الولاء حتى يعق) لانه لا يكون لريق (وفي المكاتب يكون بين الرجلين فيترك أحدهما للمالك الذي له عليه ويشع الآخر) بمعنى يمنع من الترك لأحققة الشئ (ثم عوت المكاتب ويترك المال ما لك يقضى الذي لم يترك له شيئا مابق له عليه) من رأس المال (ثم يقسمان المال كهيئته) أي صفته (لومات عبدان الذي فعل) التارك (ليس بعاقبة وانما ترك ما كان له عليه) وذلك لا يستلزم العتق (ومما بين ذلك) يوضحه (ان الرجل إذا مات وترك مكاتباً وترك بنين رجلاً أو ترك نساء ثم أعتق أحد البنين نصيبه من المكاتب ان ذلك لا يثبت له من الولاء شيئا ولو كانت عاقبة لثب الولاء لمن أعتق منهم من رجالهم ونسائهم) لان الولاء لمن أعتق منهم فدل على انه ترك فقط (ومما بين ذلك أيضا انهم اذا أعتق أحدهم نصيبه ثم عجز المكاتب لم يقوم على الذي أعتق نصيبه مابق) نائب فاعل يقوم (من المكاتب) فدل على انه ترك (ولو كان عاقبة قوم عليه حتى يعق في ماله) ان كان له مال (كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا) نصيبا (له في عبد) أي رقيق (قوم عليه فقه العدل) بلا يزول ناقص (فان لم يكن له مال عتق منه ماعق) وبقي باقيه رقيقا (ومما بين ذلك أيضا ان من سنة المسلمين) طريقهم (التي لا اختلاف فيها ان من أعتق شركا له في مكاتب لم يعق عليه في ماله ولو أعتق عليه كان الولاء له دون شركائه) محلا بالحديث (ومما بين ذلك أيضا ان من سنة المسلمين) طريقهم (ان الولاء لمن عقد الكاتبة وان ليس لمن ورث سيد المكاتب من النساء من ولاه المكاتب وان أعتق نصيبهن مني) ولو كان عتقا حقيقة لكان لهن ولاه نصيبهن اذا أعتقن لان الولاء للمعتقة (انما ولاؤه لولد سيد المكاتب الذكور) ان كانوا (أو عصبته من الرجال) ان لم يكونوا لان الولاء لبرته أبي

﴿مالا يجوز من عتق المكاتب﴾

(مالك اذا كان القوم جميعا في كتابة واحدة لم يعق سيدهم أحدا منهم دون مؤامرة) أي مشاركة (أصحابه الذين معه في الكتابة ورضي منهم) فان رضىوا فعمل والا فلا (وان كانوا أصغارا فليس مؤامرة) مشاروهم (بشي ولا يجوز ذلك) أي رضاهم (عليهم) لعدم التكليف (و) وجه ذلك (ان الرجل من العبيد) (وإذا كان يسعى على جميع القوم ويؤدى عنهم كتابتهم لثم به عتاقهم فبعد) بكسر الميم بقصد (السيد الذي يؤدى عنهم وبه نجاتهم من الرق فيعتقه فيكون ذلك عجزا لمن بقي منهم وانما أراد بذلك الفضل والزيادة) عطف تفسير (لنفسه فلا يجوز ذلك على من بقي منهم) بل يرد (وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار) جمعها ما كيدا أو ليكل واحد مني فهو تأسيس وقدم شرحه (وهذا أشد الضرر) أقواء فلا يمكن منه فان تحقق في الضرر وجاز ولذا (قال مالك في العبيد يكتبون جميعا ان سيدهم أن يعق منهم الكبير الثاني والصغير الذي لا يؤدى واحد منهما شيئا وليس عند واحد منهما عرق ولا قوة في كتابتهم فلا تجزأ له) بغير رضاهم لا تنفاه العلة

﴿جامع ما ينفى عتق المكاتب وأمواله﴾

يت مجموعته أخبروا النبي صلى الله عليه وسلم بما رآه من كل منة فقال هو صب فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم فله قال قلت حرام هو قال لا ولكنه لم يكن بارض قوى فأجبتني فأعافه قال خاله فاجترته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم نظر في حديثنا عمرو بن عون أنا خالد بن حصين عن زبد بن وهب عن ثابت بن ربيعة قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جيش فأصبنا بياقال فتويت منها ضافاً فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضعت بين يديه قال فأخذ عوداً فعد به أصابعه ثم قال ان أمة من بني اسرائيل مسخت دواب في الأرض واني لأدري أي الدواب هي قال فلم يأكل ولم يشه حدثنا محمد بن عون الطائفي ان الحكم بن نافع حدثهم ثنا ابن عياش عن فضم بن زواعة عن شرحبيل بن عبيد عن أبي راشد الجباري عن عبد الرحمن بن شبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحم الضب

(باب في كل الجباري)

* حدثنا الفضل بن سهل ثنا ابراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي حدثني ربه بن عمر بن سفيان عن أبيه عن جده قال أكلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لحم جباري

(باب في كل حشرات الارض)

* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا غالب بن حجر حدثني لقمان بن تلب عن أبيه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم فلم أجمع لحشرة الارض تحرمها * حدثنا ابراهيم بن خالد الكلابي أبو ثور ثنا

(مالك في الرجل يكاتب عبده ثم يموت المكاتب ويترك أم ولده وقد بقيت عليه من كتابته بنية ويترك وفاء عليه ان أم ولده أمة جملة كحين لم يعق المكاتب حتى مات ويترك ولد ابيه يعقون بأداء ما بقي تعقق أم ولده أيهم بمقتهم معطوف على المتني مسيب عليه فالمعنى انني عتقه العدم ولد تعقق بمعاذته (وفي المكاتب يعقق عبده أو يتصدق ببعض ماله ولم يعلم بذلك سيده حتى عتق المكاتب) بأداء ما عليه (قال مالك ينقذ) بذال محجمة بمعنى (ذلك عليه) أي المكاتب (وليس للمكاتب أن يرجع فيه فان علم سيده المكاتب قبل أن يعق المكاتب فرد ذلك ولم يجزه) عطف تفسير أو مساو حسنة اختلاف اللفظ (فانه ان عتق المكاتب وذلك في يده لم يكن عليه أن يعق ذلك العبد ولا أن يخرج تلك الصدقة) لان رد السيد ابطال لفعله (الا أن يفعل ذلك طائعا من عند نفسه) فليزله لانه ابتداء عتق أو صدقة

(الوصية في المكاتب)

(مالك ان أحسن ما سمع) وفي نسخة سمعت (في المكاتب يعققه سيده عند الموت ان المكاتب بقام) أي يقوم (على هيشته) صفته (تلك التي لو بيع كان ذلك الثمن الذي يبلغ فان كانت القيمة أقل مما بقي عليه من الكتابة وضع ذلك في ثلث الميت ولم ينظر الى عدة الدراهم التي بقيت عليه وذلك انه لو قتل لم يرغم قاله الا قيمته يوم قتله ولو جرحه لم يرغم جرحه الا بجرحه يوم جرحه ولا ينظر في شيء من ذلك الى ما كوتب عليه من الدين أو الدراهم لانه عبد ما بقي عليه من كتابته شيء وان كان الذي بقي عليه من كتابته أقل من قيمته لم يحسب في ثلث الميت الا ما بقي عليه من كتابته وذلك انه اغتارك الميت لما بقي عليه من كتابته فصارت وصية) أي كوصية أو وصي بها فهو وصيته حذف أداته اذ فرض المسئلة انه لم يوص واغماجز عتقه في مرض موته فحكمه كالوصية (وتفسير ذلك) ايضاحه بالمثل (انه لو كانت قيمة المكاتب ألف درهم ولم يبق من كتابته الا مائة درهم فأوصى سيده له المائة درهم التي بقيت عليه حبس له في ثلث سيده فصار حراما) ولا يبطأ هو ابني بعضه رفيقا (قال مالك في رجل كاتب عبده عتقه موته بنية يقوم عبدا فان كان في ثلثه سعة لئن العبد جاز له ذلك) وعق (وتفسير ذلك ان يقول قيمة العبد ألف دينار في كتابته سيده على مائتي دينار عند موته فيكون ثلث مال سيده ألف دينار وذلك جائز) لثلث الثلث (واغماهي وصية أو وصي بها في ثلثه) لا كتابة حقيقة (فان كان السيد قد أوصى لقوم بوصايا وليس في الثلث فضل عن قيمة المكاتب بدئ المكاتب لان الكتابة عتاقه والعتاقه تسدي على الوصايا) لتوقف الشرع العربي (ثم يجعل ثلث الوصايا في كتابة المكاتب ببقونه بها وتخير ورثة الموصي فان أجبروا أن يعطوا أهل الوصايا وصاياهم كاملة وتكون كتابة المكاتب لهم) خاصة (ذلك) لهم (وان أجبروا أسلموا المكاتب وما عليه الى أهل الوصايا فذلك لهم) واغماخبروا (لان الثلث صار في المكاتب ولان كل وصية أوصى بها أحد فقال الورثة الذي أوصى بها صاحبنا) أي موثنا أكرم ثلثه وقد أخذنا ليس له فان ورثته تخيروا فيقال لهم قد أوصى صاحبكم بما قد علمتم فان أحببت أن تنفذوا فافعلوا (ذلك) لاهل على ما أوصى به الميت والأفأسلوا لاهل الوصايا ثلث مال الميت كله) وتعرف هذه المسئلة بمسئلة خلع الثلث وتقدمت وأعادها هنا استظهارا (فان أسلم الورثة المكاتب الى أهل الوصايا كان لاهل الوصايا ما عليه من انكباة فان أدى) المكاتب (ما عليه من الكتابة وأخذوا ذلك في وصاياهم على قدر حصصهم وان عجز المكاتب كان عبدا لاهل الوصايا لا يرجع الى أهل الميراث لانهم تركوه حين خبروا) فصار لاحق لهم فيه (ولان أهل الوصايا حين أسلم اليهم خضعوه فلو مات لم يكن لهم على الورثة شيء من الميراث) (وان مات المكاتب قبل أن يؤدي كتابته وترك مالا هو أكثر مما عليه فماله لاهل الوصايا) للمكاتب (وان أدى المكاتب ما عليه عتق ورجع ولا رة الى حصته الذي عتق

تعبدين منصور ثنا عبد العزيز

ابن محمد عن عبد بن غيلة عن
أبيه قال كنت عند ابن عمر فسئل
عن كل القصد فقال لا أبعد
فما أوصى إلى محرم إلا أن يقول شيخ
عنده سمعت أبا هريرة يقول ذكر
عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال
خبيثة من الخبيثات فقال ابن عمر
إن كان قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم هذا فهو كقول
(باب ما يذكر كتحريمه)

حدثنا محمد بن داود بن صبيح ثنا
الفضل بن دكين ثنا محمد بن أبي
سريته المدي عن عمرو بن دينار عن
أبي الشعثاء عن ابن عباس قال
كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء
ويتركون أشياء تذرأ بعث الله
نبياً ونبيه وأزله كتابه وأحل حلاله
وحرم حرامه فما أحل فهو حلال
وما حرم فهو حرام وما سكنت عنه
فهو حرام ولا تأكل إلا حلالاً
إلى محرم ما إلى آخر الآية
(باب في أكل الضبع)

حدثنا محمد بن عبد الله الطحاوي
ثنا جرير بن حازم عن عبد الله
ابن عبيد عن عبد الرحمن بن أبي
عمار عن جابر بن عبد الله قال
سألت رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن الضبع فقال هو صيد
ويجوز فيه كبش إذا ساءه اللحم

(باب الله عن أكل السباع)
حدثنا العنقي عن مالك عن ابن
شهاب عن أبي إدريس الخولاني
عن أبي ثعلبة الخشني أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
أكل كل ذي ناب من السبع
حدثنا مسدد ثنا أبو عوانة
عن أبي شرعن مولى بن مهران
عن ابن عباس قال نهى رسول

كتابته) لأن الولاء لا يتقبل (قال مالك في المكاتب يكون لسيده عليه عشرة آلاف درهم فيضع
يحيط عنه عند موته ألف درهم أنه يقوم المكاتب فينظر كم قيمته فإن كانت قيمته ألف درهم فالذي
وضع عنه عشر الدكابة وذلك في القيمة مائة درهم وهو عشر القيمة فيوضع عنه عشر الدكابة فيصير
ذلك إلى عشر القيمة تنقداً يحيط عنه) وأما ذلك كهيئته لو وضع عنه جميع ما عليه ولو فصل ذلك لم
يحسب في ثلث مال الميت القيمة المكاتب ألف درهم في الفرض المذكور (وإن كان الذي وضع
عنه نصف الدكابة حسب في ثلث مال الميت نصف القيمة وإن كان أقل من ذلك) كالثلث (أو أكثر)
كالثلثين (فهو على هذا الحساب) الذي قلنا (وإذا وضع الرجل عن مكاتبه عند الموت) أي موت
السيده (ألف درهم من عشرة آلاف درهم) كاتبه عليها (وليسم إنهما من أول الدكابة) أو من آخرها
وضع عنه من كل مائة عشرة) لأن هذا عدل بينه وبين ورثة سيده (وإذا وضع الرجل عن مكاتبه
ألف درهم من أول كتابته أو من آخرها وكان أصل الدكابة على ثلاثة آلاف درهم قوم المكاتب
قيمة النقد ثم قسمت تلك القيمة فحصل لكل ألف التي من أول الدكابة حصتها من تلك القيمة بقدر
قربها من الأجل وفضلها ثم الألف التي على الألف الأولى) أي الثانية فيجعل بقدر فضلها أيضاً ثم
الألف التي عليها) أي الثالثة (بقدر فضلها أيضاً حتى يوقى على آخرها بفضل كل ألف بقدر موضعها
في يجعل الأجل وتأخيرها لأن ما) أي الذي (استأخرون ذلك أقل في القيمة) مما يجعل (ثم يوضع في
ثلث الميت قدر ما أصاب تلك الألف من القيمة على فاضل ذلك إن قل أو أكثر فهو على هذا الحساب)
المذكور (وقد روي أوصى رجل بربع مكاتبه أو أعنت) وفي نسخ وعنى بالوار (وربما فولاك
الرجل) الموصى (ثم) بعده (هذان المكاتبون) لا كلاً كثيراً كترهما في عليه من الدكابة قال مالك
يطى ورثة السيد الذي أوصى له بربع المكاتب ما بقي لهم على المكاتب) من رأس المال (ثم
يقسمون ما) أي المال الذي (فضل فيكون للموصى له بربع المكاتب ثلث ما فضل بعد أداء الدكابة
ولورثة سيده الثلثان) لأن حصة الحرية التي لا يؤخذ بها هي ثلث ذلك إلى النصف والربع
فالنصف ثلثان والربع ثلث عارجم إليه من حصة الحرية (وذلك أن المكاتب عبد ما بقي عليه من
كتابته حتى فاقم بورت بالرق) أي يؤخذ ما خلفه ونسبته أو انحاز (مالك في مكاتب أعنته سيده
عند الموت) للسيد (أن لم يجعله ثلث الميت عتق منه قدر ما حل الثلث ويوضع عنه من الدكابة قدر
ذلك مثلاً) إن كان على المكاتب خمسة آلاف درهم وكانت قيمته ألفي درهم بقداً ويكون ثلث
الميت ألف درهم عتق نصفه ويوضع عنه شطر الدكابة) أي نصفها (وفي رجل قال في وصيته غداً
فلا تروا كاتباً فإنا) لعبد آخر (تسدى العناق) عند ذيق الثلث (على الدكابة) لأن العناق
تجوز ناجز بخلاف الدكابة

(كتاب المدبر)

أي الذي علق سيده عتقه على موته ممي بالان الموت در الحماة ويرى كل شيء ما ورأه يسكون الباء
وضمها والجارحة بالضم فقط وأنكره بعضهم في غيرهما وقيل لأن السيد دبر أمر دنياه باستخدامه
واسترقاقه وأمر آخره بما عتاقه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(القضا في ولد المدبرة)

(مالك الأمر عندنا فمن در جارية فولدت أولاداً السيد سيده إياها ثم ماتت الجارية قبل الذي
دبرها) وخبر الأمر قوله (أن ولدها عتقتم أقدست لهم من الشرط مثل الذي ثبت لها) من السيد
(ولا يضرهم هلاك أمهم) موتها قبل سيدها (فإذا مات الذي كان دبرها فقد عتقوا) إن جملهم (وفي

الله صلى الله عليه وسلم عن كل
 كل ذي ناب من السبع وعن كل
 ذي مخلب من الطير * حدثنا
 محمد بن المصنف ثنا محمد بن حرب
 عن الزبيدي عن مروان بن روبة
 التغلبي عن عبد الرحمن بن أبي
 عوف عن المقدم بن معد يكرب
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ألا ليجل ذناب من السباع
 ولا الجوارح الا على ولا القطعة من
 فال معاهد الا ان يستغنى عنها
 وأما رجل ضاف قوما فلم يضره
 فان له ان يعقبهم بثلث قراء * حدثنا
 محمد بن بشر عن ابن أبي عدي
 عن ابن أبي عروبة عن علي بن
 الحكم عن ميمون بن مهران عن
 سعيد بن جبير عن ابن عباس قال
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يوم خيبر عن كل ذي ناب من
 السباع وعن كل ذي مخلب من
 الطير * حدثنا عمرو بن عثمان
 ثنا محمد بن حرب حدثني أبو سلمة
 سليمان بن سلم عن صالح بن يحيى
 ابن المقدم عن جده المقدم بن
 معد يكرب عن خالد بن الوليد قال
 غزوت مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم خيبر فأتى اليهود
 فشكروا الناس فذأ أمرعوا الى
 حظائرهم فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ألا ليجل أموال
 المعادين الا بخصها وحرام عليكم
 الجوارح والبهائم ونخلها وكل
 ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب
 من الطير * حدثنا أحمد بن حنبل
 ومحمد بن عبد الملك قال ثنا عبد
 الرزاق عن عمر بن زيد الصنعاني
 انه سمع أبا الزبير عن جابر بن عبد الله
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى
 عن قمار الطير قال ابن عبد الملك عن

نسخة ان وسعهم (الثالث) لان المدبر في الثالث (وقال مالك كل ذات رحم فولدها عنزتها ان كانت
 حرة فولدت بعد عتقها فولدها حرا وان كانت مدبرة أو مكاتبة أو معتقة الى سنين) أي بعد مضى
 (أو خدمه) لانسان ثم تنق بعد (أو بعضها حرا) وبعضها رقيا (أو موهنة أو أمدد فولدت
 واحدة منهن على مثال حال أمه يعتقون بعقها) اذا عتقت (ويرقون برقها) أي مددة واماها
 رقيقه (وفي مدبرة ورت وهي حاملة ان ولدها عنزتها وانما ذلك عنزلة رجل أعتق جارية له وهي حامل
 ولم يعلم بحملها قال مالك فالسنة فيه ان ولدها يتبعها ويعتق بعقها وكذلك لو أن رجلا ابتاع جارية
 وهي حامل فالولادة أي الامة (وما في بطنها من ابتاعها اشترط ذلك المتابع أولم يشترطه) لان
 عقد البيع تناول ذلك شرعا ولا يحل للبايع أن يستغنى ما في بطنها لان ذلك غرر يضع من غمها ولا
 يدري أصل ذلك اليه أم لا وانما ذلك بمنزلة من باع جنينا في بطن أمه وذلك لا يحل لانه غرر (وقد
 نهى صلى الله عليه وسلم عن الغرر وعن بيع الاجنة) وفي مكاتب أو مدبر ابتاع أحدهما جارية
 فوطئها فجلت منه وولدت قال مالك ولد لكل واحد منهما من جارية بمنزلة يعتقون بعقته ويرقون
 برقه فاذا عتق هو) بأداء الكتابة أو موت السيد (فانما أم ولده مال من ماله تسلم اليه اذا عتق)
 فلا تكون أم ولدها لجل الواقع من الكتابة والتدبير لانه قبل التحرير
 (جامع ما جاف التدبير)

(مالك في مدبر قال أسيدته بثلث العتق وأعطيت تحسين دينها وانجبة على فقال سيده نعم أنت سر
 وعليك خمسون دينارا أو أدى الى في كل عام عشرة دينار فرضي بذلك العبد ثم هلك السيد بعد ذلك
 بيوم أو يومين أو ثلاثة قال مالك ثبت له العتق) لانه فخر عتقه (وصارت الخمسون دينارا دينها
 عليه) على تخييرها (وجازت شهادته وثبتت حرمة وميراثه وحلوه) لانه ساخر (ولا يضيع)
 لا يقط عنه موت سيده شيئا من ذلك الدين لان تغيير العتق عليه وقع فخره (وفي رجل دبر عبدا
 له فأتى السيد وماله حاضر وماله غائب لم يكن في ماله الحاضر ما يخرج فيه المدبر) حرمان ثلثه
 (قال مالك يوقف المدبر بماله ويجمع خرابجه حتى يتبين من المال الغائب فان كان فماتت سيده
 مما يجده له الثالث) من الحاضر والغائب (عتق بماله وما جمع من خرابجه) أي يكون له (وان
 لم يكن فماتت سيده مما يجده عتق منه قدر) بمثل الثالث وماله في يديه يتصرف فيه
 (الوصية في التدبير)

(مالك الا امر المجتمع عليه عندنا ان كل عتاقة أعتقها رجل في وصية أو وصى بها في حصة أو مرض انه
 يردّها) أي له ذلك (متى شاء وبغيرها متى شاء ما لم يكن تدبير فاذا دبر فلا تسلب) له (الى مدبر)
 الحديث المدبر لا يبيع ولا يوهب (وكل ولد ولدته أمه أو وصى بعقها لم تدبر فان ولدها لا يعتقون معها
 اذا عتقت وذلك ان سيدها يغير وصيته ان شاء وبغيرها متى شاء لم يثبت لها عتاقة) حتى يكون ولدها
 بمنزلة (وانما هي بمنزلة رجل قال لجارية ان بقيت عندي فلا تتي حتى أموت فهي حرة فان أدركت
 ذلك أي بقيت عنده حتى مات (كان لها ذلك) التحرير (وان شاق قبل ذلك باعها وولدها لا يملك
 بدخل ولدها في شيء مما جعل لها والوصية في العتاقة) أي بها (مخالفة للتدبير فرق بين ذلك ماضى
 من السنة) فتنسح (ولو كانت الوصية بمنزلة التدبير كان كل موص لا يقدر على تغيير وصيته وما ذكر
 فيها من العتاقة) وذلك خلاف المعروف من أن له ذلك (وكان قد حبس) منع (عليه من ماله مالا
 يستطيع أن يتفقه به) وذلك خرج شديد (مالك في رجل دبر رقيقا له جيعا في محبته وليس له مال
 غيرهم ان كان دبر بعضهم قبل بعض بدنيا لا زل) فالاول التالي له مسمى أولا بالنظر لما بعده (حتى
 يبلغ الثلث وان كان دبرهم جميعا في مرضه فقال فلان حرة وقلان حرة) لثلاثة أرقاء (في
 كلام واحد) منسوق بلا فاصل (ان حدث في مرضي هذا حدث موت أو دبرهم جميعا في كلمة

أكل الهمروأكل ثمنها

«باب في لحوم الجمر الاهلية»

* حدثنا ابراهيم بن الحسن المصيصي ثنا حجاج عن ابن جريح أخـ بن عمرو بن دينار أخبرني رجل عن جابر بن عبد الله قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن نأكل لحوم الجحر وأمرنا أن نأكل لحوم الخيل قال عمرو فآخبر هذا الخبر بأبا الشتاء فقال قد كان الحكم الغفاري فينا يقول هذا أو بذي ذلك الجحر يريد ابن عباس * حدثنا عبد الله بن أبي زياد ثنا عبيد الله عن اسراييل عن منصور عن عبيد بن الحسن عن عبد الرحمن عن غالب بن أبيجر قال أصابتنا سنة فلم يكن في مأكلي شيء أطعم أهلي الا شيئا من حروقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم لحوم الجحر الا هلية فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أصابتنا السنة ولم يكن في مأكلي ما أطعم أهلي الا سمعان الجحر وانك حرمت لحوم الجحر الا هلية فقال أطعم أهلك من معين جرحك فانما حرمتهما من أجل جوال القرية يعني الجلالة * حدثنا سهل بن بكار ثنا وهيب عن ابن طاوس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الجحر الا هلية وعن الجلالة وعن زكو بها وأكل لحومها

﴿بَابُ فِي أَكْلِ الْجُرَادِ﴾

* حدثنا حفص بن عمر التميمي ثنا
 شعبه عن أبي يعفور قال سمعت
 ابن أبي أوفى وسأله عن الجراد
 فقال غزوت مع رسول الله صلى الله

واحدة تحاصوا في الثلث ولم يبدأ أحد منهم قبل صاحبه وانما هي وصية وانما هم الثلث بقسم
بينهم بالحصص ثم يعق منهم الثلث بالغاميلغ ولا يبدأ أحد منهم إذا كان كله في مرضه (لا تترك
ترجيح بلامرجح) (وفي رجل دبر غلامه في مال السبدول مال له الا العبد المدبر وللعبد مال قال مالك
يعق ثلث المدبر ووقف ماله بيده) وذلك خبر له من زعه عنه وترك فقيرا (وفي مدبر كاتبه سده
فات السيد ولم يترك مالا غيره قال مالك يعق منه ثلثه وبيع عنه ثلث كاتبه ويكون عليه ثلثاها
وفي رجل أعتق نصف عبده وهو مرض فبعت عتق نصفه أوبعت عتقه كله وقد كان دبر عبدا له
آخر قبل ذلك) في محضه (قال مالك يبدأ بالمدبر) في محضه (قبل الذي أعتقه وهو مرض وذلك
انه ليس للرجل أن يرد ما يورثه الا أن يعقبه بأمر يرد به) وانما يجوز اخراجه للعتق أو الكتابة
فاذا عتق المدبر فليكن ما بيني من الثلث في الذي أعتق شرطه حتى يستمتع عتقه كله بالجور تأكيد
للضهير (في ثلث مال الميت قال لم يبلغ ذلك فضل الثلث عتق منه ما بلغ فضل الثلث) في يادته (بعد
عتق المدبر الاول)

﴿مس الرجل وليده اذا دبرها﴾

مالك عن نافع ان عبد الله بن عمرو بن جارية بن قيس بن طهموس وعاصم بن مازن مالك عن يحيى بن سعيد بن سعيد بن السبب كان يقول لاذر بالرجل جارية فان له ان يطأها لانها ان حلت صارت أم ولد تعتق من رأس المال وهو أقوى من عتق المديرة من الثلث (وليس له ان يبيعها ولا يهبها) لانه اعتقد فيها عقد محرقة فليس له فسخها (ولادها عن زنا) لقاعدة

(يسمع المدير)

(مالك) الأمر المجمع عليه عندنا في المدراب أن صاحبه لا يبيعه ولا يحوله عن موضعه الذي وضعه فيه) بخبره أو صدقه وهذا قال جمهور العلماء والسلف من المجازين والشاميين والكوفيين لحديث ابن عمر رضي الله عنهما ولا يرب و هو من أثبت أخرجه الدارقطني وضعفه هو وابن عبد البر وغيرهما وقالوا الصحيح أنه موقوف على ابن عمر لكنه اعترض بجاء أهل المدينة عليه وحديث الصحيفين عن جابر قال اعترق رجل مناعدا له عن درم ولم يكن له مال غيره فهداه النبي صلى الله عليه وسلم فباعه فأشتره نعيم بن الحزام بثمانين فذهفها إليه أحببته بأنه أغابها عنه لأنه كان عليه دين ففني برواية النسائي للحديث زاد فوهي وكان عليه دين وفيه فاعطاه فقال اقض دينك ولا يعارضه رواية مسلم فقال ادا أنفست فقلصت عليها لان من حله صدقة عليها اقضاه دينه وحاصل الجواب انها الواقعة عين لأعوم لها فقصم على بعض الصور وهو تخصيص الجواز عا إذا كان عليه دين وورد كذلك في بعض طرق الحديث عند النسائي أي فتعين المصبر لذلك (وأنه ان رهن) بكسر الهماء أي غشي (سده دين) بعد التدبير (فان غرماءه لا يقدرون على بيعه معاش سده فان مات سيده ولادين عليه فهو في ثلثة لأنه استثنى عليه عمله معاش فليس له أن يخذله حياته ثم يعقده على روثه اذ مات من رأس ماله) لأنه يظلم لو كان كذلك (وان مات سيد المدرولا مال له غيره عتق ثلثه وكان ثلثاه لورثته) لان التدبير في الثلث (فان مات سيد المدر و عليه دين يحيط بالمدر بيع في دينه لأنه انما يعق في الثلث) واليه لثالث (فان كان الدين لا يحيط إلا بنصف العبد بيع نصفه للدين ثم عتق ثلث ما بقى بعد الدين او هو سدسه وورق الثلث للورثة (قال مالك لا يجوز) أي يحرم (بيع المدر) لان فيه ارقاقه بعد حيان شائهة الحرة فيه والشرع مشفوق للحرية (ولا يجوز لأحد ان يشتريه) ذكره وان علم من لفظ بيع لقوله (الا ان يشتري المدر نفسه من سيده فيكون ذلك جائزا) لأنه اذا مالك نفسه عتق ناجزا او خير من التدبير (أو يعطى أحد سيد المدر مالا يبعقه سيده الذي دبره فذلك يجوز له أيضا) لتجيز العتق (ولأنه ليس به الذي دبره) لأنه

عليه وسلم استأوى سبع غزوات
فكنا كلهم * حدثنا محمد
ابن الفرج البغدادي ثنا ابن
الزريق ثنا سليمان التيمي عن
أبي عثمان النهدي عن سلمان قال
سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن
الحرا فقال أكثر جنس ود الله
أكله ولا أحرمة قال أبو داود ورواه
المعمر عن أبيه عن أبي عثمان عن
النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر
سلمان * حدثنا نصر بن علي
وعلي بن عبد الله قال ثنا زكريا
ابن يحيى بن عمارة عن أبي العوام
الجزاعي عن أبي عثمان النهدي عن
سلمان أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم سئل فقال مثله فقال
أكثر جنس ود الله قال علي اسمه فأنشد
يعني بأبا العوام قال أبو داود ورواه
جاذب سلمة عن أبي العوام عن
أبي عثمان عن النبي صلى الله عليه
وسلم لم يذكر سلمان
(باب في الطائفة من المؤمنين)

* حدثنا أحمد بن عبد الله ثنا يحيى
ابن سليم الطائفي ثنا اسمعيل بن
أمية عن أبي الزبير عن جابر بن
عبد الله قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما أتى الجبر أو جزر
عنه فكلوه ومما أتى فيه وطفا فلا
نأكلوه قال أبو داود وروى هذا
الحديث سفيان الثوري وأبو ب
وحدث عن ابن الزبير وأقروه على
خبر وقد أسند هذا الحديث أيضا
من وجهه ضعيف عن ابن أبي ذئب
عن أبي الزبير عن جابر عن النبي
صلى الله عليه وسلم
(باب في المضطر إلى الميتة)

* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا
جاذب عن معاذ بن عمار عن جابر

الذي عقد ذلك لأن أعطى المال لانه ليس يبيع وانما هو على التجيز ولذا كان الولاه (ولا
يجوز بيع خدمة المذبر لانه غروا ولا يدري كم بعش سيده فذلك غرو لا يصلح) من الصلاح ضد
الفساد فهو باطل لفساده بالغرو ولذا تعجب من اجاب عن حديث بيع النبي صلى الله عليه وسلم
المذبر بأنه لم يبيع وقبته وانما باع خدمته لان المؤمنين من يبيع وقبته لا يجوزون بيع خدمته أيضا
وما روى عن أبي جعفر انما باع صلى الله عليه وسلم خدمة المذبر من سل ضعيف لاجه فيه وروى
عنه موصولا ولا يصح به (مالك في العبد يكون بين الرجلين فيدبر أحدهما حصته انهما يتقاربان
فان اشتراه الذي دبره كان مذبرا كله وان لم يشتره) بل اشتراه من يكمه (انقضت بديره) مراعاة لحق
الشريك وهذا أمر حاله حكم التقويم فليس يناقض قوله لا يجوز بيع المذبر كإزعاج (الا ان يشاء
الذي بقى له فيه الرق ان يعطيه شريكه الذي دبره بقبته فان أعطاه اياه بقبته لزمه ذلك وكان مذبرا
كاه) فان مات مذببر نصفه عتق نصفه ولم يقوم النصف لانه صار للورثة (وفي رجل نصراني دبر
عبد الله نصرانيا فأسلم العبد قال مالك يحال بينه وبين العبد) لئلا يستخدم الكفار المسلم (ويخرج
على سيده النصراني) أي يجعل له عليه نواج (ولا يباع عليه) لانه جرى فيه عقد حرية
(حتى يثبني أمره فان هلك النصراني وعلقه دين قضي دينه من غن المذبر الا ان يكون في ماله
ما يحمل الدين) بعه (فيعتق المذبر) من ثلث الباقي

(جراح المذبر)

بكسر الجيم جمع جراحة بالكسر ويجمع أيضا على جراحت (مالك انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز)
الخليفة العادل (قتى في المذبر اذا جرح) انسانا (ان لسيداه ان يسلم ما علك منه) وهو خدمته
(الى المرحوم) فقتله المرحوم ويقاصه بجراحه من دية جرحه فان أدى قبل ان يموت سيده رجع
الى سيده) مذبرا على حاله (مالك الامر عندنا في المذبر اذا جرح) شخصا (ثم هلك سيده وليس له مال
غيره انه يعتق ثلثه ثم يقسم عقل الجراح اثلاثا فكون ثلث العقل على الثلث الذي عتق منه
ويكون ثلثاه على الثلثين الذين بايدي الورثة ان شاءوا اسلموا الذي لهم منه) من العبد وهو الثلثان
(الى صاحب الجرح وان شاءوا أعطوا ثلثي العقل وامسكوا نصيبهم من العبد وذلك ان عقل ذلك
الجرح انما كانت جنايته من العبد ولم تكن دينا على السيد فلم يكن ذلك الذي أحدث العبد
بالذي يطل ما صنع السيد من عتقه ويديره) عطف تفسير (فان كان على سيد العبد دين للثالث
مع جناية العبد يبيع من المذبر بقدر عقل الجرح وقد روي الدين ثم يبدأ بالعقل الذي كان في جناية
العبد فيقضي من غن العبد ثم يقضي دين سيده ثم ينظر الى ما بقي من العبد فثلاثة من العبد فثلاثة
ويبقى ثلثاه للورثة) وجه (ذلك ان جناية العبد هي أولى من دين سيده) لتعلقها برقة العبد
(وذلك) أي ايضا به بالمثال (ان الرجل اذا هلك وترك عبدا مذبرا فثلاثة خسون ومائة دينار وكان
العبد قد تم وجراحه موضوعة) أوضحت العظم (عقلها) خسون دينار وكان على سيد العبد من
الدين خسون دينار فانه يسد بأخمس دينار التي في عقل الشبهة فتقضي من غن العبد ثم
يقضي دين سيده ثم ينظر الى ما بقي من العبد فثلاثة من العبد فثلاثة ويبقى ثلثاه للورثة فالعقل واجب
أثبت وأحق (في قبضته من دين سيده ودين سيده واجب) أحق (من التذبر الذي انما هو
وصية في ثلث مال الميت فلا ينبغي) لايصح (ان يجوز شيء من التسديرو على سيد المذبرين لم
يقض) جملة حاله (وانما هو وصية وذلك ان الله تبارك وتعالى قال من بعد وصية يوصي بها
أودين) والدين مقدم على الوصية اجمالا (فان كان في ثلث الميت ما يعقبه في سيد المذبر كله عتق
وكان عقل جنايته دينا عليه يتبع به بعد عتقه وان كان ذلك العقل الدية كاملة) مباغلة (وذلك
اذا لم يكن على سيده دين) والا فلي ماضي (وقال مالك في المذبر اذا جرح وجلا فاسلمه) أي أسلم

خدمته (سبده الى المجرع ثم هلك سبده وعليه دين ولم يترك مالا غيره فقال الورثة نحن نسلمه الى صاحب الجرح) بضم الجيم (وقال صاحب الدين أنا أنزعي على ذلك انه اذا زاد الغريم شيئا فهو أولى) أحق (به) ولا يسلم للمجرع (ويحط عن الذي عليه الدين قد وما زاد الغريم على دية الجرح فان لم ير شيئا لم يأخذ العبد) بل يسلم الى المجرع ان شاء الوارث (وقال مالك في المدبر اذا جرح شخصاً) وله مال فأبى سبده أن يقتله فان المجرع يأخذ مال المدبر في دية جرحه فان كان فيه وفاء استوفى المجرع دية جرحه وورد المدبر الى سبده وان لم يكن فيه وفاء اقتضاه (أخذه) من دية جرحه واستعمل المدبر بما بقي له من دية جرحه (حتى يستوفيه)

﴿جراح أم الولد﴾

(قال مالك في أم الولد يخرج) شخصاً (ان عقل ذلك الجرح ضامن) أي مضعون (على سبدها في ماله) كقولهم سر كاتم أي مكنون ومديته راضية أي مرضية (الا أن يكون عقل ذلك الجرح أكثر من قيمة أم الولد فليس على سبدها أن يخرج) أي يعطى من ماله (أكثر من قيمتها) وجه (ذلك ان رب) أي سيد (العبد أو الوليدة اذا أسلم غلامه أو وليدته) أمته (يخرج) أي في جرح (إصابه واحد منهما فليس عليه أكثر من ذلك وان كثرت) زاد (العقل) عن قيمة كل منهما (فأذا لم يستطع) لم يقدر (سيد أم الولد ان يسلمها مضى من السنة) انه يجب عليه فداؤها (فانه اذا أخرج قيمتها فساكنه أسلمها فليس عليه أكثر من ذلك) لانه ظلم له اذ هو ليس بمجان (وهذا أحسن ما سمعت وليس عليه أن يحمل من جانبها أكثر من قيمتها) بل انما عليه الاقل من قيمتها وأرض ما بنيت والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وله الحمد والشكر على الانعام وأسأله من فضله العون على القيام وأن يجعله خالصاً له بجاه خير الانام عليه أفضل الصلاة والسلام

﴿ثم الجزء الثالث وبه الجزء الرابع وأوله كتاب الحدود﴾

والصبح من أول النهار
﴿باب في الجمع بين لوئين
من الطعام﴾

* حدثنا محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة أنا الفضل بن موسى عن حسين بن واقد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وددت ان عندى خيرة يرضاه من بره معراء مبيعة سمن وابن قمام رجل من القوم فأخذته فجاء به فقال في أي شيء كان هذا قال في عكة صب قال ارفعه

فهرست ماعلى هامش هذا الجزء الثالث من الجزء الاول والثانى من سنن أبى داود

مصحفه

- ٥ أول الجزء الثامن عشر أوله باب فى العدد يوقى على غرقه ويشبههم وفيه من حقه الجهاد
١٣ بابا الى تمام النصف الاول على تقسيم غير الخطيب
باب العقبة ٢٣
باب اتخاذ الكلب للصيد ٢٥
الجزء التاسع عشر كتاب الوصايا وفيه ١٤ بابا
كتاب الفرائض وفيه ١٧ بابا
٤٨ كتاب الخراج والامارة وفى وفيه الى آخر الجزء ١٣ بابا
٩٠ أول الجزء العشرين باب التشديد فى جباية الجزية وفيه الى كتاب الجنائز ٣ بابا
٩٥ باب اقطاع الارضين ١٠٠ باب احياء الموات
١٠٤ كتاب الجنائز وفيه ٧٧ الى آخره منها ٥٨ بابا الى آخر الجزء ومن الجزء الذى بعده ١٩
١٠٧ باب فضل العادة ١٠٧ باب الخروج من الطاعون
١٣٥ أول الجزء الحادى والعشرين باب فى الحفار يجدد العظم هل ينسكب ذلك المكان
١٤٢ كتاب الايمان والتذوق وفيه ٢٣ بابا الى البيوع
١٥٨ كتاب البيوع وفيه ٣٨ بابا الى المزارعة آخر الجزء
١٧٥ أول الجزء الثانى والعشرين باب التشديد فى ذلك وفيه الى آخر كتاب البيوع ٥٧ بابا
باب الخبارة ١٧٨
باب المساقاة ١٧٩
باب كسب المعلم ١٨١
باب كسب الاطباء ١٨٢
باب كسب الحجام ١٨٣
باب فى التسعير ١٨٨
باب فى السلف ١٩١
باب فى الشفعة ٢٠٢
باب فى الرهن ٢٠٥ باب الرجل يأكل من مال ولده
باب فى قبول الهدايا ٢٠٧
باب فى الرقبة ٢١٢
باب المواشي تفسد زرع قوم ٢١٤
باب فى الاقضية وفيه ٣٠ بابا الى كتاب العلم ٢١٥
باب فى الشهادات ٢٢١
باب فى الوكالة ٢٢٢ أبواب من القضاء ٢٢٣
باب فى العلم وفيه ١١ بابا الى الامتية ٢٢٤
أول كتاب الامتية وفيه الى آخره ٢٢ بابا ٢٤١
أول كتاب الاطعمة وفيه الى آخر الجزء أبواب ٧٦ من الجزء الثانى الى كتاب الطب ٢٥٧

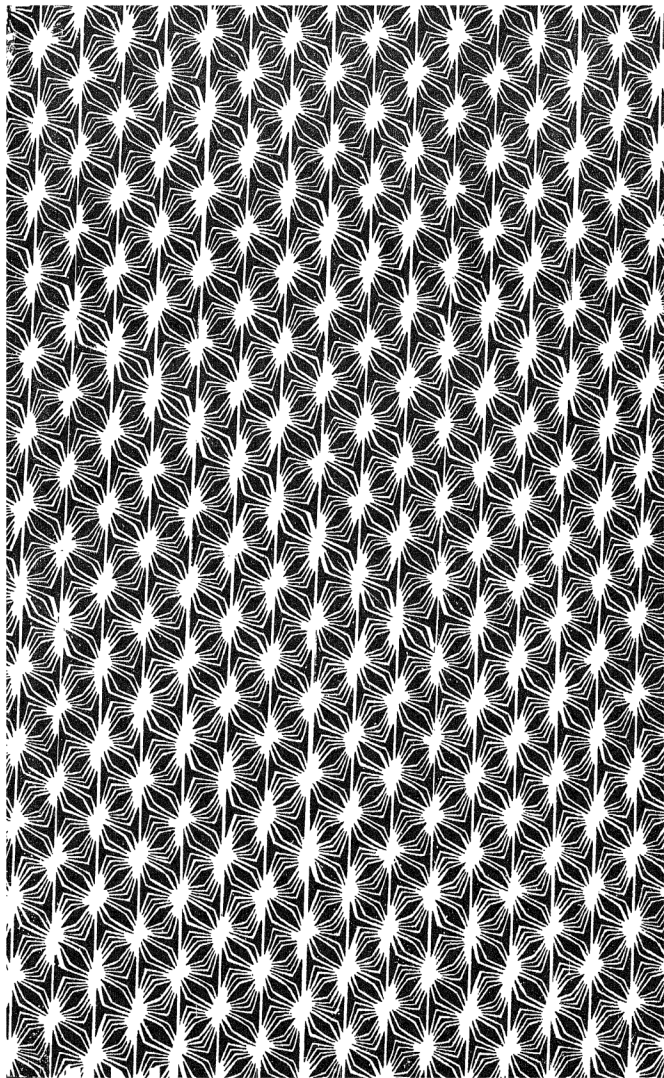
﴿ فهرست الجزء الثالث من شرح الزرقاني على الموطأ أوله كتاب النكاح ﴾

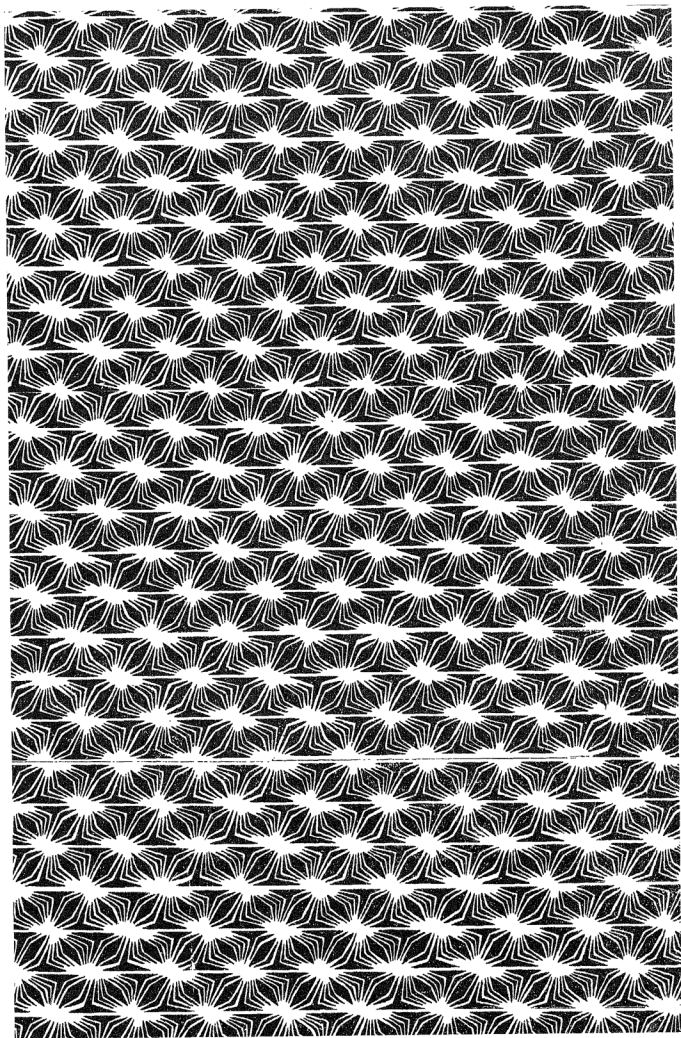
صفحة	محتوى	صفحة
٤١	ظهارا الحر	٢ ﴿ كتاب النكاح ﴾
٤٣	ظهار العبيد	٣ ما جاء في الخطبة
٤٤	ما جاء في الخيار	٤ استئذان البكر والام في أنفسهما
٤٦	ما جاء في الخلع	٥ ما جاء في الصداق والحباء
٤٧	طلاق المختلعة	١٠ ارضاء السور
٤٨	ما جاء في اللعان	١٠ المقام عند البكر والائب
٥٣	ميراث ولد الملائنة	١٢ ما لا يجوز من الشروط في النكاح
٥٣	طلاق البكر	١٢ نكاح المحلل وما أشبهه
٥٤	طلاق المريض	١٤ ما لا يجمع بينه من النساء
٥٥	ما جاء في متعة الطلاق	١٥ ما لا يجوز من نكاح الرجل أم امرأته
٥٦	ما جاء في طلاق العبد	١٦ نكاح الرجل أم امرأته قد أصابها على وجه ما يكره
٥٦	نفقة الامة اذا طلقت وهي حامل	١٧ جامع ما لا يجوز من النكاح
٥٦	عدة التي تنفذ زوجها	١٩ نكاح الامة على الحرية
٥٧	ما جاء في الاقراء عدة الطلاق وطـلاق الحائض	٢٠ ما جاء في الرجل على امرأته وقد كانت تحته ففارقها
٦٢	عدة المرأة في بيتها اذا طلقت فيه	٢٠ ما جاء في كراهية اصابة أختين على العبدين والمرأة وابنتها
٦٢	ما جاء في نفقة المطلقة	٢١ النهي أن يضرب الرجل أمه كانت لا يسه
٦٦	عدة الامة من طلاق زوجها	٢٢ النهي عن نكاح اماء أهل الكتاب
٦٦	جامع عدة الطلاق	٢٢ ما جاء في الاحصان
٦٧	ما جاء في الحكمين	٢٣ نكاح المتعة
٦٨	عين الرجل بطلاق ما لم ينكح	٢٦ نكاح العبد
٦٨	أجل الذي لا يمس امرأته	٢٦ نكاح المشرك اذا أسلمت زوجته قبله
٦٩	جامع الطلاق	٢٨ ما جاء في الرجم
٧١	عدة المتوفى عنها زوجها	٣٣ جامع النكاح
٧٣	مقام المتوفى عنها زوجها في يثها حتى تحل	٣٥ ﴿ كتاب الطلاق ﴾
٧٥	عدة أم الولد اذا توفي عنها سيدها	٣٥ ما جاء في البتة
٧٥	عدة الامة اذا توفي عنها سيدها أو زوجها	٣٦ ما جاء في الخلية والبرية وأشباه ذلك
٧٥	ما جاء في العزل	٣٧ ما بين من التملك
٧٨	ما جاء في الاحداد	٣٧ ما يجب فيه تطلقة واحدة من التملك
٨٤	﴿ كتاب الرضاع ﴾	٣٨ ما لا يبين من التملك
٨٤	رضاعة الصغرة	٣٩ الايلاء
٨٩	ما جاء في الرضاعة بعد الكبر	٤١ ايلاء العبد
٩٢	جامع ما جاء في الرضاعة	
٩٤	﴿ كتاب الخمر ﴾	

مصحفه	مصحفه
١٣٤ الملاسة والمناجزة	٩٤ ماجاه في بيع العربان
١٣٥ بيع المراجحة	٩٦ ماجاه في مال الماؤل
١٣٦ البيع على البرناج	٩٧ العهدة
١٣٦ بيع الخبار	٩٧ العيب في الرقيق
١٣٩ ماجاه في الربا في الدين	٩٩ ما يقع في الوليدة اذا بيعت والشرط فيها
١٣٩ جامع الدين والحول	٩٩ النهي أن يأت الرجل وليدة ولها زوج
١٤٢ ماجاه في الشركة والتولية والاقالة	٩٩ ماجاه في غرام المال ببيع أصله
١٤٣ ماجاه في افلاس الغريم	١٠٠ النهي عن بيع التمار حتى يبدو صلاحها
١٤٦ ما يجوز من السلف	١٠٣ ماجاه في بيع العربية
١٤٧ ما لا يجوز من السلف	١٠٣ المباحة في بيع الثمار والزروع
١٤٨ ما ينهى عنه من المساومة والمبايعه	١٠٤ ما يجوز من استثناء الثمر
١٥٣ جامع البيوع	١٠٤ ما يكره من بيع الثمرة
١٥٥ (كتاب القراض)	١٠٦ ماجاه في المزابنة والمحاكمة
١٥٥ ماجاه في القراض	١٠٩ جامع بيع الثمر
١٥٦ ما يجوز في القراض	١١٠ بيع الفاكه
١٥٧ ما لا يجوز في القراض	١١٠ بيع الذهب بالورق عينا وتبرا
١٥٧ ما يجوز من الشرط في القراض	١١٤ ماجاه في الصرف
١٥٨ ما لا يجوز من الشرط في القراض	١١٦ المراطة
١٥٩ القراض في العروض	١١٧ العينة وما يشبهها
١٥٩ الكراء في القراض	١٢٠ ما يكره من بيع الطعام الى أجل
١٥٩ التعدي في القراض	١٢٠ السلفه في الطعام
١٦٠ ما يجوز من النفقة في القراض	١٢١ بيع الطعام بالطعام لافضل بينهما
١٦١ ما لا يجوز من النفقة في القراض	١٢٣ جامع بيع الطعام
١٦١ الدين في القراض	١٢٤ الحكره والتريض
١٦١ البضاعة في القراض	١٢٤ ما يجوز من بيع الحيوان بفضه بعض
١٦٣ السلف في القراض	والسلف فيه
١٦٣ المحاسبة في القراض	١٢٥ ما لا يجوز من بيع الحيوان
١٦٣ جامع ماجاه في القراض	١٢٦ بيع الحيوان بالسم
١٦٤ (كتاب المساقاة)	١٢٧ بيع السم بالسم
١٦٩ الشرط في الرقيق في المساقاة	١٢٧ ماجاه في غن الكلب
١٧٠ (كتاب كراء الارض)	١٢٨ السلف وبيع العروض بعضها ببعض
١٧٢ (كتاب الشفعة)	١٢٩ السلفه في العروض
١٧٢ ما يقع فيه الشفعة	١٣٠ بيع الثعالب والحديد وما أشبههما بما
١٧٥ ما لا يقع فيه الشفعة	يوزن
١٧٦ (كتاب الاقضية)	١٣١ النهي عن بيعتين في بيعة
١٧٦ الترغيب في القضاء	١٣٣ بيع الثمر

صحيفة	صحيفة
٢١٨ القضاء في الهبة	١٧٩ الشهادات
٢١٩ الاعتصاف في الصدقة	١٨٠ القضاء في شهادة المحدث
٢١٩ القضاء في العمري	١٨١ القضاء باليمين مع الشاهد
٢٢١ القضاء في اللقطة	١٨٤ القضاء فيمن هلك ولدين وعليه دين له
٢٢٤ القضاء في استهلاك اللقطة	فيه شاهد واحد
٢٢٥ القضاء في الضوال	١٨٥ القضاء في الدعوى
٢٢٥ صدقة الحى عن الميت	١٨٥ القضاء في شهادة الصديق
٢٢٧ الامر بالوصية	١٨٥ ما جاء في الحث على منبر النبي صلى الله
٢٣٠ جواز وصية الصغير والضعيف والمصاب	عليه وسلم
والسفيه	١٨٧ جامع ما جاء في اليمين على المتبر
٢٣٠ الوصية في الثلث لا يتعدى	١٨٨ مالا يجوز من غلق الرهن
٢٣٥ أمر الحامل والمرضى والذي يحضر	١٨٩ القضاء في رهن الثمر والحيوان
القتال في أموالهم	١٨٩ القضاء في الرهن من الحيوان
٢٣٦ الوصية للوارث والحيازة	١٩٠ القضاء في الرهن يكون بين الرجلين
٢٣٧ ما جاء في المؤنث من الرجال ومن أحق	١٩٠ القضاء في جامع الرهون
بالولد	١٩١ القضاء في كراء الدابة والتعدي بها
٢٤٠ العيب في السلعة وضمانها	١٩٣ القضاء في المستكرهه
٢٤٠ جامع القضاء وكراهته	١٩٣ القضاء في استهلاك الحيوان والطعام
٢٤١ ما جاء فيها أفسد العيدين أو جرحوا	وغیره
٢٤٢ ما يجوز من التعل	١٩٣ القضاء فيمن ارتد عن الاسلام
٢٤٢ (كتاب العتق والولاء)	١٩٤ القضاء فيمن وجد مع امرأتين رجلا
٢٤٥ الشرط في العتق	١٩٦ القضاء في المنبوذ
٢٤٥ من أعتق رقيقا لا يملك ما لا غيرهم	١٩٧ القضاء بالحق الولد بابه
٢٤٦ مال العبد إذا عتق	٢٠٣ القضاء في ميراث الولد المستحق
٢٤٦ عتق أمهات الاولاد وجامع القضاء في	٢٠٤ القضاء في أمهات الاولاد
العتاقة	٢٠٤ القضاء في عمارة الموات
٢٤٧ ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة	٢٠٥ القضاء في المنياء
٢٤٩ مالا يجوز من العتق في الرقاب الواجبة	٢٠٧ القضاء في المرقق
٢٤٩ عتق الحى عن الميت	٢١١ القضاء في قسم الاموال
٢٥٠ فضل عتق الرقاب وعتق الزانية وابن زنا	٢١١ القضاء في الضواري والحريسة
٢٥١ مصير الولاملن أعتق	٢١٣ القضاء فيمن اصاب شيئا من البهائم
٢٥٧ جراح العبد والولاء اذا أعتق	٢١٣ قضاء فيما يعطى العمال
٢٥٨ ميراث الولاء	٢١٣ القضاء في الجملة لقول
٢٥٩ ميراث الساتبة وولاء من أعتق اليهودى	٢١٤ القضاء فيمن ابتاع ثوبا به عيب
والنصراني	٢١٤ مالا يجوز من التعل
٢٥٩ (كتاب المكاتب)	٢١٨ مالا يجوز من العتية

صحيفة	صحيفة
٢٦٠ القضاء في المكاتب	٢٦٩ جامع ملجاء في عتق المكاتب وأم ولده
٢٦٢ الجمالة في الكتابة	٢٧٠ الوصية في المكاتب
٢٦٣ القطاعة في الكتابة	٢٧١ (كتاب المدبر)
٢٦٥ جراح المكاتب	٢٧١ القضاء في ولد المدبرة
٢٦٥ بيع المكاتب	٢٧٢ جامع ملجاء في التدبير
٢٦٦ سعي المكاتب	٢٧٢ الوصية في التدبير
٢٦٧ عتق المكاتب إذا أدى ما عليه قبل عمله	٢٧٣ مس الرجل وليدته إذا دبرها
٢٦٨ ميراث المكاتب إذا عتق	٢٧٣ بيع المدبر
٢٦٨ الشرط في المكاتب	٢٧٤ جراح المدبر
٢٦٨ ولأء المكاتب إذا عتق	٢٧٥ جراح أم الولد
٢٦٩ ما لا يجوز من عتق المكاتب	(تمت)





Bibliotheca Alexandrina



0382568